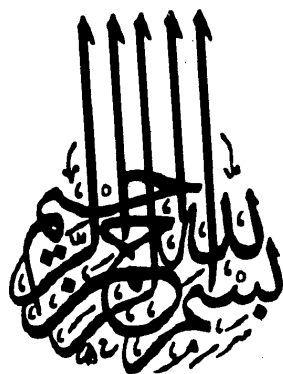


# جامع العلوم والحكمة

أَبُو الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ  
أَحْمَدُ بْنُ رَجَبٍ الْجَنْبَلِيُّ

اِبْتِغَاءً بِهِ  
تَذَكُّرًا لِمَا بَرَّكَ الرَّحْمَنُ  
مَا صَبَّرَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ







جامع العلوم والحكمة

اسم الكتاب: جامع العلوم والحكم  
اسم المؤلف: ابن رجب الحنبلي  
اعتنى به: زكريا جابر عبد الرحمن  
عدد الصفحات: ٥٧٥  
الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع: ٢٤٥٥٠ / ٢٠٠٦

مكتبة الأصولي للنشر والتوزيع  
دمنهور خلف عمر أفندي  
ت: ٢٣١١١٣٨ / ٠٤٥ / ٠٠٢ - م: ١٣٢٤٠١٠٥٤٠ / ٠٠٢

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةٌ

فلقد أرسل الله رسوله ﷺ في قوم اشتهروا بالبلاغة والبيان، والفصاحة واللسان - فكانت معجزته ﷺ من جنس ما يرفع فيه قومه - فأنزل عليه خير كتبه . . . وفوض إليه بيان مجمله، وتوضيح مشكله .

فبين ﷺ المجمع، ووضح المشكل . . . فجمع أشنات الحكم والعلوم في كلمة أو في شطر كلمة . . . فأوتي ﷺ جوامع الكلم، وبدائع الحكم، ففضل على قومه بذلك، بل على جميع الأنبياء والمرسلين عليه وعليهم الصلاة والسلام: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم . . .» .

فجمع الله له الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين . . . ، بل واختصر له الكلام اختصارًا .

وجوامع كلمه ﷺ نوعان:

أحدهما: ما هو في القرآن، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠] قال الحسن: لم تترك هذه الآية خيرًا إلا أمرت به، ولا شرًا إلا نهت عنه .

والثاني: ما هو في كلامه ﷺ، وهو منتشرٌ موجودٌ في السُّنن المأثورة عنه ﷺ .

فجمع العلماء جموعًا من كلماته ﷺ الجامعة حتى جاء الحافظ ابن رجب فأوصلها إلى خمسين حديثًا، وكان منهج الحافظ ابن رجب في شرح معاني كلمات النبي ﷺ الجوامع، وما تضمنته من الآداب والحجج والمعارف والأحكام والشرائع . وأشير إشارة لطيفة قبل الكلام في شرح الحديث إلى إسناده، ليُعلم بذلك صحته أو قوته أو ضعفه، وأذكر بعض ما روى في معناه من الأحاديث إن كان في ذلك الباب شيء غير الحديث الذي ذكره الشيخ، وإن لم يكن في الباب غيره، أو لم يكن يصح فيه غيره، نبهت على ذلك كله، وبالله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

## ترجمة المؤلف

هو المحدث الحافظ . الفقيه الأصولي . المؤرخ :

عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (زين الدين، جمال الدين، أبو الفرج).

ولد ببغداد في ربيع الأول سنة ٧٣٦ هـ - ١٣٥٥ م.

قدم مع والده إلى دمشق وهو صغير سنة ٧٤٤ هـ، وسمع بمكة وبمصر.

كانت مجالس تذكيره للقلوب صازمة . . . وللناس عامة مباركة نافعة .

اجتمعت الفرق عليه . . . ومالت القلوب بالمحبة إليه . .

قال عنه حافظ الشام ومؤرخ الإسلام أحمد بن حجي: أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق، تخرجه به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق.

وقال عنه الحافظ بن حجر: الشيخ المحدث، الحافظ، ماهر في فنون الحديث أسماء ورجلا وطرقا واطلاعا على معانيه. وكان صاحب عبادة وتهجد.

وقال ابن قاضي شهاب: الشيخ الإمام الحافظ، الزاهد، الورع، شيخ الحنابلة وفاضلهم، أوجد المحدثين.

وفاته: توفي عليه رحمة الله في دمشق ليلة الاثنين رابع شهر رمضان سنة ٧٩٥ هـ ١٣٩٣ م.

قال ابن ناصر: ولقد حدثني من حفر لحد ابن رجب . . أنه - أي ابن رجب - جاءه قبل أن يموت بأيام، فقال له: احفر لي هاهنا لحدًا، وأشار إلى البقعة التي دفن فيها. قالت: فحفرت له. فلما فرغ نزل من القبر واضطجع فيه، فأعجبه، وقال هذا جيد، ثم خرج.

قال: فوالله ما شعرت بعد أيام إلا وقد أتى به ميتًا محمولًا في نعشه، فوضعت في ذلك اللحد.

صلى عليه يوم الثلاثاء، ودفن بالباب الصغير جوار قبر الشيخ الفقيه: أبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي المقدسي الدمشقي المتوفى في ذي الحجة سنة ٤٨٦ هـ.

من مصنفاته: فتح الباري في شرح صحيح البخاري، لم يتمه. لطائف المعارف، كشف الكربة في وصف حال أهل الغربية، أهوال القبور. القواعد الفقهية، جامع العلوم والحكم، وهو كتابنا هذا.

انظر في ترجمته: الأعلام (٣/ ٢٩٥)، معجم المؤلفين (٥/ ١١٨)، شذرات الذهب (٨/

٥٨٠).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العامل العلامة المحدث المفسر الأصولي الزاهد الرباني بقية السلف زين الدين أبو الفرج : عبد الرحمن بن الشيخ أبي العباس : أحمد بن رجب تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته :

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين ، وأتم علينا النعمة ، وجعل أمتنا - ولله الحمد - خير أمة ، وبعث فينا رسولا متا يتلو علينا آياته ، ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة .

أحمده على نعمة الجمّة ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، شهادة تكون لمن اعتصم بها خير عَصْمَةٍ ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله للعالمين رحمة ، وفوض إليه بيان ما أنزل إلينا ، فأوضح لنا كل الأمور المهمة وخصه بجوامع الكلم ، فربما جمع أشتات الحكم والعلوم في كلمة ، أو في شطر كلمة ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، صلاة تكون لنا نوراً من كل ظلمة ، وسلم تسليمًا كثيرًا .  
أما بعد :

فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم ، وخصه ببدايع الحكم . كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ» <sup>(١)</sup> قال الزُّهْرِي : جوامع الكلم - فيما بَلَّغْنَا - أن الله يجمع له الأمور الكثيرة التي كانت تُكْتَبُ في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين ، ونحو ذلك .

وخرَّج الإمام أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص [رضى الله عنهما] ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً كالمودّع ، فقال : «أَنَا مُحَمَّدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ» قال ذلك ثلاث مرات ، «وَلَا نَبِيَّ بَعْدِي ، أُوتِيَتْ قَوَاتِيحُ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَةُ جَوَامِعِهِ» ، وذكر الحديث <sup>(٢)</sup> .

وخرج أبو يعلى الموصلي من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، قال : «إِنِّي أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَةَ ، وَاخْتَصِرَ لِي (الْكَلَامُ) اختصاراً» <sup>(٣)</sup> .

(١) صحيح : البخاري ، حديث (٢٩٧٧) ، ومسلم ، حديث (٥٢٣) ، والنسائي حديث (٣٠٨٧) .

(٢) إسناده حسن : أحمد في مسنده (١٧٢/٢) ، حديث (٦٦٠٦) .

(٣) ضعيف : الضياء المقدسي في المختارة (٢١٥/١ ، ٢١٦) ، حديث (١١٥) والبيهقي في الشعب (٤/ ٣٠٧) ،

وخرج الدارقطني من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «أُعطيَتْ جوامعُ الكلم، واختُصرَ لى الحديث اختصاراً»<sup>(١)</sup>.

وروي أيضاً من حديث عبد الرحمن بن إسحاق القرشي، عن أبي بريدة، عن أبي موسى [الأشعري رضى الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعطيَتْ فوائِجُ الكلم وخواتِمُهُ وجوامِعُهُ»، فقلنا: يا رسول الله، علّمنا مما علمك الله عز وجل، قال: فعَلَمْنَا الشَّهَدَ<sup>(٢)</sup>.

وفى «صحيح مسلم» عن سعيد بن أبي بريدة بن أبي موسى، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ سُئِلَ عن البُتْعِ والمِزْرِ، قال: وكان رسول الله ﷺ قد أُعْطِيَ جوامعُ الكلم بخواتمه، فقال: «أنهى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنْ الصَّلَاةِ»<sup>(٣)</sup>.

وروى هشام بن عمار فى كتاب «المبعث» بإسناده عن أبي سلام الحبشي، [قال: حَدَّثْتُ أن النبي ﷺ كان يقول: «فُضِّلْتُ عَلَى مَنْ قَبْلِي بِسِتٍّ وَلَا فَخْرَ»، فذكر منها: قال: «وَأُعْطِيََتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ»<sup>(٤)</sup> وكان أهل الكتاب يجعلونها جزءاً بالليل إلى الصُّبْحِ، فجمعها لى ربى فى آية واحدة: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [العنبر: ١].

فجوامعُ الكلم التى خُصَّ بها النبي ﷺ نوعان:

أحدهما: ما هو فى القرآن، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْكَبْرِ﴾ [النحل: ٩٠] قال الحسن: لم تترك هذه الآية خيراً إلا أمرت به، ولا شراً إلا نهت عنه<sup>(٥)</sup>.

والثاني: ما هو فى كلامه ﷺ، وهو منتشرٌ موجودٌ فى السنن المأثورة عنه ﷺ. وقد جمع العلماء جموعاً من كلماته ﷺ الجامعة، فصنّف الحافظ أبو بكر بن السنن كتاباً سماه «الإيجاز وجوامع الكلم من السنن المأثورة» وجمع القاضى أبو عبد الله القُضَاعَى مِنْ جوامع الكلم الوجيزة كتاباً سماه: «الشهاب فى الحكَم والأداب»، وصنّف على منواله قومٌ آخرون، فزادوا على ما ذكره زيادةً كثيرة. وأشار الخطابي فى أول كتابه «غريب الحديث» إلى يسير من الأحاديث الجامعة.

وأملى الإمامُ الحافظُ أبو عمرو بنُ الصلاح - رحمه الله - مجلساً سماه «الأحاديث الكلية»، جمع فيه الأحاديث الجوامع التى يقال: إنَّ مدارَ الدِّينِ عليها، وما كان فى معناها من

٣٠٨، حديث (٢٥٠٢)، وانظر الضعيفة (٢٨٦٤).

(١) ضعيف: الدراقطبي فى سننه (١٤٤/٤)، حديث (٨) وانظر ضعيف الجامع (٢٠٥٥).

(٢) صحيح: ابن أبي شيبة فى مصنفه (٢٦١/١)، حديث (٢٩٩٨)، وأبو يعلى فى مسنده (٢٠٩/١٣)، حديث (٧٢٣٨)، وانظر صحيح الجامع (١٠٥٨).

(٣) صحيح: مسلم، حديث (١٧٣٣).

(٤) صحيح: مسلم، حديث (٥٢٣) من حديث أبي هريرة.

(٥) إسناده حسن: البيهقى فى الشعب (١/١٦١، ١٦٢)، حديث (١٤٠).

الكلمات الجامعة الوجيزة، فاشتمل مجلسه هذا على ستة وعشرين حديثاً. ثم إنَّ الفقيه الإمام الزَّاهِدَ القدوة أبا زكريا يحيى الثَّوَوِيَّ رحمه الله عليه أخذَ هذه الأحاديث التي أملاها ابن الصلاح، وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً، وسمى كتابه «بالأربعين» واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها، وكثُرَ حفظُها، ونفع الله بها ببركة نية جامعها، وحُسِنَ قصده رحمه الله. وقد تكرر سؤال جماعة من طلبة العلم والذين لتعليق شرح لهذه الأحاديث المشار إليها، فاستخرتُ الله سبحانه وتعالى في جمع كتاب يتضمن شرح ما يُيسِّرُهُ الله تعالى من معانيها، وتقبيد ما يفتح به سبحانه من تبين قواعدها ومبانيها، وإيَّاه أسأل العونَ على ما قصدتُ، والتوفيق لصلاح النية والقصد فيما أردتُ، وأعولُ في أمرى كله عليه، وأبرأ من الحَوْلِ والقوَّةِ إلا إليه.

وقد كان بعضُ من شرح هذه الأربعين قد تعقَّبَ على جامعها رحمه الله تركه لحديث: «أَلْجَفُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبَقَتِ الْفَرَائِضُ فَلَاؤُلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»<sup>(١)</sup> قال: لأنه جامع لقواعد الفرائض التي هي نصف العلم، فكان ينبغي ذكره في هذه الأحاديث الجامعة، كما ذكر حديث «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر»<sup>(٢)</sup> لجمعه لأحكام القضاء. فرأيتُ أنا أن أضُمَّ هذا الحديث إلى أربعين الأربعين التي جمعها الشيخ رحمه الله، وأن أضُمَّ إلى ذلك كُلَّ أحاديث أخر من جوامع الكلم الجامعة لأنواع العلوم والحكم، حتى تكمل عدة الأحاديث كلها خمسين حديثاً، وهذه تسمية الأحاديث المزیدة على ما ذكره الشيخ رحمه الله في كتابه:

حديث: «أَلْجَفُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»، حديث: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَخْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»، حديث: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا، حَرَّمَ ثَمَنَهُ»، حديث: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، حديث: «مَا مَلَأَ أَدَمِيَّ وَغَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ»، حديث: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا»، حديث: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ»، حديث: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٣)</sup>.

وسمَّيته: «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم»

واعلم أنه ليس غرضي إلا شَرْحَ الألفاظ النبوية التي تَضَمَّنَتْها هذه الأحاديث الكلية، فلذلك لا أتقيد بالفاظ الشيخ رحمه الله في تراجم رُوَاةِ هذه الأحاديث من الصحابة رضي الله عنهم، ولا بالفاظه في العزو إلى الكتب التي يعزو إليها، وإنما أتى بالمعنى الذي يدلُّ على ذلك، لأنني قد أعلمتُك أنه ليس لي غرض إلا في شرح معاني كلمات النبي ﷺ الجوامع، وما تَضَمَّنَتْه من الآداب والحكم والمعارف والأحكام والشرائع. وأشيرُ إشارة لطيفة قبل الكلام في شرح

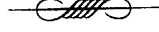
(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٧٣٢)، ومسلم، حديث (١٦١٥) من حديث ابن عباس.

(٢) صحيح: الدراقطني في سننه (١١٠/٣)، حديث (٩٨) من حديث أبي هريرة والبيهقي في الكبرى (٢٥٢/١٠)

من حديث ابن عباس، وانظر المشكاة (٣٧٥٨).

(٣) ستأتي هذه الأحاديث وهي من الحديث ٤٣ - ٥٠ من هذا الكتاب.

الحديث إلى إسناده، ليُعلَمَ بذلك صحته أو قوته أو ضعفه، وأذكرُ بعض ما رُوي في معناه من الأحاديث إن كان في ذلك الباب شيء غير الحديث الذي ذكره الشيخ، وإن لم يكن في الباب غيره، أو لم يكن يصح فيه غيره، نُبِّهت على ذلك كله، وبالله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله].





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### الحديث الأول

عن عُمَرَ رضي الله عنه ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَكَيِّفُهَا ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (١) .

رواه البخاري ومسلم

هذا الحديث تفرّد بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن علقمة بن أبي وقاص الليثي ، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وليس له طريق تصح غير هذه الطريق ، [كذا قاله علي بن المديني وغيره . وقال الخطابي : لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في ذلك ، مع أنه قد روى من حديث أبي سعيد ، وغيره ، وقد قيل : إنه روى من طرق كثيرة ، لكن لا يصح من ذلك شيء عند الحفاظ] .

ثم رواه عن الأنصاري الخلق الكثير والجسم الغفير ، فقليل : رواه عنه أكثر من مئتي راوٍ ، وقيل : رواه عنه سبع مئة راوٍ ، ومن أعيانهم : مالك والثوري ، والأوزاعي ، وابن المبارك ، والليث بن سعد ، وحماد بن زيد ، وشعبة ، وابن عيينة ، وغيرهم .

واتفق العلماء على صحته وتلقيه بالقبول ، وبه صدر البخاري كتابه «الصحیح» ، وأقامه مقام الخطبة له ، إشارة منه إلى أن كل عمل لا يراد به وجه الله ، فهو باطل ، لا ثمرة له في الدنيا ولا في الآخرة ، ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي : لو صُنِفَتِ الأبواب ، لجعلت حديث عمر في الأعمال بالنية في كل باب ، وعنه أنه قال : من أراد أن يصنف كتاباً ، فليبدأ بحديث : «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»

وهذا الحديث أحد الأحاديث التي يدور الدين عليها ، فرؤى عن الشافعي ، أنه قال : هذا الحديث ثلث العلم ، ويدخل في سبعين باباً من الفقه .

وعن الإمام أحمد قال : أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث : حديث عمر : «الْأَعْمَالُ

(١) صحيح : البخاري ، حديث (١) ، ومسلم ، حديث (١٩٠٧) ، وأبو داود ، حديث (٢٢٠١) والترمذي ، حديث (١٦٤٧) ، والنسائي ، حديث (٧٥) وابن ماجه (٤٢٢٧) .

بِالنِّيَّاتِ» وحديث عائشة: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ»، وحديث النعمان بن بشير: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ». وقال الحاكم: حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وقوله: «إِنْ خُلِقَ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ فِي بطنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، وقوله: «مَنْ أَخَذَتْ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»، فقال: ينبغي أن يُبدأ بهذه الأحاديث في كُلِّ تصنيف، فإنها أصول الحديث.

وعن إسحاق بن راهويه، قال: أربعة أحاديث هي من أصول الدين: حديث عمر: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وحديث: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ»، وحديث: «إِنْ خُلِقَ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ فِي بطنِ أُمِّهِ»، وحديث: «مَنْ صَنَعَ فِي أَمْرِنَا شَيْئًا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

وروى عثمان بن سعيد عن أبي عبيد، قال: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ جميع أمر الآخرة في كلمة: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ» وجمع أمر الدنيا كله في كلمة: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يدخلان في كل باب.

وعن أبي داود قال: نظرتُ في الحديث المُستَدَّ، فإذا هو أربعة آلاف حديث، ثم نظرتُ، فإذا مدارُ الأربعة آلاف حديث على أربعة أحاديث: حديث الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ»، وحديث عمر: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وحديث أبي هريرة: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ» الحديث، وحديث: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ». قال: فكلُّ حديثٍ من هذه ربع العلم.

وعن أبي داود أيضًا، قال: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمس مئة ألف حديث، انتخبْتُ منها ما ضُمَّتُهُ هذا الكتاب - يعني كتاب «السنن» - جمعت فيه أربعة آلاف [حديث] وثمان مئة حديث، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث: أحدها: قوله ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، والثاني: قوله ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»، والثالث: قوله ﷺ: «لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ مُؤْمِنًا حَتَّى لَا يَرْضَى لِأَخِيهِ إِلَّا مَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ»، والرابع: قوله ﷺ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ».

وفى رواية أخرى عنه أنه قال: الفقه يدورُ على خمسة أحاديث: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ»، وقوله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، وقوله: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وقوله: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، وقوله: «وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ، فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

وفى رواية عنه قال: أصولُ السنن في كل فنٍّ أربعة أحاديث: حديث عمر «الأعمال بالنيات»، وحديث: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالحَرَامِ بَيْنَ»، وحديث: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»، وحديث: «ارْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُجِبَّكَ اللَّهُ، وَارْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُجِبَّكَ النَّاسُ».

وللحافظ أبي الحسن طاهر بن مَفُوزٍ المعافري الأندلسي:

عُمْدَةُ الدِّينِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ مِنْ كَلَامِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ

أَتَى الشُّبُهَاتِ وَازْهَدُ وَدَعْ مَا لَيْسَ بِغِنْيِكَ وَاعْمَلَنَّ بِنِيَّتِهِ  
فَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وفي رواية: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». وكلاهما يقتضي  
الحصرَ على الصحيح، وليس غرضنا هنا توجيه ذلك، ولا بسط القول فيه.

وقد اختلف في تقدير قوله: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، فكثيرٌ من المتأخرين يزعم أن تقديره:  
الأعمال صحيحة، أو معتبرة، أو مقبولة بالنيات، وعلى هذا، فالأعمال إنما أريد بها الأعمال  
الشرعية المفتقرة إلى النية، فأما ما لا يفتقر إلى النية كالعادات من الأكل والشرب، واللبس  
وغيرها، أو مثل ردِّ الأمانات والمضمونات، كالودائع والغُصوب، فلا يحتاج شيء من ذلك إلى  
نية، فيُخصَّص هذا كله من عموم الأعمال المذكورة هنا.

وقال آخرون: بل الأعمال هنا على عمومها، لا يُخصَّص منها شيء. وحكاها بعضهم عن  
الجمهور، وكأنه يريد به جمهور المتقدمين، وقد وقع ذلك في كلام ابن جرير الطبري، وأبى  
طالب المكي وغيرهما من المتقدمين، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

قال في رواية حنبل: أحبُّ لكل من عمل عملاً من صلاة، أو صيام، أو صدقة، أو نوع من  
أنواع البر أن تكون النية متقدمة في ذلك قبل الفعل، قال النبي ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، فهذا  
يأتى على كل أمر من الأمور.

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله - يعني أحمد - عن النية في العمل، قلت: كيف  
النية؟ قال: يُعالج نفسه، إذا أراد عملاً لا يريد به الناس.

وقال أحمد بن داود الحربي: حدَّث يزيد بن هارون بحديث عمر: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»  
وأحمد جالس، فقال أحمد ليزيد: يا أبا خالد، هذا الخناق.

وعلى هذا القول، فقليل: تقدير الكلام: الأعمال واقعة أو حاصلة بالنيات، فيكون إخباراً  
عن الأعمال الاختيارية أنها لا تقع إلا عن قصد من العامل هو سبب عملها ووجودها، ويكون  
قوله بعد ذلك: «وإِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَيْ» إخباراً عن حكم الشرع، وهو أن حظ العامل من عمله  
نيته، فإن كانت صالحة، فعمله صالح، فله أجره، وإن كانت فاسدة، فعدله فاسد، فعليه وزرؤه.  
ويحتمل أن يكون التقدير في قوله: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»: الأعمال صالحة، أو فاسدة، أو  
مقبولة، أو مردودة، أو مثاب عليها، أو غير مثاب عليها، بالنيات، فيكون خبراً عن حكم  
شرعي، وهو أن صلاح الأعمال وفسادها بحسب صلاح النيات وفسادها، كقوله ﷺ: «إِنَّمَا  
الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup> أي: إن صلاحها وفسادها وقبولها وعدمه بحسب الخاتمة.

وقوله بعد ذلك: «وإِنَّمَا لِأَمْرِي مَا نَوَيْ»:

إخباراً أنه لا يحصل له من عمله إلا ما نواه به، فإن نوى خيراً، حصل له خير، وإن نوى

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٤٩٣)، وأحمد في مسنده (٣٣٥/٥)، حديث (٢٢٨٨٦) من حديث سهل بن  
سعد الساعدي.

شراً، حصل له شر، وليس هذا تكريراً محضاً للجُملة الأولى، فإنَّ الجُملة الأولى دلَّت على أنَّ صلاح العمل وفسادَهُ بحسب النية المقتضية لإيجاده، والجُملة الثانية دلت على أنَّ ثواب العامل على عمله بحسب نيَّته الصالحة، وأنَّ عقابَهُ عليه بحسب نيَّته الفاسدة، وقد تكون نيَّته مباحة، فيكونُ العمل مباحاً، فلا يحصل له به ثوابٌ ولا عقابٌ، فالعملُ في نفسه صلاحُهُ وفسادُهُ وإباحته بحسب النية الحاملة عليه، المقتضية لوجوده، وثوابُ العامل وعقابُهُ، وسلامته بحسب نيته التي بها صار العملُ صالحاً، أو فاسداً، أو مباحاً.

واعلم أنَّ النية في اللغة نوعٌ من القصد والإرادة، وإن كان قد فُرق بين هذه الألفاظ، بما ليس هذا موضع ذكره.

#### والنية في كلام العلماء تقع بمعنيين:

أحدهما: بمعنى تمييز العبادات بعضها عن بعض، كتمييز صلاة الظهر من صلاة العصر مثلاً، وتمييز صيام رمضان من صيام غيره، أو تمييز العبادات من العادات، كتمييز الغُسل من الجنابة من غسل التَّبرُّد والتنظيف، ونحو ذلك، وهذه النية هي التي توجد كثيراً في كلام الفقهاء في كتبهم.

والمعنى الثاني: بمعنى تمييز المقصود بالعمل، وهل هو الله وحده لا شريك له، أم غيره، أم الله وغيره، وهذه النية هي التي يتكلَّم فيها العارفون في كتبهم في كلامهم على الإخلاص وتوابعه، وهي التي توجد كثيراً في كلام السلف والمتقدمين.

وقد صنَّف أبو بكر بنُ أبي الدنيا مصنفًا سَمَّاه: كتاب «الإخلاص والنية»، وإنما أراد هذه النية، وهي النية التي يتكرر ذكرها في كلام النبي ﷺ تارة بلفظ النية، وتارة بلفظ الإرادة، وتارة بلفظ مقارب لذلك، وقد جاء ذكرها كثيراً في كتاب الله عزَّ وجل بغير لفظ النية أيضاً من الألفاظ المُقاربة لها.

وإنَّما فُرق من فرق بين النية وبين الإرادة والقصد ونحوهما، لظنهم اختصاص النية بالمعنى الأول الذي يذكره الفقهاء، فمنهم من قال: النية تختص بفعل النَّاوي، والإرادة لا تختص بذلك، كما يريد الإنسان من الله أن يغفر له، ولا ينوئ ذلك. وقد ذكرنا أنَّ النية في كلام النبي ﷺ وسلف الأمة إنما يراد بها هذا المعنى الثاني غالباً، فهي حينئذ بمعنى الإرادة، ولذلك يُعبر عنها بلفظ الإرادة في القرآن كثيراً، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَ وَمِنْكُمْ مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَتْ تُرِيدُ حَرَكَ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَمْ فِي حَرِيٍّ وَمَنْ كَانَتْ تُرِيدُ حَرَكَ الدُّنْيَا نَزَدَ وَمَنْ لَمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَمْ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَمْ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا مَذْمُومًا مَذْهُورًا﴾ [١١] وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ

كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴿١٨-١٩﴾، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ ﴿٢٠﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحِطَّ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبِطِلْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢١﴾ [مؤد: ١٥-١٦]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرُؤْ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وقوله: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الروم: ٣٨]، وقوله: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّا لَّيْرَبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيثُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن ذَّكَوَرٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

وقد يُعَبَّرُ عنها في القرآن بلفظ: «الابتغاء» كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّيَ الْأَعْلَى﴾ [البلبل: ٢٠]، وقوله: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم مِّبْتَغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقوله: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

فنفي الخير عن كثير مما يتناجى به الناس إلا في الأمر بالمعروف، وخص من أفراده الصدقة والإصلاح بين الناس لعموم نفعهما، فدل ذلك على أن التناجى بذلك خير، وأما الثواب عليه من الله، فخصه بمن فعله ابتغاء مرضات الله.

وإنما جعل الأمر بالمعروف من الصدقة، والإصلاح بين الناس وغيرهما خيراً، وإن لم يُتَّبَع به وجه الله، لما يترتب على ذلك من النفع المتعدي، فيحصل به للناس إحسان وخير، وأما بالنسبة إلى الأمر، فإن قصد به وجه الله، وابتغاء مرضاته، كان خيراً له، وأُثِّبَ عليه، وإن لم يقصد ذلك، لم يكن خيراً له، ولا ثواب له عليه، وهذا بخلاف من صام وصلى وذكر الله، يقصد بذلك عرض الدنيا، فإنه لا خير له فيه بالكلية، لأنه لا نفع في ذلك لصاحبه، لما يترتب عليه من الإثم فيه، ولا لغيره، لأنه لا يتعدى نفعه إلى أحد، اللهم إلا أن يحصل لأحد به اقتداء في ذلك.

وأما ما ورد في السنة، وكلام السلف من تسمية هذا المعنى بالنية، فكثير جداً، ونحن نذكر بعضه، كما خرَّج الإمام أحمد والنسائي من حديث عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ أنه قال: «من غزا في سبيل الله ولم ينو إلا عقلاً، قلَّه ما نوى»<sup>(١)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «إن أكثر شهداء أمتي لأصحاب الفرش، ورب قتيل بين الصفيين الله أعلم بنيتهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح: النسائي، حديث (٣١٣٨)، وأحمد في مسنده (٣١٥/٥)، حديث (٢٢٧٤٤)، وانظر صحيح الجامع (٦٤٠١).

(٢) ضعيف: أحمد في مسنده (٣٩٧/١)، حديث (٣٧٧٢) من حديث ابن مسعود، وانظر الضعيفة (٢٩٨٨).

وخرج ابن ماجه من حديث جابر، عن النبي ﷺ قال: «يُخَفَّرُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»<sup>(١)</sup>. ومن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا يُنْعَثُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»<sup>(٢)</sup>. وخرَّج ابن أبي الدنيا من حديث عمر، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّمَا يُنْعَثُ الْمُقْتَتِلُونَ عَلَى النِّيَّاتِ»<sup>(٣)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» عن أم سلمة، عن النبي ﷺ، قال: «يَعُوذُ عَائِدُ الْبَيْتِ، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ، فَإِذَا كَانَ بِبَيْدَاءٍ مِنَ الْأَرْضِ، خُسِفَ بِهِمْ»، فقلت: يا رسول الله، فكيف بمن كان كارهاً؟ قال: «يُخَسَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نِيَّتِهِ»<sup>(٤)</sup>. وفيه أيضاً عن عائشة، عن النبي ﷺ معنى هذا الحديث، وقال فيه: «يَهْلِكُونَ مَهْلِكًا وَاحِدًا، وَيَصُدُّوْنَ مَصَادِرَ شَتَّى، يُبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»<sup>(٥)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا هَمًّا، فَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَمْرَهُ، وَجَعَلَ فَرْقَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا كُتِبَ لَهُ، وَمَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ نِيَّةً، جَمَعَ اللَّهُ لَهُ أَمْرَهُ، وَجَعَلَ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِمَةٌ»، لفظ ابن ماجه، ولفظ أحمد: «مَنْ كَانَ هَمُّهُ الْآخِرَةُ، وَمَنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ الدُّنْيَا»<sup>(٦)</sup>، وخرجه ابن أبي الدنيا، وعنده: «مَنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ الدُّنْيَا، وَمَنْ كَانَتْ نِيَّتُهُ الْآخِرَةُ».

وفي «الصحيحين» عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تُبْتَغَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَتَيْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى اللَّفْمَةُ تَجْعَلَهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ»<sup>(٧)</sup>.

وروى ابن أبي الدنيا بإسناد منقطع عن عمر، قال: لا عمل لمن لا نية له، ولا أجر لمن لا حبة<sup>(٨)</sup> له يعني: لا أجر لمن لم يحتسب ثواب عمله عند الله عز وجل. وبإسناد ضعيف عن ابن مسعود، قال: لا ينفع قول إلا بعمل، ولا ينفع قول وعمل إلا بنية، ولا ينفع قول وعمل ونية إلا بما وافق السنة.

- 
- (١) صحيح: ابن ماجه، حديث (٤٢٣٠) وانظر صحيح الجامع (٨٠٤٢).  
 (٢) صحيح: ابن ماجه، حديث (٤٢٢٩) وانظر صحيح الجامع (٨٠١٤).  
 (٣) ضعيف: ابن عدي في الكامل (١٣٠/٥) من طريق أبي يعلى، وانظر ضعيف الجامع (٢٠٦٤).  
 (٤) صحيح: مسلم، حديث (٢٨٨٢)، وأحمد في مسنده (٢٩٠/٦) حديث (٢٦٥٣٠)، والحاكم في المستدرک (٤/٤٧٥)، حديث (٨٣٢١) من حديث أم سلمة.  
 (٥) صحيح: مسلم، حديث (٢٨٨٤)، وأحمد في مسنده (١٠٥/٦)، حديث (٢٤٧٨٢).  
 (٦) صحيح: ابن ماجه، حديث (٤١٠٥)، وأحمد في مسنده (١٨٣/٥)، حديث (٢١٦٣٠) والدارمي في سننه (١/٨٦)، حديث (٢٢٩)، وابن حبان في صحيحه (٤٥٤/٢)، حديث (٦٨٠)، وانظر صحيح الجامع (٦٥١٦).  
 (٧) صحيح: البخاري، حديث (٥٦)، ومسلم، حديث (١٦٢٨) وأبو داود، حديث (٢٨٦٤)، والترمذي، حديث (٢١١٦).  
 (٨) صحيح: البيهقي في الكبرى (٤١/١)، حديث (١٧٨) من حديث أنس، وانظر الصحيحة (٢٤١٥).

وعن يحيى بن أبي كثير، قال: تعلّموا النية، فإنها أبلغ من العمل.  
وعن زبيد اليامي، قال: إنني لأحِبُّ أن تكون لى نية فى كل شيء، حتى فى الطعام والشراب، وعنه أنه قال: أنو - فى كل شيء تريده - الخير، حتى خروجك إلى الكُناسة.  
وعن داود الطائى، قال: رأيتُ الخير كله إنما يجمعه حسن النية، وكفاك به خيراً وإن لم تصب. قال داود: والبرُّ همة التَّقِي، ولو تعلّقت جميع جوارحه بحب الدنيا، لردته يوماً نيته إلى أصله.

وعن سفيان الثوري، قال: ما عالجتُ شيئاً أشدَّ عليّ من نيتي، لأنها تتقلب عليّ.  
وعن يوسف بن أسباط، قال: تخليص النية من فسادها أشد على العاملين من طول الاجتهاد.

وقيل لنافع بن جبير: ألا تشهد الجنائز؟ قال: كما أنت حتّى أنوي، قال: ففكر هُنيئاً، ثم قال: امض.

وعن مطرف بن عبد الله قال: صلاح القلب بصلاح العمل، وصلاح العمل بصلاح النية.  
وعن بعض السلف قال: مَنْ سرّه أن يكْمَلَ له عمله، فليحسن نيته، فإن الله عز وجل يأجرُ العبد إذا حسنت نيته حتى باللقمة.

وعن ابن المبارك، قال: رَبُّ عمل صغير تعظّمه النية، ورب عمل كبير تصغره النية.  
وقال ابن عجلان: لا يصلح العمل إلا بثلاث: التقوى لله، والنية الحسنة، والإصابة.  
وقال الفضيل بن عياض: إنما يريد الله عز وجل منك نيتك وإرادتك.  
وعن يوسف بن أسباط، قال: إشار الله عز وجل أفضل من القتل فى سبيله.  
خرج ذلك كله ابنُ أبي الدنيا فى كتاب «الإخلاص والنية».

وروى فيه بإسنادٍ منقطع عن عمر رضى الله عنه، قال: أفضلُ الأعمال أداء ما افترض الله عز وجل، والورعُ عمّا حرّم الله عز وجل، وصدق النية فيما عند الله عز وجل.

وبهذا يعلم معنى ما روى عن الإمام أحمد أن أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: حديث: «الأعمال بالنيّات» وحديث: «مَنْ أَخَذَتْ فى أمرنا ما لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ»، وحديث: «الْحَلَالُ بَيْنُ الْحَرَامِ بَيْنُ». فَإِنَّ الدِّينَ كله يرجع إلى فعل المأمورات، وترك المحظورات، والتوقف عن الشبهات، وهذا كله تضمنه حديثُ الثَّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ.

وإنما يتم ذلك بأمرين:

أحدهما: أن يكون العملُ فى ظاهره على موافقة السنة، وهذا هو الذى تضمنه حديثُ عائشة: «مَنْ أَخَذَتْ فى أمرنا ما لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ».

والثاني: أن يكون العملُ فى باطنه يُقَصِّدُ به وجه الله عز وجل، كما تضمنه حديثُ عمر: «الأعمال بالنيّات».

وقال الفضيل بن عياض فى قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ آلُكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢٧] قال: أخلصه وأصوبه. وقال: إن العمل إذا كان خالصا، ولم يكن صوابا، لم يقبل، وإذا كان صوابا، ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا، قال: والخالص إذا كان لله عز وجل، والصواب إذا كان على السنة.

وقد دل على هذا الذى قاله الفضيل قول الله عز وجل: ﴿فَن كَانَ يَتُخَوِّلُ لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُتْرَكْ يَعْبَادَةَ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال بعضُ العارفين: إنما تفاضلوا بالإرادات، ولم يتفاضلوا بالصوم والصلاة. وقوله ﷺ: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»:

لما ذكر ﷺ أن الأعمال بحسب النيات، وأن حظَّ العامل من عمله نيته من خير أو شر، وهاتان كلمتان جامعتان، وقاعدتان كليتان، لا يخرج عنهما شيء، ذكر بعد ذلك مثالا من أمثال الأعمال التى صورتها واحدة، ويختلف صلاحها وفسادها باختلاف النيات، وكأنه يقول: سائر الأعمال على حذو هذا المثال.

وأصل الهجرة: هجران بلد الشرك، والانتقال منه إلى دار الإسلام، كما كان المهاجرون قبل فتح مكة يهاجرون منها إلى مدينة النبى ﷺ وقد هاجر من هاجر منهم قبل ذلك إلى أرض الحبشة إلى النجاشي.

فأخبر النبى ﷺ أن هذه الهجرة تختلف باختلاف النيات والمقاصد بها، فمن هاجر إلى دار الإسلام حبا لله ورسوله، ورغبة فى تعلم دين الإسلام، وإظهار دينه حيث كان يعجز عنه فى دار الشرك، فهذا هو المهاجر إلى الله ورسوله حقا، وكفاه شرفا وفخرا أنه حصل له ما نواه من هجرته إلى الله ورسوله.

ولهذا المعنى اقتصر فى جواب هذا الشرط على إعادته بلفظه، لأنه حصول ما نواه بهجرته نهاية المطلوب فى الدنيا والآخرة.

ومن كانت هجرته من دار الشرك إلى دار الإسلام لطلب دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها فى دار الإسلام، فهجرته إلى ما هاجر إليه من ذلك، فالأول تاجر، والثاني: خاطب، وليس واحد منهما بمهاجر.

وفى قوله: «إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»:

تحقيق لما طلبه من أمر الدنيا، واستهانة به، حيث لم يذكره بلفظه. وأيضا فالهجرة إلى الله ورسوله واحدة فلا تعدد فيها، فذلك أعاد الجواب فيها بلفظ الشرط.

والهجرة لأمر الدنيا لا تنحصر، فقد يهاجر الإنسان لطلب دنيا مباحة تارة، ومحرمة أخرى، وأفراد ما يقصد بالهجرة من أمور الدنيا لا تنحصر، فلذلك قال: «فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ



إليه» ، يعني كائنًا ما كان .

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ [الصف: ١٠] الآية ، قال : كانت المرأة إذا أتت النبي ﷺ ، حلفت بالله [تعالى] : ما خرجت من بغض زوج ، وبالله : ما خرجت رغبة بأرض عن أرض ، وبالله : ما خرجت التماس دنيا ، وبالله : ما خرجت إلا حبا لله ورسوله . أخرجه ابن أبى حاتم ، وابن جرير ، والبيهاق فى «مسند»<sup>(١)</sup> ، وأخرجه الترمذى فى بعض نسخ كتابه مختصرا .

وقد روى وكيع فى كتابه عن الأعمش ، عن شقيق . هو أبو وائل . قال : خطب أعرابي من الحي امرأة يقال لها : أم قيس ، فأبت أن تزوجه حتى يهاجر ، فهاجر ، فتزوجته ، فكننا نسميه مهاجر أم قيس ، قال : فقال عبد الله : يعنى ابن مسعود : من هاجر يبتغى شيئا ، فهو له<sup>(٢)</sup> .

وهذا السياق يقتضى أن هذا لم يكن فى عهد النبي ﷺ ، وإنما كان فى عهد ابن مسعود ، ولكن روى من طريق سفيان الثوري ، عن الأعمش ، عن أبى وائل ، عن ابن مسعود ، قال : كان فىنا رجل خطب امرأة يقال لها : أم قيس ، فأبت أن تزوجه حتى يهاجر ، فتزوجها ، فكننا نسميه مهاجر أم قيس ، قال ابن مسعود : من هاجر لشيء فهو له .

وقد اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس هى كانت سبب قول النبي ﷺ : «مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا» ، وذكر ذلك كثير من المتأخرين فى كتبهم ، لم نر لذلك أصلا بإسناد يصح ، والله أعلم .

وسائر الأعمال كالهجرة فى هذا المعنى ، فصالحها وفسادها بحسب النية الباعثة عليها ، كالجهاد والحج وغيرهما ، وقد سئل النبي ﷺ عن اختلاف نيات الناس فى الجهاد وما يقصد به من الرياء ، وإظهار الشجاعة والعصبية ، وغير ذلك : أى ذلك فى سبيل الله ؟ فقال : «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فخرج بهذا كل ما سألوا عنه من المقاصد الدنيوية .

ففى «الصحيحين» عن أبى موسى الأشعري أن أعرابيا أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن فى سبيل الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup> . وفى رواية لمسلم : سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة ، ويفاتل حمية ، ويقاتل رياء ، فأى ذلك فى سبيل الله ؟ فذكر الحديث .

(١) ضعيف : الطبرى فى تفسيره (٢٨/٦٧) ، والطبراني فى الكبير (١٢/١٢٧) من حديث ابن عباس وأخرجه الترمذى ، حديث (٣٣٠٨) مختصرا .

(٢) إسناده صحيح : الطبراني فى الكبير (٩/١٠٣) ، حديث (٨٥٤٠) عن عبد الله بن مسعود موقوفا .

(٣) صحيح : البخارى ، حديث (٢٨١٠) ، ومسلم ، حديث (١٩٠٤) .

وفى رواية له أيضاً: الرجل يقاتل غضباً ويقاتل حميةً<sup>(١)</sup>.  
 وخرج النسائي من حديث أبي أمامة، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: أرايت رجلاً  
 غزاً يلتمس الأجر والذكر، ما له؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا شيء له» ثم قال رسول الله ﷺ:  
 «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا، وَابْتَغَى بِهِ وَجْهَهُ»<sup>(٢)</sup>.  
 وخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله، رجل يريد الجهاد وهو  
 يبتغي عَرَضًا من عَرَضِ الدُّنْيَا؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا أُجْرَ لَهُ»، فأعاد عليه ثلاثاً، والنبي ﷺ  
 يقول: «لا أُجْرَ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وخرج الإمام أحمد وأبو داود من حديث معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ، قال: «الغزو  
 غَزَوَانِ، فَأَمَّا مَنْ ابْتَغَى وَجْهَ اللَّهِ، وَأَطَاعَ الْإِمَامَ، وَأَنْفَقَ الْكَرِيمَةَ، وَيَأْسَرَ الشَّرِيكَ، وَاجْتَنَبَ  
 الْفَسَادَ، فَإِنَّ نَوْمَهُ وَنَبْهَهُ أَجْرٌ كُلُّهُ، وَأَمَّا مَنْ غَزَا فُخْرًا وَرِيَاءً وَسُمْعَةً، وَعَصَى الْإِمَامَ، وَأَفْسَدَ فِي  
 الْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزَجْجِ بِالْكَفَافِ»<sup>(٤)</sup>.

وخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن  
 الجهاد والغزو، فقال: «إِنْ قَاتَلْتَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، بَعَثَكَ اللَّهُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، وَإِنْ قَاتَلْتَ مُرَائِيًا  
 مُكَاثِرًا، بَعَثَكَ اللَّهُ مُرَائِيًا مُكَاثِرًا، عَلَى أَيِّ حَالٍ قَاتَلْتَ أَوْ قُتِلْتَ بَعَثَكَ اللَّهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ»<sup>(٥)</sup>.

وخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ  
 يُفْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ، فَأَتَى بِهِ، فَعَرَفَهُ نَعَمَهُ، فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟  
 قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ، لَأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ،  
 ثُمَّ أُمِرَ بِهِ، فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ، حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ،  
 فَأَتَى بِهِ، فَعَرَفَهُ نَعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ  
 الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ  
 قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ، فَسُجِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ  
 أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَأَتَى بِهِ، فَعَرَفَهُ نَعَمَهُ، فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٩٠٤).

(٢) صحيح: النسائي، حديث (٣١٤٠)، وانظر الصحيحة (٥٢).

(٣) صحيح بشواهده: أبو داود، حديث (٢٥١٦)، وأحمد في مسنده (٣٦٦/٢)، حديث (٨٧٧٩)، وابن حبان في  
 صحيحه (٤٩٤/١٠)، حديث (٤٦٣٧) والحاكم في المستدرک (٩٤/٢)، حديث (٢٤٣٦) من حديث أبي هريرة،  
 وانظر المشكاة (٣٨٤٥).

(٤) حسن: أبو داود، حديث (٢٥١٠)، والنسائي، حديث (٣١٨٨)، وأحمد في مسنده (٢٣٤/٥)، حديث  
 (٢٢٠٩٥) والحاكم في المستدرک (٩٤/٢)، حديث (٢٤٣٥)، وانظر الصحيحة (١٩٩٠).

(٥) ضعيف: أبو داود، حديث (٢٥١٩)، والحاكم في المستدرک (٩٥/٢)، حديث (٢٤٣٧)، وانظر ضعيف الجامع  
 (٦٣٩٧).

سَبِيلُ نَجَبٍ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ . قَالَ : كَذَبْتَ ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ ، لِيُقَالَ : هُوَ جَوَادٌ ، فَقَدْ قِيلَ ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ ، فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ ، حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ <sup>(١)</sup> .

وفى الحديث : أن معاوية لما بلغه هذا الحديث ، بكى حَتَّى غَشَى عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ ، قَالَ : صدق الله ورسوله ، قال الله عز وجل : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ ﴿ [مؤ: ١٥-١٦] .

وقد ورد الوعيد على تعلُّم العلم لغير وجه الله ، كما خرَّجه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ ، قال : « مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ ، لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا ، لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » يعني : ربحها <sup>(٣)</sup> .

[وخرَّجَ] الترمذى من حديث كعب بن مالك ، عن النبي ﷺ ، قال : « مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ ، أَوْ يُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ ، أَوْ يُصَرِّفَ بِهِ وَجْوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ ، أَذْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ » <sup>(٤)</sup> .

وخرَّجه ابن ماجه بمعناه من حديث ابن عمر <sup>(٥)</sup> ، وحذيفة <sup>(٦)</sup> ، وجابر عن النبي ﷺ ، ولفظ حديث جابر : « لَا تَعْلَمُوا الْعِلْمَ ، لِيُبَاهُوا بِهِ الْعُلَمَاءُ ، وَلَا لِيُمَارَوْا بِهِ السُّفَهَاءُ ، وَلَا تَخَيَّرُوا بِهِ الْمَجَالِسَ ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، فَالنَّارُ النَّارُ » <sup>(٧)</sup> .

وقال ابن مسعود [رضى الله عنه] : لَا تَعْلَمُوا الْعِلْمَ ثَلَاثَ : لَتُمَارَوْا بِهِ السُّفَهَاءَ ، أَوْ لَتَجَادَلُوا بِهِ الْفُقَهَاءَ ، أَوْ لَتَصْرِفُوا بِهِ وَجْوهَ النَّاسِ إِلَيْكُمْ ، وَابْتَغُوا بِقَوْلِكُمْ وَفَعَلِكُمْ مَا عِنْدَ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ يَبْقَى وَيَذْهَبُ مَا سِوَاهُ .

وقد ورد الوعيد على العمل لغير الله عمومًا ، كما خرَّج الإمام أحمد من حديث أبي بن كعب رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ ، قال : « بَشِّرْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِالسُّنَاءِ وَالرَّفْعَةِ وَالْذِّينِ وَالْتَّمَكِينَ فِي الْأَرْضِ ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ عَمَلَ الْآخِرَةِ لِلدُّنْيَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ نَصِيبٌ » <sup>(٨)</sup> .

واعلم أن العمل لغير الله أقسامٌ : فتارة يكون رياءً محضًا ، بحيث لا يراد به سوى مراعات المخلوقين لغرض دنيوي ، كحال المنافقين فى صلاتهم ، كما قال الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى

(١) صحيح : مسلم ، حديث (١٩٠٥) ، والترمذى ، حديث (٢٣٨٢) ، والنسائى ، حديث (٣١٣٧) .

(٢) صحيح : أبو داود ، حديث (٣٦٦٤) ، وابن ماجه حديث (٢٥٢) وأحمد فى مسنده (٣٣٨/٢) ، حديث (٨٤٣٨) ، وانظر صحيح الجامع (٦١٥٩) .

(٣) صحيح لغيره : الترمذى ، حديث (٢٦٥٤) ، وانظر صحيح الترغيب (١٠٦) .

(٤) حسن : ابن ماجه ، حديث (٢٥٣) ، وانظر صحيح الجامع (٦٣٨٢) .

(٥) حسن : ابن ماجه ، حديث (٢٥٩) ، وانظر صحيح الجامع (٧٣٧٠) .

(٦) صحيح : ابن ماجه ، حديث (٢٥٤) ، وانظر صحيح ابن ماجه .

(٧) صحيح : أحمد فى مسنده (١٣٤/٥) ، حديث (٢١٢٥٨) ، وابن حبان فى صحيحه (١٣٢/٢) ، حديث (٤٠٤) ، والحاكم فى المستدرک حديث (٦٨٣٣) ، وانظر صحيح الجامع (٢٨٢٥) .

الصَّلَاةُ قَامُوا كَسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿النساء: ١٤٢﴾ .  
 وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴿٢﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ (الماعون: ٤-٦) الآية .  
 وكذلك وصف الله الكفار بالرياء في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٤٧) .

وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن في فرض الصلاة والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة أو الحج، وغيرهما من الأعمال الظاهرة، أو التي يتعدى نفعها فإن الإخلاص فيها عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق العقوبة من الله والعقوبة وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله، فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه وجوبه أيضاً .

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضى الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشَرِيكَه»، وخرجه ابن ماجه، ولفظه: «فَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ لِلَّذِي أَشْرَكَ» (١) .

وخرج الإمام أحمد عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ صَلَّى يُرَائِي، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ يُرَائِي، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَصَدَّقَ يُرَائِي، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: أَنَا خَيْرُ قَسِيمٍ لِمَنْ أَشْرَكَ بِي شَيْئًا، فَإِنْ جُدَّةَ عَمَلِهِ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَشَرِيكَه الَّذِي أَشْرَكَ بِهِ أَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ» (٢) .

وخرج الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد بن أبي فضالة. وكان من الصحابة. قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ، نَادَى مُنَادٍ: مَنْ كَانَ أَشْرَكَ فِي عَمَلٍ عَمِلَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلْيَطْلُبْ ثَوَابَهُ، مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ اللَّهَ أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشُّرْكِ» (٣) .

وخرج البزار في «مسنده» من حديث الضحّاك بن قيس، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُ: أَنَا خَيْرُ شَرِيكَ، فَمَنْ أَشْرَكَ مَعِيَ شَرِيكًا، فَهُوَ لَشَرِيكِي . يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَخْلِصُوا أَعْمَالَكُمْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا مَا أَخْلِصَ لَهُ، وَلَا تَقُولُوا: هَذَا لِلَّهِ وَلِلرَّحِمِ، فَإِنَّهَا لِلرَّحِمِ، وَلَيْسَ لِلَّهِ مِنْهَا شَيْءٌ، وَلَا تَقُولُوا: هَذَا لِلَّهِ وَلَوْجُوهُكُمْ، فَإِنَّهَا

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٩٨٥)، وابن ماجه، حديث (٤٢٠٢) .

(٢) ضعيف: أحمد في مسنده (١٢٥/٤) وانظر ضعيف الجامع (١٧٤٩) .

(٣) حسن: الترمذي، حديث (٣١٥٤)، وابن ماجه، حديث (٤٢٠٣)، وأحمد في مسنده (٤٦٦/٣)، والطبراني في الكبير (٣٠٧/٢٢)، حديث (٧٧٨)، وابن حبان في صحيحه (١٣٠/٢)، حديث (٤٠٤)، وانظر صحيح الجامع (٤٨٢) .

لوجوهكم، وليس لله منها شيء»<sup>(١)</sup>.

وخرج النسائي بإسناد جيد عن أبي أمامة الباهلي أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا شيء له» فأعادها ثلاث مرات، يقول له رسول الله ﷺ: «لا شيء له»، ثم قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا»، وابتغى به وجهه»<sup>(٢)</sup>.

وخرج الحاكم من حديث ابن عباس: قال رجل: يا رسول الله، إني أقف الموقف أريد وجه الله، وأريد أن يرى موطني، فلم يردّ عليه رسول الله ﷺ شيئاً حتى نزلت: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُتْرَكْ يَعِبَادَةَ رَبِّهِ أَمْدًا﴾ [الكهف: ١١٠]<sup>(٣)</sup>.

وممن روى عنه هذا المعنى، وأن العمل إذا خالطه شيء من الرياء كان باطلاً: طائفة من السلف، منهم عبادة بن الصامت، وأبو الدرداء، والحسن، وسعيد بن المسيب، وغيرهم. وفي «مراسيل القاسم بن مخيمرة»، عن النبي ﷺ، قال: «لا يقبل الله عملاً فيه مثقال حبة خردل من رياء».

ولا نعرف عن السلف في هذا خلافاً، وإن كان فيه خلاف عن بعض المتأخرين. فإن خالط نيّة الجهاد مثلاً نيّة غير الرياء مثل أخذ أجره للخدمة، أو أخذ شيء من الغنيمة، أو التجارة، نقص بذلك أجر جهادهم، ولم يبطل بالكلية، وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْعَزَاةَ إِذَا غَنِمُوا غَنِيمَةً، تَعَجَّلُوا ثُلْثَى أَجْرِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَغْنَمُوا شَيْئًا، تَمَّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ»<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكرنا فيما مضى أحاديث تدلّ على أن من أراد بجهاده عرضاً من الدنيا أنه لا أجر له، وهي محمولة على أنه لم يكن له غرض في الجهاد إلا الدنيا.

وقال الإمام أحمد: التاجر والمستاجر والمكاري أجرهم على قدر ما يخلص من نيتهم في غزائهم، ولا يكون مثل من جاهد بنفسه وماله لا يخلط به غيره.

وقال أيضاً فيمن يأخذ جُعلاً على الجهاد: إذا لم يخرج لأجل الدراهم، فلا بأس أن يأخذ، كأنه خرج لدينه، فإن أعطى شيئاً، أخذه.

وكذا روى عن عبد الله بن عمرو، قال: إذا أجمع أحدكم على الغزو، فعوضه الله رزقاً،

(١) صحيح لغيره: الدارقطني في سننه (٥١/١)، حديث (٣) والمقدسي في المختارة (٩٠/٨)، حديث (٩٢)، والبيهقي في الشعب (٣٣٦/٥)، حديث (٦٨٣٦)، وانظر صحيح الترغيب (٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ضعيف: الحاكم في المستدرک (١٢٢/٢)، حديث (٢٥٢٧) وانظر ضعيف الترغيب (٨٣٦).

(٤) صحيح: مسلم، حديث (١٩٠٦)، وأبو داود، حديث (٢٤٩٧)، والنسائي، حديث (٣١٢٥)، وابن ماجه حديث (٢٧٨٥).

فلا بأس بذلك، وأما إن أحدكم إن أعطى درهما غزا، وإن منع درهما مكث، فلا خير في ذلك . وكذا قال الأوزاعي: إذا كانت نية الغازی على الغزو، فلا أرى بأسا .

وهكذا يقال فيمن أخذ شيئا في الحج ليحج به: إما عن نفسه، أو عن غيره، وقد روى عن مجاهد أنه قال في حج الجمال وحج الأجير وحج التاجر: هو تمام لا ينقص من أجورهم شيء، وهو محمول على أن قصدهم الأصلي كان هو الحج دون التكسب .

وأما إن كان أصل العمل لله، ثم طرأت عليه نية الرياء، فإن كان خاطرا ودفعه، فلا يضره بغير خلاف، وإن استرسل معه، فهل يحبط به عمله أم لا يضره ذلك ويجازى على أصل نيته؟ في ذلك اختلاف بين العلماء من السلف قد حكاه الإمام أحمد وابن جرير الطبري، ورجحنا أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يجازى بنية الأولي، وهو مروى عن الحسن البصري وغيره .

ويستدل لهذا القول بما خرجه أبو داود في «مراسيله» عن عطاء الخراساني أن رجلا قال: يا رسول الله، إن بنى سلمة كلهم يقاتل، فمنهم من يقاتل للدنيا، ومنهم من يقاتل نجدة، ومنهم من يقاتل ابتغاء وجه الله، فأئهم الشهيد؟ قال: «كلهم إذا كان أصل أمره أن تكون كلمة الله هي العليا»<sup>(١)</sup> .

وذكر ابن جرير أن هذا الاختلاف إنما هو في عمل يرتبط آخره بأوله، كالصلاة والصيام والحج، فأما ما لا ارتباط فيه كالقراءة والذكر وإنفاق المال ونشر العلم، فإنه ينقطع بنية الرياء الطارئة عليه، ويحتاج إلى تجديد نية .

وكذلك روى عن سليمان بن داود الهاشمي أنه قال: ربما أحدث بحديث ولى فيه نية، فإذا أتيت على بعضه، تغيرت نيته، فإذا الحديث الواحد يحتاج إلى ثبات . ولا يرد على هذا الجهاد، كما في «مُرسل» عطاء الخراساني، فإن الجهاد يلزم بحضور الصف، ولا يجوز تركه حينئذ، فيصير كالحج .

فأما إذا عمل العمل لله خالصا، ثم ألقى الله له الثناء الحسن في قلوب المؤمنين بذلك، ففرح بفضل الله ورحمته، واستبشر بذلك لم يضره ذلك .

وفى هذا المعنى جاء حديث أبي ذر: «النبى ﷺ، أنه سئل عن الرجل يعمل العمل لله من الخير ويحمده الناس عليه، فقال: «تلك عاجل بشرى المؤمن» خرجه مسلم، وخرجه ابن ماجه، وعنده: «الرجل يعمل العمل لله فيحبه الناس عليه»<sup>(٢)</sup> .

وبهذا المعنى فسره الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وابن جرير الطبري وغيرهم . وكذلك الحديث الذى خرجه الترمذى وابن ماجه من حديث أبى هريرة أن رجلا قال: يا

(١) إسناده ضعيف: أبو داود في المراسيل ص (٢٤٢)، حديث (٣٢١) .

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٤٢)، وابن ماجه، حديث (٤٢٢٥) .

رسول الله، الرجل يعمل العمل، فيسرّه، فإذا أطلع عليه أعجبه، فقال: «له أجران: أجر السرّ، وأجر العلانية» (١).

ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام على الإخلاص والرياء، فإنّ فيه كفايةً. وبالجملة، فما أحسن قول سهل بن عبد الله التستري: ليس على النفس شيء أشق من الإخلاص، لأنه ليس لها فيه نصيب. وقال يوسف بن الحسين الرازي: أعز شيء في الدنيا الإخلاص، وكم أجتهد في إسقاط الرياء عن قلبي، وكأنه ينبت فيه على لون آخر. وقال ابن غيثة: كان من دعاء مطرّف بن عبد الله: اللهم إني أستغفرك مما تبث إليك منه، ثم عدت فيه، وأستغفرك مما جعلته لك على نفسي، ثم لم أف لك به، وأستغفرك مما زعمت أنّي أردت به وجهك، فخالط قلبي منه ما قد علمت.

### فصل

وأما النية بالمعنى الذي يذكره الفقهاء، وهو أن تمييز العبادات عن العادات، وتمييز العبادات بعضها من بعض، فإن الإمساك عن الأكل والشرب يقع تارة حميّة، وتارة لعدم القدرة على الأكل، وتارة تركاً للشهوات لله عز وجل، فيحتاج في الصيام إلى نية لتمييز ذلك عن ترك الطعام على غير هذا الوجه.

وكذلك العبادات، كالصلاة والصيام، منها فرض، ومنها نفل. والفرض يتنوع أنواعاً، فإنّ الصلوات المفروضة خمس صلوات كل يوم وليلة، والصوم الواجب تارة يكون صيام رمضان، وتارة صيام كفارة، أو عن نذر، ولا يتميز هذا كله إلا بالنية، وكذلك الصدقة، تكون نفلاً، وتكون فرضاً، والفرض منه زكاة، ومنه كفارة، ولا يتميز ذلك إلا بالنية فيدخل ذلك في عموم قوله ﷺ: «وإنما لأمرئ ما نوي».

وفي بعض ذلك اختلاف مشهور بين العلماء، فإن منهم من لا يوجب تعيين النية للصلاة المفروضة، بل يكفي عنده أن ينوي فرض الوقت، وإن لم يستحضر تسميته في الحال، وهو رواية عن الإمام أحمد.

ويبنى على هذا القول: أن من فاتته صلاة من يوم وليلة، ونسي عيّنّها، أنّ عليه أن يقضى ثلاث صلوات: الفجر والمغرب ورباعية واحدة.

وكذلك ذهب طائفة من العلماء إلى أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية تعيينه أيضاً، بل تجزئ بنية الصيام مطلقاً، لأنّ وقته غير قابل لصيام آخر، وهو أيضاً رواية عن الإمام

(١) ضعيف: الترمذي، حديث (٢٣٨٤)، وابن ماجه، حديث (٤٢٢٦)، وانظر الضعيفة (٤٣٤٤).

أحمد. وربما حُكي عن بعضهم أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية بالكلية، لتعيينه بنفسه، فهو كره الودائع، وحُكي عن الأوزاعي أن الزكاة كذلك. وتأول بعضهم قوله على أنه أراد أنها تُجزئ بنية الصدقة المطلقة بالحج.

وكذلك قال أبو حنيفة: لو تصدق بالنَّصاب كله من غير نية، أجزأه عن زكاته.

وقد روى عن النبي ﷺ أنه سمع رجلاً يُلبى بالحج عن رجل، فقال له: «أَحْبَبْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قال: لا، قال: «هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنِ الرَّجُلِ»، وقد تُكَلِّم في صحَّة هذا الحديث، ولكنه صحيح عن ابن عباس وغيره (١).

و(قد) أخذ بذلك الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما في أن حجة الإسلام تسقط بنية الحج مطلقاً، سواء نوى التطوع أو غيره، ولا يشترط للحج تعيين النية، فمن حج عن غيره، ولم يحج عن نفسه، وقع عن نفسه، وكذا لو حجَّ عن نَذْرِهِ، أو نَفْلًا، ولم يكن حج حجة الإسلام، فإنه ينقلب عنها، وقد ثبت عن النبي ﷺ، أنه أمر أصحابه في حجة الوداع، بعد ما دخلوا معه، وطافوا، وسعوا أن يفسحوا حجَّهم، ويجعلوها عمرة، وكان منهم القارن والمفرد (٢)، وإنما كان طوافهم عند قُدومهم طواف القُدوم وليس بفرض، وقد أمرهم أن يجعلوه طواف عمرة وهو فرض، وقد أخذ بذلك الإمام أحمد في فسخ الحج، وعمل به، وهو مشكل على أصله، فإنه يوجب تعيين الطواف الواجب للحج والعمرة بالنية، وخالفه في ذلك أكثر الفقهاء كمالك والشافعي وأبي حنيفة.

وقد يفرق الإمام أحمد بين أن يكون طوافه في إحرام انقلب، كالإحرام الذي يفسخه، ويجعله عمرة، فينقلب الطواف فيه تبعاً لانقلاب الإحرام، كما ينقلب الطواف في الإحرام الذي نوى به التطوع إذا كان عليه حجة الإسلام، تبعاً لانقلاب إحرامه من أصله، ووقوعه عن فرضه، بخلاف ما إذا طاف للزيارة بنية الوداع، أو التطوع، فإن هذا لا يُجزئه لأنه لم ينو به الفرض، ولم ينقلب فربما تبعاً لانقلاب إحرامه، والله أعلم.

ومما يدخل في هذا الباب: أن رجلاً في عهد النبي ﷺ كان قد وضع صدقته عند رجل، فجاء ابن صاحب الصدقة، فأخذها ممن هي عنده، فعلم بذلك أبوه، فخاصمه إلى النبي ﷺ، فقال: ما ليّاك أردت! فقال النبي ﷺ للمتصدق: «لَكَ مَا تَوَيْتَ»، وقال للآخر: «لَكَ مَا أَخَذْتَ» (٣). خرَّجه البخاري.

(١) صحيح: أبو داود، حديث (٢٩٠٣)، وابن حبان في صحيحه (٢٩٩/٩)، وانظر صحيح الجامع (٣١٢٨).  
(٢) صحيح: البخاري، حديث (١٥٦٨)، ومسلم، حديث (١٢١٦) وأبو داود، حديث (١٧٨٩)، والنسائي حديث (٢٧٣٢) من حديث جابر بن عبد الله.  
(٣) صحيح: البخاري، حديث (١٤٢٢)، وأحمد في مسنده (٤٧٠/٣) والدارمي في سننه (٤٧١/١)، حديث (١٦٣٨).



وقد أخذ الإمام أحمد بهذا الحديث، وعمل به في المنصوص عنه، وإن كان أكثر أصحابه على خلافه، فإن الرجل إنما يُمنع من دفع الصدقة إلى ولده خشية أن يكون محاباة، فإذا وصلت إلى ولده، من حيث لا يشعر، فالمحابة منتفية، وهو من أهل استحقاق الصدقة في نفس الأمر، ولهذا لو دفع صدقته إلى من يظنه فقيرًا، وكان غنيًا في نفس الأمر، أجزأته على الصحيح، لأنه إنما دفع إلى من يعتقد استحقاقه، والفقير أمرٌ خفي، لا يكاد يُطْلَعُ على حقيقته.

وأما الطهارة، فالخلاف في اشتراط النية لها مشهور، وهو يرجع إلى أن الطهارة للصلاة هل هي عبادة مستقلة، أم هي شرط من شروط الصلاة، كإزالة النجاسة، وستر العورة؟ فمن لم يشترط لها النية، جعلها كسائر شروط الصلاة، ومن اشترط لها النية، جعلها عبادة مستقلة، فإذا كانت عبادة [مستقلة] في نفسها، لم تصح بدون نية، وهذا قول جمهور العلماء، ويدل على صحة ذلك تكاثر النصوص الصحيحة عن النبي ﷺ بأنَّ الوضوء يكفر الذنوب والخطايا، وأن من توضأ كما أمر، كان كفارة لذنوبه (١).

وهذا يدل على أن الوضوء المأمور به في القرآن عبادة مستقلة بنفسها، حيث رتب عليها تكفير الذنوب، والوضوء الخالي عن النية لا يكفر شيئًا من الذنوب بالاتفاق، فلا يكون مأمورًا به، ولا تصح به الصلاة، ولهذا لم يرد في شيء من بقية شرائط الصلاة. كإزالة النجاسة، وستر العورة. ما ورد في الوضوء من الثواب، ولو شرك بين نية الوضوء، وبين قصد التبرّد، أو إزالة النجاسة أو الوسخ، أجزأه في المنصوص عن الشافعي، وهو قول أكثر أصحاب أحمد، لأن هذا القصد ليس بمحرّم، ولا مكروه، ولهذا لو قصد مع رفع الحدث تعليم الوضوء، لم يضره ذلك.

وقد كان النبي ﷺ يقصد أحيانًا بالصلاة تعليمها للناس، وكذلك الحج، كما قال: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (٢).

ومما تدخل النية فيه من أبواب العلم: مسائل الإيمان.

فلغو اليمين لا كفارة فيه، وهو ما جرى على اللسان من غير قصد بالقلب إليه، كقوله: لا والله، وبلى والله في أثناء الكلام، قال تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]

وكذلك يرجع في الإيمان إلى نية الحالف وما قصد بيمينه، فإن حلف بطلاق أو عتاق، ثم ادّعى أنه نوى ما يخالف ظاهر لفظه، فإنه يُدَيَّنُ فيما بينه وبين الله عز وجل.

وهل يقبل منه في ظاهر الحكم؟ فيه قولان للعلماء مشهوران، وهما روايتان عن أحمد، وقد

(١) صحيح مسلم، حديث (٢٤٥)، من حديث عثمان ابن عفان قال: قال رسول الله ﷺ «من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطايا من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره».

(٢) صحيح مسلم، حديث (١٢٩٧)، وأبو داود، حديث (١٩٧٠)، والنسائي، حديث (٣٠٦٢) من حديث جابر بن عبد الله.

رؤى عن عمر أنه رفع إليه رجل قال له امرأته: شبّهني، قال: كأنك طبيبة، كأنك حمامة، فقالت: لا أرضى حتى تقول: أنت خلية طالق، فقال ذلك، فقال عمر: خذ بيدها فهي امرأتك، خرّجه أبو عبيد، وقال: أراد النّاقة تكون معقولة، ثم تطلق من عقّالها ويخلى عنها، فهي خلية من العقال، وهي طالق، لأنها قد طلقت منه، فأراد الرّجل ذلك، فأسقط عنه عمر الطلاق لنيته. قال: وهذا أصل لكل من تكلم بشيء يشبه لفظ الطلاق والعتاق، وهو ينوى غيره أن القول فيه قوله فيما بينه وبين الله، وفي الحكم على تأويل مذهب عمر رضى الله عنه.

ويروى عن سميطة السّدوسي، قال: خطبت امرأة، فقالوا: لا تزوّجك حتى تطلق امرأتك، فقلت: إننى قد طلقتها ثلاثاً، فزوّجوني، ثم نظروا، فإذا امرأتى عندي، فقالوا: أليس قد طلقتها ثلاثاً؟ فقلت: كان عندي فلانة فطلقتها، وفلانة فطلقتها، فأما هذه، فلم أطلقها، فأتيت شقيق بن ثور وهو يريد الخروج إلى عثمان وافداً، فقلت: سل أمير المؤمنين عن هذه، فخرج فسأله، فقال: نيته. خرّجه أبو عبيد في «كتاب الطلاق» وحكى إجماع العلماء على مثل ذلك.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: حديث السميطة تعرفه؟ قال: نعم، السّدوسي، إنما جعل نيته بذلك، فذكر ذلك شقيق لعثمان، فجعلها نيته.

[قال إسحاق:] فإن كان الحالف ظالماً، ونوى خلاف ما حلفه عليه غريمه، لم تنفعه نيته، وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ»<sup>(١)</sup>. وفي رواية له: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَةِ الْمُسْتَخْلِفِ»<sup>(٢)</sup>، وهذا محمول على الظالم، فاما المظلوم، فينفعه ذلك.

وقد خرج الإمام أحمد وابن ماجه من حديث سويد بن حنظلة، قال: خرجنا نريد رسول الله ﷺ، ومعنا وائل بن حُجر، فأخذه عدو له، فتخرج الناس أن يحلفوا، فحلفت أنا أنه أخي، فخلّى سبيله، فأتينا النبي ﷺ، فأخبرته أن القوم تحرّجوا أن يحلفوا، وحلفت أنا أنه أخي، فقال: «صَدَقْتَ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك تدخل النية في الطلاق والعتاق، فإذا أتى بلفظ من ألفاظ الكنايات المحتملة للطلاق أو العتاق، فلا بد له من النية. وهل يقوم مقام النية دلالة الحال من غضب أو سؤال الطلاق ونحوه أم لا؟ فيه خلاف مشهور بين العلماء، وهل يقع بذلك الطلاق في الباطن كما لو نواه، أم يلزم به في ظاهر الحكم فقط؟

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٦٥٣)، وأبو داود، حديث (٣٢٥٥) والترمذي، حديث (١٣٥٤)، وابن ماجه، حديث (٢١٢١).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٦٥٣) وابن ماجه، حديث (٢١٢٠).

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٣٢٥٦)، وابن ماجه، حديث (٢١١٩)، وأحمد في مسنده (٧٩/٤)، وانظر صحيح الجامع (٣٧٥٨).

فيه خلافٌ مشهورٌ أيضًا، ولو أوقع الطلاق بكناية ظاهرة، كالبَّتَّة ونحوها، فهل يقع به الثلاث أو واحدة؟ فيه قولان مشهوران، وظاهر مذهب أحمد أنه يقع به الثلاث مع إطلاق النية، فإن نوى به ما دون الثلاث، وقع به ما نواه، وحكى عنه رواية أنه يلزمه الثلاث أيضًا. ولو رأى امرأة فظنها امرأته، فطلقها، ثم بانَّت أجنبية، طلقت امرأته، لأنه إنما قصد طلاق امرأته، نصَّ على ذلك أحمد، وحكى عنه رواية أخرى: أنها لا تطلق، وهو قول الشافعي، ولو كان العكس، بأن رأى امرأة ظنها أجنبية، فطلقها، فبانَّت امرأته، فهل تطلق؟ فيه قولان هما روايتان عن أحمد، والمشهور من مذهب الشافعي وغيره أنها تطلق.

ولو كان له امرأتان، فنهى إحداهما عن الخروج، ثم رأى امرأة قد خرجت، فظنها المنهية، فقال لها: فلانة خرجت؟ أنت طالق، فقد اختلف العلماء فيها، فقال الحسن: تطلق المنهية، لأنها هي التي نواها. وقال إبراهيم: تطلقان، وقال عطاء: لا تطلق واحدة منهما، ومذهب أحمد: أنه تطلق المنهية رواية واحدة، لأنه نوى طلاقها، وهل تطلق المواجهة على روايتين عنه، واختلف الأصحاب على القول بأنها تطلق: هل تطلق في الحكم فقط، أم في الباطن أيضًا؟ على طريقتين لهم.

وقد استدلَّ بقوله ﷺ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى»

على أن العقود التي يُقصد بها في الباطن التَّوَصُّلُ إلى ما هو محرَّم غير صحيحة، كعقود البيوع التي يقصد بها معنى الربا ونحوها، كما هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما، فإن هذا العقد إنما نوى به الربا، لا البيع، «وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى». ومسائل النية المتعلقة بالفقه كثيرة جدًا، وفيما ذكرناه كفاية. وقد تقدم عن الشافعي أنه قال في هذا الحديث: إنَّه يدخل في سبعين بابًا من الفقه، والله أعلم.

[والنية: هي قصد القلب، ولا يجب التلفظ بما في القلب في شيء من العبادات] وخرج بعض أصحاب الشافعي له قولاً باشتراط التلفُّظ بالنية للصلاة، وغلَّطه المحققون منهم، واختلف المتأخرون من الفقهاء في التلفُّظ بالنية في الصلاة وغيرها، فمنهم من استحبه، ومنهم من كرهه. ولا يعلم في هذه المسائل نقل خاص عن السلف ولا عن الأئمة إلا في الحج وحده، فإن مجاهدًا قال: إذا أراد الحجَّ، يُسمَّى ما يُهَلُّ به، ورؤي عنه أنه قال: يسمَّى في التلبية، وهذا ليس مما نحن فيه، فإن النبي ﷺ كان يذكر نسكه في تلبيته، فيقول: «لَبَّيْكَ عُمْرَةَ وَحَجًّا»<sup>(١)</sup>، وإنما كلامنا في أنه يقول عند إرادة عقد الإحرام: اللهم إني أريد الحج أو العمرة، كما استحَب ذلك كثير من الفقهاء، وكلام مجاهد ليس صريحًا في ذلك. وقال أكثر السلف، منهم عطاء وطاووس والقاسم بن محمد والتخعي: تجزئه النية عند الإهلال، وصحَّ عن ابن عمر أنه سمع رجلاً عند

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٢٣٢)، وأبو داود، حديث (١٧٩٥) والترمذي، حديث (٨٢١)، والنسائي، حديث (٢٧٢٩) وابن ماجه، حديث (٢٩٦٨) من حديث أنس بن مالك:

إحرامه يقول : اللهم إني أريد الحج أو العمرة ، فقال له : أتعلمُ الناس؟ أوليس الله يعلم ما في نفسك؟ ونصَّ مالكٌ على مثل هذا ، وأنه لا يستحب له أن يسمى ما أحرم به . حكاه صاحب كتاب «تهذيب المدونة» من أصحابه . وقال أبو داود : قلتُ لأحمد : أتقول قبل التكبير . يعنى فى الصلاة شيئاً؟ قال : لا . وهذا قد يدخل فيه أنه لا يتلفظ بالنية . والله أعلم .



## الحديث الثاني

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا تَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مَثًا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رِكْبَتَيْهِ إِلَى رِكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتُحِجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا». قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيَصَدِّقُهُ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: «أَنْ تُعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ». ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مِنَ السَّائِلِ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَنَا كُمْ يَعْلَمُكُمْ دِينَكُمْ»<sup>(١)</sup>. رواه مسلم.

هذا الحديث تفرد به مسلم عن البخاري بإخراجه، فخرجه من طريق كهمس عن عبد الله ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهنني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الجميري حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليّ، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرءون القرآن، ويتفقرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أنف، فقال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه، ما قيل الله منه حتى يؤمن بالقدر. ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب، قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ، فذكر الحديث بطوله.

(١) صحيح: مسلم، حديث (٨)، وأبو داود، حديث (٤٦٩٥)، والترمذي، حديث (٢٦١٠)، والنسائي، حديث (٤٩٩٠) وابن ماجه، حديث (٦٣).

ثم أخرجه من طرق أخرى، بعضها يرجع إلى عبد الله بن بريدة، وبعضها يرجع إلى يحيى ابن يعمر، وذكر أن في بعض ألفاظها زيادة ونقصاً.

وقد أخرجه ابن حبان في «صحيحه» من طريق سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر، وقد أخرجه مسلم من هذه الطريق، إلا أنه لم يذكر لفظه، وفيه زيادات منها: في الإسلام، قال: «وَتُحَجُّ، وَتَغْتَمِرُ وَتَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَأَنْ تُتِمَّ الْوُضُوءُ، [وَتَصُومَ رَمَضَانَ]» قال: فإذا أنا فعلت ذلك، فأنا مسلم؟ قال: «نعم».

وقال في الإيمان: «وَتُؤْمِنُ بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْمِيزَانِ»، وقال فيه: فإذا فعلت ذلك، فأنا مؤمن؟ قال: «نعم».

وقال في آخره: «هَذَا جِبْرِيلُ أَنَا كُمْ لِيَعْلَمَكُمُ أَمْرَ دِينِكُمْ، خُذُوا عَنْهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا شُبِّهَ عَلَيَّ مِنْذُ أَنَانِي قَبْلَ مَرَّتِي هَذِهِ، وَمَا عَرَفْتُهُ حَتَّى وَلَّيَ».

وأخرجه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، قال: كان النبي ﷺ يوماً بارزاً للناس فأتاه رجل، فقال: ما الإيمان؟ قال: «الإيمان: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتَابِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَغْيِ الْآخِرِ».

قال: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «الإسلام: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَتُصُومَ رَمَضَانَ».

قال: يا رسول الله، ما الإحسان؟ قال: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

قال: يا رسول الله، متى الساعة؟ قال: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ سَأَجِدُنَاكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا، إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَةُ رُبَّتْهَا، فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا رَأَيْتَ الْعُرَاةَ الْحُفَاءَ رُءُوسَ النَّاسِ، فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِعَاءُ الْبَنِيَانِ، فَذَلِكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا فِي خَمْسٍ لَا يَغْلُمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

قال: ثم أدبر الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «عَلَيَّ بِالرَّجُلِ» فأخذوا ليردوه، فلم يروا شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَ لِيَعْلَمَ النَّاسَ دِينَهُمْ»<sup>(١)</sup>.

وأخرجه مسلم بسياق أتم من هذا، وفيه في خصال الإيمان: «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ» وقال في الإحسان: «أَنْ تَخْشَى اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ».

وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» من حديث شهر بن حوشب عن ابن عباس، ومن حديث

(١) صحيح: البخاري، حديث (٥٠)، ومسلم، حديث (٩).

شهر بن حوشب أيضًا عن ابن عامر أو أبي عامر، أو أبي مالك، عن النبي ﷺ، وفي حديثه قال: ونسمع رجَعَ النبي ﷺ، ولا نرى الذي يكلمه، ولا نسمع كلامه، وهذا يردُّه حديثُ عمر الذي خرجه مسلمٌ، وهو أصحُّ.

وقد روى الحديث عن النبي ﷺ من حديث أنس بن مالك<sup>(١)</sup>، وجريير بن عبد الله البجلي وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وهو حديثٌ عظيمٌ جدًّا، يشتمل على شرح الدِّين كُلِّه، ولهذا قال النبي ﷺ في آخره: «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» بعد أن شرح درجة الإسلام، ودرجة الإيمان، ودرجة الإحسان، فجعل ذلك كُلَّهُ وِثًّا.

واختلفت الرواية في تقديم الإسلام على الإيمان وعكسه، ففي حديث عمر الذي خرجه مسلم أنه بدأ بالسؤال عن الإسلام، وفي الترمذی وغيره أنه بدأ بالسؤال عن الإيمان، كما في حديث أبي هريرة، وجاء في بعض روايات حديث عمر أنه سأل عن الإحسان بين الإسلام والإيمان.

فأمَّا الإسلام، فقد فسَّره النبي ﷺ بأعمال الجوارح الظاهرة من القول والعمل، وأوَّل ذلك: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسولُ الله، وهو عملُ اللسان، ثم إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصومُ رمضان، وحجُّ البيت لمن استطاع إليه سبيلًا.

وهي منقسمة إلى عمل بدنيٍّ: كالصلاة والصوم، وإلى عمل ماليٍّ: وهو إيتاء الزكاة، وإلى ما هو مركَّبٌ منهما: كالحجِّ بالنسبة إلى البعيد عن مكة.

وفي رواية ابن حبان أضاف إلى ذلك الاعتماد، والغُسل من الجنابة، وإتمام الوضوء، وفي هذا تنبيه، على أن جميع الواجبات الظاهرة داخلية في مسمَّى الإسلام.

وإنما ذكرها هنا أصولُ أعمال الإسلام التي يبنى الإسلام عليها كما سيأتى شرح ذلك في حديث ابن عمر: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقوله في بعض الروايات: فإذا فعلتُ ذلك، فأنا مسلمٌ؟ قال: «نَعَمْ» يدلُّ على أن من كَمَّل الإتيان بمباني الإسلام الخمس، صار مسلمًا حقًّا، مع أن من أقرَّ بالشهادتين، صار مسلمًا حُكْمًا، فإذا دخل في الإسلام بذلك، ألزم بالقيام ببقية خصال الإسلام، ومن ترك الشهادتين، خرج من الإسلام، وفي خروجه من الإسلام بترك الصلاة خلافٌ مشهور بين العلماء، وكذلك في ترك بقية مباني الإسلام الخمس، كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

ومما يدلُّ على أن جميع الأعمال الظاهرة تدخل في مسمَّى الإسلام قولُ النبي ﷺ: «الْمُسْلِمُ

(١) إسناده ضعيف: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٣٩١)، حديث (٣٨٢).

(٢) إسناده ضعيف: الأجرى في الشريعة، ص (١٨٩ - ١٩٠).

مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»<sup>(١)</sup>.

وفى «الصحيحين» عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أيُّ الإسلام خير؟ قال: «أَنْ تَطْعِمَ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»<sup>(٢)</sup>.

وفى «صحيح الحاكم» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُورِي وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَسْلِمُكَ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقَيْتَهُمْ وَتَسْلِمُكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ انْتَقَصَ مِنْهُنَّ شَيْئًا، فَهُوَ سَهْمٌ مِنَ الْإِسْلَامِ تَرَكَهُ، وَمَنْ يَتْرُكُهُنَّ، فَقَدْ نَبَذَ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وخرَّج ابن مردويه من حديث أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «لِلْإِسْلَامِ ضِيَاءٌ وَعَلَامَاتٌ كَمَنَارِ الطَّرِيقِ، فِرَاسُهَا وَجَمَاعُهَا: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتِمَامُ الْوُضُوءِ، وَالْحُكْمُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَطَاعَةُ وَلَاةِ [الْأَمْرِ]، وَتَسْلِيمُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَتَسْلِيمُكُمْ [عَلَى أَهْلِكُمْ] إِذَا دَخَلْتُمْ بَيْوتَكُمْ، وَتَسْلِيمُكُمْ عَلَى بَنِي آدَمَ إِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ» وفى إسناده ضعفٌ، ولعله موقوف<sup>(٤)</sup>.

وصحَّح من حديث أبي إسحاق عن صلة بن زفر، عن حذيفة، قال: الإسلام ثمانية أسهم: الإسلام سهم، والصلاة سهم، والزكاة سهم، [وحج البيت سهم]، والجهاد سهم، وصوم رمضان سهم، والأمر بالمعروف سهم، والنهي عن المنكر سهم، وخاب من لا سهم له. وخرَّجه البزار مرفوعاً، والموقوف أصحُّ<sup>(٥)</sup>.

ورواه بعضهم عن أبي إسحاق، عن الحارث عن علي، عن النبي ﷺ خرجه أبو يعلى الموصلى وغيره<sup>(٦)</sup>، والموقوف على حذيفة أصحُّ، قاله الدارقطنى وغيره.

وقوله: «الإسلام سهم» يعنى الشهادتين، لأنهما علّم الإسلام، وبهما يصير الإنسان مسلماً. وكذلك ترك المحرمات داخل فى مسمى الإسلام أيضاً، كما روى عن النبي ﷺ أنه

(١) صحيح: البخاري، حديث (١٠)، ومسلم، حديث (٤٠) وأبو داود، حديث (٢٤٨١)، والنسائي، حديث (٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) صحيح: البخاري، حديث (١٢)، ومسلم، حديث (٣٩)، وأبو داود، حديث (٥١٩٤)، والنسائي، حديث (٥٠٠٠)، وابن ماجه حديث (٣٢٥٣).

(٣) صحيح لغيره: الحاكم فى المستدرک (٧٠/١)، حديث (٥٣) والطبراني فى مسند الشاميين (١/٢٤١)، حديث (٤٢٩) وانظر صحيح الترغيب (٢٣٢٤).

(٤) ضعيف: ذكره الهيثمى فى المجمع (٣٨/١) وقال: رواه الطبراني فى الكبير، وانظر الضعيفة (٣٥٥٢)، وضعيف الجامع (١٩٤٢).

(٥) حسن لغيره: البزار فى مسنده (٧/٣٣٠)، حديث (٢٩٢٧) عن حذيفة مرفوعاً، و(٧/٣٣٠ - ٣٣١)، حديث (٢٩٢٨) عن حذيفة موقوفاً، وانظر صحيح الترغيب (٧٤١).

(٦) حسن لغيره: أبو يعلى فى مسنده (١/٤٠٠)، حديث (٥٢٣).



قال: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»<sup>(١)</sup> وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .  
 ويدل على ذلك أيضاً: ما خرَّجه الإمام أحمد والترمذي والنسائي من حديث العرياض بن سارية<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ، قال: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنْبَيْهِ الصِّرَاطِ سُورَانِ، فِيهِمَا أَبْوَابٌ مَفْتُحَةٌ وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا، وَلَا تَمُوجُوا، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ جَوْفِ الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْتَحَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ، قَالَ: وَيْحَكَ لَا تَفْتَحْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحَهُ تَلْجُهُ، وَالصِّرَاطُ: الْإِسْلَامُ، وَالسُّورَانِ: حَدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمَفْتُحَةُ: مَحَارِمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقٍ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(٣)</sup> زاد الترمذي: «وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [يونس: ٢٥].

ففي هذا [المثل] الذي ضربه النبي ﷺ أن الإسلام هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى بالاستقامة عليه، ونهى عن تجاوز حدوده، وأن من ارتكب شيئاً من المحرمات، فقد تعدى حدوده .

وأما الإيمان، فقد فسره النبي ﷺ في هذا الحديث بالاعتقادات الباطنة، فقال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» .

وقد ذكر الله في كتابه الإيمان بهذه الأصول [الخمس] في مواضع، كقوله تعالى: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَتَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ الْمَلَائِكَةُ وَالْكِتَابِ وَالْيَقِينِ﴾ [البقرة: ١٧٧] الآية، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٠﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٣-٤].

والإيمان بالرسول يلزم منه الإيمان بجميع ما أخبروا به من الملائكة، والأنبياء، [والكتب] والبعث، والقدر، وغير ذلك من تفاصيل ما أخبروا به، [من صفات الله تعالى] وصفات اليوم الآخر، كالميزان والصراط والجنة والنار .

وقد أدخل في الإيمان الإيمان بالقدر خيره وشره، ولأجل هذه الكلمة روى ابنُ عمر هذا الحديث محتجاً به على مَنْ أنكر القدر، وزعم أن الأمر أُنْفٌ: يعني أنه مستأنف لم يسبق به سابق قدر من الله عز وجل، وقد غلط ابنُ عمر عليهم، وتبرأ منهم وأخبر أنه لا تقبل منهم أعمالهم بدون الإيمان بالقدر .

(١) سيأتي تحريجه وهو الحديث الثاني عشر .

(٢) قلت: بل هو من حديث النواصي بن سمعان الأنصاري، وليس من حديث العرياض بن سارية كما ذكر المؤلف رحمه الله .

(٣) صحيح: الترمذي، حديث (٢٨٥٩)، وأحمد في مسنده (١٨٢/٤) والنسائي في الكبرى (٣٦١/٦)، حديث (١١٢٣٣)، والحاكم في المستدرک (١٤٤/١)، حديث (٢٤٥)، وانظر صحيح الجامع (٣٨٨٧) .

والإيمان بالقدر على درجتين:

إحدهما: الإيمان بأن الله تعالى سبق في علمه ما يعمل به العباد من خير، وشر، وطاعة، ومعصية قبل خلقهم وإيجادهم ومن هو منهم من أهل الجنة ومن أهل النار، وأعد لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أن الله تعالى خلق أفعال عباده كلها من الكفر والإيمان، والطاعة والعصيان، وشاءها منهم، فهذه الدرجة يثبتها أهل السنة والجماعة، وينكرها القدرية، والدرجة الأولى أثبتتها كثير من القدرية ونفاها غلاتهم، كمعبد الجهني، الذي سئل ابن عمر عن مقالته، وكعمرو بن عبيد وغيره.

وقد قال كثير من أئمة السلف: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقرؤا به خصموا، وإن جحدوا، فقد كفروا. يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد وأن الله قسمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ، فقد كذب بالقرآن، فيكفر بذلك، وإن أقرؤا بذلك، وأنكروا أن الله خلق أفعال عباده وشاءها وأرادها منهم إرادة كونية قدرية، فقد خصموا، لأن ما أقرؤا به حجة عليهم فيما أنكروه، وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء. وأما من أنكر العلم القديم، فنص الشافعي وأحمد على تكفيره، وكذلك غيرهما من أئمة الإسلام.

فإن قيل: فقد فرق النبي ﷺ في هذا الحديث بين الإسلام والإيمان، وجعل الأعمال كلها من الإسلام، لا من الإيمان، والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان: قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلية في مسمى الإيمان. وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم.

وأنكر السلف على من أخرج الأعمال عن الإيمان إنكاراً شديداً، وممن أنكر ذلك على قائله، وجعله قولاً محدثاً: سعيد بن جبير، وميمون بن مهران، وقتادة، وأيوب السختياني، وإبراهيم النخعي، والزهرى، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم. وقال الثوري: هو رأي محدث، أدركنا الناس على غيره، وقال الأوزاعي: كان من مضى من السلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل.

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل الأمصار: أما بعد، فإن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً، فمن استكملها، استكمل الإيمان: ومن لم يستكملها، لم يستكمل الإيمان، ذكره البخاري في «صحيحه» (١).

(١) إسناده صحيح: البخاري تعليقا، ووصله ابن أبي شيبة في مصنفه (١٨٢/٦)، حديث (٣٠٤٤٤).

قيل : الأمر على ما ذكره ، وقد دل على دخول الأعمال فى الإيمان قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝﴾ [الأنفال: ٢-٤] .

وفى «الصحيحين» عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال لوفد عبد القيس : «أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ : الإِيمَانِ بِاللَّهِ ، وَهَلْ تَذَرُونَ مَا الإِيمَانُ بِاللَّهِ؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تُغَطُّوا مِنْ [الْمَغْنَمِ] الْخُمْسَ» (١) .

وفى «الصحيحين» عن أبى هريرة رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ ، قال : «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ، فَأَفْضَلُهَا : قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ» ولفظه لمسلم (٢) .

وفى «الصحيحين» عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ قال : «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» (٣) ، فلو لا أن ترك هذه الكبائر من مسمى الإيمان ، لما انتفى اسم الإيمان عن مرتكب شيء منها ؛ لأن الاسم لا ينتفى إلا بانتفاء بعض أركان المسمى أو واجباته .

وأما وجه الجمع بين هذه النصوص وبين حديث جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان وتفريق النبى ﷺ بينهما ، وإدخاله الأعمال فى مسمى الإسلام دون مسمى الإيمان ، فإنه يتضح بتقرير أصل ، وهو أنَّ من الأسماء ما يكون شاملاً لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه ، فإذا قُرِنَ ذلك الاسم بغيره ، صار دالاً على بعض تلك المسميات ، والاسم المقرون به دال على باقىها ، وهذا كاسم الفقير والمسكين ، فإذا أُفرد أحدهما ، دخل فيه كل من هو محتاج ، فإذا قُرِنَ أحدهما بالآخر ، دل أحد الاسمين على بعض أنواع ذوى الحاجات والآخر على باقىها ، فهكذا اسم الإسلام والإيمان : إذا أُفرد أحدهما ، دخل فيه الآخر ، ودل بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده ، فإذا قُرِنَ بينهما ، دل أحدهما على بعض ما يدل عليه بانفراده ، ودل الآخر على الباقي . وقد صرح بهذا المعنى جماعة من الأئمة ؛ قال أبو بكر الإسماعيلي فى رسالته إلى أهل الجبل : قال كثيرٌ من أهل السنة والجماعة : إن الإيمان قول وعمل ، والإسلام فعل ما فُرض على

(١) صحيح : البخاري ، حديث (٧٥٥٦) ، ومسلم ، حديث (١٧) وأبو داود ، حديث (٣٦٩٢) ، والترمذي ، حديث (٢٦١١) والنسائي ، حديث (٥٠٣١) .

(٢) صحيح : البخاري ، حديث (٩) ، ومسلم ، حديث (٣٥) ، وأبو داود ، حديث (٤٦٧٦) ، والترمذي ، حديث (٢٦١٤) ، والنسائي ، حديث (٥٠٠٥) ، وابن ماجه ، حديث (٥٧) .

(٣) صحيح : البخاري ، حديث (٢٤٧٥) ، ومسلم ، حديث (٥٧) ، وأبو داود ، حديث (٤٦٨٩) ، والترمذي ، حديث (٢٦٢٥) ، والنسائي ، حديث (٤٨٧٠) ، وابن ماجه ، حديث (٣٩٣٦) .

الإنسان أن يفعله إذا ذكر كل اسم على حدّته مضمومًا إلى الآخر، فقليل: المؤمنون والمسلمون جميعًا مفردين، أريد بأحدهما معنى لم يُرَدِّ بالآخر، وإذا ذُكِرَ أحدُ الاسمين، شمل الكلَّ وعمّهم.

وقد ذكر هذا المعنى أيضًا الخطابي في كتابه «معالم السنن» وتبعه عليه جماعة من العلماء من بعده.

ويدل على صحة ذلك أن النبي ﷺ فُسِّرَ الإيمانَ عند ذكره مفردًا في حديث وفد عبد القيس بما فُسِّرَ به الإسلام المقرون بالإيمان في حديث جبريل، وفُسِّرَ في حديث آخر الإسلام بما فُسِّرَ به الإيمان، كما في «مسند الإمام أحمد» عن عمرو بن عبسة، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «أَنْ تُسَلِّمَ قَلْبَكَ لِلَّهِ، وَأَنْ يُسَلِّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِكَ وَيَدِكَ»، قال: فأى الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان» قال: وما الإيمان؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْبَيْتِ بَعْدَ الْمَوْتِ». قال: فأى الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة» قال: فما الهجرة؟ قال: «أَنْ تَهْجُرَ الشُّوءَ». قال: فأى الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد»<sup>(١)</sup> فجعل النبي ﷺ الإيمان أفضل الإسلام، وأدخل فيه الأعمال.

وبهذا التفصيل يظهر تحقيق القول في مسألة الإسلام والإيمان: هل هما واحدٌ، أو هما مختلفان؟

فإنَّ أهل السنة والحديث مختلفون في ذلك، وصنّفوا في ذلك تصانيف متعددة، فمنهم من يدعى أن جمهور أهل السنة على أنهما شيء واحد: منهم محمد بن نصر المروزي، وابن عبد البر، وقد رَوَى هذا القول عن سفيان الثوري من رواية أيوب بن سويد الرَّمْلِي عنه، وأيوب فيه ضعف.

ومنهم من يحكى عن أهل السنة التفريق بينهما، كأبى بكر بن السمعاني وغيره، وقد نُقِلَ التفريق بينهما عن كثير من السلف، منهم قتادة، وداود بن أبى هند، وأبو جعفر الباقر، والزهرى، وحمام بن زيد، وابن مهدي، وشريك، وابن أبى ذئب، وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، ويحيى بن معين، وغيرهم، على اختلافٍ بينهم في صفة التفريق بينهما، وكان الحسن وابن سيرين يقولان: «مسلم» ويهابان «مؤمن».

وبهذا [التفصيل] الذى ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أُفْرِدَ كُلٌّ مِنَ الإسلام والإيمان بالذكر، فلا فرق بينهما حينئذ، وإن قُرِنَ بين الاسمين، كان بينهما فرق.

والتحقيق في الفرق بينهما: أن الإيمان هو تصديق القلب، وإقراره، ومعرفته، والإسلام:

(١) صحيح بشواهده: أحمد في مسنده (١١٤/٤) وعبد بن حميد في مسنده ص (١٢٤)، حديث (٣٠١) والبيهقي في الشعب (٥٥/١) حديث (٢٢)، وانظر الإيمان لابن تيمية بتحقيق الألباني.

هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين، كما سَمَّى الله تعالى في كتابه الإسلام دينًا، وفي حديث جبريل سَمَّى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان دينًا، وهذا أيضًا مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أُفردَ دخل فيه الآخر، وإِنَّمَا يُفَرِّقُ بينهما حيث فُردَ أحد الاسمين بالآخر. فيكون حينئذ المراد بالإيمان: جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «الإسلام: علانية، والإيمان في القلب»<sup>(١)</sup>.

وهذا لأن الأعمال تظهر علانية، والتصديق في القلب لا يظهر. وكان النبي ﷺ يقول في دعائه إذا صَلَّى على الميت: «اللَّهُمَّ مَنْ أَخْيَيْتَهُ مِنَّا، فَأَخِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ»<sup>(٢)</sup>، لأن العمل بالجوارح، إنما يتمكن منه في الحياة، فأما عند الموت، فلا يبقى غير التصديق بالقلب.

ومن هنا قال المحققون من العلماء: كل مؤمن مسلم، فإن من حقق الإيمان، ورسخ في قلبه، قام بأعمال الإسلام، كما قال ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»<sup>(٣)</sup>، فلا يتحقق القلبُ بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام، وليس كل مسلم مؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفًا، فلا يتحقق القلبُ به تحققًا تامًا مع عمل جوارحه بأعمال الإسلام، فيكون مسلمًا، وليس بمؤمن الإيمان التَّام، كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، ولم يكونوا منافقين بالكلية على أصح التفسيرين، وهو قول ابن عباس وغيره، بل كان إيمانهم ضعيفًا، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤] يعني: لا ينقصكم من أجورها، فدل (ذلك) على أن معهم من الإيمان ما تقبل به أعمالهم.

وكذلك قول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص لما قال له: لَمْ تُغْطِ فَلَانًا وهو مؤمن؟ فقال النبي ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا»<sup>(٤)</sup> يُشير إلى أنه لم يحقق مقام الإيمان، وإنما هو في مقام الإسلام الظاهر، ولا ريب أنه متى ضعف الإيمان الباطن لزم منه ضعف أعمال الجوارح الظاهرة أيضًا، لكن اسم

(١) ضعيف: أحمد في مسنده (١٣٤/٣)، حديث (١٢٤٠٤)، وأبو يعلى في مسنده (٣٠١/٥)، حديث (٢٩٢٣)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٥٩/٦)، حديث (٣٠٣١٩)، وانظر ضعيف الجامع (٢٢٨٠).

(٢) صحيح: أبو داود، حديث (٣٢٠١)، والترمذي، حديث (١٠٢٤)، وابن ماجه حديث (١٤٩٨) من حديث أبي هريرة، وانظر المشكاة (١٦٧٥).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٥٢)، ومسلم، حديث (١٥٩٩)، وابن ماجه، حديث (٣٩٨٤).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٢٧)، ومسلم، حديث (١٥٠)، وأبو داود، حديث (٤٦٨٣)، والنسائي حديث (٤٩٩٢).

الإيمان ينفي عمن ترك شيئاً من واجباته، كما في قوله: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف أهل السنة: هل يُسمى مؤمناً ناقص الإيمان، أو يقال ليس بمؤمن، لكنه مسلم، على قولين؛ وهما روايتان عن أحمد.

وأما اسم الإسلام، فلا ينتفى بانتفاء بعض واجباته، أو انتهاك بعض محرماته، وإنما يُنفي بالإتيان بما يُنافيه بالكلية، ولا يعرف في شيء من السنة الصحيحة نفي الإسلام عمن ترك شيئاً من واجباته، كما يُنفي الإيمان عمن ترك شيئاً من واجباته، وإن كان قد ورد إطلاق الكفر على فعل بعض المحرمات، وإطلاق النفاق أيضاً.

واختلف العلماء: هل يسمى مرتكب الكبائر كافراً كافراً أصغر أو منافقاً الأصغر، ولا أعلم أن أحداً منهم أجاز إطلاق نفي اسم الإسلام عنه، إلا أنه روى عن ابن مسعود، أنه قال: ما تارك الزكاة بمسلم<sup>(٢)</sup>. ويُحتمل أنه كان يراه كافراً بذلك، خارجاً من الإسلام.

وكذلك روى عن عمر فيمن تمكن من الحج، ولم يحجّ أنهم ليسوا بمسلمين والظاهر أنه كان يعتقد كفرهم، ولهذا أراد أن يضرب عليهم الجزية يقول: لم يدخلوا في الإسلام بعد، فهم مستمرّون على كتابتهم.

وإذا تبين أن اسم الإسلام لا ينتفى إلا بوجود ما ينافيه، ويخرج عن الملة بالكلية، فاسم الإسلام إذا أطلق أو اقترن به المدح، دخل فيه الإيمان كله من التصديق وغيره، كما سبق في حديث عمرو بن عبسة<sup>(٣)</sup>.

وخرّج النسائي من حديث عقبة بن مالك: أن النبي ﷺ بعث سرية، فغارت على قوم، فقال رجل منهم إني مسلم، فقتله رجل من السرية، فتمى الحديث إلى رسول الله ﷺ، فقال فيه قولاً شديداً، فقال الرجل: إنما قالها تعوذاً من القتل، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَبَى عَلَيَّ أَنْ أَقْتُلَ مُؤْمِنًا»<sup>(٤)</sup> ثلاث مرات.

فلولا أن الإسلام المطلق يدخل فيه الإيمان والتصديق بالأصول الخمسة، لم يصح من قال: أنا مسلم مؤمناً بمجرد هذا القول، وقد أخبر الله عن ملكة سبأ أنها دخلت في الإسلام بهذه الكلمة: «قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [النمل: ٤٤]، وأخبر عن يوسف عليه السلام أنه دعا بالموت على الإسلام، وهذا كله يدل على أن الإسلام المطلق يدخل

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) عبد الله أحمد في السنة (٣٧٣/١)، حديث (٨١٢) واللالكائي في الاعتقاد (٨٤٥/٤)، حديث (١٥٧٥).

(٣) تقدم تخريجه قبل صفحة.

(٤) إسناده حسن: النسائي في الكبرى (١٧٥/٥)، حديث (٨٥٩٣) وأحمد في مسنده (١١٠/٤)، والطبراني في الكبير (٣٥٦/١٧)، حديث (٩٨١) وأبو يعلى في مسنده (٢١٠/١٢)، حديث (٦٨٢٩).

فيه ما يدخل في الإيمان من التصديق .

وفى «سنن ابن ماجه» عن عدى بن حاتم؛ قال: قال لى رسول الله ﷺ: «يا عدى، أسلم تسلم» قلت: وما الإسلام؟ قال: «تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَتُؤْمِنُ بِالْأَقْدَارِ كُلِّهَا، خَيْرَهَا وَشَرَّهَا، خُلُقَهَا وَمُرَّهَا»<sup>(١)</sup> فهذا نص في أن الإيمان بالقدر من الإسلام .

ثم إن الشهادتين من خصال الإسلام بغير نزاع، وليس المراد الإتيان بلفظهما دون التصديق بهما، فعلم أن التصديق بهما داخل في الإسلام، وقد فسر الإسلام المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَسْكُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٩] بالتوحيد والتصديق طائفة من السلف، منهم محمد بن جعفر بن الزبير .

وأما إذا نفى الإيمان عن أحد، وأثبت له الإسلام، كالأعراب الذين أخبر الله عنهم، فإنه ينتفى [عنهم] رِسْوُخُ الإيمان في القلب، وتثبت لهم المشاركة في أعمال الإسلام الظاهرة مع نوع إيمان يُصَحِّحُ لهم العمل، إذ لولا هذا القدر من الإيمان، لم يكونوا مسلمين، وإنما نفى عنهم الإيمان، لانتفاء ذوق حقائقه، ونقص بعض واجباته، وهذا مبني على أن التصديق القائم بالقلوب متفاضل، وهذا هو الصحيح، وهو أصح الروايتين عن أحمد، فإن إيمان الصديقين الذين يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنه شهادة، بحيث لا يقبل التشكيك ولا الارتياب، ليس كإيمان غيرهم ممن لم يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شكك لدخله الشك، ولهذا جعل النبي ﷺ مرتبة الإحسان أن يعبد العبد ربّه كأنه يراه، وهذا لا يحصل لعموم المؤمنين، ومن هنا قال بعضهم: ما سبقكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في صدره .

سئل ابن عمر: هل كانت الصحابة يضحكون؟ فقال: نعم والإيمان في قلوبهم أمثال الجبال . فأين هذا ممن الإيمان في قلبه يزّن ذرّة أو شعيرة؟! كالذين يخرجون من أهل التوحيد من النار، فهو لاء يصح أن يقال: لم يدخل الإيمان في قلوبهم لضعفه عندهم .

وهذه المسائل - أعنى مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق - مسائل عظيمة جدّا، فإن الله علق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسماياتها أوّل اختلاف وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج للصحابة، حيث أخرجوا عصاة الموحّدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، عاملوهم معاملة الكفار، واستحلّوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين، ثم حدث خلاف المرجئة، وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان .

وقد صنف العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسائل تصانيف متعددة، وممن صنف في الإيمان

(١) ضعيف جدّا: ابن ماجه، حديث (٨٧) والطبراني في الكبير (٨١ / ١٧)، حديث (١٨٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٦١ / ١) حديث (١٣٥) وانظر ضعيف الجامع (٦٣٩٩) .

من أئمة السلف: الإمام أحمد، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن أسلم الطوسي. وكثرت فيه التصنيفات بعدهم من جميع الطوائف، وقد ذكرنا هاهنا نكتاً جامعة لأصول كثيرة من هذه المسائل والاختلاف فيها، وفيه - إن شاء الله - كفاية.

### فصل

قد تقدم أن الأعمال تدخل في مسمى الإسلام ومسمى الإيمان أيضاً، وذكرنا ما يدخل في ذلك من أعمال الجوارح الظاهرة، ويدخل في مسماها أيضاً أعمال الجوارح الباطنة. فيدخل في أعمال الإسلام: إخلاص الدين لله، والنصح له ولعباده، وسلامة القلب لهم من الغش والحسد والحقد، وتوابع ذلك من أنواع الأذى.

ويدخل في مسمى الإيمان: وجل القلوب من ذكر الله، وخشوعها عند سماع ذكره وكتابه، وزيادة الإيمان بذلك، وتحقيق التوكل على الله، وخوف الله سراً وعلانية، والرضا بالله رباً وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً، واختيار تلف النفوس بأعظم أنواع الآلام على الكفر، واستشعار قرب الله من العبد، ودوام استحضاره، وإيثار محبة الله ورسوله على محبة ما سواهما، والمحبة في الله والبغض في الله، العطاء له، والمنع له، وأن يكون جميع الحركات والسكنات له، وسماحة النفوس بالطاعة المالية والبدنية، والاستبشار بعمل الحسنات، والفرح بها، والمساءة بعمل السيئات والحزن عليها، وإيثار المؤمنين لرسول الله ﷺ على أنفسهم وأموالهم، وكثرة الحياء، وحسن الخلق، ومحبة ما يحبه لنفسه لإخوانه المؤمنين، ومواساة المؤمنين، خصوصاً الجيران، ومعاضدة المؤمنين، ومناصرتهم، والحزن بما يحزنهم. ولنذكر بعض النصوص الواردة بذلك:

فأما ما ورد في دخوله في اسم الإسلام، ففي «مسند الإمام أحمد»، و«النسائي»<sup>(١)</sup> عن معاوية بن حيدة، قال: قلت: يا رسول الله، بالذي بعثك بالحق، ما الذي بعثك به؟ قال: «الإسلام»، قلت: وما الإسلام؟ قال: «أَنْ تُسْلِمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ، وَأَنْ تُوجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللَّهِ، وَتُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ»، وفي رواية له: قلت: وما آية الإسلام؟ قال: «أَنْ تَقُولَ: أَسْلَمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ، وَتَخْلِيَتْ وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى مُسْلِمٍ حَرَامٌ».

وفي السنن عن جبير بن مطعم، عن النبي ﷺ أنه قال في خطبته بالخيف من منى: «ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ وِلَاةِ الْأُمُورِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ،

(١) حسن: النسائي، حديث (٢٤٣٦)، وأحمد في مسنده (٣/٥) وابن حبان في صحيحه (٣٧٦/١)، حديث (١٦٠)، الطبراني في الكبير (٤٢٦/١٩)، حديث (١٠٣٦)، وانظر الصحيحة (٣٦٩).



فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُخَيِّطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»<sup>(١)</sup> ، فأخبر أن هذه الثلاث الخصال تنفى الغِلَّ عَنْ قلب المسلم .  
وفى «الصحيحين» عن أبى موسى ، عن النبى ﷺ أنه سئل : أيُّ المسلمين أفضل ؟ فقال : «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»<sup>(٢)</sup> .

وفى «صحيح مسلم» عن أبى هريرة رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ قال : «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ ، فَلَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ ، وَلَا يَخْقِرُهُ ، بِحَسَبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَخْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ : دُمُهُ وَمَالُهُ وَعِزُّهُ»<sup>(٣)</sup> .

وأما ما ورد فى دخوله فى اسم الإيمان ، فمثل قوله : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الزُّمَرُ: ١٥] الَّذِينَ يُفِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ ﴿الْأَنْفَالِ: ٢-٤﴾] ، وقوله : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنْ آلِهَةٍ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد: ١٦] ، وقوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [ال عمران: ١٧٢] ، وقوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٢٣] ، وقوله : ﴿ وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [ال عمران: ١٧٥] .

وفى «صحيح مسلم» عن العباس بن عبد المطلب ، عن النبى ﷺ ، قال : «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا»<sup>(٤)</sup> .  
والرضا بربوبية الله يتضمن الرضا بعبادته وحده لا شريك له ، وبالرضا بتدبيره للعبد واختياره له .

والرضا بالإسلام ديناً يقتضى اختياره على سائر الأديان .

والرضا بمحمد رسولا يقتضى الرضا بجميع ما جاء به من عند الله ، وقبول ذلك بالتسليم والانسراح ، كما قال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥] .

وفى «الصحيحين» عن أنس ، عن النبى ﷺ قال : «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ خَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ ، وَأَنْ يَكْرَهُ

(١) صحيح : بن ماجه ، حديث (٣٠٥٦) ، وأحمد في مسنده (٨٢/٤) ، والحاكم في المستدرک (١/١٦٢) ، حديث (٢٩٤) وانظر الصحيحة (٤٠٤) .

(٢) صحيح : البخاري ، حديث (١١) ، ومسلم ، حديث (٤٢) ، والترمذى ، حديث (٢٥٠٤) ، والنسائي ، حديث (٤٩٩٩) .

(٣) صحيح : مسلم ، حديث (٢٥٦٤) ، والترمذى ، حديث (١٩٢٧) ، وأحمد في مسنده (٢/٣٦٠) ، حديث (٨٧٠٧) .

(٤) صحيح : مسلم ، حديث (٣٤) ، والترمذى ، حديث (٢٦٢٣) وأحمد في مسنده (١/٢٠٨) ، حديث (١٧٧٨) .

أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ». وفي رواية: «وَجَدَ بِهِمْ طَعْمَ الْإِيمَانِ»، وفي بعض الروايات: «طَعْمَ الْإِيمَانِ وَخَلَاوَتِهِ»<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحاحين» عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ، وَوَالِدِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» وفي رواية: «مَنْ أَهْلِهِ، وَمَالِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن أبي رزين العقيلي، قال: قلت: يا رسول الله، ما الإيمان؟ قال: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَّه لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ سَائِرِ مَا سِوَاهُمَا، وَأَنْ تَخْتَرِقَ فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ أَنْ تُشْرِكَ بِاللَّهِ، وَأَنْ تُحِبَّ غَيْرَ ذِي نَسَبٍ لَا تُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، فَإِذَا كُنْتَ كَذَلِكَ، فَقَدْ دَخَلَ حُبَّ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِكَ كَمَا دَخَلَ حُبُّ الْمَاءِ لِلظَّمآنِ فِي الْيَوْمِ الْقَائِظِ». قلت: يا رسول الله، كيف لي بأن أعلم أنني مؤمن؟ قال: «مَا مِنْ أُمَّتٍ - أَوْ [مِنْ] هَذِهِ الْأُمَّةِ - عَبْدٌ يَعْمَلُ حَسَنَةً، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا حَسَنَةٌ، وَأَنْ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَازِيَهُ بِهَا خَيْرًا، وَلَا يَعْمَلُ سَيِّئَةً، فَيَعْلَمُ أَنَّهَا سَيِّئَةٌ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْهَا، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ إِلَّا هُوَ، إِلَّا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٣)</sup>.

وفي «المسند» وغيره عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَرَتْهُ حَسَنَتُهُ، وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٤)</sup>.

وفي «مسند بقي بن مخلد» عن رجل سمع رسول الله ﷺ قال: «صَرِيحُ الْإِيمَانِ إِذَا أَسَاتَ، أَوْ ظَلَمْتَ أَحَدًا: عَبْدُكَ، أَوْ أَمَتُكَ، أَوْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، ضُمْتَ أَوْ تَصَدَّقْتَ، وَإِذَا أَحْسَنْتَ اسْتَبَشَرْتَ»<sup>(٥)</sup>.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال: «الْمُؤْمِنُونَ فِي الدُّنْيَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ: الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا، وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، [فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ] وَالَّذِي يَأْمُرُ النَّاسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ الَّذِي إِذَا أَشْرَفَ عَلَى طَائِفَةٍ، تَرَكَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٦)</sup>.

وفيه أيضًا عن عمرو بن عبسة، قال: قلت: يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: «طَيْبُ

(١) صحيح: البخاري، حديث (١٦)، مسلم، حديث (٤٣)، والترمذي، حديث (٢٦٢٤)، والنسائي، حديث (٤٩٨٨)، وابن ماجه حديث (٤٠٣٣).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (١٥)، ومسلم، حديث (٤٤)، والنسائي، حديث (٥٠١٣)، وابن ماجه، حديث (٦٧).

(٣) إسناده حسن: أحمد في مسنده (١١/٤) والطبراني في مسند الشاميين (٣٤٦/١)، حديث (٦٠٢).

(٤) صحيح: الترمذي، حديث (٢١٦٥) وأحمد في مسنده (١٨/١) حديث (١١٤)، والحاكم في المستدرک (١/١٩٧)، حديث (٣٨٧) وانظر صحيح الجامع (٢٥٤٦).

(٥) الحارث في مسنده (زوائد الهيثمي) (١٥٦/١)، حديث (١٠).

(٦) أحمد في مسنده (٨/٣)، حديث (١١٠٦٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٠٨/٢)، حديث (٦٤٨).

الكلام، وإطعام الطعام» قلت: ما الإيمان؟ قال: «الصبر والسماحة»، قلت: أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده». قلت: أي الإيمان أفضل؟ قال: «خلق حسن»<sup>(١)</sup>. وقد فسر الحسن البصري الصبر والسماحة، فقال: هو الصبر عن محارم الله، والسماحة بأداء فرائض الله عز وجل<sup>(٢)</sup>.

وفى «الترمذي» وغيره عن عائشة عن النبي ﷺ، قال: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» وخرجه أبو داود وغيره، من حديث أبي هريرة<sup>(٣)</sup>.

وخرج البزار في «مسنده»<sup>(٤)</sup> من حديث عبد الله بن معاوية الغاضري، عن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ، فَقَدْ طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ: مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَخَدَّهَ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ فِي كُلِّ عَامٍ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِي آخِرِهِ: فَقَالَ رَجُلٌ: وَمَا تَزَكِيَةُ الْمَرْءِ نَفْسَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَنْ يَتْلَمَّ أَنْ اللَّهَ مَعَهُ حَيْثُ كَانَ».

وخرجه أبو داود أول الحديث دون آخره<sup>(٥)</sup>. وخرجه الطبراني من حديث عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ أَفْضَلَ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُ كُنْتَ»<sup>(٦)</sup>.

وفى «الصحيحين» عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(٧)</sup>. وخرج الإمام أحمد، وابن ماجه من حديث العرياض بن سارية، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنْفِ، حَيْثُمَا قَبِلَ انْقَادًا»<sup>(٨)</sup>.

وقال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]. وفى «الصحيحين» عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ

(١) أحمد في مسنده (٣٨٥/٤)، وعبد بن حميد في مسنده ص (١٢٤)، حديث (٣٠٠)، والبيهقي في الشعب (٦/٢٤٢)، حديث (٨٠١٥).

(٢) انظر حلية الأولياء (١٥٦/٢).

(٣) صحيح: الترمذي، حديث (٢٦١٢)، وأحمد في مسنده (٤٧/٦)، حديث (٢: ٢٥٠)، والحاكم في المستدرک (١١٩/١)، حديث (١٧٣) من حديث عائشة، وأخرجه أبو داود، حديث (٤٦٨٢)، وأحمد في مسنده (٢٥٠/٢)، حديث (٧٣٩٦) من حديث أبي هريرة، وانظر صحيح الجامع (١٢٣٠).

(٤) صحيح: الطبراني في الصغير (٣٣٤/١)، حديث (٥٥٥) والبيهقي في الكبرى (٩٥م٤)، حديث (٧٠٦٧) وانظر الصحيحة (١٠٤٦).

(٥) صحيح: أبو داود، حديث (١٥٨٢)، وانظر صحيح الجامع (٣٠٤١).

(٦) ضعيف: الطبراني في مسند الشاميين (٣٠٥/١)، حديث (٥٣٥)، وانظر الضعيفة (٢٥٨٩).

(٧) صحيح: البخاري، حديث (٢٤)، ومسلم، حديث (٣٦)، وأبو داود، حديث (٤٧٩٥)، والترمذي، حديث (٢٦١٥)، والنسائي، حديث (٥٠٣٣) وابن ماجه، حديث (٥٨).

(٨) صحيح: ابن ماجه، حديث (٤٣)، وأحمد في مسنده (١٢٦/٤)، والطبراني في الكبير (٢٤٧/١٨) حديث (٦١٩)، والحاكم في المستدرک (١٧٥/١)، حديث (٣٣١)، وانظر الصحيحة (٩٣٧).

وَتَعَاظِفُهُمْ وَتَرَاخِمُهُمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ<sup>(١)</sup>، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «الْمُؤْمِنُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ»<sup>(٢)</sup>، وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ أَيْضًا: «الْمُسْلِمُونَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ إِنْ اشْتَكَى عَيْنُهُ، اشْتَكَى كُلُّهُ، وَإِنْ اشْتَكَى رَأْسُهُ اشْتَكَى كُلُّهُ»<sup>(٣)</sup>.

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا» وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ<sup>(٤)</sup>.

وَفِي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد» عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الْجَسَدِ، يَأْلَمُ الْمُؤْمِنُ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ كَمَا يَأْلَمُ الْجَسَدُ لِمَا فِي الرَّأْسِ»<sup>(٥)</sup>.

وَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ، الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، يَكْفُفُ عَنْهُ ضَبْعَتَهُ، وَيَحُوطُهُ مِنْ وَرَائِهِ»<sup>(٦)</sup>.

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»<sup>(٧)</sup>.

وَفِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَعْبِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، قَالُوا: مَنْ ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»<sup>(٨)</sup>.

وَخَرَجَ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَانِعٌ»<sup>(٩)</sup>.

وَخَرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ الْجَهَنِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أُعْطِيَ لِلَّهِ، وَمَتَّعَ لِلَّهِ، وَأَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ» زَادَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «وَأَنْكَحَ لِلَّهِ، فَقَدْ

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٠١١)، ومسلم، حديث (٢٥٨٦) وأحمد في مسنده (٢٧٠/٤).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٥٨٦).

(٣) صحيح: مسلم، الحديث (٢٥٨٦).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٢٤٤٦)، ومسلم، الحديث (٢٥٨٥) والتِّرْمِذِيُّ، حديث (١٩٢٨)، والنسائي، حديث (٢٥٦٠).

(٥) صحيح: أحمد في مسنده (٣٤٠/٥)، حديث (٢٢٩٢٨) وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٩/٧)، حديث (٣٤٤١٦) والطبراني في الكبير (١٣١/٦)، حديث (٥٧٤٣) والبيهقي في الشعب (٥٠٥/٧)، حديث (١١١٤٣)، وانظر صحيح الجامع (٦٦٥٩)، والصحيحة (١١٣٧).

(٦) حسن: أبو داود، حديث (٤٩١٨)، والبخاري في الأدب المفرد ص (٩٣) حديث (٢٣٩)، وانظر الصحيحة (٩٢٦).

(٧) صحيح: البخاري، حديث (١٣)، ومسلم، حديث (٤٥)، والتِّرْمِذِيُّ، حديث (٢٥١٥) والنسائي، حديث (٥٠١٦)، وابن ماجه، حديث (٦٦).

(٨) صحيح: البخاري، حديث (٦٠١٦)، وأحمد في مسنده (٣١/٤).

(٩) صحيح: البخاري في الأدب المفرد ص (٥٢)، حديث (١١٢)، والطبراني في الكبير (١٥٤/١٢)، حديث (١٢٧٤١)، والحاكم في المستدرک (١٨٤/٤)، حديث (٧٣٠٧) والبيهقي في الكبرى (٣/١٠)، وانظر صحيح الجامع (٥٣٨٢).

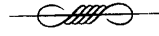
اسْتَكْمَلَ إِيمَانَهُ»<sup>(١)</sup>. وفى رواية للإمام أحمد: أنه سأل النبي ﷺ عن أفضل الإيمان، فقال: «أَنْ تُحِبَّ لِلَّهِ، وَتُبْغِضَ لِلَّهِ، وَتُعْمَلَ لِسَانَكَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ»، فقال: وماذا يا رسول الله؟ قال: «أَنْ تُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ، وَتَكْرَهُ لَهُمْ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ»، وفى رواية له: «وَأَنْ تَقُولَ خَيْرًا أَوْ تَصْمُتَ»<sup>(٢)</sup>.

وفى هذا الحديث أَنَّ كثرة ذكر الله من أفضل الإيمان.

وخرج أيضًا من حديث عمرو بن الجموح أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا يستحق العبد صريح الإيمان حتى يحب لله، ويبغض لله، فإذا أحب لله، وأبغض لله، فقد استحق الولاية من الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

وخرج أيضًا من حديث البراء بن عازب، عن النبي ﷺ، قال: «إِنْ أَوْثَقَ عُرَى الْإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ فِي اللَّهِ، وَتُبْغِضَ فِي اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن عباس: أحب في الله، وأبغض في الله، ووال في الله، وعاد في الله فإنما ثنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه حتى يكون كذلك، وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدى على أهله شيئاً<sup>(٥)</sup>. خرج ابن جرير الطبرى ومحمد بن نصر المروزي.



(١) صحيح: الترمذي، حديث (٢٥٢١)، وأحمد في مسنده (٤٣٨/٣)، وأبو يعلى في مسنده (٦٠/٣)، حديث (١٤٨٥) والطبراني في الكبير (١٨٨/٢٠)، حديث (٤١٢)، وانظر الصحيحة (٣٨٠).  
 (٢) ضعيف: أحمد في مسنده (٢٤٧/٥)، حديث (٢٢١٨٣)، والطبراني في الكبير (١٩١/٢٠)، حديث (٤٢٥)، وانظر ضعيف الجامع (١٠٠١).  
 (٣) ضعيف: أحمد في مسنده (٤٣٠/٣)، وانظر ضعيف الترغيب (١٧٨٥).  
 (٤) حسن: أحمد في مسنده (٢٨٦/٤) والطبائسي في مسنده ص (١٠١)، حديث (٧٤٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٠/٧)، حديث (٣٤٣٣٨)، والبيهقي في الشعب (٤٦/١)، حديث (١٣)، وانظر صحيح الجامع (٢٠٠٩).  
 (٥) إسناده ضعيف: ابن أبي شيبة في مصنفه (١٣٤/٧)، حديث (٣٤٧٧٠)، وابن المبارك في الزهد ص (١٢٠) حديث (٣٥٣).

## فصل

وأما الإحسان، فقد جاء ذكره في القرآن في مواضع: تارة مقرونًا بالإيمان، وتارة مقرونًا بالإسلام، وتارة مقرونًا بالتقوي، أو بالعمل.

فالمقرون بالإيمان كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ بِحُثِّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٣]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]. والمقرون بالإسلام: كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ رُسُلِهِ وَجَاهُهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ يُحْسِنُ فَكَلِمَةُ أَجْرِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١١٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [النص: ٢٢] الآية.

والمقرون بالتقوي، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقد يذكر مفردًا كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمُتَىٰ ذَرْبًا وَسَيَّدَةً﴾ [يونس: ٢٦]، وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله عز وجل في الجنة<sup>(١)</sup>، وهذا مناسب لجعله جزاء لأهل الإحسان، لأن الإحسان هو أن يعبد المؤمن ربه في الدنيا على وجه الحضور والمراقبة، وكأنه يراه بقلبه وينظر إليه في حال عبادته، فكان جزاء ذلك النظر إلى وجه الله عيانًا في الآخرة.

وعكس هذا ما أخبر الله تعالى به عن جزاء الكفار في الآخرة: ﴿إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وجعل ذلك جزاء لحالهم في الدنيا، وهو تراكم الرّان على قلوبهم، حتى حُجبت عن معرفته ومراقبته في الدنيا، فكان جزاؤهم على ذلك أن حجّبوا عن رؤيته في الآخرة. فقوله ﷺ في تفسير الإحسان: «أَنْ تُعْبَدَ اللَّهُ كَأَنَّكَ تَرَاهُ» إلخ.

يشير إلى أن العبد يعبد الله على هذه الصفة، وهي استحضار قرب، وأنه بين يديه كأنه يراه، وذلك يوجب الخشية والخوف والهيبة والتعظيم، وكما جاء في رواية أبي هريرة: «أَنْ تُخْشَى اللَّهُ كَأَنَّكَ تَرَاهُ».

ويوجب أيضًا النصح في العبادة، وبذل الجهد في تحسينها وإتمامها وإكمالها.

وقد وصّى النبي ﷺ جماعة من أصحابه بهذه الوصية، كما روى إبراهيم الهجري عن أبي الأحوص، عن أبي ذر، قال: أوصاني خليلي ﷺ أن أخشى الله كأنّي أراه، فإن لم أكن أراه، فإنّه يراني.

وروى عن ابن عمر، قال: أخذ رسول الله ﷺ ببعض جسدي، فقال: «اعْبُدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٨١)، والترمذي، حديث (٢٥٥٢)، وابن ماجه، حديث (١٨٧).

تَرَاهُ»<sup>(١)</sup> خرجه النسائي ويؤرَى من حديث زيد بن أرقم مرفوعاً، وموقوفاً: «كُنْ كَأَنَّكَ تَرَى اللَّهَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ»<sup>(٢)</sup>.

وخرج الطبراني من حديث أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله، حدثني بحديث، واجعله موجزاً، فقال: «صَلِّ صَلَاةَ مُوَدِّعٍ، فَإِنَّكَ إِنْ كُنْتَ لَا تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ»<sup>(٣)</sup>.

وفي حديث حارثة المشهور - وقد رُوِيَ من وجوه مرسلّة، ورُوِيَ متصلّاً، والمرسل أصح - أن النبي ﷺ قال له: «كَيْفَ أَضْبَحْتَ يَا حَارِثَةُ؟» قال: أصبحت مؤمناً حقّاً، قال: «انْظُرْ مَا تَقُولُ، فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْلٍ حَقِيقَةً»، قال: يا رسول الله، عزفت نفسي عن الدنيا، فأسهرت ليلي، وأظلماتُ نهاري، وكأني أنظر إلى عرش ربي بارزاً، وكأني أنظر إلى أهل الجنة في الجنة كيف يتزاورون فيها، وكأني أنظر إلى أهل النار كيف يتعاوَنون فيها. قال: «أَبْصُرْتَ فَالزَّمْ، عَبْدُ نَوَّرَ اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ»<sup>(٤)</sup>.

ويؤرَى من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ وصّى رجلاً، فقال له: «اسْتَحِ مِنَ اللَّهِ اسْتِخْيَاءً مِنْ رَجُلَيْنِ مِنْ صَالِحِي عَشِيرَتِكَ لَا يُفَارِقَانِكَ» ويؤرَى من وجه آخر مرسلّاً<sup>(٥)</sup>.

ويروى عن معاذ أن النبي ﷺ وصاه لما بعثه إلى اليمن، فقال: «اسْتَحِ مِنَ اللَّهِ كَمَا تَسْتَحِي رَجُلًا ذَا هَيْبَةٍ مِنْ أَهْلِكَ»<sup>(٦)</sup>.

وسئل النبي ﷺ عن كشف العورة خالياً، فقال: «اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ»<sup>(٧)</sup>.

ووصيأبو الدرداء رجلاً، فقال له: اعبد الله كأنك تراه<sup>(٨)</sup>.

وخطب عروة بن الزبير إلى ابن عمر ابنته وهما في الطواف، فلم يجبه، ثم لقيه بعد ذلك، فاعتذر إليه، وقال: كنا في الطواف نتخايلُ الله بين أعيننا. أخرجه أبو نعيم وغيره<sup>(٩)</sup>.

قوله ﷺ: «فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ»:

قيل: إنه تعليل للأول، فإن العبد إذا أمر بمراقبة الله في العبادة، واستحضار قربه من عبده، حتى كأن العبد يراه، فإنه قد يشق ذلك عليه، فيستعين على ذلك بإيمانه بأن الله يراه، ويطلع

(١) صحيح: أحمد في مسنده (١٣٢/٢)، وأبو نعيم في الحلية (١١٥/٦)، وانظر الصحيحة (١٤٧٣).

(٢) حسن: أبو نعيم في الحلية (٢٠٢/٨)، وانظر صحيح الجامع (١٠٣٧).

(٣) حسن: الطبراني في الأوسط (٣٥٨/٤)، حديث (٤٤٢٧) وانظر صحيح الجامع (٣٧٧٦).

(٤) إسناده ضعيف: الطبراني في الكبير (٢٦٦/٣)، حديث (٣٣٦٧)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٧٠/٦).

(٥) ضعيف جداً: ابن عدي في الكامل (١٣٦/٢)، وانظر الضعيفة (١٥٠٠).

(٦) إسناده ضعيف: البزار في مسنده (٨٩/٧)، حديث (٢٦٢٤).

(٧) حسن: أبو داود، حديث (٤٠١٧)، الترمذي، حديث (٢٧٩٤)، وابن ماجه، حديث (١٩٢٠)، من حديث معاوية بن حيدة، وانظر صحيح الجامع (٢٠٣).

(٨) إسناده ضعيف: ابن أبي شيبه في مصنفه (١١٠/٧)، حديث (٣٤٥٨٠)، وأبو نعيم في الحلية (٢١٢/١)، وابن المبارك في الزهد ص (٤٠٥)، حديث (١١٥٥)، والبيهقي في الشعب (٣٨١/٧)، حديث (١٠٦٦٤).

(٩) إسناده صحيح: أبو نعيم في الحلية (٣٩٠/١)، والذهبي في السير (٢٣٦/٣).

على سره وعلايته [وباطنه وظاهره] ، ولا يخفى عليه شيء من أمره ، فإذا حقق هذا المقام ، سهّل عليه الانتقال إلى المقام الثاني ، وهو دوام التحديق بالبصيرة إلى قُرب الله من عبده ومعيته ، حتى كأنه يراه .

وقيل : بل هو إشارة إلى أن من شق عليه أن يعبد الله كأنه يراه ، [فليُعْبُدِ الله على أن الله يراه] ويطلع عليه ، فليستح من نظره إليه ، كما قال بعضُ العارفين : اتَّقِ الله أن يكون أهون الناظرين إليك .

وقال بعضهم : خِفَ الله على قدر قُدرته عليك ، واستح منه على قدر قُربه منك . قالت بعضُ العارفات من السلف : من عملَ لله على المشاهدة ، فهو عارفٌ ، ومن عمل على مشاهدة الله إِيَّاه ، فهو مخلص . فأشارت إلى المقامين اللذين تقدّم ذكرهما : أحدهما : مقام الإخلاص ، وهو أن يعمل العبد على استحضر مشاهدة الله إِيَّاه ، وإطلاعه عليه ، وقربه منه ، فإذا استحضر العبدُ هذا في عمله ، وعمل عليه ، فهو مخلص لله ، لأنَّ استحضره ذلك في عمله يمنعه من الالتفات إلى غير الله وإرادته بالعمل . والثاني : مقام المشاهدة ، وهو أن يعمل العبدُ على مقتضى مشاهدته لله بقلبه ، وهو أن يتنوّز القلبُ بالإيمان ، وتنفّذ البصيرة في العرفان ، حتى يصير الغيب كالعيان . وهذا هو حقيقة مقام الإحسان المشار إليه في حديث جبريل عليه السلام ، ويتفاوت أهل هذا المقام فيه بحسب قوّة نفوذ البصائر .

وقد فسّر طائفة من العلماء المثل الأعلى المذكور في قوله عز وجل : ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧] بهذا المعنى ، ومثله قوله تعالى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كِشْكُوفٍ فِيهَا يَضَاهُ﴾ [النور: ٣٥] ، والمراد : مثل نوره في قلب المؤمن ، كذا قاله أبي بن كعب (١) وغيره من السلف .

وقد سبق حديث : «أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُ كُنْتَ» وحديث : ما تركية المرء نفسه؟ قال : «أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَهُ حَيْثُ كَانَ» .

وخرج الطبراني من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال : «ثَلَاثَةٌ فِي ظِلِّ اللَّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : رَجُلٌ حَيْثُ تَوَجَّهَ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَهُ» ، وذكر الحديث (٢) .

وقد دل القرآن على هذا المعنى في مواضع متعددة ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، وقوله : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ وَلَا حِصَّةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧] ، وقوله : ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ

(١) إسناده ضعيف : الطبري في تفسيره (١٨/ ١٣٦) .

(٢) ضعيف جداً : الطبراني في الكبير (٨/ ٢٤٠) ، حديث (٧٩٣٥) ، وانظر الضعيفة (٢٤٤٤) .



فَرَّانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ» [يونس: ٦١] ، وقوله : «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» [ق: ١٦] ، وقوله : «وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنْ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ» [النساء: ١٠٨] .

وقد وردت الأحاديث الصحيحة بالنسبة إلى استحضر هذا القرب في حال العبادات ، كقوله ﷺ : «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ ، أَوْ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ»<sup>(١)</sup> ، وقوله : «إِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى»<sup>(٢)</sup> ، وقوله : «إِنَّ اللَّهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لَوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ»<sup>(٣)</sup> .

وقوله للذين رفعوا أصواتهم بالذكر : «إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِيًّا ، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا» ، وفي رواية : «وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِي» ، وفي رواية : «هُوَ أَقْرَبُ إِلَيَّ أَحَدِكُمْ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ»<sup>(٤)</sup> .

وقوله : «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا مَعَ عَبْدِي إِذَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ»<sup>(٥)</sup> .

وقوله : «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا مَعَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ ذَكَرَنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ، ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُ ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا ، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي ، أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»<sup>(٦)</sup> .

ومن فهم من شيء من هذه النصوص تشبيها أو خلولا أو اتحادا ، فإنما أتى من جهله ، وسوء فهمه عن الله ورسوله ﷺ ، والله ورسوله بريثان من ذلك كله ، فسبحان من ليس كمثله شيء ، وهو السميع البصير .

قال بكر المزنني : من مثلك يا ابن آدم : خُلِّي بينك وبين المحراب والماء ، كلما شئت ، دخلت على الله عز وجل ، ليس بينك وبينه ترجمان<sup>(٧)</sup> .

- (١) صحيح : البخاري ، حديث (٤١٧) ، ومسلم ، حديث (٥٥١) ومن حديث أنس بن مالك .  
 (٢) صحيح : البخاري ، حديث (٤٠٦) ، ومسلم ، حديث (٥٤٧) ، وأبو داود ، حديث (٤٧٩) ، والنسائي ، حديث (٧٢٤) ، وابن ماجه ، حديث (٧٦٣) من حديث ابن عمر .  
 (٣) صحيح : الترمذي ، حديث (٢٨٦٣) ، وأحمد في مسنده (١٣٠/٤) وابن خزيمة في صحيحه (٢٤٤/١) ، حديث (٤٨٣) ، والحاكم في المستدرک (٣٦٢/١) ، حديث (٨٦٣) من حديث الحارث الأشعري ، وانظر صحيح الترغيب (٥٥٢) .  
 (٤) صحيح : البخاري ، حديث (٢٩٩٢) ، ومسلم ، حديث (٢٧٠٤) ، وأبو داود ، حديث (١٥٢٦) ، والترمذي ، حديث (٣٣٧٤) من حديث أبي موسى .  
 (٥) صحيح : البخاري تعليقا ، حديث (٣٧٩٢) وأحمد في مسنده (٥٤٠/٢) ، حديث (١٠٩٨١) ، والطبراني في الأوسط (٣٦٣/٦) ، حديث (٦٦٢١) ، وابن حبان في صحيحه (٩٧/٣) ، حديث (٨١٥) ، والحاكم في المستدرک (٦٧٣/١) ، حديث (١٨٢٤) من حديث أبي هريرة ، وانظر صحيح الجامع (١٩٠٦) .  
 (٦) صحيح : البخاري ، حديث (٧٤٠٥) ، ومسلم ، حديث (٢٦٧٥) والترمذي ، حديث (٣٦٠٣) ، وابن ماجه ، حديث (٣٨٢٢) من حديث أبي هريرة .  
 (٧) ابن أبي عاصم في الزهد ص (٣٠٤) ، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٩/٢) ، والبيهقي في الشعب (١٦٨/٣) ، حديث (٣٢٤٠) .

ومن وصل إلى استحضار هذا في حال ذكره لله وعبادته، استأنس بالله، واستوحش من خلقه ضرورة.

قال ثور بن يزيد: قرأت في بعض الكتب أن عيسى عليه السلام قال: يا معشر الحواريين، كلّموا الله كثيرًا، وكلّموا الناس قليلاً، قالوا: كيف نكلّم الله كثيرًا؟ قال: اخلّوا بمناجاته، اخلّوا بدعائه. خرج أبو نعيم<sup>(١)</sup>.

وخرج أيضًا بإسناده عن رباح، قال: كان عندنا رجل يصلي كل يوم وليلة ألف ركعة، حتى أُوْعِدَ من رجله، فكان يصلي جالسًا ألف ركعة، فإذا صلى العصر، احتبى، فاستقبل القبلة، ويقول: عجبٌ للخليفة كيف أنست بسواك، بل عجبٌ للخليفة كيف استنارت قلوبها بذكر سواك<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو أسامة: دخلت على محمد بن النضر الحارثي، فرأيتُه كأنه منقبض، فقلت: كأنك تكره أن تُؤْتى؟ قال: أجل، فقلتُ أوما تستوحش؟ فقال: كيف أستوحش وهو يقول: أنا جليسٌ من ذكّرتي<sup>(٣)</sup>.

وقيل لمالك بن مغول وهو جالسٌ في بيته وحده: ألا تستوحش؟ فقال: ويستوحش مع الله أحد؟!

وكان حبيب أبو محمد يخلو في بيته، ويقول: من لم تقرّ عينه بك، فلا قرّت عينه، ومن لم يأنس بك، فلا أنس.

وقال غزوان: إنني أصبتُ راحة قلبي في مجالسة من لديه حاجتي.

وقال مسلم بن يسار: ما تلذذ المتلذذون بمثل الخلوة بمناجاة الله عز وجل.

وقال مسلم العابد: لولا الجماعة، ما خرجتُ من بابي أبدًا حتى أموت، وقال: ما يجد المطيعون لله لذة في الدنيا أحلى من الخلوة بمناجاة سيدهم، ولا أحسب لهم في الآخرة من عظيم الثواب أكبر في صدورهم وألذ في قلوبهم من النظر إليه، ثم عُشى عليه.

وعن إبراهيم بن أدهم، قال: أعلى الدرجات أن تنقطع إلى ربك، وتستأنس إليه بقلبك، وعقلك، وجميع جوارحك حتى لا ترجو إلا ربك، ولا تخاف إلا ذنبك، وترسخ محبته في قلبك حتى لا تؤثر عليها شيئًا، فإذا كنت كذلك لم تبال في برّ كنت أو في بحر، أو في سهل أو في جبل، وكان شوقك إلى لقاء الحبيب شوقَ الظمآن إلى الماء البارد، وشوق الجائع إلى الطعام الطيب، ويكون ذكر الله عندك أحلى من العسل، وأحلى من الماء العذب الصافي عند العطشان في اليوم الصائف.

(١) أبو نعيم في الحلية (١٩٥/٦).

(٢) إسناده حسن: أبو نعيم في الحلية (١٩٥/٦).

(٣) إسناده ضعيف: أبو نعيم في الحلية (٢١٧/٨)، والبيهقي في الشعب (٤٥٨/١)، حديث (٧٠٩).

وقال الفضيل: طوبى لمن استوحش من الناس، وكان الله جليسه.

وقال أبو سليمان (الداراني): لا آتسنى الله إلا به أبداً.

وقال معروف لرجل: توكل على الله حتى يكون جليستك وأنيستك وموضع شكواك<sup>(١)</sup>.

وقال ذو النون: من علامة المحبين لله أن لا يأنسوا بسواه، ولا يستوحشوا معه، ثم قال: إذا سكن القلب حب الله تعالى، أنس بالله، لأن الله تعالى أجل في صدور العارفين أن يحبوا سواه.

وكلام القوم في هذا الباب يطول ذكره جداً، وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله تعالى. فمن تأمل ما أشرنا إليه مما دل عليه هذا الحديث العظيم، علم أن جميع العلوم والمعارف ترجع إلى هذا الحديث وتدخل تحته، وأن جميع العلماء من فرق هذه الأمة لا تخرج علومهم التي يتكلمون فيها عن هذا الحديث، وما دل عليه مجملًا ومفصلاً، فإن الفقهاء إنما يتكلمون في العبادات التي هي من جملة خصال الإسلام، ويضيفون إلى ذلك الكلام في أحكام الأموال والأبضاع والدماء، وكل ذلك من علم الإسلام كما سبق التنبيه عليه، ويبقى كثير من علم الإسلام من الآداب والأخلاق وغير ذلك لا يتكلم عليه إلا القليل منهم، ولا يتكلمون على معنى الشهادتين، وهما أصل الإسلام كله.

والذين يتكلمون في أصول الديانات، يتكلمون على الشهادتين، وعلى الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر.

والذين يتكلمون على علم المعارف والمعاملات يتكلمون على مقام الإحسان، وعلى الأعمال الباطنة التي تدخل في الإيمان أيضاً، كالخشية والمحبة، والتوكل والرضا، والصبر ونحو ذلك، فانحصرت العلوم الشرعية التي يتكلم عليها فرق المسلمين في هذا الحديث ورجعت كلها إليه، ففي هذا الحديث وحده كفاية، ولله الحمد والمئة.

وبقى الكلام على ذكر الساعة من الحديث.

فقول جبريل عليه السلام: أخبرني عن الساعة، فقال النبي ﷺ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ

السَّائِلِ»:

يعنى أن علم الخلق كلهم في وقت الساعة سواء، وهذا إشارة إلى أن الله تعالى استأثر بعلمها، ولهذا في حديث أبي هريرة، قال النبي ﷺ: «فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ قُلْنَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرْسِلُ الرِّيحَ وَفِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ» [لقمان: ٣٤] وقال الله عز وجل: ﴿يَسْتَلْزِمُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسِنُهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ يُقَلِّتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْضَةً﴾ [الأنعام: ١٨٧].

(١) إسناده صحيح: أبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٦٠) والبيهقي في الشعب (٢/ ١١)، حديث (١٣٢١).

وفى «صحيح البخاري» عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَغْلُمُهَا إِلَّا اللَّهُ» ثم قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] (١) الآية .  
 وخرجه الإمام أحمد ، ولفظه: أن النبي ﷺ قال: «أُوتِيَتْ مَفَاتِيحُ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْخَمْسَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]» (٢) الآية .  
 وخرج أيضًا بإسناده عن ابن مسعود، قال: أوتى نبيكم ﷺ مفاتيح كل شيء غير خمس: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] (٣) الآية .  
 قوله: «فَأَخْبَرَنِي عَنْ أَمَارَتِهَا»:

يعني: عن علامتها التي تدل على اقترابها، وفي حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «سَأَحْدُثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا» وهي علاماتها أيضًا .

وقد ذكر النبي ﷺ للساعة علامتين:

الأولى: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا» والمراد بربتها سيدها ومالكها، وفي حديث أبي هريرة «ربها» [، وهذا إشارة إلى فتح البلاد، وكثرة جلب الرقيق حتى تكثر السَّرَّاري، ويكثر أولادهم، فتكون [الأم] رقيقة لسيدها، وأولاده منها بمنزلته، فإن ولد السيد بمنزلة السيد، فيصير ولد الأمة ربها وسيدها .

وذكر الخطابي أنه استدل بذلك من يقول: إن أم الولد إنما تعتق على ولدها من نصيبه من ميراث والده، وإنها تنتقل إلى أولادها بالميراث، فتعتق عليهم، وإنها قبل موت سيدها تُباع، قال: وفي هذا الاستدلال نظر .

قلت: قد استدل به بعضهم على عكس ذلك، وعلى أن أم الولد لا تباع، وأنها تعتق بموت سيدها بكل حال؛ لأنه جعل ولد الأمة ربها، فكأن ولدها هو الذي أعتقها فصار عتقها منسوبًا إليه، لأنه سبب عتقها، فصار كأنه مولاه . وهذا كما روى عن النبي ﷺ أنه قال في أم ولده مارية لما ولدت إبراهيم عليه السلام: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا» (٤) .

وقد استدل بهذا الإمام أحمد، فإنه قال في رواية محمد بن الحكم عنه: تلد الأمة ربَّتَهَا:

(١) صحيح: البخاري، حديث (٤٦٢٧)، والـ: في الكبرى (٤/٤١١)، حديث (٧٧٢٨)، وأحمد في مسنده (٢/٢٤)، حديث (٤٧٦٦)، والطبراني في الكبير (١٦/٣٢٤)، حديث (١٣٢٤٦) والأوسط (٢/٢٥٨)، حديث (١٩١٧) .

(٢) ضعيف: أحمد في مسنده (٢/٨٥)، حديث (٥٥٧٩)، والطبراني في الكبير (١٢/٣٦٠)، حديث (١٣٣٤٤) من حديث ابن عمر، وانظر ضعيف الجامع (٢/٢١١٠) .

(٣) إسناده حسن: أحمد في مسنده (١/٣٨٦)، حديث (٣٦٥٩) والشاشي في مسنده (٢/٣٠٧)، حديث (٨٨٧) .

(٤) ضعيف: ابن ماجه، حديث (٢٥١٦)، والدارقطني في سننه (٤/١٣١)، حديث (٢١)، والحاكم في المستدرک (٢/٢٣)، حديث (٢١٩١)، والبيهقي في الكبرى (١٠/٣٦٤)، حديث (٢١٥٧١) من حديث ابن عباس، وانظر الإرواء (١٧٧٢) .

تكثر أمهات الأولاد، يقول: إذا ولدت، فقد عتقت لولدها، وقال: فيه حجة أن أمهات الأولاد لا يُعْتَقْنَ. وقد فسر قوله: «تَلِدُ الأُمَّةُ رَبَّتَهَا» بأنه يكثر جلب الرقيق، حتى تجلب البنت، فتعتق، ثم تجلب الأم فتشترىها البنت وتستخدمها جاهلة بأنها أمها، وقد وقع هذا في الإسلام. وقيل: معناه أن الإمام يلدن الملوك، وقال وكيع: معناه تلد العجم العرب، والعرب ملوك العجم وأرباب لهم.

والعلامة الثانية: «أَنْ تَرَى الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالَةَ»:

والمراد بالعالاة: الفقراء كقوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨].

وقوله: «رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ»:

هكذا في حديث عمر، والمراد: أن أسافل الناس يصيرون رؤساءهم، وتكثر أموالهم حتى يتباهون بطول البنيان وزخرفته وإتقانه. وفي حديث أبي هريرة ذكر ثلاث علامات: منها: أن تكون الحفاة العراة رءوس الناس، ومنها: أن يتطاول رعاء البهيم في البنيان. وروى هذا الحديث عبد الله بن عطاء، عن عبد الله بن بريدة، فقال فيه: «وَأَنْ تَرَى الصَّمَّ الْبَكْمَ الْعُمَى الحُفَاةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبَنِيَانِ ملوك الناس»، قال: فقام الرجل فانطلق، فقلنا: يا رسول الله، من هؤلاء الذين نعت؟ قال: «هُمْ الْعُرَيْبُ». وكذا روى هذه اللفظة الأخيرة على بن زيد، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر<sup>(١)</sup>. وأما الألفاظ الأول، فهي في «الصحيح» من حديث أبي هريرة بمعناها.

وقوله: [«الصَّمَّ الْبَكْمَ الْعُمَى»]:

إشارة إلى جهلهم وعدم علمهم وفهمهم. وفي هذا المعنى أحاديث متعددة، فخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث حذيفة، عن النبي ﷺ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدُ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكْعُ ابْنِ لُكْعٍ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «صحيح ابن حبان» عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لَا تَنْقُضِي الدُّنْيَا حَتَّى تَكُونَ عِنْدَ لُكْعِ ابْنِ لُكْعٍ»<sup>(٣)</sup>.

وخرج الطبراني من حديث أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الدُّنْيَا لُكْعُ ابْنِ لُكْعٍ»<sup>(٤)</sup>.

وخرج الإمام أحمد والطبراني من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ سِنُونَ

(١) إسناده ضعيف: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٣٧٣/١)، حديث (٣٦٧).

(٢) صحيح: الترمذي، حديث (٢٢٠٩)، وأحمد في مسنده (٣٨٩/٥)، حديث (٢٣٣٥١) وانظر صحيح الترمذي.

(٣) إسناده حسن: ابن حبان في صحيحه (١١٦/١٥)، حديث (٦٧٢١).

(٤) صحيح: الطبراني في الأوسط (٢٥٧/٣)، حديث (٣٠٧٦) وانظر الصحيحة (١٥٠٥).

خَدَاعَةً، يَنْتَهَمُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْمُتَهَمُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّؤْيِيَّةُ» قالوا: وما الرويضة؟ قال: «السَّفِيَّةُ يَنْطِقُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ». وفي رواية: «الْفَاسِقُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ»، وفي رواية للإمام أحمد: «إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ الدَّجَالِ سَبِينَ خَدَاعَةً، يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيَكْذِبُ فِيهَا الصَّادِقُ وَيَخُونُ فِيهَا الْأَمِينُ وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ» وذكر باقيه<sup>(١)</sup>.

ومضمون ما ذكر من أشراف الساعة في هذا الحديث يرجع إلى أن الأمور توسد إلى غير أهلها، كما قال النبي ﷺ لمن سأله عن الساعة: «إِذَا وَسَدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»<sup>(٢)</sup>، فإنه إذا صار الحفاة العراة رعاء الشاء - وهم أهل الجهل والجفاء - رءوس الناس، وأصحاب الثروة والأموال، حتى يتناولوا في البنيان، فإنه يفسد بذلك نظام الدين والدنيا، فإنه إذا رأس الناس مَنْ كان فقيراً عائلاً، فصار ملكاً على الناس، سواء كان ملكه عاماً أو خاصاً، في بعض الأشياء، فإنه لا يكاد يعطى الناس حقوقهم، بل يستأثر عليهم بما استولى عليه من المال، فقد قال بعض السلف: لأن تمد يدك إلى فم التنين، فيقضمها، خير لك من أن تمدّها إلى يد غني قد عالج الفقر. وإذا كان مع هذه جاهلاً جافياً، فسد بذلك الدين، لأنه لا يكون له همة في إصلاح دين الناس، ولا تعليمهم، بل همته في جباية المال واكتنازه، ولا يُبالى بما فسد من دين الناس، ولا بمن ضاع من أهل حاجاتهم.

وفي حديث آخر: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَسُودَ كُلُّ قَبِيلَةٍ مَنَافِقُهَا»<sup>(٣)</sup>.

وإذا صار ملوك الناس ورءوسهم على هذه الحال، انعكست سائر الأحوال، فصدق الكاذب، وكذب الصادق، واثبت الخائن، وخون الأمين، وتكلم الجاهل، وسكت العالم، أو عدم بالكلية، كما صح عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُزْفَعَ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ»<sup>(٤)</sup> وأخبر أنه «يَقْبُضُ الْعِلْمُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَلًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»<sup>(٥)</sup> وقال الشعبي: لا تقوم الساعة حتى يصير العلم جهلاً، والجهل علماً.

وهذا كله من انقلاب الحقائق في آخر الزمان وانعكاس الأمور.

(١) صحيح: أحمد في مسنده (٢٢٠/٣)، حديث (١٣٣٢٢) وأبو يعلى في مسنده (٣٧٨/٦)، حديث (٣٧١٥)، والطبراني في الأوسط (٣١٣/٣)، حديث (٣٢٥٨)، وانظر الصحيحة (٢٢٥٣).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٥٩)، وأحمد في مسنده (٣٦١/٢)، حديث (٨٧١٤).

(٣) ضعيف الجامع: الطبراني في الكبير (٧/١٠)، حديث (٩٧٧١) من حديث ابن مسعود وانظر الضعيفة (١٧٩١).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٦٨٠٨) ومسلم، حديث (٢٦٧١)، والترمذي حديث (٢٢٠٥)، وابن ماجه، حديث (٤٠٤٥) من حديث أنس.

(٥) صحيح: البخاري، حديث (١٠٠)، ومسلم، الحديث (٢٦٧٣)، والترمذي، حديث (٢٦٥٢)، وابن ماجه، حديث (٥٢) من حديث عبد الله بن عمرو.

وفي «صحيح الحاكم» عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُوضَعَ الْأَخْيَارُ وَيُرْفَعَ الْأَشْرَارُ»<sup>(١)</sup>.

وفي قوله: «يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ»:

دليل على ذم التباهي والتفاخر، خصوصاً بالتطاول في البنيان، ولم يكن إطالة البناء معروفاً في زمن النبي ﷺ وأصحابه، بل كان بنيانهم قصيراً بقدر الحاجة، وروى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى يَتَطَاوَلَ النَّاسُ فِي الْبُنْيَانِ»<sup>(٢)</sup> خرجه البخاري.

وخرج أبو داود من حديث أنس أن النبي ﷺ خَرَجَ فرأى قُبَّةً مشرفة، فقال: «ما هذه؟» قالوا: هذه لفلان، رجل من الأنصار، فجاء صاحبها، فسلم على رسول الله ﷺ، فأعرض عنه، فعل ذلك مراراً، فهدمها الرجل.

وخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس أيضاً، وعنده، فقال النبي ﷺ: «كُلُّ بِنَاءٍ - وأشار بيده هكذا على رأسه - أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، فَهُوَ وَبَالٌ»<sup>(٣)</sup>. وقال حريث بن السائب عن الحسن: كنت أدخل بيوت أزواج النبي ﷺ في خلافة عثمان رضى الله عنه فأتناول سقفها بيدي. ورؤي عن عمر أنه كتب: لا تُطيلوا بناءكم، فإنه شر أيامكم.

وقال يزيد بن أبي زياد: قال حذيفة لسلیمان: ألا نبني لك مسكناً يا أبا عبد الله؟ قال: لم؛ لتجعلنني ملكاً؟ قال: لا، ولكن نبني لك بيتاً من قصب ونسقفه بالبوارى، إذا قمت كاد أن يصيب رأسك، وإذا نمت كاد أن يمس طرفيك، قال: كأنك كنت في نفسي<sup>(٤)</sup>.

وعن عمار بن أبي عمار قال: إذا رفع الرجل بناءه فوق سبع أذرع، نودى يا أفسق الفاسقين إلى أين؟ خرجه كله ابن أبي الدنيا.

وقال يعقوب بن شيبه في «مسنده»: بلغني عن [ابن عائشة] حدثنا ابن أبي هُمَيْلَةَ، قال: نزل المسلمون حول المسجد - يعنى بالبصرة - في أخبية الشعر، ففشا فيهم السرقة، فكتبوا إلى عمر، فأذن لهم في البراء، فبنوا بالقصب، ففشا فيهم الحريق، فكتبوا إلى عمر، فأذن لهم في المدر، ونهى أن يرفع الرجل سمكه أكثر من سبعة أذرع، وقال: إذا بنيتُم منه بيوتكم، فابنوا منه المسجد، قال [ابن عائشة]: وكان عتبة بن غزوان بنى مسجد البصرة بالقصب، قال: [وكان

(١) صحيح: ابن أبي شيبه في مصنفه (٥٠١/٧)، حديث (٣٧٥٤٩)، والحاكم في المستدرک (٥٩٧/٤)، حديث (٨٦٦٠)، انظر الصحيحة (٢٨٢١).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٧١٢١).

(٣) حسن صحيح: أبو داود، حديث (٥٢٣٧)، وابن ماجه، حديث (٤١٦١)، والطبراني في الأوسط (٣/٢٥٨، ٢٥٩)، حديث (٣٠٨١).

(٤) أبو نعيم في الحلية (٢٠٢/١)، والبيهقي في الشعب (٣٩٩/٧)، حديث (١٠٧٤٣).

يقال: [من صلى فيه وهو من قصب أفضل ممن صلى فيه وهو من لبن، ومن صلى فيه وهو من لبن خير ممن صلى فيه وهو من آجر].  
 وخرج ابن ماجه من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد»<sup>(١)</sup>. ومن حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أراكم ستشرفون مساجدكم بغدي كما شرفت اليهود كنائسها، وكما شرفت النصارى بيعتها»<sup>(٢)</sup>. وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن رضي الله عنه، قال: قال: لما بنى رسول الله ﷺ المسجد، قال: «ابنوه عريشا كعريش موسى»، قيل للحسن: وما عريش موسى؟ قال: إذا رفع يده بلغ العريش: يعنى السقف<sup>(٣)</sup>. (والله أعلم وبه نستعين في كل الأمور)



(١) صحيح: أبو داود، حديث (٤٤٩)، والنسائي، حديث (٦٨٩)، وابن ماجه حديث (٧٣٩)، وأحمد في مسنده (١٣٤/٣)، حديث (١٢٤٠٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٢/٢)، حديث (١٣٢٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٣/٤)، حديث (١٦١٤)، وانظر صحيح الجامع (٧٤٢١).  
 (٢) ضعيف: ابن ماجه، حديث (٧٤٠)، وانظر صحيح الجامع (٧٤٣).  
 (٣) حسن لغيره: الدارمي في سننه (٣١/١)، حديث (٣٨) بنحوه، وانظر صحيح الترغيب (١٨٧٦).



## الحديث الثالث

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»<sup>(١)</sup>.

رواه البخاري ومسلم

هذا الحديث خرَّجه في «الصحاحين» [من رواية] عكرمة بن خالد عن ابن عمر، وخرَّج مسلم من طريقين آخرين عن ابن عمر، وله طرق أخرى عنه.

وقد روى هذا الحديث من رواية جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ، وخرَّج حديثه الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق في الحديث الذي قبله ذكر الإسلام.

والمراد من هذا الحديث أنَّ الإسلام مبني على هذه الخمس، فهي كالأركان والدعائم لبنائه، وقد خرَّجه محمد بن نصر المروزي في كتاب «الصلاة» ولفظه: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ دَعَائِمٍ»<sup>(٣)</sup> فذكره.

والمقصود تمثيل الإسلام ببنائه ودعائم البنين: هذه الخمس، فلا يثبت البناء بدونها، وبقيّة خصال الإسلام كتتمّة البنين، فإذا فقد منها شيء، نقص البناء وهو قائم لا ينتقض بنقص ذلك، بخلاف نقض هذه الدعائم الخمس، فإن الإسلام يزول بفقدها جميعها بغير إشكال، وكذلك [يزول بفقد] الشهادتين، والمراد بالشهادتين الإيمان بالله ورسوله.

وقد جاء في رواية ذكرها البخاري تعليقا: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: إِيْمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» وذكر بقية الحديث<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية لمسلم: «عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُؤَخَّذَ اللَّهُ» وفي رواية له: «عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونِهِ».

وبهذا يُعلم أن الإيمان بالله ورسوله داخل في ضمن الإسلام كما سبق تقريره في الحديث الماضي.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٨)، ومسلم، حديث (١٦)، والترمذي، حديث (٢٦٠٩)، والنسائي، حديث (٥٠٠١).

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (٣٦٤/٤) وأبو يعلى في مسنده (٤٨٩/١٣)، حديث (٧٥٠٢)، والطبراني في الكبير (٣٢٦/٢)، حديث (٢٣٦٣)، وانظر صحيح الجامع (٢٨٤٠).

(٣) صحيح الإسناد: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٩/١)، حديث (٤١٣) من حديث ابن عمر.

(٤) البخاري تعليقا، حديث (٤٥١٥).

وأما إقام الصلاة: فقد وردت أحاديث متعددة تدل على أن من تركها، فقد خرج من الإسلام، ففي «صحيح مسلم» عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ: تَرْكُ الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup> ورؤي مثله من حديث بريدة وثوبان وأنس وغيرهم.

وخرج محمد بن نصر المروزي من حديث عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ قال: «لا تترك الصلاة متعمداً، فمن تركها متعمداً، فقد خرج من الجماعة»<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث معاذ، عن النبي ﷺ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وعموده الصلاة»<sup>(٣)</sup> فجعل الصلاة كعمود الفسطاط الذي لا يقوم الفسطاط ولا يثبت إلا به، ولو سقط العمود، لسقط الفسطاط، ولم يثبت بدونه.

وقال عمر: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة<sup>(٤)</sup>، وقال سعد<sup>(٥)</sup> وعلي بن أبي طالب<sup>(٦)</sup>: من تركها، فقد كفر.

وقال عبد الله بن شقيق: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون من الأعمال شيئاً تركه كفر غير الصلاة<sup>(٧)</sup>.

وقال أيوب السختياني: [ترك الصلاة كفر]، ولا يختلف فيه.

وذهب إلى هذا القول جماعة من السلف والخلف، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق، وحكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم، وقال محمد بن نصر المروزي: هو قول جمهور أهل الحديث.

وذهب طائفة منهم إلى أن من ترك شيئاً من أركان الإسلام الخمسة عمداً أنه كافر بذلك، ورؤي ذلك عن سعيد بن جبيرة ونافع والحكم، وهو رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه

(١) صحيح: مسلم، حديث (٨٢)، وأبو داود، حديث (٤٦٧٨)، والترمذي، حديث (٢٦٢٠)، وابن ماجه، حديث (١٠٧٨).

(٢) ضعيف: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٨٨٩/٢)، حديث (٩٢٠)، واللالكائي في الاعتقاد (٤/٨٢٢، ٨٢٣)، حديث (١٥٢٢)، والضياء المقدسي في المختارة (٨/٢٨٧، ٢٨٨)، حديث (٣٥١)، وانظر ضعيف الترغيب (٣٠٠).

(٣) تقدم تحريجه.

(٤) إسناده صحيح: مالك في الموطأ (٣٩/١)، حديث (٨٢)، والطبراني في الأوسط (٨/١٣٠)، حديث (٨١٨١)، واللالكائي في الاعتقاد (٤/٨٢٥)، حديث (١٥٢٨)، والبيهقي في الكبرى (١/٣٥٧)، حديث (١٥٥٩).

(٥) إسناده حسن: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٠٣، ٩٠٤)، حديث (٩٤٦) بلفظ: «... ولا إيمان لمن لا صلاة له...».

(٦) ضعيف موقوف: ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٧١)، حديث (٣٠٤٣٦)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٩٨)، حديث (٩٣٣)، والبيهقي في الشعب (١/٧٢)، حديث (٤٢)، وانظر ضعيف الترغيب (٣٠٩).

(٧) صحيح: الترمذي، حديث (٢٦٢٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٩٠٤)، حديث (٩٤٨)، وانظر صحيح الترغيب (٥٦٥).

وهو قول ابن حبيب من المالكية .

وخرّج الدارقطني وغيره من حديث أبي هريرة قال : قيل : يا رسول الله الحج في كل عام؟ قال : «لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ ، لَوَجِبَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ وَجِبَ عَلَيْكُمْ مَا أَطَقْتُمُوهُ ، وَلَوْ تَرَكْتُمُوهُ لَكَفَرْتُمْ»<sup>(١)</sup> .

وخرّج اللالكائي من طريق مؤمل ، قال : حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن مالك التكري ، عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ، ولا أحسبه إلا رفعه قال : «عُرِيَ الإسلام وَقَوَاعِدُ الدِّينِ ثَلَاثَةً ، عَلَيْهِنَّ أُسُسُ الْإِسْلَامِ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَالصَّلَاةُ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ : مَنْ تَرَكَ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً فَهُوَ بِهَا كَافِرٌ ، خِلَالِ الدَّمِّ ، وَتَجِدُهُ كَثِيرَ الْمَالِ لَمْ يَحْجِ ، فَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ كَافِرًا وَلَا يَجِلُّ دَمُهُ ، وَتَجِدُهُ كَثِيرَ الْمَالِ فَلَا يُزَكِّي ، فَلَا يَزَالُ بِذَلِكَ كَافِرًا وَلَا يَجِلُّ دَمُهُ» ورواه قتيبة بن سعيد عن حماد بن زيد موقوفًا مختصرًا ، ورواه سعيد بن زيد أخو حماد ، عن عمرو بن مالك بهذا الإسناد مرفوعًا ، وقال : «مَنْ تَرَكَ مِنْهُنَّ وَاحِدَةً ، فَهُوَ بِاللَّهِ كَافِرٌ ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَقَدْ خُلِّ دَمُهُ وَمَالُهُ» ولم يذكر ما بعده<sup>(٢)</sup> .

وقد روى عن عمر ضربُ الجزية على من لم يحج ، وقال : ليسوا بمسلمين<sup>(٣)</sup> ، وعن ابن مسعود أن تارك الزكاة ليس بمسلم<sup>(٤)</sup> ، وعن أحمد رواية : أن ترك الصلاة والزكاة خاصة كفر دون الصيام والحج .

وقال ابن عيينة : المرجئة سمّوا ترك الفرائض ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم ، وليس سواء ، لأن ركوب المحارم متعمدًا من غير استحلال معصية ، وترك الفرائض من غير جهل ، ولا عذر هو كفر . وبيان ذلك في أمر إبليس وعلماء اليهود الذين أقرّوا بنعت النبي ﷺ بلسانهم ، ولم يعملوا بشرائعه .

وقد استدل أحمد وإسحاق على كفر تارك الصلاة بكفر إبليس بترك السجود لآدم ، وترك السجود لله أعظم .

وفي «صحيح مسلم» [عن أبي هريرة] عن النبي ﷺ ، قال : «إِذَا قرَأَ ابْنُ آدَمَ السُّجْدَةَ فَسَجَدَ ، اغْتَرَزَ الشَّيْطَانُ يَبْكِي وَيَقُولُ : يَا وَيْلَى أَمِيرِ ابْنِ آدَمَ بِالسُّجُودِ ، فَسَجَدَ ، فَلَهُ الْجَنَّةُ ، وَأَمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ»<sup>(٥)</sup> .

(١) الدارقطني في سننه (٢٨٢/٢) ، حديث (٢٠٦) ، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٥٩/٨) ، حديث (٧٦٧١) ، من حديث أبي أمامة وقال الحافظ في الفتح (٢٦٩/١٣) : «إسناده حسن» وأصله في مسلم من حديث أبي هريرة بدون إطلاق الكفر .

(٢) ضعيف : اللالكائي في الاعتقاد (٨٤٥/٤) ، حديث (١٥٧٦) ، وانظر الضعيفة (٩٤) .

(٣) صحيح موقوف : اللالكائي في الاعتقاد (٨٤٢/٤) ، حديث (١٥٦٧) ، وابن الجوزي في أحاديث الخلاف (٢/١١٨) حديث (١٢١٣) ، وانظر التلخيص الحبير (٢٢٣/٢) .

(٤) ضعيف : اللالكائي في الاعتقاد (٨٤٤/٤) ، حديث (١٥٧٤) ، وانظر ضعيف الترغيب (٤٦٥) .

(٥) صحيح : مسلم ، حديث (٨١) ، وابن ماجه ، حديث (١٠٥٢) .

واعلم أن هذه الدعائم الخمس بعضها مرتبط ببعض، وقد روى أنه لا يقبل بعضها بدون بعض :  
كما في «مسند الإمام أحمد» عن زياد بن نعيم الحضرمي، قال : قال رسول الله ﷺ : «أربع  
فَرَضَهُنَّ اللَّهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَمَنْ أَتَى بِثَلَاثٍ لَمْ يُغْنَيْنِ عَنْهُ شَيْئًا حَتَّى يَأْتِيَ بِهِنَّ جَمِيعًا : الصَّلَاةُ،  
وَالزَّكَاةُ، [وَصَوْمُ رَمَضَانَ] ، وَحُجُّ الْبَيْتِ» وهذا مرسل <sup>(١)</sup>، وقد روى عن زياد عن عُمارة بن  
حزم عن النبي ﷺ.

وروى عن عثمان بن عطاء الخراساني، عن أبيه، عن ابن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ :  
«الدِّينُ خَمْسٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ ، وَإِيمَانٌ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَبِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَالْحَيَاةُ بَعْدَ الْمَوْتِ هَذِهِ وَاحِدَةٌ ،  
وَالصَّلَاةُ الْخَمْسُ عَمُودُ الدِّينِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الْإِيمَانَ إِلَّا بِالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةُ طَهُورٌ مِنَ الذُّنُوبِ ، وَلَا  
يَقْبَلُ اللَّهُ الْإِيمَانَ وَلَا الصَّلَاةَ إِلَّا بِالزَّكَاةِ ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَ ، ثُمَّ جَاءَ رَمَضَانَ فَتَرَكَ صِيَامَهُ مَتَعَمِّدًا ،  
لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الْإِيمَانَ ، وَلَا الصَّلَاةَ ، وَلَا الزَّكَاةَ ، فَمَنْ فَعَلَ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَ ، ثُمَّ تَيْسَّرَ لَهُ الْحُجُّ ،  
فَلَمْ يَحُجَّ ، وَلَمْ يُوصِ بِحُجَّةٍ ، وَلَمْ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ ، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الْأَرْبَعَ الَّتِي قَبْلَهَا» ذكره  
ابن أبي حاتم ، وقال : سألت أبي عنه ، فقال : هذا حديث منكر يُحْتَمَلُ أَنْ هَذَا مِنْ كَلَامِ عَطَاءِ  
الخراساني <sup>(٢)</sup> . قلت : [الظاهر أنه من تفسيره] لحديث ابن عمر ، وعطاء من جِلَّةِ عُلَمَاءِ الشَّامِ .  
وقال ابن مسعود : مَنْ لَمْ يَزُكْ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ ، وَنَفْيُ الْقَبُولِ هُنَا لَا يَرَادُ بِهِ نَفْيُ الصَّحَةِ ، وَلَا وَجُوبُ  
الْإِعَادَةِ بِتَرْكِهِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِذَلِكَ انْتِفَاءُ الرُّضَا بِهِ وَمَدْحُ عَامِلِهِ ، وَالثَّنَاءُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ فِي الْمَلَا  
الْأَعْلَى ، وَالْمُبَاهَاةُ بِهِ لِلْمَلَائِكَةِ .

فمن قام بهذه الأركان على وجهها، حصل له القبول بهذا المعنى، ومن قام ببعضها دون  
بعض، لم يحصل له ذلك، وإن كان لا يُعاقب على ما أتى به منها عقوبة تاركه، بل تبرأ به ذمته،  
وقد يثاب عليه أيضًا. ومن هنا يعلم أن ارتكاب بعض المحرمات التي ينقص بها الإيمان تكون  
مانعة من قبول بعض الطاعات، ولو كان من بعض أركان الإسلام بهذا المعنى الذي ذكرناه، كما  
قال النبي ﷺ : «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ لَهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» <sup>(٣)</sup> ، وقال : «مَنْ أَتَى عَرَاْفًا  
فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا» <sup>(٤)</sup> ، وقال : «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، لَمْ تُقْبَلْ  
لَهُ صَلَاةٌ» <sup>(٥)</sup>.

- (١) ضعيف: أحمد في مسنده (٤/٢٠٠)، وانظر ضعيف الترغيب (٣٠٧).  
(٢) منكر: أبو نعيم في الحلية (٥/٢٠١)، وانظر العلل لابن أبي حاتم (١/٢٩٤)، حديث (٨٧٩).  
(٣) صحيح: الترمذي، حديث (١٨٦٢) وأحمد في مسنده (٢/٣٥)، حديث (٤٩١٧)، وأبو يعلى في مسنده (١٠/٥١)،  
حديث (٥٦٨٦)، والطيالسي في مسنده ص (٢٥٨)، حديث (١٩٠١)، والطبراني في الكبير (١٢/٣٩١)،  
حديث (١٣٤٤٥)، وانظر صحيح الجامع (٦٣١٢).  
(٤) صحيح: مسلم، حديث (٢٢٣٠) وأحمد في مسنده (٤/٦٨)، والبيهقي في الكبرى (٨/١٣٨).  
(٥) صحيح: مسلم، حديث (٧٠)، والنسائي، حديث (٤٠٤٩).

وحديث ابن عمر يستدل به على أن الاسم إذا شمل أشياء متعددة، لم يلزم زوال الاسم بزوال بعضها، فيبطل بذلك قول من قال: إن الإيمان لو دخلت فيه الأعمال، للزم أن يزول بزوال عمل مما دخل في مسماه، فإن النبي ﷺ جعل هذه الخمس دعائم الإسلام ومبانيه، وقَسَرَ بها الإسلام في حديث جبريل، وفي حديث طلحة بن عبيد الله الذي فيه أن أعرابياً سأل النبي ﷺ عن الإسلام، ففسره له بهذه الخمس<sup>(١)</sup>.

ومع هذا فالمخالفون في الإيمان يقولون: لو زال من الإسلام خصلة واحدة، أو أربع خصال سوى الشهادتين، لم يخرج بذلك من الإسلام.

وقد روى بعضهم أن جبريل عليه السلام سأل النبي ﷺ عن شرائع الإسلام، لا عن الإسلام، وهذه اللفظة لم تصح عند أئمة الحديث ونُقَّاده، منهم أبو زرعة الرازي، ومسلم بن الحجاج، وأبو جعفر العُقيلي وغيرهم.

وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل شجرة لها أصل وفروع وشُعَب، فاسم الشجرة يشمل ذلك كله، ولو زال شيء من شعبها وفروعها، لم يزل عنها اسم الشجرة، وإنما يقال: هي شجرة ناقصة، أو غيرها أتم منها.

وقد ضرب الله مثل الإيمان بذلك في قوله تعالى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥]، والمراد بالكلمة كلمة التوحيد، وبأصلها التوحيد الثابت في القلوب وأكلها هو الأعمال الصالحة الناشئة منه.

وضرب النبي ﷺ مثل المؤمن والمسلم بالنخلة<sup>(٢)</sup>، ولو زال شيء من فروع النخلة، أو [من] ثمرها، لم يزل [بذلك] عنها اسم النخلة بالكلية، وإن كانت ناقصة الفروع أو الثمر. ولم يذكر الجهاد في حديث ابن عمر هذا، مع أن الجهاد أفضل الأعمال، وفي رواية: أن ابن عمر قيل له: فالجهاد؟ قال: «الْجِهَادُ حَسَنٌ»، ولكن هكذا حدثنا رسول الله ﷺ. خرَّجه الإمام أحمد. وفي حديث معاذ بن جبل: «إِنَّ رَأْسَ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سِتَائِمِهِ الْجِهَادُ» وذروة سنامه: أعلى شيء فيه، ولكنه ليس من دعائمه وأركانه التي بُنِيَ عليها، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الجهاد فرض كفاية عند جمهور العلماء ليس بفرض عين، بخلاف هذه الأركان.

والثاني: أن الجهاد لا يستمر فعله إلى آخر الدهر، بل إذا نزل عيسى عليه السلام ولم يبق حينئذ ملة غير ملة الإسلام، فحينئذ تضع الحرب أوزارها، ويُستغنى عن الجهاد، بخلاف هذه الأركان فإنها واجبة على المؤمنين إلى أن يأتي أمر الله وهم على ذلك، والله أعلم.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٤٦)، ومسلم، حديث (١١)، وأبو داود، حديث (٣٩١)، والنسائي (٤٥٨).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٢٢٠٩)، ومسلم، حديث (٢٨١١)، والترمذي، حديث (٢٨٦٧).

## الحديث الرابع

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَظْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتْبِ رِزْقِهِ وَعَمَلِهِ وَأَجَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ لِيَعْمَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>

هذا الحديث متفق على صحته، وتلقته الأمة بالقبول، رواه الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود، ومن طريقه خرَّجه الشيخان في «صحيحهما».

وقد روى عن محمد بن يزيد الأسفاطي، قال: رأيت النبي ﷺ فيما يرى النائم، فقلت: يا رسول الله، حديث ابن مسعود الذي حدَّث (به) عنك، فقال: حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق، فقال ﷺ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ حَدَّثَنِي بِهِ أَنَا»، يقولها ثلاثاً، ثم قال: غفر الله للأعمش كما حدَّث به، وغفر الله لمن حدث به قبل الأعمش، ولمن حدَّث به بعده <sup>(٢)</sup>.

وقد روى عن ابن مسعود من وجوهٍ أخرى.

فَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَظْفَةً»:

قد روى تفسيره عن ابن مسعود، روى الأعمش عن خيثمة، عن ابن مسعود، قال: إن النطفة إذا وقعت في الرحم، طارت في كل شعر وظفر، فتمكث أربعين يوماً، ثم تنحدر في الرحم، فتكون علقة. قال: فذلك جمعها، خرَّجه ابن أبي حاتم وغيره.

وروى تفسير الجمع مرفوعاً بمعنى آخر، فخرَّج الطبراني وابن منده في كتاب «التوحيد» من حديث مالك بن الحويرث أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَرَادَ خَلْقَ عَبْدٍ، فَجَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ، طَارَ مَاؤُهُ فِي كُلِّ عِرْقٍ وَعُضْوٍ مِنْهَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ السَّابِعِ جَمَعَهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَخْضَرَهُ كُلَّ عِرْقٍ لَهُ دُونَ آدَمَ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾» [الانفتار: ٨].

(١) صحيح: البخاري، حديث (٣٢٠٨)، ومسلم، حديث (٢٦٤٣)، وأبو داود، حديث (٤٧٠٨) والترمذي، حديث (٢١٣٧)، وابن ماجه حديث (٧٦).

(٢) الخلاص في السنة (٣/٥٣٨)، حديث (٨٨٩)، والبيهقي في الشعب (١/٢٠٨)، حديث (١٨٩).

وقال ابن منده: إسناده متصل مشهور على رسم أبي عيسى والنسائي وغيرهما<sup>(١)</sup>.  
 وخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم، والطبراني من رواية مطهر بن الهيثم، عن موسى بن  
 علي بن رباح، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال لجده: «يَا فُلَانُ، مَا وَلَدَ لَكَ؟» قال: يا  
 رسول الله، وما عسى أن يُولَدَ لي؟ إمَّا غلام وإمَّا جارية، قال: «فمن يشبه؟» قال: من عسى أن  
 يشبه؟ يشبه أمه أو أباه، قال: فقال النبي ﷺ: «لَا تَقُولَنَّ كَذَا. إِنْ النُّطْفَةُ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ،  
 أَخْضَرَهَا اللَّهُ كُلَّ نَسَبٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ آدَمَ، أَمَا قَرَأْتَ هَذِهِ آيَةَ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الأنفطار  
 ٨: ٨]، قال: سلَّكَ»<sup>(٢)</sup>، وهذا إسناده ضعيف.

ومطهر بن الهيثم ضعيف جدًا. وقال البخاري: هو حديث لم يصح. وذكر بإسناده عن  
 موسى بن علي عن أبيه أن أباه لم يُسلم إلا في عهد أبي بكر الصديق يعني: أنه لا صحة له.  
 ويشهد لهذا المعنى قول النبي ﷺ للذي قال له: وَلَدَتْ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ: «لَعَلَّه نَزَعَهُ  
 عِزْقُ»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ»: يعني: أربعين يومًا، والعلقة: قطعة من دم.  
 «ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ»: يعني: أربعين يومًا. والمضغة: قطعة من لحم.  
 «ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَعَمَلَهُ  
 وَأَجَلَهُ وَشَقِيئَهُ أَوْ سَعِيدَهُ».

فهذا الحديث يدل على أنه يتقلب في مائة وعشرين يومًا، في ثلاثة أطوار، في كل أربعين  
 منها يكون في طور، فيكون في الأربعين الأولى نطفة، ثم في الأربعين الثانية علقة، ثم في  
 الأربعين الثالثة مضغة، ثم بعد المائة وعشرين يومًا ينفخ الملك فيه الروح، ويكتب له هذه الأربع  
 كلمات.

وقد ذكر الله في القرآن في مواضع كثيرة تقلب الجنين في هذه الطوار، كقوله تعالى:  
 ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيِّنَاتِ فإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ  
 مُضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ لِّكُمُ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥].

وذكر هذه الأطوار الثلاثة: النطفة والعلقة والمضغة في مواضع متعددة من القرآن، وفي  
 موضع آخر ذكر زيادة عليها، فقال في سورة «المؤمنون»: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ

(١) صحيح: الطبراني في الكبير (٢٩٠/١٩)، حديث (٦٤٤) والطبراني في الأوسط (١٧٠/٢)، حديث (١٦١٣)، والصغير (٨٢/١)، حديث (١٠٦)، وانظر الصحيحة (٣٣٣٠).

(٢) إسناده ضعيف جدًا: الطبري في تفسيره (٨٧/٣٠)، والطبراني في الكبير (٧٤/٥)، حديث (٤٦٢٤) وذكره ابن  
 كثير في التفسير (٤٨٢/٤) وقال: «إسناده ليس بالثابت».

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٥٣٠٥)، ومسلم، حديث (١٥٠٠) وأبو داود، حديث (٢٢٦٠)، والترمذي  
 حديث (٢١٢٨)، والنسائي، حديث (٣٤٧٨)، وابن ماجه، حديث (٢٠٠٢).

﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي فَئْرٍ مَرْكَبٍ﴾ ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أُنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢-١٤] .

فهذه سبع تارات ذكرها الله في هذه الآية لخلق ابن آدم قبل نفخ الروح فيه وكان ابن عباس يقول: خُلِقَ ابنُ آدمَ من سبع، ثم يتلو هذه الآية. وسئل عن العزل، فقرأ هذه الآية ثم قال: فهل يخلق أحد حتى تجرى فيه هذه الصفة؟

وفي رواية عنه قال: فهل تموت نفس حتى تمر على هذا الخلق؟<sup>(١)</sup>

وروى عن رفاعه بن رافع قال: جلس إلي عمر وعلى والزبير وسعد في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكروا العزل، فقالوا: لا بأس به، فقال رجل: إنهم يزعمون أنها الموءودة الصغرى، فقال علي: لا تكون موءودة حتى تمر على التارات السبع: تكون سلالة من طين، ثم تكون نطفة، ثم تكون علقة، ثم تكون مضغة، ثم تكون عظاماً، ثم تكون لحماً، ثم تكون خلقاً آخر، فقال عمر: صدقت، أطال الله بقاءك. [رواه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٢)].

وقد رخص طائفة من الفقهاء للمرأة في إسقاط ما في بطنها ما لم يُنفخ فيه الروح، وجعلوه كالعزل، وهو قول ضعيف لأن الجنين ولد انعقد، وربما تصوّر، وفي العزل لم يوجد ولد بالكلية، وإنما تسبب إلى منع انعقاده، وقد لا يمتنع انعقاده بالعزل إذا أراد الله خلقه كما قال النبي ﷺ: لَمَّا سُتِلَ عن العزل: «لا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَغْرِلُوا، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا»<sup>(٣)</sup>.

وقد صرح أصحابنا بأنه إذا صار الولد علقة، لم يجز للمرأة إسقاطه؛ لأنه ولد انعقد، بخلاف النطفة، فإنها لم تنعقد بعد، وقد لا تنعقد ولداً.

وقد ورد في بعض روايات حديث ابن مسعود ذكر العظام، وأنه يكون عظاماً أربعين يوماً، فخرج الإمام أحمد من رواية علي بن زيد، سمعت أبا عبيدة يحدث قال: قال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ النُّطْفَةَ تَكُونُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا عَلَى خَالِهَا لَا تَغْيِرُ، فَإِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعُونَ، صَارَتْ عَلَقَةً، ثُمَّ مَضْغَةً كَذَلِكَ، ثُمَّ عِظَامًا كَذَلِكَ، فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَسُوِيَ خَلْقَهُ، بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا»<sup>(٤)</sup>، وذكر بقية الحديث.

ويروى من حديث عاصم، عن أبي وائل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا اسْتَقَرَّتْ فِي الرَّحِمِ، تَكُونُ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عَلَقَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ تَكُونُ عِظَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً،

(١) عبد الرزاق في مصنفه (١٤٥/٧)، حديث (١٢٥٧٠)، والبيهقي في الكبرى (٢٣٠/٧)، حديث (١٤٠٩٩).

(٢) عبد الرزاق في مصنفه (١٤١/٧)، حديث (١٢٥٥٣)، من حديث ابن عباس بنحوه.

(٣) صحيح البخاري، حديث (٢٥٤٢)، ومسلم، حديث (١٤٣٨)، وأبو داود، حديث (٢١٧٠)، والنسائي، حديث (٣٣٢٧)، وابن ماجه، حديث (١٩٢٦) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) إسناده ضعيف: أحمد في مسنده (٣٧٤/١)، حديث (٣٥٥٣).



ثم يكسو الله العظام لحماً<sup>(١)</sup>.

ورواية الإمام أحمد تدل على أن الجنين لا يكسى اللحم إلا بعد مائة وستين يوماً، وهذا غلط بلا ريب، فإنه بعد مائة وعشرين يوماً ينفخ فيه الروح بلا ريب كما سيأتي ذكره. وعلى بن زيد: هو ابن جدعان، لا يحتج به. وقد ورد في حديث حذيفة بن أسيد ما يدل على خلق اللحم والعظام في أول الأربعين الثانية، ففي «صحيح مسلم» عن حذيفة بن أسيد عن النبي ﷺ قال: «إِذَا مَرَّ بِالنُّطْفَةِ ثِنْتَانِ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهَا مَلَكًا، فَصَوَّرَهَا وَخَلَقَ سَمْعَهَا وَبَصَرَهَا وَجَلَدَهَا وَلَحَمَهَا وَعَظَامَهَا، ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُوبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُوبُ الْمَلَكُ ثُمَّ يَقُولُ: يَا رَبِّ، رِزْقُهُ؟ فَيَقْضِي رَبُّكَ مَا شَاءَ، وَيَكْتُوبُ الْمَلَكُ، ثُمَّ يَخْرُجُ الْمَلَكُ بِالصَّحِيفَةِ فِي يَدِهِ فَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا أُمِرَ وَلَا يَنْقُصُ»<sup>(٢)</sup>.

وظاهر هذا الحديث يدل على أن تصوير الجنين وخلق سمعه وبصره وجلده ولحمه وعظامه يكون في أول الأربعين الثانية، فيلزم من ذلك أنه يكون في الأربعين الثانية لحماً وعظاماً. وقد تأول بعضهم ذلك على أن الملك يقسم النطفة إذا صارت علقة إلى أجزاء، فيجعل بعضها للجلد، وبعضها للحم، وبعضها للعظام، فيقدر ذلك كله قبل وجوده. وهذا خلاف ظاهر الحديث، بل ظاهره أنه يصورها ويخلق هذه الأجزاء كلها، وقد يكون خلق ذلك بتصويره وتقسيمه قبل وجود اللحم والعظام، وقد يكون هذا في بعض الأجنّة دون بعض.

وحديث مالك بن الحويرث المتقدم يدل على أن التصوير يكون للنطفة أيضاً في اليوم السابع، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ﴾ [الإنسان: ٢]. [وقد] فسّر طائفة من السلف أمشاج النطفة بالعروق التي فيها، قال ابن مسعود: أمشاجها: عروقها<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر علماء أهل الطب ما يوافق ذلك، وقالوا: إنّ المني إذا وقع في الرحم حصل له زبدية ورغوة ستة أيام أو سبعة، وفي هذه الأيام تصوّر النطفة من غير استمداد من الرحم، ثم بعد ذلك تستمد منه، وابتداء الخطوط والنقط بعد هذا بثلاثة أيام، وقد يتقدم يوماً ويتأخر يوماً، ثم بعد ستة أيام - وهو الخامس عشر من وقت العلوق - ينفذ الدم إلى الجميع فيصير علقة، ثم تتميز الأعضاء تميزاً ظاهراً، ويتنحى بعضها عن مماسة بعض، وتمتد رطوبة الشّخاع، ثم بعد تسعة أيام ينفصل الرأس عن المنكبين والأطراف عن الأصابع تميزاً يتبين في بعض، ويخفى في بعض.

(١) إسناده ضعيف: الخلال في السنة (٣/٥٣٩، ٥٤٠)، حديث (٨٩٢)، والطبراني في الصغير (١/٢٦٩)،

حديث (٤٤٢) من حديث ابن مسعود.

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٤٥).

(٣) إسناده ضعيف: الطبري في تفسيره (٢٩/٢٠٥).

قالوا: وأقل مدة يتصور [الذكر فيها] ثلاثون يوماً، [والزمان المعتدل في تصور الجنين خمسة وثلاثون يوماً]، وقد يتصور في خمسة وأربعين يوماً، قالوا: ولم يوجد في الأسقاط ذكرٌ تمَّ قبل ثلاثين يوماً، ولا أنثى قبل أربعين يوماً، فهذا يوافق ما دلَّ عليه حديث حذيفة بن أسيد في التخليق في الأربعين الثانية، ومصيره لحماً فيها أيضاً.

وقد حمل بعضهم حديث ابن مسعود على أن الجنين يغلب عليه في الأربعين الأولى وصف المني، وفي الأربعين الثانية وصف العلق، وفي الأربعين الثالثة وصف المضغة، وإن كانت خلقته قد تمت وتمَّ تصويره، وليس في حديث ابن مسعود ذكرٌ وقت تصوير الجنين.

وقد روى عن ابن مسعود نفسه ما يدلُّ على أن تصويره قد يقع قبل الأربعين الثالثة أيضاً، فروى الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود قال: السَّفة إذا استقرت في الرحم جاءها ملك فأخذها بكفه، فقال: أي رب، مخلقة أم غير مخلقة؟ فإن قيل: غير مخلقة، لم تكن نسمة، وقذفتها الأرحام، وإن قيل: مخلقة، قال: أي رب، أذكر أم أنثى؟ شقي أم سعيد، ما الأجل وما الأثر، وبأي أرض تموت؟ قال: فيقال للنطفة: من ربك؟ فتقول: الله، فيقال: من رازقك؟ فتقول: الله، فيقال: اذهب إلى الكتاب فإنك ستجد فيه قصة هذه النطفة، قال: فتخلق، فتعيش في أجلها وتأكل رزقها، وتطأ في أثرها، حتى إذا جاء أجلها ماتت، فدفنت في ذلك، ثم تلا الشعبي هذه الآية: ﴿يَكْأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ اللَّيْلِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ﴾ [الصع: ٥].

فإذا بلغت مضغة، نُكِست في الخلق الرابع فكانت نسمة، فإن كانت غير مخلقة قذفتها الأرحام دماً، وإن كانت مخلقة نكست نسمة. خرَّجه ابن أبي حاتم وغيره<sup>(١)</sup>.

وقد روى من وجه آخر عن ابن مسعود أن لا تصوير قبل ثمانين يوماً، فروى السُّدِّيُّ عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود وعن ناسٍ من أصحاب النبي ﷺ في قوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [ال عمران: ٦]، قال: إذا وقعت النطفة في الأرحام، طارت في الجسد أربعين يوماً، ثم تكون علقة أربعين يوماً، ثم تكون مضغة أربعين يوماً، فإذا بلغ أن تُخلَّق، بعث الله ملكاً يصورها، فيأتي الملك بتراب بين أصبعيه، فيخلطه في المضغة، ثم يعجنه بها، ثم يصورها كما يؤمر فيقول: أذكر أم أنثى؟ أشقي أم سعيد؟ وما رزقه، وما عمره، وما أثره وما مصائبه؟ فيقول الله تبارك وتعالى، ويكتب الملك، فإذا مات ذلك الجسد، دُفِنَ حيثُ أخذ ذلك التراب، خرَّجه ابن جرير الطبري في «تفسيره»<sup>(٢)</sup> ولكن السدي مختلف في أمره، وكان الإمام أحمد يُنكر عليه جمعه الأسانيد

(١) إسناده صحيح: الطبري في تفسيره (١١٧/١٧).

(٢) إسناده ضعيف: الطبري في تفسيره (١٦٩/٣).

المتعددة للتفسير الواحد، كما كان هو وغيره يُنكرون على الواقدي جمعه الأسانيد المتعددة للحديث الواحد.

وقد أخذ طوائف من الفقهاء بظاهر هذه الرواية، وتأولوا حديث ابن مسعود المرفوع عليها، وقالوا: أقل ما يتبين خلق الولد أحد وثمانون يوماً، لأنه لا يكون مضغة إلا في الأربعين الثالثة، ولا يتخلق قبل أن يكون مضغة.

وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي بناءً على هذا الأصل: إنه لا تنقضي العدة، ولا تعتق أم الولد إلا بالمضغة المخلقة، وأقل ما يمكن أن يتخلق ويتصور في أحد وثمانين يوماً.

وقال أحمد في العلقه: هي دم لا يستبين فيها الخلق، فإن كانت المضغة غير مخلقة، فهل تنقضي بها العدة وتصير أم الولد بها مستولدة؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، وإن لم يظهر فيها التخطيط، ولكن كان خفياً لا يعرفه إلا أهل الخبرة من النساء، فشهدن بذلك، فُبِلت شهادتهن، ولا فرق بين أن يكون بعد تمام أربعة أشهر أو قبلها عند أكثر العلماء، ونص على ذلك الإمام أحمد في رواية خلق من أصحابه، ونقل عنه ابنه صالح في الطفل في الأربعة يتبين خلقه.

قال الشعبي: إذا نُكِسَ في الخلق الرابع، كان مخلقاً، انقضت به العدة، وعُتِقَتْ به الأمة إذا كان لأربعة أشهر، وكذا نقل عنه حنبل: إذا أسقطت أم الولد فإن كان خُلِقَتْ تامة عتقت، وانقضت به العدة إذا دخل في الخلق الرابع في أربعة أشهر ينفخ فيه الروح، وهذا يخالف رواية الجماعة عنه، وقد قال أحمد في رواية عنه: إذا تبين خلقه، ليس فيه اختلاف أنها تعتق بذلك إذا كانت أمة، ونقل عنه جماعة أيضاً في العلقه إذا تبين أنها ولدٌ أن الأمة تُعتق بها، وهو قول النخعي، وحكى قولاً للشافعي، ومن أصحابنا من طرد هذه الرواية عن أحمد في انقضاء العدة به أيضاً.

وهذا كله مبني على أنه يمكن التخليق في العلقه كما قد يستدل على ذلك بحديث حذيفة بن أسيد المتقدم إلا أن يقال: حديث حذيفة إنما يدل على أنه يتخلق إذا صار لحماً وعظماً، وإن ذلك قد يقع في الأربعين الثانية، لا في حال كونه علقه، وفي ذلك نظر، والله أعلم.

وما ذكره الأطباء يدل على أن العلقه تتخلق وتتخطط، وكذلك القوايل من النسوة يشهدن بذلك، وحديث مالك بن الحويرث يشهد بالتصوير في حال كون الجنين نطفة أيضاً والله تعالى أعلم.

وبقى في حديث ابن مسعود أن بعد مصيره مضغة أنه يُبعث إليه الملك، فيكتب الكلمات الأربع، وينفخ فيه الروح، وذلك كله بعد مائة وعشرين يوماً.

واختلفت ألفاظ روايات هذا الحديث في ترتيب الكتابة والنفخ، ففي رواية البخاري في «صحيحه»: «وَيُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ». ففي هذه الرواية تصريح بتأخر نفخ الروح عن الكتابة، وفي رواية خرَّجها البيهقي في كتاب «القدر»: «ثُمَّ يُبْعَثُ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، ثُمَّ يُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ»، وهذه الرواية تصرحُ بتقدم النفخ على

الكتابة، فإمّا أن يكون هذا من تصرف الرواة برواياتهم بالمعنى الذى يفهمونه، وإمّا أن يكون المراد ترتيب الإخبار فقط، لا ترتيب ما أخبر به .  
وبكل حال، فحديث ابن مسعود يدل على تأخر نفخ الروح فى الجنين وكتابة الملك لأمره إلى بعد أربعة أشهر حتى تتم الأربعون الثالثة . فأما نفخ الروح، فقد روى صريحاً عن الصحابة أنه إنما ينفخ فيه الروح بعد أربعة أشهر، كما دل عليه ظاهر حديث ابن مسعود . فروى زيد بن علي عن أبيه عن علي، قال : إذا تمت النطفة أربعة أشهر بُعث إليها ملك، فتنفخ فيها الروح فى الظلمات، فذلك قوله تعالى : ﴿فَخَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْماً فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ، خرّجه ابن أبى حاتم، وهو إسناد منقطع<sup>(١)</sup> . وخرّج اللالكائي بإسناده عن ابن عباس، قال : إذا وقعت النطفة فى الرحم، مكثت أربعة أشهر وعشراً، ثم نفخ فيها الروح، ثم مكثت أربعين ليلة، ثم بُعث إليها ملك، فنقفها فى نقرة القفا، وكتب شقيّاً أو سعيداً<sup>(٢)</sup> ، وفى إسناده نظر، وفيه أنّ نفخ الروح يتأخر عن الأربعة أشهر بعشرة أيام .

وبنى الإمام أحمد مذهبه المشهور عنه على ظاهر حديث ابن مسعود، وأنّ الطفل يُنفخ فيه الروح بعد الأربعة أشهر، وأنّه إذا سقط بعد تمام أربعة أشهر، صُلّي عليه؛ حيث كان قد نفخ فيه الروح ثم مات . وحكى ذلك أيضاً عن سعيد بن المسيب وهو أحد أقوال الشافعى وإسحاق، ونقل غير واحد عن أحمد أنه قال : إذا بلغ أربعة أشهر وعشراً، ففى تلك العشر يُنفخ فيه الروح، ويصلى عليه . وقال فى رواية أبى الحارث عنه : تكون النّسمة نطفة أربعين ليلة، وعلقة أربعين ليلة، ومُضْغَة أربعين ليلة، ثم تكون عظماً ولحمًا، فإذا تمّ أربعة أشهر وعشراً، نفخ فيه الروح . فظاهر هذه الرواية أنّه لا ينفخ فى الروح إلا بعد تمام أربعة أشهر وعشر، كما روى عن ابن عباس والروايات التى قبل هذه عن أحمد إنّما تدلّ على أنّه يُنفخ فيه الروح فى مدّة العشر بعد تمام الأربعة، وهذا هو المعروف عنه، وكذا قال ابن المسيب لمّا سُئِلَ عن عدّة الوفاة حيث جعلت أربعة أشهر وعشراً: ما بال العشر؟ قال : ينفخ فيها الروح .

وأما أهل الطب، فذكروا أن الجنين إن تصوّر فى خمسة وثلاثين يوماً، تحرّك فى سبعين يوماً، وولد فى مائتين وعشرة أيام، وذلك سبعة أشهر، وربما تقدّم أياماً وتأخّر فى التصوير والولادة، وإذا كان التصوير فى خمسة وأربعين يوماً تحرّك فى تسعين يوماً، وولد فى مائتين وسبعين يوماً، وذلك تسعة أشهر، والله أعلم .

وأما كتابة الملك فحديث ابن مسعود يدلّ على أنها تكون بعد الأربعة أشهر أيضاً على ما

(١) انظر تفسير ابن كثير (٣/ ٢٤٢) .

(٢) اللالكائي فى الاعتقاد (٤/ ٥٩٧، ٥٩٨)، حديث (١٠٦٠) .

سبق، وفي «الصحيحين» عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «وَكَلَّ اللَّهُ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، نُطْفَةٍ؟ أَيُّ رَبِّ، عِلْقَةٍ؟ أَيُّ رَبِّ، مُضْغَةٍ؟ فَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَفْضِيَ خَلْقًا قَالَ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرُّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟» (١) فَيَكْتُبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ. وظاهر هذا يوافق حديث ابن مسعود لكن ليس فيه تقدير مدة، وحديث حذيفة بن أسيد الذي تقدم يدل على أن الكتابة تكون في أوّل الأربعين الثانية، وخروجه مسلم أيضًا بلفظ آخر من حديث حذيفة بن أسيد يبلغ به النبي ﷺ قال: «يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيَكْتُبَانِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَكْتُبَانِ، وَيَكْتُبُ عَمَلَهُ وَأَثَرَهُ وَأَجَلَهُ وَرِزْقَهُ، ثُمَّ تُطَوَّى الصُّحُفُ، فَلَا يَزَادُ فِيهَا وَلَا يَنْقُصُ». وفي رواية أخرى لمسلم أيضًا: «إِنَّ النُّطْفَةَ تَقَعُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ يَتَسَوَّرُ عَلَيْهَا الْمَلَكُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى؟» وذكر الحديث. وفي رواية أخرى لمسلم أيضًا: «لِيَضَعَ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً».

وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث جابر، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَقَرَّتِ النُّطْفَةُ فِي الرَّحِمِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً بُعِثَ إِلَيْهَا مَلَكٌ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَيَعْلَمُ» (٢).

وقد سبق ما رواه الشعبي عن علقمة، عن ابن مسعود من قوله: وظاهره يدل على أن الملك يُبعث إليه وهو نطفة، وقد روى عن ابن مسعود من وجهين آخرين أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تُغَرِّضُ عَلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ أَعْمَالُ بَنِي آدَمَ، فَيَنْظُرُ فِيهَا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْأَرْحَامِ، فَيَنْظُرُ فِيهَا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿يُسَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنِئِنَّهَا﴾ [المرور: ١٩] الآية، ويؤتى بالأرزاقي فينظر فيها ثلاث ساعات، وتسبحه الملائكة ثلاث ساعات، قال: فهذا من شأنكم وشأن ربكم» ولكن ليس في هذا توقيت ما يُنظر فيه من الأرحام بمدة.

وقد روى عن جماعة من الصحابة أن الكتابة تكون في الأربعين الثانية؛ فخرّج اللالكائي بإسناده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: إذا مكثت النطفة في رحم المرأة أربعين ليلة، جاءها ملك، فاختلجها، ثم عرج بها إلى الرحمن عز وجل، فيقول: اخلقي يا أحسن الخالقين، فيقضى الله فيها ما يشاء من أمره، ثم تدفع إلى الملك عند ذلك، فيقول: يا رب، أسقط أم أتم؟ فَيَبِينُ له، ثم يقول: يا رب، أناقص الأجل أم أتم الأجل؟ فَيَبِينُ له، ويقول: يا رب، أواحد أم توأماً؟ فَيَبِينُ له، فيقول: يا رب، أذكر أم أنثى؟ فَيَبِينُ له، ثم يقول: يا رب، أشقي أم سعيد؟ فَيَبِينُ له، ثم يقول: يا رب، أقطع له رزقه، فيقطع له رزقه مع أجله، فيهبط بهما جميعًا. فوالذي نفسي

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٥٩٥) ومسلم، حديث (٢٦٤٦).

(٢) أحمد في مسنده (٣/٣٩٧)، حديث (١٥٣٠٤).

بيده لا ينال من الدنيا إلا ما قسم له<sup>(١)</sup>.

وخرج ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup> بإسناده عن أبي ذر قال: إنَّ المني يمكث في الرحم أربعين ليلة، فيأتيه ملكُ النفوس، فيعرج به إلى الجبار عز وجل، فيقول: يا رب، أذكر أم أنثى؟ فيقضى الله عز وجل ما هو قاضٍ، ثم يقول: يا رب، أشقي أم سعيد؟ فيكتب ما هو لاقٍ بين يديه، ثم تلا أبو ذر من فاتحة سورة التغابن إلى قوله: ﴿وَصَوَّرَهُ فَأَحْسَنَ صُورَهُ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [التغابن: ٣].

وهذا كله يوافق ما في حديث حذيفة بن أسيد، وقد تقدّم عن ابن عباس أن كتابة الملك تكون بعد نفخ الروح بأربعين ليلة وأن إسناده فيه نظر.

وقد جمع بعضهم بين هذه الأحاديث والآثار، وبين حديث ابن مسعود، فأثبت الكتابة مرتين، وقد يقال مع ذلك: إن إحداهما في السماء والأخرى في بطن الأم، والأظهر - والله أعلم - أنها مرة واحدة، ولعل ذلك يختلف باختلاف الأجنّة، فبعضهم يكتب له ذلك بعد الأربعين الأولي، وبعضهم بعد الأربعين الثالثة.

وقد يقال: إن لفظة «ثم» في حديث ابن مسعود إنما أريد به ترتيب الإخبار، لا ترتيب المخبر عنه في نفسه، والله أعلم.

ومن المتأخرين من رجّح أن الكتابة تكون في أول الأربعين الثانية، كما دلّ عليه حديث حذيفة بن أسيد، وقال: إنما أخر ذكرها في حديث ابن مسعود إلى ما بعد ذكر المضغة، وإن ذكرت بلفظ «ثم» لثلاث ينقطع ذكر الأطوار الثلاثة التي يتقلب فيها الجنين وهي كونه: نطفة وعلقة ومضغة، فإن ذكر هذه الثلاثة على نسق واحد أعجب وأحسن، فلذلك أخر المعطوف عليها، وإن كان المعطوف متقدماً على بعضها في الترتيب، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ۖ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ۝ ٢ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِي ۝ ٣﴾ [السجدة: ٧-٩]، والمراد بالإنسان: آدم عليه السلام، ومعلوم أن تسويته، ونفخ الروح فيه، كان قبل جعل نسله من سلالة من ماء مهين، لكن لما كان المقصود ذكر قدرة الله عز وجل في مبدأ خلق آدم وخلق نسله، عطف [ذكر] أحدهما على الآخر، وأخر ذكر تسوية آدم ونفخ الروح فيه، وإن كان ذلك متوسطاً بين خلق آدم من طين وبين خلق نسله، والله أعلم.

وقد ورد أن هذه الكتابة تكتب بين عيني الجنين، ففي «مسند البزار» عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا خَلَقَ اللَّهُ النَّسْمَةَ، قَالَ مَلَكُ الْأَرْحَامِ: أَيُّ رَبِّ، أَذَكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ قَالَ: فَيَقْضِي اللَّهُ إِلَيْهِ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَشَقِي أَمْ سَعِيدُ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ إِلَيْهِ أَمْرَهُ، ثُمَّ يَكْتُبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لَاقٍ حَتَّى التَّكْبَةِ يَنْكَبُهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) إسناده ضعيف: اللالكائي في الاعتقاد (٤/ ٦٧٤، ٦٧٥)، حديث (١٢٣٦).

(٢) الطبري في تفسيره (٢٨/ ١١٩).

(٣) صحيح: أبو يعلى في مسنده (١٠/ ١٥٤)، حديث (٥٧٧٥) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٨٢)، حديث

وقد روى موقوفاً على ابن عمر غير مرفوع، وحديث حذيفة بن أسيد المتقدم صريح في أن الملك يكتب ذلك في صحيفة، ولعله يكتب في صحيفة، [ويكتب] بين عيني الولد.

وقد روى أنه يقترب بهذه الكتابة أن يخلق مع الجنين ما تضمنته من صفاته القائمة به، فروى عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ بَعَثَ مَلَكًا، فَدَخَلَ الرَّجْمَ فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، ماذا؟ فَيَقُولُ: غَلَامٌ أَوْ جَارِيَةٌ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ فِي الرَّجْمِ، فَيَقُولُ: أَيُّ رَبِّ، أَشَقِيٍّ أَمْ سَعِيدٍ؟ فَيَقُولُ مَا شَاءَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا أَجَلُهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا خَلَقَهُ؟ مَا خَلَقَهُ؟ فَيَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يَخْلُقُ مَعَهُ فِي الرَّجْمِ» خرَّجه أبو داود في كتاب «القدر» والبخاري في «مسنده»<sup>(١)</sup>.

وبكل حال، فهذه الكتابة التي تكتب للجنين في بطن أمه غير كتابة المقادير السابقة لخلق الخلائق المذكورة في قوله تعالى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا» [العنكب: ٢٢]، كما في «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ قَدَرُ مَقَادِيرِ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»<sup>(٢)</sup>. وفي حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وقد سبق ذكر ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن الملك إذا سأل عن حال النطفة، أمر أن يذهب إلى الكتاب السابق، ويقال له: إنك تجد فيه قصة هذه النطفة، وقد تكاثرت النصوص بذكر الكتاب السابق، بالسعادة والشقاوة، ففي «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إِلَّا وَقَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ»، فقال رجل: يا رسول الله، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «اعْمَلُوا، فَكُلُّ مُسَيَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُسَيَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُسَيَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ» ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] الآية [الليل: ٥]. ففي هذا الحديث أن السعادة والشقاوة قد سبق الكتاب بهما، وأن ذلك مقدّر بحسب الأعمال، وأن كلاً

(١٨٦)، وابن حبان في صحيحه (٥٤/١٤)، حديث (٦١٧٨) واللالكائي في الاعتقاد (٥٩٤/٤)، حديث (١٠٥١) من حديث عبد الله بن عمر، وانظر ظلال الجنة (١٨٦).  
(١) إسحاق بن راهويه في مسنده (٣٤٥/٢)، حديث (٨٧٢).  
(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٥٣)، والترمذي، حديث (٢١٥٦)، وأحمد في مسنده (١٦٩/٢)، حديث (٦٥٧٩) من حديث عبد الله بن عمرو.  
(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٤٧٠٠)، والترمذي، حديث (٣٣١٩)، وأحمد في مسنده (٣١٧/٥)، حديث (٢٢٧٥٧)، وانظر صحيح الجامع (٢٠١٨).  
(٤) صحيح: البخاري، حديث (١٣٦٢)، ومسلم، حديث (٢٦٤٧)، وأبو داود، حديث (٤٦٩٤)، والترمذي، حديث (٣٣٤٤).

مُيسِّرٌ لما خلق له من الأعمال التي هي سبب للسعادة أو الشقاوة .

وفى «الصحيحين» عن عمران بن حصين، قال : قال رجل : يا رسول الله، أيعرف أهل الجنة من أهل النار؟ قال : «نعم»، قال : فليعمل العاملون؟ قال : «كلُّ يعمل لما خلق له، أو : لما يُيسَّرُ له»<sup>(١)</sup> . وقد روى هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وحديث ابن مسعود فيه أن السعادة والشقاوة بحسب خواتيم الأعمال .

وقد قيل : إن قوله في آخر الحديث : «فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ» إلى آخر الحديث مُدرِّجٌ من كلام ابن مسعود، كذلك رواه سلمة بن كهيل، عن زيد ابن وهب، عن ابن مسعود من قوله<sup>(٢)</sup> ، وقد روى هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة أيضًا .

وفى «صحيح البخاري» عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ قال : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»<sup>(٣)</sup> .

وفى «صحيح ابن حبان» عن عائشة عن النبي ﷺ قال : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»<sup>(٤)</sup> . وفيه أيضًا عن معاوية قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا، كَالْوَعَاءِ، فَإِذَا طَابَ أَعْلَاهُ طَابَ أَسْفَلُهُ، وَإِذَا خَبَثَ أَعْلَاهُ خَبَثَ أَسْفَلُهُ»<sup>(٥)</sup> .

وفى «صحيح مسلم» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمَانَ الطَّوِيلَ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمَانَ الطَّوِيلَ بِعَمَلٍ أَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلٍ أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>(٦)</sup> .

وخرَّج الإمام أحمد من حديث أنس عن النبي ﷺ قال : «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْجَبُوا بِأَحَدٍ حَتَّى تَنْظُرُوا بِمِ يَخْتَمُ لَهُ، فَإِنَّ الْعَامِلَ يَعْمَلُ زَمَانًا مِنْ عُمْرِهِ، أَوْ بُرْهَةً مِنْ ذَهْرِهِ بِعَمَلٍ صَالِحٍ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ . دَخَلَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ، فَيَعْمَلُ عَمَلًا سَيِّئًا، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ الْبُرْهَةَ مِنْ ذَهْرِهِ بِعَمَلٍ سَيِّئٍ لَوْ مَاتَ عَلَيْهِ دَخَلَ النَّارَ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَعْمَلُ عَمَلًا صَالِحًا»<sup>(٧)</sup> . وخرَّج أيضًا من حديث عائشة عن

(١) صحيح : البخاري، حديث (٦٥٩٦)، ومسلم، حديث (٢٦٤٩) وأبو داود، حديث (٤٧٠٩) .

(٢) إسناده حسن : أحمد في مسنده (٤١٤/١)، حديث (٣٩٣٤) من هذا الطريق مرفوعًا .

(٣) صحيح : البخاري، حديث (٦٤٩٣) وأحمد في مسنده (٣٣٥/٥)، حديث (٢٢٨٨٦) .

(٤) صحيح : ابن حبان في صحيحه (٥٢/٢)، حديث (٣٤٠) .

(٥) صحيح : ابن ماجه، حديث (٤١٩٩) وأحمد في مسنده (٩٤/٤) وأبو يعلى في مسنده (٣٤٨/١٣)، حديث (٧٣٦٢)، وابن حبان في صحيحه (٥١/٢)، حديث (٣٣٩)، وانظر الصحيحة (٢٣٢٠) .

(٦) صحيح : مسلم، حديث (٢٦٥١)، وأحمد في مسنده (٤٨٤/٢)، حديث (١٠٢٩١)، والطبراني في الأوسط (١٥٧/٣)، حديث (٢٧٨٠)، وابن حبان في صحيحه (٥١/١٤)، حديث (٦١٧٦) .

(٧) صحيح : أحمد في مسنده (١٢٠/٣)، حديث (١٢٢٣٥) وأبو يعلى في مسنده (٤٥٢/٦)، حديث (٣٨٤٠)، والمقدسي في المختارة (٢٤/٦)، حديث (١٩٧٨)، وانظر الصحيحة (١٣٣٤) .



النَّبِيُّ ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي الْكِتَابِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ، فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَمَاتَ، فَدَخَلَ النَّارَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ لَمَكْتُوبٌ فِي الْكِتَابِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ مَوْتِهِ تَحَوَّلَ، فَعَمِلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمَاتَ فَدَخَلَهَا»<sup>(١)</sup>.

وخرَّج [الإمام] أحمد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو قال: خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال: «أَتَذَرُونَ مَا هَذَا الْكِتَابَانِ؟» فقلنا: لا يا رسول الله، إلا أن تُخبرنا، فقال للذي في يده اليميني: «هذا كتاب من ربِّ العالمين، فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثُمَّ أُجْمِلُ عَلَى آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ، وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا»، ثم قال للذي في شماله: «هذا كتاب من ربِّ العالمين فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم، ثُمَّ أُجْمِلُ عَلَى آخِرِهِمْ، فَلَا يُزَادُ فِيهِمْ وَلَا يُنْقَصُ مِنْهُمْ أَبَدًا» فقال أصحابه: ففيم العمل يا رسول الله، إن كان أمرًا قد فُرِغَ منه؟ فقال: «سَدُّوا وَقَارِبُوا، فَإِنَّ صَاحِبَ الْجَنَّةِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ عَمِلَ أَى عَمَلٍ، وَإِنْ صَاحِبُ النَّارِ يُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنْ عَمِلَ أَى عَمَلٍ» ثم قال رسول الله ﷺ بيديه فنبذهما، ثم قال: «فَرِّقْ رِبُّكُمْ مِنَ الْعِبَادِ: فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ، وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ»<sup>(٢)</sup>. وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه متعددة:

وخرَّجه الطبراني<sup>(٣)</sup> من حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ، وزاد فيه: «صاحب الجنة مختوم له بعمل أهل الجنة، وصاحب النار مختوم له بعمل أهل النار وإن عمل أَى عمل، وقد يسلك بأهل السعادة طريق أهل الشقاء حتى يقال: ما أشبههم بهم، بل هم منهم، تُدْرِكُهُمُ السَّعَادَةُ فَتَسْتَنْقِذُهُمْ، وقد يسلك بأهل الشقاء طريق أهل السعادة حتى يقال: ما أشبههم بهم، بل هم منهم ويدركهم الشقاء، من كتبه الله سعيًا في أم الكتاب لم يُخْرِجْهُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَعْمِلَهُ بِعَمَلِ يُسَعِدُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ وَلَوْ بِفَوَاقِ نَاقَةٍ»، ثم قال: «الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا، الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا» وخرَّجه البزار في «مسنده» بهذا المعنى أيضًا من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وفي «الصحيحين» عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ التقى هو والمشركون، وفي أصحابه رجل لا يدع شاة ولا فاذة إلا اتبعها يضرُّها بسيفه، فقالوا: ما أجزأنا اليوم أحدٌ كما أجزأ

(١) صحيح: أحمد في مسنده (١٠٧/٦)، حديث (٢٤٨٠٦) وأبو يعلى في مسنده (١٢٨/٨)، حديث (٤٦٦٨)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (٣١٢/٢)، حديث (٨٣٧) واللالكائي في الاعتقاد (١٨٤/١).  
(٢) صحيح: الترمذي، حديث (٢١٤١)، والنسائي في الكبرى (٤٥٢/٦)، حديث (١١٤٧٣) وأحمد في مسنده (١٦٧/٢)، حديث (٦٥٦٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١٥٤/١)، حديث (٣٤٨)، وانظر صحيح الجامع (٨٨).

(٣) إسناده ضعيف: الطبراني في الأوسط (٢٤٧/٥)، حديث (٥٢١٩).

(٤) إسناده ضعيف جدًا: اللالكائي في الاعتقاد (٦٠٨/٤)، حديث (١٠٨٨).

فلان، فقال رسول الله ﷺ: «هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فقال رجلٌ من القوم: أنا صاحبه، فأتبعه فخرج الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه على الأرض وذبابه بين يديه، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: أشهد أنك رسول الله، وقص عليه القصة فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمَّا يَبْذُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمَّا يَبْذُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». زاد البخاري في رواية له: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنَّوَاتِئِ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «فَيَمَّا يَبْذُو لِلنَّاسِ»:

إشارة إلى أن باطن الأمر يكون بخلاف ذلك، وأن خاتمة السوء تكون بسبب دسيسة باطنة للعبد لا يطلع عليها الناس، إما من جهة عمل سيئ [لا يطلع عليه أو من جهة اعتقاد شيء] ونحو ذلك، فتلك الخصلة الخفية توجب سوء الخاتمة عند الموت، وكذلك قد يعمل الرجل عمل أهل النار وفي باطنه خصلة خفية من اتصال الخير، فتغلب عليه تلك الخصلة في آخر عمره، فتوجب له حسن الخاتمة.

قال عبد العزيز بن أبي رواد: حضرت رجلاً عند الموت يُلقن لا إله إلا الله، فقال في آخر ما قال: هو كافر بما تقول، ومات على ذلك، قال: فسألت عنه، فإذا هو مدمنٌ خمر، فكان عبد العزيز يقول: اتقوا الذنوب، فإنها هي التي أوقعته.

وفي الجملة: فالخواتيم ميراث السوابق، وكل ذلك سبق في الكتاب السابق، ومن هنا كان يشتد خوف السلف من سوء الخواتيم، ومنهم من كان يقلق من ذكر السوابق. وقد قيل: إن قلوب الأبرار معلقة بالخواتيم، يقولون: بماذا يختم لنا؟ وقلوب المقربين معلقة بالسوابق، يقولون ماذا سبق لنا؟ وبكى بعض الصحابة عند موته، فسئل عن ذلك فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَبِضَ خَلْقَهُ قَبْضَتَيْنِ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ فِي النَّارِ»، ولا أدري نى أى القبضتين أنا؟<sup>(٢)</sup>

وقال بعض السلف: ما أبكى العيون ما أبكاها الكتاب السابق!

وقال سفيان لبعض الصالحين: هل أبكاك قط علم الله فيك؟ فقال له ذلك الرجل: تركتني لا أفرح أبداً. وكان سفيان يشتد قلقه من السوابق والخواتيم، فكان يبكي ويقول: أخاف أن أكون في أم الكتاب شقياً، ويبكى ويقول: أخاف أن أسلب الإيمان عند الموت. وكان مالك بن دينار يقوم طول ليلة قابضاً على لحيته، ويقول: يا رب قد علمت ساكن الجنة من ساكن النار، ففى أي الدارين منزل مالك؟<sup>(٣)</sup>

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٨٩٨)، ومسلم، حديث (١١٢).

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (١٧٦/٤)، من حديث أبي نضرة، وانظر الصحيحة (٤٧).

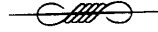
(٣) ابن أبي عاصم في الزهد ص (٣٢١) وأبو نعيم في الحلية (٣٨٣/٢).

قال حاتم الأصم: مَنْ خلا قلبه من ذكر أربعة أخطار، فهو مغترّ فلا يأمن الشقاء: الأول: خطر يوم الميثاق حين قال: هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي، فلا يعلم في أي الفريقين كان، والثاني: حين خلق في ظلمات ثلاث، فنودي الملك بالسعادة والشقاوة، ولا يدرى أمن الأشقياء هو أم من السعداء؟ والثالث: ذكر هول المطلع، ولا يدرى أبشر برضا الله أو بسخطه؟ والرابع: يوم يصدّر الناس أشتاتاً، ولا يدرى أي الطريقين يسلك به.

وقال سهل التستري: المرید يخاف أن يُبتلى بالمعاصي، والعارف يخاف أن يُبتلى بالكفر. ومن هنا كان الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح يخافون على أنفسهم النفاق ويشدّد قلقهم وجزعهم منه، فالمؤمن يخاف على نفسه النفاق الأصغر، ويخاف أن يغلب ذلك عليه عند الخاتمة، فيخرجه إلى النفاق الأكبر، كما تقدّم أنّ دسائس السوء الخفية توجب سوء الخاتمة، وقد كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في دعائه: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ» ف قيل له: يا نبي الله أمّاً بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ فقال: «نعم؛ إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَقْلِبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ» خرّجه الإمام أحمد والترمذي من حديث أنس<sup>(١)</sup>.

وخرّج الإمام أحمد من حديث أم سلمة أنّ النبي ﷺ كان يكثر في دعائه أن يقول: «اللَّهُمَّ مَقْلِبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، فقلت: يا رسول الله، أو إنّ القلوب لتتقلب؟ قال: «نعم؛ ما من خلق الله تعالى من بنى آدم من بشر إلا أنّ قلبه بين أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، فَإِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَرَاغَهُ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ رَبُّنَا أَنْ لَا يَزِغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا، وَتَسْأَلُهُ أَنْ يَهَبَ لَنَا مِنْ لَدُنْهُ رَحْمَةً إِنَّهُ هُوَ الْوَهَّابُ»، قالت: قلت: يا رسول الله، ألا تُعلّمني دعوة أدعو بها لنفسي؟ قال: «بلي، قل: اللَّهُمَّ رَبِّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ، اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، وَأَذْهَبْ غَيْظَ قَلْبِي وَاجْزِنِي مِنْ مَضَلَاتِ الْفِتَنِ مَا أَحْبَبْتَنِي»<sup>(٢)</sup>، وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة.

وخرّج مسلم من حديث عبد الله بن عمرو: سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصْرِفُهُ خَيْثُ يَشَاءُ»، ثم قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصْرِفَ الْقُلُوبِ، صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»<sup>(٣)</sup>.



(١) صحيح: الترمذي، حديث (٢١٤٠)، وأحمد في مسنده (١١٢/٣)، حديث (١٢١٢٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠١/١)، حديث (٢٢٥)، وانظر صحيح الجامع (٧٩٨٧).

(٢) صحيح: الترمذي، حديث (٣٥٢٢) دون الزيادة، أحمد في مسنده (٣٠١/٦)، حديث (٢٦٦١٨) والطبراني في الكبير (٣٣٨/٢٣)، حديث (٧٨٥)، وعبد بن حميد في مسنده ص (٤٤٣)، حديث (١٥٣٤)، وانظر صحيح الجامع (٤٨٠١).

(٣) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٥٤)، وأحمد في مسنده (١٦٨/٢) حديث (٦٥٦٩)، والبخاري في مسنده (٦/٤٣٠، ٤٣١)، حديث (٢٤٦٠).

## الحديث الخامس

عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(١)</sup>.

رواه البخاري ومسلم

وفى رواية لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

هذا الحديث خرّجناه في «الصحيحين» من حديث القاسم بن محمد عن عمته عائشة رضى الله عنها وألفاظ الحديث مختلفة، ومعناها متقارب، وفى بعض ألفاظه: «مَنْ أَخَذَتْ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ».

وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال فى ظاهرها كما أنّ حديث: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ميزان للأعمال فى باطنها، فكما أن كل عمل لا يراى به وجه الله تعالى، فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردود على عامله، وكل من أحدث فى الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين فى شيء.

وسأى حديث العرباض بن سارية عن النبي ﷺ أنّه قال: «مَنْ يَعْشَ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ [بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ]»<sup>(٢)</sup>. وكان ﷺ يقول فى خطبته: «أَصْدَقُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا»<sup>(٣)</sup> وسنؤخر الكلام على المحدثات إلى ذكر حديث العرباض المشار إليه، وتكلم هاهنا على الأعمال التى ليس عليها أمر الشارع وردّها.

فهذا الحديث يدل بمنطوقه على أنّ كل عمل ليس عليه أمر الشارع، فهو مردود، ويدل بمفهومه على أنّ كل عمل عليه أمره فهو غير مردود، والمراد بأمره هاهنا: دينه وشرعه، كالمراد بقوله فى الرواية الأخرى: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ». فالمعنى إذا: أنّ من كان عمله خارجاً عن الشرع ليس متقيداً بالشرع فهو مردود.

وقوله: «لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا»:

إشارة إلى أن أعمال العاملين كلهم ينبغى أن تكون تحت أحكام الشريعة، وتكون أحكام

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٦٩٧)، مسلم، حديث (١٧١٨)، وأبو داود، حديث (٤٦٠٦)، وابن ماجه، حديث (١٤).

(٢) سأتى تحريجه وهو الحديث (٢٨).

(٣) صحيح: النسائي، حديث (١٥٧٨)، وأخرجه مسلم، حديث (٨٦٧) وابن ماجه، حديث (٤٥) بلفظ: «فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدى هدى محمد...» الحديث.

الشرعية حاكمة عليها بأمرها ونهيها، فمن كان عمله جاريًا تحت أحكام الشرع، موافقًا لها، فهو مقبول، ومن كان خارجًا عن ذلك فهو مردود.

#### والأعمال قسمان: عبادات، ومعاملات:

فأما العبادات: فما كان منها خارجًا عن حكم الله ورسوله بالكلية فهو مردود على عامله، وعامله يدخل تحت قوله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِمَّا لَمْ يُأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى ٢١:٢١]، فمن تقرب إلى الله بعمل لم يجعله الله ورسوله قربة إلى الله، فعمله باطل مردود عليه، وهو شبيه بحال الذين كانت صلاتهم عند البيت مكاء وتصدية، وهذا كمن تقرب إلى الله تعالى بسماع الملاهي، أو بالرقص، أو بكشف الرأس في غير الإحرام، وما أشبه ذلك من المحدثات التي لم يشرع الله ورسوله التقرب بها بالكلية.

وليس ما كان قربة في عبادة يكون قربة في غيرها مطلقًا، فقد رأى النبي ﷺ رجلًا قائمًا في الشمس فسأل عنه، ف قيل: إنه نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل وأن يصوم فأمره النبي ﷺ أن يقعد ويستظل، وأن يتم صومه<sup>(١)</sup>، فلم يجعل قيامه وبروزه للشمس قربة يوفى بنذرهما. وقد روى أن ذلك كان في يوم جمعة عند سماع خطبة النبي ﷺ وهو على المنبر<sup>(٢)</sup>، فنذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ما دام النبي ﷺ يخطب، إعظامًا لسماع خطبة النبي ﷺ، ولم يجعل النبي ﷺ ذلك قربة توفى بنذره، مع أن القيام عبادة في مواضع أخرى، كالصلاة والأذان والدعاء بعرفة، والبروز للشمس قربة للمحرم، فدل على أنه ليس كل ما كان قربة في موطن يكون قربة في كل المواطن، وإنما يتبع في ذلك ما وردت به الشريعة في مواضعها. وكذلك من تقرب بعبادة نهي عنها بخصوصها، كمن صام يوم العيد أو صلى في وقت النهي.

وأما من عمل عملاً أصله مشروع وقربة، ثم أدخل فيه ما ليس بمشروع، أو أدخل فيه بمشروع، فهذا مخالف أيضًا للشرعية بقدر إخلاله بما أدخل به، أو إدخاله ما أدخل فيه، وهل يكون عمله من أصله مردودًا عليه أم لا؟ فهذا لا يطلق القول فيه برّد ولا قبول، بل ينظر فيه: فإن كان ما أدخل به من أجزاء العمل أو شروطه موجبًا لبطلانه في الشريعة، كمن أدخل بالطهارة للصلاة مع القدرة عليها، أو كمن أدخل بالركوع أو بالسجود أو بالطمأنينة فيهما، فهذا عمله مردود عليه، وعليه إعادته إن كان فرضًا، وإن كان ما أدخل به لا يوجب بطلان العمل، كمن أدخل بالجماعة للصلاة المكتوبة عند من يوجبها ولا يجعلها شرطًا فهذا لا يقال: إن عمله مردود من أصله، بل هو ناقص.

وإن كان قد زاد في العمل المشروع ما ليس بمشروع، فزيادته مردودة عليه، بمعنى أنها لا تكون قربة ولا يُثاب عليها، ولكن تارة يبطل بها العمل من أصله، فيكون مردودًا كمن زاد في

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٧٠٤) وأبو داود حديث (٣٣٠٠)، وابن ماجه، حديث (٢١٣٦).

(٢) صحيح: الطبراني في الأوسط (٢٢٤/٨)، حديث (٨٤٦٨).

صلاته ركعة عمداً مثلاً، وتارة لا يبطله ولا يردّه من أصله، كمن توضأ أربعاً أربعاً، أو صام الليل مع النهار، وواصل في صيامه، وقد يبذل بعض ما يؤمر به في العبادة بما هو منهي عنه، كمن ستر عورته في الصلاة بثوب محرّم، أو توضأ للصلاة بماء مغصوب، أو صلى في بقعة غصب، فهذا قد اختلف العلماء فيه: هل عمله مردود من أصله، أو أنه غير مردود، وتبرأ به الذمة من عهده الواجب؟ وأكثر الفقهاء على أنه ليس بمردود من أصله، وقد حكى عبد الرحمن بن مهدي عن قوم من أصحاب الكلام يقال لهم: الشمرية أصحاب أبي شمر أنهم يقولون: إن من صلى في ثوب كان في ثمنه درهم حراماً أن عليه إعادة صلاته، وقال: ما سمعتُ قولاً أحبّ من قولهم نسأل الله العافية، وعبد الرحمن بن مهدي من أكابر فقهاء أهل الحديث، المطلعين على مقالات السلف، وقد استنكر هذا القول وجعله بدعة، فدل على أنه لم يُعلم عن أحد من السلف القول بإعادة الصلاة في مثل هذا.

ويشبه هذا الحج بمالٍ حرام، وقد ورد في حديث أنه مردودٌ على صاحبه، ولكنه حديث لا يثبت<sup>(١)</sup>، وقد اختلف العلماء هل يسقط به الفرض أم لا؟ وقريب من ذلك الذبح بآلة محرمة، أو ذبح من لا يجوز له الذبح، كالسارق، فأكثر العلماء قالوا: إنه تباح الذبيحة بذلك، ومنهم من قال: هي محرمة، وكذا الخلاف في ذبح المُخْرَم للصيد، لكن القول بالتحريم فيه أشهر وأظهر لأنه منهي عنه بعينه.

ولهذا فرّق من فرق من العلماء بين أن يكون النهي لمعني يختص بالعبادة فيبطلها، وبين أن لا يكون مختصاً بها فلا يبطلها فالصلاة بالنجاسة، أو بغير طهارة، أو بغير ستارة، أو إلى غير القبلة يبطلها؛ لاختصاص النهي بالصلاة، بخلاف الصلاة في الغصب ويشهد لهذا أن الصيام لا يبطله إلا ارتكاب ما نهى عنه فيه بخصوصه، وهو جنس الأكل والشرب والجماع، بخلاف ما نهى عنه الصائم، لا بخصوص الصيام كالكذب والغيبة عند الجمهور. وكذلك الحج لا يبطله إلا ما نهى عنه في الإحرام، وهو الجماع، ولا يبطله ما لا يختص بالإحرام من المحرمات كالقتل والسرقة وشرب الخمر.

وكذلك الاعتكاف: إنما يبطل بما نهى عنه فيه بخصوصه، وهو الجماع، وإنما يبطل بالشكر عندنا وعند الأكثرين، لنهي السكران عن قربان المسجد ودخوله على أحد التأويلين في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣] أن المراد مواضع الصلاة، فصار

(١) ضعيف جداً: الطبراني في الأوسط (٢٥١/٥)، حديث (٥٢٢٨) من حديث أبي هريرة بلفظ: «إذا خرج الرجل حاجاً بنفقة طيبة، ووضع رجله في الغرز فنأى لبيك اللهم لبيك ناداه مناو من السماء لبيك وسعديك زادك حلال وراحتك حلال وحجك مبرور، غير مأزور، وإذا خرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في الغرز فنأى لبيك اللهم لبيك ناداه مناو من السماء لا لبيك ولا سعديك زادك حرام ونفقتك حرام وحجك مأزور غير مبرور»، وانظر الضعيفة (٤٤٠٣).

كالحائض، ولا يبطل الاعتكاف بغيره من ارتكاب الكبائر عندنا وعند كثير من العلماء، وإن خالف في ذلك طائفة من السلف منهم عطاء والزهرى والثورى ومالك وحكى عن غيرهم أيضاً.

وأما المعاملات: كالعقود والفسوخ ونحوهما، فما كان منها تغييراً للأوضاع الشرعية، كجعل حد الزنا عقوبة مالية، وما أشبه ذلك، فإنه مردود من أصله، لا ينتقل به الملك، لأن هذا غير معهود في أحكام الإسلام، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ قال للذي سأله: إن ابني كان عسيقاً على فلان، فزني بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم، فقال النبي ﷺ: «المائة شاة والخادم رد عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام»<sup>(١)</sup>. وما كان منها عقداً منهياً عنه في الشرع، إما لكون المعقود عليه ليس محلاً للعقد، أو لفوات شرط فيه، أو لظلم يحصل به للمعقود معه أو عليه، أو لكون العقد يشغل عن ذكر الله الواجب عند تضائق وقته، أو غير ذلك فهذا العقد هل هو مردود بالكلية لا ينتقل به الملك، أم لا؟ هذا الموضوع قد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً، وذلك أنه ورد في بعض الصور أنه مردود لا يفيد الملك، وفي بعضها أنه يفيد، فحصل الاضطراب فيه بسبب ذلك، والأقرب - إن شاء الله تعالى - أنه إن كان النهي عنه لحق لله عز وجل، فإنه لا يفيد الملك بالكلية، ونعني بكون الحق لله: أنه لا يسقط برضا المتعاقدين عليه، وإن كان النهي عنه لحق آدمي معين، بحيث يسقط برضاه به، فإنه يقف على رضاه به، فإن رضى لزم العقد، واستمر الملك، وإن لم يرض به، فله الفسخ، فإن كان الذي يلحقه الضرر لا يُعتبر رضاه بالكلية كالزوجة والعبد في الطلاق والعتاق، فلا عبرة برضاه ولا بسخطه، وإن كان النهي رفقا بالمنهي خاصة لما يلحقه من المشقة، فخالف وارتكب المشقة، لم يبطل بذلك عمله.

فأما الأول، فله صور كثيرة:

منها: نكاح من يحرم نكاحه: إما لعينه كالمحرّمات على التأييد بسبب، أو نسب، أو للجمع، أو لفوات شرط لا يسقط بالتراضى بإسقاطه: كنكاح المعتدة والمحرمة، والنكاح بغير ولي ونحو ذلك، وقد روى أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامرأة تزوجها وهي حُبلي، فردّ النكاح لوقوعه في العدة.

ومنها عقود الربا: فلا تُفيد الملك، ويؤمر بردها، وقد أمر النبي ﷺ من باع صاع تمر بصاعين أن يرده<sup>(٢)</sup>.

ومنها بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام والكلب: وسائر ما نهى عن بيعه مما لا يجوز التراضى ببيعه.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٦٩٦)، مسلم، حديث (١٦٩٨)، وأبو داود، حديث (٤٤٤٥)، والترمذي، حديث (١٤٣٣)، والنسائي، حديث (٥٤١٠)، وابن ماجه، حديث (٢٥٤٩).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٥٩٤) من حديث أبي سعيد الخدري قال: أتى رسول الله ﷺ بتمر فقال: ما هذا التمر من تمرنا. فقال الرجل: يا رسول الله بعنا تمرنا بصاعين بصاع من هذا. فقال رسول الله ﷺ: هذا الربا فردوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا وأصله في البخاري.

## وأما الثاني فله صور عديدة:

منها: إنكاح الولي من لا يجوز له إنكاحها إلا بإذنها بغير إذنها: وقد ردَّ النبي ﷺ نكاح امرأة ثيب زوجها أبوها وهي كارهة، وروى عنه أنه خير امرأة زوّجت بغير إذنها<sup>(١)</sup>، وفي بطلان هذا النكاح ووقوفه على الإجازة روايتان عن أحمد.

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أن من تصرف لغيره في ماله بغير إذنه لم يكن تصرفه باطلاً من أصله، بل يقف على إجازته، فإن أجازته جاز، وإن ردّه بطل، واستدلوا بحديث عروة بن الجعد في شرائه للنبي ﷺ شاتين، وإنما كان أمره بشراء شاة واحدة، ثم باع إحداهما، وقبل ذلك النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وخصّ ذلك الإمام أحمد في المشهور عنه بمن كان يتصرف لغيره في ماله بإذن إذا خالف الإذن.

ومنها تصرف المريض في ماله كله: هل يقع باطلاً من أصله أم يقف تصرفه في الثلثين على إجازة الورثة؟ فيه خلاف مشهور للفقهاء، والخلاف في مذهب أحمد وغيره، وقد صحّ أن النبي ﷺ رُفع إليه أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، لا مال له غيرهم، فدعا بهم، فجزّأهم ثلاثة أجزاء، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً<sup>(٣)</sup>، ولعل الورثة لم يُجيزوا عتق الجميع والله أعلم.

ومنها بيع المدلس ونحوه كالمصرّة<sup>(٤)</sup>، وبيع النجش<sup>(٥)</sup>، وتلقى الركبان<sup>(٦)</sup> ونحو ذلك، وفي صحته كله اختلاف مشهور في مذهب الإمام أحمد، وذهب طائفة من أهل الحديث إلى بطلانه وردّه.

(١) ضعيف شاذ: أخرجه النسائي، حديث (٣٢٦٩)، وأحمد في مسنده (١٣٦/٦)، حديث (٢٥٠٨٧) من حديث عائشة أن فتاة دخلت فقالت إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته وأنا كارهة. قالت اجلسي حتى يأتي النبي ﷺ فجاء رسول الله ﷺ فأخبرته فأرسل إلي أبيها فدعاه فجعل الأمر إليها. فقالت: يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس للأباء من الأمر شيء.

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٣٦٤٣) وأبو داود، حديث (٣٣٨٤)، والترمذي، حديث (١٢٥٨)، وابن ماجه، حديث (٢٤٠٢) من حديث عروة بن الجعد أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاة فاشترى له به شاتين فباع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه، وكان لو اشترى التراب لربح فيه.

(٣) صحيح: مسلم، حديث (١٦٦٨)، وأبو داود، حديث (٣٩٥٨)، والترمذي، حديث (١٣٦٤)، والنسائي، حديث (١٩٥٨) من حديث عمران بن حصين.

(٤) المصرّة: التي حبس فيها لئنها عدة أيام ولم يُحلب.

(٥) النجش: الزيادة في ثمن اللمعة لخداع الغير.

(٦) تلقي الركبان: هو أن يقع الخبر بقدم غير تحمل أمتعة إلى البلدة ليبيعوا فيها، فيتلقاها قبل أن يقدموا البلد ويعرفوا سعر السوق فيخبروهم أن السعر ساقط والسوق كاسدة والرغبة قليلة حتى يمدعوهم عما في أيديهم ويتاعون منهم بالكس من الثمن فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك وجعل للبائع الخيار إذا قدم السوق فوجد الأمر بخلاف ما قالوه وانظر عون المعبود (٢١٨/٩).



والصحيح: أنه يصح ويقف إلى إجازة من حصل له ظلمٌ بذلك، فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه جعل مشتري المصرة بالخيار<sup>(١)</sup>، وأنه جعل للركبان الخيار إذا هبطوا السوق<sup>(٢)</sup>، وهذا كله يدل على أنه غير مردود من أصله، وقد أورد على بعض من قال بالبطلان حديث المصرة، فلم يذكر عنه جواباً.

وأما بيع الحاضر للبادي، فمن صحَّحه جعله من هذا القبيل، ومن أبطله جعل الحق فيه لأهل البلد كلهم، وهم غير منحصرين، فلا يتصور إسقاط حقوقهم، فصار كحق الله عز وجل. ومنها: لو باع رقيقاً يحرم التفريق بينهم، وفرق بينهم، كالأم ولدها، فهل يقع باطلاً مردوداً، أم يقف على رضاهم بذلك؟ وقد روى أن النبي ﷺ أمر برده هذا البيع<sup>(٣)</sup> ونص أحمد على أنه لا يجوز التفريق بينهم، ولو رضوا بذلك، وذهب طائفة إلى جواز التفريق بينهم برضاهم: منهم النخعي، وعبيد الله بن الحسن العنبري، فعلى هذا يتوجه أن يصح، ويقف على الرضا.

ومنها: لو خص بعض أولاده بالعطية دون بعض: فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه أمر بشير بن سعد ليأخذ ولد التَّعمان بالعطية أن يرده<sup>(٤)</sup>، ولم يدل ذلك على أنه لم ينتقل الملك بذلك إلى الولد فإن هذه العطية تصح وتقع مراعاة، فإن سوى بين الأولاد في العطية، أو استرد ما أعطى الولد جاز، وإن مات ولم يفعل شيئاً من ذلك، فقال مجاهد: هي ميراث وحكى عن أحمد نحوه، وأن العطية تبطل، والجمهور على أنها لا تبطل. وهل للورثة الرجوع فيها أم لا؟ فيه قولان مشهوران هما روايتان عن أحمد.

ومنها: الطلاق المنهى عنه: كالطلاق في زمن الحيض، فإنه قد قيل: إنه قد نهي عنه لحق الزوج، حيث كان يخشى عليه أن يعقبه فيه الندم، ومن نهي عن شيء رفقا به فلم ينته عنه بل فعله وتجنَّس مشقته فإنه لا يحكم ببطلان ما أتى به، كمن صام في المرض أو السفر، أو واصل في

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢١٤٨)، ومسلم، حديث (١٥٢٤)، وأبو داود، حديث (٣٤٤٥)، والترمذي، حديث (١٢٥٢)، والنسائي، حديث (٤٤٨٨)، وابن ماجه، حديث (٢٢٣٩) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة أيام إن شاء ردها وصاعاً من تمر».

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٥١٩)، وأبو داود، حديث (٣٤٣٧)، والترمذي، حديث (١٢٢١)، والنسائي، حديث (٤٥٠١)، وابن ماجه، حديث (٢١٧٨)، من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار».

(٣) أبو داود، حديث (٢٦٩٦) والدارقطني في سننه (٦٦/٣)، حديث (٢٥١)، والحاكم في المستدرک (٢/١٣٦)، حديث (٢٥٧٥)، والبيهقي في الكبرى (١٢٦/٩) من حديث علي بن أبي طالب أنه فرق بين جارية ولدها فنهاه النبي ﷺ عن ذلك ورد البيع.

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٢٥٨٦)، ومسلم، حديث (١٦٢٣)، والترمذي، حديث (١٣٦٧)، والنسائي، حديث (٣٦٧٣)، وابن ماجه، حديث (٢٣٧٦) من حديث التَّعمان بن بشير أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ فقال: «إني نحلته ابني هذلاً غلاماً». فقال: أكل ولدك نحلته مثله؟ قال: لا. قال: فارجعه.

الصيام أو أخرج ماله كله وجلس يتكفف الناس، أو صلى قائماً مع تضرره بالقيام للمرض، أو اغتسل وهو يخشى على نفسه الضرر، أو التلّف ولم يتيمم، أو صام الدّهر ولم يفطر، أو قام الليل ولم ينم، وكذلك إذا جمع الطلاق الثلاث على القول بتحريمه.

وقيل: إنّما نهى عن طلاق الحائض لحق المرأة لما فيه من الإضرار بها بتطويل العدة، ولو رضيت بذلك بأن سألته الطلاق بعوض في الحيض، فهل يزول بذلك تحريمه؟ فيه قولان مشهوران للعلماء، والمشهور من مذهبنا ومذهب الشافعي أنّه يزول التحريم بذلك، فإن قيل: إن التحريم فيه لحق الزوج خاصة، فإذا أقدم عليه فقد أسقط حقه فسقط، وإن علل بأنه لحق المرأة لم يمنع نفوذ وقوعه أيضاً، فإنّ رضا المرأة بالطلاق غير معتبر لوقوعه عند جميع المسلمين، لم يخالف فيه سوى شذمة يسيرة من الروافض ونحوهم، كما أن رضا الرقيق بالعتق غير معتبر، ولو تضرّر به، ولكن إذا تضررت المرأة بذلك، وكان قد بقي شيء من طلاقها، أمر الزوج بارتجاعها، كما أمر النبي ﷺ ابن عمر بارتجاع زوجته تلافياً منه لضررها، وتلافياً لما وقع منه من الطلاق المحرّم حتّى لا تصير بينوثها منه ناشئة عن طلاقٍ محرّم، وليتمكّن من طلاقها على وجه مباح، فتحصل إبانثها على هذا الوجه، وقد روى عن أبي الزبير، عن ابن عمر أن النبي ﷺ ردّها عليه ولم يرها شيئاً<sup>(١)</sup>، وهذا مما تفرّد به أبو الزبير من أصحاب ابن عمر كلهم مثل ابنه سالم، ومولاه نافع، وأنس، وابن سيرين، وطاوس، ويونس بن جبير، وعبد الله بن دينار، وسعيد بن جبير، وميمون بن مهران، وغيرهم. وقد أنكر أئمة العلماء هذه اللفظة على أبي الزبير من المحدثين والفقهاء، وقالوا: إنّ تفرّد بما خالف الثقات، فلا يقبل تفرده، فإنّ في رواية الجماعة عن ابن عمر ما يدلّ على أنّ النبي ﷺ حسب عليه الطلقة من وجوه كثيرة، وكان ابن عمر يقول لمن سأله عن الطلاق في الحيض: إن كنت طلقت واحدة أو اثنتين، فإن رسول الله ﷺ أمرني بذلك: يعني بارتجاع المرأة، وإن كنت طلقت ثلاثاً، فقد عصيت ربك، وبانت منك امرأتك.

وفي رواية أبي الزبير زيادة أخرى لم يتابع عليها وهي قوله: ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١] ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن ابن عمر، وإنما روى عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه كان يتلو هذه الآية عند روايته للحديث، وهذا هو الصحيح.

(١) أبو داود، حديث (٢١٨٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣٠٩/٦)، حديث (١٠٩٦٠)، والشافعي في مسنده ص (١٩٣)، والبيهقي في الكبرى (٣٢٧/٧)، حديث (١٤٧٠٦)، وقال ابن عبد البر في التمهيد (٦٥/١٥): قوله «ولم يرها شيئاً» منكر عن ابن عمر لما ذكرنا عنه أنه اعتد بها، ولم يقله أحد غير أبي الزبير وقد رواه جماعة جلة فلم يقل ذلك واحد منهم، وأبو الزبير ليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو أثبت منه ولو صح لكان معناه عندي والله أعلم: ولم يرها على استقامة أي ولم يرها شيئاً مستقيماً لأنه لم يكن طلاقاً لها على سنة الله وسنة رسوله. وقال الحافظ في الفتح (٣٥٤/٩): «قال الخطابي: قال أهل الحديث: لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا...»

وقد كان طوائف من الناس يعتقدون أن طلاق ابن عمر كان ثلاثاً، وأن النبي ﷺ إنما ردها عليه، لأنه لم يوقع الطلاق في الحيض، وقد روى ذلك عن أبي الزبير أيضاً من رواية معاوية بن عمار الدهني عنه، فلعل أبا الزبير اعتقد هذا حقاً فروى تلك اللفظة بالمعنى الذي فهمه، وروى ابن لهيعة هذا الحديث عن أبي الزبير، فقال: عن جابر أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض، فقال النبي ﷺ: «لِيُرَاجِعَهَا فَإِنَّهَا امْرَأَتُهُ»، وأخطأ في ذكر جابر في هذا الإسناد وتفرد بقول: «فإنها امرأتها» وهي لا تدل على عدم وقوع الطلاق إلا على تقدير أن يكون ثلاثاً، فقد اختلف في هذا الحديث على أبي الزبير وأصحاب ابن عمر الثقات الحفاظ العارفون به الملازمون له لم يختلف عليهم فيه، وروى أيوب عن ابن سيرين قال: مكثت عشرين سنة يُحدثني من لا أنهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض، فأمره النبي ﷺ أن يُراجِعَهَا فجعلت لا أنهمهم ولا أعرف الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان ذا ثبوت، فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلقها واحدة. خرجه مسلم<sup>(١)</sup>.

وفي رواية: قال ابن سيرين: فجعلت لا أعرف للحديث وجهها ولا أفهمه. وهذا يدل على أنه كان قد شاع بين الثقات من غير أهل الفقه والعلم أن طلاق ابن عمر كان ثلاثاً، ولعل أبا الزبير من هذا القبيل، ولذلك كان نافع يسأل كثيراً عن طلاق ابن عمر، هل كان ثلاثاً أو واحدة؟ ولما قدم نافع مكة، أرسلوا إليه من مجلس عطاء يسألونه عن ذلك لهذه الشبهة، واستنكار ابن سيرين لرواية الثلاث يدل على أنه لم يعرف قائلًا معتبرًا يقول: إن الطلاق المحرم غير واقع، وأن هذا القول لا وجه له. قال الإمام أحمد في رواية أبي الحارث، وسئل عن قال: لا يقع الطلاق المحرم؛ لأنه يخالف ما أمر به، فقال: هذا قول سوء رديء، ثم ذكر قصة ابن عمر وأنه احتسب بطلاقه في الحيض.

وقال أبو عبيد: الوقوع هو الذي عليه العلماء مجمعون في جميع الأمصار: حجازهم وتهمهم، ويمنهم وشامهم، وعراقهم ومصرهم، وحكى ابن المنذر ذلك عن كل من يحفظ قوله من أهل العلم إلا ناساً من أهل البدع لا يعتد بهم.

وأما ما حكاه ابن حزم عن ابن عمر أنه لا يقع الطلاق في الحيض مستنداً إلى ما رواه من طريق محمد بن عبد السلام الخشني الأندلسي حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر في الرجل يطلق امرأته وهي حائض، قال: لا يعتد بها، وبإسناده عن خِلاس نحوه، فإن هذا الأثر قد سقطت من آخره لفظة وهي قال: لا يعتد بتلك الحيضة، كذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة في كتابه<sup>(٢)</sup> عن عبد الوهاب الثقفي،

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٤٧١).

(٢) ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٧/٤).

وكذا رواه يحيى بن معين عن عبد الوهّاب أيضًا، وقال: هو غريب لم يحدث به إلا عبد الوهّاب، ومراد بن عمر أن الحيضة التي طلق فيها لا تعتدُّ بها المرأة قرءًا وهذا هو مراد خلاس وغيره.

وقد روى ذلك أيضًا عن جماعة من السلف منهم زيد بن ثابت، وسعيد بن المسيب، فوهم جماعة من المفسرين وغيرهم كما وهم ابن حزم فحكوا عن بعض من سمينا أن الطلاق في الحيض لا يقع، وهذا سبب وهمهم والله أعلم.

وهذا الحديث إنما رواه القاسم بن محمد لما سُئل عن رجل له ثلاث مساكن، فأوصى بثلاث ثلاث مساكن هل تجمع له في مسكن واحد؟ فقال: يجمع ذلك كله في مسكن واحد، حدثني عائشة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» خرّجه مسلم. ومراده أن تغيير وصية الموصى إلى ما هو أحبُّ إلى الله وأنفع جائز، وقد حكى هذا عن عطاء وابن جريج، وربما يستدلُّ بعض من ذهب إلى هذا بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢] ولعله أخذ هذا من جمع العتق، فإنه صحَّ أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته، فدعاهم النبي ﷺ فجزّأهم ثلاثة أجزاء، فأعتق اثنين وأرقَّ أربعة<sup>(١)</sup>، خرّجه مسلم. وذهب فقهاء الحديث إلى هذا الحديث، لأن تكميل عتق العبد مهما أمكن أولى من تشقيصه، ولهذا شرعت السراية والسعاية<sup>(٢)</sup>، إذا أعتق أحد الشريكين نصيبه من عبد، وقال ﷺ فيمن أعتق بعض عبدٍ له: «هُوَ عَتِيقُ كُلِّهِ لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ»<sup>(٣)</sup>.

وأكثر العلماء على خلاف قول القاسم هذا، وأن وصية الموصى لا تجمع، ويُتبع لفظه إلا في العتق خاصة، لأن المعنى الذي جمع له في العتق غير موجود في بقية الأموال، فيعمل فيها بمقتضى وصية الموصى. وذهب طائفة من الفقهاء في العتق إلى أنه يعتق من كل عبدٍ ثلثه، وَيُسْتَشْعَوْنَ في الباقي، واتباع قضاء رسول الله ﷺ أحقُّ وأولي، والقاسم نظر إلى أن في مشاركة الموصى له للورثة في المساكن كُلُّها ضررًا عليهم، فيدفع عنهم هذا الضرر بجمع الوصية في مسكن واحد، فإن الله قد شرط في الوصية عدم المضاربة بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢] فمن ضارَّ في وصيته، كان عمله مردودًا عليه لمخالفته ما شرط الله في الوصية. وقد ذهب طائفة من الفقهاء إلى أنه لو وصَّى له بثلاث مساكنه كُلُّها ثم تلف ثلثا المساكن، وبقي منها ثلث أنه يُعطى كله للموصى له، وهذا قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة، وحكى عن

(١) تقدم تخريجه.

(٢) السعاية: إذا أعتق بعض العبد ورق بعضه، فإنه يسعى في فكاك ما بقي من رقه فيعمل ويكسب ويصرف ثمنه إلى مولاه، فسمي تصرفه في كسبه سعاية. انظر لسان العرب (٣٨٧/١٤).

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٣٩٣٣)، وأحمد في مسنده (٧٥/٥) والطبراني في الكبير (١٩١/١)، حديث (٥٠٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٧/٣) من حديث أسامة بن عمير، وانظر المشكاة (٣٣٩٧).

أبى يوسف ومحمد، ووافقهم القاضى أبو يعلى من أصحابنا فى خلافه، وبنوا ذلك على أن المساكن المشتركة تقسم بين المشتركين فيها قسمة إجبار، كما هو قول مالك، وظاهر كلام ابن أبى موسى من أصحابنا، والمشهور عند أصحابنا أن المساكن المتعددة لا تُقسم قسمة إجبار وهو قول أبى حنيفة والشافعي، وقد تأوّل بعض المالكية فتيا القاسم المذكورة فى هذا الحديث على أن أحد الفريقين من الورثة أو الموصى لهم طلب قسمة المساكن وكانت متقاربة بحيث يضم بعضها إلى بعض فى القسمة، فإنه يُجاب إلى قسمتها على قولهم، وهذا التأويل بعيد مخالف للظاهر والله أعلم.



### الحديث السادس

عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْخَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَزْنَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»<sup>(١)</sup>

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

هذا الحديث متفقٌ على صحته من رواية الشعبي عن النعمان بن بشير، وفي ألفاظه بعض الزيادة والنقص، والمعنى واحد أو متقارب.  
وقد روى عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر<sup>(٢)</sup>، وعمار بن ياسر<sup>(٣)</sup>، وجابر<sup>(٤)</sup>، وابن مسعود، وابن عباس<sup>(٥)</sup>.

وحديث النعمان أصبح أحاديث الباب.

فَقَوْلُهُ ﷺ: «الْخَلَالَ بَيْنَ وَالْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ»: معناه: أن الحلال المحض بَيْنٌ لا اشتباه فيه، وكذلك الحرام المحض، ولكن بين الأمرين أمورٌ تشبه على كثيرٍ من الناس، هل هي من الحلال أم من الحرام؟ وأما الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، فلا يشبه عليهم ذلك، ويعلمون من أي القسمين هي.  
فَأَمَّا الْحَلَالُ الْمُحْضُ: فَمِثْلُ أَكْلِ الطَّيِّبَاتِ مِنَ الزَّرْعِ وَالشَّارِبِ وَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَشَرِبِ الْأَشْرَبَةِ الطَّيِّبَةِ، وَلِبَاسٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْقُطْنِ وَالْكُتَّانِ، أَوْ الصُّوفِ أَوْ الشَّعْرِ، وَكَالْنِكَاحِ، وَالتَّسْرِيٍّ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ اكْتِسَابُهُ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ كَالْبَيْعِ، أَوْ بِمِيرَاثٍ، أَوْ هِبَةٍ، أَوْ غَنِيمَةٍ.  
وَالْحَرَامُ الْمُحْضُ: مِثْلُ أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحْمِ الْخَنَازِيرِ وَشَرِبِ الْخَمْرِ، وَنِكَاحِ الْمُحَارِمِ، وَلِبَاسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ، وَمَا الْأَكْسَابُ الْمُحَرَّمَةُ كَالرِّبَا وَالْمَيْسَرِ وَثَمَنُ مَا لَا يَحِلُّ بَيْعُهُ، وَأَخْذُ الْأَمْوَالِ الْمَغْصُوبَةِ بِسُرْقَةٍ أَوْ عَصَبٍ أَوْ تَدْلِيسٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٥٢)، ومسلم، حديث (١٥٩٩)، وأبو داود، حديث (٣٣٢٩)، والترمذي حديث (١٢٠٥)، والنسائي، حديث (٤٤٥٣)، وابن ماجه، حديث (٣٩٨٤).

(٢) إسناده ضعيف: الطبراني في الأوسط (١٨٣/٣)، حديث (٢٨٦٨).

(٣) إسناده ضعيف: أبو يعلى في مسنده (٢١٣/٣)، حديث (١٦٥٣)، والطبراني في الأوسط (٢٠٤/٢)، حديث (١٧٣٥).

(٤) إسناده ضعيف: الخطيب في تاريخ بغداد (٦٩/٩).

(٥) الطبراني في الكبير (٣٣٣/١٠)، حديث (١٠٨٢٤).

وأما المشتبه: فمثل أكل بعض ما اختلف في حله أو تحريمه، إمّا من الأعيان كالخيل والبغال والحمير، والضب، وشرب ما اختلف في تحريمه من الأنبذة التي يسكر كثيرها، ولبس ما اختلف في إباحة لبسه من جلود السباع ونحوها، وإما من المكاسب المختلف فيها كمسائل العينة<sup>(١)</sup>، والتورق<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك، وبنحو هذا المعنى فسر المشتبهات أحمد وإسحاق وغيرهما من الأئمة.

وحاصل الأمر أن الله تعالى أنزل على نبيه الكتاب، وبين فيه للأمة ما يحتاج إليه من حلال وحرام، كما قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩] قال مجاهد وغيره: لكل شيء أمر أو نهو عنه، وقال تعالى في آخر سورة النساء [الآية: ٦٧] التي بين الله فيها كثيرًا من أحكام الأموال والأبضاع: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦] وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا أَخْطَرْتُمْ لِنَفْسِكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسِيرَ لَهُمْ مَا يَنْقُورُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، ووكل بيان ما أشكل من التنزيل إلى الرسول ﷺ كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وما قبض ﷺ حتى أكمل له ولأئمة الدين، ولهذا أنزل عليه بعرفة قبل موته بمدة يسيرة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ﴾ [المائدة: ٣] (٣).

وقال ﷺ: «تَرَكْتُكُمْ عَلَى بَيْضَاءَ نَفِيَّةٍ لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ». وقال أبو ذر: توفي رسول الله ﷺ وما طائر يُحْرُكُ جناحيه في السماء إلا وقد ذكر لنا منه علماً (٤).

ولما شك الناس في موته ﷺ قال عمه العباس رضى الله عنه: واللّه ما مات رسول الله ﷺ حتى ترك السبيل نهجاً واضحاً، وأحلّ الحلال، وحرم الحرام، ونكح وطلق، وحارب وسالم، وما كان راعى غنم يتبع بها رءوس الجبال يخبط عليها العوضاء<sup>(٥)</sup> بمخبطه<sup>(٦)</sup>، ويمدر حوضها بيده بأنصب ولا أدأب من رسول الله ﷺ كان فيكم<sup>(٧)</sup>.

- (١) العينة: هي من أنواع البيوع وبيع العينة أن يبيع شيئاً من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبضه الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر. انظر النهاية لابن الأثير (٣/٣٣٣، ٣٣٤).
- (٢) التورق: إذا كان مقصود المشتري الورق أي الدراهم - وهو أن يشتري سلعة إلى أجل ثم يبيعها، فإن اشتراها منه بائعها كانت عينة، وإن باعها من غيره فهي التورق.
- (٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٥)، ومسلم، حديث (٣٠١٧).
- (٤) إسناده ضعيف: أحمد في مسنده (١٥٣/٥)، حديث (٢١٣٩٩).
- (٥) العوضاء: كل شجر له شوك صغر أو كبر، الواحدة: عِضَاءة. المعجم الوجيز (٤٢٣).
- (٦) المخيط: أي العصاة.
- (٧) الدارمي في سننه (٥٢/١)، حديث (٨٣).

وفى الجملة فما ترك الله ورسوله حلالاً إلا مُبَيَّنّاً، ولا حراماً إلا مُبَيَّنّاً، لكن بعضه كان أظهر بياناً من بعض، فما ظهر بيانه واشتهر وعلم من الدين بالضرورة من ذلك لم يبق فيه شك، ولا يُعذر أحدٌ بجهره في بلدٍ يظهر فيه الإسلام، وما كان بيانُهُ دون ذلك فعنه ما اشتهر بين حملة الشريعة خاصة، فأجمع العلماء على جُلِّه أو خُرْمَتِهِ، وقد يخفى على بعض من ليس منهم، ومنه ما لم يشتهر بين حملة الشريعة أيضاً، فاختلَفوا في تحليله وتحريمه، وذلك لأسباب:

منها: أنه قد يكون النصُّ عليه خفياً لم ينقله إلا قليلٌ من الناس، فلم يبلغ جميع حملة العلم.

ومنها: أنه قد ينقل فيه نصان، أحدهما بالتحليل والآخر بالتحريم، فيبلغ طائفة أحد النصين دون الآخرين، فيتمسكون بما بلغهم، أو يبلغ النصان معاً من لم يبلغه التاريخ فيقف لعدم معرفته بالناسخ.

ومنها: ما ليس فيه نصٌّ صريحٌ، وإنما يُؤخذ من عموم أو مفهوم أو قياس، فتختلف أفهام العلماء في هذا كثيراً.

ومنها: ما يكون فيه أمر، أو نهى، فتختلف العلماء في حمل الأمر على الوجوب أو الندب، وفى حمل النهى على التحريم أو التنزيه، وأسبابُ الاختلاف أكثر مما ذكرنا.

ومع هذا فلا بد في الأمة من عالم يوافق قوله الحق، فيكون هو العالم بهذا الحكم، وغيره يكون الأمر مشتبهاً عليه ولا يكون عالماً بهذا، فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يظهر أهلٌ باطلها على أهل حقها، فلا يكون الحقُّ مهجوراً غير معمولٍ به في جميع الأمصار والأعصار، ولهذا قال رسول الله ﷺ في المشتبهات: «لا يَعلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» فدلَّ على أن من الناس من يعلمها، وإنما هي مشتبهة على من لم يعلمها، وليست مشتبهة في نفس الأمر، فهذا هو السبب المقتضى لاشتباه بعض الأشياء على كثير من العلماء.

وقد يقع الاشتباه في الحلال والحرام بالنسبة إلى العلماء وغيرهم من وجه آخر، وهو أن من الأشياء ما يعلم سبب جُلِّه وهو الملك المتيقن، ومنها ما يُعلم سبب تحريمه، وهو ثبوت ملك الغير عليه، فالأول لا تزول إباحته إلا بيقين زوال الملك عنه، اللهم إلا في الأبضاع عند من يُوقِعُ الطلاق بالشك فيه كمالك، أو إذا غلب على الظن وقوعه كإسحاق بن راهويه. والثاني: لا يزول تحريمه إلا بيقين العلم بانتقال الملك فيه.

وأما ما لا يعلم له أصلٌ ملكٍ كما يجده الإنسان في بيته ولا يدري: هل هو له أو لغيره؟ فهذا مشتبه، ولا يحرم عليه تناوله، لأن الظاهر أن ما في بيته ملكه لثبوت يده عليه، والورع اجتنابه، فقد قال النبي ﷺ: «إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ الثَّمَرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فَأَرْفَعُهَا لَأَكُلَهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيَهَا»، خرَّجَاهُ في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>. فإن كان هناك من جنس المحظور وشك هل

(١) صحيح البخاري، حديث (١٤٣٣)، ومسلم، حديث (١٠٧١)، من حديث أبي هريرة.



هو منه أم لا؟ قويت الشبهة. وفي حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ أصابه أرَقٌ من الليل فقال له بعض نسائه: يا رسول الله، أرقت الليلة. فقال: «إِنِّي كُنْتُ أَصَبْتُ تَمْرَةً تَحْتَ جَنْبِي، فَأَكَلْتُهَا وَكَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَخَشِيتُ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

ومن هذا أيضًا ما أصله الإباحة كطهارة الماء، والثوب، والأرض إذا لم يتيقن زوال أصله فيجوز استعماله وما أصله المحظر كالأبضاع ولحوم الحيوان فلا يحل إلا بيقين حله من التذكية والعقد، فإن تردّد في شيء من ذلك لظهور سبب آخر رجع إلى الأصل فبنى عليه، فبنى فيما أصله الحرمة على التحريم، ولهذا نهى النبي ﷺ عن أكل الصيد الذي يجد فيه الصائد أثر سهم غير سهمه، أو كلبٍ غير كلبه، أو يجده قد وقع في ماء<sup>(٢)</sup>. وعلل بأنه لا يُدري: هل مات من السبب المبيح له أو من غيره، ويرجع فيما أصله الحل إلى الحل، فلا ينجس الماء والأرض والثوب بمجرد ظنّ النجاسة، وكذلك البدن إذا تحقق طهارته، وشكّ: هل انتقضت بالحدث عند جمهور العلماء خلافًا لمالك رحمه الله إذا لم يكن قد دخل في الصلاة. وقد صحّ عن النبي ﷺ أنه شكّي إليه الرجل يُخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»<sup>(٣)</sup>، وفي بعض الروايات: «فِي الْمَسْجِدِ» بدل الصلاة.

وهذا يعلم حال الصلاة وغيرها، فإن وُجد سبب قوى يغلب معه على الظنّ نجاسة ما أصله الطهارة مثل أن يكون الثوب يلبسه كافر لا يتحرّز من النجاسات، فهذا محلّ اشتباه، فمن العلماء من رخص فيه أخذًا بالأصل، ومنهم من كرهه تنزيهاً، ومنهم من حرمه إذا قوى ظنّ النجاسة مثل أن يكون الكافر ممن لا تباح ذبيحته أو يكون ملاقيًا لعورته كالسراويل والقميص، وترجع هذه المسائل وشبهها إلى قاعدة تعارض الأصل والظاهر، فإن الأصل الطهارة والظاهر النجاسة، وقد تعارضت الأدلة في ذلك.

فالقائلون بالطهارة يستدلون بأن الله أحلّ طعام أهل الكتاب، وطعامهم إنما يصنعونه بأيديهم في أوانيهم، وقد أجاب النبي ﷺ دعوة يهودي، وكان هو وأصحابه يلبسون ويستعملون ما يجلب إليهم مما نسجه الكفار من الثياب والأواني، وكانوا في المغازي يقتسمون ما وقع لهم من الأوعية والثياب، ويستعملونها، وصحّ عنهم أنهم استعملوا الماء من مزادة<sup>(٤)</sup> مشرّكة<sup>(٥)</sup>.

(١) إسناده حسن: أحمد في مسنده (١٨٣/٢)، حديث (٦٧٢٠).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (١٧٥)، ومسلم، حديث (١٩٢٩) عن عدي بن حاتم قال سألت النبي ﷺ فقال: إذا أرسلت كلبك المعلم فقتل فكل وإذا أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه. قلت: أرسل كلبك فأجد معه كلبًا آخر. قال: فلا تأكل فإنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب آخر.

(٣) صحيح: البخاري، حديث (١٣٧)، ومسلم، حديث (٣٦١)، وأبو داود، حديث (١٧٦)، والنسائي، حديث (١٦٠)، وابن ماجه، حديث (٥١٣).

(٤) المزادة: القربة الكبيرة.

(٥) صحيح: البخاري، حديث (٣٤٤)، ومسلم، حديث (٦٨٢) من عمران بن حصين.

والقائلون بالنجاسة يستدلون بأنه صحَّ عن النبي ﷺ أنه سئل عن آتية أهل الكتاب الذين يأكلون الخنزير، ويشربون الخمر، فقال: «إِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا بِالمَاءِ ثُمَّ كُلُوا فِيهَا»<sup>(١)</sup>.

وقد فسر الإمام أحمد الشبهة بأنها منزلة بين الحلال والحرام: يعني الحلال المحض والحرام المحض، وقال: من اتقأها، فقد استبرأ لدينه، وفسرها تارة باختلاط الحلال والحرام. ويتفرع على هذا معاملة من في ماله حلال وحرام مختلط، فإن كان أكثر ماله الحرام. فقال أحمد: ينبغي أن يجتنبه إلا أن يكون شيئاً يسيراً أو شيئاً لا يعرف، واختلف أصحابنا: هل هو مكروه أو محرَّم؟ على وجهين.

وإن كان أكثر ماله الحلال، جازت معاملته والأكل من ماله. وقد روى الحارث عن علي أنه قال في «جوائز السلطان»: لا بأس بها، ما يُعطىكم من الحلال أكثر مما يُعطىكم من الحرام. وكان النبي ﷺ وأصحابه يُعاملون المشركين وأهل الكتاب مع علمهم بأنهم لا يجتنبون الحرام كله.

وإن اشتبه الأمر فهو شبهة، والورع تركه. قال سفيان: لا يعجبني ذلك، وتركه أعجب إليّ. وقال الزهري ومكحول: لا بأس أن يؤكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه، فإن لم يعلم في ماله حرام بعينه، ولكنه علم أن فيه شبهة، فلا بأس بالأكل منه، نصَّ عليه أحمد في رواية حنبل. وذهب إسحاق بن راهويه إلى ما روى عن ابن مسعود وسلمان وغيرهما من الرخصة، وإلى ما روى عن الحسن وابن سيرين في إباحة الأخذ مما يقضى من الربا والقمار، نقله عنه ابن منصور. وقال الإمام أحمد في المال المشتبه حلاله بحرامه: إن كان المال كثيراً، أخرج منه قدر الحرام، وتصرف في الباقي، وإن كان المال قليلاً اجتنبه كله، وهذا لأن القليل إذا تناول منه شيئاً فإنه تبعد معه السلامة من الحرام بخلاف الكثير، ومن أصحابنا من حمل ذلك على الورع دون التحريم، وأباح التصرف في القليل والكثير بعد إخراج قدر الحرام منه، وهو قول الحنفية وغيرهم، وأخذ به قوم من أهل الورع منهم بشر الحافي.

ورخص قوم من السلف في الأكل ممن يعلم في ماله حرام ما لم يعلم أنه من الحرام بعينه، كما تقدّم عن مكحول والزهري، وروى مثله عن الفضيل بن عياض.

وروي في ذلك آثار عن السلف، فصَحَّ عن ابن مسعود أنه سئل عمَّن له جاز يأكل الربا علانية ولا يتخَرَّج من مال خبيث يأخذه يدعوه إلى طعامه، قال: أجيبوه، فإنما المَهْنُأ لكم والوَزْرُ عليه<sup>(٢)</sup>، وفي رواية أنه قال: لا أعلم له شيئاً إلا خبيثاً أو حراماً، فقال: أجيبوه. وقد

(١) صحيح: البخاري، حديث (٥٤٧٨)، ومسلم، حديث (١٩٣٠) وأبو داود، حديث (٣٨٣٩)، والترمذي، حديث (١٤٦٤)، وابن ماجه، حديث (٣٢٠٧) من حديث أبي ثعلبة الخشني.  
(٢) إسناده ضعيف: عبد الرزاق في مصنفه (١٥٠/٨)، حديث (١٤٦٧٥).

صحح الإمام أحمد هذا عن ابن مسعود، ولكنه عارضه بما روى عنه أنه قال: الإثم حَوَازُ القلوب<sup>(١)</sup>.

وروى عن سلمان<sup>(٢)</sup> مثل قول ابن مسعود الأول، وعن سعيد بن جبير، والحسن البصري، ومُورِق العجلي، وإبراهيم النخعي، وابن سيرين وغيرهم، والآثار بذلك موجودة في كتاب «الأدب» لَحْمِيد بن زنجويه، وبعضها في كتاب «الجامع» للخلال، وفي مصنفَي عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم.

ومنى عَلِم أن عين الشيء حرامٌ أخذ بوجه محرم، فإنه يحرم تناوله، وقد حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر وغيره، وقد روى عن ابن سيرين في الرجل يُقضى من الربا قال: لا بأس به، وعن الرجل يُقضى من القمار قال: لا بأس به، خرَّجه الخلال بإسناد صحيح، وروى عن الحسن خلاف هذا وأنه قال: إن هذه المكاسب قد فسدت، فخذوا منها شبه المضطر.

وعارض المروى عن ابن مسعود وسلمان، ما روى عن أبي بكر الصديق أنه أكل طعاماً ثم أخبر أنه من حرام فاستقاء<sup>(٣)</sup>.

وقد يقع الاشتباه في الحكم، لكون الفرع متردداً بين أصول تجتنبه، كتحريم الرجل زوجته، فإن هذا متردد بين تحريم الظهار الذي ترفعه الكفارة الكبرى، وبين تحريم الطلقة الواحدة بانقضاء عدتها الذي تباح معه الزوجة بعقد جديد، وبين تحريم الطلاق الثلاث الذي لا تباح معه الزوجة بدون زوج ولا إصابة، وبين تحريم الرجل عليه ما أحلَّ الله له من الطعام والشراب الذي لا يحرمه، وإنما يوجب الكفارة الصغرى، أو لا يُوجب شيئاً على الاختلاف في ذلك، فمن هاهنا كثر الاختلاف في هذه المسألة من زمن الصحابة فمن بعدهم. وبكل حال، فالأمور المشتبهة التي لا يتبين أنها حلال ولا حرام لكثير من الناس، كما أخبر به النبي ﷺ، قد يتبين لبعض الناس أنها حلال أو حرام، لما عنده من ذلك من مزيد علم، وكلام النبي ﷺ يدل على أن هذه المشتبهات من الناس من يعلمها، وكثير منهم لا يعلمها، فدخل فيمن لا يعلمها نوعان:

أحدهما: من يتوقف فيها لاشتباهاها عليه.

والثاني: من يعتقدها على غير ما هي عليه، ودل كلامه على أن غير هؤلاء يعلمها، ومراده

(١) صحيح موقوف: الطبراني في الكبير (١٤٩/٩)، حديث (٨٧٤٨) وانظر صحيح الترغيب (١٩٠٧).

(٢) عبد الرزاق في مصنفه (١٥٠/٨)، حديث (١٤٦٧٧).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٣٨٤٢) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان لأبي بكر غلام يخرج له الخراج وكان أبو بكر يأكل من خراجه فجاء يوماً بشيء فأكل منه أبو بكر. فقال له الغلام: أتدرى ما هذا؟ فقال أبو بكر: وما هو؟ قال: كنت تكهنت لإنسان في الجاهلية وما أحسن الكهانة إلا أني خدعته فلقيني فأعطاني بذلك فهذا الذي أكلت منه فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شيء في بطنه.

أنه يعلمها على ما هي عليه في نفس الأمر من تحليل أو تحريم، وهذا من أظهر الأدلة على أن المصيب عند الله في مسائل الحلال والحرام المشتبهة المختلف فيها واحد عند الله عز وجل، وغيره ليس بعالم بها، بمعنى أنه غير مصيب لحكم الله فيها في نفس الأمر، وإن كان يعتقد فيها اعتقاداً يستند فيه إلى شبهة يظنّها دليلاً، ويكون مأجوراً على اجتهاده، ومغفوراً له خطؤه لعدم اعتماده.

وقوله ﷺ: «فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ، وَقَعَ فِي الْحَرَامِ»:

قسّم الناس في الأمور المشتبهة إلى قسمين، وهذا إنما هو بالنسبة إلى من هي مشتبهة عليه، وهو من لا يعلمها، فأما من كان عالماً بها، واتبع ما دلّه علمه عليها، فذلك قسّم ثالث، لم يذكره لظهور حكمه، فإن هذا القسم أفضل الأقسام الثلاثة، لأنه علم حكم الله في هذه الأمور المشتبهة على الناس، واتبع علمه في ذلك. وأما من لم يعلم حكم الله فيها، فهم قسمان: أحدهما من يتقى هذه الشبهات، لا شتباهاها عليه، فهذا قد استبرأ لدينه وعرضه.

ومعنى استبرأ: طلب البراءة لدينه وعرضه من النقص والشين، والعرض: هو موضع المدح والذم من الإنسان، وما يحصل له بذكره بالجميل مدح، وبذكره بالقبيح قدح، وقد يكون ذلك تارة في نفس الإنسان، وتارة في سلفه، أو في أهله، فمن اتقى الأمور المشتبهة واجتنبها، فقد حصّن عرضه من القدح والشين الداخِل على من لا يجتنبها، وفي هذا دليل على أن من ارتكب الشبهات، فقد عرض نفسه للقدح فيه والطعن، كما قال بعض السلف: من عرض نفسه للتهمة، فلا يلوم من أساء به الظن.

وفي رواية للترمذي في هذا الحديث: «فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، فَقَدْ سَلِمَ» والمعنى: أنه يتركها بهذا القصد - وهو براءة دينه وعرضه من النقص - لا لغرض آخر فاسد من رياء ونحوه. وفيه دليل على أن طلب البراءة للعرض ممدوح كطلب البراءة للدين، ولهذا ورد: «أَنْ مَا وَقَى بِهِ الْمَرْءُ [عَنْ] عِرْضِهِ، فَهُوَ صَدَقَ».

وفي رواية في «الصحيحين» في هذا الحديث: «فَمَنْ تَرَكَ مَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ، كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَنْتَرَكَ»<sup>(١)</sup> يعني: أن من ترك الإثم مع اشتباهاه عليه، وعدم تحققه، فهو أولى بتركه إذا استبان له أنه إثم، وهذا إذا كان تركه تحزراً من الإثم، فأما من يقصد التصنع للناس، فإنه لا يترك إلا ما يظن أنه ممدوح عندهم تركه.

القسم الثاني: من يقع في الشبهات مع كونها مشتبهة عنده، فأما من أتى شيئاً مما يظنه الناس

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٠٥١)، وأحمد في مسنده (٢٧٥/٤) وأبو عوانة في مسنده (٣/٣٩٨)، حديث (٥٤٦٦) ولم يخرج مسلم بهذا اللفظ.

شبهة لعلمه بأنه حلال في نفس الأمر، فلا حرج عليه من الله في ذلك، لكن إذا خشى من طعن الناس عليه بذلك، كان تركها حينئذ استبراء لعرضه، فيكون حسناً، وهذا كما قال النبي ﷺ لمن رآه واقفاً مع صفية: «إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتِ حُتَيْبٍ»<sup>(١)</sup>. وخرج أنس إلى الجمعة فرأى الناس قد صلوا ورجعوا فاستحيي، ودخل موضعاً لا يراه الناس فيه، وقال: «مَنْ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ النَّاسِ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ اللَّهِ».

وخرجه الطبراني مرفوعاً، ولا يصح<sup>(٢)</sup>. وإن أتى ذلك لاعتقاده أنه حلال، إما باجتهاد سائغ، أو تقليد سائغ، وكان مخطئاً في اعتقاده فحكمه حكم الذي قبله، فإن كان الاجتهاد ضعيفاً، أو التقليد غير سائغ، وإنما حمل عليه مجرد اتباع الهوي، فحكمه حكم من أتاه مع اشتباهه عليه، والذي يأتي الشبهات مع اشتباهها عليه، فقد أخبر عنه النبي ﷺ أنه وقع في الحرام، وهذا يُفسرُ بمعنيين:

أحدهما: أنه يكون ارتكابه للشبهة مع اعتقاده أنها شبهة ذريعة إلى ارتكابه الحرام الذي يعتقد أنه حرام بالتدريج والتسامح.

وفى رواية في «الصحيحين» لهذا الحديث: «وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِنَّمِ، أَوْ شَكَّ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ»<sup>(٣)</sup>. وفى رواية: «وَمَنْ يُخَالِطُ الرِّبَةَ، يُوشِكُ أَنْ يَجُسُرَ»<sup>(٤)</sup> أي: يقرب أن يقدم على الحرام المحض، والجسور: المقدم الذي لا يهاب شيئاً ولا يراقب أحداً، ورواه بعضهم: «يجسر» بالشين المعجمة، أي: يرتع، والجسر: الرعي، وجشرت الدابة: إذا رعتها. وفى «مراسيل أبي المتوكل الناجي» عن النبي ﷺ: «مَنْ يَرَى بِجَنَابَاتِ الْحَرَامِ، يَوْشِكُ أَنْ يُخَالِطَهُ، وَمَنْ تَهَاوَنَ بِالْمَحْقَرَاتِ، يُوشِكُ أَنْ يُخَالِطَ الْكِبَائِرَ».

والمعنى الثاني: أن من أقدم على ما هو مشتبّه عنده، لا يدري: أهو حلال أو حرام، فإنه لا يأمن أن يكون حراماً في نفس الأمر، فيصادف الحرام وهو لا يدري أنه حرام. وقد روى من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، فَمَنْ اتَّقَاهَا، كَانَ أَنْزَلُهُ لِدِينِهِ وَعِزُّهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ أَوْشَكَ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالْمَرْتَعِ حَوْلَ الْجَمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَ الْجَمَى وَهُوَ لَا يَشْعُرُ» خرجه الطبراني وغيره<sup>(٥)</sup>. واختلف العلماء: هل يطيع

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٠٣٨)، ومسلم، حديث (٢١٧٥)، وأبو داود حديث (٢٤٧٠)، وابن ماجه،

حديث (١٧٧٩) من حديث صفية بنت حيي.

(٢) الطبراني في الأوسط (١٦١/٧)، حديث (٧١٥٩)، وذكره الهيثمي في المجمع (٢٧/٨) وقال: «رواه الطبراني

في الأوسط وفيه جملة لم أعرفهم».

(٣) تقدم تخرجه في الصفحة السابقة.

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (٣٣٢٩)، والنسائي، حديث (٤٤٥٣)، وانظر صحيح الترغيب (١٧٣١).

(٥) الطبراني في الأوسط (١٨٤/٣)، حديث (٢٨٦٨).

والديه في الدخول في شيء من الشبهة أم لا يطيعهما؟ فروى عن بشر بن الحارث، قال: لا طاعة لهما في الشبهة، وعن محمد بن مقاتل العبَّاداني قال: يطيعهما، وتوقف أحمد في هذه المسألة، وقال: يُداريها، وأبى أن يُجيب فيها.

وقال أحمد: لا يشيع الرجل من الشبهة، ولا يشتري الثوب للتجمل من الشبهة، وتوقف في حد ما يؤكل وما يُلبس منها، وقال في التمرة يلقبها الطير: لا يأكلها، ولا يأخذها، ولا يتعرَّض لها. وقال الثوري في الرجل يجد في بيته الأفلُس أو الدراهم: أحبُّ إليَّ أن يتنزَّه عنها، يعني: إذا لم يدر من أين هي، وكان بعض السلف لا يأكل إلا شيئاً يعلم من أين هو، ويسأل عنه حتى يقف على أصله. وقد روى في ذلك حديث مرفوع، إلا أن فيه ضعفاً<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمَهُ»:

هذا مثلٌ ضرب به النبي ﷺ لمن وقع في الشبهات، وأنه يقرب وقوعه في الحرام المحض، وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ قال: «وَسَأُضْرِبُ لِدَلِك مَثَلًا»، ثم ذكر هذا الكلام، فجعل النبي ﷺ مثل المحرمات كالحمى الذي تحميه الملوك، ويمنعون غيرهم من قربانه، وقد جعل النبي ﷺ حول مدينته اثني عشر ميلاً حمى محرماً لا يُقطع شجره، ولا يصاد صيده<sup>(٢)</sup>، وحمى عمر وعثمان أماكن ينبثق فيها الكلال لأجل إبل الصدقة.

والله عز وجل حمى هذه المحرمات، ومنع عباده من قربانها وسمّاها حدوده، فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لِّلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهذا فيه بيان أنه حد لهم ما أحل لهم وما حرم عليهم، فلا يقربوا الحرام، ولا يتعدوا الحلال، ولذلك قال في آية أخرى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وجعل من يرعى حول الحمى وقريباً منه جديراً بأن يدخل الحمى ويرتفع فيه، فكذلك من تعدى الحلال، ووقع في الشبهات، فإنه قد قارب الحرام غاية المقاربة، فما أخلقه بأن يخالط الحرام المحض، ويقع فيه، وفي هذا إشارة إلى أنه ينبغي التباعد عن المحرمات، وأن يجعل الإنسان بينه وبينها حاجزاً.

(١) حسن: الطبراني في الكبير (١٧٤/٢٥)، حديث (٤٢٨)، والحاكم في المستدرک (١٤٠/٤)، حديث (٧١٥٩) من حديث أم عبد الله أخت شداد بن أوسى أنها بعثت إلى النبي ﷺ بقدر من لبن عند فطره وهو صائم، وذلك في طول النهار وشدة الحر فرد إليها رسول الله ﷺ: «أني لك هذا اللبن؟» قالت: من شاة لي فرد عليها رسولها أني كانت لك هذه الشاة؟ قالت: اشتريتها من مالي فأخذه منها فلما كان من الغد أتته أم عبد الله فقالت يا رسول الله بعثت إليك باللبن مرثية لك من طول النهار وشدة الحر فردت الرسول فيه فقال لها: بذلك أمرت الرسل أن لا تأكل إلا طيباً ولا تعمل إلا صالحاً، وانظر الصحيحة (١١٣٦).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٣٧٢) من حديث أبي هريرة قال: حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتي المدينة. قال أبو هريرة: فلو وجدت الظباء ما بين لابتيها ما ذعرتها وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حمى.

وقد خرَّج الترمذی وابن ماجه من حديث عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ ، قال : « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرًا مما به بأس »<sup>(١)</sup> . وقال أبو الدرداء : تمام التقوى أن يتقى الله العبد ، حتى يتقيه من مثقال ذرة ، وحتى يترك بعض ما يرى أنه حلال ، خشية أن يكون حرامًا ، حجابًا بينه وبين الحرام .

**وقال الحسن :** ما زالت التقوى بالمتقين حتى تركوا كثيرًا من الحلال مخافة الحرام .

**وقال الثوري :** إنما سُموا المتقين لأنهم اتَّقَوْا ما لا يُتَّقَى . وروى عن ابن عمر قال : إنني لأحب أن أدع بيني وبين الحرام سترة من الحلال لا أخرقها . وقال ميمون بن مهران : لا يسلم للرجل الحلال حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزًا من الحلال<sup>(٢)</sup> .

وقال سفيان بن عيينة : لا يصيب عبد حقيقة الإيمان حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزًا من الحلال ، وحتى يدع الإثم وما تشابه منه<sup>(٣)</sup> .

ويستدل بهذا الحديث من يذهب إلى سد الذرائع إلى المحرمات وتحريم الوسائل إليها ، ويدل على ذلك أيضًا من قواعد الشريعة : تحريم قليل ما يسكر كثيره ، وتحريم الخلوة بالأجنبية ، وتحريم الصلاة بعد الصبح وبعد العصر سدًا لذريعة الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، ومنع الصائم من المباشرة إذا كانت تحرك شهوته ، ومنع كثير من العلماء مباشرة الحائض فيما بين سرتها وركبتها إلا من وراء حائل ، كما كان النبي ﷺ يأمر امرأته إذا كانت حائضًا أن تتزر ، فيبشرها من فوق الإزار<sup>(٤)</sup> .

ومن أمثلة ذلك وهو شبيهة بالمثل الذي ضربه النبي ﷺ : من سبب دابته ترعى بقرب زرع غيره ، فإنه ضامن لما أفسدته من الزرع ، ولو كان ذلك نهارًا ، هذا هو الصحيح لأنه مفرط بإرسالها في هذه الحال .

وكذا الخلاف لو أرسل كلب الصيد قريبًا من الحرم ، فدخل الحرم فصاد فيه ، ففي ضمانه روايتان عن أحمد ، وقيل : يضمه بكل حال .

**وقوله ﷺ : « أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْفَةً ، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ » :**

(١) **ضعيف :** الترمذی، حديث (٢٤٥١)، وابن ماجه، حديث (٤٢١٥)، والطبرانی في الكبير (١٧/١٦٨)، حديث (٤٤٦) والحاكم في المستدرک (٤/٣٥٥)، حديث (١٠٦٠٢) من حديث عطية السعدي وانظر ضعيف الجامع (٦٣٢٠) .

(٢) أبو نعيم في الحلية (٤/٨٤) .

(٣) أبو نعيم في الحلية (٧/٢٨٨)، وأحمد في الورع ص (١٣٥) .

(٤) **صحیح :** البخاري، حديث، (٣٠٣)، ومسلم، حديث (٢٩٤) من حديث ميمونة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يبشر امرأة من نسائه أمرها فأتزرت وهي حائض .

فيه إشارة إلى أن صلاح حركات العبد بجوارحه، واجتنابه للمحرمات واتقائه للشبهات بحسب صلاح حركة قلبه. فإن كان قلبه سليماً، ليس فيه إلا محبة الله ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله وخشية الوقوع فيما يكرهه، صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرمات كلها، وتوقى الشبهات حذراً من الوقوع في المحرمات. وإن كان القلب فاسداً، قد استولى عليه اتِّباعُ هواه، وطلب ما يحبه ولو كرهه الله، فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعثت إلى كلِّ المعاصي والمشتبهات بحسب اتِّباعِ هوى القلب.

ولهذا يقال: القلبُ ملكُ الأعضاء وبقية الأعضاء جنوده، وهم مع هذا جنودٌ طائعون له، منيعون في طاعته وتنفيذ أوامره، لا يخالفونه في شيء من ذلك، فإن كان الملكُ صالحاً كانت هذه الجنود صالحة، وإن كان فاسداً كانت جنوده بهذه المثابة فاسدة، ولا ينفع عند الله إلا القلبُ السليم، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [النمر: ٨٨-٨٩]، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «أَسْأَلُكَ قَلْبًا سَلِيمًا»<sup>(١)</sup> فالقلب السليم: هو السالم من الآفات والمكروهات كلها، وهو القلب الذي ليس فيه سوى محبة الله وما يحبه الله وخشية الله، وخشية ما يُباعد منه.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن أنس عن النبي ﷺ قال: «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه»<sup>(٢)</sup>. والمراد باستقامة إيمانه: استقامة أعمال جوارحه، فإنَّ أعمال الجوارح لا تستقيم إلا باستقامة القلب.

ومعنى استقامة القلب: أن يكون ممثلاً من محبة الله ومحبة طاعته وكرهه معصيته. قال الحسن لرجل: داو قلبك؛ فإنَّ حاجة الله إلى العباد صلاحُ قلوبهم: يعني: أن مراده منهم ومطلوبه صلاحُ قلوبهم، فلا صلاحَ للقلوب حتى تستقر فيها معرفة الله وعظمته ومحبته وخشيته ومهابته ورجاؤه والتوكل عليه، وتمتلي من ذلك، وهذا هو حقيقة التوحيد، وهو معنى «لا إله إلا الله» فلا صلاحَ للقلوب حتى يكون إلهها الذي تأله وتعرفه وتحبه وتخشاه هو الله وحده لا شريك له، ولو كان في السماوات والأرض إله يؤله سوى الله لفسدت بذلك السموات والأرض، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فعلم بذلك أنه لا صلاح للعالم العلوي والسفلي معاً حتى تكون حركات أهلها كلها لله، وحركات الجسد تابعة لحركة القلب وإرادته، فإن كانت حركته وإرادته لله وحده، فقد صلح وصلحت حركات الجسد كله، وإن كانت حركة القلب وإرادته لغير الله تعالى، فسدت وفسدت حركات الجسد بحسب فساده.

(١) صحيح: الترمذي، حديث (٣٤٠٧)، والنسائي، حديث (١٣٠٤)، وأحمد في مسنده (١٢٣/٤)، والطبراني في الكبير (٢٧٩/٧)، حديث (٧١٣٥) من حديث شداد بن أوسى، وانظر الصحيحة (٣٢٢٨).

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (١٩٨/٣)، حديث (١٣٠٧١) وانظر الصحيحة (٢٨٤١).



حركة القلب. وروى الليث عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١] قال: لا تحبوا غيري.

وفي «صحيح الحاكم»<sup>(١)</sup> عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «الشُّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ الذُّرِّ عَلَى الصِّفَا فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ، وَأَدْنَاهُ أَنْ تُحِبَّ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْجَوْرِ، وَأَنْ تُبْغِضَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَدْلِ، وَهَلِ الدِّينُ إِلَّا الْحُبُّ وَالْبُغْضُ؟ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. فهذا يدل على أن محبة ما يكرهه الله، وبغض ما يحبه متابعة للهوي، والموالاتة على ذلك والمعاداة عليه من الشرك الخفي، ويدل على ذلك قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فجعل الله علامة الصدق في محبته اتباع رسوله، فدل على أن المحبة لا تتم بدون الطاعة والموافقة. قال الحسن: قال أصحاب النبي ﷺ: يا رسول الله ﷺ، إنا نحُبُّ ربنا حبًّا شديدًا. فأحبَّ الله أن يجعل لحبه علمًا، فأنزل الله هذه الآية: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ومن هنا قال الحسن: اعلم أنك لن تحب الله حتى تحب طاعته.

وسئل ذو النون: متى أحب ربي؟ قال: إذا كان ما يُبغضه عندك أمرًا من الصبر.

وقال بشر بن السري: ليس من أعلام الحب أن تحب ما يبغضه حبيبك.

وقال أبو يعقوب النهرجوري: كل من ادَّعى محبة الله عز وجل، ولم يُوافق الله في أمره، فدعواه باطل. وقال رُويم: المحبة الموافقة في كل الأحوال وقال يحيى بن معاذ: ليس بصادق من ادَّعى محبة الله ولم يحفظ حدوده، وعن بعض السلف قال: قرأت في بعض الكتب السالفة: من أحبَّ الله لم يكن عنده شيء أثّر من رضاه، ومن أحبَّ الدنيا لم يكن عنده شيء أثّر من هوى نفسه.

وفي «السنن» عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ، وَأَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»<sup>(٢)</sup> ومعنى هذا أن حركات القلب والجوارح إذا كانت كلها لله فقد كَمُلَ إيمانُ العبد بذلك ظاهرًا وباطنًا، ويلزم من صلاح حركات القلب صلاح حركات الجوارح، فإذا كان القلب صالحًا ليس فيه إلا إرادة الله وإرادة ما يريد له لم تنبعث الجوارح إلا فيما يريد الله، فسارعت إلى ما فيه رضاه، وكفَّت عما يكرهه، وعما يخشى أن يكون مما يكرهه، وإن لم يتيقن ذلك.

قال الحسن: ما نظرت ببصري، ولا نطقت بلساني، ولا بطشت بيدي، ولا نهضت على قدمي حتى أنظر: على طاعة أو على معصية؟ فإن كانت طاعة تقدمت، وإن كانت معصية

(١) ضعيف جدًا: الحاكم في المستدرک (٣١٩/٢)، حديث (٣١٤٨) وأبو نعيم في الحلية (٢٥٣/٩) وانظر الضعيفة (٣٧٥٥).

(٢) تقدم تخريجه.

تأخرت . وقال محمد بن الفضل البلخي : ما خطوت منذ أربعين سنة خطوة لغير الله عز وجل وقيل لداود الطائي : لو تنحيت من الظل إلى الشمس ، فقال : هذه خطأ لا أدري كيف تكتب . فهؤلاء القوم لما صلحت قلوبهم ، فلم يبق فيها إرادة لغير الله عز وجل - صلحت جوارحهم ، فلم تتحرك إلا لله عز وجل ، وبما فيه رضاه . والله تعالى أعلم .



## الحديث السابع

عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا»، قُلْنَا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيُّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن تميم الداري، وقد روى عن سهيل وغيره، عن أبي صالح، عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ، وخرَّجه الترمذي من هذا الوجه، فمن العلماء من صححه من الطريقتين جميعًا، ومنهم من قال: إن الصحيح حديث تميم، والإسناد الآخر وهم. وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر <sup>(٢)</sup>، وثوبان <sup>(٣)</sup>، وابن عباس <sup>(٤)</sup> وغيرهم.

وقد ذكرنا في أول الكتاب عن أبي داود أن هذا أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه. وقال الحافظ أبو نعيم: هذا حديث له شأن، ذكر محمد بن أسلم الطوسي أنه أحد أرباع الدين.

وخرَّج الطبراني من حديث حذيفة بن اليمان عن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَمْ يُمْسِ وَيُضَيِّحْ نَاصِحًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِإِمَامِهِ وَلِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ» <sup>(٥)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «قَالَ اللَّهُ عز وجل: أَحِبُّ مَا تَعَبَّدَنِي بِهِ عَبْدِي النَّصْحَ لِي» <sup>(٦)</sup>. وقد ورد في أحاديث كثيرة النصيحة للمسلمين عمومًا وفي بعضها: النصيحة لولاة أمورهم،

(١) صحيح: البخاري تعليقًا، كتاب الإيمان، باب: الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين، ووصله مسلم، حديث (٥٥)، وأبو داود، حديث (٤٩٤٤)، والنسائي، حديث (٤١٩٨).

(٢) صحيح: البخاري في التاريخ الصغير (٣٦/٢)، حديث (١٧٠١) والدارمي في سننه (٤٠٢/٢)، حديث (٢٧٥٤) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٨٧/٢)، حديث (٧٥٦)، وانظر صحيح الجامع (٣٤١٧).

(٣) صحيح: البخاري في التاريخ الكبير (١٠/٢)، والطبراني في الأوسط (٤٢/٢)، حديث (١١٨٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٥٢١/٢)، حديث (١٠٩٥)، وانظر صحيح الجامع (٣٤١٧).

(٤) صحيح: أحمد في مسنده (٣٥١/١)، حديث (٣٢٨١)، وأبو يعلى في مسنده (٢٥٩/٤)، حديث (٢٣٧٢)، والطبراني في الكبير (١٠٨/١١)، حديث (١١١٩٨)، وانظر صحيح الجامع (١٦١٠).

(٥) ضعيف: الطبراني في الأوسط (٢٧٠/٧)، حدث (٧٤٧٣)، والصغير (١٣١/٢)، حديث (٩٠٧)، وانظر الضعيفة (٣١٢).

(٦) ضعيف: أحمد في مسنده (٢٥٤/٥)، حديث (٢٢٢٤٥)، والرويان في مسنده (٢٧٦/٢)، حديث (١١٩٣)، والطبراني في الكبير (٢٠٦/٨)، حديث (٧٨٣٣)، والبيهقي في الزهد الكبير (٢٧٣/٢)، حديث (٧٠٢)، وأبو نعيم في الحلية (١٧٥/٨) وانظر ضعيف الجامع (٤٠٤٢).

وفي بعضها: نصح ولادة الأمور لرعاياهم.

فأما الأول - وهو النصح للمسلمين - عموماً: ففي «الصحيحين» عن جرير ابن عبد الله قال: بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم<sup>(١)</sup>. وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «حَقُّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتٌّ» فذكر منها: «وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانصَحْ لَهُ»<sup>(٢)</sup>. ورُوي هذا الحديث من وجه آخر عن النبي ﷺ.

وفي «المسند» عن حكيم بن أبي يزيد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَنْصَحْ لَهُ»<sup>(٣)</sup>.

وأما الثاني: وهو النصح لولادة الأمور ونصحهم لرعاياهم:

ففي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا: يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَغْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا [وَلَا تَفَرَّقُوا]، وَأَنْ تُنَاصِحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرًا»<sup>(٤)</sup>.

وفي «المسند» وغيره عن جُبَيْر بن مطعم أن النبي ﷺ قال في خطبته بِالْخَيْفِ مِنْ مِثْنَى: «ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِمْ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ وَلَاةٍ [الْأَمْرِ]، وَلِزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٥)</sup>. وقد روى هذه الخطبة عن النبي ﷺ جماعة منهم أبو سعيد الخدري.

وقد روى حديث أبي سعيد بلفظ آخر خرَّجه الدارقطني في «الأفراد» بإسناد جيد، ولفظه أن النبي ﷺ قال: «ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِمْ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: التَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِعَامَةِ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٥٢٤)، ومسلم، حديث (٥٦)، والترمذي، حديث (١٩٢٥)، والنسائي، حديث (٤١٧٥).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢١٦٢)، وأحمد في مسنده (٣٧٢/٢)، حديث (٨٨٣٢)، وأبو يعلى في مسنده (١١/٣٩٠) حديث (٦٥٠٤)، والبيهقي في الكبرى (٣٤٧/٥)، حديث (١٠٦٩١).

(٣) صحيح لغيره: البخاري تعليقا، كتاب البيوع، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر وهل يعينه أو ينصحه، ووصله أحمد في مسنده (٢٥٩/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١/٤)، وعبد بن حميد في مسنده ص (١٦٢)، حديث (٤٣٨) والطبراني في الكبير (٣٥٤/٢٢)، حديث (٨٨٩) من حديث حكيم أبي يزيد عن أبيه، وانظر الصحيحة (١٨٥٥).

(٤) صحيح: مسلم، حديث (١٧١٥)، وأحمد في مسنده (٣٢٧/٢)، حديث (٨٣١٦)، وابن حبان في صحيحه (١٨٢/٨)، حديث (٣٣٨٨)، والبيهقي في الكبرى (١٦٣/٨).

(٥) صحيح: ابن ماجه، حديث (٣٠٥٦)، وأحمد في مسنده (٨٠/٤)، والدارمي في سننه (٨٦/١)، حديث (٢٢٧) وأبو يعلى في مسنده (٤٠٨/١٣)، حديث (٧٤١٣)، والطبراني في الكبير (١٢٦/٢)، حديث (١٥٤١)، والحاكم في المستدرک (١٦٢/١)، حديث (٢٩٤) وانظر صحيح الجامع (٦٧٦٦).

(٦) صحيح: الطبراني في مسند الشاميين (٢٦٠/٢)، حديث (١٣٠٢)، وانظر الصحيحة (٤٠٤).

وفى «الصحيحين» عن معقل بن يسار عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً ثُمَّ لَمْ يُحِطْهَا بِنَصِيحَةٍ إِلَّا لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ»<sup>(١)</sup>. وقد ذكر الله في كتابه عن الأنبياء عليهم السلام أنهم نصحوا لأممهم كما أخبر بذلك عن نوح، وعن صالح، وقال: «لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الْكِبَرِ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» [التوبة: ٩١] يعني: أن من تخلف عن الجهاد لعذر، فلا حرج عليه بشرط أن يكون ناصحاً لله ورسوله في تخلفه، فإن المنافقين كانوا يُظهرون الأعذار كاذبين، ويتخلفون عن الجهاد من غير نصح لله ورسوله.

وقد أخبر النبي ﷺ أن الدين النصيحة فهذا يدل على أن النصيحة تشمل خصال الإسلام والإيمان والإحسان التي ذكرت في حديث جبريل (عليه السلام)، وسمى ذلك كله ديناً، إن النصح لله يقتضى القيام بأداء واجباته على أكمل وجوها، وهو مقام الإحسان، فلا يكمل النصح لله بدون ذلك [ولا يتأتى] ذلك بدون كمال المحبة [الواجبة والمستحبة]، ويستلزم ذلك الاجتهاد في التقرب إليه بنوافل الطاعات على هذا الوجه وترك المحرمات والمكروهات على هذا الوجه أيضاً.

وفى مراسيل الحسن عن النبي ﷺ قال: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ لِأَحَدِكُمْ عَبْدَانِ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ، وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ إِذَا أَتَمَّنَّهُ، وَيَنْصَحُ لَهُ إِذَا غَابَ عَنْهُ، وَكَانَ الْآخَرُ يَعَصِيهِ إِذَا أَمَرَهُ، وَيَخُونُهُ إِذَا أَتَمَّنَّهُ، وَيَغِشُّهُ إِذَا غَابَ عَنْهُ، كَانَا سَوَاءً؟». قالوا: لا، قال: «فَكَذَّأَكُمُ أَنْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». خرَّجه ابن أبي الدنيا.

وخرَّج الإمام أحمد معناه من حديث أبي الأحوص عن أبيه عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وقال الفضيل بن عياض: الحب أفضل من الخوف، ألا ترى إذا كان لك عبدان أحدهما يحبك، والآخر يخافك، فالذى يحبك منهما ينصحك شاهداً كنت أو غائباً لحبه إياك، والذي يخافك عسى أن ينصحك إذا شهدت لما يخاف ويغشك إذا غبت ولا ينصحك. قال عبد العزيز بن رفيع: قال الحواريون لعيسى عليه السلام: ما الخالص من العمل؟ قال: ما لا تُحب أن يحمذك الناس عليه، قالوا: فما النصح لله؟ قال: أن تبدأ بحق الله تعالى قبل حق الناس، وإن عرَّض لك أمران: أحدهما لله والآخر للدنيا، بدأت بحق الله تعالى.

قال الخطابي: النصيحة كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له، قال: وأصل النصح في اللغة: الخلوص، يقال: نصحت العسل: إذا خلصته من الشمع. فمعنى النصيحة لله سبحانه (وتعالى): صحة الاعتقاد في وحدانيته، وإخلاص النية في عبادته. والنصيحة لكتابه: الإيمان به، والعمل بما فيه. والنصيحة لرسوله: التصديق بنبوته، وبذل الطاعة له فيما أمر به

(١) صحيح البخاري، حديث (٧١٥٠)، ومسلم، حديث (١٤٢).

(٢) أحمد في مسنده (١٣٦/٤)، والحميدي في مسنده (٣٩١/٢)، والطبراني في الكبير (٢٨٢/١٩)، حديث (٦٢٢).

ونهى عنه . والنصيحة لعامة المسلمين : إرشادهم إلى مصالحهم . انتهى .  
وقد حكى الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في كتاب «تعظيم قدر الصلاة» عن بعض أهل العلم أنه فسر هذا الحديث بما لا مزيد على حسنه ، ونحن نحكيه هاهنا بلفظه . قال محمد بن نصر : قال بعض أهل العلم : جماعُ تفسير النصيحة هو عناية القلب بالمنصوح له مَنْ كان ، وهى على وجهين :

أحدهما : فرض . والآخر : نافلة .

فالنصيحة المفترضة لله : هى شدة العناية من الناصح باتباع محبة الله فى أداء ما افترض ومجانبة ما حرّم .

وأما النصيحة التى هى نافلة : فهى إيثار محبته على محبة نفسه ، وذلك أن يعرض أمران أحدهما لنفسه ، والآخر لربه ، فيبدأ بما كان لربه ، ويؤخر ما كان لنفسه ، فهذه جملة تفسير النصيحة لله ، الفرض منه والنافلة ، ولذلك تفسير ، وسنذكر بعضه ليفهم بالتفسير من لا يفهم الجملة .

فالفرض منها مجانية نهية ، وإقامة فرضه بجميع جوارحه ما كان مطيقاً له ، فإن عجز عن الإقامة بفرضه لأفة حلت به من مرض ، أو حبس ، أو غير ذلك عزم على أداء ما افترض عليه متى زالت عنه العلة المانعة له ، قال الله عز وجل : ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُفْقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [البقرة: ٩١] ، فسماهم محسنين لنصيحتهم لله بقلوبهم لما مُنعوا من الجهاد بأنفسهم .

وقد ترفع الأعمال كلها عن العبد فى بعض الحالات ، ولا يُرفع عنه النصح لله ، فلو كان من المرض بحالٍ لا يمكنه عملٌ بشيء من جوارحه بلسانٍ ولا غيره ، غير أن عقله ثابتٌ ، لم يسقط عنه النصح لله بقلبه وهو أن يندم على ذنوبه ، وينوي إن صحَّ أن يقوم بما افترض الله عليه ، ويجتنب ما نهاه عنه ، وإلا كان غير ناصح لله بقلبه .

وكذلك النصح لله ولرسوله ﷺ فيما أوجبه على الناس عن أمر ربّه ، ومن النصح الواجب لله : أن لا يرضى بمعصية العاصي ، ويُحبّ طاعة من أطاع الله ورسوله .

وأما النصيحة التى هى نافلة لا فرض : فبذل المجهود بإيثار الله على كلٍّ محبوب بالقلب وسائر الجوارح حتى لا يكون فى الناصح فضل عن غيره ، لأن الناصح إذا اجتهد لم يؤثر نفسه عليه ، وقام بكلِّ ما كان فى القيام به سروره ومحبته ، فكذلك الناصح لربه ، ومن تنقل لله بدون الاجتهاد فهو ناصح على قدر عمله ، غير مستحق للنصح بكماله .

وأما النصيحة لكتاب الله : فشدة حبه وتعظيم قدره ، إذ هو كلام الخالق ، وشدة الرغبة فى فهمه ، وشدة العناية لتدبره والوقوف عند تلاوته لطلب معانى ما أحبّ مولاه أن يفهمه عنه ، ويقوم به له بعدما يفهمه ، وكذلك الناصح من العباد يفهم وصية من ينصحه ، وإن ورد عليه كتابٌ

منه عني بفهمه ليقوم عليه بما كتب به فيه إليه، فكذلك الناصح لكتاب ربه، يعنى بفهمه ليقوم لله بما أمر به كما يحب ويرضى، ثم ينشر ما فهم في العباد ويديم دراسته بالمحبة له، والتخلق بأخلاقه والتأدب بأدابه.

وأما النصيحة للرسول ﷺ في حياته: فبذل المجهود في طاعته ونصرته ومعاونته، وبذل المال إذا أرادته والمصارعة إلى محبته.

وأما بعد وفاته: فالعناية بطلب سنته، والبحث عن أخلاقه وأدابه، وتعظيم أمره، ولزوم القيام به، وشدة الغضب، والإعراض عما تدبى بخلاف سنته، والغضب على من ضيعها لأثرة دنيا، وإن كان متدينًا بها، وحب من كان منه بسبيل من قرابة، أو صهر، أو هجر أو نصر أو صحة ساعة من ليل أو نهار على الإسلام والتشبه به في زيّه ولباسه.

وأما النصيحة لأئمة المسلمين: فحب صلاحهم ورشدهم وعدلهم، وحب اجتماع الأمة عليهم وكره افتراق الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم في طاعة الله عز وجل، والبغض لمن رأى الخروج عليهم، وحب إعزازهم في طاعة الله عز وجل.

وأما النصيحة للمسلمين: فإن يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه، ويشفق عليهم، ويرحم صغيرهم، ويوقر كبيرهم ويحزن لحزنهم، ويفرح لفرحهم، وإن ضره ذلك في دنياه كرخص أسعارهم، وإن كان في ذلك فوات ربح ما يبيع من تجارته، وكذلك جميع ما يضرهم عامة، ويحب صلاحهم وإفقتهم ودوام النعم عليهم، ونصرهم على عدوهم، ودفع كل أذى ومكره عنهم. وقال أبو عمرو بن الصلاح: «النصيحة كلمة جامعة تتضمن قيام الناصح للمنصوح له بوجوه الخير إرادة وفعلاً».

فالنصيحة لله تعالى: توحيده ووصفه بصفات الكمال والجلال، وتنزيهه عما يضادها ويخالفها، وتجنب معاصيه، والقيام بطاعاته ومحابه بوصف الإخلاص، والحب فيه والبغض فيه، وجهاد من كفز به تعالى وما ضاهى ذلك، والدعاء إلى ذلك والحث عليه.

والنصيحة لكتابه: الإيمان به وتعظيمه وتنزيهه، وتلاوته حق تلاوته، والوقوف مع أوامره ونواهيه، وتفهم علومه وأمثاله، وتدبر آياته، والدعاء إليه، وذنب تحريف الغالين وطعن الملحدين.

والنصيحة لرسوله ﷺ: قريب من ذلك، الإيمان به وبما جاء به وتوقيره وتبجيله، والتمسك بطاعته، وإحياء سنته واستثارة علومها ونشرها، ومعاداة من عاداه، وعاداه، وموالاة من والاه ووالاه، والتخلق بأخلاقه، والتأدب بأدابه ومحبة آله وصحابه ونحو ذلك.

والنصيحة لأئمة المسلمين: معاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وتذكيرهم به، وتنبيههم في رفق ولطف، ومجانبة الوثوب عليهم، والدعاء لهم بالتوفيق، وحث الأغيار على ذلك. والنصيحة لعامة المسلمين: إرشادهم إلى مصالحهم، وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم،

وستر عوراتهم، وسدّ خلالتهم، ونصرتهم على أعدائهم، والذبّ عنهم، ومجانبة الغش والحسد لهم، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لنفسه، وما شابه ذلك». انتهى ما ذكره. ومن أنواع نصيحهم بدفع الأذى والمكروه عنهم: إيثار فقيرهم، وتعليم جاهلهم، وردّ من زاغ منهم عن الحق في قول أو عمل بالتلطف في ردّهم إلى الحق، والرفق بهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر محبة لإزالة فسادهم ولو بحصول ضرر له في دنياه، كما قال بعض السلف: وددت أن هذا الخلق أطاعوا الله وإن لحمت لحمي فريض بالمقاريض.

وكان عمر بن عبد العزيز يقول: يا ليتني عملت فيكم بكتاب الله وعملت به، فكلما عملت فيكم بسنة وقع مني عضو حتى يكون آخر شيء منها خروج نفسي.

ومن أنواع النصيحة لله تعالى وكتابه ورسوله - وهو مما يختص به العلماء -: ردّ الأهواء المضلة بالكتاب والسنة، وبيان دلالتها على ما يخالف الأهواء كلها. وكذلك ردّ الأقوال الضعيفة من زلات العلماء، وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردّها.

ومن ذلك: بيان ما صحّ من حديث النبي ﷺ، وما لم يصح منه بتبين حال رواه ومن تقبل رواياته منهم ومن لا تقبل، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل روايتهم. ومن أعظم أنواع النصيحة: أن ينصح لمن استشاره في أمره كما قال ﷺ: «إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَنْصَحْ لَهُ» وفي بعض الأحاديث: «إِنَّ مِنْ حَقِّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْصَحَ لَهُ إِذَا غَابَ»<sup>(١)</sup> ومعنى ذلك: أنّه إذا ذكر في غيبه بالسوء أن ينصره، ويرد عنه، وإذا رأى من يريد أذاه في غيبته، كفه عن ذلك، فإنّ النصيحة في الغيب يدلّ على صدق النصيحة، فإنه قد يُظهر النصيحة في حضوره تملقاً، ويغشه في غيبه.

وقال الحسن: إنّك لن تبلغ حقّ نصيحتك لأخيك حتى تأمره بما تُعجز عنه. قال الحسن: وقال بض أصحاب النبي ﷺ: والذي نفسي بيده إن شئتم لأقسمن لكم بالله إن أحبّ عباد الله إلى الله الذين يُحِبُّونَ الله إلى عبادته ويُحِبُّونَ الله إلى الله، ويسعون في الأرض بالنصيحة.

وقال فرقد السبخي: قرأت في بعض الكتب: المحب لله عز وجل أمير مؤمّر على الأمراء، زمّته أول الزمر يوم القيامة، ومجلسه أقرب المجالس فيما هناك، والمحبة منتهى القربة والاجتهاد، ولن يسأم المحبون من طول اجتهادهم لله عز وجل، يحبونه ويحبّون ذكره، ويحبّون إلى خلقه، يمشون بين عبادته بالنصائح، ويخافون عليهم من أعمالهم يوم تبدو الفضائح، أولئك أولياء الله وأحبّوه وأهل صفوته، أولئك الذين لا راحة لهم دون لقائه. وقال ابن عُلَيَّة في قول أبي بكر المزني: ما فاق أبو بكر رضي الله عنه أصحاب رسول الله ﷺ بصوم

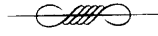
(١) تقدم تخريجه.



ولا صلاة، ولكن بشيء كان في قلبه، قال: الذي كان في قلبه الحبُّ لله عز وجل، والنصيحة في خلقه.

وقال الفضيل بن عياض: ما أدرك عندنا من أدرك بكثرة الصلاة والصيام، وإنما أدرك عندنا بسخاء النفس، وسلامة الصدور، والنصح للأمة. وسئل ابن المبارك: أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: النصح لله. وقال معمر: كان يقال: أنصح الناس لك من خاف الله فيك. وكان السلف إذا أرادوا نصيحة أحد، وعظوه سرًا حتى قال بعضهم: من وعظ أخاه فيما بينه وبينه فهي نصيحة، ومن وعظه على رؤوس الناس فإنما وبَّخه. وقال الفضيل: المؤمن يستر وينصح، والفاجر يهتك ويُعير.

وقال عبد العزيز بن أبي رواد: كان من كان قبلكم إذا رأى الرجل من أخيه شيئًا يأمره في رفق فيؤجر في أمره ونهيهِ، وإن كان أحد هؤلاء يخرق بصاحبه فيستغضب أخاه ويهتك ستره. وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن أمر السلطان بالمعروف ونهيهِ عن المنكر، فقال: إن كنت فاعلاً ولا بدَّ، ففيما بينك وبينه. وقال الإمام أحمد رحمه الله: ليس على المسلم نصحُ الذمي، وعليه نصحُ المسلم. وقال النبي ﷺ: «وَالنُّصْحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَأَنْ يَنْصَحَ لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ».



## الحديث الثامن

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ [عَصَمُوا] مَنَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى» (١).

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ

هذا الحديث خرَّجه في «الصحيحين» من رواية واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمر (رضى الله عنهما).

## وقوله: «إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ»:

هذه اللفظة تفرَّد بها البخاري دون مسلم.

وقد روى معنى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه متعددة.

ففي «صحيح البخاري» عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَصَلُّوا صَلَاتِنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَأَكَلُوا ذَبِيحَتَنَا، فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» (٢).

وخرَّج الإمام أحمد من حديث معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَيَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، فَقَدْ اغْتَصَمُوا وَعَصَمُوا دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

ونزَّجه ابن ماجه مختصراً (٣).

وخرَّج نحوه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه أيضاً، ولكن المشهور من رواية أبي هريرة ليس فيها ذكر: إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة (رضى الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمَ مَنَى مَالِهِ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، وفي رواية لمسلم: «حتى يشهدوا

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٥)، ومسلم، حديث (٢٢).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٣٩٣)، وأبو داود، حديث (٢٦٤١)، والترمذي، حديث (٢٦٠٨)، والنسائي، حديث (٣٩٦٦).

(٣) صحيح: ابن ماجه، حديث (٧٢)، وأحمد في مسنده (٢٤٥/٥)، حديث (٢٢١٧٥) والطبراني في الكبير (٢٠/٦٣)، حديث (١١٥) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩١/١)، حديث (٧)، وانظر صحيح الجامع (١٣٧١).

أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِى وَبِمَا جِئْتُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وخرّجه مسلم أيضًا من حديث جابر رضى الله عنه، عن النبي ﷺ بلفظ حديث أبى هريرة الأول وزاد فى آخره: «ثم قرأ: ﴿تَذَكَّرْ إِنَّمَّا أَنْتَ مُذَكَّرٌ﴾ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ» [المائدة: ٢١-٢٢]<sup>(٢)</sup>.

وخرّج أيضًا من حديث أبى مالك الأشجعي، عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَكَفَرَ بِمَا يُغْبَدُ مِنَ دُونِ اللَّهِ، حُرِّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٣)</sup>.

وقد روى عن سفيان بن عيينة أنه قال: كان هذا فى أول الإسلام قبل فرض الصلاة والصيام والزكاة والهجرة. وهذا ضعيف جدًا، وفى صحته عن سفيان نظر، فإن رواة هذه الأحاديث إنما مسحوا النبي ﷺ بالمدينة، وبعضهم تأخر إسلامه.

**ثم قوله: «عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»:**

يدل على أنه كان عند هذا القول مأمورًا بالقتال، وبقتل من أبى الإسلام، وهذا كله بعد هجرته إلى المدينة، ومن المعلوم بالضرورة أن النبي ﷺ كان يقبل من كل من جاءه يريد الدخول فى الإسلام الشهادتين فقط، ويُعصم دمه بذلك، ويجعله مسلمًا، وقد أنكر على أسامة بن زيد قتله لمن قال: «لا إله إلا الله» لما رفع عليه السيف، واشتد نكيره عليه.

ولم يكن ﷺ يشترط على من جاءه يريد الإسلام أن يلتزم الصلاة والزكاة، بل قد روى أنه قبل من قوم الإسلام، واشتروطوا أن لا يزكوا، ففى «مسند الإمام أحمد» عن جابر قال: اشترطت ثقيف على رسول الله ﷺ أن لا صدقة عليها ولا جهاد، وأن رسول الله ﷺ قال: «سَيَصْدُقُونَ وَيُجَاهِدُونَ»<sup>(٤)</sup>.

وفيه أيضًا عن نصر بن عاصم الليثى عن رجل منهم أنه أتى النبي ﷺ فأسلم على أن لا يُصلى إلا صلاتين؛ فقبل منه.

وأخذ الإمام أحمد بهذه الأحاديث وقال: يصح الإسلام على ال شرط الفاسد، ثم يلزم بشرائع الإسلام كلها، واستدل أيضًا بأن حكيم بن حزام قال: «بايعت انبيي ﷺ على أن لا أخير إلا قائمًا»<sup>(٥)</sup> قال أحمد: معناه أن يسجد من غير ركوع.

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢١).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢١).

(٣) صحيح: مسلم، حديث (٢٣).

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (٣٠٢٥)، وأحمد فى مسنده (٣/٣٤١)، حديث (١٤٧١٤)، انظر صحيح أبى داود.

(٥) صحيح: النسائي، حديث (١٠٤٨)، وأحمد فى مسنده (٣/٤٠٢)، حديث (١٥٣٤٧)، والطبراني فى الكبير (٣/١٩٥)، حديث (٣١٠٦)، وانظر صحيح النسائي.

وخرّج محمد بن نصر المروزي بإسناد ضعيف جدًا عن أنس قال: لم يكن النبي ﷺ يقبل من أجابه إلى الإسلام إلا بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، وكانتا فريضتين على من أقرّ بمحمد ﷺ وبالإسلام، وذلك قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا لَرْتَفَعُوا رَبَّكَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المجادلة: ١٣] (١)، وهذا لا يثبت، وعلى تقدير ثبوته، فالمراد منه: أنه لم يكن يقبل أحدًا دخل في الإسلام على ترك الصلاة والزكاة وهذا حق، فإنه ﷺ أمر معاذًا لما بعثه إلى اليمن أن يدعوهم أولاً إلى الشهادتين، وقال: «إِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْنَهُمْ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ بِالزَّكَاةِ» ومراده أن من صار مسلمًا بدخوله في الإسلام أمر بعد ذلك بإقام الصلاة، [ثم بإيتاء الزكاة] وكان من سأل عن الإسلام [يذكر له] مع الشهادتين بقية أركان الإسلام، كما قال لجبريل عليه السلام لما سأل عن الإسلام، وكما قال للأعرابي الذي جاء نائر الرأس يسأل عن الإسلام.

وبهذا الذي قررناه يظهر النجم بين ألفاظ أحاديث هذا الباب، ويتبين أن كلها حق، فإن كلمتي الشهادتين بمجردهما تعصم من أتى بهما، ويصير بذلك مسلمًا، فإذا دخل في الإسلام، فإن أقام الصلاة وآتى الزكاة، وقام بشرائع الإسلام، فله ما للمسلمين وعليه ما عليهم، وإن أخل بشيء من هذه الأركان فإن كانوا جماعة لهم منعة فوّتلوا.

وقد ظن بعضهم أن معنى الحديث أن الكافر يُقاتل حتى يأتي بالشهادتين ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، وجعلوا ذلك حجة على خطاب الكفار بالفروع، وفي هذا نظر، وسيرة النبي ﷺ في قتال الكفار تدل على خلاف هذا وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ دعا عليًا يوم خيبر، فأعطاه الراية وقال: «امش ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك» فسار علي شيتًا، ثم وقف فصرخ: يا رسول الله، على ماذا أقاتل الناس؟ فقال: «قاتلهم على أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله عز وجل» (٢) فجعل مجرد الإجابة إلى الشهادتين عاصمة للنفوس والأموال إلا بحققها، ومن حقها الامتناع من الصلاة والزكاة بعد الدخول في الإسلام كما فهمه الصحابة رضي الله عنهم.

ومما يدل على قتال الجماعة الممتنعين من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة من القرآن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [النوبة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [النوبة: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، مع قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا مُّخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ هُمْ حَقَّةً وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وثبت أن النبي ﷺ كان إذا غزا قومًا لم يُغَرَّ عليهم حتى يصبح فإن سمع أذانًا وإلا أغار

(١) المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٩٥)، حديث (١٢).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٤٠٥).

عليهم، مع احتمال<sup>(١)</sup> أن يكونوا قد دخلوا في الإسلام. وكان يوصى سراياه: «إِنْ سَمِعْتُمْ مُؤَذَّنًا أَوْ رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا، فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا»<sup>(٢)</sup>.

وقد بعث عيينة بن حصن إلى قوم من بنى النضير، فأغار عليهم ولم يسمع أذانًا، ثم ادَّعوا أنهم قد أسلموا قبل ذلك. وبعث ﷺ إلى أهل عُمان كتابًا فيه: «مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ إِلَى أَهْلِ عُمان، سَلامٌ. أما بعدُ: فأَقْرُوا بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ، وَأَدُّوا الزَّكَاةَ، وَخُطُّوا الْمَسَاجِدَ، وَإِلَّا غَزَوْتُكُمْ» خَرَّجَهُ الْبَزَارُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُمَا<sup>(٣)</sup>.

فهذا كله يدلُّ على أنه كان يعتبر حالَّ الداخلين في الإسلام فإن أقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة وإلا لم يمتنع عن قتالهم، وفي هذا وقع تناظر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما في «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ واستخلف أبو بكر الصديق بعده، وَكَفَّرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنْ مَالِهِ وَنَفْسِهِ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». فقال أبو بكر: وَاللَّهِ لَا قَاتِلَ مِنْ فَرَقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقْلًا كَانُوا يُؤْذُونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيْتُ أن اللَّهَ قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق<sup>(٤)</sup>.

فأبو بكر رضي الله عنه أخذ قتالهم من قوله: «إِلَّا بِحَقِّهِ» فدل على أن قتال من أتى بالشهادتين بحقه جائز، ومن حقه أداء حق المال الواجب، وعمر رضي الله عنه ظن أن مجرد الإتيان بالشهادتين يعصم الدم في الدنيا تمسكًا بعموم أول الحديث كما ظن طائفة من الناس أن من أتى بالشهادتين امتنع من دخول النار في الآخرة تمسكًا بعموم ألفاظ وردت، وليس الأمر على ذلك، ثم إن عمر رجع إلى موافقة أبي بكر رضي الله عنه.

وقد خرَّج النسائي قصة تناظر أبي بكر وعمر بزيادة؛ وهى أن أبا بكر قال لعمر: إنما قال رسول الله ﷺ: «أَمُرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ» وخرَّجه ابنُ خزيمة في «صحيحه»، ولكن هذه الرواية أخطأ فيها عمران القطان إسنادًا ومتنًا، قاله أئمة الحفاظ، منهم على بن المديني وأبو زرعة وأبو حاتم والترمذي والنسائي، ولم يكن هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا اللفظ عند أبي بكر ولا عمر<sup>(٥)</sup>، وإنما قال أبو

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٩٤٤)، وأحمد في مسنده (١٥٩/٣)، حديث (١٢٦٣٩).

(٢) ضعيف: أبو داود، حديث (٢٦٣٥)، والترمذي، حديث (١٥٤٩) من حديث ابن عسّام المزني عن أبيه.

(٣) إسناده ضعيف: الطبراني في الأوسط (٦٠/٧)، حديث (٦٨٤٩) من حديث أبي شداد.

(٤) صحيح: البخاري، حديث (١٤٠٠)، ومسلم، حديث (٢٠) من حديث أبي هريرة.

(٥) النسائي، حديث (٣٠٩٤)، وابن خزيمة (٧/٤)، حديث (٢٢٤٧)، والحاكم في المستدرک (٥٤٤/١)،

حديث (١٤٢٧) من حديث أبي هريرة.

بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال . وهذا أخذه - والله أعلم - من قوله في الحديث : «إلا يحقها» ، وفي رواية : «إلا يحق الإسلام» . فجعل من حق الإسلام إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، كما أن من حقه أن لا يرتكب [الحدود] وجعل كل ذلك مما استثنى بقوله : «إلا يحقها» .

### وقوله : لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة :

فإن الزكاة حق المال ، يدل على أن من ترك الصلاة فإنه يقاتل لأنها حق البدن ، فكذلك من ترك الزكاة التي هي حق المال .

وفي هذا إشارة إلى أن قتال تارك الصلاة أمر مجمع عليه ، لأنه جعله أصلاً مقيساً عليه ، وليس هو مذكوراً في الحديث الذي احتج به عمر وإنما أخذ من قوله : «يحقها» فكذلك الزكاة لأنها من حقها ، وكل ذلك من حقوق الإسلام .

ويُستدل أيضاً على القتال على ترك الصلاة بما في «صحيح مسلم» عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : «يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ فَتَغْرِفُونَ وَتُنْكَرُونَ ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرَّ ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ : «لا ، مَا صَلَّوْا»<sup>(١)</sup> .

وحكم من ترك [سائر] أركان الإسلام أن يُقاتلوا عليها كما يُقاتلون على ترك الصلاة والزكاة .

وروى ابن شهاب عن حنظلة بن على بن الأسقع أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعث خالد بن الوليد وأمره أن يقاتل الناس على خمس ، فمن ترك واحدة من الخمس فقاتله عليها كما تُقاتل على الخمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان .

وقال سعيد بن جبيرة : قال عمر بن الخطاب : لو أن الناس تركوا الحج لقاتلناهم عليه ، كما نُقاتلهم على الصلاة والزكاة .

فهذا الكلام في قتال الطائفة الممتنعة عن شيء من هذه الواجبات .

وأما قتل الواحد الممتنع عنها ، فأكثر العلماء على أنه يقتل الممتنع من الصلاة ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد ، وغيرهم ، ويدل على ذلك ما في «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري أن خالد بن الوليد استأذن النبي ﷺ في قتل رجل ، فقال : «لا ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي» فقال خالد : وكم من مُصَلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه ؟ فقال رسول الله ﷺ : «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ، وَلَا أَشَقُّ بَطُونَهُمْ»<sup>(٢)</sup> .

وفي «مسند الإمام أحمد» عن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلاً من الأنصار حدثه : أنه

(١) صحيح : مسلم حديث (١٨٥٤) ، وأبو داود ، حديث (٤٧٦٠) ، والترمذي ، حديث (٢٢٦٥) .

(٢) صحيح : البخاري ، حديث (٤٣٥١) ، ومسلم حديث (١٠٦٤) .

أتى النبي ﷺ فاستأذنه في قتل رجل من المنافقين، فقال النبي ﷺ: «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قال: بلي، ولا شهادة له. قال: «أَلَيْسَ يُصَلِّي؟» قال: بلي، ولا صلاة له. قال: «أَوَلَيْكَ الَّذِينَ نَهَى اللَّهُ عَنْ قَتْلِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وأما قتل الممتنع من أداء الزكاة ففيه قولان لمن قال: يقتل الممتنع من فعل الصلاة:

أحدهما: يقتل أيضًا، وهو المشهور عن أحمد، ويستدل له بحديث عمر هذا.

والثاني: لا يقتل، وهو قول مالك والشافعي وأحمد في رواية.

وأما الصوم: فقال مالك وأحمد في رواية عنه: يُقتل بتركه. وقال الشافعي وأحمد في رواية: لا يقتل بذلك. ويستدل له بحديث ابن عمر وغيره مما في معناه، فإنه ليس في شيء منها ذكر الصوم، ولهذا قال أحمد في رواية أبي طالب: الصوم لم يجر في شيء. قلت: قد روى عن ابن عباس مرفوعًا وموقوفًا: إن من ترك الشهادتين أو الصلاة أو الصيام، فهو كافر حلال الدم بخلاف الزكاة والحج. وقد سبق ذكره في شرح حديث: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ».

وأما الحج: فعن أحمد في القتل بتركه روايتان، وحمل بعض أصحابنا رواية قتله على من أخره عازمًا على تركه بالكلية، أو أخره وغلب على ظنه الموت في عامه، فأما إن أخره معتقدًا أنه على التراخي كما يقوله كثير من العلماء، فلا قتل بذلك.

#### وقوله ﷺ: «إِلَّا بِحَقِّهَا»:

وفي رواية: «إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ» قد سبق أن أبا بكر أدخل في هذا الحق فعل الصلاة والزكاة وأن من العلماء من أدخل فيه فعل الصيام والحج أيضًا.

ومن حقها ارتكاب ما يبيح دم المسلم من المحرمات، وقد ورد تفسير حقها بذلك، خرجه الطبراني وابن جرير الطبري من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَجَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». قيل: وما حقها؟ قال: «زَنِي بَعْدَ إِحْصَانٍ، وَكَفَرْتُ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَقَتْلُ نَفْسٍ فَيُقْتَلُ بِهَا» ولعل آخره من قول أنس، وقد قيل: إن الصواب وقف الحديث كله عليه<sup>(٢)</sup>.

ويشهد لهذا ما في «الصحيحين» عن ابن مسعود (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «وَلَا يَجُزُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبِ الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ» وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى عند

(١) صحيح: أحمد في مسنده (٤٣٢/٥)، حديث (٢٣٧٢٠) ومالك في الموطأ (١٧١/١)، حديث (٤١٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٦٣/١٠) والبيهقي في الكبرى (٣٦٧/٣)، حديث (٦٢٩٤).

(٢) الطبراني في الأوسط (٣٠٠/٣)، حديث (٣٢٢١) وابن جرير الطبري في تفسيره (٨١/١٥) من حديث أنس مرفوعًا. وذكره الهيثمي في المجمع (٢٦/١) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمرو بن هاشم البيروتي والأكثر على توثيقه».

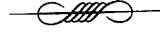
ذكره في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى (١).

وقوله ﷺ: «وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»:

يعني: أن الشهادتين مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة تعصم دم صاحبها وماله في الدنيا، إلا أن يأتي ما يبيح دمه، وأما في الآخرة فحسابه على الله عز وجل، فإن كان صادقاً أدخله الله بذلك الجنة، وإن كان كاذباً فإنه من جملة المنافقين في الدرك الأسفل من النار، وقد تقدم أن في بعض الروايات في «صحيح مسلم»: «ثُمَّ تَلَا ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ ١١ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ ١٢ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ١٣ يَمَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ١٤ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ١٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ١٦﴾ [الغاشية: ٢١-٢٦]»، والمعني: إنما عليك تذكيرهم بالله، ودعوتهم إليه، ولست مسلطاً على إدخال الإيمان في قلوبهم قهراً ولا مكلفاً بذلك، ثم أخبر أن مرجع العباد كلهم إليه وحسابهم عليه.

وفى «مسند البزار» (٢) عن عياض الأنصاري، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كَلِمَةٌ عَلَى اللَّهِ كَرِيمَةٌ، لَهَا عِنْدَ اللَّهِ مَكَانٌ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مَنْ قَالَهَا [صَادِقًا] أَذْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ، وَمَنْ قَالَهَا كَاذِبًا حَقَّنَتْ مَالَهُ وَدَمَهُ، وَلَقِيَ اللَّهَ غَدًا فَحَاسِبُهُ».

وقد استدلل بهذا من يرى قبول توبة الزنديق وهو المنافق إذا أظهر العود إلى الإسلام، ولم ير قتله بمجرد ظهور نفاقه، كما كان النبي ﷺ يُعَامِلُ المنافقين، ويُجْرِيهِمْ عَلَى أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ فِي الظاهر مع علمه بنفاق بعضهم في الباطن، وهذا قول الشافعي وأحمد في رواية عنه، وحكاها الخطابي عن أكثر العلماء [والله أعلم].



(١) سيأتي تفريجه وهو الحديث (١٤).

(٢) ضعيف: الديلمي في مسند الفردوس (٨/٥)، حديث (٧٢٨١) وذكره الهيثمي في المجمع (٢٦/١) وقال: «رواه البزار ورجاله موثقون إن كان تابعيه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود» وانظر كلمة الإخلاص لابن رجب تحقيق الألباني.



## الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَاتُّوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث بهذا اللفظ خرَّجه مسلم وخرَّجه من رواية الزُّهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، كلاهما عن أبي هريرة، وخرَّجه من رواية أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُؤَالُهُمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَاتُّوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وخرَّجه مسلم من طريقين آخرين عن أبي هريرة بمعناه.

وفى رواية له ذكرُ سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا» فقال رجل: أَكُلَّ عامٍ يا رسول الله؟ فسكتَ حتَّى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ. لَوَجِبَتْ، وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ» ثم قال: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ، فَاتُّوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَذَعُوهُ» <sup>(٢)</sup>. وخرَّجه الدارقطني <sup>(٣)</sup> من وجه آخر مختصراً، وقال فيه: «فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ لَا يَأْمَنُونَ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلُكُمْ نَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]». وقد روى من غير وجه أن هذه الآية نزلت لَمَّا سألوا النبي ﷺ عن الحج وقالوا: أفى كل عام؟

وفى «الصحيحين» عن أنس قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال رجل: من أبي؟ فقال: «فُلَانٌ» فنزلت هذه الآية: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١] <sup>(٤)</sup>.

وفيها أيضاً عن قتادة عن أنس قال: سألوا رسول الله ﷺ حتَّى أخفوه فى المسألة، فغضب، فصعد المنبر فقال: «لَا تَسْأَلُونِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيِّنْتُهُ» فقام رجل كان إذا لاحى الرجال دُعِيَ إلى غير أبيه، فقال: يا رسول الله، من أبي؟ قال: «أَبُوكَ خُذَافَةُ»، ثم أنشأ عمر

(١) صحيح: البخاري، حديث (٧٢٨٨) ومسلم، حديث (١٣٣٧)، والترمذي، حديث (٢٦٧٩) والنسائي، حديث (٢٦١٩).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٣٣٧)، والنسائي، حديث (٢٦١٩).

(٣) : الدارقطني فى سننه (٢٨٢/٢)، حديث (٢٠٦) والطبري فى تفسيره (٨٢/٧)، وابن خزيمة فى صحيحه (١٢٩/٤)، حديث (٢٥٠٨)، وابن حبان فى صحيحه (١٨/٩)، حديث (٢٧٠٤) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٤٦٢١)، ومسلم، حديث (٢٣٥٩)، والترمذي، حديث (٣٠٥٦).

فقال: رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً، نعوذ بالله من الفتن<sup>(١)</sup>. وكان قتادة يذكر عند هذا الحديث هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١].

وفى «صحيح البخاري» عن ابن عباس قال: كان قوم يسألون رسول الله ﷺ استهزاء فيقول الرجل: من أبي؟ ويقول الرجل تفضل ناقتي؟ أين ناقتي؟ فأنزل الله هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]<sup>(٢)</sup>.

. وخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» من حديث أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ وهو غضبان مُحَمَّاراً وجهه، حتى جلس إلى المنبر، فقام إليه رجل فقال: أين أنا؟ فقال: «فى النار»، فقام إليه آخر فقال: من أبي؟ قال: «أبوك خذافة»، فقام عمر فقال: رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن إماماً، إنا يا رسول الله حديثو عهد بجاهلية وشرك، والله أعلم من أبائنا. قال: فسكن غضبه، ونزلت هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ سؤُوكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]<sup>(٣)</sup>.

وروى أيضاً من طريق العوفي عن ابن عباس فى قوله: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ سؤُوكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] قال: إن رسول الله ﷺ أذن فى الناس فقال: «يا قوم، كتب عليكم الحج» فقام رجل فقال: يا رسول الله، أفى كل عام؟ فأغضب رسول الله ﷺ غضباً شديداً فقال: «والذى نفسى بيده لو قلت: نعم. لوجبت، ولو وجبت ما استطعتم، وإذن لكفرتم، فاتركوني ما تركتكم، فإذا أمرتكم بشيء فافعلوا، وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا عنه»، فأنزل الله: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ سؤُوكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]. نهاهم عن أن يسألوا مثل الذى سألت النصارى فى المائدة، فأصبحوا بها كافرين، فنهى الله تعالى عن ذلك [وقال: لا تسألوا عن أشياء إن نزل القرآن فيها بتغليظ ساءكم] ولكن انتظروا، فإذا نزل القرآن، فإنكم لا تسألون عن شيء إلا وجدتم تبيانه<sup>(٤)</sup>.

فدلّت هذه الأحاديث على النهى عن السؤال عما لا يحتاج إليه مما يسوء السائل جوابه مثل سؤال السائل هل هو فى النار أو فى الجنة؟ وهل أبوه من ينتسب إليه أو غيره؟ وعلى النهى عن السؤال على وجه التعنت والعبث والاستهزاء، كما كان يفعله كثير من المنافقين وغيرهم. وقريب من ذلك سؤال الآيات واقتراحها على وجه التعنت، كما كان يسأله المشركون وأهل الكتاب وقد قال عكرمة وغيره: إن الآية نزلت فى ذلك.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٥٤٠)، ومسلم، حديث (٢٣٥٩).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٤٦٢٢).

(٣) إسناده ضعيف: الطبري فى تفسيره (٨١/٧)، (٨٢).

(٤) إسناده ضعيف: الطبري فى تفسيره (٨٣/٧).

ويقرب من ذلك السؤال عما أخفاه الله عن عباده ولم يُطلعهم عليه، كالسؤال عن وقت الساعة، وعن الروح. ودلت أيضًا على نهى المسلمين عن السؤال عن كثير من الحلال والحرام مما يُخشى أن يكون السؤال سببًا لنزول التشديد فيه، كالسؤال عن الحج: هل يجب كل عام أم لا؟

وفي «الصحيح» عن سعد، عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ أَكْثَرَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»<sup>(١)</sup>. ولما سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عن اللعان كره المسائل وعابها حتى ابتلى السائل عنه قبل وقوعه بذلك في أهله.

وكان النبي ﷺ ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال<sup>(٢)</sup>. ولم يكن النبي ﷺ يخصص في المسائل إلا للأعراب ونحوهم من الوفود القادمين عليه، يتألفهم بذلك، فأما المهاجرون والأنصار المقيمون بالمدينة الذين رسخ الإيمان في قلوبهم فنهوا عن المسألة كما في «صحيح مسلم» عن النّوّاس بن سميّان قال: أقمت مع رسول الله ﷺ بالمدينة سنة، ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وفيه أيضًا عن أنس قال: نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع<sup>(٤)</sup>.

وفي «المسند» عن أبي أمامة قال: كان الله قد أنزل: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]، قال: فكنا قد كرهنا كثيرًا من مسأله واتفقنا ذلك حين أنزل الله على نبيه ﷺ. قال: فأتينا أعرابيا فرشونا بردًا ثم قلنا له: سئل النبي ﷺ - وذكر حديثًا<sup>(٥)</sup>.

وفي «مسند أبي يعلى» عن البراء بن عازب، قال: إن كان لتأتى عليّ السنة أريد أن أسأل رسول الله ﷺ عن شيء فأتهدب منه وإن كنت لتتضمني الأعراب.

وفي «مسند البزار»<sup>(٦)</sup> عن ابن عباس قال: ما رأيت قومًا خيرًا من أصحاب محمد ﷺ ما

(١) صحيح: البخاري، حديث (٧٢٨٩)، ومسلم، حديث (٢٣٥٨)، وأبو داود، حديث (٤٦١٠).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٧٢٨٩)، من حديث المغيرة من شعبة.

(٣) صحيح: مسلم، حديث (٢٥٥٣).

(٤) صحيح: مسلم، حديث (١٢)، والنسائي، حديث (٢٠٩١)، وأحمد في مسنده (١٤٣/٣)، حديث (١٢٤٧٩)، والطبراني في الأوسط (١٩٨/٥)، حديث (٥٠٧٠) وأبو عوانة في مسنده (١٥/١)، حديث (١)، وابن حبان في صحيحه (٣٦٨/١)، حديث (١٥٥).

(٥) إسناده ضعيف: أحمد في مسنده (٢٦٦/٥)، حديث (٢٢٣٤٤) والطبراني في الكبير (٢١٥/٨)، حديث (٧٨٦٧) من حديث أبي أمامة.

(٦) إسناده ضعيف: الدارمي في سننه (٦٣/١)، حديث (١٢٥) والطبراني في الكبير (٤٥٤/١١)، حديث (١٢٢٨٨)، والمقدسي في المختارة (٢٨٠/١٠)، حديث (٢٩٣).

سأله إلا عن اثنتي عشرة مسألة، كلها في القرآن: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ﴾ [البقرة: ٢١٩] ، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ النَّهْرِ الْحَرَّاءِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الَّتِي﴾ [البقرة: ٢٢٠] ، وذكر الحديث .

وقد كان أصحاب النبي ﷺ أحياناً يسألونه عن حكم حوادث قبل وقوعها، لكن للعمل بها عند وقوعها، كما قالوا له: إِنَّا لَأَقْوَا الْعَدُوَّ غَدًا وليس معنى مُدِّي، أفندبح بالقصب؟ .  
وسأله عن الأمراء الذين أخبر عنهم بعده، وعن طاعتهم وقتالهم، وسأله حذيفة عن الفتن، وما يصنع فيها .

فهذا الحديث، وهو قوله ﷺ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» يدلُّ على كراهة المسائل وذهمها، ولكن بعض الناس يزعم أن ذلك كان مختصاً بمن النبي ﷺ لما يخشى حينئذ من تحريم ما لم يُحرم، أو إيجاب ما يشق القيام به، وهذا قد أُمِنَ بعد وفاته ﷺ .

ولكن ليس هذا وحده هو سبب كراهة المسائل، بل له سبب آخر، وهو الذي أشار إليه ابن عباس في كلامه الذي ذكرنا بقوله: «ولكن انتظروا، فإذا نزل القرآن فإنكم لا تسألون عن شيء إلا وجدتم تبيانه»، ومعنى هذا: أن جميع ما يحتاج إليه المسلمون في دينهم لا بد أن يبينه الله في كتابه العزيز، ويبلغ ذلك رسوله عنه، فلا حاجة بعد هذا لأحد في السؤال، فإن الله تعالى أعلم بمصالح عباده منهم، فما كان فيه هدايتهم ونفعهم فإن الله لا بد أن يبينه لهم ابتداءً من غير سؤال، كما قال: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]، وحينئذ فلا حاجة إلى السؤال عن شيء، ولا سيما قبل وقوعه والحاجة إليه، وإنما الحاجة المهمة إلى فهم ما أخبر الله به ورسوله، ثم اتباع ذلك والعمل به، وقد كان النبي ﷺ يُسأل عن المسائل؛ فيحيل على القرآن، كما سأله عمر عن الكلاله فقال: «يكفيك آية الصيف»<sup>(١)</sup> .

وأشار ﷺ في هذا الحديث إلى أن في الاشتغال بامتنال أمره واجتناب نهيه شغلاً عن المسائل، فقال: «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» فالذي يتعين على المسلم الاعتناء به والاهتمام: أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ﷺ، ثم يجتهد في فهم ذلك، والوقوف على معانيه، ثم يشتر بالتصديق بذلك إن كان من الأمور العلمية، وإن كان من الأمور العملية بذل وسعه في الاجتهاد في فعل ما يستطيعه من الأوامر، واجتناب ما ينهى عنه، وتكون همته مصروفة بالكلية إلى ذلك، لا إلى غيره، وهكذا كان حال أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان في طلب العلم النافع من الكتاب والسنة .  
فأما إن كانت همّة السامع مصروفة [عند] سماع الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع، وقد

(١) صحيح: مسلم، حديث (٥٦٧) .

لا تقع، فإن هذا مما يدخل في النهي، ويثبت عن الجد في متابعة الأمر، وقد سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر، فقال له: رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله، فقال له الرجل: رأيت إن غلبت [عليه؟] رأيت إن زوجمت (عنه)؟ فقال له ابن عمر: اجعل «أرأيت» باليمن، رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله. خرّجه الترمذي (١).

ومراد ابن عمر أنه لا يكتن لك هم إلا في الاقتداء بالنبي ﷺ، ولا حاجة إلى فرض العجز عن ذلك أو تعثره قبل وقوعه؛ فإنه قد يفتر العزم عن التصميم على المتابعة، فإن التفقه في الدين، والسؤال عن العلم إنما يحمّد إذا كان للعمل لا للمراء والمجادل.

وقد روى عن عليّ رضي الله عنه أنه ذكر فتناً تكون في آخر الزمان فقال له عمر: متى ذلك يا علي؟ قال: إذا تُفّقَ لغير الدين، وتُعَلِّمَ لغير العلم، والتُمست الدنيا بعمل الآخرة.

وعن ابن مسعود أنه قال: كيف بكم إذا لبستكم فتنة يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير، وتتخذ سنة، فإن غيرت يوماً قيل: هذا منكرو؟ قالوا: ومتى ذلك؟ قال: إذا قلّت أماناؤكم، وكثرت أمراؤكم، وقلّت فقهاؤكم، وكثرت قراؤكم، وتُفّقَ لغير الدين، والتُمست الدنيا بعمل الآخرة. خرّجهما عبد الرزاق في كتابه (٢).

ولهذا المعنى كان كثير من الصحابة والتابعين يكرهون السؤال عن الحوادث قبل وقوعها، ولا يُجيبون عن ذلك، قال عمرو بن مرة: خرج عمر على الناس، فقال: أخرج عليكم أن تسألونا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلاً (٣).

وعن ابن عمر قال: لا تسألوا عما لم يكن، فإني سمعتُ عمر لعن السائل عما لم يكن (٤). وكان زيد بن ثابت إذا سُئل عن الشيء يقول: كان هذا؟ فإن قالوا: لا. قال: دعوه حتى يكون (٥).

وقال مسروق: سألت أبيّ بن كعب عن شيء، فقال: أكان بعد؟ فقلت: لا. فقال أجمنا - يعني: أرحنا حتى يكون - فإذا كان اجتهدنا لك رأينا (٦).

وقال الشعبي: سئل عمار عن مسألة فقال: هل كان هذا بعد؟ قالوا: لا. قال: فدعونا حتى

(١) صحيح: البخاري، حديث (١٦١١)، والترمذي، حديث (٨٦١)، والنسائي، حديث (٢٩٤٦) من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح لغيره موقوف: الدرامي في سننه (٧٥/١)، حديث (١٨٥)، وابن أبي شيبه في مصنفه (٤٥٢/٧)، حديث (٣٧١٥٦) ومعمّر بن راشد في جامعه (٣٥٩/١١)، حديث (٥)، والحاكم في المستدرک (٥٦٠/٤)، حديث (٨٥٧٠) من حديث ابن مسعود موقوفاً. وانظر صحيح الترغيب (١١١).

(٣) إسناده ضعيف: الدارمي في سننه (٦٣/١)، حديث (١٢٤).

(٤) إسناده ضعيف: الدارمي في سننه (٦٢/١)، حديث (١٢١).

(٥) إسناده حسن: الدارمي في سننه (٦٢/١)، حديث (١٢٢).

(٦) إسناده صحيح: الدارمي في سننه (٦٨/١)، حديث (١٥٠).

يكون، فإذا كان تجشمناه لكم<sup>(١)</sup>.

وعن الصلت بن راشد، قال: سألت طاووساً عن شيء، فأنتهرنى وقال: أكان هذا؟ قلت: نعم. قال: أالله؟ قلت: الله. قال: إن أصحابنا أخبرونا عن معاذ بن جبل أنه قال: أيها الناس، لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم هاهنا وهاهنا، فإنكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سُئل سُدد، أو قال وُقُق<sup>(٢)</sup>.

وقد خرَّجه أبو داود في كتاب «المراسيل» مرفوعاً من طريق ابن عجلان عن طاووس عن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تعجلوا بالبلىة قبل نزولها، فإنكم إن لم تفعلوا لم ينفك المسلمون منهم من إذا قال سُدد أو وقق، وإنكم إن عجلتم تشئت بكم السبل هاهنا وهاهنا»<sup>(٣)</sup>. ومعنى إرساله أن طاووساً لم يسمع من معاذ.

وخرَّجه أيضاً من رواية يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن النبي ﷺ بمعناه مرسل<sup>(٤)</sup>. وروى الخجاج بن منهال: حدثنا جرير بن حازم أنه قال: سمعت الزبير بن سعيّد - رجلاً من بني هاشم، قال: سمعت أباخنا يحدثون: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال في أمتي من إذا سُئل سُدد وأزُشِد حتى يتساءلوا عما لم ينزل تبينه، فإذا فعلوا ذلك، ذهب بهم هاهنا وهاهنا»<sup>(٥)</sup>.

وقد روى عن الصنابحي عن معاوية، عن النبي ﷺ أنه نهى عن الأغلوطن<sup>(٦)</sup>، خرَّجه الإمام أحمد، وفسرها الأوزاعي وقال: هي شداؤ المسائل. وقال عيسى بن يونس: هي من لا يحتاج إليه من كيف وكيف.

ويروى من حديث ثوبان عن النبي ﷺ قال: «سيكون أقوام من أمتي يغفلون فقهاءهم يفضّل المسائل، أولئك شرار أمتي»<sup>(٧)</sup>.

وقال الحسن: شرار عباد الله الذين يتبعون شرار المسائل يغفون بها عباد الله. وقال الأوزاعي: إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم ألقى على لسانه المغاليط؛ فلقد رأيتهم أقل الناس علماً.

- (١) إسناده صحيح: الدارمي في سننه (١/٦٢) حديث (١٢٣) وابن سعد في الطبقات (٣/٢٥٦).
- (٢) إسناده حسن: الدارمي في سننه (١/٦٨)، حديث (١٥٣) وأبو عمر الداني في سننه (٣/٧٤١)، حديث (٣٦٣).
- (٣) إسناده ضعيف: الطبراني في الكبير (٢٠/١٦٧)، حديث (٣٥٣)، وأبو داود في المراسيل ص (٣٢٢)، حديث (٤٥٧).
- (٤) إسناده ضعيف: أبو داود في المراسيل ص (٣٢٣)، حديث (٤٥٨).
- (٥) لم أجده.
- (٦) ضعيف: أبو داود، حديث (٣٦٥٦)، وأحمد في مسنده (٥/٤٣٥)، حديث (٢٣٧٣٨) والطبراني في الأوسط (٨/١٣٧)، حديث (٨٢٠٤)، وانظر ضعيف أبي داود.
- (٧) ضعيف جداً: الطبراني في الكبير (٢/٩٨)، حديث (١٤٣١)، وانظر الضعيفة (١٤٠٢).

وقال ابن وهب عن مالك: أدركت هذه البلدة، وإنهم ليكرهون هذا الإكثار الذي فيه الناس اليوم. يريد المسائل.

وقال أيضاً: سمعت مالكا وهو يعيب كثرة الكلام وكثرة الفتيا، ثم قال: يتكلم كأنه جمل مُغْتَلِمٌ يقول: هو كذا، هو كذا. يَهْدِرُ في كلامه.

وقال: سمعت مالكا يكره الجواب في كثرة المسائل، وقال: قال الله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، فلم يأت في ذلك جواب.

وكان مالك يكره المجادلة عن السنن أيضاً. قال الهيثم بن جميل: قلت لمالك: يا أبا عبد الله، الرجل يكون عالماً بالسنن يجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قيل منه وإلا سكت.

قال إسحاق بن عيسى: كان مالك يقول: المرء والمجدال في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل.

وقال ابن وهب: سمعت مالكا يقول: المرء في العلم يُقْسَى القلوب، ويورث الضغن. وكان أبو شريح الإسكندراني يوماً في مجلسه، فكثرت المسائل، فقال: قد درت قلوبكم منذ اليوم، فقوموا إلى أبي حميد خالد بن حميد اصقلوا قلوبكم، وتعلموا هذه الرغائب، فإنها تجدد العبادة، وتورث الزهادة، وتجبر الصداقة، وأقلوا المسائل إلا ما نزلت، فإنها تقسى القلوب وتورث العداوة.

وقال الميموني: سمعت أبا عبد الله - يعني: أحمد - يُسأل عن مسألة، فقال: وقعت هذه المسألة؟ بليت بها بعد؟.

وقد انقسم الناس في هذا الباب أقساماً:

فمن أتباع الحديث من سد باب المسائل حتى قلّ فقهه وعلمه بحدود ما أنزل الله على رسوله، وصار حامل فقه غير فقيه.

ومن فقهاء أهل الرأي من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها، ما يقع في العادة منها وما لا يقع، واشتغلوا بتكليف الجواب عن ذلك، وكثرة الخصومات فيه والجدال عليه حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب، ويستقر فيها بسببه الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيراً بنية المغالبة وطلب العلو والمباهاة، وصرف وجوه الناس، وهذا مما ذمّه العلماء الربانيون، ودلت السنة على قبحه وتحريمه.

وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به، فإنّ معظم همهم البحث عن معاني كتاب الله عز وجل، وما يفسره من السنن الصحيحة وكلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ ومعرفة صحيحها وسقيمها، ثم التفقه فيها وتفهمها، والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث ومسائل

الحلال والحرام، وأصول السنة والزهد والرفائق وغير ذلك، وهذا هو طريقة الأمام أحمد ومن وافقه من علماء الحديث الربانيين، وفي معرفة هذا شغلٌ شاغلٌ عن التشاغل بما أحدثت من الرأي مما لا يُنتفع به، ولا يقع، وإنما يورث التجادل فيه الخصومات والجدال وكثرة القيل والقال. وكان الإمام أحمد كثيراً إذا سُئِلَ عن شيء من المسائل المولدة التي لا تقع يقول: دعونا من هذه المسائل المحدثه.

وما أحسن ما قاله يونس بن سليمان السَّقَطِي: نظرت في الأمر، فإذا هو الحديث والرأي، فوجدت في الحديث ذكر الرب عز وجل وربوبيته وإجلاله، وعظمته، وذكر العرش وصفة الجنة والنار، وذكر النبيين والمرسلين، والحلال والحرام والحث على صلة الأرحام، وجماع الخير فيه، ونظرت في الرأي فإذا فيه المكرو والغدر والحيل وقطيعة الأرحام، وجماع الشر فيه. وقال أحمد بن حنبل: من أراد علم القبر فعليه بالآثار، ومن أراد علم الخبز فعليه بالرأي. ومن سلك طريقة طلب العلم على ما ذكرناه تمكّن من فهم جواب الحوادث الواقعة غالباً؛ لأن أصولها توجد في تلك الأصول المشار إليها، ولا بد أن يكون سلوك هذا الطريق خلف أئمة أهله المجمع على هدايتهم ودرايتهم كالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ومن سلك مسلكتهم، فإن من ادعى سلوك هذا الطريق على غير طريقهم وقع في مفاز ومهالك، وأخذ بما لا يجوز الأخذ به، وترك ما يجب العمل به.

وملاك الأمر كله: أن يقصد بذلك وجه الله، والتقرب إليه بمعرفة ما أنزل على رسوله، وسلوك طريقه، والعمل بذلك، ودعاء الخلق إليه، ومن كان كذلك وفقه الله وسدّده، وألهمه رشده، وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان من العلماء الممدوحين في الكتاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [انظر: ٢٨]، ومن الراسخين في العلم، فقد خرّج ابن أبي حاتم في «تفسيره» من حديث أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ سئل عن الراسخين في العلم، فقال: «من برّ يمينه، وصدق لسانه، واستقام قلبه، ومن عَفَّ بطنه وفرجه، فذلك من الراسخين في العلم»<sup>(١)</sup>.

وقال نافع بن يزيد: يقال: الراسخون في العلم: المتواضعون لله، المتذللون لله في مرضاته، لا يتعاطون من فوقهم، ولا يحقرون من دونهم<sup>(٢)</sup>. ويشهد لهذا قول النبي ﷺ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَبْرُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْئِدَةً. الْإِيمَانُ يَمَانٌ، وَالْفَقْهُ يَمَانٌ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ»<sup>(٣)</sup>. وهذا إشارة منه إلى أبي موسى الأشعري، ومن كان على

(١) موضوع: الطبري في تفسيره (٣/١٨٥)، والطبراني في الكبير (٨/١٥٢)، حديث (٧٦٥٨).

(٢) انظر تفسير ابن كثير (١/٣٤٨).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٤٣٨٨)، ومسلم، حديث (٥٢).



طريقه من علماء أهل اليمن، ثم إلى مثل أبي مسلم الخولاني، وأويس القرني، وطاووس، ووهب بن منبه، وغيرهم من علماء أهل اليمن، وكل هؤلاء من العلماء الربانيين الخائفين لله، فكلهم علماء بالله يخشونه ويخافونه، وبعضهم أوسع علماً بأحكام الله وشرائع دينه من بعض، ولم يكن تميزهم عن الناس بكثرة قيل وقال، ولا بحث ولا جدال.

وكذلك معاذ بن جبل رضي الله عنه أعلم الناس بالحلال والحرام، وهو الذي يحشر يوم القيامة أمام العلماء برتوة<sup>(١)</sup>، ولم يكن علمه بتوسعة المسائل وتكثيرها، بل قد سبق عنه كراهة الكلام فيما لا يقع، وإنما كان عالماً بالله وعالماً بأصول دينه، وقد قيل للإمام أحمد: من نسال بعدك؟ قال: عبد الوهاب الوراق، قيل له: إنه ليس له اتساع في العلم، قال: إنه رجل صالح مثله يُوفق لإصابة الحق.

وسئل عن معروف الكرخي، فقال: كان معه أصل العلم: خشية الله. وهذا يرجع إلى قول بعض السلف: كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاغترار بالله جهلاً. وهذا باب واسع يطول استقصاؤه.

ولنرجع إلى شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه فنقول: من لم يشتغل بكثرة المسائل التي لا يوجد مثلها في كتاب، ولا سنة، بل اشتغل بفهم كلام الله ورسوله، وقصد به ذلك امتثال الأوامر واجتناب النواهي، فهو ممن امتثل أمر رسول الله ﷺ في هذا الحديث، وعمل بمقتضاه، ومن لم يكن اهتمامه بفهم ما أنزل الله على رسوله، واشتغل بكثرة توليد المسائل قد تقع وقد لا تقع، وتكلف أجوبتها بمجرد الرأي، خشى عليه أن يكون مخالفاً لهذا الحديث، مرتكباً لنهي، تاركاً لأمره.

واعلم أن كثرة وقوع الحوادث التي لا أصل لها في الكتاب والسنة إنما هو من ترك الاشتغال بامتثال أوامر الله ورسوله، واجتناب نواهي الله ورسوله، فلو أن من أراد أن يعمل عملاً سأل عما شرعه الله في ذلك العمل فامتثل، وعما نهى عنه فاجتنبه، وقعت الحوادث مقيدة بالكتاب والسنة، وإنما يعمل العالم بمقتضى رأيه وهواه فتقع الحوادث عامتها مخالفة لما شرعه الله وربما عسر ردها إلى الأحكام المذكورة في الكتاب والسنة لبعدها عنها.

وفى الجملة: فمن امتثل ما أمر به النبي ﷺ في هذا الحديث وانتهى عما نهى عنه، وكان مشتغلاً بذلك عن غيره، حصل له النجاة في الدنيا والآخرة، ومن خالف ذلك واشتغل بخواطره وما يستحسنه، وقع فيما حذر منه النبي ﷺ من حال أهل الكتاب الذين هلوا بكثرة مسائلهم

(١) صحيح: الترمذي، حديث (٣٧٩٠)، وابن ماجه، حديث (١٥٥)، وأحمد في مسنده (٣٨١/٣)، حديث (١٤٠٢٢) من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر وأشداهم في أمر الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أبي وكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح». وانظر الصحيحة (١٢٢٤)، والرتوة: الخطوة. وانظر لسان العرب (٣٠٨/١٤).

واختلافهم على أنبيائهم، وعدم انقيادهم وطاعتهم لرسولهم .  
**قوله ﷺ: «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» :**  
 قال بعضُ العلماء : هذا يؤخذ منه أن النهي أشدُّ من الأمر، لأن النهي لم يُرَخَّص في ارتكاب شيء منه، والأمر قيَّد بحسب الاستطاعة، وروى هذا عن الإمام أحمد .  
 ويشبه هذا قول بعضهم : أعمال البر يعملها البر والفاجر، وأما المعاصي فلا يتركها إلا صديق . وروى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال له : «أتق المحارم تكن أعبد الناس»<sup>(١)</sup> .  
 وقالت عائشة رضي الله عنها : من سره أن يسبق الدائب المجتهد فليكنف عن الذنوب، وروى عنها مرفوعاً<sup>(٢)</sup> .

وقال الحسن : ما عبَّد العابدون بشيء أفضل من ترك ما نهاهم الله عنه . والظاهر أن ما ورد من تفضيل ترك المحرمات على فعل الطاعات، إنما أريد به على نوافل الطاعات، وإلا فجنس الأعمال الواجبات أفضل من جنس ترك المحرمات، لأن الأعمال مقصودة لذاتها، والمحارم المطلوب عدمها، ولذلك لا تحتاج إلى نية بخلاف الأعمال، ولذلك كان جنس ترك الأعمال قد يكون كفرًا كترك التوحيد، وكترك أركان الإسلام أو بعضها على ما سبق، بخلاف ارتكاب المنهيات فإنه لا يقتضى الكفر بنفسه، ويشهد [لذلك] قول ابن عمر : لرؤد داني حرام أفضل من مائة ألف تُنفق في سبيل الله .

وعن بعض السلف قال : ترك داني مما يكره الله أحب إلى من خمسمائة حجة .  
 وقال ميمون بن مهران : ذكر الله باللسان حسن وأفضل منه أن يذكر الله العبد عند المعصية فيمسك عنها .

وقال ابن المبارك : لأن أرد درهمًا من شبهة أحب إلى من أن أتصدق بمائة ألف ومائة ألف، حتى بلغ ست مائة ألف .

وقال عمر بن عبد العزيز : ليست التقوى قيام الليل وصيام النهار، والتخليط فيما بين ذلك، ولكن التقوى أداء ما افترض الله، وترك ما حرم الله، فإن كان مع ذلك عملٌ فهو خير إلى خير، أو كما قال .

وقال أيضًا : وددت أني لا أصلي غير الصلوات الخمس سوى الوتر، وأن أؤدى الزكاة، ولا أتصدق بعدها بدرهم، وأن أصوم رمضان ولا أصوم بعده يومًا أبدًا، وأن أحج حجة الإسلام ثم لا أحج بعدها أبدًا، ثم أعمد إلى فضل قوتي، فأجعله فيما حرم الله عليّ فأمسك عنه . وحاصل

(١) حسن : الترمذي، حديث (٢٣٠٥)، وأحمد في مسنده (٣١٠/٢)، حديث (٨٠٨١)، والطبراني في الأوسط (١٢٥/٧)، حديث (٧٠٥٤)، وانظر الصحيحة (٩٣٠) .

(٢) ضعيف جدًا : أبو يعلى في مسنده (٣٦١/٨)، حديث (٤٩٥٠)، والبيهقي (٤٦٧/٥)، حديث (٧٣١٠) من حديث عائشة مرفوعًا، وانظر الضعيفة (٤٥٣٥) .

كلامهم يدل على أن اجتناب المحرمات - وإن قلَّت - أفضل من الإكثار من نوافل الطاعات، فإن ذلك فرض وهذا نفل.

وقالت طائفة من المتأخرين: إنما قال ﷺ: «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»؛ لأن امتثال الأمر لا يحصل إلا بعمل، والعمل يتوقف وجوده على شروط وأسباب، وبعضها قد لا يستطيع، فلذلك قيده بالاستطاعة، كما قيد الله الأمر بالتقوى بالاستطاعة، قال تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [الماعين: ١٦]، وقال في الحج: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [ممران: ٩٧]. وأما النهي: فالمطلوب عدمه، وذلك هو الأصل، والمقصود استمرار العدم الأصلي، وذلك ممكن، وليس فيه ما لا يُستطاع، وهذا أيضًا فيه نظر، فإن الداعي إلى فعل المعاصي قد يكون قويًا، لا صبر معه للعبد على الامتناع مع فعل المعصية مع القدرة عليها، فيحتاج الكف عنها حينئذٍ إلى مجاهدة شديدة، ربما كانت أشق على النفوس من مجرد مجاهدة النفس على فعل الطاعة، ولهذا يوجد كثيرًا من يجتهد فيفعل الطاعات، ولا يقوى على ترك المحرمات، وقد سئل عمر عن قوم يشتهون المعصية ولا يعملون بها، فقال: أولئك قوم امتحن الله قلوبهم للتقوى، لهم مغفرة وأجر عظيم.

وقال يزيد بن مسيرة: يقول الله في بعض الكتب: أيها الشاب التارك شهوته، المتبذل شبابه لأجلي، أنت عندى كبعض ملائكتي.

وقال: ما أشد الشهوة في الجسد، إنها مثل حريق النار، وكيف ينجو منها المحصوريون؟! والتحقيق في هذا: أن الله لا يكلف العباد من الأعمال ما لا طاقة لهم به، وقد أسقط عنهم كثيرًا من الأعمال بمجرد المشقة رخصة عليهم، ورحمة لهم، وأما المناهي، فلم يغزُر أحدًا بارتكابها بقوة الداعي والشهوات، بل كلفهم تركها على كل حال، وأن ما أباح أن يُتناول من المطاعم المحرمة عند الضرورة ما تبقى معه الحياة، لا لأجل التلذذ والشهوة، ومن هنا يعلم صحة ما قاله الإمام أحمد: إن النهي أشد من الأمر. وقد روى عن النبي ﷺ من حديث ثوبان وغيره أنه قال: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا»<sup>(١)</sup> يعني: لن تقدرُوا على الاستقامة كلها.

وروى الحكم بن حزن الكُلفي قال: وفدت إلى رسول الله ﷺ، فشهدت معه الجمعة، فقام رسول الله ﷺ متوكئًا على عصا أو قوس، فحمد الله، وأثنى عليه بكلمات خفيفات طيبات مباركات، ثم قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَنْ تُطِيقُوا - أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا - كُلُّ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ سَدِّدُوا وَأَبْشِرُوا» خرَّجه الإمام أحمد وأبو داود<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح: ابن ماجه، حديث (٢٧٧)، والدرامي في سننه (١٧٤/١)، حديث (٦٥٥)، وأحمد في مسنده (٥/٢٧٦)، حديث (٢٢٤٣٢)، والطبراني في الأوسط (١١٦/٧)، حديث (٧٠١٩) والحاكم في المستدرک (١/٢٢٠)، حديث (٤٤٧)، والبيهقي في الكبرى (٨٢/١)، حديث (٣٨٩). وانظر صحيح الجامع (٩٥٢).

(٢) حسن: أبو داود، حديث (١٠٩٦)، وأحمد في مسنده (٢١٢/٤)، والطبراني في الكبير (٢١٣/٣)، حديث (٣١٦٥)، والبيهقي في الصغرى ص (٣٨٤)، حديث (٦٥٢)، وانظر صحيح أبي داود.

وفى قوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»:

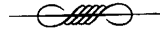
دليل على أن من عجز عن فعل المأمور به كله، وقدر على بعضه، فإنه يأتي بما أمكنه منه، وهذا مطرد في مسائل:

منها الطهارة: فإذا قدر على بعضها، وعجز عن الباقي: إما لعدم الماء، أو لمرض في بعض أعضائه دون بعض، فإنه يأتي من ذلك بما قدر عليه، ويتيمم للباقي، وسواء في ذلك الوضوء والغسل على المشهور.

ومنها الصلاة: فمن عجز عن فعل الفريضة قائماً صلى قاعداً، فإن عجز صلى مضطجعا، وفى «صحيح البخاري» عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(١)</sup>، ولو عجز عن ذلك كله أو ما بطرفه، وصلى بنيته، ولم تسقط عنه الصلاة على المشهور.

ومنها زكاة الفطر: فإذا قدر على إخراج بعض صاع، لزمه ذلك على الصحيح، فأما من قدر على صيام بعض النهار دون تكملته فلا يلزمه ذلك بغير خلاف، لأن صيام بعض اليوم ليس بقربة في نفسه، وكذا لو قدر على عتق بعض رقبة في الكفارة لم يلزمه، لأن تبعض العتق غير محبوب للشارع، بل يُؤمر بتكميله بكل طريق.

وأما من فاتته الوقوف بعرفة في الحج: فهل يأتي بما بقى منه من المبيت بمزدلفة ورمى الجمار أم لا؟ بل يقتصر على الطواف والسعي وتحلل بعمره؟ على روايتين عن أحمد، أشهرهما: أنه يقتصر على الطواف والسعي؛ لأن المبيت والرمي من لواحق الوقوف بعرفة وتوابعه، وإنما أمر الله تعالى بذكره عند المشعر الحرام، وبذكره في الأيام المعدودات لمن أفاض من عرفات، فلا يؤمر به من لا يقف بعرفة كما لا يؤمر به المعتمر والله أعلم.



(١) صحيح البخاري، حديث (١١١٧)، وأبو داود، حديث (٩٥١) والترمذي، حديث (٣٧١)، وابن ماجه، حديث (١٢٢٣).

## الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ: أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟»<sup>(١)</sup>.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

هذا الحديث خرّجه مسلم من رواية فضيل بن مرزوق، عن عدى بن ثابت، عن أبي حازم، عن أبي هريرة وخرّجه الترمذی وقال: حسن غريب، وفضيل بن مرزوق ثقة وسط خرّج له مسلم دون البخاري.

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ»:

هذا قد جاء أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ يَحِبُّ الطَّيِّبَ، نَظِيفٌ يَحِبُّ النِّظَافَةَ، جَوَادٌ يَحِبُّ الْجُودَ» خرّجه الترمذی، وفي إسناده مقال<sup>(٢)</sup>.  
والطيب هنا: معناه: الطاهر.

والمعنى: أنه تعالى مقدّس منزّه عن النقائص والعيوب كلها، وهذا كما في قوله: ﴿وَالطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦]، والمراد: المنزهون من أدناس الفواحش وأوضارها.

وقوله: «لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا»:

قد ورد معناه في حديث الصدقة، ولفظه: «لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا...»<sup>(٣)</sup>، والمراد أنه تعالى لا يقبل من الصدقات إلا ما كان طيباً حلالاً. وقد قيل: إن المراد في هذا الحديث الذي نتكلم فيه الآن بقوله: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا» أعم من ذلك، وهو أنه لا يقبل من الأعمال إلا ما كان طيباً طاهراً من المفسدات كلها، كالرياء والعُجب، ولا من الأموال إلا ما كان طيباً حلالاً؛ فإنّ الطيب توصف به الأعمال والأقوال والاعتقادات، فكل هذه تنقسم إلى طيبٍ وخبيثٍ. وقد قيل: إنه يدخل في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٠١٥)، والترمذی، حديث (٢٩٨٩)، وأحمد في مسنده (٣٢٨/٢)، حديث (٨٣٣٠) والدرامي في سننه (٣٨٩/٢)، حديث (٢٧١٧).

(٢) ضعيف: الترمذی، حديث (٢٧٩٩)، وانظر ضعيف الجامع (١٦١٦).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (١٤١٠)، ومسلم، حديث (١٠١٤)، والترمذی، حديث (٦٦١)، والنسائي، حديث (٢٥٢٥)، وابن ماجه، حديث (١٨٤٢).

وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴿١٠٠﴾ [المائدة: ١٠٠] هذا كله .

وقد قسم الله تعالى الكلام إلى طيب وخبيث، فقال: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ﴿٢٤﴾ [البراهيم: ٢٤] ، ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴿٢٥﴾ [البراهيم: ٢٥] ، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴿١٠٠﴾ [النحل: ١٠٠] ، ووصف الرسول ﷺ بأنه يحل الطيبات ويحرم الخبائث . وقد قيل: إنه يدخل في ذلك الأعمال والأقوال والاعتقادات أيضًا، ووصف الله تعالى المؤمنين بالطيب بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ ﴿٣٧﴾ [النحل: ٣٧] ، وإن الملائكة تقول عند الموت: اخرجي أيتها النفس الطيبة كانت في الجسد الطيب وإن الملائكة تسلم عليهم عند دخول الجنة، ويقولون لهم: طيبتم . وقد ورد في الحديث أَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا زَارَ أَخًا لَهُ فِي اللَّهِ تَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: «طَيْبَتْ وَطَابَ مَمَشَاكَ، وَتَبَوَّاتُ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا» (١) .

فالمؤمن كله طيب قلبه ولسانه وجسده، بما سكن في قلبه من الإيمان، وظهر على لسانه من الذكر، وعلى جوارحه من الأعمال الصالحة التي هي ثمرة الإيمان، وداخله في اسمه . فهذه الطيبات كلها يقبلها الله عز وجل .

ومن أعظم ما يحصل به طيبة الأعمال للمؤمن طيب مطعمه، وأن يكون من حلال فبذلك يزكو عمله .

وفي هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يقبل العمل ولا يزكو إلا بأكل الحلال، وأن أكل الحرام يفسد العمل، ويمنع قبوله، فإنه قال بعد تقريره: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا»: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فقال: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا ﴿١٧٢﴾ [المؤمنون: ١٧٢] ، وقال: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴿١٧٢﴾ [البقرة: ١٧٢] .»

والمراد بهذا أن الرسل وأمهم مأمورون بالأكل من الطيبات التي هي الحلال، وبالعمل الصالح، فما دام الأكل حلالاً، فالعمل الصالح مقبول، فإذا كان الأكل غير حلال فكيف يكون العمل مقبولاً؟

وما ذكره بعد ذلك من الدعاء، وأنه كيف يتقبل مع الحرام؟ فهو مثال لاستبعاد قبول الأعمال مع التغذية بالحرام .

وقد خرَّج الطبراني بإسناد فيه نظر عن ابن عباس، قال: تُلِيَتْ هَذِهِ آيَةُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴿١٦٨﴾ [البقرة: ١٦٨] ، فقام سعد بن أبي وقاص فقال: يا رسول الله، ادعوا الله أن يجعلني مستجاب الدعوة، فقال النبي ﷺ: «يَا سَعْدُ، أَطِيبَ مَطْعَمَكَ تَكُنْ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّ الْعَبْدَ لَيَقْذِفُ اللَّقْمَةَ الْحَرَامَ فِي جَوْفِهِ مَا يَتَقَبَّلُ مِنْهُ عَمَلٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَإِنَّمَا عَبْدٌ نَبِتَ لِحِمَّةٍ مِنْ سَحَابِ النَّارِ أُولَى بِهِ» (٢) .

(١) حسن: الترمذي، حديث (٢٠٠٨)، وابن ماجه، حديث (١٤٤٣)، وانظر صحيح الجامع (٦٣٨٧) .

(٢) ضعيف جداً: الطبراني في الأوسط (٣١١/٦)، حديث (٢١٠٤)، وانظر الضعيفة (١٨١٢) .

وفى «مسند الإمام أحمد» بإسناد فيه نظر أيضاً عن ابن عمر قال: «من اشترى ثوباً بعشرة دراهم فى ثمنه درهم حرام، لم يقبل الله له صلاة ما كان عليه»، ثم أدخل أصبعيه فى أذنيه فقال: ضُمَّتَا إن لم أكن سمعته من رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. ويُرَوَّى من حديث عليّ رضى الله عنه مرفوعاً معناه أيضاً، خرَّجه البزار وغيره بإسنادٍ ضعيف جداً<sup>(٢)</sup>.

وخرَّج الطبرانى بإسنادٍ فيه ضعفٌ من حديث أبى هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا خرج الرجل حاجاً بنفقة طيبة، ووضع رجله فى الغرز، فنادى: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لبيك، ناداه منادٍ من السماء: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ زَادُكَ حلالٌ، وراحلتك حلالٌ، وحجك مبرورٌ غير مأزور. وإذا خرج الرجل بالنفقة الخبيثة، فوضع رجله فى الغرز، فنادى: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لبيك، ناداه منادٍ من السماء: لا لَبَّيْكَ ولا سَعْدَيْكَ، زَادُكَ حرام، ونفقتك حرام، وحجك غير مبرور»<sup>(٣)</sup>. ويروى من حديث عمر نحوه بإسناد ضعيف أيضاً.

وروى أبو يحيى القتات عن مجاهد عن ابن عباس قال: لا يقبل الله صلاة امرئ فى جوفه حرام.

وقد اختلف العلماء فى حجٍّ من حجٍّ بمالٍ حرام، ومن صلى فى ثوب حرام، هل يسقط عنه فرض الصلاة والحج بذلك، وفيه عن الإمام أحمد روايتان، وهذه الأحاديث المذكورة تدلُّ على أنه لا يتقبل العمل مع مباشرة الحرام، لكن القبول قد يُراد به الرضا بالعمل، ومدحُ فاعله، والثناء عليه بين الملائكة والمباهة به، وقد يُراد به حصول الثواب والأجر عليه، وقد يراد به سقوط الفرض به من الذمة، فإن كان المراد هاهنا القبول بالمعنى الأوّل أو الثانى، لم يمنع ذلك من سقوط الفرض به من الذمة، كما ورد أنه لا تقبل صلاة الأبق، ولا المرأة التى زوجها عليها ساخطاً، ولا من أتى كاهناً، ولا من شرب الخمر أربعين يوماً، والمراد - والله أعلم - نفى القبول بالمعنى الأوّل أو الثانى، وهو المراد - والله أعلم - من قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]. ولهذا كانت هذه الآية يشتدُّ منها خوفُ السلف على نفوسهم، فخافوا ألا يكونوا من المتقين الذين يُتقبل منهم. وسئل أحمد عن معنى «المتقين» فيها، فقال: يتقى الأشياء، فلا يقع فيما لا يحلُّ له.

وقال أبو عبد الله النباجى الزاهد رحمه الله: خمسُ خصال بها تمامُ العمل:

الإيمان بمعرفة الله عز وجل، ومعرفة الحق، وإخلاص العمل لله، والعمل على السنة،

(١) ضعيف: أحمد فى مسنده (٩٨/٢)، حديث (٥٧٣٢) وعبد بن حميد فى مسنده ص (٢٦٧)، حديث (٨٤٩)، والبيهقى فى الشعب (١٤٢/٥)، حديث (٦١١٤) من حديث ابن عمر موقوفاً، وانظر الضعيفة (٨٤٤).

(٢) ضعيف جداً: البزار فى مسنده (٦١/٣)، حديث (٨١٩) عن عليّ مرفوعاً وفيه: «من أصاب مالاً من حرام فليس جلباباً - يعنى قميصاً - لم تقبل صلاته حتى ينحى ذلك الجلباب عنه...» وانظر ضعيف الترغيب (١٠٧٢).

(٣) ضعيف جداً: الطبرانى فى الأوسط (٢٥١/٥)، حديث (٥٢٢٨)، وانظر الضعيفة (٤٤٠٣).

وأكل الحلال، فإن فُقدت واحدة، لم يرتفع العمل، وذلك أنك إذا عرفت الله عز وجل، ولم تعرف الحق، لم تنتفع، وإذا عرفت الحق، ولم تعرف الله، لم تنتفع، وإن عرفت الله وعرفت الحق، ولم تُخلص العمل، لم تنتفع، وإن تَمَّت الأربع ولم يكن الأكل من حلال لم تنتفع. وقال وهيب بن الورد: لو قمت مقام هذه السارية لم ينفعك شيء حتى تنظر ما يدخل بطنك حلال أو حرام؟

وأما الصدقة بالمال الحرام، فغير مقبولة كما في «صحيح مسلم» عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «لا يقبلُ الله صلاةَ بغير طهور، ولا صدقة من غُلُولٍ»<sup>(١)</sup>. وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ما تصدَّق أحدٌ بصدقةٍ من كَسْبٍ طَيِّبٍ - ولا يقبلُ الله إلا الطَّيِّبَ - إلا أخذها الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ»<sup>(٢)</sup> وذكر الحديث. وفي «مسند الإمام أحمد» عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لا يكتسب عبدٌ مالاً من حرام، فينفق منه، فيبارك له فيه، ولا يتصدق به، فيتقبل منه، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زادةً إلى النار، إن الله لا يمحو السيئ السيئ، ولكن يمحو السيئ بالحسن، إن الخبيث لا يمحو الخبيث»<sup>(٣)</sup>. ويُروى من حديث دراج، عن ابن حُجيرة عن أبي هريرة أنَّ النبي ﷺ قال: «من كَسَبَ مالاً حراماً، فتصدق به، لم يكن له فيه أجر، وكان إصره عليه». خرَّجه ابن حبان في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>، ورواه بعضهم موقوفاً على أبي هريرة.

ومن مراسيل القاسم بن مُخَيَّمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَصَابَ مَالاً مِنْ مَائِمٍ، فَوَصَلَ بِهِ رَحْمَةً، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، جَمَعَ اللَّهُ ذَلِكَ جَمِيعاً، ثُمَّ قَذَفَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». وروى عن أبي الدرداء ويزيد بن ميسرة أنهما جعلاً مثل ما أصاب مالا من غير حلّه فتصدق به مثل من أخذ مال يتيم، وكسا به أرملة.

وسئل ابن عباس عن من كان على عمل، فكان يظلم ويأخذ الحرام، ثم تاب، فهو يحج ويعتق ويتصدق منه، فقال: إن الخبيث لا يُكْفَرُ الخبيث. وكذا قال ابن مسعود: إن الخبيث لا يُكْفَرُ الخبيث، ولكن الطيب يُكْفَرُ الخبيث<sup>(٥)</sup>. وقال الحسن: أيها المتصدق على المسكين يرحمه، ارحم من قد ظلمت.

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٢٤)، والترمذي، حديث (١)، وابن ماجه، حديث (٢٧٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) ضعيف: أحمد في مسنده (٣٨٧/١)، حديث (٣٦٧٢) والبخاري في مسنده (٣٩٢/٥)، والبيهقي في الشعب (٤/٣٩٥) حديث (٥٥٢٤)، وانظر ضعيف الجامع (١٦٢٥).

(٤) حسن: ابن حبان في صحيحه (١٥٣/٨)، حديث (٣٣٦٧)، والحاكم في المستدرک (٥٤٨/١)، حديث (١٤٤٠) وانظر صحيح الترغيب (٧٥٢).

(٥) إسناده ضعيف: البخاري في مسنده (٣٤٨/٥)، حديث (١٩٧٧) من حديث ابن مسعود مرفوعاً.



### (حكم الصدقة من المال الحرام)

واعلم أن الصدقة بالمال الحرام تقع على وجهين : أحدهما : أن يتصدق به الخائن أو الغاصب ونحوهما عن نفسه ، فهذا هو المراد من هذه الأحاديث أنه لا يُقبل منه : بمعنى أنه لا يُؤجر عليه ، بل يأثم بتصرفه في مال غيره بغير إذنه ، ولا يحصل للمالك بذلك أجر لعدم قصده ونيته ، كذا قاله جماعة من العلماء ، منهم : ابن عقيل من أصحابنا ، وفي كتاب عبد الرزاق من رواية زيد بن الأخنس الخزاعي أنه سأل سعيد بن المسيب قال : وجدت لقطة أفأتصدق بها؟ قال : لا تُؤجر أنت ولا صاحبها . ولعل مراده إذا تصدق بها قبل تعريفها الواجب .

ولو أخذ السلطان ، أو بعض نوابه من بيت المال ما لا يستحقه فتصدق منه أو أعتق ، أو بنى به مسجداً أو غيره مما ينتفع به الناس ، فالمنقول عن ابن عمر أنه كالغاصب إذا تصدق بما غصبه ، كذلك قال لعبد الله بن عامر أمير البصرة ، وكان الناس قد اجتمعوا عنده في حال موته وهم يُثنون عليه ببرّه وإحسانه ، وابن عمر ساكت ، فطلب منه أن يتكلم فروى له حديث : « لا يقبل الله صدقة من غلول » ثم قال له : وكنت على البصرة .

وقال أسد بن موسى في كتاب « الورع » : حدثنا الفضيل بن عياض ، عن منصور عن تميم ابن سلمة قال : قال ابن عامر لعبد الله بن عمر : أرايت هذا العقاب التي تُسهّلها العيون التي تُفجرها ، ألنا فيها أجر؟ فقال ابن عمر : أما علمت أن خبيثاً لا يكفر خبيثاً قط؟!

حدثنا عبد الرحمن بن زياد ، عن أبي مليح ، عن ميمون بن مهران قال : قال ابن عمر لابن عامر وقد سأله عن العتق : مثلك مثل رجل سرق إبل حاج ، ثم جاهد بها في سبيل الله ، فانظر هل يقبل منه؟

وقد كان طائفة من أهل التشديد في الورع كطاووس وهيب بن الورد يتوقون الانتفاع بما أحدثه مثل هؤلاء الملوك ، وأما الإمام أحمد رحمه الله فإنه رخص فيما فعلوه من المنافع العامة كالمساجد والقناطر والمصانع ، فإن هذه يُنفق عليها من مال الفيء ، اللهم إلا أن يتيقن أنهم فعلوا شيئاً من ذلك بمال حرام كالمكوس والغصوب ونحوها ، فحينئذ يتوقى الانتفاع بما عمل بالمال الحرام ، ولعل ابن عمر إنما أنكر عليهم أخذهم لأموال بيت المال لأنفسهم ، ودعواهم أن ما فعلوه منها بعد ذلك فهو صدقة منهم ، فإن هذا شبيه بالمغصوب ، وعلى مثل هذا يُحمل إنكار من أنكر من العلماء على الملوك بنيان المساجد .

قال أبو الفرج ابن الجوزي : رأيت بعض المتقدمين سئل عن كسب حلالاً وحراماً من السلاطين والأمراء ، ثم بنى الأربطة والمساجد : هل له ثواب؟ فأفتى بما يوجب طيب قلب المنفق ، وأن له في إيقاف ما لا يملكه نوع سمسرة ، لأنه لا يعرف أعيان المغصوبين ، فيرد

عليهم . قال : فقلتُ واعجباً من متصدّرين للفتوى لا يعرفون أصول الشريعة ، ينبغي أن ينظر في حال هذا المنفق أولاً ، فإن كان سلطاناً فما يخرج من بيت المال ، قد عرفت وجوه مصارفه ، فكيف يمنع مستحقّيه ، ويشغله بما لا يفيد من بناء مدرسة أو رباط ؟ وإن كان من الأمراء ونواب السلاطين ، فيجب أن يرد ما يجب ردّه إلى بيت المال وإن كان حراماً أو غصباً فكلّ تصرف فيه حرام ، والواجب ردّه على من أخذ منه أو ورثته ، فإن لم يعرف ردّه إلى بيت المال يصرف في المصالح أو في الصدقة ، ولم يحظ أخذه بغير الإثم . انتهى . وإنما كلامه في السلاطين الذي عهدهم في وقته الذين يمنعون المستحقين من الفبيء حقوقهم ، ويتصرفون فيه لأنفسهم تصرف الملاك ببناء ما ينسبونه إليهم من مدارس وأربطة ونحوها مما قد لا يحتاج إليه ، ويخص به قوماً دون قوم ، فأما لو فرض إمام عادل يعطى الناس حقوقهم من الفبيء ، ثم يبنى لهم منه ما يحتاجون إليه من مسجد أو مدرسة أو مارستان ، ونحو ذلك كان ذلك جائزاً ولو كان بعض من يأخذ المال لنفسه من بيت المال بنى بما أخذه بناء محتاجاً إليه في حال ، يجوز البناء فيه من بيت المال ، لكنه نسبه إلى نفسه ، فقد يتخرّج على الخلاف في الغاصب إذا رد المال إلى المغصوب منه على وجه الصدقة والهبة هل يبرأ بذلك أم لا ؟ وهذا كلّ إذا بنى على قدر الحاجة من غير سرف ولا زخرفة . وقد أمر عمر بن عبد العزيز بترميم مسجد البصرة من بيت المال ، ونهاهم أن يتجاوزوا ما تصدّع منه ، وقال : إني لم أجد للبنيان في مال الله حقاً . ورؤى عنه أنه قال : لا حاجة للمسلمين فيما أضر ببيت مالهم .

واعلم أنّ من العلماء من جعل تصرف الغاصب ونحوه في مال غيره موقوفاً على إجازة مالكة ، فإن أجاز تصرفه فيه جاز ، وقد حكى بعض أصحابنا رواية عن أحمد : أن من أخرج زكاته من مال مغصوب ، ثم أجاز له المالك ، جاز وسقطت عنه الزكاة ، وكذلك خرّج ابن أبي موسى رواية عن أحمد أنه إذا اعتق عبد غيره عن نفسه ملتزماً ضمانه في ماله ، ثم أجاز له المال جاز ، ونفذ عتقه ، وهو خلاف نص أحمد .

وحكى عن الحنفية أنه لو غصب شاة ، فذبحها لمتعته وقرانه ، ثم أجازها المالك أجزأت عنه .

الوجه الثاني من تصرفات الغاصب في مال المغصوب : أن يتصدق به عن صاحبه إذا عجز عن ردّه إليه أو إلى ورثته ، فهذا جائز عند أكثر العلماء ، منهم مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم . قال ابن عبد البر : ذهب الزهري ومالك والثوري والأوزاعي والليث إلى أن الغال إذا تفرّق أهل العسكر ولم يصل إليهم أنه يدفع إلى الإمام خمسه ، ويتصدق بالباقي . روى ذلك عن عبادة بن الصامت ومعاوية والحسن البصري ، وهو يشبه مذهب ابن مسعود وابن عباس لأنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يعرف صاحبه ، قال : وقد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها ، وجعلوه إذا جاء مخيراً بين الأجر والضمان ، وكذلك الغصوب .

انتهي . وروى عن مالك بن دينار ، قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن عنده مالٍ حرام ، ولا يعرف أربابه ، ويريد الخروج منه ؟ قال : يتصدق به ولا أقول : إن ذلك يُجزئ عنه . قال مالك : كان هذا القول عن عطاء أحبَّ إليَّ من وزنه ذهبًا .

وقال سفيان الثوري فيمن اشترى من قوم شيئًا مغصوبًا : يردّه إليهم ، فإن لم يقدر عليهم تصدّق به كله ، ولا يأخذ رأس ماله ، وكذا قال فيمن باع شيئًا ممن تكره معاملته لشبهة ماله ، قال : يتصدّق بالثمن ، وخالفه ابن المبارك وقال : يتصدق بالربح خاصة .

وقال أحمد : يتصدق بالربح . وكذا قال فيمن ورث مالا من أبيه ، وكان أبوه يبيع ممن تكره معاملته : أنه يتصدق منه بمقدار الربح ، ويأخذ الباقي ، وقد روى عن طائفة من الصحابة نحو ذلك : منهم عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن يزيد الأنصاري .

والمشهور عن الشافعي رحمه الله في الأموال الحرام أنها تُحفظ ، ولا يتصدّق بها حتى يظهر مستحقها .

وكان الفضيل بن عياض يرى أن من عنده مالٌ حرام لا يعرف أربابه ، أنه يُتلفه ويُلقيه في البحر ، ولا يتصدق به ، وقال : لا يتقرّب إلى الله إلا بالطيب .

والصحيح الصدقة به ، لأن إتلاف المال وإضاعته منهّي عنه ، وإرضاءه أبدًا تعريض له للإتلاف ، واستيلاء الظلمة عليه ، والصدقة به ليست عن مكسبه حتى يكون تقرّبًا منه بالخبيث ، وإنما هي صدقة عن ماله ، ليكون نفعه له في الآخرة حيث يتعدّر عليه الانتفاع به في الدنيا .



### (شروط إجابة الدعاء)

وقوله [ﷺ]: «ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذى بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟!»: هذا الكلام أشار فيه ﷺ إلى آداب الدعاء، وإلى الأسباب التي تقتضى إجابته، وإلى ما يمنع من إجابته، فذكر من الأسباب التي تقتضى إجابة الدعاء أربعة:

أحدها: إطالة السفر، والسفر بمجردة يقتضى إجابة الدعاء كما فى حديث أبى هريرة، عن النبى ﷺ: «ثلاث دَعَوَاتٍ مُسْتَجَابَاتٍ لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ، وَدَعْوَةُ الْمُسَافِرِ، وَدَعْوَةُ الْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ» خرَّجه أبو داود وابن ماجه والترمذي، وعنده: «دعوة الوالد على ولده»<sup>(١)</sup>. وروى مثله عن ابن مسعود من قوله.

ومتى طال السفر، كان أقرب إلى إجابة الدعاء؛ لأنه مظنة حصول انكسار النفس بطول الغربة عن الأوطان، وتحمل المشاق والانكسار من أعظم أسباب إجابة الدعاء.

والثاني: حصول التبذل فى اللباس والهيئة بالشعث والاغبرار، وهو - أيضاً - من المقتضيات لإجابة الدعاء، كما فى الحديث المشهور عن النبى ﷺ: «رَبُّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ، مَدْفُوعٌ بِالْأَبْوَابِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِابْرَهُ»<sup>(٢)</sup>، ولما خرج النبى ﷺ للاستسقاء خرج متبذلاً متواضعاً متضرعاً<sup>(٣)</sup>.

وكان مطرف بن عبد الله قد حُبس له ابن أخ فلبس خُلْقَان ثيابه، وأخذ عكازاً بيده فقبل له: ما هذا؟ قال: أستكين لربي، لعله أن يشفعنى فى ابن أخى.

الثالث: مد يديه إلى السماء، وهو من آداب الدعاء التى يُرجى بسببها إجابته، وفى حديث سلمان عن النبى ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا خَائِبَتَيْنِ»<sup>(٤)</sup> خرَّجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه. وروى نحوه من حديث

(١) حسن: أبو داود، حديث (١٥٣٦)، والترمذي، حديث (١٩٠٥)، وابن ماجه، حديث (٣٨٦٢)، وأحمد فى مسنده (٢٥٨/٢)، حديث (٧٥٠١) والطبراني فى الأوسط (١٢/١)، حديث (٢٤)، وابن حبان فى صحيحه (٦/٤١٦)، حديث (٢٦٩٩)، وانظر صحيح الجامع (٣٠٣٣).

(٢) صحيح: الترمذي، حديث (٣٨٥٤)، والمقدسي فى المختارة (٤/٤٢٠)، حديث (١٥٩٥) من حديث أنس بن مالك، وانظر صحيح الجامع (٤٥٧٣)، والطمر: الثوب الخلق. وانظر النهاية (١٣٨/٣).

(٣) حسن: أبو داود، حديث (١١٦٥) والترمذي، حديث (٥٥٨)، والنسائي، حديث (١٥٠٦)، وابن ماجه، حديث (١٢٦٦) من حديث ابن عباس قال: خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً... الحديث، وانظر الإرواء (٦٦٩).

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (١٤٨٨)، والترمذي، حديث (٣٥٥٦)، وابن ماجه، حديث (٣٨٦٥)، وأحمد فى مسنده (٤٣٨/٥)، حديث (٢٣٧٦٥)، من حديث سلمان الفارسي، وانظر صحيح الجامع (١٧٥٧).

أنس<sup>(١)</sup> وجابر<sup>(٢)</sup> وغيرهما. وكان النبي ﷺ يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه<sup>(٣)</sup>، ورفع يديه يوم بدر يستنصر على المشركين حتى سقط رداؤه عن منكبيه<sup>(٤)</sup>. وقد روى عن النبي ﷺ في صفة رفع يديه في الدعاء أنواع متعددة:

فمنها: أنه كان يشير بأصبعه السبابة فقط، وروى عنه أنه كان يفعل ذلك على المنبر<sup>(٥)</sup>، وفعله لما ركب راحلته. وذهب جماعة من العلماء إلى أن دعاء القنوت في الصلاة يشير فيه بأصبعه، منهم الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز، وإسحاق بن راهويه، وقال ابن عباس وغيره: هذا هو الإخلاص في الدعاء<sup>(٦)</sup>. وعن ابن سيرين: إذا أثبت على الله، فأشرف بأصبع واحدة. ومنها: أنه ﷺ رفع يديه وجعل ظهورهما إلى جهة القبلة وهو مستقبلها، وجعل بطونهما مما يلي وجهه، وقد رويت هذه الصفة عن النبي ﷺ في دعاء الاستسقاء، واستحب بعضهم الرفع في الاستسقاء على هذه الصفة، منهم الجوزجاني.

وقال بعض السلف: الرفع على هذا الوجه تضرع.

ومنها عكس ذلك: وقد روى عن النبي ﷺ في الاستسقاء أيضًا، وروى عن جماعة من السلف أنهم كانوا يدعون كذلك، وقال بعضهم: الرفع على هذا الوجه استجارة بالله عز وجل، واستعاذة به، منهم: ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة، وروى عن النبي ﷺ: أنه كان إذا استعاذ رفع يديه على هذا الوجه<sup>(٧)</sup>.

ومنها: رفع يديه جعل كفيه إلى السماء وجعل ظهورهما إلى الأرض. وقد ورد الأمر بذلك في سؤال الله عز وجل في غير حديث، وعن ابن عمر وأبي هريرة وابن سيرين: أن هذا هو الدعاء والسؤال لله عز وجل.

ومنها عكس ذلك: وهو قلب كفيه وجعل ظهورهما إلى السماء وبطونهما ممما يلي

(١) صحيح: الحاكم في المستدرک (١/٦٧٥)، حديث (١٨٣٢) وعبد الرزاق في مصنفه (٢/٢٥١)، حديث (٣٢٥٠)، وانظر صحيح الجامع (١٧٦٨).

(٢) صحيح: أبو يعلى في مسنده (٣/٣٩١)، حديث (١٨٦٧)، والطبراني في الأوسط (٥/٣١)، حديث (٤٥٩١)، وابن عدي في الكامل (٧/١٥٦)، وانظر صحيح الجامع (١٧٥٧).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (١٠٣١)، ومسلم، حديث (٨٩٥) من حديث أنس قال: كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء وأنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه.

(٤) صحيح: مسلم، حديث (١٧٦٣)، والترمذي، حديث (٣٠٨١).

(٥) صحيح: مسلم، حديث (٨٧٤)، وأبو داود، حديث (١١٠٤)، والترمذي، حديث (٥١٥)، والنسائي، حديث (١٤١٢) من حديث عمارة بن رؤبة.

(٦) إسناده حسن: ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/٢٢٩)، حديث (٨٤٢٨).

(٧) ضعيف: أحمد في مسنده (٤/٥٦) من حديث خلاد بن السائب، وانظر الضعيفة (٤١٩٩)، وضعيف الجامع (٤٤١٧).

الأرض . وفي «صحيح مسلم» عن أنس : أن النبي ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء<sup>(١)</sup> .  
 وخرّجه الإمام أحمد - رحمه الله - ولفظه : فبسط يديه وجعل ظاهرهما مما يلي السماء .  
 وخرّجه أبو داود ، ولفظه : استسقى هكذا - يعني : مد يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض .  
 وخرّج الإمام أحمد من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : كان النبي ﷺ واقفاً يعرفه يدعو  
 هكذا ، ورفع يديه حيال ثنودته وجعل بطون كفيه مما يلي الأرض<sup>(٢)</sup> . وهكذا وصف حماد بن  
 سلمة رفع النبي ﷺ يديه بعرفة ، وروى عن ابن سيرين أن هذا هو الاستجارة . وقال الحميدي :  
 هذا هو الابتهاال .

والرابع : الإلحاح على الله بتكرير ذكر ربوبيته ، وهو من أعظم ما يُطلب به إجابة الدعاء ،  
 وخرّج البزار من حديث عائشة مرفوعاً : «إذا قال العبد : يا رب - أربعاً - ، قال الله : لبيك  
 عبدي ، سل تُعطه»<sup>(٣)</sup> .

وخرّج الطبراني وغيره من حديث [سعد بن خارية] : أن قومًا شكوا إلى النبي ﷺ فحوط  
 المطر فقال : «اجثوا الركب وقولوا : يا رب يا رب» ورفع السبابة إلى السماء ؛ فسُقوا حتى أجبوا  
 أن يكشف عنهم<sup>(٤)</sup> .

وفي «المسند» وغيره عن الفضل بن عباس عن النبي ﷺ قال : «الصلوة مثنى مثنى ، وتشهد  
 في كل ركعتين ، وتضرع ، وتخضع وتمسكن ، وتقنع يديك - يقول : ترفعهما إلى ربك مستقبلًا  
 بهما وجهك - وتقول : يا رب يا رب . فمن لم يفعل ذلك فهي خداج»<sup>(٥)</sup> . وقال يزيد الرقاشي  
 عن أنس : ما من عبد يقول : يا رب يا رب يا رب ، إلا قال له ربُّه : «لبيك لبيك» .

وروى عن أبي الدرداء وابن عباس أنهما كانا يقولان : اسم الله الأكبر رب رب<sup>(٦)</sup> .  
 وعن عطاء قال : ما قال عبد : «يا رب يا رب» ثلاث مرات ، إلا نظر الله إليه ، فذكر ذلك  
 للحسن ، فقال : أما تقرأون القرآن ؟ ثم تلا قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى  
 جُنُوبِهِمْ وَيَتَكَبَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ قَوْمًا عَذَابُ النَّارِ ۖ رَبَّنَا

- (١) صحيح : مسلم ، حديث (٨٩٦) ، وأبو داود ، حديث (١١٧١) ، وأحمد في مسنده (١٢٣/٣) ، حديث (١٢٢٦١) من حديث أنس .
- (٢) أحمد في مسنده (١٣/٣) ، حديث (١١١٠٨) .
- (٣) ضعيف جدًا : ذكره الهيثمي في المجمع (١٥٩/١٠) من حديث عائشة وقال : «رواه البزار وفيه الحكم بن سعيد الأموي وهو ضعيف» وانظر الضعيفة (٢٦٩٣) .
- (٤) ضعيف جدًا : الطبراني في الأوسط (١٢٠/٦) ، حديث (٥٩٨١) والبزار في مسنده (٦٤/٤) ، حديث (١٢٣١) ، وانظر ضعيف الجامع (١٤٦) .
- (٥) ضعيف : الترمذي ، حديث (٣٨٥) ، والنسائي في الكبرى (٢١٢/١) ، حديث (٦١٥) ، وأحمد في مسنده (١/٢١١) ، حديث (١٧٩٩) ، والطبراني في الأوسط (٢٧٨/٨) ، حديث (٨٦٣٢) ، وانظر المشكاة (٨٠٥) .
- (٦) ضعيف موقوف : الحاكم في المستدرک (٦٨٤/١) ، حديث (١٨٦٠) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٤٧/٦) ، حديث (٢٩٣٦٥) ، وانظر ضعيف الترغيب (١٠٢٥) .

إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴿١٩٠﴾ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَثَرَارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَا وَءَايِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَ ﴿١٩٢﴾ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَابِدٍ مِنْكُمْ مَن ذَكَرَنِي أَوْ أَنَّنِي بِعَمَلِكُمْ مِّن بَعْضِ الَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَتَلُوا وَقِيلُوا لَا كُفْرَنَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دُخِلَتْهُمْ جَهَنَّمَ تَجَرَّى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ تَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴿١٩٣﴾ [إلى عمران: ١٩٠-١٩٣] (١).

ومن تأمل الأدعية المذكورة في القرآن وجدها غالباً تفتتح باسم الربِّ، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ءَايِنَا فِي الْدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّبَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [إلى عمران: ٨]، ومثل هذا في القرآن كثير. وسئل مالك وسفيان عن قول في الدعاء: يا سيدي؟ فقالا: يقول: يا رب. زاد مالك: كما قالت الأنبياء في دعائهم.

وأما ما يمنع إجابة الدعاء: فقد أشار ﷺ إلى أنه التوسُّع في الحرام أكلاً وشرَباً ولبساً وتغذيةً، وقد سبق حديث ابن عباس في هذا المعنى أيضاً، وأن النبي ﷺ قال لسعد: «أَطْبَبَ مَطْعَمُكَ، تَكُنْ مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ» (٢) فأكل الحلال وشربه ولبسه والتغذى به سبب موجب لإجابة الدعاء. وروى عكرمة بن عمار: حَدَّثَنَا الْأَصْفَرُ، قَالَ: قِيلَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: تُسْتَجَابُ دَعْوَتُكَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مَا رَفَعْتُ إِلَى [فَمِي] لَقْمَةً إِلَّا وَأَنَا عَالِمٌ مِنْ أَيْنَ مَجِئْتُهَا؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجْتُ؟ وَعَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهَ دَعْوَتَهُ، فَلْيَطْبَبْ طُعْمَتَهُ. وَعَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ أَكَلَ الْحَلَالَ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا أُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ. وَعَنْ يَوْسُفَ بْنِ أَسْبَاطٍ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ دَعَاءَ الْعَبْدِ يَحْبِسُ عَنِ السَّمَاوَاتِ بِسُوءِ الْمَطْعَمِ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «فَأَنِّي يَسْتَجَابُ لَذَلِكَ؟!»:

معناه: كيف يُسْتَجَابُ له؟ فهو استفهام وقع على وجه التَّعَجُّب والاستبعاد، وليس صريحاً في استحالة الاستجابة ومنعها بالكلية، فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ التَّوَسُّعَ فِي الْحَرَامِ وَالتَّغْذِيَّ بِهِ مِنْ جُمْلَةِ مَوَانِعِ الْإِجَابَةِ، وَقَدْ يُوجَدُ مَا يَمْنَعُ هَذَا الْمَانِعَ مِنْ مَنَعِهِ، وَقَدْ يَكُونُ ارْتِكَابُ الْمُحَرَّمَاتِ الْفَعْلِيَّةِ مَانِعًا مِنَ الْإِجَابَةِ أَيْضًا، وَكَذَلِكَ تَرَكَ الْوَاجِبَاتُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّ تَرَكَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ يَمْنَعُ اسْتِجَابَةَ دَعَاءِ الْأَخْيَارِ، وَفَعَلَ الطَّاعَاتِ يَكُونُ مُوجِبًا لاسْتِجَابَةِ الدَّعَاءِ (٣). ولهذا

(١) إسناده صحيح: أبو نعيم في الحلية (٣/٣١٣).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) حسن: ابن ماجه، حديث (٤٠٠٤) من حديث عائشة بلفظ: «مروا بالمعروف وانها عن المنكر قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم» وأخرج الترمذي، حديث (٢١٦٩) من حديث حذيفة بلفظ: «والذي نفسي بيده لتأمرون بالمعروف

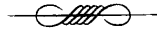
لَمَّا تَوَسَّلَ الَّذِينَ دَخَلُوا الْغَارَ، وَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمُ الصَّخْرَةُ بِأَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ الَّتِي أَخْلَصُوا فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى وَدَعَا اللَّهَ بِهَا أَجِيبتْ دَعْوَتَهُمْ . وقال وهب بن منبه : مثل الذي يدعو بغير عمل ، كمثل الذي يرمى بغير وَتَرٍ<sup>(١)</sup> . وعنه قال : العمل الصالح يبلغ الدعاء ، ثم تلا قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠٠] .

وعن عمر (رضي الله عنه) قال : بالورع عما حَرَّمَ اللَّهُ يقبل الله الدعاء والتسبيح .  
وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : يكفي مع البر من الدعاء مثل ما يكفي الطعام من الملح .  
وقال محمد بن واسع : يكفي من الدعاء مع الورع اليسير ، وقيل لسفيان : لو دعوت الله؟ قال : إن ترك الذنوب هو الدعاء .

وقال ليث : رأى موسى عليه السلام رجلاً رافعاً يديه وهو يسأل الله مجتهداً ، فقال موسى : أرى ربَّ عبدك دعاكَ حتَّى رَحِمَتْهُ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ، فما صنعتَ في حاجته؟ فقال : يا موسى لو رفع يديه حتَّى ينقطع ما نظرتُ في حاجته حتَّى ينظر في حقِّي . وخرَّج الطبراني بإسنادٍ ضعيفٍ عن ابن عباس مرفوعاً معناه .

وقال مالك بن دينار : أصاب بني إسرائيل بلاءٌ ، فخرجوا مخرجاً ، فأوحى الله تعالى إلى نبيه أن أخبرهم أنكم تخرجون إلى الصَّعيد بأبدانٍ نجسة ، وترفعون إليَّ أَكْفَأَ قد سفكتم بها الدماء وملأتم بها بيوتكم من الحرام ، الآن اشتدَّ غضبي عليكم ، ولن تزدادوا مني إلا بُعْداً . وقال بعض السلف : لا تستطعن الإجابة وقد سددت طرقها بالمعاصي . وأخذ هذا المعنى بعض الشعراء فقال :

نَحْنُ نَدْعُو الْإِلَهَ فِي كُلِّ كَرْبٍ      ثُمَّ نَنْسَاهُ عِنْدَ كَشْفِ الْكُرُوبِ  
كَيْفَ نَرْجُو إِجَابَةَ لَدْعَاءٍ      قَدْ سَدَدْنَا طَرِيقَهَا بِالذُّنُوبِ



ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم» وانظر صحيح الجامع (٥٨٦٨) .

(١) إسناده صحيح : ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٤/٦) ، حديث (٢٩٢٦٩) ، وابن المبارك في الزهد ص (١٠٩) ، حديث (٣٢٢) ، وأبو نعيم في الحلية (٥٣/٤) .



## الحديث الحادى عشر

(إن رابك شئ فدعه)

عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - سِبْطِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِيحَانَتِهِ ﷺ - قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم من حديث بُريد بن أبي مريم عن أبي الحوراء، عن الحسن بن عليٍّ، وصححه الترمذي، وأبو الحوراء السعدي، قال الأكثرون: اسمه ربيعةُ بنُ شيبان، ووثقه النسائي وابن حبان، وتوقف أحمد في أن أبا الحوراء اسمه ربيعةُ بن شيبان، ومال إلى التفرقة بينهما، وقال الجوزجاني: أبو الحوراء مجهول لا يعرف.

وهذا الحديث قطعة من حديث طويل فيه ذكر قنوت الوتر، وعند الترمذي وغيره زيادة في هذا الحديث وهي: «فَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيْبَةٌ»، ولفظ ابن حبان: «فَإِنَّ الْخَيْرَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الشَّرَّ رِيْبَةٌ».

وقد خرَّجه الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> بإسناد فيه جهالة عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»، وخرجه من وجه آخر أجود منه موقوفاً على أنس<sup>(٣)</sup>.

وخرجه الطبراني<sup>(٤)</sup> من رواية مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، قال الدارقطني: وإنما يُروى هذا من قول ابن عمر، وعن عمر ويروى عن مالك من قوله. انتهى. ويروى بإسناد ضعيف، عن عثمان بن عطاء الخراسان - وهو ضعيف - عن أبيه، عن الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال لرجل: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ» قال: وكيف لى بالعلم بذلك؟ قال: «إذا أردت أمراً فضع يَدَكَ على صدرك، فإن القلب يضطرب للحرام، وَيَسْكُنُ لِلْحَلَالِ، وَإِنَّ الْمُسْلِمَ الْوَرَعَ يَدْعُ الصَّغِيرَةَ مَخَافَةَ الْكَبِيرَةِ». وقد روى عن عطاء الخراساني مراسلاً.

(١) صحيح: الترمذي، حديث (٢٥/٨)، والنسائي، حديث (٥٧١١)، وأحمد في مسنده (٢٠٠/١)، حديث (١٧٢٣)، والبخاري في مسنده (١٧٥/٤)، حديث (١٣٣٦)، وأبو يعلى في مسنده (١٣٢/١٢)، حديث (٦٧٦٢)، والطبراني في الكبير (٧٥/٣)، حديث (٢٧٠٨)، والطيالسي في مسنده (١٦٣/١)، حديث (١١٧٨) وابن حبان في صحيحه (٤٩٨/٢)، حديث (٧٢٢)، وانظر صحيح الجامع (٣٣٧٨).

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (١٥٣/٣)، حديث (١٢٥٧٢)، وانظر صحيح الجامع (٣٣٧٧).

(٣) إسناده حسن: أحمد في مسنده (١١٢/٣)، حديث (١٢١٢٠).

(٤) حسن: الطبراني في الصغير (١٨٠/١)، حديث (٢٨٤) وانظر صحيح الجامع (٣٣٧٧).

وخرَّج الطبراني نحوه بإسناد ضعيف عن واثلة بن الأسقع عن النبي ﷺ وزاد فيه: قيل له: فمن الورع؟ قال: «الَّذِي يَقِفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ»<sup>(١)</sup>. وقد روى هذا الكلام موقوفاً على جماعة من الصحابة منهم: عمر، وابن عمر، وأبو الدرداء، وعن ابن مسعود قال: ما تريد إلى ما يريبك وحوالك أربعة آلاف لا تريبك؟!

وقال عمر: دعوا الربا والريبة - يعني: ما ارتبتم فيه - وإن لم تتحققوا أنه ربا. ومعنى هذا الحديث يرجع إلى الوقوف عند الشبهات واتقائها فإن الحلال المحض لا يحصل للمؤمن في قلبه من ريب - والريب: بمعنى القلق والاضطراب - بل تسكن إليه النفس، ويطمئن به القلب، وأما المشتبهات فيحصل بها للقلوب القلق والاضطراب الموجب للشك. وقال أبو عبد الرحمن العمري الزاهد: إذا كان العبد ورعاً، ترك ما يريبه إلى ما لا يريبه. وقال الفضيل: يزعم الناس أن الورع شديد، وما ورد عليّ أمران إلا أخذتُ بأشدّهما، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

وقال حسان بن أبي سنان: ما شيء أهون من الورع، إذا رابك شيء، فدعه. وهذا إنما يسهل على مثل حسان رحمه الله. قال ابن المبارك: كتب غلامٌ لحسان بن أبي سنان إليه من الأهواز: إن قصب السكر أصابته آفة، فاشتري السكر فيما قبلك، فاشتراه من رجل، فلم يأت عليه إلا قليلٌ فإذا فيما اشترى ربح ثلاثين ألفاً، قال: فأتى صاحب السكر، فقال: يا هذا إن غلامي كان كتب إليّ، فلم أعلمك، فأقْلَنِي فيما اشتريتُ منك، فقال له الآخر: قد أعلمتني الآن، وقد طيبتُ لك، قال: فرجع فلم يحتمل قلبه، فأتاه فقال: يا هذا إنني لم آت هذا الأمر من قبل وجهه، فأحب أن تسترد هذا البيع، قال: فما زال به حتى ردّ عليه. وكان يونس بن عبيد إذا طُلب المتاع ونفق، وأرسل يشتريه يقول لمن يشتري له: أعلم من تشتري منه أن المتاع قد طُلب.

وقال هشام بن حسان: ترك محمد بن سيرين ألفاً فيما لا ترون به اليوم بأساً. وكان الحجاج بن دينار قد بعث طعاماً إلى البصرة مع رجل وأمره أن يبيعه يوم يدخل بسعر يومه، فأتاه كتابه: إنني قدمت البصرة فوجدتُ الطعام مبعّضاً فحبسته، فزاد الطعام فزادت فيه كذا وكذا، فكتب إليه الحجاج: إنك قد خُنتنا، وعملت بخلاف ما أمرناك به، فإذا أتاك كتابي، فتصدّق بجميع ثمن ذلك الطعام على فقراء البصرة، فليتنى أسلم إذا فعلت ذلك. وتنزه يزيد بن زريع عن خمس مائة ألف من ميراث أبيه، فلم يأخذه، وكان أبوه يلى الأعمال للسلطين، وكان يزيد يعمل الخوص، ويتقوت منه إلى أن مات رحمه الله. وكان المسور بن مخرمة قد احتكر طعاماً كثيراً فرأى سحاباً في الخريف فكرهه، فقال: ألا أراني قد كرهت ما ينفع المسلمين؟ فألقى أن لا يربح فيه شيئاً، فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال له عمر: جزاك الله خيراً.

(١) إسناده ضعيف: الطبراني في الكبير (٢٢/٨١)، حديث (١٩٧).

وفى هذا أن المحتكر ينبغي له التنزه عن ربح ما احتكره احتكاراً منهياً عنه، وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على التنزه عن ربح ما لم يدخل فى ضمانه لدخوله فى ربح ما لم يضمن، وقد نهى عنه النبى ﷺ، فقال أحمد فى رواية عنه فىمن أجر ما استأجره بربح: إنه يتصدق بالربح، وقال فى رواية عنه فى ربح مال المضاربة إذا خالف فيه المضارب: إنه يتصدق به، وقال فى رواية عنه فيما إذا اشترى ثمرة قبل صلاحها بشرط القطع، ثم تركها حتى بدا صلاحها: إنه يتصدق بالزيادة. وحمله طائفة من أصحابنا على الاستحباب، لأن الصدقة بالشبهات مستحب. وروى عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت عن أكل الصيد للمحرم، فقالت: إنما هى أيام قلائل، فما رباك فدعه يعنى ما اشتبه عليك: هل هو حلال أو حرام فاتركه، فإن الناس اختلفوا فى إباحة أكل الصيد للمحرم إذا لم يصدده هو.

وقد يستدل بهذا على أن الخروج من اختلاف العلماء أفضل، لأنه أبعد عن الشبهة، ولكن المحققون من العلماء من أصحابنا وغيرهم على أن هذا ليس هو على إطلاقه، فإن من مسائل الاختلاف ما ثبت فيه عن النبى ﷺ رخصة ليس لها معارض، فاتباع تلك الرخصة أولى من اجتنابها، وإن لم تكن تلك الرخصة بلغت بعض العلماء، فامتنع منها لذلك، وهذا كمن تيقن الطهارة، وشك فى الحدث، فإنه صح عن النبى ﷺ أنه قال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»<sup>(١)</sup> ولا سيما إن كان شكه فى الصلاة، فإنه لا يجوز له قطعها لصحة النهى عنه، وإن كان بعض العلماء يوجب ذلك. وإن كان للرخصة معارض، إمامن سنة أخرى، أو من عمل الأمة بخلافها، فالأولى ترك العمل بها، وكذا لو كان قد عمل بها شذوذ من الناس، واشتهر فى الأمة العمل بخلافها فى أمصار المسلمين من عهد الصحابة، فإن الأخذ بما عليه عمل المسلمين هو المتعين، فإن هذه الأمة قد أجازها الله أن يظهر أهل باطلها على أهل حقها، فما ظهر العمل به فى القرون الثلاثة المفضلة، فهو الحق، وما عداه فهو باطل.

وها هنا أمر ينبغي التفطن له وهو أن التدقيق فى التوقف عن الشبهات إنما يصلح لمن استقامت أحواله كلها، وتشابهت أعماله فى التقوى والورع، فأما من يقع فى انتهاك المحرمات الظاهرة، ثم يريد أن يتورع عن شيء من دقائق الشبه، فإنه لا يحتمل له ذلك، بل ينكر عليه، كما قال ابن عمر لمن سأله عن دم البعوض من أهل العراق: يسألونى عن دم البعوض وقد قتلوا الحسين، وسمعت النبى ﷺ يقول: «هُمَا رِيحَانَتَاى مِنَ الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup>.

وسأل رجل بشر بن الحارث عن رجل له زوجة وأمه تأمره بطلاقها، فقال: إن كان برأ أمه فى

(١) تقديم تخريجه.

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٣٧٥٣)، والترمذي، حديث (٣٧٧٠) وأحمد فى مسنده (٨٥/٢)، حديث (٥٥٦٨)، وابن حبان فى صحيحه (٤٢٥/١٥)، حديث (٦٩٦٩)، وابن أبي شيبة فى مصنفه (٣٧٩/٦)، حديث (٣٢١٩٠).

كل شيء، ولم يبق من برّها إلا طلاق زوجته فليفعل، وإن كان يبرّها بطلاق زوجته ثم يقوم بعد ذلك إلى أمّه فيضربها، فلا يفعل.

وسئل الإمام أحمد رحمه الله عن الرجل يشتري بقلًا، ويشترط الخوصه - يعني التي تُربط بها جُرزة البقل؟ فقال أحمد: أيش هذه المسائل؟! قيل له: إنه إبراهيم بن أبي نعيم، فقال أحمد: إن كان إبراهيم بن أبي نعيم فنعم هذا يشبه ذلك.

وإنما أنكر هذه المسائل ممن لا يشبه حاله، وأما أهل التدقيق في الورع فيشبه حالهم هذا، وقد كان الإمام أحمد نفسه يستعمل في نفسه هذا الورع، فإنه أمر من يشتري له سمًا، فجاء به على ورقة، فأمر بردّ الورقة إلى البائع، وكان أحمد لا يستمدّ من محابر أصحابه، وإنما يُخرج معه محرّبة يستمدّ منها، واستأذنه رجل أن يكتب من محبرته، فقال له: اكتب فهذا ورع مظلم. واستأذنه آخر في ذلك فتبسّم، وقال: لم يبلغ ورعى ولا ورعك هذا، وهذا قاله على وجه التواضع، وإلا فهو كان في نفسه يستعمل هذا الورع، وكان يُنكره على من لم يصل إلى هذا المقام بل يتسامح في المكروهات الظاهرة، ويقدم على الشبهات من غير توقف.

وقوله ﷺ: «فَإِنَّ الْخَيْرَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الشَّرَّ رَيْبَةٌ»:

يعني: أن الخير ما تطمئن به القلوب، والشرّ ترتاب به ولا تطمئن إليه، وفي هذا إشارة إلى الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه، وسيأتى مزيد لهذا الكلام على حديث النّوّاس بن سمعان إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وخرّج ابن جرير بإسناده عن قتادة عن بشير بن كعب أنه قرأ هذه الآية «فَأَنْشُوا فِي مَنَاجِبِكُمْ» [الملك: ١٥]، ثم قال لجاريته: إن دَرَيْتِ ما مناجبها فأنت حرة لوجه الله. قالت: مناجبها: جبالها، فكأنما سُفِّحَ في وجهه، ورغب في جاريته، فسألهم، فمنهم من أمره، ومنهم من نهاه، فسأل أبا الدرداء، فقال: الخير طُمَأْنِينَةٌ والشرّ رَيْبَةٌ، فذر ما يريبك إلى ما لا يريبك.

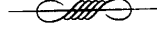
وقوله في الرواية الأخرى: «إِنَّ الصَّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ وَإِنَّ الْكَذِبَ رَيْبَةٌ» يشير إلى أنه لا ينبغي الاعتماد على قول كل قائل كما قال في حديث وابصة: «وإن أفنأك الناس وأفتوك» وإنما يُعتمد على قول من يقول الصدق، وعلامة الصدق أنه تطمئن به القلوب، وعلامة الكذب أنه تحصل به الريبة، فلا تسكن القلوب إليه بل تنفر منه.

ومن هنا كان العقلاء في عهد النبي ﷺ إذا سمعوا كلامه وما يدعو إليه عرفوا أنه صادق، وأنه جاء بالحق، وإذا سمعوا كلام مسيلمة عرفوا أنه كذاب، وأنه جاء بالباطل، وقد روى أن عمرو بن العاص سمعه قبل إسلامه يدّعي أنه أنزل عليه: يا وَيْرُ يا وَيْرُ، لك أذنان وصدر، وإنك لتعلم يا عمرو. فقال: والله إنني لأعلم أنك تكذب.

(١) وهو الحديث السابع والعشرون من هذا الكتاب.

وقال بعض المتقدمين: صوّر ما شئت في قلبك وتفكر فيه، ثم قسه إلى ضده، فإنك إذا ميزت بينهما، عرفت الحق من الباطل، والصدق من الكذب، قال: كأنك تصوّر محمداً ﷺ ثم تتفكر فيما أتى به من القرآن، فتقرأ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ الْإِنسَانِ الْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ١٦٤] الآية، ثم تصوّر ضد محمداً ﷺ فتجده مسيلمة، فتتفكر فيما جاء به فتقرأ:

أَلَا يَا رَبِّةَ الْمَخْدَعِ قَدْ هُمِيَ لَكَ الْمَضْجَعُ  
يعنى قوله لسجّاح حين تزوّج بها، قال: فترى هذا - يعنى القرآن - رصيناً عجيباً يلوط بالقلب، ويحسن فى السمع، وترى ذا - يعنى قول مسيلمة - بارداً غثاً فاحشاً، فتعلم أن محمداً حق أتى بوحي، وأن مسيلمة كذاب أتى بباطل.



## الحديث الثاني عشر

## (دع ما لا يعنيك)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ» .  
حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ هَكَذَا <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرّجه الترمذي، وابن ماجه من رواية الأوزاعي، عن قُرّة بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنهم، وقال الترمذي: غريب. وقد حسنه الشيخ المصنف رحمه الله، لأن رجال إسناده ثقات، وقرة بن عبد الرحمن بن حيويل وثقه قوم وضعفه آخرون، وقال ابن عبد البر: هذا الحديث محفوظ عن الزهري بهذا الإسناد من رواية الثقات، وهذا موافق لتحسين الشيخ له، وأما أكثر الأئمة فقالوا: ليس هو بمحفوظ بهذا الإسناد وإنما هو محفوظ عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلاً. كذلك رواه الثقات عن الزهري، منهم مالك في «الموطأ»، ويونس، ومعمّر، وإبراهيم بن سعد إلا أنه قال: «مِنْ إِيمَانِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ» وممن قال: إنه لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلاً الإمام أحمد، ويحيى بن معين، والبخاري والدارقطني، وقد خلط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطاً فاحشاً، والصحيح فيه المرسل، ورواه عبد الله بن عمر العمري عن الزهري عن علي بن حسين عن أبيه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فوصله وجعله في مسند الحسين بن علي، وخرّجه الإمام أحمد في «مسنده» من هذا الوجه، والعمري ليس بالحافظ، وخرّجه أيضاً من وجه آخر عن الحسين، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وضعفه البخاري في «تاريخه» من هذا الوجه أيضاً، وقال: لا يصح إلا عن علي بن حسين مرسلاً، وقد روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوه آخر وكلها ضعيفة. وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الأدب، وقد حكى الإمام أبو عمرو بن الصلاح عن أبي محمد بن أبي زيد إمام المالكية في زمانه أنه قال: جماع آداب الخير وأمتة تتفرّع من أربعة أحاديث: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»، وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»، وقوله للذي اختصر له في الوصية: «لَا تَغْضَبْ» وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُؤْمِنُ يُحِبُّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

ومعنى هذا الحديث: أن من حسن إسلامه ترك ما لا يعنيه من قول وفعل، واقتصر على ما يغنيه من الأقوال والأفعال؛ ومعنى «يعنيه»: أنه تتعلق عنايته به، ويكون من مقصده ومطلوبه،

(١) صحيح: الترمذي، حديث (٢٣١٧)، وابن ماجه، حديث (٣٩٧٦)، والطبراني في الأوسط (١٨٨/٣)، حديث (٢٨٨١) وابن حبان في صحيحه (٤٦٦/١)، حديث (٢٢٩)، وانظر صحيح الجامع (٥٩١١).

والعناية: شدة الاهتمام بالشيء، يقال: عناه يعنيه: إذا اهتم به وطلبه، وليس المراد أنه يترك ما لا عناية له ولا إرادة بحكم الهوى وطلب النفس، بل بحكم الشرع والإسلام، ولهذا جعله من حسن الإسلام، فإذا حُسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه في الإسلام من الأقوال والأفعال، فإن الإسلام يقتضى فعل الواجبات كما سبق ذكره في شرح حديث جبريل عليه السلام.

وإن الإسلام الكامل الممدوح يدخل فيه ترك المحرمات، كما قال ﷺ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدُوِّهِ»<sup>(١)</sup> وإذا حُسن الإسلام اقتضى ترك ما لا يعنى كله من المحرمات والمشتبهات والمكروهات وفضول المباحات التي لا يحتاج إليها، فإن هذا كله لا يعنى المسلم إذا كمل إسلامه، وبلغ إلى درجة الإحسان، وهو أن يعبد الله تعالى كأنه يراه، فإن لم يكن يراه فإن الله يراه، فمن عبد الله على استحضار قربته ومشاهدته بقلبه، أو على استحضار قرب الله منه واطلاعه عليه، فقد حُسن إسلامه، ولزم من ذلك أن يترك كل ما لا يعنيه في الإسلام، ويشغل بما يعنيه فيه، فإنه يتوَلَّد من هذين المقامين الاستحياء من الله وترك كل ما يستحيى منه، كما وصَّى النبي ﷺ رجلاً أن يستحيى من الله كما يستحيى من رجل من صالحى عشيرته لا يفارقه. وفى «المسند» والترمذى عن ابن مسعود مرفوعاً: «الاستحياء من الله تعالى: أن تحفظ الرأس وما حوى، وتحفظ البطن وما وعى، وتذكر الموت والبلى، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء»<sup>(٢)</sup>. قال بعضهم: استح من الله على قدر قربته منك، وخف الله على قدر قدرته عليك. وقال بعض العارفين: إذا تكلمت فاذكر اسم الله لك، وإذا سكنت فاذكر نظره إليك.

وقد وقعت إشارة في القرآن العظيم إلى هذا المعنى فى مواضع: كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوْا بِهِ فَمَنْ قَسَمَ لَنُحْيِيَنَّهٗ أَوْ أَمُرُّهُ فَلَنُعِيدَهُ سَبِيْلَهُ أَلَمْ نَجْعَلِ لَهُ عَيْنَيْنِ تَبْصُرَيْنِ أَلَمْ نَجْعَلِ لَهُ سَمْعَيْنِ تَسْمَعَانِ أَلَمْ نَجْعَلِ لَهُ أَنْفًا وَنَفْسًا أَلَمْ نَجْعَلِ لَهُ لُحُوْظَيْنِ يَنْصُرَيْنِ أَلَمْ نَجْعَلِ لَهُ مَعْلَمَيْنِ يُدْرِكَيْنِ﴾ [الإنسان: ١-١٠] وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢] وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وأكثر ما يُراد بترك ما لا يعنى: حفظ اللسان من لغو الكلام كما أشير إلى ذلك فى الآيات الأولى التى هى فى سورة (ق). وفى «المسند» من حديث الحسين، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ قَلَّةَ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) تقديم تحريجه.

(٢) حسن: الترمذى، حديث (٢٤٥٨)، وأحمد فى مسنده (٣٨٧/١)، حديث (٣٦٧١)، وأبو يعلى فى مسنده (٨/٤٦١)، حديث (٥٠٤٧)، والطبرانى فى الكبير (١٥٢/١٠)، حديث (١٠٢٩٠) والحاكم فى المستدرک (٤/٣٥٩)، حديث (٧٩١٥) والبيهقى فى الشعب (١٤١/٦)، حديث (٧٧٣٠)، وانظر صحيح الجامع (٩٣٥).  
(٣) صحيح: أحمد فى مسنده (٢٠١/١)، حديث (١٧٣٢) والطبرانى فى الكبير (١٢٨/٣)، حديث (٢٨٨٦)، وانظر صحيح الجامع (٥٩١١).

وخرّج الخرائطي من حديث ابن مسعود قال: أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله، إنى مطاع في قومي فما أمرهم؟ قال له: «مُرْهُمْ بِإِفْشَاءِ السَّلَامِ، وَقِلَّةِ الْكَلَامِ إِلَّا فِيْمَا يَعْنِيهِمْ»<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح ابن حبان» عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «كَانَ فِي صُخْفٍ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: وَعَلَى الْعَاقِلِ - مَا لَمْ يَكُنْ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ - أَنْ تَكُونَ لَهُ سَاعَاتٌ: سَاعَةٌ يَنَاجِي فِيهَا رَبَّهُ، وَسَاعَةٌ يَحَاسِبُ فِيهَا نَفْسَهُ، وَسَاعَةٌ يَتَفَكَّرُ فِيهَا فِي صَنِيعِ اللَّهِ، وَسَاعَةٌ يَخْلُو فِيهَا لِحَاجَتِهِ مِنَ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ، وَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ لَا يَكُونَ ظَاعِنًا إِلَّا لِثَلَاثٍ: تَزُودُ لِمَعَادٍ، أَوْ مَرْمَّةً لِمَعَاشٍ، أَوْ لَذَّةً فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ؛ وَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِزَمَانِهِ، مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، حَافِظًا لِلْسَانِهِ، وَمَنْ حَسِبَ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ قَلَّ كَلَامُهُ إِلَّا فِيْمَا يَعْنِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

وقال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: من عدَّ كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه. وهو كما قال، فإن كثيرا من الناس لا يعدُّ كلامه من عمله، فيُجازف فيه لا يتحرَّى، وقد خفي هذا على معاذ بن جبل حتى سأل عنه النبي ﷺ فقال: أنْوَاحِدُ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ قال: «تُكَلِّتُكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ فِي النَّارِ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟».

وقد نفى الله الخير عن كثير مما يتناجى به الناس بينهم، فقال: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ» [النساء: ١١٤]. وخرّج الترمذي وابن ماجه من حديث أم حبيبة، عن النبي ﷺ قال: «كُلُّ كَلَامٍ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَأَهُ، إِلَّا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٣)</sup>.

وقد تعجَّب قوم من هذا الحديث عند سفيان الثوري، فقال سفيان: وما تعجَّبكم من هذا، أليس قد قال الله تعالى: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ» [النساء: ١١٤]؟ أليس قد قال الله تعالى: «يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنَ أُوذِنَ لَهُ أَلْحَمْدُ وَقَالَ صَوَابًا» [النبا: ٣٨]؟

وخرّج الترمذي من حديث أنس قال: توفي رجل من أصحابه - يعنى النبي ﷺ - فقال رجل - يعنى - : أبشر بالجنة، فقال رسول الله ﷺ: «أَوْ لَا تَدْرِي؟! فَلَعَلَّهُ تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَعْنِيهِ أَوْ بَخَلَ بِمَا لَا يُغْنِيهِ»<sup>(٤)</sup>، وقد روى معنى هذا الحديث من وجوه متعددة عن النبي ﷺ، وفي بعضها: أنه قتل شهيداً. وخرّج أبو القاسم البغوي في «معجمه» من حديث شهاب بن مالك وكان وفد على النبي ﷺ أنه سمع النبي ﷺ وقالت له امرأة: يا رسول الله ألا تُسَلِّمُ علينا؟ فقال: «إنك من قبيل،

(١) إسناده ضعيف جداً: ابن عدي في الكامل (٤٥٨/٣).

(٢) ضعيف جداً: ابن حبان في صحيحه (٧٦/٢ - ٧٨)، حديث (٣٦١)، وانظر ضعيف الترغيب (١٣٥٢).

(٣) ضعيف: الترمذي، حديث (٢٤١٢)، وابن ماجه، حديث (٣٩٧٤)، وانظر الضعيفة (١٣٦٦).

(٤) ضعيف: الترمذي، حديث (٢٣١٦)، وانظر ضعيف الجامع (٢١٥١).



يَقْلُنَ الكثير، وتمنع ما لا يُغنيها، وَتَسْأَلُ عَمَّا لَا يَعْنِيهَا<sup>(١)</sup>. وَخَرَجَ العقيلي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أَكْثَرُ النَّاسِ ذُنُوبًا أَكْثَرُهُمْ كَلَامًا فِيمَا لَا يَعْنِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

قال عمرو بن قيس الملائي: مرَّ رجلٌ بلقمان والناسُ عنده، فقال له: أَلَسْتَ عَبْدَ بَنِي فلان؟ قال: بلي، قال: الذي كنت ترعى عند جبل كذا وكذا؟ قال: بلي، قال: فما بلغ بك ما أرى؟ قال: صدقُ الحديث وطولُ السكوت عما لا يعنيني<sup>(٣)</sup>.

وقال وهب بن منبه: كان في بني إسرائيل رجلان بلغتا بهما عبادتهما أن مشياً على الماء، فبينما هما يمشيان في البحر إذاهما برجل يمشى على الهواء، فقالا له: يا عبد الله، بأي شيء أدركت هذه المنزلة؟ قال: بيسير من الدنيا: قَطَمْتُ نَفْسِي عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَكَفَفْتُ لِسَانِي عَمَّا لَا يَعْنِينِي، وَرَغَبْتُ فِيمَا دَعَانِي إِلَيْهِ، وَلَزِمْتُ الصَّمْتَ، فَإِنْ أَقْسَمْتُ عَلَى اللَّهِ أَبْرَ قَسَمِي، وَإِنْ سَأَلْتَهُ أَعْطَانِي.

دخلوا على بعض الصحابة في مرضه ووجهه يتهلل، فسألوه عن سبب تهلل وجهه، فقال: ما مِن عمل أوثق عندي من خصلتين: كنت لا أتكلم فيما لا يعنيني، وكان قلبي سليماً للمسلمين.

وقال مورق [العجلي] أمرٌ أنا في طلبه منذ كذا وكذا سنة لم أقدر عليه ولست بتارك طلبه أبداً، قالوا: وما هو؟ قال: الكفُّ عما لا يعنيني. رواه ابن أبي الدنيا.

وروى أسدُ بن موسى، حدثنا أبو معشر، عن محمد بن كعب قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» فدخل عبد الله بن سلام، فقام إليه ناسٌ فأخبروه، وقالوا: أخبرنا بأوثق عملك في نفسك. قال: إنَّ عملي لضعيف، أوثق ما أرجو به سلامة الصدر، وتركى ما لا يعنيني.

وروى أبو عبيدة عن الحسن قال: من علامة إعراضِ اللَّهِ تعالى عن العبد أن يجعل شغله فيما لا يعننيه. وقال سهل بن عبد الله التُّستري: من تكلم فيما لا يعننيه حُرِمَ الصدق، وقال معروف: كلام العبد فيما لا يعننيه خذلان من الله عز وجل.

وهذا الحديث يدلُّ على أن ترك ما لا يعنى المرء من حسن إسلامه، فإذا ترك ما لا يعننيه، وفعل ما يعننيه كله، فقد كمل حُسن إسلامه، وقد جاءت الأحاديث بفضل من حَسَنَ إسلامه وأنه تضاعف حسناته، وتكفر سيئاته، والظاهر أن كثرة المضاعفة تكون بحسب حسن الإسلام، ففي

(١) ابن قانع في معجم الصحابة (١/ ٣٥٠).

(٢) ضعيف: العقيلي في الضعفاء (٣/ ٤٢٤) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٧٠٥)، حديث (١١٧٤)، وانظر الضعيفة (٢٨٩١).

(٣) إسناده منقطع: مالك في الموطأ (٢/ ٩٩٠)، حديث (١٧٩٣) بلاغاً، وعنه البيهقي في الشعب (٤/ ٢٣٠)، حديث (٤٨٨٩).

«صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلْ حَسَنَةً يَعْمَلُهَا تُكَتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلْ سَيِّئَةً يَعْمَلُهَا تُكَتَبُ بِمِثْلِهَا حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(١)</sup> فالمضاعفة للحسنة بعشر أمثالها لا بد منه، والزيادة على ذلك تكون بحسب إحسان الإسلام وإخلاص النية والحاجة إلى ذلك العمل وفضله، كالنفقة في الجهاد، وفي الحج، وفي الأقارب، وفي اليتامى والمساكين، وأوقات الحاجة إلى النفقة، ويشهد لذلك ما روى عن عطية، عن ابن عمر<sup>(٢)</sup> قال: نزلت: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] في الأعراب، قيل له: فما للمهاجرين؟ قال: ما هو أكثر، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَكَ حَسَنَةً يَّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠].

وخرج النسائي من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامَهُ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ كَانَ أَرْزَلَهَا، وَمُحِيتُ عَنْهُ كُلُّ سَيِّئَةٍ كَانَ أَرْزَلَهَا، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقَصَاصُ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ»، وفي رواية أخرى: «وَقِيلَ لَهُ: اثْنَيْفِ الْعَمَلِ»<sup>(٣)</sup>.

والمراد بالحسنات والسيئات التي كان أزلها: ما سبق منه قبل الإسلام، وهذا يدل على أنه يثاب بحسناته في الكفر إذا أسلم وتُمحى عنه سيئاته إذا أسلم، لكن بشرط أن يحسن إسلامه، ويتقى تلك السيئات في حال إسلامه، وقد نص على ذلك الإمام أحمد، ويدل على ذلك ما في «الصحاحين» عن ابن مسعود قال: قلنا: يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال: «أَمَّا مَنْ أَحْسَنَ مِنْكُمْ فِي الْإِسْلَامِ فَلَا يُؤَاخَذُ بِهَا، وَمَنْ أَسَاءَ أَخِذَ بِعَمَلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ»<sup>(٤)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» عن عمرو بن العاص قال للنبي ﷺ لما أسلم: أريد أن أشتري، قال: «تشتري ماذا؟» قلت: أن يغفر لي، قال: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟» وخرجه الإمام أحمد ولفظه: «إِنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الذُّنُوبِ»<sup>(٥)</sup> وهذا محمول على الإسلام الكامل الحسن جمعاً بينه وبين حديث ابن مسعود الذي قبله. وفي «صحيح مسلم» أيضاً عن حكيم بن حزام قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت أموراً كنت أصنعها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم، أفيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَمْتَ مِنْ خَيْرٍ» وفي

(١) صحيح: البخاري، حديث (٤٢)، ومسلم، حديث (١٢٩).

(٢) إسناده ضعيف: الطبري في تفسيره (٩١/٥).

(٣) صحيح: النسائي، حديث (٤٩٩٨)، والبيهقي في الشعب (٥٨/١)، حديث (٢٤)، وانظر صحيح الجامع (٣٣٦).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٦٩٢١)، ومسلم، حديث (١٢٠)، وابن ماجه، حديث (٤٢٤٢)، وأحمد في مسنده (٣٧٩/١)، حديث (٣٥٩٦).

(٥) صحيح: مسلم، حديث (١٢١)، وأحمد في مسنده (٢٠٥/٤) واللفظ له.

رواية له : قال : فقلت : واللّه لا أدع شيئاً صنعتُهُ في الجاهلية إلا صنعتُ في الإسلام مثله <sup>(١)</sup> ، وهذا يدلُّ على أن حسنات الكافر إذا أسلم يُثاب عليها كما دلَّ عليها حديث أبي سعيد المتقدم .  
وقد قيل : إن سيئاته في الشرك تبدلَ حسنات ، ويُثاب عليها أخذًا من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۝ ﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠] ، وقد اختلف المفسرون في هذا التبديل على قولين :

فمنهم من قال : هو في الدنيا بمعنى أن الله يبدل من أسلم وتاب إليه بدل ما كان عليه من الكفر والمعاصي : الإيمان والأعمال الصالحة ، وحكى هذا القول إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» عن أكثر المفسرين ، وسمى منهم ابن عباس ، وعطاء ، وقتادة ، والسدي ، وعكرمة . قلت : وهو المشهور عن الحسن .

قال : وقال الحسن وأبو مالك وغيرهما : هي في أهل الشرك خاصة ليس هي في أهل الإسلام . قلت : إنما يصحُّ هذا القول على أن يكون التبديل في الآخرة كما سيأتي ، وأما إن قيل : إنه في الدنيا فالكافر إذا أسلم والمسلم إذا تاب في ذلك سواء ، بل المسلم إذا تاب فهو أحسن حالاً من الكافر إذا أسلم . قال : وقال آخرون : التبديل في الآخرة : جعلت لهم مكان كل سيئة حسنة ، منهم عمرو بن ميمون ، ومكحول ، وابن المسيب ، وعلى بن الحسين قال : وأنكره أبو العالية ، ومجاهد ، وخالد سبلان ، وفيه موضع إنكار ، ثم ذكر ما حاصله أنه يلزم من ذلك أن يكون من كثرت سيئاته أحسن حالاً ممن قلَّت سيئاته حيث يُعطى مكان كل سيئة حسنة ، ثم قال : ولو قال قائل : إنما ذكر الله أن يبدل السيئات حسنات ولم يذكر العدد كيف تبدل ، فيجوز أن معنى «تبدل» : أن من عمل سيئة واحدة وتاب منها تبدل مائة ألف حسنة ، ومن عمل ألف سيئة أن تبدل ألف حسنة ، فيكون حينئذ من قلَّت سيئاته أحسن حالاً .

قلت : هذا القول - وهو التبديل في الآخرة - قد أنكره أبو العالية ، وتلا قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ۚ ﴾ [الزلزلة: ٨] ، وورده بعضهم بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الزلزلة: ٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَوَضِعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُوَلِّتُنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّوكَ أَهْلًا ۚ ﴾ [الكهف: ٤٩] ولكن قد أجيب عن هذا بأن الثائب يوقف على سيئاته ، ثم تبدل حسنات ، وقال أبو عثمان النهدي <sup>(٢)</sup> : إن

(١) صحيح : البخاري ، حديث (١٤٣٦) ، ومسلم ، حديث (١٢٣) والزيادة الأخيرة انفرد بها مسلم .

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٤/٤١٦) .

المؤمن يؤتى كتابه في ستر من الله عز وجل، فيقرأ سيئاته، فإذا قرأ تغير لها لونه حتى يمر بحسناته، فيقرأها فيرجع إليه لونه، ثم ينظر فإذا سيئاته قد بُدلت حسنات، فعند ذلك يقول: ﴿هَؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كُنْيَتِي﴾ [الحاقة: ١٩]، ورواه بعضهم عن أبي عثمان عن ابن مسعود، وقال بعضهم: عن أبي عثمان عن سلمان.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> من حديث أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «إِنِّي لَأَعْلَمُ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، وَآخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنْهَا، رَجُلٌ يُؤْتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقَالُ: اعْرَضُوا عَلَيْهِ صِغَارَ ذُنُوبِهِ، وَارْفَعُوا عَنْهُ كِبَارَهَا، فَيَعْرِضُ اللَّهُ عَلَيْهِ صِغَارَ ذُنُوبِهِ، فَيَقَالُ لَهُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا، وَعَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْكِرَ وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِ ذُنُوبِهِ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ، فَيَقَالُ لَهُ: فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةً، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ قَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ لَا أَرَاهَا هَاهُنَا» قال: فلقد رأيتُ رسول الله ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ. فإذا بُدلت السيئات بالحسنات في حق من عوقب على ذنوبه بالنار، ففي حق من مَحَى سيئاته بالإسلام والتوبة النصوح أولى لأن محوها بذلك أحبُّ إلى الله من محوها بالعقاب.

وخرَّجَ الحاكم من طريق الفضل بن موسى، عن أبي العنيس، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ أَنَّهُمْ أَكْثَرُوا مِنَ السَّيِّئَاتِ» قالوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «الَّذِينَ يَدُلُّ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ»<sup>(٢)</sup>، وخرَّجه ابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup> من طريق سليمان أبي داود الزهري عن أبي العنيس عن أبيه عن أبي هريرة موقوفًا، وهو أشبه من المرفوع، ويروى مثل هذا عن الحسن البصري أيضًا يُخَالِفُ قَوْلَهُ المشهور: إن التبدل في الدنيا. وأما ما ذكره الحرابي في التبدل، وأن مَنْ قَلَّتْ سيئاته يَزَادَ في حسناته، ومن كثرت سيئاته يُقَلَّلُ من حسناته، فحديث أبي ذرٍّ صريح في رد هذا، وأنه يُعْطَى مكان كل سيئة حسنة.

وأما قوله: يلزم من ذلك أن يكون من كثرت سيئاته أحسن حالاً ممن قَلَّتْ سيئاته، فيقال: إنما التبدل في حق من ندم على سيئاته، وجعلها نصب عينيه، فكلما ذكرها ازداد خوفاً، ووجلاً، وحياء من الله، ومسارة إلى الأعمال الصالحة المكفرة كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، وما ذكرناه كله داخل في العمل الصالح، ومن كانت هذه حاله فإنه يتجرع من مرارة الندم والأسف على حربه أضعاف ما ذاق من حلاوتها عند فعلها ويصير كل ذنب من ذنوبه سبباً لأعمال صالحة ماحية له، فلا يُسْتَنْكَرُ بعد هذا تبديل هذه الذنوب حسنات.

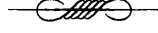
وقد وردت أحاديث صريحة في أن الكافر إذا أسلم وحسن إسلامه تبدلت سيئاته في الشرك

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٩٠)، والترمذي، حديث (٢٥٩٦)، وأحمد في مسنده (١٧٠/٥)، حديث (٢١٥٣٠).

(٢) صحيح: الحاكم في المستدرک (٢٨١/٤)، حديث (٧٦٤٣)، وانظر الصحيحة (٣٠٥٣).

(٣) انظر تفسير ابن كثير (٣/٣٢٨).

حساناتٍ، فخرَّج الطبراني<sup>(١)</sup> من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبي فروة شطب أنه أتى النبي ﷺ فقال: أرأيت رجلاً عمل الذنوب كلها، ولم يترك حاجة ولا داجة، فهل له من توبة؟ فقال: «أُسْلِمَتْ؟» قال: نعم، قال: «فَأَفْعَلِ الْخَيْرَاتِ، وَاتْرُكِ السَّيِّئَاتِ، فَيَجْعَلُهَا اللَّهُ لَكَ خَيْرَاتٍ كُلَّهَا»، قال: وغدراتي وفجراتي؟ قال: «نَعَمْ»، قال: فما زال يُكَبِّرُ حتى توارى. وخرَّجه من وجه آخر بإسناد ضعيف عن سلمة بن نفيل، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>. وخرَّج ابن أبي حاتم نحوه من حديث مكحول مرسلًا، وخرَّج البزار الحديث الأول وعنده: عن أبي طویل شطب الممدود أنه أتى النبي ﷺ فذكره بمعناه، وكذا خرَّجه أبو القاسم البغوي في «معجمه» وذكر أن الصواب عن عبد الرحمن بن جبير ابن نفير مرسلًا أن رجلاً أتى النبي ﷺ طوى شُطْب، والشطب في اللغة الممدود، فصحفه بعض الرواة، وظنه اسم الرجل.



(١) صحيح: الطبراني في الكبير (٣١٤/٧)، حديث (٧٢٣٥)، وانظر صحيح الترغيب (٣١٦٤).  
 (٢) الطبراني في الكبير (٥٣/٧)، حديث (٦٣٦١).

## الحديث الثالث عشر

## (لا يكمل الإيمان إلا بان تحب لأخيك ما تحب لنفسك)

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرّجاه في «الصحاحين» من حديث قتادة عن أنس، ولفظ مسلم: «حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ أَوْ لِأَخِيهِ» بالشَّكِّ.

وخرّجه الإمام أحمد ولفظه: «لَا يَبْلُغُ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ». وهذه الرواية تبيّن معنى الرواية المخرّجة في «الصحاحين»، وأنّ المراد بنفي الإيمان نفي بلوغ حقيقته ونهايته، فإنّ الإيمان كثيراً ما يُنْفَى لانتفاء بعض أركانه وواجباته، كقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» <sup>(٢)</sup>. وقوله: «لَا يُؤْمِنُ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأَثْقَه» <sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف العلماء في مرتكب الكبائر: هل يُسمى مؤمناً ناقص الإيمان، أم لا يُسمى مؤمناً، وإنما يقال: هو مسلم، وليس بمؤمن على قولين، وهما روايتان عن الإمام أحمد.

## (حكم مرتكب الصغائر)

فأما من ارتكب الصغائر، فلا يزول عنه اسم الإيمان بالكلية، بل هو مؤمن ناقص الإيمان، ينقص من إيمانه بحسب ما ارتكب من ذلك. والقول بأن مرتكب الكبائر يقال له: مؤمن ناقص الإيمان مروى عن جابر بن عبد الله، وهو قول ابن المبارك وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم، والقول بأنه مسلم ليس بمؤمن مروى عن أبي جعفر محمد بن علي، وذكر بعضهم أنه المختار عند أهل السنة.

وقال ابن عباس: الزاني يُنزع منه نور الإيمان <sup>(٤)</sup>، وقال أبو هريرة: ينزع منه الإيمان، فيكون فوقه كالظلة، فإذا تاب عاد إليه.

وقال عبد الله بن رواحة وأبو الدرداء: الإيمان كالقميص، يلبسه الإنسان تارة ويخلعه

(١) صحيح: البخاري، حديث (١٣)، ومسلم، حديث (٤٥)، والترمذي، حديث (٢٥١٥)، والنسائي، حديث (٥٠١٦)، وابن ماجه، حديث (٦٦).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) البخاري تعليقا، حديث (٣٠٣٥٢)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٥٠٣، ٥٠٤)، حديث (٥٥٧).

أخري . وكذا قال الإمام أحمد رحمه الله وغيره ، والمعني : أنه إذا كَمَّل خصال الإيمان ، لبسه ، فإذا نقص منها شيئاً نزعته ، وكلُّ هذا إشارة إلى الإيمان الكامل التام الذي لا ينقص من واجباته شيء .

والمقصود : أن من جملة خصال الإيمان الواجبة أن يحب المرء لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه ، ويكره له ما يكرهه لنفسه ، فإذا زال ذلك عنه ، فقد نقص إيمانه بذلك ، وقد رُوِيَ أن النبي ﷺ قال لأبي هريرة : «أَجِبْ للنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ تَكُنْ مُسْلِمًا»<sup>(١)</sup> . خرَّجه الترمذی وابن ماجه .

وخرَّج الإمام أحمد من حديث معاذ أنه سأل النبي ﷺ عن أفضل الإيمان قال : «أفضل الإيمان أن تُحِبَّ لِلَّهِ وَتُبْغِضَ لِلَّهِ ، وَتُعْمَلَ لِسَانَكَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ» . قال : وماذا يا رسول الله ؟ قال : «أن تُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ ، وتكره لهم ما تكره لنفسك ، وأن تقول خيراً أو تَضُمْتُ»<sup>(٢)</sup> . وقد رَتَّبَ النبي ﷺ دخول الجنة على هذه الخصلة ، ففي «مسند الإمام أحمد» رحمه الله عن يزيد بن أسد القسري ، قال : قال لي رسول الله ﷺ : «أتُحِبُّ الجنة؟» قلت : نعم ، قال : «فأُحِبُّ لِأَخِيكَ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ»<sup>(٣)</sup> .

وفي «صحيح مسلم» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن النبي ﷺ قال : «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَحَّزَخَ عَنِ النَّارِ وَيُدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْتَذَرِكُهُ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَيَأْتِي إِلَى النَّاسِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»<sup>(٤)</sup> .

وفيه أيضاً عن أبي ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ : «يَا أَبَا ذَرٍّ ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا ، وَإِنِّي أُحِبُّ لَكَ مَا أُحِبُّ لِنَفْسِي ؛ لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ ، وَلَا تَوَلِّ مَالَ يَتِيمٍ»<sup>(٥)</sup> .

وإنما نهاه عن ذلك ، لما رأى من ضعفه ، وهو ﷺ يحبُّ هذا لكلِّ ضعيف ، وإنما كان يتولَّى أمور الناس لأن الله قواه على ذلك ، وأمره بدعاء الخلق كلهم إلى طاعته وأن يتولَّى سياسة دينهم ودنياهم . وقد رُوِيَ عن علي قال : قال لي النبي ﷺ : «إِنِّي أَرْضَى لَكَ مَا أَرْضَى لِنَفْسِي ، وَأُكْرَهُ لَكَ مَا أُكْرَهُ لِنَفْسِي ، لَا تَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَأَنْتَ جُنُبٌ ، وَلَا وَأَنْتَ رَاكِعٌ ، وَلَا وَأَنْتَ سَاجِدٌ»<sup>(٦)</sup> . وكان محمد بن واسع يبيع حماراً له ، فقال له رجل : أترضاه لي ؟ قال : لو رضيت له لم أبعه ، وهذه إشارة منه إلى أنه لا يرضى لأخيه إلا ما يرضى لنفسه ، وهذا كله من جملة النصيحة لعامة المسلمين التي

(١) حسن : الترمذی ، حديث (٢٣٠٥) ، وابن ماجه ، حديث (٤٢١٧) ، وانظر صحيح الجامع (١٠٠) .

(٢) ضعيف : أحمد في مسنده (٢٤٧/٥) ، حديث (٢٢١٨٣) ، والطبراني في الكبير (١٩١/٢٠) ، حديث (٤٢٥) ، وانظر صحيح الجامع (١٠٠١) .

(٣) صحيح : أحمد في مسنده (٧٠/٤) ، والحاكم في المستدرک (١٨٦/٤) ، حديث (٧٣١٣) ، وانظر الصحيحة (٧٢) .

(٤) صحيح : مسلم ، حديث (١٨٤٤) والنسائي ، حديث (٤١٩١) ، وابن ماجه ، حديث (٣٩٥٦) .

(٥) صحيح : مسلم ، حديث (١٨٢٦) .

(٦) الدارقطني في سننه (١١٨/١) ، حديث (٧) والبيزار في مسنده (١٢٢/٨) ، حديث (٣١٢٦) .

هى من جملة الدين كما سبق تفسير ذلك فى موضعه .

و[قد] ذكرنا فيما تقدم حديث النعمان بن بشير ، عن النبى ﷺ قال : «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحَمَى وَالسَّهْرِ» <sup>(١)</sup> خرَّجَاه فى «الصحيحين» ، وهذا يدل على أن المؤمن يسوؤه ما يسوء أخاه المؤمن ، ويحزنه ما يحزنه . وحديث أنس الذى نتكلم الآن فيه يدل على أن المؤمن يسره ما يسر أخاه المؤمن ، ويُرِيد لأخيه المؤمن ما يُريد لنفسه من الخير ، وهذا كُلُّهُ إنَّما يأتى من كمال سلامة الصدر من الغُلِّ والغشِّ والحسد ، فإن الحسد يقتضى أن يكره الحاسد أن يفوقه أحد فى خير أو يساويه فيه لأنه يحب أن يمتاز على الناس بفضائله ؛ وينفرد بها عنهم ، والإيمان يقتضى خلاف ذلك ، وهو أن يشركه المؤمنون كلهم فيما أعطاه الله من الخير من غير أن ينقص عليه من شيء . وقد مدح الله تعالى فى كتابه من لا يُريد العلو فى الأرض ولا الفساد ، فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا﴾ [الفصم: ٨٣] . وروى ابن جرير <sup>(٢)</sup> بإسناد فيه نظر عن عليّ رضى الله عنه ، قال : إن الرجل ليُعجبه من شراك نعله أن يكون أجود من شراك صاحبه فيدخل فى قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الفصم: ٨٣] . وكذا رُوِيَ عن الفضيل بن عياض فى هذه الآية ، قال : لا يُحِبُّ أن يكون نعله أجود من نعل غيره ، ولا شراكه أجود من شراك غيره . وقد قيل : إن هذا محمول على أنه إذا أراد الفخر على غيره لا مجرد التجميل ، قال عكرمة وغيره من المفسرين فى هذه الآية : العلو فى الأرض : التكبر وطلب الشرف والمنزلة عند ذى سلطانها ، والفساد : العمل بالمعاصي . وقد ورد ما يدل على أنه لا يَأْثَم من كره أن يفوقه من الناس أحد فى الجمال .

فخرَّج الإمام أحمد رحمه الله والحاكم فى «صحيحه» من حديث ابن مسعود رضى الله عنه قال : أتيت النبى ﷺ وعنده مالك بن مرارة الرِّهَاطِيُّ ، فأدركته وهو يقول : يا رسول الله ، قد قُسم لى من الجمال ما ترى ، فما أحبُّ أحدًا من الناس فضلنى بشراكين فما فوقهما ، أليس ذلك هو من البغي؟ فقال : «لا ، لَيْسَ ذَلِكَ بِالْبَغْيِ ، وَلَكِنَّ الْبَغْيَ مَنْ بَطَرَ - أَوْ قَالَ : سَفَهَ - الْحَقَّ وَغَمَصَ النَّاسَ» <sup>(٣)</sup> .

وخرَّج أبو داود من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ معناه ، وفى حديثه : «الكبر» بدل «البغي» <sup>(٤)</sup> . فنفى أن تكون كراهته ؛ لأن يفوقه أحد فى الجمال بغيا أو كبرا ، وفسر الكبر والبغى ببطر الحق ، وهو التكبر عليه ، والامتناع من قبوله كبرا إذا خالف هواه . ومن هنا

(١) تقدم تخريجه .

(٢) إسناده ضعيف جدًا : الطبري فى تفسيره (١٢٢/٢٠) .

(٣) صحيح : أحمد فى مسنده (٣٨٥/١) ، حديث (٣٦٤٤) ، والحاكم فى المستدرک (٢٠٢/٤) ، حديث (٧٣٦٧)

(٤) صحيح : أبو داود ، حديث (٤٠٩٢) ، وانظر صحيح الجامع (٤٦٠٨) .



قال بعض السلف: التواضع أن تقبل الحق من كل من جاء به، وإن كان صغيراً، فمن قبل الحق ممن جاء به سواء كان صغيراً أو كبيراً، سواء كان يحبه أو لا يحبه، فهو متواضع، ومن أبى قبول الحق تعاطفاً عليه فهو متكبر.

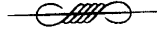
وغمض الناس: هو احتقارهم وازدراؤهم، وذلك يحصل من النظر إلى النفس بعين الكمال، وإلى غيره بعين النقص.

وفى الجملة، فينبغي للمؤمن أن يحب للمؤمنين ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه، فإن رأى في أخيه المسلم نقصاً في دينه اجتهد في إصلاحه، قال بعض الصالحين من السلف: أهل المحبة لله نظروا بنور الله وعطفوا على أهل معاصي الله، مقتوا أعمالهم، وعطفوا عليهم ليزيلوهم بالمواعظ عن فعالهم، وأشفقوا على أبدانهم من النار، لا يكون المؤمن مؤمناً حقاً حتى يرضى للناس ما يرضاه لنفسه، وإن رأى في غيره فضيلة فاق بها عليه فتمنى لنفسه مثلها، فإن كانت تلك الفضيلة دينية، كان حسناً، وقد تمنى النبي ﷺ لنفسه منزلة الشهادة. وقال ﷺ: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فلهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله القرآن فهو يقرؤه آناء الليل وآناء النهار»<sup>(١)</sup>. وقال في الذي رأى من ينفق ماله في طاعة الله فقال: «لو أن لي مالا لفعلت فيه كما فعل؛ فهما في الأجر سواء».

وإن كانت دنبرية، فلا خير في تمنيتها، كما قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَئِذَا لَمْ يَأْتِكُمْ قَدْرُوكُمْ لَأَنْتُمْ لَدُوْ حَقْلٍ عَظِيمٍ ۝﴾ وقال الذين أوثوا العلم وتلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحاً [القصاص: ٧٩-٨٠]. وأما قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى الْآخَرِ﴾ [النساء: ٣٢]، فقد فسر ذلك بالحسد، وهو تمنى الرجل نفس ما أعطى أخوه من أهل ومال، وأن ينتقل ذلك إليه، وفسر بتمنى ما هو ممتنع شرعاً أو قدراً، كتمنى النساء أن يكن رجالاً، أو يكون لهن مثل ما للرجال من الفضائل الدينية كالجهاد، والدينية كالميراث والعقل والشهادة ونحو ذلك. وقيل: إن الآية تشمل ذلك كله. ومع هذا كله، فينبغي للمؤمن أن يحزن لفوات الفضائل الدينية، ولهذا أمر أن ينظر في الدين إلى من فوقه، وأن ينافس في طلب ذلك جهده وطاقته، كما قال تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦]، ولا يكره أن أحداً يشاركه في ذلك، بل يحب للناس كلهم المنافسة فيه، ويحثهم على ذلك، وهو من تمام أداء النصيحة للإخوان. قال الفضيل: إن كنت تحب أن يكون الناس مثلك فما أدبت النصيحة لربك؛ كيف وأنت تحب أن يكونوا دونك؟! يشير إلى أن أداء النصيحة لهم أن يحب أن يكونوا فوقه، وهذه منزلة عالية، ودرجة رفيعة في النصح، وليس ذلك بواجب، وإنما المأمور به في الشرع أن يحب أن يكونوا مثله، ومع هذا، فإذا فاقه أحد في (١) صحيح: البخاري، حديث (٧٥٢٩)، ومسلم، حديث (٨١٥) والترمذي، حديث (١٩٣٦)، وابن ماجه، حديث (٤٢٠٩).

فضيلة دينية، اجتهد على لحاقه، وحزن على تقصير نفسه، وتخلّفه عن لحاق السابقين، لا حسداً لهم على ما آتاهم الله، بل منافسة لهم، وغبطة وحزناً على النفس بتقصيرها وتخلّفها عن درجات السابقين. وينبغي للمؤمن أن لا يزال يرى نفسه مقصراً عن الدرجات العالية فيستفيد بذلك أمرين نفيسين: الاجتهاد في طلب الفضائل، والازدياد منها. والنظر إلى نفسه بعين النقص.

وينشأ من هذا أن يحب للمؤمنين أن يكونوا خيراً منه، لأنه لا يرضى لهم أن يكونوا على مثل حاله، كما أنه لا يرضى لنفسه بما هي عليه، بل هو يجتهد في إصلاحها، وقد قال محمد بن واسع لابنه: أمّا أبوك، فلا كثر الله في المسلمين مثله. فمن كان لا يرضى عن نفسه، فكيف يحب للمسلمين أن يكونوا مثله مع نصحه لهم؟ بل هو يحب للمسلمين أن يكونوا خيراً منه، ويحب لنفسه أن يكون خيراً مما هو عليه. وإن علم المرء أن الله قد خصّه على غيره بفضل، فأخبر به لمصلحة دينية، وكان إخباره على وجه التحدث بالنعمة، ويرى نفسه مقصراً في الشكر، كان جائزاً، فقد قال ابن مسعود: ما أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني. ولا يمنع هذا أن يحب للناس أن يشاركوه فيما خصّه الله به، فقد قال ابن عباس: إني لأمرّ على الآية من كتاب الله، فأود أن الناس كلهم يعلمون منها ما أعلم. وقال الشافعي: وددت أن الناس تعلموا هذا العلم، ولم يُنسب إليّ منه شيء<sup>(١)</sup>. وكان عتبة الغلام إذا أراد أن يفطر يقول لبعض إخوانه المطلعين على أعماله: أخرج إليّ ماء أو تمراتٍ أفطر عليها؛ ليكون لك مثل أجري.



(١) إسناده صحيح: أبو نعيم في الحلية (١١٩/٩).

## الحديث الرابع عشر

## (تحريم قتل النفس إلا بحق)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: الثُّيُبُ الرَّائِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجَاهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ: «التَّارِكُ لِلْإِسْلَامِ» بِدَلِّ قَوْلِهِ: «لِدِينِهِ». وَفِي هَذَا الْمَعْنَى أَحَادِيثٌ مُتَعَدَّةٌ:

فَخَرَّجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَخَرَّجَ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ مِنْ حَدِيثِ عِثْمَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: رَجُلٍ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، أَوْ زَنَى بَعْدَ إِخْصَانِهِ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ». وَفِي رِوَايَةِ لِلنَّسَائِيِّ: «رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِخْصَانِهِ فَعَلَيْهِ الرَّجْمُ، أَوْ قَتَلَ عَمْدًا فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ، أَوْ ارْتَدَّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ أَنْسٍ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَفِيهِ تَفْسِيرٌ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَ خِصَالٌ هِيَ حَقُّ الْإِسْلَامِ الَّتِي يُسْتَبَاحُ بِهَا دَمٌ مَنْ شَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَالْقَتْلَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

أَمَّا زَنَا الثُّيُبِ فَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ حُدَّه الرِّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ، وَقَدْ رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ، وَكَانَ فِي الْقُرْآنِ الَّذِي نَسَخَ لَفْظُهُ: «وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَاَرْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ، نِكَالًا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ اسْتَنْبَطَ ابْنُ عَبَّاسٍ الرِّجْمَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْهَلُ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٨٧٨)، ومسلم، حديث (١٦٧٦)، وأبو داود، حديث (٤٣٥٢)، والترمذي، حديث (١٤٠٢)، والنسائي، حديث (٤٠١٦)، وابن ماجه، حديث (٢٥٣٤).

(٢) صحيح: أبو داود، حديث (٤٥٠٢)، والترمذي، حديث (٢١٥٨)، والنسائي، حديث (٤٠١٩)، وابن ماجه، حديث (٢٥٢٣)، وانظر صحيح أبي داود.

(٣) عبد الرزاق في مصنفه (٣/٣٦٥)، حديث (٥٩٩٠)، والطبراني في الأوسط (٤/٣٣٢)، حديث (٤٣٥٢)، وابن حبان في صحيحه (١٠/٢٧٣)، حديث (٤٤٢٨) والحاكم في المستدرک (٢/٤٥٠)، حديث (٣٥٥٤).

رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْقُوْنَ عَنْ كَثِيرٍ» [المائدة: ١٥]، قال: فمن كفر بالرجم، فقد كفر بالقرآن من حيث لا يحتسب ثم تلا هذه الآية، وقال: كان الرجم مما أخفوه. خرّجه النسائي، والحاكم وقال: صحيح الإسناد<sup>(١)</sup>. ويستنبط أيضًا من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [المائدة: ٤٤] إلى قوله: ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] وقال الزهري: بلغنا أنها نزلت في اليهوديين اللذين رجمهما النبي قال: «إِنِّي أَحْكُمُ بَمَا فِي التَّوْرَةِ» وأمر بهما فرجما<sup>(٢)</sup>.

وخرّج مسلم<sup>(٣)</sup> في «صحيحه» من حديث البراء بن عازب قصة رجم اليهوديين، وقال في حديثه: فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُكْفِرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١]، وأنزل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] في الكفار كلها. وخرّجه الإمام أحمد<sup>(٤)</sup> وعنده: فأنزل الله: ﴿لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُكْفِرُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخَذُّوهُ﴾ [المائدة: ٤١]، يقولون: اثنوا محمدًا، فإن افتاكم بالتحميم والجلد فخذوه، وإن افتاكم بالرجم فاحذروا، إلى قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، قال: في اليهود.

وروى من حديث جابر<sup>(٥)</sup> قصة رجم اليهوديين، وفي حديثه قال: فأنزل الله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢].

وكان الله تعالى قد أمر أولاً بحبس النساء الزواني إلى أن يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن السبيل، ثم جعل الله لهن سبيلاً، ففي «صحيح مسلم» عن عبادة، عن النبي ﷺ قال: «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنَ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»<sup>(٦)</sup>.

وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جماعة من العلماء، وأوجبوا جلد الثيب مائة ثم رجمه، كما فعل عليّ بشراحة الهمدانيّة، وقال: جلدتها بكتاب الله، ورجمها بسنة رسول الله ﷺ، يشير

(١) إسناده صحيح: النسائي في الكبرى (٢٧٥/٤)، حديث (٧١٦٢)، وابن حبان في صحيحه (٢٧٦/١٠)، حديث (٤٤٣٠) والحاكم في المستدرک (٤٠٠/٤)، حديث (٨٠٦٩).

(٢) ضعيف: أبو داود، حديث (٤٤٥٠)، والطبري في تفسيره (٢٤٩/٦).

(٣) صحيح: مسلم، حديث (١٧٠٠)، وأبو داود، حديث (٤٤٤٨)، وابن ماجه، حديث (٢٥٥٨).

(٤) صحيح: أحمد في مسنده (٢٨٦/٤).

(٥) صحيح: أبو داود، حديث (٤٤٥٢) مختصراً، والحميدي في مسنده (٥٤١/٢)، حديث (١٢٩٤)، وانظر صحيح أبي داود.

(٦) صحيح: مسلم، حديث (١٦٩٠)، وأبو داود، حديث (٤٤١٥)، والترمذي حديث (١٤٢٤)، وابن ماجه، حديث (٢٥٥٠)، وأحمد في مسنده (٣١٣/٥)، حديث (٢٢٧١٨).

إلى أن كتاب الله فيه جلد الزانيين من غير تفصيل بين ثيب وبكر، وجاءت السنة برجم الثيب خاصة مع استنباطه من القرآن أيضًا، وهذا القول هو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله وإسحاق، وهو قول الحسن وطائفة من السلف.

وقالت طائفة منهم: إن كان الثيبان شيخين رُجِمَاً وجُلِدَا، وإن كانا شابَّين رُجِمَاً بغير جلد، لأن ذنب الشيخ أقبح، لا سيما بالزنا، وهذا قول أبي بن كعب، وروى عنه مرفوعاً، ولا يصح رفعه، وهو رواية عن أحمد وإسحاق أيضًا.

وأما النفس بالنفس، فمعناه أن المكلف إذا قتل نفساً بغير حقٍّ عمدًا، فإنه يُقتلُ بها، وقد دلَّ القرآن على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكُتِبَتْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨].

ويُستثنى من عموم قوله: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] صوراً: منها: أن يقتل الوالد ولده: فالجمهور على أنه لا يُقتل به، وصح ذلك عن عمر<sup>(١)</sup>. وروى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، وقد تكلَّم في أسانيدنا، وقال مالك: إن تعمد قتله تعمدًا لا يَشْكُ فيه، مثل أن يذبحه، فإنه يُقتل به، وإن حذفه بسيف أو عصا لم يُقتل. وقال البتّي: يقتل بجميع وجوه العمل للعمومات.

ومنها: أن يقتل الحرَّ عبدًا: فالأكثر على أنه لا يُقتل به، وقد وردت في ذلك أحاديث في أسانيدنا مقال، وقيل: يقتل بعبدٍ غيره دون عبده، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وقيل: يقتل بعبده وعبدٍ غيره، وهو رواية عن الثوري، وقول طائفة من أهل الحديث؛ لحديث سمرة عن النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعْنَاهُ»<sup>(٢)</sup> وقد طعن فيه الإمام أحمد وغيره.

وقد أجمعوا على أنه القصاص بين العبيد والأحرار في الأطراف، وهذا يدلُّ على أن هذا الحديث مطَّرح لا يُعمل به، وهذا مما يُستدلُّ به على أن المراد بقوله تعالى: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] لأحرار؛ لأنه ذكر عبده القصاص في الأطراف، وهو يختصُّ بالأحرار.

ومنها: أن يقتل المسلم كافرًا: فإن كان حربياً لم يقتل به بغير خلاف، لأن قتل الحربيّ مباح بلا ريب، وإن كان ذمياً أو معاهدًا، فالجمهور على أنه لا يقتل به أيضًا، وفي «صحيح البخاري» عن علي عن النبي ﷺ قال: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) حسن الترمذي، حديث (١٤٠١) والدارمي في سننه (٢/ ٢٥٠)، حديث (٢٣٥٧) والطبراني في الكبير (١١/ ٥)، حديث (١٠٨٤٦)، والدراقطني في سننه (٣/ ١٤١)، حديث (١٨٠)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٤١٠)، حديث (٨١٠٤) من حديث ابن عباس بلفظ: «لا تقام الحدود في المساجد ولا يقتل الوالد بالولد» وانظر صحيح الجامع (٧٣٨١).

(٢) ضعيف أبو داود، حديث (٤٥١٥)، والترمذي، حديث (١٤١٤)، والنسائي، حديث (٤٧٣٧)، وابن ماجه حديث (٢٦٦٣)، وأحمد في مسنده (٥/ ١٠)، وانظر ضعيف الجامع (٥٧٤٩).

(٣) صحيح البخاري، حديث (٦٩١٥)، وأبو داود، حديث (٤٥٣٠) والترمذي، حديث (١٤١٢)، والنسائي،

وقال أبو حنيفة وجماعة من فقهاء الكوفيين: يُقتل به، وقد روى ربيعة عن ابن البيلماني عن النبي ﷺ أنه قتل رجلاً من أهل القبلة برجل من أهل الذمة، وقال: «أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ»<sup>(١)</sup>، وهذا مرسل ضعيف قد ضعفه الإمام أحمد وأبو عبيد، وإبراهيم الحربي، والجوزجاني، وابن المنذر، والدارقطني، وقال: ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله؟ وقال الجوزجاني: إنما أخذه ربيعة عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ابن المنذر عن ابن البيلماني، وابن أبي يحيى متروك الحديث، وفي «مراسيل أبي داود» حديث آخر مرسل<sup>(٢)</sup> أن النبي ﷺ قتل يوم خيبر مسلماً بكافر قتله غيلة، وقال: «أَنَا أَوْلَى وَأَحَقُّ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ». وهذا مذهب مالك وأهل المدينة أن القتل غيلة لا تُشترط له المكافأة، فيقتل فيه المسلم بالكافر، وعلى هذا حملوا حديث ابن البيلماني أيضاً على تقدير صحته.

ومنها: أن يقتل الرجل امرأة: فَيُقْتَلُ بها بغير خلاف، وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ: أن الرجل يُقْتَلُ بالمرأة<sup>(٣)</sup>، وصح أنه ﷺ قتل يهودياً قتل جارية، وأكثر العلماء على أنه لا يدفع إلى أولياء الرجل شيء، وروى عن علي أنه يدفع إليهم نصف الدية، لأن دية المرأة نصف دية الرجل وهو قول طائفة من السلف، وأحمد في رواية عنه.

وأما التارك لدينه المفارق للجماعة، فالمراد به من ترك الإسلام، وارتد عنه، وفارق جماعة المسلمين، كما جاء التصريح بذلك في حديث عثمان، وإنما استثناه مع من يحل دمه من أهل الشهاداتتين، باعتبار ما كان عليه قبل الردة وحكم الإسلام لازم له بعدها، ولهذا يُستتاب، ويُطلب منه العود إلى الإسلام، وفي إلزامه بقضاء ما فاتته في زمن الردة من العبادات اختلاف مشهور بين العلماء.

وأيضاً فقد يترك دينه ويفارق الجماعة، وهو مقرر بالشهادتين، ويدعى الإسلام، كما إذا جحد شيئاً من أركان الإسلام، أو سبَّ الله ورسوله، أو كفر ببعض الملائكة أو النبيين أو الكتب المذكورة في القرآن مع العلم بذلك، وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ»<sup>(٤)</sup>.

حديث (٤٧٣٤) وابن ماجه، حديث (٢٦٥٨).

(١) إسناده ضعيف: عبد الرزاق في مصنفه (١٠١/١٠)، حديث (١٨٥١٤) والشافعي في مسنده ص (٣٤٣)، والدارقطني في سننه (١٣٥/٣)، حديث (١٦٦) والبيهقي في الكبرى (٣٠/٨)، وانظر الضعيفة (٤٦٠).  
(٢) ضعيف: أبو داود في المراسيل ص (٢٠٨)، حديث (٢٥١)، وانظر الضعيفة (٤٦٠).  
(٣) ضعيف: النسائي، حديث (٤٨٥٣)، والدارمي في سننه (٢٤٩/٢)، حديث (٢٣٥٤)، والحاكم في المستدرک (٢/٥٥٢، ٥٥٣)، حديث (١٤٤٦)، والبيهقي في الكبرى (٨٩/٤)، حديث (٧٠٤٧)، وانظر ضعيف الجامع (٢٣٣٣).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٣٠١٧)، وأبو داود، حديث (٤٣٥١)، والترمذي، حديث (١٤٥٨)، والنسائي، حديث (٤٠٥٩)، وابن ماجه، حديث (٢٥٣٥).

ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة عند أكثر العلماء ومنهم من قال : لا تقتل المرأة إذا ارتدت كما لا تقتل نساء أهل دار الحرب في الحرب، وإنما تقتل رجالهم، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، وجعلوا الكفر الطارئ كالأصلي، والجمهور فرّقوا بينهما، وجعلوا الطارئ أغلظ لما سبقه من الإسلام، ولهذا يقتل بالردة عنه من لا يقتل من أهل الحرب، كالشيخ الفاني والزّمين والأعمي، ولا يقتلون في الحرب.

وقوله ﷺ: «التَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ»:

يدل على أنه لو تاب ورجع إلى الإسلام لم يقتل؛ لأنه ليس بتارك لدينه بعد رجوعه، ولا مفارق للجماعة.

فإن قيل: بل استثناء هذا ممن يعصم دمه من أهل الشهادتين يدل على أنه يقتل ولو كان مقرّاً بالشهادتين، كما يقتل الزاني المحصن، وقاتل النفس، وهذا يدل على أن المرتد لا تقبل توبته، كما حُكي عن الحسن، أو أن يحمل ذلك على من ارتد ممن ولد على الإسلام، فإنه لا تقبل توبته، وإنما تقبل توبة من كان كافراً ثم أسلم ثم ارتد، على قول طائفة من العلماء، منهم: الليث بن سعد، وأحمد في رواية عنه، وإسحاق. قيل: إنما استثناءه من المسلمين باعتبار ما كان عليه قبل مفارقة دينه كما سبق تقريره، وليس هذا كالثيب الزاني وقاتل النفس، لأن قتلهما وجب عقوبة لجريمتها الماضية، ولا يمكن تلافى ذلك.

وأما المرتد، فإنما قتل لوصف قائم به في الحال، وهو ترك دينه ومفارقة الجماعة، فإذا عاد إلى دينه وإلى موافقة الجماعة والوصف الذي أبيح به دمه قد انتفى فتزول إباحة دمه، والله أعلم. فإن قيل: فقد خرّج النسائي من حديث عائشة، عن النبي ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان مُحْصَن يُرْجَم، وَرَجُلٌ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ جَارِبَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُضْلَبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ»<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أن المرد من جمع بين الردة والمحاربة.

قيل: قد خرّج أبو داود حديث عائشة بلفظ آخر، وهو أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمّداً رسول الله إلا في إحدى ثلاث: زنى بغد إحصان فإنه يُرْجَم، وَرَجُلٌ خَرَجَ مُحَارِبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ أَوْ يُضْلَبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ، أَوْ يُقْتَلُ نَفْسًا فَيُقْتَلُ بِهَا».

وهذا يدل على أن من وجد منه الحراب من المسلمين خيّر الإمام فيه مطلقاً، كما يقوله علماء أهل المدينة مالك وغيره، والرواية الأولى قد تُحمل على أن المرد بخروجه عن الإسلام خروجه عن أحكام الإسلام، وقد تُحمل على ظاهرها، ويستدل بذلك مَنْ يقول: إن آية المحاربة

(١) صحيح: أبو داود، حديث (٤٣٥٣)، والنسائي، حديث (٤٠٤٨)، وانظر صحيح النسائي.

تختص بالمرتدين، فمن ارتد وحارب، فُعل به ما فى الآية، ومن حارب من غير ردٍّ، أقيمت عليه أحكام المسلمين من القصاص والقطع فى السرقة، وهذا رواية عن أحمد لكنها غير مشهورة عنه، وكذا قال طائفة من السلف: إن آية المحاربة تختص بالمرتدين، منهم أبو قلابة وغيره. وبكل حال، فحديث عائشة ألفاظه مختلفة، وقد روى عنها مرفوعاً وروى عنها موقوفاً، وحديث ابن مسعود لفظه لا اختلاف فيه، وهو ثابت متفق على صحته، ولكن يُقال على هذا: إنه قد ورد قتل المسلم بغير إحدى هذه الخصال الثلاث:

فمنها اللواط: وقد جاء من حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ»<sup>(١)</sup> وأخذ به كثير من العلماء كمالك وأحمد، وقالوا: إنه موجب للقتل بكل حال، محصناً كان أو غير محصن، وقد روى عن عثمان أنه قال: لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأربع، فذكر الثلاثة المتقدمة، وزاد: ورجل عمل قوم لوط<sup>(٢)</sup>.

ومنها: من أتى ذات محرم، وقد روى الأمر بقتله، وروى أن النبي ﷺ قتل من تزوج بامرأة أبيه، وأخذ بذلك طائفة من العلماء، وأوجبوا قتله مطلقاً محصناً كان أو غير محصن. ومنها: الساحر، وفى الترمذى من حديث جندب مرفوعاً: «حَدَّ السَّاحِرُ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ»<sup>(٣)</sup> وذكر أن الصحيح وقفه على جندب، وهو مذهب جماعة من العلماء منهم عمر بن عبدالعزيز ومالك وأحمد وإسحاق، ولكن هؤلاء يقولون: إنه يكفر بسحره، فيكون حكمه حكم المرتدين. ومنها: قتل من وقع على بهيمة، وقد ورد فيه حديث مرفوع، وقال به طائفة من العلماء. ومنها: ترك الصلاة، فإنه يُقتل عند كثير من العلماء مع قولهم: إنه ليس بكافر، وقد سبق ذكر ذلك مستوفى.

ومنها: قتل شارب الخمر فى المرة الرابعة، وقد ورد الأمر به عن النبي ﷺ من وجوه متعددة<sup>(٤)</sup>، وأخذ بذلك عبد الله بن عمرو بن العاص، وغيره، وأكثر العلماء على أن القتل انتسخ، وروى أن النبي ﷺ أتى بالشارب فى المرة الرابعة فلم يقتله<sup>(٥)</sup>، وفى «صحيح

(١) صحيح: أبو داود، حديث (٤٤٦٢)، والترمذى، حديث (١٤٥٦) وأحمد فى مسنده (٣٠٠/١)، حديث (٢٧٢٧)، وأبو يعلى فى مسنده (١٢٨/٥)، حديث (٢٧٤٣)، والحاكم فى المستدرک (٣٩٥/٤)، حديث (٨٠٤٧)، وانظر صحيح الجامع (٦٥٨٩).

(٢) ابن أبي شيبة فى مصنفه (٤٥٣/٥)، حديث (٢٧٩٠٥). (٣) ضعيف: الترمذى، حديث (١٤٦٠)، والحاكم فى المستدرک (٤٠١/٤)، حديث (٨٠٧٣)، والدارقطنى فى سننه (١١٤/٣)، حديث (١١٢)، وانظر الضعيفة (١٤٤٦).

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (٤٤٨٢)، والترمذى، حديث (١٤٤٤)، وابن ماجه، حديث (٢٥٧٣)، من حديث معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ «إذا شربوا الخمر فاجلدوهم ثم إن شربوا فاجلدوهم ثم إن شربوا فاقتلوهم» وانظر الصحيحة (١٣٦٠).

(٥) ضعيف: أبو داود، حديث (٤٤٨٥)، من حديث قبيصة ابن ذؤيب، وانظر ضعيف أبي داود.



البخاري<sup>(١)</sup> أن رجلاً كان يؤتى به النبي ﷺ في الخمر، فلعبه رجلٌ وقال: ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي ﷺ: «لا تَلْعَنُهُ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ولم يقتله بذلك.

وقد روى قتل السارق في المرة الخامسة<sup>(٢)</sup>، وقيل: إن بعض الفقهاء ذهب إليه.

ومنها: ما روى عنه ﷺ أنه قال: «إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ، فَأَقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»<sup>(٣)</sup>. خرَّجه مسلم من حديث أبي سعيد، وقد ضعف العقيلي أحاديث هذا الباب كلها.

ومنها: قوله ﷺ: «مَنْ أَنَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يَفْرِقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ»<sup>(٤)</sup>، وفي رواية: «فَاضْرِبُوا رَأْسَهُ بِالسَّيْفِ كَاتِنًا مِنْ كَانَ»<sup>(٥)</sup>، وقد خرَّجه مسلم أيضاً من رواية عرفة.

ومنها: من شهر السلاح، فخرَّج النسائي من حديث ابن الزبير عن النبي ﷺ قال: «مَنْ شَهَرَ السَّلَاحَ ثُمَّ وَضَعَهُ، فَدَمُهُ هَدْرٌ»، وقد روى عن ابن الزبير مرفوعاً وموقوفاً، وقال البخاري: إنما هو موقوف<sup>(٦)</sup>.

وسئل أحمد عن معنى هذا الحديث فقال: ما أدري ما هذا، وقال إسحاق بن راهويه: إنما يريد من شهر سلاحه ثم وضعه في الناس حتى استعرض الناس، فقد حلَّ قتله، وهو مذهب الحرورية يستعرضون الرجال والنساء والذرية. وقد روى عن عائشة ما يخالف تفسير إسحاق، فخرَّج الحاكم من رواية علقمة بن أبي علقمة عن أمه أن غلاماً شهر السيف على مولاه في إمرة سعيد بن العاص، وتفلَّت به عليه، فأمسكه الناس عنه، فدخل المولى على عائشة فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَشَارَ بِحَدِيدَةٍ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُرِيدُ قَتْلَهُ، فَقَدْ وَجَبَ دَمُهُ»<sup>(٧)</sup> فأخذ مولاة فقتله.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٧٨٠) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) حسن: أبو داود، حديث (٤٤١٠)، والنسائي، حديث (٤٩٧٨) من حديث جابر بن عبد الله قال: نجى بسارق إلى النبي ﷺ فقال: اقتلوه فقالوا: يا رسول الله إنما سرق فقال: اقطعوه قال: فقطع ثم جيء به الثانية فقال: اقتلوه فقالوا: يا رسول الله إنما سرق قال: اقطعوه ثم جيء به الثالثة فقال: اقتلوه فقالوا: يا رسول الله إنما سرق قال: اقطعوه، ثم أتى به الرابعة فقال: اقتلوه فقالوا: يا رسول الله إنما سرق. قال: اقطعوه، فأتي به الخامسة فقال: اقتلوه. قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة وانظر صحيح أبي داود.

(٣) صحيح: مسلم، حديث (١٨٥٣)، وأبو عوانة في مسنده (٤١١/٤)، حديث (٧١٣٣)، والبيهقي في الكبرى (١٤٤/٨).

(٤) صحيح: مسلم، حديث (١٨٥٢) من حديث عرفة.

(٥) صحيح: مسلم، حديث (١٨٥٢) وأبو داود، حديث (٤٧٦٢)، والنسائي، حديث (٤٠٢٢).

(٦) صحيح: النسائي: حديث (٤٠٩٧)، والطبراني في الأوسط (٨٦/٨)، حديث (٨٠١٣)، والحاكم في المستدرک (١٧١/٢)، حديث (٢٦٧٠) من حديث ابن الزبير مرفوعاً، وانظر الصحيحة (٢٣٤٥).

(٧) ضعيف: أحمد في مسنده (٢٦٦/٦)، حديث (٢٦٣٣٧) والحاكم في المستدرک (١٧١/٢)، حديث (٢٦٦٩)، وانظر ضعيف الجامع (٥٤١٨).

وقال: صحيح على شرط الشيخين.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «وَمَنْ قَتَلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

فإذا أريد مالُ المرء أو دمه، دافع عنه بالأسهل، هذا مذهب الشافعي وأحمد، وهل يجب أن ينوى أنه لا يريد قتله أم لا؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد.

وذهب طائفة إلى أن مَنْ أراد ماله أو دمه أبيح له قتله ابتداءً، ودخل على ابن عمر لصُ فقام إليه بالسيف صلتاً، فلولا أنهم حالوا بينه وبينه لقتله<sup>(٢)</sup>. وسئل الحسن عن لص دخل بيت رجل ومعه حديدة، قال: اقتله بأي قتلته قدرت عليه. وهؤلاء أباحوا قتله وإن ولَّى هارباً من غير جناية، منهم أيوب السخيتاني.

وخرَّج الإمام أحمد من حديث عباد بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «الدَّارُ حَرَمُكَ، فَمَنْ دَخَلَ عَلَيْكَ حَرَمَكَ فَاقْتُلْهُ»<sup>(٣)</sup> ولكن في إسناده ضعف.

ومنها: قتلُ الجاسوس المسلم إذا تجسَّس للكفار على المسلمين، وقد توقف فيه أحمد، وأباح قتلَهُ طائفة من أصحاب مالك، وابنُ عقيل من أصحابنا، ومن المالكية من قال: إن تكرر ذلك منه، أبيح قتله، واستدلَّ من أباح قتله بقول النبي ﷺ في حق حاطب بن أبي بلتعة لما كتب الكتاب إلى أهل مكة، يخبرهم بسير النبي ﷺ إليهم، ويأمرهم بأخذ حذرهم، فاستأذن عمر في قتله، فقال: «إِنَّهُ شَهِيدٌ بِذَرٍّ»<sup>(٤)</sup> فلم يقل: إنه لم يأت ما يُبيح دمه، وإنما علل بوجود مانع من قتله، وهو شهوده بذراً ومغفرة الله لأهل بدر، وهذا المانع منتفٍ في حق من بعده.

ومنها: ما خرَّجه أبو داود<sup>(٥)</sup> في «المراسيل» من رواية ابن المسيب أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ فَاقْتُلُوهُ» وروى مسنداً من وجه آخر لا يصح.

واعلم أن من هذه الأحاديث المذكورة ما لا يصح ولا يُعرف به قاتل معتبر، كحديث: «مَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ فَاقْتُلُوهُ» وحديث: قتلُ السَّارِقِ في المرة الخامسة. وباقي النصوص كلها يمكن ردُّها

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٤٨٠)، ومسلم، حديث (١٤١) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) إسناده صحيح: عبد الرزاق في مصنفه (١٩٨/١٠) حديث (١٨٥٥٧) عن سالم بن عبد الله بن عمرو والخلال في السنة (١٧٧/١)، حديث (١٧٩) عن نافع.

(٣) ضعيف: أحمد غي مسنده (٣٢٦/٥)، حديث (٢٢٨٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٣٤١/٨)، وانظر الضعيفة (٣٦٠٧).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٤٨٩٠)، ومسلم، حديث (٢٤٩٤)، وأبو داود، حديث (٢٦٥٠)، والترمذي، حديث (٣٣٠٥).

(٥) إسناده ضعيف: أبو داود في المراسيل ص (٣٣٥)، حديث (٤٨٥)، وابن عدي في الكامل (٣٨/٢)، وأخرجه مسنداً ابن الجوزي في العلل المتناهية (٥٢٣/٢)، حديث (٨٦٦) من حديث أبي هريرة، وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ...».

إلى حديث ابن مسعود، وذلك أن حديث ابن مسعود تضمن أنه لا يُستباح دمُ المسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: إما أن يترك دينه ويفارق جماعة المسلمين، وإما أن يزني وهو محصن، وإما أن يقتل نفساً بغير حق.

فيؤخذ منه أن قتل المسلم لا يُستباح إلا بأحد ثلاثة أنواع: ترك الدين، وإراقة الدم المحرم وانتهاك الفرج المحرم، فهذه الأنواع الثلاثة هي التي تبيح دم المسلم دون غيرها.

فأما انتهاك الفرج المحرم، فقد ذكر في الحديث أنه الزنى بعد الإحصان، وهذا - والله أعلم - على وجه المثال، فإن المحصن قد تَمَّت عليه النعمة بنيل هذه الشهوة بالنكاح، فإذا أتاها بعد ذلك من فرج محرم عليه أبيح دمه، وقد ينتفى شرط الإحصان، فيخلفه شرط آخر، وهو كون الفرج لا يستباح بحال، إما مطلقاً كاللواط، أو في حقِّ الواطي، كمن وطئ ذات محرم بعقد أو غيره، فهذا الوصف هل يكون قائماً مقام الإحصان وخلفاً عنه؟ هذا هو محل النزاع بين العلماء، والأحاديث دالة على أنه يكون خلفاً عنه ويكتفى به في إباحة الدم.

وأما سفك الدم الحرام، فهل يقوم مقامه إثارة الفتن المؤدية إلى سفك الدماء، كتفريق جماعة المسلمين، وشق العصا، والمبايعة لإمام ثاني، ودلُّ الكفار على عورات المسلمين؟ هذا هو محل النزاع، وقد روى عن عمر ما يدلُّ على إباحة القتل بمثل هذا.

وكذلك شهرُ السلاح لطلب القتل: هل يقوم مقام القتل في إباحة الدم أم لا؟ فابن الزبير وعائشة رآياه قائماً مقام القتل الحقيقي في ذلك.

وكذلك قطع الطريق بمجرده: هل يبيح القتل أم لا؟ لأنه مظنة لسفك الدماء المحرمة، وقول الله عز وجل: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، يدلُّ على أنه إنما يباح قتل النفس بشيئين: أحدهما: بالنفس.

والثاني: بالفساد في الأرض، ويدخل في الفساد في الأرض: الحراب والردة والزنا، فإن ذلك كله فساد في الأرض وكذلك تكرر شرب الخمر والإصرار عليه هو مظنة سفك الدماء المحرمة. وقد اجتمع الصحابة في عهد عمر على حذِّ ثمانين، وجعلوا السكر مظنة الافتراء والقذف الموجب لجلد الثمانين، ولما قَدِمَ وفدُ عبد القيس على النبي ﷺ ونهاهم عن الأشربة والانتباز في الظروف قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَقُومُ إِلَى ابْنِ عَمِّهِ - يعني: إذا شرب - فيضربه بالسيف» وكان فيهم رجلٌ قد أصابته جراحةٌ من ذلك، فكان يخبؤها حياءً من النبي ﷺ<sup>(١)</sup> فهذا كله يرجع إلى إباحة الدم بالقتل إقامة لمظان القتل مقام حقيقته، لكن هل نسخ ذلك أم حكمه باق؟ هذا هو محل النزاع.

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٨)، وأحمد في مسنده (٢٢/٣)، حديث (١١١٩١)، وأبو عوانة في مسنده (٥/١١٧)، حديث (٨٠٣٤)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٥/١٠)، حديث (٤٥٤١).

وأما ترك الدين ومفارقة الجماعة فمعناه الارتداد عن دين المسلمين ولو أتى بالشهادتين، فلو سبَّ الله ورسوله ﷺ وهو مقرٌّ بالشهادتين، أبيح دمه، لأنه قد ترك بذلك دينه. وكذلك لو استهان بالمصحف وألقاه في القاذورات أو جحد ما يُعلم من الدين بالضرورة كالصلاة، وما أشبه ذلك مما يخرج من الدين.

وهل يقوم مقام ذلك ترك شيء من أركان الإسلام الخمس؟ هذا ينبغي على أنه هل يخرج من الدين بالكلية بذلك أم لا؟ فمن رآه خروجاً عن الدين كان عنده كترك الشهادتين وإنكارهما، ومن لم يره خروجاً عن الدين، فاختلفوا هل يلحق بترك الدين في القتل، لكونه ترك أحد مباني الإسلام أم لا؟ لكونه لم يخرج عن الدين.

ومن هذا الباب ما قاله كثير من العلماء في قتل الداعية إلى البدع، فإنهم نظروا إلى أن ذلك شبيه بالخروج عن الدين، وهو ذريعة ووسيلة إليه، فإن استخفى بذلك ولم يدع غيره، كان حكمه حكم المنافقين إذا استخفوا، وإذا دعا إلى ذلك تغلظ جرمه بإفساد دين الأمة. وقد صحَّ عن النبي ﷺ الأمر بقتال الخوارج وقتلهم<sup>(١)</sup>، وقد اختلف العلماء في حكمهم. فمنهم من قال: هم كفارٌ، فيكون قتلهم لكفرهم. ومنهم من قال: إنما يُقتلون لفسادهم في الأرض بسفك دماء المسلمين وتكفيرهم لهم، وهو قول مالك وطائفة من أصحابنا، وأجازوا الابتداء بقتالهم والإجهاز على جريحهم. ومنهم من قال: إن دَعَوْا إلى ما هم عليه قوتلوا، وإن أظهره ولم يدعوا إليه لم يُقاتلوا، وهو نص أحمد وإسحاق، وهو يرجع إلى قتال من دعا إلى بدعة مغلظة. ومنهم من لم ير البداءة بقتالهم حتى يبدؤوا بقتال [أو بما] يبيح قتالهم من سفك دماء ونحوه. كما روى عن علي وهو قول الشافعي وكثير من أصحابنا.

وقد روى من وجوه متعددة أن النبي ﷺ أمر بقتل رجلٍ كان يُصلي، وقال: «لو قُتِلَ لَكَانَ أَوَّلَ فِتْنَةٍ وَآخِرَهَا»، وفي رواية: «لو قُتِلَ لَمْ يَخْتَلَفْ رَجُلَانِ مِنْ أُمَّتِي حَتَّى يَخْرُجَ الدُّجَالُ» خرَّجه الإمام أحمد رحمه الله وغيره<sup>(٢)</sup>. فيستدل بهذا على قتل المبتدع إذا كان قتله يكف شره عن المسلمين، ويحسم مادة الفتن.

وقد حكى ابنُ عبد البر وغيره عن مذهب مالك جواز قتل الداعي إلى البدعة. فرجعت نصوص القتل كلها إلى ما في حديث ابن مسعود بهذا التقدير ولله الحمد. وكثير من العلماء يقول في كثير من هذه النصوص التي ذكرناها هاهنا: إنها منسوخة بحديث ابن

(١) صحيح: البخاري، حديث (٣٦١١)، ومسلم، حديث (١٠٦٦)، وأبو داود، حديث (٤٧٦٧)، والنسائي، حديث (٤١٠٢) من حديث علي بن أبي طالب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خبز قول البرية يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة».

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (٤٢/٥) من حديث أبي بكر، وانظر الصحيحة (٢٤٩٥).

مسعود، وفي هذا نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنه لا يُعلم أن حديث ابن مسعود كان متأخرًا عن تلك النصوص كلها، لا سيما وابن مسعود من قدماء المهاجرين، وكثير من تلك النصوص يرويهما من تأخر إسلامه كأبي هريرة وجريز بن عبد الله ومعاوية، فإن هؤلاء كلهم رَوَوْا حديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة. والثاني: أن الخاص لا يُتسخ بالعام، ولو كان العام متأخرًا عنه في الصحيح الذي (جري) عليه جمهور العلماء، لأن دلالة الخاص على معناه بالنص، ودلالة العام عليه بالظاهر عند الأكثرين، فلا يُبطل الظاهر حكم النص. وقد روى أن النبي ﷺ أمر بقتل رجل كذب عليه في حياته، وقال لحبي من العرب: إن رسول الله ﷺ أرسلني وأمرني أن أحكم في دمائكم وأموالكم، وهذا روى من وجوه متعددة كلها ضعيفة، وفي بعضها أن هذا الرجل كان قد خطب [امرأة منهم] في الجاهلية، فأبوا أن يزوجه، وأنه لما قال لهم هذه المقالة صدقوه، ونزل على تلك المرأة، وحينئذٍ فهذا الرجل قد زني، ونسب إباحة ذلك إلى النبي ﷺ، وهذا كفرٌ وردةٌ عن الدين.

وفي «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ أمر عليًا (رضي الله عنه) بقتل القبطي الذي كان يدخل على أم ولده مارية، وكان الناس يتحدثون بذلك، فلما وجده عليٌّ مجبوبًا تركه. وقد حملة بعضهم على أن القبطي لم يكن أسلم بعد، وأن المعاهد إذا فعل ما يؤذى المسلمين انتقض عهده، فكيف إذا أذى النبي ﷺ؟! وقال بعضهم: بل كان مسلمًا، ولكنه نهى عن ذلك فلم ينته، حتى تكلم الناس بسببه في فراش النبي ﷺ وأذى النبي ﷺ في فراشه مبيح للدم، لكن لما ظهرت براءته بالعيان تبين للناس براءة مارية، فزال السبب المبيح للقتل. وقد روى عن الإمام أحمد أن النبي ﷺ كان له أن يقتل بغير هذه الأسباب الثلاثة التي في حديث ابن مسعود، وغيره ليس له ذلك، كأنه يشير إلى أنه كان له أن يعزّر بالقتل إذا رأى ذلك مصلحة، لأنه ﷺ معصوم من التعدي والحيف، أما غيره فليس له ذلك، لأنه غير مأمون عليه التعدي بالهوي. قال أبو داود: (٢) سمعتُ أحمد سئل عن حديث أبي بكر ما كانت لأحد بعد النبي ﷺ. قال: لم يكن لأبي بكر أن يقتل رجلًا إلا بإحدى ثلاث، والنبي ﷺ كان له ذلك أن يقتل، وحديث أبي بكر المشار إليه هو أن رجلًا كلم أبا بكر فأغلظ له، فقال له أبو برزة: ألا أقتله يا خليفة رسول الله ﷺ؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه: ما كانت لأحد بعد النبي ﷺ. وعلى هذا يتخرّج حديث الأمر بقتل هذا القبطي، ويتخرّج عليه أيضًا حديث الأمر بقتل السارق إن كان صحيحًا، فإن فيه أن النبي ﷺ أمر بقتله في أول مرة، فراجعوه فيه فقطعه، ثم فعل ذلك أربع مرات وهو يأمر بقتله، فيراجع فيه فيقطع، حتى قُطعت أطرافه الأربع، ثم قتل في الخامسة، والله تعالى أعلم.

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٧٧١) من حديث أنس، ومعنى مجبوب: أي مقطوع الذكر.

(٢) صحيح: أبو داود حديث (٤٣٦٣)، والنسائي، حديث (٤٠٧١) من حديث أبي برزة، وانظر صحيح أبي داود.

### الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُفْلِحْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنَمْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرّجه من طرق عن أبي هريرة، وفي بعض ألفاظها: «فَلَا يُؤْذِ جَارُهُ» وفي بعض ألفاظها: «فَلْيُخْسِنَ قَرِيَّ ضَيْفِهِ»، وفي بعضها: «فَلْيُصِلْ رَحِمَهُ» بدل ذكر الجار <sup>(٢)</sup>. وخرّجه أيضًا بمعناه من حديث أبي شريح الخزاعي، عن النبي ﷺ.

وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من حديث عائشة <sup>(٣)</sup> وابن مسعود <sup>(٤)</sup>، وعبد الله ابن عمرو <sup>(٥)</sup>، وأبي أيوب الأنصاري <sup>(٦)</sup>، وابن عباس <sup>(٧)</sup>، وغيرهم من الصحابة.

فَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ»:

فليفعل كذا وكذا، يدل على أن هذه الخصال من خصال الإيمان، وقد سبق أن الأعمال تدخل في الإيمان وقد فسر النبي ﷺ الإيمان بالصبر والسماحة، قال الحسن: المراد: الصبر عن المعاصي، والسماحة بالطاعة.

وأعمال الإيمان تارة تتعلق بحقوق الله، كأداء الواجبات وترك المحرمات، ومن ذلك قول الخير، والصمت عن غيره. وتارة تتعلق بحقوق عباده كإكرام الضيف، وإكرام الجار، والكف عن أذاه، فهذه ثلاثة أشياء يؤمن بها المؤمن:

أحدها قول الخير والصمت عما سواه، وقد روى الطبراني من حديث أسود بن أصرم المحاربي، قال: قلت: يا رسول الله أوصني؟ قال: «هَلْ تَمْلِكُ لِسَانَكَ؟» قلت: ما أملك إذا لم أملك لسانني؟ قال: «فَهَلْ تَمْلِكُ يَدَكَ؟» قلت: فما أملك إذا لم أملك يدي؟ قال: «فَلَا تَقُلْ

- 
- (١) صحيح: البخاري، حديث (٦٠١٨)، ومسلم، حديث (٤٧)، وأبو داود، حديث (٥١٥٤)، والترمذي، حديث (٢٥٠٠).
- (٢) صحيح: البخاري، حديث (٦٠١٩)، ومسلم، حديث (٤٨)، وأبو داود، حديث (٣٧٤٨)، والترمذي، حديث (١٩٦٧)، وابن ماجه، حديث (٣٦٧٢).
- (٣) أحمد في مسنده (٦٩/٦)، حديث (٢٤٤٤٩).
- (٤) الطبراني في الكبير (١٩٦/١٠)، حديث (١٠٤٤٢).
- (٥) أحمد في مسنده (١٧٤/٢)، حديث (٦٦٢١).
- (٦) الطبراني في الكبير (١٢٤/٤)، حديث (٣٨٧٣) وابن -بيان في صحيحه (٤٠٩/١٢)، حديث (٤١٠)، حديث (٥٥٩٧)، والحاكم في المستدرک (٣٢١/٤).
- (٧) الطبراني في الكبير (٣٣٩/١٠)، حديث (١٠٨٤٣).

بِلِسَانِكَ إِلَّا مَعْرُوفًا، وَلَا تَبْسُطُ يَدَكَ إِلَّا إِلَى خَيْرٍ<sup>(١)</sup>. وقد ورد أن استقامة اللسان من خصال الإيمان كما في «المسند» عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَسْتَقِيمُ إِيْمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ، وَلَا يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ»<sup>(٢)</sup>.

وخرَّج الطبراني<sup>(٣)</sup> من حديث أنس، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَبْلُغُ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيْمَانِ حَتَّى يَخْزَنَ مِنْ لِسَانِهِ» وخرَّج الطبراني<sup>(٤)</sup> من حديث معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال: «إِنَّكَ لَنْ تَزَالَ سَالِمًا مَا سَكَتَ، فَإِذَا تَكَلَّمْتَ كُنَيْبٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»، وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(٥)</sup> عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَمَتَ نَجَا».

وفي «الصحيحين»<sup>(٦)</sup> عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَنْتَبِهُنَّ مَا فِيهَا، يَزُلُّ بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ».

وخرَّج الإمام أحمد والترمذي<sup>(٧)</sup> من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَى بِهَا بَأْسًا يَهْوِي بِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا فِي النَّارِ».

وفي «صحيح البخاري»<sup>(٨)</sup> عن أبي هريرة رضى الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ».

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٩)</sup> من حديث سليمان بن سحيم، عن أمه، قالت: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَذُتُو مِنَ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ فَيَتَبَاعَدُ مِنْهَا أَبْعَدَ مِنْ صَنَعَاءَ».

(١) صحيح: الطبراني في الكبير (٢٨١/١)، حديث (٨١٨) والبيهقي في الشعب (٢٤٠/٤)، حديث (٤٩٣١) والمقدسي في المختارة (٢٣٩/٤)، حديث (١٤٤١) وانظر الصحيحة (١٥٦٠).

(٢) حسن: أحمد في مسنده (١٩٨/٣)، حديث (١٣٠٧١) والشهاب في مسنده (٦٢/٢)، حديث (٨٨٧)، وانظر صحيح الترغيب (٢٥٥٤).

(٣) ضعيف: الطبراني في الصغير (١٦٥/٢)، حديث (٩٦٤) والأوسط (٣٣٧/٦)، حديث (٦٥٦٣)، والضياء المقدسي في المختارة (١٦٤/٧)، حديث (٢٥٩٥)، وانظر الضعيفة (٢٠٢٧).

(٤) صحيح لغیره: الطبراني في الكبير (٧٣/٢٠)، حديث (١٣٧)، وانظر صحيح الترغيب (٢٨٦٦).

(٥) صحيح: الترمذي، حديث (٢٥٠١)، وأحمد في مسنده (١٥٩/٢) حديث (٦٤٨١)، والدرامي في سننه (٢/٣٨٧)، حديث (٢٧١٣)، والطبراني في الأوسط (٢٦٤/٢)، حديث (١٩٣٣) وانظر الصحيحة (٥٣٦).

(٦) صحيح: البخاري، حديث (٦٤٧٧) وليس فيه: «والمغرب» ومسلم، حديث (٢٩٨٨).

(٧) صحيح: الترمذي، حديث (٢٣١٤)، وأحمد في مسنده (٢٣٦/٢)، حديث (٧٢١٤)، وأبو يعلى في مسنده (١٠٩/١١)، حديث (٦٢٣٥)، وابن حبان في صحيحه (١٣/١٣)، حديث (٥٧٠٦)، وانظر صحيح الجامع (١٦١٨).

(٨) صحيح: البخاري، حديث (٦٤٧٨)، وأحمد في مسنده (٣٣٤/٢)، حديث (٨٣٩١).

(٩) ضعيف: أحمد في مسنده (٦٤/٤)، وانظر الضعيفة (٣٠٠٤).

وخرَّج الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي<sup>(١)</sup> من حديث بلال بن الحارث قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إِنْ أَحَدَكُمْ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ فَيَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، فَيَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ».

وقد ذكرنا فيما سبق حديث أم حبيبة عن النبي ﷺ قال: «كلام ابن آدم عليه لا له، إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذكر الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>.

فقوله ﷺ: «فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»:

أمر بقول الخير، وبالصمت عمّا عداه، وهذا يدلُّ على أنه ليس هناك كلام يستوى قوله والصمت عنه، بل إما أن يكون خيرًا، فيكون مأمورًا بقوله، وإما أن يكون غير خير، فيكون مأمورًا بالصمت عنه، وحديث معاذ وأم حبيبة يدلان على هذا.

وخرَّج ابن أبي الدنيا حديث معاذ بن جبل ولفظه أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذُ، تُكَلِّمُكَ أَمْكُ، وهل تقول شيئًا إلا وهو لك أو عليك».

وقد قال الله تعالى: ﴿إِذْ بَلَغَ أَشُدَّهُ وَكَانَ الْيَمِينُ وَرَبُّهُ أَسْمَاءُ وَمَا يَلْفَظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَبِيدٌ﴾ [ق: ١٧-١٨]، وقد أجمع السلف الصالح على أن الذي عن يمينه يكتب الحسنات، والذي عن شماله يكتب السيئات، وقد روى ذلك مرفوعًا من حديث أبي أمامة بإسناد ضعيف<sup>(٣)</sup>. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ وَالْمَلَكُ عَنْ يَمِينِهِ»<sup>(٤)</sup>.

وروى من حديث حذيفة مرفوعًا: «إِنَّ عَنْ يَمِينِهِ كَاتِبَ الْحَسَنَاتِ»<sup>(٥)</sup>.

واختلفوا هل يكتب كلُّ ما تكلم به، أو لا يكتب إلا ما فيه ثواب أو عقاب؟ على قولين مشهورين. وقال عليُّ بن أبي طلحة عن ابن عباس: يكتب كل ما تكلم به من خير أو شرٍّ حتى إنه

(١) صحيح: الترمذي، حديث (٢٣١٩)، وابن ماجه، حديث (٣٩٦٩)، وأحمد في مسنده (٤٦٩/٣)، ومالك في الموطأ (٩٨٥/٢)، حديث (١٧٨١)، والطبراني في الكبير (٣٦٧/١)، حديث (١١٢٩)، وابن حبان في صحيحه (٥١٤/١)، حديث (٢٨٠)، والحاكم في المستدرک (١٠٧/١)، حديث (١٣٨)، وانظر صحيح الجامع (١٦١٩). (٢) تقدم تحريجه.

(٣) موضوع: الطبراني في الكبير (٢٤٧/٨)، حديث (٧٩٧١) من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ قال «صاحب اليمين أمين على صاحب الشمال فإذا عمل العبد حسنة كتبها بعشر أمثالها وإذا عمل سيئة وأراد صاحب الشمال أن يكتبها قال له صاحب اليمين أمسك عنها فيمسك عنها فإن استغفر الله لم يكتب، وإن سكت كتبت عليه»، وانظر الضعيفة (٢٢٣٧).

(٤) حسن صحيح: أبو داود، حديث (٤٨٠)، وأحمد في مسنده (٢٤/٣)، حديث (١١٢٠١)، وأبو يعلى في مسنده (٢٧٨/٢)، حديث (٩٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٧/٦)، حديث (٢٢٧٠)، والحاكم في المستدرک (١/٣٨٧)، حديث (٩٤٣)، وانظر صحيح الترغيب (٢٨٢).

(٥) صحيح: ابن أبي شيبة في مصنفه (١٤٢/٢)، حديث (٧٤٥٥)، وانظر الصحيحة (١٠٦٢).



ليكتب قوله : أكلت وشربت وذهبت وجئت ، حتى إذا كان يوم الخميس عُرض قوله وعمله فأقرَّ ما كان فيه من خير أو شر ، وألقى سائره ، فذلك قوله تعالى : ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنِثُّ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الزمر: ٣٩] .

وعن يحيى بن أبي كثير قال : ركب رجل الحمار ، فعثر به ، فقال : تعس الحمار ، فقال صاحب اليمين : ما هي حسنة أكتبها ، وقال صاحب الشمال : ما هي سيئة فأكتبها ، فأوحى الله إلى صاحب الشمال : ما ترك صاحب اليمين من شيء فاكته ، فأنثب في السيئات «تعس الحمار»<sup>(١)</sup> .

وظاهر هذا أن ما ليس بحسنة فهو سيئة ، وإن كان لا يُعاقب عليها ، فإنَّ بعض السيئات قد لا يُعاقب عليها ، وقد تقع مكفرةً باجتناب الكبائر ، ولكن زمانها قد خسره صاحبها حيث ذهب باطلاً ، فيحصل له بذلك حسرة في القيامة وأسف عليه ، وهو نوع عقوبة .

وخرَّج الإمام أحمد وأبو داود والنسائي<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «ما من قوم يقومون من مجلس لا يذكرون الله فيه ، إلا قاموا عن مثل جيفة حمار ، وكان لهم حسرة» .

وخرَّجه الترمذي<sup>(٣)</sup> ولفظه : «ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ، ولم يُصلوا على نبيهم ، إلا كان عليهم ترة ، فإن شاء عذبهم ، وإن شاء غفر لهم» .

وفى رواية لأبي داود النسائي :<sup>(٤)</sup> «من قعد مقعداً لم يذكر الله فيه كانت عليه من الله ترة ، ومن اضطجع مضطجماً لم يذكر الله فيه كانت عليه من الله ترة» ، زاد النسائي : «ومن قام مقاماً لم يذكر الله فيه ، كانت عليه من الله ترة» . وخرَّج أيضاً من حديث أبي سعيد ، عن النبي ﷺ قال : «ما من قوم يجلسون مجلساً لا يذكرون الله فيه إلا كانت عليهم حسرة يوم القيامة ، وإن دخلوا الجنة»<sup>(٥)</sup> .

وقال مجاهد : ما جلس قوم مجلساً ، فتفرقوا قبل أن يذكروا الله ، إلا تفرقوا عن أنتن من ريح الجيفة ، وكان مجلسهم يشهد عليهم بغفلتهم ، وما جلس قوم مجلساً فذكروا الله قبل أن

(١) ابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٨/٧) ، حديث (٣٥٤٨٠) ، وأبو نعيم في الحلية (٧٦/٦) ، والبيهقي في الشعب (٣٠١/٤) ، حديث (٥١٨٢) عن حسان بن عطية ربه .

(٢) صحيح : أبو داود ، حديث (٤٨٥٥) ، والنسائي في الكبرى (١٠٧/٦) ، حديث (١٠٢٣٦) وأحمد في مسنده (٣٨٩/٢) ، حديث (٩٠٤٠) ، والحاكم في المستدرک (٦٦٨/١) ، حديث (١٨٠٨) ، وانظر صحيح الجامع (٥٧٥٠) .

(٣) صحيح : الترمذي ، حديث (٣٣٨٠) ، وانظر صحيح الجامع (٥٦٠٧) .

(٤) حسن صحيح : أبو داود ، حديث (٤٨٥٦) ، والطبراني في مسند الشاميين (٢٧٢/٢) ، حديث (١٣٢٤) ، وانظر صحيح الجامع (٦٤٧٧) .

(٥) صحيح : النسائي في الكبرى (١٠٨/٦) ، حديث (١٠٢٤٢) ، وانظر صحيح الجامع (٧٦٢٤) .

يتفرقوا إلا تفرقوا عن أطيب من ريح المسك، وكان مجلسهم يشهد لهم بذكرهم.  
وقال بعض السلف: يُعْرَضُ على ابن آدم يوم القيامة ساعات عمره، فكل ساعة لم يذكر الله فيها تنقطع نفسه عليها حسرات.

وخرجه الطبراني<sup>(١)</sup> من حديث عائشة مرفوعاً: «ما من ساعة تمرُ بابن آدم لم يذكر الله فيها بخير، إلا حسر عندها يوم القيامة». فمن هنا يعلم أن ما ليس بخير من الكلام، فالسكوت عنه أفضل من التكلم به، اللهم إلا ما تدعو إليه الحاجة مما لا بد منه، وقد روى عن ابن مسعود قال: إياكم وفضول الكلام، حسب امرئ ما بلغ حاجته. وعن النخعي قال: يهلك الناس في فضول المال والكلام.

وأيضاً فإن الإكثار من الكلام الذي لا حاجة إليه يوجب قساوة القلب كما في الترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله، فإن كثرة الكلام بغير ذكر الله يقسى القلب، وإن أبعد الناس عن الله القلب القاسي».

وقال عمر (رضي الله عنه): من كثُر كلامه كثُر سقطه، ومن كثُر سقطه كثُر ذنوبه، ومن كثُر ذنوبه كانت النار أولى به.

وخرجه العقيلي<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عمر مرفوعاً بإسناد ضعيف.  
وقال محمد بن عجلان: إنما الكلام أربعة: أن تذكر الله، وتقرأ القرآن، وتساءل عن علم فتخبر به، أو تكلم فيها يعينك من أمر دنياك.

وقال رجل لسلمان: أوصني، قال: لا تكلم، قال: ما يستطيع من عاش في الناس أن لا يتكلم، قال: فإن تكلمت فتكلم بحق أو اسكت<sup>(٤)</sup>.

وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يأخذ بلسانه ويقول: هذا أوردني الموارد<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: والله الذي لا إله إلا هو، ما على الأرض أحق بطول سجن

(١) ضعيف جداً: الطبراني في الأوسط (١٧٥/٨)، حديث (٨٣١٦) والبيهقي في الشعب (٣٩٢/١)، حديث

(٥١١)، وانظر ضعيف الترغيب (٩١٣).

(٢) ضعيف: الترمذي، حديث (٢٤١١)، والبيهقي في الشعب (٢٤٥/٤)، حديث (٤٩٥١)، وانظر ضعيف الجامع (٦٢٦٥).

(٣) ضعيف: العقيلي في الضعفاء (٣٨٤/٣)، وأبو نعيم في الحلية (٧٤/٣)، وابن عدي في الكامل (١٦/٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٠٥/٢)، حديث (١١٧٣)، وانظر الضعيفة (٤٦٤٣).

(٤) ابن أبي الدنيا في الصمت (٤٤).

(٥) صحيح: مالك في الموطأ (٩٨٨/٢)، حديث (١٧٨٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣٣/١)، والبيهقي في الشعب

(٢٥٦/٤)، حديث (٤٩٩٠) من طريق زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب دخل على أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهو يجيد لسانه فقال عمر: مه يغفر الله لك. فقال أبو بكر: هذا أوردني الموارد، وانظر صحيح الترغيب

(٢٨٧٣).

من [اللسان] <sup>(١)</sup>. وقال وهب بن منبه: أجمعت الحكماء على أن رأس الحكم الصمت <sup>(٢)</sup>.  
وقال شميظ بن عجلان: يا ابن آدم، إنك ما سكنت فأنت سالم، فإذا تكلمت فخذ حذرک،  
إما لك وإما عليك <sup>(٣)</sup>.

وهذا باب يطول استقصاؤه، والمقصود أن النبي ﷺ أمر بالكلام بالخير، والسكوت عما  
ليس بخير، وخرّج الإمام أحمد وابن حبان من حديث البراء بن عازب أن رجلاً قال: يا  
رسول الله، علمني عملاً يُدخلني الجنة، فذكر الحديث وفيه قال: «فأطعم الجائع، واسق  
الظمآن، وأمر بالمعروف، وأنه عن المنكر، فإن لم تُطَقْ ذلك، فَكُفَّ لِسَانُكَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ» <sup>(٤)</sup>.  
فليس الكلام مأموراً به على الإطلاق، ولا السكوت كذلك، بل لا بد من الكلام بالخير  
والسكوت عن الشر، وكان السلف كثيراً يمدحون الصمت عن الشر، وعما لا يعنى لشدة على  
النفس، ولذلك يقع فيه الناس كثيراً فكانوا يُعالجون أنفسهم ويجاهدونها على السكوت عما لا  
يعنيهم.

قال الفضيل بن عياض: ما حجّ ولا رباط ولا جهاد أشد من حبس اللسان، ولو أصبحت  
يهتك لسانك، أصبحت في غم شديد، وقال: سجن اللسان سجن المؤمن، ولو أصبحت يهتك  
لسانك، أصبحت في غم شديد.

وسئل ابن المبارك عن قول لقمان لابنه: إن كان الكلام من فضة فإن الصمت من ذهب <sup>(٥)</sup>،  
فقال: معناه: لو كان الكلام بطلاعة الله من فضة، فإن الصمت عن معصية الله من ذهب. وهذا  
يرجع إلى أن الكف عن المعاصي أفضل من عمل الطاعات، وقد سبق القول في هذا مستوفي.  
وتذكروا عند الأحنف بن قيس، أيماً أفضل: الصمت أو النطق؟ فقال قوم: الصمت  
أفضل، فقال الأحنف: النطق أفضل، لأن فضل الصمت لا يعدو صاحبه، [والمنطق] الحسن  
ينتفع به من سمعه <sup>(٦)</sup>.

وقال رجل من العلماء عند عمر بن عبد العزيز رحمه الله: الصامت على علم كالمتكلم  
على علم، فقال عمر: إني لأرجو أن يكون المتكلم على علم أفضلهما يوم القيامة حالاً، وذلك  
أن منفعة للناس، وهذا صمته لنفسه، فقال له: يا أمير المؤمنين، وكيف بفتنة المنطق؟ فبكى

(١) صحيح موقوف: الطبراني في الكبير (١٤٩/٩)، حديث (٨٧٤٤)، وابن أبي عاصم في الزهد ص (١٦٢)،  
وأحمد في الزهد (٢٦)، حديث (٢٣)، وانظر صحيح الترغيب (٢٨٥٨).

(٢) ابن أبي الدنيا في الصمت (٦١٩).

(٣) أبو نعيم في الحلية (١٢٩/٣).

(٤) صحيح: أحمد في مسنده (٢٩٩/٤)، وابن حبان في صحيحه (٩٨/٢)، حديث (٣٧٤)، والحاكم في المستدرک  
(٢٣٦/٢)، حديث (٢٨٦١)، والبيهقي في الكبرى (٢٧٢/١٠)، حديث (٢١١٠٢)، وانظر المشكاة (٣٣٨٤).

(٥) أحمد في الزهد ص (٢٩)، حديث (٣٣)، وابن أبي عاصم في الزهد ص (٤٩).  
(٦) ابن أبي الدنيا في الصمت (٧١٢).

عمرٌ عند ذلك بكاءً شديدًا .

ولقد خطب عمر بن عبد العزيز يومًا فرقًا للناس ، وبكوا فقطع خطبته ، فقبل له : لو أتممت كلامك رجونا أن ينفع الله به ، فقال عمر : إن القول فتنة ، والفعل أولى بالمؤمن من القول . وكنت من مدة طويلة قد رأيت في المنام أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، وسمعتة يتكلم في هذه المسألة ، وأظن أنى فاضتته فيها ، وفهمت من كلامه أن التكلم بالخير أفضل من السكوت ، وأظن أنه وقع في أثناء الكلام ذكر سليمان بن عبد الملك ، وأن عمر قال ذلك له ، وقد روى عن سليمان بن عبد الملك أنه قال : الصمت منام العقل ، والمنطق يقظته <sup>(١)</sup> ، ولا يتم حالٌ إلا بحالٍ . يعني : لا بد من الصمت والكلام .

وما أحسن ما قال عبيد الله بن أبي جعفر فقيه أهل مصر في وقته ، وكان أحد الحكماء : إذا كان المرء يحدث في مجلس فأعجبه الحديث فليسكت ، وإذا كان ساكنًا ، فأعجبه السكوت ، فليحدث ، وهذا حسن فإن من كان كذلك ، كان سكوتُهُ وحديثُهُ لمخالفة هواه وإعجابه بنفسه ، ومن كان كذلك كان جديرًا بتوفيق الله إياه وتسديده في نطقه وسكوته ، لأن كلامه وسكوته يكون لله عز وجل .

وفي مراسيل الحسن بن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل قال : « علامة الطهر أن يكون قلبُ العبد عندي مُعلَّقًا ، فإذا كان كذلك ، لم ينسني على حال ، وإذا كان كذلك ، مَنَنْتُ عليه بالاشتغال بى كى لا ينساني ، فإذا نسيني ، حرَّكتُ قلبه ، فإن تكلم تكلم لي ، وإن سكَّت سكَّت لي ، فذلك الذى تأتبه المَعُونَةُ من عندي » خرَّجه إبراهيم بن الجنيد .

وبكلِّ حالٍ ، فالتزام الصمت مطلقًا واعتقاده قرينةً إمامًا مطلقًا ، أو في بعض العبادات كالحجِّ والاعتكاف والصيام منهى عنه ، وروى من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى عن صيام الصمت . وخرَّج الإسماعيلي من حديث عليّ قال : نهانا رسول الله ﷺ عن الصمت في العكوف ، وخرَّج الإسماعيلي من حديث عليّ أيضًا : نهانا رسول الله ﷺ عن الصمت في الصلاة . وفي « سنن أبي داود » <sup>(٢)</sup> من حديث عليّ عن النبي ﷺ ، قال : « لا ضِمَاتُ يومٍ إلى الليل » . وقال أبو بكر الصديق رضى الله عنه لامرأة حجَّت مصمتة : إن هذا لا يحلُّ ، هذا من عمل الجاهلية <sup>(٣)</sup> . وروى عن عليّ بن الحسين زين العابدين أنه قال : صومُ الصمتِ حرام .

الثانى مما أمر به النبي ﷺ فى الحديث [المؤمنين] : إكرامُ الجار ، وفى بعض الروايات : « النهى عن أذى الجار » فأما أذى الجار فمحرمٌ ، فإنَّ الأذى بغير حقٍّ محرمٌ لكلِّ أحدٍ ، ولكن فى

(١) أبو نعيم فى الحلية (٨٢/٧) ، والبيهقى فى الشعب (١٦٧/٤) ، حديث (٤٦٨٥) .

(٢) صحيح : أبو داود ، حديث (٢٨٧٣) ، والطبرانى فى الأوسط (٩٥/١) ، حديث (٢٩٠) ، والصغير (١/

١٦٩) ، حديث (٢٦٦) ، وانظر صحيح الجامع (٧٦٠٩) .

(٣) صحيح : البخارى ، حديث (٣٨٣٤) .

حقَّ الجار هو أشدُّ تحريمًا، وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه سئل: أيُّ الذَّنْبِ أعظمُ؟ قال: «أن تجعلَ لله نِدًا وَهُوَ خَلَقَكَ»، قيل: ثم أي؟ قال: «أن تقتلَ ولدك مخافة أن يقطعَ معك»، قيل: ثم أي؟ قال: «أن تُزاني حَلِيلَةَ جَارِكَ»، وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(٢)</sup> عن المقداد بن الأسود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في الزُّنْي؟» قالوا: حرامٌ؛ حرَّمه الله ورسوله، فهو حرامٌ إلى يوم القيامة، فقال رسول الله ﷺ: «لأن يزني الرجلُ بعَشْرٍ نِسْوَةٍ أيسرُ عليه من أن يزني بامرأة جاره»، قال: «فما تقولون في السَّرْقَة؟» قالوا: حرمها الله ورسوله، فهي حرام، قال: «لأن يسرق الرجلُ من عشرة أبيات أيسرُ عليه من أن يسرق من جاره».

وفي «صحيح البخاري»<sup>(٣)</sup> عن أبي شريح عن النبي ﷺ قال: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن» [قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: «مَنْ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»] وخرَّجه الإمام أحمد وغيره من حديث أبي هريرة.

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة مَنْ لا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ».

وخرَّج الإمام أحمد، والحاكم<sup>(٥)</sup> من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قيل: يا رسول الله إن فلانة تصلى الليل، وتصوم النهار، وفي لسانها شيء تؤذى جيرانها سليطة، قال: «لا خير فيها، هي في النار»، وقيل له: إن فلانة تُصلي المكتوبة، وتصوم رمضان، وتتصدق بالأنوار، وليس لها شيء غيره، ولا تؤذى أحدًا، قال: «هي في الجنة»، ولفظ الإمام أحمد: «ولا تؤذى بلسانها جيرانها».

وخرَّج الحاكم<sup>(٦)</sup> من حديث أبي جحيفة قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ يشكو جاره، فقال له: «اطرح متاعك في الطريق»، قال: فجعل الناس يمرُّون به فيلعنونه، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لقيتُ من الناس، قال: «وما لقيتُ منهم؟» قال: يلعنوني، قال: «فقد لعنك الله قبل الناس»، قال: يا رسول الله، فإنني لا أعود. وخرَّجه أبو داود<sup>(٧)</sup> بمعناه من

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٠٠١)، ومسلم، حديث (٨٦)، وأبو داود، حديث (٢٣١٠)، والترمذي، حديث (٣١٨٢)، والنسائي، حديث (٤٠١٣).

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (٨/٦)، حديث (٢٣٩٠٥)، والطبراني في الكبير (٢٠/٢٥٦)، حديث (٦٠٥)، والأوسط (٦/٢٥٤)، حديث (٦٣٣٣)، وانظر صحيح الجامع (٥٠٤٣).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٦٠١٦).

(٤) صحيح: مسلم، حديث (٤٦)، وأحمد في مسنده (٢/٣٧٢)، حديث (٨٨٤٢).

(٥) صحيح: أحمد في مسنده (٢/٤٤٠)، حديث (٩٦٧٣)، والحاكم في المستدرک (٤/١٨٣)، حديث (٧٣٠٤)، وانظر صحيح الترغيب (٢٥٦٠).

(٦) صحيح: الحاكم في المستدرک (٤/١٨٣)، حديث (٧٣٠٣)، وانظر صحيح الترغيب (٢٥٥٨).

(٧) حسن صحيح: أبو داود، حديث (٥١٥٣)، والحاكم في المستدرک (٤/١٨٣)، حديث (٧٣٠٢)، وانظر صحيح الترغيب (٢٥٥٩).

حديث أبي هريرة، ولم يذكر فيه: «فقد لعنك الله قبل الناس». وخرج الخرائطي<sup>(١)</sup> من حديث أم سلمة، قالت: دخلت شاة لجار لنا، فأخذت قرصة لنا، فقامت إليها [فاجتذبتها] من بين لحييها، فقال رسول الله ﷺ: «إنه لا قليل من أذى الجار». وأما إكرام الجار والإحسان إليه فمأمور به، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، فجمع الله تعالى في هذه الآية بين ذكر حقه على العبد وحقوق العباد على العبد أيضًا، وجعل العباد الذين أمر بالإحسان إليهم خمسة أنواع: أحدها: من بينه وبين الإنسان قرابة، وخص منهم الوالدين بالذكر؛ لامتيازهما عن سائر الأقارب بما لا يشتركونهما فيه، فإنهما كانا السبب في وجود الولد ولهما حق التربية والتأديب وغير ذلك.

الثاني: من هو ضعيف محتاج إلى الإحسان وهو نوعان: من هو محتاج لضعف بدنه، وهو اليتيم، ومن هو محتاج لقلّة ماله، وهو المسكين. والثالث: من له حقّ القرب والمخالطة، وجعلهم ثلاثة أنواع: جارّ ذو قربي، وجار جنب، وصاحب بالجنب.

وقد اختلف المفسرون في تأويل ذلك، فمنهم من قال: الجارّ ذو القربي: الجار الذي له قرابة، والجار الجنب: الأجنبي، ومنهم من أدخل المرأة في الجار ذي القربي، ومنهم من أدخلها في الجار الجنب، ومنهم من أدخل الرفيق في السفر في الجار الجنب، وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «أعوذ بك من جارٍ السوء في دار الإقامة، فإنّ جارَ البادية يتحوّل»<sup>(٢)</sup>. ومنهم من قال: الجار ذو القربي: الجار المسلم، والجار الجنب: الكافر.

وفي «مسند البزار» من حديث جابر مرفوعاً: «الجيران ثلاثة: جارّ له حقّ واحد، وهو أدنى الجيران حقاً، وجارّ له حقان، وجار له ثلاثة حقوق وهو أفضل الجيران حقاً، فأما الذي له حقّ واحد، فجارّ مشرك، لا رجم له، له حقّ الجوار، وأما الذي له حقان، فجارّ مسلم، له حقّ الإسلام، وحقّ الجوار، وأما الذي له ثلاثة حقوق، فجارّ مسلم ذو رحم [له حقّ الإسلام، وحقّ الجوار] وحقّ الرّحم»<sup>(٣)</sup>. وقد روى هذا الحديث من وجوه أخر متصلة ومرسلة، ولا تخلو كلها

(١) ضعيف: الطبراني في الكبير (٢٣/٢٥٨)، حديث (٥٣٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/٢٧)، وانظر ضعيف الجامع (٢٠٧٧، ٦٣٠٦).

(٢) حسن: ابن أبي شيبه في مصنفه (٥/٢٢٠)، حديث (٢٥٤٢١)، وأبو يعلى في مسنده (١١/٤١١)، حديث (٦٥٣٦) والحاكم في المستدرک (١/٧١٤)، حديث (١٩٥١)، وانظر صحيح الجامع (١٢٩٠).

(٣) ضعيف: أبو نعيم في الحلية (٥/٢٠٧)، وانظر الضعيفة (٣٤٩٣).

من مقال . وقيل : الجار ذو القربي : هو القريب الجوار الملاصق ، والجار الجنب : البعيد الجوار .  
وفي «صحيح البخاري» عن عائشة ، قالت : قلت : يا رسول الله إن لي جارين ، فألى أيهما  
أهدي؟ قال : «إلى أقربهما منك باباً»<sup>(١)</sup> .

وقال طائفة من السلف : حدُّ الجوارِ أربعون [داراً] . وقيل : مستدار أربعين داراً من كل  
جانب .

وفي مراسيل الزهري : أن رجلاً أتى النبي ﷺ يشكو جاراً له ، فأمر النبي ﷺ بعض أصحابه  
أن ينادي : «ألا إن أربعين داراً جار» . قال الزهري : أربعون هكذا ، وأربعون هكذا ، وأربعون  
هكذا ، وأربعون هكذا - يعنى بين يديه ومن خلفه ، وعن يمينه ، وعن شماله . وسئل الإمام أحمد  
عمَّن يطبخ قدرًا وهو في دار السبيل ، ومعه في الدار نحو ثلاثين أو أربعين نفسًا ؛ يعني : أنهم  
سكان معه في الدار ، فقال : يبدأ بنفسه وبمن يعول ، فإن فضلَ فضلٌ ، أعطى الأقرب إليه ، وكيف  
يمكنه أن يعطيهم كلهم؟ قيل له : لعل الذي هو جاره يتهاون بذلك القدر ليس له عنده موقع؟  
فأرى أنه لا يبعث إليه .

وأما الصاحب بالجنب : ففسره طائفة بالزوجة ، وفسره طائفة منهم ابن عباس بالرفيق في  
السفر ، ولم يريدوا إخراج الصاحب الملازم في الحضر إنما أرادوا أن صحبة السفر تكفي ،  
فالصحبة الدائمة في الحضر أولى ، ولهذا قال سعيد بن جبير : هو الرفيق الصالح ، وقال زيد بن  
أسلم : هو جلسك في الحضر ، ورفيقك في السفر ، وقال ابنُ زيد : هو الرجل يعتريك ويُلمُّ بك  
لتنفعه .

وفي «المسند» والترمذي<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن النبي ﷺ قال : «خيرُ  
الأصحابِ عندَ الله خيرُهُم لِصَاحِبِهِ ، وخَيْرُ الْجِيرَانِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرُهُمْ لِجَارِهِ» .

الرابع : من هو واردٌ على الإنسان غيرُ مقيم عنده ، وهو ابن السبيل : يعنى المسافر إذا ورد  
إلى بلد آخر ، وفسره بعضهم بالضيف ؛ يعنى به : ابن السبيل إذا نزل ضيفًا على أحد .

والخامس : ملكُ اليمين ، وقد وصَّى النبي ﷺ بهم كثيرًا وأمر بالإحسان إليهم ، وروى أنَّ  
آخر ما وصى به عند موته : «الصلاة وما ملكت أيمانكم»<sup>(٣)</sup> ، وأدخل بعض السلف في هذه

(١) صحيح : البخاري ، حديث (٢٢٥٩) ، وأبو داود ، حديث (٥١٥٥) ، وأحمد في مسنده (١٨٧/٦) ،  
حديث (٢٥٥٧٧) .

(٢) صحيح : الترمذي ، حديث (١٩٤٤) ، والدارمي في سننه (٢٨٤/٢) ، حديث (٢٤٣٧) وأحمد في مسنده (٢/  
١٦٧) ، حديث (٦٥٦٦) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٤٠/٤) ، حديث (٢٥٣٩) وابن حبان في صحيحه (٢/  
٢٧٦) ، حديث (٥/٨) ، والحاكم في المستدرک (١/٦١٠) ، حديث (١٦٢٠) ، وانظر صحيح الجامع (٣٢٧٠) .  
(٣) صحيح : النسائي في الكبرى (٢٥٨/٤) ، حديث (٧٠٩٤) ، وابن ماجه ، حديث (٢٦٩٧) ، وأحمد في مسنده  
(١١٧/٣) ، حديث (١٢١٩٠) ، والمقدسي في المختارة (١٥٧/٦) ، حديث (٢١٥٥) ، وانظر صحيح الجامع  
(٣٨٧٣) .

الآية : ما يملكه الإنسان من الحيوانات والبهائم .  
ولنرجع إلى شرح حديث أبي هريرة في إكرام الجار ، وفي «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن عائشة (رضي الله عنها) وابن عمر (رضي الله عنهما) ، عن النبي ﷺ قال : «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» .

فمن أنواع الإحسان إلى الجار مواسأته عند حاجته ، وفي «المسند»<sup>(٢)</sup> عن عمر عن النبي ﷺ قال : «لا يَشْعُ المؤمنُ دُونَ جَارِهِ» ، وَخَرَجَ الحاكم<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال : «لَيْسَ المؤمنُ الذي يَشْعُ وجارُهُ جائعٌ» ، وفي رواية أخرى عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : «ما آمنَ مَنْ باتَ شعبانًا وجارُهُ طاوياً»<sup>(٤)</sup> .

وفي «المسند»<sup>(٥)</sup> عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ قال : «أَوَّلُ خَصْمَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَارَانِ» .  
وفي كتاب «الأدب» للبخاري<sup>(٦)</sup> عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : «كم من جارٍ متعلقٌ بجاره يوم القيامة ، فيقول : يا ربِّ هذا أغلق بابَه دوني فمَنع معروفه» .

وخرَّج الخرائطي<sup>(٧)</sup> وغيره بإسناد ضعيف من حديث عطاء الخراساني ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدِّه عن النبي ﷺ : «من أغلق بابَهُ دُونَ جَارِهِ مخافةً على أهله وماله ، فليس ذلك بمؤمنٍ ، وليس بمؤمنٍ من لم يأمن جَارُهُ بوائقه . أتدري ما حقُّ الجار؟ إذا استعانك أعتنه ، وإذا استقرضك أقرضته ، وإذا افتقر عُدَّت عليه ، وإذا مرضَ عُدته ، وإذا أصابه خير هنأته ، وإذا أصابته مصيبة عزَّيته ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا [تستطل] عليه بالبناء ، فتحبب عنه الرِّيح إلا بإذنه ، ولا تؤذنه بفُتار ريح قدرك إلا أن تُعرفَ له منها ، وإن اشتريت فاكهة فأهد له ، فإن لم تفعل فأدخلها سرًّا ، ولا يخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده» .

- (١) صحيح : البخاري ، حديث (٦٠١٤) ، ومسلم ، حديث (٢٦٢٤) من حديث عائشة . وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري ، حديث (٦٠١٥) ، ومسلم ، حديث (٢٦٢٥) .  
(٢) أحمد في مسنده (٥٤ / ١) ، حديث (٣٩٠) ، والحاكم في المستدرک (١٨٤ / ٤) ، حديث (٧٣٠٨) ، والشهاب في مسنده (٦٧ / ٢) ، حديث (٨٩٥) وأبن المبارك في الزهد ص (١٨٠ / ١٨١) ، حديث (٥١٣) .  
(٣) صحيح : البخاري في الأدب المفرد ص (٥٢) ، حديث (١١٢) ، وأبو يعلى في مسنده (٩٢ / ٥) ، حديث (٢٦٩٩) والطبراني في الكبير (١٥٤ / ١٢) ، حديث (١٢٧٤١) ، والحاكم في المستدرک (١٨٤ / ٤) ، حديث (٧٣٠٧) ، وانظر صحيح الجامع (٥٣٨٢) .  
(٤) ابن عدي في الكامل (٢٢ / ٢) .  
(٥) حسن : أحمد في مسنده (١٥١ / ٤) ، والطبراني في الكبير (٣٠٣ / ١٧) ، حديث (٨٣٦) ، وانظر صحيح الجامع (٢٥٦٣) .  
(٦) حسن لغيره : البخاري في الأدب المفرد ص (٥٢) ، حديث (١١١) ، وهناد في الزهد (٥٠٨ / ٢) ، حديث (١٠٤٥) ، وانظر صحيح الأدب المفرد .  
(٧) ضعيف جدًا : البيهقي في الشعب (٨٣ / ٧) ، حديث (٩٥٦٠) ، وانظر ضعيف الترغيب (١٥٢٣) والضعيفة (٥٣٩١) .



ورفعُ هذا الكلام منكراً، ولعلَّه من تفسير عطاء الخراساني .  
وقد روى أيضاً عن عطاء عن الحسن عن جابر مرفوعاً: «أدنى حق الجوار أن لا تؤذى جارك  
بقتارٍ قدرك إلا أن تقدح له منها»<sup>(١)</sup> .  
وفى «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن أبي ذر قال: أوصاني خليلي ﷺ: «إذا طبخت مرقاً فأكثر  
ماءه، ثم انظر إلى أهل بيت جيرائك، فأصبهم منها بمعروف». وفى رواية أن النبي ﷺ قال: «يا  
أبا ذر إذا طبخت مرقاً فأكثر ماءها، وتعاهد جيرائك» .  
وفى «المسند» والترمذي<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه ذبح شاة فقال: هل  
أهديتم منها لجارنا اليهودي ثلاث مرات، ثم قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ما زال جبريلُ  
يُوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» .  
وفى «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم  
جاره أن يغرز خشبة في جداره» ثم يقول أبو هريرة: ما لى أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها  
بين أكتافكم .

ومذهب الإمام أحمد أن الجار يلزمه أن يُمكن جاره من وضع خشبه على جداره إذا احتاج  
الجار إلى ذلك ولم يضر بجداره، لهذا الحديث الصحيح، وظاهر كلامه أنه يجب عليه أن يواسيه  
من فضل ما عنده بما لا يضرُّ به إذا علم حاجته . قال المروزي: قلت لأبي عبد الله: إني أسمع  
السائل في الطريق يقول: إني جائع، فقال: قد يصدق وقد يكذب . قلت: فإذا كان لى جار أعلم  
أنه يجوع؟ قال: تُواسيه، قلت: إذا كان قوتي رغيفين؟ قال: تطعمه شيئاً، ثم قال: الذى جاء فى  
الحديث إنما هو الجار .

وقال المروزي: قلت لأبي عبد الله: الأغنياء يجب عليهم المواساة؟ قال: إذا كان قوم  
يضعون شيئاً على شيء كيف لا يجب عليهم، قلت: إذا كان للرجل قميصان، أو قلت جُبَّتَان،  
يجب عليه المواساة؟ قال: إذا كان يحتاج إلى أن يكون فضلاً .

وهذا نصُّ منه فى وجوب المواساة من الفاضل، ولم يخصه بالجار، ونصُّه الأول يقتضى  
اختصاصه بالجار . وقال فى رواية ابن هانئ فى السُّؤال [يكذبون] أحبُّ إلينا لو صدقوا ما وسعنا  
إلا مواساتهم وهذا يدلُّ على وجوب مواساة الجائع من الجيران، وغيرهم .

(١) ضعيف: أبو نعيم فى الحلية (٢٠٧/٥) وانظر الضعيفة (٣٤٩٣) .

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٢٥)، والترمذي، حديث (١٨٣٣)، وأبن ماجه، حديث (٣٣٦٢) .

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٥١٥٢)، والترمذي، حديث (١٩٤٣) وأحمد فى مسنده (١٦٠/٢)، حديث  
(٦٤٩٦)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٢٨) .

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٢٤٦٣) ومسلم، حديث (١٦٠٩)، وأبو داود، حديث (٣٦٣٤)، والترمذي  
حديث (١٣٥٣)، وأبن ماجه، حديث (٢٣٣٥) .

وفى «الصحيح»<sup>(١)</sup> عن أبى موسى عن النبى ﷺ ، قال : «أطعموا الجائع وعودوا المريض ، وفكوا العاني» .

وفى «المسند» و«صحيح الحاكم»<sup>(٢)</sup> عن [ابن] عمر (رضى الله عنهما) عن النبى ﷺ قال : «أئما أهل عَرَصَةٍ أصبح فيهم امرؤ جائع ، فقد برئت منهم ذمة الله عز وجل» .

ومذهب أحمد ومالك أنه يمنع الجار أن يتصرف في خاص ملكه بما يضر بجاره ، فيجب عندهما كف الأذى عن الجار بمنع إحداث الانتفاع المضرب به ، ولو كان المنتفع إنما ينتفع بخاص ملكه ، ويجب عند أحمد أن يبذل لجاره ما يحتاج إليه ، ولا ضرر عليه في بذله ، وأعلى من هذين أن يصبر على أذى جاره ، ولا يقابله بالأذى ، قال الحسن : ليس حسن الجوار كف الأذى ، ولكن حسن الجوار احتمال الأذى ، ويُرْوَى من حديث أبى ذر يرفعه : «إن الله يحب الرجل يكون له الجار يؤذيه جواره ، فيصبر على أذاه حتى يفرق بينهما موت أو ظعن» . خرجه الإمام أحمد ، وفى مراسيل أبى عبد الرحمن الحبلى أن رجلاً جاء إلى النبى ﷺ يشكو إليه جاره ، فقال النبى ﷺ : «كف أذاك عنه ، واصبر لأذاه ، فكفى بالموت مفرقاً» خرجه ابن أبى الدنيا<sup>(٣)</sup> .

الثالث مما أمر به النبى ﷺ المؤمنين : إكرام الضيف ، والمراد إحسان ضيافته ، وفى «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> من حديث أبى شريح ، قال : أبصرت عيناى رسول الله ﷺ وسمعتة أذنائى حين تكلم به قال : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليكرم ضيفه جائزته» قالوا : وما جائزته؟ قال : «يوم وليلة» قال : «والضيافة ثلاثة أيام ، وما كان بعد ذلك ، فهو صدقة» .

وخرج مسلم<sup>(٥)</sup> من حديث أبى شريح أيضاً عن النبى ﷺ قال : «الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة ، وما أنفق عليه بعد ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يتويع عنده حتى يؤثمة» قالوا : يا رسول الله ، وكيف يؤثمه؟ قال : «يقيم عنده ولا شيء له يقره به» .

وخرج الإمام أحمد<sup>(٦)</sup> من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، عن النبى ﷺ قال : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فليكرم ضيفه» ، قالها ثلاثاً ، قالوا : وما كرامة الضيف يا رسول الله؟ قال : «ثلاثة أيام ، فما جلس بعد ذلك فهو صدقة» .

(١) صحيح : البخاري ، حديث (٥٣٧٣) ، وأبو داود ، حديث (٣١٠٥) .  
(٢) منكر : أحمد في مسنده (٣٣/٢) ، حديث (٤٨٨٠) ، وأبو يعلى في مسنده (١١٥/١٠-١١٧) ، حديث (٥٧٤٦) ، والطبراني في الأوسط (٢١٠/٨) ، حديث (٨٤٢٦) ، والحاكم في المستدرک (١٤/٢) ، حديث (٢١٦٥) ، وانظر ضعيف الترغيب (١١٠٠) .  
(٣) ضعيف : ابن أبى الدنيا في معارج الأخلاق ص (١٠٣) ، حديث (٣٢٨) ، وانظر ضعيف الجامع (٤١٩١) .  
(٤) صحيح : البخاري ، حديث (٦٠١٩) ، ومسلم ، حديث (٤٨) ، وأبو داود ، حديث (٣٧٤٨) ، والترمذي ، حديث (١٩٦٧) .  
(٥) صحيح : مسلم ، حديث (٤٨) .  
(٦) صحيح لغيره : أحمد في مسنده (٧٦/٣) ، حديث (١١٧٤٤) ، وانظر صحيح الترغيب (٢٥٩٤) .

ففى هذه الأحاديث أنَّ جائزة الضيف يومٌ وليلةٌ، وأنَّ الضيافة ثلاثة أيام، ففَرَّقَ بين الجائزة والضيافة، وأكَّدَ الجائزة وقد [ورد] فى تأكيدها أحاديثُ أخرى، فخرَّجَ أبو داود <sup>(١)</sup> من حديث المقدم بن معد يكرب، عن النبي ﷺ قال: «ليلةُ الضيف حقٌّ على كلِّ مُسلمٍ، فمن أصبح بفنائه فهو عليه دينٌ، إن شاء أَقْتَضَى وإن شاء تَرَكَ»، وخرَّجه ابن ماجه ولفظه: «ليلةُ الضيف حقٌّ على كلِّ مُسلمٍ».

وخرَّجَ الإمام أحمد، وأبو داود <sup>(٢)</sup> من حديث المقدم عن النبي ﷺ، قال: «أَيُّما رَجُلٍ أَضَافَ قَوْماً، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُوماً، فَإِنَّ نَصْرَهُ حَقٌّ على كلِّ مُسلمٍ حَتَّى يَأْخُذَ بِقِرَى لَيْلَةٍ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ».

وفى «الصحيحين» <sup>(٣)</sup> عن عُقْبَةَ بن عامر، قال: قلنا يا رسول الله، إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يُقْرُونَا، فما ترى؟ فقال لنا رسولُ الله ﷺ: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ، فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ».

وخرَّجَ الإمام أحمد والحاكم <sup>(٤)</sup> من حديث أبي هريرة (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ، قال: «أَيُّما ضَيْفٍ نَزَلَ بِقَوْمٍ، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُوماً، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ قَرَاهُ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ».

وقال عبد الله بن عمرو: من لم يُضَيِّفْ فليس من محمدٍ، ولا من إبراهيم.

[وقال عبد الله بن الحارث بن جَزْء: من لم يكرم ضيفه، فليس من محمد ولا من إبراهيم]. وقال أبو هريرة (رضى الله عنه) لقوم نزل عليهم، فاستضافهم، فلم يُضَيِّقُوهُ، فَتَنَحَّى وَنَزَلَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى طَعَامِهِ، فَلَمْ يُجِيبُوهُ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تُنْزِلُونَ الضَّيْفَ وَلَا تَجِيبُونَ الدَّعْوَةَ مَا أَنْتُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ عَلَى شَيْءٍ، فَعَرَفَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ لَهُ: أَنْزِلْ عَافَاكَ اللَّهُ، قَالَ: هَذَا شَرٌّ وَشَرٌّ؛ لَا تُنْزِلُوا إِلَّا مَنْ تَعْرِفُونَ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ نَحْوَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ لَهُمْ: مَا أَنْتُمْ مِنَ الدِّينِ إِلَّا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى هُدْبَةٍ فِي ثَوْبِهِ.

وهذه التَّصَوُّصُ تَدُلُّ عَلَى وَجوب الضيافة يوماً وليلةً، وهو قولُ الليث وأحمد، وقال أحمد: له المطالبةُ بذلك إذا منعه، لأنه حقٌّ له واجب، وهل يأخذُ بيده من ماله إذا منعه، أو

(١) صحيح: أبو داود، حديث (٣٧٥٠)، وابن ماجه، حديث (٣٦٧٧)، وأحمد في مسنده (١٣٢ / ٤) والطبراني في الكبير (٢٦٣ / ٢٠)، حديث (٦٢١)، وانظر الصحيحة (٢٢٠٤).

(٢) ضعيف: أبو داود، حديث (٣٧٥١)، وأحمد في مسنده (١٣١ / ٤)، والحاكم في المستدرک (١٤٧ / ٤)، حديث (٧١٧٩)، وانظر ضعيف الجامع (٢٢٣٧).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٢٤٦١)، ومسلم، حديث (١٧٢٧).

(٤) صحيح: أحمد في مسنده (٣٨٠ / ٢)، حديث (٨٩٣٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٤٢ / ٤)، والحاكم في المستدرک (١٤٧ / ٤)، حديث (٧١٧٨)، وانظر صحيح الجامع (٢٧٣٠).

يرفعه إلى الحاكم؟ على روايتين منصوصتين عنه .

وقال حميد بن زنجويه : ليلة الضيف واجبة ، وليس له أن يأخذ قراه منهم قهراً ، إلا أن يكون مسافراً في مصالح المسلمين العامة دون مصلحة نفسه .

وقال الليث بن سعد : لو نزل الضيف بالعبد أضافه من المال الذي بيده ، وللضيف أن يأكل وإن لم يعلم أن سيده أذن له ، لأن الضيافة واجبة . وهو قياس قول أحمد ، لأنه نص على أنه يجوز إجابة دعوة العبد المأذون له في التجارة وقد روى عن جماعة من الصحابة أنهم أجابوا دعوة المملوك ، وروى ذلك عن النبي ﷺ أيضاً<sup>(١)</sup> ، فإذا جاز له أن يدعو الناس إلى طعامه ابتداءً وجاز إجابة دعوته ، فإضافته لمن نزل به أولى .

ومنع مالك والشافعي وغيرهما من دعوة العبد المأذون له بدون إذن سيده ، ونقل علي بن سعيد عن أحمد ما يدل على وجوب الضيافة للغزاة خاصة بمن مروا بهم ثلاثة أيام ، والمشهور عنه الأول ، وهو وجوبها لكل ضيف نزل بقوم .

واختلف قوله : هل تجب على أهل الأمصار والقرى أم تختص بأهل القرى ومن كان على طريق يمر به المسافرون؟ على روايتين منصوصتين عنه .

والمنصوص عنه : أنها تجب للمسلم والكافر وخص كثير من أصحابه الوجوب للمسلم ، كما لا تجب نفقة الأقارب مع اختلاف الدين على إحدى الروايتين عنه .

وأما اليومان الآخران ، وهما الثاني والثالث ، فهما تمام الضيافة ، والمنصوص عن أحمد أنه لا يجب إلا الجائزة الأولى ، وقال : قد فرق بين الجائزة والضيافة والجائزة أوكد ، ومن أصحابنا من أوجب الضيافة ثلاثة أيام ، منهم : أبو بكر عبد العزيز ، وابن أبي موسى ، والآمدي ، وما بعد الثلاث فهو صدقة ، وظن بعض الناس أن الضيافة ثلاثة أيام بعد اليوم واللييلة الأولى ، وردّه أحمد بقوله ﷺ : «الضيافة ثلاثة أيام ، فما زاد فهو صدقة»<sup>(٢)</sup> ، ولو كان كما ظن هذا ، لكان أربعة .

قلت : ونظير هذا قوله تعالى : ﴿قُلْ أَيْتَكُمْ لَكُمْ فُرُوقٌ يَأْتِي خَلْقَ الْأَرْضِ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [نمل: ٩] إلى قوله : ﴿وَنَزَّلْنَا فِيهَا فَتْرًا فِيهَا أَقْوَمَتْهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [نمل: ١٠] ، والمراد : في تمام الأربعة . وهذا الحديث الذي احتج به أحمد قد تقدم من حديث أبي شريح ، وخرجه البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : «من كان يرس بالليل واليوم الآخر فليحسن قري ضيفه» قيل : يا رسول الله ، وما قري الضيف؟ قال : «ثلاث ، فما كان بعد فهو صدقة»<sup>(٣)</sup> .

(١) صحيح بشواهده : ابن ماجه ، حديث (٢٢٩٦) ، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٩١ / ٢) ، حديث (١٠٢٧٧) ، من حديث أنس قال : «كان رسول الله ﷺ ، يجيب دعوة المملوك» .

(٢) تقدم تحريجه قريباً .

(٣) لم أجده في البخاري بهذا اللفظ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٨٥ / ١١) ، حديث (٦٢١٨) ، وإسحاق بن راهويه (٢٥٠ / ١) ، حديث (٢١٤) .

قال حميد بن زنجويه: عليه أن يتكلف له في اليوم والليلة من الطعام أطيب ما يأكله هو وعياله، وفي تمام الثلاث يطعمه من طعامه، وفي هذا نظر. وسنذكر حديث سلمان بالتهى عن التَّكْلُف للضيف، ونقل أشهب عن مالك، قال: جائزته يومٌ وليلةٌ يُكرمه ويُثقفه ويخصه يوماً وليلةً وثلاثة أيام ضيافة. وكان ابنُ عمر يمتنع من الأكل من مالٍ من نزل عليه فوق ثلاثة أيام، ويأمر أن يُنْفَق عليه من ماله<sup>(١)</sup>. ولصاحب المنزل أن يأمر الضيف بالتحول عنه بعد الثلاث، لأنه قضى ما عليه، وفعل ذلك الإمام أحمد.

وقوله ﷺ: «لا يحلُّ له أن يثوي عنده حتى يخرجَه»:

يعني: يُقيم عنده حتى يُضَيِّقَ عليه، لكن هل هذا في الأيام الثلاثة أم فيما زاد عليها؟ فأما فيما ليس بواجب، فلا شك في تحريمه، وأما في ما هو واجب وهو اليوم والليلة فينبني على أنه هل تجب الضيافة على من لا يجد شيئاً أم لا تجب إلا على من وجد ما يضيف به؟ فإن قيل: إنها لا تجب إلا على من يجد ما يضيف به - وهو قول طائفة من أهل الحديث، منهم حميد بن زنجويه - لم يحل للضيف أن يستضيف من هو عاجز عن ضيافته.

وقد روي من حديث سلمان قال: «نهانا رسول الله ﷺ أن نتكلف للضيف ما ليس عندنا»<sup>(٢)</sup>. فإذا نهى المضيف أن يتكلف للضيف ما ليس عنده دلَّ على أنه لا تجب عليه الموائمة للضيف إلا مما عنده، فإذا لم يكن عنده فضلٌ لم يلزمه شيءٌ، وأما إذا أثر على نفسه، كما فعل الأنصاري الذي نزل فيه: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] فذلك مقامٌ فضلٍ وإحسان، وليس بواجب.

ولو علم الضيف أنهم لا يضيفونه إلا بقوتهم وقوت صبيانهم، وأن الصبية يتأذون بذلك، لم يجز له استضافتهم حينئذ عملاً بقوله ﷺ: «ولا يحلُّ له أن يُقيم عنده حتى يخرجَه»<sup>(٣)</sup>.

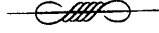
وأيضاً فالضيافة نفقة واجبة، فلا تجب إلا على من عنده فضلٌ عن قوته وقوت عياله، كنفقة الأقارب، وزكاة الفطر، وقد أنكر الخطابي تفسير تأثيمه بأن يُقيم عنده ولا شيء له يقره، وقال: أراه غلطاً، وكيف يَأْثِم في ذلك وهو لا يتسع لقراه، ولا يجد سبيلاً إليه؟ وإنما الكلفة على قدر الطاقة، قال: وإنما وجه الحديث أنه كره له المقام عنده بعد ثلاث لثلا يضيق صدره بمكانه،

(١) ابن أبي شيبه في مصنفه (٥١٩/٦)، حديث (٣٣٤٧٧)، والطبراني في الكبير (٢٦٨/١٢)، حديث (١٣٠٧٥)، من طريق جرير عن الأعمش عن نافع قال: نزل ابن عمر يقوم فلما مضى ثلاثة أيام. قال: يا نافع أنفق علينا فإنه لا حاجة لنا أن يتصدق علينا.

(٢) صحيح: البزار في مسنده (٤٨٢/٦)، حديث (٢٥١٤) والطبراني في الكبير (٢٧١/٦)، حديث (٦١٨٧)، والحاكم في المستدرک (١٣٧/٤)، حديث (٧١٤٧)، وانظر صحيح الجامع (٦٨٧١)، والصحيح (٢٣٩٢).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٦١٣٥)، وأبو داود، حديث (٣٧٤٨)، والترمذي، حديث (١٩٦٨)، وابن ماجه، حديث (٣٦٧٥)، من حديث أبي شرح بلفظ: «ولا يحلُّ له أن يثوي عند صاحبه حتى يخرجَه».

فتكون الصدقة منه على وجه المن والأذى فيبطل أجره، وهذا الذى قاله فيه نظر، فإنه قد صحَّ تفسيره فى الحديث بما أنكره، وإنَّما وجهه أنه إذا أقام عنده ولا شيء له يقريه به، فربما دعاه ضيق صدره به وخرجه إلى ما يائمه به فى قول، أو فعل، وليس المراد أنه يائمه بترك قراه مع عجزه عنه، والله أعلم.



## الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَوْصِنِي، قَالَ: «لَا تَغْضَبْ» فَرَدَّدَ مِرَارًا؛ قَالَ: «لَا تَغْضَبْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه البخاري من طريق أبي حصين الأسدي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ولم يخرج مسلم، لأن الأعمش رواه عن أبي صالح، واختلف عليه في إسناده فقيل: عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، كقول أبي حصين، وقيل: عنه، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، وعند يحيى بن معين أن هذا هو الصحيح، وقيل: عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد، وقيل: عنه عن أبي صالح، عن أبي هريرة وجابر، وقيل: عنه، عن أبي صالح، عن رجل من الصحابة غير مسمي.

وخرَّج الترمذي هذا الحديث من طريق أبي حصين أيضًا ولفظه: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، علِّمني شيئًا ولا تُكثر عليَّ لعلِّي أعيه، قال: «لَا تَغْضَبْ»، فردد ذلك مرارًا، كلُّ ذلك يقول: «لَا تَغْضَبْ»، وفي رواية أخرى لغير الترمذي قال: قلتُ: يا رسول الله، دلِّني على عمل يدخلني الجنة ولا تُكثر عليَّ قال: «لَا تَغْضَبْ». فهذا الرجل طلب من النبي ﷺ أن يوصيه وصية وجيزة جامعة لخصال الخير، ليحفظها عنه خشية أن لا يحفظها لكثرتها، فوصاه النبي ﷺ أن لا يغضب، ثم ردَّد هذه المسألة عليه مرارًا، والنبي ﷺ يردد عليه هذا الجواب، فهذا يدل على أن الغضب جماع الشرِّ، وأنَّ التحرز منه جماع الخير.

ولعل هذا الرجل الذي سأل النبي ﷺ هو أبو الدرداء، فقد خرَّج الطبراني <sup>(٢)</sup> من حديث أبي الدرداء قال: قلت: يا رسول الله، دلِّني على عمل يدخلني الجنة، قال: «لَا تَغْضَبْ»، ولك الجنة.

وقد روى الأحنف بن قيس، عن عمه جارية بن قدامة أن رجلاً قال: يا رسول الله، قل لي قولاً، وأقلل عليَّ لعلِّي أعقله، قال: «لَا تَغْضَبْ»، فأعاد عليه مرارًا كلُّ ذلك يقول: «لَا تَغْضَبْ» خرَّجه الإمام أحمد <sup>(٣)</sup>، وفي رواية له أن جارية بن قدامة قال: سألت النبي ﷺ فذكره.

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦١١٦)، والترمذي، حديث (٢٠٢٠)، وأحمد في مسنده (٣٦٢/٢)، حديث (٨٧٢٩).

(٢) صحيح: الطبراني في الأوسط (٢٥/٣)، حديث (٢٣٥٣) ومسنند الشاميين (٣٦/١)، حديث (٢١)، وانظر صحيح الجامع (٧٣٧٤).

(٣) صحيح: أحمد في مسنده (٤٨٤/٣)، وابن حبان في صحيحه (٥٠١/١٢)، حديث (٥٦٨٩)، والحاكم في المستدرک (٧١٣/٣)، حديث (٦٥٧٨)، وانظر صحيح الجامع (٧٣٧٣).

فهذا يغلب على الظن أن السائل هو جارية بن قدامة، ولكن ذكر الإمام أحمد عن يحيى القطان أنه قال: هكذا قال هشام، يعني: أن هشامًا ذكر في الحديث أن جارية سأل النبي ﷺ، قال يحيى: وهم يقولون: لم يُدرك النبي ﷺ، وكذا قال العجلي وغيره: إنه تابعي وليس بصحابي<sup>(١)</sup>.

وخرّج الإمام أحمد من حديث الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قلت: يا رسول الله أوصني، قال: «لا تَغْضَبْ» قال الرجل: ففكرت حين قال النبي ﷺ ما قال، فإذا الغضب يجمع الشر كله، ورواه مالك في «الموطأ» عن الزهري، عن حميد مرسلًا<sup>(٢)</sup>.

وخرّج الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من حديث عبد الله بن عمرو أنه سأل النبي ﷺ: ماذا يُباعدني من غضب الله عز وجل؟ قال: «لا تَغْضَبْ».

وقول الصحابي: «ففكرت فيما قال النبي ﷺ فإذا الغضب يجمع الشر كله» يشهد لما ذكرناه أن الغضب جَماع الشر، قال جعفر بن محمد: الغضب مفتاح كل شر، وقيل لابن المبارك: اجمع لنا حسن الخلق في كلمة. قال: ترك الغضب.

وكذا فسّر الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه حسن الخلق بترك الغضب، وقد روى ذلك مرفوعًا، خرّجه محمد بن نصر المروزي<sup>(٤)</sup> في كتاب «الصلاة» من حديث أبي العلاء بن الشَّخِير أن رجلاً أتى النبي ﷺ من قبل وجهه، فقال: يا رسول الله، أيُّ العمل أفضل؟ قال: «حَسَنُ الْخُلُقِ»، ثم أتاه عن شماله فقال: يا رسول الله، أيُّ العمل أفضل؟ قال: «حَسَنُ الْخُلُقِ»، ثم أتاه من بعده، يعني: من خلفه فقال: يا رسول الله، أيُّ العمل أفضل؟ فالتفت إليه رسول الله ﷺ فقال: «مَا لَكَ لَا تَفْقَهُ! حَسَنُ الْخُلُقِ هُوَ أَنْ لَا تَغْضَبَ إِنْ اسْتَطَعْتَ». وهذا مرسل.

**فقوله ﷺ لمن استوصاه: «لا تَغْضَبْ» يحتمل أمرين:**

أحدهما: أن يكون مراده الأمر بالأسباب التي توجب حسن الخلق من الكرم والسخاء والحلم والحياء والتواضع والاحتمال وكف الأذى، والصفح والعفو وكظم الغيظ، والطلاقة والبشر، ونحو ذلك من الأخلاق الجميلة، فإن النفس إذا تخلّقت بهذه الأخلاق، وصارت لها عادة أوجب لها ذلك دفع الغضب عند حصول أسبابه.

والثاني: أن يكون المراد: لا تعمل بمقتضى الغضب إذا حصل لك، بل جاهد نفسك على

(١) ذكر الحافظ ابن حجر أنه من الصحابة، وانظر الإصابة (١/٤٤٥) ت (١٠٥١).

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (٣٧٣/٥)، حديث (٢٣٢١٩)، وانظر صحيح الترغيب (٢٧٤٦).

(٣) حسن: أحمد في مسنده (١٧٥/٢)، حديث (٦٦٣٥) وابن حبان في صحيحه (١/٥٣١)، حديث (٢٩٦)، وانظر صحيح الترغيب (٢٧٤٧).

(٤) مرسل ضعيف: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/٨٦٤)، حديث (٨٧٨)، وانظر ضعيف الترغيب (١٥٩٦).



ترك تنفيذه والعمل بما يأمر به ، فإن الغضب إذا ملك ابن آدم كان كالآمر الناهي له ، ولهذا المعنى قال الله عز وجل : ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤] ، فإذا لم يمثل الإنسان ما يأمره به غضبه ، وجاهد نفسه على ذلك ، اندفع عنه شر الغضب ، وربما سكن غضبه وذهب عاجلاً فكانه حينئذ لم يغضب ، وإلى هذا المعنى وقعت الإشارة في القرآن بقوله عز وجل : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] ، وبقوله عز وجل : ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [ال عمران: ١٣٤] .

وكان النبي ﷺ يأمر من غضب بتعاطي أسباب تدفع عنه الغضب ، وتُسكِّنه ، ويمدح من ملك نفسه عند غضبه ، ففي «الصحاحين» <sup>(١)</sup> عن سليمان بن صُرْد قال : استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً قد احمر وجهه ، فقال النبي ﷺ : «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجد ، لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» فقالوا للرجل : ألا تسمع ما يقول النبي ﷺ ؟ قال : إني لست بمجنون .

وخرَّج الإمام أحمد والترمذي <sup>(٢)</sup> من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال في خطبته : «ألا إن الغضب جمرة في قلب ابن آدم ، أفما رأيتم إلى حمرة عينيه وانتفاخ أوداجه ، فمن أحسن من ذلك شيئاً ، فليلزم بالأرض» .

وخرَّج الإمام أحمد ، وأبو داود <sup>(٣)</sup> من حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال : «إذا غضب أحدكم وهو قائم فليجلس ، فإن ذهب عنه الغضب وإلا فليضطجع» .

وقد قيل : إن المعنى في هذا أن القائم متهيئ للانتقام ، والجالس دونه في ذلك ، والمضطجع أبعد عنه ، فأمره بالتباعد عن حالة الانتقام ، ويشهد لذلك أنه روى من حديث سنان بن سعد عن أنس <sup>(٤)</sup> ، عن النبي ﷺ ، ومن حديث الحسن مرسلاً <sup>(٥)</sup> عن النبي ﷺ قال : «الغضب جمرة في قلب الإنسان توقد ، ألا ترى إلى حمرة عينيه وانتفاخ أوداجه ، فإذا أحسن أحدكم من ذلك شيئاً ، فليجلس ، ولا يغدوئه الغضب» .

والمراد : أنه يحبس في نفسه ، ولا يُعديه إلى غيره بالأذى بالفعل ، ولهذا المعنى قال النبي ﷺ في الفتن : «إن المضطجع فيها خير من القاعد ، والقاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من

(١) صحيح : البخاري ، حديث (٦٠٤٨) ، ومسلم ، حديث (٢٦١٠) ، وأبو داود ، حديث (٤٧٨١) .

(٢) ضعيف : الترمذي ، حديث (٢١٩١) ، وأحمد في مسنده (١٩/٣) ، حديث (١١١٥٩) ، والحاكم في المستدرک (٥٥١/٤) ، حديث (٨٥٤٣) ، وانظر ضعيف الجامع (١٢٤٠) .

(٣) صحيح : أبو داود ، حديث (٤٧٨٢) ، وأحمد في مسنده (١٥٢/٥) ، حديث (٢١٣٨٦) ، وابن حبان في صحيحه (٥٠١/١٢) ، حديث (٥٦٨٨) ، وانظر صحيح الجامع (٦٩٤) .

(٤) لم أقف عليه من حديث أنس .

(٥) إسناده ضعيف : عبد الرزاق في مصنفه (١٨٨/١١) ، حديث (٢٠٢٨٩) .

الماشي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي<sup>(١)</sup>، وإن كان هذا على وجه ضرب المثال في الإسراع في الفتن إلا أن المعنى: أن من كان أقرب إلى الإسراع فيها فهو شرٌّ ممن كان أبعد عن ذلك. وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُتْ» قالها ثلاثاً.

وهذا أيضاً دواء عظيم للغضب، لأن الغضبان يصدر منه في حال غضبه من القول ما يندم عليه في حال زوال غضبه كثيراً من السباب وغيره مما يعظم ضرره، فإذا سكّت زال هذا الشر كله عنه، وما أحسن قول مؤرّق العجلى رحمه الله: ما امتلأت غيظاً قط، ولا تكلمت في غضب قط بما أندم عليه إذا رضيت.

وغضب يوماً عمر بن عبد العزيز فقال له ابنه عبد الملك - رحمهما الله - : أنت يا أمير المؤمنين مع ما أعطاك الله وفضلك به تغضب هذا الغضب؟ فقال له: أو ما تغضب يا عبد الملك؟ فقال عبد الملك: وما يغني عني سعة جوفي إذا لم أزد في الغضب حتى لا يظهر؟! فهؤلاء قوم ملكوا أنفسهم عند الغضب رضى الله عنهم.

وخرَّج الإمام أحمد وأبو داود<sup>(٣)</sup> من حديث عروة بن محمد السعدي أنه كلّمه رجل فأغضبه، فقام فتوضأ، ثم قال: حدثني أبي عن جدّي عطية، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ خَلِقَ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا تُطْفَأُ النَّارُ بِالْمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَاتَّزُؤْ».

وروى أبو نعيم<sup>(٤)</sup> بإسناده عن أبي مسلم الخولاني أنه كلّم معاوية بشيء وهو على المنبر، فغضب، ثم نزل فاغتسل، ثم عاد إلى المنبر وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالشَّيْطَانُ مِنَ النَّارِ، وَالْمَاءُ يُطْفِئُ النَّارَ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْتَسِلْ». وفي «الصحيحين»<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ».

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٦)</sup> عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «مَا تَعْدُونَ الصُّرْعَةَ فَيْكُمْ؟» قلنا: الذي لا تصرعه الرجال، قال: «لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ».

- (١) صحيح: مسلم، حديث (٢٨٨٧)، وأبو داود، حديث (٤٢٥٦)، وأحمد في مسنده (٣٩/٥) من حديث أبي بكر.
- (٢) صحيح: أحمد في مسنده (٢٣٩/١)، حديث (٢١٣٦)، والبخاري في الأدب المفرد ص (٩٥)، حديث (٢٤٥)، وانظر صحيح الجامع (٦٩٣).
- (٣) ضعيف: أبو داود، حديث (٤٧٨٤)، وأحمد في مسنده (٢٢٦/٤)، وانظر ضعيف الجامع (١٥١٠).
- (٤) ضعيف: أبو نعيم في الحلية (١٣٠/٢)، وانظر ضعيف الجامع (٣٩٣٣).
- (٥) صحيح: البخاري، حديث (٦١١٤)، ومسلم، حديث (٢٦٠٩).
- (٦) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٠٨)، وأبو داود، حديث (٤٧٧٩).

وخرَّج الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه<sup>(١)</sup> من حديث معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُنْفِذَهُ، دَعَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يَخِيرَهُ فِي أَيِّ الْحُورِ شَاءَ».

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَا تَجَرَّعَ عَبْدٌ جُرْعَةً أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ جُرْعَةٍ غَنِظَ يَكْظُمُهَا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» ومن حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ جُرْعَةٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ جُرْعَةٍ غَنِظَ يَكْظُمُهَا عَبْدٌ، مَا كَظَمَ عَبْدٌ لِلَّهِ إِلَّا مَلَأَ اللَّهُ جَوْفَهُ إِيْمَانًا»<sup>(٣)</sup>. وخرَّج أبو داود<sup>(٤)</sup> معناه من رواية بعض الصحابة عن النبي ﷺ، وقال: «مَلَأَ اللَّهُ أَمَنًا وَإِيْمَانًا».

وقال ميمون بن مهران: جاء رجلٌ إلى سلمان، فقال: يا أبا عبد الله أوصني، قال: لا تغضب، قال: أمرتني أن لا أغضب، وإنه ليغشاني ما لا أملك، قال: فإن غضبت فاملك لسانك ويدك. خرَّجه ابن أبي الدنيا، وملك لسانه ويده هو الذي أشار إليه النبي ﷺ بأمره لمن غضب أن يجلس ويضطجع، وبأمره له أن يسكت.

قال عمر بن عبد العزيز: قد أفلح من عُصِمَ من الهوى، والغضب، والطمع. وقال الحسن: أربع من كنَّ فيه عصمه الله من الشيطان، وحرَّمه على النار: مَنْ ملك نفسه عند الرغبة والرغبة والشهوة والغضب.

وهذه الأربع التي ذكرها الحسن هي مبدأ الشر كله.

فإن الرغبة في الشيء: هي ميل النفس إليه لاعتقاد نفعه، فمن حصل له رغبة في شيء، حملته تلك الرغبة على طلب ذلك الشيء من كل وجه يظنه موصلاً إليه؛ وقد يكون كثير منها محرماً؛ وقد يكون ذلك الشيء المرغوب فيه محرماً.

والرهبة: هي الخوف من الشيء، وإذا خاف الإنسان من شيء تسبب في دفعه عنه بكل طريق يظنه دافعاً له، وقد يكون كثير منها محرماً.

والشهوة: هي ميل النفس إلى ما يلائمها وتلذُّ به، وقد تميل كثيراً إلى ما هو محرَّم كالزنا والسرقة وشرب الخمر، بل وإلى الكفر والسحر والنفاق والبدع.

والغضب: هو غليان دم القلب طلباً لدفع المؤذي عند خشية وقوعه، أو طلباً للانتقام ممن

(١) حسن: أبو داود، حديث (٤٧٧٧)، والترمذي، حديث (٢٠٢١)، وابن ماجه، حديث (٤١٨٦)، وانظر صحيح الجامع (٦٥٢٢) لغيره.

(٢) صحيح لغيره: ابن ماجه، حديث (٤١٨٩)، وأحمد في مسنده (١٢٨/٢)، حديث (٦١١٤)، والطبراني في الأوسط (٢٠٥/٧)، حديث (٧٢٨٢)، وانظر الترغيب (٢٧٥٢).

(٣) موضوع: أحمد في مسنده (٣٢٧/١)، حديث (٣٠١٧)، وانظر ضعيف الجامع (٥١٦٣).

(٤) ضعيف: أبو داود، حديث (٤٧٧٧)، وانظر الضعيفة (١٩١٢).

حصل منه الأذى بعد وقوعه، وينشأ من ذلك كثير من الأفعال المحرمة كالقتل والضرب وأنواع الظلم والعدوان؛ وكثير من الأقوال المحرمة كالقذف والسب والفحش، وربما ارتقى إلى درجة الكفر، كما جرى لجبل بن الأيهم، وكالأيمن التي لا يجوز التزامها شرعاً، وكطلاق الزوجة الذي يعقبه الندم.

والواجب على المؤمن أن تكون شهوته مقصورة على طلب ما أباحه الله له، وربما تناولها بنية صالحة فائيب عليها، وأن يكون غضبه دفعا للأذى في الدين [له أو لغيره] وانتقاماً ممن عصى الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿قَتَلُوهُمْ يَمْذَبُهُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَبْرِكُمْ عَلَيْهِمْ وَيُكَفِّرْ سُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ۖ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٤-١٥].

وهذه كانت حال النبي ﷺ، فإنه كان لا ينتقم لنفسه، ولكن إذا انتهكت حرمة الله لم يقم لغضبه شيء، ولم يضرب بيده خادماً ولا امرأة إلا أن يجاهد في سبيل الله. وخدمه أنس عشر سنين، فما قال له: «أف» قط، ولا قال له شيء فعلة: «لم فعلت كذا؟»، ولشيء لم يفعله: «ألا فعلت كذا؟»<sup>(١)</sup>. وفي رواية أنه كان إذا لامه بعض أهله قال ﷺ: «دعوه، فلو قضى شيء كان»، وفي رواية للطبراني<sup>(٢)</sup> قال أنس: خدمت رسول الله ﷺ عشر سنتين، فما دريت شيئاً قط وافقه، ولا شيئاً قط خالفه، رضى من الله بما كان.

وسئلت عائشة عن خلق رسول الله ﷺ فقالت: كان خلقه القرآن<sup>(٣)</sup>، تعني: أنه تأدب بأدابه، وتخلق بأخلاقه، فما مدحه القرآن كان فيه رضاه، وما ذمه القرآن كان فيه سخطه، وجاء في رواية عنها، قالت: كان خلقه القرآن، يرضى لرضاه ويسخط لسخطه. وكان ﷺ لشدة حياته لا يواجه أحداً بما يكره، بل تُعرف الكراهة في وجهه، كما في «الصحيح» عن أبي سعيد الخدري قال: كان النبي ﷺ أشد حياءً من العذراء في خدرها، فإذا رأى شيئاً يكرهه عرفناه في وجهه<sup>(٤)</sup>. ولما بلغه ابن مسعود قول القائل: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله، شق عليه ﷺ، وتغير وجهه، وغضب، ولم يزد على أن قال: «قد أؤذى موسى بأكثر من هذا فصبر»<sup>(٥)</sup>. وكان ﷺ إذا رأى، أو سمع ما يكرهه الله، غضب لذلك، وقال فيه، ولم يسكت، وقد دخل بيت عائشة فرأى سترها فيه تصاوير، فتلوى وجهه وهتكه، وقال: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور»<sup>(٦)</sup>، ولما شكى إليه الإمام الذي يطيل بالناس في صلاته حتى يتأخر بعضهم عن الصلاة

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٠٣٨)، ومسلم، حديث (٢٣٠٩)، وأبو داود، حديث (٤٧٧٣)، والترمذي حديث (٢٠١٥).

(٢) الطبراني في الأوسط (٧١/٩)، حديث (٩١٥٢)، والصغير (٢٤٣/٢)، حديث (١١٠٠).

(٣) صحيح: مسلم، حديث (٧٤٦)، وأبو داود، حديث (١٣٤٢)، والنسائي، حديث (١٦٠١).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٦١٠٢)، ومسلم، حديث (٢٣٢٠).

(٥) صحيح: البخاري، حديث (٦١٠٠)، ومسلم، حديث (١٠٦٢).

(٦) صحيح: البخاري، حديث (٦١٠٩).

معه، غضب، واشتد غضبه، ووعظ الناس، وأمر بالتخفيف.  
ولما رأى الثخامة في قبلة المسجد، تغيط وحكها، وقال: «إِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ اللَّهَ جِيَالٌ وَجْهَهُ، فَلَا يَتَخَمَّنُ جِيَالٌ وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>.  
وكان من دعائه ﷺ: «أَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرَّضَا»<sup>(٢)</sup>، وهذا عزيز جداً، وهو أن الإنسان لا يقول سوى الحق سواء غضب أو رضي، فإن أكثر الناس إذا غضب لا يتوقف فيما يقول.

وخرَّج الطبراني<sup>(٣)</sup> من حديث أنس مرفوعاً: «ثَلَاثٌ مِنْ أَخْلَاقِ الْإِيمَانِ: مَنْ إِذَا غَضِبَ لَمْ يُدْخِلْهُ غَضَبُهُ فِي بَاطِلٍ، وَمَنْ إِذَا رَضِيَ لَمْ يَخْرِجْهُ رِضَا مِنْ حَقٍّ، وَمَنْ إِذَا قَدَّرَ لَمْ يَتَعَاطَ مَا لَيْسَ لَهُ».

وقد روى عن النبي ﷺ أنه أخبر عن رجلين ممن كان قبلنا كان أحدهما عابداً، وكان الآخر مسرفاً على نفسه، فكان العابد يعظه، فلا ينتهي، فرآه يوماً على ذنب استعظمه، فقال: واللَّهِ لا يغفر الله لك، فغفر الله للمذنب، وأحبط عمل العابد. وقال أبو هريرة: لقد تكلم بكلمة أوبقت ديناه وآخرته، فكان أبو هريرة (رضي الله عنه) يُحذِّرُ الناس أن يقولوا مثل هذه الكلمة في الغضب، وقد خرَّجه الإمام أحمد وأبو داود<sup>(٤)</sup>، فهذا غضب لله، ثم تكلم في حال غضبه لله بما لا يجوز، وحتم على الله بما لا يعلم فأحبط الله عمله، فكيف بمن تكلم في غضبه لنفسه ومتابعة هواه بما لا يجوز؟! ومتابعة هواه بما لا يجوز؟! ومتابعة هواه بما لا يجوز؟!

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٥)</sup> عن عمران بن حصين: أنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى نَاقَةٍ، فَضَجَرَتْ، فَلَعْنَتْهَا، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «خُذُوا مَتَاعَهَا وَدَعُوهَا».

وفيه أيضاً<sup>(٦)</sup> عن جابر قال: سرنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ورجلٌ من الأنصار على ناضح له، فتلدَّن عليه بعض التلدن، فقال له: سير؛ لعنك الله، فقال رسول الله ﷺ: «انزل عنه، فلا تَصْحَبْنَا بِمَلْعُونٍ، لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَوْلَادِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا عَلَى أَمْوَالِكُمْ؛ لَا

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦١١١)، ومسلم، حديث (٥٤٧)، وأبو داود، حديث (٤٧٩)، والنسائي، حديث (٧٢٤)، وابن ماجه، حديث (٧٦٣) من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: النسائي، حديث (١٣٠٥)، وابن حبان في صحيحه (٣٠٤/٥)، حديث (١٩٧١)، والحاكم في المستدرک (٧٠٥/١)، حديث (١٩٢٣) من حديث عمار بن ياسر وانظر صحيح الجامع (١٣٠١).

(٣) موضوع: الطبراني في الصغير (١/١١٤)، حديث (١٦٤)، وانظر ضعيف الترغيب (٢٥٣١).

(٤) حسن: أبو داود، حديث (٤٩٠١)، وأحمد في مسنده (٣٢٣/٢)، حديث (٨٢٧٥)، وابن حبان في صحيحه (٢٠/١٣)، حديث (٥٧١٢) من حديث أبي هريرة، وانظر شرح الطحاوية بتحقيق الألباني.

(٥) صحيح: مسلم، حديث (٢٥٩٥)، وأبو داود حديث (٢٥٦١)، وأحمد في مسنده (٤٣١/٤).

(٦) صحيح: مسلم، حديث (٣٠١٤).

تَوَافَقُوا مِنَ اللَّهِ سَاعَةً يُسَالُ فِيهَا عَطَاءٌ فَيَسْتَجِيبُ لَكُمْ». فهذا كله يدلُّ على أن دعاء الغضبان قد يُجاب إذا صادف ساعة إجابة، وأنه ينهى عن الدعاء على نفسه وأهله وماله في الغضب.

وأما ما قاله: جاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفُضِّىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١]، قال: هو الواصل لأهله وولده وماله إذا غضب عليه قال: اللهم لا تُبارك فيه، اللهم العنه، يقول: لو عجل له ذلك، لأهلك مَنْ دعا عليه، فأماتته. فهذا يدلُّ على أنه لا يُستجاب جميع ما يدعو به الغضبان على نفسه وأهله وماله، والحديث دلٌّ على أنه قد يُستجاب لمصادفته ساعة إجابة.

وأما ما روى عن الفضيل بن عياض قال: ثلاثة لا يلامون على غضبٍ: الصائم والمريض والمسافر، وعن الأحنف بن قيس قال: يوحى الله إلى الحافظين للدين مع ابن آدم: لا تكتبنا على عبدى فى ضجره شيئاً، وعن أبى عمران الجونى قال: إن المريض إذا جزع فأذنب قال الملك الذى على اليمين للملك الذى على الشمال: لا تكتب، خرَّجه ابن أبى الدنيا، فهذا كله لا يُعرف له أصلٌ صحيحٌ من الشرع يدلُّ عليه، والأحاديث التى ذكرناها من قبل تدلُّ على خلافه.

وقول النبى ﷺ: «إِذَا غَضِبْتَ فَاسْكُتْ»:

يدلُّ على أن الغضبان مكلفٌ فى حال غضبه بالسكوت، فيكون حينئذٍ مؤاخذاً بالكلام، وقد صحَّ عن النبى ﷺ أنه أمر من غضب أن يتلافى غضبه بما يسكنه من أقوال وأفعال، وهذا هو عين التكليف له بقطع الغضب، فكيف يقال: إنه غير مكلف فى حال غضبه بما يصدر منه.

وقال عطاء بن أبى رباح: ما أبكى العلماء بكاء آخر العمر من غصبة يغضبها أحدهم فتهدم عمل خمسين سنة، أو ستين سنة، أو سبعين سنة، وربَّ غصبة قد أقحمت صاحبها مقحماً ما استقاله. خرَّجه ابن أبى الدنيا.

ثم إن من قال من السلف: إن الغضبان إذا كان سببُ غضبه مباحاً، كالمرض، أو السفر، أو طاعة كالصوم لا يُلام عليه، إنما مراده أنه لا إثم عليه إذا كان مما يقع منه فى حال الغضب كثيراً من كلام يوجب تضجراً أو سباً ونحوه كما قال ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ، وَأَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَبَيْتُهُ أَوْ جَلَدْتُهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً»<sup>(١)</sup>.

فأما ما كان من كفر، أو ردٍّ، أو قتل نفس، أو أخذ مالٍ بغير حقٍّ ونحو ذلك، فهذا لا يشكُّ مسلم أنهم لم يريدوا أن الغضبان لا يؤاخذ به، وكذلك ما يقع من الغضبان من طلاقٍ وعتاقٍ، أو يمينٍ؛ فإنه يؤاخذ بذلك كله بغير خلاف. وفى «مسند الإمام أحمد» عن خويلة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت<sup>(٢)</sup>: «أَنَّهُ رَاجَعَتْ زَوْجَهَا، فَغَضِبَ، فَظَاهَرَ مِنْهَا وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ سَاءَ

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٠٣) من حديث أنس بن مالك.

(٢) حسن: أبو داود، حديث (٢٢١٤)، وأحمد فى مسنده (٦٠٠٠)، صحيح: (٢٧٣١) وابن حبان فى صحيحه (١٠٧/١٠)، حديث (٤٢٧٩)، وانظر صحيح أبى داود.

خُلِقَهُ، وَصَجِرَ، وأنها جاءت إلى النبي ﷺ، فجعلت تشكو إليه ما تلقى من سوء خلقه، فأنزل الله آية الظهار، وأمره رسول الله ﷺ بكفارة الظهار في قصة طويلة.

وخرَّجها ابن أبي حاتم من وجه آخر عن أبي العالية: أن خويلة غضب زوجها فظاهر منها، فأتت النبي ﷺ فأخبرته بذلك، وقالت: إنه لم يُرد الطلاق، فقال النبي ﷺ: «مَا أَرَاكَ إِلَّا حَرُمْتَ عَلَيْهِ» وذكر القصة بطولها، وفي آخرها، قال: «فَحَوَّلَ اللَّهُ الطَّلَاقَ، فَجَعَلَهُ ظَهَارًا».

فهذا الرجل ظاهر في حال غضبه، وكان النبي ﷺ يرى حينئذٍ أن الظهار طلاق، وقد قال: إِنَّهَا حَرُمْتُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، يعني: لزمه الطلاق، فلما جعله الله ظهارًا مكفرًا ألزمه بالكفارة، ولم يُلغِه.

وروى مجاهد عن ابن عباس أن رجلاً قال له: إني طلقْتُ امرأتِي ثلاثًا وأنا غضبان، فقال: إن ابن عباس لا يستطيع أن يُحلَّ لك ما حرم الله عليك، عصيت ربَّك وحرمت عليك امرأتك. خرَّجه الجوزجاني والدارقطني بإسناد على شرط مسلم<sup>(١)</sup>.

وخرَّج القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتاب «أحكام القرآن» بإسناد صحيح عن عائشة (رضي الله عنها) قالت: اللغو في الأيمان ما كان في المراء والهزل والمزاحة، والحديث الذي لا يعقد عليه القلب، وأيمان الكفارة [علي] كلَّ يمين حلفت عليها على جدٍّ من الأمر في غضب أو غيره: لَتَفْعَلَنَّ أو لَتَنْتَرِكَنَّ، فذلك عقد الأيمان فيها الكفارة. وكذا رواه ابن وهب عن يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وهذا من أصح الأسانيد، وهذا يدلُّ على أن الحديث المروى عنها مرفوعًا: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاقي»<sup>(٢)</sup>، إما أنه غير صحيح، أو أن تفسيره بالغضب غير صحيح، وقد صحَّ عن غير واحد من الصحابة أنهم أفتوا أن يمين الغضبان منعقدة وفيها الكفارة، وما روى عن ابن عباس مما يخالف ذلك فلا يصحُّ إسنادُه، قال الحسن: طلاقُ السنة أن يطلقها واحدة طاهرًا من غير جماع، وهو بالخيار ما بينه وبين أن تحيض ثلاث حيض، فإن بدا له أن يراجعها كان أملك بذلك، فإن كان غضبان، ففي ثلاث حيض، أو في ثلاثة أشهر إن كانت لا تحيض ما يذهب غضبه. وقال الحسن: لقد بيَّن الله لثلاثيندم أحدٌ في طلاق كما أمره الله. خرَّجه القاضي إسماعيل.

وقد جعل كثير من العلماء الكنايات مع الغضب كالصريح في أنه يقع بها الطلاق ظاهرًا؛ ولا يُقبلُ تفسيرها مع الغضب بغير الطلاق، ومنهم من جعل الغضب مع الكنايات كالنية، فأوقع بذلك الطلاق في الباطن أيضًا، فكيف يجعل الغضب مانعًا من وقوع صريح الطلاق.

(١) صحيح: الدارقطني في سننه (٤/٥٩، ٦٠)، حديث (١٤٣)، والبيهقي في الكبرى (٧/٣٣١)، حديث (١٤٧٢٠)، وانظر الإرواء (٢٠٥٥).

(٢) حسن: أبو داود، حديث (٢١٩٣)، وابن ماجه، حديث (٢٠٤٦)، وأحمد في مسنده (٦/٢٧٦)، حديث (٢٦٤٠٣)، وانظر صحيح الجامع (٧٥٢٥).

## الحديث السابع عشر

عَنْ [أَبِي يَغْلَى] شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ (رضي الله عنه) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ»

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١).

هذا الحديث خرَّجه مسلم دون البخاري من رواية أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني عن شدَّاد بن أوس، وتركه البخاري لأنه لم يخرِّج في «صحيحه» لأبي الأشعث شيئاً وهو شامي ثقة. وقد روى نحوه من حديث سمرة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُحَسِّنٌ فَأَحْسِنُوا، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيُكْرِمْ مَقْتُولَهُ، وَإِذَا ذَبَحَ فَلْيُحِدِّ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ» خرَّجه ابن عدي (٢). وخرَّج الطبراني (٣) من حديث أنس، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا حَكَمْتُمْ فَاعْدِلُوا، وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا، فَإِنَّ اللَّهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ».

فَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ»:

وفي رواية لأبي إسحاق الفزاري في كتاب «السير» عن خالد، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ» أو قال: «عَلَى كُلِّ خَلْقٍ» هكذا خرَّجها مرسله، وبالشك في «كل شيء» أو «كل خلق»، وظاهره يقتضي أنه كتب على كل مخلوق الإحسان، فيكون كل شيء أو كل مخلوق هو المكتوب عليه، والمكتوب هو الإحسان.

وقيل: إن المعنى: إن الله كتب الإحسان إلى كل شيء، أو في كل شيء، أو كتب الإحسان في الولاية على كل شيء، فيكون المكتوب عليه غير مذكور، وإنما المذكور المحسن إليه.

ولفظ «الكتابة» يقتضي الوجوب عند أكثر الفقهاء والأصوليين خلافاً لبعضهم، وإنما استعمال لفظ الكتابة في القرآن فيما هو واجب حتم إماماً شرعاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، أو فيما هو واقع قدر لا محالة، كقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال النبي

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٩٥٥) وأبو داود، حديث (٢٨١٥)، والترمذي، حديث (١٤٠٩)، والنسائي، حديث (٤٤٠٥).

(٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٢٦/٦).

(٣) صحيح: الطبراني في الأوسط (٤٠/٦)، حديث (٥٧٣٥) وانظر الصحيحة (٤٦٩).



ﷺ في قيام شهر رمضان: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمْ»<sup>(١)</sup>، وقال: «أُمِرْتُ بِالسَّوَالِكِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمْ»<sup>(٢)</sup>، وقال: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حِفْظُهُ مِنَ الزُّنَا، فَهُوَ مَدْرُكُ ذَلِكَ لَا مُحَالَةَ»<sup>(٣)</sup>.

وحينئذٍ فهذا الحديث نصٌّ في وجوب الإحسان، وقد أمر الله تعالى به، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وهذا الأمر بالإحسان تارةً يكون للوجوب كالإحسان إلى الوالدين والأرحام بمقدار ما يحصل به البرُّ والصلة، والإحسان إلى الضيف بقدر ما يحصل به قراه على ما سبق ذكره.

وتارةً يكون للندب كصدقة التطوع ونحوها.

وهذا الحديث يدلُّ على وجوب الإحسان في كل شيء من الأعمال، لكن إحسان كل شيء بحسبه، فالإحسان في الإتيان بالواجبات الظاهرة والباطنة: الإتيان بها على وجه كمال واجباتها، فهذا القدر من الإحسان فيها واجب، وأمَّا الإحسان فيها بإكمال مستحباتها فليس بواجب.

والإحسان في ترك المحرمات: الانتهاء عنها، وترك ظاهرها وباطنها كما قال تعالى: ﴿وَذَرُوا ظُلُمَاتِ الْأَثَرِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠] فهذا القدر من الإحسان فيها واجب.

وأما الإحسان في الصبر على المقدورات، فإن يأتي بالصبر عليها على وجهه من غير تسخيط ولا جزع.

والإحسان الواجب في معاملة الخلق ومعاشرتهم: القيام بما أوجب الله من حقوق ذلك كله، والإحسان الواجب في ولاية الخلق وسياستهم القيام بواجبات الولاية كلها، والقدر الزائد على الواجب في ذلك كله إحسان ليس بواجب.

والإحسان في قتل ما يجوز قتله من الناس والدواب: إزهاق نفسه على أسرع الوجوه وأسهلها وأوحاها من غير زيادة في التعذيب، فإنه إيلاٌ لا حاجة إليه. وهذا النوع هو الذي ذكره النبي ﷺ في هذا الحديث، ولعله ذكره على سبيل المثال، أو لحاجته إلى بيانه في تلك الحال فقال: «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ»، والقِتْلَةُ والذَّبْحَةُ بالكسر، أي: الهيئة، والمعني: أحسنوا هيئة الذبح، وهيئة القتل.

وهذا يدل على وجوب الإسراع في إزهاق النفوس التي يُباح إزهاقها على أسهل الوجوه. وقد حكى ابن حزم الإجماع على وجوب الإحسان في الذبيحة، وأسهل وجوه قتل الأدمى ضربه بالسيف على العنق، قال الله تعالى في حق الكفار: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

(١) صحيح: البخاري، حديث (٧٢٩)، ومسلم، حديث (٧٦١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) حسن: أحمد في مسنده (٤٩٠/٣) من حديث وائلة بن الأسقع بلفظ: «خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيَّ» وانظر صحيح الجامع (١٣٧٦).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٦٢٤٣)، ومسلم، حديث (٢٦٥٧) وأبو داود، حديث (٢١٥٢).

وقال تعالى: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَرَأَيْتَ فَاَصْرِيئَا فَوَقَّ الْأَعْتَابِ وَأَصْرِيئَا مِنْهُمْ كُلِّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٧]، وقد قيل: إنه عين الموضع الذي يكون الضرب فيه أسهل على المقتول وهو فوق العظام دون الدماغ، ووصى دريد بن الصمة قاتله أن يقتله كذلك.

وكان النبي ﷺ إذا بعث سرية تغزو في سبيل الله قال لهم: «لا تُمَثِّلُوا ولا تقتلوا وليدًا»<sup>(١)</sup>. وخرج أبو داود وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «أَعَفَّ النَّاسِ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ».

وخرج (الإمام) أحمد وأبو داود<sup>(٣)</sup> من حديث عمران بن حصين وسمرة بن جندب أن النبي ﷺ كان ينهى عن المثلة.

وخرجه البخاري<sup>(٤)</sup> من حديث عبد الله بن يزيد، عن النبي ﷺ أنه نهى عن المثلة. وخرج الإمام أحمد<sup>(٥)</sup> من حديث يعلى بن مرة عن النبي ﷺ: «قال الله تعالى: لا تُمَثِّلُوا بعبادي».

وخرج أيضًا<sup>(٦)</sup> من حديث رجل من الصحابة عن النبي ﷺ قال: «من مثل بذى روح، ثم لم يثب مثل الله به يوم القيامة».

واعلم أن القتل المباح يقع على وجهين:

أحدهما: أن يكون قصاصًا، فلا يجوز التمثيل فيه بالمقتص منه، بل يقتل كما قتل، فإن كان قد مثل بالمقتول، فهل يُمَثَّلُ به كما فعل أم لا يُقْتَلُ إلا بالسيف؟ فيه قولان مشهوران للعلماء: أحدهما: أنه يُفَعَّلُ به كما فعل، وهو قول مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه، وفي «الصحيحين»<sup>(٧)</sup> عن أنس قال: خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودى بحجر، فجيء بها إلى رسول الله وبها رمق فقال لها رسول الله ﷺ: «فَلَانُ قَتَلَكَ؟» فرفعت رأسها، فقال لها في الثالثة: «فَلَانُ قَتَلَكَ؟» فخفضت رأسها، فدعا به رسول الله ﷺ فرضخ رأسه بين الحجرين. وفي رواية لهما: فأخذ فاعترف، وفي رواية لمسلم<sup>(٨)</sup>: أن رجلاً من اليهود قتل

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٧٣١)، وأبو داود، حديث (٢٦١٢)، والترمذي، حديث (١٤٠٨) وابن ماجه، حديث (٢٨٥٨).

(٢) ضعيف: أبو داود، حديث (٢٦٦٦)، وابن ماجه، حديث (٢٦٨٢)، وانظر ضعيف الجامع (٩٦٣).

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٢٦٦٧)، وأحمد في مسنده (٤٢٨/٤) من حديث عمران بن حصين، وسمرة بن جندب، وانظر صحيح الجامع (٦٨٩٩).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٥٥١٦)، وأحمد في مسنده (٣٠٧/٤) بلفظ: «نهي عن النهبة والمثلة».

(٥) أحمد في مسنده (١٧٣/٤)، والطبراني في الكبير (٢٧٢/٢٢)، حديث (٦٩٩).

(٦) ضعيف: أحمد في مسنده (١١٥/٢)، حديث (٥٩٥٦)، وانظر الضعيفة (٥٠٩٠).

(٧) صحيح: البخاري، حديث (٦٨٧٧)، ومسلم، حديث (١٦٧٢)، وأبو داود حديث (٤٥٢٩)، والترمذي، حديث (١٣٩٤)، والنسائي، حديث (٤٧٤٢)، وابن ماجه حديث (٢٦٦٥).

(٨) صحيح: مسلم، حديث (١٦٧٢).

جارية من الأنصار على حلي لها، ثم ألقاها في القليب، ورضخ رأسها بالحجارة فأخذ فأتى به النبي ﷺ فأمر به أن يُرجم حتى يموت، فُرجم حتى مات.

والقول الثاني: لا قود إلا بالسيف، وهو قول الثوري، وأبى حنيفة، ورواية عن أحمد. وعن أحمد رواية ثالثة: يُفعل به كما فعل إلا أن يكون حرّقه بالنار أو مثل به، فيقتل بالسيف للنهي عن المثلة وعن التحريق بالنار، نقلها عنه الأثرم، وقد روى عن النبي ﷺ قال: «لا قود إلا بالسيف»، خرّجه ابن ماجه<sup>(١)</sup> وإسناده ضعيف، قال أحمد: يُروى: «لا قود إلا بالسيف» وليس إسناده بجيد، وحديث أنس - يعني: في قتل اليهودي بالحجارة أسند منه وأجود. ولو مثل به ثم قتله مثل أن قطع أطرافه ثم قتله، فهل يُكتفى بقتله أم يُصنع به كما صنع، فتقطع أطرافه ثم يُقتل؟ على قولين: أحدهما: يُفعل به كما فعل سواء، وهو قول أبى حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وإسحاق وغيرهم.

والثاني: يُكتفى بقتله، وهو قول الثوري وأحمد في رواية وأبى يوسف ومحمد، وقال مالك: إن فعل ذلك به على سبيل التمثيل والتعذيب، فُعل به كما فعل، وإن لم يكن على هذا الوجه اكتفى بقتله.

الوجه الثاني: أن يكون القتل للكفر، إما لكفر أصلي، أو لردّة عن الإسلام، فأكثر العلماء على كراهة المثلة فيه أيضًا، وأنه يُقتل فيه بالسيف، وقد روى عن طائفة من السلف جواز التمثيل فيه بالتحريق بالنار وغير ذلك، كما فعله خالد بن الوليد وغيره. وروى عن أبى بكر (الصديق رضي الله عنه) أنه حرّق الفجاءة بالنار.

وروى أن أم قرفة الفزارية ارتدت في عهد أبى بكر الصديق (رضى الله عنه) فأمر بها، فشُدّت ذوائبها في أذنان قُلوصَيْنِ أو فرسين، ثم صاح بهما فتقطعت المرأة، وأسانيد هذه القصة منقطعة، وقد ذكر ابنُ سعد في «طبقاته» بغير إسناد أن زيد بن حارثة قتلها هذه القتلة على عهد رسول الله ﷺ، وأخبر النبي ﷺ بذلك.

وصحّ عن عليّ (رضى الله عنه) أنّه حرّق المرتدين، وأنكر ذلك ابن عباس عليه، وقيل: إنه لم يُحرقهم، وإنما دُخن عليهم حتى ماتوا، وقيل: إنه قتلهم، ثم حرّقهم، ولا يصح ذلك. وروى عنه أنه جيء بمردّد فأمر به فوطئ بالأرجل حتى مات.

واختار ابن عقيل - من أصحابنا - جواز القتل بالتمثيل للكفر لا سيما إذا تغلّظ، وحمل النهي عن المثلة على القتل بالقصاص، واستدلّ من أجاز ذلك بحديث العُرنيين، وقد خرّجاه في

(١) ضعيف: ابن ماجه، حديث (٢٦٦٧)، من حديث النعمان بن بشير، (٢٦٦٨) من حديث أبى بكر، وانظر ضعيف الجامع (٦٣٠٧).

«الصحيحين»<sup>(١)</sup> من حديث أنس: أن ناسًا من غُرينة قَدِمُوا على رسول الله ﷺ المدينة فاجتَوَوْها، فقال لهم رسول الله ﷺ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ [فتشربوا] مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فافْعَلُوا». ففعلوا فصَحُّوا ثم مالوا على الرعاء فقتلوه، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا ذَوْدَ رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فبعث في إثرهم، فأتى بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسَمَلَ أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا، وفي رواية: ثم بُذِلُوا في الشمس حتى ماتوا، وفي رواية: وسمرت أعينهم وألقوا في الحِجْرَةِ يَسْتَسْقُونَ فلا يسقون، وفي رواية للترمذي: قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وفي رواية للنسائي: وصلبهم.

وقد اختلف العلماء في وجه عقوبة هؤلاء. فمنهم من قال: من فعل مثل فعلهم فارتدَّ وحارب، وأخذ المال، صنع به كما صنع بهؤلاء، وروى هذا عن طائفة منهم أبو قلابة، وهو رواية عن أحمد.

ومنهم من قال: بل هذا يدلُّ على جواز التمثيل بمن تغلَّظت جرائمه في الجملة، وإنما نهى عن التمثيل في القصاص، وهو قول ابن عقيل من أصحابنا.

ومنهم من قال: بل نسخ ما فعل بالعربيين بالنهي عن المثلة.

ومنهم من قال: كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة، ثم نُسخ بذلك، وهذا قول جماعة منهم الأوزاعي وأبو عبيد.

ومنهم من قال: بل ما فعله النبي ﷺ بهم إنما كان بآية المحاربة، ولم ينسخ شيء من ذلك؛ وقالوا: إنما قتلهم النبي ﷺ، وقطع أيديهم، لأنهم أخذوا المال؛ ومن أخذ المال وقتل قطع وقُتل، وصلب حتمًا؛ فَيَقْتَلُ لِقَتْلِهِ وَيُقَطَّعُ لِأَخْذِهِ الْمَالَ يَدَهُ وَرِجْلَهُ مِنْ خِلَافٍ وَيَصْلُبُ لِجَمْعِهِ بَيْنَ الْجَنَائِثَيْنِ وهما القتل وأخذ المال، وهذا قول الحسن، ورواية عن أحمد. وإنما سمل أعينهم؛ لأنهم سملوا أعين الرعاة كذا خرَّجه مسلم من حديث أنس، وذكر ابن شهاب أنهم قتلوا الراعي، ومثلوا به، وذكر ابن سعد أنهم قطعوا يده ورجله، وغرسوا الشوك في لسانه وعينه حتى مات، وحينئذٍ، فقد يكون قطعهم وسمل أعينهم وتعطيشهم قصاصًا، وهذا يتخرَّج على قول من يقول: إن المحارب إذا جنى جناية توجب القصاص استوفيت منه قبل قتله، وهو مذهب أحمد.

لكن هل يستوفى منه تحتمًا كقتله أم على وجه القصاص، فيسقط بعفو الولي؟ على روايتين عنه، ولكن رواية الترمذي أن قطعهم من خلاف يدلُّ على أن قطعهم للمحاربة إلا أن يكونوا قد قطعوا يد الراعي ورجله من خلاف والله أعلم.

وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه كان أَدْنَى في التحريق بالنار، ثم نهى عنه كما في «صحيح

(١) صحيح: البخاري، حديث (٥٦٨٦)، ومسلم، حديث (١٦٧١)، وأبو داود، حديث (٤٣٦٤)، والترمذي، حديث (٧٢)، والنسائي، حديث (٣٠٥)، وابن ماجه، حديث (٢٥٧٨).

البخاري<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال: «إِنْ وَجَدْتُمْ فَلَانًا وَفَلَانًا - لرجلين من قريش - فأحرقوهما بالنار» ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: «إني كنتُ أمرتكم أن تحرقوا فلانًا وفلانًا بالنار، وَإِنْ الثَّارَ لَا يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا».

وفيه أيضًا<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». وخرَّج الإمام أحمد، وأبو داود والنسائي<sup>(٣)</sup> من حديث ابن مسعود قال: كنتُ مع النبي ﷺ، فمررنا بقريّة نمل قد أحرقت فغضب النبي ﷺ وقال: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِيَشْرَ أَنْ يُعَذَّبَ بِعَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وقد حرَّق خالدٌ جماعة في الردة، ورُوِيَ عن طائفة من الصحابة تحريقُ من عمل عمل قوم لوط، وروى عن علي أنه أشار على أبي بكر أن يقتله ثم يحرقه بالنار، واستحسن ذلك إسحاق ابن راهويه لثلا يكون تعذيبًا بالنار.

وفى «مسند الإمام أحمد»<sup>(٤)</sup> أن عليًا لما ضربه ابن ملجم قال: افعلوا به كما أراد رسول الله أن يفعل برجل أراد قتله، قال: «اقتلوه ثم حرِّقوه».

وأكثر العلماء على كراهة التحريق بالنار حتى للهوام، وقال إبراهيم النخعي: تحريقُ العقرب بالنار مثله، ونهت أم الدرداء عن تحريق البرغوث بالنار. وقال أحمد: لا يُشوى السمك في النار وهو حيٌّ. وقال: الجراد أهون، لأنه لا دم له.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن صبر البهائم، وهو أن تُحبس البهيمة ثم تُضرب بالنبل ونحوه حتى تموت. ففي «الصحيحين»<sup>(٥)</sup> عن أنس أن النبي ﷺ نهى أن تُصبر البهائم.

وفيها<sup>(٦)</sup> أيضًا عن ابن عمر: أنه مرَّ بقوم نصبوا دجاجة يرمونها، فقال ابن عمر: من فعل هذا؟! إن رسول الله ﷺ لعن من فعل هذا.

وخرَّج مسلم<sup>(٧)</sup> من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ: أنه نهى أن يُتخذ شيء فيه الروح

(١) صحيح: البخاري، حديث (٣٠١٦)، وأبو داود، حديث (٢٦٧٣) والترمذي، حديث (١٥٧١).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٣٠١٧) وأبو داود، حديث (٤٣٥١)، والترمذي، حديث (١٤٥٨)، والنسائي، حديث (٤٠٦٠).

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٢٦٧٥)، والنسائي في الكبرى (١٨٣/٥)، حديث (٨٦١٤)، وأحمد في مسنده (٤٢٣/١) حديث (٤٠١٨)، والطبراني في الكبير (١٧٦/١٠)، حديث (١٠٣٧٣)، والأوسط (٨/٣)، حديث (٢٣٠٤)، وانظر الصحيحة (٤٨٧).

(٤) إسناده ضعيف: أحمد في مسنده (٩٢/١)، حديث (٧١٣).

(٥) صحيح: البخاري، حديث (٥٥١٣)، ومسلم، حديث (١٩٥٦) وأبو داود، حديث (٢٨١٦)، والنسائي، حديث (٤٤٣٩) وابن ماجه، حديث (٣١٨٦).

(٦) صحيح: البخاري، حديث (٥٥١٥)، ومسلم، حديث (١٩٥٨).

(٧) صحيح: مسلم، حديث (١٩٥٧)، والترمذي (١٤٧٥)، والنسائي (٤٤٤٣)، وابن ماجه، حديث (٣١٨٧).

غرضًا، والغرض: هو الذي يُرمى فيه بالسهم.

وفى «مسند الإمام أحمد»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن الرمية: أن ترمى الدابة ثم تؤكل، ولكن تذبح، ثم ليرموا إن شاءوا، وفى هذا المعنى أحاديث كثيرة. فلهذا أمر النبي ﷺ بإحسان القتل والذبح، وأمر أن تُحدَّ الشفرة وأن تُراح الذبيحة، يشير إلى أن الذبح بالآلة الحادة يريح الذبيحة بتعجيل زهوق نفسها.

وخرَّج الإمام أحمد وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر، قال: أمر رسول الله ﷺ بحدِّ الشفار، وأن تُوارى عن البهائم، وقال: «إذا ذُبِحَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجْهِزْ»، يعنى: فليسرع الذبح. وقد ورد الأمر بالرفق بالذبيحة عند ذبحها. وخرَّج ابن ماجه<sup>(٣)</sup> من حديث أبي سعيد الخدرى قال: مرَّ رسول الله ﷺ برجل وهو يجرشاة بأذنها، فقال رسول الله ﷺ: «دع أذنها وخذ بساقيها» والسالفة: مقدَّم العنق. وخرَّج الخلال والطبرانى<sup>(٤)</sup> من حديث عكرمة عن ابن عباس قال: مرَّ رسول الله ﷺ برجل واضع رجله على صفحة شاة وهو يحدُّ شفرته وهى تلحظ إليه ببصرها، فقال: «أفلا قبلَ هذا؟ تريد أن تُمَيِّتَهَا مَوْتَاتٍ؟» وقد روى عن عكرمة مرسلًا خرَّجه عبد الرزاق وغيره، وفيه زيادة: «هَلَّا حَدَذْتَ شَفْرَتَكَ قَبْلَ أَنْ تُضَجِّعَهَا».

وقال الإمام أحمد: تُقاد إلى الذبح قودًا رفيقًا، وتُوارى السكين عنها، ولا تُظهر السكين إلا عند الذبح، أمر رسول الله ﷺ بذلك أن تُوارى الشفار. وقال: ما أبهمت عليه البهائم فلم تبهم أنها تعرف ربها، وتعرف أنها تموت. وقال: يُزَوَّى عن ابن سابط أنه قال: إن البهائم جبلت على كلِّ شيء إلا على أنها تعرف ربها وتخاف الموت.

وقد ورد الأمر بقطع الأوداج عند الذبح، كما خرَّجه أبو داود<sup>(٥)</sup> من حديث عكرمة، عن ابن عباس، وأبى هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى عن شريطة الشيطان، وهى التى تذبح فتقطع الجلد ولا تفرى الأوداج، وخرَّجه ابن حبان فى «صحيحه» وعنده قال عكرمة: كانوا يقطعون منها الشيء اليسير، ثم يدعونها حتى تموت، ولا يقطعون الودج، فهى عن ذلك.

وروى عبد الرزاق<sup>(٦)</sup> فى كتابه عن محمد بن راشد، عن الوضين بن عطاء قال: إن الجزار

(١) إسناده صحيح: أحمد فى مسنده (٤٠٢/٢)، حديث (٩٢١٧).

(٢) صحيح: ابن ماجه، حديث (٣١٧٢)، وأحمد فى مسنده (١٠٨/٢)، حديث (٥٨٦٤)، والبيهقى فى الكبرى (٢٨٠/٩)، وانظر صحيح الترغيب (١٠٩١).

(٣) ضعيف جدًا: ابن ماجه، حديث (٣١٧١)، وانظر ضعيف ابن ماجه.

(٤) صحيح: الطبرانى فى الكبير (٣٣٢/١١)، حديث (١١٩١٦)، والحاكم فى المستدرک (٢٥٧/٤)، حديث (٧٥٦٣)، والبيهقى فى الكبرى (٢٨٠/٩)، وانظر صحيح الجامع (٩٣).

(٥) ضعيف: أبو داود، حديث (٢٨٢٦)، وأحمد فى مسنده (٢٨٩/١)، حديث (٢٦١٨)، والحاكم فى المستدرک (١٢٦/٤)، حديث (٧١٠٤)، وانظر ضعيف الجامع (٦٠٦٨).

(٦) ضعيف: عبد الرزاق فى مصنفه (٤٩٣/٤)، حديث (٨٦٠٩)، وانظر ضعيف الترغيب (٦٨٢).

فتح بابًا على الشاة ليذبحها، فانفلتت منه حتى جاءت النبي ﷺ، فاتبعها، فأخذ يسحبها برجلها، فقال لها النبي ﷺ: «اصبري لأمر الله، وأنت يا جزأُر فسقها إلى الموت سوقًا رقيقًا». وبإسناده عن ابن سيرين أن عُمَرَ رأى رجلاً يسحب شاةً برجلها ليذبحها، فقال له: ويلك؛ قُدها إلى الموت قودًا جميلًا.

وروى محمد بن زياد أن ابن عمر رأى قصابًا يجر شاة، فقال: سقها إلى الموت سوقًا جميلًا، فأخرج القصاب شفرته فقال: ما أسوقها سوقًا جميلًا وأنا أريد أن أذبحها الساعة، فقال: سقها سوقًا جميلًا.

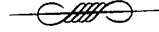
وفى «مسند الإمام أحمد»<sup>(١)</sup> عن معاوية بن قرة عن أبيه: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: يا رسول الله إني لأذبح الشاة وأنا أرحمها، فقال النبي ﷺ: «والشاة إن رحمتها رحمك الله». وقال مطرف بن عبد الله: إن الله ليرحم برحمة العصفور.

وقال نوف البكالي: إن رجلاً ذبح عجلًا بين يدي أمه فخبَل، فبينما هو تحت شجرة فيها وكرٌ فيه فرخٌ، فوقَّ الفرخُ إلى الأرض، فرحمه فأعاده في مكانه، فردَّ الله إليه قوته.

وقد روى من غير وجه عن النبي ﷺ: أنه نهى أن تؤلَّه والدته عن ولدها، وهو عام في بنى آدم وغيرهم.

وفى «سنن أبي داود»<sup>(٢)</sup>: أن النبي ﷺ سُئل عن الفَرَع، فقال: «هو حقٌّ وأن تتركوه حتى يكون بكراً ابن مَخاضٍ، أو ابن لبونٍ، فتعطيه أرملةً، أو تحمِلُ عليه في سبيلِ الله خيرٌ من أن تذبحه فيلصق لحمه بوبره، وتكفي إناءك وتؤله ناقةً».

والمعني: أن ولد الناقة إذا ذبح وهو صغير عند ولادته لم ينتفع بلحمه، وتضرر صاحبه بانقطاع لبنِ ناقة، فتكفي إناؤه وهو المخلَب الذي تُحلب فيه الناقة، وتؤله الناقة على ولدها بفقدائها إياها.



(١) صحيح: أحمد في مسنده (٤٣٦/٣)، والبخاري في الأدب المفرد ص (١٣٦)، حديث (٣٧٣)، والطبراني في الكبير (٢٢/١٩)، حديث (٤٤)، والحاكم في المستدرک (٦٧٦/٣)، حديث (٦٤٨٢)، وانظر الصحيحة (٢٦).  
(٢) حسن: أبو داود، حديث (٢٨٤٢)، وأحمد في مسنده (١٨٢/٢)، حديث (٦٧١٣)، والنسائي في الكبرى (٣/٧٨)، حديث (٤٥٥١)، والحاكم في المستدرک (٢٦٣/٤)، حديث (٧٥٨٤)، وانظر صحيح الجامع (٤٢٨٤).

## الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَمَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتَّبِعِ السَّبِيلَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّجَهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقِ حَسَنٍ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه الترمذی من رواية سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون ابن أبي شبيب، عن أبي ذرٍّ، وخرَّجه أيضًا بهذا الإسناد عن ميمون عن معاذ، وذكر عن شيخه محمود بن غيلان أنه قال: حديث أبي ذرٍّ أصحُّ.

فهذا الحديث قد اختلف في إسناده، وقيل فيه: عن حبيب، عن ميمون: أن النبي ﷺ وصَّى بذلك، مرسلًا، ورجَّح الدارقطني هذا المرسل.

وقد حسن الترمذی هذا الحديث، وما وقع في بعض النسخ من تصحيحه، فبعيد، ولكن الحاكم خرَّجه وقال: صحيح على شرط الشيخين [قلت]: وهو وهم من وجهين:

أحدهما: أن ميمون بن أبي شبيب، ويقال: ابن شبيب لم يخرِّج له البخاري في «صحيحه» شيئًا، ولا مسلم إلا في مقدمة كتابه حديثًا عن المغيرة بن شعبة.

والثاني: أن ميمون بن أبي شبيب لم يصح سماعه من أحد من الصحابة، قال الفلاس: ليس في شيء من رواياته عن الصحابة «سمعت»، ولم أخبر أن أحدًا يزعم أنه سمع من أصحاب النبي ﷺ. وقال أبو حاتم الرازي: روايته عن أبي ذرٍّ وعائشة غير متصلة. وقال أبو داود: لم يدرك عائشة، ولم ير عليًا، وحينئذ فلم يدرك معاذًا بطريق الأولي.

ورأي البخاري وشيخه علي بن المديني، وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم أن الحديث لا يتصل إلا بصحة اللقي، وكلام الإمام أحمد يدل على ذلك، ونص عليه الشافعي في «الرسالة» وهذا كله خلاف رأي مسلم رحمه الله.

وقد روى عن النبي ﷺ أنه وصَّى بهذه الوصية معاذًا وأبا ذرٍّ من وجوه آخر، فخرَّج البزار<sup>(٢)</sup> من حديث ابن لهيعة عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ: أن النبي ﷺ بعثه إلى قوم، فقال: يا رسول الله أوصني، قال: «أفش السلام، وابذل الطعام، واستج من الله استحياء رجل ذا هيئة من أهلك، وإذا أسأت فأحسن، وليحسن خُلُقك ما استطعت».

(١) حسن: الترمذی، حديث (١٩٨٧)، وأحمد في مسنده (١٥٣/٥)، حدث (٢١٣٩٢)، والحاكم في المستدرک (١٢١/١)، حديث (١٧٨) من حديث أبي ذرٍّ وأخرجه الترمذی أيضًا، حديث (١٩٨٧)، وأحمد في مسنده (٥/٢٢٨)، حديث (٢٢٠٣٩)، والبيهقي في الشعب (٢٤٤/٦)، حديث (٨٠٢٣) من حديث معاذ بن جبل، وانظر صحيح الجامع (٩٧).

(٢) صحيح: البزار في مسنده (٨٩/٧)، حديث (٢٦٤٢)، وانظر الصحيحة (٣٥٥٩).



وخرَّج الطبراني والحاكم<sup>(١)</sup> من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أن معاذ بن جبل أراد سفرًا، فقال: يا رسول الله، أوصني، قال: «اعبد الله ولا تشرك به شيئًا» قال: يا رسول الله، زدني. قال: «إذا أسأت فأحسن» قال: يا رسول الله، زدني. قال: «استقم ولنحسب خلقك».

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> من حديث درَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي ذر: أن رسول الله ﷺ قال له: «أوصيك بتقوى الله في سرِّ أمرك وعلائحته، وإذا أسأت فأحسن، ولا تسألن أحدًا شيئًا وإن سقط سوطك، ولا تقبض أمانة ولا تقض بين اثنين».

وخرَّج أيضًا<sup>(٣)</sup> من وجه آخر عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، علّمني عملاً يقربني من الجنة ويباعدني من النار. قال: «إذا عملت سيئة فاعمل حسنة، فإنها عشر أمثالها»، قال: قلت: يا رسول الله، أومن الحسنات «لا إله إلا الله»؟ قال: «هي أحسن الحسنات».

وخرَّج ابن عبد البر في «التمهيد»<sup>(٤)</sup> بإسناد فيه نظر عن أنس قال: بعث النبي ﷺ معاذًا إلى اليمن، فقال: «يا معاذ اتق الله، وخالف الناس بخُلُقٍ حسن، وإذا عملت سيئة فأتبعها حسنة»، فقال: قلت: يا رسول الله، «لا إله إلا الله» من الحسنات؟ قال: «هي من أكبر الحسنات»، وقد رويت وصية النبي ﷺ لمعاذ من حديث ابن عمر وغيره بسياق مطول من وجوه فيها ضعف.

ويدخل في هذا المعنى حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه سئل: ما أكثر ما يدخل الناس الجنة؟ قال: «تقوى الله وحسن الخلق» خرَّجه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه، وابن حبان في «صحيحه»<sup>(٥)</sup>.

فهذه الوصية وصية عظيمة جامعة لحقوق الله وحقوق عباده، فإن حق الله على عباده أن يتقوه حقَّ تقاته، والتقوى وصية الله للأولين والآخرين، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].

وأصل التقوى: أن يجعل العبد بينه وبين ما يخافه ويحذره وقاية تقيه منه، فتقوى العبد لربه أن يجعل بينه وبين ما يخشاه من ربه من غضبه وسخطه وعقابه وقاية تقيه من ذلك وهو فعل طاعته واجتناب معاصيه.

(١) حسن: الطبراني في الكبير (٣٩/٢٠)، حديث (٥٨)، والحاكم في المستدرک (٢٧٢/٤)، حديث (٧٦١٦)، وانظر صحيح الجامع (٩٥١).

(٢) حسن لغيره: أحمد في مسنده (١٨١/٥)، حديث (٢١٦١٣)، وانظر صحيح الترغيب (٨١٠).

(٣) حسن: أحمد في مسنده (١٦٩/٥)، حديث (٢١٥٢٥)، وانظر كتاب العلم للنسائي بتحقيق الألباني.

(٤) صحيح: ابن عبد البر في التمهيد (٥٥/٦)، وانظر صحيح الترغيب (٣١٦٢).

(٥) حسن: الترمذي، حديث (٢٠٠٤)، وابن ماجه، حديث (٤٢٤٦)، وأحمد في مسنده (٤٤٢/٢)، حديث (٩٦٩٤)، وابن حبان في صحيحه (٢٢٤/٢)، حديث (٤٧٦)، وانظر الصحيحة (٩٧٧).



ويرجون رحمته في التصديق بما جاء به .

وقال الحسن : المتقون اتقوا ما حُرِّمَ عليهم ، وأدوا ما افترضَ عليهم .

وقال عمر بن عبد العزيز : ليس تقوى الله بصيام النهار ، ولا بقيام الليل ، والتخليط فيما بين ذلك ، ولكن تقوى الله ترك ما حُرِّمَ الله ، وأداء ما افترض الله ، فمن رزق بعد ذلك خيراً ، فهو خيراً إلى خير .

وقال طلق بن حبيب : التقوى أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو ثواب الله ، وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عقاب الله .

وعن أبي الدرداء قال : تمام التقوى أن يتقى الله العبد حتى يتقيه من مثقال ذرّة ، حتى يترك بعض ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراماً يكون حجاباً بينه وبين الحرام ، فإن الله قد بين للعباد الذي يصيرهم إليه ، فقال : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ ﴾ [الزلزلة: ٧-٨] ، فلا تحقرن شيئاً من الخير أن تفعله ، ولا شيئاً من الشر أن تتقيه .

وقال الحسن : ما زالت التقوى بالمتقين حتى تركوا كثيراً من الحلال مخافة الحرام .

وقال الثوري : إنما سموا متقين ؛ لأنهم اتقوا ما لا يتقي .

وقال موسى بن أعين : المتقون تنزهوا عن أشياء من الحلال مخافة أن يقعوا في الحرام فسمّاهم الله متقين .

وقد سبق حديث : « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس »<sup>(١)</sup> . وحديث : « من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه »<sup>(٢)</sup> .

وقال ميمون بن مهران : المتقى أشد محاسبة لنفسه من الشريك الشحيح لشريكه .

وقال ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ۚ ﴾ [المران: ١٠٢] ، قال : أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، وأن يُشكر فلا يكفر ، وخرجه الحاكم مرفوعاً والموقوف أصح<sup>(٣)</sup> ، وشكره يدخل فيه جميع فعل الطاعات .

ومعنى ذكره فلا ينسى : ذكر العبد بقلبه لأوامر الله في حركاته وسكناته وكلماته فيمثلها ، ولنواهيه في ذلك كله فيجتنبها .

وقد يغلب استعمال التقوى على اجتناب المحرمات كما قال أبو هريرة وسئل عن التقوى ، فقال : هل أخذت طريقاً ذا شوك؟ قال : نعم ، قال : فكيف صنعت؟ قال : إذا رأيت الشوك عدلت عنه ، أو جاوزته ، أو قصرت عنه ، قال : ذاك التقوى ، وأخذ هذا المعنى ابن المعتز فقال :  
خَلَّ الذُّنُوبَ صَفِيرَهَا وَكَبِيرَهَا فَهُوَ التَّقَى

(١) ضعيف : الترمذي ، حديث (٢٤٥١) ، وابن ماجه ، حديث (٤٢١٥) ، وانظر ضعيف الجامع (٦٣٢٠) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) تقدم تخريجه .

واضنَّغَ كَمَا شِئْتَ فَزُقْ أَزْ ضِ الشُّؤْكَ يَحْذَرُ مَا يَرِي  
لا تَخْقِرَنَّ صَغِيرَةً إِنَّ الْجِبَالَ مِنَ الْحَصَى  
وأصل التقوى: أن يعلم العبد ما يتقى ثم يتقى، قال عون بن عبد الله: تمام التقوى أن  
تبتغي علم ما لم تعلم منها إلى ما [علم] منها.

وذكر معروف الكرخي عن بكر بن خنيس، قال: كيف يكون متقياً من لا يدري ما يتقى؟ ثم  
قال معروف: إذا كنت لا تحسن تتقى أكلت الربا، وإذا كنت لا تحسن تتقى لقيت امرأة فلم  
تغض بصرك، وإذا كنت لا تحسن تتقى وضعت سيفك على عاتقك، وقد قال النبي ﷺ  
لمحمد بن مسلمة: «إذا رأيت أمتي قد اختلفت، فاعمد إلى سيفك فاضرب به أحداً»<sup>(١)</sup> ثم قال  
معروف: ومجلسي هذا لعله كان ينبغي لنا أن نتقيه، ثم قال: ومجيئكم معي من المسجد إلى  
هاهنا كان ينبغي لنا أن نتقيه، أليس جاء في الحديث: «إنه فتنة للمتبع مَذَلَّةُ للتابع»؟ يعني: مشى  
الناس خلف الرجل.

وفى الجملة، فالتقوى هي وصية الله لجميع خلقه، ووصية رسول الله ﷺ لأمته، وكان ﷺ  
إذا بعث أميراً على سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله، وبمن معه من المسلمين خيراً<sup>(٢)</sup>.  
ولما خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع يوم النحر وصى الناس بتقوى الله وبالسَّمْعِ  
والطاعة لأئمتهم<sup>(٣)</sup>.

ولما وعظ الناس وقالوا له: كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: «أوصيكم بتقوى الله والسَّمْعِ  
والطاعة»<sup>(٤)</sup>.

وفى حديث أبي ذر الطويل الذي خرَّجه ابنُ حبان وغيره<sup>(٥)</sup>: قلتُ: يا رسول الله أوصني.  
قال: «أوصيك بتقوى الله، فَإِنَّهُ رَأْسُ الْأَمْرِ كُلِّهِ».

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٦)</sup> من حديث أبي سعيد الخدري، قال: قلتُ: يا رسول الله أوصني،

(١) صحيح: ابن ماجه، حديث (٣٩٦٢)، وأحمد في مسنده (٤٩٣/٣)، والطبراني في الكبير (٢٣٢/١٩)، حديث (٥١٧)، وانظر صحيح الجامع (٢٤٣٢).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٧٣١)، وأبو داود، حديث (٢٦١٢)، والترمذي، حديث (١٦١٧)، وابن ماجه، حديث (٢٨٥٨) من حديث بريدة قال: «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً...» الحديث.

(٣) صحيح: مسلم، حديث (١٢٩٨)، والترمذي، حديث (١٧٠٦)، والنسائي، حديث (٤١٩٢)، وابن ماجه حديث (٢٨٦١) من حديث أم الحصين وفيه: «فقال رسول الله ﷺ قولاً كثيراً ثم سمعته يقول: «إن أمر عليكم عبد مجذع - حسبته قالت أسود - يقودكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا له وأطيعوا».

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (٤٦٠٧)، والترمذي، حديث (٢٦٧٦) وابن ماجه، حديث (٤٢) من حديث العرياض بن سارية وانظر صحيح الجامع (٢٥٤٩).

(٥) صحيح لغيره: ابن حبان في صحيحه (٧٦/٢ - ٧٨)، حديث (٣٦١)، وانظر صحيح الترغيب (٢٢٣٣).

(٦) صحيح: أحمد في مسنده (٨٢/٣)، حديث (١١٧٩١) وانظر الصحيحة (٥٥٥).

قال: «أوصيك بتقوى الله، فإنه رأس كل شيء، وعليك بالجهاد فإنه رهبانية الإسلام»، وخرجه غيره ولفظه: قال: «عليك بتقوى الله فإنها جماع كل خير»<sup>(١)</sup>.

وفى الترمذي<sup>(٢)</sup> عن يزيد بن سلمة: أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنني سمعت منك حديثاً، فأخاف أن ينسيني أوله آخره، فحدثني بكلمة تكون جماعاً، قال: «أتيت الله فيما تعلم».

ولم يزل السلف الصالح يتواصون بها، كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول في خطبته: أما بعد، فإنني أوصيكم بتقوى الله، وأن تثنوا عليه بما هو أهله، وأن تخلصوا الرغبة بالرهبة، وتجمعوا الإلحاف بالمسألة، فإن الله عز وجل أننى على زكريا وأهل بيته، فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْأَرُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

ولما حضرته الوفاة، وعهد إلى عمر دعاه فوصاه بوصية، وأول ما قال له: اتق الله يا عمر. وكتب عمر إلى ابنه عبد الله: أما بعد، فإنني أوصيك بتقوى الله عز وجل، فإنه من اتقاه وقاه، ومن أقرضه جزاه، ومن شكره زاده، فاجعل التقوى نصب عينيك وجلاء قلبك. واستعمل علي بن أبي طالب رجلاً على سرية، فقال له: أوصيك بتقوى الله الذي لا بُدَّ لك من لقائه، ولا منتهى لك دونه وهو يملك الدنيا والآخرة.

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى رجل: أوصيك بتقوى الله عز وجل التي لا يقبل غيرها، ولا يرحم إلا أهلها، ولا يثيب إلا عليها، فإن الواعظين بها كثير، والعاملين بها قليل، جعلنا الله وإياك من المتقين. ولما وُلِّيَ خطب فحمد الله وأثنى عليه، وقال: أوصيكم بتقوى الله عز وجل، فإن تقوى الله عز وجل خلقت من كل شيء، وليس من تقوى الله خلف. وقال رجل ليونس بن عُبيد: أوصني، فقال: أوصيك بتقوى الله والإحسان. فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.

وقال له رجل يريد الحج: أوصني، فقال له: اتق الله، فمن اتقى الله فلا وحشة عليه. وقيل لرجل من التابعين عند موته: أوصنا، فقال: أوصيكم بخاتمة سورة النحل: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].

(١) صحيح لغيره: أبو يعلى في مسنده (٢/٢٨٣)، حديث (١٠٠٠)، والطبراني في الصغير (٢/١٥٦)، حديث (٩٤٩) وانظر صحيح الترغيب (٢٨٦٩).

(٢) ضعيف: الترمذي، حديث (٢٦٨٣)، والطبراني في الكبير (٢٢/٢٤٢)، حديث (٦٣٣)، وعبد بن حميد ص (١٦٢)، حديث (٤٣٦)، وانظر ضعيف الجامع (١٠٨)، والضعيفة (١٦٩٦).

(٣) إسناده ضعيف: ابن أبي شيبه في مصنفه (٧/٩١)، حديث (٣٤٤٣١)، والحاكم في المستدرک (٢/٤١٥)، حديث (٣٤٤٧).

وكتب رجلٌ من السلف إلى أخ له: أوصيك بتقوى الله، فإنه أكرم ما أسررت، وأزین ما أظهرت، وأفضل ما أذخرت، أعاننا الله وإياك عليها، وأوجب لنا ولك ثوابها.

وكتب رجلٌ منهم إلى أخ له: أوصيك وأنفسنا بالتقوى، فإنها خير زاد الآخرة والأولي، واجعلها إلى كل خير سبيلك، ومن كل شرٍ مهربك، فقد توكل الله عز وجل لأهلها بالنجاة مما يحذرون، والرزق من حديث لا يحتسبون.

وقال شعبة: كنت إذا أردت الخروج قلت للحكم: ألك حاجة، فقال: أوصيك بما أوصى به النبي ﷺ معاذ بن جبل: «أتق الله حيثما كنت، وأنبع السيئة الحسنة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن». وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفة والغنى»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو ذر: قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، ثم قال: «يا أبا ذر، لو أن الناس كلهم أخذوا بها لكفتمهم»<sup>(٢)</sup>.

فقوله ﷺ: «أتق الله حيثما كنت»:

مراده: في السر والعلاية حيث يراه الناس وحيث لا يرونه، وقد ذكرنا من حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال له: «أوصيك بتقوى الله في سرٍّ وأمرٍ وعلايتي»، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «أسألك خشيتك في الغيب والشهادة»<sup>(٣)</sup> وخشية الله في الغيب والشهادة هي المنجيات.

وقد سبق من حديث أبي الطفيل عن معاذ أن النبي ﷺ قال له: «استح من الله استحياء رجل ذي هيبة من أهليك» وهذا هو السبب الموجب لخشية الله في السر، فإن من علم أن الله يراه حيث كان، وأنه مطلع على باطنه وظاهره، وسره وعلايته، واستحضر ذلك في خلواته، أوجب له ذلك ترك المعاصي في السر، وإلى هذا المعنى الإشارة في القرآن بقوله عز وجل: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

وكان بعض السلف يقول لأصحابه: زهدنا الله وإياكم في الحرام زهد من قدر عليه في الخلوة، فعلم أن الله يراه فتركه من خشيته، أو كما قال.

وقال الشافعي: أعز الأشياء ثلاثة: الجود من قلة، والورع في خلوة، وكلمة الحق عند من يرجى ويخاف.

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٧٢١)، والترمذي، حديث (٣٤٨٩)، وابن ماجه، حديث (٣٨٣٢) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٢) ضعيف: ابن ماجه، حديث (٤٢٢٠)، والنسائي في الكبرى (٤٩٤/٦)، حديث (١١٦٠٣)، والدارمي في سننه (٣٩٢/٢)، حديث (٢٧٢٥)، وأحمد في مسنده (١٧٨/٥)، حديث (٢١٥٩١)، وابن حبان في صحيحه (٥٣/١٥)، حديث (٦٦٦٩)، والحاكم في المستدرک (٥٣٤/٢)، حديث (٣٨١٩)، وانظر ضعيف الجامع (٦٣٧٢).

(٣) تقدم تخريجه.

وكتب ابن السماك الواعظ إلى أخ له: أما بعد، أوصيك بتقوى الله الذي هو نجيك في سريرتك، ورفيقك في علانيتك، فاجعل الله من بالك على كل حالك في ليلك ونهارك، وخف الله بقدر قربك منك، وقدرته عليك، واعلم أنك بعينه ليس تخرج من سلطانه إلى سلطان غيره ولا من ملكه إلى ملك غيره؛ فليعظم منه حذرک، وليكثر منه وجلک، والسلام.

وقال أبو الجلد: أوحى الله تعالى إلى نبي من الأنبياء: قل لقومك: ما بالكم تسترون الذنوب من خلقى وتظهرونها لي؟ إن كنتم ترون أنى لا أراكم فأنتم مشركون بي، وإن كنتم ترون أنى أراكم فلم جعلتمونى أهون الناظرين إليكم؟!

وكان وهيب بن الورد يقول: خف الله على قدر قدرته عليك، واستح منه على قدر قربك منك، وقال له رجل: عظمي، فقال: اتق الله أن يكون أهون الناظرين إليك.

كان بعض السلف يقول: أترك ترحم من لم تفر عينيه بمعصيتك، حتى علم أن لا عين تراه غيرك؟!

وقال بعضهم: ابن آدم، إن كنت حيث ركبت المعصية لم تصف لك من عين ناظرة إليك، فلما خلوت بالله وحده صفت لك معصيته، ولم تستح منه حيائك من بعض خلقه، ما أنت إلا أحد رجلين: إن كنت ظننت أنه لا يراك، فقد كفرت، وإن كنت علمت أنه يراك فلم يمنعك منه ما منعك من أضعف خلقه، لقد اجتبرأت عليه.

دخل بعضهم غيضة ذات شجر، فقال: لو خلوت هاهنا بمعصية من كان يراني؟ فسمع هاتفا بصوت ملا الغيضة: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

راود بعضهم أعرابية، وقال لها: ما يرانا إلا الكواكب، قالت: فأين مكوئيهما؟ رأى محمد بن المنكدر رجلاً واقفاً مع امرأة يكلمها فقال: إن الله يراكم، سترنا الله وإياكم.

قال الحارث المحاسبي: المراقبة علم القلب بقرب الرب. وسئل الجنيد بما يستعان على غض البصر، قال: بعلمك أن نظر الله إليه أسبق من نظرك إلى ما تنظره.

وكان الإمام أحمد ينشد:

إذا ما خلوت الدهر يوماً فلا تقل خلوت ولكن قل علي رقيب  
ولا تحسبن الله يغفل ساعة ولا أن ما يخفى عليه يغيب

وكان ابن السماك ينشد:

يا مُدْمِنَ الذَّنْبِ أَمَا تَسْتَجِي وَاللَّهُ فِي الْخَلْوَةِ نَائِيكَا  
غَرَّكَ مِنْ رَبِّكَ إِمْهَالُهُ وَسَثْرُهُ طَوْلُ مَسَاوِيكَا  
والمقصود أن النبي ﷺ لما وصى معاذاً بتقوى الله سرّاً وعلانية أرشده إلى ما يُعِينُهُ عَلَى

ذلك وهو أن يستحيى من الله كما يستحيى من رجل ذي هبة من قومه . ومعنى ذلك أن يستشعر دائماً بقلبه قرب الله منه ، وإطلاعه عليه فيستحيى من نظره إليه .

وقد امتثل معاذ ما وصّاه به النبي ﷺ ، وكان عمر قد بعثه على عمل ، فقدم وليس معه شيء ، فعاتبته امرأته ، فقال : كان معي ضاغط ؛ يعني : من يضيق عليّ ، ويمنعني من أخذ شيء وإنما أراد معاذ ربّه عز وجل ، فظننت امرأته أن عمر بعث معه رقيباً فقامت تشكوه إلى الناس .

ومن صار له هذا المقام حالاً دائماً أو غالباً ، فهو من المحسنين الذين يعبدون الله كأنهم يرونه ، ومن المحسنين الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللّيم .

وفى الجملة فتقوى الله في السرّ هو علامة كمال الإيمان ، وله تأثير عظيم في إلقاء الله لصاحبه الشفاء في قلوب المؤمنين . وفى الحديث : « ما أسرَّ عبدٌ سريرةً إلا ألبسه الله رداءها علانيةً ، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر »<sup>(١)</sup> روى هذا مرفوعاً ، وروى عن ابن مسعود من قوله .

وقال أبو الدرداء : ليتق أحدكم أن تلعن قلوب المؤمنين وهو لا يشعر ، يخلو بمعاصي الله ، فيلقى الله له البغض في قلوب المؤمنين .

قال سليمان التيمي : إن الرجل ليصيب الذنب في السر فيصبح وعليه مذلته ، وقال غيره : إن العبد ليذنب الذنب فيما بينه وبين الله ، ثم يجيء إلى إخوانه فيرون أثر ذلك عليه ، وهذا من أعظم الأدلة على وجود الإله الحق المجازي بذرات الأعمال في الدنيا قبل الآخرة ، ولا يضيع عنده عملٌ عامل ، ولا ينفع من قدرته حجاب ولا استتار ، فالسعيد من أصلح ما بينه وبين الله ، فإنه من أصلح ما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الخلق ، ومن التمس محامد الناس بسخط الله ، عاد حامده من الناس له دائماً .

قال أبو سليمان : الخاسر من أبدى للناس صالح عمله ، وبارز القبيح من هو أقرب إليه من جبل الوريد .

ومن أعجب ما روى في هذا ما روى عن أبي جعفر السائح قال : كان حبيبٌ أبو محمد تاجراً يكرى الدراهم فمر ذات يوم فإذا هو بصبيان يلعبون ، فقال بعضهم لبعض : قد جاء أكل الربا ، فنكس رأسه ، وقال : يا ربّ أفضيت سرّي إلى الصبيان ، فرجع فجمع ماله كله ، وقال : يا ربّ إنني أسير ، وإنني قد اشتريت نفسي منك بهذا المال فأعتقني . فلما أصبح تصدّق بالمال كله وأخذ في العبادة ، ثم مرّ ذات يوم بأولئك الصبيان ، فلما رأوه قال بعضهم لبعض : اسكتوا فقد جاء حبيب العابد ، فبكى وقال : يا ربّ أنت تدم مرة ، وتحمد مرة ، وكله من عندك .

**قوله ﷺ : «وَأَتَى السَّيِّءُ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا» :**

لما كان العبد مأموراً بالتقوى في السرّ والعلانية مع أنه لا بدّ أن يقع منه أحياناً تفريط في

(١) ضعيف جداً : الطبراني في الكبير (٢/ ١٧١) ، حديث (١٧٠٢) ، والأوسط (٨/ ٤٣ ، ٤٤) ، حديث (٧٩٠٦) ، وانظر الضعيفة (٢٣٧) .





استغفر، ولو عاد في اليوم سبعين مرة».

وخرج الحاكم<sup>(١)</sup> من حديث عتبة بن عامر أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أهدنا يذنب، قال: «يكتب عليه» قال: ثم يستغفر منه، قال: «يغفر له ويتاب عليه»، قال: فيعود فيذنب، قال: «يكتب عليه»، قال: ثم يستغفر منه ويتوب، قال: «يغفر له، ويتاب عليه، ولا يمل الله حتى تملؤا».

وخرج الطبراني<sup>(٢)</sup> بإسناد ضعيف عن عائشة رضي الله عنها قالت: جاء حبيب ابن الحارث إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إني رجل مقراف للذنوب، قال: «فتب إلى الله عز وجل» قال: أتوب ثم أعود، قال: «فكلما أذنبت فتب» قال: يا رسول الله إذا تكررت ذنوبي؟ قال: «فعفو الله أكثر من ذنوبك يا حبيب بن الحارث»، وخرجه بمعناه<sup>(٣)</sup> من حديث أنس مرفوعاً بإسناد ضعيف، وإسناده عن عبد الله بن عمرو، قال: من ذكر خطيئة عملها، فوجل قلبه منها واستغفر الله، لم يحبسها شيء حتى يمحوها.

وروى ابن أبي الدنيا<sup>(٤)</sup> بإسناده عن علي (رضي الله عنه) قال: خياركم كل مفتتن تواب، قيل: فإن عاد؟ قال: يستغفر الله ويتوب، قيل: فإن عاد؟ قال: يستغفر الله ويتوب، قيل: فإن عاد؟ يستغفر الله ويتوب. قيل: حتى متى؟ قال: حتى يكون الشيطان هو المحسور.

وخرج ابن ماجه<sup>(٥)</sup> من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «الثائب من الذنب كمن لا ذنب له».

وقيل للحسن: ألا يستحي أحدنا من ربه؟ يستغفر من ذنوبه، ثم يعود، ثم يستغفر، ثم يعود، فقال: ود الشيطان لو ظفر منكم بهذه، فلا تملؤا من الاستغفار. وروى عنه أنه قال: ما أرى هذا إلا من أخلاق المؤمنين، يعني: أن المؤمن كلما أذنب تاب، وقد روي: «المؤمن مفتتن تواب»<sup>(٦)</sup>. وروى من حديث جابر بإسناد ضعيف مرفوعاً: «المؤمن وإه راقع، فسيء من هلك

(١) الطبراني في الأوسط (٢٩٨/٨)، حديث (٨٦٨٩)، والحاكم في المستدرک (٢٨٥/٤)، حديث (٧٦٥٨)، والبيهقي في الشعب (٤٠٨/٥)، حديث (٧٠٩٧).

(٢) ضعيف: الطبراني في الأوسط (١٢٢/٥)، حديث (٤٨٥٤)، والبيهقي في الشعب (٤٠٧/٥)، حديث (٧٠٩١)، وانظر الضعيفة (٣٨٦٧).

(٣) ذكره الهيثمي في المجمع (٢٠٠/١٠، ٢٠١)، وقال: «رواه البزار وفيه بشار بن الحكم الضبي ضعفه غير واحد، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به وبقيه رجاله وثقوا».

(٤) ضعيف: البزار في مسنده (٢٨٠/٢)، حديث (٧٠٠) والقضاعي في مسند الشهاب (٢٣٩/٢)، حديث (١٢٧١)، والبيهقي في الشعب (٤١٨/٥)، حديث (٢٣٩/٢)، حديث (١٢٧١)، والبيهقي في الشعب (٥/٤١٨)، حديث (٧١٢٠) من حديث علي مختصراً، وانظر الضعيفة (٢٢٤١).

(٥) حسن: ابن ماجه، حديث (٤٢٥٠)، والطبراني في الكبير (١٥٠/١٠)، حديث (١٠٢٨١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٩٧/١) حديث (١٠٨)، وانظر الصحيح الجامع (٣٠٠٨).

(٦) صحيح: الطبراني في الكبير (٢٨٢/١٠)، حديث (١٠٦٦٦) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «إن المؤمن خلق مفتتن تواباً نساء إذا ذكر ذكر» وانظر الصحيحة (٢٢٧٦).

عَلَى رَقْعِهِ»<sup>(١)</sup>.

وقال عمرو بن عبد العزيز في خطبته: من أحسن منكم، فليحمد الله، ومن أساء، فليستغفر الله، فإنه لا بد لأقوام من أن يعملوا أعمالاً وظفها الله في رقابهم، وكتبها عليهم. وفي رواية أخرى عنه أنه قال: أيها الناس من ألم بذنوب، فليستغفر الله وليتب، فإن عاد فليستغفر الله وليتب، فإن عاد، فليستغفر الله وليتب، فإنما هي خطايا مطوقة في أعناق الرجال، وإن الهلاك كل الهلاك في الإصرار عليها.

ومعنى هذا أن العبد لا بد أن يفعل ما قدر عليه من الذنوب كما قال النبي ﷺ: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حُطُّهُ مِنَ الزَّنْيِ، فَهُوَ مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ»<sup>(٢)</sup> ولكن الله جعل للعبد مخرجاً مما وقع فيه من الذنوب، ومحاه بالتوبة والاستغفار، فإن فعل، فقد تخلص من شر الذنوب، وإن أصر على الذنوب، هلك.

وفى «المسند»<sup>(٣)</sup> من حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «ارْحَمُوا نُرْحَمُوا، واغْفِرُوا يُغْفَرَ لَكُمْ، وَبَلِّغُوا أَقْمَاعَ الْقَوْلِ، وَبَلِّغُوا لِلْمُصْرَبِينَ الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ» وفسر أقماع القول بمن كانت أذناه كالقمع لما يسمع من الحكمة والموعظة الحسنة، فإذا دخل شيء من ذلك في أذنه خرج من الأخرى ولم ينتفع بشيء مما سمع. وقوله ﷺ: «أَنْبِغِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ»:

قد يراد بالحسنة التوبة من تلك السيئة، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث مرسل خرجه ابن أبي الدنيا من مراسيل محمد بن جبير أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال: «يا معاذ اتق الله ما استطعت، واعمل بقَوَاتِكَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ما أطق، واذكر الله عز وجل عند كل شجرة وحجر، وإن أحدثت ذنباً فأحدث عنده توبة، إن سراً فسر، وإن علانية فعلاية» وخرجه أبو نعيم<sup>(٤)</sup> بمعناه من وجه آخر ضعيف عن معاذ. وقال قتادة: قال سلمان: إذا أسأت سيئة في سريرة فأحسن حسنة في سريرة، وإذا أسأت سيئة في علانية، فأحسن حسنة في علانية، لكي تكون هذه بهذه. وهذا يحتمل أنه أراد بالحسنة التوبة أو أعم منها.

وقد أخبر الله في كتابه أن من تاب من ذنبه فإنه يغفر له ذنبه أو يتاب عليه في مواضع كثيرة،

(١) ضعيف: الطبراني في الأوسط (٢٣٩/٢)، حديث (١٨٥٦) والصغير (١٢١/١)، حديث (١٧٩)، والخطيب في تاريخه (١١٤/٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٩٠/٢)، حديث (١٣١٨)، وانظر ضعيف الترغيب (١٨٣٠).

(٢) تقدم تحريجه وهو متفق عليه.

(٣) صحيح: أحمد في مسنده (١٦٥/٢)، حديث (٦٥٤١)، والبخاري في الأدب المفرد ص (١٣٨)، حديث (٣٨٠)، والطبراني في مسند الشاميين (١٣٣/٢)، حديث (١٠٥٥)، والبيهقي في الشعب (٤٤٩/٥)، حديث (٧٢٣٦)، وانظر الصحيحة (٤٨٢).

(٤) ضعيف: البيهقي في الزهد الكبير (٣٤٨/٢)، حديث (٩٥٧)، وانظر ضعيف الترغيب (١٨٤١).

كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِمَهَلَةٍ ثُمَّ يُتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكَ رَبُّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّكَ رَبُّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَعَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠]، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧]، وقوله: ﴿وَأَنِّي لَفَعَلْتُ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [سريم: ٦٠]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] الآيتين.

قال عبد الرزاق: أخبرنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس قال: بلغني أن إبليس حين نزلت هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥] الآية، بكى. ويروى عن ابن مسعود قال: هذه الآية خير لأهل الذنوب من الدنيا وما فيها. وقال ابن سيرين: أعطانا الله هذه الآية مكان ما جعل لبنى إسرائيل في كفارات ذنوبهم.

وقال أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية قال: قال رجل: يا رسول الله، لو كانت كفاراتنا ككفارات بنى إسرائيل، فقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا نَبِيَّهَا - ثلاثاً - ما أعطاكم الله خير مما أعطى بنى إسرائيل»<sup>(١)</sup>، كانت بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم الخطيئة، وجدّها مكتوبة على بابهِ وكفارتها، فإن كفرها كانت [له] خزياً في الدنيا، وإن لم يكفرها كانت له خزياً في الآخرة، فما أعطاكم الله خير مما أعطى بنى إسرائيل. قال: ﴿وَمَنْ يَمَلْ سَوْءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَغْفِرِ اللَّهُ عَفْوَاً رَحِيماً﴾ [النساء: ١١٠].

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، قال: هو سعة الإسلام، وما جعل الله لأمة محمد ﷺ من التوبة والكفارة.

وظاهر هذه النصوص تدلُّ على أن من تاب إلى الله توبة نصوحاً، واجتمعت شروطُ التوبة في حقه، فإنه يقطع بقبول الله توبته، كما يقطع بقبول إسلام الكافر إذا أسلم إسلاماً صحيحاً، وهذا قول الجمهور، وكلام ابن عبد البر يدلُّ على أنه إجماع.

ومن الناس من قال: لا يقطع بقبوله التوبة، بل يُرجي، وصاحبها تحت المشيئة وإن تاب، واستدلوا بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَفَ بِهِ وَيَغْفِرَ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] فجعل الذنوب كلها تحت مشيئته، وربما استدلَّ بمثل قوله تعالى: ﴿يَتَابَتَا إِلَيْكَ الَّذِينَ ءَامَنُوا تَوْبًا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَنِ رَبِّكُمْ أَنَّ يَكْفَرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [التحریم: ٨]، ويقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَغَسَّ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصاص: ٦٧]، وقوله: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَتَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وقوله: ﴿وَالْآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢].

(١) الطبري في تفسيره (٤٨٤/١).

والظاهر أن هذا في حق التائب، لأن الاعتراف يقتضى الندم، وفي حديث عائشة (رضى الله عنها) عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ، تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>. والصحيح قول الأكثرين.

وهذه الآيات لا تدل على عدم القطع، فإن الكريم إذا أطمع، لم يقطع من رجائه المطمع، ومن هنا قال ابن عباس: إن «عسي» من الله واجبة، نقله عنه علي بن أبي طلحة. وقد ورد جزاء الإيمان والعمل الصالح بلفظ: «عسي» أيضاً، ولم يدل ذلك على أنه غير مقطوع به، كما في قوله: «إِنَّمَا يَعْزُزُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَوْ يَخْشَى إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ» [التوبة: ١٨].

وأما قوله: «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء: ٤٨]، فإن التائب ممن شاء أن يغفر له، كما أخبر بذلك في مواضع كثيرة من كتابه.

وقد يُراد بالحسنة في قول النبي ﷺ: «اتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ» ما هو أعم من التوبة، كما في قوله تعالى: «وَأَقْرِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ» [هود: ١١٤]، وقد روى من حديث معاذ أن الرجل الذي نزلت بسببه هذه الآية أمره النبي ﷺ أن يتوضأ ويصلي<sup>(٢)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ ثُمَّ يُصَلِّي، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ». ثم قرأ هذه الآية: «وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ» [آل عمران: ١٣٥].

وفي «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> عن عثمان (رضى الله عنه) أنه توضأ، ثم قال: رأيتُ رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(٥)</sup> عن أبي الدرداء [رضى الله عنه] قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا يُحْسِنُ [فيهما] الرُّكُوعَ

(١) صحيح: البخاري، حديث (٢٦٦١)، ومسلم، حديث (٢٧٧٠).

(٢) ضعيف: الترمذي، حديث (٣١١٣)، وأحمد في مسنده (٢٤٤/٥)، حديث (٢٢١٦٥)، والطبراني في الكبير (١٣٦/٢٠)، حديث (٢٧٧)، وانظر ضعيف الترمذي.

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (١٥٢١)، والترمذي، حديث (٤٠٦)، وابن ماجه، حديث (١٣٩٥)، وأحمد في مسنده (٢/١)، وانظر صحيح الجامع (٥٧٣٨).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (١٦٤)، ومسلم، حديث (٢٢٦)، وأبو داود، حديث (١٠٦)، والنسائي، حديث (٨٤)، وابن ماجه، حديث (٢٨٥).

(٥) حسن: أحمد في مسنده (٤٥٠/٦)، حديث (٢٧٥٨٦)، وانظر صحيح الترغيب (٣٩٣).

[والخشوع] ثم استغفر الله (عز وجل) غُفِرَ لَهُ.

وفى «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن أنس قال: كنتُ عند النبي ﷺ فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله إني أصبتُ حداً فأقمه عليّ، قال: ولم يسأله عنه، فحضرت الصلاة فصلّى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل فقال: يا رسول الله إني أصبتُ حداً، فأقم فيّ كتاب الله، قال: «أليس قد صَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قال: نعم. قال: «فإن الله قد غفر لك ذنبك» - أو قال: حدك. وخرّجه مسلم<sup>(٢)</sup> بمعناه من حديث أبي أمامة، وخرّجه ابن جرير الطبري<sup>(٣)</sup> من وجه آخر عن أبي أمامة، وفى حديثه قال: «فإنك من خطيئتك كما ولدتك أمك فلا تُعَدُّ وأنزل الله: ﴿وَأَقْبِرَ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْبَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ إِنْ أَلَسَّ نَتِ يَذْهَبَنَّ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وفى «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ هَلْ يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ؟» قالوا: لا يبقى من درنه شيء، قال: «فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهنَّ الخطايا».

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٥)</sup> عن عثمان (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ».

وفيه<sup>(٦)</sup> عن أبي هريرة (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ».

وفى «الصحيحين»<sup>(٧)</sup> عن أبي هريرة (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وفيهما<sup>(٨)</sup> عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ، فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ،

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٨٢٣)، ومسلم، حديث (٢٧٦٤).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٧٦٥)، وأبو داود، حديث (٤٣٨١).

(٣) الطبري في تفسيره (١٣٦/١٢).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٥٢٨)، ومسلم، حديث (٦٦٧)، والترمذي، حديث (٢٨٦٨)، والنسائي، حديث (٤٦٢).

(٥) صحيح: مسلم، حديث (٢٤٥).

(٦) صحيح: مسلم، حديث (٢٥١)، والترمذي، حديث (٥١)، والنسائي، حديث (١٤٣).

(٧) صحيح: البخاري، حديث (٢٠١٤)، ومسلم، حديث (٧٦٠) وليس فيه «ومن قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه» فهذا حديث آخر أخرجه البخاري، حديث (٣٧)، ومسلم، حديث (٧٥٩) من حديث أبي هريرة.

(٨) صحيح: البخاري، حديث (١٥٢١)، ومسلم، حديث (١٣٥٠)، والترمذي، حديث (٨١١)، والنسائي، حديث (٢٦٢٧)، وابن ماجه، حديث (٢٨٨٩).

خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وفى «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَإِنْ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَإِنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ». وفيه من حديث أبي قتادة، عن النبي ﷺ قال في صوم عاشوراء: «أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ»<sup>(٢)</sup>، [وقال في صوم يوم عرفة: «أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ»] والتي بعده<sup>(٣)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٤)</sup> من حديث عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ [رضى الله عنه] عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ الَّذِي يَعْمَلُ السَّيِّئَاتِ، ثُمَّ يَعْمَلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ كَانَتْ عَلَيْهِ دِرْعٌ ضَيِّقَةٌ قَدْ خَنَقَتْهُ، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً فَانْفَكَّتْ حَلَقَةً، ثُمَّ عَمِلَ حَسَنَةً أُخْرَى، فَانْفَكَّتْ أُخْرَى حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْأَرْضِ». ومما يكفِّر الخطايا ذكر الله عز وجل، وقد ذكرنا فيما تقدَّم أن النبي ﷺ سُئِلَ عن قوله: «لا إله إلا الله» مَنْ الْحَسَنَاتِ هِيَ؟ قال: «هِيَ أَحْسَنُ الْحَسَنَاتِ»<sup>(٥)</sup>.

وفى «الصحيحين»<sup>(٦)</sup> عن أَبِي هُرَيْرَةَ (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ. فِي يَوْمِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ». وفيهما<sup>(٧)</sup> عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخَيَّرُ وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ، كَانَتْ لَهُ عِزَّةٌ عَشْرَ رُقَاقٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ جِرْرًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمِيتَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ». وفى «المسند» وكتاب ابن ماجه<sup>(٨)</sup> عن أُمِّ هَانِئٍ، عن النبي ﷺ قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. لَا تَتْرُكْ ذَنْبًا، وَلَا يَسْبِقُهَا عَمَلٌ».

وخرَّج الترمذى<sup>(٩)</sup> عن أَنَسٍ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ مَرَّ بِشَجَرَةٍ يَابِسَةٍ الْوَرَقِ، فَضَرَبَهَا بِعَصَاهُ،  
(١) صحيح: مسلم، حديث (١٢١)، وأحمد في مسنده (١٩٨/٤)، وابن خزيمة في صحيحه (١٣١/٤)، حديث (٢٥١٥)، والبيهقي في الكبرى (٩٨/٩).  
(٢) صحيح: مسلم، حديث (١١٦٢)، وأبو داود، حديث (٢٤٢٥).  
(٣) صحيح: مسلم، حديث (١١٦٢)، وأبو داود، حديث (٢٤٢٥).  
(٤) صحيح: أحمد في مسنده (١٤٥/٤)، والطبراني في الكبير (٢٨٤/١٧)، حديث (٧٨٣)، والرويانى في مسنده (١٥٢/١)، حديث (١٦٥)، وانظر الصحيحة (٢٨٥٤).  
(٥) تقدم تخريجه.  
(٦) صحيح: البخاري، حديث (٦٤٠٥)، ومسلم، حديث (٢٦٩١)، والترمذى، حديث (٣٤٦٦)، وابن ماجه، حديث (٣٨١٢).  
(٧) صحيح: البخاري، حديث (٣٢٩٣)، ومسلم، حديث (٢٦٩١).  
(٨) ضعيف: ابن ماجه، حديث (٣٧٩٧)، وأحمد في مسنده (٤٢٥/٦)، حديث (٢٧٤٣٣)، وانظر ضعيف الجامع (٦١٧٧).  
(٩) حسن: الترمذى، حديث (٣٥٣٣)، وانظر صحيح الترغيب (١٥٧٠).

فتناثر الورق، فقال: «إن الحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر. لَنَسَاقِطُ من ذُنُوبِ الْعَبِيدِ كَمَا يَتَسَاقِطُ وَرَقُ هَذِهِ الشَّجَرَةِ».

وخرَّجه الإمام أحمد<sup>(١)</sup> بإسناد صحيح عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدَ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ. تَنْفُضُ الْخَطَايَا كَمَا تَنْفُضُ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا». والأحاديث في هذا كثيرة جدًا يطول الكتاب بذكرها.

وسئل الحسن عن رجل لا يتحاشى من معصية إلا أن لسانه لا يفتر من ذكر الله فقال: إن ذلك لَعَوْنٌ حَسَنٌ.

وسئل الإمام أحمد عن رجل اكتسب مالاً من شبهة: صلاته وتسبيحه يحط عنه شيئاً من ذلك؟ فقال: إن صلى وسبح يريد به ذلك فأرجو، قال الله تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]. وقال مالك بن دينار: البكاء على الخطيئة يحط الخطايا كما تحط الريح الورق اليابس.

وقال عطاء: من جلس مجلساً من مجالس الذكر، كَفَّرَ به عشرة مجالس من مجالس الباطل. وقال شويس العدوى - وكان من قدماء التابعين - : إن صاحب اليمين أمير - أو قال: أمين - على صاحب الشمال، فإذا عمل ابن آدم سيئة فأراد صاحب الشمال أن يكتبها، قال له صاحب اليمين: لا تعجل لعلَّه يعمل حسنة. فإن عمل حسنة ألقى واحدة بواحدة، وكتب له تسع حسنات، فيقول الشيطان: يا ويله من يدرك تضعيف ابن آدم.

وخرَّج الطبراني<sup>(٢)</sup> بإسناد فيه نظر عن أبي مالك الأشعري، عن النبي ﷺ قال: «إذا نام ابنُ آدم قال الملك للشيطان: أعطني صحيفة، فيعطيه إياها، فما وجد في صحيفة من حسنة، محاً بها عشر سيئات من صحيفة الشيطان، وكتبهن حسنات، فإذا أراد أن ينام أحدهم فليكبّر ثلاثاً وثلاثين تكبيرة، ويحمد الله أربعاً وثلاثين تحميدة، ويسبح ثلاثاً وثلاثين تسبيحة، فتلك مائة» وهذا غريب ومنكر.

وروى وكيع: حدثنا الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، قال: قال عبد الله، يعني ابن مسعود: وددت أني صولحت على أن أعمل كل يوم تسع خطيئات وحسنة. وهذا إشارة منه إلى أن الحسنة يُمحى بها التسع خطيئات، ويفضل له ضعف واحد من ثواب الحسنة، فيكتفى به، والله (سبحانه وتعالى) أعلم.

#### وقد اختلف الناس في مسألتين:

إحدهما: هل تُكفِّرُ الأعمالُ الصالحة الكبائر والصغائر أم لا تكفر سوى الصغائر؟ فمنهم من قال: لا تُكفر سوى الصغائر، وقد روى هذا عن عطاء وغيره من السلف في الوضوء أنه يُكفر

(١) حسن: أحمد في مسنده (١٥٢/٣)، حديث (١٢٥٥٦)، وانظر صحيح الترغيب (١٥٧٠).

(٢) إسناده ضعيف: الطبراني في الكبير (٢٩٦/٣)، حديث (٣٤٥١).



الصغائر، وقال سلمان الفارسي في الوضوء: إنه يكفر الجراحات الصغار، والمشى إلى المساجد يكفر أكبر من ذلك، والصلاة تكفر أكبر من ذلك، خرّجه محمد بن نصر المروزي.

وأما الكبائر فلا بد لها من التوبة، لأن الله أمر عباده بالتوبة، وجعل من لم يتب ظالمًا، واتفقت الأمة على أن التوبة فرض، والفرائض لا تؤدّى إلا بنية وقصد، ولو كانت الكبائر تقع مكفرة بالوضوء والصلاة، وأداء بقية أركان الإسلام، لم يُحتج إلى التوبة وهذا باطل بالإجماع. وأيضًا فلو كُفِّرَت الكبائر بفعل الفرائض، لم يبق لأحد ذنب يدخل به النار إذا أتى بالفرائض، وهذا يشبه قول المرجئة وهو باطل، هذا ما ذكره ابن عبد البر في كتابه «التمهيد» وحكى إجماع المسلمين على ذلك، واستدلّ عليه بأحاديث.

منها: قول النبي ﷺ: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنَبَتِ الْكِبَايِرُ» وهو مخرّج في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة (رضى الله عنه) وهذا يدلّ على أن الكبائر لا تُكفّرُها هذه الفرائض.

وقد حكى ابن عطية في «تفسيره» في معنى هذا الحديث قولين:

أحدهما: وحكاها عن جمهور أهل السنة - أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير هذه الفرائض للصغائر، فإن لم تُجتنب، لم تُكفّر هذه الفرائض شيئًا بالكلية.

والثاني: أنها تُكفر الصغائر مطلقًا، ولا تُكفر الكبائر وإن وجدت، لكن بشرط التوبة من الصغائر وعدم الإصرار عليها، ورجّح هذا القول، وحكاها عن الحذاق.

وقوله: «بشرط التوبة من الصغائر، وعدم الإصرار عليها» مراده أنه إذا أصر عليها صارت كبيرة، فلم تكفرها الأعمال، والقول الأول الذي حكاها غريب، مع أنه قد حكى عن أبي بكر ابن عبد العزيز بن جعفر - من أصحابنا - مثله.

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن عثمان (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٌ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةً، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ».

وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(٣)</sup> عن سلمان، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَنْتَظِرُ الرَّجُلُ - يَعْنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ - فَيُحْسِنُ طَهُورَهُ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمُعَةَ فَيَنْصِتُ حَتَّى يَقْضِيَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ، إِلَّا كَانَ كَفَّارَةً مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ مَا اجْتَنَبَتِ الْمُقْتَلَةُ».

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٣٣)، والترمذي، حديث (٢١٤)، وابن ماجه، حديث (١٠٨٦) من حديث أبي هريرة مرفوعًا، ولم يخرج البخاري.

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٢٨).

(٣) إسناده حسن: أحمد في مسنده (٤٣٩/٥)، حديث (٢٣٧٦٩)، والطبراني في الكبير (٢٣٧/٦)، حديث (٦٠٨٩)، وانظر صحيح الترغيب (٦٨٩).

وخرَّج النسائي وابن حبان والحاكم<sup>(١)</sup> من حديث أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي الصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَيَصُومُ رَمَضَانَ، وَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ، وَيَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ السَّبْعَ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ بِسَلَامٍ» وخرَّج الإمام أحمد والنسائي<sup>(٢)</sup> من حديث أبي أيوب، عن النبي ﷺ معناه أيضاً، وخرَّج الحاكم<sup>(٣)</sup> معناه من حديث عبيد بن عمير، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ويُروى من حديث ابن عمرو مرفوعاً: «يقول الله عز وجل: ابن آدم اذكرني من أول النهار ساعة، ومن آخر النهار ساعة، أَغْفِرُ لَكَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، إِلَّا الْكِبَائِرَ، أَوْ تَتُوبُ مِنْهَا»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن مسعود: الصلوات الخمس كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر<sup>(٥)</sup>. وقال سلمان: حافظوا على هذه الصلوات الخمس، فإنهن كفارات لهذه الجراح ما لم تُصب المقتلة.

قال ابن عمر لرجل: أتخاف النار أن تدخلها، وتحب الجنة أن تدخلها؟ قال: نعم، قال برء أمك، فوالله لئن أُلنَّتْ لها الكلام وأطعمتها الطعام، لتدخلن الجنة ما اجتنبت الموجبات. وقال قتادة: إنما وعد الله المغفرة لمن اجتنب الكبائر، وذكر لنا أن النبي ﷺ قال: «اجْتَنِبُوا الْكِبَائِرَ وَسُدُّوا وَأَبْشِرُوا»<sup>(٦)</sup>.

وذهب قوم من أهل الحديث وغيرهم إلى أن هذه الأعمال تُكفِّر الكبائر، ومنهم ابن حزم الظاهري، وإياه عنى ابن عبد البر في كتاب «التمهيد» بالرد عليه، وقال: قد كنت أرغب بنفسى عن الكلام في هذا الباب، لولا قول ذلك القائل، وخشيت أن يغترَّ به جاهل، فينهمك في الموبقات، اتكالا على أنها تكفرها الصلوات دون الندم والاستغفار والتوبة،

(١) ضعيف: النسائي، حديث (٢٤٣٨)، وابن حبان في صحيحه (٤٣/٥)، حديث (١٧٤٨)، والحاكم في المستدرک (٣١٦/١)، حديث (٧١٩)، وانظر ضعيف الجامع (٦١١٠).

(٢) صحيح: النسائي، حديث (٤٠٠٩) وأحمد في مسنده (٤١٣/٥)، حديث (٢٣٥٤٩) من حديث أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله ﷺ قال: «من جاء يعبد الله ولا يشرك به شيئاً يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويحفظ الكبائر كان له الجنة فسألوه عن الكبائر فقال: الإشرار بالله وقتل النفس المسلمة والفرار يوم الزحف»، وانظر صحيح الجامع (٦١٨٥).

(٣) ضعيف: الحاكم في المستدرک (١٢٧/١)، حديث (١٩٧)، وانظر ضعيف الترغيب (٨٣٨).

(٤) ضعيف: لم أجده بهذا اللفظ، أخرجه ابن أبي عاصم في الزهد ص (٣٧)، وأبو نعيم في الحلية (٢١٣/٨) من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ فيما يذكر عن ربه عز وجل: ابن آدم اذكرني بعد الفجر وبعد العصر ساعة أكفك ما بينهما، وانظر الضعيفة (٤٠٣١).

(٥) ابن أبي شيبة في مصنفه (١٥٩/٢)، حديث (٧٦٤٤)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢٢٤/١)، حديث (٢٠٦).

(٦) صحيح: أحمد في مسنده (٣٩٤/٣)، حديث (١٥٢٧٥) من حديث جابر بن عبد الله، وانظر الصحيحة (٨٨٥).

والله نسأله العصمة والتوفيق.

قلت: وقد وقع مثل هذا في كلام طائفة من أهل الحديث في الرضوء ونحوه، ووقع مثله في كلام ابن المنذر في قيام ليلة القدر، قال: يرجى لمن قامها أن يغفر له [جميع] ذنوبه صغيرها وكبيرها. فإن كان مرادهم أن مَنْ أتى بفرائض الإسلام وهو مُصرٌّ على الكبائر تغفر له الكبائر قطعاً، فهذا باطل قطعاً، يُعلم بالضرورة من الدين بطلانه، وقد سبق قول النبي ﷺ: «مَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخَذَ بِالْأُولَى وَالْآخِرَةِ»<sup>(١)</sup> يعني: بعمله في الجاهلية والإسلام، وهذا أظهر من أن يحتاج إلى بيان، وإن أراد هذا القائل أن من ترك الإصرار على الكبائر وحافظ على الفرائض من غير توبة ولا ندم على ما سلف منه كفرت ذنوبه كلها بذلك، واستدل بظاهر قوله: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا» [النساء: ٣١]، وقال: السيئات تشمل الكبائر والصغائر، فكما أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر من غير قصد ولا نية فكذلك الكبائر، وقد يستدل لذلك بأن الله وعد المؤمنين والملتقين بالمغفرة وبتكفير السيئات، وهذا مذكور في غير موضع من القرآن، وقد صار هذا من المتقين، فإنه فعل الفرائض واجتناب الكبائر، واجتناب الكبائر لا يحتاج إلى نية وقصد، فهذا القول يمكن أن يقال في الجملة.

والصحيح قول الجمهور: إن الكبائر لا تُكفّر بدون التوبة، لأن التوبة فرض على العباد، وقد قال الله عز وجل: «وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ» [الحجرات: ١١]، وقد فسرت الصحابة كعمر وعلى وابن مسعود التوبة بالندم، ومنهم من فسرها بالعزم على أن لا يعود، وقد روى ذلك مرفوعاً من وجه فيه ضعف، لكن لا يعلم مخالفاً من الصحابة في هذا، وكذلك التابعون ومن بعدهم، كعمر بن عبد العزيز والحسن وغيرهما.

وأما النصوص الكثيرة المتضمنة مغفرة الذنوب، وتكفير السيئات للمتقين، كقوله تعالى: «إِنْ تَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ يَعْمَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ» [الأنعام: ٢٩]، وقوله تعالى: «وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ مِثْلًا يَكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ. وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» [النساء: ٩]، ووقوله: «وَمَنْ يَتُبْ إِلَى اللَّهِ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ. وَيُعْظِمَ لَهُ أَجْرًا» [الطلاق: ٥]، فإنه لم يبين في هذه الآيات خصال التقوى، ولا العمل الصالح، ومن جملة ذلك: التوبة النصوح، فمن لم يتب فهو ظالم، غير متقٍ.

وقد بين في سورة آل عمران خصال التقوى التي يغفر لأهلها ويدخلهم الجنة، فذكر منها الاستغفار، وعدم الإصرار، فلم يضمن تكفير السيئات ومغفرة الذنوب إلا لمن كان على هذه الصفة، والله أعلم.

ومما يستدل به على أن الكبائر لا تكفر بدون التوبة منها، أو العقوبة عليها حديث عبادة بن

(١) تقدم تحريجه.

الصامت قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «بأي موعني على أن لا تُشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنا» وقرأ عليهم الآية، «فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه فهو إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له» خرّجاه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>، وفي رواية لمسلم: «من أتى منكم هذا فأقيم عليه فهو كفارته». وهذا يدل على أن الحدود كفارات. قال الشافعي (رحمه الله): لم أسمع في هذا الباب أن الحد يكون كفارة لأهله شيئاً أحسن من حديث عبادة بن الصامت.

وقوله: «فوقب به»:

يعم العقوبات الشرعية، وهي الحدود المقدرة أو غير المقدرة، كالتعزيرات، ويشمل العقوبات القدرية، كالمصائب والأسقام والآلام، فإنه صحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يصيب المسلم نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها [من] خطايا»<sup>(٢)</sup>. ورؤى عن علي (رضي الله عنه) أن الحد كفارة لمن أقيم عليه، وذكر ابن جرير الطبري في هذه المسألة اختلافاً بين الناس، ورجّح أن إقامة الحد بمجرده كفارة، وهن القول بخلاف ذلك جداً. قلت: وقد روى عن سعيد بن المسيب وصفوان بن سليم أن إقامة الحد ليس بكفارة، ولا بدّ معه من التوبة، ورجّحه طائفة من المتأخرين منهم البغوي [وأبو عبد الله] ابن تيمية في «تفسيريهما»، وهو قول ابن حزم الظاهري، والأول قول مجاهد وزيد ابن أسلم والثوري وأحمد. وأما حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) المرفوع: «لا أدري: الحدود طهارة لأهلها أم لا؟» فقد خرّجه الحاكم وغيره<sup>(٣)</sup>، وأعله البخاري وقال: لا يثبت وإنما هو من مراسيل الزهري، وهي ضعيفة، وغلط عبد الرزاق فوصله، قال: وقد صحّ عن النبي ﷺ أن الحدود كفارة. ومما يستدل به من قال: الحد ليس بكفارة: قوله تعالى في المحاربين: «ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ» إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ» [المائدة: ٣٣-٣٤]، وظاهره أنه تجتمع لهم عقوبة الدنيا والآخرة، ويُجاب عنه بأنه ذكر عقوبتهم في الدنيا وعقوبتهم في الآخرة، ولا يلزم اجتماعهما، وأما استثناء «من تاب» فإنما استثناء من عقوبة الدنيا خاصة، فإن عقوبة الآخرة تسقط بالتوبة قبل القدرة وبعدها.

وقوله ﷺ: «وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَذَبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ»:

صريح في أن هذه الكبائر من لقي الله بها كانت تحت مشيئته، وهذا يدل على أن إقامة

(١) صحيح: البخاري، حديث (١٨)، ومسلم، حديث (١٧٠٩).

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٥٦٤٢)، ومسلم، حديث (٢٥٧٣)، والترمذي، حديث (٩٦٦).

(٣) صحيح: الحاكم في المستدرک (٩٢/١)، حديث (١٠٤)، والبيهقي في الكبرى (٣٢٩/٨)، وانظر الصحيحة (٢٢١٧).

الفرائض لا تكفرها ولا تمحوها، فإنَّ عموم المسلمين يحافظون على الفرائض لا سيما من بايعهم النبي ﷺ، وخرج من ذلك من لقي الله وقد تاب منها بالنصوص الدالة من الكتاب والسنة على أن من تاب إلى الله، تاب الله عليه، وغفر له، فبقى مَنْ لم يَتُبْ داخلاً تحت المشيئة.

وأيضاً، فيدلُّ على أن الكبائر لا تكفرُها الأعمال: أنَّ الله لم يجعل للكبائر في الدنيا كُفَّارَةً واجبةً، وإنما جعل الكفارة للصغائر ككُفَّارَةِ وطءِ المُطَاهِرِ، ووطءِ المرأة في الحيض على حديث ابن عباس الذي ذهب إليه الإمام أحمد وغيره، وكفارة من ترك شيئاً من واجبات الحج أو ارتكب بعض محظوراته، وهي أربعة أجناس: هديٌّ، وعَتَقٌ، وصدقةٌ، وصيامٌ.

ولهذا لا تجب الكفارة في قتل العمد عند جمهور العلماء ولا في اليمين الغموس أيضاً عند أكثرهم، وإنما يؤمرُ القاتل بعَتَقِ رقبة استحياباً، كما في حديث واثلة بن الأسقع أنهم جاءوا إلى النبي ﷺ في صاحب لهم قد أوجب، فقال: «أَعْتَقُوا عَنْهُ رَقَبَةً، يَعْتِقَهُ اللَّهُ بِهَا مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>.

ومعنى «أوجب»: عَمِلَ عملاً يجب له به النار، ويقال: إنه كان قتل قتيلاً، وفي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر أنه ضرب عبداً له، فأعتقه وقال: ليس لي فيه من الأجر مثل هذا - وأخذ عوداً من الأرض - إني سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ، فَإِنَّ كُفَّارَتَهُ أَنْ يَعْتِقَهُ».

فإن قيل: فالمجامع في رمضان يؤمر بالكفارة، والفطر في رمضان من الكبائر؟ قيل: ليس الكفارة للفطر، ولهذا لا تجب عند الأكثرين على كل مفطر في رمضان عمداً، وإنما هي لهتك حرمة نهار رمضان بالجماع، ولهذا لو كان مفطراً فطراً لا يجوز له في نهار رمضان، ثم جامع، للزمته الكفارة عند الإمام أحمد لما ذكرنا.

ومما يدلُّ على أن تكفير الواجبات مختص بالصغائر: ما خرَّجه البخاري<sup>(٣)</sup> عن حذيفة، قال: بينا نحن جلوسٌ عند عمر، إذ قال: أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة؟ قال: قلت: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره يَكْفُرُهَا الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» قال: ليس عن هذا أسألك. وخرَّجه مسلم بمعناه، وظاهر هذا السياق يقتضي رفعه، وفي رواية للبخاري أنَّ حذيفة قال: سمعته يقول: «فتنة الرجل» فذكره، وهذا كالصريح في رفعه، وفي رواية لمسلم أن هذا من كلام عمر.

وأما قول النبي ﷺ للذي قال له: أصبتُ حداً فأقمه عليّ، فتركه حتى صلي، ثم قال له:

(١) ضعيف: أبو داود، حديث (٣٩٦٤)، وأحمد في مسنده (٤٩٠/٣)، والبيهقي في الكبرى (١٣٢/٨)، وانظر الضعيفة (٩٠٧).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٦٥٧)، وأبو داود، حديث (٥١٦٨).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٣٥٨٦)، ومسلم، حديث (١٤٤) من حديث حذيفة مرفوعاً.

«إِنَّ اللَّهَ غَفَرُ لَكَ حَدِّكَ»<sup>(١)</sup> فليس صريحاً في أن المراد به شيء من الكبائر، لأن حدود الله تعالى محارمه كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُواهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ [النساء: ١٣] الآية إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَمْ يَحْذَرْ مِنْهَا﴾ [النساء: ١٤].

[وفى حديث النواس بن سمعان]<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ في ضرب مثل الإسلام بالصراط المستقيم الذي على جنبتيه سوران، قال: «السُّورَانِ حُدُودُ اللَّهِ» وقد سبق ذكره بتمامه. فكل من أصاب شيئاً من محارم الله، فقد أصاب حدوده، وركبها وتعذَّها. وعلى تقدير أن يكون الحد الذي أصابه كبيرة فهذا الرجل جاء نادماً تائباً، وأسلم نفسه إلى إقامة الحد عليه، والندم توبة، والتوبة تكفر الكبائر بغير تردّد، وقد روى ما يستدلُّ به على أنَّ الكبائر تكفر ببعض الأعمال الصالحة، فخرج الإمام أحمد والترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عمر (رضي الله عنهما) أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إنني أصبْتُ ذنباً عظيماً، فهل لي من توبة؟ قال: «هل لك من أم؟» قال: لا، قال: «فهل لك من خالة؟» قال: نعم، قال: «فبرّها» وخرَّجه ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم وقال: على شرط الشيخين، لكن خرَّجه الترمذي من وجه آخر مرسلًا، وذكر أن المرسل أصحُّ من الموصول، وكذا قال عليُّ بن المديني والدارقطني.

وروى عن عمر أن رجلاً قال له: قتلْتُ نفساً، قال: أمك حية؟ قال: لا، قال: فأبوك؟ قال: نعم، قال: فبرّه وأحسن إليه، ثم قال عمر: لو كانت أمُّه حيّةً فبرّها وأحسن إليها، رجوت أن لا تطعمه النار أبداً، وعن ابن عباس معناه أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وكذلك المرأة التي عملت بالسحر بدومة الجندل، وقدمت المدينة تسأل عن توبتها فوجدت النبي ﷺ قد توفي، فقال لها أصحابه: لو كان أبواك حيَّين أو أحدهما كانا يكفیانك. خرَّجه الحاكم<sup>(٥)</sup>. وقال: فيه إجماع الصحابة جدّان وفاؤ الرسول ﷺ على أن برّ الأبوين يكفیانها. وقال مكحول والإمام أحمد: برّ الوالدين كفارة للكبائر. وروى عن بعض السلف في حمل الجنائز أنه يحطُّ الكبائر، وروى مرفوعاً من وجوه لا تصح<sup>(٦)</sup>.

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه، وهو من حديث النواس بن سمعان الأنصاري وليس من حديث العرياص بن سارية.

(٣) صحيح: الترمذي، حديث (١٩٠٤)، وأحمد في مسنده (١٣/٢)، حديث (٤٦٢٤)، وابن حبان في صحيحه (١٧٧/٢)، حديث (٤٣٥)، والحاكم في المستدرک (١٧١/٤)، حديث (٧٢٦١)، وانظر صحيح الترغيب (٢٥٠٤).

(٤) صحيح: البخاري في الأدب المفرد ص (١٥)، حديث (٤) من حديث ابن عباس، وانظر صحيح الأدب المفرد.

(٥) إسناده صحيح: الحاكم في المستدرک (١٧١/٤)، حديث (٧٢٦٢) والبيهقي في الكبرى (١٣٧/٨).

(٦) منكر: الطبراني في الأوسط (٩٩/٦)، حديث (٥٩٢٠) وابن عدي في الكامل (٢٠٢/٥)، وابن حبان في

وقد صحَّ من رواية أبي بردة أن أبا موسى لما حضرته الوفاة قال: يا بَنِيَّ، اذكروا صاحب الرِّغيف: كان رجلٌ يتعبَّدُ في صومعةٍ أراه سبعين سنة، فشبهَ الشيطانُ في عينه امرأةً، فكان معها سبعة أيام وسبع ليالٍ، ثم كُشِفَ عن الرجل غطاؤه، فخرج تائبًا، ثم ذكر أنه بات بين مساكين فتصدَّقَ عليهم برغيف، فأعطوه رغيفًا، ففقداه صاحبه الذي كان يُعطاه، فلمَّا علم بذلك أعطاه الرغيف وأصبح ميتًا، فوُزِنَت السبعون سنة بالسبع ليالٍ فرجحت الليالي، ووُزِنَ الرغيف بالسبع ليالٍ فرجح الرغيف<sup>(١)</sup>.

وروى ابن المبارك بإسناده في كتاب «البر والصلة» عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قال: عبدَ الله رجلٌ سبعين سنة ثم أصاب فاحشةً فأحبطَ الله عمله، ثم أصابته زمانةٌ وأقعدَ فرأى رجلًا يتصدَّقُ على مساكين، فجاء إليه، فأخذ منه رغيفًا فتصدَّقَ به على مسكين، فغفرَ الله له، وردَّ عليه عمل سبعين سنة.

وهذه كلها لا دلالة فيها على تكفير الكبائر بمجرد العمل، لأن كل من ذكر فيها كان نادمًا تائبًا من ذنبه، وإنما كان سؤاله عن عمل صالح يتقرب به إلى الله بعد التوبة حتى يمحو به أثر الذنب بالكلية، فإن الله (عز وجل) شرط في قبول التوبة ومغفرة الذنوب بها العمل الصالح، كقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [سريم: ٦٠] وقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [طه: ٨٢] وقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَغَسَّخَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصاص: ٦٧] وفي هذا متعلِّق لمن يقول: إنَّ التائب بعد التوبة في المشيئة، وكان هذا حال كثير من الخائفين من السلف. وقال بعضهم لرجلٍ: هل أذنبت ذنبًا؟ قال: نعم، قال: فعلمت أنَّ الله كتبه عليك؟ قال: نعم، قال: فاعمل حتى تعلم أن الله قد محاه. ومنه قول ابن مسعود: إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه في أصل جبل يخاف أن يقع عليه، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذبابٍ طار على أنفه، فقال به هكذا. خرَّجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

وكانوا يتهمون أعمالهم وتوباتهم، ويخافون أن لا يكون قد قُبِلَ منهم ذلك، فكان ذلك يُوجب لهم شدة الخوف، وكثرة الاجتهاد في الأعمال الصالحة. قال الحسن: أدركت أقوامًا لو أنفق أحدهم ملء الأرض ما آمن لعظم الذنب في نفسه. وقال ابن عون: لا تثق بكثرة العمل، فإنك لا تدري أيقبل منك أم لا، ولا تأمن ذنوبك، فإنك لا تدري كُفِّرَتْ عنك أم لا، إن عملك مُعَيَّبٌ عنك كله.

والأظهر - والله أعلم - في هذه المسألة - أعني: مسألة تكفير الكبائر بالأعمال - أنه إن

المجروحين (١٠٤/٢) من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من حل جوانب السرير الأربع كفر الله عنه أربعين كبيرة» وانظر الضعيفة (١٨٩١).

(١) ابن أبي شيبه في مصنفه (٦٢/٧)، حديث (٣٤٢١٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/٢٦٣).

(٢) صحيح البخاري، حديث (٦٣٠٨)، والترمذي، حديث (٢٤٩٧).

أريد أن الكبائر تُمحي بمجرّد الإتيان بالفرائض، وتقع الكبائر مكفرة بذلك كما تُكفر الصغائر باجتناّب الكبائر فهذا باطل. وإن أريد أنه قد يوازن يوم القيامة بين الكبائر وبين بعض الأعمال، فتمحي الكبيرة بما يقابلها من العمل، ويسقط العمل، فلا يبقى له ثواب، فهذا قد يقع. وقد تقدّم عن ابن عمر أنه لما أعتق مملوكه الذي ضربه، قال: ليس لي فيه من الأجر شيء، حيث كان كفارةً لذنبه، ولم يكن ذنبه من الكبائر، فكيف بما كان من الأعمال مكفرًا للكبائر؟ وسبق أيضًا قول من قال من السلف: إنّ السيئة تمحي، ويسقط نظيرها حسنة من الحسنات التي هي ثواب العمل، فإذا كان هذا في الصغائر فكيف بالكبائر؟ فإن بعض الكبائر قد يحبط بعض الأعمال المنافية لها، كما يُبطل المنّ والأذى الصدقة، وتُبطل المعاملة بالربا الجهاد كما قالت عائشة (١). وقال حذيفة: قذف المحصنة يهدم عمل مائة سنة، وروى عنه مرفوعًا خرّجه البزار، وكما يبطل ترك صلاة العصر العمل، فلا يستنكر أن يبطل ثواب العمل الذي يكفر الكبائر.

وقد خرّج البزار في «مسنده» والحاكم (٢) من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) عن النبي ﷺ، قال: «يؤتى بحسنات العبد وسيئاته يوم القيامة، فيقص أو يُقضى بعضها من بعض، فإن بقيت له حسنة، وسّع له بها في الجنة».

وخرّج ابن أبي حاتم من حديث ابن لهيعة، قال: حدّثنى عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبيرة في قول الله عز وجل: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]، قال: كان المسلمون يرون أنهم لا يؤجرون على الشيء القليل إذا أعطوه، فيجيء المسكين فيستقلون أن يعطوه ثمرة وكيسرة وجوزة ونحو ذلك، فيردونه، ويقولون: ما هذا بشيء، إنما نُؤجر على ما تُعطى ونحن نحبه، وكان آخرون يرون أنهم لا يُلامون على الذنوب اليسير مثل الكذبة والنظرة والغيبة وأشياء ذلك، يقولون: إنما وعد الله النار على الكبائر، فرغبهم الله في القليل من الخير أن يعملوه، فإنّه يوشك أن يكثر، وحذّره من الشر، فإنه يوشك أن يكثر، فنزلت: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [الزلزلة: ٧] يعنى وزن أصغر النمل ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] يعنى في كتابه، ويسرّه ذلك قال: يُكتب لكل برّ وفاجر بكلّ سيئة سيئة واحدة، وبكل حسنة عشر حسنات، فإذا كان يوم

(١) عبد الرزاق في مصنفه (١٨٤/٨)، حديث (١٤٨١٢) والدارقطني في سننه (٥٢/٣)، حديث (٢١١)، والبيهقي في الكبرى (٣٣٠/٥)، حديث (١٠٥٨٠) من طريق أبي إسحاق السبيعي عن امرأته العالية قالت: كنت قاعدة عند عائشة رضي الله عنها فأتتها أم حبة فقالت لها يا أم المؤمنين أكنت تعرفين زيد بن أرقم؟ قالت: نعم. قالت: فإني بعته جارية إلى عطائه بثمانمائة نسيت أنه أراد بيعها فاشتريتها منه بثمانمائة نقدًا فقالت لها: بش ما اشتريت وبش ما اشتري. أبلغني زيدًا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب.

(٢) ضعيف: الطبراني في الكبير (١٨٣/١٢)، حديث (١٢٨٣٢)، والحاكم في المستدرک (٢٨٠/٤)، حديث (٧٦٤١) عن ابن عباس عن النبي ﷺ عن الروح الأمين قال: قال الرب عز وجل: «يؤتى بحسنات العبد...» الحديث، وانظر الضعيفة (٥٤٣٠).



القيامة، ضاعف الله حسنات المؤمن أيضًا بكل واحد عشرًا، فيمحو عنه بكل حسنة عشر سيئات، فمن زادت حسناته على سيئاته مِثْقَالَ ذَرَّةٍ دخل الجنة.

وظاهر هذا أنه تقع المقاصة بين الحسنات والسيئات، ثم تسقط الحسنات المقابلة للسيئات، ويُنظر إلى ما يُفَضَّلُ منها بعد المقاصة، وهذا يُوافق قول مَنْ قال بأنَّ مَنْ رَجَحَتْ حسناته على سيئاته بحسنة واحدة أُثِيبَ بتلك الحسنة خاصة، وسقط باقي حسناته في مقابلة سيئاته، خلافاً لمن قال: يُثاب بالجميع، وتسقط سيئاته كأنها لم تكن، وهذا في الكبائر، أما الصغائر، فإنه قد تُمحي بالأعمال الصالحة مع بقاء ثوابها، كما قال ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ» (١)، فأثبت لهذه الأعمال تكفير الخطايا ورفع الدرجات، وكذلك قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ مِائَةَ مَرَّةٍ، كُتِبَ لَهُ مِائَةَ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةَ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ عِزَّةٌ عَشْرَ رِقَابٍ» (٢)، فهذا يدل على أنَّ الذكر يمحو السيئات، ويبقى ثوابه لعامله مضاعفاً.

وكذلك سيئات التائب توبة نصوحاً تكفر عنه، وتبقى له حسناته، كما قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دِينِي إِنِّي بُوِثْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ تَنَقَّلَ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَحْسَنِ الْأَجْنَةِ وَعَدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴿[الأحقاف: ١٥-١٦].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ٢٤﴾ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٥﴾ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَجَزَاءُ مَا جَزَاءُ الْأَشْقَى الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿[الزمر: ٢٣-٢٥]، فلما وصف هؤلاء بالتقوى والإحسان، دلَّ على أنَّهم ليسوا بمصرين على الذنوب، بل هم تائبون منها.

وقوله: ﴿يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الزمر: ٢٥] يدخل فيه الكبائر، لأنها أسوأ الأعمال، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ. وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ [العلاق: ٥]، فرتب على التقوى المتضمنة لفعل الواجبات وترك المحرمات تكفير السيئات وتعظيم الأجر، وأخبر الله عن المؤمنين المتفكرين في خلق السماوات والأرض أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مِنَ الْأَبْرَارِ﴾ [الأمراء: ١٩٣]، فأخبر أنه استجاب لهم ذلك، وأنه كفر عنهم سيئاتهم وأدخلهم الجنة.

وقوله: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ [الأمراء: ١٩٣] فخصَّ الله الذنوب بالمغفرة،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

والسيئات بالتكفير، فقد يقال: السيئات تخصُّ الصغائر، والذنوب يراد بها الكبائر، فالسيئات تكفر، لأن الله جعل لها كفارات في الدنيا شرعية وقدرية، والذنوب تحتاج إلى مغفرة تقي صاحبها من شرها والمغفرة والتكفير متقاربان، فإن المغفرة قد قيل: إنها سترُ الذنوب، وقيل: وقاية شر الذنب مع ستره، ولهذا يسمى ما ستر الرأس ووقاه في الحرب يَغْفَرًا، ولا يُسمَّى كل ساترٍ للرأس مغفراً، وقد أخبر الله عن الملائكة أنَّهم يدعون للمؤمنين التائبين بالمغفرة ووقاية السيئات والتكفير من هذا الجنس؛ لأن أصل الكفر الستر والتغطية أيضًا.

وقد فرَّق بعض المتأخرين بينهما بأن التكفير محو أثر [الذنب] حتَّى كأنَّه لم يكن، والمغفرة تتضمن - مع ذلك - إفضال الله على العبد وإكرامه، وفي هذا نظر.

وقد يفسر بأن مغفرة الذنوب بالأعمال الصالحة تقليبها حسنات، وتكفيرها بالمكفرات تمحوها فقط، وفيه أيضًا نظر، فإنَّه قد صحَّ أن الذنوب المعاقب عليها بدخول النار تُبدَّل حسناتٍ فالمكفرة بعمل صالح يكون كفارة لها أولي.

ويحتمل معنيين آخرين:

أحدهما: أن المغفرة لا تحصل إلا مع عدم العقوبة والمؤاخذه، لأنها وقاية شر الذنب بالكلية، والتكفير قد يقع بعد العقوبة، فإن المصائب الدنيوية كلُّها مكفراتٍ للخطايا، وهي عقوبات، وكذلك العفو يقع مع العقوبة وبدونها، وكذلك الرحمة.

والثاني: أن الكفارات من الأعمال ما جعلها الله لمحو الذنوب المكفرة بها، ويكون ذلك هو ثوابها، ليس لها ثوابٌ غيره، والغالب عليها أن تكون من جنس مخالفة هوى [النفوس] وتجشُّم المشقة فيه، كاجتناب الكبائر الذي جعله الله كفارة للصغائر.

وأما الأعمال التي تُغفر بها الذنوب، فهي ما عدا ذلك، ويجتمع فيها المغفرة والثواب عليها، كالذكر الذي يُكتب به الحسنات، ويُمحى به السيئات، وعلى هذا الوجه فيفرَّق بين الكفارات من الأعمال وغيرها، وأما تكفيرُ الذنوب ومغفرتها إذا أُضيف ذلك إلى الله، فلا فرق بينهما، وعلى الوجه الأول يكونُ بينهما فرق أيضًا.

ويشهد لهذا الوجه الثاني أمران:

أحدهما: قولُ ابن عمر لما أعتق العبد الذي ضربه: ليس لى فى عتقه من الأجر شيء،

والثاني: أنَّ التكفير

هو المحو، والمغفرة هي العفو، والمغفرة لا تكون إلا مع عدم العقوبة، والتكفير قد يقع بعد العقوبة، فإن المصائب الدنيوية كلُّها مكفراتٍ للخطايا، وهي عقوبات، وكذلك العفو يقع مع العقوبة وبدونها، وكذلك الرحمة. وهذا هو الوجه الأول، وهو الذي ذهب إليه الجمهور من العلماء.

وهذه كلها مع تكفيرها للسيئات ترفع الدرجات، ويحصل عليها الثواب، لأننا نقول: قد

يجتمع في العمل الواحد شيئان يُرفعُ بأحدهما الدرجات، ويُكفر بالآخر السيئات، فالوضوء نفسه يُثاب عليه، لكن إسباغُه في شدة البرد من جنس الآلام التي تحصل للنفوس في الدنيا، فيكون كفارةً في هذه الحال، وأما في غير هذه الحالة فتغفر به الخطايا، كما تغفر بالذكر وغيره، وكذلك المشي إلى الجماعات هو قربةٌ وطاعةٌ، ويُثاب عليه، ولكن ما يحصل للنفس به من المشقة والألم بالتعب والنصب هو كفارة، وكذلك حبسُ النفس في المسجد لانتظار الصلاة وقطعها عن مألوفاتها من الخروج إلى المواضع التي تميل النفوس إليها، إما لكسب الدنيا أو للتنزه، هو من هذه الجهة مؤلمٌ للنفس، فيكون كفارة.

وقد جاء في الحديث أنَّ إحدى خطوتي الماشي إلى المسجد ترفع له درجةً، والأخرى تحطُّ عنه خطيئة<sup>(١)</sup>. وهذا يُقوِّى ما ذكرناه، وأن ما حصل به التكفير غير ما حصل به رفع الدرجات، والله أعلم.

وعلى هذا، فيجتمع في العمل الواحد تكفير السيئات، ورفع الدرجات من جهتين، ويوصف في كل حال بكلا الوصفين، فلا تنافي بين تسميته كفارةً وبين الإخبار عنه بمضاعفة الثواب به، أو وصفه برفع الدرجات، ولهذا قال ﷺ: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مُكَفِّرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتَنَبْتُ الْكِبَائِرُ»<sup>(٢)</sup>. فإن [في] حبس النفس على المواظبة على الفرائض من مخالفة هواها وكفها عما تميل إليه ما يوجب ذلك تكفير الصغائر.

وكذلك [الشهادة] في سبيل الله تكفر الذنوب بما يحصل بها من الألم، وترفعُ الدرجات بما اقترن بها من الأعمال الصالحة بالقلب والبدن، فتبين بهذا أن بعض الأعمال يجتمع فيها ما يوجب رفع الدرجات وتكفير السيئات من جهتين، ولا يكون بينهما منافاة، وهذا ثابت في الذنوب الصغائر بلا ريب، وأما الكبائر، فقد تُكفر بالشهادة مع حصول الأجر للشهيد، لكن الشهيد ذو الخطايا في رابع درجة من درجات الشهداء، [كذا روي] عن النبي ﷺ من حديث فضالة بن عبيد خرَّجه الإمام أحمد والترمذي<sup>(٣)</sup>.

وأما مغفرة الذنوب ببعض الأعمال مع توفير أجرها وثوابها، فقد دلَّ عليه الأحاديث الصحيحة في الذكر، وقد قيل: إنَّ تلك السيئات تُكتب حسنات [أيضاً] كما في حديث أبي مالك

<sup>(١)</sup> «الذي يمشي تكفَّر به ذنوبه من يومه في سنة» أخرجه الشيخان في الصحيحين. والظاهر أن هذا الحديث يدل على أن كل عمل صالح يوجب مغفرة الذنوب، وأما في الإحارة فيوازن بين الحسنات والسيئات، ويُكفر بهما من بعض الأعمال، كما في حديث فضالة بن عبيد.

(١) صحيح: البخاري (٢٧٧١)، وصحاح: ابن أبي عمير (١٠١)، وابن جرير (١٠١)، وابن أبي عمير (١٠١)، وابن أبي عمير (١٠١).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

على سيئاته فقد نجا، ودخل الجنة، وسواء في هذا الصغائر والكبائر، وهكذا من كانت له حسنات وعليه مظالم، فاستوفى المظلومون حقوقهم من حسناته، وبقي له حسنة، دخل بها الجنة. قال ابن مسعود (رضي الله عنه): إن كان ولياً لله ففضل له مثقال ذرة، ضاعفها الله له حتى يدخل الجنة، وإن كان شقياً قال الملك: رب فنيته حسناته، وبقي له طالبون كثير، قال: خذوا من سيئاتهم، [فأضيفوها] إلى سيئاته، ثم صكوا له صكاً إلى النار، خرجه ابن أبي حاتم وغيره.

والمراد أن تفضيل مثقال ذرة من الحسنات إنما هو بفضل الله عز وجل، لمضاعفته لحسنات المؤمن وبركته فيها، وهكذا حال من كانت له حسنات وسيئات، وأراد الله رحمته، فضل له من حسناته ما يدخله به الجنة، وكله من فضل الله ورحمته، فإنه لا يدخل أحد الجنة إلا بفضل الله ورحمته.

وخرج أبو نعيم <sup>(١)</sup> بإسناد ضعيف عن علي (رضي الله عنه) مرفوعاً: «أوحى الله إلى نبي من أنبياء بني إسرائيل: قل لأهل طاعتي من أمتك: لا يتكلموا على أعمالهم، فإنني لا أقاص عبداً الحساب يوم القيامة أشاء أن أعذبه إلا عذبه، وقل لأهل معصيتي من أمتك: لا يلقوا بأيديهم، فإنني أغفر الذنب العظيم ولا أبالي»، ومصدقاً هذا قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «من نوقش الجسب عذب»، وفي رواية: «هلك» <sup>(٢)</sup> [والله أعلم].

المسألة الثانية: أن الصغائر هل تجب التوبة منها كالكبائر أم لا؟ لأنها تقع مكفرة باجتناب الكبائر، لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا نُهْنَوْ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]. هذا مما اختلف الناس فيه.

فمنهم من أوجب التوبة منها، وهو قول أصحابنا وغيرهم من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم. وقد أمر الله بالتوبة عقيب ذكر الصغائر والكبائر، فقال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [٢٤] وقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣٠-٣١].

وأمر بالتوبة من الصغائر بخصوصها في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَر قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يَسَاءَ عَسَى أَنْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَلَمُ الْمُسُوفُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

ومن الناس من لم يوجب التوبة منها، وحكى عن طائفة من المعتزلة ومن المتأخرين من

(١) أبو نعيم في الحلية (٤/ ١٩٥).

(٢) صحيح البخاري، حديث (٦٥٣٦)، ومسلم، حديث (٢٨٧٦)، وأبو داود، حديث (٣٠٩٣)، والترمذي، حديث (٢٤٢٦).

قال: يجبُ أحد أمرين: إما التوبة منها، أو الإتيان ببعض المكفرات للذنوب من الحسنات.  
وحكى ابن عطية في «تفسيره» في تكفير الصغائر بامتنال الفرائض واجتناب الكبائر قولين:  
أحدهما - وحكاه عن جماعة من الفقهاء وأهل الحديث - : أنه يُقطع بتكفيرها بذلك قطعاً،  
لظاهر الآية والحديث.

والثاني - وحكاه عن الأصوليين - : أنه لا يُقطع بذلك، بل يُحمل على غلبة الظن وقوة  
الرجاء، وهو في مشيئة الله عز وجل، إذ لو قطع بتكفيرها لكانت الصغائر في حكم المباح الذي  
لا تَبْعَةٌ فيه، وذلك نقضٌ لِعُرَى الشريعة.

قلت: قد يقال: لا يُقطع بتكفيرها، لأن أحاديث التكفير المطلقة بالأعمال جاءت مقيّدة  
بتحسين العمل، كما ورد ذلك في الوضوء والصلاة، وحينئذ فلا يتحقق وجود حسن العمل الذي  
يوجب التكفير، وعلى هذا الاختلاف الذي ذكره ابن عطية يبنى الاختلاف في وجوب التوبة من  
الصغائر.

وقد خرّج ابن جرير<sup>(١)</sup> من رواية الحسن أن قوماً أتوا عمر، فقالوا: نرى أشياء من كتاب الله  
لا يعمل بها، فقال لرجل منهم: أقرأت القرآن كله؟ قال: نعم، قال: فهل أحصيته في نفسك؟  
قال: اللهم لا، قال: فهل أحصيته في بصرك؟ فهل أحصيته في لفظك؟ هل أحصيته في أترك؟  
ثم تتبعهم حتى أتى على آخرهم، ثم قال: ثكلت عمر أمه، أتكلفونه أن يقيم على الناس  
كتاب الله؟ قد علم ربنا أنه سيكون لنا سيئات، قال: وتلا: ﴿إِنْ تَحْتَسِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ  
نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

وبإسناده<sup>(٢)</sup> عن أنس بن مالك أنه قال: لم أر مثلاً الذي بلغنا عن ربنا تعالى، ثم لم نخرج له  
عن كل أهل ومال، ثم سكت، ثم قال: والله لقد كلّفنا ربنا أهون من ذلك، لقد تجاوز لنا عمّا  
دون الكبائر، فما لنا ولها، ثم تلا: ﴿إِنْ تَحْتَسِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ  
وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]. وخرّجه البزار<sup>(٣)</sup> في «مسنده» مرفوعاً، والموقوف أصح.  
وقد وصف الله المحسنين باجتنب الكبائر، قال تعالى: ﴿يَجْزِي الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَجَزَى الَّذِينَ  
أَحْسَنُوا بِالْحَسَنَى ۖ الَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كَثِيرٌ ۖ أَذْهَبَ الْآثِمِرَ ۖ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّعَمَ﴾ [المجم: ٣١-٣٢].

وفي تفسير اللمم قولان للسلف:

أحدهما: أنه مقدمات الفواحش كاللمس والقبلة، وعن ابن عباس<sup>(٤)</sup>: هو ما دُونَ الحدّ من

(١) الطبري في تفسيره (٤٤/٥).

(٢) الطبري في تفسيره (٤٤/٥، ٤٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٣٣/٧)، حديث (٣٤٧٥٦) من حديث أنس  
موقوفاً.

(٣) ذلك: ذكره الهيثمي في المجمع (٣/٧) من حديث أنس موقوفاً وقال: «رواه البزار وفيه الجلد بن أيوب وهو  
ضعيف» ولم أجده مرفوعاً.

(٤) الطبري في تفسيره (٦٨/٢٧).

وعيد الآخرة بالنار وحد الدنيا .

والثاني : أنه الإمام بشيء من الفواحش والكبائر مرة واحدة ، ثم يتوب منه ، وروى عن ابن عباس وأبي هريرة ، وروى عنه مرفوعاً بالشك في رفعه ، قال : اللمة من الزنى ثم يتوب فلا يعود ، واللمة من شرب الخمر ثم يتوب فلا يعود ، واللمة من السرقة ثم يتوب فلا يعود . ومن فسر الآية بهذا قال : لا بد أن يتوب منه بخلاف من فسر بالمقدمات فإنه لم يشترط توبة .

والظاهر أن القولين صحيحان ، وأن كليهما مراد من الآية ، وحينئذ فالمحسن : هو من لا يأتي بكبيرة إلا نادراً ثم يتوب منها ، ومن إذا أتى بصغيرة كانت مغمورة في حسناته المكفرة لها ، ولا بد أن لا يكون مُصِراً عليها ، كما قال تعالى : ﴿ وَكَمْ يُصِرُّوْنَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [١٧] ممران : ١٣٥ ، وروى عن ابن عباس أنه قال : لا صغيرة مع إصرار ، ولا كبيرة مع استغفار ، وروى مرفوعاً من وجوه ضعيفة (١) .

وإذا صارت الصفات كبائر بالمداومة عليها فلا بد للمحسنين من اجتناب المداومة على الصفات حتى يكونوا مجتنبين لكبائر الإثم والفواحش ، وقال الله عز وجل : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [٢٦] وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا عَصَوْا هُمْ يَعْفِرُونَ ﴾ [٢٧] وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [٢٨] وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ [٢٩] وَحَرِّزُوا سِتْنَتَيْ سِتْنَةٍ مِّنْهَا قَمَنَ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ [الشورى : ٣٦-٤٠] . فهذه الآيات تضمنت وصف المؤمنين بقيامهم بما أوجب الله عليهم من الإيمان والتوكل ، وإقام الصلاة والإنفاق مما رزقهم الله ، والاستجابة لله في جميع طاعاته ، ومع هذا فهم مجتنبون كبائر الإثم والفواحش ، فهذا هو تحقيق التقوى ، ووصفهم في معاملتهم للخلق بالمغفرة عند الغضب ، وندبهم إلى العفو والإصلاح . وأما قوله : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ ﴾ [الشورى : ٣٩] ، فليس منافياً للعفو ، فإن الانتصار يكون بإظهار القدرة على الانتقام ، ثم يقع العفو بعد ذلك ، فيكون أتم وأكمل ، قال النخعي في هذه الآية : كانوا يكرهون أن يُستذلوا ، فإذا قدروا عَفَوْا . وقال مجاهد : كانوا يكرهون للمؤمن أن يذل نفسه ، فيجتري عليه الفساق ، فالمؤمن إذا بُغِيَ عليه يُظهر القدرة على الانتقام ثم يعفو بعد ذلك ، وقد جرى مثل هذا لكثير من السلف ، منهم قتادة وغيره . فهذه الآيات تتضمن جميع ما ذكره النبي ﷺ في وصيته لمعاذ ؛ فإنها تضمنت أصول [خصال] التقوى بفعل الواجبات ، والانتهاز عن كبائر المحرمات ومعاملة الخلق بالإحسان والعفو ، ولازم ذلك أنهم إن وقع منهم شيء من الإثم من غير الكبائر والفواحش ، يكون مغموراً بخصال التقوى المقتضية لتكفيرها ومحوها .

(١) ضعيف : القضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٤٤) ، حديث (٨٥٣) عن ابن عباس مرفوعاً ، وانظر الضعيفة (٤٨١٠) ، وأخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٤١) ، والبيهقي في الشعب (٥/ ٤٥٦) ، حديث (٧٢٦٨) من حديث ابن عباس موقوفاً .

وأما الآيات التي في سورة آل عمران، فوصف فيها المتقين بالإحسان إلى الخلق، وبالاستغفار من الفواحش وظلم النفس، وعدم الإصرار على ذلك، وهذا هو الأكمل، وهو إحداهن التوبة، والاستغفار عقيب كل ذنب من الذنوب صغيراً كان أو كبيراً، كما روى أن رسول الله ﷺ وصّى بذلك معاذاً، وقد ذكرناه فيما سبق.

وإنما بسطنا القول في هذا؛ لأن حاجة الخلق إليه شديدة، وكل أحد يحتاج [إلى معرفة هذا] ثم إلى العمل بمقتضاه، والله الموفق والمعين.

وقوله ﷺ: «أَتُبِّعُ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا»: ظاهره أن السيئات تُمحي بالחסنات، وقد تقدّم ذكر الآثار التي فيها أن السيئة تمحي من

صحف الملائكة بالحسنة إذا عملت بعدها، قال عطية العوفي: بلغني أنه من بكى على خطيئة مُحِيت عنه، وكتبت له حسنة. وعن عبد الله بن عمرو قال: من ذكر خطيئة عَمِلَهَا فَوَجَلَّ قَلْبُهُ مِنْهَا، فَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَحْسِبْهَا شَيْئاً حَتَّى يَمْحُوهَا عَنْهُ الرَّحْمَنُ. وقال بشر بن الحارث: بلغني عن الفضيل بن عياض قال: بكاء النهار يمحو ذنوب العلانية، وبكاء الليل يمحو ذنوب السر، وقد ذكرنا قول النبي ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟!» الحديث.

وقالت طائفة: لا تُمحي الذنوب من صحائف الأعمال بتوبة ولا غيرها، بل لا بد أن يُوقف عليها صاحبها ويقرأها يوم القيامة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُوَلِّتُنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [السجدة: ٤٩]، وفي الاستدلال بهذه الآية نظر، لأنه إنما ذكر فيها حال المجرمين، وهم أهل الجرائم والذنوب العظيمة، فلا يدخل فيهم المؤمنون التائبون من ذنوبهم، أو المغمورة ذنوبهم بحسناتهم. وأظهر من هذا الاستدلال بقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [٢٦] وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ [الزلزلة: ٧-٨]، وقد ذكر بعض المفسرين أن هذا القول هو الصحيح عند المحققين، وقد روى هذا القول عن الحسن البصري، وبلال بن سعد الدمشقي، قال الحسن في العبد يذنب ثم يتوب ويستغفر: يُغفر له، ولكن لا يُمحاه من كتابه دون أن يقفه عليه، ثم يسأله عنه، ثم بكى الحسن يَ شديداً، وقال: لو لم نبك إلا للحياء من ذلك المقام لكان ينبغي لنا أن نبكي.

وقال بلال بن سعد: إن الله يغفر الذنوب، ولكن لا يمحوها من الصحيفة حتى يوقفه عليها يوم القيامة وإن تاب. وقال أبو هريرة: يُدنى الله العبد يوم القيامة، فيضع عليه كنفه فيستره من الخلائق كلها، ويدفع إليه كتابه في ذلك الستر، فيقول: اقرأ يا ابن آدم كتابك، فيقرأ، فيمرّ بالحسنة، فيبيض لها وجهه، ويُسرُّ بها قلبه، فيقول الله (عز وجل): أتعرف يا عبادي؟ فيقول: نعم، فيقول: إني قبلتها منك فيسجد، فيقول: ارفع رأسك وعُد في كتابك، فيمر بالسيئة، فيسودُّ لها وجهه، ويوجلُّ منها قلبه، وترتعد منها فرائضه، ويأخذ الحياء من ربه ما لا يعلمه

غيره، فيقول: أتعرف يا عبدي؟ فيقول: نعم يا رب، فيقول: إني قد غفرتها لك، فيسجد فلا يرى الخلائق إلا السجود حتى ينادى بعضهم بعضاً: طوبى لهذا العبد الذي لم يعص الله قط، ولا يدرون ما قد لقي فيما بينه وبين ربه مما قد وقفه عليه. وقال أبو عثمان النهدي عن سلمان: يُعطى الرجل صحيفته يوم القيامة، فيقرأ أعلاها، فإذا سيئاته، فإذا كاد يسوء ظنه، نظر في أسفلها فإذا حسناته، ثم نظر في أعلاها فإذا هي قد بُدلت حسنات، ورؤي عن أبي عثمان، عن ابن مسعود، وعن أبي عثمان من قوله وهو أصح<sup>(١)</sup>.

وروى ابن أبي حاتم بإسناده عن بعض أصحاب معاذ بن جبل قال: يدخل أهل الجنة الجنة على أربعة أصناف: المتقين، ثم الشاكرين، ثم الخائفين، ثم أصحاب اليمين. قيل: لم سُموا أصحاب اليمين؟ قال: لأنهم عملوا الحسنات والسيئات، فأعطوا كتبهم بأيمانهم، فقرأوا سيئاتهم حرقاً حرقاً قالوا: يا ربنا هذه سيئاتنا فأين حسناتنا؟ فعند ذلك [محا الله السيئات، وجعلها حسنات فعند ذلك] قالوا: ﴿هَؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِي﴾ [الحاقة: ١٩]، فهم أكثر أهل الجنة. وأهل هذا القول قد يحملون أحاديث محو السيئات بالحسنات على محو عقوباتها دون محو كتابتها من الصحف والله أعلم.

وقوله ﷺ: «وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»: هذا من خصال التقوي، ولا تتم التقوى إلا به وإنما أفرد به بالذكر للحاجة إلى بيانه، فإن كثيراً من الناس يظن أن التقوى هي القيام بحق الله دون حقوق عباده، فنص له على الأمر بإحسان العشرة للناس، فإنه كان قد بعثه إلى اليمن معلماً لهم ومفتقها وقاضياً، ومن كان كذلك، فإنه يحتاج إلى مخالقة الناس بخلق حسن ما لا يحتاج إليه غيره ممن لا حاجة للناس به، ولا يُخالطهم، وكثيراً ما يغلب على من يعتنى بالقيام بحقوق الله، والانعكاف على محبته وخشيته وطاعته إهمال حقوق العباد بالكُلِّيَّة أو التقصير فيها، والجمع بين القيام: حقوق الله وحقوق عباده عزيز جداً لا يقوى عليه إلا الكُمَّل من الأنبياء والصديقين.

وقال الحارث المحاسبي: ثلاثة أشياء عزيزة أو معدومة: حسن الوجه مع الصيانة، وحسن الخلق مع الديانة، وحسن الإخاء مع الأمانة.

وقال بعض السلف: جلس داود عليه السلام خالياً، فقال الله عز وجل: مالي أراك خالياً؟ قال: هجرت الناس فيك يا رب العالمين، قال: يا داود ألا أدلك على ما تستبقي به وجوه الناس، وتبلغ فيه رضاي؟ خالِ النَّاسَ بِأَخْلَاقِهِمْ، واحتجز الإيمان بيني وبينك. وقد عدَّ الله في كتابه مخالقة الناس بخلق حسن من خصال التقوي، بل بدأ بذلك في قوله: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣-١٣٤].

وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن سعيد المقبري قال: بلغنا أن رجلاً جاء إلى عيسى ابن مريم

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره (٣/ ٣٢٨) من قول سلمان وعزاه لابن أبي حاتم.



عليه السلام فقال: يا معلّم الخير، كيف أكون تقياً لله عز وجل كما ينبغي له؟ قال: ببسير من الأمر: تحبّ الله بقلبك كلّهُ، وتعمل بكدحك وقوتك ما استطعت، وترحم ابن جنسك كما ترحم نفسك، قال: من ابن جنسي يا معلّم الخير؟ قال: ولد آدم كلّهم، وما لا تُحب أن يؤتى إليك، فلا تأته لأحدٍ وأنت تقياً لله عز وجل كما ينبغي له. وقد جعل النبي ﷺ حسن الخلق أكمل خصال الإيمان، كما خرّج الإمام أحمد وأبو داود<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً» وخرّجه محمد بن نصر المروزي<sup>(٢)</sup>، وزاد فيه: «وإن المرء ليكون مؤمناً وإن في خلقه شيئاً فينقص ذلك من إيمانه». وخرّج (الإمام) أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، من حديث أسامة بن شريك قال: قالوا: يا رسول الله، ما أفضل ما أعطى المرء المسلم؟ قال: «الخلق الحسن».

وأخبر النبي ﷺ أن صاحب الخلق الحسن يبلغ بخلقه درجة الصائم القائم لثلاثين سنة لا يشتغل المرء للتقوى عن حسن الخلق بالصوم والصلاة ويظن أن ذلك يقطعه عن فضلها. فخرّج الإمام أحمد وأبو داود<sup>(٤)</sup> من حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «إن المؤمن ليُدرك بحسن خلقه درجات الصّائم القائم».

وأخبر أن حسن الخلق أثقل ما يوضع في الميزان، وأن صاحبه أحب الناس إلى الله وأقربهم من النبيين مجلساً. فخرج الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي<sup>(٥)</sup> من حديث أبي الدرداء (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ قال: «ما من شيء يوضع في الميزان أثقل من حسن الخلق، وإن صاحب حسن الخلق لينتفع به درجة صاحب الصوم والصلاة».

وخرّج ابن حبان<sup>(٦)</sup> في «صحيحه» من حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بأحبكم إلى الله وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة؟» قالوا: بلى، قال: «أحسنكم خلقاً» وقد سبق حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق»<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح: أبو داود، حديث (٤٦٨٢)، والترمذي، حديث (١١٦٢)، وأحمد في مسنده (٢/٢٥٠)، حديث (٧٣٩٦) وابن حبان في صحيحه (٢/٢٢٧)، حديث (٤٧٩)، الحاكم في المستدرک (١/٤٣)، حديث (٢)، وانظر صحيح الجامع (١٢٣٠).

(٢) المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٤٤٢)، حديث (٤٥٤).

(٣) صحيح: ابن ماجه، حديث (٣٤٣٦)، وأحمد في مسنده (٤/٢٧٨) وابن حبان في صحيحه (١٣/٤٢٦)، حديث (٦٠٦١) والحاكم في المستدرک (١/٢٠٨)، حديث (٤١٦)، وانظر صحيح الجامع (٣٣٢١).

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (٤٧٩٨)، وأحمد في مسنده (٦/٩٠)، حديث (٢٤٦٣٩)، والحاكم في المستدرک (١/١٢٨)، حديث (١٩٩)، وانظر صحيح الجامع (١٦٢٠).

(٥) صحيح: أبو داود، حديث (٤٧٩٩)، والترمذي، حديث (٢٠٠٢)، وأحمد في مسنده (٦/٤٤٦)، حديث (٢٧٥٥٧)، وانظر صحيح الجامع (٥٧٢١).

(٦) صحيح: ابن حبان في صحيحه (٢/٢٣٥)، حديث (٤٨٥)، وانظر صحيح الترغيب (٢٦٥٠).

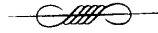
(٧) تقدم تحريره.

وخرّج أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «أنا زعيم ببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه»، وخرّجه الترمذي وابن ماجه<sup>(٢)</sup> بمعناه من حديث أنس. وقد روى عن السلف تفسير حسن الخلق، فعن الحسن قال: حسن الخلق: الكرم والبذلة والاحتمال. وعن الشعبي قال: حسن الخلق: البذلة والعطية والبشر الحسن، وكان الشعبي كذلك. وعن ابن المبارك قال: هو بسط الوجه وبذل المعروف وكف الأذى. وسئل سلام بن أبي مطيع عن حسن الخلق فأنشد:

تراه إذا ما جئته متهللاً كأنك تُعطيه الذي أنت سائله  
ولو لم يكن في كفه غير روجه لجأ بها فليتنق الله سائله  
هو البحر من أي التواحي أتيت فليجته المعروف والجود ساجله  
وقال الإمام أحمد: حسن الخلق أن لا تغضب ولا [تحتد] وعنه أنه قال: حسن الخلق أن تحتل ما يكون من الناس. وقال إسحاق بن راهويه: هو بسط الوجه، وأن لا تغضب، ونحو ذلك قال محمد ابن نصر.

وقال بعض أهل العلم: حسن الخلق: كظم الغيظ لله، وإظهار الطلاقة والبشر إلا للمبتدع والفاجر، والعفو عن الزائلين إلا تأديباً أو إقامة حد وكف الأذى عن كل مسلم أو معاهد إلا تغيير منكر أو أخذاً بمظلمة لمظلوم من غير تعد.

وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(٣)</sup> من حديث معاذ بن أنس الجهني، عن النبي ﷺ قال: «أفضل الفضائل أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتصنع عمن شتمك». وخرّج الحاكم<sup>(٤)</sup> من حديث عتبة بن عامر الجهني، [قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا عتبة، ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا والآخرة؟ تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك». وخرّج الطبراني<sup>(٥)</sup> من حديث علي (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال: «ألا أدلك على أكرم أخلاق أهل الدنيا والآخرة؟ أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك».



- (١) حسن: أبو داود، حديث (٤٨٠٠)، وانظر صحيح الجامع (١٤٦٤).  
(٢) ضعيف: الترمذي، حديث (١٩٩٣)، وابن ماجه، حديث (٥١)، وانظر ضعيف الجامع (٥٥٢٢).  
(٣) ضعيف: أحمد في مسنده (٤٣٨/٣) والطبراني في الكبير (١٨٨/٢٠)، حديث (٤١٣)، وانظر الضعيفة (٢٦٠٤).  
(٤) صحيح لغيره: الحاكم في المستدرک (١٧٨/٤)، حديث (٧٢٨٥)، وانظر الترغيب (٢٥٣٦).  
(٥) ضعيف: الطبراني في الأوسط (٣٦٤/٥)، حديث (٥٥٦٧)، وانظر ضعيف الترغيب (١٤٦٧).

## الحديث التاسع عشر

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا غُلَامُ، إِنِّي أَعَلَّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ، لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ: «احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعْرِفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَغْرِفَكَ فِي الشَّدَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيَصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا»<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه الترمذي من رواية حنّش الصنعاني، عن ابن عباس، وخرَّجه الإمام أحمد من حديث حنّش أيضًا مع إسناده الآخرين منقطعين ولم يُميز لفظ بعضهما من بعض، ولفظ حديثه: «يَا غُلَامُ أَوْ يَا غُلِيمُ أَلَا أَعَلَّمُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِنَّ؟» فقلت: بلي، فقال: «احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعْرِفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ يَغْرِفَكَ فِي الشَّدَّةِ، وَإِذَا سَأَلْتَ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، قَدْ جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ، فَلَوْ أَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَرَادُوا أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتِبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا كَثِيرًا، وَأَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا».

وهذا اللفظ أتَمُّ من اللفظ الذي ذكره الشيخ رحمه الله، وعزاه إلى غير الترمذي، واللفظ الذي ذكره الشيخ رواه عبدُ بنُ حميد في «مسنده» بإسناد ضعيف عن عطاء، عن ابن عباس، وكذلك عزاه ابنُ الصلاح في «الأحاديث الكلية» التي هي أصلُ أربعين الشيخ رحمه الله إلى عبد بن حميد وغيره.

وقد روى هذا الحديث عن ابن عباس من طرق كثيرة من رواية ابنه عليٍّ، ومولاه عكرمة<sup>(٢)</sup>، وعطاء بن أبي رباح<sup>(٣)</sup>، وعمرو بن دينار، وعُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله، وعمر مولى

(١) صحيح: الترمذي، حديث (٢٥١٦)، وأحمد في مسنده (٢٩٣/١)، حديث (٢٦٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (٤٣٠/٤)، حديث (٢٥٥٦)، والحاكم في المستدرک (٦٢٣/٣)، حديث (٦٣٠٣)، وانظر صحيح الجامع (٧٩٥٧).

(٢) الطبراني في الكبير (٢٢٣/١١)، حديث (١١٥٦٠).

(٣) الطبراني في الكبير (١٧٨/١١)، حديث (١١٤١٦).

غفرة، وابن أبي مليكة<sup>(١)</sup> وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وأصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرَّجها الترمذي (وغيره) كذا قاله ابن منده [وغيره] وقد روى عن النبي ﷺ أنه وصَّى ابن عباس بهذه الوصية من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري<sup>(٣)</sup>، وسهل بن سعد، وعبد الله ابن جعفر<sup>(٤)</sup>، وفي أسانيدنا كلها ضعف. وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها لينه، وبعضها أصلح من بعض وبكل حال فطريق حنش التي خرَّجها الترمذي حسنة جيدة.

وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهم أمور الدين، حتى قال بعض العلماء: تدبرْتُ هذا الحديث، فأدهشني وكِدْتُ أطيئُ فوا أسفى من الجهل بهذا الحديث، وقلة التفهم لمعناه.

قلت: وقد أفردت لشرحه جزءاً كبيراً ونحن نذكر هاهنا مقاصده على وجه الاختصار إن شاء الله تعالى.

فقوله ﷺ: «أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ»:

يعني: احفظ حدوده، وحقوقه وأوامره، ونواهيه، وحفظ ذلك: هو الوقوف عند أوامره بالامتثال، وعند نواهيه بالاجتناب، وعند حدوده، فلا يتجاوز ما أمر به وأذن فيه إلى ما نهى عنه، فمن فعل ذلك فهو من الحافظين لحدود الله الذين مدحهم الله في كتابه، وقال عز وجل: ﴿هَٰذَا مَا نُوْعِدُونَ لِكُلِّ أَزَاجٍ حَافِظٍ ۖ مَن خَشِيَ الرَّحْمَنََ الْغَيْبَ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ۖ﴾ [ق: ٣٢-٣٣]، وفسر الحفيظ هاهنا بالحافظ لأوامر الله، وبالحافظ لذنوبه ليتوب منها.

ومن أعظم ما يجب حفظه من أوامر الله الصلاة، وقد أمر الله بالمحافظة عليها، فقال: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ومدح المحافظين عليها بقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج: ٣٤].

وقال النبي ﷺ: «مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ»<sup>(٥)</sup>، وفي حديث آخر: «مَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا، وَنَجَاةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(٦)</sup>.

- (١) الطبراني في الكبير (١٢٣/١)، حديث (١١٢٤٣)، والحاكم في المستدرک (٦٢٤/٣)، حديث (٦٣٠٤).
- (٢) الحاكم في المستدرک (٦٢٣/٣)، حديث (٦٣٠٣) من طريق عبد الملك بن عمير عن ابن عباس.
- (٣) أبو يعلى في مسنده (١٠١/١)، حديث (٩٦)، من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لابن عباس: «يا غلام... الحديث».
- (٤) ابن أبي عاصم في السنة (١٣٧/١)، حديث (٣١٥).
- (٥) صحيح: أبو داود، حديث (١٤٢٠)، والنسائي، حديث (٤٦١)، وابن ماجه، حديث (١٤٠١)، من حديث عبادة بن الصامت، وانظر صحيح الجامع (٣٢٤٣).
- (٦) صحيح: أحمد في مسنده (١٦٩/٢)، حديث (٦٥٧٦) والطبراني في الأوسط (٢١٣/٢)، حديث (١٧٦٧)، وابن حبان في صحيحه (٣٢٩/٤)، حديث (١٤٦٧)، من حديث عبد الله بن عمرو، وانظر المشكاة (٥٧٨).

وكذلك الطهارة، فإنها مفتاح الصلاة، وقال النبي ﷺ: «لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» (١).

ومما يؤمر بحفظه الأيمان، قال الله عز وجل: ﴿وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، فإن الأيمان يقع الناس فيها كثيراً، ويُهمل كثير منهم ما يجب بها، فلا يحفظه، ولا يلتزمه.

ومن ذلك حفظ الرأس والبطن كما في حديث ابن مسعود المرفوع: «الاستحياء من الله حق الحياء: أن تحفظ الرأس وما وعى، وتحفظ البطن وما حوى». خرجه الإمام أحمد والترمذي.

وحفظ الرأس وما وعى يدخل فيه حفظ السمع والبصر واللسان من المحرمات، وحفظ البطن وما حوى يتضمن حفظ القلب عن الإصرار على محرم. قال الله عز وجل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَأَخَذْنَاهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقد جمع الله ذلك كله في قوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْدهُ مَسْئُولا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ويتضمن أيضاً حفظ البطن من إدخال الحرام إليه من المأكول والمشرب، ومن أعظم ما يجب حفظه من نواهي الله عز وجل: اللسان والفرج، وفي حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ» خرجه الحاكم (٢).

وخرجه الإمام أحمد (٣) من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ فَجْمَيْهِ وَفَرْجِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وأمر الله عز وجل بحفظ الفروج ومدح الحافظين لها، فقال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَنْصَابِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، وقال: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظِينَ الذِّكْرَيْنِ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذِّكْرَيْنِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الأحراب: ٣٥]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الزمر: ١-٢] إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْجَاهِهِمْ حَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٥].

وقال أبو إدريس الخولاني: أول ما وصى الله به آدم عند إهباطه إلى الأرض: حفظ فرجه، وقال: لا تضعه إلا في حلال.

- (١) صحيح: ابن ماجه، حديث (٢٧٧)، وأحمد في مسنده (٢٨٢/٥)، حديث (٢٢٤٨٦)، وابن حبان في صحيحه (٣/٣١١)، حديث (١٠٣٧)، والحاكم في المستدرک (٢٢٠/١)، حديث (٤٤٧)، والبيهقي في الكبرى (١/٨٢)، حديث (٣٨٩)، من حديث ثوبان، وانظر صحيح الجامع (٩٥٢).
- (٢) صحيح: الحاكم في المستدرک (٢٩٧/٤)، حديث (٨٠٥٨) وأحمد في الزهد ص (٢٢)، حديث (١٤)، والبيهقي في الشعب (٤/٣٦٠)، حديث (٥٤٠٦) من حديث أبي هريرة، والحديث أخرجه البخاري، حديث (٦٤٧٤) من حديث سهل بن سعد بلفظ: «من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه أضمن له الجنة».
- (٣) صحيح: أحمد في مسنده (٣٩٨/٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢٥٨/١٣)، حديث (٧٢٧٥)، والحاكم في المستدرک (٤/٣٩٩)، حديث (٨٠٦٣)، وانظر صحيح الجامع (٦٢٠٢).

وقوله ﷺ: «يَحْفَظُكَ»:

يعني: أن من حفظ حدود الله وراعى حقوقه، حفظه الله، فإن الجزاء من جنس العمل، كما قال تعالى: «وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِنِّي فَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» [البقرة: ٤٠]، وقال: «فَأَذْكُرُوا لَكُمْ» [البقرة: ١٥٢]، وقال: «إِنْ نَصَرُوا اللَّهَ يُصَرِّكُمْ» [محمد: ٧]، وحفظ الله لعبده يدخل فيه نوعان:

أحدهما: حفظه له في مصالح دنياه، كحفظه في بدنه وولده وأهله وماله، قال الله عز وجل: «لَكُمْ مَعْقَلَتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِمَّنْ أَمَرِ اللَّهُ» [الرعد: ١١]، قال ابن عباس: هم الملائكة يحفظونه بأمر الله، فإذا جاء القدر خلوا عنه<sup>(١)</sup>.

وقال علي رضي الله عنه: إن مع كل رجل ملكين يحفظانه مما لم يقدّر فإذا جاء القدر خليا بينه وبينه، وإن الأجل جئة حصينة<sup>(٢)</sup>.

وقال مجاهد: ما من عبد إلا له ملك يحفظه في نومه ويقظته من الجن والإنس والهوام، فما من شيء يأتيه إلا قال: وراءك. إلا شيئا أذن الله فيه فيصيبه<sup>(٣)</sup>.

وخرج الإمام أحمد وأبو داود، والنسائي<sup>(٤)</sup> من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) قال: لم يكن رسول الله ﷺ يدع هؤلاء الدعوات حين يُمسي وحين يُصبح: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَتِي، وَأَمِنْ رَوْعَتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ قُوَّتِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي».

ومن حفظ الله في صباه وقوته، حفظه الله حال كبره وضعف قوته، ومتع به بسمعه وبصره وحوله وقوته وعقله.

كان بعض العلماء قد جاوز المائة سنة وهو ممتّع بقوته وعقله، فوثب يوما وثبة شديدة، فعُوتِبَ في ذلك، فقال: هذه جوارح حفظناها عن المعاصي في الصغر فحفظها الله علينا في الكبر، وعكس هذا أن بعض السلف رأى شيخا يسأل الناس، فقال: إن هذا ضيع الله في صغره، فضيعه الله في كبره.

وقد يحفظ الله للعبد بصلاحه بعد موته في ذريته كما قيل في قوله تعالى: «وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا» [الكهف: ٨٢]: إنهما حفظا بصلاح أبيهما<sup>(٥)</sup>، قال سعيد بن المسيب لابنه: لأزیدن في صلاتي من أجلك، رجاء أن أحفظ فيك، ثم تلا هذه الآية: «وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا» [الكهف: ٨٢].

(١) الطبري في تفسيره (١١٦/١٣). (٢) الطبري في تفسيره (١١٩/١٣).

(٣) الطبراني في تفسيره (١١٩/١٣).

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (٥٠٧٤)، وابن ماجه، حديث (٣٨٧١)، وأحمد في مسنده (٢٥/٢)، حديث (٤٧٨٥)، والحاكم في المستدرک (٦٩٨/١)، حديث (١٩٠٢)، وانظر صحيح الترغيب (٦٥٩).

(٥) الحميدي في مسنده (١٨٤/١)، حديث (٣٧٢) وابن المبارك في الزهد ص (١١٢)، حديث (٣٣٢)، والطبري في تفسيره (٧/١٦)، والمقدس في المختارة (٢٣١/١٠)، حديث (٢٤٣) من حديث ابن عباس موقوفاً.

وقال عمر بن عبد العزيز: ما من مؤمن يموت إلا حفظه الله في عقبه وعقب عقبه .  
وقال ابن المنكدر: إن الله ليحفظ بالرجل الصالح ولده وولد ولده والدويرات التي حوله  
فما يزالون في حفظ من الله وستر .

ومتى كان العبد مشتغلاً بطاعة الله فإن الله يحفظه في تلك الحال، وفي «مسند الإمام  
أحمد»<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ، قال: «كانت امرأة في بيت، فخرجت في سرية من المسلمين، وترك  
ثنتي عشرة عنزاً وصيصيتها كانت تنسج بها، قال: ففقدت عنزاً لها وصيصيتها، فقالت: يا رب،  
إنك قد ضمنت لمن خرج في سبيلك أن تحفظ عليه، وإني قد فقدت عنزاً من غنمي وصيصيتي،  
وإنني أنشدك عنزي وصيصيتي» قال: وجعل رسول الله ﷺ يذكر شدة مناشدتها ربها تبارك  
وتعالى، قال رسول الله ﷺ: «فأصبحت عنزها ومثلها، وصيصيتها ومثلها» والصيصية: هي  
الصنارة التي يُغزل بها ويُنسج .

فمن حفظ الله حفظه الله من كل أذى . قال بعض السلف: من اتقى الله فقد حفظ نفسه،  
ومن ضيع تقواه فقد ضيع نفسه، والله الغني عنه .

ومن عجب حفظ الله لمن حفظه أن يجعل الحيوانات المؤذية بالطبع حافظة له من الأذى،  
كما جرى لسفينته مولى النبي ﷺ حيث كُسِر به المركب وخرج إلى جزيرة، فرأى الأسد، فجعل  
يمشي معه حتى دلّه على الطريق، فلما أوقفه عليها، جعل يُهمهم كأنه يودعه، ثم رجع عنه<sup>(٢)</sup> .  
ورؤي إبراهيم بن أدهم نائماً في بستان وعنده حية في فمها طاقة نرجس، فما زالت تذبّ  
عنه حتى استيقظ .

وعكس هذا أن من ضيع الله، ضيعه الله فضاع بين خلقه حتى يدخل عليه الضرر والأذى  
ممن كان يرجو نفعه من أهله وغيرهم، كما قال بعض السلف: إنني لأعصى الله فأعرف ذلك في  
خلق خادمي ودائتي .

النوع الثاني من الحفظ: وهو أشرف النوعين: حفظ الله للعبد في دينه وإيمانه، فيحفظه في  
حياته من الشبهات المضلة، ومن الشهوات المحرمة، ويحفظ عليه دينه عند موته، فيتوفاه على  
الإيمان . قال بعض السلف: إذا حضر الرجل الموت يقال للملك: شم رأسه قال: أجد في رأسه  
القرآن، قال: شم قلبه، قال: أجد في قلبه الصيام، قال: شم قدميه، قال: أجد في قدميه  
القيام، قال: حفظ نفسه فحفظه الله .

وفي «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ أنه أمره أن يقول عند منامه: «إن

(١) أحمد في مسنده (٦٧/٥) .

(٢) البزار في مسنده (٢٨٥/٩)، حديث (٣٨٣٨)، والطبراني في الكبير (٨٠/٧)، حديث (٦٤٣٢)، والحاكم في  
المستدرک (٦٧٥/٢)، حديث (٤٢٣٥)، والبيهقي في الاعتقاد ص (٣١٦) .

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٦٣٢٠)، ومسلم، حديث (٢٧١٤) من حديث أبي هريرة، وليس من حديث

قَبَضَتْ نَفْسِي، فَارْحَمَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ». وفي حديث عمر أن النبي ﷺ علمه أن يقول: «اللَّهُمَّ احْفَظْنِي بِالْإِسْلَامِ قَائِمًا، وَاحْفَظْنِي بِالْإِسْلَامِ قَاعِدًا، وَاحْفَظْنِي بِالْإِسْلَامِ رَاقِدًا، وَلَا تُطْعِ فِيَّ عَدُوًّا وَلَا حَاسِدًا». خرَّجه ابن حبان في «صحيحه» (١).

وكان النبي ﷺ يودّع من أراد سفرًا، فيقول: «أَسْتَوْدِعُ اللَّهَ دِينَكَ وَأَمَانَتِكَ وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ»، وكان يقول: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا اسْتَوْدِعَ شَيْئًا حَفِظَهُ» خرَّجه النسائي وغيره (٢).

وفي الجملة، فالله عز وجل يحفظ على المؤمن الحافظ لحدوده دينه، ويحول بينه وبين ما يُفسد عليه دينه بأنواع من الحفاظ، وقد لا يشعر العبد ببعضها، وقد يكون كارهًا له، كما قال في حق يوسف عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّكُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ اللَّهُ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، قال: يحول بين المؤمن وبين المعصية التي تجره إلى النار (٣).

وقال الحسن - وذكر أهل المعاصي - : هانوا عليه فعصوه، ولو عزوا عليه لعصمهم. وقال ابن مسعود: إن العبد ليهم بالأمر من التجارة والإمارة حتى يُيسر له، فينظر الله إليه فيقول للملائكة: اصرفوه عنه، فإني إن يسرته له أدخلته النار، فيصرفه الله عنه، فيظل يتطيرُ يقول: سبقني فلان دهاني فلان، وما هو إلا فضل الله عز وجل.

وخرَّجه الطبراني (٤) من حديث أنس عن النبي ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ عز وجل: إِنْ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُ إِيْمَانَهُ إِلَّا الْفَقْرُ، وَإِنْ بَسَطْتُ عَلَيْهِ أَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُ إِيْمَانَهُ إِلَّا الْغَنِي، وَلَوْ أَفْقَرْتَهُ لَأَفْسَدَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ مِنْ عِبَادِي مَنْ لَا يُصْلِحُ إِيْمَانَهُ إِلَّا الصَّحَّةُ، وَلَوْ أَسْقَمْتَهُ

البراء كما ذكر المصنف، فلفظ حديث البراء بن عازب: كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن ثم قال: «اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت وجهي إليك وفوضت أمري إليك وألجأت ظهري إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك آمنت بكتابتك الذي أنزلت ونبئك الذي أرسلت» أخرجه البخاري، حديث (٦٣١٥)، ومسلم، حديث (٣٧١٠).

(١) حسن: ابن حبان في صحيحه (٢١٤/٣)، حديث (٩٣٤)، والمقدسي في المختارة (٤١٦/١)، حديث (٢٩٦)، وانظر الصحيحة (١٥٤٠).

(٢) صحيح: أبو داود، حديث (٢٦٠٠)، والترمذي، حديث (٣٤٤٢)، وابن ماجه، حديث (٢٨٢٦) من حديث ابن عمر وليس فيه: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا اسْتَوْدِعَ...» وهذا الأخير أخرجه النسائي في الكبرى (١٣١/٦)، حديث (١٠٣٤٣) وابن حبان في صحيحه (٤١٠/٦)، حديث (٢٦٩٣)، والبيهقي في الكبرى (١٧٣/٩) من حديث ابن عمر أيضًا، وهو صحيح، وانظر الصحيحة (٢٥٤٧/١٤).

(٣) الطبري في تفسيره (٢١٦/٩)، والحاكم في المستدرک (٣٥٨/٢)، حديث (٣٢٦٥).

(٤) ضعيف: أبو نعيم في الحلية (٣١٩/٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٤/١)، (٤٥)، حديث (٢٧)، وانظر الضعيفة (١٧٧٤).



لأنفسه ذلك، وإن من عبادي من لا يصلح إيمانه إلا السقم، ولو أصححته لأفسده ذلك، وإن من عبادي من يطلب باباً من العبادة فأكفّه عنه، لكيلا يدخله العجب، إني أدبّر عبادي بعلمي بما في قلوبهم، إني عليّم خبير». وقوله ﷺ: «أخفظ الله تَجِدَهُ تُجَاهَكَ»:

وفى رواية: «أَمَامَكَ» معناه: أن من حفظ حدود الله وراعى حقوقه وجد الله معه في كل أحواله حيث توجه يحوطه وينصره ويحفظه ويوفقه ويسدده فـ ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] قال قتادة: من يتق الله يكن معه، ومن يكن الله معه فمعه الفئة التي لا تغلب، والحارس الذي لا ينام، والهادي الذي لا يضل. كتب بعض السلف إلى أخ له: أما بعد، فإن كان الله معك فمن تخاف؟ وإن كان عليك فمن ترجو؟!

وهذه المعية الخاصة هي المذكورة في قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقول موسى: ﴿إِنَّ مَعَ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾ [الشعراء: ٦٢]، وفي قول النبي ﷺ لأبي بكر وهما في الغار: «مَا ظَنُّكَ بِإِثْنَيْنِ اللَّهُ تَالِثُهُمَا؟ لَا تَحْزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا»<sup>(١)</sup>.

فهذه المعية الخاصة تقتضي النصر والتأييد والحفظ والإعانة بخلاف المعية العامة المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنْ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، فإن هذه المعية تقتضي علمه واطلاعه ومراقبته لأعمالهم، فهي مقتضية لتخويف العباد منه، والمعية الأولى تقتضي حفظ العبد وحياطته ونصره، فمن حفظ الله وراعى حقوقه، وجده أمامه وتجاهه على كل حال، فاستأنس به، واستغنى به عن خلقه، كما في حديث: «أفضل الإيمان: أن يعلم العبد أن الله معه حيث كان»<sup>(٢)</sup> وقد سبق.

وروى عن ثنان الحمال أنه دخل البرية وحده على طريق تبرك فاستوحش، فهتف به هاتف: لِمَ تستوحش؟ أليس حبيبك معك؟

وقيل لبعضهم: ألا تستوحش وحدك؟ فقال: كيف أستوحش وهو يقول: «أنا جليس من ذكرني»؟ وقيل لآخر: نراك وحدك؟ فقال: من يكن الله معه كيف يكون وحده؟! وقيل لآخر: أما معك مؤنس؟ قال: بلي، قيل له: أين هو؟ قال: أمامي، ومعى وخلفي، وعن يميني، وعن

(١) صحيح: البخاري، حديث (٤٦٦٣)، ومسلم، حديث (٢٣٨١) من حديث أبي بكر قال: كنت مع النبي ﷺ في الغار فرأيت آثار المشركين قلت: يا رسول الله لو أن أحدهم رفع قدمه وأنا قال: ما ظنك بإثنين الله ثالثهما. (٢) ضعيف: الطبراني في الأوسط (٣٣٦/٨)، حديث (٨٧٩٦) وأبو نعيم في الحلية (١٢٤/٦) من حديث عبادة بن الصامت، وانظر ضعيف الجامع (١٠٠٢).

شمالي، وفوقي. وكان الشبلي ينشد:

إِذَا نَحْنُ أَذْلَجْنَا وَأَنْتَ أَمَامَنَا كَفَى لِمَطَايَانَا بِذِكْرِكَ هَادِيًا

قوله ﷺ: «تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ، يَتَعَرَّفَكَ فِي الشَّدَّةِ»:

يعنى أن العبد إذا اتقى الله وحفظ حدوده، وراعى حقوقه فى حال رخائه، فقد تعرّف بذلك إلى الله، وصار بينه وبين ربه معرفة خاصة، فعرفه ربه فى الشدة، ورعى له تعرّفه إليه فى الرخاء، فنجاه من الشدائد بهذه المعرفة، وهذه معرفة خاصة تقتضى قرب العبد من ربه ومحبة له، وإجابته لدعائه.

فمعرفة العبد لربه نوعان:

أحدهما: المعرفة العامة: وهى معرفة الإقرار به والتصديق والإيمان، وهذه عامة للمؤمنين.

والثاني: معرفة خاصة: تقتضى ميل القلب إلى الله بالكلية، والانقطاع إليه، والأنس به، والطمأنينة بذكره، والحياء منه، والهيبة له، وهذه المعرفة الخاصة هى التى يدور حولها العارفون، كما قال بعضهم: مساكين أهل الدنيا؛ خرجوا منها وما ذاقوا أطيب ما فيها. قيل له: وما هو؟ قال: معرفة الله عز وجل!!

وقال أحمد بن عاصم الأنطاكي: أحب أن لا أموت حتى أعرف مولاي، وليس معرفته الإقرار به، ولكن المعرفة التى إذا عرفته استحبيبت منه.

ومعرفة الله أيضا لعبده نوعان:

معرفة عامة: وهى علمه سبحانه بعباده، وإطلاعه على ما أسرّوه وما أعلنوه، كما قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلَهُ مَا تَوَسَّوْا بِهِ نَفْسَهُ﴾ [ق: ١٦]، وقال: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

والثاني: معرفة خاصة: وهى تقتضى محبة لعبده، وتقريبه إليه، وإجابة دعائه، وإنجاءه من الشدائد، وهى المشار إليها بقوله ﷺ فيما يحكى عن ربه: «وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَافُلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِى يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِى يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِى يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِى يَمْشِى بِهَا، فَلَيْتَنِي سَأَلْنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَيْتَنِي اسْتَعَاذَنِي لِأَعِيزَنَّهُ»، وفى رواية: «وَلَيْتَنِي دَعَاَنِي لِأَجِيبَنَّهُ».

ولما هرب الحسن من الحجاج دخل إلى بيت حبيب أبى محمد، فقال له حبيب: يا أبا سعيد، أليس بينك وبين ربك ما تدعوه، فيسترك من هؤلاء؟ ادخل البيت، فدخل، ودخل الشرط على أثره، فلم يروه، فذكر ذلك للحجاج فقال: بل كان فى البيت، إلا أن الله طمس أعينهم فلم يروه.

واجتمع الفضل بن عياض بشعوانة العابدة فسألها الدعاء، فقالت: يا فضيل، وما بينك وبينه

ما إن دعوته أجابك، فغُثِّي على الفضيل.

وقيل لمعروف: ما الذي هيجك إلى الانقطاع والعبادة - وذكر له الموت والبرزخ والجنة والنار - ؟ فقال معروف: إن ملكًا هذا كله بيده إن كانت بينك وبينه معرفة كفاك جميع هذا. وفي الجملة: فمن عامل الله بالتقوى والطاعة في حال رخائه، عامله الله باللطف والإعانة في حال شدته.

وخرَّج الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة (رضى الله عنه) عن النبي ﷺ قال: «من سرَّه أن يستجيب الله له عند الشدائد فليكثر الدعاء في الرخاء».

وخرَّج ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup> وغيره من رواية يزيد الرقاشي عن أنس يرفعه: أن يونس عليه السلام لما دعا في بطن الحوت: قالت الملائكة: يا رب هذا صوت معروف من بلاد غريبة، فقال الله عز وجل: أما تعرفون ذلك؟ قالوا: ومن هو؟ قال عبدى يونس، قالوا: عبدك يونس الذي لم يزل يرفع له عمل متقبل ودعوة مستجابة؟ قال: نعم، قالوا: يا رب أفلا ترحم ما كان يصنع في الرخاء فتنجيه من البلاء؟ قال: بلي، قال: فأمر الله الحوت فطرحه بالعراء. وقال الضحاك بن قيس: اذكروا الله في الرخاء، يذكركم في الشدة، وإن يونس عليه السلام كان يذكر الله تعالى، فلما وقع في بطن الحوت، قال الله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسْتَجِيبِينَ ﴿١٠٠﴾ لَكُنْتَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصافات: ١٤٣-١٤٤]، وإن فرعون كان طاغيًا ناسيًا لذكر الله، فلما أدركه الغرق قال: آمنت، فقال الله تعالى: ﴿كَذَّبْتُمْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١].

وقال سلمان الفارسي: إذا كان الرجل دعاء في السراء، فنزلت به ضراء، فدعا الله تعالى، قالت الملائكة: صوت معروف فشفعوا له، وإذا كان ليس بدعاء في السراء، فنزلت به ضراء، فدعا الله تعالى قالت الملائكة: صوت ليس بمعروف، فلا يشفعون له.

وقال رجل لأبي الدرداء: أوصني. فقال: اذكر الله في السراء يذكرك الله عز وجل في الضراء. وعنه أنه قال: ادعُ الله في يوم سرائك لعله أن يستجيب لك في يوم ضرائك<sup>(٣)</sup>.

وأعظم الشدائد التي تنزل بالعبد في الدنيا الموت، وما بعده أشد منه إن لم يكن مصير العبد إلى خير، فالواجب على المؤمن الاستعداد للموت وما بعده في حال الصحة بالتقوى والأعمال الصالحة، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الحشر: ١٨-١٩].

(١) صحيح: الترمذي، حديث (٣٣٨٢)، وأبو يعلى في مسنده (٢٨٣/١١)، حديث (٦٣٩٦)، والحاكم في المستدرک (٧٢٩/١)، حديث (١٩٩٧)، وانظر الصحيحة (٥٩٣).

(٢) الطبري في تفسيره (١٠٠/٢٣)، وكر ابن كثير في تفسيره (١٩٣/٣) وعزاه لابن أبي حاتم.

(٣) عبد الرزاق في مصنفه (١٨٠/١)، وابن أبي عاصم في الزهد ص (١٣٥)، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٥/١)، والبيهقي في الشعب (٥٢/٢)، حديث (١١٤١).

فمن ذكر الله في حال صحته ورخائه، واستعدَّ حينئذٍ للقاء الله بالموت وما بعده، ذكره الله عند هذه الشدائد، فكان معه فيها، ولطف به وأعانته، وتولاه، وثبَّته على التوحيد، فلقبه وهو عنه راضٍ، ومن نسي الله في حال صحته ورخائه، ولم يستعدَّ حينئذٍ للقاءه، نسيه الله في هذه الشدائد، بمعنى أنه أعرض عنه وأهمله، فإذا نزل الموت بالمؤمن المستعد له، أحسن الظن بربه، وجاءته البشرى من الله، فأحبَّ لقاء الله، وأحبَّ الله لقاءه، والفاجر بعكس ذلك، وحينئذٍ يفرح المؤمن ويستبشر بما قدمه مما هو قادم عليه، ويندم المفرط ويقول: ﴿بَحْسَرْتُ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]. قال أبو عبد الرحمن السلمي قبل موته: كيف لا أرجو ربي وقد ضُمتُ له ثمانين رمضان!

وقال أبو بكر بن عياش لابنه عند موته: أترى الله يُضَيِّعُ لأبيك أربعين سنة يختم القرآن كل ليلة؟ وختم آدم بن أبياس القرآن وهو مسجى للموت، ثم قال: بخي لك، إلا رفقت بي في هذا المصر؟ كنت أوْملُك لهذا اليوم، كنت أرجو لا إله إلا الله، [ثم قضي]. ولما احتضر زكريا بن عدي، رفع يديه، وقال: اللهم إني إليك لمشتاق، وقال عبد الصمد الزاهد عند موته: سيدي لهذه الساعة خبأتك، ولهذا اليوم اقتنيتك، حقق [حسن] ظني بك. وقال قتادة في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] قال: من الكرب عند الموت. [وقال على بن أبي طلحة عن ابن عباس في هذه الآية: يُنْجِيهِ مِنْ كُلِّ كَرْبٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ] (١).

وقال زيد بن أسلم في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا نَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ [نمل: ٣٠] الآية قال: يُبَشِّرُ بِذَلِكَ عند موته، في قبره، ويوم يُبعث، فإنه لفي الجنة، وما ذهبت فرحة البشارة من قلبه (٢).

وقال ثابت البناني في هذه الآية: بلغنا أن المؤمن حيث يبعثه الله من قبره، يتلقاه ملكاه اللذان كانا معه في الدنيا، فيقولان له: لا تخف ولا تحزن، فيؤمن الله خوفه، ويقر الله عينه، فما من عظمة تغشى الناس يوم القيامة إلا هي للمؤمن قرة عين لما هداه الله ولما كان يعمل في الدنيا.

وقوله ﷺ: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ»:

هذا منتزع من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فإن السؤال لله هو دعاؤه والرغبة إليه، والدعاء هو العبادة، كذا روي عن النبي ﷺ من حديث النعمان ابن بشير، وتلا قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] خرَّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه (٣).

(١) الطبري في تفسيره (١٣٨/٢٨).

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره (١٠٠/٤) وعزاه لابن أبي حاتم.

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (١٤٧٩)، والترمذي، حديث (٣٣٧٢)، والنسائي في الكبرى (٦/٤٥٠)، حديث

وخرَّج الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث أنس [بن مالك] عن النبي ﷺ: «الدُّعَاءُ مُنَحُّ الْعِبَادَةِ»، فتضمن هذا الكلام أن يسأل الله عز وجل، ولا يسأل غيره، وأن يستعان بالله دون غيره. فأما السؤال، فقد أمر الله بمسألته، فقال: ﴿وَسَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]، وفي الترمذي<sup>(٢)</sup> عن ابن مسعود مرفوعاً: «سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُسَالَ». وفيه أيضاً<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً: «من لا يسأل الله يغضب عليه».

وفي حديث آخر: «لَيْسَ أَلْأَحَدُكُمْ رَبُّهُ حَاجَتُهُ كُلُّهَا حَتَّى [يسأله] تَسْنَعُ نَعْلَهُ إِذَا انْقَطَعَ»<sup>(٤)</sup>. وفي النهي عن مسألة المخلوقين أحاديث كثيرة صحيحة، وقد بايع النبي ﷺ جماعة من أصحابه على أن لا يسألوا الناس شيئاً: منهم أبو بكر الصديق وأبو ذر وثوبان، وكان أحدهم يسقط سوطه أو خطام ناقته، فلا يسأل أحداً أن يُناولَه إياه<sup>(٥)</sup>.

وخرَّج ابن أبي الدنيا من حديث عبيدة [بن] عبد الله بن مسعود أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن بنى فلان أغاروا عليّ فذهبوا بابني وإبلي، فقال له النبي ﷺ: «إِنَّ آلَ مُحَمَّدٍ كَذَّاءٌ وَكَذَّاءُ أَهْلِ بَيْتٍ، مَا لَهُمْ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعٍ، فَاسْأَلِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ»، فرجع إلى امرأته فقالت: ما قال لك؟ فأخبرها، فقالت: نَغَمَ مَا رَدَّ عَلَيْكَ، فما لبث أن رَدَّ [الله] عليه ابنه وإبله أوفرَ ما كانت، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه، وأمر الناس بمسألة الله عز وجل والرغبة إليه، وقرأ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢-٣].

وقد ثبت في «الصحيحين»<sup>(٦)</sup> عن النبي ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ (يُنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ) يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَاسْتَجِيبُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأُغْفِرَ لَهُ؟». وخرَّج المحاملي وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: من ذا الذي دعاني فلم أجبه؟ وسألني فلم أعطه؟ واستغفرني فلم أغفر له وأنا أرحم الراحمين؟».

(١٤٦٤)، وابن ماجه، حديث (٣٨٢٨)، وأحمد في مسنده (٢٦٧/٤)، وانظر صحيح الجامع (٣٤٠٧).

(١) ضعيف: الترمذي، حديث (٣٣٧١)، وانظر ضعيف الجامع (٣٠٠٣).

(٢) ضعيف: الترمذي، حديث (٣٥٧١)، والطبراني في الكبير (١٠١/١٠)، حديث (١٠٠٨٨)، والبيهقي في الشعب (٤٣/٢)، حديث (١١٢٤)، وانظر ضعيف الجامع (٣٢٧٨).

(٣) صحيح: الترمذي، حديث (٣٣٧٣)، وابن ماجه، حديث (٣٨٢٧)، وانظر صحيح الجامع (٢٤١٨).

(٤) ضعيف: الترمذي، حديث (٣٩٧٣)، والطبراني في الأوسط (٣٧٣/٥)، حديث (٥٥٩٥)، وابن حبان في صحيحه (١٧٦/٣)، حديث (٨٩٤)، وانظر الضعيفة (١٣٦٢).

(٥) صحيح: مسلم، حديث (١٠٤٣)، وأبو داود، حديث (١٦٤٢) وابن ماجه، حديث (٢٨٦٧) من حديث عوف بن مالك.

(٦) صحيح: البخاري، حديث (١١٤٥)، ومسلم، حديث (٧٥٨)، وأبو داود، حديث (١٣١٥)، والترمذي حديث (٤٤٦)، وابن ماجه، حديث (١٣٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حتى يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له».

واعلم أن سؤال الله تعالى دون خلقه هو المتعين ، لأن السؤال فيه إظهار الذل من السائل والمسكنة والحاجة والافتقار ، وفيه الاعتراف بقدرة المسئول على دفع [هذا] الضرر ، ونيل المطلوب ، وجلب المنافع ، ودرء المضار ، ولا يصلح الذل والافتقار إلا لله وحده ، لأنه حقيقة العبادة ، وكان الإمام أحمد يدعو ويقول : اللهم كما صُنْتَ وجهي عن [السجود] لغيرك فصنه عن المسألة لغيرك ، ولا يقدر على كشف الضرر وجلب النفع سواه . كما قال : ﴿ وَإِنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنَّكَ يُدْرِكُ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ﴾ [يونس: ١٠٧] ، وقال : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [فاطر: ٢] . والله سبحانه يحب أن يُسأل ويُرْعَب إليه في الحوائج ويلج في سؤاله ودعائه ويغضب على من لا يسأله ، ويستدعى من عباده سؤاله ، وهو قادر على إعطاء خلقه كلهم سُؤْلَهُمْ من غير أن ينقص من ملكه شيء ، [والمخلوق بخلاف ذلك كله : يكره أن يُسأل ، ويحب أن لا يسأل ، لعجزه وفقره وحاجته] ، ولهذا قال وهب بن منبه لرجل كان يأتي الملوك : ويحك ، تأتي من يُغلق عنك بابه ، ويظهر لك فقره ، ويوارى عنك غناه ، وتدع من يفتح لك بابه بنصف الليل ونصف النهار ، ويظهر لك غناه ، ويقول : ادعني أستجب لك ؟!

وقال طاووس لعطاء : إياك أن تطلب حوائجك إلى من أغلق دونك بابه ويجعل دونها حُجَابَهُ ، وعليك بمن بابه مفتوح إلى يوم القيامة أمرك أن تسأله ، ووعدك أن يُجيبك . وأما الاستعانة بالله عز وجل دون غيره من الخلق ، فلأن العبد عاجز عن الاستقلال بجلب مصالحه ، ودفع مضاره ، ولا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل ، فمن أعانته الله فهو المعان ، ومن خذله فهو المخذول ، وهذا تحقيق معنى قول : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، فإن المعنى لا تحوّل للعبد من حال إلى حال ، ولا قوة [له] على ذلك إلا بالله ، وهذه كلمة عظيمة وهي كنز من كنوز الجنة ، فالعبد محتاج إلى [الاستعانة] بالله في فعل المأمورات ، وترك المحظورات ، والصبر على المقدورات كلها في الدنيا وعند الموت وبعده من أهوال البرزخ ويوم القيامة ، ولا يقدر على الإعانة على ذلك إلا الله عز وجل ، فمن حقق الاستعانة عليه في ذلك كله أعانته . وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قال : « اخْرِضْ مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ »<sup>(١)</sup> . ومن ترك الاستعانة بالله ، واستعان بغيره ، وكله الله إلى من استعان به فصار مخذولاً . كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز : لا تستعن بغير الله ، فيكلك الله إليه . ومن كلام بعض السلف : يارب عجبت لمن يعرفك كيف يرجو غيرك ! عجبت لمن يعرفك كيف يستعين بغيرك ! قوله ﷺ : « جَفَّ الْقَلَمُ بِمَا هُوَ كَائِنٌ » :

وفي رواية أخرى : « رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ » هو كناية عن تقدّم كتابة المقادير كلها ،

(١) صحيح : مسلم ، حديث (٢٦٦٤) ، وابن ماجه حديث (٧٩) من حديث أبي هريرة .

والفراغ منها من أمل بعيد، فإنَّ الكتاب إذا فرغ من كتابته، ورفعت الأفلام عنه، وطال عهده، فقد رُفعت عنه الأفلام، وجفت الأفلام التي كتب بها من مدادها، وجفت الصحيفة التي كتب فيها بالمداد المكتوب به فيها، وهذا من أحسن الكنايات وأبلغها.

وقد دلَّ الكتابُ والسُّننُ الصحيحة الكثيرة على مثل هذا المعنى، قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

وفى «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ».

وفيه أيضًا<sup>(٢)</sup> عن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله، فيم العمل اليوم؟ أفيما جُفَّت به الأفلامُ وجرت به المقادير، [أم فيما يستقبل؟ قال: «لا، بَلْ فِيمَا جُفَّتْ به الأفلامُ وَجَرَتْ به المقادير»] قال: ففيم العمل؟ قال: «اعملوا فكلُّ مُيسَّر لما خُلِقَ لَهُ».

وخرَّج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «إِنْ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ (فَكُتِبَ) فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». [والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جدًا يطول ذكرها].

قوله ﷺ: «فَلَوْ أَنَّ الْخَلْقَ [جَمِيعًا] أَرَادُوا أَنْ يَنْفَعُوا بِشَيْءٍ لَمْ يَقْضِهِ اللَّهُ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَضُرُّوا بِشَيْءٍ لَمْ يَكْتُبْهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ»:

هذه رواية الإمام أحمد، ورواية الترمذي بهذا المعنى أيضًا، والمراد: أَنَّ مَا يُصِيبُ الْعَبْدَ [فِي دُنْيَاهُ] مِمَّا يَضُرُّهُ أَوْ يَنْفَعُهُ، فَكُلُّهُ مُقَدَّرٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَصِيبُ الْعَبْدَ إِلَّا مَا كُتِبَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ السَّابِقِ، وَلَوْ اجْتَهِدَ عَلَى ذَلِكَ الْخَلْقُ كُلَّهُمْ جَمِيعًا.

وقد دلَّ القرآن على مثل هذا في قوله عز وجل: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَكَ إِلَّا مَا كُتِبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [النسبة: ٥١]، وقوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٤)</sup> من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةً، وَمَا بَلَغَ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَأَنَّ مَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ».

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٥٣)، والترمذي، حديث (٢١٥٦).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٤٨).

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٤٧٠٠)، والترمذي، حديث (٣٣١٩)، وانظر صحيح الجامع (٢٠/٨).

(٤) صحيح: أحمد في مسنده (٤٤١/٦)، حديث (٢٧٥٣٠) والقضاعي في مسند الشهاب (٦٤/٢)، حديث (٨٩٠)، من حديث أبي الدرداء، وانظر صحيح الجامع (٢١٥٠).

وخرَّج أبو داود وابن ماجه <sup>(١)</sup> من حديث زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ معنى ذلك أيضًا .  
واعلم أن مدار جميع هذه الوصية على هذا الأصل، وما ذكر قبله وبعده، فهو متفرع عليه،  
وراجع إليه، فإنَّ العبد إذا علم أنَّه لن يصيبه إلا ما كتب الله له من خيرٍ وشرٍّ، ونفعٍ وضرٍّ، وأنَّ  
اجتهاد الخلق كلهم على خلاف المقدور غير مفيد البتة، علم حينئذٍ أنَّ الله وحده هو الضارُّ  
النافع، المعطى المانع، فأوجب ذلك للعبد توحيد ربه عز وجل، وإفراده بالطاعة، وحفظ  
حدوده، فإنَّ المعبود إنما يقصد بعبادته جلب المنافع ودفع المضار، ولهذا ذمَّ الله من يعبد من  
لا ينفع ولا يضر، ولا يُغنى عن عابده شيئًا، فمن علم أنه لا ينفع ولا يضر، ولا يُعطى ولا يمنع  
غير الله، أوجب له ذلك إفراده بالخوف والرجاء والمحبة والسؤال والتضرع والدعاء وتقديم  
طاعته على طاعة الخلق جميعًا، وأن يتقى سخطه، ولو كان فيه سخطُ الخلق جميعًا وإفراده  
بالاستعانة [به]، والسؤال له، وإخلاص الدعاء له في حال الشدة وحال الرخاء، بخلاف ما كان  
المشركون عليه من إخلاص الدعاء له عند الشدائد، ونسيانه في الرخاء ودعاء من يرجون نفعه  
من دونه، قال الله عز وجل: ﴿قُلْ أَقْرَبُكُمْ مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنِّي أَرَادْتُ أَنَّهُ يَضُرَّ هَلْ هُنَّ  
كَاشِفَتُ ضَرَّهُ أَوْ أَرَادْتُ بِرَحْمَةٍ هَلْ هِيَ مُمْسِكَةٌ بِرَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾  
[الزمر: ٢٠].

**قوله ﷺ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَى مَا تَكْرَهُ خَيْرًا كَثِيرًا»:**

يعني: أن ما أصاب العبد من المصائب [المؤلمة] المكتوبة عليه إذا صبر عليها كان له في  
الصبر خيرٌ كثير .

وفى رواية عمر مولى غفرة وغيره عن ابن عباس زيادة أخرى قبل هذا الكلام، وهي: «فإن  
استطعت أن تعملَ لله بالرضا في اليقين فافعل، وإن لم تستطع فإنَّ في الصبرِ على ما تَكْرَهُ خيرًا  
كثيرًا». وفى رواية أخرى [من رواية على بن عبد الله بن عباس عن أبيه، لكن إسنادها ضعيف،  
زيادة أخرى] بعد هذا، وهي: قلتُ: يا رسول الله، كيف أصنع باليقين؟ قال: «أن تعلم أن ما  
أصابك لم يكن ليخطئك، [وأنَّ] ما أخطأك لم يكن ليصيبك؛ فإذا أنت أحكمت باب  
اليقين» <sup>(٢)</sup>، ومعنى هذا أن حصول اليقين للقلب بالقضاء السابق والتقدير الماضى يُعين العبد  
على أن ترضى نفسه بما أصابه، فمن استطاع أن يعمل في اليقين بالقضاء والقدر على الرضا  
بالمقدور فليفعل، فإن لم يستطع الرضا، فإن في الصبر على المكروه خيرًا كثيرًا.

فهاتان درجتان للمؤمن بالقضاء والقدر في المصائب:

إحدهما: أن يرضى بذلك، وهى درجة عالية رفيعة جدًا، قال الله عز وجل: ﴿مَّا أَصَابَ  
مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [العنكبوت: ١١]، قال علقمة: هى المصيبة تصيبُ

(١) صحيح: أبو داود، حديث (٤٦٩٩)، وابن ماجه، حديث (٧٧)، وانظر ظلال الجنة (٢٤٥).

(٢) لم أجده بهذا اللفظ .



[الرجل]، فيعلم أنها من عند الله، فيسلم لها ويرضي.

[وخرّج الترمذي]<sup>(١)</sup> من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «إن الله إذا أحب قومًا ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط». وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «أَسْأَلُكَ الرِّضَا بَعْدَ الْقَضَاءِ»<sup>(٢)</sup>. ومما يدعو المؤمن إلى الرضا بالقضاء تحقيق إيمانه بمعنى قول النبي ﷺ: «لا يَفْضِي اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ»<sup>(٣)</sup>.

وجاء رجل إلى النبي ﷺ، فسأله أن يوصيه وصية جامعة مرجزة، فقال: «لا تنهم الله في قضائِهِ»<sup>(٤)</sup>. قال أبو الدرداء: إن الله إذا قضى قضاءً أحب أن يرضى به، وقال ابن مسعود: إن الله بقسطه وعدله جعل الروح والفرح في اليقين والرضا، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط؛ فالراضي لا يتمنى غير ما هو عليه من شدة ورخاء كذا روى عن عمر وابن مسعود وغيرهما، وقال عمر بن عبد العزيز: أصبحت وما لى سرور إلا فى مواضع القضاء والقدر.

فمن وصل إلى هذه الدرجة، كان عيشه كله فى نعيم وسرور، قال الله تعالى: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً» [النحل: ٩٧] قال بعض السلف: الحياة الطيبة: هى الرضا والقناعة. وقال عبد الواحد بن زيد: الرضا باب الله الأعظم، وجنة الدنيا، ومستراح العابدين.

وأهل الرضا تارة يلاحظون حكمة المبتلى وخيرته لعبده فى البلاء وأنه غير متهم فى قضائه، وتارة يلاحظون ثواب الرضا بالقضاء، فينسيهم ألم المقضى به، وتارة يلاحظون عظمة المبتلى وجلاله وكماله، فيستغرقون فى مشاهدة ذلك، حتى لا يشعرون بالألم، وهذا يصل إلى خواص أهل المعرفة والمحبة، حتى ربما تلذذوا بما أصابهم لملاحظتهم صدوره عن حبيبهم، كما قال بعضهم: أوجدتهم فى عذابه عذوبة. وسئل بعض التابعين عن حاله فى مرضه، فقال: أحبه إليه أحبه إليّ، وسئل السريّ: هل يجد المحب ألم البلاء؟ فقال: لا. وقال بعضهم:

عَذَابُهُ فَيْكَ عَذَبٌ وَتُعَذُّهُ فَيْكَ قُرْبٌ  
وَأَنْتَ عِنْدِي كَرُوحَى بَلْ أَنْتَ مِنْهَا أَحَبُّ  
حَسْبَى مِنَ الْحُبِّ أَنِّى لِمَا تُحِبُّ أَحَبُّ

(١) حسن: الترمذي حديث (٢٣٩٦)، وابن ماجه، حديث (٤٠٣١)، وانظر صحيح الجامع (٢١١٠).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح: مسلم، حديث (٢٩٩٩)، وأحمد فى مسنده (٣٣٢/٤) وابن حبان فى صحيحه (١٥٥/٧)، حديث (٢٨٩٦) من حديث صهيب.

(٤) حسن: أحمد فى مسنده (٣١٨/٥)، حديث (٢٢٧٦٩)، والبيهقى فى الشعب (١٢٣/٧)، حديث (٩٧١٤) من حديث عبادة بن الصامت، وانظر صحيح الترغيب (١٣٠٧).

والدرجة الثانية: أن يصبر على البلاء، وهذه لمن لم يستطع الرضا بالقضاء، فالرضا فضل مندوب إليه مستحب، والصبر واجب على المؤمن حتم، وفي الصبر خير كثير، فإن الله أمر به ووعده عليه جزيل الأجر، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُؤَيِّ الْقَصِيرُونَ أَجْرُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وقال: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وأولئك عليهم صلات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون [البقرة: ١٥٥-١٥٧]، قال الحسن: الرضا عزيز، ولكن الصبر معول المؤمن.

والفرق بين الرضا والصبر: أن الصبر كف النفس وجبها عن التسخط مع وجود الألم، وتمنى زوال ذلك، وكف الجوارح عن العلم بمقتضى الجزع، والرضا: انشراح الصدر وسعته بالقضاء، وترك تمنى زوال ذلك المؤلم، إن وجد الإحساس بالألم، لكن الرضا يخففه لما يباشر القلب من روح اليقين والمعرفة، وإذا قوى الرضا فقد يزيل الإحساس بالألم بالكلية كما سبق.

قوله ﷺ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ»: هذا موافق لقول الله عز وجل: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ كَمِ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةُ كَثِيرَةٍ يَأْذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ يَأْذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦]، وقال عمر لأشياخ من بني عبس: بم قاتلتكم الناس؟ قالوا: بالصبر، لم نلق قوماً إلا صبرنا لهم كما صبروا لنا. وقال بعض السلف: كلنا يكره الموت وألم الجراح، ولكن نتفاضل بالصبر، وقال البطال: الشجاعة صبر ساعة. وهذا في جهاد العدو الظاهر، وهو جهاد الكفار، وكذلك جهاد العدو الباطن، وهو جهاد النفس والهوى، فإن جهادهما من أعظم الجهاد، كما قال النبي ﷺ: «الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي اللَّهِ»<sup>(١)</sup>. وقال عبد الله بن عمر لمن سأله عن الجهاد: ابدأ بنفسك، فجاهدها، وابدأ بنفسك فاغزها.

وقال بقیة بن الولید: أخبرنا إبراهيم بن أدهم، حدثنا الثقة عن علي بن أبي طالب، قال: أول ما تنكرون من جهادكم جهادكم أنفسكم.

وقال إبراهيم بن أبي [عبلة] لقوم جاءوا من الغزو: قد جئتم من الجهاد الأصغر، فما فعلتم في الجهاد الأكبر؟ قالوا: وما الجهاد الأكبر؟ قال: جهاد القلب. ويروى هذا مرفوعاً من حديث جابر بإسناد ضعيف، ولفظه: «قدمتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر» قالوا: وما الجهاد الأكبر؟ قال: «مجاهدة العبد لهواه»<sup>(٢)</sup>. ويروى من حديث سعد بن سنان عن أنس، عن النبي

(١) صحيح: الترمذي، حديث (١٦٢١)، وأحمد في مسنده (٢٠/٦)، حديث (٢٣٩٩٧)، وابن حبان في صحيحه (٤٨٤/١٠)، حديث (٤٦٢٤) من حديث فضالة بن عبيد، وانظر صحيح الجامع (٦٦٧٩).

(٢) ضعيف: البيهقي في الزهد الكبير (١٦٥/٢)، حديث (٣٧٣)، والخطيب في تاريخه (٥٢٣/١٣)، وانظر ضعيف الجامع (٤٠٨٠)، والضعيفة (٢٤٦٠).

قال: «ليس عدوك الذى إذا قتلك أدخلك الجنة، وإذا قتلته كان لك نوراً، أعدى عدوك نفسك التى بين جنبك»<sup>(١)</sup>.

يشمل النصر في الجهادين: جهاد العدو الظاهر، وجهاد العدو الباطن، فمن صبر فيهما نصر وظفر بعدوه، ومن لم يصبر فيهما وجزع، قُهر وصار أسيرًا للعدو أو قتيلاً له.

قوله ﷺ: «وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ»:

(١٦) ضعيف: الطبراني في الكبير (٣/ ٢٩٤)، حديث (٣٤٤٥) من حديث أبي مالك الأشعري فيه: «... ولكن أعدى عدوك ولدك الذي خرج من صلبك ثم أعدى عدو لك مالك الذي ملكك يمينك» وانظر في الضعيفة (٣٤٤٥) في الزهد الكبير (٢/ ١٥٦، ١٥٧)، حديث (٣٤٤٣) من حديث ابن عباس بلفظ «أعدى عدو لك ولدك الذي خرج من صلبك ثم أعدى عدو لك مالك الذي ملكك يمينك» وانظر في الضعيفة (١١٦٤).

(٢) صحيح: أي: لا يفتقر إلى دليل، أي: لا يحتاج إلى دليل، وانظر الصفحة

(٣) ضعيف: عنه في نسخة واحدة من نسخة ابن أبي عمير، حديث (٢٨٦/١)، حديث (٤٩٧/١) والحاج في نسخة (٤٩٠/٤)، حديث (٨١٨٣)، من حديث لقيط بن عامر، وانظر ظلال اللجنة

وكم قصّ سبحانه من قصص تفريج كربات أنبيائه عند تناهي الكرب كإنجاء نوح ومن معه في الفلك، وإنجاء إبراهيم عليه السلام من النار، وفدائه لولده الذي أمر بذبحه، وإنجاء موسى وقومه من اليم وإغراق عدوهم وقصة أيوب ويونس، وقصص محمد ﷺ مع أعدائه، وإنجائه منهم كقصته في الغار، ويوم بدر، ويوم أحد، ويوم الأحزاب، ويوم حنين، وغير ذلك.

وقوله ﷺ: «فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا»:

هو منتزع من قوله تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله عز وجل: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]. وخرج البزار في «مسنده»، وابن أبي حاتم (١) - واللفظ له - من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «لو جاء العسر، فدخل هذا الحجر، لجاء اليسر حتى يدخل عليه فيخرجه. فأنزل الله عز وجل: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]. وروى ابن جرير وغيره من حديث الحسن مرسلًا نحوه، وفي حديثه: فقال النبي ﷺ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ».

وروى ابن أبي الدنيا (٣) بإسناده عن ابن مسعود قال: لو أن العسر دخل في حجر لجاء اليسر حتى يدخل معه، ثم قال: قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۚ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]. وبإسناده أن أبا عبدة حُصر فكتب إليه عمر يقول: مهما ينزل بامرئ شدة يجعل الله بعدها فرجًا، وإنه لن يغلب عسرٌ يُسرَيْنِ، وإنه يقول: ﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]. ومن لطائف أسرار اقتران الفرج بالكرب واليسر بالعسر: أن الكرب إذا اشتد وعظم وتنهت حصل للعبد الإيأس من كشفه من جهة المخلوقين، وتعلق قلبه بالله وحده، وهذا هو حقيقة التوكل على الله، وهو من أعظم الأسباب التي تُطلب بها الحوائج، فإن الله يكفي من توكل عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

وروى آدم بن أبي إياس في «تفسيره» بإسناده عن محمد بن إسحاق قال: جاء مالك الأشجعي إلى النبي ﷺ فقال: أسر ابني عوف، فقال له: «أرسل إليه أن رسول الله ﷺ يأمر أن تكثير من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله» فاتاه الرسول فأخبره، فأكب عوف يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، وكانوا قد شدوه بالقد فسقط القد عنه، فخرج فإذا هو بناقة لهم فركبها، فأقبل فإذا هو بسرح القوم الذين كانوا شدوه فصاح بهم، فاتبع آخرها أولها، فلم يفجأ أبويه إلا وهو ينادي

(١) ضعيف جداً: الطبراني في الأوسط (١٤٥/٢)، حديث (١٥٢٥)، والحاكم في المستدرک (٢/٢٨٠)، حديث (٣٠١٠)، والبيهقي في الشعب (٧/٢٠٦)، حديث (١٠٠١٢)، وانظر الضعيفة (١٤٠٣)، وضعيف الجامع (٤٨٢٠).

(٢) ضعيف: الطبراني في تفسيره (٣٠/٢٣٦)، والحاكم في المستدرک (٢/٥٧٥)، حديث (٣٩٥٠)، والبيهقي في الشعب (٧/٢٠٦)، حديث (١٠٠١٣) عن الحسن مرسلًا، وانظر الضعيفة (٤٣٤٢).

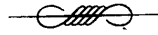
(٣) ضعيف جداً: الطبراني في الكبير (١٠/٧٠)، حديث (٩٩٧٧) والبيهقي في الشعب (٧/٢٠٦)، حديث (١٠٠١١)، وانظر ضعيف الجامع (٤٨٣٤).

بالباب، فقال أبوه: عوف ورب الكعبة، فقالت أمه: واسوأناه، وعوف كتيب يألّم ما هو فيه من القد، فاستبق الأب والخادم إليه، فإذا عوف قد ملأ الفناء إبلاً، فقَصَّ على أبيه أمره وأمر الأبل، فأتى أبوه رسول الله ﷺ فأخبره بخبر عوف وخبر الإبل، فقال له رسول الله ﷺ: «اصنع بها ما أحببت وما كنت صانعاً بإهلك، ونزل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢-٣] الآية»<sup>(١)</sup>.

قال الفضيل: والله لو يثست من الخلق حتى لا تريد منهم شيئاً لأعطاك مولاك كل ما تريد. وذكر إبراهيم بن أدهم عن بعضهم قال: ما سأل السائلون مولاك كل ما تريد وذكر إبراهيم بن أدهم عن بعضهم قال: يعني بذلك التفويض إلى الله عز وجل، وقال سعيد بن سالم القداح: بلغني أن موسى عليه السلام كانت له إلى الله حاجة، فطلبها، فأبطأت عليه، فقال: ما شاء الله، فإذا حاجته بين يديه فعجب، فأوحى الله إليه: أما علمت أن قولك: ما شاء الله أنجح ما طلبت به الحوائج. وأيضاً فإن المؤمن إذا استبطأ الفرج، وأيس منه بعد كثرة دعائه وتضرعه، ولم يظهر عليه أثر الإجابة يرجع إلى نفسه باللائمة، وقال لها: أنما أتيت من قبلك، ولو كان فيك خير لأجبت، وهذا اللوم أحب إلى الله من كثير من الطاعات، فإنه يوجب انكسار العبد لمولاه واعترافه له بأنه أهل لما نزل به من البلاء، وأنه ليس بأهل لإجابة الدعاء، فلذلك تسرع إليه حينئذ إجابة الدعاء وتفريج الكرب، فإنه تعالى عند المنكسرة قلوبهم من أجله.

قال وهب: تعبد رجل زماناً ثم بدت له إلى الله حاجة فصام سبعين سبئاً، يأكل في كل سبئ إحدى عشر تمرة، ثم سأل الله حاجته فلم يعطها، فرجع إلى نفسه فقال: منك أتيت، لو كان فيك خير أعطيت حاجتك، فنزل إليه عند ذلك ملك، فقال: يا ابن آدم ساعتك هذه خير من عبادتك التي مضت وقد قضى الله حاجتك. خرّجه ابن أبي الدنيا. وللبعض المتقدمين في هذا المعنى:

عَسَى مَا تَرَى أَنْ لَا يَدُومَ وَأَنْ تَرَى لَهُ قَرَجًا مِمَّا أَلَحَّ بِهِ الدَّهْمُ  
عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ إِلَهُهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ  
إِذَا لَاحَ عُسْرٌ فَارْجٌ يُسْرًا فَإِنَّهُ قَضَى اللَّهَ أَنَّ الْعُسْرَ يَتَّبِعُهُ الْيُسْرُ



(١) ضعيف تذكره ابن كثير في تفسيره (٣٨١/٤) من طريق محمد بن إسحاق به، وعزاه لابن أبي حاتم، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة (١١/٣)، وانظر ضعيف الترغيب (٩٧٢).

## الحديث العشرون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَذَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه البخاري <sup>(٢)</sup> من رواية منصور بن المعتمر عن ربعي بن خراش، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ، وأظن أن مسلماً لم يخرِّجه، لأنه قد رواه قوم فقالوا: عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي ﷺ فاختلف في إسناده لكن أكثر الحفاظ حكموا بأن القول قول من قال: عن أبي مسعود، منهم البخاري، وأبو زرعة الرازي، والدارقطني، وغيرهم، ويدل على صحة ذلك أنه قد روى من وجه آخر عن أبي مسعود من رواية مسروق عنه <sup>(٣)</sup>. وخرَّجه الطبراني <sup>(٤)</sup> من حديث أبي الطفيل عن النبي ﷺ أيضاً.

فقوله ﷺ: «إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى»: يشير إلى أن هذا ماثور عن الأنبياء المتقدمين، وأن الناس تداولوه بينهم، وتوارثوه عنهم قرناً بعد قرن، وهذا يدل على أن النبوات المتقدمة جاءت بهذا الكلام، وأنه اشتهر بين الناس حتى وصل إلى أول هذه الأمة. وفي بعض الروايات قال: «لَمْ يُدْرِكِ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِلَّا هَذَا» خرَّجها حميد بن زنجويه وغيره.

وقوله: «إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»: في معناه قولان:

أحدهما: أنه ليس بمعنى الأمر أن يصنع ما شاء، ولكنه على معنى الذم والنهي عنه، وأهل هذه المقالة لهم طريقتان:

أحدهما: أنه أمر بمعنى التهديد والوعيد، والمعنى: إذا لم يكن لك حياة فاعمل ما شئت، فإن الله يجازيك عليه، كقوله: «أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ» [نصحت: ٤٠] وقوله: «فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِي» [الزمر: ١٥] وقول النبي ﷺ: «مَنْ بَاعَ الْحُمْرَ، فَلْيَشْفُقْ الْخَنَازِيرَ» <sup>(٥)</sup>

(١) صحيح: البخاري، حديث (٣٤٨٤)، وأبو داود، حديث (٤٧٩٧) وابن ماجه، حديث (٤١٨٣).  
(٢) صحيح: لم أجده في البخاري من حديث حذيفة، وأخرجه أحمد في مسنده (٣٨٣/٥)، حديث (٢٣٣٠٢)، وانظر صحيح الجامع (٢٢٣٠).  
(٣) عبد الرزاق في مصنفه (١١/١٤٣)، حديث (٢٠١٤٩)، والطبراني في الأوسط (٣/٢٢٤)، حديث (٢٩٨٦).

(٤) الطبراني في الأوسط (٩/١٥٣)، حديث (٩٤٠٠).  
(٥) ضعيف: أبو داود، حديث (٣٤٨٩)، وأحمد في مسنده (٢٥٣/٤)، والطبراني في الكبير (٣٧٩/٢٠)، حديث (٨٨٤)، من حديث المغيرة بن شعبة، وانظر الضعيفة (٤٥٦٦).

يعنى ليقطعها إما لبيعها أو لأكلها، وأمثله متعددة، وهذا اختيار جماعة منهم أبو العباس بن ثعلبة.

والطريق الثاني: أنه أمر، ومعناه: الخبر، والمعني: أن من لم يستح يصنع ما شاء، فإن المانع من فعل القبائح هو الحياء، فمن لم يكن له حياء، انهمك في كل فحشاء ومنكر، وما يمتنع من مثله من له حياء على حد قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ (مُتَعَمِّدًا) فَلَيْتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>، فإن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وأن من كذب عليه تبوأ مقعده من النار، وهذا اختيار أبي عبيد القاسم بن سلام رحمه الله، وابن قتيبة، ومحمد بن نصر المروزي وغيرهم، وروى أبو داود عن الإمام أحمد ما يدل على مثل هذا القول. وروى ابن لهيعة عن أبي قبيل، عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، قال: «إذا أبغض الله عبداً، نزع منه الحياء، فإذا نزع منه الحياء، لم تلقه إلا بغيضاً متبغضاً، ونزع منه الأمانة، فإذا نزع منه الأمانة، نزع منه الرحمة، فإذا نزع منه الرحمة، نزع منه ربة الإسلام، فإذا نزع منه ربة الإسلام، لم تلقه إلا شيطاناً مريداً»<sup>(٢)</sup>، خرجه حميد بن زنجويه، وخرجه ابن ماجه بمعناه بإسناد ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً أيضاً.

وعن سلمان الفارسي قال: إن الله إذا أراد بعبد هلاكاً، نزع منه الحياء، فإذا نزع منه الحياء، لم تلقه إلا مقيتاً ممقّتاً، فإذا كان مقيتاً ممقّتاً، نزع منه الأمانة، فلم تلقه إلا خائناً مخوّناً، فإذا كان خائناً مخوّناً، نزع منه الرحمة، فلم تلقه إلا فظاً غليظاً، فإذا كان فظاً غليظاً، نزع ريق الإيمان من عنقه، فإذا نزع ريق الإيمان من عنقه لم تلقه إلا شيطاناً لعيناً ملعناً»<sup>(٣)</sup>. وعن ابن عباس قال: الحياء والإيمان في قرن، فإذا نزع الحياء تبعه الآخر. خرجه كله حميد بن زنجويه في كتاب «الأدب». وقد جعل النبي ﷺ الحياء من الإيمان كما في «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> عن ابن عمر أن النبي ﷺ مرّ على رجل وهو يُعاتب أخاه في الحياء يقول: إنك لتستحيي، كأنه يقول: قد أضرّ بك، فقال رسول الله ﷺ: «دَعُهُ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ» [ولفظه للبخاري].

وفي «الصحيحين»<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة قال: «الحياء شعبة من الإيمان».

وفي «الصحيحين»<sup>(٦)</sup> عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ قال: «الحياء لا يأتي إلا بخير»

(١) صحيح: البخاري، حديث (١١٠)، ومسلم في المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، حديث (٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) موضوع: البيهقي في الشعب (١٣٩/٦)، حديث (٧٧٢٤) من حديث ابن عمرو، وأخرجه ابن ماجه، حديث (٤٠٥٤)، من حديث ابن عمر، وانظر الضعيفة (٣٠٤٤).

(٣) إسناده ضعيف: ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق ص (٤٤)، حديث (١١٣) مختصراً من طريق ليث بن أبي سليم عن عثمان عن زاذان عن سلمان به.

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٢٤)، ومسلم، حديث (٣٦).

(٥) صحيح: البخاري، حديث (٩)، ومسلم، حديث (٣٥).

(٦) صحيح: البخاري، حديث (٦١١٧)، ومسلم، حديث (٣٧).

وفى رواية لمسلم قال: «الحياء خيرٌ كُلُّهُ»، أو قال: «الحياء كُلُّهُ خَيْرٌ». وخرَّج الإمام أحمد والنسائي<sup>(١)</sup> من حديث الأشج العصري قال: قال لى رسول الله ﷺ: «إِنَّ فِيكَ لَخُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ» قلت: ما هما؟ قال: «الْجُلُمُ وَالْحَيَاءُ» قلت: أفديماً كان أو حديثاً؟ قال: «بل قديماً» قلت: الحمد لله الذى جعلنى على خلقين يحبهما الله. وقال إسماعيل بن أبى خالد: دخل عيينة بن حصن على النبي ﷺ وعنده رجلٌ فاستسقى، فأتى بهاء فشرب، فستره النبي ﷺ فقال: ما هذا؟ قال: «الحياء [خُلَّةٌ] أوتوها ومُنَعْتُموها»<sup>(٢)</sup>. واعلم أن الحياء نوعان:

أحدهما: ما كان خَلْقاً وَجِلَّةً غير مكتسب، وهو من أجل الأخلاق التى يمنحها الله العبد ويجبله عليها، ولهذا قال ﷺ: «الحياء لا يأتى إلا بخير»، فإنه يكف عن ارتكاب القبائح ودناءة الأخلاق، ويحث على استعمال مكارم الأخلاق ومعاليها، فهو من خصال الإيمان بهذا الاعتبار، وقد روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال: من استحى اختفى، ومن اختفى اتقى، ومن اتقى وقى. وقال الجراح بن عبد الله الحكيمى - وكان فارس أهل الشام - تركت الذنوب حياء أربعين سنة، ثم أدركنى الورع. وعن بعضهم قال: رأيت المعاصى نذالة، فتركها مروءة فاستحالت ديانة.

والثاني: ما كان مكتسباً من معرفة الله، ومعرفة عظمتة وقربه من عباده، وإطلاعه عليهم، وعلمه بخائنة الأعين وما تخفى الصدور، فهذا من أعلى خصال الإيمان، بل هو من أعلى درجات الإحسان، وقد تقدّم أن النبي ﷺ قال لرجل: «استح من الله كما تستحى رجلاً من صالح عَشِيرَتِكَ»<sup>(٣)</sup>.

وفى حديث ابن مسعود: «الاستحياء من الله أن تحفظ الرأس وما وعى، والبطن وما حوى، وأن تذكر الموت والبلى؛ ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد استحى من الله» خرَّجه الإمام أحمد والترمذى مرفوعاً<sup>(٤)</sup>.

وقد يتولّد من الله الحياء من مطالعة نعمه، ورؤية التقصير فى شكرها، فإذا سلب العبد الحياء المكتسب والغريزي، لم يبق له ما يمنعه من ارتكاب القبيح والأخلاق الدنيئة، فصار كأنه لا إيمان له. وقد روى من مراسيل الحسن، عن النبي ﷺ قال: «الحياء حياءان: طَرَفٌ من الإيمان، والآخر عجز»، ولعله من كلام الحسن، وكذلك قال بشير بن كعب العدوى لِعمران بن

(١) صحيح: النسائي فى الكبرى (٤/٤١٦)، حديث (٧٧٤٦) وأحمد فى مسنده (٤/٢٠٥)، وأبو يعلى فى مسنده (٢٤٢/١٢) حديث (٦٨٤٨)، وابن أبي عاصم فى السنة (١/٨٤) حديث (١٩٠)، وانظر ظلال الجنة.

(٢) ابن أبي شيبه فى منصفه (٥/٢١٣)، حديث (٢٥٣٤٧).

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) تقدم تخريجه.



حصين : إنا نجد في بعض الكتب أن منه سكينَةٌ ووقارًا لله ، ومنه ضعف ، فغضب عمران وقال : أحدثك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه؟ والأمر كما قاله عمران رضى الله عنه ، فإن الحياة الممدوح في كلام النبي ﷺ إنما يُريد به الخُلُق الذي يحثُّ على فعل الجميل وترك القبيح ، فأما الضعف والعجز الذي يوجب التقصير في شيء من حقوق الله أو حقوق عباده ، فليس هو من الحياة ، إنما هو ضعفٌ وخَوَرٌ ، وعجزٌ ومهانة ، والله أعلم .

والقول الثاني في معنى قوله : «إِذَا لَمْ تَسْتَحْ ، فَأَضْنَعْ مَا شِئْتَ» :

أنه أمر بفعل ما يشاء على ظاهر لفظه ، وأن المعنى : إذا كان الذي تريد فعله مما لا يُستحيى من فعله لا من الله ولا من الناس ، لكونه من أفعال الطاعات ، أو من جميل الأخلاق والآداب المستحسنة ، فاصنع منه حيثنذ ما شئت ، وهذا قول جماعة من الأئمة ، منهم أبو إسحاق المروزي الشافعي ، وحكى مثله عن الإمام أحمد ، ووقع كذلك في بعض نسخ «مسائل أبي داود» المختصرة عنه ، ولكن الذي في النسخ المعتمدة التامة كما حكيناها عنه من قبل وكذلك حكاه عنه الخلال في كتاب «الأدب» ، ومن هذا قول بعض السلف - وقد سئل عن المروءة - فقال : أن لا تعمل في السر شيئًا تستحي منه في العلانية ، وسيأتي قول النبي ﷺ : «إِنَّمَا مَا خَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وروى عبد الرزاق في كتابه<sup>(٢)</sup> عن معمر عن أبي إسحاق عن رجلٍ من مزينة قال : قيل : يا رسول الله ، ما أفضل ما أوتى الرجل المسلم؟ قال : «الخلق الحسن» قال : فما شرُّ ما أوتى المسلم؟ قال : «إِذَا كَرِهْتَ أَنْ يَرَى عَلَيْكَ شَيْءٌ فِي نَادَى الْقَوْمِ ، فَلَا تَفْعَلْهُ إِذَا خَلَوْتَ» .

وفي «صحيح ابن حبان»<sup>(٣)</sup> عن أسامة بن شريك قال : قال رسول الله ﷺ : «ما كره الله منك شيئًا فلا تفعله إذا خلوت» .

وخرَّج الطبراني<sup>(٤)</sup> من حديث أبي مالك الأشعري قال : قلت : يا رسول الله ، ما تمام البر؟ قال : «أن تعمل في السر عمل العلانية» ، وخرَّجه أيضًا<sup>(٥)</sup> من حديث أبي عامر السكوني ، قال : قلت : يا رسول الله ، فذكره .

وروى عبد الغنى بن سعيد الحافظ في كتاب «أدب المحدث» بإسناده عن حرملة بن عبد الله قال : أتيت النبي ﷺ لأزدد من العلم فقامت بين يديه فقلت : يا رسول الله ، ما تأمرني

(١) سيأتي تخريجه وهو الحديث السابع والعشرون .

(٢) ضعيف : عبد الرزاق في مصنفه (١١/١٤٤) ، حديث (٢٠١٥١) ، وانظر ضعيف الترغيب (١٦٠٦) .

(٣) إسناده ضعيف : ابن حبان في صحيحه (٢/١٢٩) ، حديث (٤٠٣) ، والمقدسي في المختارة (٤/١٧٨) ، حديث (١٣٩٣) .

(٤) ضعيف : الطبراني في الكبير (٣/٢٨٣) ، حديث (٣٤٢٠) ، وانظر ضعيفة (٣٤١٣) .

(٥) ضعيف : الطبراني في الكبير (٢٢/٣١٧) ، حديث (٨٠٠) وانظر ضعيف الجامع (٢٤٧٨) .

أن أعمل به؟ قال: «إِنَّ الْمَعْرُوفَ، وَاجْتَنِبِ الْمُنْكَرَ، وَانْظُرْ الَّذِي سَمِعْتَهُ أُذُنُكَ مِنَ الْخَيْرِ يَقُولُهُ الْقَوْمُ لَكَ إِذَا قُمْتَ مِنْ عِنْدِهِمْ، فَأَتِيهِ، وَانْظُرْ الَّذِي تَكْرَهُ أَنْ يَقُولَهُ الْقَوْمُ لَكَ إِذَا قُمْتَ مِنْ عِنْدِهِمْ، فَاجْتَنِبْهُ» قال: فنظرت فإذا هما أمران لم يتركا شيئاً: إتيان المعروف، واجتناب المنكر<sup>(١)</sup>. وخرجه ابن سعد في «طبقاته» بمعناه.

وحكى أبو عبيد في معنى الحديث قولاً آخر حكاه عن جرير قال: معناه أن يُريدَ الرجلُ أن يعمل الخير، فيدعه حياءً من الناس كأنه يخاف الرياء، يقول: فلا يمنعك الحياء من المضي لما أردت، كما جاء في الحديث: «إِذَا جَاءَكَ الشَّيْطَانُ وَأَنْتَ تَصَلِّي، فَقَالَ: إِنَّكَ تَرَاهِي، فزدها طولاً» ثم قال أبو عبيد: وهذا الحديث ليس يجيء سياقه ولا لفظه على هذا التفسير، ولا على هذا يحمله الناس.

قلت: لو كان على ما قاله جرير، لكان لفظ الحديث: إذا استحيت مما لا يُستحي منه، فافعل ما شئت، ولا يخفى بُعدُ هذا من لفظ الحديث ومعناه والله أعلم.



(١) ضعيف: البخاري في الأدب المفرد ص (٨٧)، حديث (٢٢٢)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٥٠١)، حديث (١١٣٠)، وانظر الضعيفة (١٤٨٩).

## الحديث الحادى والعشرون

عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ، قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ. ثُمَّ اسْتَقِمَّ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه مسلم من رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن سفيان، وسفيان: هو ابن عبد الله الثقفي الطائفي له صحبة، وكان عاملاً لعمر بن الخطاب على الطائف. وقد روى عن سفيان بن عبد الله من وجوه أخر بزيادات، فخرَّجه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه من رواية الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن ماعز، وعند الترمذي: عبد الرحمن بن ماعز عن سفيان بن عبد الله قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدِّثْنِي بِأَمْرٍ أَعْتَصِمُ بِهِ، قَالَ: «قُلْ: رَبِّيَ اللَّهُ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَخَوْفُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ؟ فَأَخَذَ بِلِسَانِ نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا». وقال الترمذي: حديث صحيح. وخرَّجه الإمام أحمد، والنسائي <sup>(٢)</sup> من رواية عبد الله بن سفيان الثقفي، عن أبيه أن رجلاً قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مُرْنِي بِأَمْرٍ فِي الْإِسْلَامِ، لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ. قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ». قلت: فما أتقي؟ فأومأ إلى لسانه.

قول سفيان بن عبد الله للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ»: طلب منه أن يعلمه كلاماً جامعاً لأمر الإسلام كافياً حتى لا يحتاج بعده إلى غيره، فقال له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ» وفي الرواية الأخرى: «قُلْ: رَبِّيَ اللَّهُ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ». هذا منقطع من قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [نصبت: ٣٠]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿أُولَئِكَ أَحَبُّ الْجَنَّةِ خَلِيلِينَ فِيهَا جَزَاءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣-١٤].

وخرَّج النسائي <sup>(٣)</sup> في «تفسيره» من رواية سهيل بن أبي حزم حدثنا ثابت، عن أنس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [نصبت: ٣٠] فقال: «قَدْ قَالَهَا النَّاسُ ثُمَّ كَفَرُوا، فَمَنْ مَاتَ عَلَيْهَا فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِقَامَةِ» وخرَّجه الترمذي ولفظه: فقال: «قَدْ قَالَهَا النَّاسُ، ثُمَّ كَفَرُوا أَكْثَرُهُمْ، فَمَنْ مَاتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ مِمَّنْ اسْتَقَامَ» وقال: حسن غريب. وسهيل نُكِّلَ فيه من قبل حفظه.

(١) صحيح: مسلم، حديث (٣٨) والترمذي، حديث (٢٤١٠) وابن ماجه، حديث (٣٩٧٢).

(٢) صحيح: النسائي في الكبرى (٤٥٨/٦)، حديث (١١٤٨٩)، وأحمد في مسنده (٤١٣/٣).

(٣) ضعيف: الترمذي، حديث (٣٢٥٠)، والنسائي في الكبرى (٤٥٢/٦)، حديث (١١٤٧٠)، وابن أبي عاصم في السنة (١/١٥)، حديث (٢٠) فيه سهيل بن أبي حزم وهو ضعيف، وانظر ظلال الجنة.

وقال أبو بكر الصديق في تفسير: ﴿ثُمَّ اسْتَغْنُوا﴾ [نصت: ٣٠٠] قال: لم يشركوا بالله شيئاً. وعنه قال: لم يلتفتوا إلى إله غيره. وعنه قال: ثم استقاموا على أن الله ربهم. وعن ابن عباس بإسناد ضعيف قال: هذه أرخص آية في كتاب الله: ﴿قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَغْنُوا﴾ [نصت: ٣٠٠] على شهادة أن لا إله إلا الله<sup>(١)</sup>. وروى نحوه عن أنس ومجاهد والأسود بن هلال، وزيد بن أسلم، والسدي وعكرمة وغيرهم. وروى عن عمر بن الخطاب أنه قرأ هذه الآية على المنبر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَغْنُوا﴾ [نصت: ٣٠٠] فقال: لم يروغوا روغان الثعلب<sup>(٢)</sup>. وروى على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَغْنُوا﴾ [نصت: ٣٠٠] قال: استقاموا على أداء فرائضه<sup>(٣)</sup>. وعن أبي العالية، قال: ثم أخلصوا له الدين والعمل. وعن قتادة قال: استقاموا على طاعة الله، وكان الحسن إذا قرأ هذه الآية قال: اللهم أنت ربنا فارزقنا الاستقامة.

ولعل من قال: إن المراد الاستقامة على التوحيد إنما أراد التوحيد الكامل الذي يحرم صاحبه على النار، وهو تحقيق معنى لا إله إلا الله، فإن الإله هو الذي يطاع، فلا يعصي، خشية وإجلالاً ومهابة ومحبة ورجاء وتوكلًا ودعاء، والمعاصي كلها قاذحة في هذا التوحيد، لأنها إجابة لداعى الهوى وهو الشيطان، قال الله عز وجل: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [البقرة: ٢٣] قال الحسن وغيره: هو الذي لا يهوى شيئاً إلا ركه، فهذا ينافي الاستقامة على التوحيد. وأما على رواية من روي: «قل: آمنت بالله»، فالمعنى أظهر، لأن الإيمان يدخل فيه الأعمال [الصالحة] عند السلف ومن تابعهم من أهل الحديث، وقال الله عز وجل: ﴿فَأَسْتَوِيَتْ كَمَا أُمِرَتْ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢]، فأمره أن يستقيم هو ومن تاب معه، وأن لا يجاوزوا ما أمروا به وهو الطغيان، وأخبر أنه يصير بأعمالهم، مطلع عليها، وقال تعالى: ﴿فَلِلَّذَلِكَ فَادَعٍ وَأَسْتَوِيَتْ كَمَا أُمِرَتْ وَلَا تَلْبِغْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [الشورى: ١٥]. قال قتادة: أمر محمد ﷺ أن يستقيم على أمر الله. وقال الثوري: على القرآن، وعن الحسن قال: لما نزلت هذه الآية شمر رسول الله ﷺ، فما روى ضاحكاً. خرجه ابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>. وذكر القشيري

(١) ذكره ابن كثير في تفسيره (٤/ ٩٩).

(٢) ابن المبارك في الزهد ص (١١٠)، حديث (٣٢٥)، وابن أبي عاصم في الزهد ص (١١٥)، والطبري في تفسيره (١١٥/ ٢٤).

(٣) الطبري في تفسيره (١١٥/ ٢٤).

(٤) صحيح: أبو يعلى في مسنده (٢/ ١٨٤)، حديث (٨٨٠)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ١٢٣)، حديث (٣١٨) من حديث أبي جحيفة دون قوله: «فما شيبك ٥٠٠٠»، وانظر صحيح الجامع (٣٧٢٠).

وغيره عن بعضهم: أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال له: يا رسول الله قلت: «شَيَّبَتْنِي هُوَذُ وَأَخَوَاتُهَا»، فما شَيَّبَكَ منها؟ قال: «قوله: ﴿فَأَسْتَقِيمْ﴾ كَمَا أُمِرْتُ» [مود: ١١٢].  
وقال عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ فَاستَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا﴾ [نصبت: ٦]. وقد أمر الله تعالى بإقامة الدين عمومًا كما قال: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [البورى: ١٣]، وأمر بإقام الصلاة في غير موضع من كتابه، كما أمر بالاستقامة على التوحيد في تلك الآيتين.

والاستقامة: هي سلوك الصراط المستقيم، وهو الدين القيم من غير تعريض عنه يَمَنَةً ولا يسرةً، ويشمل ذلك فعل الطاعات كلها، الظاهرة والباطنة، وترك المنهيات كلها كذلك، فصارت هذه الوصية جامعةً لخصال الدين كلها.

وفى قوله عز وجل: ﴿فَأَسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا﴾ [نصبت: ٦] إشارةً إلى أنه لا بد من تقصير في الاستقامة المأمور بها، فيجبر ذلك بالاستغفار المقتضى للتوبة والرجوع إلى الاستقامة، فهو كقول النبي ﷺ لمعاذ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتَّبِعِ السَّبِيلَ الْحَسَنَ تَمَحُّجًا»<sup>(١)</sup>. وقد أخبر النبي ﷺ أن الناس لن يطبقوا الاستقامة حق الاستقامة، كما خرَّجه الإمام أحمد، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَعَلِمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ»، وفى رواية للإمام أحمد: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَلَا يَحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ».

وفى «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا». فالسداد: هو حقيقة الاستقامة، وهو الإصابة في جميع الأقوال والأعمال والمقاصد، كالذى يرمى إلى غرض فيصيبه، وقد أمر النبي ﷺ عليًا أن يسأل الله عز وجل السداد والهدي، وقال له: «اذْكُرْ بِالسَّدَادِ تَسْدِيدَكَ السَّهْمَ، وَبِالْهُدَىٰ هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ»<sup>(٤)</sup>.

والمقاربة: أن يُصيب ما قرب من الغرض إذا لم يصب الغرض نفسه، ولكن بشرط أن يكون مصممًا على قصد المدهاء وإصابة الغرض، فتكون مقاربتة عن غير عمدٍ، ويدل عليه قول النبي ﷺ فى حديث الحكم بن حزن الكلبي: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ لَنْ تَعْمَلُوا - أَوْ لَنْ تُطِيقُوا - كُلَّ مَا أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ سَدِّدُوا وَأَبْشِرُوا»<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم تخريجه، وهو الحديث (١٨) من هذا الكتاب.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٣٩)، ومسلم، حديث (٢٨١٦).

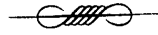
(٤) صحيح: مسلم، حديث (٢٧٢٥)، وأبو داود، حديث (٤٢٢٥)، وأحمد في مسنده (٨٨/١)، حديث (٦٦٤).

(٥) حسن: أبو داود، حديث (١٠٩٦)، وأحمد في مسنده (٢١٢/٤) والطبراني في الكبير (٢١٣/٣)، حديث

والمعني: اقصدوا التسديد والإصابة والاستقامة، فإنهم لو سددوا في العمل كله، لكانوا قد فعلوا ما أمروا به كله.

فأصل الاستقامة استقامة القلب على التوحيد، كما فسر أبو بكر الصديق وغيره قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [الأحقاف: ١٣] بأنهم لم يلتفتوا إلى غيره، فمتى استقام القلب على معرفة الله وعلى خشيته، وإجلاله، ومهابته، ومحبته، وإرادته، ورجائه، ودعائه، والتوكل عليه، والإعراض عما سواه، استقامت الجوارح كلها على طاعته، فإن القلب هو ملك الأعضاء، وهى جنوده، فإذا استقام الملك، استقامت جنوده ورعاياه. وكذلك فسّر قوله تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [الروم: ٣٠] بإخلاص القصد لله وإرادته وحده لا شريك له.

وأعظم ما يراعى استقامته بعد القلب من الجوارح اللسان، فإنه ترجمان القلب والمعبر عنه، ولهذا لما أمر النبي ﷺ بالاستقامة وصّاه بعد ذلك بحفظ لسانه، وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(١)</sup> عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه» وفي الترمذي<sup>(٢)</sup> عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً وموقوفاً: «إذا أصبح ابن آدم، فإن الأعضاء كلها تكفر اللسان، فتقول: اتق الله فينا [فإنما نحن بك] فإن استقمت استقمنا، وإن اعوججت اعوججنا».



(٣١٦٥)، وانظر صحيح أبي داود.

(١) تقدم تحريجه.

(٢) حسن: الترمذي، حديث (٢٤٠٧)، وأحمد في مسنده (٩٥ / ٣)، حديث (١١٩٢٧)، وأبو يعلى في مسنده (٢ / ٤٠٣) حديث (١١٨٥)، وعبد بن حميد في مسنده ص (٣٠٢)، حديث (٩٧٩)، وانظر صحيح الجامع (٣٥١).

## الحديث الثاني والعشرون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَخْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَرِزْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَأَدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١)

هذا الحديث خرَّجه مسلمٌ من رواية أبي الزبير عن جابر، وزاد في آخره: قال: واللَّهِ لا أزيدُ على ذلك شيئًا. وخرَّجه أيضًا من رواية الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان عن جابر قال: قال النعمان بن قويل: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ، وَأَخْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَلَمْ أَرِزْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا أَأَدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ». وقد فسر بعضهم تحليل الحلال باعتقاد حلِّه، وتحريم الحرام باعتقاد حرمة مع اجتنابه، ويحتمل أن يراد بتحليل الحلال إتيانه، ويكون الحلال هاهنا عبارةً عمَّا ليس بحرام، فيدخل فيه الواجب والمستحب والمباح، ويكون المعنى أنه يفعل ما ليس بمحرَّم عليه، ولا يتعدَّى ما أبيح له إلى غيره، ويجتنب المحرمات. وقد روى عن طائفة من السلف، منهم ابن مسعود وابن عباس في قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]، قالوا: يُحَلِّلون حلاله ويحرِّمون حرامه، ولا يُحرِّفونه عن مواضعه (٢).

والمراد بالتحليل والتحريم: فعل الحلال واجتناب الحرام كما ذكر في هذا الحديث. وقد قال الله في حق الكفار الذين كانوا يُغَيِّرُونَ تحريم الشهور الحُرُم: ﴿لَمَّا أَلْنِيهِ زِيَادَةً فِي الْأَعْكَفِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلِلُونَ عَمَّا وَكُرِّهُوا عَلَيْهِمْ عَمَّا رَزَّاقَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُخْلِقُ مَا يَحَرِّمُ اللَّهُ﴾ [النوبة: ٣٧]، والمراد أنهم كانوا يقاتلون في الشهر الحرام عَمَّا، فيحلونه بذلك، ويمتنعون من القتال فيه عَمَّا، فيحرِّمونه بذلك.

وقال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ ٥٧ ﴿وَكُلُوا مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٨٧-٨٨] وهذه الآية نزلت بسبب قوم امتنعوا من تناول بعض الطيبات زهدًا في الدنيا وتقشفًا، وبعضهم حرَّم ذلك عن نفسه، إما بيمين حلف بها، أو بتحريمه على نفسه، وذلك كله لا يوجب تحريمه في نفس الأمر، وبعضهم امتنع منه من غير يمين ولا تحريم، فسمَّى الجميع تحريمًا، حيث قصد الامتناع منه إضرارًا بالنفس

(١) صحيح: مسلم، حديث (١٥)، وأحمد في مسنده (٤١٦ / ٣)، حديث (١٤٤٣٤)، وأبو عوانة في مسنده (١ / ١٧)، حديث (٥)، والبيهقي في الكبرى (٩ / ١٠).

(٢) الطبري في تفسيره (٥١٩ / ١)، والحاكم في المستدرک (٢٩٢ / ٢)، حديث (٣٠٥٤) من حديث ابن عباس

وكفأ لها عن شهواتها . ويقال في الأمثال : فلان لا يحلل ولا يحرم ، إذا كان لا يمتنع من فعل حرام ، ولا يقف عند ما أبيح له وإن كان يعتقد تحريم الحرام ، فيجعلون من فعل الحرام ولا يتحاشى منه مُحللاً له ، وإن كان لا يعتقد حله .

وبكل حال ، فهذا الحديث يدل على أن من قام بالواجبات ، وانتهى عن المحرمات دخل الجنة ، وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بهذا المعنى ، أو ما هو قريب منه ، كما خرجه النسائي ، وابن حبان ، والحاكم <sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة وأبي سعيد (رضي الله عنهما) عن النبي ﷺ قال : « ما من عبد يصلي الصلوات الخمس ، ويصوم رمضان ، ويخرج الزكاة ، ويجنب الكبائر السبع ، إلا فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء ، ثم تلا : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نَكُفَّرْ عَنْكُمْ سِئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [النساء: ٣١] . وخرجه الإمام أحمد والنسائي <sup>(٢)</sup> من حديث أبي أيوب الأنصاري ، عن النبي ﷺ قال : « مَنْ عَبْدَ اللَّهِ لَا يُشْرِكُ بِهِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَاةَ ، وَصَامَ رَمَضَانَ ، وَاجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ ، فَلَهُ الْجَنَّةُ . أَوْ : دَخَلَ الْجَنَّةَ . وفي «المستند» <sup>(٣)</sup> عن ابن عباس أن ضمام بن ثعلبة وفد على النبي ﷺ ، فذكر له الصلوات الخمس ، والصيام والزكاة ، والحج وشرائع الإسلام كلها ، فلما فرغ ، قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وسأؤدّي هذه الفرائض ، وأجتنب ما نهيتني عنه ، لا أزيد ولا أنقص ، فقال رسول الله ﷺ : « إِنْ صَدَقَ دَخَلَ الْجَنَّةَ » . وخرجه الطبراني <sup>(٤)</sup> من وجه آخر ، وفي حديثه قال : والخامس لا أرب لي فيها يعني الفواحش ، ثم قال : لأعملن بها ، ومن أطاعني ، فقال رسول الله ﷺ : « لَنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ » .

وفي «صحيح البخاري» <sup>(٥)</sup> عن أبي أيوب أن رجلاً قال للنبي ﷺ : أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، قال : « تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصل الرحم » . وخرجه مسلم إلا أن عنده أنه قال : أخبرني بعمل يدخلني من الجنة ويأباعدني من النار . وعنده في رواية : فلما أدبر قال رسول الله ﷺ : « إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أَمَرَ بِهِ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ » . وفي «الصحيحين» <sup>(٦)</sup> عن أبي هريرة أن أعرابياً قال : يا رسول الله ، دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، قال :

(١) ضعيف : النسائي ، حديث (٢٤٣٨) ، وابن حبان في صحيحه (٤٣ / ٥) ، حديث (١٧٤٨) ، والحاكم في المستدرک (٣١٦ / ١) ، حديث (٧١٩) ، وانظر ضعيف الجامع (٦١١٠) .

(٢) صحيح : النسائي ، حديث (٤٠٠٩) ، وأحمد في مسنده (٤١٣ / ٥) ، حديث (٢٣٥٤٩) من حديث أبي أيوب الأنصاري وانظر صحيح الجامع (٦١٨٥) .

(٣) صحيح : أحمد في مسنده (٢٦٤ / ١) ، حديث (٢٣٨٠) والدارمي في سننه (١٧٢ / ١) ، حديث (٦٥٢) ، وانظر فقه السيرة للغزالي بتحقيق الألباني ص (٤٢٤) .

(٤) الطبراني في الكبير (٣٠٦ / ٨) ، حديث (٨١٥١) .

(٥) صحيح : البخاري ، حديث (٥٩٨٣) ، ومسلم ، حديث (١٣) .

(٦) صحيح : البخاري ، حديث (١٣٩٧) ومسلم ، حديث (١٤) .



«تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ»، قال: والذي بعثك بالحق، لا أزيد على هذا شيئاً أبداً ولا أنقص منه، فلمَّا وُلِّي، قال النبي ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا».

وفى «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس، فقال: يا رسول الله، أخبرني ماذا فرض الله عليّ من الصلاة؟ فقال: «الصلوات الخمس، إلا أن تطوع شيئاً» فقال: أخبرني بما فرض الله عليّ من الصيام؟ فقال: «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً». فقال: أخبرني بما فرض الله عليّ من الزكاة؟ فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام. فقال: والذي أكرمك بالحق لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله عليّ شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «أَفَلَحَ إِنْ صَدَقَ. أَوْ: دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ» ولفظه للبخاري.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن أنس أن أعرابياً سأل النبي ﷺ فذكره بمعناه، وزاد فيه: «حَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، فقال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهم، ولا أنقص منهم، فقال النبي ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

ومراد الأعرابي أنه لا يزيد على الصلاة المكتوبة، والزكاة المفروضة، وصيام رمضان، وحج البيت شيئاً من التطوع، ليس مراده أنه لا يعمل بشيء من شرائع الإسلام وواجباته غير ذلك، وهذه الأحاديث لم يذكر فيها اجتناب المحرمات، لأن السائل إنما سأل عن الأعمال التي يدخل بها عاملها الجنة. وخرَّج الترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث أبي أمامة قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ: «إِيهَا النَّاسُ، اتَّقُوا اللَّهَ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأُدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ، وَأَطِيعُوا إِذَا أَمَرَكُمْ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ» وقال: حسن صحيح، وخرَّجه الإمام أحمد، وعنده «اعبدوا ربكم» بدل قوله: «اتقوا الله» وخرَّجه بقى بن مخلد في «مسنده» من وجه آخر، ولفظ حديثه: «صَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَخُجُّوا بَيْتَكُمْ، وَأُدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طَبِيعَةً بِهَا أَنْفُسُكُمْ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ».

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٤)</sup> بإسناده عن ابن المنقف، قال: أتيتُ النبي ﷺ وهو بعرفات، فقلت: ثنتان أسألك عنهما: ما يُنجيني من النار، وما يُدخلني الجنة؟ قال: «لَنْ كُنْتَ أَوْجَزْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ، لَقَدْ أَعْظَمْتَ وَأَطَوَلْتَ، فَاعْقِلْ عَنِّي إِذَنْ: اعْبُدِ اللَّهَ لَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَأَقِمِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَأَدِ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَصُمْ رَمَضَانَ، وَمَا تُحِبُّ أَنْ يَفْعَلَهُ بِكَ النَّاسُ فَافْعَلْ بِهِمْ، وَمَا

(١) صحيح: البخاري، حديث (١٨٩١)، ومسلم، حديث (١١).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (١٢)، والترمذي، حديث (٦١٩)، والنسائي، حديث (٢٠٩١).

(٣) صحيح: الترمذي، حديث (٦١٦)، وابن حبان في صحيحه (٤٢٦ / ١٠)، حديث (٤٥٦٣)، والحاكم في المستدرک (٥٢ / ١)، حديث (١٩)، وانظر الصحيحة (٨٦٧).

(٤) أحمد في مسنده (٣٨٣ / ٦)، حديث (٢٧١٩٧)، والطبراني في الكبير (٢٠٩ / ١٩)، حديث (٤٧٣).

تَكَرَّهَ أَنْ يَأْتِيَ إِلَيْكَ النَّاسُ فَذَرِ النَّاسَ مِنْهُ».

وفى رواية له أيضًا قال: «اتَّقِ اللَّهَ، لَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمِ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَحِجَّ الْبَيْتَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَلَمْ تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ» وقيل: إن هذا الصحابي هو وافر بنى المنتفق، واسمه لقيط. فهذه الأعمال أسباب مقتضية لدخول الجنة، وقد يكون ارتكاب المحرمات موانع، ويدل على هذا ما خرَّجه الإمام أحمد<sup>(١)</sup> من حديث عمرو بن مرة الجهني، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، شهدت أن لا إله إلا الله، وأنت رسول الله ﷺ، وصليت الخمس، وأديت زكاة مالي، وصمت شهر رمضان، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ عَلَى هَذَا، كَانَ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَكَذَا. وَنَصَبَ أَصْبَعِيهِ. مَا لَمْ يَمُتْ».

وقد ورد ترتب دخول الجنة على فعل بعض هذه الأعمال كالصلاة، ففي الحديث المشهور: «مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ لَوْفَتِهَا، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث الصحيح: «مَنْ صَلَّى الْبَرَزَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٣)</sup>، وهذا كله من ذكر السبب المقتضى الذى لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه، وانتفاء موانعه؛ ويدل على هذا ما خرَّجه الإمام أحمد<sup>(٤)</sup> عن بشير بن الخصاصية، قال: أتيت النبي ﷺ لأبأ به، فشرط عليّ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأن أؤتي الزكاة، وأن أحجّ حجة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد فى سبيل الله، فقلت: يا رسول الله أما اثنتان فوالله ما أطيقهما: الجهاد والصدقة، فقبض رسول الله ﷺ يده، ثم حرَّكها، وقال: «فَلَا جِهَادَ وَلَا صَدَقَةَ؟ فِيمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِذَا؟» قلت: يا رسول الله أنا أبأ بعك، فبأيعته عليهنَّ كلهنَّ. فى هذا الحديث أنه لا يكفى فى دخول الجنة هذه الخصال بدون الزكاة والجهاد.

وتد ثبت فى الأحاديث الصحيحة أن ارتكاب بعض الكبائر يمنع دخول الجنة، كقوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فى قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»<sup>(٦)</sup>، وقوله: «لَا

(١) صحيح: لم أجده فى المسند، وذكره الهيثمي فى المجمع (١٤٧/٨)، وقال: «رواه أحمد والطبراني بإسنادين ورجال أحد إسناده الطبراني رجاله رجال الصحيح» وانظر صحيح الترغيب (٢٥١٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٥٧٤)، ومسلم، حديث (٦٣٥).

(٤) ضعيف: أحمد فى مسنده (٢٢٤/٥)، حديث (٢٢٠٠٢) والطبراني فى الكبير (٤٤/٢)، حديث (١٢٣٣) والحاكم فى المستدرک (٨٩/٢)، حديث (٢٤٢١)، والبيهقي فى الكبرى (٢٠/٩)، وانظر كتاب العلم للنسائي بتحقيق الألباني ص (١٦).

(٥) صحيح: البخاري، حديث (٥٩٨٤)، ومسلم، حديث (٢٥٥٦) من حديث جبير بن مطعم.

(٦) صحيح: مسلم، حديث (٩١)، والترمذي، حديث (١٩٩٩)، وابن ماجه حديث (٥٩) من حديث عبد الله بن مسعود.

تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»<sup>(١)</sup>، والأحاديث التي جاءت في منع دخول الجنة بالدين حتى يُقضى، وفي «الصحيح»: «إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا جَاؤُوا الصُّرَاطَ حَبِسُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ يُقْتَنَصُ مِنْهُمْ مَظَالِمُ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup>. وقال بعض السلف: إن الرجل ليحبس على باب الجنة مائة عام بالذنب كان يعمل في الدنيا. فهذه كلها موانع.

ومن هنا يظهر معنى الأحاديث التي جاءت في ترتيب دخول الجنة على مجرد التوحيد، ففي «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> عن أبي ذر عن النبي ﷺ، قال: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قلت: وإن زنى وإن سرق؟! قال: «وَأِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»، قالها [ثلاثاً] ثم قال في الرابعة: «عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ»، فخرج أبو ذر وهو يقول: وإن رغم أنف أبي ذر وفيهما<sup>(٤)</sup> عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاها إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالنَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ».

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٥)</sup> عن أبي هريرة أو أبي سعيد. بالشك. عن النبي ﷺ أنه قال: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍ (فيهما) فَيُخَجَّبُ عَنِ الْجَنَّةِ». وفيه<sup>(٦)</sup> عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال له يوماً: «مَنْ لَقِيَ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَقِيمًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشَّرَهُ بِالْجَنَّةِ»، وفي المعنى أحاديث كثيرة جداً.

وفي «الصحيحين»<sup>(٧)</sup> عن أنس أن النبي ﷺ قال يوماً لمعاذ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

وفيها<sup>(٨)</sup> عن عتب بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَنَعَّى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ».

فقال طائفة من العلماء: إن كلمة التوحيد سبب مقتضى لدخول الجنة وللنجاة من النار، لكن

(١) صحيح: مسلم، حديث (٥٤)، وأبو داود، حديث (٥١٩٣)، والترمذي، حديث (٢٦٨٨)، وابن ماجه حديث (٦٨) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٢٤٤٠)، وأحمد في مسنده (١٣/٣)، حديث (١١١١٠) وعبد بن حميد في مسنده ص (٢٩١)، حديث (٩٣٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حَبَسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَتَّى إِذَا نَقَرُوا وَهَذَبُوا أَذُنَ لَهُمْ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا أَحَدَهُمْ بِمَسْكَنَةٍ فِي الْجَنَّةِ أَدْلَ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا».

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٥٨٢٧)، ومسلم، حديث (٩٤).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٣٤٣٥)، ومسلم، حديث (٢٨).

(٥) صحيح: مسلم، حديث (٢٧)، وأحمد في مسنده (٤٢١/٢)، حديث (٩٤٤٧) من حديث أبي هريرة.

(٦) صحيح: مسلم، حديث (٣١).

(٧) صحيح: البخاري، حديث (١٢٨)، ومسلم، حديث (٣٢).

(٨) صحيح: البخاري، حديث (٤٢٥)، ومسلم، حديث (٣٣).

له شروطٌ، وهى الإتيانُ بالفرائضِ، وموانعُ وهى إتيانُ الكبائرِ قال الحسن للفرزدق: إن لئلا إله إلا الله شروطًا، فأياك وقذفَ المحصنة. وروى عنه أنه قال: هذا العمودُ، فأين الطُّنْبُ؟ يعنى: أن كلمة التوحيد عمودُ الفسقاط، ولكن لا يثبت الفسقاطُ بدون أطنابه، وهى فعلُ الواجبات، وتركُ المحرمات.

وقيل للحسن: إنَّ ناسًا يقولون: من قال: لا إله إلا الله، دخل الجنة فقال: من قال: لا إله إلا الله فأدَّى حقَّها وفرضها، دخل الجنة. وقيل لو هب بن مُنْبِه: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بلى ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان، فتح لك، وإلا لم يفتح لك<sup>(١)</sup>. ويشبه هذا ما روى عن ابن عمر أنه سُئل عن لا إله إلا الله: هل يضُرُّ معها عملٌ، كما لا ينفع مع تركها عملٌ؟ فقال ابن عمر: عَشْ ولا تغترَّ<sup>(٢)</sup>. وقالت طائفةٌ - منهم الضحاك والزهرى - : كان هذا قبل الفرائض والحدود، فمن هؤلاء مَنْ أشار إلى أنها تُسَخَّتْ، ومنهم من قال: بل ضُمَّ إليها شروطٌ زيدت عليها، وزيادة الشرط هل هى نسخ أم لا؟ فيه خلاف مشهور بين الأصوليين، وفى هذا كله نظرٌ، فإنَّ كثيرًا من هذه الأحاديث متأخر بعد الفرائض والحدود.

وقال الثوري: نسختها الفرائض والحدود، فيحتمل أن يكون مراده ما أرادته هؤلاء، ويحتمل أن يكون مراده أن وجوبَ الفرائض والحدود تبين بها أن عقوبات الدنيا لا تسقط بمجرد الشهادتين، وكذلك عقوبات الآخرة، ومثل هذا البيان وإزالة الإيهام كان السلف يُسمونه نسخًا، وليس هو بنسخ فى الاصطلاح المشهور.

وقالت طائفة: هذه النصوص المطلقة جاءت مقيدة بأن يقولها بصدق وإخلاص، وإخلاصها وصدقها يمنع الإصرار معها على معصية. وجاء من مراسيل الحسن عن النبى ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله مخلصًا دخل الجنة»، قيل: وما إخلاصها؟ قال: «أن تحجزك عما حرم الله»<sup>(٣)</sup>. وروى ذلك مسندًا من وجوه أخر ضعيفة.

ولعلَّ الحسن أشار بكلامه الذى حكيناه عنه من قبل إلى هذا فإنَّ تحقق القلب بمعنى: «لا إله إلا الله» وصدقه فيها، وإخلاصه بها يقتضى أن يرسخ فيه تأله الله وحده إجلالاً وهيبَةً، ومخافةً، ومحبةً، ورجاءً وتعظيمًا، وتوكلًا، ويمتلئ بذلك، وينتفى عنه تأله ما سواه من المخلوقين، ومتى كان كذلك لم يبق فيه محبةٌ ولا إرادةٌ، ولا طلبٌ لغير ما يريدُه الله ويحبُّه

(١) أخرجه البخاري تعليقًا، كتاب الجنائز، باب: فى الجنائز...، ووصله فى التاريخ الكبير (٩٥/١)، وأبو نعيم فى الحلية (٦٦/٤).

(٢) أبو نعيم فى الحلية (٣١١/١).

(٣) موضوع: الطبراني فى الأوسط (٥٦/٢)، حديث (١٢٣٥)، وأبو نعيم فى الحلية (٢٥٤/٩) من حديث زيد بن أرقم، وانظر الضعيفة (٥١٥١).

ويطلبه، وينتفى بذلك من القلب جميع أهواء النفوس وإرادتها، وسواس الشيطان، فمن أحب شيئاً وأطاعه، وأحب عليه وأبغض عليه، فهو إلهه، فمن كان لا يحب ولا يبغض إلا لله، ولا يؤالى ولا يعادى إلا لله، فالله إلهه حقاً، ومن أحب لهواه، وأبغض له، ووالى عليه، وعادى عليه، فالله هو، كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، قال الحسن: هو الذى لا يهوى شيئاً إلا ركه. وقال قتادة: هو الذى كلما هوى شيئاً ركه، وكلما انتهى شيئاً أتاه، لا يحجزه عن ذلك ورع ولا تقوى، ويروى من حديث أبى أمامة مرفوعاً: «ما تحت ظل السماء إله يُعبد أعظم عند الله من هوى متبع»<sup>(١)</sup>.

وكذلك من أطاع الشيطان فى معصية الله فقد عبده، كما قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَسَىٰ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُرْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]. فتبين بهذا أنه لا يصح تحقيق معنى قول «لا إله إلا الله» إلا لمن لم يكن فى قلبه إصرار على محبة ما يكرهه الله، ولا على إرادة ما لا يريد الله، ومتى كان فى القلب شيء من ذلك، كان ذلك نقصاً فى التوحيد، وهو من نوع الشرك الخفى. ولهذا قال مجاهد فى قوله تعالى: ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١] قال: لا تحبوا غيري. وفى «صحيح الحاكم»<sup>(٢)</sup> عن عائشة، عن النبى ﷺ، قال: «الشرك أخفى من دبيب الذر على الصفا فى الليلة الظلماء، وأدناه أن تحب على شيء من الجور، وتبغض على شيء من العدل، وهل الدين إلا الحب والبغض؟! قال الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَأَتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]. وهذا نص فى أن محبة ما يكرهه الله، وبغض ما يحبه متابعة للهوى، والدلالة على ذلك والمعاداة عليه من الشرك الخفى.

وخرج ابن أبى الدنيا<sup>(٣)</sup> من حديث أنس مرفوعاً: «لا تزال لا إله إلا الله تمنع العباد من سخط الله ما لم يؤثروا دنياهم على صفقة دينهم، فإذا آثروا صفقة دنياهم على دينهم، ثم قالوا: لا إله إلا الله ردت عليهم، وقال الله: كذبتم».

فتبين بهذا معنى قوله ﷺ: [«مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»]، وأن من دخل النار من أهل هذه الكلمة فَلِقَلَّةِ صدقة فى قولها، فإن هذه الكلمة إذا صدقت طهرت من القلب كل ما سوى الله، فمن صدق فى قوله: لا إله إلا الله، لم يحب سواه، ولم يرج إلا إياه، ولم يخش أحداً إلا الله، ولم يتوكل إلا على الله، ولم تبق له بقية من آثار نفسه وهواه، ومتى بقى فى القلب أثر لسوى الله، فمن قلة الصدق فى قولها. نار جهنم تنطفئ بنور

(١) موضوع: الطبراني فى الكبير (١٠٣/٨)، حديث (٧٥٠٢)، وابن أبى عاصم فى السنة (٨/١)، حديث (٣) وانظر ضعيف الترغيب (٣٩).

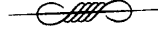
(٢) ضعيف جداً: الحاكم فى المستدرک (٣١٩/٢)، حديث (٣١٤٨)، والعقيلي فى الضعفاء (٦٠/٣)، وابن الجوزي فى العلل المتناهية (٨٢٣/٢)، حديث (١٣٧٨)، وانظر ضعيف الترغيب (١٧٨٧).

(٣) البيهقي فى الشعب (٣٣٧/٧)، حديث (١٠٤٩٧)، وابن عدي فى الكامل (١٩/٥) من حديث أنس.

إيمان الموحدين، كما في الحديث المشهور: «تقول النار للمؤمن: جُزْ يا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي»<sup>(١)</sup>.

وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(٢)</sup> عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «لا يبقى برٌّ ولا فاجرٌ إلا دخلها، فتكون على المؤمنين بردًا وسلامًا كما كانت على إبراهيم، حتى إن للنار ضجيجًا من برّوهم». فهذا ميراث ورثه المؤمنون من حال إبراهيم عليه السلام، فنار المحبة في قلوب المؤمنين تخاف منها نار جهنم. قال الجنيد: قالت النار: يا ربّ لو لم أطلعك، هل كنت تُعذّبني بشيء هو أشد مني؟ قال: نعم كنتُ أسلط عليك نارِي الكبرى. قالت: وهل نارٌ أعظم مني وأشدُّ؟ قال: نعم، نار محبتي أسكنتها قلوب أوليائي المؤمنين. وفي هذا يقول بعضهم:

فَفِي قُورِ الْمُحِبِّ نَارُ هَوَى أَحْمَرُ نَارِ الْجَحِيمِ أَبْرَدُهَا  
ويشهد لهذا المعنى حديث معاذ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٣)</sup>، فإن المحتضر لا يكاد يقولها إلا بإخلاص، وتوبة، وندم على ما مضى، وعزم على أن لا يعود إلى مثله، ورجح هذا القول الخطابي في مصنف له مفرد في التوحيد، وهو حسن.



(١) ضعيف: الطبراني في الكبير (٢٢/٢٥٨)، حديث (٦٦٨) من حديث يعلى بن منه مرفوعاً، وانظر الضعيفة (٣٤١٢).

(٢) ضعيف: أحمد في مسنده (٣/٣٢٨)، حديث (١٤٥٦٠)، وعبد بن حميد في مسنده ص (٣٣٣)، حديث (١١٠٦)، والحاكم في المستدرک (٤/٦٣٠)، حديث (٨٧٤٤)، والبيهقي في الشعب (١/٣٣٦)، حديث (٣٧٠)، وانظر الضعيفة (٤٧٦١).

(٣) صحيح: أبوداود، حديث (٣١١٦)، وأحمد في مسنده (٥/٢٣٣)، حديث (٢٢٠٨٧)، والحاكم في المستدرک (١/٥٠٣)، حديث (١٢٩٩)، وانظر صحيح الجامع (٦٤٧٩).

## الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ أَوْ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ، فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُؤَبِّقُهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه مسلمٌ من رواية يحيى بن أبي كثير أن زيد بن سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ»، فذكر الحديث. وفي أكثر نُسَخ «صحيح مسلم»: «والصَّبْرُ ضِيَاءٌ»، وفي بعضها: «وَالصَّيَامُ ضِيَاءٌ». وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام، فأنكره يحيى بن معين، وأثبتته الإمام أحمد، وفي هذه الرواية التصريحُ بسماعه منه.

وخرَّج هذا الحديث النسائي، وابن ماجه من رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام، عن جدّه أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك، فزاد في إسناده عبد الرحمن بن غنم، ورجَّح هذه الرواية بعض الحفاظ، وقال: معاوية بن سلام أعلمُ بحديث أخيه زيد من يحيى بن كثير، ويقوى ذلك أنه قد روى عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك من وجه آخر، وحينئذ فتكون رواية مسلم منقطعة.

وفي حديث معاوية بعض المخالفة لحديث يحيى بن أبي كثير، فإن لفظ حديثه عند ابن ماجه: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مِلءُ الْمِيزَانِ، وَالتَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ مِلءُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالزَّكَاةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُؤَبِّقُهَا».

وخرَّج الترمذي حديث يحيى بن أبي كثير الذي خرَّجه مسلم، ولفظ حديثه: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»، وباقي حديثه مثل سياق مسلم.

وخرَّج الإمام أحمد والترمذي <sup>(٢)</sup> من حديث رجلٍ من بنى سليم، قال: عدَّه رسول الله ﷺ في يدي أو في يده: «التَّسْبِيحُ نِصْفُ الْمِيزَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٢٣)، والترمذي، حديث (٣٥١٧)، وابن ماجه، حديث (٢٨٠)، وأحمد في مسنده (٣٤٢/٥)، حديث (٢٢٩٥٣).

(٢) ضعيف: الترمذي، حديث (٣٥١٨)، وأحمد في مسنده (٣٦٣/٥)، حديث (٢٣١٢٣)، وانظر ضعيف الجامع (٢٥٠٩).

وَالْأَرْضِ، وَالصَّوْمُ يَنْصَفُ الصَّبْرَ، وَالطَّهْرُ نِصْفُ الْإِيمَانِ».

فَقَوْلُهُ ﷺ: «الطَّهْرُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»:

فَسَّرَ بَعْضُهُمُ الطَّهْرَ هَاهُنَا بِتَرْكِ الذُّنُوبِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَظْهَرُونَ﴾ [الأمراء: ٨٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [المائدة: ٤]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وَقَالَ: الْإِيمَانُ نَوْعَانِ: فَعَلٌ وَتَرْكٌ، فَنِصْفُهُ: فَعَلُ الْمَأْمُورَاتِ، وَنِصْفُهُ: تَرْكُ الْمَحْظُورَاتِ، وَهُوَ تَطْهِيرُ النَّفْسِ بِتَرْكِ الْمَعَاصِي، وَهَذَا الْقَوْلُ مُحْتَمَلٌ لَوْلَا أَنَّ رَوَايَةَ «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ» تَرُدُّهُ، وَكَذَلِكَ رَوَايَةُ «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ».

وَأَيْضًا، فِيهِ نَظَرٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَعْمَالِ تُطَهِّرُ النَّفْسَ مِنَ الذُّنُوبِ السَّابِقَةِ كَالصَّلَاةِ، فَكَيْفَ لَا تَدْخُلُ فِي اسْمِ الطَّهْرِ، وَمَتَى دَخَلَتْ الْأَعْمَالُ أَوْ بَعْضُهَا فِي اسْمِ الطَّهْرِ، لَمْ يَتَحَقَّقْ كَوْنُ تَرْكِ الذُّنُوبِ شَطْرَ الْإِيمَانِ.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّهْرِ هَاهُنَا: التَّطَهُّرُ بِالْمَاءِ مِنَ الْأَحْدَاثِ، وَكَذَلِكَ بَدَأَ مُسْلِمٌ بِتَخْرِيجِهِ فِي أَبْوَابِ الْوُضُوءِ، وَكَذَلِكَ خَرَّجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُمَا، وَعَلَى هَذَا، فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى كَوْنِ الطَّهْرِ بِالْمَاءِ شَطْرَ الْإِيمَانِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِالشَّطْرِ الْجُزْءُ، لَا أَنَّهُ النِّصْفُ بَعِينُهُ، فَيَكُونُ الطَّهْرُ جُزْءًا مِنَ الْإِيمَانِ، وَهَذَا فِيهِ ضَعْفٌ، لِأَنَّ الشَّطْرَ إِنَّمَا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهُ لُغَةً فِي النِّصْفِ، وَلَئِنْ فِي حَدِيثِ الرَّجُلِ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ: «الطَّهْرُ نِصْفُ الْإِيمَانِ» كَمَا سَبَقَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمَعْنَى أَنَّهُ يَضَاعَفُ ثَوَابُ الْوُضُوءِ إِلَى نِصْفِ ثَوَابِ الْإِيمَانِ، لَكِنْ مِنْ غَيْرِ تَضْعِيفٍ، وَفِي هَذَا نَظَرٌ وَبَعْدُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ يُكَفِّرُ الْكَبَائِرَ كُلَّهَا، وَالْوُضُوءُ يُكَفِّرُ الصَّغَائِرَ، فَهُوَ شَطْرُ الْإِيمَانِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، وَهَذَا يَرُدُّهُ حَدِيثُ: «مَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخَذَ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»<sup>(١)</sup> وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْوُضُوءُ يَكْفِرُ الذُّنُوبَ مَعَ الْإِيمَانِ، فَصَارَ نِصْفُ الْإِيمَانِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ هَاهُنَا: الصَّلَاةُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وَالْمُرَادُ: صَلَاتُكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ، فَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ الصَّلَاةُ، فَالصَّلَاةُ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِطَهْرِ، فَصَارَ الطَّهْرُ شَطْرَ الصَّلَاةِ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ، حَكَى هَذَا التَّفْسِيرَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ فِي كِتَابِ «الصَّلَاةِ» عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، وَأَنَّهُ قَالَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِمْ: لَا أَدْرِي نِصْفَ الْعِلْمِ: إِنْ الْعِلْمُ إِنَّمَا هُوَ: أَدْرِي وَلَا أَدْرِي، فَأَحَدُهُمَا نِصْفُ الْآخَرِ.

قُلْتُ: كُلُّ شَيْءٍ كَانَ تَحْتَهُ نَوْعَانِ فَأَحَدُهُمَا نِصْفٌ لَهُ، وَسِوَاهُ كَانَ عَدَدُ النُّوعَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ،

(١) تقدم تخريجه.



أو أحدهما أزيد من الآخر، ويدل على هذا حديث: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ»<sup>(١)</sup>، والمراد قراءة الصلاة، ولهذا فسرها بالفاتحة، والمراد أنها مقسومة للعبادة والمسألة، فالعبادة حقُّ الرب والمسألة حقُّ العبد، وليس المراد قسمة كلماتها على السواء. وقد ذكر هذا الخطابي، واستشهد بقول العرب: نصف السنة سفر، ونصفها حضر، قال: وليس على تساوى الزمانين فيهما، لكن على انقسام الزمانين لهما، وإن تفاوتت مدَّتاها، ويقول شريح وقيل له: كيف أصبحت؟ - قال: أصبحت ونصف الناس عليَّ غضبان، يريد أن الناس بين محكوم له ومحكوم عليه، فالمحكوم عليه غضبان، والمحكوم له راضٍ عنه، فهما حزبان مختلفان، ويقول الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَيْنِ: شَامَتْ بِمَوْتِي وَمُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَفْعَلُ  
ومراده أنهم ينقسمون قسمين.

قلت: ومن هذا المعنى: حديث أبي هريرة المرفوع في الفرائض: «إِنَّهَا نِصْفُ الْعِلْمِ»، خرَّجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، فإن أحكام المكلفين نوعان: نوع يتعلق بالحياة، ونوع يتعلق بما بعد الموت، وهذا هو الفرائض. وقال ابن مسعود: الفرائض ثلث العلم. ووجه ذلك الحديث الذي خرَّجه أبو داود وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُئِلَ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ». وروى عن مجاهد أنه قال: المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء، ولعله أراد أن الوضوء قسمان: أحدهما مذكور في القرآن، والثاني مأخوذ من السنة، وهو المضمضة والاستنشاق، أو أراد أن المضمضة والاستنشاق يطهر باطن الجسد، وغسل سائر الأعضاء يطهر ظاهره، فهما نصفان بهذا الاعتبار، ومنه قول ابن مسعود: الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله<sup>(٤)</sup>، وجاء من رواية يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً: «الإيمان نصفان: نصف في الصبر، ونصف في الشكر»<sup>(٥)</sup>، فلمَّا كان

(١) صحيح: مسلم، حديث (٣٩٥) وأبو داود، حديث (٨٢١)، والترمذي، حديث (٢٩٥٣)، والنسائي، حديث (٩٠٩).

(٢) ضعيف جداً: ابن ماجه، حديث (٢٧١٩)، والدارقطني في سننه (٦٧/٤)، حديث (١)، والطبراني في الأوسط (٢٧٢/٥)، حديث (٥٢٩٣)، والحاكم في المستدرک (٣٦٩/٤)، حديث (٧٩٤٨)، من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِمُوها فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ يُنْسَى وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يَنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي»، وانظر ضعيف الجامع (٢٤٥١).

(٣) ضعيف: أبو داود، حديث (٢٨٨٥)، وابن ماجه، حديث (٥٤) والحاكم في المستدرک (٣٦٩/٤)، حديث (٧٩٤٩)، وانظر ضعيف الجامع (٣٨٧١).

(٤) صحيح موقوف: الطبراني في الكبير (١٠٤/٩)، حديث (٨٥٤٤) والحاكم في المستدرک (٤٨٤/٢)، حديث (٣٦٦٦)، والبيهقي في الشعب (١٢٣/٧)، حديث (٩٧١٧)، وانظر صحيح الترغيب (٣٣٩٧).

(٥) ضعيف جداً: البيهقي في الشعب (١٢٣/٧)، حديث (٩٧١٥)، وانظر ضعيف الجامع (٢٣١٠).

الإيمانُ يشمل فعل الواجبات وترك المحرمات، ولا يُنال ذلك كله إلا بالصبر كان الصبر نصف الإيمان، فهكذا يقال في الوضوء: إنه نصف الصلاة.

وأيضاً فالصلاة تكفر الذنوب والخطايا بشرط إسباغ الوضوء وإحسانه، فصار شطر الصلاة بهذا الاعتبار أيضاً، كما في «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن عثمان (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ قال: «ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتبت عليه، فيصل على هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة لما بينهما». وفي رواية له: «من أتم الوضوء كما أمره الله، فالصلوات المكتوبات كفارات لما بينهما». وأيضاً، فالصلاة مفتاح الجنة، والوضوء مفتاح الصلاة، كما خرجه الإمام أحمد والترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث جابر مرفوعاً، وكل من الصلاة والوضوء موجب لفتح أبواب الجنة كما في «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup> عن عقبة بن عامر سمع النبي ﷺ يقول: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصل ركعتين، يقبل عليهما بقلبه ووجهه، إلا وجبت له الجنة»، وعن عقبة عن عمر، عن النبي ﷺ قال: «ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء، ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء».

وفي «الصحيحين»<sup>(٤)</sup> عن عبادة عن النبي ﷺ قال: «من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وابن أمته، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق، أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء». فإذا كان الوضوء مع الشهادتين موجباً لفتح أبواب الجنة، صار الوضوء نصف الإيمان بالله ورسوله بهذا الاعتبار.

وأيضاً، فالوضوء من خصال الإيمان الخفية التي لا يُحافظ عليها إلا مؤمن، كما في حديث ثوبان وغيره، عن النبي ﷺ: «لا يُحافظ على الوضوء إلا مؤمن»<sup>(٥)</sup>. والغسل من الجنابة قد ورد أنه أداء الأمانة، كما خرجه العقيلي<sup>(٦)</sup> من حديث أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «خمس من جاء بهن مع إيمان دخل الجنة: من حافظ على الصلوات الخمس على وضوئهن وركوعهن وسجودهن ومواقيتهن، وأعطى الزكاة من ماله طيب النفس بهما قال: وكان يقول: - وإيم الله، لا يفعل ذلك إلا مؤمن - ، وصام رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً، وأدى الأمانة»

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٣١).

(٢) ضعيف: الترمذي، حديث (٤)، وأحمد في مسنده (٣/٣٤٠)، حديث (١٤٧٠٣)، والطبراني في الأوسط (٤/٣٣٦)، حديث (٤٣٦٤)، والصغير (١/٣٥٦)، حديث (٥٩٦)، وانظر ضعيف الجامع (٥٢٦٥).

(٣) صحيح: مسلم، حديث (٢٢٤)، وأبو داود، حديث (٩٠٦)، والنسائي حديث (١٥١).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) حسن: أبو داود، حديث (٤٢٩)، والعقيلي في الضعفاء (٣/١٢٣) تحت ترجمة (١١٠٥)، وانظر صحيح الترغيب (٣٦٩).

قالوا: يا أبا الدرداء، وما أداء الأمانة؟ قال: الغسل من الجنابة، فإن الله لم يأتمن ابن آدم على شيء من دينه غيرها.

وخرَّج ابن ماجه<sup>(١)</sup> من حديث أبي أيوب عن النبي ﷺ قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، وأداء الأمانة كفارة لما بينهن»، قيل: وما أداء الأمانة؟ قال: الغسل من الجنابة، فإن تحت كل شعرة جنابة، وحديث أبي الدرداء الذي قبله جعل فيه الوضوء من أجزاء الصلاة. وجاء في حديث آخر خرَّجه البزار<sup>(٢)</sup> من رواية شعبة بن سوار: حدثنا المغيرة بن مسلم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «الصلاة ثلاثة أثلاث: الطهور ثلث، والركوع ثلث، والسجود ثلث، فمن أداها بحقها قبلت منه، وقبل منه سائر عمله، ومن ردت عليه صلاته، ردت عليه سائر عمله» وقال: تفرد به المغيرة، والمحموط عن أبي صالح، عن كعب من قوله. فعلى هذا التقسيم: الوضوء ثلث الصلاة، إلا أن يجعل الركوع والسجود كالشيء الواحد، لتقاربهما في الصورة فيكون الوضوء نصف الصلاة أيضاً. ويحتمل أن يقال: إن خصال الإيمان من الأعمال والأقوال كلها تطهر القلب وتزكيه، وأما الطهارة بالماء، فهي تختص بتطهير الجسد وتنظيفه، فصارت خصال الإيمان قسمين:

أحدهما: يطهر الظاهر.

والآخر: يطهر الباطن.

فهما نصفان بهذا الاعتبار، والله أعلم بمراده ومراد رسوله في ذلك كله.

وقوله ﷺ: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»:

فهذا شك من الراوى في لفظه، وفي رواية النسائي وابن ماجه: «والتسبيح والتكبير ملء السماء والأرض»، وفي حديث الرجل من بنى سليم: «التسبيح نصف الميزان، والحمد لله تملؤه، والتكبير يملأ ما بين السماء والأرض».

وخرَّج الترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث الإفريقي عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «التسبيح نصف الميزان، والحمد لله تملؤه، ولا إله إلا الله ليس لها دون الله حجاب حتى تصل إليه»، وقال: ليس إسناده بالقوي. قلت: اختلف في إسناده على الإفريقي، فروى عنه عن أبي علقمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وفيه زيادة: «والله أكبر ملء السماوات

(١) ضعيف: ابن ماجه، حديث (٥٩٨)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٨٠/١)، حديث (٥١١)، والبيهقي في الشعب (١٩/٣)، حديث (٢٧٤٨)، وانظر الضعيفة (٣٨٠١).

(٢) حسن صحيح: الصيداوي في معجم الشيوخ ص (٣٢٣) وذكره الهيثمي في المجمع (١٤٧/٢)، وقال: «رواه البزار وإسناده حسن»، وانظر الصحيحة (٢٥٣٧).

(٣) ضعيف: الترمذي، حديث (٣٥/٨)، وانظر ضعيف الجامع (٢٥١٠).

والأرض». روى جعفر الفريابي في كتاب «الذكر» وغيره من حديث عليّ عن النبي ﷺ قال: «الحمد لله ملء الميزان، وسبحان الله نصف الميزان، ولا إله إلا الله والله أكبر ملء السموات والأرض وما بينهما». وخرّج الفريابي<sup>(١)</sup> أيضًا من حديث معاذ بن جبل عن النبي ﷺ قال: «كلمتان إحداهما من قالها لم يكن لها نهاية دون العرش، والأخرى تملأ ما بين السماء والأرض: لا إله إلا الله والله أكبر». فقد تضمنت هذه الأحاديث فضل هذه الكلمات الأربع التي هي أفضل الكلام، وهي: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

فأما «الْحَمْدُ لِلَّهِ»: فاتفقت الأحاديث كلها على أنه يملأ الميزان، وقد قيل: إنه ضرب مثل، وإن المعنى: لو كان الحمد جسمًا لملأ الميزان، وقيل: بل الله عز وجل يُمثلُ أعمال بني آدم وأقوالهم صورًا تُرى يوم القيامة وتوزن، كما قال النبي ﷺ: «يَأْتِي الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَقْدُمُهُ الْبَقَرَةُ وَأَلْ عِمْرَانُ كَانَهُمَا عَمَامَتَانِ أَوْ غَيَاتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرِ صَوَافٍ»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، تُقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ»<sup>(٣)</sup>. وقال: «أَنْقُلُ مَا يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ الْخُلُقُ الْحَسَنُ»<sup>(٤)</sup>، وكذلك المؤمن يأتيه عمله الصالح في قبره في أحسن صورة والكافر يأتيه عمله في أقبح صورة، وروى أن الصلاة والزكاة والصيام وأعمال البر تكون حول الميت في قبره تُدافع عنه، وأن القرآن يصعد فيشفع له.

وأما «سُبْحَانَ اللَّهِ»: ففي رواية مسلم: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ - أَوْ: تَمْلَأَن - ما بين السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، فشك الراوي في الذي يملأ ما بين السماء والأرض: هل هو الكلمتان أو إحداهما؟ وفي رواية النسائي وابن ماجه: «التسبيح والتكبير ملء السماء والأرض»، وهذه الرواية أشبه، وهل المراد أنهما معًا يملآن ما بين السماء والأرض، أو أن كلًا منهما يملأ ذلك؟ هذا محتمل.

وفي حديث أبي هريرة والرجل الآخر أنَّ التكبير وحده يملأ ما بين السماء والأرض. وبكل حال فالتسبيح دون التحميد في الفضل كما جاء صريحًا في حديث عليّ وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، والرجل من بني سلم أنَّ التسبيح نصف الميزان، والحمد لله تملؤه، وسبب ذلك أنَّ التحميد إثبات المحامد فيها لله، فدخل في ذلك إثبات صفات الكمال ونعوت الجلال كلها.

والتسبيح هو تنزيه الله عن النقائص والعيوب والآفات، والإثبات أكمل من السلب، ولهذا

(١) ضعيف: الطبراني في الكبير (١٦٠/٢٠)، حديث (٣٣٤)، وانظر ضعيف الجامع (٤٢٦٦).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٨٠٤)، وأحمد في مسنده (٢٤٩/٥)، حديث (٢٢٢٠٠) من حديث أبي أمامه.

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٦٤٠٦)، ومسلم، حديث (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة.

(٤) تقدم تخريجه.

لم يرد التسبيح مجرداً، لكن مقروناً بما يدل على إثبات الكمال، فتارة يُقرن بالحمد، كقول: سبحان الله وبحمده، وسبحان الله والحمد لله، وتارة باسم من الأسماء الدالة على العظمة والجلال، كقوله: سبحان الله العظيم.

فإن كان حديث أبي مالك يدل على أن الذي يملأ ما بين السماء والأرض هو مجموع التسبيح والتكبير، فالأمر ظاهر، وإن كان المراد أن كلا منهما يملأ ذلك، فإن الميزان أوسع مما بين السماء والأرض فما يملأ الميزان هو أكبر مما يملأ ما بين السماء والأرض، ويدل عليه أنه صح عن سلمان رضي الله عنه أنه قال: يوضع الميزان يوم القيامة، فلو وزن فيه السماوات والأرض لوسعت، فتقول الملائكة: يا رب لمن وزن هذا؟ فيقول الله تعالى: لمن شئت من خلقي، فتقول الملائكة: سبحانك ما عبدناك حق عبادتك. وخرجه الحاكم مرفوعاً وصححه<sup>(١)</sup>، ولكن الموقوف هو المشهور.

وأما «التكبير»: ففي حديث أبي هريرة والرجل من بنى سليم أنه وحده يملأ ما بين السماوات والأرض، وفي حديث علي أن التكبير مع التهليل يملأ السماوات والأرض وما بينهما. وأما «التهليل وحده»: فإنه يصل إلى الله غير حجاب بينه وبينه. وخرج الترمذي من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما قال عبد: لا إله إلا الله مُخْلِصاً، إلا فُتِحَتْ له أبواب السماء، حتى تُقْضَى إلى العرش ما اجْتَنَبَ الكبائر»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو أمامة: ما من عبد يُهْلِلُ تهليلاً، فيُنْهِنُها شيءٌ دون العرش. وورد أنه لا يعدلها شيء في الميزان في حديث البطاقة المشهور، وقد خرجه أحمد والترمذي والنسائي<sup>(٣)</sup>، وفي آخره عند الإمام أحمد: «ولا يُثَقَّلُ شيءٌ باسم الله الرحمن الرحيم».

وفي «المسند»<sup>(٤)</sup> عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنْ نُوحَا عليه السلام لَمَّا خَضَرَتْه الوفاة، قال لابنه: آمُرْكَ بِلا إله إلا الله، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ والأَرْضِينَ السَّبْعَ لو وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ لا إله إلا الله فِي كِفَّةٍ، رَجَحَتْ بِهِنَّ لا إله إلا الله».

وفيه<sup>(٥)</sup> أيضاً عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، قال: «إِنْ مُوسَى عليه السلام قال: يا

(١) صحيح: الحاكم في المستدرك (٤/٦٢٩)، حديث (٨٧٣٩)، حديث سلمان مرفوعاً، وانظر الصحيحة (٩٤١).

(٢) حسن: الترمذي، حديث (٣٥٩٠)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٤٨).

(٣) صحيح: الترمذي، حديث (٢٦٣٩)، وأحمد في مسنده (٢/٢١٣)، حديث (٦٩٩٤)، والحاكم في المستدرك (٤٦/١)، حديث (٩)، والبيهقي في الشعب (١/٢٦٤)، حديث (٢٨٣)، وانظر الصحيحة (١٣٥).

(٤) صحيح: أحمد في مسنده (٢/١٦٩)، حديث (٦٥٨٣)، وانظر الصحيحة (١٣٤).

(٥) ضعيف: لم أجده من حديث عبد الله بن عمرو، وأخرجه النسائي في الكبرى (٦/٢٠٨)، حديث (١٠٦٧٠) وأبو يعلى في مسنده (٢/٥٢٨)، حديث (١٣٩٣)، وابن حبان في صحيحه (١٤/١٠٢)، حديث (٦٢١٨)، والحاكم في المستدرك (١/٧١٠)، حديث (١٩٣٦) من حديث أبي سعيد الخدري، وانظر ضعيف الترغيب (٩٢٣).

رَبِّ عَلَّمَنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ بِهِ وَأَدْعُوكَ بِهِ، قَالَ: يَا مُوسَى، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: كُلُّ عِبَادِكَ يَقُولُ هَذَا، إِنَّمَا أُرِيدُ شَيْئًا تَخْصُنِي بِهِ، قَالَ: يَا مُوسَى، لَوْ أَنَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعَ وَعَامَرَهُنَّ غَيْرِي، وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ فِي كَفَّةٍ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كَفَّةٍ مَالَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

وقد اختلف في أيِّ الكلمتين أفضل؛ أكلمة الحمد أم كلمة التَّهْلِيلِ؟ وقد حكى هذا الاختلاف ابن عبد البر وغيره. وقال النخعي: كانوا يرون أن الحمد أكثر الكلام تضعيفًا، وقال الثوري: ليس يضاعف من الكلام مثل الحمد لله.

والحمد: يتضمَّن إثبات جميع أنواع الكمال لله، فيدخل فيه التوحيد. وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى مِنَ الْكَلَامِ أَرْبَعًا: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، فَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ كُتِبَتْ لَهُ عِشْرُونَ حَسَنَةً، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ عِشْرُونَ سَيِّئَةً، وَمَنْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، كُتِبَتْ لَهُ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ ثَلَاثُونَ سَيِّئَةً». وقد روى هذا عن كعب من قوله، وقيل: إنه أصح من المرفوع.

وقوله ﷺ: «وَالصَّلَاةُ نَوْرٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ»:

وفي بعض نسخ «صحيح مسلم»: «وَالصَّيَامُ ضِيَاءٌ» فهذه الأنواع الثلاثة من الأعمال أنواع كلها، لكن منها ما يختص بنوع من أنواع النور، فالصلاة نور مطلق، ويروى بإسنادين فيهما نظر عن أنس عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «الصَّلَاةُ نَوْرُ الْمُؤْمِنِ»<sup>(٢)</sup>، فهي للمؤمنين في الدنيا نور في قلوبهم وبصائرهم، تُشرق بها قلوبهم، وتستنير بصائرهم، ولهذا كانت قرّة عين المتقين، كما كان النبي ﷺ يقول: «جُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» خرّجه أحمد والنسائي<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية: «الْجَائِعُ يَشْبَعُ، وَالظَّمْآنُ يُرْوَى، وَأَنَا لَا أَشْبَعُ مِنْ حُبِّ الصَّلَاةِ». وفي «المسند»<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس، قال: قال جبريل (عليه السلام) للنبي ﷺ: إِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكَ الصَّلَاةَ، فَخُذْ مِنْهَا مَا شِئْتَ. وخرّج أبو داود<sup>(٥)</sup> من حديث رجلٍ من خزاعة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «يَا

(١) صحيح: النسائي في الكبرى (٢١٠/٦)، حديث (١٠٦٧٦) وأحمد في مسنده (٣٠٢/٢)، حديث (٧٩٩٩)، وانظر صحيح الجامع (١٧١٨).

(٢) ضعيف جدًا: أبو يعلى في مسنده (٣٣٠/٦)، حديث (٣٦٥٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (١١٧/١)، حديث (١٤٤)، والمروزي في الصلاة (٢٠٧/١)، حديث (١٧٦)، وانظر الضعيفة (١٦٦٠).

(٣) صحيح: النسائي، حديث (٣٩٣٩)، وأحمد في مسنده (١٢٨/٣)، حديث (١٢٣١٥)، وأبو يعلى في مسنده (١٩٩/٦)، حديث (٣٤٨٢)، والحاكم في المستدرک (١٧٤/٢)، حديث (٢٦٧٦) من حديث أنس، وانظر الصحيحة (٣٢٩١).

(٤) ضعيف: أحمد في مسنده (٢٤٥/١)، حديث (٢٢٠٥)، وعبد بن حميد في مسنده ص (٢٢٢)، حديث (٦٦٦)، وانظر الضعيفة (٤٠٤٥).

(٥) صحيح: أبو داود، حديث (٤٩٨٥)، وأحمد في مسنده (٣٦٤/٥)، حديث (٢٣١٣٧)، وانظر صحيح الجامع (٧٨٩٢).

بَلالُ، أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأَرِحْنَا بِهَا».

قال مالك بن دينار: قرأت في التوراة: يا ابن آدم، لا تعجز أن تقوم بين يدي في صلاتك باكياً، فأنا الذي اقتربت بقلبك وبالغيب رأيت نوري، يعني: ما يفتح للمصلي في الصلاة من الرقة والبكاء. وخرّج الطبراني<sup>(١)</sup> من حديث عبادة بن الصامت مرفوعاً: «إذا حافظ العبد على صلاته فأقام وضوءها، وركوعها، وسجودها، والقراءة فيها، قالت له: حَفَظَكَ اللَّهُ كَمَا حَفَظْتَنِي، وَضَعِدَ بِهَا إِلَى السَّمَاءِ وَلَهَا نُورٌ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَتُشْفَعُ لَصَاحِبِهَا». وهي نُورٌ للمؤمنين في قبورهم، ولا سيما صلاة الليل كما قال أبو الدرداء: صَلُّوا رَكَعَتَيْنِ فِي ظُلُمِ اللَّيْلِ لِظُلْمَةِ الْقُبُورِ. وكانت رابعة قد فَتَرَتْ عَنْ وَرْدِهَا بِاللَّيْلِ مَدَّةً، فَأَتَاهَا آتٍ فِي مَنَامِهَا فَأَنشَدَهَا:

صَلَاتُكَ نُورٌ وَالْعِبَادُ زُفُودٌ وَتَوَكُّفُكَ ضِدٌّ لِلصَّلَاةِ عَنِيدٌ  
وهي في الآخرة نور للمؤمنين في ظلمات القيامة، وعلى الصراط، فإنَّ الأنوار تُقسم لهم على حسب أعمالهم. وفي «المسند» و«صحيح ابن حبان»<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة، فقال: «مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا، كَانَتْ لَهُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنَجَاةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يَحَافِظْ عَلَيْهَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ نُورٌ وَلَا نَجَاةٌ وَلَا بُرْهَانٌ».

وخرّج الطبراني<sup>(٣)</sup> بإسناد فيه نظر من حديث ابن عباس وأبي هريرة عن النبي ﷺ: «مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي جَمَاعَةٍ، جَازَ عَلَى الصُّرَاطِ كَالْبَرْقِ اللَّامِعِ فِي أَوَّلِ زَمْرَةٍ مِنَ السَّابِقِينَ، وَجَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ».

وأما الصدقة: فهي برهان، والبرهان: هو الشعاع الذي يلي وجه الشمس، ومنه حديث أبي موسى أن روح المؤمن تخرج من جسده لها برهان كبرهان الشمس، ومنه سُمِّيَتْ الحجة القاطعة برهاناً.

لوضوح دلالتها على ما دلَّت عليه، فكذلك الصدقة برهاناً على صحة الإيمان، وطيب النفس بها علامة على وجود حلاوة الإيمان وطعمه، كما في حديث عبد الله ابن معاوية الغاضري، عن النبي ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعْمَ الْإِيمَانِ: مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ رَافِدَةً عَلَيْهِ فِي كُلِّ عَامٍ» وذكر الحديث، خرّجه أبو داود<sup>(٤)</sup>.

(١) ضعيف: الطبراني في مسند الشاميين (٢٣٩/١)، حديث (٤٢٧)، والطيالسي في مسنده ص (٨٠)، حديث (٥٨٥)، وانظر ضعيف الجامع (٣٠١).

(٢) تقدم تحريجه في شرح الحديث التاسع عشر من هذا الكتاب.

(٣) إسناده ضعيف: الطبراني في الأوسط (٣٦٩/٦)، حديث (٦٦٤١).

(٤) صحيح: أبو داود، حديث (١٥٨٢)، والبيهقي في الكبرى (٩٥/٤)، حديث (٧٠٦٧)، وانظر الصحيحة (١٠٤٦).

وقد ذكرنا قريباً حديث أبي الدرداء فيمن أدى زكاة ماله طيبة بها نفسه، قال: وكان يقول: لا يفعل ذلك إلا مؤمن. وسبب هذا أن المال تحبه النفوس، وتبخل به، فإذا سمحت بإخراجه لله عز وجل دل على صحة إيمانها بالله ووعدته ووعيده، ولهذا منعت العرب الزكاة بعد النبي ﷺ، وقتلهم الصديق رضي الله عنه على منعها، والصلاة أيضاً برهاناً على صحة الإسلام. وقد خرّج الإمام أحمد والترمذي<sup>(١)</sup> من حديث كعب بن عُجرة عن النبي ﷺ قال: «الصلاة بُرْهَانٌ». وقد ذكرنا في شرح حديث: «أُمرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ» أن الصلاة هي الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي أيضاً أول ما يُحاسَبُ به المرء يوم القيامة، فإن تَمَّتْ صلاته فقد أفلح وأنجح، وقد سبق حديث عبد الله بن عمرو فيمن حافظ عليها أنها تكون له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة.

وأما الصبر: فإنه ضياء، والضياء: هو النور الذي يحصل فيه نوع حرارة [وإحراق] كضياء الشمس بخلاف القمر، فإنه نورٌ محض، فيه إشراقٌ بغير إحراق، قال الله عز وجل: «هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا» [يونس: ٥]، ومن هنا وصف الله شريعة موسى بأنها ضياء، كما قال: «وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْفُرْقَانَ وَضِيَائَهُ وَذَكَرَ الْمُنْفِقِينَ» [الأنبياء: ٤٨]، وإن كان قد ذكر أن في التوراة نوراً كما قال: «إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ» [المائدة: ٤٤]، ولكن الغالب على شريعتهم الضياء لما فيها من الأصار والأغلال والأثقال. ووصف شريعة محمد ﷺ بأنها نورٌ لما فيها من الحنيفية السمحة، قال تعالى: «قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ» [المائدة: ١٥]، وقال: «الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ الَّذِي جَاءَهُمُ مَكْنُوءًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الأمراء: ١٥٧]. ولما كان الصبر شاقاً على النفوس يحتاج إلى مجاهدة النفس وحبسها وكفها عما تهواه كان ضياءً، فإن معنى الصبر في اللغة: الحبس، ومنه قتل الصبر: وهو أن يُحبس الرجل حتى يقتل.

والصبر المحمود أنواع:

منه الصبر على طاعة الله عز وجل، ومنه صبرٌ عن معاصي الله عز وجل، ومنه: صبرٌ على أقدار الله عز وجل.

والصبر على الطاعات وعن المحرمات أفضل من الصبر على الأقدار المؤلمة، صرح بذلك السلف، منهم سعيد بن جبیر، وميمون بن مهران وغيرهما. وقد روى بإسناد ضعيف من حديث علي مرفوعاً: «إِنَّ الصَّبْرَ عَلَى الْمُصِيبَةِ يُكْتَبُ بِهِ لِلْعَبْدِ ثَلَاثُمِائَةِ دَرَجَةٍ، وَإِنَّ الصَّبْرَ عَلَى الطَّاعَةِ» (١) صحيح: الترمذي، حديث (٦١٤) والطبراني في الكبير (١٠٥/١٩)، حديث (٢١٢)، وانظر صحيح الترمذي.



يَكْتَبُ لَهُ بِهِ سِتْمَانَةُ دَرَجَةٍ، وَإِنْ الصَّبْرُ عَنِ الْمَعَاصِي يَكْتَبُ لَهُ بِهِ تِسْعَمِائَةُ دَرَجَةٍ، وَقَدْ خَرَّجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا وَابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ (١).

وَمِنْ أَفْضَلِ أَنْوَاعِ الصَّبْرِ الصِّيَامُ: فَإِنَّهُ يَجْمَعُ الصَّبْرَ عَلَى الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّهُ صَبْرٌ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَصَبْرٌ عَنِ مَعَاصِي اللَّهِ، لِأَنَّ الْعَبْدَ يَتْرَكُ شَهْوَاتِهِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَفْسَهُ قَدْ تَنَازَعَتْ إِلَيْهَا، وَلِهَذَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ، فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزَى بِهِ، إِنَّهُ تَرَكَ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي» (٢)، وَفِيهِ أَيْضًا: صَبْرٌ عَلَى الْأَقْدَارِ الْمُؤَلِّمَةِ بِمَا قَدْ يَحْصُلُ لِلصَّائِمِ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَمِّي شَهْرَ الصِّيَامِ شَهْرَ الصَّبْرِ (٣).

وَقَدْ جَاءَ فِي [حَدِيثِ الرَّجُلِ] مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ الصَّوْمَ نِصْفُ الصَّبْرِ»، وَرَبَّمَا عُسرُ الْوُقُوفِ عَلَى سَرِّ كَوْنِهِ نِصْفُ الصَّبْرِ أَكْثَرُ مِنْ عُسرِ الْوُقُوفِ عَلَى سَرِّ كَوْنِ الطَّهْوَرِ شَطْرَ الْإِيمَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»:

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «وَنَزَّلْنَا مِنْ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا» [الإسراء: ٨٢]، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: مَا جَالَسَ أَحَدَ الْقُرْآنِ، فَقَامَ عَنْهُ سَالِمًا؛ بَلْ إِمَّا أَنْ يَرْبِحَ أَوْ أَنْ يَخْسِرَ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ.

وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُمَثَّلُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلًا، فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ قَدْ حَمَلَهُ فَيُخَالَفُ أَمْرَهُ، فَيُمَثَّلُ لَهُ خَصَمًا، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ حَمَلْتَهُ إِيَّاي فَشَرُّ حَامِلٍ، تَعْدَى حَدُودِي، وَضَيِّعُ فَرَائِضِي، رَكِبَ مَعْصِيَتِي، وَتَرَكَ طَاعَتِي، فَمَا يَزَالُ يَقْذِفُ عَلَيْهِ بِالْخُجْجِ حَتَّى يَقَالَ: شَأْنُكَ بِهِ، فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، فَمَا يَرْسُلُهُ حَتَّى يَكْبِتَهُ عَلَى مَنْخَرِهِ فِي النَّارِ، وَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ كَانَ قَدْ حَمَلَهُ، وَحَفِظَ (حُدُودَهُ وَ) أَمْرَهُ، فَيُمَثَّلُ خَصَمًا دُونَهُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، حَمَلْتَهُ إِيَّاي، فَخَيْرُ حَامِلٍ: حَفِظَ حَدُودِي، وَعَمِلَ بِفَرَائِضِي، وَاجْتَنَبَ مَعْصِيَتِي، وَاتَّبَعَ طَاعَتِي. فَمَا يَزَالُ يَقْذِفُ لَهُ بِالْخُجْجِ حَتَّى يَقَالَ: شَأْنُكَ بِهِ. فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، فَمَا يَرْسُلُهُ حَتَّى يُلْبِسَهُ حُلَّةَ الْإِسْتَبْرَقِ، وَيَعْقِدُ عَلَيْهِ تَاجَ الْمُلْكِ، وَيَسْقِيهِ كَأْسَ الْخَمْرِ» (٤).

(١) ضَعِيفٌ: الدِّيلَمِيُّ فِي مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ (٤١٦/٢)، حَدِيثُ (٣٨٤٦) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَانْظُرْ ضَعِيفُ الْجَامِعِ (٣٥٣٢).

(٢) صَحِيحٌ: الْبُخَارِيُّ، حَدِيثُ (٧٤٩٢)، وَمُسْلِمٌ، حَدِيثُ (١١٥١).

(٣) صَحِيحٌ: أَبُو دَاوُدَ، حَدِيثُ (٢٤٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ حَدِيثُ (١٧٤١)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (٢٨/٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الْبَاهِلِيِّ فِيهِ: «صَمَّ شَهْرَ الصَّبْرِ...» الْحَدِيثُ، وَانْظُرْ صَحِيحُ الْجَامِعِ (٣٧٩٤).

(٤) إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ: ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُفِهِ (١٢٩/٦)، حَدِيثُ (٣٠٠٤٤)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي اقْتِضَاءِ الْعِلْمِ الْعَمَلِ ص (٧٤)، وَانْظُرِ الْأَخِيرَ بِتَحْقِيقِ الْأَلْبَانِيِّ.

وقال ابن مسعود: القرآن شافع مُشفع وحامل مصدق، فمن جعله إمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلف ظهره قاده إلى النار<sup>(١)</sup>. وعنه قال: يجيء القرآن يوم القيامة، فيشفع لصاحبه، فيكون قائداً إلى الجنة، أو يشهد عليه فيكون سائفاً إلى النار. وقال أبو موسى الأشعري: إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً، فاتبعوا القرآن، ولا يتبعكم القرآن، فإنه من اتبع القرآن هبط به على رياض الجنة ومن اتبعه القرآن زح في قفاه، فقفاه في النار.

قوله ﷺ: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُؤَبِّقُهَا أَوْ مُؤَبِّقُهَا»:

وخرج الإمام أحمد وابن حبان<sup>(٢)</sup> من حديث كعب بن عجرة عن النبي ﷺ قال: «الناس غاديان، فمبتاع نفسه، فمؤبقها، وبائع نفسه فمؤبقها»، وفي رواية خرجه الطبراني «الناس غاديان، فبائع نفسه فمؤبقها، وقاد نفسه فمؤبقها»، وقال الله عز وجل: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۖ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۗ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۖ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشعر: ٧-١٠]، والمعنى: قد أفلح من زكى نفسه بطاعة الله، وخاب من دساها بالمعاصي، فالطاعة تزكى النفس وتطهرها وترفع، والمعاصي تُدسّس النفس وتقمعها، فتتخفّض، وتصير كالذى يُدسّس في التراب. ودلّ الحديث على أن كل إنسان فهو ساعٍ في هلاك نفسه، أو في فكائها، فمن سعى في طاعة الله، فقد باع نفسه لله، واعتقها من عذابه، ومن سعى في معصية الله، فقد باع نفسه بالهوان، وأوبقها بالآثام الموجبة لغضب الله وعقابه، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآثَرِ الْجَنَّةِ ۗ أَلَيْسَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَسْتَبِيرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ۖ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَاصِينَ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۚ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخَسِرَانُ الْمَكِينُ﴾ [الزمر: ١٥].

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ حين أنزل عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشراء: ٢١٤]: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أَغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً»، وفي رواية للبخاري<sup>(٣)</sup>: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللَّهِ، يَا عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، يَا

(١) ضعيف موقوف: ابن أبي شيبة في مصنفه (١٣١/٦)، حديث (٣٠٠٥٤)، والطبراني في الكبير (١٢٢/٩)، حديث (٨٦٥٥) وابن أبي عاصم في الزهد ص (١٥٥) وانظر ضعيف الترغيب (٣٢) وقد صح مرفوعاً من حديث ابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وانظر صحيح الجامع (٤٤٤٣)، والصحيحة (٢٠١٩).

(٢) صحيح: أحمد في مسنده (٣٢١/٣)، حديث (١٤٤٨١) وأبو يعلى في مسنده (٤٧٥/٣)، حديث (١٩٩٩)، وابن حبان في صحيحه (٣٧٢/١٠)، حديث (٤٥١٤) من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة: أعاذك الله من إمارة السفهاء... ياكعب بن عجرة الناس غاديان. الحديث، وانظر صحيح الترغيب (٨٦٧).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٢٧٥٣)، ومسلم، حديث (٢٠٦).

فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، اشْتَرَتْ أَنْفُسَكُمَا مِنَ اللَّهِ، لَا أَمْلِكُ لَكُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا». وفي رواية لمسلم أنه دعا قريشًا، فاجتمعوا فعمَّ وخصَّ، فقال: «يا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بَنِي مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بَنِي هَاشِمٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يا فَاطِمَةُ، أَنْقِذِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ؛ فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا». وخَرَجَ الطَّبْرَانِيُّ والخِرَاطِيُّ<sup>(١)</sup> من حديث ابن عباسٍ مرفوعًا: «مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ. أَلْفَ مَرَّةٍ؛ فَقَدْ اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ عَتِيقًا مِنَ النَّارِ».

وقد اشترى جماعة من السلف أنفسهم من الله عز وجل بأموالهم، فمنهم من تصدَّق بماله [كله] كحبيب أبي محمد، ومنهم من تصدَّق بوزنه فضة ثلاث مَرَّاتٍ أو أربعمًا، كخالد الطحان. ومنهم من كان يجتهد في الأعمال الصالحة ويقول: إنما أنا أسيرٌ أسعى في فكاك رقبتي، منهم عمرو بن عُتْبَةَ، وكان بعضهم يسبِّح كلَّ يوم اثني عشر ألف تسبيحة بقدر دينه، كأنه قد قتل نفسه، فهو يَفْتَكُّهَا بِدِينِهَا.

قال الحسن: المؤمن في الدنيا كالأسير، يسعى في فكاك رقبته، لا يأمنُ شيئًا حتَّى يلقى الله عز وجل. وقال: ابن آدم، إنك تغدو أو تروح في طلب الأرباح، فليكن همُّك نفسك، فإنك لن تريح مثلها أبدًا. قال أبو بكر بن عياش: قال لي رجل مرة وأنا شابٌّ: خلِّص رقبَتَكَ ما استطعت في الدنيا من رِقِّ الآخرة، فَإِنَّ أَسِيرَ الآخرة غيرُ مفكوك أبدًا، قال: فوالله ما نسيتهَا [بعد]. وكان بعض السلف يبكي ويقول: ليس لي نَفْسَان، إنما لي نفسٌ واحدة، إذا ذهبت لم أجد أخرى. وقال محمد ابن الحنفية: إن الله عز وجل جعل الجنة ثَمَنًا لأنفسكم، فلا تبيعوها بغيرها. وقال: من كرمَت نفسه عليه لم يكن للدنيا عنده قدر. وقيل له: من أعظمُ الناس قدرًا؟ قال: من لم ير الدنيا كلها لنفسه خطرًا. وأنشد بعض المتقدمين:

أَتَأْمِنُ بِالنَّفْسِ النَّفِيسَةِ رَبِّهَا      وَلَيْسَ لَهَا فِي الْخَلْقِ كُلِّهِمْ ثَمَنٌ  
بِهَا تُمْلِكُ الْآخِرَى فَإِنِ أَنَا بِعْتُهَا      بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا، فَذَاكَ هُوَ الْعَبَثُ  
لَئِنْ ذَهَبَتْ نَفْسِي بِدُنْيَا أُصِيبَهَا      لَقَدْ ذَهَبَتْ نَفْسِي وَقَدْ ذَهَبَ الثَّمَنُ

(١) ضعيف: الطبراني في الأوسط (٢٠٣/٤)، حديث (٣٩٨٢) وانظر الضعيفة (١٢٤٤).

## الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعِمْكُمْ، يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي اكْسُكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ. يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرَى فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي. يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ عَلَى أَنْفَى قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صُعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ، يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُخْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرَّجه مسلم من رواية سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذرٍّ، وفي آخره: قال سعيد بن عبد العزيز: كان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه.

وخرَّجه مسلم أيضًا من رواية قتادة على أبي قلابة عن أبي أسماء الرخبي عن أبي ذرٍّ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يسقه بلفظه، ولكنه قال: وساق الحديث بنحو سياق أبي إدريس، وحديث أبي إدريس أمّ.

وخرَّجه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه، من رواية شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذرٍّ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يقول الله تعالى: يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُ، فَسَلُّونِي الْهُدَى أَهْدِكُمْ، وَكُلُّكُمْ فَقِيرٌ إِلَّا مَنْ أَمْنَيْتُ فَسَلُّونِي ارْزُقْكُمْ، وَكُلُّكُمْ مَذْنِبٌ إِلَّا مَنْ عَافَيْتُ، فَمَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ وَاسْتَغْفِرَنِي، غَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي، وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ، وَحَيْتُكُمْ وَمَيْتُكُمْ وَرَطِبَتْكُمْ وَيَابَسَتْكُمْ، اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْفَى قَلْبٍ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِي مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي جَنَاحَ بَعُوضَةٍ وَلَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَحَيْتُكُمْ وَمَيْتُكُمْ وَرَطِبَتْكُمْ وَيَابَسَتْكُمْ».

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٥٧٧)، والترمذي، حديث (٢٤٩٥)، وابن ماجه، حديث (٤٢٥٧).

اجتمعوا في صعيد واحد، فسأل كل إنسان منكم ما بلغت أمنيته فأعطيت كل سائل منكم، ما نقص ذلك من ملكي إلا كما لو أن أخذكم مرّ بالبحر، فغمس فيه إبرة ثم رفعها إليه، ذلك بأنني جواد واجد ماجد أفعل ما أريد، عطائي كلام، وعذابي كلام، إنما أمرى لشيء إذا أردت أن أقول له: كن فيكون»، وهذا لفظ الترمذي، وقال: حديث حسن.

وخرجه الطبراني<sup>(١)</sup> بمعناه من حديث أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ، إلا أن إسناده ضعيف.

وحديث أبي ذر قال الإمام أحمد: هو أشرف حديث لأهل [الشام].

فَقَوْلُهُ ﷺ فِيْمَا يَزُوِي عَنْ رَبِّهِ: «يَا عِبَادِي إِنِّي خَشِيتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»:

يعني: أنه منع نفسه من الظلم لعباده، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [العمران: ١٠٨]، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [نصفت: ٤٦]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ الْكَاسِمَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، وقال: ﴿وَمَنْ يَمْعَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [م: ١١٢]، والهضم: أن يُنْقَصَ من جزء حسناته، والظلم: أن يُعْقَابَ بذنوب غيره، ومثل هذا كثير في القرآن.

وهومما يدل على أن الله قادر على الظلم، ولكنه لا يفعله فضلاً منه وجوداً، وكرماً وإحساناً إلى عباده.

وقد فسر كثير من العلماء الظلم: بأنه وضع الأشياء في غير موضعها. وأمّا من فسره بالتصرف في ملك الغير بغير إذنه - وقد نقل نحوه عن إياس بن معاوية وغيره - فإنهم يقولون: إن الظلم مستحيل عليه وغيره متصور في حقه، لأن كل ما يفعله فهو تصرف في ملكه، وبنحو ذلك أجاب أبو الأسود الدؤلي لعمران بن حصين حين سأله عن القدر<sup>(٢)</sup>.

وخرّج أبو داود وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من حديث أبي سنان سعيد بن سنان، عن وهب بن خالد الحمصي، عن ابن الديلمي أنه سمع أبي بن كعب يقول: «لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم، لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم»، وأنه

(١) الطبراني في الأوسط (١٦٥/٧)، حديث (٧١٦٩).

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٥٠) عن أبي الأسود الدؤلي قال: قال لي عمران بن حصين أرايت ما يعمل الناس اليوم ويكذبون فيه شيء قضى عليهم ومضى عليهم من قدر ما سبق. أو فيما يستقبلون به بما آتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت: بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم. قال: فقال: أفلا يكون ظلماً؟ قال ففرغت من ذلك فزعاً شديداً وقلت: كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل ما يفعل وهم يسألون فقال لي: يرحمك الله إنني لم أرد بما سألتك إلا لأخبر عقلتك... الحديث.

(٣) صحيح: أبو داود، حديث (٤٦٩٩)، وابن ماجه، حديث (٧٧)، وانظر المشكاة (١١٥).

أتى ابن مسعود، فقال له مثل ذلك، ثم أتى زيد بن ثابت، فحدثه عن النبي ﷺ بمثل ذلك. وفي هذا الحديث نظر، وهب بن خالد ليس بذلك المشهور بالعلم. وقد يُحمل على أنه لو أراد تعذيبهم لقدّر لهم ما يعذبهم عليه، فيكون غير ظالم لهم حينئذٍ.

وكونه خلق أفعال العباد وفيها الظلم لا يقتضى وصفه بالظلم سبحانه وتعالى، كما أنه لا يُوصف بسائر القبائح التي يفعلها العباد، وهى خلقه وتقديره، فإنه لا يوصف إلا بأفعاله ولا يوصف بأفعال عباده، فإن أفعال عباده مخلوقاته ومفعولاته، وهو لا يوصف بشيء منها، إنما يوصف بما قام به من صفاته وأفعاله والله أعلم.

وقوله: «وَجَعَلْنَاهُ بَيْنَكُمْ وَمُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»:

يعني: أنه تعالى حرّم الظلم على عباده، ونهاهم أن يتظالموا فيما بينهم، فحرام على كل عبد أن يظلم غيره، مع أن الظلم فى نفسه محرّم مطلقاً، وهو نوعان:

أحدهما: ظلم النفس، وأعظمه الشرك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان ١٣]، فإن المشرك جعل المخلوق فى منزلة الخالق، فعبدته وتألّهه، فوضع الأشياء فى غير موضعها، وأكثر ما ذكر فى القرآن من وعيد الظالمين إنما أريد به المشركون، كما قال الله عز وجل: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ثم يليه المعاصى على اختلاف أجناسها من كبائر وصغائر.

والثاني: ظلم العبد لغيره، وهو المذكور فى هذا الحديث، وقد قال النبي ﷺ فى خطبته فى حجة الوداع: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فَيُشْهِرُكُمْ هَذَا، فَيُبَلِّدُكُمْ هَذَا»<sup>(١)</sup>. وروى عنه أنه خطب بذلك فى يوم عرفة، وفى يوم النحر، وفى اليوم الثانى من أيام التشريق، وفى رواية: ثم قال: «اسمعوا متى تعيشوا، ألا لا تظلموا، ألا لا تظلموا، ألا لا تظلموا، إنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه»<sup>(٢)</sup>.

وفى «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «الظُّلْمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وفيهما<sup>(٤)</sup> عن أبى موسى عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ لَيَمْلِكُ لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ»، ثم قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ﴾ [مود: ١٠٢]، وفى «صحيح البخاري»<sup>(٥)</sup> عن أبى هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ

(١) صحيح: البخاري، حديث (١٧٤١)، ومسلم، حديث (١٦٧٩) من حديث أبى بكر رضى الله عنه.

(٢) صحيح: أحمد فى مسنده (٧٢/٥)، والدارقطني فى سننه (٢٦/٣)، حديث (٩٢)، والبيهقي فى الكبرى (٦/١٠٠)، حديث (١١٣٢٥) من حديث أبى حرة الرقاشي عن عمه.

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٢٤٤٧)، ومسلم، حديث (٢٥٧٩).

(٤) صحيح: البخاري، حديث (٤٦٨٦)، ومسلم، حديث (٢٥٨٣).

(٥) صحيح: البخاري، حديث (٦٥٣٤)، وأحمد فى مسنده (٤٢٥/٢)، حديث (٩٦١٣).

فليتحلله منها، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات، أخذ من سيئات أخيه فطرح عليه.

قوله: «يا عبادي كلُّكم ضالٌّ إلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَغْدُونِي أَهْدِيكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أَطْعَمَكُمْ، يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكَسُونِي أَكْسِيكُمْ، يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ»:

هذا يقتضى أن جميع الخلق مفتقرون إلى الله تعالى فى جلب مصالحهم ودفع مضارهم فى أمور دينهم ودنياهم، وأن العباد لا يملكون لأنفسهم شيئاً من ذلك كله، وأن من لم يتفضل الله عليه بالهدى والرزق، فإنه يحرمهما فى الدنيا، ومن لم يتفضل الله عليه بمغفرة ذنوبه أوبقته خطاياها فى الآخرة.

قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، ومثل هذا كثير فى القرآن، وقال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [المنكوت: ١٧]، وقال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

وقال تعالى حاكياً عن آدم وزوجته أنهما قالَا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الامراء: ٢٣]، وعن نوح عليه الصلاة والسلام أنه قال: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧].

وقد استدلل إبراهيم الخليل عليه السلام بتفرد الله بهذه الأمور على أنه لا إله غيره، وأن كل ما أشرك معه فباطل، فقال لقومه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٥٥﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْلَامُونَ ﴿٥٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٧﴾ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٥٨﴾ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٥٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٦٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٦١﴾ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٧٥-٨٢]، فإن من تفرد بخلق العبد وبهديته وبرزقه وإحيائه وإماتته فى الدنيا، وبمغفرة ذنوبه فى الآخرة مستحق أن يفرد بالإلهية والعبادة والسؤال والتضرع إليه والاستكانة له. قال الله عز وجل: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شَرَّاكُمْ مَن يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مَن شَيْءٌ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٤٠].

وفى الحديث دليل على أن الله يحب أن يسأله العباد جميع مصالح دينهم ودنياهم، من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك، كما يسألونه الهداية والمغفرة، وفى الحديث: «ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شيسع نعله إذا انقطع»<sup>(١)</sup>.

(١) تقدم تخريجه.

وكان بعض السلف يسأل الله في صلاته كل حوائجه حتى ملح عجينه وعلف شاته . وفي الإسرائيليات أن موسى عليه السلام قال : يا رب إنه لتعرض لى الحاجة من الدنيا فأستحيى أن أسألك ، قال : سلنى حتى ملح عجينك وعلف حمارك .

فإن كل ما يحتاج إليه العبد إذا سأله من الله فقد أظهر حاجته فيه ، واقتارعه إلى الله ، وذلك بحبه الله ، وكان بعض السلف يستحيى من الله أن يسأله شيئاً من مصالح الدنيا ، والاقتداء بالسنة أولى .

وقوله : «كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ» :

قد ظن بعضهم أنه معارض لحديث عياض بن حمار ، عن النبي ﷺ : «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : خَلَقْتُ عِبَادِي خُتَفَاءً» وفي رواية : «مُسْلِمِينَ ، فَأَجَزَ النَّهْمُ الشَّيَاطِينُ»<sup>(١)</sup> ، وليس كذلك ، فإن الله خلق بنى آدم ، وفطرهم على قبول الإسلام ، والميل إليه دون غيره ، والتهيؤ لذلك ، والاستعداد له بالقوة ، لكن لا بد للعبد من تعليم الإسلام بالفعل ، فإنه قبل التعليم جاهل لا يعلم شيئاً ، كما قال عز وجل : «وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً» [النحل: ٧٨] ، وقال لنبيه ﷺ : «وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى» [الضحى: ٧] ، والمراد : وجدك غير عالم بما علمك من الكتاب والحكمة ، كما قال تعالى : «وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِمَّا نُنْزِلُ مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ» [النورى: ٥٢] ، فالإنسان يولد مفطوراً على قبول الحق ، فإن هداه الله سبب له من يعلمه الهدى ، فصار مهتدياً بالفعل بعد أن كان مهتدياً بالقوة ، وإن خذله الله ، قيض له من يعلمه ما يغير فطرته كما قال ﷺ : «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبْوَاهُ يَهُودًا أَوْ نَصْرَانِيَةً أَوْ مَجَسَّانِيَةً»<sup>(٢)</sup> .

وأما سؤال المؤمن من الله الهداية ، فإن الهداية نوعان :

هداية مجملة : وهى الهداية للإسلام والإيمان ، وهى حاصلة للمؤمن .

وهداية مفصلة : وهى هدايته إلى معرفة تفاصيل أجزاء الإيمان والإسلام ، وإعانتة على فعل ذلك وهذا يحتاج إليه كل مؤمن ليلاً ونهاراً .

ولهذا أمر الله عباده أن يقرأوا فى كل ركعة من صلاتهم قوله : «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» [الفاتحة: ٦] ، وكان النبي ﷺ يقول فى دعائه بالليل : «اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ ، إِنَّكَ تُهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»<sup>(٣)</sup> ، ولهذا يُشمت العاطس فيقال له : «يرحمك الله» ، فيقول : «يهديكم الله» كما جاءت السنة بذلك ، وإن أنكره من أنكره من فقهاء العراق ظناً منهم أن المسلم لا يحتاج أن يُدعى له بالهدى ، وخالفهم جمهور العلماء اتباعاً للسنة فى ذلك ، وقد

(١) صحيح : مسلم ، حديث (٢٨٦٥) .

(٢) صحيح : البخاري ، حديث (١٣٥٩) ، ومسلم ، حديث (٢٦٥٦) من حديث أبي هريرة .

(٣) صحيح : مسلم ، حديث (٧٧٠) ، وأبو داود ، حديث (٧٦٧) ، والترمذي ، حديث (٣٤٢٠) ، والنسائي ، حديث (١٦٢٥) من حديث عائشة رضي الله عنها .



أمر النبي ﷺ علياً أن يسأل الله السداد والهدى<sup>(١)</sup>، وعلم الحسن أن يقول في قنوت الوتر: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ»<sup>(٢)</sup>.

وأما الاستغفار من الذنوب: فهو طلب المغفرة، والعبد أحوج شيء إليه؛ لأنه يخطئ بالليل والنهار، وقد تكرر في [القرآن] ذكر التوبة والاستغفار، والأمر بهما، والحث عليهما وخرجه الترمذي وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من حديث أنس عن النبي ﷺ، قال: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ».

وخرجه البخاري<sup>(٤)</sup> من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً»، وخرجه النسائي وابن ماجه<sup>(٥)</sup> ولفظهما: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةً».

وخرجه مسلم<sup>(٦)</sup> من حديث الأغر المزني سمع النبي ﷺ يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ، فَإِنِّي أَنُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةً»، وخرجه النسائي<sup>(٧)</sup> ولفظه: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَاسْتَغْفِرُوهُ، فَإِنِّي أَنُوبُ إِلَى اللَّهِ وَأَسْتَغْفِرُهُ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةً».

وخرجه الإمام أحمد<sup>(٨)</sup> من حديث حذيفة قال: كان في لساني ذرْبٌ على أهلي لم أعدّه إلى غيره، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «أَبِنَ أَنْتَ مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ يَا حَذِيفَةُ، إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةً». ومن حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ كُلَّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةً وَأَتُوبُ إِلَيْهِ»<sup>(٩)</sup>.

وخرجه النسائي<sup>(١٠)</sup> من حديث أبي موسى قال: كُنَّا جُلُوسًا فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا أَصْبَحْتُ غَدَاةً قَطُّ إِلَّا اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ مِائَةَ مَرَّةً».

- (١) صحيح: مسلم، حديث (٢٧٢٥)، وأبو داود، حديث (٤٢٢٥)، والنسائي، حديث (٥٢١٢).
- (٢) صحيح: أبو داود، حديث (١٤٢٥)، والترمذي، حديث (٤٦٤)، والنسائي، حديث (١٧٤٥)، وابن ماجه، حديث (١١٧٨) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه، وانظر المشكاة (١٢٧٣).
- (٣) حسن: الترمذي، حديث (٢٤٩٩)، وابن ماجه، حديث (٤٥١)، وأحمد في مسنده (١٩٨/٣)، حديث (١٣٠٧٢)، والحاكم في المستدرک (٢٧٢/٤)، حديث (٧٦١٧)، وانظر صحيح الجامع (٤٥١٥).
- (٤) صحيح: البخاري، حديث (٦٣٠٧).
- (٥) حسن صحيح: ابن ماجه، حديث (٣٨١٥)، من حديث أبي هريرة، وانظر صحيح ابن ماجه.
- (٦) صحيح: مسلم، حديث (٢٧٠٢)، وأبو داود، حديث (١٥١٥).
- (٧) صحيح: النسائي في الكبرى (١١٦/٦)، حديث (١٠٢٧٨)، وأحمد في مسنده (٢٦١/٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥٧/٦)، حديث (٢٩٤٤٨) من طريق حميد بن هلال عن أبي بردة عن رجل من المهاجرين يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول... الحديث، وانظر الصحيحة (١٤٥٢).
- (٨) أحمد في مسنده (٤٠٢/٥)، حديث (٢٣٤٦٩)، والحاكم في المستدرک (٦٩١/١)، حديث (١٨٨١).
- (٩) النسائي في عمل اليوم والليلة ص (٣٢٥)، حديث (٤٤٠)، والبخاري في مسنده (١١٩/٨)، حديث (٣١٢٣).
- (١٠) النسائي في الكبرى (١١٥/٦)، حديث (١٠٢٧٥)، وفي عمل اليوم والليلة ص (٣٢٥)، حديث (٤٤١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥٧/٦)، حديث (٢٩٤٤٥).

خَرَجَ الإمام أحمد وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه<sup>(١)</sup> من حديث ابن عمر، قال: **إِنْ كُنَّا لَنُعَدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ مِائَةَ مَرَّةٍ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ».**

وخرَجَ النسائي<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: **لَمْ أَرِ أَحَدًا أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.**

وخرَجَ الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من حديث عائشة (رضي الله عنها) عن النبي ﷺ أنه كان يقول: **«اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الَّذِينَ إِذَا أَحْسَنُوا اسْتَبْشَرُوا، وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا».**

وسنذكر بقية الكلام في الاستغفار فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وقوله: **«يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِيَّ فَتَضُرُّوَنِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي»:**

يعني: أَنَّ الْعِبَادَ لَا يَقْدِرُونَ أَنْ يُوصِلُوا إِلَى اللَّهِ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَنِيٌّ حَمِيدٌ، لَا حَاجَةَ لَهُ بِطَاعَاتِ الْعِبَادِ، وَلَا يَعُودُ نَفْعُهَا إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهَا، وَلَا يَتَضَرَّرُ بِمَعَاصِيهِمْ، إِنَّمَا هُمْ يَتَضَرَّرُونَ بِهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾** [إم عمران: ١٧٦]، وَقَالَ: **﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾** [إم عمران: ١٤٤].

وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: **«وَمِنْ بَعْضِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَقَدْ غَوِيَ، وَلَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ، وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا»**<sup>(٤)</sup>.

قال الله عز وجل: **﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾** [النساء: ١٣١]، وَقَالَ حَاكِيًا عَنْ مُوسَى: **﴿وَقَالَ مُوسَى إِنْ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَفِيٌّ حَمِيدٌ﴾** [إبراهيم: ٨]، وَقَالَ: **﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾** [إم عمران: ٩٧]، وَقَالَ: **﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقُلُوبُ مِنْكُمْ﴾** [الأنعام: ٣٧].

والمعني: أَنَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ يَتَّقُوهُ وَيُطِيعُوهُ، كَمَا أَنَّهُ يَكْرَهُ مِنْهُمْ أَنْ يَعْصُوهُ، وَلِهَذَا يَفْرَحُ بِتَوْبَةِ التَّائِبِينَ أَشَدَّ مِنْ فَرَحٍ مَنْ ضَلَّتْ رَاحِلَتُهُ الَّتِي عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَطَلَبَهَا حَتَّى أَعْيَى وَأَيْسَ مِنْهَا، وَاسْتَسْلَمَ لِلْمَوْتِ، وَأَيْسَ مِنَ الْحَيَاةِ، ثُمَّ غَلَبَتْهُ عَيْنُهُ فَنَامَ،

(١) صحيح: أبو داود، حديث (١٥١٦)، والترمذي، حديث (٣٤٣٤)، والنسائي في الكبرى (١١٩/٦)، حديث (١٠٢٩٢)، وابن ماجه حديث (٣٨١٤)، وأحمد في مسنده (٢١/٢)، حديث (٤٧٢٦)، وانظر صحيح الجامع (٣٠٨٧).

(٢) النسائي في الكبرى (١١٨/٦)، حديث (١٠٢٨٨).

(٣) ضعيف: ابن ماجه، حديث (٣٨٢٠)، وأحمد في مسنده (١٨٨/٦)، حديث (٢٥٥٩١)، وانظر صحيح الجامع (١١٦٨).

(٤) إسناده ضعيف: أبو داود، حديث (١٠٩٧)، والطبراني في الكبير (٢١١/١٠)، حديث (١٠٤٩٩)، والبيهقي في الكبرى (٢١٥/٣)، حديث (٥٥٩٤)، وانظر تمام المنة ص (٣٣٥)، وخطبة الحاجة ص (١٤) وكلاهما للشيخ الألباني رحمه الله.

فاستيقظ وهي قائمة عنده، وهذا أعلى ما يتصوره المخلوق من الفرح، هذا كله مع غناه عن طاعات عباده وتوابعهم إليه، وإنه إنما يعودُ نفعُها إليهم دونه، ولكن هذا من كمال جوده وإحسانه إلى عباده، ومحبه لنفعهم، ودفع الضرر عنهم، فهو يُحبُّ من عباده أن يعرفوه ويحبُّوه ويخافوه ويتَّقوه ويطيعوه ويتقربوا إليه، ويُحبُّ أن يعلموا أنه لا يغفر الذنوب غيره، وأنه قادرٌ على مغفرة ذنوب عباده، كما في رواية عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذرٍّ لهذا الحديث: «من عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَنِي، غَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي».

وفى «الصحيح» عن النبي ﷺ «أَنَّ عَبْدًا أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: [يَا رَبِّ، إِنِّي عَمِلْتُ ذَنْبًا، فَاغْفِرْ لِي، فَقَالَ اللَّهُ: عَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي»<sup>(١)</sup>.  
وفى حديث علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ أنه لما ركب دابته، حمد الله ثلاثاً، وكبر ثلاثاً، وقال: «سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ إِلَّا أَنْتَ، ثُمَّ ضَحِكَ، وَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ لَيَغْفِرُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ غَيْرِي»، خرَّجه الإمام أحمد والترمذي وصححه<sup>(٢)</sup>.

وفى «الصحيح» عن النبي ﷺ، قال: «وَاللَّهِ، لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنَ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا»<sup>(٣)</sup>. كان بعض أصحاب ذى النون يطوف وينادي: آه أين قلبي، من وجد قلبي؟ فدخل يوماً بعض السكك، فوجد صبياً يبكي وأمه تضربه، ثم أخرجته من الدار، وأغلقت الباب دونه، فجعل الصبي يتلفُ يميناً وشمالاً لا يدرى أين يذهب ولا أين يقصد، فرجع إلى باب الدار، فجعل يبكي ويقول: يا أمه من يفتح لي الباب إذا أغلقت عني بابك؟ ومن يُدنيني من نفسه إذا طردتني؟ ومن الذين يُدنيني بعد أن غضبت عليّ؟ فرحمته أمه، فقامت فنظرت من خلل الباب، فوجدت ولدها تجرى الدموع على خديه متممكاً في التراب، ففتحت الباب وأخذته حتى وضعته في حجرها، وجعلت تُقبِّله وتقول: يا قرة عيني، ويا عزيز نفسي، أنت الذي حملتني على نفسك، وأنت الذي تعرَّضت ليما حل بك، لو كنت أطعتني لم تلق مني مكروهاً، فتواجد الفتى. ثم قام فصاح وقال: قد وجدت قلبي، قد وجدت قلبي.

وتفكروا في قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ فَعَسَىٰ أَلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، فإن فيه إشارة إلى أن المذنبين ليس لهم من يلجأون إليه ويُعولون عليه في مغفرة ذنوبهم غيره، وكذلك قوله في حق الثلاثة الذين خلفوا: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ عَلَىٰ آلَ الْأَرْضِ بِمَا رَحِبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ

(١) صحيح: البخاري، حديث (٧٥٠٧)، ومسلم، حديث (٢٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أبو داود، حديث (٢٦٠٢)، والترمذي، حديث (٣٤٤٦)، وأحمد في مسنده (٩٧/١)، حديث (٧٥٣) وانظر صحيح الجامع (٢٠٦٩).

(٣) صحيح: البخاري، حديث (٥٩٩٩)، ومسلم، حديث (٢٧٥٤) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

عَلَيْهِمْ يَسْتَوُونَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَوَّابُ الرَّجِيمُ ﴿١١٨﴾، فَرْتَبْ تَوْبَتَهُ عَلَيْهِمْ عَلَى ظَنِّهِمْ أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا خَافَ مِنْ مَخْلُوقٍ هَرَبَ مِنْهُ وَفَرَّ إِلَى غَيْرِهِ، وَأَمَّا مَنْ خَافَ مِنَ اللَّهِ فَمَالَهُ مِنْ مَلْجَأٍ يَلْجَأُ إِلَيْهِ، وَلَا مَهْرَبَ يَهْرَبُ إِلَيْهِ إِلَّا هُوَ، فَيَهْرَبُ مِنْهُ إِلَيْهِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي دَعَائِهِ: «لَا مَلْجَأَ، وَلَا مَتَجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ» <sup>(١)</sup>، وَكَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ» <sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ رَجَمَهُ اللَّهُ: مَا مِنْ لَيْلَةٍ اخْتَلَطَ ظِلَامُهَا وَأَرْخَى اللَّيْلُ سُرِيَالَ سِتْرِهَا إِلَّا نَادَى الْجَلِيلُ جَلَّ جَلَالُهُ: مَنْ أَعْظَمَ مِنِّي جُودًا، وَالْخَلَائِقُ لِي عَاصُونَ، وَأَنَا لَهُمْ مُرَاقِبٌ، أَكُلُوهُمْ فِي مَضَاجِعِهِمْ، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْصُونِي، وَأَتَوَلَّى حَفَظَهُمْ، كَأَنَّهُمْ لَمْ يَذْنِبُوا فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، أَجُودُ بِالْفَضْلِ عَلَى الْعَاصِي، وَأَتَفَضَّلُ عَلَى الْمُسِيءِ، مَنْ ذَا الَّذِي دَعَانِي فَلَمْ أُلْهِ؟ أَمْ مَنْ ذَا الَّذِي سَأَلَنِي فَلَمْ أُعْطِهِ؟ أَمْ مَنْ الذِّى أَنَاخَ بِبَابِي فَتَنَحَّيْتُ؟ أَنَا الْفَضْلُ، وَمَتَّى الْفَضْلُ، أَنَا الْجَوَادُ، وَمَتَّى الْجَوَادُ، أَنَا الْكَرِيمُ وَمَتَّى الْكَرَمُ، وَمَنْ كَرَّمَنِي أَنْ أَغْفِرَ لِلْعَاصِينَ بَعْدَ الْمَعَاصِي، وَمَنْ كَرَّمَنِي أَنْ أُعْطِيَ الْعَبْدَ مَا سَأَلَنِي، وَأَعْطِيَهُ مَا لَمْ يَسْأَلَنِي، وَمَنْ كَرَّمَنِي أَنْ أُعْطِيَ التَّائِبَ كَأَنَّهُ لَمْ يَعْصِنِي، فَأَيْنَ عَنِّي يَهْرَبُ الْخَلَائِقُ؟ وَأَيْنَ عَنِ بَابِي يَتَنَحَّى الْعَاصُونَ؟ خَرَّجَهُ أَبُو نَعِيمٍ.

ولبعضهم فى المعنى:

أَسَأْتُ وَلَمْ أُخْسِنْ وَجِئْتُكَ تَائِبًا وَأَتَى لِعَبْدٍ عَنْ مَوَالِيهِ مَهْرَبٌ  
يُؤْمَلُ غُفْرَانًا فَإِنْ خَابَ ظَنُّهُ فَمَا أَحَدٌ مِنْهُ عَلَى الْأَرْضِ أَخِيْبٌ  
[فَقَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا]: «يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ كَانُوا عَلَى اتَّقَى قَلْبِ  
رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، وَلَوْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ (وَاحِدٍ) مِنْكُمْ،  
مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا»:

هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مُلْكَهُ لَا يَزِيدُ بِطَاعَةِ الْخَلْقِ، وَلَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ بِرَّةً أَتَقِيَاءَ قُلُوبِهِمْ عَلَى قَلْبِ  
أَتَقَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، وَلَا يَنْقُصُ مُلْكُهُ بِمَعْصِيَةِ الْعَاصِينَ، وَلَوْ كَانَ الْجَنُّ وَالْإِنْسُ كُلُّهُمْ عَصَاةَ فَجْرَةٍ  
قُلُوبِهِمْ عَلَى قَلْبِ أَفْجَرِ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ سَبْحَانَهُ الْغَنِيُّ بِذَاتِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ، وَلَهُ الْكَمَالُ الْمَطْلُوقُ فِي  
ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَمُلْكُهُ [مُلْكٌ] كَامِلٌ لَا نَقْصَ فِيهِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ عَلَى أَى وَجْهِهِ كَانَ. وَمَنْ  
النَّاسُ مَنْ قَالَ: إِنْ إِيجَادَهُ لَخَلَقَهُ عَلَى هَذَا الْوُجْهِ الْمَوْجُودُ أَكْمَلُ مِنْ إِيجَادِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ خَيْرٌ  
مِنْ وَجُودِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الشَّرِّ فَهُوَ شَرٌّ إِضَافِيٌّ نَسْبِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ  
بَعْضٍ، وَلَيْسَ شَرًّا مَطْلَقًا بِحَيْثُ يَكُونُ عَدَمُهُ خَيْرًا مِنْ وَجُودِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِهِ، بَلْ وَجُودُهُ خَيْرٌ مِنْ  
عَدَمِهِ، قَالَ: وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «بِيَدِهِ الْخَيْرُ» وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» يَعْنِي: أَنَّ

(١) صحيح: البخاري، حديث (٦٣١٥)، ومسلم، حديث (٣٧١٠) من حديث البراء بن عازب.

(٢) صحيح: مسلم، حديث (٤٨٦)، وأبو داود، حديث (٨٧٩)، والترمذي، حديث (٣٤٩٣)، والنسائي، حديث (١١٠٠)، وابن ماجه، حديث (٣٨٤١) من حديث عائشة.

الشر المحض الذي عدمه خيرٌ من وجوده ليس موجوداً في ملكك، فإنَّ الله تعالى أوجد خلقه على ما تقتضيه حكمته وعدله، وخصَّ قومًا من خلقه بالفضل، وترك آخرين منهم في العدل، لما له في ذلك من الحكمة البالغة.

وهذا فيه نظرٌ، وهو يُخالف ما في هذا الحديث من أن جميع الخلق لو كانوا على صفة أكمل خلقه من البر والتقوى، لم يزد ذلك ملكه شيئاً، ولا قدر جناح بعوضة، ولو كانوا على صفة أنقص خلقه من الفجور، لم ينقص ذلك من ملكه شيئاً، فدلَّ على أن ملكه كاملٌ على أى وجه كان، لا يزداد ولا يكمل بالطاعات، ولا ينقص بالمعاصي، ولا يؤثر فيه شيء. وفي هذا الكلام دليل على أن الأصل في التقوى والفجور هو القلب، فإذا برَّ القلب واتَّقَى برَّت الجوارح، وإذا فَجَرَ القلب فجرت الجوارح، كما قال النبي ﷺ: «التَّقْوَى هَاهُنَا»، وأشار إلى صدره (١).

قوله: «يا عبَّادي، لو أنَّ أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيدٍ واحدٍ فسألوني، فأعطيتُ كلَّ إنسانٍ مسألته، ما نقص ذلك ممَّا عندي إلا كما ينقص المحيط إذا أُدخل البحر» المراد بهذا ذكرُ كمال قدرته سبحانه وكمال ملكه، وأنَّ ملكه وخزائنه لا تنفد، ولا تنقص بالعطاء ولو أعطى الأولين والآخرين من الجن والإنس جميع ما سألوه في مقام واحد، وفي ذلك حتُّ للخلق على سؤالي وإنزالِ حوائجهم به، وفي «الصحَّاحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «يد الله ملائي، لا تغيضها نفقة، وسخاء الليل والنهار، أفرايتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يفيض ما في يمينه» (٢).

وفي «صحيح مسلم» (٣) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا دعا أحدكم فلا يقل: اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن ليغزِم المسألة، وليعظم الرغبة، فإنَّ الله لا يتعاظمه شيء». وقال أبو سعيد الخدري: إذا دعوتُم الله، فارفعوا في المسألة، فإنَّ ما عند الله لا ينفد شيء، وإذا دعوتُم فاعزموا، فإنَّ الله لا مستكره له.

وفي بعض الآثار الإسرائيلية: يقول الله عز وجل: أَيْؤْمَلُ غَيْرِي للشدائد والشدائد بيدي، وأنا الحي القيوم؟ ويُرجى غيري، ويُطرق بابه بالبكرات، ويبيد مفاتيح الخزائن، وبابي مفتوح لمن دعاني؟ من ذا الذي أُمِّلني لنائبه فقطعت به؟ أو من ذا الذي رجاني لعظيم، فقطعت رجاءه؟ أو من ذا الذي طرق بابي، فلم أفتح له؟ أنا غاية الآمال، فكيف تنقطع الآمال دوني؟ أبخيل أنا فيبخلني عبدي؟ أليس الدنيا والآخرة والكرم والفضل كلُّه لي؟ فما يمنع المؤمنين أن يؤمِّلوني؟ لو جمعت أهل السماوات والأرض، ثم أعطيتُ كلَّ واحدٍ منهم ما أعطيتُ الجميع، وبلغتُ كلَّ واحدٍ منهم أملة (من رحمتي)، لم ينقص ذلك من ملكي عضو ذرَّة، كيف ينقص ملك أنا قيُّمُه؟

(١) صحيح: مسلم، حديث (٢٥٦٤)، والترمذي، حديث (١٩٢٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: البخاري، حديث (٧٤١١)، ومسلم، حديث (٩٩٣).

(٣) صحيح: مسلم، حديث (٢٦٧٩)، وأصله في البخاري.

فيا يؤسًا للقائطين من رحمتي، وبيا يؤسًا لمن عصاني وتوَّاب على محارمي.  
 وقوله: «لَمْ يَنْقُصْ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ»: تحقيق لأن ما عنده لا ينقص البتة، كما قال تعالى: «مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ» [النحل: ٩٦]، فإن البحر إذا غُمس فيه إبرة ثم أخرجت لم ينقص من البحر بذلك شيء، وكذلك لو فُرِضَ أنه شرب منه عصفورًا مثلاً فإنه لا يُنْقُصُ البحر البتة، ولهذا ضرب الخضر لموسى عليهما السلام هذا المثل في نسبة علمهما إلى علم الله عز وجل، وهذا لأن البحر لا يزال تملده مياه الدنيا وأنهارها الجارية، فمهما أخذ منه لم ينقصه شيء، لأنه يمدده ما هو أزيد مما أخذ منه، وهكذا طعام الجنة وما فيها، فإنه لا ينفد، كما قال تعالى: «وَفِيهَا كَثِيرٌ مِمَّا لَا تُحْصَوْنَ وَلَا يُنْصَفُونَ» [البقرة: ٣٢-٣٣] قد جاء: «أنه كلما نُزعت ثمرة، عاد مكانها مثلها»<sup>(١)</sup>، وروي: «مثلها»، فهي لا تنقص أبدًا ويشهد لذلك قول النبي ﷺ في خطبة الكسوف: «وَأُرِيتُ الْجَنَّةَ فَتَنَاولْتُ مِنْهَا عُثْقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُهُ، لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيَ الدُّنْيَا» خرَّجَاهُ في «الصحاحين»<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عباس، وخرَّجه الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من حديث جابر، ولفظه: «ولو أَتَيْتُكُمْ بِهِ لَأَكُلَ مِنْهُ مِنْ بَيْنِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، لَا يَنْقُصُونَهُ شَيْئًا».

وهكذا لحم الطير الذي يأكله أهل الجنة يستخلف ويعود كما كان حيًا لا ينقص منه شيء، وقد روى هذا عن النبي ﷺ من وجوه فيها ضعف، وقاله كعب. وروى أيضًا عن أبي أمامة الباهلي من قوله، قال أبو أمامة: وكذلك الشراب يشرب حتى ينتهي نفسه، ثم يعود مكانه، وروى بعض العلماء الصالحين بعد موته بمدة في المنام فقال: ما أكلت منذ فارقتكم إلا بعض فرخ، أما علمتم أن طعام الجنة لا ينفد؟

وقد بين في الحديث الذي خرَّجه الترمذي وابن ماجه<sup>(٤)</sup> السبب الذي لأجله لا ينقص ما عند الله بالعطاء بقوله: «ذلك بأنني جوادٌ واجدٌ ماجدٌ، أفعل ما أريد، عطائي كلامٌ، وعذابي كلامٌ، إنما أمرى لشيء إذا أردت أن أقول له: كن فيكون». وهذا مثل قوله عز وجل: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [يس: ٨٢]، وقوله تعالى: «إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [النحل: ٤٠].

وفي «مسند البزار»<sup>(٥)</sup> بإسناد فيه نظر من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «خزائن الله الكلام، فإذا أراد شيئًا قال له: كن، فكان»، فهو سبحانه إذا أراد شيئًا من عطاء أو عذاب أو غير

- (١) ضعيف: الطبراني في الكبير (١٠٢/٢)، حديث (١٤٤٩) من حديث ثوبان، وانظر الضعيفة (٣١٤٦).
- (٢) صحيح: البخاري، حديث (٧٤٨)، ومسلم، حديث (٩٠٧).
- (٣) أحمد في مسنده (٣٥٢/٣)، حديث (١٤٨٤٢).
- (٤) ضعيف: الترمذي، حديث (٢٤٩٥)، وابن ماجه، حديث (٤٢٥٧) وأحمد في مسنده (١٥٤/٥)، حديث (٢١٤٠٥) من حديث أبي ذر، وانظر ضعيف الجامع (٦٤٣٧).
- (٥) ضعيف جدًا: أبو الشيخ في العظمة (٤٨٨/٢)، حديث (٣٩) من حديث أبي هريرة، وانظر الضعيفة (٣٧٩٦).

ذلك، قال له: كن فكان، فكيف يتصور أن ينقص هذا؟ وكذلك إذا أراد أن يخلق شيئاً قال له: كن فيكون [كما قال: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (المعمران: ٥٩)]. وفي بعض الآثار الإسرائيلية: أوحى الله تعالى إلى موسى عليه السلام: يا موسى لا تخافن غيري ما دام لي السلطان، وسلطاني دائم لا ينقطع يا موسى، لا تهتمن برزقي [أبداً] ما دامت خزائني مملوءة، وخزائني مملوءة لا تفتن أبداً، يا موسى لا تأنس بغيري ما وجدتني أنيساً لك، ومتى طلبتني وجدتني، يا موسى، لا تأمن مكري ما لم تجز الصراط إلى الجنة. وقال بعضهم:

لَا تَخْضَعَنَّ لِمَخْلُوقٍ عَلَى طَمَعٍ فَإِنَّ ذَاكَ مُضِرٌّ مِنْكَ بِالذِّينِ  
وَاسْتَرْزِقِ اللَّهَ مِمَّا فِي خَزَائِنِهِ فَإِنَّمَا هِيَ بَيْنَ الْكَافِ وَالْثَوْنِ  
وقوله: «يا عبادي، إِنَّمَا هِيَ أَغْمَالُكُمْ أَخْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ إِيَّاهَا»:

يعني: أنه سبحانه يحصى أعمال عباده، ثم يوفيهم إياها بالجزاء عليها، وهذا كقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧-٨)، وقوله: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّهُمْ أَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ بِهُمْ﴾ (الكهف: ٤٩)، وقوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ (المعمران: ٣٠)، وقوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنْشِئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَخَصَّهُ اللَّهُ وَسُوءَ اللَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (المجادلة: ٦). وقوله: «ثُمَّ أَوْفِيكُمْ إِيَّاهَا»:

الظاهر أن المراد توفيتها يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّمَا نُوفِّيكَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْفَيْصَةِ﴾ (المعمران: ١٨٥)، ويحتمل أن المراد: أنه يوفى عباده جزاء أعمالهم في الدنيا والآخرة كما في قوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء: ١٢٣)، وقد روى عن النبي ﷺ أنه فسّر ذلك بأن المؤمنين يُجازون بسينئاتهم في الدنيا، وتدخر لهم حسناتهم في الآخرة، فيوفون أجورها. وأما الكافر فإنه يعجل له في الدنيا ثواب حسناته، وتدخر له سيئاته، فيعاقب بها في الآخرة. وتوفية الأعمال هي توفية جزائها من خير أو شر، فالشر يُجازى به مثله من غير زيادة، إلا أن يعفو الله عنه، والخير تُضاعف الحسنه منه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة لا يعلم قدرها إلا الله، كما قال عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُوقِىَ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (الزمر: ١٠). وقوله: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيُخَمِدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»:

إشارة إلى أن الخير كله من الله فضل منه على عبده، من غير استحقاق له، والشر كله من عند ابن آدم من اتباع هوى نفسه، كما قال عز وجل: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَنَّ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَنَّ نَفْسِكَ﴾ (النساء: ٧٩)، وقال علي رضي الله عنه: لا يَرْجُونَ عَبْدٌ مِنْ إِلَّا رَبِّهِ، ولا يخافن إلا ذنبه، فالله سبحانه إذا أراد توفيق عبد وهدايته، أعانه ووفقه لطاعته، فكان ذلك فضلاً منه، وإذا أراد خذلان عبد وكَلَهُ إلى نفسه، وخلّى بينه وبينها، فأغواه الشيطان لغفلته عن ذكر الله، واتباع

هواه، وكان أمره قُرْطًا، وكان ذلك عدلاً منه، فَإِنَّ الْحِجَّةَ قَائِمَةٌ عَلَى الْعَبْدِ بِإِنْزَالِ الْكِتَابِ وَإِسْرَالِ الرَّسُولِ، فما بقي لأحدٍ من الناس على اللَّهِ حِجَّةٌ بعد الرسل .  
فَقَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا: «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيُحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ»:

إن كان المراد: من وجد ذلك في الدنيا، فإنه يكون حينئذٍ مأموراً بالحمد على ما وجده من جزاء الأعمال الصالحة الذي عجل له في الدنيا كما قال: «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَنَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاتٍ طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [النحل: ٩٧]، ويكون مأموراً بلوم نفسه على ما فعلت من الذنوب التي وجد عاقبتها في الدنيا، كما قال تعالى: «وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلَدِّ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَأَعْلَمَهُمْ بِرَجْعَتِهِمْ» [السجدة: ٢١]، فالمؤمن إذا أصابه في الدنيا بلاء رجع على نفسه باللوم، ودعا ذلك إلى الرجوع إلى اللَّهِ بالتوبة والاستغفار، وفي «المستند»، و«سنن أبي داود»<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَصَابَهُ سَقَمٌ، ثُمَّ عَافَاهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَانَ كَفَّارَةً لِمَا مَضَى مِنْ ذُنُوبِهِ، وَمَوْعِظَةً لَهُ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ مِنْ عَمَلِهِ، وَإِنَّ الْمُنَافِقَ إِذَا مَرَضَ وَعُوفِيَ، كَانَ كَالْبَعِيرِ عَقَلَهُ أَهْلُهُ، وَأَطْلَقُوهُ، لَا يَدْرِي لِمَا عَقَلُوهُ وَلَا لِمَ أَطْلَقُوهُ؟».

وقال سلمان الفارسي: إِنَّ الْمُسْلِمَ لِيُبْتَلَى، فيكون كفارة لما مضى ومستعتباً فيما بقي، وإن الكافر يُبْتَلَى فمثله كمثل البعير أطلق فلم يدر لِمَ أطلق؟ وعقل فلم يدر لِمَ عقل؟ وإن كان المراد من وجد خيراً أو غيره في الآخرة، كان إخباراً منه بأن الذين يجدون الخير في الآخرة يحمدون اللَّه على ذلك، وَأَنَّ مَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ يُلُومُ نَفْسَهُ حِينَ لَا يَنْفَعُهُ اللَّوْمُ، فيكون الكلام لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، كقوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٢)</sup>، والمعنى: أَنَّ الْكَاذِبَ عَلَيْهِ يَتَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

وقد أخبر اللَّه تعالى عن أهل الجنة أنهم يحمدون اللَّه على ما رزقهم من فضله، فقال: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، وقال: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمَقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نُصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ] [فاطر: ٣٤-٣٥]، وأخبر عن أهل النار أنهم يلومون أنفسهم، ويمقتونها أشد المقت، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُسَادُّونَ لِمَقْتِ اللَّهِ أَكْبَرَ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [هافر: ١٠].

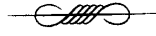
(١) ضعيف: أبو داود، حديث (٣٠٨٩) من حديث عامر الرامي، وانظر ضعيف الجامع (١٧٦٧).

(٢) تقدم تخريجه .



وقد كان السلف الصالح يجتهدون في الأعمال الصالحة؛ حذرًا من لوم النفس عند انقطاع الأعمال على التقصير. وفي الترمذي<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة مرفوعًا: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ إِلَّا نَدَمَ، إِنْ كَانَ مُحْسِنًا نَدَمَ عَلَى أَنْ لَا يَكُونُ أَزْدَادَ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا نَدَمَ أَنْ لَا يَكُونُ اسْتَعْتَبَ». وقيل لمسروق: لو قصرت عن بعض ما تصنع من الاجتهاد، فقال: واللّٰه لو أتاني آتٍ فأخبرني أن لا يعذبني، لاجتهدت في العبادة قيل: كيف ذاك؟ قال: حتى تعذرني نفسي إن دخلت النار أن لا ألومها، أما بلغك في قول الله تعالى: ﴿وَلَا أَقِيمُ بِالنَّفْسِ الْوَأَمَةَ﴾ [القيامة: ٢]، إنما لاموا أنفسهم حين صاروا إلى جهنم، فاعتنقتهم الزبانية، وحيل بينهم وبين ما يشتهون، وانقطعت عنهم الأمانى، ورفعت عنهم الرحمة، وأقبل كل امرئ منهم يلوم نفسه.

وكان عامر بن عبد قيس يقول: واللّٰه لأجتهدنّ ثم واللّٰه لأجتهدنّ، فإن نجوت فبرحمة الله، وإلا لم ألم نفسي. وكان زياد مولى ابن عياش يقول لابن المنكدر ولصفوان بن سليم: الجّدّ الجّدّ والحذر الحذر، فإن يكن الأمر على ما نرجو، كان ما عملنا فضلًا، وإلا لم تلوما أنفسكما. وكان مطرف بن عبد الله يقول: اجتهدوا في العمل، فإن يكن الأمر كما نرجوا من رحمة الله وعفوه كانت لنا درجات في الجنة، وإن يكن الأمر شديدًا كما نخاف ونحاذر لم نقل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [نار: ٣٧]، نقول: قد عملنا فلم ينفعنا ذلك.



(١) ضعيف: الترمذي، حديث (٢٤٠٣)، وابن المبارك في الزهد ص (١١)، حديث (٣٣)، والبيهقي في الزهد (٢/ ٢٧٩)، حديث (٧١٦) من حديث أبي هريرة بلفظ: «نزع» بدلًا من «استعتب» وانظر ضعيف الجامع (٥١٤٦).

## الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ، قَالَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنْ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِي بَضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَّتَى أَحَدُنَا شَهَوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي الْحَرَامِ، أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرجه مسلم من رواية يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود الدِّبْلِيِّ، عن أبي ذرٍّ رضى الله عنه، وقد روى معناه عن أبي ذرٍّ من وجوه كثيرة بزيادة ونقصان، وسنذكر بعضها فيما بعد إن شاء الله تعالى. وفي هذا الحديث دليل على أن الصحابة رضى الله عنهم لشدة حرصهم على الأعمال الصالحة وقوة رغبتهم في الخير كانوا يحزنون على ما يتعذر عليهم فعله من الخير مما يقدر عليه غيرهم، فكان الفقراء يحزنون على فوات الصدقة بالأموال التي يقدر عليها الأغنياء، ويحزنون على التخلف عن الخروج في الجهاد، لعدم القدرة على آتته، وقد أخبر الله عنهم بذلك في كتابه، فقال: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِمْ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢].

وفي هذا الحديث: أن الفقراء غبطوا أهل الدثور - والدثور: هي الأموال - بما يحصل لهم من أجر الصدقة بأموالهم، فدلهم النبي ﷺ على صدقات يقدرون عليها.

١. «الصحيحين» <sup>(٢)</sup> عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن فقراء المهاجرين أتوا النبي ﷺ فقالوا: ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم، فقال: «وما ذاك؟» قالوا: يُصَلُّونَ كَمَا نَصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ، وَيَعْتَقُونَ وَلَا نَعْتَقُ، فقال رسول الله ﷺ: «أَفَلَا أَعْلَمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ قَدْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ، وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً»، قال أبو صالح: فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ففعلوا مثله، فقال رسول الله ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٠٠٦)، وأبو داود (٥٢٤٣)، وأحمد (١٦٧/٥)، (٢١٥١١)، والبيهقي في السنن (١٨٨/٤)، (٧٦١٢).

(٢) أخرجه البخاري، حديث (٨٤٣)، ومسلم، حديث (٥٩٥)، والبيهقي في السنن (١٨٦/٢)، (٢٨٤٧).

يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» [المائدة: ٥٤]: وقد روى هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة منهم علي<sup>(١)</sup>، وأبو ذر<sup>(٢)</sup>، وأبو الدرداء<sup>(٣)</sup>، وابن عمر<sup>(٤)</sup>، وابن عباس وغيرهم<sup>(٥)</sup>. ومعنى هذا أن الفقراء ظنوا أن لا صدقة إلا بالمال، وهم عاجزون عن ذلك، فأخبرهم النبي ﷺ أن جميع أنواع فعل المعروف والإحسان صدقة.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٦)</sup> عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: «كل معروف صدقة». وخرجه البخاري<sup>(٧)</sup> من حديث جابر عن النبي ﷺ. فالصدقة تطلق على جميع أنواع المعروف والإحسان، حتى إن فضل الله الواصل منه إلى عباده صدقة منه عليهم. وقد كان بعض السلف يُنكر ذلك، ويقول: إنما الصدقة ممن يطلب جزاءها وأجرها، والصحيح خلاف ذلك.

وقد قال النبي ﷺ في قصر الصلاة في السفر: «صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَأَقْبِلُوا صَدَقَتَهُ» خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٨)</sup>، وقال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ صَلَاةٌ بَلِيلٌ، فَغَلَبَ عَلَيْهِ نَوْمٌ فَنَامَ عَنْهَا، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ صَلَاتِهِ، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً مِنَ اللَّهِ تُصَدَّقُ بِهَا عَلَيْهِ». خَرَّجَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَخَرَّجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ<sup>(٩)</sup>.

وفى «مسند أبي بن مخلد والبخاري» من حديث أبي ذر مرفوعاً: «ما من يوم ولا ليلة ولا ساعة إلا لله فيها صَدَقَةٌ يَمُنُّ بِهَا عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَمَا مِنْ اللَّهِ عَلَى عَبْدٍ مِثْلَ أَنْ يُلْهِمَهُ

(١) رجاله ثقات: أخرجه أحمد (١٠٦/١)، (٨٣٨)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٦٩١١)، وقال: في الصحيح بعضه، ورواه أحمد وفيه عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل اختلاطه وبقي رجاله ثقات، قلت وهو من حديث علي وفيه أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ سألته خادماً فقال لها ولعلي: «أخبركما بخير مما سألتماني، كلمات علمنيهن جبريل، فقال: تسبحان دبر كل صلاة عشراً وتحمدان عشراً وتكبران عشراً...». (٢) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (١٥٠٤)، وابن ماجه (٩٢٧)، وأحمد (٢٣٨/٢)، (٧٢٤٢)، وانظر الصحيحة (١٠٠).

(٣) رجاله رجال الصحيح: أخرجه أحمد (١٩٦/٥)، (٢١٧٥٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٦٩١٢)، وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني بأسانيد وأحد أسانيد الطبراني رجاله رجال الصحيح.

(٤) ضعيف: ذكره الهيثمي في المجمع (١٦٩١٧)، وقال: رواه البزار وفيه موسى بن عبيدة الرزدي وهو ضعيف.

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٤١٠)، والنسائي (١٣٥٣)، وانظر ضعيف الجامع (٥٧٨).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٠٠٥)، وأبو داود (٤٩٤٧)، وأحمد (٣٩٧/٥)، (٢٣٤١٨)، وابن حبان (١٧٢/٨)، (٣٣٧٨).

(٧) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠٢١)، والترمذي (١٩٧٠)، وأحمد (٣٤٤/٣)، (١٤٧٥١)، وفيه «كل معروف صدقة، وإن من المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق وأن تفرغ من دلوك في إناء أخيك»، قلت: أما ما ذكره المصنف بعد قوله عن النبي ﷺ قال: «الصدقة تطلق...» فلم أقف عليه وأظنه شرح المصنف - رحمه الله - للحديث.

(٨) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٦٨٦)، وأبو داود (١١٩٩)، والترمذي (٣٠٣٤)، والنسائي (١٤٣٣)، وابن ماجه (١٠٦٥)، وأحمد (٢٥/١)، (١٧٤) من حديث عمر بن الخطاب.

(٩) صحيح: أخرجه النسائي، حديث (١٧٨٤) وهو عند أبي داود، حديث (١٣١٤)، وأحمد (٧٢/٦)، (٢٤٤٨٥) من حديث عائشة، وابن ماجه، حديث (١٣٤٤)، وابن خزيمة (١٩٥/٢)، (١١٧٢) من حديث أبي الدرداء، وانظر الإرواء (٤٥٤).

ذِكْرُهُ<sup>(١)</sup>. وقال خالد بن معدان: إن الله يتصدق كل يوم بصدقة، وما تصدق الله على أحد من خلقه بشيء خير من أن يتصدق عليه بذكره.  
والصدقة بغير المال نوعان:

أحدهما: ما فيه تعدية الإحسان إلى الخلق، فيكون صدقة عليهم، وربما كان أفضل من الصدقة بالمال، وهذا كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه دعاء إلى طاعة الله، وكف عن معاصيه، وذلك خير من النفع بالمال، وكذلك تعليم العلم النافع، وإقراء القرآن، وإزالة الأذى عن الطريق، والسعي في جلب النفع للناس، ودفع الأذى عنهم، وكذلك الدعاء للمسلمين والاستغفار لهم.

وخرَّج ابن مردويه بإسناد فيه ضعف عن ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلْيَتَصَدَّقْ مِنْ مَالِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ، فَلْيَتَصَدَّقْ مِنْ قُوَّتِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ فَلْيَتَصَدَّقْ مِنْ عِلْمِهِ» ولعله موقوف.  
وخرَّج الطبراني بإسناد فيه ضعف عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ (صدقة) اللِّسَانِ» قيل: يا رسول الله وما صدقة اللسان؟ قال: «الشَّفَاعَةُ تُفَكُّ بِهَا الْأَسِيرَ، وَتَحْقُقُ بِهَا الدَّمُ، وَتَجْرُ بِهَا الْمَعْرُوفُ وَالْإِحْسَانُ إِلَى أَخِيكَ، وَتُدْفَعُ عَنْهُ الْكَرِيهَةُ»<sup>(٢)</sup>. وقال عمرو بن دينار: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ صَدَقَةٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَوْلٍ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى﴾» [البقرة: ٢٦٣] خرَّجه ابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup>.

وفى «مراسيل الحسن» عن النبي ﷺ: «إِنْ مِنْ الصَّدَقَةِ أَنْ تَسْلِمَ عَلَى النَّاسِ وَأَنْتَ طَلِيقُ الْوَجْهِ» خرَّجه ابن أبي الدنيا. وقال معاذ: تعليم العلم لمن لا يعلمه صدقة. وروى مرفوعاً<sup>(٤)</sup>.  
ومن أنواع الصدقة: كف الأذى عن الناس، ففي «الصحيحين» عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان والجهاد في سبيله»، قلت: فأى الرقاب أفضل؟ قال: «أنفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا»، قلت: فإن لم أفعل؟ قال: «تُعِين صَانِعًا، وَتَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ». قلت: يا رسول الله أرايت، إن ضَعُفْتُ عَنْ بَعْضِ الْعَمَلِ؟ قال: «تَكْفُ شُرَكَاءَ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

(١) ضعيف: أخرجه البزار (٦٩٤)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣٤١٨)، وقال: رواه البزار وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويدلس، وانظر ضعيف الترغيب (٩٠٥).

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣٠/٧)، (٦٩٦٢)، وانظر الضعيفة (١٤٤٢).

(٣) ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي حاتم (٤٧٠/١) من طريق عمرو بن دينار وهو منقطع، والسيوطي في الجامع (٨٠٥٦) موصولاً عن أبي هريرة، وقال المناوي في شرحه: وفيه المغيرة بن سقلاب، وانظر ضعيف الجامع (٥١٩١).

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: ثواب معلم الناس الخير، حديث (٢٤٣) بنحوه، وانظر ضعيف الترغيب (٥٧).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٥١٨)، ومسلم، حديث (٨٤)، وأحمد (١٦٣/٥)، (٢١٤٨٧).

وقد رُوي في حديث أبي ذرٍّ زياداتٌ أخرى، فخرَّج الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث أبي ذرٍّ عن النبي ﷺ قال: «تَبَسُّمُكَ فِي وَجْهِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَإِرْشَادُكَ الرَّجُلَ فِي أَرْضِ الضَّلَالِ لَكَ صَدَقَةٌ، وَإِمَاطَتُكَ الْحَبَرَ وَالشُّوكَ وَالْعِظَمَ عَنِ الطَّرِيقِ لَكَ صَدَقَةٌ، وَإِفْرَاغُكَ مِنْ دَلْوِكَ فِي دَلْوِ أَخِيكَ لَكَ صَدَقَةٌ».

وخرَّج ابن حبان في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> من حديث أبي ذرٍّ أن رسول الله ﷺ قال: «لَيْسَ مِنْ نَفْسِ ابْنِ آدَمَ إِلَّا عَلَيْهَا صَدَقَةٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ». قيل: يا رسول الله، ومن أين لنا صَدَقَةٌ نتصدق بها؟ قال: «إِنْ أَبْوَابَ الْخَيْرِ لَكَثِيرَةٌ: التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَالتَّحْمِيدُ، وَالتَّهْلِيلُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَمْيِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَتُسْمُعُ الْأَصَمِّ، وَتَهْدِي الْأَعْمَى، وَتَدُلُّ الْمُسْتَدِلَّ عَلَى حَاجَتِهِ، وَتَسْعَى بِشِدَّةٍ سَاقِيكَ مَعَ اللَّهْفَانِ الْمُسْتَغِيثِ، وَتَحْمِلُ بِشِدَّةٍ ذِرَاعِيكَ مَعَ الضَّعِيفِ، فَهَذَا كُلُّهُ صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ».

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من حديث أبي ذرٍّ قال: قلت: يا رسول الله ذهب الأغنياء بالأجر، يتصدقون ولا نتصدق، قال: «وَأَنْتَ فِيكَ صَدَقَةٌ: رَفْعُكَ الْعِظَمَ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ، وَهَذَا يَنْتَقِطُ الطَّرِيقُ صَدَقَةٌ، وَعَوْنُكَ الضَّعِيفَ بِفَضْلِ قُوَّتِكَ صَدَقَةٌ، وَبَيَانُكَ عَنِ الْأَعْتَمِ صَدَقَةٌ، وَمُبَاضَعَتُكَ امْرَأَتَكَ صَدَقَةٌ»، قلت: يا رسول الله تأتي شهوتنا ونؤجر؟! قال: «أَرَأَيْتَ لَوْ جَعَلَهُ فِي حَرَامٍ أَكَانَ يَأْتِمُ؟» قال: قلت: نعم، قال: «أَفَتَحْتَسِبُونَ بِالشَّرِّ وَلَا تَحْتَسِبُونَ بِالْخَيْرِ؟»، وفي رواية أخرى: (٤) فقال النبي ﷺ: «إِنَّ فِيكَ صَدَقَةً كَثِيرَةً، فَذَكَرَ فَضْلَ سَمْعِكَ وَفَضْلَ بَصَرِكَ»، وفي رواية أخرى للإمام أحمد<sup>(٥)</sup> قال: «إِنْ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ: التَّكْبِيرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتِغْفَرُ اللَّهُ، وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْزِلُ الشُّوكَةَ عَنِ طَرِيقِ النَّاسِ وَالْعِظَمَ وَالْحَبَرَ، وَتَهْدِي الْأَعْمَى، وَتُسْمِعُ الْأَصَمَّ وَالْأَبْكَمَ حَتَّى يَفْقَهُ، وَتَدُلُّ الْمُسْتَدِلَّ عَلَى حَاجَةٍ لَهُ قَدْ عَلِمْتَ مَكَانَهَا، وَتَسْعَى بِشِدَّةٍ سَاقِيكَ إِلَى اللَّهْفَانِ الْمُسْتَغِيثِ، وَتَرْفَعُ بِشِدَّةٍ ذِرَاعِيكَ مَعَ الضَّعِيفِ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ الصَّدَقَةِ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ، وَلَكَ فِي جَمَاعِكَ زَوْجَتَكَ أَجْرٌ»، قلت: كيف يكون لي أجر في شهوتي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ وَلَدٌ فَأَدْرَكَ، وَرَجَوْتَ خَيْرَهُ، فَمَاتَ، أَكُنْتَ تَحْتَسِبُ بِهِ؟» قلت: نعم، قال: «فَأَنْتَ خَلَقْتَهُ؟» قلت: بل الله خلقه، قال: «فَأَنْتَ هَدَيْتَهُ؟» قلت: بل الله هداه، قال: «فَأَنْتَ كُنْتَ تَرْزُقُهُ؟» قلت: بل الله كان يرزقه.

(١) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (١٩٥٦)، وابن حبان (٢٨٦/٢)، (٥٢٩)، وانظر الصحيحة (٥٧٢).

(٢) صحيح: لغيره: أخرجه ابن حبان (١٧١/٨)، (٣٣٧٧)، وانظر صحيح الترغيب (٢٩٧٠).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (١٥٤/٥)، (٢١٤٠١)، قلت: فيه الأعمش وهو مدلس، والأعتم: الذي لا يستطيع الإفصاح عما يريد.

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (١٦٧/٥)، (٢١٥٠٧)، قلت: فيه الأعمش وهو مدلس.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٨/٥)، (٢١٥٢٢)، وانظر الصحيحة (٥٧٥).

قال: «كذلك فضعه في حلاله وجنبه حرامه، فإن شاء الله أحياء، وإن شاء أماته، ولك أجر». وظاهر هذا السياق يقتضى أن يُوجر على جماعه لأهله بنية طلب الولد الذي يترتب الأجر على تربيته وتأديبه في حياته، ويحتسبه عند موته، وأما إذا لم ينو شيئاً بقضاء شهوته، فهذا قد تنازع الناس في دخوله في هذا الحديث.

وقد صحَّ الحديث بأن نفقة الرجل على أهله صدقة، ففي «الصحيحين» عن أبي مسعود الأنصاري، عن النبي ﷺ قال: «نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ»، وفي رواية لمسلم: «وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا»، وفي لفظ للبخاري: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ [وَعِيَالِهِ] وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا، فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»<sup>(١)</sup>، فدلَّ على أنه إنَّما يُوجر فيها إذا احتسبها عند الله كما في حديث سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَّرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى اللَّقْمَةِ تَرْفَعُهَا إِلَى [فِي] امْرَأَتِكَ» خَرَّجَاهُ<sup>(٢)</sup> [في «الصحيحين»].

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup> عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: «أَفْضَلُ الدَّنَانِيرِ دِينَارٌ يُنْفِقُهُ الرَّجُلُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ عَلَى فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفِقُهُ الرَّجُلُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قال أبو قلابة عند رواية هذا الحديث: بدأ بالعيال، وأى رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال له صغار يُعْفُهُمُ اللَّهُ به، ويغنيهم الله به.

وفيه أيضاً<sup>(٤)</sup> عن سعد عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ نَفَقَتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ»، وهذا قد ورد مقيداً في الرواية الأخرى بابتغاء وجه الله. وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَفْضَلُهَا الدِّينَارُ الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ»<sup>(٥)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد، وابنُ حبان في «صحيحه» من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تَصَدَّقُوا»، فقال رجل: عندي دينار، فقال: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ»، قال: عندي دينار آخر، قال: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ»، قال: عندي دينار آخر، قال: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ»، قال:

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٠٠٦)، ومسلم، حديث (١٠٠٢)، والترمذي (١٩٦٥)، والنسائي (٢٥٤٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٧٣٣)، وأبو داود (٢٨٦٤)، والترمذي (٢١١٦)، وأحمد (١٧٢/١)، (١٤٨٢)، وابن حبان (٦٠/١٠)، (٤٢٤٩).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٩٩٤)، والترمذي (١٩٦٦)، وابن ماجه (٢٧٦٠)، وأحمد (٢٧٧/٥)، (٢٢٤٣٤).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٦٢٨)، وأحمد (١٦٨/١)، (١٤٤٠).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٩٩٥)، وأحمد (٤٧٣/٢)، (١٠١٢٣).

عندى دينار آخر، قال: «تصدق به على خادِمِكَ»، قال: عندى دينار آخر، قال: «أنت أبصر»<sup>(١)</sup>.  
 وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> من حديث المقدم بن معديكرب، عن النبي ﷺ قال: «ما أطعمت نفسك، فهو لك صدقة، وما أطعمت ولدك، فهو لك صدقة، وما أطعمت زوجتك فهو لك صدقة، وما أطعمت خادِمَكَ، فهو لك صدقة»، وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة يطول ذكرها.

وفى «الصحيحين» عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «ما من مُسلم يَغْرِسُ غَرْسًا أو يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ إنسانٌ أو طَيْرٌ أو دَابَّةٌ، إلا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ»<sup>(٣)</sup>. وفى «صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup> عن جابر عن النبي ﷺ، قال: «ما من مُسلم يَغْرِسُ غَرْسًا إلا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سَرَقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، ولا يَزْرَعُهُ أَحَدٌ إلا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ»<sup>(٥)</sup>. وفى رواية له أيضًا: «فَيَأْكُلُ مِنْهُ إنسانٌ ولا دابة ولا طائر إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة»<sup>(٦)</sup>.

وفى «المسند»<sup>(٧)</sup> بإسناد ضعيف عن معاذ بن أنس الجهنى عن النبي ﷺ قال: «مَنْ بَنَى بُنيانًا فى غير ظلم ولا اعتداء، أو غرس غراسًا فى غير ظلم ولا اعتداء، كان له أجر جاريتا ما انتفع به أحد من خلق الرحمن».

وذكر البخارى فى «تاريخه»<sup>(٨)</sup> من حديث جابر مرفوعًا: «من حفر ماء لم تشرب منه كبِدَ حرَّى من جن ولا إنس ولا سَبُع ولا طائر إلا أجره الله يوم القيامة».

وظاهر هذه الأحاديث كلها يدل على أن هذه الأشياء تكون صدقة يشاب عليها الزارع والغارس ونحوهما من غير قصد ولا نية، وكذلك قول النبي ﷺ: «أرأيت لو وَضَعَهَا فى الحرام، أكان عليه وزر؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فى الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» يدلُّ بظاهره على أَنَّهُ يُؤْجَرُ فى إتيان أهله من غير نية، فإنَّ المُبَاضِعَ لأهله كالزارع فى الأرض الذى يحرق الأرض ويبذر فيها، وقد

(١) حسن: أخرجه أحمد (٢/٢٥١)، (٧٤١٣)، وابن حبان (٨/١٢٦)، (٣٣٣٧)، وهو عند أبي داود، حديث (١٦٩١)، والنسائي (٢٥٣٥)، وانظر الإرواء (٨٩٥).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤/١٣١)، (١٧٢١٨)، والنسائي فى الكبرى (٥/٣٧٦)، (٩١٨٥)، وانظر الصحيحة (٤٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٢٣٢٠)، ومسلم، حديث (١٥٥٣)، والترمذى (١٣٨٢)، وأحمد (٣/١٤٧)، (١٢٥١٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٥٢) (٢).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٥٢) (١)، والبيهقى فى السنن (٦/١٣٧)، (١١٥٢٩).

(٦) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٥٢) (٤)، وأحمد (٣/٣٩١)، (١٥٢٣٨).

(٧) ضعيف: أخرجه أحمد (٣/٤٣٨)، (١٥٦٥٤)، والطبرانى فى الكبير (٢٠/١٨٧)، (٤١٠)، وانظر الضعيفة (١٧٧).

(٨) صحيح: أخرجه البخارى فى تاريخه (١/٣٣٢)، وابن خزيمة (٢/٢٦٩)، (١٢٩٢)، وانظر صحيح الترغيب (٢٧١).

ذهب إلى هذا طائفة من العلماء، ومال إليه أبو محمد بن قتيبة في الأكل والشرب والجماع، واستدل بقول النبي ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُؤْجَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي اللَّقْمَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى فِيهِ»، وهذا اللفظ الذي استدل به غير معروف، إنما المعروف قول النبي ﷺ لسعد: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِزَتْ عَلَيْهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَرْفَعُهَا إِلَى فِيِّ امْرَأَتِكَ»<sup>(١)</sup>، وهو مقيد بإخلاص النية لله، فتحمل الأحاديث المطلقة عليه، والله أعلم.

ويدل عليه أيضًا قول الله عز وجل: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ يَبْرِئُ النَّاسَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا» النساء: ١١٤، فجعل ذلك خيرًا، ولم يرتب عليه الأجر إلا مع نية الإخلاص، وأما إذا فعله رياء فإنه يُعاقب عليه، وإنما محل التردد إذا فعله بغير نية صالحة ولا فاسدة.

وقد قال أبو سليمان الداراني: من عمل عمل خير من غير نية كفاه نية اختياره للإسلام على غيره من الأديان، ظاهر هذا أنه يثاب عليه من غير نية بالكلية، لأنه بدخوله في الإسلام مختارًا لأعمال الخير في الجملة، فيثاب على كل عمل يعملُه منها بتلك النية، والله أعلم.

وقوله: «أَرَأَيْتَ لَوْ وَضَعَهَا فِي الْحَرَامِ، أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ»:

هذا يُسمى عند الأصوليين قياس العكس، ومنه قول ابن مسعود: قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخري، قال: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»<sup>(٢)</sup>، وقلت: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة.

والنوع الثاني من الصدقة التي ليست مالية: ما نفعه قاصر على فاعله كأنواع الذكر من التكبير والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار، والصيام، وكذلك المشي إلى المساجد صدقة، ولم يذكر في شيء من الأحاديث الصلاة والصيام والحج والجهاد أنه صدقة، وأكثر هذه الأعمال أفضل من الصدقات المالية، لأنه إنما ذكر ذلك جوابًا لسؤال الفقراء الذين سألوه عما يُقاوم تطوُّع الأغنياء بأموالهم، وأما الفرائض، فقد كانوا كلهم مشتركين فيها. وقد تكاثرت النصوص بتفضيل الذكر على الصدقة بالمال وغيرها من الأعمال، كما في حديث أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ، وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِيكِكُمْ، وَأَرْفَعُهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِنْفَاقِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْفُوا عُدْوَكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَيَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»، خرَّجه الإمام أحمد والترمذي، وذكره

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٢٣٨)، ومسلم، حديث (٩٢)، وأحمد (٤٢٥/١)، (٤٠٣٨)، وابن حبان (٤٨٥/١)، (٢٥١).



مالك في «الموطأ» موقوفاً على أبي الدرداء<sup>(١)</sup>.

وفى «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمَلِكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيَى وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. فِي يَوْمٍ مِائَةِ مَرَّةٍ، كَانَتْ لَهُ عِدَّةٌ عَشْرَ رِقَابٍ، وَكُنِّيَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِزْبًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمِيسِي، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وفيهما أيضاً عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ قَالَهَا عَشْرَ مَرَاتٍ، كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»<sup>(٣)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ سئل: أَيُّ الْعِبَادِ أَفْضَلُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا» قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمِنْ الْغَازِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ ضُرِبَ بِسَيْفِهِ فِي الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ حَتَّى يَنْكَسِرَ وَيَخْتَضِبَ دَمًا، لَكَانَ الذَّاكِرُونَ لِلَّهِ أَفْضَلَ مِنْهُ دَرَجَةً»<sup>(٤)</sup>. ويُروى نحوه من حديث معاذ وجابر مرفوعاً، والصواب وقفه على معاذ من قوله<sup>(٥)</sup>. وخرَّج الطبراني من حديث أبي الوائز، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا فِي حَجَرِهِ دِرَاهِمُ يَنْقُسُهَا، وَآخِرُ يَذْكُرُ اللَّهَ كَانَ الذَّاكِرُ لِلَّهِ أَفْضَلَ»، قلت: الصَّحِيحُ عَنْ أَبِي الْوَائِزِ عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ مِنْ قَوْلِهِ. خَرَّجَهُ جَعْفَرُ الْفَرَيَابِيُّ<sup>(٦)</sup>.

وخرَّج أيضاً من حديث أنس، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ كَبَّرَ مِائَةَ، وَسَبَّحَ مِائَةَ، وَهَلَّلَ مِائَةَ، كَانَتْ خَيْرًا لَهُ مِنْ عَشْرِ رِقَابٍ يَغْتَقُّهَا، وَمَنْ سَبَّحَ بِذُنَاتٍ يَنْحَرُهَا»<sup>(٧)</sup>.

وخرَّج ابن أبي الدنيا بإسناده عن أبي الدرداء أنه قيل له: إِنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ مِائَةَ نَسَمَةٍ، فَقَالَ:

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٣٧٧)، وابن ماجه (٣٧٩٠)، وأحمد (١٩٥/٥)، (٢١٧٥٠) من حديث أبي الدرداء مرفوعاً، وهو عند مالك (٢١١/١)، (٤٩٢) من حديث أبي الدرداء موقوفاً، وانظر صحيح الجامع (٢٦٢٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٢٩٣)، ومسلم، حديث (٢٦٩١)، والترمذي (٣٤٦٩)، وابن ماجه (٣٧٩٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٤٠٤)، ومسلم، حديث (٢٦٩٣)، والترمذي (٣٥٥٣)، وأحمد (٥/٤١٨)، (٢٣٥٩٢).

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٣٧٦)، وأحمد (٧٥/٣)، (١١٧٣٨)، وأبو يعلى (٥٣٠/٢)، (١٤٠١)، وانظر ضعيف الترغيب (٨٩٨).

(٥) ضعيف: حديث معاذ عند الطبراني في الكبير (١٦٦/٢٠)، (٣٥٢)، وحديث جابر عند الطبراني في الصغير (١٣٨/١)، (٢٠٩)، وانظر ضعيف الجامع (١٩٣٢)، وفيه «مَاعَمِلُ آدَمِيٍّ عَمَلًا: أَنْجَى مِنَ الْعَذَابِ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ قِيلَ وَلَا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ: إِلَّا أَنْ تَضْرِبَ بِسَيْفِكَ حَتَّى يَنْقُطَ».

(٦) ضعيف: ذكره الهيثمي في المجمع (١٦٧٥١)، والسيوطي في الجامع (٧٤١٢)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله وثقوا، وانظر ضعيف الجامع (٤٨٠٤).

(٧) ضعيف: ذكره البخاري في: «الأدب المفرد» (٢٢٢/١)، (٦٣٦)، وانظر ضعيف الترغيب (٩٤٠).

إن مائة نسمة من مال رجل كثير، وأفضل من ذلك إيمانٌ ملزومٌ بالليل والنهار، وأن لا يزال لسانُ أحدكم رطباً من ذكر الله عز وجل<sup>(١)</sup>. وعن أبي الدرداء أيضاً قال: لأن أقول: الله أكبر مائة مرة، أحب إليّ من أن أتصدق بمائة دينار. وكذلك قال سلمان الفارسي وغيره من الصحابة والتابعين: إن الذكر أفضل من الصدقة بعدده من المال.

وخرّج الإمام أحمد والنسائي من حديث أم هانئ أن النبي ﷺ قال لها: «سبحي الله مائة تسبيحة، فإنها تعدل مائة رقة من ولد إسماعيل، وأحمدى الله مائة تحميدة، فإنها تعدل لك مائة فرس ملجمة مسرجة تحملين عليهنّ في سبيل الله، وكبرى الله مائة تكبيرة، فإنها تعدل لك مائة بدنة مقلدة متقبلة، وهللى الله مائة تهليلة - لا أحسبه إلا قال: تملأ ما بين السماء والأرض -، ولا يرفع يومئذ لأحدٍ مثل عملك إلا أن يأتي بمثل ما أتيت»<sup>(٢)</sup>، وخرّجه أحمد أيضاً وابن ماجه، وعندهما: «وقولي: لا إله إلا الله مائة مرة، لا تذر ذنباً ولا يسبقها العمل»<sup>(٣)</sup>. وخرّجه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ بنحوه<sup>(٤)</sup>. وخرّج [الطبراني] من حديث ابن عباس مرفوعاً: قال: «ما صدقة أفضل من ذكر الله عز وجل»<sup>(٥)</sup>.

وخرّج الفريابي بإسناد فيه نظر عن أبي أمامة مرفوعاً: «من فاتته الليل أن يكابده، وبخل بماله أن ينفقه، وجبن من العدو أن يقاتله، فليكثر من سبحان الله وبحمده، فإنها أحب إلى الله عز وجل من جبل ذهب، أو [جبل] فضة ينفقه في سبيل الله عز وجل»<sup>(٦)</sup>.

وخرّجه البزار<sup>(٧)</sup> بإسناد مقارب من حديث ابن عباس مرفوعاً وقال في حديثه: «فليكثر ذكر الله»، ولم يزد على ذلك. وفي المعنى أحاديث أخر متعددة.



- 
- (١) ضعيف موقوف: أخرجه ابن أبي شيبة (٥٩/٦)، (٢٩٤٦٤)، وانظر ضعيف الترغيب (٨٩٦).  
 (٢) حسن: أخرجه أحمد (٣٤٤/٦)، (٢٦٩٥٦)، والنسائي في الكبرى (٢١١/٦)، (١٠٦٨٠)، وانظر الصحيحة (١٣١٦).  
 (٣) حسن: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٨١٠)، وأحمد (٤٢٥/٦)، (٢٧٤٣٣) واللفظ له، وانظر صحيح الترغيب (١٥٥٣).  
 (٤) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٤٧١)، وانظر ضعيف الجامع (٥٦١٩).  
 (٥) ضعيف: ذكره السيوطي في الجامع (٧٩٢٥)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس، وانظر ضعيف الجامع (٥٠٨٦).  
 (٦) صحيح لغيره: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢٠/٨)، (٧٨٧٧)، وانظر صحيح الترغيب (١٥٤١).  
 (٧) صحيح: أخرجه الطبراني في الكبير (٨٤/١١)، (١١١٢١)، وانظر صحيح الترغيب (١٤٩٦).

## الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سَلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ: تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَائِيهِ، فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَنَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتَمْيُطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١).

هذا الحديث خرجه (في الصحيحين) من رواية همام بن منبّه عن أبي هريرة، وخرجه البزار (٢) من رواية أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «الإنسان ثلاثمائة وستون عظماً، أو ستة وثلاثون سلامى، عليه في كل يوم صدقة» قالوا: فمن لم يجد؟ قال: «يا امر بالمعروف، وينهى عن المنكر» قالوا: فمن لم يستطع؟ قال: «يرفع عظماً عن الطريق» قالوا: فمن لم يستطع؟ قال: «فليمن ضعيفاً» قالوا: فمن لم يستطع ذلك؟ قال: «فليدع الناس من شره».

وخرّج مسلم (٣) من حديث عائشة (رضى الله عنها) عن النبي ﷺ قال: «خُلِقَ ابْنُ آدَمَ عَلَى سِتِينَ وَثَلَاثُمِائَةِ مَفْصِلٍ، فَمِنْ [ذَكَرَ] اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ وَعَزَلَ حَجَرًا عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ عَزَلَ شَوْكَةً، أَوْ عَزَلَ عَظْماً، أَوْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ عَدَدَ تِلْكَ السِّتِينَ وَالثَّلَاثُمِائَةِ السَّلَامَى أُنْسَى مِنْ يَوْمِهِ وَقَدْ رَحَّزَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ».

وخرّج مسلم (٤) أيضاً من رواية أبي الأسود الدؤلى عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى». وخرج الإمام أحمد، وأبو داود من حديث بريدة عن النبي ﷺ قال: «فِي الْإِنْسَانِ ثَلَاثُمِائَةِ وَسِتُّونَ مَفْصِلاً، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْ كُلِّ مَفْصِلٍ مِنْهُ بِصَدَقَةٍ» قالوا: وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: «النُّخَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ تَذْفِئُهَا، وَالشَّيْءُ تُنَحِّيهِ عَنِ الطَّرِيقِ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ، فَرَكْعَتَا الضُّحَى تَجْزِئُكَ» (٥). وفي «الصحيحين» عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال:

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٩٨٩)، ومسلم، حديث (١٠٠٩)، وأحمد (٣١٦/٢)، (٨١٦٨).

(٢) رجاله رجال الصحيح: أخرجه البزار (٩٢٨)، وذكره الهيثمي في المجمع (٤٥٧٦)، وقال: هو في الصحيح باختصار، ورواه كله البزار ورجاله رجال الصحيح.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٠٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٧٢٠)، وأبو داود (١٢٨٥).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٥٢٤٢)، وأحمد (٣٥٤/٥)، (٢٣٠٤٨)، وانظر صحيح الترغيب (٢٩٧١).

«عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «فيعمل بيده، فينفع نفسه وَيَتَصَدَّقَ» قالوا: فإن لم يستطع، أو لم يفعل؟ قال: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ» قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: «فَلْيَأْمُرْ بِالْخَيْرِ - أو قال: بِالْمَعْرُوفِ» قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: «فَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهُ لَهُ صَدَقَةٌ» (١).

وخرَّج ابن حبان في «صحيحه» (٢) من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: «على كل منسَم من ابن آدم صدقة كل يوم» فقال رجل من القوم: ومن يطيق هذا؟ قال: «أمر بالمعروف صدقة، ونهى عن المنكر صدقة، والحمل على الضعيف صدقة، وكل خطوة يخطوها أحدكم إلى الصلاة صدقة». وخرجه البزار وغيره.

وفى رواية: «على كل ميسم من الإنسان صدقة كل يوم أو صلاة» فقال رجل: هذا من أشد ما أتينا به، فقال: «إِنَّ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ ونَهْيًا عَنِ الْمُنْكَرِ صلاة أو صدقة، وحملك عن الضعيف صلاة، وإنحاؤك القَدَرِ عن الطريق صلاة، وكل خطوة تخطوها إلى الصلاة صلاة» (٣) وفى رواية البزار: «وإِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» أو قال: «صلاة».

وقال بعضهم: يريد بالميسم كل عضو على حدة مأخوذة من الوسم: وهو العلامة، إذ ما من عظم ولا عرق ولا عصب إلا وعليه أثر صنع الله، فيجب على العبد الشكر على ذلك لله والحمد له على خلقه سويًا صحيحًا، وهذا هو المراد بقوله: «عليه صلاة كل يوم» لأن الصلاة تحتوى على الحمد والشكر والثناء.

وخرَّج الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس رفع الحديث إلى النبي ﷺ، قال: «على كل سَلَامِي، أو على كُلِّ عَضْوٍ من بنى آدم فى كل يوم صدقة، ويُجزئ من ذلك ركعتا الضحى» (٤). ويُروى من حديث أبى الدرداء عن النبي ﷺ قال: «على كل نفس فى كل يوم صدقة» قيل: فإن كان لا يجد شيئًا؟ قال: «أليس بصيرًا شهماً فصيحاً صحيحاً؟» قال: بلى. قال: «يُعْطَى من قليله وكثيره، وإنْ بَصَرَكَ لِلْمَنْقُوصِ بَصَرَهُ صَدَقَةٌ، وإن سَمِعَكَ لِلْمَنْقُوصِ سَمِعَهُ صَدَقَةٌ» (٥).

وقد ذكرنا فى شرح الحديث الماضى - حديث أبى ذرٍّ - الذى خرَّجه ابن حبان فى «صحيحه» أن النبي ﷺ قال: «ليس من نفس ابن آدم إلا عليها صدقة فى كل يوم طلعت فيه الشمس» قيل: يا رسول الله، ومن أين لنا صدقة نتصدق بها؟ قال: «إِنَّ أَبْوَابَ الْخَيْرِ لكثيرة»:

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠٢٢)، ومسلم، حديث (١٠٠٨)، والنسائي (٢٥٣٨)، وأحمد (٤/٤١١)، (١٩٧٠٣).

(٢) أخرجه ابن حبان (٥٣٤/١)، (٢٩٩)، وقال الشيخ الأرنؤوط: سماك بن حرب صدوق إلا فى روايته عن عكرمة فإن فيها اضطراباً وباقي رجال الإسناد ثقات.

(٣) ضعيف: أخرجه البزار (٩٢٦)، وأبو يعلى (٣٢٤/٤)، (٢٤٣٤)، وانظر ضعيف الترغيب (١٩٥).

(٤) صحيح: أخرجه الطبراني فى الصغير (٣٨٢/١)، (٦٣٩)، وانظر صحيح الجامع (٤٠٣٥).

(٥) أخرجه الطبراني فى «مسند الشاميين» (٤٥٨/١)، (٨١٠) من حديث أبى ذرٍّ، ولم أقف عليه عن أبى الدرداء.

التسبيح، والتحميد، والتكبير، والتلهيل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتُميط الأذى عن الطريق، وتسمع الأصم، وتهدي الأعمى، وتُدُلُّ المستدلَّ على حاجته، وتُسعى بشدة ساقيك مع اللفهات المستغيث، وتحمل بشدة ذراعيك مع الضعيف، فهذا كله صدقة منك على نفسك<sup>(١)</sup>.

فقوله ﷺ: «عَلَى كُلِّ سَلَامٍ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ»:

قال أبو عبيد: السَّلامُ في الأصل عظم يكون في فرسن البعير، قال: فكأنَّ معنى الحديث: على كلِّ عظم من عظام ابن آدم صدقة، يُشير أبو عبيد إلى أنَّ السَّلامَ اسمٌ لبعض العظام الصغار التي في الإبل، ثم عبر بها عن العظام في الجملة بالنسبة إلى آدمي وغيره. فمعنى الحديث عنده: على كل عظم من عظام ابن آدم صدقة.

وقال غيره: السَّلامِي: عظم في طرف اليد والرجل، وكنى بذلك عن جميع عظام الجسد، والسَّلامِي جمع، وقيل: هو مفرد. وقد ذكر علماء الطب: أن جميع عظام البدن مائتان وثمانية وأربعون عظمًا سوى السَّمسمانيات، وبعضهم يقول: هي ثلاث مائة وستون عظمًا، يظهر منها للحسن مائتان وخمسة وستون عظمًا، والباقية صغارًا لا تظهر تُسمى السَّمسمانية، وهذه الأحاديث تُصدق هذا القول، ولعل السَّلامِي عبر بها عن هذه العظام الصغار، كما أنها في الأصل اسم لأصغر ما في البعير من العظام، ورواية البزار لحديث أبي هريرة يشهد لهذا، حيث قال: «أو ستة وثلاثون سَلَامِي»، وقد خرَّجه غير البزار، وقال فيه: «إنَّ في ابن آدم مائة وستين عظمًا» وهذه الرواية غلط، وفي حديث عائشة وبُرَيْدة ذكر ثلاث مائة وستين مفصلاً.

ومعنى الحديث: أن تركيب هذه العظام وسلامتها من أعظم نِعَمِ الله على عبده، فيحتاج كلُّ عظم منها إلى صدقة يتصدق ابنُ آدم عنه، ليكونَ ذلك شكرًا لهذه النعمة. قال الله عز وجل: ﴿كَاتِبُهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ۝ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّدَكَ فَعَدْلَكَ ۝ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ۝﴾ [الانفطار: ٦-٨]. وقال عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝﴾ [المك: ٢٣]، وقال: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝﴾ [النحل: ٧٨]، وقال: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ لَّكُمْ عَيْنَيْنِ ۝ وَلِسَانًا وَفَرْجَيْنِ ۝﴾ [البعد: ٨-٩]، قال مجاهد: هذه نعم من الله متظاهرة يقرُّك بها كيما تشكر، وقرأ الفضيل ليلة هذه الآية، فبكى، فسئل عن بكائه، فقال: هل بتَّ ليلة شاكرًا لله أن جعل لك عينين تُبصر بهما؟ هل بتَّ ليلة شاكرًا لله أن جعل لك لسانًا تنطق به؟ وجعل يعدد من هذا الضرب.

وروى ابنُ أبي الدنيا بإسناده عن سلمان الفارسي، قال: إنَّ رجلاً بَسَطَ له مِنَ الدُّنْيَا، فانتزع ما في يديه، فجعل يحمدُ الله عز وجل، ويثنى عليه، حتَّى لم يكن له فراش إلا بوري<sup>(٢)</sup>، فجعل

(١) سبق تحريجه قريبًا.

(٢) البوري: الحصير المنسوج.

يحمد الله، ويثنى عليه، وبسط للآخر من الدنيا، فقال لصاحب البوري: أرايتك أنت، على ما تحمد الله عز وجل؟ قال: أحمده الله على ما لو أعطيت به ما أعطيتي الخلق لم أعطهم إياه، قال: وما ذاك؟ قال: أرايت بصرك؟ أرايت لسانك؟ أرايت يديك؟ أرايت رجلك؟ .  
وبإسناده عن أبي الدرداء أنه كان يقول: الصَّحَّةُ غِنَى الجسد<sup>(١)</sup>.

وعن يونس بن عبيد: أن رجلاً شكاً إليه ضيق حاله، فقال له يونس: أيسرك أن لك ببصرك هذا الذي تُبصر به مائة ألف درهم؟ قال الرجل: لا. قال: فبيدك مائة ألف درهم؟ قال: لا. قال: فبرجلتك؟ قال: لا. قال: فذكره نعم الله عليه، فقال يونس: أرى عندك مائتين ألفاً وأنت تشكو الحاجة.

وعن وهب بن منبه: قال مكتوب في حكمة آل داود: العافية المُلْكُ الخفي.  
وعن بكر المزني قال: يا ابن آدم، إن أردت أن تعلم قدر ما أنعم الله عليك، فغمض عينيك، وفي بعض الآثار: كم من نعمة لله في عرق ساكن.

وفى «صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «نِعْمَتَانِ مَغْبُوتَانِ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصَّحَّةُ وَالْفَرَاغُ». فهذه النعم مما يُسأل الإنسان عن شكرها يوم القيامة، ويُطالب به كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، وخرَّج الترمذي وابن حبان من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَسْأَلُ الْعَبْدَ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ النَّعِيمِ، فَيَقُولُ لَهُ: أَلَمْ نَصِّحْ لَكَ جِسْمَكَ، وَنَرَوِيكَ مِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ؟»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن مسعود رضى الله عنه: النعيم: الأمن والصحة<sup>(٤)</sup> وروى عنه مرفوعاً<sup>(٥)</sup>.  
وقال على بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، قال: النعيم صحة الأبدان والأسماع والأبصار، يسأل الله العباد: فيما استعملوها؟ وهو أعلم بذلك منهم، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٦].  
وخرَّج الطبراني من رواية أيوب بن عتبة - وفيه ضعف - عن عطاء، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله، كان له بها عهدٌ عند الله، ومن قال: سبحان الله وبحمده، كتب له بها مائة ألف حسنة وأربعة وعشرون ألف حسنة» فقال رجل: كيف نهلك بعد هذا يا

- (١) حسن: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (١٠١)، قلت: وإسناده حسن.
- (٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٤١٢)، والترمذي (٢٣٠٤)، وابن ماجه (٤١٧٠)، وأحمد (٢٥٨/١)، (٢٣٤٠).
- (٣) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٣٥٨)، وابن حبان (٣٦٤/١٦)، (٧٣٦٤)، والطبراني في الأوسط (١/٧٤)، (٦٢)، وانظر صحيح الترغيب (٣٢٢٣).
- (٤) صحيح: أخرجه هناد في الزهد (٦٩٤)، والطبراني (١٨٤/٣٠) من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي عن ابن مسعود، قلت: وإسناده صحيح.
- (٥) إسناده ضعيف: ذكره ابن كثير في تفسيره (٥٨/٤)، وقال: أخرجه ابن أبي حاتم، قلت: فيه محمد بن سليمان الأصبهاني وهو ضعيف.

رسول الله؟ قال: «إن الرجل ليأتي يوم القيامة بالعمل، لو وضع على جبل لأثقله، فتقوم النعمة من نعم الله، فتكاد أن تستنفذ ذلك كله، إلا أن يتناول الله برحمته»<sup>(١)</sup>. وروى ابن أبي الدنيا<sup>(٢)</sup> بإسناد فيه ضعف أيضًا عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «يؤتى بالنعم يوم القيامة، وبالحسنات والسيئات، فيقول الله لنعمة من نعمه: خذى حَقَّك من حسناته. فما ترك له حسنة إلا ذهبَتْ بها».

وإسناده عن وهب بن مُنيَّه قال: عبَدَ الله عابِدٌ خمسين عامًا، فأوحى الله عزَّ وجلَّ إليه: إننى قد غفرتُ لك، قال: يا ربِّ، وما تغفر لى ولم أذنب؟ فأذنَّ الله عزَّ وجلَّ لِعِرقٍ فى عنقه، فضرب عليه، فلم ينم، ولم يُصلِّ، ثم سكن وقام، فأناه ملكًا، فشكا إليه ما لقى من ضربان العرق، فقال الملك: إن ربك عز وجل يقول: عبادتُك خمسين سنة تعدل سكون ذا العرق.

وخرَّجَ الحاكم<sup>(٣)</sup> هذا المعنى مرفوعًا من رواية سليمان بن هرم القرشى عن محمد ابن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ: «أن جبريل أخبره أن عابِدًا عبد الله على رأس جبل فى البحر خمسمائة سنة، ثم سأل ربَّه أن يقبضه وهو ساجدٌ، قال: فنحن نمرُّ عليه إذا هبطنا وإذا عرجنا، ونجد فى العلم أنه يُبعث يومَ القيامة، فيوقف بين يدى الله عز وجل، فيقول الربُّ عزَّ وجلَّ: أدخلوا عبيدى الجنة برحمتي، فيقول العبدُ: يا ربِّ، بعملى، ثلاث مرَّات، ثم يقول الله للملائكة: قايِسُوا عِبْدِي بنعمتى عليه ويعمله، فيجدون نعمة البصر قد أحاطت بعبادة خمسمائة سنة، وبقيت نعم الجسد له، فيقول: أدخلوا عبيدى النار، فيجرُّ إلى النار، فينادى ربه: برحمتك أدخلنى الجنة، برحمتك، فيدخله الجنة، قال جبريل: إنما الأشياء برحمة الله يا محمد».

وسليمان بن هرم، قال: العقيلي: هو مجهول وحديثه غير محفوظ. وروى الخرائطى بإسناد فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «يؤتى بالعبد يوم القيامة، فيوقف بين يدى الله عز وجل فيقول للملائكة: انظروا فى عمل عبيدى ونعمتى عليه، فينظرون فيقولون: ولا بقدر نعمة واحدة من نعمك عليه، فيقول: انظروا فى عمله سيئه وصالحه، فينظرون فيجدون كفافًا فيقول: عبيدى، قد قبلتُ حسناتك، وغفرت لك سيئاتك، وقد وهبتُ لك نعمتى فيما بين ذلك».

والمقصود: أن الله تعالى أنعم على عباده بما لا يُحصونه كما قال: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وطلب منهم الشكر، ورضى به منهم. قال سليمان التيمي: إن الله أنعم على العباد على قدره، وكلفهم الشكر على قدرهم حتى رضى منهم من الشكر بالاعتراف بقلوبهم بنعمه، وبالحمد بالسنتهم عليها، كما خرَّجه أبو داود والنسائى من حديث عبد الله ابن

(١) ضعيف: أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٤٨/٢)، (١٦٠٤)، وانظر ضعيف الترغيب (٩٣٧).

(٢) إسناده ضعيف جدًا: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (٢٤)، قلت: وفيه صالح بن موسى وهو متروك.

(٣) ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٧٨/٤)، (٧٦٣٧)، وانظر الضعيفة (١١٨٣).

غَنَامَ، عن النبي ﷺ، أنه قال: «من قال حين يُضْبَحُ: اللهم ما أصْبَحَ بي من نعمة أو بأحد من خلقك، فَمَنْكَ وَحَدَّكَ لا شريك لك، فلك الحمد ولك الشكر. فقد أدى شكر ذلك اليوم، ومن قالها حين يمسي أدى شكر ليلته» (١). وفي رواية للنسائي عن عبد الله بن عباس (٢).

وخرَّج الحاكم من حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «ما أنعم الله على عبد نعمة، فعلم أنها من عند الله إلا كتب الله له شكرها قبل أن يشكرها، وما أذنب عبد ذنباً، فندم عليه إلا كتب الله له مغفرته قبل أن يستغفره» (٣).

قال أبو عمرو الشيباني: قال موسى عليه السلام يوم الطور: يا رب، إن أنا صليتُ فمن قبلك، وإن أنا تصدقتُ فمن قبلك، وإن أنا بلغتُ رسالتك فمن قبلك، فكيف أشكرُكَ؟ قال: الآن شكرتني. وعن الحسن، قال: قال موسى عليه السلام: يا رب، كيف يستطيع آدم أن يؤدى شكر ما صنعتُ إليه: خلقتَه بيدك، ونفختَ فيه من رُوحك، وأسكنتَه جنتك، وأمريت الملائكة فسجدوا له؟ فقال: يا موسي، عَلِمَ أنَّ ذلك مني، فحمدني عليه، فكان ذلك شكرًا لما صنعتُه (٤). وعن أبي الجلد قال: قرأتُ في مسألة داود أنه قال: أي رب كيف لي أن أشكرُكَ وأنا لا أصلُ إلى شكرِكَ إلا بنعمتك؟ قال: فأتاه الوحي: أن يا داود، أليس تعلمُ أنَّ الذي بك من النعم مني؟ قال: بلى يا رب، قال: فإنني أرضى بذلك منك شكرًا (٥). قال: وقرأتُ في مسألة موسى: يا رب، كيف لي أن أشكرُكَ وأصغرُ نعمةً وضعتها عندي من نِعَمِكَ لا يُجَازِي بها عملي كله؟ قال: فأتاه الوحي: أن يا موسي، الآن شكرتني (٦).

وقال بكر بن عبد الله: ما قال عبد قط: الحمد لله مرة، إلا وجبت عليه نعمة بقوله: الحمد لله، فما جزاء تلك النعمة؟ جزاؤها أن يقول: الحمد لله، فجاءت نعمة أخرى، فلا تنفد نعماء الله (٧).

وقد روى ابن ماجه (٨) من حديث أنس مرفوعاً: «ما أنعم الله على عبد نعمة، فقال: الحمد

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٥٠٧٣)، والنسائي في الكبرى (٥/٦)، (٩٨٣٥)، وانظر ضعيف الجامع (٥٧٣٠).

(٢) حسن: أخرجه النسائي في: عمل اليوم والليلة (٧)، وهو عند ابن حبان (١٤٢/٣)، (٨٦١)، وقال الشيخ الأرناؤوط: حسن.

(٣) ضعيف جداً: أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٦٩٥)، (١٨٩٤)، وانظر الضعيفة (٥٣٤٧).

(٤) مرسل: أخرجه ابن أبي الدنيا في: الشكر (ص ٩)، (١٢) مرسل.

(٥) مرسل: أخرجه ابن أبي الدنيا في: الشكر (ص ٧)، (٥) مرسل.

(٦) مرسل: أخرجه ابن أبي الدنيا في: الشكر (ص ٧)، (٦) مرسل.

(٧) ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي الدنيا في: الشكر (ص ٧)، (٧)، قلت: وفيه عمر بن إسماعيل بن مجالد وهو متروك.

(٨) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٨٠٥)، والطبراني في الأوسط (٢/٢١١)، (١٣٧٩)، وانظر صحيح الجامع (٥٥٦٣).



لله، إِنْ كَانَ الَّذِي أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِمَّا أَخَذَ.

ورويناه نحوه من حديث شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد مرفوعاً أيضاً.

وروي هذا عن الحسن البصري من قوله . وكتب بعض عمال عمر بن عبد العزيز إليه : إني بأرضٍ قد كثرت فيها النعم ، حتى لقد أشفقت على أهلها من ضعف الشكر ، فكتب إليه عمرُ : إني قد كنت أراك أعلم بالله مما أنت ، إن الله لم ينعم على عبدٍ نعمةً ، فحمد الله عليها ، إلا كان حمده أفضل من نعمه ، لو كنت لا تعرف ذلك إلا في كتاب الله المنزل ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَ الْخَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلْنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النمل: ١٥] وقال الله : ﴿ وَسَيَقُولُ الَّذِينَ أَتَقَوْا رَبَّهُمْ إِلَىٰ الْيَتَةِ زُرَّارًا حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا ﴾ إلى قوله : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الزمر: ٧٣-٧٤] وأي نعمة أفضل من دخول الجنة؟

وقد ذكر ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» عن بعض العلماء أنه صوّب هذا القول - أعني قول من قال : إن الحمد أفضل من النعم - وعن ابن عبيّنه أنه خطأ قائله ، قال : ولا يكون فعل العبد أفضل من فعل الرب عز وجل .

ولكن الصواب قول من صوّبه ، فإن المراد بالنعم : النعم الدنيوية ، كالعافية والرزق والصحة ، ودفع المكروه ، ونحو ذلك ، والحمد هو من النعم الدنيوية ، وكلاهما نعمة من الله ، لكن نعمة الله على عبده بهدايته لشكر نعمه بالحمد عليها أفضل من نعمه الدنيوية على عبده ، فإن النعم الدنيوية إن لم يقترب بها الشكر كانت بليّة كما قال أبو حازم : كلُّ نعمة لا تقرب من الله فهي بليّة ، فإذا وفق الله عبده للشكر على نعمه الدنيوية بالحمد أو غيره من أنواع الشكر ، كانت هذه النعمة خيراً من تلك النعم وأحب إلى الله عز وجل منها ، فإن الله يحب المحامد ، ويرضى عن عبده أن يأكل الأكلة فيحمده عليها ، ويشرب الشربة ، فيحمده عليها ، والثناء بالنعم والحمد عليها وشكرها عند أهل الجود والكرم أحب إليهم من أموالهم ، فهم يبذلونها طلباً للثناء ، والله عز وجل أكرم الأكرمين ، وأجود الأجودين ، فهو يبذل نعمه لعباده ، ويطلب منهم الثناء بها ، وذكرها ، والحمد عليها ، ويرضى منهم بذلك شكراً عليها ، وإن كان ذلك كله من فضله عليهم ، وهو غير محتاج إلى شكرهم ، لكنه يحب ذلك من عباده ، حيث كان صلاح العبد وفلاحه وكمال فيه . ومن فضله أنه نسب الحمد والشكر إليهم ، وإن كان من أعظم نعمه عليهم ، وهذا كما أنه أعطاهم ما أعطاهم من الأموال ، ثم استقرض منهم بعضه ، ومدحهم بإعطائه ، والكل ملكه ، ومن فضله ، ولكن كرمه اقتضى ذلك ، ومن هنا : يُعلم معنى الأثر الذي جاء مرفوعاً وموقوفاً : «الحمد لله حمداً يوافي نعمه ، ويكافئ مزيده» .

ولنرجع الآن إلى تفسير حديث : «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ» .

يعني : أن الصدقة على ابن آدم عن هذه الأعضاء في كل يوم من أئامنا ، فإن اليوم قد

يُعَبَّرُ به عن مدّة أزيد من ذلك، كما يقال: يوم صَفَيْن، وكان مدّة أيام، وعن مطلق الوقت كما في قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (هود: ٨)، وقد يكون ذلك ليلاً ونهاراً، فإذا قيل: كل يوم تطلع فيه الشمس، علم أن هذه الصدقة على ابن آدم في كل يوم يعيش فيه من أيام الدنيا، وظاهر الحديث يدل على أن هذا الشكر بهذه الصدقة واجب على المسلم كل يوم ولكن الشكر على درجتين:

إحداهما: واجب، وهو أن يأتي بالواجبات، ويجتنب المحارم، فهذا لا بد منه، ويكفي في شكر هذه النعم، ويدل على ذلك ما خرّجه أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث أبي الأسود الدنلي، قال: كنا عند أبي ذر، فقال: يُصبح على كلّ سلامى من أحدكم في كل يوم صدقة، فله بكلّ صلاة صدقة، وصيام صدقة، وحج صدقة، وتسييح صدقة، وتكبير صدقة، وتحميد صدقة، فعّد رسول الله ﷺ من هذه الأعمال الصالحات قال: «يُجزئُ أحدكم من ذلك ركعتا الضحى» وقد تقدّم في حديث أبي موسى المخرّج في «الصحيحين»: «فإن لم يفعل، فليمسيك عن الشرّ، فإنه له صدقة»<sup>(٢)</sup>، وهذا يدل على أنه يكفي أن لا يفعل شيئاً من الشر، وإنما يكون مجتنباً للشر إذا قام بالفرائض، واجتنب المحارم، فإن أعظم الشر ترك الفرائض، ومن هنا قال بعض السلف: الشكر ترك المعاصي. وقال بعضهم: الشكر أن لا يستعان بشيء من النعم على معصية. وذكر أبو حازم الزاهد شكر الجوارح كلها أن تكفّ عن المعاصي وتستعمل في الطاعات، ثم قال: وأما من شكر بلسانه، ولم يشكر بجميع أعضائه، فمثله كمثل رجل له كساء، فأخذ بطرفه، فلم يلبسه، فلم ينفعه ذلك من الحرّ والبرد والثلج والمطر<sup>(٣)</sup>. وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: لينظر العبد في نعم الله عليه في بدنه وسمعه وبصره ويديه ورجليه وغير ذلك، ليس من هذا شيء إلا وفيه نعمة من الله عز وجل، حقّ على العبد أن يعمل بالنعم اللاتي هي في بدنه لله عز وجل في طاعته، ونعمة أخرى في الرزق، حقّ عليه أن يعمل لله عز وجل فيما أنعم عليه من الرزق في طاعته، فمن عمل بهذا كان قد أخذ بحزم الشكر وأصله وفرعه.

ورأى الحسن رجلاً يتبخر في مشيته، فقال: لله في كلّ عضوٍ منه نعمة، اللهم لا تجعلنا ممن يتقوّى بنعمتك على معصيتك.

الدرجة الثانية من الشكر: الشكر المستحب، هو أن يعمل العبد بعد أداء الفرائض واجتناب المحارم بنوافل الطاعات، وهذه درجة السابقين المقربين، وهي التي أرشد إليها النبي ﷺ في هذه الأحاديث التي سبق ذكرها، وكذلك كان النبي ﷺ يجتهد في الصلاة، ويقوم حتى تنفطر

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) ضعيف: ذكره ابن الدنيا في: الشكر (ص ٤٤)، (١٢٩) موقوفاً عن أبي حازم، وفيه من لم يسم .

قدماء، فإذا قيل له: أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فيقول: «أفلا أكون عبداً شكوراً؟»<sup>(١)</sup>.

وقال بعض السلف: لما قال الله عز وجل: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبا: ١٣]، لم يأت عليهم ساعة من ليلٍ أو نهارٍ إلا وفيهم مصلٌ يُصلي.

وهذا مع أن بعض هذه الأعمال التي ذكرها النبي ﷺ واجبٌ: إما على الأعيان، كالمشي إلى الصلاة عند من يرى وجوب الصلاة في الجماعات في المساجد، وإما على الكفاية، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإغاثة الملهوف، والعدل بين الناس، إما في الحكم بينهم، أو في الإصلاح. وقد روى من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «أفضل الصدقة إصلاح ذات البين»<sup>(٢)</sup>.

وهذه الأنواع التي أشار إليها النبي ﷺ من الصدقة، منها ما نفعه متعدداً كالإصلاح، وإعانة الرجل على دابته يحمله عليها أو يرفع متاعه عليها، والكلمة الطيبة، ويدخل فيها السلام، وتشميت العاطس، وإزالة الأذى عن الطريق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ودفن النخامة في المسجد، وإعانة ذي الحاجة الملهوف، وإسماع الأصم، والبصر للمنقوص بصره، وهداية الأعمى أو غيره الطريق. وجاء في بعض روايات حديث أبي ذر: «وبيانك عن الأرتم صدقة»<sup>(٣)</sup> يعني: من لا يطيق الكلام، إما لآفة في لسانه، أو لعجمه في لفته، فيبين عنه ما يحتاج إلى بيانه.

ومنه: ما هو قاصر النفع: كالنسيب، والتكبير، والتحميد، والتهليل، والمشي إلى الصلاة، وصلاة ركعتي الضحى، وإنما كانتا مجزئتين عن ذلك كله، لأن في الصلاة استعمالاً للأعضاء كلها في الطاعة والعبادة، فتكون كافية في شكر نعمه سلامة هذه الأعضاء. وبقيّة هذه الخصال المذكورة أكثرها استعمالاً لبعض أعضاء البدن خاصّة، فلا تكمل الصدقة بها حتى يأتي منها بعدد سلامى البدن، وهي ثلاثمائة وستون كما في حديث عائشة رضي الله عنها<sup>(٤)</sup>.

وفي «المستند»<sup>(٥)</sup> عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «أندرون أي الصدقة أفضل وخير؟!» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «المنحة؛ أن تمنح أخاك الدرهم، أو ظهر الدابة، أو لبن الشاة

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٨٣٦)، ومسلم، حديث (٢٨١٩)، والترمذي (٤١٢)، والنسائي (١٦٤٤)، وابن ماجه (١٤١٩)، وأحمد (٢٥١/٤)، (١٨٢٢٣)، وابن خزيمة (٢٠١/٢)، (١١٨٣) من حديث المغيرة بن شعبه.

(٢) صحيح لغيره: أخرجه البزار (٢٠٥٩)، وانظر صحيح الترغيب (٢٨١٧).

(٣) سبق تحريجه.

(٤) سبق تحريجه.

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٦٣/١)، (٤٤١٥)، والطبراني في الكبير (٨٤/١٠)، (١٠٠٢٩)، وانظر ضعيف الجامع (١٠١٤).

أو لبن البقرة». والمراد بمنحة الدراهم: قرضها، وبمنحة ظهر الدابة إفقارها، وهو إعارتها لمن يركبها، وبمنحة لبن الشاة أو البقرة أن يمنحه بقرة أو شاة ليشرب لبنها ثم يعيدها إليه، وإذا أطلقت المنيحة لم تنصرف إلا إلى هذا.

وخرّج الإمام أحمد والترمذي من حديث البراء بن عازب، عن النبي ﷺ قال: «من مَنَحَ مَنِيحَةً لبِن، أو وَرِقٍ، أو هَدَى رُقَاقًا، كان له مثلُ عتق رقبة»<sup>(١)</sup> وقال الترمذي: معنى قوله: «من منح منيحة ورق» إنما يعنى به قرض الدراهم، وقوله: «أو هَدَى رُقَاقًا» إنما يعنى به هداية الطريق، وهو إرشاد السبيل.

وخرّج البخاري<sup>(٢)</sup> من حديث حسان بن عطية، عن أبي كبشة السلولي، قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ: «أربعون خصلة، أعلاها منيحة العنز، ما من عامل يَمْلِكُ بِخَصْلَةٍ منها رَجَاءُ ثَوَابِهَا، وَتَضْلِيْقُ مَوْعُودِهَا، إِلَّا أَدْخَلَهُ الله بها الجنة». قال حسان: فعددت ما دون منيحة العنز من رد السلام، وتشميت العاطس، وإماطة الأذى عن الطريق ونحوه، فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup> عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «حق الإبل: حلبها على الماء وإعارة دلوها، وإعارة فحلها، ومنيحته، وحمل عليها في سبيل الله».

وخرّج الإمام أحمد من حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «كل معروف صدقة، ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق، وأن تفرغ من دلوك في إنائه»<sup>(٤)</sup>.

وخرجه الحاكم وغيره بزيادة، وهي: «وما أنفق المرء على نفسه وأهله، كُتِبَ له به صدقة، وما وقى به عرضه كُتِبَ له به صدقة، وكل نفقة أنفقها مؤمن فعلى الله خلفها ضامن إلا نفقة في معصية أو بنيان»<sup>(٥)</sup>.

وفى «المستند»<sup>(٦)</sup> عن أبي جري الهجيمي، قال: سألت النبي ﷺ عن المعروف، فقال: «لا تحقرن من المعروف شيئاً، ولو أن تُعطى صلة الحبل، ولو أن تعطى شسع النعل، ولو أن تفرغ من

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (١٩٥٧)، وأحمد (٣٠٠/٤)، (١٨٦٨٧)، وانظر صحيح الترغيب (٨٩٨)

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٦٣١)، وأبو داود (١٦٨٣)، وأحمد (١٦٠/٢)، (٦٤٨٨)، وابن حبان (٤٩٣/١١)، (٥٠٩٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٩٨٨)، (٢)، والنسائي (٢٤٥٤)، والدارمي (٤٦٢/١)، (١٦١٦).

(٤) حسن: أخرجه أحمد (٣٤٤/٣)، (١٤٧٥١)، وهو عند الترمذي، حديث (١٩٧٠)، وانظر صحيح الجامع (٤٥٥٧).

(٥) ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرک (٥٧/٢)، (٢٣١١)، والبيهقي في السنن (٢٤٢/١٠)، (٢٠٩٢١)، والدارقطني (٢٨/٣)، (١٠١)، وانظر الضعيفة (٨٩٨).

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (٤٨٢/٣)، (١٥٩٩٧)، وانظر الصحيحة (٣٤٢٢).

دلوک فی إناء المستسقي، ولو أن تُنحى الشيء من طريق الناس يؤذيهم، ولو أن تلقى أخاك ووجهك إليه منطلق، ولو أن تلقى أخاك فتسلم عليه، ولو أن تؤنس الوحش في الأرض». ومن أنواع الصدقة: كَفُّ الأذى عن الناس باليد واللسان، كما في «الصحیحین» عن أبي ذر، قلت: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله، والجهاد في سبيله» قلت: فإن لم أفعل؟ قال: «تُعِين صانعاً، أو تصنع لأخرق» قلت: أ رأيت إن ضعفت عن بعض العمل؟ قال: «تكف شراً عن الناس، فإنها صدقة»<sup>(١)</sup>.

وفى «صحیح ابن حبان»<sup>(٢)</sup> عن أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، دُلّني على عمل، إذا عمل به العبد دخل الجنة، قال: «يؤمن بالله»، قلت: يا رسول الله، إن مع الإيمان عملاً؟ قال: «يرضخ مما رزقه الله»، قلت: وإن كان معدماً لا شيء له؟ قال: «يقول معروفًا بلسانه» قلت: فإن كان عيباً لا يُبلغ عنه لسانه؟ قال: «فيعين مغلوباً»، قلت: فإن كان ضعيفاً لا قدرة له؟ قال: «فليصنع لأخرق»، قلت: فإن كان أخرق؟ فالتفت إليّ فقال: «ما تريد أن تدع في صاحبك شيئاً من الخير؟ فليدع الناس من أذاه»، قلت: يا رسول الله، إن هذا كله ليسير، قال: «والذي نفسي بيده، ما من عبد يعمل بخصلة يريدها ما عند الله، إلا أخذت بيده يوم القيامة حتى يدخل الجنة».

فاشترط في هذا الحديث لهذه الأعمال كلها إخلاص النية كما في حديث عبد الله ابن عمرو الذي فيه ذكر الأربعين خصلة، وهذا كما في قوله عز وجل: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، وقد روى عن الحسن، وابن سيرين أن فعل المعروف يؤجر عليه، وإن لم يكن له فيه نية. سئل الحسن عن الرجل يسأله آخر حاجة وهو يُبغضه، فيُعطيه حياة؟ هل له فيه أجر؟ فقال: إن ذلك لمن المعروف، وإن في المعروف لأجرًا. خرجه حميد بن زنجويه. وسئل ابن سيرين عن الرجل يتبع الجنابة، لا يتبعها حسية، يتبعها حياة من أهلها، أله في ذلك أجر؟ فقال: أجر واحد؟ بل له أجران: أجر لصلاته على أخيه، وأجر لصلته الحي. خرجه أبو نعيم في «الحلية».

ومن أنواع الصدقة: أداء حقوق المسلم على المسلم، وبعضها مذكور في الأحاديث الماضية، ففي «الصحیحین» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، وإتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس»<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه.

(٢) حسن لغيره: أخرجه ابن حبان (٩٦/٢)، (٣٧٣)، والحاكم في المستدرک (١٣٢/١)، (٢١٢)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣١٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٢٤٠)، ومسلم، حديث (٢١٦٢) (١).

وفى رواية لمسلم: «للمسلم على المسلم ستٌّ»، قيل: ما هن يا رسول الله؟ قال: «إذا لقيته تسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له، وإذا عطس فحمد الله، فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه»<sup>(١)</sup>.

وفى «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> عن البراء قال: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع: بعبادة المريض، واتباع الجنائز، وتشميت العاطس، وإبرار القسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام. وفى رواية لمسلم: «إرشاد الضال»، بدل «إبرار القسم».

ومن أنواع الصدقة: المشى بحقوق الآدميين الواجبة إليهم، قال ابن عباس: من مشى بحق أخيه إليه ليقضيه، فله بكل خطوة صدقة.

ومنها: إنظار المعسر، وفى «المسند» و«سنن ابن ماجه» عن بُريدة مرفوعاً: «من أنظر مُعسراً، فله بكل يوم صدقة قبل أن يحل الدين، فإذا حل الدين فأنظره بعد ذلك فله بكل يوم مثله صدقة»<sup>(٣)</sup>.

ومنها: الإحسان إلى البهائم، كما قال النبى ﷺ لما سُئل عن سقيها، قال: «فى كل كبد رطبة أجر»<sup>(٤)</sup>، وأخبر النبى ﷺ: «أَنْ بَغْيًا سَقَتْ كَلْبًا يَلْهَثُ مِنَ الْعَطَشِ، فَغَفَرَ لَهَا»<sup>(٥)</sup>.

وأما الصدقة القاصرة على نفس العامل بها:

فمثل: أنواع الذكر من التسبيح، والتكبير، والتحميد، والتهليل، والاستغفار، والصلاة على النبى ﷺ، وكذلك تلاوة القرآن والمشى إلى المساجد، والجلوس فيها لانتظار الصلاة، أو لاستماع الذكر. ومن ذلك التواضع فى اللباس، والمشى، والهدى، والتبذل فى المهنة، واكتساب الحلال، والتحرى فيه.

ومنها أيضاً: محاسبة النفس على ما سلف من أعمالها، والندم والتوبة من الذنوب السالفة، والحزن عليها، واحتقار النفس، والازدراء عليها، ومقتها فى الله عز وجل، والبكاء من خشية الله تعالى، والتفكر فى ملكوت السماوات والأرض، وفى أمور الآخرة، وما فيها من الوعد والوعيد ونحو ذلك مما يزيد الإيمان فى القلب، وينشأ عنه كثير من أعمال القلوب،

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢١٦٢) (٢)، وأحمد (٣٧٢/٢)، (٨٨٣٢).

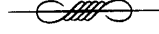
(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٢٣٩)، ومسلم، حديث (٢٠٦٦)، والترمذي (٢٨٠٩)، والنسائي (١٩٣٩)، وأحمد (٢٨٤/٤)، (١٨٥٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٢٤١٨)، وأحمد (٣٥١/٥)، (٢٣٠٢٠)، والحاكم فى المستدرک (٢/٣٤)، (٢٢٢٥)، وانظر صحيح الجامع (٦١٠٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٣٦٣)، ومسلم، حديث (٢٢٤٤)، وأبو داود (٢٥٥٠)، وأحمد (٢/٣٧٥)، (٨٨٦١).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٣٢١)، ومسلم، حديث (٢٢٤٥)، وأحمد (٥١٠/٢)، (١٠٦٢٩)، وابن حبان (١١٠/٢)، (٣٨٦)، من حديث أبي هريرة.

كالخشية، والمحبة، والرجاء، والتوكل، وغير ذلك. وقد قيل: إن هذه التفكير أفضل من نوافل الأعمال البدنية، روى ذلك عن غير واحد من التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، والحسن وعمر بن عبد العزيز، وفي كلام الإمام أحمد ما يدل عليه، وقال كعب: لأن أبكى من خشية الله أحب إلي من أن أتصدق بوزني ذهباً.



## الحديث السابع والعشرون

عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبِرُّ: حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ: مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

رواه مسلم<sup>(١)</sup>

وعن وابصة بن معبد قال: أتيت رسول الله ﷺ فقال: «جئت تسأل عن البر والإثم؟» قلت: نعم، قال: «استفت قلبك، البر: ما أطمأنت إليه النفس، وإثم: ما أطمأنت إليه القلب، والإثم: ما حاك في النفس، وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك».

قال الشيخ رحمه الله: حديث حسن روينا في «مسند الإمامين أحمد والدارمي» بإسناد حسن<sup>(٢)</sup>.

أما حديث النواس بن سمعان، فخرجه مسلم من رواية معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن النواس، ومعاوية، وعبد الرحمن وأبوه تفرد بتخريج حديثهم مسلم دون البخاري.

وأما حديث وابصة فخرجه الإمام أحمد من طريق حماد بن سلمة، عن الزبير بن عبد السلام، عن أيوب بن عبد الله بن يكرز، عن وابصة بن معبد، قال: أتيت رسول الله ﷺ وأنا أريد أن لا أدع شيئاً من البر والإثم إلا سألت عنه، فقال لي: «ادن يا وابصة»، فدنوت منه، حتى مست ركبتي ركبته، فقال: «يا وابصة أخبرك ما جئت تسأل عنه أو تسألني؟» قلت: يا رسول الله، أخبرني. قال: «جئت تسألني عن البر والإثم» قلت: نعم، فجمع أصابعه الثلاث، فجعل ينكت بها في صدري، ويقول: «يا وابصة، استفت نفسك، البر ما أطمأنت إليه القلب، واطمأنت إليه النفس، والإثم: ما حاك في القلب، وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك»، وفي رواية أخرى للإمام أحمد أن الزبير لم يسمعه من أيوب، قال: وحدثني جلساؤه وقد رأيته، ففي إسناد هذا الحديث أمران يوجب كل منهما ضعفه:

أحدهما: انقطاعه بين الزبير وأيوب، فإنه رواه عن قوم لم يسمعه.

والثاني: ضعف الزبير هذا، قال الدارقطني: روى أحاديث مناكير، وضعفه ابن حبان أيضاً لكنه سماه: «أيوب بن عبد السلام»، فأخطأ في اسمه، وله طريق آخر عن وابصة خرجه الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> أيضاً من رواية معاوية بن صالح عن أبي عبد الله السلمي، قال: سمعت وابصة، فذكر

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٥٥٣)، والترمذي (٢٣٨٩)، وأحمد (١٨٢/٤)، (١٧٦٦٨).

(٢) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٢٢٨/٤)، (١٨٠٣٥)، والدارمي (٣٢٠/٢)، (٢٥٣٣)، وأبو يعلى (١٦٠/٣)، (١٥٨٦)، وانظر صحيح الترغيب (١٧٣٤).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٢٧/٤)، (١٨٠٢٨)، وذكره الهيثمي في المجمع (٨١٥)، وقال: رواه أحمد وفيه



الحديث مختصراً، ولفظه: قال: «البرُّ ما انشرح له صدرك، والإثمُّ ما حاك في صدرك، وإن أفتاك عنه الناس».

والسلمي هذا، قال علي بن المديني: هو مجهول.

وخرَّجه البزار والطبراني<sup>(١)</sup> وعندهما أبو عبد الله الأسدي، وقال البزار: لا نعلم أحداً سماه، كذا قال، وقد سمي في بعض الروايات: محمداً. قال عبد الغني بن سعيد الحافظ: لو قال قائل: إنه «محمد بن سعيد المصلوب»، لما دفعت ذلك، والمصلوب هذا صلبه المنتصور في الزندقة، وهو مشهور بالكذب والوضع، ولكنه لم يدرك وابصة، والله أعلم.

وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه متعددة وبعض طرقه جيدة، فخرَّجه الإمام أحمد، وابن حبان في «صحيحه» من طريق يحيى بن أبي كثير عن زيد ابن سلام، عن جدّه مططور، عن أبي أمامة، قال: قال رجل: يا رسول الله، ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيء فدغّه»<sup>(٢)</sup> وهذا إسناد جيد على شرط مسلم، فإنه خرَّج حديث يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام، وأثبت أحمد سماعه منه، وإن أنكره ابن معين.

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن العلاء بن زُبَر: سمعت مسلم بن يشكم قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول: قلت: يا رسول الله، أخبرني ما يحلُّ لي وما يحرم عليّ، فقال: «البرُّ: ما سكنت إليه النفس، واطمأنَّ إليه القلب، والإثم: ما لم تسكن إليه النفس، ولم يطمئنَّ إليه القلب، وإن أفتاك المفتون» وهذا أيضاً إسناد جيد، وعبد الله بن العلاء بن زُبَر ثقة مشهور، [وخرج له] البخاري، ومسلم بن يشكم ثقة مشهور أيضاً.

وخرَّج الطبراني وغيره بإسناد ضعيف من حديث واثلة بن الأسقع قال: قلت للنبي ﷺ: أفتنى عن أمرٍ لا أسأل عنه أحداً بعدك، قال: «استفت نفسك»، قلت: كيف لي بذاك؟ قال: «تدع ما يريك إلى ما لا يريك، وإن أفتاك المفتون»، قلت: وكيف لي بذاك؟ قال: «تضع يدك على قلبك، فإنَّ الفؤاد يسكن للحلال، ولا يسكن للحرام»<sup>(٤)</sup>، ويروى نحوه من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف أيضاً.

وروى ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أنَّ سويد بن قيس أخبره عن عبد الرحمن بن معاوية:

أبو عبد الله السلمي ولم أجد من ترجمه.

(١) ضعيف: أخرجه البزار (١٨٣)، والطبراني في الكبير (١٤٧/٢٢)، (٤٠٢)، وذكره الهيثمي في المجمع (٨١٥)، وقال: رواه البزار، والأسدي لم أجد من ترجمه.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٢٥٥/٥)، (٢٢٢٥٣)، وابن حبان (٤٠٢/١)، (١٧٦)، وانظر صحيح الجامع (٤٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٩٤/٤)، (١٧٧٧٧)، وانظر صحيح الترغيب (١٧٣٥).

(٤) ضعيف جداً: أخرجه الطبراني في الكبير (٧٨/٢٢)، (١٩٣)، وأبو يعلى (٤٧٦/١٣)، (٧٤٩٢)، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف جداً.

أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما يحلُّ لي مما يحرمُ عليَّ؟ وردَّد عليه ثلاث مرارٍ، كلَّ ذلك يسكت النبي ﷺ، ثم قال: «أين السائل؟» فقال: أنا ذا يا رسول الله، فقال بأصابعه: «ما أنكر قلبك فدعه»<sup>(١)</sup>. خرَّجه أبو القاسم البغوي في «معجمه» وقال: لا أدري عبد الرحمن ابن معاوية سمع من النبي ﷺ أم لا؟ ولا أعلم له غير هذا الحديث. قلت: هو عبد الرحمن بن معاوية بن خديج جاء منسوباً في كتاب «الزهد» لابن المبارك، و«عبد الرحمن» هذا تابعي مشهور، فحديث مرسل. وقد صحَّ عن ابن مسعود أنه قال: الإثم حوازُّ القلوب، واحتجَّ به الإمام أحمد، ورواه عن جرير، عن منصور، عن محمد بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: قال عبد الله، إياكم وحزَّاز القلوب، وما حزَّ في قلبك من شيء فدعه.

وقال أبو الدرداء: الخير في طمأنينة، والشرُّ في ريبة. وروى عن ابن مسعود من وجه منقطع أنه قيل له: أرأيت شيئاً يحيك في صدورنا، لا ندرى أحلال هو أم حرام؟ فقال: إياكم والحكَّات، فإنَّهنَّ الإثم. والحزُّ والحكُّ متقاربان في المعني، والمراد: ما أثر في القلب ضيقاً وحرجاً، ونفوراً وكراهة.

فهذه الأحاديث اشتملت على تفسير البر والإثم، وبعضها في تفسير الحلال والحرام، فحديث النواس بن سمعان فسَّر النبي ﷺ فيه البرَّ بحسن الخلق، وفسَّره في حديث وابصة وغيره بما اطمأن إليه القلب والنفس، كما فسر الحلال بذلك في حديث أبي ثعلبة، وإنما اختلف تفسيره للبر، لأن البرَّ يُطلق باعتبارين معينين:

أحدهما: باعتبار معاملة الخلق بالإحسان إليهم، وربما خصَّ بالإحسان إلى الوالدين، فيقال: «برُّ الوالدين»، ويطلق كثيراً على الإحسان إلى الخلق عموماً، وقد صنف ابن المبارك كتاباً سماه «كتاب البرِّ والصلة» وكذلك في «صحيح البخاري» و«جامع الترمذي»: «كتاب البر والصلة»، ويتضمن هذا الكتاب الإحسان إلى الخلق عموماً، ويقدم فيه بر الوالدين على غيرهما، وفي حديث بهز بن حكيم عن أبيه، عن جده، أنه قال: يا رسول الله من أبرُّ؟ قال: «أملك»، قال: ثم من؟ قال: «ثم أباك»، قال: ثم من؟ قال: «ثم الأقرب فالأقرب»<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا المعني: قول النبي ﷺ: «الحجُّ المبرورُ ليس له جزاءٌ إلا الجنة»<sup>(٣)</sup>. وفي «المسند»<sup>(٤)</sup> أنه ﷺ سئل عن برِّ الحج، فقال: «إطعامُ الطعام، وإفشاءُ السلام»، وفي رواية

(١) صحيح: ذكره السيوطي في الجامع (٧٨٤٦)، وقال: رواه ابن عساكر عن عبد الرحمن بن معاوية بن خديج، وانظر صحيح الجامع (٥٥٦٤).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٥١٣٩)، والترمذي (١٨٩٧)، وأحد (٣/٥)، (٢٠٠٤٠)، والبيهقي في السنن (١٧٩/٤)، (٧٥٥٢)، وانظر الإرواء (٢١٧٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٧٧٣)، ومسلم، حديث (١٣٤٩)، والترمذي (٩٣٣)، والنسائي (٢٦٢٩)، وابن ماجه (٢٨٨٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) صحيح لغيره: أخرجه أحمد (٣/٣٢٥)، (١٤٥٢٢)، وانظر صحيح الترغيب (١١٠٤) من حديث جابر.

أخري: «وطيب الكلام»<sup>(١)</sup>.

وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول: البر شيء هين: وجه طليق وكلام لين. وإذا قرن البر بالتقوي، كما في قوله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢]، فقد يكون المراد بالبر معاملة الخلق بالإحسان، وبالتقوي: معاملة الخلق بفعل طاعته واجتناب محرماته، وقد يكون أريد بالبر: فعل الواجبات، وبالتقوي: اجتناب المحرمات، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، قد يراد بالإثم: المعاصي، وبالعدوان: ظلم الخلق، وقد يراد بالإثم: ما هو محرّم في نفسه كالزني، والسرقة، وشرب الخمر، وبالعدوان: تجاوز ما أذن فيه إلى ما نهى عنه ممّا جنسه مأذون فيه، كقتل من أبيح قتله لإقصاء، ومن لا يباح، وأخذ زيادة على الواجب من الناس في الزكاة ونحوها، ومجاوزة الجلد الذي أمر به في الحدود ونحو ذلك.

والمعنى الثاني من معنى البر: أن يراد به فعل جميع الطاعات الظاهرة والباطنة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالرَّسُولِ وَءَامَنَ بِالْمَالِ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالسُّكَّانَ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ فِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَبَيْنَ أَلْيَمٍ أُولَيْكُمُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقد روى أن النبي ﷺ سئل عن الإيمان، فتلا هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

فالبر بهذا المعنى يدخل فيه جميع الطاعات الباطنة كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، والطاعات الظاهرة كإنفاق الأموال فيما يحبّه الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والوفاء بالعهد، والصبر على الأقدار، كالمرض والفقر، وعلى الطاعات، كالصبر عند لقاء العدو. وقد يكون جواب النبي ﷺ في حديث النواس شاملاً لهذه الخصال كلها، لأن حسن الخلق قد يراد به التخلّق بأخلاق الشريعة، والتأدّب بأداب الله التي أدّب بها عباده في كتابه، كما قال تعالى لرسول الله ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَّ خُلِقْتَ عَظِيمًا﴾ [العلم: ٤]، وقالت عائشة: كان خلقه ﷺ القرآن<sup>(٣)</sup>، يعنى أنّه يتأدّب بأدابه، فيفعل أوامره ويجتنب نواهيه، فصار العمل بالقرآن له خلقاً كالجبلّة والطبيعة لا يفارقه، وهذا أحسن الأخلاق وأشرفها وأجملها.

وقد قيل: إن الدين كله خلق. وأما في حديث وابصة، فقال: «البر ما اطمأنّ إليه القلب، واطمأنّت إليه النفس»، وفي رواية: «ما انشرح إليه الصدر»، وفسر الحلال بنحو ذلك في حديث

(١) حسن: أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٦٥٨)، (١٧٧٨)، وانظر الصحيحة (١٢٦٤) من حديث جابر.

(٢) رجاله ثقات إلا أنه منقطع: ذكره السيوطي في تفسير الآية (١٧٧) من سورة البقرة، وقال: رواه ابن أبي حاتم وصححه عن أبي ذر، وانظر تصحيح كتاب: الإيمان لابن تيمية.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٧٤٦)، وأبو داود (١٣٤٢)، والنسائي (١٦٠١).

أبى ثعلبة وغيره، وهذا يدل على أن الله فطر عباده على معرفة الحق، والسكون إليه وقبوله، وركّز في الطباع محبة ذلك، والنفور عن ضده.

وقد يدخل هذا في قوله في حديث عياض بن جمار: «إني خلقت عبادي خنفاء مسلمين، فأتتهم الشياطين فاجتالتهن عن دينهم، فحرّمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً»<sup>(١)</sup>. وقوله: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟»<sup>(٢)</sup> قال أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهِ لَا يَبْدِيلُ لِحَالِي اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

ولهذا سمى الله ما أمر به: معروفًا، وما نهى عنه: منكراً، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال في صفة الرسول ﷺ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الاحزاب: ١٥٧]، وأخبر أن قلوب المؤمنين تطمئن بذكره، فالقلب الذي دخله نور الإيمان، وانشرح به وانفسح، يسكن للحق، ويطمئن به ويقبله، وينفر عن الباطل ويكرهه ولا يقبله. قال معاذ بن جبل: أحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق، فقليل لمعاذ: ما يدريني أنّ الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأنّ المنافق يقول كلمة الحق؟ قال: اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يُقال: «ما هذه؟» ولا يشينك ذلك عنه، فإنه لعلة أن يُراجع، وتلقّ الحق إذا سمعته، فإن على الحق نوراً. خرّجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وفي رواية له قال: بل ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول: «ما أراد بهذه الكلمة؟».

فهذا يدل على أن الحق والباطل لا يلتبس أمرهما على المؤمن البصير، بل يعرف الحق بالتأثر الذي عليه، فيقبله قلبه، وينفر عن الباطل، فينكره ولا يعرفه، ومن هذا المعنى قول النبي ﷺ: «سيكون في آخر الزمان قوم يُحدّثونكم بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم»<sup>(٤)</sup> يعني أنهم يأتون بما تستنكره قلوب المؤمنين، ولا تعرفه، وفي قوله: «أنتم ولا آباؤكم» إشارة إلى أنّ ما استقرّت معرفته عند المؤمنين مع تقادم العهد وتداول الزمان، فهو الحق، وأنّ ما أحدث بعد ذلك مما يستنكر فلا خير فيه. فدلّ حديث وابصة وما في معناه على الرجوع إلى

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٨٦٥)، وأحمد (١٦٢/٤)، (١٧٥١٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٣٥٨)، ومسلم، حديث (٢٦٥٨)، وأبو داود (٤٧١٤)، وأحمد (٢/٢٣٣)، (٧١٨١) من حديث أبي هريرة.

(٣) أثر صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٦١١)، والبيهقي في السنن (٢١٠/١٠)، (٢٠٧٠٥)، وانظر صحيح أبي داود.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم في المقدمة، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء، حديث (٦)، وأحمد (٣٢١/٢)، (٨٢٥٠)، وابن حبان (١٦٨/١٥)، (٦٧٦٦) من حديث أبي هريرة.

القلوب عند الاشتباه، فما إليه سكن القلب وانشرح إليه الصدر فهو البرُّ والحلال، وما كان خلاف ذلك فهو الإثم والحرام.

وقوله في حديث الثَّوَّاسِ: «الإثم ما حاك في الصدر، وَكَرِهَتْ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»: إشارة إلى أَنَّ الإثم ما أثر في الصدر حرجًا، وضيقًا، وقلقًا، واضطرابًا، فلم ينشرح له الصدر، ومع هذا، فهو عند الناس مستنكرٌ، بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه، وهذا أعلى مراتب معرفة الإثم عند الاشتباه، وهو ما استنكره النَّاسُ على فاعله وغير فاعله. ومن هذا المعنى قول ابن مسعود: ما رآه المؤمنون حسنًا، فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون قبيحًا، فهو عند الله قبيح<sup>(١)</sup>.

وقوله في حديث ابصّة وأبي ثعلبة: «وإن أفتاك المفتون»: يعني: أن ما حاك في صدر الإنسان فهو إثمٌ، وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم، فهذه مرتبة ثانية، وهو أن يكون الشيء مستنكرًا عند فاعله دون غيره، وقد جعله أيضًا إثمًا، وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره بالإيمان، وكان المفتي يُفتي له بمجرد ظن أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعيٍّ، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي، فالواجب على المفتي الرجوع إليه، وإن لم ينشرح له صدره، وهذا كالرخص الشرعية، مثل الفطر في السفر، والمرض، وقصر الصلاة في السفر، ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثير من الجهال، فهذا لا عبرة به. وقد كان النبي ﷺ أحيانًا يأمر أصحابه بما لا تنشرح به صدور بعضهم، فيمتنعون من فعله، فيغضب من ذلك، كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة، فكرهه من كرهه منهم، وكما أمرهم بنحر هديهم، والتحلل من عمرة الحديبية، فكرهوه، وكرهوا مقاضاته لقريش على أن يرجع من عامه، وعلى أن من أتاها منهم يرده إليهم.

وفى الجملة، فما ورد النص به، فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]. وينبغي أن يتلقى ذلك بانسراح الصدر والرضا، فإن ما شرعه الله ورسوله يجب الإيمان والرضا به والتسليم له، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. وأما ما ليس فيه نص من الله ورسوله ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المظنون قلبه بالإيمان، المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء، وحك في صدره لشبهة موجودة، ولم يجد من يُفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يُوثق بعلمه وبدينه، بل هو

(١) حسن موقوف: أخرجه أحمد (١/٣٧٩)، (٣٦٠٠)، والحاكم في المستدرک (٣/٨٣)، (٤٤٦٥)، وانظر كتاب «تخريج الطحاوية» (ص ٥٣٠).

معروفٌ باتباع الهوي، فهنا يرجع المؤمن إلى ما حكَّ في صدره، وإن أفتاه هؤلاء المفتون .  
وقد نصَّ الإمام أحمد على مثل هذا، قال المروزي في كتاب «الورع»: قلت لأبي عبد الله: إن القطيعة أرفق بي من سائر الأسواق، وقد وقع في قلبي من أمرها شيء، فقال: أمرها أمرٌ قدر متلوَّث، قلت: فتكره العمل فيها؟ قال: دع ذا عنك إن كان لا يقع في قلبك شيء، قلت: قد وقع في قلبي منها، قال: قال ابن مسعود: الإثم حَوَازُ القلوب . قلت: إنما هذا على المشاورة؟ قال: أي شيء يقع في قلبك؟ قلت: قد اضطرب عليَّ قلبي، قال: الإثم حَوَازُ القلوب .  
وقد سبق في شرح حديث النعمان بن بشير: «الحلال بيِّنٌ والحرام بيِّنٌ»، وفي شرح حديث الحسن بن علي: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»، وشرح حديث: «إذا لم تستح، فاصنع ما شئت» شيءٌ يتعلق بتفسير هذه الأحاديث المذكورة هاهنا .

وقد ذكر طوائف من فقهاء الشافعية والحنفية المتكلمين في أصول الفقه مسألة الإلهام: هل هو حجةٌ أم لا؟ وذكروا فيه اختلافًا بينهم، وذكر طائفة من أصحابنا أن الكشف ليس بطريق للأحكام، وأخذ القاضى أبو يعلى من كلام أحمد في ذم المتكلمين في الوسواس والخطرات، وخالفهم طائفة من أصحابنا في ذلك، وقد ذكرنا نصَّ أحمد هاهنا بالرجوع إلى حَوَازِ القلوب، وإثماً ذمَّ أحمد وغيره المتكلمين على الوسواس والخطرات من الصوفية حيث كان كلامهم في ذلك لا يستند إلى دليل شرعي، بل إلى مجرد رأى وذوق، كما كان ينكر الكلام في مسائل الحلال والحرام بمجرد الرأى من غير دليل شرعي. فأما الرجوع إلى الأمور المشتبهة إلى حَوَازِ القلوب، فقد دلت عليه النصوص النبوية، وفتاوى الصحابة، فكيف يُنكره الإمام أحمد بعد ذلك؟ لا سيَّما وقد نصَّ على الرجوع إليه موافقة لهم . وقد سبق حديث: «إن الصدق طمأنينة والكذب ريبة»<sup>(١)</sup>، فالصدق يتميز من الكذب بسكون القلب إليه ومعرفته، وبنفوره عن الكذب وإنكاره، كما قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره .

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> من حديث ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد، عن أبي حميد وأبي أسيد أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب، فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدكم منه»، وإسناده قد قيل: إنه على شرط مسلم، لأنه خرَّج بهذا الإسناد بعينه حديثاً، لكن هذا الحديث معلول، فإنه رواه

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٥١٨)، وأحمد (٢٠٠/١)، (١٧٢٣)، وابن حبان (٤٩٨/٢)، (٧٢٢)، وانظر صحيح الجامع (٣٣٧٨) .

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٤٩٧/٣)، (١٦١٠٢)، وابن حبان (٢٦٤/١)، (٦٣)، وانظر الصحيحة (٧٣٢) .

بكبير بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد، عن عباس ابن سهل، عن أبي بن كعب من قوله، قال البخاري: وهو أصح.

وروى يحيى بن آدم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا خُذْتُمْ عنى حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه، فصدّقوا به، فإنى أقول ما يعرف ولا ينكر، وإذا خُذْتُمْ عنى حديثاً تنكرونه ولا تعرفونه، فلا تصدّقوا به، فإنى لا أقول ما ينكر ولا يعرف»<sup>(١)</sup> وهذا الحديث معلول أيضاً، وقد اختلف فى إسناده على ابن أبي ذئب، ورواه الحفاظ عنه عن سعيد مرسلًا، والمرسل أصح عند أئمة الحفاظ، منهم ابن معين والبخاري وأبو حاتم الرازي وابن خزيمة، وقال: ما رأيت أحداً من علماء الحديث يُثبت وصله. وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث - على تقدير صحتها - على معرفة أئمة الحديث الجهابذة الثقات، الذين كُثرت ممارستهم لكلام النبي ﷺ وكلام غيره، ولحال زوارة الأحاديث، ونَقْلَةِ الأخبار، ومعرفة بصدقهم وكذبهم وحفظهم وضبطهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص فى الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفى الحاذق بمعرفة الثُقود، جيدها ورديثها، وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق فى معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يُعبر عن سبب معرفته، ولا يُقيم عليه دليلاً لغيره، وآية ذلك أنه يُعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطاة.

وقد امتحن هذا منهم غير مرّة فى زمن أبى زرعة وأبى حاتم، فوجد الأمر على ذلك، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام. قال الأعمش: كان إبراهيم النخعي صيرفياً فى الحديث، كنت أسمع من الرجال، فأعرض عليه ما سمعته.

وقال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفى الذى ينتقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج وكذلك الحديث.

وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا، وما أنكروا تركنا.

وقيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقول للشيء: «هذا صحيح» و«هذا لم يثبت»، فعن من تقول ذلك؟ فقال: رأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك، فقال: «هذا جيد»، و«هذا بهرج» أكنت تسأله عن ذلك، أو كنت تسلم الأمر إليه؟ قال: لا، بل كنت أسلم الأمر إليه، قال: هذا كذلك لطول المجالسة والمناظرة والخبر به.

وقد روى نحو هذا المعنى عن الإمام أحمد أيضاً، وأنه قيل له: يا أبا عبد الله تقول: هذا الحديث منكر، فكيف علمت ولم تكتب الحديث كله؟ قال: مثلنا كمثل ناقد العين لم تقع بيده

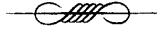
(١) ضعيف: أخرجه ابن عدي فى «الكامل» (١/١٢)، وابن أبي حاتم فى «العلل» (٣١٠/٢)، وقال: أبو حاتم: هذا حديث منكر، الثقات لا يعرفونه، وانظر الضعيفة (١٠٨٥).

العَيْنُ كُلُّهَا، وإذا وقع بيده الدينارُ يعلم أنه جيدٌ وأنه رديءٌ .

وقال ابن مهدي : معرفة الحديث إلهام ، وقال : إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة .  
وقال أبو حاتم الرازي : مثَلُ معرفة الحديث كمثَلُ فصٍّ ثمنه مائة دينار ، وآخر مثله على لونه  
ثمنه عشرة [دراهم] ، قال : وكما لا يتهياً للناقد أن يُخبر بسبب نقده ، فكذلك نحن رزقنا علماً لا  
يتهياً لنا أن نُخبر كيف علمنا بأنَّ هذا حديث كذبٌ ، وأن هذا حديث منكرٌ إلا بما نعرفه ، قال :  
وتُعرفُ جودة الدينار بالقياس إلى غيره ، فإن تخلف عنه في الحمرة والصَّفَاء علم أنه مغشوش ،  
ويُعلم جنسُ الجوهر بالقياس إلى غيره ، فإن خالفه في المائيَّة والصَّلابة ، علم أنه زجاج ، ويُعلم  
صحة الحديث بعدالة ناقله وأن يكون كلاماً يصلح مثله أن يكون كلامَ النبوة ، ويُعرف سُقمه  
وإنكاره بتفرُّد من لم تصحَّ عدالته بروايته والله أعلم . وبكلِّ حالٍ فالجهاذة النقاد العارفون بعِلل  
الحديث أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جدّاً ، وأوّل من اشتهر بالكلام في نقد الحديث ابن سيرين ،  
ثم خلفه أيوبُ السخيتاني ، وأخذ ذلك عنه شعبة ، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابنُ مهدي ،  
وأخذ عنهما أحمد ، وعلى ابن المديني ، وابن معين ، وأخذ عنهم مثلُ البخاري وأبي داود وأبي  
زُرعة وأبي حاتم .

وكان أبو زرعة في زمانه يقول : قلٌّ من يفهم هذا ، وما أعزّه إذا دفعت هذا عن واحد أو  
اثنين ، فما أقلُّ من تجد من يُحسن هذا ! ولما مات أبو زرعة ، قال أبو حاتم : ذهب الذي كان  
يُحسن هذا - يعني أبا زرعة - ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا ، وقيل له بعد موت أبي  
زُرعة : تعرف اليوم أحداً يعرف هذا؟ قال : لا .

وجاء بعد هؤلاء جماعة ، منهم : النسائي والعقيلي وابن عدي والدارقطني ، وقلٌّ من جاء  
بعدهم ممَّن هو بارع في معرفة ذلك حتى قال أبو الفرج ابن الجوزي في أوّل كتابه  
«المؤوضعات» : قد قلٌّ من يفهم هذا بل عُديمٌ . والله أعلم .





## الحديث الثامن والعشرون

عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً، وَجَلَسَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّهَُا مَوْعِظَةُ مُودَعٍ، فَأَوْصِنَا، قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، وَإِنَّهُ مِنْ بَيْعَشٍ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسِيرُوا بِأَخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رواه أبو داود، والترمذي وقال: حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه من رواية ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، زاد أحمد في رواية له، وأبو داود: وخُجِرَ بن حجر الكلاعي، كلاهما عن العرياض بن سارية، وقال الترمذي: حسن صحيح. وقال الحافظ أبو نعيم: هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين، قال: ولم يتركه البخاري ومسلم من جهة إنكارٍ منهما له، وزعم الحاكم أنَّ سبب تركهما له أنهما توهُمَا أنَّه ليس له راوٍ عن خالد بن معدان غير ثور بن يزيد، وقد رواه عنه أيضًا بحير بن سعد ومحمد بن إبراهيم التيمي وغيرهما.

قلت: ليس الأمر كما ظنَّه، وليس الحديث على شرطهما، فإنهما لم يخرِّجا لعبد الرحمن ابن عمرو السلمي، ولا لحُجِرَ الكلاعي شيئًا، وليس ما مَنَّ اشتهر بالعلم والرواية. وأيضًا، فقد اختلف فيه على خالد بن معدان، فروى عنه كما تقدَّم، وروى عنه عن ابن أبي [بلال] عن العرياض، وخرَّجه الإمام أحمد من هذا الوجه أيضًا، وروى أيضًا عن ضمرة بن حبيب، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرياض، خرَّجه من طريقه الإمام أحمد وابن ماجه، وزاد في حديثه: «فقد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك»، وزاد في آخر الحديث: «فإنما المؤمن كالجمل الأنف، حيشما قيد انقَاد». وقد أنكر طائفة من الحفاظ هذه الزيادة في آخر الحديث، وقالوا: هي مدرجة فيه وليست منه، قاله أحمد بن صالح المصري وغيره، وقد خرَّجه الحاكم، وقال في حديثه: وكان أسد بن وداعة يزيد في هذا الحديث: «فإن المؤمن كالجمل الأنف، حيشما قيد انقَاد».

وخرَّجه ابن ماجه أيضًا من رواية عبد الله بن العلاء بن زبر، حدثني يحيى بن أبي المطاع، سمعتُ العرياض - فذكره، وهذا في الظاهر إسناد جيد متصل، ورواته ثقات مشهورون، وقد صرَّح فيه بالسَّماع، وقد ذكر البخاري في «تاريخه» أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرياض

(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣)، وأحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، (١٧١٨٢، ١٧١٨٤)، وانظر الصحيحة (٢٧٣٥).

اعتماداً على هذه الرواية، إلا أنَّ حَفَاطَ أَهْلِ الشَّامِ أنكَرُوا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرياض، ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، وممن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي، وحكاه عن دُحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري رحمه الله يقع له في «تاريخه» أوهام في أخبار أهل الشام، وقد رَوَى عن العرياض من وجوه آخر، ورَوَى من حديث بُريدة عن النبي ﷺ، إلا أنَّ إسناده حديث بُريدة لا يثبت، والله أعلم.

فَقَوْلُ الْعَرِيَّاضِ: «وَعَظَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً»:

وفى رواية أحمد وأبي داود والترمذي: «بليغة»، وفى روايتهم أنَّ ذلك كان بعد صلاة الصُّبح، وكان النبي ﷺ كثيراً ما يَعِظُ أَصْحَابَهُ فى غير الخُطب الرَّاتبة، كخطب الجمع والأعياد، وقد أمره الله تعالى بذلك، فقال: ﴿وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِتْ أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]، وقال: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، ولكنه كان لا يديم وعظهم بل يتخولُّهم به أحياناً، كما فى «الصحيحين» عن أبى وائل، قال: كان عبد الله بن مسعود يُذَكِّرُنَا كُلَّ يَوْمٍ خَمِيسٍ، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، إِنَّا نُحِبُّ حَدِيثَكَ وَنُشْتَهِيهِ، وَلَوْ دِدْنَا أَنَّكَ حَدَّثْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ، فقال: ما يمنعنى أن أحدثكم إلا كراهة أن أُملِّكم، إن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة كراهة السَّامة علينا<sup>(١)</sup>.

والبلاغة فى الموعظة مستحسنة، لأنها أقرب إلى قبول القلوب واستجلابها، والبلاغة: هى التَّوَصُّلُ إلى إفهام المعانى المقصودة، وإيصالها إلى قلوب السامعين بأحسن صورة من الألفاظ الدالة عليها، وأفصحها وأحلاها للأسماع، وأوقعها فى القلوب، وكان ﷺ يقصر خطبتها، ولا يُطيلها، بل كان يُبَلِّغُ وَيُوجِزُ. وفى «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن جابر بن سُرَّة قال: كنتُ أصلى مع النبي ﷺ، فكانت صلاته قصداً، وخطبته قصداً. وخرَّجه أبو داود<sup>(٣)</sup> ولفظه: كان رسول الله ﷺ لا يُطِيلُ الموعظة يوم الجمعة، إنما هو كلمات يسيرات.

وخرَّج مسلم من حديث أبى وائل، قال: خطبنا عمارٌ فأوجَزَ وأبَلَّغَ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان لقد أبليت وأوجزت، فلو كنت تنفست، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ طَوْلَ صَلَاةِ الرَّجُلِ، وَقَصْرَ خُطْبَتِهِ، مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأُطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، فَإِنَّ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا»<sup>(٤)</sup>.

- (١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٠)، ومسلم، حديث (٢٨٢١) (٢)، وأحمد (٤٢٧/١)، (٤٠٦٠).  
 (٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٨٦٦)، وأبو داود (١١٠١)، والترمذي (٥٠٧)، والنسائي (١٤١٨)، وابن ماجه (١١٠٦)، وأحمد (٩٤/٥)، (٢٠٩١٥).  
 (٣) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (١١٠٧)، والحاكم فى المستدرک (٤٢٦/١)، (١٠٦٧)، والطبراني فى الكبير (٢٤٢/٢)، (٢٠١٥)، وانظر صحيح أبى داود.  
 (٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٨٦٩)، وأحمد (٢٦٣/٤)، (١٨٣٤٣)، والدارمي (٤٤٠/١)، (١٥٥٦)، وابن حبان (٣٠/٧)، (٢٧٩١).

وخرج الإمام أحمد وأبو داود من حديث الحكم بن حزن، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ الجمعة فقام متوكئاً على عصا أو قوس، فحمد الله، وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات<sup>(١)</sup>. وخرج أبو داود عن عمرو بن عمرو بن العاص أن رجلاً قام يوماً، فأكثر القول، فقال عمرو: لو قصد في قوله لكان خيراً له، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لقد رأيت - أو: أمرت - أن أتجوّز في القول، فإن الجواز هو خير»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ»:

هذان الوصفان بهما مدح الله المؤمنين عند سماع الذكر كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٠]، وقال: ﴿وَيَذَرُ الْمُخَبِّرِينَ ۖ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحج: ٣٥-٣٤]، وقال: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]، وقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا نَقَّصِمُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ مِنْهُمْ ثُمَّ تَلَيْنَ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ زَكَاةً أَوْ بَيِّنَةً قَامُوا مِنْهَا فَرَأَوْهَا مِمَّا عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٣]. وكان ﷺ يتغير حاله عند الموعظة، كما قال جابر: كان النبي ﷺ إذا خطب، وذكر الساعة، اشتد غضبه، وعلا صوته، واحمرت عيناه، كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم، خرّجه مسلم بمعناه<sup>(٣)</sup>.

وفى «الصحيحين» عن أنس أن النبي ﷺ خرج حين زاغت الشمس، فصلى الظهر، فلما سلم، قام على المنبر، فذكر الساعة، وذكر أن بين يديها أموراً عظيماً، ثم قال: «من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه، فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به في مقامى هذا»، قال أنس: فأكثر الناس البكاء، وأكثر رسول الله ﷺ أن يقول: «سلوني» فقام إليه رجل فقال: أين مدخلى يا رسول الله، قال: «النار» وذكر الحديث<sup>(٤)</sup>.

وفى «مسند الإمام أحمد»<sup>(٥)</sup> عن النعمان بن بشير أنه خطب، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب يقول: «أنذرتكم النار، أنذرتكم النار»، حتى لو أن رجلاً كان بالسوق لسمعه من مقامى هذا. قال: حتى وقعت خميسة كانت على عاتقه عند رجله.

وفى «الصحيحين» عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا النار»، قال:

(١) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (١٠٩٦)، وأحمد (٢١٢/٤)، (١٧٨٨٩)، وأبو يعلى (٢٠٤/١٢)، (٦٨٢٦)، وانظر صحيح أبي داود من حديث الحكم بن حزن الكلبي، وليس الحاكم بن حزم كما ذكر المصنف - والله أعلم -.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٥٠٠٨)، وانظر صحيح أبي داود.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٨٦٧)، والنسائي (١٥٧٨)، والبيهقي في السنن (٢١٣/٣)، (٥٥٨٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٢٩٤)، ومسلم، حديث (٢٣٥٩).

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٢٧٢/٤)، (١٨٤٢٢)، والحاكم في المستدرک (٤٢٣/١)، (١٠٥٨)، وانظر صحيح ترمذ (٣٦٥٩).

وأشاح، ثم قال: «اتقوا النار»، ثم أعرض وأشاح ثلاثاً حتى ظننا أنه ينظر إليها، ثم قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة»<sup>(١)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد من حديث عبد الله بن سلمة عن عليٍّ، أو عن الزبير بن العوام، قال: كان رسول الله ﷺ يخطبنا، فيذكرنا بأيام الله، حتى يعرف ذلك في وجهه، وكأنه نذير قوم يصحبهم الأمر غدوة، وكان إذا كان حديث عهد بجبريل لم يتبسَّم ضاحكاً حتى يرتفع عنه<sup>(٢)</sup>. وخرَّجه الطبراني والبخاري من حديث جابر، قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه الوحي أو وعظ قُلت: نذير قوم أتاها العذاب، فإذا ذهب عنه ذلك، رأيته أطلق الناس وجهاً، وأكثرهم ضحكاً، وأحسنهم بشراً ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وقولهم: «يا رسول الله كأنها موعظة مودِّع، فأوصينا»:

يدل على أنه كان ﷺ قد أبلغ في تلك الموعظة ما لم يبلغ في غيرها، فلذلك فهموا أنها موعظة مودِّع، فإن المودع يستقصي ما لا يستقصي غيره في القول والفعل، ولذلك أمر النبي ﷺ أن يُصلى صلاة مودِّع، لأنه من استشعر أنه مودع بصلاته أتقنها على أكمل وجوها، ولربما كان قد وقع منه ﷺ تعريض في تلك الخطبة بالتوديع كما عرَّض بذلك في خطبته في حجة الوداع، وقال: «لا أدري، لعل لا ألقاكم بعد عامي هذا»<sup>(٤)</sup>، وطفق يودع الناس، فقالوا: هذه حجة الوداع، ولما رجع من حجه إلى المدينة، جمع الناس بماء بين مكة والمدينة يُسمى خمًّا، وخطبهم، فقال: «يا أيها الناس، إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب»، ثم حضَّ على التمسك بكتاب الله، ووصى بأهل بيته خيراً، خرَّجه مسلم<sup>(٥)</sup>. وفي «الصحيحين» ولفظه لمسلم عن عقبة بن عامر، قال: صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد، ثم صعد المنبر كالمودِّع للأحياء والأموات، فقال: «إني فرطكم على الحوض، فإن عُرِضَ كما بين أيلة إلى الجحفة، وإنني لست أخشى عليكم أن تُشركوا بعدي، ولكن أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها، وتفتنلوا، فتَهْلِكُوا كما هلك من كان قبلكم». قال عقبة: فكانت آخر ما رأيت رسول الله ﷺ على المنبر<sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٤١٣)، ومسلم، حديث (١٠١٦) (٣)، والنسائي (٢٥٥٣)، وأحمد (٢٥٨/٤)، (١٨٢٩٧).

(٢) رجاله رجال الصحيح: أخرجه أحمد (١٦٧/١)، (١٤٣٧)، وأبو يعلى (٣٧/٢)، (٦٧٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣١٤٥)، وقال: رواه أحمد والبخاري، وأبو يعلى على الزبير وحده ورجاله رجال الصحيح.

(٣) حسن: أخرجه البخاري (٢٤٧٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٤٢٠٢)، وقال: رواه البخاري وإسناده حسن.

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٠٢٣)، وأحمد (٣٣٢/٣)، (١٤٥٩٣) من حديث جابر، وانظر صحيح ابن ماجه.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٤٠٨)، وأحمد (٣٦٦/٤)، (١٩٢٨٥).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٠٤٢)، ومسلم، حديث (٢٢٩٦) (٢).

وخرَّجه الإمام أحمد ولفظه: صَلَّى رسول الله ﷺ على قتلى أُحُدِ بعد ثمانِ سنين كالمودع للأحياء والأموات.

ثم طلع المنبر، فقال: «إني فرطكم، وأنا عليكم شهيدٌ، وإن موعِدكم الحوضُ، وإنِّي لأنظرُ إليه، ولستُ أخشى عليكم الكُفر، ولكن الدنيا أن تنافسوها»<sup>(١)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد أيضًا عن عبد الله بن عمرو قال: خرج علينا رسولُ الله ﷺ يومًا كالمودع، فقال: «أنا محمد النبي الأمي - قال ذلك ثلاث مرات - ولا نبيَّ بعدي، أُوتيتُ فواتيحَ الكَلَمِ وخواتمه وجوامعه، وعلمتُ كم خزانةُ النَّارِ، وحملتُ العرشَ، وتجوَّزْتُ لى رَبِّي وعُوفيتُ وعُوفيتُ أُمَّتِي، فاسمعوا وأطيعوا ما دمتُ فيكم، فإذا ذُهِبَ بي، فعليكم بكتاب الله، أحلُّوا حلاله، وحَرِّموا حرامه»<sup>(٢)</sup>.

فلعل الخطبة التي أشار إليها العرياض بن سارية في حديثه كانت بعض هذه الخطب، أو شبيهاً بها ممَّا يشعر بالتوديع.

وقولهم: «فَأَوْصِينَا»:

يعنون وصية جامعةً كافية، فإنهم لمَّا فهموا أنَّه مودعٌ، استوصوه وصيةً ينفعهم التمسك بها بعده، ويكون فيها كفاية لمن تمسَّك بها، وسعادةٌ له في الدنيا والآخرة.

وقوله ﷺ: «أَوْصِيَكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ»:

فهاتان الكلمتان تجمعان سعادة الدنيا والآخرة.

أما التقوى: فهي كافلةٌ بسعادة الآخرة لمن تمسَّك بها، وهي وصيةٌ الله للأولين والآخرين، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١]، وقد سبق شرح التقوى بما فيه كفاية في شرح حديث وصية النبي ﷺ لمعاذ.



(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٥٤/٤)، (١٧٤٣٨) قلت: وهو صحيح، وانظر الحديث السابق.  
(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧٢/٢)، (٦٦٠٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (٧٧٨)، وقال: رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف.

## وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين

فَفيها سعادة الدنيا، وبها تنتظم مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربهم، كما قال علي رضي الله عنه: إن الناس لا يصلحهم إلا إمام برّ أو فاجر، إن كان فاجراً عبد المؤمن فيه ربّه، وحمل الفاجر فيها إلى أجله<sup>(١)</sup>.

وقال الحسن في الأمراء: هم يلون من أمورنا خمساً: الجمعة والجماعة والعيد والثُغور والحدود، والله ما يستقيم الدين إلا بهم، وإن جاروا وظلموا، والله لَمَّا يصلح الله بهم أكثر ممّا يفسدون، مع - أن والله - إن طاعتهم لغيظ، وإن فرقتهم لكفر.

وخرّج البخاري في كتاب «الإمارة» من حديث أبي أمامة قال: أمر النبي ﷺ أصحابه حين صلوا العشاء: «أن احشدوا، فإن لي إليكم حاجة»، فلَمَّا فرغ من صلاة الصبح، قال: «هل حشدتم كما أمرتكم؟» قالوا: نعم، قال: «اعبدوا الله، ولا تشركوا به شيئاً، هل عقلتم هذه؟» ثلاثاً، قلنا: نعم، قال: «أقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، هل عقلتم هذه؟» ثلاثاً. قلنا: نعم، قال: «اسمعوا وأطيعوا» ثلاثاً، «هل عقلتم هذه؟» ثلاثاً، قلنا: نعم، قال: فكننا نرى أن رسول الله ﷺ سيتكلّم كلاماً طويلاً، ثم نظرنا في كلامه، فإذا هو قد جمع لنا الأمر كله<sup>(٢)</sup>.

وبهذين الأصلين وصّى النبي ﷺ في خطبته في حجة الوداع أيضاً، كما خرّج الإمام أحمد والترمذي من رواية أم الحصين الأحمسية، قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يخطبُ في حجة الوداع، فسمعتُه يقول: «يا أيّها النّاس، اتّقوا الله، وإن أمرَ عليكم عبدٌ حبشيّ مجدّع، فاسمعوا له وأطيعوا ما أقام فيكم كتابُ الله»<sup>(٣)</sup>، وخرّج مسلم منه ذكر السمع والطاعة<sup>(٤)</sup>. وخرّج الإمام أحمد والترمذي أيضاً من حديث أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع، يقول: «اتّقوا الله، وصلّوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدّوا زكاة أموالكم، وأطيعوا إذا أمركم، تدخلوا جنة ربكم» وفي رواية أخرى أنه قال: «يا أيّها النّاس، إنّه لا نبيّ بعدي، ولا أمة بعدكم» وذكر الحديث بمعناه<sup>(٥)</sup>.

وفي «المسند»<sup>(٦)</sup> عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من لم يقم الله لا يشرك به شيئاً، وأدّى

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٦٣/٧)، (٣٧٢٥٤).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٢/٨)، (٧٦٧٨)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٤)، وقال: وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم بن زبير الحمصي وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وضعفه النسائي وأبو داود.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (١٧٠٦)، وأحمد (٤٠٢/٦)، (٢٧٣٠١)، وانظر صحيح الجامع (٧٨٦١).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٢٩٨).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٦١٦)، وأحمد (٢٥١/٥)، (٢٢٢١٥)، والطبراني في الكبير (١١٥/٨)، (٧٥٣٥)، وانظر صحيح الجامع (١٠٩).

(٦) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٣٦١/٢)، (٨٧٢٢)، وانظر صحيح الترغيب (١٣٣٩).

زكاة ماله طيبة بها نفسه محتسباً، وسمع وأطاع، فله الجنة - أو: دخل الجنة». وقوله ﷺ: «وإن تأمرَ عليكم عبدٌ»:

وفى رواية: «حبشي» هذا مما تكاثرت به الروايات عن النبي ﷺ، وهو مما اطلع عليه النبي ﷺ من أمر أمته بعده، وولاية العبيد عليهم، وفى «صحيح البخاري» عن أنس، عن النبي ﷺ، قال: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعملَ عليكم عبدٌ حبشيٌّ، كأنَّ رأسه زبيبة»<sup>(١)</sup>.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن أبي ذر رضى الله عنه قال: إن خليلي ﷺ أوصاني أن أسمع وأطيع، ولو كان عبدًا حبشيًّا مجدع الأطراف، والأحاديث فى المعنى كثيرة جدًا.

ولا يُنافى هذا قوله ﷺ: «لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى فى النَّاسِ اثْنان»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «النَّاسُ تَبِعَ لِقُرَيْشٍ»<sup>(٤)</sup>، وقوله: «[الأئمة] من قُرَيْشٍ»<sup>(٥)</sup>، لأن ولاية العبد قد تكون من جهة إمام قرشي، ويشهد لذلك ما خرَّجه الحاكم من حديث على رضى الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «الأئمة من قُرَيْشٍ أبرارها أمراء أبرارها، وفجارها أمراء فجارها، ولكلُّ حقٍّ، فأتوا كلُّ ذى حقٍّ حقَّه، وإن أمرتْ عليكم قُرَيْشٌ عبدًا حبشيًّا مجدعًا فاسمعوا له وأطيعوا»<sup>(٦)</sup> وإسناده جيد، ولكنه روى عن عليٍّ موقوفًا، وقال الدارقطني: هو أشبه.

وقد قيل: إن العبد الحبشيَّ إنما ذكر على وجه ضرب المثل وإن لم يصح وقوعه، كما قال: «من بنى مسجدًا ولو كمفحص قطاة»<sup>(٧)</sup>.

وقوله ﷺ: «فمن يعيش منكم بعدى فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، عضوا عليها بالنواجذ»:

هذا إخبار منه ﷺ بما وقع فى أمته بعده من كثرة الاختلاف فى أصول الدين وفروعه وفى الأقوال والأعمال والاعتقادات، وهذا موافق لما روى عنه من افتراق أمته على بضع وسبعين فرقة، وأنها كلها فى النَّارِ إلا فرقة واحدة، وهى من كان على ما هو عليه وأصحابه، وكذلك فى هذا الحديث أمر عند الافتراق والاختلاف بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، -

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٩٣)، وابن ماجه (٢٨٦٠)، وأحمد (١١٤/٣)، (١٢١٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٦٤٨) (٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٥٠١)، ومسلم، حديث (١٨٢٠)، وأحمد (٩٣/٢)، (٥٦٧٧) من حديث ابن عمر.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٤٩٦)، ومسلم، حديث (١٨١٨)، وأحمد (٢٤٢/٢)، (٧٣٠٤) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (١٢٩/٣)، (١٢٣٢٩)، وأبو يعلى (٩٤/٧)، (٤٠٣٣)، وانظر صحيح الجامع (٢٧٥٨) من حديث أنس.

(٦) صحيح: أخرجه الحاكم فى المستدرک (٨٥/٤)، (٦٩٦٢)، والطبراني فى الصغير (٢٦٠/١)، (٤٢٥)، وانظر صحيح الجامع (٢٧٥٧) من حديث علي بن أبي طالب.

(٧) صحيح: أخرجه أحمد (٢٤١/١)، (٢١٥٧)، وانظر صحيح الجامع (٦١٢٩) من حديث ابن عباس.

والسنة: هي الطريقة المسلوكة.. فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديماً لا يُطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله، ورؤى معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض.

وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم السنة بما يتعلق بالاعتقادات، لأنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم، وفي ذكر هذا الكلام بعد الأمر بالسمع والطاعة لأولى الأمر إشارة إلى أنه لا طاعة لأولى الأمر إلا في طاعة الله، كما صح عنه أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف»<sup>(١)</sup>.

وفي «المسند»<sup>(٢)</sup> عن أنس أن معاذ بن جبل قال: يا رسول الله، أرأيت إن كان علينا أمراء لا يستئون بسنتك، ولا يأخذون بأمرك، فما تأمر في أمرهم؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا طاعة لمن لم يطع الله عز وجل».

وخرج ابن ماجه من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون من السنة ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مَوَاقِيَتِهَا» فقلت: يا رسول الله، إن أدركتهم كيف أعمل؟ قال: «لا طاعة لمن عصى الله»<sup>(٣)</sup>.

وفي أمره ﷺ باتباع سنته، وسنة خلفائه الراشدين بعد أمره بالسمع والطاعة لولاة الأمور عموماً دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة، كاتباع سنته، بخلاف غيرهم من ولادة الأمور. وفي «مسند الإمام أحمد»، و«جامع الترمذي» عن حذيفة قال: كنا عند النبي ﷺ جلوساً فقال: «إني لا أدري ما قدر بقائي فيكم، فاقتدوا باللذين من بعدي. وأشار إلى أبي بكر وعمر. وتمسكوا بعهد عمار، وما حدثكم ابن مسعود فصدقوه» وفي رواية: «تمسكوا بعهد ابن أم عبد، واهتدوا بهدي عمار»<sup>(٤)</sup>، فنص ﷺ في آخر عمره على من يقتدى به من بعده، والخلفاء الراشدون الذين أمر بالاعتداء بهم هم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، فإن في حديث سفينة عن النبي ﷺ: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً»<sup>(٥)</sup>، وقد صححه الإمام أحمد، واحتج

(١) أخرجه البخاري، حديث (٤٣٤٠)، ومسلم، حديث (١٨٤٠)، وأبو داود (٢٦٢٥)، والنسائي (٤٢٠٥)، وأحمد (٨٢/١)، (٦٢٢) من حديث علي بن أبي طالب.

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٢١٣/٣)، (١٣٢٤٨)، وأبو يعلى (١٠٢/٧)، (٤٠٤٦)، وانظر صحيح الجامع (٧٥٢١).

(٣) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٢٨٦٥)، وأحمد (٣٩٩/١)، (٣٧٩٠)، وانظر صحيح ابن ماجه.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٧٩٩)، (٢)، وابن ماجه (٩٧)، أحمد (٣٨٥/٥)، (٢٣٣٢٤)، والبيهقي في السنن (١٥٣/٨)، (١٦٣٦٧)، وانظر صحيح الجامع (٢٥١١).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، وأحمد (٢٢٠/٥)، (٢١٩٦٩)، والطبراني في الكبير (٥٥/١)، (١٣)، وانظر صحيح الجامع (٣٣٤١).



به على خلافة الأئمة الأربعة .

ونص كثير من الأئمة على أنَّ عمر بن عبد العزيز خليفة راشد أيضًا ، ويدل عليه ما أخرجه الإمام أحمد من حديث حذيفة عن النبي ﷺ قال : « تكون فيكم النبوة ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون ملكًا عاصًا ما شاء الله أن تكون ، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها ، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة » ثم سكت . فلما ولي عمر بن عبد العزيز ، دخل عليه رجل ، فحدثه بهذا الحديث ، فسُرَّ به ، وأعجبه<sup>(١)</sup> . وكان محمد بن سيرين أحيانًا يُسأل عن شيء من الأشرية ، فيقول : نهي عنه إمام هدي : عمر بن عبد العزيز . وقد اختلف العلماء في إجماع الخلفاء الأربعة : هل هو إجماع ، أو حجة ، مع مخالفة غيرهم من الصحابة أم لا ؟ وفيه روايتان عن الإمام أحمد ، وحكم أبو حازم الحنفى في زمن المعتضد بتوريث ذوى الأرحام ، ولم يعتد بمن خالف الخلفاء ، ونفذ حكمه بذلك في الآفاق .

ولو قال بعض الخلفاء الأربعة قولاً ، ولم يخالفه منهم أحد ، بل خالفه غيره من الصحابة ، فهل يقدم قوله على قول غيره ؟ فيه قولان أيضًا للعلماء ، والمنصوص عن أحمد أنه يقدم قوله على قول غيره من الصحابة ، وكذا ذكره الخطابي وغيره ، وكلام أكثر السلف يدل على ذلك ، خصوصًا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فإنه روى عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » . وكان عمر بن عبد العزيز يتبع أحكامه ، ويستدل بقول النبي ﷺ : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه »<sup>(٢)</sup> . وقال مالك : قال عمر بن عبد العزيز : سَنَّ رسول الله ﷺ ولاة الأمر من بعده سُننًا ، الأخذ بها اعتصام بكتاب الله ، وقوة على دين الله ، ليس لأحد تبديلها ، ولا تغييرها ، ولا النظر في أمر خالفها ، من اهتدى بها فهو مهتدٍ ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولأه الله ما تولي ، وأصلاه جهنم ، وساءت مصيرًا . وحكى عبد الله بن عبد الحكم عن مالك أنه قال : أعجبنى عزم عمر على ذلك ، يعني : هذا الكلام . وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الكلام عن مالك ، ولم يحكه عن عمر . وقال خلف بن خليفة : شهدت عمر بن عبد العزيز يخطب الناس وهو خليفة ، فقال في خطبته : ألا إنَّ ما سَنَّ رسول الله ﷺ وصحابه فهو وظيفة دين ، نأخذ به ، وننتهى إليه . وروى أبو نعيم من حديث عَزَّزب الكندى أن رسول الله ﷺ قال : « إنه سيحدث بعدى أشياء ، فأحبها

(١) صحيح : أخرجه أحمد (٢٧٣/٤) ، (١٨٤٣٠) ، وانظر الصحيحة (٥) .

(٢) صحيح : أخرجه الترمذي ، حديث (٣٦٨٢) ، وأحمد (٥٣/٢) ، (٥١٤٥) ، وابن حبان (٣١٨/١٥) ، (٦٨٩٥) ، وانظر صحيح الجامع (١٧٣٦) من حديث ابن عمر .

إلي: أن تلزموا ما أحدث عمر<sup>(١)</sup>. وكان عليّ يتبع أحكامه وقضاياه، ويقول: إنَّ عمر كان رشيد الأمر<sup>(٢)</sup>. وروى أشعث عن الشعبي، قال: إذا اختلف الناس في شيء، فانظر كيف قضى فيه عمر، فإنه لم يكن يقضى في أمر لم يقض فيه قبله حتى يُشاور.

وقال مجاهد: إذا اختلف الناس في شيء، فانظروا ما صنع عمر، فخذوا به. وقال أيوب عن الشعبي: انظروا ما اجتمعت عليه أمّة محمد، فإن الله لم يكن ليجمعها على ضلالة، فإذا اختلفت، فانظروا ما صنع عمر بن الخطاب، فخذوا به.

وسئل عكرمة عن أم الولد، فقال: تَعْتِقُ بموت سيدها، فقليل له: بأيّ شيء تقول، قال: بالقرآن، قال: بأيّ القرآن؟ قال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وعمر من أولى الأمر. وقال وكيع: إذا اجتمع عمر وعليّ على شيء، فهو الأمر. وروى عن ابن مسعود: أنه كان يحلف [بالله]: إن الصراط المستقيم هو الذي ثبت عليه عمر حتى دخل الجنة.

وبكلّ حال، فما جمع عمر عليه الصحابة فاجتمعوا عليه في عصره فلا شك أنه الحق، ولو خالف فيه بعد ذلك من خالف، كقضائه في مسائل من الفرائض كالعول، وفي زوج وأبوين وزوجة وأبوين أن للامّ ثلث الباقي، وكقضائه فيمن جامع في إحرامه أنّه يمضي في نسكه وعليه القضاء والهدْي، ومثل ما قضى به في امرأة المفقود، ووافقه غيره من الخلفاء أيضاً، ومثل ما جمع عليه الناس في الطلاق الثلاث، وفي تحريم متعة النساء، ومثل ما فعله من وضع الديوان، ووضع الخراج على أرض العنوة، وعقد الذمة لأهل الذمة بالشروط التي شرطها عليهم ونحو ذلك.

ويشهد لصحة ما جمع عليه عمر الصحابة فاجتمعوا عليه ولم يخالف في وقته: قول النبي ﷺ: «رَأَيْتُنِي فِي الْمَنَامِ أَنْزَعُ عَلَى قَلِيبٍ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنْبِي أَوْ ذَنْبَيْنِ، وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ جَاءَ (عمر) بْنُ الْخَطَّابِ، فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَغْفِرُ فَرْيَهُ حَتَّى رَوَى النَّاسُ، وَضَرَبُوا بِعَطَنٍ». وفي رواية: «فَلَمْ أَرِ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَنْزَعُ نَزْعَ ابْنِ الْخَطَّابِ» وفي رواية: «حَتَّى تَوَلَّى وَالْحَوْضُ يَنْفَجِرُ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا إشارة إلى أن عمر لم يمت حتى وضع الأمور مواضعها واستقامت الأمور، وذلك لطول مدته، وتفرغه للحوادث، واهتمامه بها، بخلاف مدّة أبي بكر فإنّها كانت قصيرة، وكان مشغولاً فيها بالفتوح، وبعث البعث للقتال، فلم يتفرغ لكثير من الحوادث، وربما كان يقع في زمنه ما لا يبلغه، ولا يُرْفَعُ إليه، حتى رُفِعَتْ تلك الحوادث إلى عمر، فردّ الناس فيها إلى الحق وحملهم على الصواب. وأما ما لم يجمع عمر الناس عليه، بل كان له فيه رأى هو يسوغ لغيره أن

(١) ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٣٢٧٥٦)، وقال: رواه أبو نعيم عن الكنزي.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن (١٢٠/١٠)، (٢٠١٦٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٦٣٣)، ومسلم، حديث (٢٣٩٢)، والترمذي (٢٢٨٩)، وأحمد (٢/٢٧)، (٤٨١٤) من حديث ابن عمر.

يرى رأيًا يخالف رأيه : كمسائل الجد مع الإخوة، ومسألة طلاق البتة، فلا يكون قول عمر فيه حجةً على غيره من الصحابة . والله أعلم . وإنما وُصف الخلفاء بالراشدين ، لأنهم عرفوا الحقَّ، وقضوا به، فالراشد ضد الغاوي، والغاوي من عَرَفَ الحقَّ وعمل بخلافه .

وفى رواية : «المهدين» يعني : أن الله يهديهم للحقَّ، ولا يُضلُّهم عنه، فالأقسام ثلاثة : راشدٌ وغازٍ وضالٌّ، فالراشد عرف الحق واتبعه، والغاوي : عرفه ولم يتبعه، والضال : لم يعرفه بالكلية، فكل راشد فهو مهتد، وكل مهتدٌ هدايةٌ تامةٌ فهو راشد، لأن الهداية إنما تتم بمعرفة الحق والعمل به أيضًا .

وقوله : «عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» : كناية عن شدة التمسُّك بها، والنواجد : الأضراس .

وقوله : «وإِنَّا كُمْ وَمُخَذَّنَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ» :

تحذير للأمة من اتباع الأمور المحدثَّة المبتدعة، وأكد ذلك بقوله : «كُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، والمراد بالبذعة : ما أحدث ممَّا لا أصل له في الشريعة يدل عليه، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه، فليس ببذعة شرعًا، وإن كان بذعة لغة، وفى «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن جابر، أن النبي ﷺ كان يقول فى خطبته : «إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَذَّنَاتُهَا، وَكُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ» .

وخرَّج الترمذى وابن ماجه من حديث كثير بن عبد الله المزنى . وفيه ضعف . عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ قال : «من ابتدع بدعة ضلالة لا يرضاها الله ورسوله، كان عليه مثل آثام من عمل بها، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا»<sup>(٢)</sup> .

وخرَّج الإمام أحمد من رواية غضيف بن الحارث الثُمالي قال : بعث إليَّ عبدُ الملك بنُ مروان فقال : إنا قد جمعنا الناس على أمرين : رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصص بعد الصبح والعصر، فقال : أما إنهما أمثلُ بدعتكم عندي، ولست بمجيبكم إلى شيء منها، لأن النبي ﷺ قال : «ما أحدث قومٌ بدعةً إلا رُفِعَ مثلُها من السُّنة»<sup>(٣)</sup> فتمسك بسنةٍ خيرٍ من إحداث بدعةٍ . وقد روى عن ابن عمر من قوله نحو هذا .

فقوله ﷺ : «كُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ» :

من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيءٌ، وهو أصلٌ عظيمٌ من أصول الدين، وهو شبيهٌ بقوله : «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردٌّ»<sup>(٤)</sup>، فكل من أحدث شيئًا، ونسبه إلى الدين، ولم يكن

(١) صحيح : أخرجه مسلم، حديث (٨٦٧)، والنسائي (١٥٧٨)، وابن ماجه (٤٥) .

(٢) ضعيف : أخرجه الترمذى، حديث (٢٦٧٧)، وابن ماجه في المقدمة، باب : من أحيا سنة قد أميتت، حديث (٢٠٩)، والطبراني في الكبير (١٦ / ١٧)، (١٠) وانظر ضعيف الجامع (٩٦٥) .

(٣) ضعيف : أخرجه أحمد (١٠٥ / ٤)، (١٧٠١١)، وانظر ضعيف الجامع (٤٩٨٣) .

(٤) صحيح : أخرجه البخاري، حديث (٢٦٩٧)، ومسلم، حديث (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤) من حديث عائشة .

له أصل من الدين يرجع إليه، فهو ضلالة، والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة.

وأما ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع، فإثماً ذلك في البدع اللغوية، لا الشرعية، فمن ذلك: قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد، وخرج ورآهم يصلون كذلك فقال: نعمت البدعة هذه<sup>(١)</sup>. وروى عنه أنه قال: إن كانت هذه بدعة، فنعمت البدعة، وروى أن أبي بن كعب قال له: إن هذا لم يكن؟ فقال عمر: قد علمت، ولكنه حسن.

ومراده: أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت، ولكن له أصول من الشريعة يرجع إليها، فمنها أن النبي ﷺ كان يحث على قيام رمضان، ويرغب فيه، وكان الناس في زمنه يقومون في المسجد جماعات متفرقة ووحداً، وهو ﷺ صلى بأصحابه في رمضان غير ليلة، ثم امتنع من ذلك معللاً بأنه خشي أن يكتب عليهم، فيعجزوا عن القيام به، وهذا قد أمّن بعده ﷺ، ورؤي عنه أنه كان يقوم بأصحابه ليالي الأفراد في العشر الأواخر<sup>(٢)</sup>.

ومنها: أنه ﷺ أمر باتّباع سنة خلفائه الراشدين، وهذا قد صار من سنة خلفائه الراشدين، فإن الناس اجتمعوا عليه في زمن عمر وعثمان وعلي.

ومن ذلك: أذان الجمعة الأول<sup>(٣)</sup>، زاده عثمان لحاجة الناس إليه، وأقره علي، واستمر عمل المسلمين عليه، وروى عن ابن عمر أنه قال: هو بدعة<sup>(٤)</sup>، ولعله أراد ما أراد أبوه في قيام رمضان.

ومن ذلك: جمع المصحف في كتاب واحد، توقف فيه زيد بن ثابت، وقال لأبي بكر وعمر: كيف تفعّلان ما لم يفعله النبي ﷺ؟ ثم علم أنه مصلحة، فوافق على جمعه، وقد كان النبي ﷺ يأمر بكتابة الوحي، ولا فرق بين أن يكتب مفرداً أو مجموعاً، بل جمعه صار أصلح. وكذلك: جمع عثمان الأمة على مصحف واحد وإعدامه لما خالفه خشية تفرق الأمة، وقد استحسنته علي وأكثر الصحابة، وكان ذلك عين المصلحة.

وكذلك: قتال من منع الزكاة: توقف فيه عمر وغيره حتى بين له أبو بكر أصله الذي يرجع إليه من الشريعة، فوافق الناس على ذلك.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٠١٠)، ومالك (١١٤/١)، (٢٥٠).

(٢) لم أقف عليه: وقد وردت أحاديث صحيحة لأنه ﷺ قام بأصحابه ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين وانظر صحيح البخاري، حديث (٢٠١٨)، ومسلم، حديث (١١٦٧)، (١١٦٨).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٩١٢)، وأبو داود (١٠٨٧)، والترمذي (٥١٦)، والنسائي (١٣٩٢) من حديث السائب بن يزيد.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤٧٠/١)، (٥٤٤١)، قلت: وإسناده صحيح.

ومن ذلك القصص، وقد سبق قول غضيف بن الحارث: إنه بدعة، وقال الحسن: القصص بدعة، ونعمت البدعة، كم من دعوة مستجابة، وحاجة مقضية، وأخ مستفاد، وإنما عنى هؤلاء بأنه بدعة الهيئة الاجتماعية عليه في وقت معين، فإن النبي ﷺ لم يكن له وقت معين يقصُّ على أصحابه فيه غير خطبه الراجعة في الجمع والأعياد، وإنما كان يذكرهم أحياناً، أو عند حدوث أمر يحتاج إلى التذكير عنده، ثم إن الصحابة اجتمعوا على تعيين وقت له كما سبق عن ابن مسعود أنه كان يُذكر أصحابه كل يوم خميس.

وفي «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: حدثت الناس كلَّ جمعة مرة، فإن أبيت، فمرتين، فإن أكثرت، فثلاثاً، ولا تُملَّ الناس.

وفي «المسند»<sup>(٢)</sup> عن عائشة (رضي الله عنها) أنها وصَّت قاصَّ أهل المدينة بمثل ذلك. وروى عنها أنها قالت لعبيد بن عمير: حدث الناس يوماً، ودع الناس يوماً، لا تُملَّهم.

وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه أمر القاصَّ أن يقصَّ كلَّ ثلاثة أيام مرة، وروى عنه أنه قال له: رُوح الناس ولا تُثقل عليهم، ودع القصص يوم السبت ويوم الثلاثاء.

وقد روى الحافظ أبو نعيم<sup>(٣)</sup> بإسناده عن إبراهيم بن الجندب، [حدثنا حرملة بن يحيى] قال: سمعت الشافعي رحمة الله عليه يقول: البدعة بدعتان: بدعة محمودة، وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم. واحتج بقول عمر: نعمت البدعة هي.

ومراد الشافعي رحمه الله ما ذكرناه من قبل: أن البدعة المذمومة ما ليس لها أصل من الشريعة يُرجع إليه، وهي البدعة في إطلاق الشرع، وأما البدعة المحمودة فما وافق السنة، يعني: ما كان لها أصل من السنة يرجع إليه، وإنما هي بدعة لغة لا شرعاً، لموافقتها السنة.

وقد روي عن الشافعي كلام آخر يفسرُ هذا، وأنه قال: والمحدثات ضربان:

ما أُخِذَ مما يُخالف كتاباً، أو سنة، أو أثراً، أو إجماعاً، فهذه البدعة الضلال.

وما أحدث من الخير، لا خلاف فيه لواحد من هذا، فهذه محدثة غير مذمومة. وكثير من الأمور التي حدثت، ولم يكن قد اختلف العلماء في أنها هل هي بدعة حسنة حتى ترجع إلى السنة أم لا؟

فمنها: كتابة الحديث، نهى عنه عمر وطائفة من الصحابة، ورخص فيه الأكثرون، واستدلوا له بأحاديث من السنة.

ومنها: كتابة تفسير الحديث والقرآن، كرهه قوم من العلماء، ورخص فيه كثير منهم.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٣٣٧).

(٢) رجاله رجال الصحيح: أخرجه أحمد (٢١٧/٦)، (٢٥٨٦٢)، وذكره الهيثمي في المجمع (٩١٥)، وقال: رواه

أحمد ورجال رجال الصحيح.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه أبو نعيم في الحلية (١١٣/٩)، قلت: وإسناده صحيح.

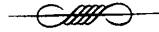
وكذلك اختلافهم فى كتابة الرأى فى الحلال والحرام ونحوه، وفى توسعة الكلام فى المعاملات وأعمال القلوب التى لم تُنقل عن الصحابة والتابعين. وكان الإمام أحمد يكره أكثر ذلك. وفى هذه الأزمان التى بعد العهد فيها بعلوم السلف يتعين ضبط ما نُقل عنهم من ذلك كله، لتمييز به ما كان من العلم موجوداً فى زمانهم، وما حدث من ذلك بعدهم، فيُعلم بذلك السنة من البدعة.

وقد صحَّ عن ابن مسعود أنه قال: إنكم قد أصبحتم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويُحدثُ لكم، فإذا رأيتم محدثةً، فعليكم بالهدى الأول. وابن مسعود قال هذا فى زمان الخلفاء الراشدين. وروى ابن مهدي عن مالك قال: لم يكن شيء من هذه الأهواء فى عهد النبى ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان. وكان مالكاً يُشير بالأهواء إلى ما حدث من التفريق فى أصول الديانات من أمر الخوارج والروافض والمرجئة ونحوهم ممَّن تكلم فى تكفير المسلمين، واستباحة دماءهم وأموالهم، أو فى تخليدهم فى النار، أو فى تفسيق خواص هذه الأمة، أو عكس ذلك، فزعم أن المعاصى لا تضر أهلها، أو أنه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

وأصعب من ذلك ما أحدث من الكلام فى أفعال الله تعالى من قضائه وقدره، فكذب بذلك من كذب، وزعم أنه نزه الله بذلك عن الظلم. وأصعب من ذلك ما أحدث من الكلام فى ذات الله وصفاته، ممَّا سكَّت عنه النبى ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان، فقوم نفوا كثيراً ممَّا ورد فى الكتاب والسنة من ذلك، وزعموا أنهم فعلوه تنزيهاً لله عمَّا تقتضى العقول تنزيهه عنه، وزعموا أن لازم ذلك مستحيل على الله عز وجل، وقوم لم يكتفوا بإثباته، حتَّى أثبتوا بإثباته ما يُظن أنه لازم له بالنسبة إلى المخلوقين، وهذه اللوازم نفيًا وإثباتًا دَرَج صدر الأمة على السُّكوت عنها.

ومما أحدث فى الأمة بعد عصر الصحابة والتابعين: الكلام فى الحلال والحرام بمجرّد الرأى، ورد كثير ممَّا وردت به السنة فى ذلك لمخالفته للرأى والأقيسة العقلية.

ومما حدث بعد ذلك الكلام فى الحقيقة بالذوق والكشف، وزعم أن الحقيقة تُنافى الشريعة، وأن المعرفة وحدها تكفى مع المحبة، وأنه لا حاجة إلى الأعمال، وأنها حجاب، أو أن الشريعة إنّما يحتاج إليها العوام، وربما انضم إلى ذلك الكلام فى الذات والصفات بما يُعلم قطعاً مخالفته للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم.



## الحديث التاسع والعشرون

عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ وَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَمَلٍ عَلَى مَنْ يَسْرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتُحُجُّ الْبَيْتَ». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جَنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ. ثُمَّ تَلَا: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿يَمْلَأُونَ﴾ [السجدة: ١٦-١٧]، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سِنَامِهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سِنَامِهِ الْجِهَادُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَكَ ذَلِكَ كُلِّهِ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، قَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا»، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «ثُمَّ لَنْتَكَلَّمَ أَمُّكَ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ: عَلَى مَنَاجِرِهِمْ - إِلَّا خَصَائِدُ السَّيِّئِينَ».

رواه الترمذي، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه من رواية معمر، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن معاذ بن جبل، وقال الترمذي: حسن صحيح. وفيما قاله رحمه الله نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ، وإن كان قد أدركه بالسُّنِّ، وكان معاذ بالشام، وأبو وائل بالكوفة، وما زال الأئمة - كأحمد وغيره - يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا، وقد قال أبو حاتم الرازي في سماع أبي وائل من أبي الدرداء: قد أدركه وكان بالكوفة وأبو الدراء بالشام، يعني: أنه لم يصح له سماع منه. وقد حكى أبو زرعة الدمشقي عن قوم أنهم توقفوا في سماع أبي وائل من عمر، أو نفوه، فسماعه من معاذ أبعد.

والثاني: أنه قد رواه حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود، عن شهر بن حوشب، عن معاذ، خرَّجه الإمام أحمد مختصراً<sup>(٢)</sup>، قال الدارقطني: وهو أشبه بالصواب؛ لأن الحديث معروف من رواية شهرٍ على اختلافٍ عليه فيه.

قلت: ورواية شهر عن معاذ مرسلَةٌ يقيتاً، وشهر مختلفٌ في توثيقه وتضعيفه، وقد خرَّجه

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وأحمد (٢٣١/٥)، (٢٢٠٦٩)، وانظر صحيح الترغيب (٢٨٦٦).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٤٨/٥)، (٢٢١٨٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (١١٢٦٥)، وقال: رواه أحمد وشهر لم يدرك معاذاً وفيه ضعف وقد وثقاً وبقية رجاله ثقات.

الإمام أحمد من رواية شهر عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ، وخروجه الإمام أحمد أيضاً من رواية عروة بن النزال - أو النزال بن عروة.، وميمون ابن أبي شبيب، كلاهما عن معاذ، ولم يسمع عروة ولا ميمون من معاذ، وله طرق أخرى عن معاذ كلها ضعيفة.

وقوله: «أخبرني بعمل يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ»: قد تقدّم في شرح الحديث الثاني والعشرين من وجوه ثابتة من حديث أبي هريرة وأبي أيوب وغيرهما أن النبي ﷺ سئل عن مثل هذه المسألة، وأجاب بنحو ما أجاب به في حديث معاذ. وفي رواية الإمام أحمد في حديث معاذ أنه قال: يا رسول الله، إني أريد أن أسألك عن كلمة قد أمرضتني وأسقمتنني وأحزنتني، قال: «سل عما شئت»، قال: أخبرني بعمل يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ لا أسألك غيره (١) - وهذا يدل على شدة اهتمام معاذ رضي الله عنه بالأعمال الصالحة، وفيه دليل على أن الأعمال سبب لدخول الجنة، كما قال تعالى: ﴿وَيَتْلُكُ الْجَنَّةَ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٧٢].

وأما قوله ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ» (٢): فالمراد - والله أعلم - : أن العمل بنفسه لا يستحق به أحد الجنة لولا أن الله جعله - بفضلِهِ ورحمته - سبباً لذلك، والعمل نفسه من رحمة الله وفصله على عبده، فالجنة وأسبابها كل من فضل الله ورحمته.

وقوله: «لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ عَظِيمٍ»: قد سبق في شرح الحديث المشار إليه أن النبي ﷺ قال لرجل سأله عن مثل هذا: «لئن كنت أوجزت المسألة، لقد أعظممت وأطولت» (٣)، وذلك لأن دخول الجنة والنجاة من النار أمر عظيم جداً، ولأجله أنزل الله الكتب وأرسل الرسل، وقال النبي ﷺ لرجل: «كيف تقول إذا صليت؟» قال: أسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار، ولا أحسين دندنتك ولا دندنة معاذ، يشير إلى كثير دعائهما واجتهادهما في المسألة، فقال النبي ﷺ: «حَوْلَهَا تُدْنِدِينَ». وفي رواية: «هل تصير دندنتي ودندنة معاذ إلا أن نسأل الله الجنة، ونعوذ به من النار» (٤).

وقوله: «وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَشْرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ»: إشارة إلى أن التوفيق كله بيد الله عز وجل، فمن يسر الله عليه الهدى اهتدي، ومن لم

- (١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٤٥/٥)، (٢٢١٧٥)، وانظر ضعيف الترغيب (٨٢٧).  
(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٦٧٣)، ومسلم، حديث (٢٨١٦)، وأحمد (٢٥٦/٢)، (٧٤٧٣) من حديث أبي هريرة.  
(٣) أخرجه أحمد (٣٨٣/٦)، (٢٧١٩٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٢١)، وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن أبي عقيل الشكري ولم أر أحداً روى عنه غير ابنه المغيرة.  
(٤) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٧٩٢) عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وابن ماجه (٩١٠)، وابن حبان (٣/١٤٩)، (٨٦٨) من حديث أبي هريرة، وانظر صحيح الجامع (٣١٦٣).



يسره عليه لم يتيسر له ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿أَمَّا مَنْ أَعْطَى وَكُنَّ ﴿١﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنِ ﴿٢﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْسُرَى ﴿٣﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَعْتَنَ ﴿٤﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنِ ﴿٥﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْمُسْرِى ﴿٦﴾ [الليل: ١٠-٥]، وقال ﷺ: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة» ثم تلا ﷺ هذه الآية <sup>(١)</sup>، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «واهدني ويسر الهدى لي» <sup>(٢)</sup>، وأخبر الله عن نبيه موسى عليه السلام أنه قال في دعائه: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٣﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٤﴾﴾ [طه: ٢٥-٢٦] وكان ابن عمر يدعو: اللهم يسرنى لليسرى، وجنبنى العسرى.

وقد سبق في شرح الحديث المشار إليه توجيه ترتيب دخول الجنة على الإتيان بأركان الإسلام الخمسة. وهي: التوحيد، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج.

وقوله: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَىٰ أَبْوَابِ الْخَيْرِ»:

لما رتب دخول الجنة على واجبات الإسلام، دَلَّه بعد ذلك على أبواب الخير من النوافل، فإن أفضل أولياء الله هم المقربون، الذين يتقربون إليه بالنوافل بعد أداء الفرائض.

وقوله: «الصَّوْمُ جَنَّةٌ»:

هذا الكلام ثابت عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وخرَّجَاه في «الصحيحين» <sup>(٣)</sup> من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، وخرَّجَاه الإمام أحمد <sup>(٤)</sup> بزيادة، وهي: «الصَّيَامُ جَنَّةٌ وَحِصْنٌ حَصِينٌ مِنَ النَّارِ».

وخرَّج من حديث عثمان بن أبي العاص عن النبي ﷺ قال: «الصَّوْمُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ، كَجَنَّةِ أَحَدِكُمْ مِنَ الْقِتَالِ» <sup>(٥)</sup>.

ومن حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «قَالَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ: الصَّيَامُ جَنَّةٌ يَسْتَجِبُ بِهَا الْعَبْدُ مِنَ النَّارِ» <sup>(٦)</sup>.

وخرَّج أحمد والنسائي من حديث أبي عبيدة، عن النبي ﷺ قال: «الصَّيَامُ جَنَّةٌ مَا لَمْ يَخْرِقْهَا» <sup>(٧)</sup>، وقوله: «مَا لَمْ يَخْرِقْهَا» يعني: بالكلام السييء ونحوه، ولهذا في حديث أبي

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٩٤٩)، ومسلم، حديث (٢٦٤٧)، وأبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٣٣٤٤).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (١٥١٠)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٣٠)، وأحمد (٢٢٧/١)، (١٩٩٧)، وابن حبان (٢٢٧/٣)، (٩٤٧)، وانظر صحيح الجامع (٣٤٨٥) من حديث ابن عباس.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٤٩٢)، ومسلم، حديث (١١٥١)، والترمذي (٧٦٤)، والنسائي (٢٢١٥)، وأحمد (٤١٤/٢)، (٩٣٥٢).

(٤) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٤٠٢/٢)، (٩٢١٤)، وانظر صحيح الترغيب (٩٨٠).

(٥) صحيح: أخرجه النسائي، حديث (٢٢٣١)، وابن ماجه (١٦٣٩)، وأحمد (٢٢/٤)، (١٦٣٢٢)، وانظر صحيح الجامع (٣٨٧٩).

(٦) حسن لغيره: أخرجه أحمد (٣٩٦/٣)، (١٥٢٩٩)، وانظر صحيح الترغيب (٩٨١).

(٧) ضعيف: أخرجه النسائي، حديث (٢٢٣٣)، وأحمد (١٩٥/١)، (١٦٩٠)، وأبو يعلى (١٨٠/٢)، (٨٧٨)، وانظر ضعيف الجامع (٣٥٧٨).

هريرة المخرّج في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «الصيام جنة، فإذا كان يوم صوم أحدكم، فلا يرفث، ولا يجهل، فإن امرؤ سابه فليقل: إني امرؤ صائم». وقال بعض السلف: الغيبة تخرق الصيام، والاستغفار يرقعه، فمن استطاع منكم أن لا يأتي بصوم مخرق فليفعل.

وقال ابن المنكدر: الصائم إذا اغتاب خرق، وإذا استغفر رقع. وخرّج الطبراني بإسناد فيه نظر عن أبي هريرة مرفوعاً: «الصَّيَامُ جُنَّةٌ ما لم يخرقها» قيل: بم يخرقه؟ قال: «بكذب أو غيبة»<sup>(١)</sup>.

فالجنة: هي ما يستجنُّ بها العبد، كالمجن الذي يقيه عند القتال من الضرب، فكذلك الصيام يقي صاحبه من المعاصي في الدنيا، كما قال عز وجل: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَنَقُّونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فإذا كان له جنة من المعاصي، كان له في الآخرة جنة من النار، وإن لم يكن له جنة في الدنيا من المعاصي، لم يكن له جنة في الآخرة من النار.

وخرّج ابن مردويه من حديث علي مرفوعاً، قال: «بعث الله يحيى بن زكريا إلى بنى إسرائيل بخمسة كلمات».

فذكر الحديث بطوله، وفيه: «وإن الله يأمركم أن تصوموا، ومثل ذلك كمثله رجل مشى إلى عدوه، وقد أخذ للقتال جنةً، فلا يخاف من حيث ما أتى»<sup>(٢)</sup>، وخرّجه من وجه آخر عن علي موقوفاً.

وفيه قال: «والصيام مثله كمثله رجل انتصره الناس، فاستحذ في السلاح، حتى ظن أنه لن يصل إليه سلاح العدو، فكذلك الصيام جنة»<sup>(٣)</sup>.



(١) ضعيف جداً: ذكره السيوطي في الجامع (٥١٩٧)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة، وانظر ضعيف الجامع (٣٥٧٩).

(٢) ضعيف: ذكره الهيثمي في المجمع (١٢٤)، وقال: رواه البزار وفيه محمد بن يزيد بن سنان وأبوه ضعيفان وشيخ البزار لم يجرحه أحد.

(٣) رجاله موثقون: ذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (٤٥٩/١)، وقال: رواه أبو حامد البزار فقال: رجاله موثقون.

وقوله ﷺ: «وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ»:

هذا الكلام رُوي عن النبي ﷺ من وجوه أخر، فخرَّجه الإمام أحمد والترمذي من حديث كعب بن عجرة عن النبي ﷺ قال: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ حَصِينَةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ»<sup>(١)</sup>، وخرَّجه الطبراني وغيره من حديث أنس مرفوعاً بمعناه.

وخرَّجه الترمذي وابن حبان في «صحيحه» من حديث أنس عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ صَدَقَةَ السَّرِّ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتُدْفِعَ مِيتَةَ السُّوءِ»<sup>(٢)</sup>.

وروى عن علي بن الحسين أنه كان يحمل الخبز على ظهره بالليل يتبع به المساكين في ظلمة الليل، ويقول: إن الصدقة في سواد الليل تطفيء غضب الرب عز وجل، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١].

فدل على أن الصدقة يكفر بها من السيئات: إما مطلقاً، أو صدقة السر.

وقوله: «وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ»:

يعني: أنها تطفيء الخطيئة أيضاً كالصدقة، ويدل على ذلك ما خرَّجه الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من رواية عروة بن النزال عن معاذ قال: أقبلنا مع النبي ﷺ من غزوة تبوك، فذكر الحديث، وفيه: «الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ وَقيامُ العبد في جوف الليل يكفر الخطيئة».

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قِيَامُ اللَّيْلِ».

وقد روى عن جماعة من الصحابة: أن الناس يحترقون بالنهار بالذنوب، وكلما قاموا إلى صلاة من الصلوات المكتوبات أطفأوا ذنوبهم، ورُوي ذلك مرفوعاً من وجوه فيها نظر.

فكذلك قيام الليل يكفر الخطايا، لأنه أفضل نوافل الصلاة، وفي «الترمذي» من حديث بلال عن النبي ﷺ قال: «عليكم بقيام الليل، فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل قربة إلى الله عز وجل، وَمَنْهَاةٌ عَنِ الْإِثْمِ، وَتَكْفِيرٌ لِلْسَيِّئَاتِ، وَمَطْرَدَةٌ لِلدَّاءِ عَنِ الْجَسَدِ»<sup>(٥)</sup>، وخرَّجه أيضاً من

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٦١٤)، وأحمد (٣/٣٩٩)، (١٥٣١٩)، والطبراني في الكبير (١٩/١٠٥)، (٢١٢)، وانظر صحيح الترمذي.

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٦٦٤)، وابن حبان (٨/١٠٣)، (٣٣٠٩)، والطبراني في الصغير (٢/٢٠٥)، (١٠٣٤)، وانظر الإرواء (٨٨٥).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٥/٢٣٧)، (٢٢١٢١)، والطبراني في الكبير (٢٠/١٤٢)، (٢٩١)، قلت: وفيه عروة بن النزال وهو ضعيف.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١١٦٣)، وأبو داود (٢٤٢٩)، والترمذي (٤٣٨)، وأحمد (٢/٣٠٣)، (٨٠١٣).

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي (٣٥٤٩)، والبيهقي في السنن (٢/٥٠٢)، (٤٤٢٤)، وانظر الضعيفة (٥٣٤٨).

حديث أبي أمامة، عن النبي بنحوه، وقال: هو أصح من حديث بلال. وخرجه ابن خزيمة والحاكم في «صحيحيهما» من حديث أبي أمامة أيضًا (١).

وقال ابن مسعود: فضل صلاة الليل على صلاة النهار كفضل صدقة السر على صدقة العلانية، وخرجه أبو نعيم عنه مرفوعًا والموقوف أصح (٢). وقد تقدم أن صدقة السر تطفئ الخطيئة، وتطفئ غضب الرب، فكذلك صلاة الليل.

وقوله: «ثُمَّ تَلَا: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [السجدة: ١٦-١٧]: يعني: أن النبي ﷺ تلا هاتين الآيتين عند ذكره فضل صلاة الليل، ليبين بذلك فضل صلاة الليل، وقد روى عن أنس أن هذه الآية نزلت في انتظار صلاة العشاء، خرجه الترمذي وصححه (٣) وروى عنه أنه قال في هذه الآية: كانوا يتنفلون بين المغرب والعشاء، خرجه أبو داود (٤)، وروى نحوه عن بلال، خرجه البزار بإسناد ضعيف (٥). وكل هذا يدخل في عموم لفظ الآية، فإن الله (عز وجل) مدح الذين تتجافى جنوبهم عن المضاجع لدعائهم، فيشمل ذلك كل من ترك النوم بالليل لذكر الله ودعائه، فيدخل فيه من صلى العشاءين، ومن انتظر صلاة العشاء فلم ينم حتى يصلها لا سيما مع حاجته إلى النوم، مجاهدة نفسه على تركه لأداء الفريضة، وقد قال النبي ﷺ لمن انتظر صلاة العشاء: «إِنَّكُمْ لَن تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُ الصَّلَاةَ» (٦).

ويدخل فيه من نام ثم قام من نومه بالليل للتهجد، وهو أفضل أنواع التطوع بالصلاة مطلقًا. وربما دخل فيه من ترك النوم عند طلوع الفجر، وقام إلى أداء صلاة الصبح، لا سيما مع غلبة النوم عليه، ولهذا يشرع للمؤذن في أذان الفجر أن يقول في أذانه: الصلاة خير من النوم.

وقول ﷺ: «وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ»:

ذكر أفضل أوقات التهجد بالليل، وهو جوف الليل، وخرجه الترمذي والنسائي من حديث

(١) حسن بشواهده: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٤٩) (٢)، والحاكم في المستدرک (١/ ٤٥١)، (١١٥٦)، وابن خزيمة (١٧٦/ ٢)، (١١٣٥)، وانظر المشكاة (١٢٢٧).

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠٥/ ٩)، (٨٩٩٨) موقوفًا، (١٧٩/ ١٠)، (١٠٣٨٢)، وأبو نعيم في الحلية (١٦٧/ ٤) مرفوعًا، وانظر الضعيفة (٤٠١٠).

(٣) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٣١٩٦)، وانظر صحيح الترغيب (٥٨٩) من حديث أنس بن مالك موقوفًا. (٤) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (١٣٢١)، والبيهقي في السنن (٣/ ١٩)، (٤٥٢٦)، وانظر الإرواء (٤٦٩) عن أنس بن مالك موقوفًا.

(٥) ضعيف: أخرجه البزار (٢٢٥٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (١١٢٦٦)، وقال: رواه البزار عن شيخه عبد الله بن شبيب وهو ضعيف، وفيه قال بلال: كنا نجلس في المجلس وناس من أصحاب النبي ﷺ يصلون بعد المغرب إلى العشاء فنزلت الآية ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦].

(٦) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠٠)، ومسلم، حديث (٦٤٠)، والنسائي (٥٣٩)، وابن ماجه (٦٩٢) من حديث أنس بن مالك.

أبى أمامة، قال: قيل: يا رسول الله، أى الدعاء أسمع؟ قال: «جوف الليل الآخر، ودُبُرُ الصلوات المكتوبات»<sup>(١)</sup>. وخرّجه ابن أبى الدنيا، ولفظه: جاء رجل إلى النّبي ﷺ، قال: أى الصلاة أفضل؟ قال: «جوف الليل الأوسط»، قال: أى الدعاء أسمع؟ قال: «دُبُر المكتوبات»<sup>(٢)</sup>. خرّج النسائي من حديث أبى ذر قال: سألت النّبي ﷺ أى الليل خير؟ قال: «خير الليل جوفه»<sup>(٣)</sup>، وخرّج الإمام أحمد من حديث أبى مسلم قال: قلت لأبى ذر: أى قيام الليل أفضل؟ قال: سألت النّبي ﷺ كما سألتني، فقال: «جوف الليل الغابر أو نصف الليل، وقليل فاعله»<sup>(٤)</sup>.

وخرّج البزار، والطبراني من حديث ابن عمر، قال: سئل النّبي ﷺ: أيُّ الليل أجوب دعوة؟ قال: «جوف الليل»، زاد البزار فى روايته: «الآخر»<sup>(٥)</sup>.

وخرّج الترمذى من حديث عمرو بن عبسة سمع النّبي ﷺ يقول: «أقرب ما يكون الربُّ من العبد فى جوف الليل الآخر، فإن استطعت أن تكونَ ممَّن يذكر الله فى تلك الساعة فكن»<sup>(٦)</sup>، وصححه، وخرّجه الإمام أحمد، ولفظه قال: قلت: يا رسول الله، أى الساعات أفضل؟ قال: «جوف الليل الآخر»<sup>(٧)</sup> وفى رواية له أيضًا: قال: «جوف الليل الآخر أجوبه دعوة»<sup>(٨)</sup>، وفى رواية له: قلت: يا رسول الله، هل من ساعة أقرب إلى الله من أخرى؟ قال: «جوف الليل الآخر»<sup>(٩)</sup>، وخرّجه ابن ماجه، وعنده: «جوف الليل الأوسط»<sup>(١٠)</sup> وفى رواية للإمام أحمد عن عمرو بن عبسة، قال: قلت: يا رسول الله، هل من ساعة أفضل من ساعة؟ قال: «إنَّ الله ليتدلَّى فى جوف الليل، فيغفر، إلّا ما كان من الشرك»<sup>(١١)</sup>. وقد قيل: إن جوف الليل إذا أطلق فالمرادُّ به وسطه، وإن قيل: «جوف الليل الآخر» فالمرادُّ وسط النّصف الثاني، وهو السدس

(١) صحيح لغيره: أخرجه الترمذى، حديث (٣٤٩٩)، وانظر صحيح الترغيب (١٦٤٨).

(٢) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٧٣/٢)، (٦٦١٤) عن الحسن مرسلاً، وانظر ضعيف الجامع (١٠٣٥).

(٣) أخرجه النسائي فى الكبرى (٤٧٠/٢)، (٤٢١٦)، والبخارى فى التاريخ الكبير (٤٥/٢).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧٩/٥)، (٢١٥٩٥)، وابن حبان (٣٠٣/٦)، (٢٥٦٤)، وقال الشيخ الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(٥) رجاله رجال الصحيح: أخرجه الطبراني فى الصغير (٢٢٢/١)، (٣٥٥)، والبزار (٣١٥١)، وذكره الهيثمي فى المجمع (١٧٢٥٢)، وقال: رواه الطبراني والبزار ورجال البزار رجال الصحيح.

(٦) صحيح: أخرجه الترمذى، حديث (٣٥٧٩)، والنسائي (٥٧٢)، وابن خزيمة (١٨٢/٢)، (١١٤٧)، وانظر صحيح الجامع (١١٧٣).

(٧) صحيح: أخرجه أحمد (٣٨٥/٤)، (١٩٤٥٤)، وانظر تخريج كتاب الإيمان لابن تيمية.

(٨) صحيح: أخرجه أحمد (٣٨٧/٤)، (١٩٤٦٥)، وانظر الصحيحة (١٩١٩).

(٩) صحيح: أخرجه النسائي، حديث (٥٨٤)، وأحمد (١١٣/٤)، (١٧٠٦٧)، وانظر صحيح النسائي.

(١٠) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (١٣٦٤)، وانظر صحيح ابن ماجه.

(١١) أخرجه أحمد (٣٨٥/٤)، (١٩٤٥٢).

الخامس من أسداس الليل، وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الإلهي.

وقوله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سِنَانِهِ؟»:

قلتُ: بلى يا رسول الله، قال: «رَأْسُ الْأَمْرِ: الإسلام، وعموده: الصلاة، وذروة سنامه: الجهاد»، وفي رواية للإمام أحمد من رواية شهر بن حوشب، عن ابن عَنَم، عن معاذ قال: قال لي نبي الله ﷺ: «إِنْ شِئْتَ حَدِّثْكَ بِرَأْسِ هَذَا الْأَمْرِ وَقِوَامِ هَذَا الْأَمْرِ وَذِرْوَةِ السَّنَامِ»، قلتُ: بلى، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ رَأْسَ هَذَا الْأَمْرِ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِنْ قِوَامُ هَذَا الْأَمْرِ: إِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَإِنْ ذِرْوَةُ السَّنَامِ مِنْهُ: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّمَا أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَيَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، فَقَدْ اعْتَصَمُوا وَعَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(١)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، مَا شَحِبَ وَجْهٌ، وَلَا اغْبَرَّتْ قَدَمٌ فِي عَمَلٍ يُبْتَغَى فِيهِ دَرَجَاتُ الْجَنَّةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ كَجِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا تُقَلَّ مِيزَانُ عَبْدٍ كِدَابَّةً تَنْفَقُ لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٢)</sup>.

فأخبر النبي عن ثلاثة أشياء: رأس الأمر، وعموده، وذروة سنامه.

فأما رأس الأمر، ويعنى بالأمر:

الدين الذي بعث به وهو الإسلام، وقد جاء تفسيره في الرواية الأخرى بالشهادتين، فمن لم يقرَّ بهما ظاهرًا وباطنًا، فليس من الإسلام في شيء.

وأما قوام الدين الذي يقوم به الدين كما يقوم الفسطاط على عموده:

فهو الصلاة، وفي الرواية الأخرى: «وإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ» وقد سبق القول في أركان الإسلام وارتباط بعضها ببعض. وأما ذروة سنامه - وهو أعلى ما فيه وأرفعه:

فهو الجهاد، وهذا يدل على أنه أفضل الأعمال بعد الفرائض، كما هو قول الإمام أحمد وغيره من العلماء. وقوله في رواية الإمام أحمد: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، مَا شَحِبَ وَجْهٌ وَلَا اغْبَرَّتْ قَدَمٌ فِي عَمَلٍ يُبْتَغَى بِهِ دَرَجَاتُ الْجَنَّةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ كَجِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» يدل على ذلك صريحًا. وفي «الصحيحين» عن أبي ذر، قال: قلتُ: يا رسول الله، أي العمل أفضل؟ قال: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ»<sup>(٣)</sup>. وفيهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ، ثُمَّ جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»<sup>(٤)</sup>. والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جدًا.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٤٥/٥)، (٢٢١٧٥)، وانظر ضعيف الترغيب (٨٢٧).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٤٦/٥)، (٢٢١٧٥) وهو تكملة الحديث السابق، وانظر ضعيف الترغيب (٨٢٧).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٥١٨)، ومسلم، حديث (٨٤)، والنسائي (٣١٢٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٦)، ومسلم، حديث (٨٣)، والترمذي (١٦٥٨).

وقوله: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكَ كُلُّهُ؟»:

قلتُ: بلى يا رسول الله، فأخذ بلسانه فقال: «كُفَّ عليك هذا» إلى آخر الحديث. هذا يدلُّ على أن كُفَّ اللسان وضبطه وحبسه هو أصل الخير كله، وأن من ملك لسانه، فقد ملك أمره وأحكمه وضبطه، وقد سبق الكلام على هذا المعنى فى شرح حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(١)</sup>، وفى شرح حديث: «قل: آمَنْتُ بالله، ثم استقم»<sup>(٢)</sup>، وخرَّج البزار فى «مسنده»<sup>(٣)</sup> من حديث أبى اليسر أن رجلاً قال: يا رسول الله، دلّنى على عملٍ يدخلنى الجنة، قال: «أمسك هذا»، وأشار إلى لسانه، فأعادها عليه، فقال: «ثكلتك أمك، هل يُكَبُّ النَّاسُ على مناخرهم فى النَّارِ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ» وقال: إسناده حسن.

والمراد بـ «حصائد الألسنة»: جزاء الكلام المحرم وعقوباته؛ فإن الإنسان يزرع بقوله وعمله الحسنات والسيئات، ثم يحصد يوم القيامة ما زرع، فمن زرع خيراً من قول أو عملٍ، حصد الكرامة، ومن زرع شراً من قول أو عملٍ، حصد غداً الندامة.

وظاهر حديث معاذ يدل على أن أكثر ما يدخل به الناس النار النطقُ بألسنتهم، فإن معصية النطق يدخل فيه الشرك وهو أعظم الذنوب عند الله عز وجل، ويدخل فيها القول على الله بغير علم، وهو قرين الشرك، ويدخل فيه شهادة الزور التى عدلت الإشراك بالله عز وجل، ويدخل فيها السحر والقذف وغير ذلك من الكبائر والصغائر؛ كالكذب والغيبة والنميمة، وسائر المعاصى الفعلية لا يخلو غالباً من قول يقترب بها يكون معيئاً عليها. وفى حديث أبى هريرة (رضى الله عنه) عن النبى ﷺ قال: «أَكْثَرُ مَا يُدْخِلُ النَّاسَ النَّارَ الْأَجُوفَانُ: الْفَمُ وَالْفَرْجُ»<sup>(٤)</sup> خرَّجه الإمام أحمد والترمذى. وفى «الصحيحين» عن أبى هريرة (رضى الله عنه) عن النبى ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَّبِعُنَّ مَا فِيهَا، يَزُلُّ بِهَا فِى النَّارِ أَبَعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»<sup>(٥)</sup>، وخرَّجه الترمذى ولفظه: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لَا يَرَى بِهَا بَأْسًا، يَهْوَى بِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا فِى النَّارِ»<sup>(٦)</sup>. وروى مالك، عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر دخل على أبى بكر الصديق رضى الله عنه وهو يجبد لسانه، فقال عمر: مه، غفر الله لك! فقال أبو بكر: هذا أوردنى الموارد<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن بريدة: رأيت ابن عباس أخذاً بلسانه، وهو يقول: ويحك، قُلْ خيراً تغنم، أو اسكت

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) حسن: أخرجه البزار (٣٥٧٢)، وقال إسناده حسن.

(٤) حسن: أخرجه الترمذى، حديث (٢٠٠٤)، وابن ماجه (٤٢٤٦)، وأحمد (٣٩٢/٢)، (٩٠٨٥)، وانظر صحيح الترغيب (١٧٢٣).

(٥) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٦٤٧٧)، ومسلم، حديث (٢٩٨٨).

(٦) صحيح: أخرجه الترمذى، حديث (٢٣١٤)، وابن ماجه (٣٩٧٠)، وأحمد (٢٣٦/٢)، (٧٢١٤)، وانظر صحيح الجامع (١٦١٨).

(٧) صحيح: أخرجه مالك (٩٨٨/٢)، (١٧٨٨)، وأبو يعلى (١٧/١)، (٥)، وانظر المشكاة (٤٨٦٩).

عن سوء تسلّم، وإلّا فاعلم أنّك ستندم، قال: فقلّ له: [يا أبا عباس]، لم تقول هذا؟ قال: إنه بلغني أن الإنسان - أراه قال: ليس على شيء من جسده - أشدّ حنقًا أو غيظًا يوم القيامة منه على لسانه إلا ما قال به خيرًا، أو أملى به خيرًا<sup>(١)</sup>. وكان ابن مسعود يحلف بالله الذي لا إله إلا هو: ما على الأرض شيء أحوج إلى طول سجن من لسان<sup>(٢)</sup>. وقال الحسن: اللسان أمير البدن، فإذا جنى على الأعضاء شيئًا جنت، وإذا عفّ عفّت. وقال يونس بن عبيد: ما رأيت أحدًا لسانه منه على بالٍ إلا رأيت ذلك صلاحًا في سائر عمله. وقال يحيى بن أبي كثير: ما صلح منطق رجل [قط] إلا عرفت ذلك في سائر عمله، ولا فسد منطق رجل قط إلا عرفت ذلك في سائر عمله<sup>(٣)</sup>. وقال المبارك بن فضالة، عن يونس بن عبيد: لا تجد شيئًا من البرّ واحدًا يتبعه البرّ كله غير اللسان، فإن تجد الرجل يصوم النهار، ويفطر عا، الحرام، ويقوم الليل ويشهد الزور بالنهار - وذكر أشياء نحو هذا - ولكن لا تجده لا يتكلّم إلا بحقّ، فيخالف ذلك عمله [أبدًا]<sup>(٤)</sup>.



- (١) ضعيف: أخرجه أحمد في: الزهد (ص ١٨٩)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٧/٢) قلت: وفي إسناده جهالة.  
 (٢) صحيح: موقوف: أخرجه الطبراني في الكبير (١٤٩/٩)، (٨٧٤٤)، وانظر صحيح الترغيب (٢٨٥٨).  
 (٣) صحيح: أخرجه ابن أبي الدنيا في: الصمت (٦٠)، قلت: إسناده صحيح.  
 (٤) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٠/٣) قلت: وفيه مبارك بن فضالة وهو مدلس.



## الحديث الثلاثون

عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّمُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَغْتَدُوها، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نَسْيَانٍ، فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا».

حديث حسن، رواه الدارقطني وغيره<sup>(١)</sup>

هذا الحديث من رواية مكحول عن أبي ثعلبة الخشني، وله علتان: إحداهما: أن مكحولاً لم يصح له السماع من أبي ثعلبة، كذلك قال أبو مسهر الدمشقي وأبو نعيم الحافظ وغيرهما.

والثانية: أنه اختلف في رفعه ووقفه على أبي ثعلبة، ورواه بعضهم عن مكحول من قوله، لكن قال الدارقطني: الأشبه بالصواب المرفوع، قال: وهو أشهر. وقد حسن الشيخ رحمه الله هذا الحديث، وكذلك حسنه قبله الحافظ أبو بكر ابن السمعاني في «أماليه».

وقد روى معنى هذا الحديث مرفوعاً من وجوه أخر، خرّجه البزار في «مسنده» والحاكم من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسِيَ شَيْئًا. ثُمَّ تلا هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ رُؤُوكَ نَبِيًّا﴾ [برم: ٦٤]»، وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وقال البزار: إسناده صالح<sup>(٢)</sup>.

وخرّجه الطبراني والدارقطني من وجه آخر عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ بمثل حديث أبي ثعلبة، وقال في آخره: «رحمة من الله، فاقبلوها»<sup>(٣)</sup>، ولكن إسناده ضعيف.

وخرّج الترمذي، وابن ماجه من رواية سيف بن هارون عن سليمان التيمي عن أبي عثمان، عن سلمان قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء، فقال: «الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرّم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»<sup>(٤)</sup>.

وقال الترمذي: رواه سفيان - يعني ابن عيينة - عن سليمان، عن أبي عثمان، عن سلمان

(١) ضعيف: أخرجه الدارقطني (١٨٣/٤)، (٤٢)، والحاكم في المستدرک (١٢٩/٤)، (٧١١٤)، والطبراني في الكبير (٢٢١/٢٢)، (٥٨٩)، وانظر المشكاة (١٩٧).

(٢) حسن: أخرجه البزار (١٢٣)، والحاكم في المستدرک (٤٠٦/٢)، (٣٤١٩)، والبيهقي في السنن (١٢/١٠)، (١٩٥٠٨)، والدارقطني (١٣٧/٢)، (١٢)، وانظر غايه المرام (٢).

(٣) ضعيف جداً: أخرجه الطبراني في الصغير (٢٤٩/٢)، (١١١١)، والدارقطني (٢٩٧/٤)، (١٠٤)، قلت: رواه الطبراني من طريق أصرم بن حوشب وهو متروك، والدارقطني من طريق نهشل بن سعيد وهو متروك أيضاً.

(٤) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (١٧٢٦)، وابن ماجه (٣٣٦٧)، والحاكم في المستدرک (١٢٩/٤)، (٧١١٥)، وانظر غايه المرام (٣).

من قوله، قال: وكأنه أصح، وذكر في كتاب «العلل» عن البخاري أنه قال في الحديث المرفوع: ما أراه محفوظًا، وقال أحمد: هو منكرو، وأنكره ابن معين أيضًا، وقال أبو حاتم الرازي: هو خطأ، رواه الثقات عن التيمي عن أبي عثمان، عن النبي ﷺ مرسلًا ليس فيه سلمان، قلت: وقد روى عن سلمان من قوله من وجوه آخر.

وخرجه ابن عدي (١) من حديث ابن عمر مرفوعًا وضعف إسناده.

ورواه صالح المري، عن الجريري، عن أبي عثمان النهدي، عن عائشة مرفوعًا، وأخطأ في إسناده (٢)، وروى عن الحسن مرسلًا (٣).

وخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال: كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء، ويتركون أشياء تقذرًا، فبعث الله نبيه ﷺ، وأنزل كتابه، وأحل - إله - حرم حرامه، فما أحل، فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، وتلا: ﴿قُلْ لَا أَمِدُّ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [النعام: ١٤٥]، وهذا موقوف (٤).

وقال عبيد بن عمير: إن الله عز وجل أحل حلالًا وحرم حرامًا، وما أحل فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو.

فحديث أبي ثعلبة قسّم فيه أحكام الله أربعة أقسام: فرائض، ومحارم، وحدود، ومسكوت عنه، وذلك يجمع أحكام الدين كلها.

قال أبو بكر ابن السمعاني: هذا الحديث أصل كبير من أصول الدين، قال: وحكى عن بعضهم أنه قال: ليس في أحاديث رسول الله ﷺ حديث واحد أجمع بانفراده لأصول العلم وفروعه من حديث أبي ثعلبة، قال: وحكى عن أبي واثلة المزني أنه قال: جمع رسول الله ﷺ الدين في أربع كلمات، ثم ذكر حديث أبي ثعلبة.

قال ابن السمعاني: فمن عيّل بهذا الحديث، فقد حاز الثواب، وأمين العقاب؛ لأن من أدّى الفرائض، واجتنب المحارم، ووقف عند الحدود، وترك البحث عمّا غاب عنه، فقد استوفى أقسام الفضل، وأوفى حقوق الدين؛ لأن الشرائع لا تخرج عن هذه الأنواع المذكورة في هذا الحديث. انتهى.

فأما الفرائض:

فما فرضه الله على عباده وألزمهم القيام به، كالصلاة والزكاة والصيام والحج.

(١) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (١٥/٧)، قلت: فيه نعيم بن مورع وهو ضعيف.

(٢) ضعيف: هذا السند فيه أبو صالح المري وهو ضعيف، ولم أقف عليه بهذا السند.

(٣) ضعيف: أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٧٤/٢)، (٦٩٣) الحسن مرسلًا.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٨٠٠)، والحاكم في المستدرک (١٢٨/٤)، (٧١١٣) وصححه، وانظر غاية المرام (٣٤/١).

وقد اختلف العلماء: هل الواجب والفرض بمعنى واحد أم لا؟ فمنهم من قال: هما سواء، وكل واجب بدليل شرعي من كتاب أو سنة أو إجماع أو غير ذلك من أدلة الشرع، فهو فرض، وهو المشهور عن أصحاب الشافعي وغيرهم، وحكى رواية عن أحمد، لأنه قال: كل ما في الصلاة فهو فرض.

ومنهم من قال: بل الفرض ما ثبت بدليل مقطوع به، والواجب ما ثبت بغير مقطوع به، وهو قول الحنفية وغيرهم.

وأكثر النصوص عن أحمد تُفرق بين الفرض والواجب، فنقل جماعة من أصحابه عنه أنه قال: لا يُسمى فرضاً إلا ما كان في كتاب الله تعالى، وقال في صدقة الفطر: ما أجتري أن أقول: إنها فرض، مع أنه يقول بوجوبها، فمن أصحابنا من قال: مراده أن الفرض: ما ثبت بالكتاب، والواجب: ما ثبت بالسنة، ومنهم من قال: أراد أن الفرض: ما ثبت بالاستفاضة والنقل المتواتر، والواجب: ما ثبت من جهة الاجتهاد، وساغ الخلاف في وجوبه.

ويشكل على هذا أن أحمد قال في رواية الميموني في بر الوالدين: ليس بفرض، ولكن أقول: واجب ما لم يكن معصية، وبر الوالدين مجمع على وجوبه، وقد كثرت الأوامر به في الكتاب والسنة، فظاهر هذا أنه لا يقول: فرضاً، إلا ما ورد في الكتاب والسنة تسميته فرضاً.

وقد اختلف السلف في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: هل يُسمى فريضة أم لا؟

فقال جوبير عن الضحاك: هما من فرائض الله عز وجل، وكذا روى عن مالك.

وروى عبد الواحد بن زيد، عن الحسن؛ قال: ليس بفريضة، كان فريضة على بنى إسرائيل، فرحم الله هذه الأمة لضعفهم، فجعله عليهم نافلة.

وكتب عبد الله بن شبرمة إلى عمرو بن عُبيد أبياتاً مشهورة أولها:

الأمر بالمعروف يا عمرو نافلة والقائمون به لله أنصار

واختلف كلام أحمد فيه: هل يُسمى «واجباً» أم لا؟ فروى عنه جماعة ما يدل على وجوبه. وروى عنه أبو داود في الرجل يرى الطنبور ونحوه: أوجب عليه تغييره؟ قال: ما أدري ما واجب؛ إن غير فهو فضل.

قال إسحاق بن راهويه: هو واجب على كل مسلم، إلا أن يخشى على نفسه، ولعل أحمد يتوقف في إطلاق الواجب على ما ليس بواجب على الأعيان، بل على الكفاية.

وقد اختلف العلماء في الجهاد: هل هو واجب أم لا؟ فأنكر جماعة منهم وجوبه، منهم: عطاء، وعمرو بن دينار، وابن شبرمة، ولعلهم أرادوا هذا المعنى، وقالت طائفة: هو واجب، منهم: سعيد بن المسيب، ومكحول، ولعلهما أرادوا وجوبه على الكفاية.

وقال [أحمد] في رواية حنبل: الغزو واجب على الناس كلهم كوجوب الحج، فإذا غزا بعضهم أجزأ عنهم، ولا بد للناس من الغزو.

وسأله المروزي عن الجهاد: أفرض هو؟ قال: قد اختلفوا فيه، وليس هو مثل الحج، ومراده: أن الحج لا يسقط عمن لم يحج مع الاستطاعة بحج غيره، بخلاف الجهاد. وسئل عن الثغير: متى يجب؟ فقال: أما إيجاب فلا أدري، ولكن إذا خافوا على أنفسهم فعليهم أن يخرجوا.

وظاهر هذا التوقف في إطلاق لفظ «الواجب» على ما لم يأت فيه لفظ الإيجاب تورعاً، ولذلك توقّف في إطلاق لفظ الحرام على ما اختلف فيه وتعارضت أدلته من نصوص الكتاب أو السنة، فقال في متعة النساء: لا أقول: هي حرام، ولكن يُنهي عنه، ولم يتوقف في معنى التحريم، ولكن في إطلاق لفظه، لاختلاف النصوص والصحابة فيها، هذا هو الصحيح في تفسير كلام أحمد.

وقال في الجمع بين الأختين بملك اليمين: لا أقول: حرام، ولكن يُنهي عنه، والصحيح في تفسيره أنه توقّف في إطلاق لفظة الحرام دون معناها، وهذا كله على سبيل الورع في الكلام، حذراً من الدخول تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَقُولَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

قال الربيع بن خثيم: ليتق أحدكم أن يقول: «أحل الله كذا، وحرم كذا»، فيقول الله: كذبت، لم أجل كذا ولم أحرم كذا.

وقال ابن وهب: سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت علماءنا يقول أحدهم إذا سئل: أكره هذا، ولا أحبه، ولا يقول: حلال ولا حرام.

وأما ما حكى عن أحمد أنه قال: كل ما في الصلاة فهو فرض، فليس كلامه كذلك وإنما نقل عنه ابنه عبد الله أنه قال: كل شيء في الصلاة مما وكّده الله، فهو فرض، وهذا يعود إلى معنى قوله: «إنه لا فرض إلا ما في القرآن» والذي وكّده الله من أمر الصلاة القيام والقراءة والركوع والسجود، وإنما قال أحمد هذا؛ لأن بعض الناس كان يقول: الصلاة فرض، والركوع والسجود لا أقول: إنه فرض، ولكنه سنة. وقد سئل مالك بن أنس عن يقول ذلك، فكفره، ف قيل له: إنه يتأول، فلعمري، وقال: لقد قال قولاً عظيماً. وقد نقله أبو بكر النيسابوري في كتاب «مناقب مالك» من وجوه عنه.

وروى أيضاً بإسناده عن عبد الله بن عمرو بن ميمون بن الرماح، قال: دخلت على مالك ابن أنس، فقلت: يا أبا عبد الله، ما في الصلاة من فريضة؟ وما فيه من سنة - أو قال: نافلة؟ فقال مالك: كلام الزنادقة؛ أخرجه. ونقل إسحاق بن منصور عن إسحاق بن راهويه أنه أنكر تقسيم أجزاء الصلاة إلى سنة وواجب، فقال: كل ما في الصلاة فهو واجب، وأشار إلى أن منه ما تعاد الصلاة بتركه، ومنه لا تعاد.

وسبب هذا - والله أعلم - أن التعبير بلفظ السنة قد يُفرض إلى التهاون بفعل ذلك، وإلى

الزهد فيه وتركه، وهذا خلاف مقصود الشارع من الحث عليه، والترغيب فيه بالطرق المؤدية إلى فعله وتحصيله، فإطلاق لفظ الواجب أذعن إلى الإتيان به، والرغبة فيه. وقد ورد إطلاق الواجب في كلام الشارع على ما لا يائمه بتركه، ولا يُعاقب عليه عند أكثرين، كفعل الجمعة، وكذلك ليلة الضيف عند كثير من العلماء أو أكثرهم، وإنما المراد به المبالغة في الحث على فعله وتأكيده.

#### وأما المحارم:

فهى التى حماها الله تعالى، ومنع من قربانها وارتكابها وانتهاكها.  
والمحرمات المقطوع بها مذكورة في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ إِنَّ لِلنَّاسِ مَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].  
وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وقد ذكر في بعض الآيات المحرمات المختصة بنوع من الأنواع كما ذكر المحرمات من المطاعم في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْرٌ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].  
وقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].  
وفى الآية الأخرى: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَظَةُ وَالْمَوْفُودَةُ وَالْمَرْدِيَّةُ وَالطَّيْحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ﴾ [المائدة: ٣].

وذكر المحرمات في النكاح في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وذكر المحرمات من المكاسب في قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما السنة، ففيها ذكر كثير من المحرمات، كقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ»<sup>(١)</sup>، وقوله: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»<sup>(٢)</sup>. وقوله: «كُلْ مَسْكِرًا حَرَامًا»<sup>(٣)</sup>. وقوله: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٢٩٦)، ومسلم، حديث (١٥٨١)، وابن ماجه (٢١٦٧)، والنسائي في الكبير (٥٤/٤)، (٦٢٦٥) من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٨٨)، وأحمد (٢٤٧/١)، (٢٢٢١)، وانظر صحيح الجامع (٥١٠٧) من حديث ابن عباس.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٣٤٣)، ومسلم، حديث (١٧٣٣)، وأبو داود (٣٦٨٤)، والنسائي (٥٦٠٣) من حديث أبي موسى.

(٤) سبق تخريجه.

فما ورد التصريح بتحريمه في الكتاب والسنة، فهو محرّم.

وقد يستفاد التحريم من النهي مع الوعيد والتشديد، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَنَاءُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٩١-٩٠] إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْفَنَاءِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ [المائدة: ٩١-٩٠]

وأما النهي المجرد، فقد اختلف الناس: هل يُستفاد منه التحريم أم لا؟ وقد روى عن ابن عمر إنكار استفادة التحريم منه. قال ابن المبارك: أخبرنا سلام بن أبي مطيع، عن ابن أبي دخیلة، عن أبيه، قال: كنت عند ابن عمر، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن الزبيب والتمر، يعني: أن يخلط، فقال لي رجل من خلفي: ما قال؟ فقلت: حرّم رسول الله ﷺ الزبيب والتمر، فقال عبد الله بن عمر: كذبت، فقلت: ألم تقل: «نهى رسول الله ﷺ عنه»، فهو حرام؟ فقال: أنت تشهد بذلك؟ قال سلام: كأنه يقول: من نهى النبي ﷺ ما هو أدب<sup>(١)</sup>.

وقد ذكرنا فيما تقدم عن العلماء الورعين كأحمد ومالك توقّف إطلاق لفظ الحرام على ما لم يتيقن تحريمه مما فيه نوع شبهة أو اختلاف. وقال النخعي: كانوا يكرهون أشياء لا يُحرمونها، وقال ابن عون: قال لي مكحول: ما تقولون في الفاكهة تُلقى بين القوم فينتهبونها؟ قلت: إنّ ذلك عندنا لمكروه، قال: حرام هي؟ قلت: إنّ ذلك عندنا لمكروه، قال: حرام هي؟ قال ابن عون: فاستجفينا ذلك من قول مكحول.

وقال جعفر بن محمد: سمعت رجلاً يسأل القاسم بن محمد، الغناء أحرامٌ هو؟ فسكت عنه القاسم، ثم عاد، فسكت عنه، ثم عاد، فقال له: إنّ الحرام ما حرّم في القرآن، أرأيت إذا أتى بالحق والباطل إلى الله، في أيهما يكون الغناء؟ فقال الرجل: في الباطل، فقال: فأنت نفسك. قال عبد الله ابن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: أما ما نهى النبي ﷺ، فمنها أشياء حرام، مثل قوله: «نهى أن تُنكح المرأة على عمتها، أو على خالتها»<sup>(٢)</sup>، فهذا حرام، و«نهى عن جلود السباع»<sup>(٣)</sup>، فهذا حرام، وذكر أشياء من نحو هذا. ومنها أشياء نهى عنها، فهي أدب.

وأما حدود الله التي نهى عن اعتدائها:

فالمراد بها جملة ما أُذِنَ في فعله، سواء كان على طريق الوجوب، أو الندب، أو الإباحة، واعتداؤها: هو تجاوز ذلك إلى ارتكاب ما نهى عنه، كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١] والمراد: من طلق على غير ما أمر الله به وأذن فيه، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْدُوْهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والمراد: من أمسك بعد أن طلق بغير معروف، أو سرّح بغير إحسان، أو أخذ ممّا أعطى المرأة شيئاً على

(١) لم أقف عليه.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥١١١)، ومسلم، حديث (١٤٠٨)، وأبو داود (٢٠٦٥)، والنسائي (٣٢٩٠)، وابن ماجه (١٩٢٩)، وأحمد (٢٢٩/٢)، (٧١٣٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤١٣٢)، والترمذي (١٧٧١)، والنسائي (٤٢٥٣)، والطبراني في الكبير (١٩١/١)، (٥٠٨)، وانظر صحيح الجامع (٦٩٥٣) من حديث أسامة بن عمير.

غير وجه الفدية التي أذن الله فيها . وقال تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ يَقِصْ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ [النساء: ١٣-١٤] والمراد : من تجاوز ما فرضه الله للورثة ، ففُضِّلَ وارثًا ، وزاد على حقه ، أو نقصه منه ، ولهذا قال النبي ﷺ في خطبته في حجة الوداع : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » (١) .

وروى الثَّوَّاسُ بن سمعان عن النبي ﷺ قال : « ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة ، وعلى باب الصراط داع يقول : يا أيها الناس ، ادخلوا الصراط جميعاً ، ولا تُعرَّجوا . وداع يدعو من جوف الصراط ، فإذا أراد أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب ، قال : وَيَحَكْ لَا تَفْتَحْهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجْهُ . والصراط : الإسلام ، والسوران : حدود الله ، والأبواب المفتحة : محارم الله ، وذلك الداعي على رأس الصراط : كتاب الله ، والداعي من فوق : واعظ الله في قلب كل مسلم » خَرَّجَهُ الإمام أحمد ، وهذا لفظه ، والنسائي في « تفسيره » والترمذي وحسنه (٢) .

فضرب النبي ﷺ مثل الإسلام في هذا الحديث بصراط مستقيم ، وهو الطريق السهل ، الواسع ، الموصل سالكة إلى مطلوبه ، وهو - مع هذا - مستقيم ، لا عوج فيه ، فيقتضي ذلك قربه وسهولته ، وعلى جنبتي الصراط يمنة ويسرة سوران ، وهما حدود الله ، فكما أن السور يمنع من كان داخله من تعديهِ ومجاورته ، فكذلك الإسلام يمنع من دخله من الخروج عن حدوده ومجاورتها ، وليس وراء ما حدَّ الله من المأذون فيه إلا ما نهى عنه ، ولهذا مدح سبحانه الحافظين لحدوده ، وذم من لا يعرف حدَّ الحلال من الحرام ، كما قال تعالى : ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَبَغَاً وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [التوبة: ٩٧] ، وقد تقدَّم حديث القرآن وأنه يقول لمن عمل به : حفظ حدودي ، ولمن لم يعمل به : تعدَّى حدودي (٣) .

والمراد : أن من لم يجاوز ما أذن له فيه إلى ما نهى عنه ، فقد حفظ حدود الله ، ومن تعدَّى ذلك ، فقد تعدَّى حدود الله .

وقد تطلق الحدود ، ويراد بها نفس المحارم ، وحينئذ فيقال : لا تقربوا حدود الله ، كما قال تعالى : ﴿ اللَّهُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، والمراد النهي عن ارتكاب ما نهى عنه في الآية من محظورات الصيام والاعتكاف في المساجد ، ومن هذا المعنى - وهو تسمية المحارم حدوداً

(١) صحيح : أخرجه أبو داود ، حديث (٢٨٧٠) ، والترمذي (٢١٢٠) ، وابن ماجه (٢٧١٣) ، وأحمد (٢٦٧/٥) ، (٢٢٣٤٨) ، وانظر الإرواء (١٦٣٥) .

(٢) صحيح : أخرجه الترمذي ، حديث (٢٨٥٩) ، وأحمد (١٨٢/٤) ، (١٧٦٧١) واللفظ له ، والنسائي في الكبرى (٣٦١/٦) ، (١١٢٣٣) ، وانظر صحيح الجامع (٣٨٨٧) .

(٣) سبق تحريجه .

- قول النبي ﷺ: «مثل القائم على حدود الله والمُذهِن فيها، كمثل قوم اقتسموا سفينة» الحديث المشهور<sup>(١)</sup>، وأراد بـ: «القائم على حدود الله»: المنكر للمحرّمات والناهي عنها. وفي حديث ابن عباس عن النبي ﷺ، قال: «إني أخذ بحِجَزِكُمْ [أقول: اتَّقُوا النَّارَ، اتَّقُوا الْحُدُودَ] قالها ثلاثاً، خرَّجه الطبراني والبخاري<sup>(٢)</sup>، وأراد بالحدود: محارم الله ومعاصيه، ومنه قول الرجل الذي قال للنبي ﷺ: إني أصبتُ حَدًّا فأقمه عليّ<sup>(٣)</sup> وقد تُسمى العقوبات المقدرة الرادعة عن المحارم المغلظة حدوداً، كما يقال: حدُّ الزني، وحدُّ السرقة، وحدُّ شرب الخمر، ومنه قول النبي ﷺ لأسامة: «أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟»<sup>(٤)</sup> يعني: في القطع في السرقة، وهذا هو المعروف من اسم الحدود في اصطلاح الفقهاء.

وأما قول النبي ﷺ: «لا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»<sup>(٥)</sup> فهذا قد اختلف الناس في معناه، فمنهم من فسر الحدود هاهنا بهذه الحدود المقدرة، وقال: إن التعزير لا يُزاد على عشر جلدات، ولا يُزاد عليها إلا في هذه الحدود المقدرة، ومنهم من فسّر الحدود هاهنا بجنس محارم الله، وقال: المراد أن مجاوزة العشر جلدات لا يجوز إلا في ارتكاب محرّم من محارم الله، فأما ضربُ التأديب على غير محرّم، فلا يتجاوز به عشر جلدات. وقد حمل بعضهم قوله ﷺ: «وَحَدُّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا» على هذه العقوبات الزاجرة عن المحرمات، وقال: المراد النهي عن تجاوز هذه الحدود وتعيديها عند إقامتها على أهل الجرائم، ورجّح ذلك بأنه لو كان المراد بالحدود الوقوف عند الأوامر والنواهي، لكان تكريراً لقوله: «فَرَضَ فَرِائِضٌ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا» وليس الأمر على ما قاله، فإن الوقوف عند الحدود يقتضي أنه لا يخرج عما أذن فيه إلى ما نهى عنه، وذلك أعم من كون المأذون فيه فرضاً أو ندباً أو مباحاً كما تقدّم، وحيثنّذ، فلا تكرير في الحديث، والله أعلم.

وأما المسكوت عنه: فهو ما لم يذكر حكمه بتحليل، ولا بإيجاب، ولا بتحريم، فيكون معفواً عنه، لا حرج على فاعله، وعلى هذا دلّت هذه الأحاديث المذكورة هاهنا، كحديث أبي ثعلبة وغيره.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٤٩٣)، والترمذي (٢١٧٣)، وأحمد (٢٦٨/٤)، (١٨٣٨٧)، وابن حبان (٥٣٣/١)، (٢٩٨) من حديث النعمان بن بشير.

(٢) حسن لغيره: أخرجه الطبراني في الكبير (٣٣/١١)، (١٠٩٥٣)، والبخاري (١٩٣٦)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣٤٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٨٢٣)، ومسلم، حديث (٢٧٦٤) من حديث أنس بن مالك.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٧٨٨)، ومسلم، حديث (١٦٨٨)، وأبو داود (٤٣٧٣)، والترمذي (١٤٣٠)، والنسائي (٤٨٩٩)، وابن ماجه (٢٥٤٧) من حديث عائشة.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٨٤٨)، وأبو داود (٤٤٩١)، والترمذي (١٤٦٣)، وابن ماجه (٢٦٠١)، وأحمد (٤٦٦/٣)، (١٥٨٧٠) من حديث أبي بردة.



وقد اختلفت ألفاظ حديث أبي ثعلبة، فروى باللفظ المتقدم، وروى بلفظ آخر، وهو: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، ونهاكم عن أشياء، فلا تنتهكوها، وعفا عن أشياء من غير نسيان، فلا تبحثوا عنها» خرّجه إسحاق بن راهويه، وروى بلفظ آخر وهو: «فرض فرائض فلا تضيعوها، وسئ لكم سنناً فلا تنتهكوها، وحرّم عليكم أشياء فلا تعتدوها، وترك بين ذلك أشياء من غير نسيان رحمة منه، فاقبلوها ولا تبحثوا عنها» خرّجه الطبراني<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية تبين أن المعفو عنه ما ترك ذكره، فلم يحرم ولم يحلل. ولكن مما ينبغي أن يعلم: أن ذكر الشيء بالتحريم والتحليل مما قد يخفى فهمه من نصوص الكتاب والسنة، فإن دلالة هذه النصوص قد تكون بطريق النص والتصريح، وقد تكون بطريق العموم والشمول، وقد تكون دلالة بطريق الفحوى والتنبيه، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] فإن دخول ما هو أعظم من التأفيف من أنواع الأذى يكون بطريق الأولي، ويسمى ذلك «مفهوم الموافقة».

وقد تكون دلالة بطريق مفهوم المخالفة، كقوله: «في الغنم السائمة الزكاة»<sup>(٢)</sup> فإنه يدل بمفهومه على أنه لا زكاة في غير السائمة، وقد أخذ الأكثرون بذلك، واعتبروا مفهوم المخالفة، وجعلوه حجة.

وقد تكون دلالة من باب القياس، فإذا نص الشارع على حكم في شيء لمعنى من المعاني، وكان ذلك المعنى موجوداً في غيره، فإنه يتعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى عند جمهور العلماء، وهو من باب العدل والميزان الذي أنزله الله، وأمر بالاعتبار به، فهذا كله مما يعرف به دلالة النصوص على التحليل والتحريم.

فأما ما انتفى فيه ذلك كله فهنا يستدل بعدم ذكره بإيجاب أو تحريم على أنه معفو عنه، وها هنا مسلكان:

أحدهما: أن يقال: لا إيجاب ولا تحريم إلا بالشرع، ولم يوجب الشرع كذا، أو لم يحرمه، فيكون غير واجب، أو غير حرام، كما يقال مثل هذا في الاستدلال على نفى وجوب الوتر والأضحية، أو نفى تحريم الضب ونحوه، أو نفى تحريم بعض العقود المختلف فيها، كالمساقاة والمزارعة ونحو ذلك، ويرجع هذا إلى استصحاب براءة الذمة حيث لم يوجد ما يدل على اشتغالها، ولا يصلح هذا الاستدلال إلا لمن عرف أنواع أدلة الشرع وسبورها، فإن قطع - مع ذلك - بانتفاء ما يدل على إيجاب أو تحريم، قطع بنفى الوجوب أو التحريم، كما يقطع بانتفاء فرضية صلاة سادسة، أو صيام شهر غير شهر رمضان، أو وجوب الزكاة في غير الأموال الزكوية، أو حجة غير حجة الإسلام، وإن كان هذا كله يستدل عليه بنصوص مصرحة بذلك،

(١) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/٢٢١)، (٥٨٩)، وانظر المشكاة (١٩٧).

(٢) ذكره ابن قانع كما في الإصابة (١/٣٢٢) من حديث العذري.

وإن ظن انتفاء ما يدل على إيجاب أو تحريم، ظن انتفاء الوجوب والتحريم من غير قطع.  
والمسلوك الثاني: أن يذكر من أدلة الشرع العامة ما يدل على أن ما لم يوجبه الشرع، ولم يحرمه، فإنه معفو عنه، كحديث أبي ثعلبة هذا وما في معناه من الأحاديث المذكورة معه، ومثل قوله ﷺ لما سئل عن الحج أفى كل عام؟ فقال: «ذرونى ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء، فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر، فاتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>.

ومثل قوله ﷺ فى حديث سعد بن أبى وقاص: «إن أعظم المسلمين فى المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم، فحرم من أجل مسألته»<sup>(٢)</sup>.

وقد دل القرآن على مثل هذا أيضاً فى مواضع، كقوله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَمْرٌ لِّىَ بِمَا أُوحِيَ إِلَاَّ تَحْرِيمَ، فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، فعنفهم على ترك الأكل ممَّا ذكر اسم الله عليه، معللاً بأنه قد بين لهم الحرام، وهذا ليس منه، فدل على أن الأشياء على الإباحة، وإلا لما ألحق اللوم بمن امتنع من الأكل مما لم ينص له على حله بمجرد كونه لم ينص على تحريمه.  
واعلم أن هذه المسألة غير مسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع: هل هو الحظر أو الإباحة، أو لا حكم فيها؟ فإن تلك المسألة مفروضة فيما قبل ورود الشرع، فأما بعد وروده، فقد دلت هذه النصوص وأشباهاها على أن حكم ذاك الأصل زال، واستقرَّ أن الأصل فى الأشياء الإباحة بأدلة الشرع. وقد حكى بعضهم الإجماع على ذلك، وغلطوا من سوى بين المسألتين، وجعل حكمهما واحداً. وكلام الإمام أحمد يدل على أن ما لا يدخل فى نصوص التحريم، فإنه معفو عنه.

قال أبو الحارث: قلت لأبى عبد الله - يعنى أحمد -: إن أصحاب الطير يذبحون من الطير شيئاً لا نعرفه، فما ترى فى أكله؟ فقال: كل ما لم يكن ذا مخلب أو يأكل الجيف، فلا بأس به، فحصر تحريم الطير فى ذى المخلب المنصوص عليه وما يأكل الجيف، لأنه فى معنى الغراب المنصوص عليه وحكم بإباحة ما عداهما.

وحديث ابن عباس الذى سبق ذكره يدل على مثل هذا، وحديث سلمان الفارسي فيه النهى عن السؤال عن الجبن والسمن والفراء، فإن الجبن كان يصنع بأرض المجوس ونحوهم من الكفار، وكذلك السمن، وكذلك الفراء تجلب من عندهم، وذبايحهم ميتة، وهذا مما يستدل به

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٣٣٧)، والنسائي (٢٦١٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٢٨٩)، ومسلم، حديث (٢٣٥٨)، وأبو داود (٤٦١٠)، وأحمد (١/١٧٦)، (١٥٢٠).

على إباحة لبن الميتة وأنفحتها، وعلى إباحة أطعمة المجوس، وفي ذلك كله خلاف مشهور، ويُحتمل على أنه إذا اشتبه الأمر لم يجب السؤال والبحث عنه، كما قال ابن عمر لما سئل عن الجبن الذي يصنعه المجوس، فقال: ما وجدته في سوق المسلمين اشتريته ولم أسأل عنه<sup>(١)</sup>، وذكر عند عمر الجبن وقيل له: إنه يصنع بأنافح الميتة، فقال: سمو الله وكلوا<sup>(٢)</sup>. قال الإمام أحمد: أصح حديث فيه هذا الحديث، يعني: جبن المجوس.

وقد روى من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ أتى بجبنة في غزوة الطائف، فقال: «أين تُصنع هذه؟» قالوا: بفارس، فقال ﷺ: «ضعوا فيها السكينَ واقطعوا، واذكروا اسم الله وكلوه» خرّجه الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، وسئل عنه فقال: هو حديث منكّر، وكذا قال أبو حاتم الرازي. وخرّج أبو داود<sup>(٤)</sup> معناه من حديث ابن عمر، إلا أنه قال: في غزوة تبوك، وقال أبو حاتم: هو منكّر أيضًا. وخرّجه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> في كتابه مرسلاً، وهو أشبه، وعنده زيادة، وهي: أنه قيل له: يا رسول الله، نخشى أن تكون ميتة؟ قال: «سمّوا عليه وكلوه».

وخرّج الطبراني معناه من حديث ميمونة، وإسناده جيّد، لكنه غريب جدّاً<sup>(٦)</sup>. وفي «صحيح البخاري»<sup>(٧)</sup> عن عائشة أنّ قومًا قالوا للنبي ﷺ: إن قومًا يأتوننا باللحم، ولا ندرى أذكّر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: «سمّوا عليه أنتم وكلوا». قالت: وكانوا حديثي عهد بالكفر.

وفي «مسند الإمام أحمد»<sup>(٨)</sup> عن الحسن أنّ عمر أراد أن ينهى عن حُلل الجبنة، لأنها تصبغ بالبول، فقال له أبيّ: ليس ذلك لك، قد لبسهن النبي ﷺ ولبسنهن في عهده، وخرّجه الخلال

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٣٩/٤)، (٨٧٨٥) من طريق أيوب عن نافع، قلت: وإسناده صحيح.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٣٩/٤)، (٨٧٨٣) من طريق إسرائيل عن سماك عن رجل عن كثير بن شهاب وفيه مجهول.

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٠٢/١)، (٢٧٥٥)، والطبراني في الكبير (٣٠٣/١١)، (١١٨٠٧) واللفظ له، وفيه جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور.

(٤) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٣٨١٩)، وابن حبان (٤٦/١٢)، (٥٢٤١)، والبيهقي في السنن (٦/١٠)، (١٩٤٦٨)، وانظر صحيح أبي داود.

(٥) مرسل: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٤٢/٤)، (٨٧٩٥) عن الشعبي والضحاك مرسلاً.

(٦) حسن لغيره: أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٤٤/٢)، (١٥٩٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (٨٠٢٦)، وقال: رواه الطبراني وفيه أحمد بن الفرخ الحجازي ضعفه محمد بن عوف وابن عدي ووثقه ابن أبي حاتم وبقية رجاله ثقات.

(٧) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٥٠٧)، وأبو داود (٢٨٢٩)، والنسائي (٤٤٣٦)، وابن ماجه (٣١٧٤).

(٨) منقطع: أخرجه أحمد (١٤٢/٥)، (٢١٣٢١)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٥٧٦)، وقال: رواه أحمد والحسن لم يسمع من عمر ولا من أبي.

من وجه آخر وعنده: أن أبيًا قال له: يا أمير المؤمنين، قد لبسها نبي الله ﷺ، ورأى الله مكانها، ولو علم الله أنها حرامٌ لنهى عنها، فقال: صدقت.

وسئل الإمام أحمد: عن لبس ما يصبغه أهل الكتاب من غير غسل، فقال: لم تسأل عمًا لا تعلم؟ لم يزل الناس منذ أدركناهم لا يُنكرون ذلك، وسئل عن يهود يصبغون بالبول، فقال: المسلم والكافر في هذا سواء، ولا تسأل عن هذا، ولا تبحث عنه، وقال: إذا علمت أنه لا محالة يصبغ بشيء من البول، وصحَّ عندك، فلا تصل فيه حتى تغسله. وخرَّج من حديث المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ أهدى له خُفَّان، فلبسهما ولا يعلم أذكيَّهما أم لا<sup>(١)</sup>.

وقد ورد ما يستدل به على البحث والسؤال، فخرَّج الإمام أحمد من حديث رجلٍ عن أم مسلم الأشجعية<sup>(٢)</sup> أن النبي ﷺ أتاها وهي في قُبَّةٍ فقال: «ما أحسنها إن لم يكن فيها ميتة»، قالت: فجعلت أتبعها. والرجل مجهول.

وخرَّج الأثرم بإسناده عن زيد بن وهب، قال: أتانا كتابُ عمر بأذربيجان: إنكم بأرض فيها الميتة، فلا تلبسوا من الفراء حتى تعلموا جلَّه من حرامه.

وروى الخلال بإسناده عن مجاهد أن ابن عمر رأى على رجل فروًا، فمسَّه وقال: لو أعلم أنه دُكِّي، لسرَّنى أن يكون لى منه ثوب. وعن محمد بن كعب أنه قال لعائشة: ما يمنعك أن تتخذى لحافًا من الفراء؟ قالت: أكره أن ألبس الميتة<sup>(٣)</sup>.

وروى عبد الرزاق بإسناده عن ابن مسعود أنه قال لمن نزل من المسلمين بفارس: إذا اشتريتم لحماً فسلوا، إن كان ذبيحة يهودى أو نصراني، فكلوا<sup>(٤)</sup>. وهذا لأنَّ الغالب على أهل فارس المجوس وذبائحهم محرمة. والخلاف في هذا يُشبه الخلاف في إباحة طعام من لا تُباح ذبيحته من الكفار، وفي استعمال أواني المشركين وثيابهم، والخلاف فيها يرجع إلى قاعدة تعارض الأصل والظاهر، وقد سبق ذكر ذلك في الكلام على حديث: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتهيات»<sup>(٥)</sup>.

وقوله في الأشياء التي سكت عنها: «رَحْمَةً مِنْ غَيْرِ نَسْيَانٍ»<sup>(٦)</sup>:

يعني: أنه إنَّما سكت عن ذكرها رحمة بعباده ورفقًا، حيث لم يحرمها عليهم حتى يُعاقبهم على فعلها، ولم يوجبها عليهم حتى يُعاقبهم على تركها، بل جعلها عفوًا، فإن فعلوها فلا حرج

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (١٧١٩)، وانظر صحيح الترمذي.

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٣٧/٦)، (٢٧٥٠٥)، والطبراني في الكبير (١٥٦/٢٥)، (٣٧٥)، قلت وفيه رجل لم يسم.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦٥/١)، (١٩٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٤٨٧/٤)، (٨٥٧٨)، وابن أبي شيبة (٤٣٤/٦)، (٣٢٦٩٣).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

عليهم، وإن تركوها فكذلك، وفي حديث أبي الدرداء: ثم تلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ شَيْئًا﴾ [مریم: ٦٤]، ومثله قوله عز وجل: ﴿لَا يَصِلُ رَبِّي وَلَا يَسَى﴾ [طه: ٥٢].

وقوله: «فَلَا تَبْخَثُوا عَنْهَا»:

يَحْتَمِلُ اختصاص هذا النهي بزمن النبي ﷺ؛ لأن كثرة البحث والسؤال عما لم يذكر قد يكون سبباً لنزول التشديد فيه بإيجاب أو تحريم، وحديث سعد بن أبي وقاص يدل على هذا، ويحتمل أن يكون النهي عاماً، والمرى عن سلمان من قوله يدل على ذلك، فإن كثرة البحث والسؤال عن حكم ما لم يذكر في الواجبات ولا في المحرمات، قد يوجب اعتقاد تحريمه، أو إيجابه، لمشابهته لبعض الواجبات أو المحرمات، فقبول العافية فيه، وترك البحث والسؤال عنه خير، وقد يدخل ذلك في قول النبي ﷺ: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً، خرجه مسلم<sup>(١)</sup> من حديث ابن مسعود مرفوعاً، والمتنطع: هو المتعمق البحاث عما لا يعنيه، وهذا قد يتمسك به من يتعلّق بظاهر اللفظ، وينفى المعاني والقياس كالظاهرية. والتحقيق في هذا المقام - والله أعلم - أن البحث عما لم يوجد فيه نص خاص أو عام على قسمين:

أحدهما: أن يبحث عن دخوله في دلالات النصوص الصحيحة من الفحوى والمفهوم والقياس الظاهر الصحيح، فهذا حق، وهو مما يتعيّن فعله على المجتهدين في معرفة الأحكام الشرعية.

والثاني: أن يدقّق الناظر نظره وفكره في وجوه الفروق المستبعدة، فيفرّق بين متماثلين بمجرد فرقي لا يظهر له أثر في الشرع، مع وجود الأوصاف المقتضية للجمع، أو يجمع بين متفرّقين بمجرد الأوصاف الطردية التي هي غير مناسبة، ولا يدل دليل على تأثيرها في الشرع، فهذا النظر والبحث غير مرضي ولا محمود، مع أنه قد وقع فيه طوائف من الفقهاء، وإنما المحمود النظر الموافق لنظر الصحابة ومن بعدهم من القرون المفضلة كابن عباس ونحوه، ولعلّ هذا مراد ابن مسعود بقوله: إياكم والتنطع، إياكم والتعمق، وعليكم بالعتيق، يعني بما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم.

ومن كلام بعض أئمة الشافعية: لا يليق بنا أن نكتفى بالخيالات في الفروق، كدأب أصحاب الرأي، والسر في تلك أن متعلّق الأحكام في الحال الظنون وغلباتها، فإذا كان اجتماع مسألتين أظهر في الظن من افتراقهما، وجب القضاء باجتماعهما وإن انقذ فرق على بعد، فافهموا ذلك فإنه من قواعد الدين. انتهى. ومما يدخل في النهي عن التعمق والبحث عنه: أمور الغيب الخيرية التي أمر بالإيمان بها، ولم يبين كيفيتها، وبعضها قد لا يكون له شاهد في هذا العالم المحسوس، فالبحث عن كيفية ذلك هو مما لا يعني، وهو مما يُنهى عنه، وقد يوجب الحيرة

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٧٠)، وأبو داود (٣٦٠٨)، وأحمد (٣٨٦/١)، (٣٦٥٥).

والشك، ويرتقى إلى التكذيب.

وفى «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «لا يزال الناس يسألون، حتى يقال: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً، فليقل: آمنت بالله»، وفى رواية له: «لا يزال الناس يسألونكم عن العلم، حتى يقولوا: هذا الله خلقنا، فمن خلق الله؟» (١) وفى رواية له أيضاً: «ليسألنكم الناس عن كل شيء، حتى يقولوا: الله خلق كل شيء، فمن خلقه؟» (٢)، وخرجه البخاري ولفظه: «يأتى الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا بلغه فليستعذ بالله ولينته» (٣). وفى «صحيح مسلم» عن أنس عن النبي ﷺ قال: «قال الله عز وجل: إن أمتك لا يزالون يقولون: ما كذا؟ ما كذا؟، حتى يقولوا: هذا الله خلق الخلق، فمن خلق الله؟» وخرجه البخاري، ولفظه: «لن يبرح الناس يتساءلون: هذا الله خالق كل شيء، فمن خلق الله؟» (٤).

قال إسحاق بن راهويه: لا يجوز التفكير فى الخالق، ويجوز للعباد أن يفكروا فى المخلوقين بما سمعوا فيهم، ولا يزيدون على ذلك، لأنهم إن فعلوا، تاهوا، قال: وقد قال الله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكَ إِلَّا تَسِيحٌ بِجُودِهِ﴾ [الاسراء: ٤٤]، فلا يجوز أن يقال: كيف تسبح القصاع، والأخونة، والخيز المخبوز، والشياب المنسوجة؟ وكل هذا قد ضح العلم فيه أنهم يسبحون، فذلك إلى الله أن يجعل تسبيحهم كيف شاء وكما يشاء، وليس للناس أن يخوضوا فى ذلك إلا بما علموا، ولا يتكلموا فى هذا وشبهه إلا بما أخبر الله، ولا يزيدوا على ذلك، فاتقوا الله، ولا تخوضوا فى هذه الأشياء المتشابهة، فإنه يردىكم الخوض فيه عن سنن الحق. نقل ذلك كله حرب عن إسحاق رحمه الله.



(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٣٤)، وأبو داود (٤٧٢١).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٣٥) (٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٢٧٦)، ومسلم، حديث (١٣٤) (٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٢٩٦)، ومسلم، حديث (١٣٦)، وأحمد (١٠٢/٣)، (١٢٠١٤).

## الحديث الحادى والثلاثون

عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ، فَقَالَ: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ».

حديث حسن: رواه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة<sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرَّجه ابن ماجه من رواية خالد بن عمرو القرشي، عن سفيان الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، وقد ذكر الشيخ رحمه الله أن إسناده حسن، وفي ذلك نظر، فإن خالد بن عمرو القرشي الأموي قال فيه الإمام أحمد: منكر الحديث، وقال مرة: ليس بثقة، يروى أحاديث بواطيل، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال مرة: كان كذاباً يكذب، حدث عن شعبة أحاديث موضوعة، وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ضعيف، ونسبه صالح بن محمد، وابن عدي إلى وضع الحديث، وتناقض ابن حبان في أمره، فذكره في كتاب «الثقات»، وذكره في كتاب «الضعفاء»، وقال: كان ينفرد عن الثقات بالموضوعات، لا يحل الاحتجاج بخبره، وخرَّج العقيلي حديثه هذا وقال: ليس له أصل من حديث سفيان الثوري، قال: وقد تابع خالدًا عليه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذه عنه ودلسه، لأن المشهور به خالد هذا.

قال أبو بكر الخطيب: وتابعه أيضًا أبو قتادة الحرَّاني ومهران بن أبي عمر الرازي، فرووه عن الثوري، قال: وأشهرها حديث ابن كثير. كذا قال، وهذا يخالف قول العقيلي: «إن أشهرها حديث خالد بن عمرو»، وهذا أصح، ومحمد بن كثير الصنعاني هو المصيصي، ضعفه أحمد، وأبو قتادة ومهران تكلم فيهما أيضًا، لكن محمد بن كثير خير منهما، فإنه ثقة عند كثير من الحفاظ. وقد تعجب ابن عدي من حديثه هذا، وقال: ما أدري ما أقول فيه. وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن حديث محمد بن كثير عن سفيان الثوري، فذكر هذا الحديث، فقال: هذا حديث باطل، يعني بهذا الإسناد، يُشير إلى أنه لا أصل له عن محمد بن كثير عن سفيان.

وقال ابن مشيش: سألت أحمد عن حديث سهل بن سعد، فذكر هذا الحديث، فقال أحمد: لا إله إلا الله - تعجبًا منه - من يروى هذا؟ قلت: خالد بن عمرو، فقال: وقعنا في خالد بن عمرو، ثم سكت، ومراده الإنكار على من ذكر له شيئًا من حديث خالد هذا، فإنه لا يُشتغل به. وخرَّجه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب «المواعظ» له عن خالد بن عمرو، ثم

(١) حسن: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤١٠٢)، والحاكم في المستدرک (٣٤٨/٤)، (٧٨٧٣)، والطبراني في الكبير (١٩٣/٦)، (٥٩٧٢)، وانظر الصحيحة (٩٤٤).





وقد ذم الله من كان يريد الدنيا بعمله وسعيه ونيتته، وقد سبق ذكر ذلك في الكلام على حديث «الأعمال بالنيات». والأحاديث في ذم الدنيا وحقاتها عند الله كثيرة جدًا، ففي «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن جابر أن النبي ﷺ مرَّ بالسوق والناس كنفته، فمرَّ بجدي أسكَّ ميت، فتناوله، فأخذ بأذنه، فقال: «أَيْكُمْ يُحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ بِدْرَهُمْ؟» فقالوا: «ما نحبُّ أنه لنا بشيء، وما نصنع به؟» قال: «أَتُحِبُّونَ أَنَّهُ لَكُمْ؟» قالوا: «والله لو كان حيًّا كان عبيًّا فيه، لأنه أسكَّ، فكيف وهو ميت؟» فقال: «والله، للدُّنيا أهونُ على الله من هذا عليكم». وفيه أيضًا<sup>(٢)</sup> عن المستورد الفهري، عن النبي ﷺ قال: «ما الدُّنيا في الآخرة إلا كما يجعلُ أحدكم أصبغةً في اليمِّ، فلينظر بماذا ترجع». وخرَّج الترمذي من حديث سهل بن سعد، عن النبي ﷺ، قال: «لو كانت الدُّنيا تعدلُ عندَ الله جناح بعوضة، ما سقى كافراً منها شربةً» وصححه<sup>(٣)</sup>.

ومعنى الزهد في الشيء: الإعراض عنه لاستقلاله، واحتقاره، وارتفاع الهمَّة عنه، يقال: شيء زهيد: أي قليل حقير.

وقد تكلم السلفُ ومن بعدهم في تفسير الزهد في الدنيا، وتنوعت عباراتهم عنه، وورد في ذلك حديثٌ مرفوعٌ خرَّجه الترمذي وابن ماجه من رواية عمرو بن واقد، عن يونس بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: «الرَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ، وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَكِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيْكَ أَوْثَقَ مِمَّا فِي يَدِ اللَّهِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ الْمَصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصَبْتَ بِهَا أَرْغَبَ فِيهَا لَوْ أَنَّهَا بَقِيَتْ لَكَ»<sup>(٤)</sup> وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمرو بن واقد منكر الحديث.

قلت: الصحيح وقفه، كما رواه الإمام أحمد في كتاب «الزهد»، حدثنا زيد بن يحيى الدمشقي، حدثنا خالد بن صبيح، حدثنا يونس بن حلبس قال: قال أبو مسلم الخولاني: ليس الزهادة في الدنيا بتحريم الحلال، ولا إضاعة المال، إنما الزهادة في الدنيا أن تكون بما في يد الله أوثق مما في يديك، وإذا أصبت بمصيبة كنت أشدَّ رجاءً لأجرها وذخراً من إيَّاهَا لو بقيت لك.

وخرَّجه ابن أبي الدنيا من رواية محمد بن مهاجر، عن يونس بن ميسرة، قال: ليس الزَّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا بِإِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَكِنَّ الزَّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا أَنْ تَكُونَ بِمَا فِي يَدِ اللَّهِ أَوْثَقَ

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٩٥٧)، وأبو داود (١٨٦)، وأحمد (٣/٣٦٥)، (١٤٩٧٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٨٥٨)، والترمذي (٢٣٢٣)، وابن ماجه (٤١٠٨)، وأحمد (٤/٢٢٨)، (١٨٠٣٧).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٢٠)، وابن ماجه (٤١١٠)، والطبراني في الكبير (٦/١٧٨)، (٥٩٢١)، وانظر صحيح الجامع (٥٢٩٢).

(٤) ضعيف جدًا: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٤٠)، وابن ماجه (٤١٠٠)، وانظر ضعيف الترغيب (١٩٨١).

منك بما في يدك، وأن يكون حالك في المصيبة وحالك إذا لم تصب بها سواء، وأن يكون مادحك وذامك في الحق سواء.

يفسر الزهد في الدنيا بثلاثة أشياء كلها من أعمال القلوب، لا من أعمال الجوارح، ولهذا كان أبو سليمان يقول: لا تشهد لأحد بالزهد، فإن الزهد في القلب.

أحدها: أن يكون العبد بما في يد الله أوثق منه بما في يد نفسه، وهذا ينشأ من صحة اليقين وقوته، فإن الله ضمن أرزاق عباده، وتكفل بها، كما قال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وقال: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الدَّهْرِيَّات: ٢٢]، وقال: ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ﴾ [المنكوب: ١٧]. قال الحسن: إن من ضعف يقينك أن تكون بما في يدك أوثق منك بما في يد الله عز وجل.

وروى عن ابن مسعود قال: إن أرجى ما أكون للرزق إذا قالوا: ليس في البيت دقيق. وقال مسروق: إن أحسن ما أكون ظناً حين يقول الخادم: ليس في البيت قفيز من قمح ولا درهم. وقال الإمام أحمد: أسر أيامي إليّ يوم أصبح وليس عندي شيء. وقيل لأبي حازم الزاهد: ما مالك؟ قال: لي مالان لا أخشى معهما الفقر: الثقة بالله، واليأس مما في أيدي الناس. وقيل له: أما تخاف الفقر؟ فقال: أنا أخاف الفقر ومولاي له ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى؟! ودفع إلى عليّ بن الموفق ورقة، فقرأها فإذا فيها: يا عليّ بن الموفق أتخاف الفقر وأنا ربك؟

وقال الفضيل بن عياض: أصل الزهد الرضا عن الله عز وجل. وقال: القنوع هو الزهد وهو الغني. فمن حقق اليقين، وثق بالله في أموره كلها، ورضى بتدبيره له، وانقطع عن التعلق بالمخلوقين رجاءً وخوفاً، ومنعه ذلك من طلب الدنيا بالأسباب المكروهة، ومن كان كذلك، كان زاهداً في الدنيا حقيقة، وكان من أغنى الناس، وإن لم يكن له شيء من الدنيا كما قال عمار: كفى بالموت واعظاً، وكفى باليقين غني، وكفى بالعبادة شغلاً.

وقال ابن مسعود: اليقين: أن لا ترضى النَّاسَ بسخط الله، ولا تحمد أحداً على رزق الله، ولا تلم أحداً على ما لم يؤت الله، فإن الرزق لا يسوقه حرص حريص، ولا يرده كراهة كاره، فإن الله تبارك وتعالى - بقسطه وعلمه وحكمه - جعل الروح والفرح في اليقين والرضا، وجعل الهم والحزن في الشك والسخط.

وفي حديث مرسل أن النبي ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك إيماناً يباسر قلبي، ويقيناً [صادقاً] حتى أعلم أنه لا يمنعني رزقاً قسمته لي، ورضنى من المعيشة بما قسمت لي»<sup>(١)</sup>.

(١) ضعيف جداً: ذكره الهيثمي في المجمع (١٧٤١٠) من حديث ابن عمر، وقال: رواه البزار وفيه أبو مهدي سعيد بن سنان وهو ضعيف، وانظر ضعيف الجامع (١١٩٢).

وكان عطاء الخراساني لا يقوم من مجلسه حتى يقول: اللهم هب لنا يقيتنا منك حتى تهون علينا مصائب الدنيا، وحتى نعلم أنه لا يصيبنا إلا ما كتبت علينا، ولا يصيبنا من هذا الرزق إلا ما قسمت لنا.

روينا من حديث ابن عباس مرفوعاً، قال: «من سرّه أن يكون أغنى الناس، فليكن بما في يد الله أوثق منه بما في يده»<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن يكون العبد إذا أُصيبَ بمصيبةٍ في دُنياه من ذهاب مالٍ، أو ولدٍ، أو غير ذلك، أرغب في ثواب ذلك مما ذهب عنه من الدنيا أن يبقى له، وهذا أيضاً ينشأ من كمال اليقين.

وقد روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: «اللهم أقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهوّن به علينا مصائب الدنيا»<sup>(٢)</sup> وهو من علامات الزهد في الدنيا، وقلة الرغبة فيها، كما قال عليّ رضي الله عنه: من زهد في الدنيا هانت عليه [المصائب].

والثالث: أن يستوى عند العبد حامدُه وذامُه في الحق، وهذا من علامات الزهد في الدنيا، واحتقارها، وقلة الرغبة فيها، فإن من عظمت الدنيا عنده أحبّ المدح وكره الذم، فربما حمله ذلك على ترك كثير من الحق خشية الذم، وعلى فعل كثير من الباطل رجاء المدح، فمن استوى عنده حامدُه وذامُه في الحق، دل على سقوط منزلة المخلوقين من قلبه، وامتلأته من محبة الحق وما فيه رضا مولاه، كما قال ابن مسعود: اليقين أن لا ترضى الناس بسخط الله. وقد مدح الله الذين يجاهدون في سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم.

وقد روى عن السلف عبارات أخر في تفسير الزهد في الدنيا، وكلها ترجع إلى ما تقدّم، كقول الحسن: الزاهد الذي إذا رأى أحداً قال: هو أفضل مني، وهذا يرجع إلى أن الزاهد حقيقة هو الزاهد في مدح نفسه وتعظيمها، ولهذا يقال: الزهد في الرياسة أشدُّ منه في الذهب والفضة، فمن أخرج من قلبه حبّ الرياسة في الدنيا، والترفع فيها على الناس، فهو الزاهد حقاً، وهذا هو الذي يستوى عنده حامده وذامه في الحق، وكقول وهيب بن الورد: الزهد في الدنيا أن لا تأسى على ما فات منها، ولا تفرح بما آتاك منها، قال ابن السماك: هذا هو الزاهد المبرز في زهده.

وهذا يرجع إلى أنه يستوى عند العبد إدبارها وإقبالها وزيادتها ونقصها، وهو مثل استواء [حال] المصيبة وعدمها كما سبق.

وسئل بعضهم - أظنه الإمام أحمد - عمّن معه مالٌ: هل يكون زاهداً؟ قال: إن كان لا يفرح بزيادته ولا يحزن بنقصه، أو كما قال.

(١) ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٠١/٤)، (٧٧٠٧)، وقال: هذا حديث صحيح قد اتفق هشام بن زياد النصري ومصادف بن زياد المدني على روايته عن محمد بن كعب القرظي، وتعبه الذهبي وقال: هشام متروك.

(٢) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٠٢)، وانظر صحيح الجامع (١٢٦٨).

وسئل الزهري عن الزاهد فقال: من لم يغلب الحرام صبره، ولم يشغل الحلال شكره، وهذا قريب مما قبله، فإن معناه أن الزاهد في الدنيا إذا قدر منها على حرام، صبر عنه، فلم يأخذه، وإذا حصل له منها حلال، لم يشغله عن الشكر، بل قام بشكر الله عليه.

قال أحمد بن أبي الحواري: قلت لسفيان بن عيينة: من الزاهد في الدنيا؟ قال: من إذا أنعم عليه شكر، وإذا ابتلى صبر. فقلت: يا أبا محمد قد أنعم عليه فشكر، وابتلى فصبر، وحبس النعمة، كيف يكون زاهداً؟ فقال: اسكت، من لم تمنعه النعماء من الشكر، ولا البلوى من الصبر، فذلك الزاهد.

وقال ربيعة: رأس الزهادة جمع الأشياء بحقها، ووضعها في حقها.

وقال سفيان الثوري: الزهد في الدنيا قصرُ الأمل، ليس بأكل الغليظ، ولا بلبس العباء، وقال: كان من دعائهم: اللهم زهدنا في الدنيا، ووسع علينا منها، ولا تزوها عنا فترغبنا فيها. وكذا قال الإمام أحمد: الزهد في الدنيا: قصرُ الأمل، وقال مرة: قصر الأمل والياس مما في أيدي الناس.

ووجه هذا أن قصر الأمل يوجب محبة لقاء الله بالخروج من الدنيا، وطول الأمل يقتضي محبة البقاء فيها، فمن قصر أمله فقد كره البقاء في الدنيا، وهذا نهاية الزهد فيها والإعراض عنها، واستدل ابن عيينة لهذا القول بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ أَلَدَارُ الْآخِرَةِ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ أَكْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٤-٩٦] الآية.

وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن الضحَّاك بن مزاحم قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال: يا رسول الله، من أزهّد الناس؟ فقال: «من لم ينسَ القبرَ والبلي، وترك أفضلَ زينة الدنيا، وأثر ما يبقى على ما يفني، ولم يعدّ غداً من أيامه وعدّ نفسه من الموتى»<sup>(١)</sup> وهذا مرسل.

وقد قسم كثير من السلف الزهد أقساماً: فمنهم من قال: أفضلُ الزُّهد: الزهد في الشرك، وفي عبادة ما عُدّ من دُونِ الله، ثمّ الزُّهد في الحرام كله من المعاصي، ثمّ الزهد في الحلال، وهو أقل أقسام الزهد، فالقسمان الأولان من هذا الزهد، كلاهما واجب، والثالث: ليس بواجب، فإن أعظم الواجبات: الزهد في الشرك، ثم في المعاصي كلها. وكان بكرّ المزني يدعو لإخوانه: زهدنا الله وإياكم زهداً من أمكنه الحرام والذنوب في الخلوات، فعلم أن الله يراه فتركه.

وقال ابن المبارك: قال سلام بن أبي مطيع: الزهد على ثلاثة وجوه:

(١) ضعيف: ذكره السيوطي في الجامع (٩٦٣)، وقال: رواه البيهقي في الشعب عن الضحَّاك مرسلًا، وانظر ضعيف الجامع (٧٩٧).

واحد: أن يخلص العمل لله عز وجل والقول ولا يُراد بشيء منه الدنيا .  
والثاني: ترك ما لا يصلح، والعمل بما يصلح .  
والثالث: الحلال أن يزهد فيه وهو تطوعٌ، وهو أدناها . وهذا قريب مما قبله، إلا أنه جعل الدرجة الأولى من الزهد: الزهد في الرياء المنافي للإخلاص في القول والعمل، وهو الشرك الأصغر، والحامل عليه محبة المدح في الدنيا، والتقدم عند أهلها، وهو من نوع محبة العلو فيها والرياسة .

وقال إبراهيم بن أدهم: الزهد ثلاثة أصناف: فزهد فرض، وزهد فضل، وزهد سلامة: فالزهد الفرض: الزهد في الحرام .  
والزهد الفضل: الزهد في الحلال .  
والزهد السلامة: الزهد في الشبهات .  
وقد اختلف الناس: هل يستحق اسم الزهد من زهد في الحرام خاصة ولم يزهد في فضول المباحات أم لا؟ على قولين:

أحدهما: أنه يستحق اسم الزهد بذلك، وقد سبق ذلك عن الزهري وابن عيينة وغيرهما .  
والثاني: لا يستحق اسم الزهد بدون الزهد في فضول المباح، وهو قول طائفة من العارفين وغيرهم، حتى قال بعضهم: لا زهد اليوم لفقد المباح المحض، وهو قول يوسف بن أسباط وغيره، وفي ذلك نظر، وكان يونس بن عبيد يقول: وما قدر الدنيا حتى يُمدح من زهد فيها؟  
وقال أبو سليمان الداراني: اختلفوا علينا في الزهد بالعراق، فمنهم من قال: الزهد في ترك لقاء الناس، ومنهم من قال: في ترك الشهوات، ومنهم من قال: في ترك الشُّبُع، وكلامهم قريبٌ بعضه من بعض، قال: وأنا أذهب إلى أن الزهد في ترك ما يشغلك عن الله عز وجل، وهذا الذي قاله أبو سليمان حسن، وهو يجمع جميع معاني الزهد وأقسامه وأنواعه .

واعلم أن الذمَّ الوارد في الكتاب والسنة للدنيا ليس هو راجعاً إلى زمانها الذي هو الليل والنهار المتعاقبان إلى يوم القيامة، فإن الله جعلهما خِلْفَةً لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً، ويروى عن عيسى عليه السلام أنه قال: إنَّ هذا الليل والنهار خزانَتان، فانظروا ما تضعون فيهما، وكان يقول: اعملوا الليل لما خلق، والنهار لما خلق له .

وقال مجاهد: ما من يوم إلا يقول: ابن آدم قد دخلت عليك اليوم، ولن أرجع إليك بعد اليوم، فانظر ماذا تعمل فيّ، فإذا انقضى، طوي، ثم يُختمُ عليه، فلا يُفكُ حتَّى يكون الله هو الذي يفضّه يوم القيامة، ولا ليلة إلا تقول كذلك، وقد أنشد بعض السلف:

إِنَّمَا الدُّنْيَا إِلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ طَرِيقٌ  
وَاللَّيَالَى مَتَجَرُّ الْإِنْسَانِ وَالْأَيَّامُ سُوقٌ  
وَلَيْسَ الذَّمُّ رَاجِعًا إِلَى مَكَانِ الدُّنْيَا الَّذِي هُوَ الْأَرْضُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لِبْنِي آدَمَ مَهَادًا وَسَكَنًا،

ولا إلى ما أودعه الله فيها من الجبال والبحار والأنهار والمعادن، ولا إلى ما أنبته فيها من الشجر والزرع، ولا إلى ما بث فيها من الحيوانات وغير ذلك، فإن ذلك كله من نعمة الله على عباده بما لهم فيه من المنافع، ولهم به من الاعتبار والاستدلال على وحدانيته صانعه وقدرته وعظمته، وإنما الذم راجع إلى أفعال بني آدم الواقعة في الدنيا؛ لأن غالبها واقع على غير الوجه الذي تحمد عاقبته، بل يقع على ما تضر عاقبته أو لا تنفع، كما قال عز وجل: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ [المعبد: ٢٠].

وانقسم بنو آدم في الدنيا إلى قسمين:

أحدهما: من أنكر أن يكون للعباد بعد الدنيا دارٌ للثواب والعقاب، وهؤلاء هم الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ ٧ أولئك مأوئهم النار بما كانوا يكسبون﴾ [يونس: ٧-٨]، وهؤلاء همهم التمتع بالدنيا، واغتنام لذاتها قبل الموت، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ [معبد: ١٧]. ومن هؤلاء من كان يأمر بالزهد في الدنيا، لأنه يرى أن الاستكثار منها يوجب الهمَّ والغمَّ، ويقول: كلما كثر التعلقُ بها تألَّمت النفسُ بمفارقتها عند الموت، فكان هذا غاية زهدهم في الدنيا.

والقسم الثاني: من يُقرّ بدارٍ بعد الموت للثواب والعقاب، وهم المنتسبون إلى شرائع المرسلين، وهم منقسمون إلى ثلاثة أقسام: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات بإذن الله. فالظالم لنفسه: هم الأكثرون منهم، وأكثرهم وقف مع زهرة الدنيا وزينتها، فأخذها من غير وجهها، واستعملها في غير وجهها، وصارت الدنيا أكبر همِّه، لها يغضب، وبها يرضي، ولها يوالي، وعليها يعادي، وهؤلاء هم أهل اللهو واللعب والزينة والتفاخر والتكاثر، وكلهم لم يعرف المقصود من الدنيا، ولا أنها منزل سفر يتزود منها لما بعدها من دار الإقامة، وإن كان أحدهم يؤمن بذلك إيماناً مجملاً، فهو لا يعرفه مفصلاً، ولا ذاق ما ذاقه أهل المعرفة بالله في الدنيا ممّا هو أنموذج ما اذخر لهم في الآخرة.

والمقتصد منهم:

أخذ الدنيا من وجوهها المباحة، وأدى واجباتها، وأمسك لنفسه الزائد على الواجب، يتوسّع به في التمتع بشهوات الدنيا، وهؤلاء قد اختلف في دخولهم في اسم الزهادة في الدنيا كما سبق ذكره، ولا عقاب عليهم في ذلك، إلا أنه ينقص من درجاتهم من الآخرة بقدر توسعهم في الدنيا. قال ابن عمر: لا يصيب عبد من الدنيا شيئاً إلا نقص من درجاته عند الله، وإن كان عليه كريماً<sup>(١)</sup>، خرّجه ابن أبي الدنيا بإسناد جيد، وروى مرفوعاً من حديث عائشة بإسناد فيه نظر.

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧/٧)، (٣٤٦٢٨) موقوفاً، وانظر صحيح الترغيب (٣٢٢٠).

وروى الإمام أحمد في كتاب «الزهد» بإسناده: أن رجلاً دخل على معاوية فكساء، فخرج فمرّ على أبي مسعود الأنصاري ورجل آخر من الصحابة، فقال أحدهما له: خذها من حسناتك، وقال الآخر: من طبيّاتك.

وبإسناده عن عمر قال: لولا أن تنقص حسناتي لخالطتكم في لين عيشكم، ولكني سمعت الله غير قوماً، فقال: «أَذْهَبْتُمْ طَبِيبَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَنْتَعْتُمْ بِهَا» [الأحاديث: ٢٠]. وقال الفضيل بن [عياض]: إن شئت استقلّ من الدنيا، وإن شئت استكثر منها، فإنما تأخذ من كيسك.

ويشهد لهذا أن الله عز وجل حرّم على عباده أشياء من فضول شهوات الدنيا وزينتها وبهجتها، حيث لم يكونوا محتاجين إليه، وأدّخره لهم عنده في الآخرة، وقد وقعت الإشارة إلى هذا بقوله عز وجل: «وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوشِقَ سَفْكَاً مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴿٣٣﴾ وَلِيُؤْتِيَهُمْ آيَاتٍ وَسِرّاً عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُنَّ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٣٥﴾ [الزمر: ٣٣-٣٥].

وصحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ»<sup>(١)</sup>، و«من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة»<sup>(٢)</sup>. وقال: «لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة»<sup>(٣)</sup>.

قال وهب: إن الله عز وجل قال لموسى عليه السلام: إني لأذود أوليائي عن نعيم الدنيا ورخائها كما يذود الراعي الشفيق إبله عن مبارك العرة<sup>(٤)</sup>، وما ذلك لهوانهم عليّ، ولكن ليستكملوا نصيبهم من كرامتي سالمًا موفراً لم تكلّمه الدنيا.

ويشهد لهذا ما خرّجه الترمذي عن قتادة بن النعمان، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا حَمَاهُ عَنِ الدُّنْيَا، كَمَا يَظَلُّ أَحَدُكُمْ يَحْمِي سَقِيمَةَ الْمَاءِ»، وخرّجه الحاكم، ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ لِيَحْمِيَ عَبْدَهُ الدُّنْيَا وَهُوَ يَحِبُّهُ، كَمَا تَحْمُونَ مَرِيضَكُمْ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، تَخَافُونَ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٥٧٥)، ومسلم، حديث (٢٠٠٣)، والترمذي (١٨٦١)، والنسائي (٥٦٧١) من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٠٧٣)، وابن ماجه (٣٥٨٨) من حديث أنس.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٤٢٦)، ومسلم، حديث (٢٠٦٧)، وأبو داود (٣٧٢٣) والترمذي (١٨٧٨).

(٤) العرة: أي عذرة الناس.

(٥) صحيح للبيهقي: أخرجه الترمذي، حديث (٢٠٣٦)، والحاكم في المستدرک (٣٤٤/٤)، (٧٨٥٧)، وانظر صحيح الترغيب (٣١٨٠).

وفى «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «الدنيا سجن المؤمن، وجنة الكافر».

وأما السابق بالخيرات بإذن الله:

فهم الذين فهموا المراد من الدنيا، وعملوا بمتقضى ذلك، فعلموا أن الله إنما أسكن عباده فى هذه الدار، ليبلوهم أيهم أحسن عملاً؟ كما قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [مرد: ٧]، وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢٠].

قال بعض السلف: أيهم أزهى فى الدنيا، وأرغب فى الآخرة، وجعل ما فى الدنيا من البهجة والنضرة محنة، لينظر من يقف منهم معه ويركن إليه، ومن ليس كذلك، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّمَنَّا لِيَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٧]، ثم بين انقطاعه ونفاذه، فقال: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرًّا﴾ [الكهف: ٨]، فلما فهموا أن هذا هو المقصود من الدنيا، جعلوا همهم التزوّد منها للآخرة التى هى دار القرار، واكتفوا من الدنيا بما يكتفى به المسافر فى سفره، كما كان النبي ﷺ يقول: «ما لى وللدنيا، إنما مثلى ومثل الدنيا كراكب قال فى ظل شجرة، ثم راح وتركها»<sup>(٢)</sup>. ووصى ﷺ جماعة من الصحابة أن يكون بلاغ أحدهم من الدنيا كزاد الراكب، منهم سلمان، وأبو عبيدة بن الجراح، وأبو ذر، وعائشة<sup>(٣)</sup>، ووصى ابن عمر أن يكون فى الدنيا كأنه غريب أو عابر سبيل، وأن يعد نفسه من أهل القبور<sup>(٤)</sup>. وأهل هذه الدرجة على قسمين:

منهم: من يقتصر من الدنيا على قدر ما يسد الرمق فقط، وهو حال كثير من الزهاد. ومنهم: من يفسح لنفسه أحياناً فى تناول بعض شهواتها المباحة، لتقوى النفس بذلك، وتنشط للعمل، كما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «حُبِّبْ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءَ وَالطُّيْبَ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» خرّجه الإمام أحمد والنسائي من حديث أنس<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٩٥٦) من حديث أبي هريرة وليس من حديث عبد الله بن عمرو وحديثه عند أحمد (١٩٧/٢)، (٦٨٥٥) بنحوه.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٧٧)، وابن ماجه (٤١٠٩)، وأحمد (٤٤١/١)، (٤٢٠٨)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٦٨) من حديث ابن مسعود.

(٣) حديث سلمان: صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤١٠٤)، وانظر صحيح الجامع (٥٤٦٥)، وحديث عائشة: ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (١٧٨٠)، وانظر ضعيف الجامع (١٢٨٨)، ولم أقف على حديث أبي عبيدة وأبي ذر.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٤١٦)، والترمذي (٢٣٣٣)، وابن ماجه (٤١١٤)، وأحمد (٢٤/٢)، (٤٧٦٤).

(٥) حسن: أخرجه النسائي، حديث (٣٩٣٩)، وأحمد (١٢٨/٣)، (١٢٣١٥)، والحاكم فى المستدرک (٢/١٧٤)، (٢٦٧٦)، وانظر المشكاة (٥٢٦١).



وخرَّج الإمام أحمد<sup>(١)</sup> من حديث عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يحبُّ من الدنيا النساء، والطيب، والطعام، فأصاب من النساء والطيب، ولم يُصب من الطعام. وقال وهب: مكتوبٌ في حكمة آل داود عليه السلام: ينبغي للعاقل أن لا يغفلَ عن أربع ساعات: ساعة يُحاسبُ فيها نفسه، وساعة يُناجى فيها ربه، وساعة يلقي فيها إخوانه الذين يخبرونه بعيوبه، ويصدقونه عن نفسه، وساعة يُخلى بين نفسه وبين لذاتها فيما يحل ويجمل، فإنَّ في هذه الساعة عونًا على تلك الساعات، وفضلٌ بُلغة واستجمامًا للقلوب، يعنى ترويحًا لها. ومتى نوى المؤمن تناول شهواته المباحة التقوى على الطاعة كانت شهواته له طاعة يُثابُّ عليها، كما قال معاذ بن جبل: إني لأحتسب نومتى كما أحتسب قومتى، يعنى: أنه ينوى بنومه التقوى على القيام فى آخر الليل، فيحتسب ثواب نومه كما يحتسب ثواب قيامه، وكان بعضهم إذا تناول شيئًا من شهواته المباحة واسى منها إخوانه، كما روى عن ابن المبارك أنه كان إذا انتهى شيئًا لم يأكله حتى يشتهي بعض أصحابه، فيأكل معهم، وكان إذا انتهى شيئًا، دعا ضيفًا له ليأكل معه. وكان يذكر عن الأوزاعي أنه قال: ثلاثة لا حساب عليهم فى مطعمهم: المتسحر، والصائم حين يفطر، وطعام الضعيف.

وقال الحسن: ليس من حبك للدنيا طلبك ما يصلحك فيها، ومن زهدك فيها ترك الحاجة يسدها عنك تركها، ومن أحبَّ الدنيا وسرته، ذهب خوف الآخرة من قلبه. وقال سعيد بن جبیر: متاع الغرور ما يُلْهِيك عن طلب الآخرة، وما لم يُلْهِك، فليس بمتاع الغرور ولكنه متاعُ بلاغٍ إلى ما هو خيرٌ منه. وقال يحيى بن معاذ الرازي: كيف لا أحبُّ دنيا قُدر لى فيها قوتٌ أكتسب به حياة أدركُ بها طاعة الله أنالُ بها الآخرة.

وسئل أبو صفوان الرعيني - وكان من العارفين - ما هى الدنيا التى ذمَّها الله فى القرآن التى ينبغى للعاقل أن يجتنبها؟ فقال: كل ما أصبت فى الدنيا تريد به الدنيا، فهو مذموم، وكل ما أصبت فيها تريد به الآخرة، فليس منها. وقال الحسن: نعمت الدار كانت الدنيا للمؤمن، وذلك أنه عمل قليلًا، وأخذ زاده منها إلى الجنة، وبشت الدار كانت للكافر والمنافق، وذلك أنه ضيَّع لئاليه، وكان زاده منها إلى النار.

وقال أيفع بن عبد الكلاعي: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، قال الله: يا أهل الجنة، كم لبثتم فى الأرض عدَّة سنين؟ قالوا: لبثنا يومًا أو بعض يوم، قال: نعم ما اتجرتن فى يوم أو بعض يوم، رحمتى ورضوانى وجنةى، امكثوا فيها خالدين مخلدين، ثم يقول لأهل النار: كم لبثتم فى الأرض عدَّة سنين؟ قالوا: لبثنا يومًا أو بعض يوم،

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٧٢/٦)، (٢٤٤٨٤)، وذكره الهيثمي فى المجمع (١٨٢٥٥)، وقال: رواه أحمد وفيه راو لم يسم.

فيقول: بش ما اتجرتم في يوم أو بعض يوم، سخطى ومعصيتى وناري، امكثوا فيها خالدين مخلدين<sup>(١)</sup>. وخرّج الحاكم<sup>(٢)</sup> من حديث عبد الجبار بن وهب، أنبأنا [سعد] ابن طارق، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «نعمت الدار الدنيا لمن تزود منها لأخرته حتى يرضي ربه، وبست الدار لمن صدته عن آخرته، وقصرت به عن رضا ربه، وإذا قال العبد: قبيح الله الدنيا، قالت الدنيا: قبيح الله أعصانا لربه»، وقال: صحيح الإسناد، وخرّجه العقيلي، وقال: عبد الجبار بن وهب مجهول وحديثه غير محفوظ، قال: وهذا الكلام يُروى عن عليّ من قوله.

وقول عليّ خَرَّجَهُ ابن أبي الدنيا<sup>(٣)</sup> عنه بإسناد فيه نظر: أن عليًا سمع رجلاً يسب الدنيا، فقال: إنَّها لدارُ صدق لمن صدقها، ودارُ عافية لمن فهم عنها، ودارُ غنى لمن تزود منها، مسجد أحبَّاء الله، ومهبطُ وحيِّه، ومُصلَى ملائكتِهِ، ومتجرُ أوليائه، اكتسبوا فيها الرِّحمة وربحوا فيها الجنة، فمن ذا يذمُّ الدنيا وقد آذنت بفراقها، ونادت بعييها، ونعت نفسها وأهلها، فمئلت ببلائها والبلاء، وشوَّقت بسرورها إلى الشرور، فذمَّها قومٌ عند الندامة، وحَمَدَها آخرون، حدَّثتهم فصدقوا، وذكرتهم فذكروا؟

فيا أيُّها المغترُّ بالدُّنيا، المغترُّ بغرورها، متى استلّمت إليك الدُّنيا؟ بل متى غرَّتْكَ؟ أمضاجُ آبائك من الثري؟ أم بمصارعِ أمهاتك مِنَ البلي؟ كم قد قلبت بكفيك، ومرَّضت يديك تطلب له الشفاء، وتسال له الأطباء، فلم تظفر بحاجتك، ولم تُسعف بطلبتك، قد مثَّلت لك الدنيا بمصرعه مصرع غداً، ولا يغني عنك بكاؤك، ولا ينفعك أحباؤك.

فبين أمير المؤمنين رضى الله عنه أن الدنيا لا تُدْمُ مطلقاً، وأنها تحمدُ بالنسبة إلى من تزود منها الأعمال الصالحة، وأنَّ فيها مساجد الأنبياء، ومهبط الوحي، وهى دار التجارة للمؤمنين، اكتسبوا فيها الرِّحمة، وربحوا بها الجنة، فهى نعم الدار لمن كانت هذه صفته، وأما ما ذكر من أنها تُغرُّ وتخدع، فإنها تُنادى بمواعظها، وتنصح بعبورها، وتبدي عيوبها بما ترى أهلها من مصارع الهلكي، وتقلب الأحوال من الصِّحة إلى السقم، ومن الشَّيبة إلى الهرم، ومن الغنى إلى الفقر، ومن العِزِّ إلى الدُّلِّ، ولكن محبتها قد أصمَّه وأعماه حبُّها، فهو لا يسمع نداءها، كما قيل:

قَدْ نَادَتْ الدُّنْيَا عَلَى نَفْسِهَا لَوْ كَانَتْ فِي الْعَالَمِ مَنْ يَسْمَعُ  
كَمْ وَإِنِّي بِالْعُمْرِ أَفْنِيئُهُ وَجَامِعِ بَدَدْتُ مَا يَجْمَعُ  
قال يحيى بن معاذ: لو يسمع الخلائق صوت النِّياحةِ على الدُّنيا فى الغيب من ألسنة الفناء،

(١) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٣٢/٥)، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٣٩٣٦٣) وقال: رواه الإسماعيلي عن أبيه وهو منقطع، قلت: وهو مرسل أيضاً.

(٢) منكر: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٤٨/٤)، (٧٨٧٠)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعبه الذهبي وقال: بل منكر.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا (١٤٧)، قلت وفي إسناده نظر كما قال المصنف - رحمه الله -.

لتساقط قلوب منهم حُزناً. وقال بعض الحكماء: الدنيا أمثالٌ تضربها الأيام للأنام، وعلمُ الزمان لا يحتاج إلى ترجمان، وبحبِّ الدنيا صُمَّتْ أَسْمَاعُ القلوب عن المواعظ، وما أحسَّ السائق لو شعرَ الخلائق.

وأهل الزهد في فضول الدنيا أقسام:

فمنهم: من يحصل له، فيمسكه ويتقرَّب به إلى الله، كما كان كثير من الصحابة وغيرهم، قال أبو سليمان: كان عثمان وعبد الرحمن بن عوف خازنين من خزان الله في أرضه، يُنفقان في طاعته، وكانت معاملتهما لله بقلوبهما.

ومنهم: من يخرج من يده، ولا يُمسكه، وهؤلاء نوعان: منهم من يُخرجه اختياراً وطواعية، ومنهم من يخرج نفسه تأبى إخراجها، ولكن يُجاهدُها على ذلك. وقد اختلف في أيهما أفضل، فقال ابن السماك والجنيد: الأول أفضل، لتحقق نفسه بمقام السخاء والزهد، وقال ابن عطاء: الثاني أفضل لأن له عملاً ومجاهدة، وفي كلام الإمام أحمد ما يدل عليه أيضاً.

ومنهم: من لم يحصل له شيء من الفضول، وهو زاهد في تحصيله، إمّا مع قدرته، أو بدونها، والأول أفضل من هذا، ولهذا قال كثير من السلف: إن عمر بن عبد العزيز كان أزهد من أويس ونحوه، كذا قال أبو سليمان وغيره. وكان مالك بن دينار يقول: الناس يقولون: مالكٌ زاهدٌ، إنما الزاهد عمر بن عبد العزيز.

وقد اختلف العلماء: أيُّما أفضل: من طلب الدنيا من الحلال، ليصل رحمه، ويقدم منها لنفسه، أم من تركها فلم يطلبها بالكلية؟ فرجحت طائفة من تركها وجانبها، منهم الحسن وغيره، ورجحت طائفة من طلبها على ذلك الوجه، منهم النخعي وغيره، روى عن الحسن عنه نحوه. والزاهدون في الدنيا بقلوبهم لهم ملاحظٌ ومشاهدٌ يشهدونها، فمنهم من يشهد كثرة التعب بالسعى في تحصيلها، فهو يزهد فيها قصداً لراحة نفسه. قال الحسن: الزهد في الدنيا يريح القلب والبدن.

ومنهم: من يخاف أن ينقص حظه من الآخرة بأخذ فضول الدنيا.

ومنهم: من يخاف من طول الحساب عليها، قال بعضهم: من سأل الله الدنيا، فإنما يسأل طول الوقوف للحساب.

ومنهم: من يشهد كثرة عيوب الدنيا، وسرعة تقلبها وفنائها، ومزاحمة الأراذل في طلبها، كما قيل لبعضهم: ما الذي زهدك في الدنيا؟ قال: قِلَّةُ وفائها، وكثرة جفائها، وخسَّةُ شركائها.

ومنهم: من كان ينظر إلى حقارة الدنيا عند الله، فيقذرُها، كما قال الفضيل: لو أن الدنيا بحذافيرها عرضت عليّ حلالاً، ولا أحاسب بها في الآخرة، لكنت أتقذرُها كما يتقذر الرجلُ الجيفة إذا مرَّ بها أن تصيب ثوبه.

ومنهم: من كان يخاف أن تشغله عن الاستعداد للآخرة والتزود لها. قال الحسن: إن كان

أحدهم ليعيش عمره مجهوداً شديداً الجهد، والمال الحلال إلى جنبه، يقال له: ألا تأتي هذا فتصيب منه؟ فيقول: لا والله لا أفعل، إني أخاف أن آتية فأصيب منه، فيكون فساداً قلبي وعملي. ويُبعث إلى عمر بن المنكدر بمال، فيكي، واشتد بكاءه، وقال: خشيت أن تغلب الدنيا على قلبي، فلا يكون للآخرة فيه نصيب، فذلك الذي أبكاني، ثم أمر به، فتصدق به على فقراء أهل المدينة. وخواص هؤلاء يخشى أن يشتغل بها عن الله، كما قالت رابعة: ما أحب أن لى الدنيا كلها من أولها إلى آخرها جلالاً، وأنا أنفقها في سبيل الله، وأنها شغلتنى عن الله طرفة عين.

وقال أبو سليمان: الزهد ترك ما يشغل عن الله. وقال: كل ما شغلك عن الله من أهل ومال وولد، فهو مشؤوم، وقال: أهل الزهد في الدنيا على طبقتين: منهم: من يزهد في الدنيا، فلا يفتح له فيها روح الآخرة.

ومنهم: من إذا زهد فيها فتح له فيها روح الآخرة، فليس شيء أحب إليه من البقاء ليطيع الله. وقال: ليس الزاهد من ألقى هموم الدنيا واستراح منها، إنما الزاهد من زهد في الدنيا، وتعب فيها للآخرة. فالزهد في الدنيا يراد به تفرغ القلب من الاشتغال بها، ليتفرغ لطلب الله، ومعرفته، والقرب منه، والأنس به، والشوق إلى لقائه، وهذه الأمور ليست من الدنيا كما كان النبي ﷺ يقول: «حُبَّ إلى من دنياكم النساء والطيب، وجعلت قرّة عيني في الصلاة»<sup>(١)</sup>، ولم يجعل الصلاة مما حجب إليه من الدنيا، كذا في «المسند» و«النسائي» وأظنه وقع في غيرهما: «حُبَّ إلى من دنياكم ثلاث»<sup>(٢)</sup>، فأدخل الصلاة في الدنيا، ويشهد لذلك حديث: «الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها، إلا ذكر الله وما والاه، أو عالماً أو متعلماً» خرّجه ابن ماجه، والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة مرفوعاً<sup>(٣)</sup>، وروى نحوه من غير وجه مرسلاً ومتصلاً.

وخرّج الطبراني<sup>(٤)</sup> من حديث أبي الدرداء مرفوعاً قال: «الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما ابشغى به وجه الله». وخرّجه ابن أبي الدنيا موقوفاً، وخرّجه أيضاً من رواية شهر بن حوشب عن عبادة، أراه رفعه، قال: «يؤتى بالدنيا يوم القيامة، فيقال: ميزوا منها ما كان لله عز وجل، وألقوا سائرهما في النار».

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف عليه بلفظة ثلاث، وقال ابن القيم في زاد المعاد (١/١٥١) من رواه - أي بهذه اللفظة - فقد وهم لأن الصلاة ليست من أمور الدنيا.

(٣) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٢٢)، وابن ماجه (٤١١٢)، وانظر صحيح الجامع (١٦٠٩).

(٤) حسن لغيره: ذكره الهيثمي في المجمع (١٧٦٥٩)، وقال: رواه الطبراني وفيه خدش بن المهاجر ولم أعرقه، وانظر صحيح الترغيب (٩).

فالدنيا وكل ما فيها ملعونة، أي: مبعدة عن الله، لأنها تشغل عنه، إلا العلم النافع الدال على الله، وعلى معرفته، وطلب قربه ورضاه، وذكر الله وما والاها مما يُقرب من الله، فهذا هو المقصود من الدنيا، فإن الله إنما أمر عباده بأن يتقوه ويطيعوه، ولازم ذلك دوام ذكره، كما قال ابن مسعود: تقوى الله حق تقواه، أن يُذكر فلا يُنسى. وإنما شرع الله إقام الصلاة لذكره، وكذلك الحج والطواف. وأفضل أهل العبادات أكثرهم ذكرًا لله فيها، فهذا كله ليس من الدنيا المذمومة، وهو المقصود من إيجاد الدنيا وأهلها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦].

وقد ظنَّ طوائف من الفقهاء والصوفية أن ما يوجد في الدنيا من هذه العبادات أفضل مما يوجد في الجنة من النعيم، قالوا: لأن نعيم الجنة حظ العبد، والعبادات في الدنيا حق الرب، وحق الرب أفضل من حظ العبد، وهذا غلط، ويقوى غلطهم قول كثير من المفسرين في قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِحَسَنَةٍ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: ٨٩] قالوا: الحسنة: لا إله إلا الله، وليس شيء خيرًا منها. ولكن الكلام على التقديم والتأخير، والمراد: فله منها خير، أي: له خيرٌ بسببها ولأجلها. والصواب إطلاق ما جاءت به نصوص الكتاب والسنة: أن الآخرة خيرٌ من الأولى مطلقًا. وفي «صحيح الحاكم»<sup>(١)</sup> عن المستورد بن شداد، قال: كنا عند النبي ﷺ، فتذكروا الدنيا والآخرة، فقال بعضهم: إنما الدنيا بلاغٌ للآخرة، وفيها العمل، وفيها الصلاة، وفيها الزكاة. وقالت طائفة منهم: الآخرة فيها الجنة، وقالوا ما شاء الله، فقال رسول الله ﷺ: «ما الدُّنيا في الآخرة إلا كما يمشي أحدكم إلى اليمِّ، فأدخل أصبعه فيه، فما خرج منها فهو الدنيا»، فهذا نصٌ بتفضيل الآخرة على الدنيا وما فيها من الأعمال.

ووجه ذلك: أن كمال الدنيا إنما هو في العلم والعمل، والعلم مقصود الأعمال، يتضاعف في الآخرة بما لا نسبة لما في الدنيا إليه، فإن العلم أصله العلم بالله وأسمائه وصفاته، وفي الآخرة ينكشف الغطاء، ويصير الخبر عيانًا ويصير علم اليقين عين اليقين، وتصير المعرفة بالله رؤية له ومشاهدة، فأين هذا مما في الدنيا؟

وأما الأعمال البدنية، فإن لها في الدنيا مقصدين:

أحدهما: اشتغال الجوارح بالطاعة وكدّها بالعبادة.

والثاني: اتصال القلوب بالله وتنويرها بذكره.

فالأول قد رُفِعَ عن أهل الجنة، ولهذا رُوي أنهم إذا همُّوا بالسجود لله عند تجليه لهم يقال لهم: ارفعوا رؤوسكم فإنكم لستم في دار مجاهدة.

وأما المقصود الثاني: فحاصل لأهل الجنة على أكمل الوجوه وأتمها، ولا نسبة لما حصل

(١) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٣٥٥)، (٧٨٩٨)، وانظر صحيح الجامع (٥٥٤٧).

لقلوبهم في الدنيا من لطائف القرب والأنس والاتصال إلى ما يشاهدونه في الآخرة عياناً، فتنتعم قلوبهم وأبصارهم وأسماعهم بقرب الله ورؤيته، وسماع كلامه، ولا سيما في أوقات الصلوات في الدنيا، كالجموع والأعياد، والمقرَّبون منهم يحصل ذلك لهم كل يوم مرتين بكرة وعشيا في وقت صلاة الصبح وصلاة العصر، ولهذا لما ذكر النبي ﷺ أن أهل الجنة يرون ربهم حضاً عقيب ذلك على المحافظة على صلاة العصر وصلاة الفجر؛ لأن وقت هاتين الصلاتين وقت لرؤية خواص أهل الجنة ربهم وزيارتهم له، وكذلك نعيم الذكر وتلاوة القرآن لا ينقطع عنهم أبداً، فيلهمون التسبيح كما يلهمون النفس. قال ابن عيينة: لا إله إلا الله لأهل الجنة كالماء البارد لأهل الدنيا، فأين لذّة الذكر للعارفين في الدنيا من لذتهم به في الجنة.

فتبين بهذا أن قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: ٨٩] على ظاهره، فإن ثواب كلمة التوحيد في الدنيا أن يصل صاحبها إلى قولها في الجنة على الوجه الذي يختص به أهل الجنة. وبكل حال، فالذي يحصل لأهل الجنة من تفاصيل العلم بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله، ومن قربه ومشاهدته ولذّة ذكره، هو أمر لا يمكن التعبير عن كنهه في الدنيا، لأن أهلها لم يدركوه على وجهه، بل هو ممّا لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، والله تعالى المسؤول أن لا يحرمنا خير ما عنده بشر ما عندنا بمثله وكرمه ورحمته آمين. ولنرجع إلى شرح حديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله» فهذا الحديث يدل على أن الله يحب الزاهدين في الدنيا، قال بعض السلف: قال الحواريون لعيسى عليه السلام: يا روح الله، علّمنا عملاً واحداً يحبنا الله عز وجل عليه، قال: أبغضوا الدنيا يحبكم الله عز وجل.

وقد ذم الله تعالى من يحب الدنيا ويؤثرها على الآخرة، كما قال: ﴿كَلَّا بَلْ يُحِبُّونَ الْآلِهَةَ ۖ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [القيامة: ٢٠-٢١]، وقال: ﴿وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، وقال: ﴿وَإِنَّكُمْ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدُونَ﴾ [المائدة: ٨]، والمراد حب المال، فإذا ذم من أحب الدنيا دل على مدح من لا يحبها، بل يرفضها ويتركها.

وفي «المسند»<sup>(١)</sup> و«صحيح ابن حبان» عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «من أحب دنياه أضرّ بآخرته، ومن أحب آخرته، أضرّ بدنيته، فأثروا ما يبقى على ما يفني».

وفي «المسند» و«سنن ابن ماجه» عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ، قال: «من كانت الدنيا همه، فرّق الله عليه أمره، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلّا ما كتب له، ومن كانت الآخرة نيته، جمع الله له أمره، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة»<sup>(٢)</sup> وخرّجه

(١) صحيح لغيره: أخرجه أحمد (٤/٤١٢)، (١٩٧١٢)، وابن حبان (٢/٤٨٦)، (٧٠٩)، وانظر صحيح الترغيب (٣٢٤٧).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤١٠٥)، وأحمد (٥/١٨٣)، (٢١٦٣٠)، وانظر الصحيحة (٩٥٠).

الترمذي من حديث أنس مرفوعاً بمعناه<sup>(١)</sup>. ومن كلام جندب بن عبد الله الصحابي: حب الدنيا رأس كل خطيئة، وروى مرفوعاً، وروى عن الحسن مرسلًا. قال الحسن: من أحب الدنيا وسرته خرج حب الآخرة من قلبه.

وقال عون بن عبد الله: الدنيا والآخرة في القلب ككفتي الميزان بقدر ما ترجح إحداهما تخفُّ الأخرى.

وقال وهب: إنَّما الدنيا والآخرة كرجلٍ له امرأتان: إن أرضى إحداهما أسخط الأخرى. وبكلِّ حالٍ، فالزهد في الدنيا شعارُ أنبياء الله وأوليائه وأحبيائه، قال عمرو ابن العاص: ما أبعد هديكم من هدى نبيكم ﷺ، إنه كان أزهّد الناس في الدنيا، وأنتم أرغب الناس فيها، خرَّجه الإمام أحمد. وقال ابن مسعود لأصحابه: أنتم أكثرُ صومًا وصلاةً وجهادًا من أصحاب محمد ﷺ، وهم كانوا خيرًا منكم، قالوا: وكيف ذلك؟ قال: كانوا أزهّد منكم في الدنيا، وأرغب منكم في الآخرة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الدرداء: لئن حلفتُم لي على رجلٍ أنه أزهّدكم، لأحلفنَّ لكم إنَّه خيرُكم. ويروى عن الحسن، قال: قالوا: يا رسول الله، من خيرنا؟ قال: «أزهّدكم في الدنيا، وأرغبكم في الآخرة»<sup>(٣)</sup> والكلام في هذا الباب يطول جدًّا. وفيما أشرنا إليه كفاية إن شاء الله تعالى.

الوصية الثانية: الزهد فيما في أيدي الناس: وأنه موجبٌ لمحبة الناس. وروى عن النبي ﷺ أنه وصَّى رجلًا، فقال: «يا أبا سفيان، لا يَبْذُلُ الرجلُ حتى يكون فيه خصلتان: العفَّةُ عمَّا في أيدي الناس، والتجاوُزُ عما يكون منهم. وكان عمر يقول في خطبته على المنبر: إن الطمع فقر، وإن اليأس غني، وإنَّ الإنسان إذا أيس من الشيء استغنى عنه. وروى أن عبد الله بن سلام لقي كعب الأخبار عند عمر، فقال: يا كعب، من أرباب العلم؟

فإذا فعلت ذلك استخفُّوا بك، وكرهوا حديثك، وأبغضوك.

وقال أيوب السخيتاني: لا يَبْذُلُ الرجلُ حتى يكون فيه خصلتان: العفَّةُ عمَّا في أيدي الناس، والتجاوُزُ عما يكون منهم. وكان عمر يقول في خطبته على المنبر: إن الطمع فقر، وإن اليأس غني، وإنَّ الإنسان إذا أيس من الشيء استغنى عنه.

وروي أن عبد الله بن سلام لقي كعب الأخبار عند عمر، فقال: يا كعب، من أرباب العلم؟

- (١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٤٦٥)، وانظر صحيح الجامع (٦٥١٠).
- (٢) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٥٠/٤)، (٧٨٨٠)، والطبراني في الكبير (١٥٣/٩)، (٨٧٦٨)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.
- (٣) ضعيف: أخرجه البيهقي في الشعب (٥٢١)، وانظر الضعيفة (٣٥٧٧).
- (٤) حسن لغيره: ذكره الهيثمي في المجمع (١٧٧٠٢)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفهم، وانظر صحيح الترغيب (٣٣٥٠) من حديث ابن عمر.
- (٥) حسن: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٦٠/٤)، (٧٩٢١)، وانظر الصحيحة (٨٣١).

قال: الذين يعملون به، قال: فما يذهب بالعلم من قلوب العلماء بعد إذ حفظوه وعقلوه؟ قال: يُذهبه الطمعُ، وشرُّه النفسُ، وَتَطْلُبُ الحاجاتُ إلى الناس، قال: صدقت. وقد تكاثرت الأحاديثُ عن النبي ﷺ بالأمر بالاستعفاف عن مسألة الناس والاستغناء عنهم، فمن سأل الناس ما بأيديهم كرهوه وأبغضوه؛ لأن المال محبوبٌ لنفوس بني آدم، فمن طلب منهم ما يحبونه، كرهوه لذلك.

وأما من كان يرى المِثَّةَ للسائل عليه، ويرى أنه لو خرج له عن مُلكه كُلُّه، لم يف له ببذل سؤاله له وذُلَّته له، أو كان يقول لأهله: ثيابكم على غيركم أحسن منها عليكم، ودوابكم تحت غيركم أحسن منها تحتكم، فهذا نادرٌ جدًّا من طباع بني آدم، وقد انطوى بساطُ ذلك من أزمانٍ متطاولةٍ. وأما من زهد فيما في أيدي الناس، وعَفَّ عنهم، فإنَّهم يحبونه ويكرمونه لذلك ويسود به عليهم، كما قال أعرابيٌّ لأهل البصرة: من سيِّدُ أهل هذه القرية؟ قال: الحسن، قال: بما سادهم؟ قالوا: احتاجَ الناس إلى علمه، واستغنى هو عن دنياهم، وما أحسن قول بعض السلف في وصف الدنيا وأهلها:

وما هي إلاَّ جيفةٌ مستحيلةٌ عليها كلابٌ همُّهُنَّ اجتذابُها  
فإنَّ تجتنبها كنتَ سلماً لأهلها وإن تجتذبها نازعتك كلابُها





## الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا مُسْتَدًّا، وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، فَأَسْقَطَ أَبُو سَعِيدٍ، وَلَهُ طُرُقٌ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ <sup>(١)</sup>.

حديث أبي سعيد لم يخرج له ابن ماجه، إنما أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من رواية عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة، حدثنا الدراوردي، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ، قال: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَرَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ» وقال الحاكم: صحيح الإسناد على شرط مسلم، وقال البيهقي: تفرد به عثمان عن الدراوردي، وأخرجه مالك في «الموطأ» عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا.

قال ابن عبد البر: لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث، قال: ولا يُسند من وجه صحيح، ثم أخرجه من رواية عبد الملك بن معاذ النصيب، عن الدراوردي موصولًا، والدراوردي كان الإمام أحمد يُضعف ما حدث به من حفظه، ولا يعأ به، ولا شك في تقديم قول مالك على قوله. وقال خالد بن سعد الأندلسي الحافظ: لم يصح حديث: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» مستدًّا.

وأما ابن ماجه، فخرجه من رواية فضيل بن سليمان، حدثنا موسى بن عقبة، حدثني إسحاق بن يحيى بن الوليد، عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا ضرار، وهذا من جملة صحيفة تُروى بهذا الإسناد، وهي منقطعة مأخوذة من كتاب، قاله ابن المديني وأبو زرعة وغيرهما، وإسحاق بن يحيى قيل: هو ابن طلحة، وهو ضعيف لم يسمع من عبادة، قاله أبو زرعة وابن أبي حاتم والدارقطني في موضع. وقيل: إنه إسحاق بن يحيى ابن الوليد بن عبادة، ولم يسمع أيضًا من عبادة، قاله الدارقطني أيضًا.

وذكره ابن عدي في كتابه «الضعفاء»، وقال: عامة أحاديثه غير محفوظة، وقيل: إن موسى ابن عقبة لم يسمع منه، وإنما روى هذه الأحاديث عن أبي عياش الأسدي عنه، وأبو عياش لا يُعرف.

وأخرجه ابن ماجه أيضًا من وجه آخر من رواية جابر الجعفي، عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» وجابر الجعفي ضعفه الأكرهون، وأخرجه

(١) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٦٦/٢)، (٢٣٤٥)، والبيهقي في السنن (٦٩/٦)، (١١١٦٦)، والدارقطني (٧٧/٣)، (٢٨٨)، وهو عند ابن ماجه، حديث (٢٣٤١)، وأحمد (٣١٣/١)، (٢٨٦٧) من حديث ابن عباس، ومالك (٧٤٥/٢)، (١٤٢٩)، والبيهقي (٦٩/٦)، (١١١٦٧) من حديث يحيى المازني مرسلًا، وانظر الصحيحة (٢٥٠).

الدارقطني من رواية إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، وإبراهيم ضعفه جماعة، وروايات داود عن عكرمة مناكير.

وخرَّج الدارقطني من حديث الواقدي، حدثنا خارجة بن عبد الله بن سليمان ابن زيد بن ثابت، عن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «لا ضرر، ولا ضرار»، والواقدي متروك، وشيخه مختلف في تضعيفه، وخرَّجه الطبراني من وجهين ضعيفين أيضًا عن القاسم عن عائشة.

وخرَّج الطبراني أيضًا من رواية محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع بن حبان، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» في الإسلام<sup>(١)</sup> وهذا إسناد مقارب وهو غريب، لكن خرَّجه أبو داود في «المراسيل» من رواية عبد الرحمن بن مغراء عن ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه واسع مرسلًا، وهو أصح.

وخرَّج الدارقطني من رواية أبي بكر بن عياش، قال: أراه عن ابن عطاء، عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرورة، ولا يمتنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على حائطه»<sup>(٢)</sup>، وهذا الإسناد في شك وابن عطاء: هو يعقوب، وهو ضعيف. وروى كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» قال ابن عبد البر: إسناده غير صحيح.

قلت: «كثير» هذا يُصحح حديثه الترمذي ويقول البخاري في بعض حديثه: هو أصح حديث في الباب، وحسن حديثه إبراهيم بن المنذر الجزامي، وقال: هو خير من مراسيل ابن المسيب، وكذلك حسنه ابن أبي عاصم، وترك حديثه آخرون، منهم الإمام أحمد وغيره، فهذا ما حضرنا من ذكر طرق أحاديث هذا الباب.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله أن بعض طرقه تقوى ببعض، وهو كما قال، وقد قال البيهقي في بعض أحاديث كثير بن عبد الله المزني: إذا انضمت إلى غيرها من الأسانيد التي فيها ضعف قوي.

وقال الشافعي في المرسل: إنَّه إذا أُسند من وجوه آخر، أو أرسله من يأخذ العلم عن غير من يأخذ عنه المرسل الأول، فإنه يُقبل. وقال الجوزجاني: إذا كان الحديث المسند من رجل غير مقنع - يعني: لا يقنع بروايته - وشدَّ أركانه المراسيل بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار، استعمل، واكتفى به، وهذا إذا لم يُعارض بالمسند الذي هو أقوى منه.

(١) ذكره الهيثمي في المجمع (٦٥٣٦)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس.

(٢) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢٢٨/٤)، (٨٦)، وفيه ابن عطاء وهو يعقوب.

وقد استدلل الإمام أحمد بهذا الحديث، وقال: قال النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار».

وقال أبو عمرو بن الصلاح: هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه ومجموعها يُقَوَّى الحديث ويُحسنه، وقد تقبله جماهير أهل العلم، واحتجوا به، وقول أبي داود: إنه من الأحاديث التي يدورُ الفقه عليها يُشعرُ بكونه غير ضعيف والله أعلم.

وفى المعنى أيضًا حديث أبي صرمة عن النبي ﷺ قال: «من ضارَّ ضارَّ الله به، ومن شاقَّ شقَّ الله عليه» أخرجه أبو داود والترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حسن غريب<sup>(١)</sup>.

وخرَّج الترمذي<sup>(٢)</sup> بإسناد فيه ضعف عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ، قال: «ملعون من ضارَّ مؤمنًا أو مكر به».

وقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»:

هذه الرواية الصحيحة، ضرار بغير همزة، ورُوي «إضرار» بالهمزة، ووقع ذلك في بعض روايات ابن ماجه والدارقطني، بل وفى بعض نسخ «الموطأ»، وقد أثبت بعضهم هذه الرواية وقال: يقال: ضَرَّ وأضر بمعني، وأنكرها آخرون، وقالوا: لا صحَّة لها.

واختلفوا: هل بين اللفظتين - أعنى الضَّرر والضرار - فرق أم لا؟ فمنهم من قال: هما بمعني واحد على وجه التأكيد، والمشهور أن بينهما فرقًا، ثم قيل: إن الضرر هو الاسم، والضَّرار: الفعل، فالمعنى أنَّ الضَّرر نفسه منتفٍ في الشرع، وإدخال الضَّرر بغير حق كذلك.

وقيل: الضرر: أن يُدْخِلَ على غيره ضررًا بما ينتفع هو به، والضَّرار: أن يُدْخِلَ على غيره ضررًا بما لا منفعة له به، كمن منع ما لا يضره ويتضرر به الممنوع، ورجَّح هذا القول طائفة، منهم ابن عبد البر وابن الصلاح.

وقيل: الضرر: أن يضر بمن لا يضره، والضَّرار: أن يضرَّ بمن قد أضرَّ به على وجه غير جائز.

وبكلِّ حال فالنبي ﷺ إنما نفى الضرر والضَّرار بغير حق. فأما إدخال الضرر على أحدٍ بحق، إمَّا لكونه تعدَّى حدود الله، فيعاقبُ بقدر جريمته، أو كونه ظلم غيره، فيطلب المظلومُ مقابله بالعدل، فهذا غيرُ مرادٍ قطعًا، وإنما المراد: إلحاق الضَّرر بغير حق، وهذا على نوعين: أحدهما: أن لا يكون في ذلك غرضٌ سوى الضرر بذلك الغير، فهذا لا ريب في قبحه وتحريمه، وقد ورد في القرآن النهي عن المضارَّة في مواضع:

منها: في الوصية، قال الله تعالى: ﴿بَعْدَ وَصِيَّيْكَ يَوْحَىٰ هَآؤُا دِينَ غَيْرُ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢]، وفي حديث أبي هريرة المرفوع: «إنَّ العبدَ ليعملُ بطاعةِ الله سِتِّينَ سنةً، ثم يحضره الموت،

(١) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٣٥)، والترمذي (١٩٤٠)، وابن ماجه (٢٣٤٢)، والبيهقي في السنن (٧٠/٦)، (١١١٦٨)، وانظر صحيح الجامع (٦٣٧٢).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (١٩٤١)، وانظر الضعيفة (١٩٠٣).

فيضاً في الوصية، فيدخل النار، ثم تلا: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَتَعَصَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَالَّذِي هُوَ فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣-١٤]، وقد خرّجه الترمذي وغيره بمعناه<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عباس: الإضرار في الوصية من الكبائر، ثم تلا هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

والإضرار في الوصية تارة يكون بأن يخص بعض الورثة بزيادة على فرضه الذي فرضه الله له، فيتضرر بقية الورثة بتخصيصه، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»<sup>(٣)</sup>. وتارة بأن يوصي لأجنبي بزيادة على الثلث، فتقتصر حقوق الورثة، ولهذا قال النبي ﷺ: «الْثُلُثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ»<sup>(٤)</sup>.

ومتى وصّى لوارث أو لأجنبي بزيادة على الثلث، لم ينفذ ما وصّى به إلا بإجازة الورثة، وسواء قصد المضاربة أو لم يقصد، وأما إن قصد المضاربة بالوصية لأجنبي بالثلث، فإنه يأثم بقصده المضاربة، وهل تُرد وصيته إذا ثبت ذلك بإقراره أم لا؟ حكى ابن عطية رواية عن مالك أنها تُرد، وقيل: إنه قياس مذهب أحمد.

ومنها: في الرجعة في النكاح، قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ النِّكَاحَ فَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَكُونُونَ حُرّاً لِمَعْنَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وقال: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ أَجْرٌ بَرٌّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فدل ذلك على أن من كان قصده بالرجعة المضاربة، فإنه آثم بذلك، وهذا كما كانوا في أول الإسلام قبل حصر الطلاق في ثلاث يطلق الرجل امرأته، ثم يتركها حتى تقارب انقضاء عدتها، ثم يراجعها، ثم يطلقها ويفعل ذلك أبداً بغير نهاية، فيدع المرأة لا مطلقة ولا ممسكة، فأبطل الله ذلك، وحصر الطلاق في ثلاث مرات.

وذهب مالك إلى أن من راجع امرأته قبل انقضاء عدتها، ثم طلقها من غير مسيس أنه إن قصد بذلك مضاربتها بتطويل العدة، لم تستأنف العدة، وبنت على ما مضى منها، وإن لم يقصد ذلك استأنفت عدة جديدة، وقيل: تبني مطلقاً، وهو قول عطاء وقتادة، والشافعي في القديم، وأحمد في رواية، وقيل: تستأنف مطلقاً، وهو قول الأكثرين، منهم أبو قلابة والزهرى والثوري وأبو حنيفة والشافعي - في الجديد - وأحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وغيرهم.

ومنها في الإيلاء، فإن الله جعل مدة المولى أربعة أشهر إذا حلف الرجل على امتناع وطء زوجته، فإنه يُضرب له مدة أربعة أشهر، فإن فاء ورجع إلى الوطء كان ذلك توبته، وإن أصر على الامتناع لم يمكن من ذلك، وفيه قولان للسلف والخلف:

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٢٨٦٧)، والترمذي (٢١١٧)، وانظر ضعيف الترغيب (٢٠٣٨).

(٢) منكر: أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٠/٦)، (١١٠٩٢)، والبيهقي في السنن (٢٧١/٦)، (١٢٣٦٦)، والدارقطني (١٥١/٤)، (٧)، وانظر ضعيف الترغيب (٢٠٣٩).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

أحدهما: أنها تطلق عليه بمضي هذه المدة.

والثاني: أنه يوقف، فإن فاء، وإلا أمر بالطلاق، ولو ترك الوطء لقصد الإضرار بغير يمين مدّة أربعة أشهر، فقال كثير من أصحابنا: حكمه حكم المولى في ذلك، وقالوا: هو ظاهر كلام أحمد. وكذا قال جماعة منهم: إذا ترك الوطء أربعة أشهر لغير عذر، ثم طلبت الفرقة، فُرّق بينهما بناءً على أن الوطء عندنا في هذه المدّة واجب، واختلفوا: هل يُعتبر لذلك قصد الإضرار أم لا يعتبر؟ ومذهب مالك وأصحابه إذا ترك الوطء من غير عذر، فإنه يُفسخ نكاحه، مع اختلافهم في تقدير المدّة.

ولو أطال السّفَر من غير عذر، وطلب امرأته قدومه، فأبى، فقال مالك وأحمد وإسحاق: يفرّق الحاكم بينهما، وقدره أحمد بستة أشهر، وإسحاق بمضي سنتين.

ومنها: في الرضاع، قال تعالى: ﴿لَا تُضَاكِرُ وَالِدَةُ يَوْلَاهَا وَلَا مَوْلُوهُ لَمْ يَوْلَاهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] قال مجاهد في قوله: ﴿لَا تُضَاكِرُ وَالِدَةُ يَوْلَاهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]. قال: لا يمنع أمه أن ترضعه ليحزنها بذلك، وقال عطاء وقتادة والزهرى وسفيان والسّدي وغيرهم: إذا رضيت ما يرضى به غيرها، فهي أحق به، وهذا هو المنصوص عن أحمد، ولو كانت الأم في حبال الزوج. وقيل: إن كانت في حبال الزوج، فله منعها من إرضاعه، إلا أن لا يمكن ارتضاعه من غيرها، وهو قول الشافعي، وبعض أصحابنا، لكن إنما يجوز ذلك إذا كان قصد الزوج به توفير الزوجة للاستمتاع، لا مجرد إدخال الضرر عليها.

وقوله: ﴿وَلَا مَوْلُوهُ لَمْ يَوْلَاهُ﴾ [البقرة: ٢٣٣] يدخل فيه أن المطلقة إذا طلبت إرضاع ولدها بأجرة مثلها، لزم الأب إجابتها إلى ذلك، وسواء وجد غيرها أو لم يوجد، هذا منصوص الإمام أحمد، فإن طلبت زيادة على أجرة مثلها زيادة كثيرة، ووجد الأب من يرضعه بأجرة المثل، لم يلزم الأب إجابتها إلى ما طلبت، لأنها تقصد المضارة، وقد نصّ عليه الإمام أحمد.

ومنها: في البيع وقد ورد النهي عن بيع المضطر:

خرّجه أبو داود (١) من حديث علي بن أبي طالب أنه خطب الناس، فقال: سيأتى على الناس زمان عسّرض بعض الموسر على ما في يديه، ولم يؤمر بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَقْرَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ويُبايع المضطرون، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع المضطر. وخرّجه الإسماعيلي، وزاد فيه: قال رسول الله ﷺ: «إن كان عندك خيرٌ تعود به على أخيك، وإلا فلا تزيدته هلاكاً إلى هلاكه» (٢) وخرّجه أبو يعلى الموصلي بمعناه من حديث حذيفة مرفوعاً أيضاً. وقال عبد الله بن معقل: بيع الضرورة ربا. وقال حرب: سئل أحمد عن بيع المضطر،

(١) ضعيف جداً: أخرجه أبو داود، حديث (٣٣٨٢)، وأحمد (١١٦/١)، (٩٣٧)، وانظر الضعيفة (٢٠٧٦).  
(٢) ضعيف: ذكره ابن كثير في: تفسيره سورة سبأ: ٣٤ - ٣٩، وقال أخرجه الحافظ الموصلي وفي إسناده ضعف.

فكره، فقيل له: كيف هو؟ قال: يجيئك وهو محتاج، فتبيعه ما يساوى عشرة بعشرين، وقال أبو طالب: قيل لأحمد: إن ربح بالعشرة خمسة؟ فكره ذلك، وإن كان المشتري مسترسلًا لا يحسن أن يماكس، فباعه بغبن كثير، لم يجز أيضًا. قال أحمد: الخلالة: الخداع، وهو أن يُغبنه فيما لا يتغابن الناس في مثله؛ يبيعه ما يساوى درهمًا بخمسة، ومذهب مالك وأحمد أنه ثبت له خيار الفسخ بذلك. ولو كان محتاجًا إلى نقد، فلم يجد من يقرضه، فاشتري سلعة بثمان إلى أجل في ذمته، ومقصوده بيع تلك السلعة ليأخذ ثمنها، فهذا فيه قولان للسلف، ورخص أحمد فيه في رواية، وقال في رواية: أخشى أن يكون مضطرًا، فإن باع السلعة من بائعها له، فأكثر السلف على تحريم ذلك، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم.

#### ومن أنواع الضرر في البيوع:

التفريق بين الوالدة ولدها في البيع، فإن كان صغيرًا، حرّم بالاتفاق، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>، فإن رضيت الأم بذلك، ففي جوازه اختلاف، ومسائل الضرر في الأحكام كثيرة جدًا، وإنما ذكرنا هذا على وجه المثال.

والنوع الثاني: أن يكون له غرض آخر صحيح، مثل أن يتصرف في ملكه بما فيه مصلحة له، فيتعدى ذلك إلى ضرر غيره، أو يمنع غيره من الانتفاع بملكه توفيرًا له، فيتضرر الممنوع بذلك. فأما الأول وهو التصرف في ملكه بما يتعدى ضرره إلى غيره فإن كان على غير الوجه المعتاد، مثل أن يؤجج في أرضه نارًا في يوم عاصف، فيحترق ما يليه، فإنه متعد بذلك، وعليه الضمان، وإن كان على الوجه المعتاد، ففيه للعلماء قولان مشهوران: أحدهما: لا يمنع من ذلك، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما.

والثاني: المنع، وهو قول أحمد، ووافقه مالك في بعض الصور، فمن صور ذلك: أن يفتح كوة في بنائه العالي مشرفة على جاره، أو يبنى بناءً عاليًا يُشرف على جاره ولا يستره، فإنه يلزم بستره، نص عليه أحمد، ووافقه طائفة من أصحاب الشافعي، قال الرويانى منهم في كتاب «الحلية»: يجتهد الحاكم في ذلك، ويمنع إذا ظهر له التعنت، وقصد الفساد، قال: وكذلك القول في إطالة البناء ومنع الشمس والقمر.

وقد خرّج الخرائطي وابن عدى بإسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعًا حديثًا طويلًا في حق الجار، وفيه: «ولا يستطيل عليه بالبناء فيحجب عنه الرّيح إلا بإذنه»<sup>(٢)</sup>.

(١) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (١٢٨٣)، وأحمد (٤١٤/٥)، (٢٣٥٦٠)، والحاكم في المستدرک (٦٣/٢)، (٢٣٣٤)، وانظر المشكاة (٣٣٦١) من حديث أبي أيوب.

(٢) ضعيف: ذكره القرطبي في الجامع لأحكام القرآن سورة النساء: ٣٦، وقال: هذا حديث جامع وهو حديث حسن في إسناده أبو الفضل بن عثمان بن مطر الشيباني غير مرضي.

ومنها: أن يحفر بئرًا بالقرب من بئر جاره فيذهب ماؤها، فإنها تُطْم في ظاهر مذهب مالك وأحمد، وخرَّج أبو داود في «المراسيل»<sup>(١)</sup> من حديث أبي قلابة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُضَارُوا في الحفر، وذلك أن يحفر الرجل إلى جنب الرجل ليذهب بمائه». ومنها: أن يحدث في ملكه ما يضر بملك جاره من هز أو دق ونحوهما؛ فإنه يُمنع منه في ظاهر مذهب مالك وأحمد، وهو أحد الوجوه للشافعية.

وكذا إذا كان يضر بالسكان، كما له رائحة خبيثة ونحو ذلك. ومنها: أن يكون له ملك في أرض غيره، ويتضرر صاحب الأرض بدخوله إلى أرضه، فإنه يُجبر على إزالته ليندفع به ضرر الدخول، وخرَّج أبو داود في «سننه» من حديث أبي جعفر محمد بن علي أنه حدث عن سمرة بن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار، ومع الرجل أهله، فكان سمرة يدخل إلى نخله، فيتأذى به ويشق عليه، فطلب إليه أن يُناقله، فأبى، فأتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه، فأبى، فطلب إليه أن يُناقله، فأبى، قال: «فهيه له ولك كذا وكذا» أمرًا رغبه فيه، فأبى، فقال: «أنت مضار»، فقال النبي ﷺ للأنصاري: «اذهب فاقلع نخله»<sup>(٢)</sup>، وقد روى عن أبي جعفر مرسلاً. قال أحمد في رواية حنبل بعد أن ذكر له هذا الحديث: كل ما كان على هذه الجهة وفيه ضرر يمنع من ذلك، فإن أجاب وإلا أجبره السلطان ولا يضر بأخيه في ذلك، فيه مرفق له.

وخرَّج أبو بكر الخلال من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن سَليط ابن قيس عن أبيه أن رجلاً من الأنصار كانت في حائطه لرجل آخر، فكان صاحب النخلة لا يريها غدوة وعشيّة، فشق ذلك على صاحب الحائط، فأتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ لصاحب النخلة: «خذ منه نخلة ممّا يلي الحائط مكان نخلتك»، قال: لا والله، قال: «فخذ مني ثنتين»، قال: لا والله، قال: «فهيه لي»، قال: لا والله، قال: فردد عليه رسول الله ﷺ فأبى، فأمر النبي ﷺ أن يعطيه نخلة مكان نخلته.

وخرَّج أبو داود في «المراسيل» من رواية ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمّه واسع بن حبان، قال: كان لأبي لبابة عذق في حائط رجل، فكلمه، فقال: إنك تطأ حائطي إلى عذقك، فأننا أعطيك مثله في حائطك وأخرجه أعني، فأبى عليه، فكلم النبي ﷺ فيه، فقال: «يا أبا لبابة، خذ مثل عذقك، فحزها إلى مالك، واكفّف عن صاحبك ما يكره»، فقال: ما أنا بفاعل، فقال: «اذهب، فأخرج له مثل عذقه إلى حائطه، ثم اضرب فوق ذلك بجدار، فإنه لا ضرر في الإسلام ولا ضرار». ففي هذا الحديث والذي قبله إجبارُه على المعاوضة حيث كان على

(١) مرسل: أخرجه البيهقي في السنن (١٥٦/٦)، (١١٦٥٤)، قلت: وهو مرسل.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٣٦)، والبيهقي في السنن (١٥٧/٦)، (١١٦٦٣)، وانظر ضعيف أبي

داود.

شريكة أو جاره ضرر في تركه، وهذا مثل إيجاب الشفعة لدفع ضرر الشريك الطارئ. ويُستدل بذلك أيضًا على وجوب العمارة على الشريك الممتنع من العمارة، وعلى إيجاب البيع إذا تعذرت القسمة، وقد ورد من حديث محمد بن أبي بكر، عن أبيه مرفوعًا: «لا تَغْضِيَةَ فِي الْمِيرَاثِ إِلَّا مَا أَحْتَمِلُ الْقِسْمُ»<sup>(١)</sup> وأبو بكر: هو ابن عمرو بن حزم، قاله الإمام أحمد: فالحديث حينئذ مرسل، والتغضية: هي القسمة. ومتى تعذرت القسمة، لكون المقسوم يتضرر بقسمة، وطلب أحد الشريكين البيع، أجبر الآخر، وقسم الثمن، نص عليه أحمد وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة.

وأما الثاني - وهو منع الجار من الانتفاع بملكه، والارتفاق به - فإن كان ذلك يضر بمن انتفع بملكه، فله المنع، كمن له جدار وإو لا يحتمل أن يطرح عليه خشب، وأما إن لم يضر به، فهل يجب عليه التمكن، ويحرم عليه الامتناع أم لا؟ فمن قال في القسم الأول: لا يمنع المالك من التصرف في ملكه، وإن أضر بجاره، قال هنا: للجار المنع من التصرف في ملكه بغير إذنه، ومن قال هناك بالمنع، فاختلفوا ها هنا على قولين: أحدهما: المنع هاهنا، وهو قول مالك.

والثاني: أنه لا يجوز المنع، وهو مذهب أحمد في طرح الخشب على جدار جاره، ووافق الشافعي في القديم وإسحاق وأبو ثور، وداود، وابن المنذر، وعبد الملك بن حبيب المالكي، وحكاها مالك عن بعض قضاة المدينة.

وفى «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يمنعن أحدكم جاره أن يغرر خشبة على جداره» قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم<sup>(٢)</sup>. وقضى عمر بن الخطاب على محمد بن مسلمة أن يجرى ماء جاره في أرضه، وقال: لتمرن به ولو على بطنك. وفى الإجماع على ذلك روايتان عن الإمام أحمد، ومذهب أبي ثور الإجماع على إجراء الماء في أرض جاره إذا أجراه في قن في باطن أرضه نقله عنه حرب الكرماني. ومما ينهى عن منعه للضرر منع الماء والكلاء، وفى «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لا تمنعوا فضل الماء لثمننوا به الكلاء»<sup>(٣)</sup>.

وفى «سنن أبي داود»<sup>(٤)</sup> أن رجلاً قال: يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال:

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن (١٠/١٣٣)، (٢٠٢٣٣)، والدارقطني (٤/٢١٩)، (٦٠)، وقلت: وفيه صديق بن موسى ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٤٦٣)، ومسلم، حديث (١٦٠٩)، وأبو داود (٣٦٣٤)، والترمذي (١٣٥٣)، وابن ماجه (٢٣٣٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٣٥٤)، ومسلم، حديث (١٥٦٦)، (٢)، وأبو داود (٣٤٧٣)، والترمذي (١٢٧٢)، وابن ماجه (٢٤٧٨).

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٣٤٧٦)، وأحمد (٣/٤٨٠)، (١٥٩٨٧)، والبيهقي في السنن (٦/١٥٠)، (١١٦١٠)، وانظر ضعيف الترغيب (٥٦٦) من حديث أبي بيسه.



«الماء»، قال: يا نبي الله، ما الشيء الذي لا يحلّ منعه؟ قال: «الملح»، قال: ما الشيء الذي لا يحلّ منعه؟ قال: «أن تفعل الخير خير لك».

وفيه أيضًا أن النبي ﷺ قال: «التاس شُرْكَاءُ في ثلاث: الماء والنار والكلأ»<sup>(١)</sup>.

وذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يمنع فضل الماء الجارى والتابع مطلقًا، سواء قيل: [إن الماء ملك لمالك أرضه أم لا، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم، والمنصوص عن أحمد وجوب بذله مجانًا بغير عوضٍ للشرب، وسقى البهائم، وسقى الزروع، ومذهب أبي حنيفة والشافعي: لا يجب بذله للزروع.

واختلفوا: هل يجب بذله مطلقًا، أو إذا كان بقرب الكلأ، وكان منعه مفضيًا إلى منع الكلأ؟ على قولين لأصحابنا وأصحاب الشافعي، وفي كلام أحمد ما يدل على اختصاص المنع بالقرب من الكلأ، وأما مالك، فلا يجب عنده بذل فضل الماء للمملوك بملك منعه ومجره إلا للمضطر كالمحاز في الأوعية، وإنما يجب عنده بذل فضل الماء الذي لا يملك.

وعند الشافعي: حكم الكلأ كذلك يجوز منع فضله إلا في أرض الموات. ومذهب أبي حنيفة وأحمد وأبي عبيد أنه لا يمنع فضل الكلأ مطلقًا، ومنهم من قال: لا يمنع أحد الماء والكلأ إلا أهل الثغور خاصة، وهو قول الأوزاعي، لأن أهل الثغور إذا ذهب ماؤهم وكلؤهم لم يقدروا أن يتحوّلوا من مكانهم من وراء بيضة الإسلام وأهله.

وأما النهي عن منع النار، فحمله طائفة من الفقهاء على النهي عن الاقتباس منها دون أعيان الجمر، ومنهم من حمّله على منع الحجارة المورية للنّار، وهو بعيد، ولو حمل على منع الاستضاءة بالنّار، وبذل ما فضل عن حاجة صاحبها لمن يستدفيء بها، أو يُنضجُ عليها طعامًا ونحوه، لم يبعد. وأما الملح، فلعلّه يُحمل على منع أخذه من المعادن المباحة، فإنّ الملح من المعادن الظاهرة لا يملك بالإحياء، ولا بالإقطاع، نص عليه أحمد، وفي «سنن أبي داود»<sup>(٢)</sup> أن النبي ﷺ أقطع رجلاً الملح، فقليل له: يا رسول الله إنّه بمنزلة الماء العذب، فانتزعه منه.

ومما يدخل في عموم قوله ﷺ: «لا ضرر»:

أنّ الله لم يكلّف عباده فعل ما يضرهم البتة، فإن ما يأمرهم به هو عين صلاح دينهم ودنياهم، وما نهاهم عنه هو عين فساد دينهم ودنياهم، لكنه لم يأمر عباده بشيء هو ضارٌّ لهم في أبدانهم أبدانهم أبدانهم، ولهذا أسقط الطهارة بالماء عن المريض، وقال: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ» [المائدة: ٦]، وأسقط الصيام عن المريض والمسافر، وقال: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ

(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٤٧٧)، وابن ماجه (٢٤٧٢)، وأحمد (٣٦٤/٥)، (٢٣١٣٢)، وانظر المشكاة (٣٠٠١) من حديث ابن عباس.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٣٠٦٤) والنسائي في الكبرى (٤٠٦/٣)، (٥٧٦٨)، وانظر صحيح أبي داود، والماء العذب: أي الماء الكثير الفائض.

وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْمَسْرَ» [البقرة: ١٨٥]، وأسقط اجتناب محظورات الإحرام، كالحلق ونحوه عمن كان مريضاً، أو به أذى من رأسه، وأمر بالفدية، وفي «المسند»<sup>(١)</sup> عن ابن عباس، قال: قيل لرسول الله ﷺ: أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: «الحنيفية السمحة». ومن حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «إنني أُرسلت بحنيفية سمحة»<sup>(٢)</sup>. ومن هذا المعنى ما في «الصحيحين» عن أنس أن النبي ﷺ رأى رجلاً يمشي، قيل: إنه نذر أن يحج ماشياً، فقال: «إن الله لغني عن مشيه، فليركب» وفي رواية: «إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه»<sup>(٣)</sup>.

وفي «السنن» عن عتبة بن عامر أن أخته نذرت أن تمشي إلى البيت، فقال النبي ﷺ: «إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئاً فلتركب»<sup>(٤)</sup>. وقد اختلف العلماء في حكم من نذر أن يحج ماشياً، فمنهم من قال: لا يلزمه المشي وله الركوب بكل حال، وهو رواية عن أحمد والأوزاعي، وقال أحمد: يصوم ثلاثة أيام، وقال الأوزاعي: عليه كفارة يمين، والمشهور أنه يلزمه ذلك إن أطاقه، فإن عجز عنه، فقليل: يركب عند العجز، ولا شيء عليه، وهو أحد قولي الشافعي. وقيل: بل عليه - مع ذلك - كفارة يمين، وهو قول الثوري وأحمد في رواية. وقيل: بل عليه دم، قاله طائفة من السلف، منهم عطاء ومجاهد والحسن والليث وأحمد في رواية. وقيل: يتصدق بكراء ما ركب، وروى عن الأوزاعي، وحكاه عن عطاء، وروى عن عطاء: يتصدق بقدر نفقته عند البيت. وقالت طائفة من الصحابة وغيرهم: لا يُجزئه الركوب، بل يحج من قابل، فيمشي ما ركب، ويركب ما مشي، وزاد بعضهم: وعليه هدي، وهو قول مالك إذا كان ما ركبه كثيراً.

ومما يدخل في عموميه أيضاً أن من عليه دين لا يطالب به مع إعساره، بل ينظر إلى حال إعساره، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ ذُو عُسْرٍ فَلْتَعْلَمُوا إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وعلى هذا جمهور العلماء خلافاً لشريح في قوله: إن الآية مختصة بديون الربا في الجاهلية، والجمهور أخذوا باللفظ العام، ولا يكلف المدين أن يقضى مما عليه في خروجه من ملكه ضرراً، كثيابه ومسكنه المحتاج إليه، وخادمه كذلك، ولا ما يحتاج إلى التجارة به لنفقته ونفقة عياله، هذا مذهب الإمام أحمد.

- (١) حسن: أخرجه البخاري معلقاً، عقب حديث (٣٨)، وأحمد (٢٣٦/١)، (٢١٠٧)، والطبراني في الكبير (١١/٢٢٧)، (١١٥٧٢)، وانظر صحيح الجامع (١٦٠).
- (٢) إسناده جيد: أخرجه أحمد (١١٦/٦)، (٢٤٨٩٩) وانظر الصحيحة (١٨٢٩).
- (٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٨٦٥)، ومسلم، حديث (١٦٤٢)، وأبو داود (٣٣٠١)، والترمذي (١٥٣٧)، والنسائي (٣٨٥٢):
- (٤) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٣٢٩٣)، والترمذي (١٥٤٤)، وابن ماجه (٢١٣٤)، وانظر الإرواء (٢٥٩٢).

## الحديث الثالث والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى رَجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». حَدِيثٌ حَسَنٌ.

رواه البيهقي وغيره هكذا، وبعضه في «الصحيحين»<sup>(١)</sup>

أصل هذا الحديث خرَّجه في «الصحيحين» من حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رَجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِيِ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

وخرَّجه أيضًا من رواية نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس أَنَّ النبي ﷺ قَضَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِيِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. واللفظ الذي ساقه به الشيخ ساقه ابن الصلاح قبله في «الأحاديث الكليات»، وقال: رواه البيهقي بإسناد حسن.

وخرَّجه الإسماعيلي في «صحيحه»<sup>(٤)</sup> من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أَنَّ النبي ﷺ، قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى رَجَالٌ دِمَاءَ رَجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الطَّالِبِ، وَالْيَمِينَ عَلَى الْمَطْلُوبِ».

وروى الشافعي<sup>(٥)</sup>: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ» قال الشافعي: وأحسبه - ولا أثبتة - أنه قال: «وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِيِ عَلَيْهِ».

وروى محمد بن عمر بن لبابة الفقيه الأندلسي عن عثمان بن أيوب الأندلسي - ووصفه بالفضل - عن غازي بن قيس، عن ابن أبي مليكة، عن [ابن عباس عن النبي ﷺ] فذكر هذا الحديث وقال: «ولكن البينة على من ادَّعى، واليمين على من أنكر» وغازي بن قيس الأندلسي كبيرٌ صالح، سمع من مالك وإبن جريج وطبقتهما، وسقط من هذا الإسناد ابن جريج والله أعلم.

وقد استدلل الإمام أحمد وأبو عبيد بأن النبي ﷺ قال: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، وهذا يدل على أن اللفظ عندهما صحيح محتج به، وفي المعنى أحاديث كثيرة، في

(١) صحيح: أخرجه البيهقي في السنن (٢٥٢/١٠)، (٢٠٩٩٠)، وانظر الإرواء (١٩٣٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٥٥٢)، ومسلم، حديث (١٧١١) (١)، وابن ماجه (٢٣٢١).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٥١٤)، ومسلم، حديث (١٧١١) (٢)، وأبو داود (٣٦١٩)، والترمذي (١٣٤٢).

(٤) صحيح: أخرجه البيهقي في السنن (٢٥٢/١٠)، (٢٠٩٨٩)، قلت: وهو صحيح لما قبله.

(٥) صحيح: أخرجه الشافعي في مسنده (ص ١٩١)، قلت: وهو صحيح لما قبله.

«الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن الأشعث بن قيس، قال: كان بيني وبين رجل خصومة في بئر، فاخترصمنا إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «شاهداك أو يمينه»، قلت: إذا يحلف ولا يُبالي، فقال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين يستحق بها مالا هو فيها فاجر، لقي الله وهو عليه غضبان»، فأنزل الله تصديق ذلك، ثم اقترأ هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آ عمران: ٧٧] الآية، وفي رواية لمسلم بعد قوله: «إذا يحلف»، قال: «ليس لك إلا ذلك»<sup>(٢)</sup> وخرجه أيضًا مسلم<sup>(٣)</sup> بمعناه من حديث وائل بن حجر عن النبي ﷺ.

وخرجه الترمذي<sup>(٤)</sup> من حديث العرزمي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال في خطبته: «البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» وقال: في إسناده مقال، والعرزمي يضعف في الحديث من قبل حفظه، وخرجه الدارقطني<sup>(٥)</sup> من رواية مسلم بن خالد الزنجي - وفيه ضعف - عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، عن النبي ﷺ، قال: «البينة على المدعي، واليمين على من أنكر، إلا في القسامة» ورواه الحفاظ عن ابن جريج، عن عمرو مرسلاً.

وخرجه أيضًا من رواية مجاهد عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال في خطبته يوم الفتح: «المدعى عليه أولى باليمين إلا أن تقوم بينة»<sup>(٦)</sup> وخرجه الطبراني، وعنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي إسناده كلام<sup>(٧)</sup>، وخرجه الدارقطني هذا المعنى من وجوه متعددة ضعيفة.

وروى حجاج الصواف، عن حميد بن هلال، عن زيد بن ثابت، قال: قضى رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ طَلَبَ عِنْدَ رَجُلٍ طَلِبَةً، فَإِنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ أَوْلَى بِالْيَمِينِ». خرجه أبو عبيد والبيهقي، وإسناده ثقات، إلا أن حميد بن هلال ما أظنه لقي زيد بن ثابت، وخرجه الدارقطني وزاد فيه: «بغير شهداء»<sup>(٨)</sup>.

وخرجه النسائي<sup>(٩)</sup> من حديث ابن عباس، قال: جاء خصمان إلى النبي ﷺ، فادعى أحدهما

- 
- (١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٥١٦)، ومسلم، حديث (١٣٨)، وأبو داود (٣٢٤٤).  
 (٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٣٩) (٢) من حديث وائل بن حجر، ولم أقف عليه من رواية الأشعث بن قيس.  
 (٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٣٩) (٢)، وأبو داود (٣٢٤٥)، وأحمد (٣١٧/٤)، (١٨٨٨٣).  
 (٤) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (١٣٤١)، والدارقطني (١٥٧/٤)، (٨)، وانظر الإرواء (٢٦٦١).  
 (٥) أخرجه الدارقطني (١١١/٣)، (٩٩)، والبيهقي في السنن (١٢٣/٨)، (١٦٢٢٢).  
 (٦) صحيح: أخرجه الدارقطني (٢١٨/٤)، (٥٥)، وانظر صحيح الجامع (٦٦٨٢).  
 (٧) صحيح: أخرجه البيهقي في السنن (٢٥٦/١٠)، (٢١٠١٠)، وانظر صحيح الجامع (٦٦٨٢).  
 (٨) منقطع: أخرجه البيهقي (٢٥٣/١٠)، (٢٠٩٩٥)، والدارقطني (٢١٩/٤)، (٥٧)، قلت: وهو منقطع.  
 (٩) أخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٩/٣)، (٦٠٠٧).

على الآخر حجة. قال النبي ﷺ للمدعي: «أقم بينك»، فقال: يا رسول الله، ما لي بينة، فقال للأخر: «اجلف بالله الذي لا إله إلا هو: ما له عليك أو عندك شيء». وقد روى عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: إن البينة على المدعي واليمين على من أنكر<sup>(١)</sup>، وقضى بذلك زيد بن ثابت على عمر لأبي بن كعب ولم ينكره.

وقال قتادة: فصل الخطاب الذي أوتيته داود عليه السلام هو أن البينة على المدعي، واليمين على من أنكر. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن البينة على المدعي، واليمين على المدعي عليه، قال: ومعنى قوله: «البينة على المدعي» يعني: يستحق بها ما ادعي، لأنها واجبة [عليه] يؤخذ بها، ومعنى قوله: «اليمين على المدعي عليه» أي: يبرأ بها، لأنها واجبة عليه، يؤخذ بها على كل حال. انتهى. وقد اختلف الفقهاء من أصحابنا والشافعية في تفسير المدعي والمدعي عليه. فمنهم من قال: المدعي: هو الذي يُخلَى وسكوته من الخصمين، والمدعي عليه: من لا يُخلَى وسكوته منهما.

ومنهم من قال: المدعي: من يطلب أمراً خفياً على خلاف الأصل أو الظاهر، والمدعي عليها بخلافه. وبَنُوا على ذلك مسألة، وهي: إذا أسلم الزوجان الكافران قبل الدخول ثم اختلفا، فقال الزوج: أسلمنا معاً فنكحنا باقي، وقالت الزوجة: بل سبق أحدهما إلى الإسلام فالتكاح منفسخ. فإن قلنا: المدعي من يُخلَى وسكوته، فالمرأة هي المدعي، فيكون القول قول الزوج، لأنه مدعى عليه؛ إذ لا يخلَى وسكوته، وإن قلنا: المدعي من يدعى أمراً خفياً، فالمدعي هنا هو الزوج، إذ التقارن في الإسلام خلاف الظاهر، فالقول قول المرأة؛ لأن الظاهر معها. وأما الأمين إذا ادعى التلّف، كالمودع إذا ادعى تلف الوديعة، فقد قيل: إنه مدّع، لأن الأصل يخالف ما ادعاه، وإنما لم يحتج إلى بينة، لأن المودع ائتمنه، والائتمان يقتضي قبول قوله.

وقيل: إن المدعي الذي يحتاج إلى بينة هو المدعي، ليعطى بدعواه مال قوم أو دماءهم، كما ذكر ذلك في الحديث، فأما الأمين، فلا يدعى ليعطى شيئاً، وقيل: هو مدّع عليه، لأنه إذا سكت لم يترك، بل لا بدّ له من رد الجواب، والمودع مدّع، لأنه إذا سكت ترك؛ ولو ادّعى الأمين ردّ الأمانة إلى من ائتمنه؛ فالأكثر على أن قوله مقبول أيضاً كدعوى التلف. وقال الأوزاعي: لا يقبل قوله، لأنه مدّع، وقال مالك وأحمد في رواية: إن ثبت قبضه للأمانة ببينة، لم يقبل قوله في الرد بدون البينة، ووجه بعض أصحابنا ذلك بأن الإشهاد على دفع الحقوق الثابتة بالبينة واجب، فيكون تركه تفريطاً، فيجب به الضمان، وكذلك قال طائفة منهم في دفع مال

(١) أخرجه البيهقي في السنن (١٨١/١٠)، (٢٠٥١١) من حديث عبد الرحمن السلمي، ولم أقف عليه عند الدارقطني.

اليتم إليه : لا بد له من بيعة ، لأن الله تعالى أمر بالإشهاد عليه فيكون واجباً .

وقد اختلف الفقهاء في هذا الباب على قولين :

أحدهما : أن البيعة على المدعى أبداً . واليمين على المدعى عليه أبداً وهو قول أبي حنيفة ، ووافقه طائفة من الفقهاء والمحدثين كالبخاري ، وطردوا ذلك في كل دعوي ، حتى في القسامة ، وقالوا : لا يحلف إلا المدعى عليه ، ورأوا أن لا يقضى بشاهد ويمين ، لأن اليمين لا تكون على المدعي ، ورأوا أن اليمين لا ترد على المدعي ، لأنها لا تكون إلا في جانب المنكر المدعى عليه . واستدلوا في مسألة القسامة بما روى سعيد بن عبيد ، حدثنا بشير بن يسار الأنصاري ، عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره أن نفرًا منهم انطلقوا إلى خيبر ، فتفرقوا فيها ، فوجدوا أحدهم قتيلاً ، فذكر الحديث ، وفيه : فقال النبي ﷺ : «تأتوني بالبيعة على من قتلته» ، قالوا : ما لنا ببيعة ، قال : «فيحلفون» قالوا : لا نرضى بأيمان اليهود ، فكره النبي ﷺ أن يُطْلَقَ دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة . خرجه البخاري ، وخرجه مسلم مختصراً ولم يثمه <sup>(١)</sup> ، ولكن هذه الرواية تعارض رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة فذكر قصة القتل ، وقال فيه : فذكروا لرسول الله ﷺ مقتل عبد الله بن سهل ، فقال رسول الله ﷺ : «يُقسَمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ، فَيَذْفَعُ بِرُمِيهِ» <sup>(٢)</sup> ، وهذه هي الرواية المشهورة الثابتة المخرجة بلفظها بكمالها في «الصحيحين» . وقد ذكر الأئمة الحفاظ أن رواية يحيى بن سعيد أصح من رواية سعيد بن عبيد الطائي ، فإنه أجل وأعلم وأحفظ ، وهو من أهل المدينة ، وهو أعلم بحديثهم من الكوفيين . وقد ذكر الإمام أحمد مخالفة سعيد ابن عبيد ليحيى بن سعيد في هذا الحديث ، فنفض يده ، وقال : ذاك ليس بشيء ، رواه على ما يقول الكوفيون ، وقال : أذهب إلى حديث المدنيين يحيى بن سعيد . وقال النسائي : لا نعلم أحداً تابع سعيد بن عبيد على روايته عن بشير بن يسار ، وقال مسلم في كتاب «التمييز» : لم يحفظه سعيد بن عبيد على وجهه ، لأن جميع الأخبار فيها سؤال النبي ﷺ إياهم قسامة خمسين يمينا ، وليس في شيء من أخبارهم أن النبي ﷺ سألهم البيعة ، وترك سعيد القسامة ، وتواطأ الأخبار بخلافه يقضى عليه بالغلط ، وقد خالفه يحيى بن سعيد .

وقال ابن عبد البر في رواية سعيد بن عبيد : هذه رواية أهل العراق عن بشير بن يسار ، ورواية أهل المدينة عنه أثبت ، وهم به أقعد ، ونقلهم أصح عند أهل العلم .

قلت : وسعيد بن عبيد اختصر قصة القسامة ، وهي محفوظة في الحديث ، وقد خرَّج

(١) صحيح : أخرجه البخاري ، حديث (٦٨٩٨) ، ومسلم ، حديث (١٦٦٩) (١) ، وأبو داود (٤٥٢١) ، والترمذي (١٤٢٢) ، والنسائي (٤٧١٣) .

(٢) صحيح : أخرجه مسلم ، حديث (١٦٦٩) (٢) ، وأبو داود (٤٥٢٠) .

النسائي<sup>(١)</sup> من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ طلب من ولى القتيل شاهدين على من قتله، فقال: ومن أين أصيب شاهدين؟ قال: «فتحلف خمسين قسامة» قال: كيف أحلف على ما لم أعلم؟! قال: «فَيَسْتَحْلِفُ مِنْهُمْ خَمْسِينَ قَسَامَةً» فهذا الحديث يجمع به بين روايتي سعيد بن عبيد ويحيى بن سعيد، ويكون كل منهما ترك بعض القصة، فترك سعيد ذكر قسامة المدعين، وترك يحيى ذكر البينة قبل طلب القسامة والله أعلم.

وأما مسألة الشاهد على اليمين: فاستدل من أنكر الحكم بالشاهد واليمين بحديث: «شاهدك أو يمينه» وقوله ﷺ: «ليس لك إلا ذلك»<sup>(٢)</sup>، وقد تكلم القاضى إسماعيل المالكي فى هذه اللفظة، وقال: تفرد بها منصور عن أبى وائل، وخالفه سائر الرواة، وقالوا: إنه سأل: «ألك بيعة أم لا؟» والبينة لا تقف على الشاهدين فقط، بل تعم سائر ما يبين الحق. وقال غيره: يحتمل أن يريد بشاهديه كل نوعين يشهدان للمدعى بصحة دعواه يتبين بهما الحق، فيدخل فى ذلك شهادة الرجلين، وشهادة الرجل مع المرأتين، وشهادة الواحد مع اليمين، وقد أقام الله سبحانه أيمان المدعى مقام الشهود فى اللعان. وقوله فى تمام الحديث: «ليس لك إلا ذلك» لم يرد به النفى العام، بل النفى الخاص، وهو الذى أراد المدعى، وهو أن يكون القول قوله بغير بيعة، فمنعه من ذلك، وأبى ذلك عليه، وكذلك قوله فى الحديث الآخر: «ولكن اليمين على المدعى عليه» إنما أريد بها اليمين المجردة عن الشهادة، وأول الحديث يدل على ذلك، وهو قوله: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء رجال وأموالهم» فدل على أن قوله: «اليمين على المدعى عليه» إنما هى اليمين القاطعة للمنازعة مع عدم البينة، وأما اليمين المثبتة للحق مع وجود الشهادة فهذا نوع آخر، وقد ثبت بسنة أخرى.

وأما رد اليمين على المدعى: فالمشهور عن أحمد موافقة أبى حنيفة، وأنها لا ترد، واستدل أحمد بحديث: «اليمين على المدعى عليه»، وقال فى رواية أبى طالب عنه: ما هو ببعيد أن يقال له: تحلف وتستحق، واختار ذلك طائفة من متأخري الأصحاب، وهو قول مالك والشافعى وأبى عبيد، وروى عن طائفة من الصحابة، وقد ورد فيه حديث مرفوع خرجه الدارقطنى وفى إسناده نظر<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: ليس هذا إزالة لليمين عن موضعها، فإن الإزالة أن لا يقضى باليمين على المطلوب، فأما إذا قُضى بها عليه فَرَضَى بيمين صاحبه كان هو الحاكم على نفسه بذلك، لأنه لو شاء لحلف وبرئ، وبطلت عنه الدعوى.

(١) شاذ: أخرجه النسائي، حديث (٤٧٢٠)، وانظر ضعيف النسائي.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ضعيف: أخرجه الدارقطنى (٤/٢١٣)، (٣٤) وهو عند الحاكم فى المستدرک (٤/١١٣)، (٧٠٥٧)، وانظر الإرواء (٢٦٤٢) من حديث ابن عمر «أن رسول الله ﷺ رد اليمين على طالب الحق».

والقول الثاني في المسألة: أنه يرتجع جانب أقوى المتداعيين، ويتجهل اليمين في جانبه، هذا مذهب مالك، وكذا ذكره القاضي أبو يعلى في خلافه أنه مذهب أحمد، وعلى هذا تتوجه المسائل التي تقدم ذكرها من الحكم بالقسامة والشاهد واليمين، فإن جانب المدعى في القسامة لما قوى باللوث جعلت اليمين في جانبه، وحُكِمَ له بها، وكذلك المدعى إذا أقام شاهداً، فإنه قوى جانبه، فحلف معه، وقُضِيَ له.

وهؤلاء لهم في الجواب عن قوله: «البينة على المدعي» طريقان:

أحدهما: أن هذا خص من هذا العموم بدليل.

والثاني: أن قوله: «البينة على المدعي» ليس بعام، لأن المراد: على المدعى المعهود، وهو من لا حجة له سوى الدعوى كما في قوله: «لو يعطى الناس بدعواهم لأدعى رجال دماء رجال وأموالهم» فأما المدعى الذي معه حجة تقوى دعواه، فليس داخلاً في هذا الحديث. وطريق ثالث وهو أن البينة: كل ما بين صحة دعوى المدعى وشهد بصدقه، فاللوث مع القسامة بينة، والشاهد مع اليمين بينة.

وطريق رابع سلكه بعضهم: وهو الطعن في صحة هذه اللفظة، أعنى قوله: «البينة على المدعي»، وقالوا: إنما الثابت هو قوله: «اليمين على المدعي عليه». وقوله: «لو يعطى الناس بدعواهم لأدعى قوم دماء قوم وأموالهم»، يدل على أن مدعى الدم والمال لا بد له من بينة تدل على ما ادّعاه، ويدخل في عموم ذلك أن من ادّعى على رجل أنه قتل موروثه، وليس معه إلا قول المقتول عند موته: جرحني فلان، أنه لا يكتفى بذلك، ولا يكون بمجرد لوثا، وهذا قول الجمهور، خلافاً للمالكية، وأنهم جعلوه لوثاً يقسم معه الأولياء، ويستحقون الدم. ويدخل في عموميه أيضاً من قُذِفَ زَوْجَتَهُ وَلَا عَنَتَهَا، فإنه لا يُباح دمها بمجرد لعانها، وهو قول الأكثرين خلافاً للشافعي، واختار قوله الجوزجاني، لظاهر قوله عز وجل: ﴿وَيَذَرُهَا عَنِ الْعَذَابِ أَنْ تَشْهَدَ آتِيعَ شَهَدَاتٍ﴾ [النور: ٨]، والأولون منهم من حمل العذاب على الحبس، وقالوا: إن لم تلاعن حُبِسَتْ حتى تقرّ أو تلاعن، وفيه نظر.

ولو ادعت امرأة على رجل أنه استكرهها على الزني، فالجمهور أنه لا يثبت بدعواها عليه شيء، وقال أشهب من المالكية: لها الصداق بيمينها، وقال غيره منهم: لها الصداق بغير يمين، هذا كله إذا كانت ذات قدر، وادعت ذلك على متهم تليق به الدعوى، وإن كان المرمي بذلك من أهل الصلاح، ففي حذها للذف عن مالك روايتان.

وقد كان شريح وإياس بن معاوية يحكمان في الأموال المتنازع فيها بمجرد القرائن الدالة على صدق أحد المتداعيين، وقضى شريح في أولاد هرّة تداعاها امرأتان، كل منهما تقول هي ولد هرّتي، قال شريح: ألقها مع هذا، فإن هي قرّت ودرت واسبطرت فهي لها، وإن هي فرت وهرّت وازبأرت فليس لها. قال ابن قتيبة: قوله: اسبطرت، يريد: امتدّت للإرضاع، وازبأرت:



اقتسرت وتنفتت. وكان يقضى بنحو ذلك أبو بكر الشامي من الشافعية، ورجح قوله ابن عقيل من أصحابنا.

وقد روى عن الشافعي وأحمد استحسان قول القافة في سرقة الأموال، والأخذ بذلك، ونقل ابن منصور عن أحمد: إذا قال صاحب الزرع: أفسدت غنمك زرعى بالليل، يُنظر في الأثر، فإن لم يكن أثر غنمه في الزرع، لا بد لصاحب الزرع من أن يجيء بالبينة. قال إسحاق بن راهويه كما قال أحمد لأنه مدَّع، وهذا يدل على اتفاقهما على الاكتفاء برؤية أثر الغنم، وأن البينة إنما تطلب عند عدم الأثر.

وقوله: «وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»:

يدل على أن كل من ادَّعى عليه دعوى، فأنكر، فإن عليه اليمين، وهذا قول أكثر الفقهاء، وقال مالك: إنما تجب اليمين على المنكر إذا كان بين المتداعيين نوع مخالطة، خوفاً من أن يتبدل السفهاء الرؤساء بطلب أيمانهم.

وعنده: لو ادعى على رجل أنه غصبه، أو سرق منه، ولم يكن المدعى عليه متهمًا بذلك، لم يُستحلف المدعى عليه، وحكى أيضاً عن القاسم بن محمد، وحמיד بن عبد الرحمن، وحكاة بعضهم عن فقهاء المدينة السبعة، فإن كان من أهل الفضل، وممن لا يُشار إليه بذلك، أدب المدعى عند مالك، ويستدل بقوله: «اليمين على المدعى عليه» على أن المدعى لا يمين عليه، وإنما عليه البينة، هو قول الأكثرين.

وروى عن علي أنه أحلف المدعى مع بينته أن شهوده شهدوا بحق، وفعله أيضاً شريح وعبد الله بن عتبة بن مسعود، وابن أبي ليلى، وسوار العبيري، وعبيد الله بن الحسن، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وروى عن النخعي أيضاً. وقال إسحاق: إذا استراب الحاكم وجب ذلك. وسأل مهنا الإمام أحمد عن هذه المسألة، فقال أحمد: قد فعله علي، فقال له: أيستقيم هذا؟ فقال: قد فعله علي، فأثبت القاضي هذا رواية عن أحمد، لكنه حملها على الدعوى على الغائب والصبي، وهذا لا يصح، لأن علياً إنما حلف المدعى مع بينته على الحاضر معه، وهؤلاء يقولون: هذه اليمين لتقوية الدعوى إذا ضعفت باسترابة الشهود كاليمين مع الشاهد الواحد. وكان بعض المتقدمين يُحلف الشهود إذا استرابهم أيضاً، ومنهم سوار العبيري قاضى البصرة، وجوز ذلك القاضي أبو يعلى من أصحابنا لوالى المظالم دون القضاة. وقد قال ابن عباس فى المرأة الشاهدة على الرضاع: إنها تُستحلف، وأخذ به الإمام أحمد.

وقد دل القرآن على استحلاف الشهود عند الارتياح بشهادتهم فى الوصية فى السفر فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ اَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِ بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، وهذه الآية لم يُنسخ العمل بها عند جمهور السلف، وقد عمل بها أبو

موسى وابن مسعود، وأفتى بها على وابن عباس، وهو مذهب شريح والنخعي وابن أبي ليلى وسفيان والأوزاعي وأحمد وأبي عبيد وغيرهم، قالوا: تُقبل شهادة الكفار في وصية المسلمين في السفر، ويُستحلفان مع شهادتهما، وهل يمينهما من باب تكميل الشهادة، فلا يُحكم بشهادتهما بدون يمين، أم من باب الاستظهار عند الريبة؟ وهذا محتمل، وأصحابنا جعلوها شرطاً، وهو ظاهر ما روى عن أبي موسى وغيره، وقد ذهب طائفة من السلف إلى أن اليمين مع الشاهد الواحد هو من باب الاستظهار، فإن رأى الحاكم الاكتفاء بالشاهد الواحد، لبروز عدالته، وظهور صدقه، اكتفى بشهادته بدون يمين الطالب. وقوله: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَنْ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَاعْرَازْ يَوْمَئِذٍ مَقَامَهُمَا بَيْنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَیْنَ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقُّ مِن شَهِدَتِهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧] يدل على أنه إذا ظهر خلل في شهادة الكفار، حلف أولياء الميت على خيانتهم وكذبهم، واستحقوا ما حلفوا عليه، وهذا قول مجاهد وغيره من السلف.

وجه ذلك: أن اليمين في جانب أقوى المتداعيين، وقد قويت ها هنا دعوى الورثة بظهور كذب الشهود الكفار، فترد اليمين على المدعين، ويحلفون مع اللوث<sup>(١)</sup>، ويستحقون ما ادَّعوه، كما يحلف أولياء في القسامة مع اللوث، ويستحقون بذلك الدية والدم أيضاً عند مالك وأحمد وغيرهما. وقضى ابن مسعود في رجل مسلم حضره الموت، فأوصى إلى رجلين مسلمين معه، وسلَّمهما ما معه من المال، وأشهد على وصيته كفاً، ثم قدم الوصيَّان، فدعا بعض المال إلى الورثة، وكتما بعضه، ثم قدم الكفار، فشهدوا عليهم بما كتموه من المال، فدعا الوصيَّين المسلمين، فاستحلفهما: ما دفع إليهما أكثر مما دفعاه، ثم دعا الكفار، فشهدوا وحلفوا على شهادتهم، ثم أمر أولياء الميت أن يحلفوا أن ما شهدت به اليهود والنصارى حق، فحلفوا، ف قضى على الوصيَّين بما حلفوا عليه، وكان ذلك في خلافة عثمان، وتأول ابن مسعود الآية على ذلك، فكأنه قابل بين يمين الأوصياء والشهود الكفار فأسقطهما، وبقي مع الورثة شهادة الكفار، فحلفوا معها، واستحقوا، لأن جانبهم ترجَّح بشهادة الكفار لهم، فجعل اليمين مع أقوى المتداعيين، وقضى بها.

واختلف الفقهاء: هل يستحلف في جميع حقوق الأدميين كقول الشافعي ورواية عن أحمد، أو لا يستحلف إلا فيما يقضى فيه بالنكول كرواية عن أحمد، أو لا يستحلف إلا فيما يصح بذله كما هو المشهور عن أحمد، أو لا يستحلف إلا في كل دعوى لا تحتاج إلى شاهدين كما حكى عن مالك؟ وأما حقوق الله عز وجل، فمن العلماء من قال: لا يُستحلف فيها بحال، وهو قول أصحابنا وغيرهم، ونص عليه أحمد في الزكاة، وبه قال طاووس والثوري والحسن بن صالح وغيرهم، وقال أبو حنيفة ومالك والليث والشافعي: إذا اتَّهم، فإنه يُستحلف، وكذا حكى عن

(١) اللوث: البينة غير التامة.

الشَّافِعِي فِيمَنْ تَزَوَّجَ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ، ثُمَّ ادَّعَى الْجَهْل، أَنَّهُ يُحْلَفُ عَلَى دَعْوَاهُ، وَكَذَا قَالَ إِسْحَاقُ فِي طَلَاقِ السَّكَرَانِ: (أَنْ) يُحْلَفُ أَنَّهُ مَا كَانَ يَعْقِلُ، وَفِي طَلَاقِ النَّاسِي: (أَنْ) يُحْلَفُ عَلَى نِسْيَانِهِ، وَكَذَا قَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ: يُحْلَفُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ بِهِ الثَّلَاثَ، وَتَرَدَّ إِلَيْهِ. وَخَرَّجَ الطَّبْرَانِيُّ<sup>(١)</sup> مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ: كَانَ أَنَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ يَأْتُونَ بِلَحْمٍ، فَكَانَ فِي أَنْفُسِنَا مِنْهُ شَيْءٌ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اجْهَدُوا أَيْمَانَهُمْ إِنْهُمْ ذَبَحُوهَا، ثُمَّ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُّوا» وَأَبُو هَارُونَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَأَمَّا الْمُؤْتَمِنُ فِي حَقِّقِ الْآدَمِيِّينَ حَيْثُ قِيلَ قَوْلُهُ، فَهَلْ عَلَيْهِ يَمِينٌ أَمْ لَا؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِلْعُلَمَاءِ:

أَحَدُهَا: لَا يَمِينُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ صَدَّقَهُ بِائْتِمَانِهِ، وَلَا يَمِينُ مَعَ التَّصْدِيقِ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى الْحَاكِمِ، هَذَا قَوْلُ الْحَارِثِ الْعُكْلِيِّ.

وَالثَّانِي: عَلَيْهِ الْيَمِينُ، لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ، فَيَدْخُلُ فِي عَمُومِ قَوْلِهِ: «وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» وَهُوَ قَوْلُ شَرِيحٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي وَمَالِكٍ فِي رِوَايَةٍ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا.

وَالثَّلَاثُ: لَا يَمِينُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُتَّهَمَ وَهُوَ نَصُّ أَحْمَدَ، وَقَوْلُ مَالِكٍ فِي رِوَايَةٍ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ ائْتِمَانِهِ. وَأَمَّا إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ تَنَافَى حَالَ ائْتِمَانِهِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ مَعْنَى ائْتِمَانِهِ.

وَقَوْلُهُ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»:

إِنَّمَا أُريدَ بِهِ إِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ مَا يَدَّعِيهِ لِنَفْسِهِ، وَيَنْكُرُ أَنَّهُ لِمَنْ ادَّعَاهُ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رَجُلٌ دِمَاءَ رَجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ»، فَأَمَّا مَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ مَدَّعٍ لِنَفْسِهِ، مُنْكَرٌ لِدَعْوَاهُ، فَهَذَا أَسْهَلُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَا يَدُّ لِلْمُدَّعِي هُنَا مِنْ بَيِّنَةٍ، وَلَكِنْ يُكْتَفَى مِنَ الْبَيِّنَةِ هُنَا بِمَا لَا يُكْتَفَى بِهَا فِي الدَّعْوَى عَلَى الْمُدَّعِي لِنَفْسِهِ الْمُنْكَرِ.

يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَسَائِلُ:

مِنْهَا: اللَّقْطَةُ إِذَا جَاءَ مِنْ وَصْفِهَا، فَإِنَّهَا تُدْفَعُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ بِالِاتِّفَاقِ، لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَجُوزُ الدَّفْعُ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ، وَلَا يَجِبُ، كَقَوْلِ الشَّافِعِي وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَجِبُ دَفْعُهَا بِذِكْرِ الْوَصْفِ الْمَطَابِقِ، كَقَوْلِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ.

وَمِنْهَا: الْغَنِيمَةُ إِذَا جَاءَ مِنْ يَدِّعَى مِنْهَا شَيْئًا، وَأَنَّهُ كَانَ لَهُ وَاسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْكَفَّارُ، وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَهُ اِكْتَفَى بِهِ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَحْمَدُ وَقِيلَ لَهُ: فَيُرِيدُ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ؟ قَالَ: لَا يَدُّ مِنْ بَيَانٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَهُ، وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ دَفْعَهُ إِلَيْهِ الْأَمِيرُ. وَرَوَى الْخَلَالُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَشَرَ لِأَخِي فَرَسَ بَعِينَ التَّمَرِ، فَرَأَاهُ فِي مَرِيضٍ سَعِيدٍ، فَقَالَ: فَرَسِي، فَقَالَ:

(١) ضَعِيفٌ: ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (٦٠٥٣)، وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَانْظُرِ الضَّعِيفَةَ (٥٤٩٤).

سعد: ألك بينة؟ قال: لا، ولكن أدعوه فيحمم، فدعاه فحمم، فأعطاه إياه، وهذا يحتمل أنه كان لحق بالعدو، ثم ظهر عليه المسلمون، ويحتمل أنه عرف أنه ضال، فوضع بين الدواب الضالة، فيكون كاللقطة.

منها: الغصوب إذا علم ظلم الولاة، وطلب ردها من بيت المال، قال أبو الزناد: كان عمر ابن عبد العزيز يرُدُّ المظالم إلى أهلها بغير البينة القاطعة، كان يكتفى باليسير، إذا عرف وجه مظلمة الرجل ردها عليه، ولم يكلفه تحقيق البينة، لما يعرف من غشم الولاة قبله على الناس، ولقد أنفذ بيت مال العراق في رد المظالم حتى حُمِلَ إليها من الشام، وذكر أصحابنا أن الأموال المغصوبة مع قطاع الطريق واللصوص يُكتفى من مدَّعيها بالصفة كاللقطة، ذكره القاضي في خلافه، وأنه ظاهر كلام أحمد. والله أعلم.



## الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه مسلمٌ من رواية قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي سعيد، ومن رواية إسماعيل بن رجاء، عن أبيه عن أبي سعيد، وعنده في حديث طارق قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل، فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أمّا هذا فقد قضى ما عليه، ثم روى هذا الحديث.

وقد روي معناه من وجوه أخر، فخرَّج مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، قال: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي، إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته، ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه، فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل».

وروى سالم المرادي عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ قال: «سَيَصِيبُ أُمْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ بَلَاءٌ شَدِيدٌ مِنْ سُلْطَانِهِمْ، لَا يَنْجُو مِنْهُ إِلَّا رَجُلٌ عَرَفَ دِينَ اللَّهِ بِلِسَانِهِ وَيَدِهِ وَقَلْبِهِ، فَذَلِكَ الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ السَّوَابِقُ، وَرَجُلٌ عَرَفَ دِينَ اللَّهِ فَصَدَّقَ بِهِ، وَلِلْأَوَّلِ عَلَيْهِ سَابِقَةٌ، وَرَجُلٌ عَرَفَ دِينَ اللَّهِ فَسَكَتَ، فَإِنْ رَأَى مَنْ يَعْمَلُ بِخَيْرٍ أَحَبَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ رَأَى مَنْ يَعْمَلُ بِبَاطِلٍ أَبْغَضَهُ عَلَيْهِ، فَذَلِكَ الَّذِي يَنْجُو عَلَى إِبْطَائِهِ» وهذا غريب وإسناده منقطع<sup>(٣)</sup>. وخرَّج الإسماعيلي من حديث أبي هارون العبدى - وهو ضعيف جدًا - عن مولى لعمر، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: «تَوَشَّكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ أَنْ تَهْلِكَ إِلَّا ثَلَاثَةَ نَفَرٍ: رَجُلٌ أَنْكَرَ بِيَدِهِ وَبِلِسَانِهِ وَبِقَلْبِهِ، فَإِنْ جُنَّ بِيَدِهِ، فَبِلِسَانِهِ وَقَلْبِهِ، فَإِنْ جُنَّ بِلِسَانِهِ وَبِيَدِهِ فَبِقَلْبِهِ».

وخرَّج أيضًا من رواية الأوزاعي عن عُمَيْرِ بْنِ هَانئٍ، عن علي سمع النبي ﷺ يقول: «سَيَكُونُ بَعْدِي فِتْنٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْمُؤْمِنُ فِيهَا أَنْ يَغَيِّرَ بِيَدٍ وَلَا بِلِسَانٍ»، قلت: يا رسول الله، وكيف ذاك؟ قال: «يُنْكَرُونَهُ بِقُلُوبِهِمْ»، قلت: يا رسول الله، وهل يَنْقُصُ ذَلِكَ إِيْمَانَهُمْ شَيْئًا؟ قال: «لا».

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٤٩)، وأبو داود (١١٤٠)، والترمذي (٢١٧٢)، والنسائي (٥٠٠٨)، وابن ماجه (١٢٧٥).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٥٠)، وابن حبان (٧٢/١٤)، (٦١٩٣)، والطبراني في الكبير (١٣/١٠)، (٩٧٨٤).

(٣) ضعيف: ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٣١٠٠٩)، وقال رواه أبو نصر السجزي في الإبانة عن عمر، قلت: وفيه سالم المرادي وهو ضعيف.

إلا كما يَنْقُصُ الْقَطْرُ مِنَ الصَّفا، وهذا الإسناد منقطع. وخرَّج الطبراني معناه من حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ بإسنادٍ ضعيف<sup>(١)</sup>. فدلَّت هذه الأحاديث كلها على وجوب إنكار المنكر بحسب القدرة عليه، وإن إنكاره بالقلب لا بدَّ منه، فمن لم يُنكر قلبه المنكر، دلَّ على ذهاب الإيمان من قلبه.

وقد رَوَى عن أبي جحيفة، قال: قال عليٌّ: إن أول ما تغلبون عليه من الجهاد: الجهاد بأيديكم، ثم الجهاد بالسنتكم، ثم الجهاد بقلوبكم، فمن لم يعرف قلبه المعروف، ويُنكر قلبه المنكر، نُكِسَ فُجُعِلَ أعلاه أسفله. وسمع ابن مسعود رجلاً يقول: هَلَكَ من لم يأمر بالمعروف ولم ينه عن المنكر، فقال ابن مسعود: هلك من لم يعرف بقلبه المعروف والمنكر<sup>(٢)</sup>، يشير إلى أن معرفة المعروف والمنكر بالقلب فرض لا يسقط عن أحد، فمن لم يعرفه هَلَكَ.

وأما الإنكار باللسان واليد، فإنما يجب بحسب الطاقة، وقال ابن مسعود: يوشك من عاش منكم أن يرى منكراً لا يستطيع له غير أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره<sup>(٣)</sup>. وفي «سنن أبي داود»<sup>(٤)</sup> عن العُرس بن عميرة، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا عُمِلَتِ الْخَطِيئَةُ فِي الْأَرْضِ، كَانَ مِنْ شَهَدَائِهَا فِكْرُهَا كَمَنْ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَرَضِيهَا كَأَنْ كَمَنَ شَهَدَاها»، فمن شهد الخطيئة، فكرها بقلبه، كان كمن لم يشهدا إذا عجز عن إنكارها بلسانه ويده، ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدا وقد رُكِبَ على إنكارها ولم ينكرها؛ لأن الرضا بالخطايا من أقبح المحرمات، ويفوت به إنكار الخطيئة بالقلب، وهو فرض على كل مسلم، لا يسقط عن أحدٍ في حالٍ من الأحوال.

وخرَّج ابن أبي الدنيا<sup>(٥)</sup> من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من حضر معصية فكرها فكأنه غاب عنها، ومن غاب عنها فأحبها فكأنه حضرها» وهذا مثل الذي قبله. فتبيَّن بهذا أنَّ الإنكار بالقلب فرض على كل مسلم، في كل حال، وأما الإنكار باليد واللسان فبحسب القدرة، كما في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «ما من قوم يُعْمَلُ فيهم بالمعاصي، ثم يقدرُونَ على أن يغيروا، فلا يغيروا، إلا يوشِكُ أن يعمَّهُم الله بعقابٍ»<sup>(٦)</sup> خرَّجه

(١) ضعيف جداً: ذكره الهيثمي في المجمع (١٢١٧١)، وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه طلحة بن زيد القرشي وهو ضعيف جداً.

(٢) رجاله رجال الصحيح: أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٧/٩)، (٨٥٦٤)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٢١٧٥)، وقال رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٣) ضعيف: انظر الضعيفة (١٦٦٩).

(٤) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٤٥)، والطبراني في الكبير (١٣٩/١٧)، (٣٤٥)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣٢٣).

(٥) ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن (٢٦٦/٧)، (١٤٣٣٠)، وانظر الضعيفة (٤٥٨٨).

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٣٨)، وأبو يعلى (١١٩/١)، (١٣١)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣١٧).

أبو داود بهذا اللفظ، وقال: قال شعبة فيه: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي هم أكثر ممن يعمل».

وخرّج أيضاً من حديث جرير سمعت النبي ﷺ يقول: «ما من رجل يكون في قوم يعمل فيهم بالمعاصي، يقدرون أن يغيّروا عليه، فلا يغيّروا، إلا أصابهم الله بعقاب قبل أن يموتوا»<sup>(١)</sup>.  
وخرّجه الإمام أحمد، ولفظه: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي هم أعز وأكثّر ممن يعمل، فلم يغيّروه، إلا عمهم الله بعقاب»<sup>(٢)</sup>.

وخرّج أيضاً من حديث عدي بن عميرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يعذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على أن ينكروه فلا ينكروه، فإذا فعلوا ذلك، عذب الله الخاصة والعامة»<sup>(٣)</sup>.

وخرّج أيضاً هو وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله ليسأل العبد يوم القيامة، حتى يقول: ما منعك إذا رأيت المنكر أن تنكره، فإذا لقن الله عبداً حجته، قال: يا رب، رجوتك وقرئت الناس»<sup>(٤)</sup>.

فأما ما خرّجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد أيضاً، عن النبي ﷺ أنه قال في خطبته: «ألا لا تمنعن رجلاً هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه»، وبكى أبو سعيد وقال: قد والله رأينا أشياء فهينا، وخرّجه الإمام أحمد، وزاد فيه: «فإنه لا يقرب من أجل، ولا يباعد من رزق أن يقال بحق أو يذكّر بعظيم»<sup>(٥)</sup>.

وكذلك خرّج الإمام أحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد، عن النبي ﷺ، قال: «لا يحقر أحدكم نفسه» قالوا: يا رسول الله، كيف يحقر أحدنا نفسه؟ قال: «يرى أمر الله عليه فيه مقال، ثم لا يقول فيه، فيقول الله له يوم القيامة: ما منعك أن تقول في كذا وكذا؟ فيقول: خشية الناس، فيقول [الله]: إني كنت أحق أن تخشي»<sup>(٦)</sup>.

(١) حسن لغيره: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٣٩)، وابن حبان (٥٣٦/١)، (٣٠٠)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣١٦).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤٠٠٩)، وأحمد (٣٦٤/٤)، (١٩٢٥٠)، وانظر صحيح الجامع (٥٧٤٩).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (١٩٢/٤)، (١٧٧٥٦)، والطبراني في الكبير (١٣٩/١٧)، (٣٤٤)، وانظر الضعيفة (٣١١٠).

(٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤٠١٧)، وأحمد (٢٩/٣)، (١١٢٦٣)، وأبو يعلى (٤٩٩/٢)، (١٣٤٤)، وانظر الصحيحة (٩٢٩).

(٥) صحيح لغيره: أخرجه الترمذي، حديث (٢١٩١)، وابن ماجه (٤٠٠٧)، وأحمد (٦١/٣)، (١١٦٠٤)، (٣/٥٠)، (١١٤٩٢)، وانظر صحيح الترغيب (٢٧٥١).

(٦) ضعيف: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤٠٠٨)، وأحمد (٣٠/٣)، (١١٢٧٣)، والطالسي (ص ٢٩٣)، (٢٢٠٦)، وانظر ضعيف الترغيب (١٣٨٧).

فهذان الحديثان محمولان على أن يكون المانع له من الإنكار مجرد الهيبة، دون الخوف المسقط للإنكار. قال سعيد بن جبير: قلت لابن عباس: أمر السلطان بالمعروف وأنهاه عن المنكر؟ قال: إن خفت أن يقتلك، فلا، ثم عدت، فقال لي مثل ذلك، ثم عدت، فقال لي مثل ذلك، وقال: إن كنت لا بد فاعلاً، ففيما بينك وبينه.

وقال طاووس: أتى رجل ابن عباس، فقال: ألا أقوم إلى هذا السلطان فأمره وأنهاه؟ قال: لا تكن له فتنة، قال: أفرأيت إن أمرني بمعصية الله؟ قال: ذلك الذي تريد، فكن حينئذ رجلاً، وقد ذكرنا حديث ابن مسعود الذي فيه: «يخلف من بعدهم خلوف، فمن جاهدهم بيده، فهو مؤمن»<sup>(١)</sup> الحديث، وهذا يدل على جهاد الأمراء باليد. وقد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث في رواية أبي داود، وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله ﷺ فيها بالصبر على جور الأئمة. وقد يجاب عن ذلك: بأن التغيير باليد لا يستلزم القتال. وقد نص على ذلك أحمد أيضاً في رواية صالح، فقال: التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح، وحينئذ فجهاد الأمراء باليد أن يُزيل بيده ما فعلوه من المنكرات، مثل أن يُريق خمورهم أو يكسّر آلات الملاهي التي لهم، ونحو ذلك، أو يُبطل بيده ما أمروا به من الظلم إن كان له قدرة على ذلك، وكل هذا جائز، وليس هو من باب قتالهم، ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه، فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتل الأمر وحده.

وأما الخروج عليهم بالسيف، فيخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين. نعم: إن خشى في الإقدام على الإنكار على الملوك أن يؤذي أهله أو جيرانه، لم ينبغ له التعرض لهم حينئذ، لما فيه من تعدى الأذى إلى غيره، كذلك قال الفضيل بن عياض وغيره، ومع هذا، فمتى خاف منهم على نفسه السيف، أو السوط، أو الحبس، أو القيد، أو النفي، أو أخذ المال، أو نحو ذلك من الأذى، سقط أمرهم ونهيهم، وقد نص الأئمة على ذلك، منهم مالك وأحمد وإسحاق وغيرهم. قال أحمد: لا يتعرض للسلطان، فإن سيفه مسلول.

وقال ابن شبرمة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالجهاد، يجب على الواحد أن يصابر فيه الاثنين، ويحرم عليه الفرار منهما، ولا يجب عليهم مصابرة أكثر من ذلك. فإن خاف السب، أو سماع الكلام السيئ، لم يسقط عنه الإنكار بذلك نص عليه الإمام أحمد، وإن احتمل الأذى وقوي عليه، فهو أفضل، نص عليه أحمد أيضاً، وقيل له: أليس قد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس للمؤمن أن يذل نفسه»<sup>(٢)</sup> أي: يعرضها من البلاء لما لا طاقة له به، قال: ليس هذا من ذلك.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه الترمذي، حديث (٢٢٥٤)، وابن ماجه (٤٠١٦)، وأحمد (٤٠٥/٥)، (٢٣٤٩١)، وانظر الصحيحة (٦١١) من حديث حذيفة.



ويدل على ما قاله ما أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر»<sup>(١)</sup>.

وأخرج ابن ماجه<sup>(٢)</sup> معناه من حديث أبي أمامة.

وفى «مسند البزار»<sup>(٣)</sup> بإسناد فيه جهالة، عن أبي عبيدة بن الجراح، قال: قلت: يا رسول الله، أيُّ الشهداء أكرم على الله؟ قال: «رجل قام إلى إمام جائر، فأمره بمعروف ونهاه عن منكر فقتله». وقد روى معناه من وجوه أخر كلها فيها ضعف.

وأما حديث: «لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه» فإنما يدل على أنه إذا علم أنه لا يطيق الأذى، ولا يصبر عليه، فإنه لا يتعرض حينئذٍ للأمراء، وهذا حق، وإنما الكلام فيمن علم من نفسه الصبر، كذلك قاله الأئمة، كسفيان وأحمد والفضيل بن عياض وغيرهم. وقد روى عن أحمد ما يدل على الاكتفاء بالإنكار بالقلب، قال في رواية أبي داود: نحن نرجو إن أنكر بقلبه، فقد سلّم، وإن أنكر بيده، فهو أفضل، وهذا محمود على أنه يخاف كما صرح بذلك في رواية غير واحد، وقد حكى القاضي أبو يعلى روايتين عن أحمد في وجوب إنكار المنكر على من يعلم أنه لا يقبل منه، وصحّ القول بوجوبه، وهو قول أكثر العلماء.

وقد قيل لبعض السلف في هذا، فقال: يكون لك معذرة، وهذا كما أخبر الله عن الذين أنكروا على المعتدين في السبب أنهم قالوا لمن قال لهم: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةُ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقد ورد ما يستدل به على سقوط الأمر والنهي عند عدم القبول والانتفاع به، ففي سنن أبي داود وابن ماجه والترمذي عن أبي ثعلبة الخشني أنه قيل له: كيف تقول في هذه الآية: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فقال: أما والله لقد سألت عنها رسول الله ﷺ، فقال: «بل ائتمروا بالمعروف، وانتهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بنفسك، ودع عنك أمر العوام»<sup>(٤)</sup>. وفي «سنن أبي داود»<sup>(٥)</sup> عن عبد الله بن عمرو، قال: بينما نحن حول

(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٤٤)، والترمذي (٢١٧٤)، وابن ماجه (٤٠١١)، وانظر صحيح الجامع (١١٠٠).

(٢) حسن صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤٠١٢)، وأحمد (٥/٢٥١)، (٢٢٢١٢)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣٠٧).

(٣) ضعيف: أخرجه البزار (٣٣١٤/٤)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٢١٦٦)، وقال: رواه البزار وفيه من لم أعرفه اثنان.

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤)، وابن حبان (٢/١٠٨)، (٣٨٥)، وانظر ضعيف الترغيب (١٨٤٦).

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٤٣)، وأحمد (٢/٢١٢)، (٦٩٨٧)، والنسائي في الكبير (٦/٥٩)، (١٠٠٣٣)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٣).

رسول الله ﷺ ، إذ ذكر الفتنة ، فقال : «إِذَا رَأَيْتُمُ النَّاسَ مَرَجَتْ عَهْدُهُمْ ، وَخَفَّتْ أَمَانَتُهُمْ ، وَكَانُوا هَكَذَا» وشبك بين أصابعه ، فقمْتُ إليه ، فقلت : كيف أفعَل عند ذلك ، جعلني الله فداك؟ قال : «الزِّمَّ بَيْتَكَ ، وَامْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ ، وَخُذْ بِمَا تَعْرِفُ ، وَدَعْ مَا تُنْكَرُ ، وَعَلَيْكَ بِأَمْرِ خَاصَّةٍ نَفْسِكَ ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَّةِ» .

وكذلك روى عن طائفة من الصحابة في قوله تعالى : ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] ، قالوا : لم يأت تأويلها بعد ، إنما تأويلها في آخر الزمان . وعن ابن مسعود قال : إذا اختلفت القلوب والأهواء ، وألْبِسْتُمْ شَيْعًا ، وذاق بعضكم بأس بعض ، فيأمر الإنسان حينئذ نفسه ، حينئذ تأويل هذه الآية (١) .

وعن ابن عمر ، قال : هذه الآية لأقوام يجيئون من بعدنا ، إن قالوا لم يقبل منهم (٢) . وقال جبير بن نفير عن جماعة من الصحابة ، قالوا : إذا رأيت شحًا مطاعًا ، وهويًا متبعًا ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه ، فعليك بنفسك ، لا يضرُّك من ضلَّ إذا اهتديت (٣) .

وعن مكحول ، قال : لم يأت تأويلها بعد ، إذا هاب الواعظ وأنكر الموعوظ ، فعليك حينئذ بنفسك لا يضرُّك من ضلَّ إذا اهتديت .

وعن الحسن : أنه كان إذا تلا هذه الآية ، قال : يا لها من ثقة ما أوثقها ! ومن سعة ما أوسعها ! وهذا كله قد يحمل على أن من عجز عن الأمر بالمعروف ، أو خاف الضرر ، سقط عنه ، وكلام ابن عمر يدل على أن من عَلِمَ أنه لا يقبل منه ، لم يجب عليه ، كما حكى رواية عن أحمد ، وكذا قال الأوزاعي : مُرَّ من ترى أن يقبل منك .

**وقوله ﷺ في الذي يُنْكَرُ بقلبه : «وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» :**

يدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خصال الإيمان ، ويدل على أن من قدر على خصلة من خصال الإيمان وفعلها ، كان أفضل ممن تركها عجزًا عنها ، ويدل على ذلك أيضًا قوله ﷺ في حق النساء : «أَمَّا نَقْصَانُ دِينِهَا ، فَإِنَّهَا تَمْكُثُ الْأَيَّامَ وَاللَّيَالِيَ لَا تَصَلِّي» (٤) يُشير إلى أيام الحيض ، مع أنها ممنوعة من الصَّلَاة حينئذ ، وقد جعل ذلك نقصًا في دينها ، فدلَّ على أن من قدر على واجب وفعله ، فهو أفضل ممن عجز عنه وتركه ، وإن كان معذورًا في تركه ، والله أعلم .

**وقوله ﷺ : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا» :**

يدل على أن الإنكار متعلق بالرؤية ، فلو كان مستورًا فلم يره ولكن علم به فالمنصوص عن أحمد في أكثر الروايات أنه لا يعرض له ، وأنه لا يفتش على ما استراب به ، وعنه رواية أخرى أنه

(١) ضعيف : أخرجه البيهقي في السنن (٩٢/١٠) ، (١٩٩٨١) ، قلت : وفيه أبو جعفر الرازي وهو ضعيف .

(٢) ضعيف : أخرجه ابن جرير (٩٥/٧) ، قلت : وفيه الربيع بن صبيح وهو ضعيف .

(٣) منقطع : أخرجه الطبري (٩٦/٧) من حديث معاوية بن صالح عن جبير بن نفير وهو منقطع .

(٤) صحيح : أخرجه مسلم ، حديث (٧٩) ، وابن ماجه (٤٠٠٣) من حديث عبد الله بن عمر .

[يكشف] المغطى إذا تحققه، ولو سمع صوت غناء محرّم أو آلات الملهي، وعلم المكان التي هي فيه، فإنه ينكرها، لأنه قد تحقّق المنكر وعلم موضعه، فهو كما رآه، نص عليه أحمد، وقال: إذا لم يعلم مكانه، فلا شيء عليه. وأمّا تسوُّر الجدران على من علم اجتماعهم على منكر، فقد أنكره الأئمة مثل سفيان الثوري وغيره، وهو داخل في التجسس المنهي عنه، وقد قيل لابن مسعود: إنَّ فلانًا تقطر لحيته خمراً، فقال: نهانا الله عن التَّجسس<sup>(١)</sup>.

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «الأحكام السلطانية»: إن كان في المنكر الذي غلب على ظنّه الاستسار بإخبار ثقة عنه انتهاك حرمة يفتو استدراكها كالزنى والقتل، جاز التجسس والإقدام على الكشف والبحث حذراً من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم، وإن كان دون ذلك في الرتبة، لم يجز التَّجسس عليه، ولا الكشف عنه.

والمنكر الذي يجب إنكاره: ما كان مجمّعاً عليه، فأما المختلف فيه، فمن أصحابنا من قال: لا يجب إنكاره على من فعله مجتهداً فيه، أو مقلداً لمجتهدٍ تقليداً سائغاً.

واستثنى القاضي في «الأحكام السلطانية» ما ضعف فيه الخلاف وكان ذريعة إلى محظور متفق عليه، كربا النقد الخلاف فيه ضعيف، وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه، وكنكاح المتعة، فإنّه ذريعة إلى الزنى. وذكر عن أبي إسحاق بن شاقلا أنه ذكر أنّ المتعة هي الزنى صراحاً. وعن ابن بطة أنه قال: لا يفسخ نكاح حكم به قاضٍ إذا كان قد تأوّل فيه تأويلاً، إلا أن يكون قضى لرجل بعقد متعة، أو طلق ثلاثاً في لفظ واحد، وحكم بالمراجعة من غير زوج، فحكمه مردود، وعلى فاعله العقوبة والتكال.

والمنصوص عن أحمد: الإنكار على اللاعب بالشطرنج، وتأوّل القاضي على من لعب بها بغير اجتهد، أو تقليد سائغ، وفيه نظر، فإن المنصوص عنه أنه يُحدّ شارب النبيذ المختلف فيه، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار، مع أنه لا يفسق بذلك عنده، فدلّ على أنه ينكر كل مختلف فيه ضعف الخلاف فيه، لدلالة السنة على تحريمه، ولا يخرج فاعله المتأوّل من العدالة بذلك، والله أعلم. وكذلك نص أحمد على الإنكار على من لا يتم صلاته، ولا يُقيم صلبه من الركوع والسجود، مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك.

واعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تارة يحمل عليه رجاء ثوابه، وتارة خوف العقاب في تركه، وتارة الغضب لله على انتهاك محارمه، وتارة النصيحة للمؤمنين، والرحمة لهم، ورجاء إنقاذهم ممّا أوقعوا أنفسهم فيه من التعرّض لغضب الله وعقوبته في الدنيا والآخرة، وتارة يحمل عليه إجلال الله وإعظامه ومحبّته، وأنه أهل أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى،

(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٨٩٠)، والحاكم في المستدرک (٤/٤١٨)، (٨١٣٥)، والطبراني في الكبير (٣٥٠/٩)، (٩٧٤١)، وانظر صحيح أبي داود.

ويُشكر فلا يُكفر، وإن يُفتدى من انتهاك محارمه بالنفوس والأموال، كما قال بعض السلف: وددت أن الخلق كلهم أطاعوا الله، وإنَّ لَحْمِي قُرِضَ بالمقاريض. وكان عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز. رحمهما الله - يقول لأبيه: وددتُ أني غلت بي وبك القدور في الله عز وجل. ومن لَحَظَ هذا المقام والذي قبله، هان عليه كل ما يلقي من الأذى في الله تعالى، وربما دعا لمن آذاه، كما قال ذلك النبي ﷺ لما ضربه قومه فجعل يمسحُ الدَّم عن وجهه، ويقول: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» (١). وبكلِّ حالٍ يتعين الرفقُ في الإنكار، قال سفيان الثوري: لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فيه خصالٌ ثلاث: رفيقٌ بما يأمرُ رفيقٌ بما ينهي، عدلٌ بما يأمرُ عدلٌ بما ينهي، عالمٌ بما يأمرُ عالمٌ بما ينهي. وقال أحمد: النَّاسُ محتاجون إلى مداراة ورفق الأمر بالمعروف بلا غلظة إلا رجل معلن بالفسق، فلا حُرْمَةَ له، قال: وكان أصحابُ ابن مسعود إذا مرُّوا بقوم يرون منهم ما يكرهون، يقولون: مهلاً رحمكم الله، مهلاً رحمكم الله. وقال أحمد: يأمر بالرفق والخضوع، فإن أسمعوه ما يكره لا يغضب، فيكون يريد ينتصر لنفسه. والله أعلم.



(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٤٧٧)، ومسلم، حديث (١٧٩٢)، وابن ماجه (٤٠٢٥)، وأحمد (١/٤٣٢)، (٤١٠٧) من حديث ابن مسعود:

## الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِغْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا» - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - «يَحْسِبُ امْرَأً مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرْضُهُ». رواه مسلم <sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرّجه مسلم من رواية أبي سعيد مولى عبد الله بن عامر بن كريز عن أبي هريرة، وأبو سعيد هذا لا يعرف اسمه، وقد روى عنه غير واحد، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال ابن المديني: هو مجهول. وروى هذا الحديث سفيان الثوري، فقال فيه: عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، ووهم في قوله: «سعيد بن يسار»، إنما هو: أبو سعيد مولى ابن كريز، قاله أحمد ويحيى والدارقطني، وقد روى بعضه من وجه آخر.

وخرّجه الترمذي <sup>(٢)</sup> من رواية أبي صالح عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «المسلم أخو المسلم، لا يَخُونُهُ وَلَا يَكْذِبُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: عَرْضُهُ وَمَالُهُ وَدَمُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا، بِحَسَبِ امْرَأٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ». وخرّج أبو داود <sup>(٣)</sup> من قوله: «كُلُّ الْمُسْلِمِ» إلى آخره.

وخرّجناه في «الصحيحين» من رواية الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِغْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا» <sup>(٤)</sup>.

وخرّجناه من وجوه أخر عن أبي هريرة <sup>(٥)</sup>.

وخرّج الإمام أحمد من حديث واثلة بن الأسقع، عن النبي ﷺ قال: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَعَرْضُهُ، وَمَالُهُ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، وَالتَّقْوَى هَاهُنَا

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٥٦٤)، وأحمد (٣٦٠/٢)، (٨٧٠٧)، والبيهقي في السنن (٩٢/٦)، (١١٢٧٦).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (١٩٢٧)، وانظر صحيح الجامع (٦٧٠٦).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٨٨٢)، وانظر صحيح الجامع (٤٥٠٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠٦٦)، ومسلم، حديث (٢٥٦٣) (١)، وأحمد (٤٦٥/٢)، (١٠٠٠٢).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠٦٤) من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة، ومسلم، حديث (٢٥٦٣) (٣) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة.

- وأوماً بيده إلى القلب - وحسب امرئٍ من الشرِّ أن يحقر أخاه المسلم»<sup>(١)</sup>.

وخرَّج أبو داود<sup>(٢)</sup> آخره فقط.

وفى «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه». وخرَّجه الإمام أحمد<sup>(٤)</sup>، ولفظه: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، وبحسب المرء من الشرِّ أن يحقر أخاه المسلم».

وفى «الصحيحين» عن أنس عن النبي ﷺ، قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً»<sup>(٥)</sup>.

ويزوَّى معناه من حديث أبي بكر الصديق مرفوعاً وموقوفاً<sup>(٦)</sup>.

فقوله ﷺ: «لا تحاسدوا»:

يعني: لا يحسد بعضكم بعضاً، والحسد مركوز في طباع البشر، وهو أنَّ الإنسان يكره أن يفوقه أحد من جنسه في شيء من الفضائل.

ثم ينقسم الناس بعد هذا إلى أقسام:

فمنهم: من يسعى في زوال نعمة المحسود بالبغي عليه بالقول والفعل.

ثم منهم: من يسعى في نقل ذلك إلى نفسه.

ومنهم: من يسعى في إزالته عن المحسود فقط من غير نقل إلى نفسه، وهو شرهما وأخبثهما، وهذا هو الحسد المذموم المنهى عنه، وهو كان ذنب إبليس حيث حسد آدم عليه السلام لما رآه قد فاق على الملائكة بأن خلقه الله بيده، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء، وأسكنه في جواره، فما زال يسعى في إخراجه من الجنة حتى أخرج منها، ويروى عن ابن عمر أنَّ إبليس قال لنوح: ائنتان بهما أهلك بنى آدم: الحسد، وبالحسد لعنت وجعلت شيطاناً

(١) رجال ثقات: أخرجه أحمد (٤٩١/٣)، (١٦٠٦٢)، والطبراني في الكبير (٧٤/٢٢)، (١٨٣)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٦٦٣)، وقال: رواه أحمد والطبراني ورجاله ثقات.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٨٨٢)، وانظر صحيح الجامع (٤٥٠٩) من حديث أبي هريرة، ولم أقف عليه من حديث واثلة بن الأسقع.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٤٤٢)، ومسلم، حديث (٢٥٨٠)، وأبو داود (٤٨٩٣)، والترمذي (١٤٢٦).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٣١١/٢)، (٨٠٨٩) من حديث أبي هريرة، وهو عند مسلم، حديث (٢٥٦٤) مطولاً بنحوه.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠٦٥)، ومسلم، حديث (٢٥٥٩)، وأبو داود (٤٩١٠)، والترمذي (١٩٣٥)، وأحمد (١١٠/٣)، (١٢٠٩٤).

(٦) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٨٤٩)، وأبو يعلى (١١٢/١)، (١٢٢)، والطيالسي (ص٣)، (٥)، وانظر صحيح ابن ماجه.

رجيمًا، والحرص [وبالحرص] أبيع لأدم الجنة كلها، فأصبحت حاجتي منه بالحرص. خرَّجه ابن أبي الدنيا. وقد وصف الله اليهود بالحسد في مواضع من كتابه القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله: ﴿أَمْرٌ يُحْسِدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا بَاءَتْهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤].

وخرَّج الإمام أحمد والترمذي من حديث الزبير بن العوام، عن النبي ﷺ: «دب إليكم داء الأمم من قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة، حالقة الدين لا حالقة الشعر، والذي نفس محمد بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا، أولاً أنبئكم بشيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»<sup>(١)</sup>.

وخرَّج أبو داود<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إياكم والحسد! فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب، - أو قال: العشب».

وخرَّج الحاكم وغيره من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «سَيُصِيبُ أُمَّتِي دَاءُ الْأُمَمِ» قالوا: يا نبي الله، وما داء الأمم؟ قال: «الْأَشْرُ وَالْبَطَرُ، وَالتَّكَاثُرُ وَالتَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا، وَالتَّبَاغُضُ وَالتَّحَاسُدُ حَتَّى يَكُونَ الْبَغْيُ ثُمَّ الْهَرَجُ»<sup>(٣)</sup>.

وقسم آخر من الناس إذا حسد غيره، لم يعمل بمقتضى حسده، ولم يبغ على المحسود بقول ولا فعل، وقد روى عن الحسن أنه لا يَأْتِمُ بذلك، وروى مرفوعاً من وجوه ضعيفة، وهذا على نوعين:

أحدهما: أن لا يمكنه إزالة الحسد من نفسه، فيكون مغلوباً على ذلك، فلا يَأْتِمُ به. والثاني: من يُحَدِّثُ نفسه بذلك اختياراً، ويُعِيدُهُ وَيُبْدِيهِ فِي نَفْسِهِ مُسْتَرَوِحاً إِلَى تَمَنِّي زَوَالِ نِعْمَةِ أَخِيهِ، فهذا شبيهة بالعزم المصمَّم على المعصية، وفي العقاب على ذلك اختلاف بين العلماء، وربما يُذَكَّرُ في موضع آخر إن شاء الله تعالى، لكن هذا يبعُدُ أن يَسَلَّمَ من البغى على المحسود، ولو بالقول، فيَأْتِمُ بذلك.

وقسم آخر إذا حسد لم يتمنَّ زوال نعمة المحسود، بل يسعى في اكتساب مثل فضائله، ويتمنَّى أن يكون مثله، فإن كانت الفضائل دنيوية، فلا خير في ذلك، كما قال الذين يريدون

(١) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٢٥١٠)، وأحمد (١٦٤/١)، (١٤١٢)، وأبو يعلى (٣٢/٢)، (٦٦٩)، وانظر صحيح الجامع (١/٣٣٦١).

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٤٩٠٣)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٣٦/٢)، (١٠٤٩)، وانظر ضعيف الترغيب (١٧٢٣).

(٣) حسن: أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/١٨٥)، (٧٣١١)، والطبراني في الأوسط (٩/٢٣)، (٩٠١٦)، وانظر صحيح الجامع (٣٦٥٨).

الحياة الدنيا: ﴿يَكُنْ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُرُونُ﴾ [النصر: ٧٩]، وإن كانت فضائل دينية، فهو حسن، وقد تمتنى النبي ﷺ الشهادة في سبيل الله عز وجل، وفي «الصحيحين» عنه ﷺ، قال: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا، فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله القرآن، فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار»<sup>(١)</sup>، وهذا هو الغبطة، وسماه حسداً من باب الاستعارة.

وقسم آخر إذا وجد من نفسه الحسد، سعى في إزالته، وفي الإحسان إلى المحسود بإسداء الإحسان إليه، والدعاء له، ونشر فضائله، وفي إزالة ما وجد له في نفسه من الحسد حتى يبدله بمحبة أن يكون أخوه المسلم خيراً منه وأفضل، وهذا من أعلى درجات الإيمان، وصاحبه هو المؤمن الكامل الذي يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وقد سبق الكلام على هذا في تفسير حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

وقوله ﷺ: «ولا تناجشوا»:

فسره كثير من العلماء بالنجش في البيع، وهو: أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، إما لنفع البائع بزيادة الثمن له، أو بإضرار المشتري بتكثير الثمن عليه، وفي «الصحيحين» عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن النجش<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن أبي أوفى: الناجش: أكل ربا خائن، ذكره البخاري<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عبد البر: أجمعوا أن فاعله عاصٍ لله عز وجل إذا كان بالنهي عالماً.

واختلفوا في البيع، فمنهم من قال: إنه فاسد، وهو رواية عن أحمد، اختارها طائفة من أصحابه، ومنهم من قال: إن كان الناجش هو البائع، أو من واطأه البائع على النجش فسد، لأن النهي هنا يعود إلى العاقد نفسه، وإن لم يكن كذلك، لم يفسد، لأنه يعود إلى أجنبي، وكذا حكى عن الشافعي أنه علل صحة البيع بأن البائع غير الناجش، وأكثر الفقهاء على أن البيع صحيح مطلقاً وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية عنه، إلا أن مالكا وأحمد أثبتا للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالحال، وغبن غبناً فاحشاً يخرج عن العادة، وقدره مالك وبعض أصحاب أحمد بثلاث الثمن، فإن اختار المشتري حينئذٍ الفسخ، فله ذلك، وإن أراد الإمساك، فإنه يحط ما غبن به من الثمن، ذكره أصحابنا.

ويحتمل أن يُفسر النجاش المنهي عنه في هذا الحديث بما هو أعم من ذلك، فإن أصل النجش في اللغة: إثارة الشيء بالمكر والحيلة والمخادعة، ومنه سُمي الناجش في البيع ناجشاً،

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٠٢٥)، ومسلم، حديث (٨١٥)، والترمذي (١٩٣٦)، وابن ماجه (٤٢٠٩)، وأحمد (٨/٢)، (٤٥٥٠) من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢١٤٢)، ومسلم، حديث (١٥١٦)، والنسائي (٤٥٠٥)، وابن ماجه (٢١٧٣)، وأحمد (١٠٨/٢)، (٥٨٦٣).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٦٧٥)، والبيهقي في السنن (٣٣٠/٥)، (١٠٥٧٨).



ويسمى الصائد في اللغة ناجشاً، لأنه يثير الصيد بحيلته عليها وخداعه له، وحينئذ فيكون المعنى: لا تتخادعوا، ولا تعامل بعضكم بعضاً بالمكر والاحتيا، وإنما يراد بالمكر والمخادعة إيصال الأذى إلى المسلم: إما بطريق الأصالة، وإما اجتلاب نفعه بذلك، ويلزم منه وصول الضرر إليه، ودخوله عليه، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣]، وفي حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»، والمكر والخداع في النار» (١)، وقد ذكرنا فيما تقدم حديث أبي بكر الصديق المرفوع: «ملعون من ضار مسلماً أو مكر به» خرجه الترمذي (٢).

فيدخل على هذا التقدير في التناجش المنهى عنه جميع أنواع المعاملات بالغش ونحوه، كتدليس العيوب، وكتمانها، وغش المبيع الجيد بالرديء، وغش المسترسل الذي لا يعرف المماكسة، وقد وصف الله في كتابه الكفار والمنافقين بالمكر بالأنبياء وأتباعهم، وما أحسن قول أبي العتاهية:

ليس دُنِيَا إِلَّا بَدِينٍ وَلَيْسَ سِ الدِّينِ إِلَّا مَكَارُمُ الْأَخْلَاقِ  
إِنَّمَا الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ وَمِمَّا مِنْ خِصَالِ أَهْلِ الثُّفَاقِ  
وإنما يجوز المكر بمن يجوز إدخال الأذى عليه، وهم الكفار المحاربون، كما قال النبي ﷺ: «الحرب خدعة» (٣).

وقوله: «ولا تباغضوا»:

نهى المسلمين عن التباغض بينهم في غير الله، بل على أهواء النفوس، فإن المسلمين جعلهم الله إخوة، والإخوة يتحابون بينهم، ولا يتباغضون، وقال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» خرجه مسلم (٤)، وقد ذكرنا فيما تقدم أحاديث في النهي عن التباغض والتحاسد.

وقد حرم الله على المؤمنين ما يوقع بينهم العداوة والبغضاء، كما قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَيْرِ وَالْمَيْسِرِ وَبَدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١].

(١) صحيح: أخرجه ابن حبان (٣٢٦/٢)، (٥٦٧)، والطبراني في الصغير (٣٧/٢)، (٧٣٨)، والكبير (١٠/١٣٨)، (١٠٢٣٤)، وانظر الصحيحة (١٠٥٨).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (١٩٤١)، وانظر ضعيف الجامع (٥٢٧٥).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٠٣٠)، ومسلم، حديث (١٧٣٩)، وأبو داود (٢٦٣٦)، والترمذي (١٦٧٥)، وأحمد (٢٩٧/٣)، (١٤٢١٣) من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٥٤)، وأبو داود (٥١٩٣)، والترمذي (٢٦٨٨)، وابن ماجه (٦٨)، وأحمد (٣٩١/٢)، (٩٠٧٣).

وامتنع على عباده بالتأليف بين قلوبهم، كما قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ عَالِمَكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً قَالَتْ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَاصْبِرْهُمْ يَنْصَبُوا إِلَيْنَا﴾ [ال عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِتَضَرُّعٍ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢-٦٣]. ولهذا المعنى حرم المشى بالنميمة، لما فيها من إيقاع العداوة والبغضاء، ورخص في الكذب في الإصلاح بين الناس، ورغب الله في الإصلاح بينهم، كما قال تعالى: ﴿لَا حَرَّ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، وقال: ﴿وَأَن تَأْخُذُوا بِالْبَاطِلِ أَوَّلَ الْيَوْمِ﴾ [الحجرات: ٩]، وقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١].

وخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟» قالوا: بلى يا رسول الله؟ قال: «صلاح ذات البين؛ فإن فساد ذات البين هي الحالقة»<sup>(١)</sup>.

وخرج الإمام أحمد وغيره من حديث أسماء بنت يزيد، عن النبي ﷺ قال: «ألا أنبئكم بشرايركم؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأحبة، الباغون للبراءة العنت»<sup>(٢)</sup>. وأما البغض في الله، فهو من أوثق عرى الإيمان، وليس داخلًا في النهي، ولو ظهر لرجل من أخيه شرًا، فأبغضه عليه، وكان الرجل معذورًا فيه في نفس الأمر، أئيب المبغض له، وإن عذر أخوه، كما قال عمر: «إننا كنا نعرفكم إذ رسول الله ﷺ بين أظهرنا، وإذا ينزل الوحي، وإذا يُنبئنا الله من أخباركم، ألا وإن رسول الله ﷺ قد انطلق به، وانقطع الوحي، فإنما نعرفكم بما نخبركم، ألا من أظهر منكم لنا خيرًا ظننا به خيرًا، وأحببنا عليه، ومن أظهر منكم شرًا، ظننا به شرًا، وأبغضنا عليه، سرائركم بينكم وبين ربكم عز وجل»<sup>(٣)</sup>.

وقال الربيع بن خثيم: لو رأيت رجلًا يظهر خيرًا، ويُسِرُّ شرًا، أحببته عليه، أجرك الله على حبك الخير، ولو رأيت رجلًا يظهر شرًا، ويسر خيرًا أبغضته عليه، أجرك الله على بغضك الشر.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٩١٩)، والترمذي (٢٥٠٩)، وأحمد (٤٤٤/٦)، (٢٧٥٤٨)، وابن حبان (٤٨٩/١١)، (٥٠٩٢)، وانظر صحيح الجامع (٢٥٩٥).

(٢) حسن: أخرجه أحمد (٤٥٩/٦)، (٢٧٦٤٠)، والبخاري في: الأدب المفرد (ص ١١٩)، (٣٢٣)، وانظر الأدب المفرد.

(٣) رجاله رجال الصحيح: أخرجه أحمد (٤١/١)، (٢٨٦)، والحاكم في المستدرک (٤٨٥/٤)، (٨٣٥٦)، وأبو يعلى (١٧٤/١)، (١٩٦)، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال الشيخ حسن أسد: فيه أبو فراس قال الحافظ: مقبول، وباقي رجاله رجال الصحيح.

ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين، وكثر تفرقهم، كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم، وكل منهم يظهر أنه يبغض لله، وقد يكون في نفس الأمر معذوراً، وقد لا يكون معذوراً، بل يكون متبعاً لهواه، مقصراً في البحث عن معرفة ما يبغض عليه، فإن كثيراً من البغض كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع يظن أنه لا يقول إلا الحق، وهذا الظن خطأ قطعاً، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق فيما خولف فيه، فهذا الظن قد يخطيء ويصيب، وقد يكون الحامل على الميل إليه مجرد الهوي، أو الإلف، أو العادة، وكل هذا يقدر في أن يكون هذا البغض لله، فالواجب على المؤمن أن ينصح نفسه، ويتحرر في هذا غاية التحرز، وما أشكل منه، فلا يدخل نفسه فيه خشية أن يقع فيما نهي عنه من البغض المحرم.

وها هنا أمر خفي ينبغي التفطن له، وهو أن كثيراً من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً، ويكون مجتهداً فيه، مأجوراً على اجتهاده فيه، موضوعاً عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنزلته في هذه الدرجة، لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث إنه لو قاله غيره من أئمة الدين لما قبله ولا انتصر له، ولا والى من وافقه، ولا عادى من خالفه، وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق بمنزلة متبوعه، وليس كذلك، فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحق، وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع، فقد شاب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه، وظهور كلمته، وأن لا ينسب إلى الخطأ، وهذه دسيسة تقدر في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا، فإنه فهم عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقوله: «وَلَا تَدَابِرُوا»:

قال أبو عبيد: التدابر: المصارمة والهجران، مأخوذ من أن يؤلى الرجل صاحبه دُبْرَه، ويُعرض عنه بوجهه، وهو التقاطع.

وخرج مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَقَاطَعُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ». وخرجه أيضاً بمعناه من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وفى «الصحيحين» عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَجُلْ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجَرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، يَلْتَقِيَانِ، فَيَصْدُ هَذَا، وَيَصْدُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ»<sup>(٢)</sup>.

وخرج أبو داود من حديث أبي خراش السلمي، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً،

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٥٥٩) من حديث أنس، وفي كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظن، حديث (٢٥٦٣) من حديث أبي هريرة، وقد سبق تخريجهما قريباً.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠٧٧)، ومسلم، حديث (٢٥٦٠)، وأبو داود (٤٩١١)، والترمذي (١٩٣٢)، وأحمد (٤١٦/٥)، (٢٣٥٧٥).

فهو كسفك دمه»<sup>(١)</sup>.

وكل هذا في التقاطع للأمور الدنيوية، فأما لأجل الدين، فتجوز الزيادة على الثلاث، نص عليه الإمام أحمد، واستدل بقصة الثلاثة الذين خلفوا، وأمر النبي بهجرانهم لما خاف منهم النفاق، وأباح هجران أهل البدع المغلظة والدعاة إلى الأهواء، وذكر الخطابي أن هجران الوالد لولده، والزواج لزوجته، وما كان في معنى ذلك تأديباً تجوز الزيادة فيه على الثلاث، لأن النبي ﷺ هجر نساء شهرًا.

واختلفوا: هل ينقطع الهجران بالسلام؟ فقالت طائفة: ينقطع بذلك، ورؤى عن الحسن ومالك في رواية ابن وهب، وقالة طائفة من أصحابنا، وخرج أبو داود من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا يحل لمؤمن أن يهجر مؤمناً فوق ثلاث، فإن مرّت به ثلاث، فليلقه، فليسلم عليه، فإن ردّ عليه السلام فقد اشتركا في الأجر، وإن لم يرّد عليه، فقد باء بالإثم، وخرج المسلم من الهجرة»<sup>(٢)</sup>، ولكن هذا فيما إذا امتنع الآخر من الردّ عليه، فأما مع الرد إذا كان بينهما قبل الهجرة مودة، ولم يعودا إليها، ففيه نظر. وقد قال أحمد في رواية الأثرم، وسئل عن السلام: يقطع الهجران؟ فقال: قد يسلم عليه وقد صدّ عنه، ثم قال: النبي ﷺ يقول: «يلتقيان فيصدّ هذا، ويصدّ هذا» فإذا كان قد عوّده أن يكلمه أو يضافحه، وكذلك روي عن مالك أنه لا تنقطع الهجرة بدون العود إلى المودة. وفرّق بعضهم بين الأقارب والأجانب، فقال في الأجانب: تزول الهجرة بينهم بمجرد السلام، بخلاف الأقارب، وإنما قال هذا لوجوب صلة الرحم.

قوله ﷺ: «ولا يبيع بعضكم على بيع بعض»:

قد تكاثرت النّهي عن ذلك، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه». وفي رواية لمسلم: «لا يسلم المسلم على سؤم المسلم، ولا يخطب على خطبته»<sup>(٣)</sup>.

وخرجه من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، إلا أن يأذن له». ولفظه لمسلم<sup>(٤)</sup>.

وخرج مسلم<sup>(٥)</sup> من حديث عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ قال: «المؤمن أخو المؤمن، فلا

(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٩١٥)، وأحمد (٢٢٠/٤)، (١٧٩٦٤)، والحاكم في المستدرک (٤/١٨٠)، (٧٢٩٢)، والطبراني في الكبير (٣٠٧/٢٢)، (٧٧٩)، وانظر الصحيحة (٩٢٨).  
(٢) حسن لغيره: أخرجه أبو داود، حديث (٤٩١٢)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ١٤٩)، (٤١٤)، والحاكم في المستدرک (٤/١٨٠)، (٧٢٩١)، وانظر صحيح الترغيب (٢٧٥٧).  
(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٤١٣)، وأحمد (٤٢٧/٢)، (٩٥١٤) من حديث أبي هريرة.  
(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥١٤٢)، ومسلم، حديث (١٤١٢)، وأحمد (٢١/٢)، (٤٧٢٢).  
(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٤١٤) من حديث عقبة بن عامر.

يَحُلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَّاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَذَرَ. وهذا يدل على أن هذا حَقٌّ للمسلم على المسلم، فلا يُساويه الكافر في ذلك، بل يجوز للمسلم أن يبتاع على بيع الكافر، ويخطب على خطبته، وهو قول الأوزاعي وأحمد، كما لا يثبت للكافر على المسلم حَقُّ الشفعة عنده، وكثيرٌ من الفقهاء ذهبوا إلى النهي عامٌّ في حَقِّ المسلم والكافر. واختلفوا: هل النهي للتحريم، أو للتنزيه؟ فمن أصحابنا من قال: هو للتنزيه دون التحريم، والصحيح الذي عليه جمهور العلماء: أنه للتحريم. واختلفوا: هل يصحُّ البيع على بيع أخيه، أو النكاح على خطبته؟

فقال أبو حنيفة والشافعي وأكثر أصحابنا: يَصِحُّ، وقال مالك في النكاح: إنه إن لم يدخل بها فُرِّقَ بينهما، وإن دخل بها لم يُفْرَق، وقال أبو بكر - من أصحابنا - في البيع والنكاح: إنه باطل بكلِّ حالٍ، وحكاه عن أحمد.

ومعنى البيع على بيع أخيه: أن يكون قد باع منه شيئاً، فيبذل للمشتري سلعته ليشتريها، ويفسخ بيع الأول. وهل يختصُّ ذلك بما إذا كان البذل في مدة الخيار، بحيث يتمكن المشتري من الفسخ فيه، أم هو عامٌّ في مدة الخيار وبعدها؟ فيه اختلاف بين العلماء، قد حكاه الإمام أحمد في رواية حرب، ومال إلى القول بأنه عام في الحالين، وهو قول طائفة من أصحابنا، ومنهم من خصَّه بما إذا كان ذلك في مدَّة الخيار، وهو ظاهر كلام أحمد في رواية ابن مشيش، ومنصوص الشافعي، والأول أظهر، لأن المشتري وإن لم يتمكن من الفسخ بنفسه بعد انقضاء الخيار، فإنه إذا رغب في رد السلعة الأولى على بائعها، فإنه يتسبَّب إلى ردها عليه بأنواع من الطرق المقتضية لضرره، ولو بالإلحاح عليه في المسألة، وما أدَّى إلى ضرر المسلم كان محرماً والله أعلم.

#### وقوله ﷺ: «وَكُونُوا حِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا»:

هذا ذكره النبي ﷺ كالتعليل لما تقدَّم، وفيه إشارة إلى أنهم إذا تركوا التحاسد، والتناجش، والتباغض، والتدابير، وبيع بعضهم على بيع بعض، كانوا إخواناً. وفيه أمرٌ باكتساب ما يصير المسلمون به إخواناً على الإطلاق، وذلك بدخُل فيه أداء حقوق المسلم على المسلم من رد السلام، وتشميت العاطس، وعيادة المريض، وتشيع الجنابة، وإجابة الدعوة، والابتداء بالسلام عند اللقاء، والنصح بالغيب. وفي «الترمذي» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «تَهَادُوا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَذْهِبُ وَحَرَّ الصُّدْرِ» (١). وخرَّجه غيره، ولفظه: «تَهَادُوا تَحَابُّوا» (٢).

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٢١٣٠)، وأحمد (٤٠٥/٢)، (٩٢٣٩)، وانظر المشكاة (٣٠٢٨).  
(٢) حسن: أخرجه البيهقي في السنن (١٦٩/٦)، (١١٧٢٦)، وأبو يعلى (٩/١١)، (٦١٤٨)، وانظر الإرواء (١٦٠١) من حديث أبي هريرة.

وفى «مسند البزار»<sup>(١)</sup> عن أنس عن النبي ﷺ، قال: «تَهَادُوا، فَإِنَّ الْهَدْيَةَ تُسَلُّ السَّخِيمَةَ». ويُروى عن عمر بن عبد العزيز - يرفع الحديث - قال: «تَصَافَحُوا، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الشُّحْنَاءُ، وَتَهَادُوا». وقال الحسن: المصافحة تزيد في الود.

وقال مجاهد: بلغنى أنه إذا تراءى المتحابان، فضحك أحدهما إلى الآخر، وتصافحا، تحانت خطاياهما كما يتحات الورق من الشجر، فقيل له: إن هذا ليسير من العمل، قال: تقول يسير والله يقول: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُمْ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٣].

قوله ﷺ: «المُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَخْفِرُهُ»: هذا مأخوذ من قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [المعجات: ١٠]، فإذا كان المؤمنون إخوة، أمروا فيما بينهما بما يوجب تألف القلوب واجتماعها، ونهوا عما يوجب تنافر القلوب واختلافها، وهذا من ذلك. وأيضا، فإن الأخ من شأنه أن يوصل إلى أخيه النفع، ويكف عنه الضرر، ومن أعظم الضرر الذى يجب كفه عن الأخ المسلم الظلم، وهذا لا يختص بالمسلم، بل هو محرم فى حق كل أحد، وقد سبق الكلام على الظلم مستوفى عند ذكر حديث أبى ذر الإلهي: «يا عبادى إئتى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك: خذلان المسلم لأخيه، فإن المؤمن مأمور أن ينصر أخاه، كما قال ﷺ: «انصر أخاك ظالما أو مظلوما»، [قال: يا رسول الله، أنصره مظلوما فكيف أنصره ظالما؟ قال: «تمنعه عن الظلم، فذلك نصره إياه»]. خرجه البخارى بمعناه من حديث أنس<sup>(٣)</sup>، وخرجه مسلم<sup>(٤)</sup> بمعناه من حديث جابر. وخرج أبو داود من حديث أبى طلحة الأنصارى وجابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «ما من امرئ مسلم يخذل امرءا مسلما فى موطن تنتهك فيه حرمة، ويُنْتَقَصُ فيه من عرضه، إلا أخذله الله فى موطن يحب فيه نصرته، وما من امرئ ينصر مسلما فى موضع يُنْتَقَصُ فيه من عرضه، ويُنْتَهَكُ فيه من حرمة، إلا أنصره الله فى موضع يحب فيه نصرته»<sup>(٥)</sup>.

(١) ضعيف: أخرجه البزار (١٩٣٧)، والطبراني في الأوسط (٣١٦/٢)، (١٥٤٩)، وانظر ضعيف الجامع (٢٤٩٢).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٦٩٥٢)، والترمذي (٢٢٥٥)، وأحمد (٢٠١/٣)، (١٣١٠١)، وابن جبان (٥٧١/١١)، (٥١٦٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٥٨٤)، وأحمد (٣٢٣/٣)، (١٤٥٠٧)، والبيهقي في السنن (١٣٧/١٠)، (٢٠٢٥٤)، وفيه اقتتل غلامان غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار فتأدى المهاجر يال المهاجرين، ونادى الأنصارى يال الأنصار فخرج رسول الله ﷺ فقال: ما هذا دعوى أهل الجاهلية، قالوا: لا يا رسول الله إلا أن غلامين اقتتلا فقال: «فلا بأس ولنصر الرجل أخاه ظالما أو مظلوما إن كان ظالما فلينه فإنه له نصر وإن كان مظلوما فلينصره».

(٥) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٤٨٨٤)، وأحمد (٣٠/٤)، (١٦٤١٥)، والطبراني في الكبير (١٠٥/٥)، (٤٧٣٥)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٩٠).

وخرَّج الإمام أحمد من حديث أبي أمامة بن سهل، عن أبيه عن النبي ﷺ، قال: «من أذلَّ عنده مؤمن، فلم ينصُرْهُ وهو يقدرُ على أن ينصُرْهُ، أذلَّه الله على رؤوس الخلائق يوم القيامة»<sup>(١)</sup>.  
وخرَّج البزار من حديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نصر أخاه بالغيب وهو يستطيع نصره، نصَّره الله في الدنيا والآخرة»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك: كذب المسلم لأخيه، فلا يحلُّ له أن يحدثه فيكذبه، بل لا يحدثه إلا صدقاً، وفي «مسند الإمام أحمد» عن النّوّاس بن سميان، عن النبي ﷺ قال: «كَبُرَتْ خِيَانَةٌ أَنْ تُحَدِّثَ أَخَاكَ حَدِيثًا هُوَ لَكَ مُصَدِّقٌ وَأَنْتَ بِهِ كَاذِبٌ»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك: احتقار المسلم لأخيه المسلم، وهو ناشيء عن الكبر، كما قال النبي ﷺ: «الْكِبَرُ يَنْظُرُ الْحَقُّ وَغَمَطُ النَّاسِ»<sup>(٤)</sup>. رَجَّه مسلم من حديث ابن مسعود، وخرَّجه الإمام أحمد، وفي رواية له: «الْكِبَرُ سَفَهُ الْحَقِّ، وَازْدِرَاءُ النَّاسِ»<sup>(٥)</sup>، وفي رواية: «وَوَغْمَصُ النَّاسِ»<sup>(٦)</sup>، وفي رواية زيادة: «فَلَا يَرَاهُمْ شَيْئًا»<sup>(٧)</sup>، وغمص النَّاسُ: الطعن عليهم وازدراؤهم، وقال الله عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٍ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ» [الحجرات: ١١]، فالمتكبر ينظر إلى نفسه بعين الكمال، وإلى غيره بعين النقص، فيحتقرهم ويزدريهم، ولا يراهم أهلاً لأن يقوم بحقوقهم، ولا أن يقبل من أحد منهم الحق إذا أورده عليه.

وقوله ﷺ: «التَّقْوَى هَا هُنَا» يشير إلى صدره ثلاث مرات:

فيه إشارة إلى أن كرم الخلق عند الله بالتقوى، فربَّ من يحقره الناس لضعفه، وقلة حظه من الدنيا، وهو أعظم قدراً عند الله تعالى ممَّن له قدر في الدنيا، فإن الناس إنما يتفاوتون بحسب التقوى، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وسئل النبي ﷺ: مَنْ أكرم النَّاس؟ قال: «أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(٨)</sup>.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٨٧/٣)، (١٦٠٢٨)، والطبراني في الكبير (٧٣/٦)، (٥٥٥٤)، وانظر الضعيفة (٢٤٠٢).

(٢) صحيح: أخرجه البزار (٣٣١٥)، والطبراني في الكبير (١٥٤/١٨)، (٣٣٧)، وانظر الصحيحة (١٢١٧).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (١٨٣/٤)، (١٧٦٧٢)، وهو عند أبي داود، حديث (٤٩٧١) من حديث سفيان بن أسيد، وانظر ضعيف الجامع (٤١٦٢).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٩١) من حديث ابن مسعود، وأبو داود (٤٠٩٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) صحيح: أخرجه أحمد (٣٩٩/١)، (٣٧٨٩)، والحاكم في المستدرک (٧٨/١)، (٦٩) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وقد احتجا برواته.

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (١٣٣/٤)، (١٧٢٤٥)، وانظر الصحيحة (١٦٢٦).

(٧) لم أقف على هذه الزيادة.

(٨) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٤٩٠)، ومسلم، حديث (٢٣٧٨)، وأحمد (٤٣١/٢)، (٩٥٦٤) من حديث أبي هريرة.

وفى حديث آخر: «الكرمُ التقوي»<sup>(١)</sup>، والتَّقوى أصلها فى القلب، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]، وقد سبق ذكر هذا المعنى فى الكلام على حديث أبى ذر الإلهى عند قوله: «لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك فى ملكي شيئاً».

وإذا كان أصل التقوى فى القلوب، فلا يطلع [منكم] أحد على حقيقتها إلا الله عز وجل، كما قال ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى صوركم [ولا إلى] أموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»<sup>(٢)</sup>، وحينئذ، فقد يكون كثير ممن له صورة حسنة، أو مال، أو جاه، أو رياسة فى الدنيا، قلبه خراباً من التقوى، ويكون من ليس له شيء من ذلك قلبه مملوءاً من التقوى، فيكون أكرم عند الله تعالى، بل ذلك هو الأكثر وقوعاً، كما فى «الصحيحين» عن حارثة بن وهب، عن النبى ﷺ قال: «ألا أخبركم بأهل الجنة: كل ضعيف متضعف، لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار: كل عتل جواظ مستكبر»<sup>(٣)</sup>. وفى «المسند»<sup>(٤)</sup> عن أنس عن النبى ﷺ قال: «أما أهل الجنة، فكل ضعيف متضعف، أشعث، ذى طمرين، لو أقسم على الله لأبره، وأما أهل النار، فكل جعظري جواظ جماع، مئاع، ذى تبع».

وفى «الصحيحين» عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «تحابت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: لا يدخلنى إلا ضعفاء الناس وسقطتهم، فقال الله للجنة: أنت رحمتى أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: أنت عذابي، أعذب بك من أشاء من عبادي»<sup>(٥)</sup>.

وخرجه الإمام أحمد<sup>(٦)</sup> من حديث أبى سعيد عن النبى ﷺ قال: «افتخرت الجنة والنار، فقالت النار: يا رب، يدخلنى الجبابرة والمتكبرون والملوك والأشراف، وقالت الجنة: يا رب، يدخلنى الضعفاء والفقراء والمساكين» وذكر الحديث.

- (١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٢٧١)، وابن ماجه (٤٢١٩)، وأحمد (١٠/٥)، (٢٠١١٤)، وانظر صحيح الجامع (٣١٧٨) من حديث أبى هريرة.
- (٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٥٦٤) (٢)، وابن ماجه (٤١٤٣)، وأحمد (٢٨٤/٢)، (٧٨١٤)، وابن خبان (١١٩/٢)، (٣٩٤) من حديث أبى هريرة.
- (٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٩١٨)، ومسلم، حديث (٢٨٥٣)، والترمذي (٢٦٠٥)، وابن ماجه (٤١١٦)، وأحمد (٣٠٦/٤)، (١٨٧٥٠).
- (٤) حسن لغيره: أخرجه أحمد (١٤٥/٣)، (١٢٤٩٨)، وذكره الهيثمي فى المجمع (١٧٩١٧)، وقال: رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه يعتضد، قلت: فالحديث حسن لما قبله.
- (٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٨٥٠)، ومسلم، حديث (٢٨٤٦)، والترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢/٢٧٦)، (٧٧٠٤)، وابن خبان (٤٨٢/١٦)، (٧٤٤٧).
- (٦) صحيح: أخرجه أحمد (١٣/٣)، (١١١١٤)، وابن خبان (٤٩٢/١٦)، (٧٤٥٤)، وأبو يعلى (٤٨٣/٢)، (١٣١٣)، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده صحيح.



وفى «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن سهل بن سعد، قال: مرَّ رجلٌ على رسول الله ﷺ، فقال لرجل عنده جالس: «ما رأيك فى هذا؟» فقال رجلٌ من أشرف الناس: هذا والله حريٌّ إن خطب أن يُنكح، وإن شفع أن يشفع، وإن قال أن يُسمع لقوله، قال: فسكت النبي ﷺ، ثم مرَّ رجلٌ آخر، فقال له رسول الله ﷺ: «ما رأيك فى هذا؟» قال: يا رسول الله، هذا رجلٌ من فقراء المسلمين، هذا حريٌّ إن خطب أن لا يُنكح، وإن شفع أن لا يشفع، وإن قال أن لا يُسمع لقوله، فقال رسول الله ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ بِلَاءِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا».

وقال محمد بن كعب القرظى فى قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَنُصِيبَنَّكَ بِهَا ۖ لَئِن لَّوَقَعَتْهَا كَاذِبَةٌ ۖ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ١-٣]، قال: تخفّض رجلاً كانوا فى الدنيا مرتفعين، وترفع رجلاً كانوا فى الدنيا مخفوضين.

قوله ﷺ: «يَحْسِبُ امْرِئٌ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ»: يعنى: يكفيه من الشرِّ احتقار أخيه المسلم، فإنه إنما يحتقر أخاه المسلم لتكبره عليه، والكبر من أعظم خصال الشر، وفى «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يدخل الجنة من فى قلبه مثقال ذرّة من كبر».

وفيه أيضاً<sup>(٣)</sup> عنه أنه قال: «العرزُ إزارُهُ والكبرُ رداؤُهُ، فَمَنْ تَارَعَ عَيْنِي عَذْبَتُهُ» [فمنازعته الله صفاته التى لا تليق بالمخلوق، كفى بها شراً].

وفى «صحيح ابن حبان»<sup>(٤)</sup> عن فضالة بن عبيد، عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يسأل عنهم: رجلٌ يَنَازِعُ الله إزاره، ورجلٌ يَنَازِعُ الله رداءه، فإن رداءه الكبرياء، وإزاره العرز، ورجلٌ فى شك من أمر الله تعالى والقنوط من رحمة الله».

وفى «صحيح مسلم» عن أبى هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من قال: هلك الناس، فهو أهلكهم»<sup>(٥)</sup> قال مالك: إذا قال ذلك تحزّناً لما يرى فى الناس - يعنى فى دينهم - فلا أرى به بأساً، وإذا قال ذلك عجباً بنفسه، وتصاغراً للناس، فهو المكروه الذى نُهى عنه. ذكره أبو داود فى «سننه».

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٤٤٧)، وابن ماجه (٤١٢٠)

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٩١)، وأبو داود (٤٠٩١)، والترمذي (١٩٩٨)، وابن ماجه (٥٩)، وأحمد (٤٥١/١)، (٤٣١٠) من حديث ابن مسعود.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٢٠)، وأبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤)، وأحمد (٢٤٨/٢)، (٧٣٧٦) من حديث أبى هريرة.

(٤) أخرجه أحمد (١٩/٦)، (٢٣٩٨٨)، وابن حبان (٤٢٢/١٠)، (٤٥٥٩)، والطبراني فى الكبير (٨٠٦/١٨)، (٧٨٩)، وانظر صحيح الجامع (٣٠٥٩).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٢٣)، وأبو داود (٤٩٨٣)، وهالك (٩٨٤/٢)، (١٧٧٨)، وأحمد (٢/٢٧٢)، (٧٦٧١)، والطيالسي (ص ٣١٩)، (٢٤٣٨).

قوله ﷺ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرْضُهُ»: هذا مما كان النبي ﷺ يخطب به في المجامع العظيمة، فإنه خطب به في حجة الوداع يوم النحر، ويوم عرفة، واليوم الثاني من أيام التشريق، وقال: «إِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»<sup>(١)</sup>. وفي رواية للبخاري وغيره: «وَأَبْشَارُكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: «فَأَعَادَهَا مَرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟». وفي رواية: ثم قال: «أَلَا لِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ». وفي رواية للبخاري<sup>(٣)</sup>: «فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا».

وفي رواية: «دِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، مِثْلُ هَذَا الْيَوْمِ وَهَذَا الْبَلَدِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، حَتَّى دَفْعَةً يَدْفَعُهَا مُسْلِمٌ مُسْلِمًا يَرِيدُ بِهَا سُوءًا حَرَامًا»<sup>(٤)</sup>. وفي رواية قال: «الْمُؤْمِنُ حَرَامٌ عَلَى الْمُؤْمِنِ، كَحُرْمَةِ هَذَا الْيَوْمِ، لِحِمَّةٍ عَلَيْهِ حَرَامٌ أَنْ يَأْكُلَهُ وَيَغْتَابَهُ بِالْغَيْبِ، وَعَرْضُهُ عَلَيْهِ حَرَامٌ أَنْ يَخْرِقَهُ، وَوَجْهُهُ عَلَيْهِ حَرَامٌ أَنْ يَلْطَمَهُ، وَدَمُهُ عَلَيْهِ حَرَامٌ أَنْ يَسْفِكَهُ، وَحَرَامٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهُ دَفْعَةً تُعْتَبَرُ»<sup>(٥)</sup>.

وفي «سنن أبي داود»<sup>(٦)</sup> عن بعض الصحابة أنهم كانوا يسيرون مع النبي ﷺ، فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبلٍ معه، فأخذها، ففزع، فقال النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَرُوغَ مُسْلِمًا».

وخرَّجَ أحمد وأبو داود والترمذي عن السائب بن يزيد، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ لَاعِبًا جَادًا، فَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ، فَلْيَرُدُّهَا إِلَيْهِ»<sup>(٧)</sup>. قال أبو عبيد: يعني أن يأخذ متاعه لا يريد سرقة، إنما يريد إدخال الغيظ عليه، فهو لاعبٌ في مذهب السرقة، جادٌ في إدخال الأذى والروع عليه.

وَي «الصحيحين» عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٧١٤)، ومسلم، حديث (١٦٧٩)، وأحمد (٣٧/٥)، (٢٠٤٠٣)، وابن حبان (١٥٨/٩)، (٣٨٤٨) من حديث أبي بكر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٠٧٨)، وأحمد (٣٩/٥)، (٢٠٤٢٣) من حديث أبي بكر.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٧٨٥)، والبيهقي في السنن (٩١/٦)، (١١٢٧٣) من حديث ابن عمر.

(٤) حسن: أخرجه البزار (١١٤٣) من حديث فضالة بن عبيد، قلت: وإسناده حسن.

(٥) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٩٩/٣)، (٣٤٦٢)، وذكره الهيثمي في المجمع (٥٦٢٨)، وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف.

(٦) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٥٠٠٤)، والبيهقي في السنن (٢٤٩/١٠)، (٢٠٩٦٦)، وانظر صحيح الجامع (٧٦٥٨).

(٧) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٥٠٠٣)، والترمذي (٢١٦٠)، وأحمد (٢٢١/٤)، (١٧٩٧١)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٤١)، وانظر صحيح الأدب المفرد.

الثالث، فإن ذلك يحزنه» ولفظه لمسلم<sup>(١)</sup>.

وخرّج الطبراني<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «لا يتناجى اثنان دون الثالث، فإن ذلك يؤذى المؤمن، والله يكره أذى المؤمن». وخرّج الإمام أحمد من حديث ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «لا تؤذوا عباد الله، ولا تعيروهم، ولا تطلبوا عوراتهم، فإن من طلب عورة أخيه المسلم، طلب الله عورته حتى يفضحه في بيته»<sup>(٣)</sup>.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup> عن أبي هريرة أن النبي ﷺ سُئِلَ عن الغيبة، فقال: «ذكرك أخاك بما يكره»، قال: «أرأيت إن كان فيه ما أقول؟ فقال: «إن كان فيه ما تقول، فقد اغتبتك، وإن لم يكن فيه ما تقول، فقد بهتته»، فتضمنت هذه النصوص كلها أن المسلم لا يحل إيصال الأذى إليه بوجه من الوجوه من قول أو فعل بغير حق، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بِهِنَّ وَاتَّامُوا تُبَيِّنًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وإنما جعل الله المؤمنين إخوة ليتعاطفوا ويتراحموا، وفى «الصحيحين» عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ، قال: «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر».

وفى رواية لمسلم: «المؤمنون كرجل واحد، إن اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر». وفى رواية له أيضاً: «المسلمون كرجل واحد إن اشتكى عينه، اشتكى كله، وإن اشتكى رأسه، اشتكى كله»<sup>(٥)</sup>. [وفيهما عن أبى موسى] عن النبي ﷺ، قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان، يشد بعضه بعضاً»<sup>(٦)</sup>.

وخرّج أبو داود<sup>(٧)</sup> من حديث أبى هريرة، عن النبي ﷺ قال: «المؤمن مرآة المؤمن،

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٢٩٠)، ومسلم، حديث (٢١٨٤)، وأبو داود (٤٨٥١)، والترمذي (٢٨٢٥)، وابن ماجه (٣٧٧٥)، وأحمد (٣٧٥/١)، (٣٥٦٠).

(٢) حسن: أخرجه أبو يعلى (٣٣٢/٤)، (٢٤٤٤)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٢٩٥٢)، وقال: رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط ورجال أبي يعلى رجال الصحيح غير الحسن بن كثير ووثقه ابن حبان، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده حسن.

(٣) حسن: أخرجه لأحمد (٢٧٩/٥)، (٢٢٤٥٥)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٠٩٣)، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير ميمون بن عجلان وهو ثقة.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٥٨٩)، وأبو داود (٤٨٧٤)، والترمذي (١٩٣٤)، وأحمد (٢٣٠/٢)، (٧١٤٦).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٠١١)، ومسلم، حديث (٢٥٨٦) (١)، (٢)، (٣)، وأحمد (٤/٤)، (٢٦٨)، (١٨٣٨١)، وابن حبان (٤٦٩/١)، (٢٣٣).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٤٤٦)، ومسلم، حديث (٢٥٨٥)، والنسائي (٢٥٦٠)، وأحمد (٤/٤)، (٤٠٥)، (١٩٦٤١).

(٧) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٤٩١٨)، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٩٣)، (٢٣٩)، وانظر صحيح الجامع (٦٦٥٦).

المؤمن أخو المؤمن، يكف عنه ضيعته، ويحوطه من ورائه». وخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>، ولفظه: «إن أحدكم مرأة أخيه، فإن رأى به أذى، فليمطه عنه». قال رجل لعمر بن عبد العزيز: اجعل كبير المسلمين عندك أباً، وصغيرهم ابناً، وأوسطهم أخاً، فأبى أولئك تحب أن تُسيء إليه؟! ومن كلام يحيى بن معاذ الرازي: ليكن حظ المؤمن منك ثلاثة: إن لم تنفعه فلا تضره، وإن لم تُفرحه فلا تُغمه، وإن لم تمدحه فلا تَذمه.



(١) ضعيف جداً: أخرجه الترمذي، حديث (١٩٢٩)، وانظر الضعيفة (١٨٨٩).

## الحديث السادس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا جَلَسَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَذَكَّرُونَ فِيهِ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، واعترض عليه غير واحد من الحفاظ في تخريجه، منهم أبو الفضل الهروي والدارقطني، فإن أسباط بن محمد رواه عن الأعمش، قال: حدثت عن أبي صالح، فتبين أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح ولم يذكر من حديثه به [عنه]، ورجَّح الترمذي وغيره هذه الرواية، وزاد بعض أصحاب الأعمش في متن الحديث: «ومن أقال مسلماً أقال الله عشرته يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

وخرَّجاً في «الصحيحين» من حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يُسلمه، ومن كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومن فرَّج عن مسلم، فرَّج الله عنه كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة»<sup>(٣)</sup>. وخرَّج الطبراني<sup>(٤)</sup> من حديث كعب بن عجرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِهِ، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ومن ستر على مؤمن عورته، ستر الله عورته، ومن فرَّج عن مؤمن كُرْبَةً، فرَّج الله عنه كُرْبته».

وخرَّج الإمام أحمد من حديث مسلمة بن مخلد، عن النبي ﷺ قال: «من ستر مسلماً في الدنيا، ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن نجَّى مَكْرُوبًا، فكَّ الله عنه كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ومن كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته»<sup>(٥)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٩٩)، والترمذي (٢٩٤٥)، وابن ماجه (٢٢٥)، وأحمد (٢/٢٥٢)، (٧٤٢١).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٤٦٠)، وابن ماجه (٢١٩٩)، وأحمد (٢/٢٥٢)، (٧٤٢٥)، وانظر الإرواء (١٣٣٤).

(٣) صحيح: سبق تخريجه قريباً.

(٤) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٨/١٩)، (٣٥٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٧٢٢)، وقال: رواه الطبراني وفيه شعب الأنماطي وهو مجهول.

(٥) رجاله رجال الصحيح: أخرجه أحمد (١٠٤/٤)، (١٧٠٠٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٠٤٧٢)، وقال:

فَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»: هذا يرجع إلى أن الجزاء من جنس العمل، وقد تكاثرت النصوص بهذا المعنى، كقوله ﷺ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ»<sup>(١)</sup>، وقوله: «إِنَّ اللَّهَ يَعْذِبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup>.

والكربة: هي الشدة العظيمة التي توقع أصحابها في الكرب، وتنفسها أن يخفف عنه منها، مأخوذ من تنفيس الخناق، كأنه يرخي له الخناق حتى يأخذ نفساً، والتفريج أعظم من ذلك، وهو أن يزيل عنه الكربة، فتتفرج عنه كربته ويحول همه وغمه، فجزاء التنفيس التفريج، وجزاء التفريج التفريج، كما في حديث ابن عمر، وقد جُمع بينهما في حديث كعب بن عجرة. وخرَّج الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ أَطْعَمَ مُؤْمِنًا عَلَى جُوعٍ، أَطْعَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ سَقَى مُؤْمِنًا عَلَى ظَمَأٍ، سَقَاهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتومِ، وَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ كَسَا مُؤْمِنًا عَلَى غُرْيٍ، كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خَضِرِ الْجَنَّةِ» وخرَّجه الإمام أحمد بالشك في رفعه، وقيل: إن الصحيح وقفه<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن ابن مسعود قال: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْرَى مَا كَانُوا قَطُّ، وَأَجُوعٌ مَا كَانُوا قَطُّ، وَأَظْمَأُ مَا كَانُوا قَطُّ، وَأَنْصَبٌ مَا كَانُوا قَطُّ، فَمَنْ كَسَا لِلَّهِ عِزَّ وَجِلَّ كَسَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَطْعَمَ لِلَّهِ عِزَّ وَجِلَّ، أَطْعَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ سَقَى لِلَّهِ عِزَّ وَجِلَّ سَقَاهُ اللَّهُ، وَمَنْ عَفَا لِلَّهِ عِزَّ وَجِلَّ عَفَاهُ اللَّهُ»<sup>(٤)</sup>. وخرَّج البيهقي من حديث أنس مرفوعاً: «أَنْ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يُشْرِفُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَهْلِ النَّارِ، فَيُنَادِيهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ: يَا فُلَانُ، هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: لَا وَاللَّهِ مَا أَعْرِفُكَ، مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا الَّذِي مَرَرْتُ بِكَ فِي دَارِ الدُّنْيَا، فَاسْتَسْقَيْتَنِي شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ، فَسَقَيْتُكَ، قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ، قَالَ: فَاشْفَعْ لِي بِهَا عِنْدَ رَبِّكَ، قَالَ: فَيَسْأَلُ اللَّهُ عِزَّ وَجِلَّ، وَيَقُولُ: شَفِّعْنِي فِيهِ، فَيَأْمُرُ بِهِ، فَيُخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ».

وقوله: «كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»:

ولم يقل: «مَنْ كُرْبِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» كما قال في التيسير والستر، وقد قيل في مناسبة ذلك: إن الكرب هي الشدائد العظيمة، وليس كل أحد يحصل له ذلك في الدنيا، بخلاف الإعسار

رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٢٨٤)، ومسلم، حديث (٩٢٣)، وأبو داود (٣١٢٥)، والنسائي (١٨٦٨)، وابن ماجه (١٥٨٨)، وأحمد (٢٠٤/٥)، (٢١٨٢٧).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦١٣)، وأبو داود (٣٠٤٥)، وأحمد (٤٠٤/٣)، (١٥٣٧١).

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٢٤٤٩)، وأحمد (١٣/٣)، (١١١١٦)، وانظر ضعيف الجامع (٢٢٤٩).

(٤) ضعيف موقوف: انظر ضعيف الترغيب (٥٥٦)، وقال: رواه ابن أبي الدنيا، حديث (٣٦٨٥) بنحوه، وأبو يعلى (٢١٠/٦)، (٣٤٩٠) واللفظ له، وانظر ضعيف الترغيب (٥٦٢).

والعوارات المحتاجة إلى الستر، فإن أحدًا لا يكاد يخلو في الدنيا من ذلك، ولو بتعسر بعض الحاجات المهمة. وقيل: لأن كرب الدنيا بالنسبة إلى كرب الآخرة كلا شيء، فادّخر الله جزاء تنفيس الكرب عنده، لينفّس به كرب الآخرة، ويدل على ذلك قول النبي ﷺ: «يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فيسمّعهم الداعي، وينفّذهم البصر، وتدنو الشمس منهم، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول الناس بعضهم لبعض: ألا ترون ما قد بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟»، وذكر حديث الشفاعة، خرجاه بمعناه من حديث أبي هريرة<sup>(١)</sup>. وخرّجا من حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «تُحشرون خُفَاةَ عُرَاةٍ غُرُلَا» قالت: فقلت: يا رسول الله، الرجال والنساء ينظرون بعضهم إلى بعض؟ قال: «الأمْر أشدُّ من أن يُهمَّهم ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وخرّجا من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ في قوله: «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْآَلَمِينَ» [المطففين ٦]: قال: «يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي الرَّشْحِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وخرّجا<sup>(٤)</sup> من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يَغْرِقُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَذْهَبَ عَرَقُهُمْ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَيُلْجِمُهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ آذَانُهُمْ» ولفظه للبخاري، ولفظ مسلم: «إِنَّ الْعَرَقَ لِيَذْهَبُ فِي الْأَرْضِ سَبْعِينَ ذِرَاعًا، وَإِنَّهُ لَيَبْلُغُ إِلَى أَفْوَاهِ النَّاسِ، أَوْ إِلَى آذَانِهِمْ». وخرّج مسلم<sup>(٥)</sup> من حديث المقداد، عن النبي ﷺ، قال: «تَدْنُو الشَّمْسُ مِنَ الْعِبَادِ حَتَّى تَكُونَ قَدَرِ مِيلٍ أَوْ مِيلَيْنِ، فَتَصْهَرُهُمُ الشَّمْسُ، فَيَكُونُونَ فِي الْعَرَقِ كَقَدَرِ أَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُهُ إِلَى عَقَبِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُهُ إِلَى رَكَبَتِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُهُ إِلَى خَقْوَتِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْجِمُهُ الْجَمَامَا».

وقال ابن مسعود: الأرض كلها [يوم القيامة نار]، والجنة من ورائها ترى أكوابها وكواعبها، فيعرق الرجل حتى يرشح عرقه في الأرض قدر قامته، ثم يرتفع حتى يبلغ أنفه، وما مسه الحساب، قال: فممّ ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: مما يرى الناس يصنع بهم. وقال أبو موسى: الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة، وأعمالهم تظلمهم أو تُضجّجهم. وفي «المسند»<sup>(٦)</sup> من حديث عقبه بن عامر مرفوعًا: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يَفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ».

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٣٤٠)، ومسلم، حديث (١٩٤)، والترمذي (٢٤٣٤)، وأحمد (٢/٤٣٥)، وابن حبان (٣٨٠/١٤)، (٦٤٦٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٥٢٧)، ومسلم، حديث (٢٨٥٩)، والنسائي (٢٠٨٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٥٣١)، ومسلم، حديث (٢٨٦٢)، والترمذي (٣٣٣٦)، وأحمد (٢/٦٤)، (٥٣١٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٥٣٢)، ومسلم، حديث (٢٨٦٣).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٨٦٤) بنحوه، والترمذي (٢٤٢١) واللفظ له.

(٦) صحيح: أخرجه أحمد (١٤٧/٤)، (١٧٣٧١)، وابن حبان (١٠٤/٨)، (٣٣١٠)، والطبراني في الكبير (١٧/٢٨٠)، (٧٧١)، وانظر الصحيحة (٣٤٨٤).

قوله ﷺ: «وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»:

هذا أيضاً يدل على أن الإعسار قد يحصل في الآخرة، وقد وصف الله يوم القيامة بأنه يوم عسير، وأنه على الكافرين غير يسير، فدل على أنه يسير على غيرهم، وقال: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦]. والتيسير على المعسر في الدنيا من جهة المال يكون بأحد الأمرين: إما بإنظاره إلى الميسرة، وذلك واجب، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ دُوَّ عُسْرٍ فَتَنْظُرُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وتارة بالوضع عنه إن كان غريباً، وإلا، فبإعطائه ما يزول به إعساره، وكلاهما له فضل عظيم.

وفى «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كَانَ تَاجِرٌ يُدَانِئُ النَّاسَ، فِإِذَا رَأَى مَعْسِرًا قَالَ لَصِيبَانِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْهُ، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

وفيهما عن حذيفة وأبي مسعود الأنصاري سمعا النبي ﷺ يقول: «مَاتَ رَجُلٌ فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: كُنْتُ أَبَايَعِ النَّاسَ، فَاتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوَسِّرِ، وَأَخْفَفُ عَنِ الْمُعْسِرِ» وفى رواية، قال: «كُنْتُ أَنْظُرُ الْمُعْسِرَ، وَاتَجَوَّزُ فِي السَّكَّةِ، أَوْ قَالَ: فِي النَّقْدِ، فَفُفِّرَ لَهُ»<sup>(٢)</sup>. وخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> من حديث أبي مسعود عن النبي ﷺ، وفى حديثه: «فَقَالَ اللَّهُ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَجَاوَزُوا عَنْهُ». وخرج أيضاً من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ سَرَّ أَنْ يُنَجِّيهَ اللَّهُ مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلْيَنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أَوْ يَضَعْ عَنْهُ»<sup>(٤)</sup>.

وخرج أيضاً من حديث أبي اليسر، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَظْلَمَ اللَّهُ فِي ظُلْمِ يَوْمٍ لَا ظِلَّ إِلَّا ظُلْمُهُ»<sup>(٥)</sup>. وفى «المسند»<sup>(٦)</sup> عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ تُسْتَجَابَ دَعْوَتُهُ، وَتُكْشَفَ كُرْبَتُهُ، فَلْيَفْرُجْ عَنْ مُعْسِرٍ».

وقوله ﷺ: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»:

هذا مما تكاثرت النصوص بمعناه، وخرج ابن ماجه<sup>(٧)</sup> من حديث ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَشَفَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، كَشَفَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَ بِهَا فِي بَيْتِهِ».

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٠٧٨)، ومسلم، حديث (١٥٦٢)، والنسائي (٤٦٩٥)، وأحمد (٢/٣٣٢)، (٨٣٦٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٠٧٧)، ومسلم، حديث (١٥٦٠)، (١)، (٢)، (٣).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٦١)، والترمذي (١٣٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٦٣)، والبيهقي في السنن (٣٥٦/٥)، (١٠٧٥٦)، والطبراني في الكبير (٣/٢٤٠)، (٣٢٧٧).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٣٠١٤)، وابن ماجه (٢٤١٩).

(٦) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٣/٢)، (٤٧٤٩)، وانظر ضعيف الترغيب (٥٣٨).

(٧) صحيح لغيره: أخرجه ابن ماجه، حديث (٢٥٤٦)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣٣٨).



وخرَّج الإمام أحمد<sup>(١)</sup> من حديث عقبة بن عامر سمع النبي ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً في الدنيا على عورة، ستره الله عز وجل يوم القيامة». وقد رُوِيَ عن بعض السلف أنه قال: أدركت قوماً لم يكن لهم عيوب، فذكروا عيوب الناس، فذكر الناس لهم عيوباً، وأدركت أقواماً كانت لهم عيوبٌ، فكفُّوا عن عيوب الناس، فُنسبت عيوبهم، أو كما قال. وشاهد هذا حديث أبي بَرزَةَ، عن النبي ﷺ أنه قال: «يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان في قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من اتَّبَعَ عوراتهم، تنبَحِ الله عورته، ومن تنبَحِ الله عورته، يفضحه في بيته». خرَّجه الإمام أحمد وأبو داود<sup>(٢)</sup> وخرَّج الترمذي معناه من حديث ابن عمر<sup>(٣)</sup>.

واعلم أن الناس على ضربين:

أحدهما: من كان مستوراً لا يعرف بشيء من المعاصي، فإذا وقعت منه هفوة، أو زلة، فإنه لا يجوز كشفها، ولا انتهاكها، ولا التحدث بها، لأن ذلك غيبة محرمة، وهذا هو الذي وردت في النصوص، وفي ذلك قد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، والمراد: إشاعة الفاحشة على المؤمن المستتر فيما وقع منه، أو اتهم به وهو بريء منه. كما في قصة الإفك. قال بعض الوزراء الصالحين لبعض من يأمر بالمعروف: اجتهد أن تستر العُصاة، فإن ظهور معاصيهم عيب في أهل الإسلام، وأولى الأمور ستر العيوب، ومثل هذا لو جاء تائباً نادماً، وأقرَّ بخطأه، ولم يفسره، ولم يُستفسر، بل يؤمر بأن يرجع ويستر نفسه، كما أمر النبي ﷺ ماعزاً والغامدية، وكما لم يُستفسر الذي قال: «أصبحتُ حذاً فأقمه عليّ»<sup>(٤)</sup>. ومثل هذا لو أخذ بجريمته، ولم يبلغ الإمام، فإنه يُشفع له حتى لا يبلغ الإمام، وفي مثله جاء الحديث عن النبي ﷺ: «أقبلوا ذوى الهيثات عثراتهم» خرَّجه أبو داود والنسائي من حديث عائشة<sup>(٥)</sup>.

والثاني: من كان مشتهراً بالمعاصي، معلناً بها لا يُبالي بما ارتكب منها، ولا بما قيل له، فهذا هو الفاجر المُعلن، وليس له غيبة، كما نصَّ على ذلك الحسن البصري وغيره، ومثل هذا لا بأس بالبحث عن أمره، لِيُثَقَّامَ عليه الحدود. صرح بذلك بعض أصحابنا، واستدل بقول النبي

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٥٣/٤)، (١٧٤٢٩)، قلت: وفيه انقطاع.

(٢) حسن صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٨٨٠)، وأحمد (٤٢٠/٤)، (١٩٧٩١)، وأبو يعلى (٤١٩/١٣)، (٧٤٢٣)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣٤٠).

(٣) حسن صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٠٣٢)، وابن حبان (٧٥/١٣)، (٥٧٦٣)، وانظر صحيح الترغيب (٢٣٣٩).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٧٥)، وأحمد (١٨١/٦)، (٢٥٥١٣)، والنسائي في الكبرى (٣١٠)، (٧٢٩٤)، وانظر الصحيحة (٦٣٨).

ﷺ: «واغذُ يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»<sup>(١)</sup>، ومثل هذا لا يُشفعُ له إذا أُخذَ، ولو لم يبلغ السلطان، بل يترك حتى يُقامَ عليه الحد لينكفَ شرُّه، ويرتدع به أمثاله. قال مالك: من لم يُعرف منه أذى للناس، وإنما كان منه زلَّةٌ، فلا بأس أن يُشفعَ له ما لم يبلغ الإمام، وأما من عُرف بشرُّ أو فسادٍ، فلا أحب أن يشفعَ له أحد، ولكن يترك حتى يُقامَ عليه الحدُّ، حكاه ابن المنذر وغيره.

وكره الإمام أحمد رفع الفساق إلى السلطان بكل حال، وإنما كرهه، لأنهم غالبًا لا يُقيمون الحدود على وجهها، ولهذا قال: إن علمت أنه يقيمُ عليه الحدَّ فارفعه، ثم ذكر أنهم ضربوا رجلاً، فمات: يعنى لم يكن قتله جائزاً. ولو تاب أحدٌ من الضرب الأول، كان الأفضل له أن يتوب فيما بينه وبين الله تعالى، ويستر على نفسه. وأما الضرب الثاني: فقليل: إنه كذلك، وقيل: بل الأولى له أن يأتى الإمام، ويقرَّ على نفسه بما يوجب الحد حتى يظهره.

قوله: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»:

وفى حديث ابن عمر: «ومن كان فى حاجة أخيه، كان الله فى حاجته». وقد سبق فى شرح الحديث الخامس والعشرين، والسادس والعشرين فضل قضاء الحوائج والسعى فيها. وخرَّج الطبراني<sup>(٢)</sup> من حديث عمر مرفوعاً: «أفضل الأعمال إدخال السرور على المؤمن: كسوت عورته، أو أشبعت جوعته، أو قضيت له حاجة».

وبعث الحسن البصرى قوماً من أصحابه فى قضاء حاجة لرجل وقال لهم: مرؤوا بئاثب البئاني، فخذوه معكم، فأتوا ثابتاً، فقال: أنا معتكف، فرجعوا إلى الحسن فأخبروه، فقال: قولوا له: يا أعمش أما تعلم أن مشيك فى حاجة أخيك المسلم خير لك من حجة بعد حجة؟ فرجعوا إلى ثابت، فترك اعتكافه، وذهب معهم.

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> من حديث ابنه لخبَّاب بن الأرت، قالت: خرَّج خبَّاب فى سرية، فكان النبى ﷺ يتعاهدنا حتى يحلبُ عنزة لنا فى جفنة لنا، فتمتليء حتى تفيض، فلمَّا قدم خبَّاب حلبها، فعاد حلابها إلى ما كان.

وكان أبو بكر الصديق يحلبُ للحى أغنامهم، فلمَّا استخلف قالت جارية منهم: الآن لا يحلبها، فقال أبو بكر: بلى وإنى لأرجو أن لا يغيِّرنى ما دخلت فيه عن شيء كنت أفعله، أو كما

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٣١٥)، ومسلم، حديث (١٦٩٨)، والترمذي (١٤٣٣)، والنسائي (٥٤١٠)، وابن ماجه (٢٥٤٩)، وأحمد (١١٥/٤)، (١٧٠٨٣).

(٢) حسن لغيره: ذكره الهيثمي فى المجمع (٤٧٢١)، وقال: رواه الطبراني فى الأوسط وفيه محمد بن بشير الكندي وهو ضعيف، وانظر صحيح الترغيب (٩٥٤).

(٣) حسن: أخرجه أحمد (١١١/٥)، (٢١١٠٨)، والطبراني فى الكبير (١٨٧/٢٥)، (٤٦٠)، وذكره الهيثمي فى المجمع (١٤١٣٩)، وقال: رواه أحمد والطبراني ورجالهما رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن زيد القاشى وهو ثقة.

قال . وإنما كانوا يقومون بالجلاب ، لأن العرب كانت لا تحلب النساء منهم ، وكانوا يستقبحون ذلك ، فكان الرجال إذا غابوا احتاج النساء إلى من يحلب لهن . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لقوم : « لا تسقوني حَلَبَ امرأة »<sup>(١)</sup> .

وكان عمر يتعاهد الأرامل ، فيستقي لهن الماء بالليل ، ورآه طلحة بالليل يدخل بيت امرأة ، فدخل إليها طلحة نهاراً ، فإذا هي عجوزٌ عمياء مقعدة ، فسألها : ما يصنع هذا الرجلُ عندك ؟ قالت : هذا له منذ كذا وكذا يتعاهدني يأتيني بما يصلحني ، ويُخرج عني الأذى ، فقال طلحة : ثكلتك أمك طلحة ، عثرتِ عمر تتبع ؟ وكان أبو وائل يطوف على نساء الحي وعجائزهم كل يوم ، فيشتري لهنَّ حوائجهن وما يصلحهنَّ .

وقال مجاهد : صحبت ابن عمر في السفر لأخدمه ، فكان يخدمني .

وكان كثير من الصالحين يشترط على أصحابه في السفر أن يخدمهم . وصحب رجلٌ قوماً في الجهاد ، فاشترط عليهم أن يخدمهم ، فكان إذا أراد أحد منهم أن يغسل رأسه أو ثوبه ، قال : هذا من شرطي ، فيفعله ، فمات فجرده للغسل ، فأرأوا على يده مكتوباً : من أهل الجنة ، فنظروا ، فإذا هي كتابة بين الجلد واللحم .

وفي «الصحيحين» عن أنس ، قال : كنّا مع النبي ﷺ في السفر ، فمننا الصائم ، ومننا المفطر ، قال : فنزلنا منزلاً في يوم حارٍّ ، أكثرنا ظلاً صاحب الكساء ، ومننا من يتقى الشمس بيده ، قال : فسقط الصوّام ، وقام المفطرون ، وضربوا الأبنية ، وسقوا الرّكاب ، فقال رسول الله ﷺ : «ذهب المفطرون اليوم بالأجر»<sup>(٢)</sup> .

ويُروى عن رجل من أسلم أن النبي ﷺ أتى بطعام في بعض أسفاره ، فأكل منه وأكل أصحابه ، وقبض الأسلمي يده ، فقال له رسول الله ﷺ : «مالك ؟» قال : إني صائمٌ ، قال : «فما حملك على ذلك ؟» قال : معي ابنائى يرحلان لى ويخدماني ، فقال : «ما زال لهُم الفضلُ عليك بعد» .

وفي «مراسيل أبي داود» عن أبي قلابة أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قدموا يشنون على صاحب لهم خيراً .

قالوا : ما رأينا مثل فلان قط ، ما كان في مسير إلا كان في قراءة ، ولا نزلنا منزلاً إلا كان في صلاة ، قال : «فمن كان يكفيه ضيعته ؟» حتى ذكر : «ومن كان يعلف جملة أو دابته ؟» قالوا : نحن ، قال : «فكلّكم خيرٌ منه»<sup>(٣)</sup> .

(١) منكر : أخرجه البزار (٢٩٠٣) ، وذكره الهيثمي في المجمع (٨٢٧٣) ، وقال : رواه البزار وفيه جماعة لم أعرفهم ، وانظر الضعيفة (١٧٦) .

(٢) صحيح : أخرجه البخاري ، حديث (٢٨٩٠) ، ومسلم ، حديث (١١١٩) ، والنسائي (٢٢٨٣) .

(٣) ضعيف مرسل : انظر ضعيف الترغيب (١٥٧٨) .

قوله: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ جَلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»: وقد روى هذا المعنى أيضًا أبو الدرداء عن النبي ﷺ (١)، وسلوك الطريق لالتماس العلم يدخل فيه سلوك الطريق الحقيقي، وهو المشى بالأقدام إلى مجالس العلماء، ويدخل فيه سلوك الطرق المعنوية المؤدية إلى حصول العلم، مثل حفظه، ودراسته، ومذاكرته، ومطالعة، وكتابته، والتفهم له، ونحو ذلك من الطرق المعنوية التي يتوصل بها إلى العلم.

قوله: «سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»: قد يراد بذلك أن الله يسهل له العلم الذي طلبه، وسلك طريقه، وييسره عليه، فإن العلم طريق موصل إلى الجنة، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [الفر: ١٧]. قال بعض السلف: هل من طالب علم، فيَعَان عليه؟ وقد يراد أيضًا: أن الله يُيسِّر لطالب العلم إذا قصد بطلبه وجه الله الانتفاع به والعمل بمقتضاه، فيكون سببًا لهدايته ولدخول الجنة بذلك.

وقد يُيسِّر الله لطالب العلم علومًا آخرًا ينتفع بها، وتكون موصلة له إلى الجنة، كما قيل: من عمل بما علم، أورثه الله علم ما لم يعلم، وكما قيل: ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [برم: ٧٦]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآثَنَهُمْ تَفْؤُهُمْ﴾ [محمد: ١٧].

وقد يدخل في ذلك أيضًا طريق الجنة الجسدي يوم القيامة - وهو الصراط - وما قبله وما بعده من الأحوال، فييسر ذلك على طالب العلم للانتفاع به، فإن العلم يدلُّ على الله من أقرب الطرق إليه، فمن سلك طريقه، ولم يعرج عنه، وصل إلى الله وإلى الجنة من أقرب الطرق وأسهلها فسهلت عليه الطرق الموصلة إلى الجنة كلها في الدنيا والآخرة، فلا طريق إلى معرفة الله، وإلى الوصول إلى رضوانه، والفوز بقربه، ومجاورته في الآخرة إلا بالعلم النافع الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، فهو الدليل عليه، وبه يهتدى في ظلمات الجهل والشبه والشكوك، ولهذا سمى الله كتابه نورًا؛ لأنه يهتدى به في الظلمات، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِمَّا كُنْتُمْ تُخَفُّونَ مِنَ الْكَتَابِ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنْ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُمْ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

ومثل النبي ﷺ حملة العلم الذي جاء به بالنجوم التي يهتدى بها في الظلمات، ففي «المسند» (٢) عن أنس عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ مَثَلِ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَرْضِ كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ»

(١) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وابن حبان (٢٨٩/١)، (٨٨)، وانظر المشكاة (٢١٢) من حديث أبي الدرداء وفيه «من سلك طريقًا يطلب فيه علمًا سلك الله به طريقًا من طرق الجنة».

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (١٥٧/٣)، (١٢٦٢١)، وانظر ضعيف الترغيب (٦٠).

يُهْتَدَى بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، فَإِذَا انْطَمَسَتْ النُّجُومُ أَوْشَكَ أَنْ تُضِلَّ الْهُدَاةُ».

وما دام العلم باقياً في الأرض، فالنَّاسُ في هدي، وبقاء العلم بقاء حملته، فإذا ذهب حملته ومن يقوم به، وقع الناس في الضلال، كما في «الصحيحين» عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُورِ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بَقْبِضِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا، فَأُفْتُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»<sup>(١)</sup>. وذكر النبي ﷺ يوماً رفع العلم، فقليل له: كيف يذهب العلم وقد قرأنا القرآن، وأقرأناه نساءنا وأبنائنا؟ فقال النبي ﷺ: «هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى، فماذا تُغْنِي عَنْهُمْ؟» فسئل عبادة بن الصامت عن هذا الحديث، فقال: لو شئت لأخبرتك بأول علم يُرْفَعُ من الناس: الخشوع<sup>(٢)</sup>، وإنما قال عبادة هذا، لأن العلم قسمان:

أحدهما: ما كان ثمرته في قلب الإنسان، وهو العلم بالله تعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله المقتضية لخشيته، ومهابته، وإجلاله، والخضوع له، ولمحبته، ورجائه، ودعائه، والتوكل عليه، ونحو ذلك، فهذا هو العلم النافع، كما قال ابن مسعود: إن أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب، فرسخ فيه، نفع. وقال الحسن: العلم علمان علم على اللسان، فذاك حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ، [وعلم في القلب، فذاك العلم النافع].

والقسم الثاني: العلم على اللسان وهو حُجَّةُ اللَّهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «الْقُرْآنُ حِجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ»<sup>(٣)</sup> فأول ما يرفع من العلم: العلم النافع، وهو العلم الباطن الذي يخالط القلوب ويصلحها، ويبقى علم اللسان حُجَّةً، فيتهاون الناس به، ولا يعملون بمقتضاه، لا حملته ولا غيرهم، ثم يذهب هذا العلم بذهاب حملته، فلا يبقى إلا القرآن في المصاحف، وليس ثمَّ من يعلم معانيه، ولا حدوده، ولا أحكامه، ثم يسرى به في آخر الزمان، فلا يبقى في المصاحف ولا في القلوب منه شيء بالكلية، وبعد ذلك تقوم الساعة، كما قال ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شَرَارِ النَّاسِ»<sup>(٤)</sup>، وقال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ وَفِي الْأَرْضِ أَحَدٌ يَقُولُ: اللَّهُ اللَّهُ»<sup>(٥)</sup>.

قوله ﷺ: «وَمَا جَلَسَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»: هذا يدل على استحباب الجلوس في المساجد لتلاوة القرآن ومدارسته، وهذا إن حمل على

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٠٠)، ومسلم، حديث (٢٦٧٣)، والترمذي (١٢٦٥٢)، وابن ماجه (٥٢)، وأحمد (١٦٢/٢)، (٦٥١١).

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٦٥٣)، والدارمي (٩٩/١)، (٢٨٨)، وانظر صحيح الجامع (٦٩٩٠). (٣) سبق تحريجه.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٩٤٩)، وأحمد، (٣٧٣٥) من حديث ابن مسعود.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٤٨)، والترمذي (٢٢٠٧)، وأحمد (١٦٢/٣)، (١٢٦٨٢)، وابن حبان (٢٦٣/١٥)، (٦٨٤٩) من حديث أنس.

تعليم القرآن وتعليمه، فلا خلاف في استحبابه، وفي «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن عثمان، عن النبي ﷺ، قال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه». قال أبو عبد الرحمن السلمي: فذاك الذي أقعدني مقعدى هذا، وكان قد علم القرآن في زمن عثمان بن عفان حتى بلغ الحجاج بن يوسف. وإن حمل على ما هو أعم من ذلك، دخل فيه الاجتماع في المساجد على دراسة القرآن مطلقاً، وقد كان النبي ﷺ أحياناً يأمر من يقرأ القرآن ليستمع قراءته، كما أمر ابن مسعود أن يقرأ عليه، وقال: «إني أحب أن أسمعه من غيري»<sup>(٢)</sup> وكان عمر يأمر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يسمعون، فتارة يأمر أبا موسى، وتارة يأمر عقبة ابن نافع.

وسئل ابن عباس: أى العمل أفضل؟ قال: ذكر الله، وما جلس قوم في بيت من بيوت الله يتعاطون فيه كتاب الله فيما بينهم ويتدارسون، إلا أظلتهم الملائكة بأجنحتهم، وكانوا أضياف الله ما داموا على ذلك حتى يفيضوا في حديث غيره وروى مرفوعاً والموقوف أصح. وروى يزيد الرقاشي عن أنس قال: كانوا إذا صلوا الغداة قعدوا جليقاً جليقاً، يقرؤون القرآن، ويتعلمون الفرائض والسنن، ويذكرون الله عز وجل.

وروى عطية عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «ما من قوم صلوا صلاة الغداة، ثم قعدوا في مصلاهم، يتعاطون كتاب الله، ويتدارسون، إلا وكل الله بهم ملائكة يستغفرون لهم حتى يخوضوا في حديث غيره»<sup>(٣)</sup> وهذا يدل على استحباب الاجتماع بعد صلاة الغداة لمدارسة القرآن، ولكن عطية فيه ضعف.

وقد روى حرب الكرماني بإسناده عن الأوزاعي أنه سئل عن الدراسة بعد صلاة الصبح، فقال: أخبرني حسان بن عطية أن أول من أحدثها في مسجد دمشق هشام بن إسماعيل المخزومي في خلافة عبد الملك بن مروان، فأخذ الناس بذلك. وإسناده عن سعيد بن عبد العزيز، وإبراهيم بن سليمان: أنهما كانا يدرسان القرآن بعد صلاة الصبح ببيروت والأوزاعي في المسجد لا يغير عليهما.

وذكر حرب أنه رأى أهل دمشق، وأهل حمص، وأهل مكة، وأهل البصرة يجتمعون على القراءة بعد صلاة الصبح، لكن أهل الشام يقرؤون القرآن كلهم جملة من سورة واحدة بأصوات عالية، وأهل مكة وأهل البصرة يجتمعون، فيقرأ أحدهم عشر آيات، والناس ينصتون، ثم يقرأ آخر عشراً، حتى يفرغوا. قال حرب: وكل ذلك حسن جميل. وقد أنكر ذلك مالك على أهل

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٠٢٧)، وأبو داود (١٤٥٢)، والترمذي (٢٩٠٧)، وأحمد (٦٩/١)، (٥٠٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٠٥٦)، ومسلم، حديث (٨٠٠)، وأبو داود (٣٦٦٨)، والترمذي (٣٠٢٥)، وأحمد (٣٨٠/١)، (٣٦٠٦) من حديث ابن مسعود.

(٣) لم أقف عليه.

الشام . قال زيد بن عبيد الدمشقي : قال لى مالك بن أنس : بلغنى أنكم تجلسون جُلُفًا تقرأون ، فأخبرته بما كان يفعل أصحابنا ، فقال مالك : عندنا كان المهاجرون والأنصار ما نعرف هذا ، قال : فقلت : هذا طريف ؟ قال : وطريف رجل يقرأ ويجتمع الناس حوله ، فقال : هذا عن غير رأينا .

قال أبو مصعب وإسحاق بن محمد الفروي : سمعنا مالك بن أنس يقول : الاجتماع بكرة بعد صلاة الفجر لقراءة القرآن بدعة ، ما كان أصحاب رسول الله ﷺ ، ولا العلماء بعدهم على هذا ، كانوا إذا صلوا يخلوا كلُّ بنفسه ، ويقرأ ويذكر الله عز وجل ، ثم ينصرفون من غير أن يكلم بعضهم بعضاً ، اشتغالا بذكر الله ، فهذه كلها محدثة .

وقال ابن وهب : سمعت مالكا يقول : لم تكن القراءة فى المسجد من أمر الناس القديم ، وأول من أحدث ذلك فى المسجد الحجاج بن يوسف ، قال مالك : وأنا أكره ذلك الذى يقرأ فى المسجد فى المصحف . وقد روى هذا كله أبو بكر النيسابورى فى كتاب «مناقب مالك رحمه الله» . واستدلُّ الأكثرون على استحباب الاجتماع لمدارسة القرآن فى الجملة بالأحاديث الدالة على استحباب الاجتماع للذكر ، والقرآن أفضل أنواع الذكر ، فى «الصحيحين» عن أبى هريرة ، عن النبى ﷺ قال : «إن لله ملائكة يطوفون فى الطرق ، يلتمسون أهل الذكر ، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله عز وجل ، تنادوا : هلموا إلى حاجتكم ، فيحفونهم بأجنتهم إلى السماء الدنيا ، فيسألهم ربهم - وهو أعلم بهم - : ما يقول عبادي ؟ قال : يقولون : يسبحونك ، ويكبرونك ، ويحمدونك ، ويمجدونك ، فيقول : هل رأوني ؟ فيقولون : لا والله ما رأوك ، فيقول : كيف لو رأوني ؟ فيقولون : لو رأوك ، كانوا أشد لك عبادة ، وأشد لك تمجيذاً وتحميذاً ، وأكثر لك تسبيحاً ، فيقول : فما يسألوني ؟ قالوا : يسألونك الجنة ، فيقول : وهل رأوها ؟ فيقولون : لا والله يا رب ، ما رأوها ، فيقول : كيف لو أنهم رأوها ؟ فيقولون : لو أنهم رأوها ، كانوا أشد عليها حرصاً وأشد لها طلباً ، وأشد فيها رغبة ، قال : فممن يتعوذون ؟ فيقولون : من النار ، قال : يقول : فهل رأوها ؟ فيقولون : لا والله يا رب ما رأوها ، فيقول : كيف لو رأوها ؟ فيقولون : لو أنهم رأوها ، كانوا أشد منها فراراً ، وأشد لها مخافة ، فيقول الله تعالى : أشهدكم أنى قد غفرت لهم ، فيقول ملك من الملائكة : فيهم فلان ليس منهم ، إنما جاء لحاجته ، قال : هم الجلساء لا يشقى بهم جليسهم»<sup>(١)</sup> .

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن معاوية أن رسول الله ﷺ خرج على حلقة من أصحابه ، فقال :

(١) صحيح : أخرجه البخاري ، حديث (٦٤٠٨) ، ومسلم ، حديث (٢٦٨٩) ، والترمذي (٣٦٠٠) ، وأحمد (٢/٣٥٨) ، (٨٦٨٩) ، وابن حبان (١٣٩/٣) ، (٨٥٧) .

(٢) صحيح : أخرجه مسلم ، حديث (٢٧٠١) ، والترمذي (٣٣٧٩) ، والنسائي (٥٤٢٦) ، وأحمد (٩٢/٤) ، (١٦٨٨١) ، وابن حبان (٩٥/٣) ، (٨١٣) ، وأبو يعلى (٣٨١/١٣) ، (٧٣٨٧) .

«ما يجلسكم؟» قالوا: جلسنا نذكر الله عز وجل، ونحمده لما هدانا للإسلام، ومنَّ علينا به فقال: «اللَّهُ ما أجلسكم إلا ذلك؟» قالوا: آله ما أجلسنا إلا ذلك، قال: «أما إنني لم أستحلفكم لتهمة لكم، إنه أتاني جبريل، فأخبرني أنَّ الله تعالى يباهي بكم الملائكة». وخرَّج الحاكم (١) من حديث معاوية، قال: كنت مع النبي ﷺ يوماً، فدخل المسجد، فإذا هو يقوم في المسجد فعود، فقال النبي ﷺ: «ما أقعدكم؟» فقالوا: صلينا الصلاة المكتوبة، ثم قعدنا نتذاكر كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا تَعَاطَمَ ذِكْرُهُ». وفي المعنى أحاديث أخر متعددة.

وقد أخبر ﷺ أن جزاء الذين يجلسون في بيت الله يتدرسون كتاب الله أربعة أشياء:

أحدها: تنزل السكينة عليهم، وفي «الصحيحين» عن البراء بن عازب، قال: كان رجل يقرأ سورة الكهف وعنده فرس، فتغشته سحابة، فجعلت تدور وتدنو، وجعل فرسه ينفر منها، فلما أصبح، أتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال: «تلك السكينة تنزلت للقرآن» (٢).

وفيهما أيضاً عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير بينما هو ليلة يقرأ في مربده إذ جالت فرسه، فقرأ، ثم جالت أخرى، فقرأ، ثم جالت أيضاً، فقال أسيد: فخشيت أن تطأ يحيى - يعني ابنه - قال: فقممت إليها، فإذا مثل الظلَّة فوق رأسى فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها، قال: فغدا على النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال ﷺ: «تلك الملائكة كانت تستمع لك، ولو قرأت، لأصحبحت يراها الناس ما تستتر منهم» واللفظ لمسلم فيهما (٣). وروى ابن المبارك عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن سعد بن مسعود أن رسول الله ﷺ كان في مجلس، فرفع بصره إلى السماء، ثم طأطأ بصره، ثم رفعه، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «إن هؤلاء القوم كانوا يذكرون الله تعالى - يعني أهل مجلس إمامه - فنزلت عليهم السكينة تحملها الملائكة كالقُبَّة، فلما دنت منهم تكلم رجل منهم بباطل، فزفعت عنهم» (٤) وهذا مرسل.

والثاني: غشيان الرحمة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأمراء

٢٥٩: وخرَّج الحاكم (٥) من حديث سلمان أنه كان في عصابة يذكرون الله تعالى، فمر بهم

(١) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (١/١٧٢)، (٣٢١)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٠١١)، ومسلم، حديث (٧٩٥)، والترمذي (٢٨٨٥)، وأحمد (٤/٢٩٣)، (١٨٦٣٤).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري معلقاً، عقب حديث (٥٠١٦)، ومسلم، حديث (٧٩٦)، وأحمد (٣/٨١)، (١١٧٨٣)، والنسائي في الكبرى (١٣/٥)، (٨٠١٦).

(٤) مرسل: ذكر المتقي الهندي في كنز العمال (١٨٧٩)، وقال: رواه ابن عساكر عن سعد بن مسعود مرسلًا.

(٥) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (١/٢١٠)، (٤١٩)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه: ووافقه الذهبي.



رسول الله ﷺ فقال: «ما كنتم تقولون؟ فإني رأيت الرحمة تنزل عليكم، فأردت أن أشارككم فيها».

وخرج البزار<sup>(١)</sup> من حديث أنس، عن النبي ﷺ قال: «إن لله سيارة من الملائكة، يطلبون خلق الذكر، فإذا أتوا عليهم خفوا بهم، ثم بعثوا رائداهم إلى السماء إلى رب العزة تبارك وتعالى فيقولون: ربنا أتينا على عبادك من عبادك يعظموا آلاءك، ويتلون كتابك، ويصلون على نبيك، ويسألونك لأخرتهم ودنياهم، فيقول تبارك وتعالى: غشوههم برحمتي، فيقولون: ربنا، إن فيهم فلانا الخطاء، إنما اعتنقهم اعتناقاً، فيقول تعالى: غشوههم برحمتي [فهم الجلساء لا يشقى بهم جليسهم]».

والثالث: أن الملائكة تحف بهم، وهذا مذكور في هذه الأحاديث التي ذكرناها، وفي حديث أبي هريرة المتقدم: «فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا». وفي رواية للإمام أحمد<sup>(٢)</sup>: «علا بعضهم على بعض حتى يبلغوا العرش». وقال خالد بن معدان، يرفع الحديث<sup>(٣)</sup>: «إن لله ملائكة في الهواء، يسبحون بين السماء والأرض، يلتمسون الذكر، فإذا سمعوا قوماً يذكرون الله تعالى، قالوا: رويداً زادكم الله، فينشرون أجنحتهم حولهم حتى يصعد كلامهم إلى العرش» خرج الخلال في كتاب «السنة».

الرابع: أن الله يذكركم فيمن عنده، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، فإن ذكرني في نفسي، ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ خير منه»<sup>(٤)</sup>.

وهذه الخصال الأربع لكل مجتمعين على ذكر الله تعالى، كما في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة وأبي سعيد، كلاهما عن النبي ﷺ قال: «إن لأهل ذكر الله تعالى أربعاً: تنزل عليهم السكينة، وتغشاهم الرحمة، وتحف بهم الملائكة، ويذكركم الرب فيمن عنده»<sup>(٥)</sup>، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وذكر الله لعبده: هو ثناؤه عليه في الملأ الأعلى بين ملائكته ومباهاتهم به وتنويهه بذكره. قال الربيع بن أنس: إن الله ذاكر من ذكره، وزائد من شكره، ومعذب من كفره، وقال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۖ وَسَبِّحُوهُ

(١) منكر: أخرجه البزار (٣٠٦٢) وانظر ضعيف الترغيب (٩١٦).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٣٥٨/٢)، (٨٦٨٩)، وذكره المقيي الهندي في كنز العمال (١٨٧٨)، وقال: رواه ابن شاهين في الترغيب في الذكر: عن أبي هريرة، وقال: هذا الحديث من أحسن حديث في الذكر وأصح سنداً.

(٣) منقطع: لم أقف عليه، وخالد بن معدان لم يدرك النبي ﷺ فهو منقطع.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٤٠٥)، ومسلم، حديث (٢٦٧٥)، والترمذي (٣٦٠٣)، وابن ماجه (٣٨٢٢).

(٥) ذكره السيوطي في: الدر المنثور (٣٦٣/١)، وقال: رواه ابن أبي الدنيا.

بَكَرُهُ وَأَصِيلًا ﴿٤١﴾ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٢﴾ [الأحزاب: ٤١-٤٣] وصلاة الله على عبده: هو ثناؤه عليه بين ملائكته، وتنويهه بذكره، كذا قال أبو العالية، ذكره البخاري في «صحيحه».

وقال رجل لأبي أمامة: رأيت في المنام كأن الملائكة تصلي عليك، كلما دخلت، وكلما خرجت، وكلما قمت، وكلما جلست، فقال أبو أمامة: وأنتم لو شئتم، صلّت عليكم الملائكة، ثم قرأ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿١﴾ وَسَبِّحُوا بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٢﴾ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٣﴾ [الأحزاب: ٤١-٤٣] أخرجه الحاكم<sup>(١)</sup>.

قوله ﷺ: «وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»:

معناه أن العمل هو الذي يبلغ بالعبد درجات الآخرة، كما قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِّمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢]، فمن أبطأ به عمله أن يبلغ به المنازل العالية عند الله تعالى، لم يسرع به نسبه فيبلغه تلك الدرجات، فإن الله تعالى رتب الجزاء على الأعمال، لا على الأنساب، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْأَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، وقد أمر الله تعالى بالمسارعة إلى مغفرته ورحمته بالأعمال، كما قال: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٢٩﴾ الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَبِيرِ وَالنَّصِيطِ﴾ [ال عمران: ١٣٣-١٣٤] الآيتين، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُتَّقِفُونَ ﴿٣٠﴾ وَالَّذِينَ هُمْ يَتَابَعُونَ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٣١﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٣٢﴾ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ ﴿٣٣﴾ أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَافِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧-٦١].

قال ابن مسعود: يأمر الله بالصراط، فيضرب على جهنم، فيمر الناس على قدر أعمالهم زمرا زمرا، أوائلهم كلمح البرق، ثم كمر الريح، ثم كمر الطير، ثم كمر البهائم، حتى يمر الرجل سعيا، وحتى يمر الرجل مشيا، حتى يمر آخرهم يتلبط على بطنه، فيقول: يا رب، لم بطأت بي؟ فيقول: إني لم أبطيء بك، إنما بطأ بك عملك.

وفى «الصحيحين» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ حين أنزل عليه: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]: «يا معشر قريش، اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئا، يا بني عبد المطلب، لا أغني عنكم من الله شيئا، يا عباس بن عبد المطلب، لا أغني عنك من الله شيئا، يا صفية عمّة رسول الله، لا أغني عنك من الله شيئا، يا فاطمة بنت محمد، سليني ما شئت، لا أغني عنك من الله شيئا»<sup>(٢)</sup>. وفى رواية خارج «الصحيحين»: «إِنَّ

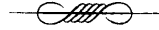
(١) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٤٥٣/٢)، (٣٥٦٥)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٢) سبق تخريجه.

أوليائي منكم المتيقون، لا يأتي الناس بالأعمال، وتأثوني بالدنيا تحملونها على رقابكم، فتقولون: يا محمد، فأقول: قد بلغت. وخرج ابن أبي الدنيا من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن أوليائي المتيقون يوم القيامة، وإن كان نسب أقرب من نسب، يأتي الناس بالأعمال وتأثون بالدنيا تحملونها على رقابكم تقولون: يا محمد، يا محمد، فأقول هكذا وهكذا» وأعرض في كلا عطفه<sup>(١)</sup>.

وخرج البزار<sup>(٢)</sup> من حديث رفاعه بن رافع أن النبي ﷺ قال لعمر: «اجمع لي قومك» - يعني: قريبًا - فجمعهم، فقال: «إن أوليائي منكم المتيقون، فإن كنتم أولئك، فذاك، وإلا، فانظروا، لا يأتي الناس بالأعمال يوم القيامة، وتأثون بالأنفال، فيغرض عنكم» وخرجه الحاكم مختصرًا وصححه. وفي «المسند» عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن، خرج معه يوصيه، ثم التفت، فأقبل بوجهه إلى المدينة، فقال: «إن أولى الناس بي المتيقون من كانوا، وحيث كانوا» وخرجه الطبراني، وزاد فيه: «إن أهل بيتي هؤلاء يرون أنهم أولى الناس بي، وليس كذلك، إن أوليائي منكم المتيقون، من كانوا وحيث كانوا»<sup>(٣)</sup>. ويشهد لهذا كله ما في «الصحيحين» عن عمرو بن العاص، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إن آل أبي فلان ليسوا بأولياء، وإنما وليي الله وصالح المؤمنين»<sup>(٤)</sup> يشير إلى أن ولايته لا تنال بالنسب، وإن قرب، وإنما تنال بالإيمان والعمل الصالح، فمن كان أكمل إيمانًا وعملاً، فهو أعظم ولاية له، سواء كان له منه نسب قريب، أو لم يكن، وفي هذا المعنى يقول بعضهم:

لَعَمْرُكَ مَا الْإِنْسَانُ إِلَّا بِدِينِهِ      فَلَا تَتْرُكُ التَّقْوَى اتِّكَالًا عَلَى النَّسَبِ  
لَقَدْ رَفَعَ الْإِسْلَامُ سَلَمًا فَارِسٍ      وَقَدْ وَضَعَ الشُّرُكَ الشَّقِيَّ أَبَا لَهَبٍ



(١) حسن: أخرجه أبو يعلى (١٥٠/٣)، (١٥٧٩)، والبخاري في: الأدب المفرد (٨٩٧)، وانظر صحيح الأدب المفرد.

(٢) صحيح: أخرجه البزار (٢٧٨٠)، والحاكم في المستدرک (٨٢/٤)، (٦٩٥٢)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٣) إسناده جيد: أخرجه أحمد (٢٣٥/٥)، (٢٢١٠٥)، والطبراني في الكبير (١٢٠/٢٠)، (٢٤١)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٧٧١٨)، وقال: رواه الطبراني وإسناده جيد.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٩٩٠)، ومسلم، حديث (٢١٥)، وأحمد (٢٠٣/٤)، (١٧٨٣٧).

## الحديث السابع والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ، فَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سِتِّ مِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ، فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هُمْ بِهَا، فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرَّجه من رواية الجعد أبي عثمان، حدَّثنا أبو رجاء العطاردي، عن ابن عباس، وفي رواية لمسلم زيادة في آخر الحديث، وهي: «أو محابها الله، ولا يهلك على الله إلا هالك».

وفي هذا المعنى أحاديث متعددة، فخرجا في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «يقول الله: إذا أراد عبيدي أن يعمل سيئة، فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها، فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي، فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة، فلم يعملها، فاكتبوها له حسنة، فإن عملها، فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف» وهذا لفظ البخاري<sup>(٢)</sup>، وفي رواية لمسلم<sup>(٣)</sup>: «قال الله عز وجل: إذا تحدث عبيدي بأن يعمل حسنة، فأنأ أكتبها له حسنة ما لم يعمل، فإذا عملها، فأنأ أكتبها بعشر أمثالها، وإذا تحدث بأن يعمل سيئة، فأنأ أغفرها له ما لم يعملها، فإذا عملها فأنأ أكتبها له بمثلها». وقال رسول الله ﷺ: «قالت الملائكة: ربِّ ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة - وهو أبصر به - قال: ارقبوه، فإن عملها، فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها، فاكتبوها له حسنة، إنأما تركها من جزائي» قال رسول الله ﷺ: «إذا أحسن أحدكم إسلامه، فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب بمثلها حتى يلقي الله».

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «كل عمل ابن آدم يُضاعف: الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، قال الله عز وجل: إلا الصَّيَامَ، فإنه لى وأنا أجزي به، يدغ شهرته وطعامه وشرابه من أجلي»، وفي رواية بعد قوله: «إلى سبعمائة ضعف»: «إلى ما يشاء الله»<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٤٩١)، ومسلم، حديث (١٣١)، وأحمد (٣١٠/١)، (٢٨٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٥٠١).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٢٩).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٩٠٤)، ومسلم، حديث (١١٥١)، (٥)، وابن ماجه (١٦٣٨)، وأحمد (٤٤٣/٢)، (٩٧١٢).

وفى «صحيح مسلم» عن أبي ذر، عن النبي ﷺ، قال: «يقول الله: مَنْ عمل حسنة، فله عشر أمثالها أو أزيد، ومن عمل سيئة، فجزاؤها مثلها أو أغفر»<sup>(١)</sup>.  
وفيه أيضاً عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «من هم بحسنة، فلم يعملها، كُتِبَتْ له حسنة، فإن عملها، كُتِبَتْ له عشرًا، ومن هم بسيئة، فلم يعملها لم يُكْتَبْ عليه شيء، فإن عملها، كُتِبَتْ عليه سيئة واحدة»<sup>(٢)</sup>.

وفى «المسند» عن خريم بن فاتك عن النبي ﷺ قال: «من هم بحسنة، فلم يعملها، فعلم الله أنه قد أشعرها قلبه، وحرص عليها، كُتِبَتْ له حسنة، ومن هم بسيئة لم تُكْتَبْ عليه، ومن عملها كتبت له واحدة، ولم تضاعف عليه، ومن عمل حسنة كانت له بعشر أمثالها، ومن أنفق نفقة في سبيل الله، كانت له بسبعمئة ضعف»<sup>(٣)</sup>، وفى المعنى أحاديث أخر متعددة. فتضمنت هذه النصوص كتابة الحسنات والسيئات، والهم بالحسنة والسيئة، فهذه أربعة أنواع:

النوع الأول: عمل الحسنات، فتضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، فمضاعفة الحسنة بعشر أمثالها لازم لكل الحسنات، وقد دل عليه قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا» [الأنعام: ١٦٠]. وأما زيادة المضاعفة على العشر لمن شاء الله أن يضاعف له، فدل عليه قوله تعالى: «مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَكْبَتْتَ سَبْعَ سَائِلٍ فِي كُلِّ سَائِلَةٍ يَأْتُهُ حَبٌّ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢٦١]، فدللت هذه الآية على أن النفقة في سبيل الله تضاعف بسبعمئة ضعف.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٤)</sup> عن أبي مسعود، قال: جاء رجلٌ بناقةً مخطومة، فقال: يا رسول الله، هذه في سبيل الله، فقال: «لك بها يوم القيامة سبعمئة ناقة».

وفى «المسند»<sup>(٥)</sup> بإسناد فيه نظر عن أبي عبيدة بن الجراح، عن النبي ﷺ، قال: «من أنفق نفقةً فاضلةً في سبيل الله فبسبعمئة، ومن أنفق على نفسه وأهله، أو عاد مريضاً، أو مازاً أذى، فالحسنة بعشر أمثالها». معاذ عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَالزَّكَاةَ يُضَاعَفُ وَخَرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ عَلِيٍّ النَّفَقَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِسَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ»<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٨٧)، وابن ماجه (٣٨٢١)، وأحمد (١٥٣/٥)، (٢١٣٩٨).  
(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٦٢)، وأحمد (١٤٨/٣)، (١٢٥٢٧).  
(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٣٤٦/٤)، (١٩٠٦١)، وانظر الصحيحة (٢٦٠٤).  
(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٨٩٢)، والنسائي (٣١٨٧)، وأحمد (١٢١/٤)، (١٧١٣٥) من حديث أبي مسعود الأنصاري وليس ابن مسعود كما ذكر المصنف رحمه الله.  
(٥) حسن: أخرجه أحمد (١٩٦/١)، (١٧٠٠)، وأبو يعلى (١٨٠/٢)، (٨٧٨)، وقال الشيخ حسين أسد، إسناده حسن.  
(٦) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٢٤٩٨)، والحاكم في المستدرک (٨٨/٢)، (٢٤١٥)، والبيهقي في السنن (١٧٢/٩)، (١٨٣٥٥)، وانظر ضعيف الترغيب (٨٠٨).

وروى ابن أبي حاتم<sup>(١)</sup> بإسناده عن الحسن، عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «من أرسل نفقة في سبيل الله، وأقام في بيته، فله بكل درهم سبعمائة درهم، ومن غزا في سبيل الله، فله بكل درهم سبعمائة ألف درهم» ثم تلا هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].

وخرج ابن حبان<sup>(٢)</sup> في «صحيحه» من حديث عيسى بن المسيب، عن نافع، عن ابن عمر قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَعًا سَكَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، قال رسول الله ﷺ: «رب زد أمتي»، فأنزل الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فقال: «رب زد أمتي»، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَيِّدُ الْفَتْرَىٰ وَأَجْرُهُمْ يَبْدُو جَسَابًا﴾ [الزمر: ١٠].

وخرج الإمام أحمد من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن الله ليضاعف الحسنه ألفي ألف حسنة»، ثم تلا أبو هريرة: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]. وقال: إذا قال الله: «أجرًا عظيمًا» فمن يقدّر قدره؟ وروى عن أبي هريرة [موقوفًا]<sup>(٣)</sup>.

وخرج الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعًا: «من دخل السوق، فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة»<sup>(٤)</sup>.

ومن حديث تميم الداري مرفوعًا: «من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهًا واحدًا أحدًا صمدًا، ولم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، ولم يكن له كفوا أحد. عشر مرات، كتب الله له أربعين ألف ألف حسنة»<sup>(٥)</sup>، وفي كلا الإسنادين ضعف.

وخرج الطبراني بإسناد ضعيف عن ابن عمر مرفوعًا: «من قال: سبحان الله، كتب الله له مائة ألف حسنة، وأربعة وعشرين ألف حسنة»<sup>(٦)</sup>.

(١) ضعيف: ذكره ابن كثير في تفسيره (٣٢٥/١١)، وقال رواه ابن أبي حاتم، قلت: وفيه الخليل بن عبد الله: لا يعرف كما قال الذهبي.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن حبان (٥٠٥/١٠)، (٤٦٤٨)، وانظر ضعيف الترغيب (٧٩٢).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٩٦/٢)، (٧٩٣٢)، وانظر الضعيفة (٣٩٧٥).

(٤) حسن لغيره: أخرجه الترمذي، حديث (٣٤٢٩)، وابن ماجه (٢٢٣٥)، وأحمد (٤٧/١)، (٣٢٧)، وانظر صحيح الترغيب (١٦٩٤).

(٥) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٤٧٣)، وأحمد (١٠٣/٤)، (١٦٩٩٣)، وانظر ضعيف الجامع (٥٧٢٧).

(٦) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٦/١٢)، (١٣٥٩٥)، وانظر ضعيف الترغيب (٢٠٩٧).

وقوله في حديث أبي هريرة: «إِلَّا الصَّيَامَ، فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزَى بِهِ»<sup>(١)</sup> يدلُّ على أنَّ الصَّيَامَ لا يعلم قدر مضاعفة ثوابه إلا الله عز وجل لأنه أفضل أنواع الصبر، و﴿إِنَّمَا يُؤَيِّدُ الصَّابِرِينَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وقد روى هذا المعنى عن طائفة من السلف، منهم كعب وغيره، وقد ذكرنا فيما سبق في شرح حديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»<sup>(٢)</sup> أنَّ مضاعفة الحسنات زيادةً على العشر تكون بحسب حُسن الإسلام، كما جاء ذلك مصرَّحاً به في حديث أبي هريرة وغيره، وتكون بحسب كمال الإخلاص، وبحسب فضل ذلك العمل في نفسه، وبحسب الحاجة إليه، وذكرنا من حديث ابن عمر أنَّ قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثَافِلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] نزلت في الأعراب، وأن قوله: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠] نزلت في المهاجرين.

النوع الثاني: عمل السيئات، فتكتب السيئة بمثلها من غير مضاعفة، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُخَفِّضْهَا إِلَّا بِمِثْلِهَا وَمَنْ لَا يَظْلُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وقوله: «كُتِبَتْ لَهُ سَيِّئَةٌ وَاجِدَةٌ»:

إشارةً إلى أنها غير مضاعفة، ما صرَّح به في حديث آخر، لكن السيئة تعظم أحياناً بشرف الزمان، أو المكان، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الْيَمِينُ الْقِيمَةُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]. قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في هذه الآية: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦]: في كلهن، ثم اختص من ذلك أربعة أشهر، فجعلهن حُرماً، وعظم حرمانهن، وجعل الذنب فيهن أعظم، والعمل الصالح والأجر أعظم.

وقال قتادة في هذه الآية: اعلموا أن الظلم في الأشهر الحرم أعظم خطيئة ووزراً فيما سوى ذلك، وإن كان الظلم في كل حالٍ غير طائل، ولكن الله تعالى يُعظم من أمره ما يشاء تعالى ربنا. وقد روى في حديثين مرفوعين أن السيئات تضاعف في رمضان<sup>(٣)</sup>، ولكن إسنادهما لا يصح. وقال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. قال ابن عمر: الفسوق: ما أصيب من معاصي الله صيداً كان أو غيره، وعنه قال: الفسوق إتيان معاصي الله في الحرم.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُظْلَمَ تُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥]. وكان جماعة

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ضعيف: أخرجه الطبراني في الصغير (١٦/٢)، (٦٩٧) والأوسط (١١٢/٥)، (٤٨٢٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (٤٧٩٧)، وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه عيسى بن سليمان أبو طيبة ضعفه ابن معين ولم يكن يعتمد الكذب ولكن نسب إلى الوهم، قلت: وهو من حديث أم هانئ وفيه «فاتقوا شهر رمضان فإن الحسنات تضاعف فيه ما لا تضاعف فيما سواه وكذلك السيئات».

من الصحابة يتقون سُكنى الحرم، خشية ارتكاب الذنوب فيه: منهم ابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكذلك كان عمر بن عبد العزيز يفعل، وكان عبد الله ابن عمرو بن العاص يقول: الخطيئة فيه أعظم. وروى عن عمر بن الخطاب، قال: لأنَّ أخطيء سبعين خطيئة. يعنى بغير مكة. أحبُّ إلى من أن أخطى خطيئة واحدة بمكة. وعن مجاهد قال: تُضاعف السيئات بمكة كما تضاعف الحسنات. وقال ابن جريج: بلغنى أن الخطيئة بمكة بمائة خطيئة، والحسنة على نحو ذلك.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: فى شيء من الحديث أنَّ السيئة تكتب بأكثر من واحدة؟ قال: لا، ما سمعنا إلا بمكة لتعظيم البلد «ولو أنَّ رجلاً بعدن أبين همَّ». وقال إسحاق بن راهويه كما قال أحمد، وقوله: «ولو أنَّ رجلاً بعدن أبين همَّ» هو من قول ابن مسعود، وسنذكره فيما بعد إن شاء الله تعالى.

وقد تُضاعف السيئات بشرف فاعلمها، وقوة معرفته بالله، وقربه منه، فإنَّ من عصى السلطان على بساطه أعظم جرماً ممَّن عصاه على بعد، ولهذا توعدَّ الله خاصَّة عباده على المعصية بمضاعفة الجزاء، وإن كان قد عصمهم منها، ليبينَ لهم فضله عليهم بعصمتهم من ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا أَن تُبَيِّنَ لَكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ۖ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ [الأنعام: ٧٤-٧٥].

وقال تعالى: ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا الصَّغٰرَۃَ ۚ فَبِمَا رَغٰوْا۟ بِهٖ فَعَصٰوْا۟ ۗ وَالَّذِيْنَ كَفٰرُوْا۟ هُمُ الْمَصٰفِقُونَ ۚ﴾ [النساء: ٥٩]. وكان عليُّ بن الحسين يتأوَّل فى آل النبى ﷺ من بنى هاشم مثل ذلك لقربهم من النبى ﷺ.

النوع الثالث: الهمُّ بالحسنات، فتكتب الحسنة كاملة، وإن لم يعملها، كما فى حديث ابن عباس وغيره، وفى حديث أبى هريرة الذى خرَّجه مسلم كما تقدم: «إذا تحدَّث عبدى بأن يعمل حسنةً، فأنَّا أكتبُها له حسنةً»، والظاهر أن المراد بالتحدُّث: حديث النفس، وهو الهمُّ، وفى حديث خريم بن فاتك: «مَنْ هَمَّ بحسنةٍ فلم يعملها، فعَلِمَ الله أَنَّهُ قد أَشْعَرها قَلْبُهُ، وَخَرَصَ عَلَيْها، كَتَبَتْ لَهُ حَسَنَةً»، وهذا يدل على أن المراد بالهمِّ هنا: هو العزمُ المصمَّم الذى يوجد معه الحرص على العمل، لا مجردُ الخطرة التى تخطر، ثم تنفسخ من غير عزم ولا تصميم. قال أبو الدرداء: «مَنْ أَتَى فَرَّاشَهُ، وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَصَلِيَ مِنَ اللَّيْلِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ حَتَّى يَصْبِحَ، كَتَبَ لَهُ مَا نَوَى»، وروى عنه مرفوعاً، وخرَّجه ابن ماجه مرفوعاً<sup>(١)</sup>. قال الدارقطني: المحفوظ الموقوف، وروى معناه من حديث عائشة عن النبى ﷺ<sup>(٢)</sup>. وروى عن سعيد بن المسيب، قال: مَنْ هَمَّ

(١) حسن: أخرجه النسائي، حديث (١٧٨٧)، وابن ماجه (١٣٤٤)، وانظر صحيح الجامع (٥٩٤١).

(٢) سبق تخريجه.



بصلاة، أو صيام، أو حج، أو عمرة، أو غزو، فجيل بينه وبين ذلك، بلغه الله تعالى ما نوي .  
وقال أبو عمران الجوني: ينادى الملك: اكتب لفلان كذا وكذا، فيقول: يا رب، إنه لم يعمل، فيقول: إنه نواه .

قال زيد بن أسلم: كان رجل يطوف على العلماء، يقول: من يدلني على عمل لا أزال منه لله عاملاً، فإني لا أحب أن تأتي علي ساعة من الليل والنهار إلا وأنا عامل لله تعالى، فقيل له: قد وجدت حاجتك، فاعمل الخير ما استطعت، فإذا فترت أو تركته فهم بعمله، فإن الهام بعمل الخير كفاعله . ومتى اقترن بالنية قول أو سعي، تأكد الجزاء، والتحق صاحبه بالعامل، كما روى أبو كبشة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا الدُّنْيَا لَأَرْبَعَةِ نَفَرٍ: عَبْدٍ رَزَقَهُ اللَّهُ مَالاً وَعِلْماً، فَهُوَ يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَيَصِلُ بِهِ رَحْمَةً، وَيَعْلَمُ لَهُ فِيهِ حَقًّا، فَهَذَا بِأَفْضَلِ الْمَنَازِلِ، وَعَبْدٍ رَزَقَهُ اللَّهُ عِلْماً، وَلَمْ يَرْزُقْهُ مَالاً، فَهُوَ صَادِقُ النَّيَّةِ، يَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِي مَالاً، لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فَلَانٍ، فَهُوَ بَنِيَّتُهُ، فَأَجْرُهُمَا سَوَاءٌ، وَعَبْدٍ رَزَقَهُ اللَّهُ مَالاً، وَلَمْ يَرْزُقْهُ عِلْماً يَخْبِطُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، لَا يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَلَا يَصِلُ فِيهِ رَحْمَةً، وَلَا يَعْلَمُ لَهُ فِيهِ حَقًّا، فَهَذَا بِأَخْبَثِ الْمَنَازِلِ، وَعَبْدٍ لَمْ يَرْزُقْهُ اللَّهُ مَالاً وَلَا عِلْماً، فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِي مَالاً، لَعَمِلْتُ فِيهِ بِعَمَلِ فَلَانٍ فَهُوَ بَنِيَّتُهُ فَوَزَرُهُمَا سَوَاءٌ» خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(١)</sup> .

وقد حمل قوله: «فَهُمَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ» على استوائهما في أصل أجر العمل، دون مضاعفته، فالمضاعفة يختص بها من عمل العمل دون من نواه، فلم يعمل، فإنهما لو استويا من كل وجه، لكتب لمن هم بحسنة ولم يعملها عشر حسنات، وهو خلاف النصوص كلها، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَفَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَجْرًا عَظِيمًا ۖ دَرَجَتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةٍ وَرَحْمَةٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥-٩٦] . قال ابن عباس وغيره: القاعدون المفضل عليهم المجاهدون درجة هم القاعدون من أهل الأعدار، والقاعدون المفضل عليهم المجاهدون درجات هم القاعدون من غير أهل الأعدار<sup>(٢)</sup> .

النوع الرابع: الهم بالسَّيِّئَاتِ من غير عمل لها، ففي حديث ابن عباس: أنها تكتب له حسنة كاملة، وكذلك في حديث أبي هريرة وأنس وغيرهما: أنها تكتب حسنة، وفي حديث أبي هريرة قال: «إِنَّمَا تَرْكُهَا مِنْ جُرْأِي» يعني: من أجلي، وهذا يدل على أن المراد من قدر على ما هم به من المعصية، فتركه لله تعالى، وهذا لا ريب في أنه يكتب له بذلك حسنة، لأن تركه للمعصية بهذا القصد عمل صالح .

(١) صحيح لغيره: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، وأحمد (٢٣٠/٤)، (١٨٠٥٥)، وانظر صحيح الترغيب (١٦) .

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٠٣٢)، وانظر صحيح الترمذي .

فأما إن هم بمعصية، ثم ترك عملها خوفاً من المخلوقين، أو مراعاةً لهم، فقد قيل: إنه يعاقب على تركها بهذه النية، لأن تقديم خوف المخلوقين على خوف الله محرم، وكذلك قصد الرياء للمخلوقين محرم، فإذا اقترن به ترك المعصية لأجله، عُوقب على هذا الترك، وقد خرج أبو نعيم <sup>(١)</sup> بإسناد ضعيف عن ابن عباس، قال: يا صاحب الذنب، لا تأمنن سوء عاقبته، ولما يتبع الذنب أعظم من الذنب إذا عملته، وذكر كلاماً، وقال: وخوفك من الريح إذا حركت ستر بابك وأنت على الذنب، ولا يضطرب فؤادك من نظر الله إليك، أعظم من الذنب إذا عملته. وقال الفضيل بن عياض: كانوا يقولون: ترك العمل للناس رياء، والعمل لهم شرك. وأما إن سعى في حصولها بما أمكنه، ثم حال بينه وبينها القدر، فقد ذكر جماعة أنه يعاقب عليها حينئذ لقول النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تكلم به أو تعمل» <sup>(٢)</sup> ومن سعى في حصول المعصية جهده، ثم عجز عنها، فقد عمل، وكذلك قول النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار»، قالوا: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه» <sup>(٣)</sup>.

**وقوله: «ما لم تكلم به، أو تعمل»:**

يدل على أن الهام بالمعصية إذا تكلم بما هم به بلسانه أنه يعاقب على الهام حينئذ، لأنه قد عمل بجوارحه معصية، وهو التكلم باللسان، ويدل على ذلك حديث الذي قال: «لو أن لي مالا لعملت فيه ما عمل فلان» <sup>(٤)</sup> يعني: الذي يعصى الله في ماله، قال: «فهما في الوزر سواء». ومن المتأخرين من قال: لا يعاقب على التكلم بما هم به ما لم تكن المعصية التي هم بها قولاً محرماً، كالقذف والغيبة والكذب، فأما ما كان متعلقاً بالعمل بالجوراح، فلا يأنم بمجرد التكلم ما هم به، وهذا قد يستدل به على حديث أبي هريرة المتقدم: «وإذا تحدث عبدي بأن يعمل سيئة، فأنا أغفرها له ما لم يعملها». ولكن المراد بالحديث هنا حديث النفس، جمعاً بينه وبين قوله: «ما لم تكلم به أو تعمل» وحديث أبي كبشة يدل على ذلك صريحاً، فإن قول القائل بلسانه: «لو أن لي مالا، لعملت فيه بالمعاصي، كما عمل فلان» ليس هو العمل بالمعصية التي هم بها، وإنما أخبر عما هم به فقط مما متعلقه إنفاق المال في المعاصي، وليس له مال بالكلية، وأيضاً، فالكلام بذلك محرم، فكيف يكون مغفواً عنه غير معاقب عليه؟ وأما إن انفسخت نيته،

(١) ضعيف جداً: أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/٣٢٤)، قلت: وفيه جوير بن سعيد وهو ضعيف جداً.  
(٢) أخرجه البخاري، حديث (٥٢٦٩)، ومسلم، حديث (١٢٧)، وأبو داود (٢٢٠٩)، والترمذي (١١٨٣)، والنسائي (٣٤٣٣)، وابن ماجه (٢٠٤٠)، وأحمد (٣٩٣/٢)، (٩٠٩٧) من حديث أبي هريرة.  
(٣) أخرجه البخاري، حديث (٣١)، ومسلم، حديث (٢٨٨٨) وأبو داود (٤٢٦٨)، والنسائي (٤١٢١) من حديث أبي بكرة.  
(٤) سبق تخريجه قريباً.

وفترت عزيمته من غير سبب منه، فهل يعاقب على ما هم به من المعصية، أم لا؟ هذا على قسمين:

أحدهما: أن يكون الهم بالمعصية خاطراً خطراً، ولم يساكنه صاحبه، ولم يعقد قلبه عليه، بل كرهه، ونفر منه، فهذا معفو عنه، وهو كالوساوس الرديئة التي سئل النبي ﷺ عنها، فقال: «ذاك صريح الإيمان» (١).

ولما نزل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِر لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨١] شق ذلك على المسلمين، وظنوا دخول هذه الخواطر فيه، فنزلت الآية التي بعدها، وفيها قوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِطْ لَنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فبيّنت أن ما لا طاقة لهم به، فهو غير مؤاخذ به، ولا مكلف به، وقد سمي ابن عباس وغيره ذلك نسخاً، ومرادهم أن هذه الآية أزالَت الإيهام الواقع في النفوس من الآية الأولى، وبيّنت أن المراد بالآية الأولى العزائم المصممة عليها، ومثل هذا [البيان] كان السلف يسمونه نسخاً.

القسم الثاني: العزائم المصممة التي تقع في النفوس، وتدوم، ويساكنها صاحبها، فهذا أيضاً نوعان:

أحدهما: ما كان عملاً مستقلاً بنفسه من أعمال القلوب، كالشك في الوجدانية، أو النبوة، أو البعث، أو غير ذلك من الكفر والنفاق، أو اعتقاد تكذيب ذلك، فهذا كله يعقاب عليه العبد، ويصير بذلك كافراً ومنافقاً، وقد روى عن ابن عباس أنه حمل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] على مثل هذا (٢) وروى عنه حملها على كتمان الشهادة (٣) لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ويلحق بهذا القسم سائر المعاصي المتعلقة بالقلوب، كمحبة ما يبغضه الله، وبغض ما يحبه الله، والكبر، والعجب، والحسد، وسوء الظن بالمسلم من غير موجب، مع أنه قد روى عن سفيان أنه قال في سوء الظن: إذا لم يترتب عليه قول أو فعل، فهو معفو عنه، وكذلك روى عن الحسن أنه قال في الحسد: ولعل هذا محمول من قولهما على ما يجده الإنسان، ولا يمكنه دفعه، فهو يكرهه ويدفعه عن نفسه، فلا يندفع إلا على ما يساكنه، ويستروح إليه، ويُعيد حديث نفسه به ويديده.

والنوع الثاني: ما لم يكن من أعمال القلوب، بل كان من أعمال الجوارح، كالزني، والسرقة، وشرب الخمر، والقتل، والقذف، ونحو ذلك، إذا أصرَّ العبد على إرادة ذلك،

(١) أخرجه مسلم، حديث (١٣٢)، وأبو داود (٥١١١)، وأحمد (٣٩٧/٢)، (٩١٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه الطبري (١٢٧/٣) قلت: وفيه عبد الله بن صالح وهو ضعيف.

(٣) أخرجه الطبري (٦٤٤٩)، قلت: وفيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف.

(٣) ضعيف

والعزم عليه، ولم يظهر له أثر في الخارج أصلاً. فهذا في المؤاخذه به قولان مشهوران للعلماء: أحدهما: يؤاخذه به، قال ابن المبارك: سألت سفيان الثوري: أيؤاخذه العبد بالهمة؟ فقال: إذا كانت عزماً أو خجلاً، ورَجَّحَ هذا القول كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من أصحابنا وغيرهم، واستدلوا له بنحو قوله عز وجل: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَآخَذُوا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقوله: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وبنحو قول النبي ﷺ: «الإثم ما حاك في صدرك، وكرهت أن يطلع عليه الناس»<sup>(١)</sup>، وحملوا قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ» على الخطرات، وقالوا: ما ساكنه العبد، وعقد قلبه عليه، فهو من كسبه وعمله، فلا يكون مغفواً عنه، ومن هؤلاء من قال: إنه يعاقب عليه في الدنيا بالهموم والغموم، روى ذلك عن عائشة مرفوعاً وموقوفاً، وفي صحته نظر<sup>(٢)</sup>. وقيل: بل يحاسب العبد به يوم القيامة، فيقفه الله عليه، ثم يعفو عنه، ولا يعاقبه به، فتكون عقوبته المحاسبية، وهذا مروى عن ابن عباس، والربيع بن أنس، وهو اختيار ابن جرير، واحتج له بحديث ابن عمر في النجوي، وذاك ليس فيه عموم، وأيضاً، فإنه وارد في الذنوب المستورة في الدنيا، لا في وساوس الصدور.

والقول الثاني: لا يؤاخذه بمجرد النية مطلقاً، ونُسب ذلك إلى نص الشافعي، وهو قول ابن حامد من أصحابنا عملاً بالعمومات، وروى العوفي عن ابن عباس ما يدل على مثل هذا القول. وفيه قول ثالث: أنه لا يؤاخذه بالهمة بالمعصية إلا بأن يهيم بارتكابها في الحرم، كما روى السدي، عن مرة، عن عبد الله بن مسعود، قال: ما من عبد يهيم بخطيئة، فلم يعملها، فتكتب عليه، ولو هم بقتل إنسان عند البيت، وهو بعدن أبيين، أذاقه من عذاب اليم، وقرأ عبد الله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَاكِمْ يَتْلَمِ نَفْسَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [المع: ٢٥]، خرجه الإمام أحمد وغيره، وقد رواه عن السدي شعبة وسفيان، فرفعه شعبة ووقفه سفيان، والقول قول سفيان في وقفه<sup>(٣)</sup>. وقال الضحاك: إن الرجل يهيم بالخطيئة بمكة، وهو بأرض أخرى، فتكتب عليه، ولم يعملها، وقد تقدّم عن أحمد وإسحاق ما يدل على مثل هذا القول، وكذا حكاه القاضي أبو يعلى عن أحمد.

وروى أحمد في رواية المروزي حديث ابن مسعود هذا، ثم قال أحمد يقول: من يرد فيه بالحداد بظلم، قال أحمد: لو أن رجلاً بعدن أبيين هم بقتل رجل في الحرم، هذا قول الله سبحانه: ﴿نَفْسُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [المع: ٢٥]، هكذا قال ابن مسعود رحمه الله. وقد ردّ بعضهم

(١) صحيح: سبق تخريجه من حديث الزواجر بن سمعان.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٤٦٩٤)، قلت وهو مرسل.

(٣) حسن موقوف: أخرجه أحمد (٤٢٨/١)، (٤٠٧١)، والحاكم في المستدرک (٢/٤٢٠)، (٣٤٦٠)، وأبو يعلى (٢٦٢/٩)، (٥٣٨٤)، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده حسن.

هذا إلى ما تقدم من المعاصي التي متعلقها القلب، وقال: الحرم يجب احترامه وتعظيمه بالقلوب، فالعقوبة على ترك هذا الواجب، وهذا لا يصح، فإن حرمة الحرم ليست بأعظم من حرمة محرّمه سبحانه، والعزم على معصية الله عزم على انتهاك محارمه، ولكن لو عزم على ذلك قصدًا لانتهاك حرمة الحرم، واستخفافًا بحرمة، لهذا كما لو عزم على فعل معصية لقصد الاستخفاف بحرمة الخالق عز وجل، فيكفر بذلك، وإنما ينتفى الكفر عنه إذا كان همّه بالمعصية لمجرد نيل شهوته وغرض نفسه، مع ذهوله عن قصد مخالفة الله، والاستخفاف بهيبته وبنظره، ومتى اقترن العمل بالهم، فإنه يُعاقب عليه، سواء كان الفعل متأخرًا أو متقدمًا، فمن فعل محرّمًا مرة، ثم عزم على فعله متى قدر عليه، فهو مُصرّ على المعصية، ومعاقب على هذه النية، وإن لم يعد إلى عمله إلا بعد سنين عديدة، وبذلك فسّر ابن المبارك وغيره الإصرار على المعصية. وبكل حال، فالمعصية إنّما تكتب بمثلها من غير مضاعفة، فتكون العقوبة على المعصية، ولا ينضم إليها الهمّ بها، إذ لو ضمّ إلى المعصية الهمّ بها، لعوقب على عمل المعصية عقوبتين، ولا يقال: فهذا يلزم مثله في عمل الحسنة، فإنه إذا عملها بعد الهمّ بها، أثيب على الحسنة دون الهمّ بها، لأنّ نقول: هذا ممنوع، فإنّ من عمل حسنة كتبت له عشر أمثالها، فيجوز أن يكون بعض هذه الأمثال جزاء للهمّ بالحسنة، والله أعلم.

وقوله في حديث ابن عباس في رواية مسلم: «أو محارها الله» يعني: أنّ عمل السيئة: إمّا أن تكتب لعاملها سيئة واحدة، أو يمحوها الله بما شاء من الأسباب، كالتوبة والاستغفار وعمل الحسنات. وقد سبق الكلام على ما تُمحى به السيئات في شرح حديث أبي ذر: «أتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها» (١).

وقوله بعد ذلك: «ولا يهلك على الله إلا هالك»: يعني بعد هذا الفضل العظيم من الله، والرحمة الواسعة منه بمضاعفة الحسنات، والتجاوز عن السيئات، لا يهلك على الله إلا من هلك، وألقى بيديه إلى التهلكة، وتجبراً على السيئات، ورغب عن الحسنات، وأعرض عنها، ولهذا قال ابن مسعود: ويل لمن غلب وحدانه عشراثة. وروى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، مرفوعاً: «هلك من غلب واحد عشر» (٢).

وخرّج الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «خَلَّتَانِ لَا يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُمَا يَسِيرٌ، وَمَنْ يَعْمَلْ بِهِمَا قَلِيلٌ: تُسَبِّحُ اللَّهُ فِي دَبْرِ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، وَتَحْمَدُهُ عَشْرًا، وَتُكَبِّرُهُ عَشْرًا، قَالَ: فَتَلْكَ خَمْسُونَ وَمِائَةً بِاللِّسَانِ، وَأَلْفَ وَخَمْسَمِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ، تُسَبِّحُهُ، وَتُكَبِّرُهُ، وَتَحْمَدُهُ

(١) حسن: سبق تخريجه.

(٢) ضعيف جدًا: لم أقف عليه، والكلبي هو محمد بن السائب الكلبي وهو متروك.

مائة، فتلك مائة باللسان، وألف في الميزان، فأئكم يعمل في اليوم والليل ألفين وخمسمائة سيئة<sup>(١)</sup>.

وفى «المسند»<sup>(٢)</sup> عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «لا يتدخ أحد منكم أن يعمل لله ألف حسنة حين يصبح يقول: سبحان الله ويحمده مائة مرة، فإنها ألف حسنة، فإنه لن يعمل إن شاء الله تعالى مثل ذلك في يومه من الذنوب، ويكون ما عمل من خير سوى ذلك وافراً».



(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٥٠٦٥)، والترمذي (٣٤١٠)، والنسائي (١٣٤٨)، وابن ماجه (٩٢٦)، وأحمد (١٦٠/٢)، (٦٤٩٨) واللفظ له، وانظر صحيح الجامع (٣٢٣٠).  
 (٢) ضعف: أخرجه أحمد (٤٤٠/٦)، (٢٧٥١٨)، والحاكم في المستدرک (٦٩٦/١)، (١٨٩٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٦٩٨٩)، وقال: رواه أحمد وفيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم وهو ضعيف.

## الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ».

رواه البخاري (١)

هذا الحديث تفرد بإخراجه البخاري من دون بقية أصحاب الكتب، خرَّجه عن محمد بن عثمان بن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله ابن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فذكر الحديث بطوله، وزاد في آخره: «وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته».

وهو من غرائب «الصحيح»، تفرد به ابن كرامة عن خالد، وليس هو في «مسند أحمد»، مع أن خالد بن مخلد القطواني تكلم فيه أحمد وغيره، وقالوا: له مناكير، وعطاء الذي في إسناده قيل: إنه ابن أبي رباح، وقيل: إنه ابن يسار، وإنه وقع في بعض نسخ «الصحيح» منسوبا كذلك. وقد روى هذا الحديث من وجوه أخر لا تخلو كلها عن مقال، فرواه عبد الواحد ابن ميمون أبو حمزة مولى عروة بن الزبير عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «من آذى لي وليا، فقد استحل محاربي، وما تقرب إليَّ عبدى بمثل أداء فرائضي، وإن عبدى ليتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته، كنت عينه التي يبصر بها، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وفؤاده الذي يعقل به، ولسانه الذي يتكلم به، إن دعاني أجبه، وإن سألني أعطيته، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن موته، وذلك أنه يكره الموت وأنا أكره مساءته» (٢) خرَّجه ابن أبي الدنيا وغيره، وخرَّجه الإمام أحمد بمعناه. وذكر ابن عدى أنه تفرد به عبد الواحد هذا عن عروة، وعبد الواحد هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث، ولكن خرَّجه الطبراني (٣): حدثنا هارون بن كامل، حدثنا سعيد ابن أبي مريم، حدثنا إبراهيم بن سويد المدني، حدثني أبو حنيفة يعقوب ابن

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٥٠٢)، والبيهقي في السنن (٣/٣٤٦)، (٦١٨٨)، وابن حبان (٢/٥٨)، (١٣٤٧).

(٢) أخرجه أحمد (٦/٢٥٦)، (٢٦٢٣٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣/٣٤٩٨)، وقال: رواه أحمد وفيه عبد الواحد ابن قيس مولى عروة وثقه أبو زرعة والعجلي وابن معين في إحدى الروايتين وضعفه وغيره وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٣) أخرجه الزار (٣/٣٦٢٧)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٧٩٤٩)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح غير شيخه هارون بن كامل.

مجاهد، أخبرني عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، فذكره. وهذا إسناده جيد، ورجاله كلهم ثقات مخرج لهم في «الصحیح» سوى شيخ الطبراني، فإنه لا يحضرني الآن معرفة حاله، ولعل الراوي قال: حدثنا أبو حمزة، يعني عبد الواحد بن ميمون، فخيّل للسامع أنه قال: أبو حمزة، ثم سماه من عنده بناء على وهمه والله أعلم.

وخرج الطبراني<sup>(١)</sup> وغيره من رواية عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ قال: «يقول الله عز وجل: من أهان لي ولياً، فقد بارزني بالمحاربة، ابن آدم، إنك لن تدرك ما عندي إلا بأداء ما افترضت عليك، ولا يزال عبدي يتحجب إلي بالنوافل حتى أحبه، فأكون قلبه الذي يعقل به، ولسانه الذي ينطق به، وبصره الذي يبصر به، فإذا دعاني أجبتة، وإذا سألتني أعطيتة، وإذا استنصرني نصرته، وأحب عبادة عبدي إلي النصيحة». عثمان وعلي بن يزيد ضعيفان، قال أبو حاتم الرازي في هذا الحديث: هو منكر جداً.

وقد روى من حديث علي عن النبي ﷺ بإسناد ضعيف، خرجه الإسماعيلي في مسند علي، وروى من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف، خرجه الطبراني<sup>(٢)</sup>، وفيه زيادة في لفظه، وروياه من وجه آخر عن ابن عباس وهو ضعيف أيضاً.

وخرجه الطبراني وغيره من حديث الحسن بن يحيى الخشني، عن صدقة بن عبد الله الدمشقي، عن هشام الكنائي، عن أنس، عن النبي ﷺ، عن جبريل، عن ربه تعالى قال: «من أهان لي ولياً، فقد بارزني بالمحاربة، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ما ترددت في قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولا بد له منه، وإن من عبادي المؤمنين من يريد باباً من العبادة، فأكفه عنه لا يدخله عجب، فيفسده ذلك، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه. ولا يزال عبدي يتنقل إلي حتى أحبه، ومن أحبته، كنت له سمعاً وبصراً ويداً ومؤيداً، دعاني، فأجبتة، وسألني، فأعطيته، ونصح لي فنصحت له، وإن من عبادي من لا يصلح إيمانه إلا الغني، ولو أفقرته لأفسده ذلك، وإن من عبادي من لا يصلح إيمانه إلا الفقر، وإن بسطت له أفسده ذلك، وإن من عبادي من لا يصلح إيمانه إلا الصحة ولو أسقمته، لأفسده ذلك، وإن من عبادي من لا يصلح إيمانه إلا السقم ولو أصححته لأفسده ذلك، إنني أدبر عبادي بعلمي بما في قلوبهم، إنني أعلم خبير»<sup>(٣)</sup>، والخشني وصدقة ضعيفان، وهشام لا يعرف، وسئل ابن معين

(١) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢١/٨)، (٧٨٨٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (٣٥٠٠)، وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف.

(٢) ضعيف جداً: أخرجه الطبراني في الكبير (١٤٥/١٢)، (١٢٧١٩)، وانظر الضعيفة (٥٣٩٦).

(٣) ضعيف: ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (١١٥٦)، وقال: رواه ابن عساكر عن أنس وفيه الحسن بن يحيى، ولم أقف عليه عند الطبراني كما أشار المصنف - رحمه الله -.



عن هشام هذا: من هو؟ قال: لا أحد، يعني: أنه لا يُعتبر به، وقد خرَّج البزار<sup>(١)</sup> بعض الحديث من طريق صدقة عن عبد الكريم الجزري، عن أنس.

وخرَّج الطبراني من حديث الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة، حدثني زرُّ بن حُبَيْش، سمعت حذيفة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى أوحى إليَّ: يا أخا المرسلين، ويا أخا المنذرين أنذر قومك أن لا يدخلوا بيتاً من بيوتى ولأحد عندهم مظلمة، فإني ألعنه ما دام قائماً بين يديَّ يُصلّى حتى يَرُدَّ تلك الظلّامة إلى أهلها، فأكون سمعه الذي يسمع به، وأكون بصره الذي يبصر به، ويكون من أوليائي وأصفيائي، ويكون جاري مع النبيين والصديقين والشهداء في الجنة» وهذا إسناد جيد وهو غريب جداً<sup>(٢)</sup>.

ولنرجع إلى شرح حديث أبي هريرة الذي خرَّجه البخاري، وقد قيل: إنه أشرف حديث روى في ذكر الأولياء.

**قوله عز وجل: «مَنْ حَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنَهُ بِالْحَرْبِ»:**

يعني: فقد أعلمته بأنى محارب له، حيث كان محارباً لي بمعاداة أوليائي، ولهذا جاء في حديث عائشة: «فقد استحل محاربي» وفي حديث أبي أمامة وغيره: «فقد بارزني بالمحاربة» وخرَّج ابن ماجه<sup>(٣)</sup> بإسناد ضعيف عن معاذ بن جبل، سمع النبي ﷺ يقول: «إن يسير الرياء شرك، وإن من عادى لله ولياً، فقد بارز الله بالمحاربة، وإن الله تعالى يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء، الذين إذا غابوا لم يفتقدوا، وإن حضروا، لم يدعوا، ولم يعرفوا، [قلوبهم] مصابيح الهدى، يخرجون من كل غبراء مظلمة».

فأولياء الله تجب موالاتهم، وتحرم معاداتهم، كما أن أعداءه تجب معاداتهم، وتحرم موالاتهم، قال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١]، وقال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ ذَاكِرُونَ﴾ [٥٥-٥٦]، ووصف أحبائه الذين يحبهم ويحبونه بأنهم أذلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، وروى الإمام أحمد في كتاب «الزهد» بإسناده عن وهب بن منبه، قال: إن الله تعالى قال لموسى عليه السلام حين كلمه: اعلم أن من أهان لي ولياً، أو أخافه، فقد بارزني بالمحاربة، وعرض نفسه ودعاني إليها، وأنا أسرع شيء إلى نصرة أوليائي، أفيظن الذي يحاربنى

(١) ضعيف: أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٦٠/١)، (٦١٣)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٧٩٥١)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه عمر بن سعيد أبو حفص الدمشقي وهو ضعيف.

(٢) منكر: أخرجه أبو نعيم في الحلية (١١٦/٦)، وذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٤٣٦٠٠)، وقال: فيه إسحاق بن أبي يحيى الكعبي هالك يأتي بالمتاخير عن الأثبات.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٩٨٩)، والحاكم في المستدرک (٤٤/١)، (٤)، والطبراني في الكبير (١٥٣/٢٠)، (٣٢١)، وانظر الضعيفة (١٨٥٠).

أن يقوم لي؟ أو يظنُّ الذي يعازني أن يعجزني؟ أم يظنُّ الذي يبارزني أن يسبقني أو يفوتني؟ وكيف وأنا الثائر لهم في الدنيا والآخرة، فلا أكلُ نصرتهم إلى غيري<sup>(١)</sup>.

واعلم أن جميع المعاصي محاربة لله عز وجل، قال الحسن: ابن آدم هل لك بمحاربة الله من طاقة؟ فإن من عصى الله فقد حاربه، لكن كلما كان الذنب أفتح، كان أشدَّ محاربة لله، ولهذا سَمَّى الله تعالى أكلة الربا وقطاع الطريق محاربين لله تعالى ورسوله، لعظيم ظلمهم لعباده، وسعيهم بالفساد في بلاده، وكذلك معاداة أوليائه، فإنه تعالى يتولَّى نصرة أوليائه، ويحبهم ويؤيِّدُهم، فمن عاداهم، فقد عادى الله وحاربه، وفي الحديث عن النبي ﷺ، قال: «الله في أصحابه، لا تتخذوهم غرضاً، فمن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه» خرَّجه الترمذي وغيره<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه»:

لَمَّا ذكر أن معاداة أوليائه محاربة له، ذكر بعد ذلك وصف أوليائه الذين تحرم معاداتهم، وتجب موالاتهم، فذكر ما يتقرب به إليه، وأصل الولاية: القرب، وأصل العداوة: البعد، فأولياء الله هم الذين يتقربون إليه بما يقربهم منه، وأعداؤه الذين أبعدهم عنه بأعمالهم المقتضية لطردهم وإبعادهم منه، فقسم أولياءه المقربين إلى قسمين: أحدهما: من تقرب إليه بأداء الفرائض، ويشمل ذلك فعل الواجبات، وترك المحرمات، لأن ذلك كله من فرائض الله التي افترضها على عباده.

والثاني: من تقرب إليه بعد الفرائض بالنوافل، فظهر بذلك أنه لا طريق يوصل إلى التقرب إلى الله تعالى وولايته ومحبته سوى طاعته التي شرعها على لسان رسوله، فمن ادَّعى ولاية الله، والتقرب إليه، ومحبته بغير هذه الطريق، تبين أنه كاذب في دعواه، كما كان المشركون يتقربون إلى الله تعالى بعبادة من يعبدونه من دونه، كما حكى الله عنهم أنهم قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٥]، وكما حكى عن اليهود والنصارى أنهم قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُمْ﴾ [المائدة: ١٨] مع إصرارهم على تكذيب رسوله، وارتكاب نواهيهِ، وترك فرائضه.

فلذلك ذكر في هذا الحديث أن أولياء الله على درجتين:

إحداهما: المتقربون إليه بأداء الفرائض، وهذه درجة المقتصدين أصحاب اليمين، وأداء

(١) ذكره ابن كثير في: تفسيره سورة طه (٢٢-٣٥)، وقال: أخرجه ابن أبي حاتم وهو كلام وهبه بن منبه.  
(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٨٦٢)، وأحمد (٨٧/٤)، (١٦٨٤٩)، وابن حبان (٢٤٤/١٦)، (٧٢٥٦)، وانظر الضعيف (٢٩٠١).

الفرائض أفضل الأعمال كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أفضل الأعمال أداء ما افترض الله، والورع عما حرم الله، وصدق النية فيما عند الله عز وجل، وقال عمر بن عبد العزيز في خطبته: أفضل العبادة أداء الفرائض واجتناب المحارم، وذلك لأن الله عز وجل إنما افترض على عباده هذه الفرائض ليُقربهم منه، ويوجب لهم رضوانه ورحمته.

وأعظم فرائض البدن التي تُقرب إليه: الصلاة، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [المعلق: ١٩]، وقال النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجد»<sup>(١)</sup>، وقال: «إذا كان أحدكم يُصلي، فإنما يُناجِي رَبَّهُ، أو رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ»<sup>(٢)</sup>، وقال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْصِبُ وَجْهَهُ لَوَجْهِ عَبْدِهِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ»<sup>(٣)</sup>.

ومن الفرائض المقربة إلى الله تعالى: عدلُ الراعي في رعيته، سواء كانت رعيته عامس كالحاكم، أو خاصة كعدل آحاد النَّاس في أهله وولده، كما قال ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»<sup>(٤)</sup>. وفي «صحيح مسلم»<sup>(٥)</sup> عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَلَى يَمِينِ الرَّحْمَنِ - وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِين - الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُّوا».

وفي «الترمذي»<sup>(٦)</sup> عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَحَبَّ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَدْنَاهُمْ إِلَيْهِ مَجْلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ».

الدرجة الثانية: درجة السابقين المقربين، وهم الذين تقرَّبوا إلى الله بعد الفرائض بالاجتهاد في نوافل الطاعات، والانكفاف عن دقائق المكروهات بالورع، وذلك يوجب للعبد محبة الله، كما قال: «ولا يزالُ عبدِي يتقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ» فمن أحبه الله رزقه محبته وطاعته والاشتغال بذكره وخدمته، فأوجب له ذلك القرب منه، والزُّلفى لديه، والحظوة عنده، كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَتَذَكَّرْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِيَ اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة].

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٤٨٢)، وأبو داود (٨٧٥)، والنسائي (١١٣٧)، وأحمد (٤٢١/٢)، (٩٤٤٢)، وابن حبان (٢٥٤/٥)، (١٩٢٨) من حديث أبي هريرة.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٠٥)، وأحمد (١٨٨/٣)، (١٢٩٨٢)، والدارمي (٣٧٧/١)، (١٣٩٦) من حديث أنس.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٨٦٣)، وأحمد (١٣٠/٤)، (١٧٢٠٩)، والطيالسي (ص ١٥٩)، (١١٦١)، وانظر صحيح الترغيب (٥٥٢) من حديث الحارث الأشعري.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٨٩٣)، ومسلم، حديث (١٨٢٩)، وأبو داود (٢٩٢٨)، والترمذي (١٧٠٥)، وأحمد (٥/٢)، (٤٤٩٥) من حديث ابن عمر.

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٨٢٧)، والنسائي (٥٣٧٩) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٦) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (١٣٢٩)، وأحمد (٥٥/٣)، (١١٥٤٢)، وانظر الضعيفة (١١٥٦).

١٥٤: ففى هذه الآية إشارة إلى أنَّ من أعرض عن حبنا، وتولى عن قربنا، لم نبال، واستبدلنا به من هو أولى بهذه المنحة منه وأحق، فمن أعرض عن الله فما له من الله بدل، ولله منه أبدال. ما لى شغل سواه ما لى شغل ما يصرف عن هواه قلبى عدل ما أصنع إن جفا وخاب الأمل متى بدل ومنه ما لى بدل وفى بعض الآثار يقول الله عز وجل: «ابن آدم، اطلبنى تجدنى، فإن وجدتنى وجدت كل شيء، وإن فُتكت فانتك كل شيء»، وأنا أحب إليك من كل شيء.

كان ذو النون يردّد هذه الآيات بالليل كثيراً:

اطلبوا لأنفسكم مثل ما وجدْتُ أنا  
قد وجدت لى سكتاً ليس فى هواه عتاً  
إن بعثت قرينى أو قرئت منه ذناً  
من فاته الله، فلو حصلت له الجنة بحذاقها لكان مغبوناً، فكيف إذا لم يحصل له إلا نزر يسير حقير من دار كلّها لا تعدل جناح بعوضة:

مَنْ قَاتَهُ أَنْ يَرَاكَ يَوْمًا فَكُلُّ أَوْقَاتِهِ قَوَاتٌ  
وَحَيْثُمَا كُنْتُ مِنْ بِلَادٍ فَلِى إِلَى وَجْهِكَ التَّفَاتُ  
ثم ذكر أوصاف الذين يحبهم الله ويحبونه، فقال: ﴿أُولَئِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، يعنى أنهم يعاملون المؤمنين بالذلة واللين وخفض الجناح، ﴿أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، يعنى أنهم يعاملون الكافرين بالعزة والشدة عليهم، والإغلاظ لهم، فلما أحبوا الله أحبوا أوليائه الذين يحبونه، فعاملوهم بالمحبّة، والرأفة، والرحمة، وأبغضوا أعداءه الذين يُعادونه، فعاملوهم بالشدة والغلظة، كما قال تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. ﴿أُولَئِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ﴾ [المائدة: ٥٤]، فإن من تمام المحبة مجاهدة أعداء المحبوب، وأيضاً، فالجهاذ فى سبيل الله دعاء للمعرضين عن الله إلى الرجوع إليه بالسيف والسنان بعد دعائهم إليه بالمحبّة والبرهان، فالمحب لله يحب ابتلاب الخلق كلهم إلى بابه، فمن لم يُجب الدعوة باللين والرّفق، احتاج إلى الدعوة بالشدة والعنف: «عجب ربك من قوم يُقادون إلى الجنة بالسلاسل».

﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَاحِقٍ﴾ [المائدة: ٥٤] لا همّ للمحبّ غير ما يُرضى حبيبه، رضى من رضى، وسخط من سخط، من خاف الملامة فى هوى من يحبه، فليس بصادق فى المحبة:

وقف الهوى بى حيث أنتِ فليس لى متأخراً عنه ولا مُتقدماً  
أجد الملامة فى هوائك لذيدة حباً لذكرك فليلمنى اللوم  
قوله: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤] يعنى درجة الذين يحبهم ويحبونه بأوصافهم

المذكورة، «وَأَلَّهُ وَبَسَّحَ عَلَيْهِ» [المائدة: ٥٤] : واسع العطاء، عليم بمن يستحق الفضل، فيمنحه، ومن لا يستحقه فيمنعه.

ويروى أن داود عليه السلام كان يقول: اللهم اجعلني من أحبائك، فإنك إذا أحببت عبداً، غفرت ذنبه، وإن كان عظيماً، وقبلت عمله، وإن كان سيئاً، وكان داود عليه السلام يقول في دعائه: اللهم إني أسألك حبك وحب من يحبك وحب العمل الذي يبلغني حبك، اللهم اجعل حبك أحب إلي من نفسي وأهلي ومن الماء البارد<sup>(١)</sup>.

وقال النبي ﷺ: «أتاني ربي عز وجل - يعني في المنام - فقال لي: يا محمد قل: اللهم إني أسألك حبك وحب من يحبك وحب العمل الذي يبلغني حبك»<sup>(٢)</sup>.

وكان من دعائه ﷺ: «اللهم ارزقني حبك وحب من ينفعني حبه عندك، اللهم ما رزقتني مما أحب فاجعله قوة لي فيما تحب، اللهم ما رزيت عني مما أحب فاجعله فراغاً لي فيما تحب»<sup>(٣)</sup>.

وروى عنه ﷺ أنه كان يدعو: «اللهم اجعل حبك أحب الأشياء إلي، وخشيتك أخوف الأشياء عندي، واقطع عني حاجات الدنيا بالشوق إلى لقائك، وإذا أقررت أعين أهل الدنيا من دنياهم، فأقر عيني من عبادتك»<sup>(٤)</sup>.

فأهل هذه الدرجة من المقرّبين ليس لهم همّ فيما يُقرّبهم ممن يُحبهم ويحبونه، قال بعض السلف: العمل على المخافة قد يُغيّره الرجاء، والعمل على المحبة لا يدخله الفتور، ومن كلام بعضهم: إذا سئم البطّالون من بطالتهم، فلن يسأم محبوك من مناجاتك وذكرك.

قال فرقد السّخي: قرأت في بعض الكتب: من أحبّ الله، لم يكن عنده شيء أثّر من هواه، ومن أحبّ الدنيا، لم يكن عنده شيء أثّر من هوى نفسه، والمحب لله تعالى أمير مؤمّر على الأمراء زمّته أول الزمر يوم القيامة، ومجلسه أقرب المجالس فيما هنالك، والمحبة تنتهي القربة والاجتهاد ولن يسأم المحبّون من طول اجتهادهم لله عز وجل يحبونه ويحبّون ذكره ويحبّبونه إلى خلقه يمشون بين عباده بالنصائح، ويخافون عليهم من أعمالهم يوم تبدو الفضائح، أولئك أولياء الله وأحباؤه، وأهل صفوته، أولئك الذين لا راحة لهم دون لقائه.

وقال فتح الموصلي: المحب لا يجد مع حبّ الله عز وجل للدنيا لذّة، ولا يغفل عن

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٤٩٠)، والحاكم في المستدرک (٢/ ٤٧٠)، (٣٦٢١)، وانظر الضعيفة (١١٢٥) من حديث أبي الدرداء.

(٢) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٢٣٥)، وأحمد (٥/ ٢٤٣)، (٢٢١٦٢)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ١٠٩)، (٢١٦)، وانظر المشكاة (٧٤٨) من حديث معاذ بن جبل وفيه «قل: اللهم إني أسألك حبك وحب من يحبك وحب عمل يقربني إلى حبك».

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٤٩١)، وابن المبارك في الزهد (٤٣٠)، وانظر ضعيف الجامع (١١٧٢) من حديث عبد الله بن يزيد.

(٤) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٨٢)، وانظر الضعيفة (٢٩٠٣) من حديث الهيثم بن مالك.

ذكر الله طرفه [عين].

وقال محمد بن النضر الحارثي: ما يكاد يملُ القربة إلى الله تعالى محبٌ لله عز وجل، وما يكاد يسأم من ذلك. وقال بعضهم: المحب لله طائر القلب، كثير الذكر، متسبب إلى رضوانه بكل سبيل يقدر عليها من الوسائل والنوافل ذوباً ذوباً، وشوقاً شوقاً، وأنشد بعضهم:

وَكُنْ لِرَبِّكَ ذَا حُبٍّ لَتُخْدَمَهُ إِنَّ الْمَحْبِينَ لِلْأَحْبَابِ خُدَّامٌ  
وَأُنْشَدَ آخَرُ:

مَا لِلْمُحِبِّ سِوَى إِرَادَةِ حُبِّهِ إِنَّ الْمَحْبَّ بِكُلِّ بَرٍّ يَضْرِعُ  
وَمَنْ أَعْظَمَ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنَ النَّوَافِلِ: كَثْرَةُ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَسَمَاعُهُ بِتَفَكُّرٍ وَتَدَبُّرٍ  
وَتَفْهَمٍ، قَالَ خَبَابُ بْنُ الْأَرْتِ لِرَجُلٍ: تَقَرَّبْ إِلَى اللَّهِ مَا اسْتَطَعْتَ، وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَنْ تَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ  
بشْيءٍ هُوَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامِهِ.

وفى «الترمذي» (١) عن أبي أمامة مرفوعاً: «ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه» يعنى القرآن، لا شيء عند المحبين أحلى من كلام محبوبهم، فهو لذة قلوبهم، وغاية مطلوبهم. قال عثمان: لو طهرت قلوبكم ما شبعتم من كلام ربكم. وقال ابن مسعود: من أحب القرآن فهو يُحب الله ورسوله.

قال بعض العارفين لمريد: أتحفظ القرآن؟ قال: لا، فقال: واغوثاه بالله! مريد لا يحفظ القرآن فبم يتنعم!؟ فبم يترنم!؟ فبم يُناجى ربه عز وجل!؟

كان بعضهم يُكثر تلاوة القرآن، ثم اشتغل عنه بغيره، فرأى في المنام قائلاً يقول له:

إِنْ كُنْتَ تَزْعُمُ حُبِّي فَلِمَ جَفَوْتَ كِتَابِي  
أَمَا تَأْمَلْتَ مَا فِيَّ مِنْ لَطِيفٍ عِتَابِي  
ومن ذلك: كثرة ذكر الله الذى يتواطأ عليه القلب واللسان، وفى «مسند البزار» (٢) عن معاذ، قال: قلت: يا رسول الله أخبرنى بأفضل الأعمال وأقربها إلى الله تعالى؟ قال: «أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله تعالى».

وفى الحديث الصحيح عن النبى ﷺ: «يقول الله عز وجل: أنا عند ظنِّ عبدى بي، وأنا معه حين يذكرنى، فإن ذكرنى فى نفسه، ذكرته فى نفسى، وإن ذكرنى فى ملا، ذكرته فى ملا خير منهم» (٣).

(١) أخرجه الترمذي، حديث (٢٩١١)، وأحمد (٢٦٨/٥)، (٢٢٣٦٠)، والطبراني في الكبير (١٤٦/٢)، (١٦١٤)، وانظر ضعيف الجامع (٤٩٩٣) من حديث أبي أمامة.

(٢) حسن صحيح: أخرجه البزار (٣٠٥٩)، وهو عند ابن حبان (٩٩/٣)، (٨١٨)، والطبراني في الكبير (٢٠/٩٣)، (١٨١)، وانظر صحيح الترغيب (١٤٩٢).

(٣) صحيح: سبق تخريجه قريباً.

وفى حديث آخر: «أنا مع عبدى ما ذكرنى وتحركت بى شفتاه»<sup>(١)</sup>. وقال عز وجل: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

ولما سمع النبى ﷺ الذين يرفعون أصواتهم بالتكبير والتهليل وهم معه فى سفر، قال لهم: «إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً، إنكم تدعون سميعاً قريباً، وهو معكم». وفى رواية: «وهو أقرب إليكم من أغانى رواحلكم»<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك: منحة أولياء الله وأحبائه فيه، ومعاداة أعدائه فيه، وفى «سنن أبى داود» عن عمر<sup>(٣)</sup> رضى الله عنه، عن النبى ﷺ قال: «إن من عباد الله لأناساً ما هم بأنبياء ولا شهداء، يغبطهم الأنبياء والشهداء بمكانهم من الله عز وجل» قالوا: يا رسول الله من هم؟ قال: «هم قوم تحابوا بروح الله على غير أرحام بينهم، ولا أموال يتعاطونها، فوالله، إن وجوههم لنور، وإنهم لعلى نور، لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزن الناس»، ثم تلا هذه الآية: ﴿آلَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لَهُمُ ابْنُ الْإِسْمَاعِيلَ آلُكُمْ كَافِرُونَ فَذُكِّرُوا بِالْجَنَّةِ وَهُم عَنِ الْكَلْبِ الْغَائِبِ﴾ [البقرة: ١٢٥]. وفى حديثه: «يغبطهم النبيون بقربهم ومقعدهم من الله عز وجل»<sup>(٤)</sup>.

وفى «المسند» عن عمرو بن الجموح<sup>(٥)</sup>، عن النبى ﷺ قال: «لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله ويغض لله، فإذا أحب لله، وأبغض لله، فقد استحق الولاية من الله، إن أوليائى من عبادى، وأحبائى من خلقى الذين يذكرون بذكرى، وأذكروا بذكرهم». وسئل المرتعش: بم تنال المحبة؟ قال: بموالاة أولياء الله، ومعاداة أعدائه، وأصله الموافقة.

وفى «الزهد» للإمام أحمد عن عطاء بن يسار، قال: قال موسى عليه السلام: يا رب، من هم أهلك الذين تظلمهم فى ظل عرشك؟ قال: يا موسى، هم البرية أيديهم، الطاهرة قلوبهم، الذين يتحابون بجلالى، الذين إذا ذكرت ذكروا بى، وإذا ذكروا ذكرت بذكرهم، الذين يسبقون الوضوء فى المكاره، وينيبون إلى ذكرى كما تُنِيب النُسور إلى وكورها، ويكلفون بحبى كما يكلف الصبي بالناس، ويغضبون لمحارمى إذا استحللت، كما يغضب الثمر إذا حُرِب.

(١) صحيح لغيره: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٧٩٢)، وأحمد (٥٤٠/٢)، (١٠٩٨١)، وابن حبان (٩٧/٣)، (٨١٥)، وانظر صحيح الترغيب (١٤٩٠).

(٢) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٤٢٠٥)، ومسلم، حديث (٢٧٠٤)، (١)، (٢)، وأبو داود (١٥٢٦)، وأحمد (٣٩٤/٤)، (١٩٥٣٨) من حديث أبى موسى.

(٣) صحيح لغيره: أخرجه أبو داود، حديث (٣٥٢٧)، وأبو نعيم فى الحلية (٥/١)، وانظر صحيح الترغيب (٣٠٢٦).

(٤) رجاله وثقوا: أخرجه أحمد (٣٤١/٥)، (٢٢٩٤٥)، والطبرانى فى الكبير (٢٩٠/٣)، (٣٤٣٣)، وذكره الهيثمى فى المجمع (١٧٩٩٧)، وقال: رواه أحمد والطبرانى ورجاله وثقوا.

(٥) منقطع ضعيف: أخرجه أحمد (٤٣٠/٣)، (١٥٥٨٨)، والطبرانى فى الأوسط (٣٧٨/١)، (٦٥٥)، وذكره الهيثمى فى المجمع (٣٠٣)، وقال: رواه أحمد وفيه رشدين بن سعد وهو منقطع ضعيف.

قوله: «فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»:

وفى بعض الروايات: «وقلبه الذي يعقل به، ولسانه الذي ينطق به»<sup>(١)</sup>.  
المراد بهذا الكلام: أن من اجتهد بالتقرب إلى الله بالفرائض، ثم بالنوافل، فربه [الله] إليه، ورقاه من درجة الإيمان إلى درجة الإحسان، فيصير يعبد الله على الحضور والمراقبة كأنه يراه، فيمتلي قلبه بمعرفة الله تعالى، ومحبته، وعظمته، وخوفه، ومهابته، وإجلاله، والأنس به، والشوق إليه، حتى يصير هذا الذي فى قلبه من المعرفة مشاهداً له بعين البصيرة كما قيل:  
سَاكِنٌ فِى الْقَلْبِ يَعْمرُهُ لَسْتُ أَنْسَاهُ فَأَذْكُرُهُ  
غَابَ عَنْ سَمْعِي وَعَنْ بَصَرِي فَسُوِّدَا الْقَلْبِ ثُبُورُهُ  
قال الفضيل بن عياض: إن الله يقول: كَذَبَ مَنْ ادَّعى محبتي ونام عني، أليس كل محب يحب خلوة حبيبه؟ ها أنا مطَّلِعٌ على أحبائى وقد مَثَّلُونى بين أعينهم، وخاطبُونى على المشاهدة، وكلَّمُونى بحضور، غداً أقرُّ أعينهم فى جناني.  
ولا يزال هذا الذى فى قلوب المحبين المقربين يقوى حتَّى تمتلي قلوبهم به، فلا يبقى فى قلوبهم غيره، ولا تستطيع جوارحهم أن تنبث إلا بموافقة ما فى قلوبهم، ومن كان حاله هذا، قيل فيه: ما بقى فى قلبه إلا الله، والمراد معرفته ومحبته وذكره، وفى هذا المعنى الأثر الإسرائيلى المشهور: يقول الله: ما وسعنى سمائى ولا أرضى، ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن. وقال بعض العارفين: احذروه، فإنه غيور لا يحب أن يرى فى قلب عبده غيره، وفى هذا يقول بعضهم:

ليس للنَّاسِ موضعٌ فى فؤادى زاد فيه هواك حتَّى امتلا  
وقد آخر:

قَدْ صَيَّغَ قَلْبِي عَلَى مِقْدَارِ حُبِّهِمْ فَمَا لِحُبِّ سِوَاهُمْ فِيهِ مُتَسَّعٌ  
والى هذا المعنى أشار النبى ﷺ فى خطبته لما قدم المدينة فقال: «أحبوا الله من كل قلوبكم» كما ذكره ابن إسحاق فى «سيرته»<sup>(٢)</sup> فمتى امتلأ القلب بعظمة الله تعالى، محاذ ذلك من القلب كل ما سواه، ولم يبق للعبد شيء من نفسه وهواه، ولا إرادة إلا لما يريد منه مولاه، فحينئذ لا ينطق العبد إلا بذكره، ولا يتحرك إلا بأمره، فإن نطق، نطق بالله، وإن سمع، سمع به، وإن نظر، نظر به، وإن بطش، بطش به، فهذا هو المراد بقوله: «كنت سمعه الذى يسمع به، وبصره الذى يبصر به، ويده التى يبطش بها، ورجله التى يمشى بها» ومن أشار إلى غير هذا،

(١) ضعيف جداً: أخرجه أبو يعلى (١٢/٥٢٠)، (٨٠٨٧) من حديث ميمونة زوج النبى ﷺ، والطبراني فى الكبير (٢٢١/٨)، (٧٨٨٠) من حديث أبي أمامة، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف جداً.  
(٢) مرسل: أخرجه البيهقي فى الدلائل (٢/٥٢٥) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف مرسلًا.



فإنما يشير إلى الإلحاد من الحلول أو الاتحاد، والله ورسوله بريثان منه . ومن هنا كان بعض السلف كسليمان التيمي يرون أنه لا يحسن أن يعصى الله ، ووَصَّت امرأة من السلف أولادها ، فقالت لهم : تعودوا حب الله وطاعته ، فإن المتقين أَلْفُوا الطاعة ، فاستوحشت جوارحهم من غيرها ، فإن عرض لهم الملعون بمعصية ، مرَّت المعصية بهم محتشمة ، فهم لها منكرون . ومن هذا المعنى قول عليٍّ : إن كُتِلَ لنرى أن شيطان عمر ليهابه أن يأمره بالخطيئة ، وقد أشرنا فيما سبق إلى أن هذا من أسرار التوحيد الخاصة ، فإنَّ معنى لا إله إلا الله : أنه لا يؤلَّه غيره حبًّا ، ورجاءً ، وخوفًا ، وطاعةً ، فإذا تحقَّق القلب بالتوحيد التَّام ، لم يبق فيه محبة لغير ما يُحبه الله ، ولا كراهة لغير ما يكرهه الله ، ومن كان كذلك ، لم تنبعث جوارحه إلا بطاعة الله ، وإنما تنشأ الذنوب من محبة ما يكرهه الله ، أو كراهة ما يُحبه الله ، وذلك ينشأ من تقديم هوى النفس على محبة الله وخشيته ، وذلك يقدِّح في كمال التوحيد الواجب ، فيقع العبدُ بسبب ذلك في التفريط في بعض الواجبات ، أو ارتكاب بعض المحظورات ، فأما من تحقَّق قلبه بتوحيد الله ، فلا يبقى له هم إلا في الله وفيما يرضيه به ، وقد ورد في الحديث مرفوعًا : «من أصبح وهمه غير الله ، فليس من الله»<sup>(١)</sup> ، وخرَّجه الإمام أحمد من حديث أبي بن كعب موقوفًا قال : «مَنْ أصبح وأكبر همه غير الله فليس من الله»<sup>(٢)</sup> . قال بعض العارفين : من أخبرك أنَّ وليه له هم في غيره ، فلا تُصدقه .

كان داود الطائفي يُنادي بالليل : همُّك عَطَّلَ على الهموم ، وحالف بيني وبين السهاد ، وشوقى إلى النَّظر إليك أوثق مني اللذات ، وحال بيني وبين الشهوات ، فأنا في سجنك أيها الكريم مطلوب ، وفي هذا يقول بعضهم :

قالوا تشاغَلَ عَنَّا واصطفى بدلاً مَنَّا وذلك فعلُ الخائن السالي  
وكيف أشغلُ قلبي عن محبتكم بغير ذكركم يا كُلَّ أشغالي  
قوله : «ولئن سألتني لأعطينه ، ولئن استعاذني لأعيذنه» :

وفي الرواية الأخرى : «إن دعائي أجبتُه ، وإن سألتني أعطيتُه» يعني أن هذا المحبوب المقرب له عند الله منزلة خاصة تقتضي أنه إذا سأل الله شيئًا أعطاه إياه ، وإن استعاذ به من شيء أعاده منه ، وإن دعاه أجابه ، فيصير مجاب الدعوة لكرامته على ربه عز وجل ، وقد كان كثير من السلف الصالح معروفًا بإجابة الدعوة .

وفي «الصحيح» أن الربيع بنت النضر كسرت ثنية جارية ، فعرضوا عليهم الأرض ، فأبوا ، فطلبوا منهم العفو ، فأبوا ، فقضى بينهم رسول الله ﷺ بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع ؟ والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيته ، فرضى القوم ، وأخذوا الأرض ، فقال رسول الله

(١) موضوع : أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/٣٥٦) ، (٧٩٠٢) ، وانظر الضعيفة (٣١١) من حديث ابن مسعود .  
(٢) لم أقف عليه .

﴿إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ﴾<sup>(١)</sup> .  
 وفى «صحيح الحاكم»<sup>(٢)</sup> عن أنس، عن النبي ﷺ ، قال: «كَمْ مِنْ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ ذَى طَمَرِينَ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَةٍ، مِنْهُمْ الْبِرَاءُ بْنُ مَالِكٍ» وأن البراء لقي زحفاً من المشركين، فقال له المسلمون: أقسم على ربك، فقال: أقسمتُ عليك يا رب لما منحنا أكتافهم، فمنحهم أكتافهم ثم التقوا مرة أخرى، فقالوا: أقسم على ربك، فقال: أقسمت عليك يا رب لما منحنا أكتافهم، وألحقتني بنبيك ﷺ ، فمنحوا أكتافهم، وقُتِلَ البراء. وروى ابن أبي الدنيا بإسناده أن النعمان بن قوئل قال يوم أحد: اللهم إني أقسم عليك أن أقتل فأدخل الجنة، فُقُتِلَ، فقال النبي ﷺ : «إِنَّ النُّعْمَانَ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ فَأَبْرَةٍ»<sup>(٣)</sup> .

وروى أبو نعيم بإسناده عن سعد أن عبد الله بن جحش قال يوم أحد: يا رب، إذا لقيت العدو غداً، فلقتني رجلاً شديداً بأسه، شديداً حرده أقاتله فيك ويقاتلني، ثم يأخذني فيجذع أنفي وأذني، فإذا لقيتُك غداً قلت: يا عبد الله من جذع أنفك وأذنك؟ فأقول: فيك وفى رسولك، فتقول: صدقت، قال سعد: فلقد رأيته آخر النهار، وإن أنفه وأذنه لمعلقتان فى خيط<sup>(٤)</sup> . وكان سعد بن أبى وقاص مجاب الدعوة، فكذب عليه رجل، فقال: اللهم إن كان كاذباً، فأعم بصره، وأطل عمره، وعرضه للفتن، فأصاب الرجل ذلك كله، فكان يتعرض للجوارى فى السكك، ويقول: شيخ كبير، مفتون، أصابتنى دعوة سعد<sup>(٥)</sup> . ودعا على رجل سمعه يشتم علياً، فما برح من مكانه حتى جاء بعير ناذاً، فخطبه بيديه ورجليه حتى قتله. ونازعت امرأة سعيد بن زيد فى أرض له، فأدعت أنه أخذ منها أرضها، فقال: اللهم إن كانت كاذبة، فأعم بصرها، واقتلها فى أرضها، فعجمت، وبينما هى ذات ليلة تمشى فى أرضها إذ وقعت فى بئر فيها، فماتت<sup>(٦)</sup> . وكان العلاء بن الحضرمى فى سريره، فعطشوا فصلّى فقال: اللهم يا عليم يا حليم يا عليّ يا عظيم، إنا عبيدك وفى سبيلك نقاتل عدوك، فاسقنا غيثاً نشرب منه ونتوضأ، ولا تجعل لأحد فيه نصيباً غيرنا، فساروا قليلاً، فوجدوا نهراً من ماء السماء يتدفق فشربوا وملؤوا أوعيتهم، ثم ساروا فرجع بعض أصحابه إلى موضع النهر، فلم ير شيئاً، وكأنه لم يكن فى موضعه ماء قط .

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٧٠٣)، ومسلم، حديث (١٦٧٥)، وأبو داود (٤٥٩٥)، والنسائي (٤٧٥٥)، وأحمد (١٢٨/٣)، (١٢٣٢٤) .

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم فى المستدرک (٣٦٤/٤)، (٧٩٣٢) دون ذكر: «البراء بن مالك» وهو عند الترمذی، حديث (٣٨٥٤) واللفظ له، وانظر صحيح الجامع (٤٥٧٣) .

(٣) لم أقف عليه .

(٤) صحيح: أخرجه الحاكم فى المستدرک (٨٦/٢)، (٢٤٠٩)، والبيهقي فى السنن (٣٠٧/٦)، (١٢٥٤٩)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي .

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٥٥) .

(٦) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٦١٠) .

وشكى إلى أنس بن مالك عطش أرض له بالبصرة، فتوضأ وخرج إلى البرية، وصلى ركعتين؛ ودعا فجاء المطر فسقى أرضه، ولم يجاوز المطر أرضه إلا يسيراً.

واحترق خصاصاً بالبصرة في زمن أبي موسى الأشعري، وبقي في وسطها خصاص لم يحترق، فقال أبو موسى لصاحب الخصاص: ما بال خصاصك لم يحترق؟ فقال: إني أقسمت على ربي أن لا يحرقه، فقال أبو موسى: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «في أمتي رجال طُلُسُ رؤوسهم، دنس ثيابهم لو أقسموا على الله لأبرههم»<sup>(١)</sup>. وكان أبو مسلم الخولاني مشهوراً بإجابة الدعوة، فكان يمر به الطيبي، فيقول له الصبيان: ادعُ الله لنا يحبس علينا هذا الطيبي، فيدعو الله، فيحبسه حتى يأخذه بأيديهم. ودعا على امرأة أفسدت عليه عشرةً امرأته له بذهب بصرها، فذهب بصرها في الحال، فجاءته، فجعلت تئنسده الله وتطلب إليه، فرحمها ودعا الله فرد عليها بصرها، ورجعت امرأته إلى حالها معه.

وكذب رجل على مطرف بن عبد الله الشخير، فقال له مطرف: إن كنت كاذباً، فعجل الله حتفك، فمات الرجل مكانه. وكان رجل من الخوارج يغشى مجلس الحسن البصري، فيؤذيهم، فلما زاد أذاه، قال الحسن: اللهم قد علمت أذاه لنا، فاكفناه بما شئت، فخر الرجل من قامته، فما حِيلَ إلى أهله إلا ميتاً على سريره.

وكان صله بن أشيم في سريته، فذهبت بغلته بثقلها، وارتحل الناس، فقام يصلي، وقال: اللهم إني أقسم عليك أن ترد عليّ بغلتي وثقلها، فجاءت حتى قامت بين يديه. وكان مرة في بركة ففر فجاء، فاستطعم الله، فسمع وجبة خلفه، فإذا هو بثوب أو منديل فيه دخلة رطب طري، فأكل منه، وبقي الثوب عند امرأته معاذة العدوية، وكانت من الصالحات.

وكان محمد بن المنكدر في غزاة، فقال له رجل من رفقائه: أشتهى جبتاً رطباً، فقال ابن المنكدر: استطعموا الله يطعمكم، فإنه القادر، فدعا القوم، فلم يسيروا إلا قليلاً، حتى رأوا مكتلاً مخيطاً، فإذا هو جبن رطب، فقال بعض القوم: لو كان عسلاً فقال ابن المنكدر: إن الذي أطعمكم جبتاً هنا قادرٌ على أن يطعمكم عسلاً، فاستطعموه، فدعوا، فساروا قليلاً، فوجدوا ظرف عسل على الطريق، فنزلوا فأكلوا. وكان حبيب العجمي أبو محمد معروفاً بإجابة الدعوة؛ دعا لغلّام أقرع الرأس، وجعل يبكي ويمسح بدموعه رأس الغلام، فما قام حتى اسود شعر رأسه، وعاد كأحسن الناس شعراً. وأتى برجلٍ زمنٍ في محملٍ فدعا له، فقام الرجل على رجله، فحمل محمله على عنقه، ورجع إلى عياله. واشترى في مجاعة طعاماً كثيراً، فتصدق به على المساكين، ثم خاط أكيسة، فوضعها تحت فراشه، ثم دعا الله، فجاء أصحاب الطعام يطلبون ثمنه، فأخرج تلك الأكيسة، فإذا هي مملوءة دراهم، فوزنها، فإذا هي قدر حقوقهم، فدفعها

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا، قلت: وفيه خليل بن دعلج وهو ضعيف، والطلّس: المغبرين.

إليهم . وكان رجلٌ يعبت به كثيرًا ، فدعا عليه حبيبٌ فبرص . وكان مرةً عند مالك بن دينار ، فجاءه رجلٌ ، فأغلق لِمَالِكٍ من أجلِ دراهم قسمها مالك ، فلمَّا طال ذلك من أمره ، رفع حبيبٌ يديه إلى السماء فقال : اللهم إنَّ هذا قد شغلنا عن ذكرك ، فأرحنا منه كيف شئت ، فسقط الرجل على وجهه ميتًا . وخرج قومٌ في غزاةٍ في سبيل الله ، وكان لبعضهم حمارًا ، فمات وارتحل أصحابه ، فقام فتوضأ وصلى ، وقال : اللهم إني خرجتُ مجاهدًا في سبيلك ، وابتغاء مرضاتك ، وأشهد أنَّك تحيي الموتى ، وتبعث من في القبور ، فأحى لى حماري ، ثم قام إلى الحمار فضربه ، فقام الحمار ينفض أذنيه ، فركبه ولحق أصحابه ، ثم باع الحمار بعد ذلك بالكوفة .

وخرجت سريةٌ في سبيل الله ، فأصابهم بردٌ شديد حتى كادوا أن يهلكوا ، فدعوا الله عز وجل وإلى جانبهم شجرةٌ عظيمة ، فإذا هي تلتهب نارًا ، فجففوا ثيابهم ، ودفنوا بها حتى طلعت الشمس عليهم ، فانصرفوا ، وردت الشجرة على هيئتها .

وخرج أبو قلابة [صائمًا] حاجًا فتقدم أصحابه في يوم صائف ، فأصابه عطشٌ شديد ، فقال : اللهم إنك قادرٌ على أن تُذهب عطشي من غير فطرٍ ، فأظلت سحابةٌ ، فأمرت عليه حتى بلغت ثوبه ، وذهب العطش عنه ، فنزل فحوّض حياضًا فملأها ، فأنتهى إليه أصحابه فشربوا ، وما أصاب أصحابه من ذلك المطر شيء<sup>(١)</sup> . ومثلُ هذا كثيرٌ جدًا ، ويطول استقصاؤه . وأكثر من كان مجاب الدعوة من السلف كان يصبر على البلاء ، ويختار ثوابه ، ولا يدعو لنفسه بالفرج منه . وقد روى أن سعد بن أبي وقاص كان يدعو للناس لمعرفة دعوته ، ففعل له : لو دعوت الله لبصرك ، وكان قد أضر ، فقال : قضاء الله أحبُّ إليَّ من بصري . وابتلى بعضهم بالجذام ، ففعل له : بلغنا أنك تعرف اسم الله الأعظم ، فلو سألتك أن يكشف ما بك ؟ فقال : يا ابن أخي ، إنه هو الذي ابتلاني ، وأنا أكره أن أرآه . وقيل لإبراهيم التيمي - وهو في سجن الحجاج : لو دعوت الله تعالى ، فقال : أكره أن أدعوه أن يُفرج عني ما لي فيه أجر ، وكذلك سعيد بن جببر صبر على أذى الحجاج حتى قتله ، وكان مجاب الدعوة ؛ كان له ديكٌ يقوم بالليل بصياحه للصلاة فلم يصح ليلةً في وقته ، فلم يقم سعيد للصلاة فشق عليه ، فقال : ما له ؟ قطع الله صوته ، فما صاح الديك بعد ذلك ، فقالت له أمه : يا ، لا تدع بعد هذا على شيء . وذكر لرابعة رجلٌ له منزلة عند الله ، وهو يقتات مما يلتقطه من المنبذات على المزابل ، فقال رجل : ما ضرَّ هذا أن يدعو الله أن يغنيه عن هذا ؟ فقالت رابعة : إن أولياء الله إذا قضى لهم قضاء لم يتسخطوه . وكان حيوة بن شريح ضيق العيش جدًا ، ففعل له : لو دعت الله أن يوسع عليك ، فأخذ حصاة من الأرض فقال : اللهم اجعلها ذهبًا ، فصارت تبرةً في كفه ، وقال : ما خيرٌ في الدنيا إلا الآخرة ، ثم قال : هو أعلم بما يصلح عباده . وربما دعا المؤمن المجاب الدعوة بما يعلم الله الخيرَ له في

(١) ضعيف : أخرجه ابن أبي الدنيا ، وفيه الحسين بن علي وأيوب بن سويد وكلاهما ضعيف .

غيره، فلا يُجيبه إلى سؤاله، ويعرضه عنه ما هو خير له إما في الدنيا أو في الآخرة، وقد تقدم في حديث أنس المرفوع: «إن الله يقول: إن من عبادي من يسألني باباً من العبادة، فأكفه عنه كيلاً يَدْخُلُهُ الْعُجْبُ»<sup>(١)</sup>.

وخرَّج الطبراني من حديث سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «إن من أمتي من لو جاء أحدكم يسأله ديناراً لم يُعطه، ولو سأله درهماً لم يُعطه، ولو سأله فلساً لم يُعطه، ولو سأل الله الجنة لأعطاه إياها ذو طمرين لا يؤتيه له، لو أقسم على الله لأبره»<sup>(٢)</sup>. وخرَّجه غيره من حديث سالم مرسلاً، وزاد فيه: «ولو سأل الله شيئاً من الدنيا ما أعطاه الله تكملة له»<sup>(٣)</sup>. وقوله: «وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»:

المراد بهذا أن الله تعالى قضى على عباده بالموت، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والموت: هو مفارقة الروح للجسد، ولا يحصل ذلك إلا بألم عظيم جداً، وهو أعظم الآلام التي تصيب العبد في الدنيا، قال عمر لكعب: أخبرني عن الموت، قال: يا أمير المؤمنين، هو مثل شجرة كثيرة الشوك في جوف ابن آدم، فليس منه عرق ولا مفصل إلا ورجل شديد الذراعين، فهو يعالجها ينزعها، فبكى عمر. ولما احتضر عمرو بن العاص سأله ابنه عن صفة الموت، فقال: والله لكأنَّ جنبيَّ في تخت، ولكأنَّي أَنفَسُ من سمِّ إبرة، وكان عُصَنَ شوكٍ يُجْرُبه من قدمي إلى هامتي.

وقيل لرجل عند الموت: كيف تجدك؟ فقال: أجدني أُجْتَذَبُ اجْتِذَايَا، وكأنَّ الخناجر مختلفة في جوفي، وكأنَّ جوفي تُثَوِّرُ محمًى يلتهب توقداً. وقيل لآخر: كيف تجدك؟ قال: أجدني كأنَّ السماوات منطبقة على الأرض عليّ، وأجد نفسي كأنها تخرج من ثقب إبرة. فلما كان الموت بهذه الشدة، والله تعالى قد حتمه على عباده كلهم، ولا بدَّ لهم منه، وهو تعالى يكره أذى المؤمن ومساءته، سمَّى ذلك تردداً في حقِّ المؤمن، فأما الأنبياء عليهم السلام، فلا يُقبضون حتى يُخيروا.

قال الحسن: لما كرهت الأنبياء الموت، هوَّن الله عليهم بقاء الله، وبكل ما أحبوا من تحفة أو كرامة حتَّى إنَّ نفس أحدهم تُنَزَّعُ من بين جنبيه وهو يُحبُّ ذلك لما قد مُثِّلَ له. وقد قالت عائشة: ما أغبط أحداً يهون عليه الموت بعد الذي رأيت من شدة موت رسول الله

(١) سبق تخريجه.

(٢) ذكره الهيثمي في المجمع (١٧٩٢٠)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح، وانظر الصحيحة (٢٦٤٣).

(٣) مرسل: ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (٥٩٥١)، وقال: رواه ابن صصري في أماليه عن سالم بن أبي الجعد مرسلاً.

، قالت: وكان عنده قدح من ماء، فَيُدْخِلُ يده في القدح، ثم يمسح وجهه بالماء، ويقول: «اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى سَكَرَاتِ الْمَوْتِ» (١) قالت: وجعل يقول: «لا إله إلا الله إن للموت لسَكَرَاتٍ» (٢)، وجاء في حديث مرسل أنه ﷺ كان يقول: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَأْخُذُ الرُّوحَ مِنْ بَيْنِ الْعَصَبِ وَالْقَصَبِ وَالْأَنَامِلِ، اللَّهُمَّ فَأَعِنِّي عَلَى الْمَوْتِ وَهُوْنِهِ عَلَيَّ» (٣). وقد كان بعض السلف يستحب أن يُجَهِّدَ عند الموت، كما قال عمر بن عبد العزيز: ما أحبُّ أن تُهَوَّنَ عَلَيَّ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، إِنَّهُ لَأَخْرَ مَا يُكْفِّرُ بِهِ عَنِ الْمُؤْمِنِ، وقال النخعي: كانوا يستحبون أن يجهدوا عند الموت. وكان بعضهم يخشى من تشديد الموت أن يُفْتَنَ، وإذا أراد الله أن يهَوِّنَ عَلَى الْعَبْدِ الْمَوْتَ هَوَّنَهُ عَلَيْهِ. وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَ الْمَوْتَ، بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبُّ لِقَاءِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ لِلَّهِ لِقَاءُهُ» (٤). وقال ابن مسعود: إذا جاء ملك الموت يقبض روح المؤمن، قال له: إِنَّ رَبَّكَ يَقْرُتُكَ السَّلَامُ. وقال محمد بن كعب: يقول له ملك الموت: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا وَلِيَّ اللَّهِ، اللَّهُ يقرأ عليك السلام، ثم تلا: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّقْنَاهُمْ أَلَمَّكَتُكُمُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [النحل: ٣٢].

وقال زيد بن أسلم: تأتي الملائكة المؤمن إذا حضر، وتقول له: لا تخف مما أنت قادم عليه - فيذهب الله خوفه - ولا تحزن على الدنيا وأهلها، وأبشر بالجنة، فيموت وقد جاءته البشري. وخرَّجَ البزار (٥) من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ أَضْرَبُ بِمَوْتِ عَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَحَدِكُمْ بِكَرِيمَةٍ مَالِهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ عَلَى فَرَّاشِهِ». وقال زيد بن أسلم: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا هُمْ أَهْلُ الْمَعَاذَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» (٦).

وقال ثابت البناني: إن لله عبادًا يُضَرُّ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا عَنِ الْقَتْلِ وَالْأَوْجَاعِ يُطِيلُ أَعْمَارَهُمْ، وَيُحَسِّنُ أَرْزَاقَهُمْ، وَيُمِيتُهُمْ عَلَى فُرْشِهِمْ، وَيَطْبَعُهُمْ بِطَابِعِ الشَّهَادَةِ (٧).

وخرَّجَه ابن أبي الدنيا والطبراني مرفوعًا (٨) من وجوه ضعيفة، وفي بعض ألفاظها: «إِنَّ لِلَّهِ

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٩٧٨)، وابن ماجه (١٦٢٣)، وأحمد (٦٤/٦)، (٢٤٤٠١)، وانظر ضعيف الجامع (١١٧٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٥١٠).

(٣) معضل: ذكره العراقي في: تخريج الإحياء (٤)، وقال: أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الموت من حديث صعدة بن غيلان الجمفي وهو معضل سقط منه الصحابي والتابعي.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٥٠٧)، ومسلم، حديث (١٥٧)، والترمذي (١٠٦٧)، والنسائي (١٨٣٨)، وابن ماجه (٤٢٦٤) من حديث عائشة.

(٥) ضعيف: أخرجه البزار (٤٢)، وذكره الهيثمي في المجمع (٢٦٨)، وقال: رواه البزار وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ضعفه أحمد وأكثر الناس.

(٦) لم أقف عليه.

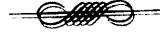
(٧) صحيح موقوف: أخرجه ابن أبي الدنيا، قلت: وإسناده صحيح.

(٨) ضعيف جدًا: أخرجه أبي الدنيا، وفيه يزيد بن أبان الرقاشي وهو متروك.

ضنائن من خلقه يأبى بهم عن البلاء، يُحييهم في عافية، ويُميتهم في عافية، ويدخلهم الجنة في عافية». قال ابن مسعود وغيره: إن موت الفجاءة تخفيفٌ على المؤمن. وكان أبو ثعلبة الخشني يقول: إني لأرجو أن لا يخنقني الله كما أراكم تُخنقون عند الموت، وكان ليلة في داره، فسمعوه ينادي: يا عبد الرحمن، وكان عبد الرحمن قد قُتل مع رسول الله ﷺ، ثم أتى مسجدَ بيته، فصلي، فقبض وهو ساجد. وقُبِضَ جماعة من السلف في الصلاة وهم سجدون. وكان بعضهم يقول لأصحابه: إني لا أموت موتكم، ولكن أدعى فأجيب، فكان يوماً قاعداً مع أصحابه، فقال: لبيك ثم خر ميتاً.

وكان بعضهم جالساً مع أصحابه فسمعوا صوتاً يقول: يا فلان أجب، فهذه والله آخرُ ساعاتك من الدنيا، فوثب وقال: هذا والله حادي الموت، فودَّع أصحابه، وسلَّم عليهم، ثم انطلق نحو الصوت، وهو يقول: سلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، ثم انقطع عنهم الصوت، فتتبعوا أثره، فوجدوه ميتاً.

وكان بعضهم جالساً يكتب في مصحف، فوضع القلم من يده، وقال: إن كان موتكم هكذا، فوالله إنه لموتٌ طيبٌ، ثم سقط ميتاً. وكان آخر جالساً يكتب الحديث، فوضع القلم من يده، ورفع يديه يدعو الله، فمات.



## الحديث التاسع والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، حديث حسن: رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما (١).

هذا الحديث خرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وخرجه ابن حبان في «صحيحه» والدارقطني وعندهما: عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وهذا إسناد صحيح في ظاهر الأمر، ورواته كلهم محتج بهم في «الصحيحين» وقد خرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرطهما، كذا قال ولكن له علة، وقد أنكره الإمام أحمد جداً، وقال: ليس يؤوى فيه إلا عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلًا. وقيل لأحمد: إن الوليد بن مسلم روى عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مثله (٢) فأنكره أيضًا.

وذكر لأبي حاتم الرازي حديث الأوزاعي وحديث مالك، وقيل له: إن الوليد روى أيضًا عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ مثله (٣)، فقال أبو حاتم: هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة، وقال: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء، وإنما سمعه من رجل لم يسمه، أتوهم أنه عبد الله ابن عامر، أو إسماعيل بن مسلم، قال: ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده.

قلت: وقد روى عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير مرسلًا من غير ذكر ابن عباس، وروى يحيى بن سليم، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» خرجه الجوزجاني، وهذا المرسل أشبه (٤).

وقد ورد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعًا رواه مسلم بن خالد الزنجي عن سعيد العلاف، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «تُجَوَّزُ لَأُمَّتِي عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ الْخَطَأِ، وَالنَّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» خرجه الجوزجاني (٥). وسعيد العلاف: هو سعيد بن أبي صالح،

(١) صحيح بطرقه: أخرجه ابن ماجه، حديث (٢٠٤٥)، والبيهقي في السنن (٣٥٦/٧)، (١٤٨٧١)، والحاكم في المستدرک (٢١٦/٢)، (٢٨٠١)، والطبراني في الكبير (١٣٣/١١)، (١١٢٧٤)، وانظر المشكاة (٦٢٨٤).

(٢) ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن (٨٤/٦)، (١١٢٣٦)، والعقيلي في الضعفاء (١٤٥/٤).

(٣) ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن (٣٥٧/٧)، (١٤٨٧٣)، قلت: وفيه ابن لهيعة وقد اختلط.

(٤) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٢/٤)، (١٩٠٥١)، وهو مرسل.

(٥) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٣/١١)، (١١٢٧٤)، وقلت: وفيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف.



قال أحمد: هو مكّي، قيل له: كيف حاله؟ قال: لا أدري وما علمت أحداً روى عنه غير مسلم بن خالد، قال أحمد: وليس هذا مرفوعاً، إنما هو عن ابن عباس قوله، نقل ذلك عنه مهنا، ومسلم بن خالد ضعفوه. ورؤي من وجه ثالث من رواية بقيق بن الوليد، عن عليّ الهمداني، عن أبي جمره عن ابن عباس مرفوعاً، خرّجه حرب، ورواية بقيق عن مشايخه المجاهيل لا تُساوى شيئاً.

ورؤي من وجه رابع خرّجه ابن عدي من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وعبد الرحيم هذا ضعيف<sup>(١)</sup>.

وقد روى عن النبي ﷺ من وجوه أخر، وقد تقدّم أن الوليد بن مسلم رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وصححه الحاكم وقرّبه، وهو عند خُذّاق الحفاظ باطل على مالك، كما أنكره الإمام أحمد وأبو حاتم، وكانا يقولان عن الوليد: إنه كثير الخطأ، ونقل أبو عبيد الأجرى عن أبي داود، قال: روى الوليد بن مسلم عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل، منها عن نافع أربعة. قلت: والظاهر أن منها هذا الحديث، والله أعلم.

وخرّجه الجوزجاني من رواية يزيد بن ربيعة سمعت أبا الأشعث يحدث عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل تجاوز عن أمتي عن ثلاثة: عن الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه» ويزيد بن ربيعة ضعيف جداً<sup>(٢)</sup>.

وخرّج ابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup> من رواية أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن النبي ﷺ قال: «إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث: عن الخطأ والنسيان والاستكراه» قال أبو بكر: فذكرت ذلك للحسن، فقال: أجل، أما تقرأ بذلك قرأتاً: «رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا» [البقرة: ٢٨٦]، وأبو بكر الهذلي متروك الحديث.

وخرّجه ابن ماجه<sup>(٤)</sup>، ولكن عنده عن شهر، عن أبي ذر الغفاري، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» ولم يذكر كلام الحسن. وأما الحديث المرسل عن الحسن، فرواه عنه هشام بن حسان، ورواه منصور، وعوف عن الحسن من قوله، لم يرفعه<sup>(٥)</sup>، ورواه جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن، عن أبي بكر

(١) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (٥/ ٢٨٢)، وقال ابن عدي، هذا حديث منكر، قلت: وفيه عبد الرحيم بن زيد وهو ضعيف.

(٢) ضعيف جداً: أخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٩٧)، (١٤٣٠)، قلت: وفيه يزيد بن ربيعة وهو ضعيف جداً.

(٣) ضعيف جداً: أخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٢٥)، قلت: وفيه أبو بكر الهذلي وهو متروك، وشهر بن حوشب وهو ضعيف.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجه، حديث (٢٠٤٣)، قلت: وفيه شهر ابن حوشب وهو ضعيف.

(٥) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٨٢)، (١٨٠٣٦) عن الحسن مرسلًا.

مرفوعاً (د)، وجعفر وأبوہ ضعیفان.

قال محمد بن نصر المروزي: ليس لهذا الحديث إسنادٌ يحتجُّ به حكاة البيهقي.  
وفى «صحيح مسلم» (٢٠) عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، قال: لما نزل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا سَيِّئًا أَوْ نَاسِيًا﴾ [البقرة: ٢٨٩]، قال الله: قد فعلت.  
وعن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة أنها لما نزلت، قال: نعم (٣)، وليس واحدٌ منهما مصرحاً برفعه.

وخرَّج الدارقطني (٤) من رواية ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أَمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، وَمَا أَكْرَهَا عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ أَوْ يَعْمَلُوا» وهو لفظ غريب، وقد خرَّجه النسائي ولم يذكر الإكراه (٥) وكذا رواه ابن عيينة عن يسعر، عن قتادة، عن زُرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وزاد فيه: «وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ» خرَّجه ابن ماجه (٦)، وقد أنكرت هذه الزيادة على ابن عيينة، ولم يُتابعه عليها أحد، والحديث مخرَّج من رواية قتادة فى «الصحيحين» والسنن والمسانيد بدونها (٧) ولنرجع إلى شرح حديث ابن عباس المرفوع.

لقوله: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي فِي أَمْتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ»... إلى آخره:  
تقديره: إن الله رفع لى عن أمتى الخطأ، أو ترك ذلك عنهم، فإنَّ «تجاوز» لا يتعدى بنفسه.

ولقوله: «الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ»:  
فأما الخطأ والنسيان، فقد صرح القرآن بالتجاوز عنهما، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ كُنَّا سَيِّئًا أَوْ نَاسِيًا﴾ [البقرة: ٢٨٩]، وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].  
وفى «الصحيحين» عن عمرو بن العاص سمع النبي ﷺ يقول: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ، فَاجْتَهِدْ، ثُمَّ أَصَابَ، فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهِدْ فَأَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرٌ» (٨).

أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/ ١٥٠)، قلت: وفيه جعفر بن جسر وأبوہ ضعیفان - كما ذكر المصنف:

- (٢) أخرجه مسلم، حديث (١٢٦)، والترمذي (٢٩٩٢)، وابن حبان (٤٥٨/١١)، (٥٠٦٩).
- (٣) أخرجه مسلم، حديث (١٢٥)، وأحمد (٤١٢/٢)، (٩٣٣٣)، وابن حبان (٣٥٠/١)، (١٣٩).
- (٤) أخرجه الدارقطني (١٧١/٤)، (٣٤)، وفيه ابن جريج وهو مدلس.
- (٥) أخرجه النسائي، حديث (٣٤٣٣)، وانظر صحيح الجامع (١٧٣٠).
- (٦) أخرجه ابن ماجه، حديث (٢٠٤٤)، وانظر صحيح الجامع (١٧٢٩).
- (٧) أخرجه البخاري، حديث (٢٥٢٨)، ومسلم، حديث (١٢٧)، وأبو داود (٢٢٠٩)، والترمذي (٢١٢٢)، والنسائي (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٢٠٤٠)، وأحمد (٣٩٣/٢)، (٩٠٩٧).
- (٨) أخرجه البخاري، حديث (٧٣٥٢)، ومسلم، حديث (١٧١٦)، أبو داود (٣٥٧٤)، والترمذي (٢٣١٤)، والنسائي (٥٣٨١)، وابن ماجه (٢٣١٤).

وقال الحسن: لولا ما ذكر الله من أمر هذين الرجلين - يعني داود وسليمان - لرأيت أن القضاة قد هلكوا، فإنه أثنى على هذا بعلمه، وعذر هذا باجتهاده: يعني قوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْخِزْيِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] الآية.

وأما الإكراه فصرح القرآن أيضاً بالتجاوز عنه، قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ﴾ [النحل: ١٠٦] وقال تعالى: ﴿لَا يَخْذِبُ الْمُؤْمِنُونَ أَكْثَرُونَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً﴾ [آل عمران: ٢٨] الآية.

ونحن نتكلم إن شاء الله في هذا الحديث في فصلين:

أحدهما: في حكم الخطأ والنسيان.

والثاني: في حكم الإكراه.

### الفصل الأول: في [حكم] الخطأ والنسيان

الخطأ: هو أن يقصد بفعله شيئاً، فيصادف فعله غير ما قصده، مثل: أن يقصد قتل كافراً، فيصادف قتله مسلماً.

والنسيان: أن يكون ذاكراً لشيء، فينساه عند الفعل، وكلاهما معفو عنه، بمعنى أنه لا إثم فيه، ولكن رفع الإثم لا ينافي أن يترتب على نسيانه حكم.

كما أن من نسي الوضوء، وصلى طائفاً أنه متطهر، فلا إثم عليه بذلك، ثم إن تبين أنه كان قد صلى محدثاً فإن عليه الإعادة.

ولو ترك التسمية على الوضوء نسياناً، وقلنا بوجوبها، فهل يجب عليه إعادة الوضوء؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد.

وكذا لو ترك التسمية على الذبيحة نسياناً، فيه عنه روايتان، وأكثر الفقهاء على أنها توكّل. ولو ترك الصلاة نسياناً، ثم ذكر، فإن عليه القضاء، كما قال عليه السلام «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ» (١)؛ ثم تلا: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرٍ﴾ [مائدة: ١٤].

ولو صلى حاملاً في صلاته نجاسة لا يُعفى عنها، ثم علم بها بعد صلاته، أو في أثنائها، فأزالها فهل يُعيد صلاته أم لا؟ فيه قولان: هما روايتان عن أحمد، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خلع نعليه في صلاته وأتمّها، وقال: «إِنْ جَبْرِيلُ أَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا أَذًى» ولم يُعد صلاته (٢). ولو تكلم في صلاته ناسياً أنه في صلاة، ففى بطلان صلاته بذلك قولان مشهوران، هما

(١) صحيح إخراج البخاري، حديث (٥٩٧)، ومسلم، حديث (٦٨٤)، وأبو داود (٤٤٢)، والنسائي (٦١٤)، وأحمد (١٠٠/٣)، (١١٩٩١) من حديث أنس بن مالك.

(٢) صحيح إخراج أبو داود، حديث (٦٥٠)، وأحمد (٩٢/٣)، (١١٨٩٥)، وانظر الإرواء (٢٨٤).

روايتان عن أحمد، ومذهب الشافعي: أنها لا تبطل بذلك.  
ولو أكل في صومه ناسياً، فالأكثر على أنه لا يبطل صيامه، عملاً بقوله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ،  
أو شرب ناسياً، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه»<sup>(١)</sup>. وقال مالك: عليه الإعادة، لأنه  
بمنزلة من ترك الصلاة ناسياً، والجمهور يقولون: قد أتى بنية الصيام، وإنما ارتكب بعض  
محظوراته ناسياً، فيُعفى عنه.

ولو جامع ناسياً، فهل حكمه حكم الأكل ناسياً أم لا؟ فيه قولان:  
أحدهما: - وهو المشهور عن أحمد - أنه يبطل صيامه بذلك وعليه القضاء، وفي الكفارة  
عنه روايتان.

والثاني: لا يبطل صومه بذلك، كالأكل، وهو مذهب الشافعي، وحكى رواية عن أحمد،  
وكذا الخلاف في الجماع في الإحرام ناسياً: هل يبطل به التَّشْكُّ أم لا؟  
ولو حلف لا يفعل شيئاً، ففعله ناسياً ليمينه، أو مخطئاً ظاناً أنه غير المحلوف عليه، فهل  
يحنث في يمينه أم لا؟ فيه ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد:  
أحدها: لا يحنث بكل حال، ولو كانت اليمين بالطلاق والعتاق، وأنكر هذه الرواية عن  
أحمد الخلال، وقال: هي سهو من ناقلها، وهو قول الشافعي في أحد قوليه، وإسحاق، وأبي  
ثور، وابن أبي شيبة، وروى عن عطاء، قال إسحاق: ويُستحلف أنه كان ناسياً ليمينه.  
والثاني: يحنث بكل حال، وهو قول جماعة من السلف ومالك.

والثالث: يفرق بين أن يكون يمينه بطلاق أو عتاق، أو بغيرهما، وهو المشهور عن أحمد  
وقول أبي عبيد، وكذا قال الأوزاعي في الطلاق، وقال: إنما الحديث الذي جاء في العفو عن  
الخطأ والنسيان ما دام ناسياً، وأقام على امرأته، فلا إثم عليه، فإذا ذكر، فعليه اعتزال امرأته،  
فإن نسيانه قد زال، وحكى إبراهيم الحربي إجماع التابعين على وقوع الطلاق بالناسي.  
ولو قتل مؤمناً خطأ، فإن عليه الكفارة والدية بنص الكتاب، وكذا لو أتلف مال غيره خطأ  
يظن أنه مال نفسه.

وكذا قال الجمهور في المحرم يقتل الصيد خطأ، أو ناسياً لإحرامه أن عليه جزاءه، ومنهم  
من قال: لا جزاء عليه إلا أن يكون متعمداً لقتله تمسكاً بظاهر قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ  
مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ يَبْلُغُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [المائدة: ٩٥] الآية، وهو رواية عن أحمد، وأجاب الجمهور عن  
الآية بأنه رتب على قتله متعمداً الجزاء وانتقام الله تعالى، ومجموعهما يختص بالعماد، وإذا  
انتهى العمد انتفى الانتقام، وبقي الجزاء ثابتاً بدليل آخر.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٩٣٣)، ومسلم، حديث (١١٥٥)، والترمذي (٧٢١)، وابن ماجه (١٦٧٣)، وأحمد (٣٩٥/٢)، (٩١٢٥)، والدارمي (٢٣/٢)، (١٧٢٦).

والأظهر - والله أعلم - أن الناسى والمخطيء إنما عُفِيَ عنهما بمعنى رفع الإثم عنهما، لأن الإثم مرتَّبٌ على المقاصد والنيَّات، والناسى والمخطيء لا قصدَ لهما، فلا إثم عليهما، وأما رفع الأحكام عنهما، فليس مرادًا من هذه النصوص، فيحتاج في ثبوتها ونفيها إلى دليلٍ آخر.

### الفصل الثاني: في حكم المكره

وهو نوعان:

أحدهما: من لا اختيارَ له بالكليَّة، ولا قُدرةَ له على الامتناع، كمن حُبلَ كرهًا وأدخل إلى مكانٍ حلف على الامتناع من دخوله، أو حُبلَ كرهًا، وضُربَ به غيره حتى مات ذلك الغير، ولا قُدرةَ له على الامتناع، أو أضجعت [المرأة] ثم زنى بها من غير قُدرةٍ لها على الامتناع، فهذا لا إثم عليه بالاتفاق، ولا يترتب عليه حنثٌ في يمينه عند جمهور العلماء، وقد حُكي عن بعض السلف - كالشَّخعي - فيه خلاف، ووقع مثله في كلام بعض أصحاب الشافعي وأحمد، والصحيح عندهم أنه لا يحنث بحال.

وروي عن الأوزاعي في امرأة حلفت على شيء، وأحنثها زوجها كُرهًا أن كفارتها عليه، وعن أحمد رواية كذلك، فيما إذا وطئ امرأته مكرهةً في صياهما أو إحرامها أن كفارتها عليه. والمشهور عنه أنه يفسدُ بذلك صومها وحُجُّها.

والنوع الثاني: من أكره بضربٍ أو غيره حتى فعل، فهذا الفعل يتعلق به التَّكليفُ، فإنه يمكنه أن لا يفعل فهو مختارٌ للفعل، لكن ليس غرضه نفس الفعل، بل دفع الضرر عنه، فهو مختارٌ من وجه، غيرٌ مختارٍ من وجهٍ، ولهذا اختلف الناس: هل هو مكلف أم لا؟

واتفق العلماء على أنه لو أكره على قتل معصوم لم يُبَحِّحْ له أن يقتله، فإنَّه إنما يقتله باختياره افتداءً لنفسه من القتل، هذا إجماعٌ من العلماء المعتبرين بهم، وكان في زمن الإمام أحمد يُخالف فيه من لا يُعتدُّ به، فإذا قتله في هذه الحال، فالجمهور على أنَّهما يشتركان في وجوب القَوَدِ: المكره والمكره؟ لا اشتراكهما في القتل، وهو قول مالك والشافعي في المشهور وأحمد، وقيل: يجب على المكره وحده، لأنَّ المكره صار كالآلة، وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي، وروى عن زفرٍ كالأول، وروى عنه أنَّه يجب على المكره لمباشرة، وليس هو كالآلة، لأنه آثمٌ بالاتفاق، وقال أبو يوسف، لا قود على واحدٍ منهما، وخرَّجه بعض أصحابنا وجهًا لنا من الرواية [التي] لا توجب فيها قتل الجماعة بالواحد، وأولي.

ولو أكره بالضرب ونحوه على إتلاف مال الغير المعصوم، فهل يباح له ذلك؟ فيه وجهان لأصحابنا: فإن قلنا: يُباح له ذلك، فضمنه المالك، رجع بما ضمنه على المكره، وإن قلنا: لا يُباح له ذلك، فالضمانُ عليهما معًا كالقود وقيل: على المكره المباشر وحده وهو ضعيف. ولو أكره على شرب الخمر أو غيره من الأفعال المحرَّمة، ففي إباحته بالإكراه قولان:

أحدهما: يُباح له ذلك استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْإِغْلَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ مَخَصَّنًا فَعَرَضَ كَيْفَؤُا الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَلَنْ يَكْرِهَهُمُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣]، وهذه نزلت في عبد الله بن أبي بن سلول، كانت له أمتان يكرههما على الزنا، وهما يابيان ذلك<sup>(١)</sup>، وهذا قول الجمهور كالشافعي، وأبي حنيفة، وهو المشهور عند أحمد، وروى نحوه عن الحسن، ومكحول، ومسروق، وعن عمر بن الخطاب ما يدل عليه.

وأهل هذه المقالة اختلفوا في إكراه الرجل على الزنا، فمنهم من قال: يصح إكراهه عليه، ولا إثم عليه، وهو قول الشافعي، وابن عقيل من أصحابنا، ومنهم من قال: لا يصح إكراهه عليه، وعليه الإثم والحد، وقول أبي حنيفة ومنصوص أحمد، وروى عن الحسن. والقول الثاني: أن التقية إنما تكون في الأقوال، ولا تقية في الأفعال، ولا إكراه عليها، روى ذلك عن ابن عباس، وأبي العالية، وأبي الشعثاء، والربيع بن أنس، والضحاك، وهو رواية عن أحمد، وروى عن سحنون أيضاً.

وعلى هذا لو شرب الخمر، أو سرق مكرهاً، حُدَّ.

وعلى الأول لو شرب الخمر مكرهاً، ثم طلق أو اعتق، فهل يكون حكمه حكم المختار لشربها أم لا؟ بل يكون طلاقه وعتاقه لغواً؟ فيه لأصحابنا وجهان، وروى عن الحسن فيمن قيل له: اسجد لصنم وإلا قتلناك، قال: إن كان الصنم تجاه القبلة، فليسجد، ويجعل نيته لله، وإن كان إلى غير القبلة، فلا يفعل وإن قتلوه، قال ابن حبيب المالكي: وهذا قول حسن، قال ابن عطية: وما يمنعه أن يجعل نيته لله، وإن كان لغير القبلة، وفي كتاب الله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَسَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وفي الشرع إباحة التنفل للمسافر إلى غير القبلة؟

وأما الإكراه على الأقوال، فاتفق العلماء على صحته، وأن من أكرهه على قولٍ محرّم إكراهاً، معتبراً أنَّ له أن يفتدي نفسه به، ولا إثم عليه، وقد دلَّ عليه قول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ﴾ [النحل: ١٠٦]. وقال النبي ﷺ لعمار: «إِنْ عَادُوا فَعُدَّ»<sup>(٢)</sup> وكان المشركون قد عذبوه حتى يوافقهم على ما يريدونه من الكفر، ففعل. وأما ما روى عن النبي ﷺ أنه وصَّى طائفة من أصحابه، وقال: «لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ وَإِنْ قُطِعْتُمْ وَخُرِقْتُمْ»<sup>(٣)</sup> فالمراد الشرك بالقلوب، كما قال

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٣٠٢٩) من حديث جابر، وفيه «أن عبد الله بن أبي بن سلول كان يقول لجارية له أذهبى فابغينا شيئاً فنزلت الآية».

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٨٩/٢)، (٣٣٦٢)، والبيهقي في السنن (٢٠٨/٨)، (١٦٦٧٣)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) حسن لغيره: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤٠٣٤) من حديث أبي الدرداء، والطبراني في الكبير (٨١/٤)، (٣٧٠٩) من حديث خباب بن الارت، (١٩٠/٢٤)، (٤٧٩) من حديث أميمة مولاة رسول الله ﷺ، وانظر صحيح الترغيب (٥٧١).

تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [الاعمان: ١٥٠] وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]. وسائر الأقوال يُتصور عليها الإكراه، فإذا أكره بغير حقٍّ على قول من الأقوال، لم يترتب عليه حكم من الأحكام، وكان لغواً، فإنَّ كلام المكره صدر منه وهو غير راضٍ به، فلذلك عُفى عنه، ولم يؤاخذ به في أحكام الدنيا والآخرة. وبهذا فارق النَّاسي والجاهل، وسواء في ذلك العقود: كالبيع والنكاح، أو الفسوخ: كالخلع والطلاق والعناق، وكذلك الإيمان والتَّذوُّر، وهذا قول جمهور العلماء، وهو قول مالك والشافعي وأحمد. وفرَّق أبو حنيفة بين ما يقبل الفسخ عنده، وبُيِّن فيه الخيارُ كالبيع ونحوه، فقال: لا يلزم مع الإكراه، وما ليس كذلك، كالنكاح والطلاق والعناق والإيمان، فالزم بها مع الإكراه. ولو حلف: لا يفعل شيئاً، ففعله مكرهاً، فعلى قول أبي حنيفة يَحْتَنُّ، وأمَّا على قول الجمهور، ففيه قولان:

أحدهما: لا يَحْتَنُّ، كما لا يَحْتَنُّ إذا فُعِلَ به ذلك كرهاً، ولم يقدر على الامتناع كما سبق، وهذا قول الأكثرين منهم.

والثاني: يَحْتَنُّ ها هنا، لأنه فعله باختياره بخلاف ما إذا حُمِلَ، ولم يمكنه الامتناع، وهو رواية عن أحمد وقول للشافعي، ومن أصحابه - وهو القفال - من فرَّق بين اليمين بالطلاق والعناق وغيرهما كما قلنا نحن في النَّاسي، وخرَّجه بعض أصحابنا وجهاً لنا. ولو أكره على أداء ماله بغير حقٍّ، فباع عقاره ليؤدِّي ثمنه، فهل يصحُّ الشراء منه أم لا؟ فيه روايتان عن أحمد، وعنه رواية ثالثة: إن باعه بثمن المثل، اشترى منه، وإن باعه بدونه، لم يشتري منه، ومتى رضى المكره بما أكره عليه لحدوث رغبة له فيه بعد الإكراه، والإكراه قائمٌ، صحَّ ما صدر منه من العقود وغيرها بهذا القصد. هذا هو المشهور عند أصحابنا، وفيه وجه آخر: أنه لا يصحُّ أيضاً، وفيه بُعد. وأما الإكراه بحقٍّ، فهو غير مانع من لزوم ما أكره عليه، فلو أكره الحربيُّ على الإسلام فأسلم، صحَّ إسلامه، وكذا لو أكره الحاكم أحدًا على بيع ماله ليوفى دينه، أو أكره المؤلى بعد مدَّة الإيلاء وامتناعه من الفينة على الطلاق، ولو حلف لا يوفى دينه، فأكرهه الحاكم على وفائه، فإنه يَحْتَنُّ بذلك، لأنه فعل ما حلف عليه حقيقةً على وجه لا يُعذَّر فيه. ذكره أصحابنا بخلاف ما إذا امتنع من الوفاء فأدَّى عنه الحاكم فإنه لا يَحْتَنُّ، لأنَّه لم يُوجَد منه فعلُ المحلوف عليه.



## الحديث الأربعون

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ». وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ، فَلَا تَنْتَظِرِ الصُّبْحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرْضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرَّجه البخاري عن علي بن المديني، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، حدثنا الأعمش، حدثني مجاهد، عن ابن عمر، فذكره، وقد تكلم غير واحد من الحفاظ في لفظة: «حدثنا مجاهد» وقالوا: هي غير ثابتة، وأنكروها على ابن المديني وقالوا: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من مجاهد، إنما سمعه من ليث بن أبي سليم عنه، وقد ذكر ذلك العقيلي<sup>(٢)</sup> وغيره، وخرَّجه الترمذي<sup>(٣)</sup> من حديث ليث عن مجاهد، وزاد فيه: «وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ» وزاد في كلام ابن عمر: فإِنَّكَ لَا تَدْرِي يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا اسْمُكَ غَدًا! . وخرَّجه ابن ماجه ولم يذكر قول ابن عمر.

وخرَّج الإمام أحمد والنسائي من حديث الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر قال: أخذ النبي ﷺ ببعض جسدي، فقال: «اعبد الله كأنك تراه، وكُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ»<sup>(٤)</sup>. وعبدة بن أبي لبابة أدرك ابن عمر، واختلف في سماعه منه.

وهذا الحديث أصل في قصر الأمل في الدنيا، وأن المؤمن لا ينبغي له أن يتخذ الدنيا وطناً ومسكناً، فيطمئن فيها، ولكن ينبغي أن يكون فيها كأنه على جناح سفر: يهيئ جهازه للرحيل. وقد اتفقت على ذلك وصايا الأنبياء وأتباعهم، قال تعالى حاكياً عن مؤمن آل فرعون أنه قال: «يَقُولُ إِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا مَتْعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ» [مائدة: ٣٩]. وكان النبي ﷺ يقول: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا إِنَّمَا مَتْلَى وَمَتْلُ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رَاكِبٍ قَالَ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا»<sup>(٥)</sup>. ومن وصايا المسيح عليه السلام لأصحابه أنه قال لهم: اعبروها ولا تعمروها، وروى عنه أنه قال: من ذا الذي يبني على موج البحر داراً، تلْكُمُ الدُّنْيَا، فلا تتخذوها قراراً. ودخل رجل على أبي ذر، فجعل يُقَلِّبُ بصره في بيته، فقال: يا أبا ذر، أين متاعكم؟! قال: إنَّ لَنَا بَيْتًا نُوْجِهْ إِلَيْهِ، قال: إنه لا بدَّ لك من متاع ما دمت هاهنا، قال: إن صاحب المنزل لا يدعنا

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٤١٦)، والبيهقي في السنن (٣/٣٦٩)، (٦٣٠٤).

(٢) انظر رد ابن حجر على ذلك (١١/٢٣٨).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٣٣)، وابن ماجه (٤١١٤)، وأحمد (٤١/٢)، (٥٠٠٢)، وانظر صحيح الترغيب (٣٣٤١).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٢/١٣٢)، (٦١٥٦)، والنسائي في الكبرى كما في التحفة (٥/٤٨١)، وانظر الصحيحة (١٤٧٣).

(٥) سبق تخريجه.



فيه . ودخلوا على بعض الصالحين ، فقلبوا بصرهم في بيته ، فقالوا له : إننا نرى بيتك بيت رجل مرتحل ، فقال : أمرت حل ؟ لا ، ولكن أطرُد طردًا . وكان عليُّ بن أبي طالب رضى الله عنه يقول : إن الدنيا قد ارتحلت مدبرةً ، وإن الآخرة قد ارتحلت مقبلة ، ولكلُّ منهما بنون ، فكونوا من أبناء الآخرة ، ولا تكونوا من أبناء الدنيا ، فإن اليوم عملٌ ولا حساب ، وغداً حساب ولا عمل . قال بعض الحكماء : عجبْتُ ممَّن الدنيا موليةٌ عنه ، والآخرة مقبلةٌ إليه يشتغل بالمدبرة ، ويُعرض عن المقبلة .

وقال عمر بن عبد العزيز في خطبته : إن الدنيا ليست بدار قراركم ، كتب الله عليها الفناء ، وكتب على أهلها منها الظعن ، فكُم من عامرٍ موثقٍ عن قليلٍ يخربُ ، وكم من مقيمٍ مغتبطٍ عما قليلٍ يظعنُ ، فأحسنوا - رحمكم الله - منها الرحلة بأحسن ما بحضرتكم من النقلة ، وتزودوا فإن خير الزاد التقوي . وإذا لم تكن الدنيا للمؤمن دار إقامة ، ولا وطنًا ، فينبغي للمؤمن أن يكون حاله فيها على أحد حالين :

إما أن يكون كأنه غريب مقيمٌ في بلد غريبة ، همُّه التزود للرجوع إلى وطنه ، أو يكون كأنه مسافرٌ غير مقيم البتة ، بل هو ليله ونهاره يسير إلى بلد الإقامة ، فلهذا وصَّى النبي ﷺ ابن عمر أن يكون في الدنيا على أحد هذين الحالين .

فأحدهما : أن ينزل المؤمن نفسه كأنه غريب في الدنيا يتخيَّل الإقامة ، لكن في بلد غريبة ، فهو غير متعلِّق القلب ببلد الغربة ، بل قلبه متعلِّق بوطنه الذي يرجع إليه ، وإنما هو مقيمٌ في الدنيا ليقضى مرَّةً جهازه إلى الرجوع إلى وطنه ، قال الفضيل بن عياض : المؤمن في الدنيا مهمومٌ حزين ، همُّه مرَّةً جهازه . ومن كان في الدنيا كذلك ، فلا همَّ له إلا في التزود بما ينفعه عند عودِهِ إلى وطنه ، فلا يُنافس أهل البلد الذي هو غريبٌ بينهم في عزِّهم ، ولا يَجزعُ من الذلِّ عندهم ، قال الحسن : المؤمن في الدنيا كالغريب لا يجزعُ من ذُلِّها ، ولا يُنافسُ في عزِّها ، له شأنٌ ، وللناس شأنٌ <sup>(١)</sup> . لما خُلِق آدم أُسكن هو وزوجته الجنة ، ثم أُهبطا منها ، ووُعدا الرجوع إليها وصالح ذرِّيتهما ، فالمؤمن أبدًا يَجحُ إلى وطنه الأول ، وحبُّ الوطن من الإيمان ، وكما قيل :

كَمْ مَنْزِلٍ لِلْمَرْءِ يَأْلِفُهُ الْفَتَى وَحَنِينُهُ أَبَدًا لِأَوَّلِ مَنْزِلٍ  
ولبعض شيوخنا :

فحيَّ على جنَّاتِ عدنٍ فلإنَّها      منازِلُكَ الأولى وفيها المُخَيِّمُ  
ولكنَّا سبِيَّ العدوِّ فهل تَرَى      نَعُودُ إلى أوطاننا وتُسَلِّمُ  
وقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْعَرِيبَ إِذَا نَأَى      وشَطَّطَتْ به أوطائهُ فهو مُغْرَمُ  
وأَيُّ اغْتِرَابٍ فَوْقَ غُرْبَتِنَا الَّتِي      لها أَضْحَتْ الأعداءُ فينا تَحَكُّمُ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٩/٧) ، (٣٥٢١٠) .

كان عطاء السليمي يقول في دعائه: اللهم ارحم في الدنيا عُربتي، وارحم في القبر وحشتي، وارحم موقفي غداً بين يديك<sup>(١)</sup>.

قال الحسن: بلغني أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه: «إنما مثلى ومثلكم ومثل الدنيا، كقوم سلكوا مفازةً غبراء، حتى إذا لم يذكروا ما سلكوا منها أكثر أو ما بقي [أنفذوا] الرُأد، وحسروا الظهر، وبقيوا بين ظهراني المفازة لا زاد ولا حُمولة، فأيقنوا بالهَلَكَة، فبينما هم كذلك، إذ خرج عليهم رجل في حُلَّةٍ يَقْطُرُ رأسه، فقالوا: إن هذا قريبٌ عهدٍ بريفٍ، وما جاءكم هذا إلا من قريبٍ، فلما انتهى إليهم، قال: علام أنتم؟ قالوا: ما تري، قال: أريتكم إن هديتكم إلى ماءٍ رواء، ورياضٍ خُضِر، ما تعملون؟ قالوا: لا نعصيك شيئاً، قال: عُهودكم ومواثيقكم بالله، قال: فأعطوه عُهودكم ومواثيقكم بالله لا يَعْصُونَهُ شيئاً، قال: فأوردكم ماءً ورياضاً خُضِراً، فمكث فيهم ما شاء الله، ثم قال: يا هؤلاء الرحيل، قالوا: إلى أين؟ قال: إلى ماءٍ ليس كمائكم، وإلى رياضٍ ليس كرياضكم، فقال جُلُ القوم - وهم أكثرهم - : والله ما وجدنا هذا حتى ظننا أن لن نجدَهُ، وما نصنع بعيشٍ خيرٍ من هذا؟ وقالت طائفة - وهم أقلهم - : ألم تُعطوا هذا الرُّجُلَ عُهودكم ومواثيقكم بالله لا تعصونه شيئاً وقد صدقكم في أوّل حديثه، فوالله ليصدقنكم في آخره، قال: فراح فيمن اتبعه، وتخلّف بقيتهم، فنذر بهم عدوً، فأصبحوا من بين أسيرٍ وقتيلٍ» خرّجه ابن أبي الدنيا<sup>(٢)</sup>، وخرّجه الإمام أحمد من حديث علي بن زيد بن جدعان، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ بمعناه مختصراً<sup>(٣)</sup>.

فهذا المثل في غاية المطابقة بحال النبي ﷺ مع أمته، فإنّه أتاهم والعرب حينئذٍ أذلُّ الناس، وأقلُّهم، وأسوأهم عيشاً في الدنيا وحالاً في الآخرة، فدعاهم إلى سلوك طريق النجاة، وظهر لهم من براهين صدقه، كما ظهر من صدق الذي جاء إلى القوم الذين في المفازة، وقد نفذ ماؤهم، وهلك ظهرهم برؤيته في حُلَّةٍ مترجلاً يَقْطُرُ رأسه ماءً، ودلهم على الماء والرياض المُعْشِبة، فاستدلوا بهيئته وحاله على صدق مقالته، فاتبعوه، ووعد من اتّبعه بفتح بلاد فارس والروم، وأخذ كنوزهما، وحذّرهم من الاغترار بذلك، والوقوف معه، وأمرهم بالتجزي من الدنيا بالبلاغ، وبالجد والاجتهاد في طلب الآخرة والاستعداد لها، فوجدوا ما وعدهم به كلّهُ حقّاً، فلما فتحت عليهم الدنيا - كما وعدهم - اشتغل أكثر النَّاسِ بجمعها واكتنازها، والمنافسة فيها، ورضوا بالإقامة فيها، والتمتع بشهواتها، وتركوا الاستعداد للآخرة التي أمرهم بالجدِّ

(١) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢١٧/٦)، قلت: وفيه نعيم بن مورع، قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨/٤٠٤)، سألني أبي عن هذا الحديث، قال: لا يثبت.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا في: ذم الدنيا (٨٨)، وابن المبارك (٥٠٧)، قلت: وهو من مراسيل الحسن.

(٣) حسن: أخرجه أحمد (٢٦٧/١)، (٢٤٠٢)، والطبراني في الكبير (٢١٩/١٢)، (١٢٩٤٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٩٥٧)، وقال رواه أحمد والطبراني والبزار وإسناده حسن.

والاجتهاد في طلبها، وقبل قليل من الناس وصيته في الجد في طلب الآخرة والاستعداد لها، فهذه الطائفة القليلة نجت، ولحقت نبيها في الآخرة حيث سلك طريقه في الدنيا، وقبلت وصيته، وامثلت ما أمر به، وأما أكثر الناس، فلم يزالوا في سكرة الدنيا والتكاثف فيها، فشغلهم ذلك عن الآخرة حتى فاجأهم الموت بغتة على هذه الغيرة، فهلكوا وأصبحوا ما بين قتيل وأسير. وما أحسن قول يحيى بن معاذ الرازي: الدنيا خمر الشيطان، من سكر منها لم يقف إلا في عسكر الموتى نادماً مع الخاسرين.

الحال الثاني: أن ينزل المؤمن نفسه في الدنيا كأنه مسافر غير مقيم البتة، وإنما هو سائر في قطع منازل السفر حتى ينتهي به السفر إلى آخره، وهو الموت، ومن كانت هذه حاله في الدنيا، فهمته تحصيل الزاد للسفر، وليس له همّة في الاستكثار من متاع الدنيا، ولهذا أوصى النبي ﷺ جماعة من أصحابه أن يكون بلاغهم من الدنيا كزاد الرّاكب. قيل لمحمد بن واسع: كيف أصبحت؟ قال: ما ظنك برجل يرتجل كل يوم مرحلة إلى الآخرة؟ وقال الحسن: إنما أنت أيام مجموعة، كلما مضى يوم مضى بعضك. وقال: ابن آدم إنما أنت بين مطيتين يؤضعانك، يؤضعك النهار إلى الليل، والليل إلى النهار، حتى يسلمائك إلى الآخرة، فمن أعظم منك يا ابن آدم خطراً. وقال: الموت معقود في نواصيكم، والدنيا تطوى من ورائكم. قال داود الطائي: إنما الليل والنهار مراحل ينزلها الناس مرحلة، مرحلة حتى ينتهي ذلك بهم إلى آخر سفرهم، فإن استطعت أن تقدّم في كل مرحلة زاداً لما بين يديها فافعل، فإن انقطاع السفر عن قريب ما هو، والأمر أعجل من ذلك، فتزوّد لسفرك، واقض ما أنت قاضٍ من أمرك، فكأنك بالأمر قد بلغت. وكتب بعض السلف إلى أخ له: يا أخى يُخَيَّلُ لك أنك مقيم، بل أنت دائب السّير، تُساق مع ذلك سوقاً حثيثاً، الموت موجّه إليك، والدنيا تطوى من ورائك، وما مضى من عمرك فليس بكأر عليك حتى يكرّ عليك يوم التغابن.

سبيلك في الدنيا سبيل مسافر ولا بُدّ من زاد لكل مسافر  
ولا بُدّ للإنسان من حمل عُدّة ولا سيما إن خاف صولة قاهر  
قال بعض الحكماء: كيف يفرح بالدنيا من يومه يهدم شهره، وشهره يهدم سنته، وسنته تهدم عمره، وكيف يفرح من يقوده عمره إلى أجله، وتقوده حياته إلى موته.

وقال الفضيل بن عياض لرجل: كم أنت عليك؟ قال: ستون سنة، قال: فأنت منذ ستين سنة تسير إلى ربك يوشيك أن تبلغ، فقال الرجل: إنّنا لله وإنّنا إليه راجعون، فقال الفضيل: أتعرف، تفسيره؟ تقول: أنا لله عبد وإليه راجع، فمن علم أنه لله عبد، وأنه إليه راجع، فليعلم أنه موقوف، ومن علم أنه موقوف، فليعلم أنه مسؤول، ومن علم أنه مسؤول، فليعدّ للسؤال جواباً، فقال الرجل: فما الحيلة؟ قال: يسيرة، قال: ما هي؟ قال: تحسّن فيما بقى يغفر لك،<sup>١</sup>

مضي، فإنَّك إنَّ أسأتَ فيما بقي، أُخِذْتَ بما مضى وبما بقي، وفي هذا يقول بعضهم:  
وإنَّ امرأً قد سارَ سِثْنَيْنِ حِجَّةً إلى مَنْهَلٍ من ورده لِقَرِيبٍ  
قال بعضُ الحكماء: من كانت الليالي والأيام مطاياها، سارت به وإن لم يسر، وفي هذا قال بعضهم:

وما هذه الأيام إلاَّ مَراجِلُ يحثُّ بها دأع إلى الموت قاصدُ  
وأعجَبُ شيءٍ - لو تأمَّلتُ - أنَّها مَنازِلُ تُطوى والمُساوِرُ قاعدُ  
وقال آخر:

أيا ويحَ نَفْسِي من نهارٍ يقودُها إلى عسكر الموتى وَلَيْلٍ يزودُها  
قال الحسن: لم يزل الليلُ والنهار سريعين في نقصِ الأعمار، وتقريبِ الآجال، هيهات قد  
صحبنا نوحًا وعادًا وثمودَ وقرونًا بين ذلك كثيرًا، فأصبحوا قَدِمُوا على رَبِّهم، ووردوا على  
أعمالهم، وأصبح اللَّيْلُ والنَّهارُ غَضَّينِ جديدين، لم يلبَّهما ما مرَّأ به، مستعدَّين لمن بقي بمثل ما  
أصابا به من مضي.

وكتب الأوزاعي إلى أخ له: أما بعد، فقد أحيطَ بك من كلِّ جانب، واعلم أنه يُسارُ بك في  
كلِّ يومٍ وليلة، فاحذرِ الله، والمقام بين يديه، وأن يكون آخر عهدك به، والسَّلام.

نَسِيرُ إلى الآجالِ في كُلِّ لحظةٍ وإيَّامنا تُطوى وهُنَّ مَراجِلُ  
ولم أرَ مثَلَ الموتِ حقًّا كأنَّه إذا ما تَخَطَّته الأمانِي بِاطِلُ  
وما أقْبَحَ التَّفْرِيطِ في زمنِ الضُّبِّ فكيف به والشَّيْبُ للرَّأسِ شامِلُ  
ترحَّل من الدُّنيا بزادٍ من الثَّقَى فَمُنْرُكُ أيَّامٍ وهُنَّ قَلائِلُ  
وأما وصية ابن عمر رضى الله عنهما، فهي مأخوذةٌ من هذا الحديث الذي رواه، وهي  
متضمنةٌ لنهايةِ قِصْرِ الأمل، وأن الإنسان إذا أمسى لم ينتظر الصباح، وإذا أصبح لم ينتظر  
المساء، بل يظنُّ أن أجله يدركه قبل ذلك، وبهذا فسر غير واحدٍ من العلماء الزهد في الدنيا، قال  
المروذي: قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد -: أي شيء الزهد في الدنيا؟ قال: قِصْرُ الأمل، من  
إذا أصبح قال: لا أُمسي، قال: وهكذا قال سفيان. قيل لأبي عبد الله: بأي شيء نستعين على  
قِصْرِ الأمل؟ قال: ما ندرى إنما هو توفيق.

قال الحسن: اجتمع ثلاثةٌ من العلماء، فقالوا لأحدهم: ما أملكُ؟ قال: ما أتى عليَّ شهرٌ إلاَّ  
ظننتُ أنَّى سأموتُ فيه، قال: فقال صاحبه: إن هذا لأمل، فقال لأحدهم: فما أملكُ؟ قال: ما  
أتت عليَّ جمعةٌ إلاَّ ظننتُ أنَّى سأموتُ فيها، قال: فقال صاحبه: إنَّ هذا لأمل، فقال للآخر:  
فما أملكُ قال: ما أَمَلُ مَنْ نفسه في يدٍ غيره؟<sup>(١)</sup>

(١) ضعيف: أخرجه ابن المبارك في الزهد (٢٥٣)، وفيه مبارك بن فضالة وهو مدلس.

قال داود الطائي: سألت عطوان بن عمر التميمي، قلت: ما قصّر الأمل؟ قال: ما بين تردّد النَّفْسِ، فحدث بذلك الفضيل بن عياض، فبكى، وقال: يقول: يتنفّس فيخاف أن يموت قبل أن ينقطع نفسه، لقد كان عطوان من الموت على حذر. وقال بعض السلف: ما نمّتْ نوماً قط فحدثتْ نفسى أنى أستيقظ منه. وكان حبيب أبو محمد يوصى كل يوم بما يوصى به المحتضر عند موته من تغسيله ونحوه، وكان يبكى كلّما أصبح أو أمسى، فسئلت امرأته عن بكائه، فقالت: يخاف - والله - إذا أمسى أن لا يُصبح، وإذا أصبح أن لا يُمسي. وكان محمد بن واسع إذا أراد أن ينام قال لأهله: أستودعكم الله، فلعلّها أن تكون منيتي التي لا أقوم منها فكان هذا دأبه إذا أراد النوم.

وقال بكر المزني: إن استطاع أحدكم أن لا يبيت إلا وعهده عند رأسه مكتوباً، فليفعل، فإنّه لا يدري لعله أن يبيت في أهل الدنيا ويصبح في أهل الآخرة. وكان أويس إذا قيل له: كيف الزمان عليك؟ قال: كيف الزمان على رجل إن أمسى ظنّ أنه لا يُصبح، وإن أصبح ظنّ أنه لا يُمسي فيبشر بالجنة أو النار؟ وقال عون بن عبد الله: ما أنزل الموت كُنه منزلته من عدّ غداً من أجله، كم من مستقبل يوماً لا يستكمله، وكم من مؤمل لغد لا يدركه، إنكم لو رأيتم الأجل ومسيره، لأبغضتم الأمل وغروره. وكان يقول: إن من أنفع أيام المؤمن له في الدنيا ما ظنّ أنه لا يدرك آخره. وكانت امرأة متعبدة بمكة إذا أمست قالت: يا نفس، الليلة ليلتك، لا ليلة لك غيرها، فاجتهدت، فإذا أصبحت، قالت: يا نفس اليوم يومك، لا يوم لك غيره فاجتهدت. وقال بكر المزني: إذا أردت أن تنفعك صلاتك فقل: لعلّي لا أصلي غيرها، وهذا مأخوذ مما روى عن النبي ﷺ أنه قال: «صل صلاة مودّع»<sup>(١)</sup>. وأقام معروف الكرخي الصلاة، ثم قال لرجل: تقدّم فصل بنا، فقال الرجل: إني إن صليت بكم هذه الصلاة، لم أصلي بكم غيرها، فقال معروف: وأنت تحدث نفسك أنك تصلي صلاة أخرى؟ نعوذ بالله من طول الأمل، فإنه يمنع خير العمل. وطرق بعضهم باب أخ له، فسأله عنه، فقيل له: ليس هو في البيت، فقال: متى يرجع؟ فقالت له جارية من البيت: من كانت نفسه في يد غيره، من يعلم متى يرجع، ولأبى العتاهية من جملة أبيات: وما أدري وإن أمّلتُ عُمرًا لعلّي حين أصبح لستُ أمسي ألم تر أن كل صباح يومٍ وعمرُك فيه أقصر منه أمس وهذا البيت الثاني أخذه مما روى عن أبي الدرداء والحسن أنهما قالا: ابن آدم إنك لم تنزل في هدم عمرك منذ سقطت من بطن أمك.

(١) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤١٧١)، وأحمد (٤١٢/٥)، (٢٣٥٤٥)، والطبراني في الكبير (٤/١٥٤)، (٣٩٨٧)، وانظر صحيح الجامع (٧٤٢) من حديث أبي أيوب.

ومما أنشد بعض السلف:

إِنَّا لَنَفْرَحُ بِالْأَيَّامِ نَقْطَعُهَا وَكُلُّ يَوْمٍ مَضَى يُدْنِي مِنَ الْأَجَلِ  
فَاعْمَلْ لِنَفْسِكَ قَبْلَ الْمَوْتِ مُجْتَهِدًا فَإِنَّمَا الرِّيحُ وَالْخُسْرَانُ فِي الْعَمَلِ

قوله: «وخذ من صحتك [لسقمك]، ومن حياتك لموتك»:

يعني: اغتنم الأعمال الصالحة في الصحة قبل أن يحول بينك وبينها السقم، وفي الحياة قبل أن يحول بينك وبينها الموت، وفي رواية: «فلنك يا عبد الله لا تدري ما اسمك غدا» يعني: لعلك غدا من الأموات دون الأحياء. وقد روى معنى هذه الوصية عن النبي ﷺ من وجوه، ففي «صحيح البخاري» عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ» (١).

وفي «صحيح الحاكم» (٢) عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لرجل وهو يعظه: «اغتنم خمسا قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك».

وقال غنيم بن قيس: كنا نتواظف في أول الإسلام: ابن آدم، اعمل في فراغك قبل شغلك، وفي شبابك لكبرك، وفي صحتك لمرضك، وفي دنياك لآخرتك، وفي حياتك لموتك.

وفي «صحيح مسلم» (٣) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «بادروا بالأعمال ستا: طلوع الشمس من مغربها، أو الدخان، أو الدجال، أو الدابة، أو خاصة أحدكم، أو أمر العامة».

وفي «الترمذي» عنه، عن النبي ﷺ قال: «بادروا بالأعمال سبعا: هل تنظرون إلا إلى فقر منس، أو غنى مطع، أو مرض مفسد، أو هرم مفند، أو موت مجهز، أو الدجال، فشر غائب ينتظر، أو الساعة والساعة أدهى وأمر؟» (٤). والمراد من هذا أن هذه الأشياء كلها تعوق عن الأعمال، فبعضها يشغل عنه، إما في خاصة الإنسان، كفقره، وغناه، ومرضه، وهرمه، وموته، وبعضها عام، كقيام الساعة، وخروج الدجال، وكذلك الفتن المزعجة، كما جاء في حديث آخر: «بادروا بالأعمال فتنا كقطع الليل المظلم» (٥). وبعض هذه الأمور العامة لا ينفع بعدها

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٤١٢)، والترمذي (٢٣٠٤)، وابن ماجه (٤١٧٠)، وأحمد (٢٥٨/١)، (٢٣٤٠).

(٢) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٤١/٤)، (٧٨٤٦)، وانظر صحيح الترغيب (٣٣٥٥).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٩٤٧)، وأحمد (٣٣٧/٢)، (٨٤٢٧)، وابن حبان (١٩٩/١٥)، (٦٧٩٠).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٠٦)، والحاكم في المستدرک (٣٥٦/٤)، (٧٩٠٦)، وانظر ضعيف الجامع (٢٣١٥).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١١٨)، والترمذي (٢١٩٥)، وأحمد (٣٠٣/٢)، (٨٠١٧)، وابن حبان (٢٩٦/١٥)، (٦٧٠٤).

عملٌ، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ مَا يَتَذَكَّرُ لَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

وفى «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورأها الناس، آمنوا أجمعون، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً»<sup>(١)</sup>.

وفى «صحيح مسلم» عنه عن النبي ﷺ قال: «ثلاث إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيراً: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ودابة الأرض». وفيه أيضاً عنه عن النبي ﷺ قال: «من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»<sup>(٣)</sup>.

وخرج الإمام أحمد، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال، عن النبي ﷺ قال: «إن الله فتح باباً قبل المغرب عرضه سبعون عاماً للتوبة لا يغلق حتى تطلع الشمس منه»<sup>(٤)</sup>.

وفى «المسند»<sup>(٥)</sup> عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو ومعاوية، عن النبي ﷺ قال: «لا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من [المغرب]، فإذا طلعت طبع على كل قلب بما فيه، وكفى الناس العمل».

وروى عن عائشة قالت: إذا خرج أول الآيات، طرحت الأقلام، وحُبست الحفظة، وشهدت الأجساد على الأعمال<sup>(٦)</sup>. خرجه ابن جرير الطبري، وكذا قال كثير بن مرة ويزيد بن شريح وغيرهما من السلف: إذا طلعت الشمس من مغربها طبع على القلوب بما فيها، وترفع

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٦٣٦)، ومسلم، حديث (١٥٧)، وأبو داود (٤٣١٢)، وابن ماجه (٤٠٦٨)، وأحمد (٢٣١/٢)، وابن حبان (٢٥٢/١٥)، (٦٨٣٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٨)، والترمذي (٣٠٧٢)، وأحمد (٤٤٥/٢)، (٩٧٥١)، وأبو يعلى (١١/٣١)، (٦١٧٠).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٧٠٣)، وأحمد (٢٧٥/٢)، (٧٦٩٧).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٧٥٩)، وأحمد (٣٩٥/٤)، (١٩٥٤٧)، والنسائي في الكبرى (٣٤٤/٦)، (١١١٨٠).

(٥) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٣٥)، وابن ماجه (٤٠٧٠)، وأحمد (٢٣٩/٤)، (١٨١١٨)، والنسائي في الكبرى (٣٤٤/٦)، (١١١٧٨)، وانظر صحيح الترغيب (٣١٣٧).

(٦) رجاله ثقات: أخرجه أحمد (١٩٢/١)، (١٦٧١)، ذكره الهيثمي في المجمع (٩٢٨٠)، وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات.

(٧) موقوف: أخرجه ابن أبي شيبة (٥٠٧/٧)، (٣٧٦٠٩) من حديث عائشة موقوفاً.

الحفظة والعمل، وتؤمّر الملائكة أن لا يكتبوا عملاً، وقال سفيان الثوري: إذا طلعت الشمس من مغربها، طوت الملائكة صحائفها ووضعت أقلامها. فالواجب على المؤمن المبادرة بالأعمال الصالحة قبل أن لا يقدر عليها ويحال بينه وبينها، إما بمرض أو موت، أو بأن يدركه بعض هذه الآيات التي لا يقبل معها عمل، قال أبو حازم: إن بضاعة الآخرة كاسدة ويوشك أن تنفق، فلا يوصل منها إلى قليل ولا كثير، ومتى جيل بين الإنسان والعمل لم يبق له إلا الحسرة والأسف عليه، ويتمنى الرجوع إلى حالة يتمكن فيها من العمل، فلا تنفعه الأمانة.

قال تعالى: ﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُصْرَفُونَ﴾ (٥٨) ﴿وَأَنبِئُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (٥٩) ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّخِرِينَ﴾ (٦٠) ﴿أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٦١) ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الزمر: ٥٤-٥٨).

وقال تعالى: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٦٢) ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (المومن: ٩٩-١٠٠).

وقال عز وجل: ﴿وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٦٣) ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ (الملك: ١١-١٢).

وفى «الترمذي» عن أبي هريرة مرفوعاً: «ما من ميت يموت إلا ندم»، قالوا: وما ندامته؟ قال: «إن كان محسناً ندم أن لا يكون ازداً، وإن كان مسيئاً ندم أن لا يكون استعجب» (١).

فإذا كان الأمر على هذا فيتعين على المؤمن اغتنام ما بقى من عمره، ولهذا قيل: إن بقية عمر المؤمن لا قيمة له. وقال سعيد بن جبیر: كل يوم يعيشه المؤمن غنيمة، وقال بكر المزني: ما من يوم أخرجه الله إلى الدنيا إلا يقول: يا ابن آدم، اغتنمني لعل لا يوم لك بعدي، ولا ليلة إلا تنادي: ابن آدم، اغتنمني لعل لا ليلة لك بعدي، ول بعضهم:

اغتنم في الفراغ فضلاً زكواً  
فعمسى أن يكون موثك بغتة  
كم صحيح رأيت من غير سقم  
ذهبت نفسه الصحيحة فلتة  
وقال محمود الوراق:

مضى أمسك الماضي شهيداً معدلاً  
وأعقبه يوم عليك جديد  
فلن كنت بالأمس اقترفت إساءة  
فئن بإحسان وأنت حميد  
فيومك إن اعتبته عاد نفعه  
عليك وماضي الأمس ليس يعود  
ولا ترج فعل الخير يوماً إلى غد  
لعل غداً يأتي وأنت فقيد

(١) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٢٤٠٣)، وانظر ضعيف الجامع (٥١٤٦).



## الحديث الحادى والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ».

قال الشيخ رحمه الله: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ: «الْحُجَّة» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ<sup>(١)</sup>.

يريد بصاحب كتاب «الحجة» الشيخ أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسى الشافعى الفقيه الزاهد نزيل دمشق، وكتابه هذا هو كتاب «الحجة على تارك المحجة» يتضمن ذكر أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنة. وقد خَرَّجَ هذا الحديث الحافظ أبو نعيم فى كتاب «الأربعين» وشرط فى أولها أن تكون من صحاح الأخبار وحياد الآثار مما أجمع الناقلون على عدالة ناقله، وخَرَّجَته الأئمة فى مسانيدهم، ثم خَرَّجَه عن الطبراني: حدثنا أبو زيد عبد الرحمن بن حاتم المرادي، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن عتبة بن أوس، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ لَا يَزِيغُ عَنْهُ». ورواه الحافظ أبو بكر بن عاصم الأصبهاني عن ابن واره، عن نعيم بن حماد، حدثنا عبد الوهاب الثقفي حدثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره عن ابن سيرين، فذكره. وليس عنده «لا يزيغ عنه» قال الحافظ أبو موسى المديني: هذا الحديث مختلفٌ فيه على نعيم، وقيل فيه: حدثنا بعض مشيختنا، حدثنا هشام أو غيره. قلت: تصحيح هذا الحديث بعيدٌ جدًا من وجوه:

منها: أنه حديث يتفرد به نعيم بن حماد المروزي، ونعيم هذا - وإن كان وثقه جماعة من الأئمة، وخَرَّجَ له البخارى - فإن أئمة الحديث كانوا يُحسنون به الظنَّ، لصلابته فى السنة، وتشدده فى الرد على أهل الأهواء، وكان ينسبونه إلى أنه بهم، ويُشبهه عليه فى بعض الأحاديث، فلما كثر عثورهم على مناكيره، حكموا عليه بالضعف، فروى صالح بن محمد الحافظ عن ابن معين أنه سئل عنه فقال: ليس بشيء ولكنه صاحب سنة. قال صالح: وكان يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها. وقال أبو داود: عند نعيم نحو عشرين حديثًا عن النبى ﷺ ليس لها أصل. وقال النسائي: ضعيف. وقال مرة: ليس بثقة. وقال مرة: قد كثر تفرد عن الأئمة المعروفين فى أحاديث كثيرة، فصار فى حدٍّ من لا يُحتجُّ به. وقال أبو زرعة الدمشقي: يصل أحاديث يوقفها الناس. يعنى أنه يرفع الموقوفات، وقال أبو عروبة الحراني: هو مظلمٌ

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي عاصم فى السنة (١٢/١)، والخطيب فى تاريخه (٣٦٩/٤)، قلت: وفيه نعيم بن حماد وهو ضعيف، وانظر المشكاة (١٦٧).

الأمر . وقال أبو سعيد بن يونس : روى أحاديث مناكير عن الثقات ، ونسبه آخرون إلى أنه كان يضع الحديث ، وأين كان أصحاب عبد الوهاب الثقفي ، وأصحاب هشام ابن حسان ، وأصحاب ابن سيرين عن هذا الحديث حتى يتفرد به نعيم ؟

ومنها : أنه قد اختُلف على نعيم في إسناده ، فروى عنه ، عن الثقفي ، عن هشام ، وروى عنه عن الثقفي ، حدثنا بعض مشيختنا هشام أو غيره ، وعلى هذه الرواية ، فيكون شيخ الثقفي غير معروف عنه ، وروى عنه ، عن الثقفي ، حدثنا بعض مشيختنا ، حدثنا هشام أو غيره ، فعلى هذه الرواية ، فالثقفي رواه عن شيخ مجهول ، وشيخه رواه عن غير معين ، فتزداد الجهالة في إسناده . ومنها : أن في إسناده عقبة بن أوس السدوسي البصري ، ويقال فيه : يعقوب بن أوس أيضا ، وقد خرَّج له أبو داود والنسائي وابن ماجه حديثا عن عبد الله بن عمرو ، ويقال : عبد الله بن عمر ، وقد اضطرب في إسناده ، وقد وثقه العجلي ، وابن سعد ، وابن حبان ، وقال ابن خزيمة : روى عنه ابن سيرين مع جلالته ، وقال ابن عبد البر : هو مجهول . وقال الغلابي في «تاريخه» : يزعمون أنه لم يسمع من عبد الله بن عمرو ، وإنما يقول : قال عبد الله بن عمرو : فعلى هذا تكون رواياته عن عبد الله بن عمرو منقطعة والله أعلم .

وأما معنى الحديث : فهو أن الإنسان لا يكون مؤمنا كاملا الإيمان الواجب حتى تكون محبته تابعة لما جاء به الرسول ﷺ من الأوامر والنواهي وغيرها ، فيحب ما أمر به ، ويكره ما نهى عنه . وقد ورد القرآن بمثل هذا في غير موضع . قال تعالى : ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] وقال تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] . واذم سبحانه من كره ما أحبه الله ، أو أحب ما كرهه الله ، قال : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأَخْطَأَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩] وقال تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْحَبَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨]

فالواجب على كل مؤمن أن يحب ما أحبه الله محبة توجب له الإتيان بما وجب عليه منه ، فإن زادت المحبة ، حتى أتى بما ندب إليه منه ، كان ذلك فضلا ، وأن يكره ما كرهه الله تعالى كراهة توجب له الكف عما حرم عليه منه ، فإن زادت الكراهة حتى أوجبت الكف عما كرهه تنزيها ، كان ذلك فضلا . وقد ثبت في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال : «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه وولده وأهله والناس أجمعين» (١) فلا يكون المؤمن مؤمنا حتى يقدم محبة الرسول على محبة جميع الخلق ، ومحبة الرسول تابعة لمحبة مرسله . والمحبة الصحيحة تقتضى المتابعة والموافقة في حب المحبوبات وبغض المكروهات ، قال عز وجل : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ

ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَجِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ  
تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ رِزْقَ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ﴿النسبة  
٢٤﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] قال  
الحسن: قال أصحاب النبي ﷺ: يا رسول الله، إنا نحب ربنا حباً شديداً، فأحب الله أن يجعل  
لحبه علماً، فأنزل الله هذه الآية (١).

وفى «الصحيحين» عن النبي ﷺ قال: «ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله  
ورسوله أحبَّ إليه ممَّا سواهما، وأن يُحبَّ المرء لا يُحبه إلا لله، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر  
بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار» (٢). فمن أحبَّ الله ورسوله محبة صادقة من  
قلبه، أوجب له ذلك أن يُحبَّ بقلبه ما يحبه الله ورسوله، ويكره ما يكرهه الله ورسوله، ويرضى  
بما يرضى الله ورسوله، ويسخط ما يسخطه الله ورسوله، وأن يعمل بجوارحه بمقتضى هذا  
الحبِّ والبغض، فإن عمل بجوارحه شيئاً يخالف ذلك، فإن ارتكب بعض ما يكرهه الله  
ورسوله، أو ترك بعض ما يحبه الله ورسوله، مع وجوبه والقدرة عليه، دلَّ ذلك على نقص  
محبه الواجبة، فعليه أن يتوب من ذلك، ويرجع إلى تكميل المحبة الواجبة. قال أبو يعقوب  
التهرجوري: كلُّ من ادَّعى محبة الله عز وجل، ولم يوافقِ الله في أمره، فدعواه باطلة، وكلُّ  
محبٍّ ليس يخاف الله، فهو مغرور.

وقال يحيى بن معاذ: ليس بصادقٍ من ادَّعى محبة الله عز وجل ولم يحفظ حدوده. وسئل  
رؤيم عن المحبة، فتال: الموافقة في جميع الأحوال، وأنشد:

ولو قُلْتُ لى مُثٌ مِثُّ سَمْعًا وَطَاعَةً وَقُلْتُ لِدَاعِي المَوْتِ أَهْلًا وَمَرْحَبًا  
وليعض المتقدمين:

تَعَصَّى الإله وَأَنْتَ تَزْعُمُ حُبَّهُ هَذَا لِعَمْرِى فِى الْقِيَاسِ شَنِيعٌ  
لَوْ كَانَ حُبُّكَ صَادِقًا لَأَطَعْتَهُ إِنَّ الْمُحِبَّ لِمَنْ يُحِبُّ مُطِيعٌ

فجميع المعاصي تنشأ من تقديم هوى النفوس على محبة الله ورسوله، وقد وصف الله  
المشركين باتباع الهوى فى مواضع من كتابه، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا  
يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَعْدَ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]. وكذلك البدع،  
إنَّما تنشأ من تقديم الهوى على الشرع، ولهذا يُسمى أهل الأهواء. وكذلك المعاصي، إنَّما  
تقع من تقديم الهوى على محبة الله ومحبة ما يحبه. وكذلك حبُّ الأشخاص: الواجب فيه أن  
يكون تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ. فيجب على المؤمن محبة الله ومحبة من يحبه الله من

(١) أخرجه ابن جرير (٢٣٢/٣)، قلت: وهو من مراسيل الحسن.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢١)، ومسلم، حديث (٤٣)، والترمذي (٢٦٢٤)، والنسائي (٤٩٨٩)  
من حديث أنس.

الملائكة والرسول والأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين عمومًا، ولهذا كان من علامات وجود حلاوة الإيمان أن يُحبَّ المرء لا يحبه إلا لله. ويحرم موالاة أعداء الله. ومن يكرهه الله عمومًا، وقد سبق ذلك في موضع آخر، وبهذا يكون الدين كله لله. ومن أحبَّ لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان، ومن حبه وبغضه وعطاؤه ومنعه لهوى نفسه، كان ذلك نقصًا في إيمانه الواجب، فيجب عليه التوبة من ذلك، والرجوع إلى اتباع ما جاء به الرسول ﷺ من تقديم محبة الله ورسوله، وما فيه رضا الله ورسوله على هوى النفس ومراداتها كلها.

قال وهيب بن الورد: بلغنا - والله أعلم - أن موسى عليه السلام، قال: يا ربِّ أوصني؟ قال: أوصيك بي، قالها ثلاثًا حتى قال في الآخرة: أوصيك بي أن لا يعرض لك أمرٌ إلا أثرت فيه محبتي على ما سواها، فمن لم يفعل ذلك لم أركه ولم أرحمه. والمعروف في استعمال الهوى عند الإطلاق: أنه الميل إلى خلاف الحق، كما في قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١].

وقد يطلق الهوى بمعنى المحبة والميل مطلقًا، فيدخل فيه الميل إلى الحق وغيره، وربما استعمل بمعنى محبة الحق خاصة والانقياد إليه، وسئل صفوان بن عسال: هل سمعت من النبي ﷺ يذكر الهوى، فقال: سأله أعرابي عن الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم، فقال: «المرء مع من أحب»<sup>(١)</sup>، ولما نزل قوله عز وجل: ﴿تَرْجَىٰ مِنْ نَشَأٍ مِثْنَهُ وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ مِنْ نَشَأٍ﴾ [الأحزاب: ٥١]، قالت عائشة للنبي ﷺ: ما أرى ربك إلا يسارع في هواك<sup>(٢)</sup>. وقال عمر في قصة المشاورة في أسارى بدر: فهو رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر، ولم يهوَ ما قلت<sup>(٣)</sup>. وهذا الحديث مما جاء استعمال الهوى فيه بمعنى المحبة المحمودة، وقد وقع مثل ذلك في الآثار الإسرائيلية كثيرًا، وكلام مشايخ القوم وإشاراتهم نظمًا ونثرًا يكثر فيها هذا الاستعمال، ومما يُناسب معنى الحديث من ذلك قول بعضهم:

إِنَّ هَوَاكَ الَّذِي بِقَلْبِي صَيَّرَنِي سَامِعًا مُطِيعًا  
أَخَذْتُ قَلْبِي وَغَمَضْتُ عَيْنِي سَلَبْتَنِي النَّوْمَ وَالْهُجُوعَا  
فَلَزْتُ فَوَادِي وَخُذْتُ رُقَادِي فَقَالَ: لَا بَلْ هُمَا جَمِيعَا

- (١) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٣٦)، وابن حبان (١٤٩/٤)، (١٣٢١)، والطبراني في الكبير (٨/٥٩)، (٧٣٦٠)، وانظر صحيح الترمذي.  
(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٧٨٨)، ومسلم، حديث (١٤٦٤)، والنسائي، (٣١٩٩)، وابن ماجه، (٢٠٠٠)، وأحمد (١٣٤/٦)، (٢٥٠٧٠).  
(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٧٦٣)، وأحمد (٣٠/١)، (٢٠٨)، وابن حبان (١١٤/١١)، (٤٧٩٣).

## الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أَبَالِي، يَا ابْنَ آدَمَ لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ، يَا ابْنَ آدَمَ إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقَرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَا تَيْتُكَ بِقَرَابِهَا مَغْفِرَةٌ». رواه الترمذي وقال: حديث حسن<sup>(١)</sup> هذا الحديث تفرد به الترمذي خرجه من طريق كثير بن فائد، حدثنا سعيد بن عبيد، سمعت بكر بن عبد الله المزني يقول: حدثنا أنس، فذكره، وقال: حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. انتهى.

وإسناده لا بأس به، وسعيد بن عبيد هو الهنائي، قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في «الثقات»، ومن زعم أنه غير الهنائي فقد وهم. وقال الدارقطني: تفرد به كثير بن فائد، عن سعيد مرفوعًا، ورواه سلم بن قتيبة، عن سعيد بن عبيد، فوقفه على أنس. قلت: قد روى عنه مرفوعًا وموقوفًا، وتابعه على رفعه أيضًا أبو سعيد مولى بني هاشم، فرواه عن سعيد بن عبيد مرفوعًا أيضًا، وقد روى أيضًا من حديث ثابت، عن أنس مرفوعًا، ولكن قال أبو حاتم: هو منكرو. وقد روى أيضًا من حديث أبي ذرٍّ خرجه الإمام أحمد من رواية شهر بن حوشب، عن معد يكرب، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل فذكره بمعناه<sup>(٢)</sup>، ورواه بعضهم عن شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر<sup>(٣)</sup>، وقيل: عن شهر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ، ولا يصح هذا القول. وروى من حديث ابن عباس خرجه الطبراني<sup>(٤)</sup> من رواية قيس بن الربيع، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وروى بعضه من وجوه أخر، فخرجه مسلم في «صحيحه»<sup>(٥)</sup> من حديث المعمر بن سويد، عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: «يقول الله تعالى: مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرُولَةً، وَمَنْ لَقِيتَنِي بِقَرَابِ الْأَرْضِ خَطِيئَةً لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتُهُ بِقَرَابِهَا مَغْفِرَةً». وخرجه الإمام أحمد<sup>(٦)</sup> من رواية أخشن السدوسي، قال: دخلت على أنس فقال: سمعت

- (١) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٤٠)، وانظر الصحيحة (١٢٧).  
 (٢) حسن لغيره: أخرجه أحمد (١٦٧/٥)، (٢١٥١٠)، والدارمي (٤١٤/٢)، (٢٧٨٨)، وقلت: فيه شهر ابن حوشب وهو ضعيف، والحديث حسن بشواهد.  
 (٣) حسن: أخرجه أحمد (١٥٤/٥)، (٢١٤٠٦)، وقلت: إسناده حسن بشواهد.  
 (٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/١٢)، (١٢٣٤٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٧٦٢٨)، وقال: رواه الطبراني وفيه إبراهيم بن إسحاق الصيني وقيس بن الربيع وكلاهما مختلف في بيقية رجاله رجال الصحيح.  
 (٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٨٧)، وابن ماجه (٣٨٢١)، وأحمد (١٤٨/٥)، (٢١٣٥٣).  
 (٦) صحيح: أخرجه أحمد (٢٣٨/٣)، (١٣٥١٨)، وأبو يعلى (٢٢٦/٧)، (٤٢٢٦)، وانظر الصحيحة (١٩٥١).

رسول الله ﷺ يقول: «والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لو أخطأتم حتى تملأ خطاياكم ما بينَ السماء والأرض، ثم استغفرتُم الله، لَغَفَرَ لَكُم». فقد تضمن حديث أنس المبدوء بذكره أنَّ هذه الأسباب الثلاثة يحصل بها المغفرة:

أحدها: الدعاء مع الرجاء، فإن الدعاء مأمور به، وموعود عليه بالإجابة، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [طه: ٦٠].

وفى «السنن الأربعة» عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ» ثم تلا هذه الآية (١).

وفى حديث آخر خرَّجه الطبراني مرفوعاً: «مَنْ أَعْطَى الدُّعَاءَ، أَعْطَى الْإِجَابَةَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [طه: ٦٠]» (٢).

وفى حديث آخر: «ما كان الله لِيَفْتَحَ عَلَى عَبْدٍ بَابَ الدُّعَاءِ، وَيُغْلِقَ عَنْهُ بَابَ الْإِجَابَةِ» (٣). لكن الدعاء سبب مقتضٍ للإجابة مع استكمال شرائطه، وانتفاء موانعه، وقد تتخلَّف إجابته، لانتفاء بعض شروطه، أو وجود بعض موانعه، وقد سبق ذكر بعض شرائطه وموانعه وأدبه في شرح الحديث العاشر.

ومن أعظم شرائطه: حضور القلب، ورجاء الإجابة من الله تعالى، كما خرَّجه الترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ دُعَاءَ مَنْ قَلْبٌ غَافِلٌ لَاهٍ» (٤).

وفى «المسند» (٥) عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ هَذِهِ الْقُلُوبُ أَوْعِيَةٌ، فَبَعْضُهَا أَوْعَى مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ وَأَنْتُمْ مَوْقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ لِعَبْدٍ دُعَاءَ مَنْ ظَهَرَ قَلْبٌ غَافِلٌ».

ولهذا نهى العبد أن يقول في دعائه: اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن لِيَعَزِمِ الْمَسْأَلَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكْرَهَ لَهُ (٦).

(١) صحيح: سبق تخريجه.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في الصغير (١٩٨/٢)، (١٠٢٢)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٧٢١٦)، وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه محمود بن العباس وهو ضعيف.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٢٢/٢)، والعقيلي في الضعفاء (٤٢٤/١) من حديث أنس.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٤٧٩)، والحاكم في المستدرک (٦٧٠/١)، (١٨١٧)، وانظر الصحيحة (٥٩٤).

(٥) حسن لغيره: أخرجه أحمد (١٧٧/٢)، (٦٦٥٥)، وانظر صحيح الترغيب (١٦٥٢).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٣٣٩)، ومسلم، حديث (٢٦٧٩) (٢)، وأبو داود (١٤٨٣)، والترمذي (٣٤٩٧)، وابن ماجه (٣٨٥٤)، وأحمد (٢٤٣/٢)، (٧٣١٢)، والطبراني في الصغير (١١٦/١)، (١٧٠) من حديث أبي هريرة.

ونُهي أن يستعجل، ويترك الدعاء لاستبطاء الإجابة، وجعل ذلك من موانع الإجابة حتى لا يقطع العبد رجاءه من إجابة دعائه ولو طالّت المدة، فإنه سبحانه يحبُّ المُلحِّين في الدعاء. وجاء في الآثار: إن العبد إذا دعا ربه وهو يحبه، قال: يا جبريل، لا تعجل بقضاء حاجة عبيدي، فإنني أحبُّ أن أسمع صوته<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فما دام العبد يُلحُّ في الدعاء، ويطمع في الإجابة من غير قطع الرجاء، فهو قريب من الإجابة، ومن آدمّن قرع الباب، يوشك أن يفتح له.

وفي «صحيح الحاكم» عن أنس مرفوعاً: «لا تعجزوا عن الدعاء، فإنه لن يَهْلِكُ مع الدعاء أحدٌ»<sup>(٢)</sup>. ومن أهم ما يسأل العبدُ ربّه مغفرة ذنوبه، أو ما يستلزم ذلك كالنجاة من النار، ودخول الجنة، وقد قال النبي ﷺ: «حَوْلَهَا ثُذُنَيْنِ»<sup>(٣)</sup> يعني: حول سؤال الجنة والنجاة من النار. قال أبو مسلم الخولاني: ما عَرَضْتُ لى دعوة فذكرت النار إلا صرفتها إلى الاستعاذة منها. ومن رحمة الله تعالى بعبدّه أن العبد يدعو بحاجة من الدنيا، فيصرفها عنه، ويعوّضه خيراً منها، إما أن يصرّف عنه بذلك سوءاً، أو أن يدخرها له في الآخرة، أو يغفر له بها ذنباً، كما في «المسند» و«الترمذي» من حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «ما مِنْ أَحَدٍ يَدْعُو بِدُعَاءٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ مَا سَأَلَ أَوْ كَفَّ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهُ مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ أَوْ قِطِيعَةٍ رَّحِمَ»<sup>(٤)</sup>.

وفي «المسند» و«صحيح الحاكم» عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «ما مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ أَوْ قِطِيعَةٌ رَّحِمَ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِجْدَى ثَلَاثٍ: إما أَنْ يُعْجَلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وإما أَنْ يَدْخُرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وإما أَنْ يَكْثِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا» قالوا: إِذَا نُكْثِرُ؟ قال: «اللَّهُ أَكْثَرُ»<sup>(٥)</sup>. وخرجه الطبراني<sup>(٦)</sup>، وعنده: «أو يغفر له بها ذنباً قد سَلَفَ» بدل قوله: «أو يكشف عنه من السوء مثلاً».

وخرّج الترمذي من حديث عبادة مرفوعاً نحو حديث أبي سعيد أيضاً<sup>(٧)</sup>.

- (١) ضعيف جداً: ذكره الهيثمي في المجمع (١٧٢٢٤) من حديث جابر بن عبد الله، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك.
- (٢) ضعيف جداً: أخرجه ابن حبان (١٥٢/٣)، (٨٧١)، والحاكم في المستدرک (٦٧١/١)، (١٨١٨)، وانظر الضعيفة (٨٤٣).
- (٣) صحيح: سبق تخريجه.
- (٤) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٣٣٨١)، وأحمد (٣٦٠/٣)، (١٤٩٢٢)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٧٨)، ولم أقف عليه في المستدرک كما ذكر المصنف - رحمه الله -.
- (٥) حسن صحيح: أخرجه أحمد (١٨/٣)، (١١١٤٩)، والحاكم في المستدرک (٦٧٠/١)، (١٨١٦)، وأبو يعلى (٢٩٦/٢)، (١٠١٩)، وانظر صحيح الترغيب (١٦٣٣).
- (٦) ذكره الهيثمي في المجمع (٤٨/١٠)، وقال: رواه الطبراني في الأوسط.
- (٧) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٧٣)، والطبراني في الأوسط (١٣٠/١)، (١٤٧)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٣٧).

وبكل حال، فالإلحاح بالدعاء بالمغفرة مع رجاء الله تعالى موجب للمغفرة، والله تعالى يقول: «أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء» وفي رواية: «فلا تظنوا بالله إلا خيراً»<sup>(١)</sup>.  
ويروى من حديث سعيد بن جبيرة عن ابن عمر مرفوعاً: «يأتى الله تعالى بالمؤمن يوم القيامة، فيقرّبهُ حتى يجعلهُ في حجابهِ من جميع الخلق، فيقول له: اقرأ [صحيفتك]، فيعرفهُ ذنباً ذنباً: أنعرفُ أنعرفُ؟ فيقول: نعم نعم، ثم يلتفت العبدُ يمنة ويسرة، فيقول الله تعالى: لا بأس عليك، يا عبدي أنت في سترى من جميع خلقي، ليس بيني وبينك اليوم أحدٌ يطلع على ذنوبك غيري، اذهب قد غفرتُها لك بحرف واحدٍ من جميع ما أتيتني به، قال: ما هو يا رب؟ قال: كنت لا ترجو العفو من أحدٍ غيري»<sup>(٢)</sup>.

فمن أعظم أسباب المغفرة أن العبد إذا أذنب ذنباً لم يرج مغفرته من غير ربه، ويعلم أنه لا يغفر الذنوب ويأخذ بها غيره، وقد سبق ذكر ذلك في شرح حديث أبي ذر: «يا عبدي إني حرمت الظلم على نفسي» الحديث<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أَبَالِي»:

يعني: على كثرة ذنوبك وخطاياك، ولا يتعاضمني ذلك، ولا أستكثره، وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ، قال: «إذا دعا أحدكم فليعظم الرغبة، فإن الله لا يتعاظمه شيء»<sup>(٤)</sup>.  
فذنوب العباد وإن عظمت فإن عفو الله ومغفرته أعظم منها وأعظم، فهي صغيرة في جنب عفو الله ومغفرته.

وفي «صحيح الحاكم»<sup>(٥)</sup> عن جابر أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يقول: واذنوباه واذنوباه مرتين أو ثلاثاً، فقال له النبي ﷺ: «قل: اللهم مغفرتك أوسع من ذنوبي، ورحمتك أرجى عندي من عملي» فقالها، ثم قال له: «عُد»، فعاد، ثم قال له: «عُد» فقال له: «قُم، فقد غفر الله لك» وفي هذا يقول بعضهم:

يا كَبِيرَ الذَّنْبِ عَفْوُ الـ لَهُ مِنْ ذَنْبِكَ أَكْبَرُ  
أَعْظَمُ الْأَشْيَاءِ فِي جَنْبِ عَفْوِ اللَّهِ يَصْغُرُ  
وقال آخر:

يا رَبِّ إِنْ عَظُمَتْ ذُنُوبِي كَثْرَةً فَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ عَفْوَكَ أَعْظَمُ

(١) صحيح: سبق تخريجه .

(٢) ضعيف: ذكره الهيثمي في المجمع (١١٠٧٧)، وقال: رواه الطبراني وفيه القاسم بن بهرام وهو ضعيف .

(٣) صحيح: سبق تخريجه .

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٧٩)، وأحمد (٤٥٧/٢)، (٩٩٠٢)، وابن حبان (١٧٧/٣)، (٨٩٦) من حديث أبي هريرة .

(٥) ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرک (٧٢٨/١)، (١٩٩٤)، وانظر الضعيفة (٤٠٦٢) .



إن كان لا يرجوك إلا مُحسِنٌ فَمَنْ الذي يَرْجو ويدعُو المُجرِمُ  
مالي إليك وسيلةً إلا الرجا وجميلُ عفوك ثم أتى مُسلم  
السبب الثاني للمغفرة: الاستغفار، ولو عظمت الذنوب، وبلغت الكثرة عنان السماء، وهو  
السحاب، وقيل: ما انتهى إليه البصر منها، وفي الرواية الأخرى: «لو أخطأتم حتى بلغت  
خطاياكم ما بين السماء والأرض، ثم استغفرتُم الله لغفر لكم» والاستغفار: طلب المغفرة،  
والمغفرة: هي وقاية شرِّ الذنوب مع سترها.

وقد كثر في القرآن ذكر الاستغفار، فتارة يؤمر به، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ  
عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩]، وقوله: ﴿وَأَن آسْتَغْفِرُوا لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣٠]. وتارة يمدح أهله،  
كقوله: ﴿وَالسُّنْبُورُ بِالْأَسْحَارِ﴾ [إم عمران: ١٧]، وقوله: ﴿وَالْأَسْحَارُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الدَّارِيَات: ١٨]،  
وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ  
اللَّهُ فَمَا لَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [إم عمران: ١٣٥].

وتارة يذكر أن الله يغفر لمن استغفره، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ  
يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠].

وكثيراً ما يُقرن الاستغفار بذكر التوبة، فيكون الاستغفار حينئذٍ عبارة عن طلب المغفرة  
باللسان، والتوبة عبارة عن الإقلاع عن الذنوب بالقلوب والجوارح.

وتارة يفرد الاستغفار، ويُرتب عليه المغفرة، كما ذكر في هذا الحديث وما أشبهه، فقد  
قيل: إنه أريد به الاستغفار المقترن بالتوبة، وقيل: إن نصوص الاستغفار المفردة كلها مطلقة  
تُفيد بما يذكر في آية «آل عمران» من عدم الإصرار، فإن الله وعد فيها المغفرة لمن استغفره من  
ذنوبه ولم يُصر على فعله، فتُحملُ النصوص المطلقة في الاستغفار كلها على هذا المقيد،  
ومجرد قول القائل: اللهم اغفر لي، طلبٌ منه للمغفرة ودعاء بها، فيكون حكمه حكم سائر  
الدعاء، فإن شاء الله أجابه وغفر لصاحبه، لا سيما إذا خرج عن قلبٍ منكسرٍ بالذنب، أو صادف  
ساعةً من ساعات الإجابة كالأسحار وأدبار الصلوات. ويروى عن لقمان عليه السلام أنه قال  
لابنه: يا بني عود لسانك: اللهم اغفر لي، فإن لله ساعات لا يردُّ فيه سائلاً<sup>(١)</sup>.

وقال الحسن: أكثرُوا من الاستغفار في بيوتكم، وعلى موائدكم، وفي طُرُقكم، وفي  
أسواقكم، وفي مجالسكم أينما كنتم، فإنكم ما تدرُونَ متى تنزل المغفرة.

وخرَّج ابن أبي الدنيا في كتاب «حسن الظن»<sup>(٢)</sup> من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «بينما رجلٌ

(١) منقطع: أخرجه ابن أبي الدنيا في: حسن الظن (١/ ١١١)، (١١٩) من حديث معتمر بن سليمان عن أبيه موقوفاً  
عليه.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا في: حسن الظن (١/ ١٠٣)، (١٠٧)، قلت: وفيه عبد الله بن جعفر السعدي  
وهو ضعيف.

مستلقٍ إذا نظر إلى السماء وإلى النجوم، فقال: إني لأعلم أن لك ربًا خالقًا، اللهم اغفر لي، فغفر له.

وعن موزق قال: كان رجل يعمل السيئات، فخرج إلى البرية، فجمع ترابًا، فاضطجع عليه مستلقيًا، فقال: رب اغفر لي ذنوبي، فقال: إن هذا ليعرف أن له ربًا يغفر ويُعذب، فغفر له. وعن مُغيث بن سُمي، قال: بينما رجلٌ خبيثٌ، فتذكر يومًا، فقال: اللهم غُفرانك، اللهم غُفرانك، اللهم غُفرانك، ثم مات فغُفر له.

ويشهد لهذا ما في «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أن عبدًا أذنب ذنبًا، فقال: رب أذنبت ذنبًا فاغفر لي، قال الله تعالى: عَلِمَ عَبْدِي أَن لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ، غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ أَذْنِبْ ذَنْبًا آخَرَ، فَذَكَرَ مِثْلَ الْأَوَّلِ مَرَّتَيْنِ أُخْرَيْنِ». وفي رواية لمسلم: أنه قال في الثالثة: «قد غفرت لعبدي، فليعمل ما شاء» (١)، والمعنى: ما دام على هذه الحال كلما أذنب استغفر، والظاهر أن مراده الاستغفار المقرون بعدم الإصرار، ولهذا في حديث أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ قال: «ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة» خرَّجه أبو داود والترمذي (٢).

وأما استغفار اللسان مع إصرار القلب على الذنب، فهو دعاء مجرد إن شاء الله أجابه، وإن شاء رده. وقد يكون الإصرار مانعًا من الإجابة، وفي «المسند» (٣) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «ويلٌ للذين يُصرُّون على ما فعلوا وهم يَعْلَمُونَ».

وخرَّج ابنُ أبي الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعًا: «التائبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَ لَا ذَنْبَ لَهُ، والمستغفر من ذنب وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه» (٤)، ورفع منكرًا، ولعله موقوف.

قال الضحاك: ثلاثة لا يستجاب لهم، فذكر منهم: رجل مقيم على امرأة زنا كلما قضى شهوته، قال: رب اغفر لي ما أصبت من فلانة، فيقول الرب: تحوّل عنها، وأغفر لك، فأما ما دمت مقيمًا عليها، فإني لا أغفر لك، ورجلٌ عنده مالٌ قوم يرى أهله، فيقول: رب اغفر لي ما أكل من مال فلان، فيقول تعالى: ردّ إليهم مالهم، وأما ما لم تزد إليهم، فلا أغفر لك. وقول القائل: أستغفر الله، معناه: أطلب مغفرته، فهو كقوله: «اللهم اغفر لي، فالاستغفار التام الموجب للمغفرة: هو ما قارن عدم الإصرار، كما مدح الله أهله، ووعدهم

(١) صحيح: سبق تخريجه.

(٢) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (١٥١٤)، والترمذي (٣٥٥٩)، وانظر الضعيفة (٤٤٧٤) من حديث أبي بكر.

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٥/٢)، (٦٥٤١)، والبخاري في: الأدب المفرد (ص ١٣٨)، (٣٨٠)، وانظر الصحيحة (٤٨٣).

(٤) ضعيف: أخرجه البيهقي في الشعب (٧١٧٨)، وانظر ضعيف الجامع (٢٤٩٨).

المغفرة. قال بعض العارفين: من لم يكن ثمرة استغفاره تصحيح توبته، فهو كاذب في استغفاره، وكان بعضهم يقول: استغفارنا هذا يحتاج إلى استغفار كثير، وفي ذلك يقول بعضهم: **أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ لَفْظَةٍ بَدَرَتْ خَالَفَتْ مَعْنَاهَا** وكيف أرجو إجابات الدعاء وقد **سَدَّذْتُ بِالذَّنْبِ عِنْدَ اللَّهِ مَجْرَاهَا** فأفضل الاستغفار ما اقترن به ترك الإصرار، وهو حينئذ توبة نصوح، وإن قال بلسانه: استغفر الله وهو غير مقلع بقلبه، فهو داعٍ لله بالمغفرة، كما يقول: اللهم اغفر لي، وهو حسن وقد يُرجى له الإجابة، وأما من قال: [هو] توبة الكذابين، فمراؤه أنه ليس بتوبة، كما يعتقد بعض الناس، وهذا حق، فإن التوبة لا تكون مع الإصرار. وإن قال: استغفر الله وأتوب إليه فله حالتان:

إحدهما: أن يكون مُصِرًّا بقلبه على المعصية، فهذا كاذب في قوله: «أتوب إليه» لأنه غير تائب، فلا يجوز له أن يخبر عن نفسه بأنه تائب وهو غير تائب. والثانية: أن يكون مقلعًا عن المعصية بقلبه، فاختلف الناس في جواز قوله: «أتوب إليه»، فكرهه طائفة من السلف، وهو قول أصحاب أبي حنيفة حكاه عنهم الطحاوي، وقال الربيع بن خثيم: يكون قوله: «أتوب إليه» كذبة وذنبًا، ولكن ليقول: اللهم تُبْ عليّ، أو يقول: اللهم إني استغفرك فتُبْ عليّ، وهذا قد يحمل على من لم يقع بقلبه وهو بحاله أشبه. وكان محمد ابن سوقة يقول في استغفاره: استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأسأله توبة نصوحًا. وروى عن حذيفة أنه قال: بحسب المرء من الكذب أن يقول: استغفر الله، ثم يعود، وسمع مطرف رجلًا يقول: استغفر الله وأتوب إليه، فتغيظ عليه، وقال: لعلك لا تفعل. وهذا ظاهره يدل على أنه إنما كره أن يقول: «أتوب إليه»، لأن التوبة النصوح لا يعود إلى الذنب أبدًا، فمتى عاد إليه، كان كاذبًا في قوله: «أتوب إليه». وكذلك سئل محمد بن كعب القرظي عمَّن عاهد الله أن لا يعود إلى معصية أبدًا، فقال: من أعظم منه إثماً؟ يتألى على الله أن لا ينفذ فيه قضاؤه، ورجَّح قوله في هذا أبو الفرج ابن الجوزي وروى عن سفيان بن عيينة نحو ذلك. وجمهور العلماء على جواز أن يقول التائب: أتوب إلى الله، وأن يعاهد العبد ربَّه على أن لا يعود إلى المعصية، فإنَّ العزم على ذلك واجب عليه، فهو مخبر بما عزم عليه في الحال، ولهذا قال: «ما أصرَّ من استغفر، ولو عاد في اليوم سبعين مرة» (١). وقال في المعاود للذنب: «قد غفرت لعبدي، فليعمل ما شاء» (٢)، وفي حديث كفارة المجلس: «استغفرك اللهم وأتوب إليك» (٣) وقطع النبي ﷺ سارقًا، ثم قال له: «استغفر الله وتُبْ إليه» فقال: استغفر الله وأتوب

(١) ضعيف: سبق تخريجه قريبًا.

(٢) صحيح: سبق تخريجه.

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٤٣٣)، وأحمد (٤٩٤/٢)، (١٠٤٢٠)، وانظر صحيح الترغيب (١٥١٦).

إليه، فقال: «اللهم تَبِّ عليه» خرَّجه أبو داود<sup>(١)</sup>. واستحبَّ جماعة من السلف الزيادة على قوله: «أستغفر الله وأتوب إليه» فروى عن عمر أنه سمع رجلاً يقول: أستغفر الله وأتوب إليه، فقال له: يا حُمَيْق، قل: توبة من لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا. وسئل الأوزاعي عن الاستغفار: أيقول: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، فقال: إنَّ هذا لحسن، ولكن يقول: ربِّ اغفر لي حتى يتمَّ الاستغفار.

وأفضل أنواع الاستغفار: أن يبدأ العبد بالشَّناء على ربه، ثم يثنى بالاعتراف بذنبه، ثم يسأل الله المغفرة كما في حديث شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال: «سَيِّدُ الاستغفار أن يقول العبدُ: اللهم أنت ربِّي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذُ بك من شرِّ ما صنعت، أبوءُ لك بنعمتك عليَّ، وأبوءُ بذنبي، فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذُّنوبَ إلا أنت» خرَّجه البخاري<sup>(٢)</sup>.

وفى «الصحيحين» عن عبد الله بن عمرو أنَّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: يا رسول الله، علِّمني دعاءً أدعوه في صلاتي، قال: «قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلمًا كثيرًا، ولا يغفر الذُّنوبَ إلا أنت، فاغفر لي مغفرةً من عندك، وارحمني إنَّك أنت الغفور الرحيم»<sup>(٣)</sup>.

ومن أنواع الاستغفار: أن يقول العبد: «أستغفرُ الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوبُ إليه» وقد روى عن النبي ﷺ أن من قاله غُفِرَ له وإن كان فرًّا من الرِّحْف، خرَّجه أبو داود والترمذي<sup>(٤)</sup>. وفى كتاب «اليوم والليلة» للنسائي<sup>(٥)</sup>، عن خبَّاب بن الأرت، قال: قلت: يا رسول الله، كيف نستغفر؟ قال: «قل: اللهم اغفر لنا وارحمنا وتُب علينا، إنَّك أنت التَّوَّابُ الرحيم»، وفيه عن أبي هريرة، قال: ما رأيت أحدًا أكثر أن يقول: «أستغفر الله وأتوب إليه» من رسول الله ﷺ<sup>(٦)</sup>.

وفى «السنن الأربعة» عن ابن عمر، قال: إن كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ في المجلس الواحد مائة مرة يقول: «ربِّ اغفر لي وتُب عليَّ، إنَّك أنت التَّوَّابُ الغفور»<sup>(٧)</sup>.

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٤٣٨٠)، والنسائي (٤٨٧٧)، وابن ماجه (٢٥٩٧)، وأحمد (٢٩٣/٥)، (٢٢٥٦١)، وانظر ضعيف أبي داود.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٣٠٦)، والترمذي (٣٣٩٣)، والنسائي (٥٥٢٢)، وأحمد (١٢٢/٤)، (١٧١٥٢).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٣٢٦)، ومسلم، حديث (٢٧٠٥)، والترمذي (٣٥٣١)، والنسائي (١٣٠٢)، وابن ماجه (٣٨٣٥)، وأحمد (٣/١)، (٨).

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (١٥١٧)، والترمذي (٣٥٧٧)، وانظر الصحيحة (٢٧٢٧).

(٥) ضعيف: أخرجه النسائي في الكبرى (١١٩/٦)، (١٠٢٩٥)، وفي: عمل اليوم والليلة (٤٦١)، قلت وفيه سعيد بن زياد، قال عنه ابن حجر: مقبول إذا توبع.

(٦) صحيح: سبق تخريجه. (٧) صحيح: سبق تخريجه.

وفى «صحيح البخاري» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة»<sup>(١)</sup>.

وفى «صحيح مسلم» عن الأغر المزني، عن النبي ﷺ قال: «إنه لينفان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة»<sup>(٢)</sup>. وفى «المسند» عن حذيفة قال: قلت: يا رسول الله إني ذرَبُ اللسان وإنَّ عامة ذلك على أهلي، فقال: «أين أنت من الاستغفار إني لأستغفر الله في اليوم واللييلة مائة مرة»<sup>(٣)</sup>.

وفى «سنن أبي داود»<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب». قال أبو هريرة: إني لأستغفر الله وأتوب إليه كل يوم ألف مرة، وذلك على قدر ديني. وقالت عائشة: طوبى لمن وجد في صحيفته استغفاراً كثيراً. قال أبو المنهال: ما جاور عبد في قبره من جار أحب إليه من استغفار كثير<sup>(٥)</sup>. وبالجمللة فدواء الذنوب الاستغفار، وروينا من حديث أبي ذر مرفوعاً: «إن لكل داء دواء، وإن دواء الذنوب الاستغفار»<sup>(٦)</sup>. قال قتادة: إن هذا القرآن يدلكم على دوائكم ودوائكم، فأما دوائكم: فالذنوب، وأما دواؤكم: فالاستغفار، قال بعضهم: إنما موعول المذنبين البكاء والاستغفار، فمن أهمته ذنوبه أكثر لها من الاستغفار. قال رباح القيسي: لى نيت وأربعون ذنباً، قد استغفر الله لكل ذنب مائة ألف مرة. وحاسب بعضهم نفسه من وقت بلوغه، فإذا زلاته لا تُجاوز ستاً وثلاثين زلةً، فاستغفر الله لكل زلة مائة ألف مرة، وصلى لكل زلة ألف ركعة، ختم في كل ركعة منها ختمة، قال: ومع ذلك، فإني غير آمن سطوة ربي أن يأخذني بها، وأنا على خطرٍ من قبول التوبة. ومن زاد اهتمامه بذنوبه، فربما تعلق بأذيالٍ من قَلت ذنوبه، فالتمس منه الاستغفار، وكان عمر يطلب من الصبيان الاستغفار، ويقول: إنكم لم تذبوا، وكان أبو هريرة يقول للغلمان الكتاب: قولوا: اللهم اغفر لأبي هريرة، فيؤمن على دعائهم.

قال بكر المزني: لو كان رجل يطوف على الأبواب كما يطوف المسكين يقول: استغفروا لي، لكان نوله أن يفعل. ومن كثرت ذنوبه وسيئاته حتى فاتت العدة والإحصاء، فليستغفر الله

(١) صحيح: سبق تخريجه. (٢) صحيح: سبق تخريجه.

(٣) ضعيف: سبق تخريجه.

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (١٥١٨)، وابن ماجه (٣٨١٩)، وانظر ضعيف الجامع (٥٨٢٩)، ولم أقف على قول أبي هريرة التالي للحديث.

(٥) صحيح: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٩٥/١٠) عن عائشة موقوفاً، وابن ماجه، حديث (٣٨١٨) من حديث عبد الله بن بسر مرفوعاً، وانظر صحيح الجامع (٣٩٣٠).

(٦) ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٧٠/٤)، (٧٦٠٧) بنحوه من حديث أنس بن مالك عن أبي ذر موقوفاً وليس مرفوعاً، قلت: وفيه خالد بن خدّاش وهو ضعيف.

مما علم الله، فإن الله قد علم كل شيء وأحصاه، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنْثَرُونَ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَسَوْفَ [المجادلة: ٦]﴾، وفي حديث شداد بن أوس، عن النبي ﷺ: «أسألك من خير ما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأستغفر لك لما تعلم، إنك أنت علام الغيوب»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا يقول بعضهم:

أستغفرُ الله ممَّا يَعلَمُ الله      إن الشَّقِيَّ لَمَن لا يَرحَمُ الله  
ما أحلَمَ الله عمن لا يُراقِبُه      كُلُّ مُسِيءٍ ولكن يَحلُمُ الله  
فاستَغفرُ الله ممَّا كان من زَلَلٍ      طُوبَى لَمَن كَفَّ عما يَكْرَهُ الله  
طُوبَى لَمَن حَسُنَتْ فِيهِ سَريِرَتُه      طُوبَى لَمَن يَنْتَهِى عَمَّا نَهَى الله

السبب الثالث من أسباب المغفرة: التوحيد:

وهو السبب الأعظم، فمن فقد المغفرة، ومن جاء به فقد أتى بأعظم أسباب المغفرة، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] فمن جاء مع التوحيد بقراب الأرض - وهو ملؤها أو ما يقارب ملأها - خطايا، لقيه الله بقرابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة الله عز وجل، فإن شاء غفر له، وإن شاء أخذه بذنوبه، ثم كان عاقبته أن لا يُخلَّد في النار، بل يخرج منها، ثم يدخل الجنة.

قال بعضهم: الموحد لا يلقى في النار كما يلقى الكفار، ولا يلقى فيها ما يلقى الكفار، ولا يبقى فيها كما يبقى الكفار، فإن كمل توحيد العبد وإخلاصه لله فيه، وقام بشروطه كلها بقلبه ولسانه وجوارحه، أو بقلبه ولسانه عند الموت، أوجب ذلك مغفرة ما سلف من الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية. فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبه، أخرجت منه كل ما سوى الله محبة وتعظيمًا وإجلالًا ومهابة، وخشية، ورجاء، وتوكلًا، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياها كلها ولو كانت مثل زبد البحر، وربما قلبتها حسنات، كما سبق ذكره في تبديل السيئات حسنات، فإن هذا التوحيد هو الإكسير الأعظم، فلو وضع ذرة منها على جبال الذنوب والخطايا لقلبها حسنات كما في «المسند» وغيره، عن أم هانئ - عن النبي ﷺ قال: «لا إله إلا الله لا تترك ذنبًا، ولا يسبقها عمل»<sup>(٢)</sup>.

وفي «المسند»<sup>(٣)</sup> عن شداد بن أوس، وعبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال لأصحابه: «ارفعوا أيديكم، وقولوا: لا إله إلا الله»، فرفعنا أيدينا ساعة، ثم وضع رسول الله ﷺ يده، ثم

(١) صحيح: سبق تخريجه.

(٢) ضعيف: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٧٩٧)، وانظر ضعيف الجامع (٦١٧٧).

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (١٢٤/٤)، (١٧١٦٢)، والحاكم في المستدرک (٦٧٩/١)، (١٨٤٤)، وانظر ضعيف الترغيب (٩٢٤).

قال: «الحمد لله، اللهم بعثني بهذه الكلمة، وأمرتني بها، ووعدتني الجنة عليها، وإنك لا تخلف الميعاد»، ثم قال: «أبشروا، فإن الله قد غفر لكم».

قال الشبلي: من ركن إلى الدنيا أحرقتة بنارها، فصار رمادًا تذروه الرياح، ومن ركن إلى الآخرة أحرقتة بنورها، فصار ذهبًا أحمر يُنتفع به، ومن ركن إلى الله، أحرقه نور التوحيد فصار جوهراً لا قيمة له!!

إذا علقت ناز المحبة بالقلب أحرقت منه كل ما سوى الرب عز وجل، فظهر القلب حينئذ من الأغيار، وصلاح عرشاً للتوحيد: «ما وسعني سمائي ولا أرضي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن» (١).

غصني الشوق إليهم بريقي فوا حريقي في الهوى وا حريقي  
قد رمانى الحب في لُج بحر فخذوا باللو كف الغريق  
حل عندى حُبكم في شغافى حل وئى كل عقيد وثيق  
فهذا آخر ما ذكره الشيخ رحمه الله من الأحاديث في هذا الكتاب

ونحن بعون الله ومشيتته نذكر تنمة الخمسين حديثاً من الأحاديث الجامعة لأنواع العلوم والحكم والآداب الموعود بها في أول الكتاب، والله الموفق للصواب، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وإليه المآب.



(١) لا أصل له انظر الضعيفة (٥١٠٤).

## الحديث الثالث والأربعون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبْقَتْ الْفَرَائِضَ، فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ». خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١)

هذا الحديث الذي زعم بعض شراح هذه الأربعين أن الشيخ رحمه الله أغفله، فإنه مشتمل على أحكام الموارث وجامع لها، وهذا الحديث خرَّجناه من رواية وهيب، وروح بن القاسم، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن عباس، وخرَّجناه مسلم من رواية معمر، ويحيى بن أيوب، عن ابن طاووس أيضًا. وقد رواه الثوري، وابن عيينة، وابن جريج وغيرهم عن ابن طاووس عن أبيه مرسلًا من غير ذكر ابن عباس، ورجَّح النسائي إرساله (٢).

وقد اختلف العلماء في معنى قوله: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»:

فقال طائفة: المراد بالفرائض الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى، والمراد: أعطوا الفروض المقدرة لمن سَمَّاها الله لهم، فما بقى بعد هذه الفروض، فيستحقه أولى الرجال، والمراد بالأولي: الأقرب، كما يقال: هذا يلي هذا، أي: يقرُّب منه، فأقرب الرجال هو أقرب العصبات، فيستحقُّ الباقي بالتعصيب، وبهذا المعنى فسر الحديث جماعة من الأئمة، منهم الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، نقله عنهما إسحاق بن منصور، وعلى هذا، فإذا اجتمع بنت وأخت وعم أو ابن عم أو ابن أخ، فينبغي أن يأخذ الباقي بعد نصف البنت العصبية، وهذا قول ابن عباس، وكان يتمسك بهذا الحديث، ويقرُّ بأن الناس كلهم على خلافه، وذهبت الظاهرية إلى قوله أيضًا.

وقال إسحاق: إذا كان مع البنت والأخت عصبية، فالعصبية أولى، وإن لم يكن معهما أحد، فالأخت لها الباقي، وحكى عن ابن مسعود أنه قال: البنت عصبية من لا عصبية له، وردَّ بعضهم هذا، وقال: لا يصحُّ عن ابن مسعود. وكان ابن الزبير ومسروق يقولان بقول ابن عباس، ثم رجعا عنه.

وذهب جمهور العلماء إلى أن الأخت مع البنت عصبية لها ما فضل، منهم عمر، وعلي، وعائشة، وزيد، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وتابعهم سائر العلماء.

وروى عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج: سألت ابن طاووس عن ابنة وأخت، فقال: كان أبي يذكر عن ابن عباس، عن رجل عن النبي ﷺ فيها شيئًا، وكان طاووس لا يرضى بذلك الرجل،

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٧٣٢)، ومسلم، حديث (١٦١٥)، وأبو داود (٢٨٩٨)، والترمذي (٢٠٩٨)، وابن ماجه (٢٧٤٠)، وأحمد (٢٩٢/١)، (٢٦٥٧)، والأولى: الأقرب.

(٢) مرسل: أخرجه النسائي في الكبرى (٧١/٤)، (٦٣٣٢) من حديث ابن طاووس عن أبيه مرسلًا، وقال النسائي هو أشبه بالصواب.



قال: وكان أبي يشك فيها، ولا يقول فيها شيئاً، وقد كان يُسأل عنها. والظاهر - والله أعلم - أن مراد طاووس هو هذا الحديث، فإن ابن عباس لم يكن عنده نص صريح عن النبي ﷺ في ميراث الأخت مع البنت، إنما كان يتمسك بمثل عموم هذا الحديث. وما ذكره طاووس أن ابن عباس رواه عن رجل وأنه لا يرضاه، فابن عباس أكثر رواياته للحديث عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول قد رضى الله عنهم، وأثنى عليهم، فلا عبرة بعد ذلك بعدم رضا طاووس.

وفى «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن أبي قيس الأودي عن هُزَيْل بن شرحبيل، قال: جاء رجل إلى أبي موسى، فسأله عن ابنة، وابنة ابن، وأخت لأب وأم، فقال: للابنة النصف، وللأخت ما بقى واث ابن مسعود فسيُتابعني، فأتى ابن مسعود، فذكر ذلك له، فقال: لقد ضللت إذا، وما أنا من المهتدين أقضى فيها بقضاء رسول الله ﷺ: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقى، فللأخت، قال: فأتينا أبا موسى، فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني، ما دام هذا الخبر فيكم.

وفيه أيضاً عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، قال: قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ النصف للابنة، والنصف للأخت، ثم ترك الأعمش ذكر عهد رسول الله ﷺ فلم يذكره<sup>(٢)</sup>. وخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> من وجه آخر عن الأسود، وزاد فيه: ونبي الله ﷺ يومئذ حي.

واستدل ابن عباس لقوله بقول الله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُ يُتَبِّعُكُمْ فِي الْكَفَالَةِ إِنِ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وكان يقول: أنتم أعلم أم الله؟ يعني: أن الله لم يجعل لها النصف إلا مع عدم الولد، وأنتم تجعلون لها النصف مع الولد وهو البنت<sup>(٤)</sup>. والصواب قول عمر والجمهور، ولا دلالة في هذه الآية على خلاف ذلك؛ لأن المراد بقوله: ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] بالفرض، وهذا مشروط بعدم الولد بالكلية، ولهذا قال بعده: ﴿وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] يعني: بالفرض، والأخت الواحدة إنما تأخذ النصف مع عدم وجود الولد الذكر والأنثى، وكذلك الأختان فصاعداً إنما يستحقون الثلثين مع عدم وجود الولد الذكر والأنثى، فإن كان هناك ولد، فإن كان ذكراً، فهو مقدّم على الإخوة مطلقاً ذكورهم وإناثهم، وإن لم يكن هناك ولد ذكراً، بل أنثى، فالباقي بعد فرضها يستحقه الأخ مع أخته بالاتفاق، فإذا كانت الأخت لا يُسقطها أخوها؛ فكيف يسقطها من هو أبعد منه من

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٧٣٦).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٧٤١).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٢٨٩٣)، وانظر صحيح أبي داود.

(٤) صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٣٩/٢)، (٣٢٠٩)، والبيهقي في السنن (٢٣٣/٦)، (١٢١١٣)، وقال الحاكم: على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

العصبات كالعم وأبنة؟

وإذا لم يكن العصبه الأبعد مسقطاً لها، فيتعين تقديرها عليه، لامتناع مشاركتها لها، فمفهوم الآية أن الولد يمنع أن يكون للأخت النصف بالفرض، وهذا حق ليس مفهوماً أن الأخت تسقط بالبنت، ولا تأخذ ما فضل من ميراثها، يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١٦]، وقد أجمعت الأمة على أن الولد الأنثى لا يمنع الأخ أن يرث من مال أخته ما فضل عن البنت أو البنات، وإنما وجود الولد الأنثى يمنع أن يحوز الأخ ميراث أخته كله، فكما أن الولد إن كان ذكراً، منع الأخ من الميراث، وإن كان أنثى لم يمنعه الفاضل عن ميراثها، وإن منعه حيازة الميراث، فكذلك الولد إن كان ذكراً منع الأخت الميراث بالكلية، وإن كان أنثى، منعت الأخت أن يفرض لها النصف، ولم تمنعها أن تأخذ ما فضل عن فرضها، والله أعلم.

وأما قوله: «فَمَا أَبْقَى الْفَرَائِضَ، فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»:

فقد قيل: إن المراد به العصبه البعيدة خاصة، كبنى الإخوة والأعمام وبنينهم، دون العصبه القريب؛ بدليل أن الباقي بعد الفروض يشترك فيه الذكر والأنثى إذا كان العصبه قريباً، كالأولاد والإخوة بالاتفاق، فكذلك الأخ مع البنت بالنص الدال عليه. وأيضاً فإنه يخص منه هذه الصور بالاتفاق، وكذلك يخص منه المعلقة مولاة النعمة بالاتفاق، فتخص منه صورة الأخت مع البنت بالنص.

وقالت طائفة آخرون: المراد بقوله: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» ما يستحقه ذوى الفروض فى الجملة، سواء أخذوه بفرض أو بتعصيب طراً لهم، والمراد بقوله: «فَمَا بَقِيَ، فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ» العصبه الذى ليس له فرض بحال، ويدل عليه أنه قد روى الحديث بلفظ آخر، وهو: «اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله»، فدخل فى ذلك كل من كان من أهل الفروض بوجوه من الوجوه، وعلى هذا، فما تأخذه الأخت مع أخيها، أو ابن عمها إذا عصبها هو داخل فى هذه القسمة؛ لأنها من أهل الفرائض فى الجملة، فكذلك ما تأخذه الأخت مع البنت.

وقالت فرقة أخرى: المراد بأهل الفرائض فى قوله: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»، وقوله: «اقسموا المال بين أهل الفرائض» جملة من سمّاه الله فى كتابه من أهل الموارث من ذوى الفروض والعصبات كلهم، فإن كل ما يأخذه الورثة، فهو فرض فرضه الله لهم، سواء كان مقدراً أو غير مقدر، كما قال بعد ذكر ميراث الوالدين والأولاد: ﴿فَرِيشَةً مِنْكُمْ أَلَّهُ﴾ [النساء: ١١]، وفيهم ذوى فرض وعصبه، وكما قال: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرٌ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧]، وهذا يشمل العصبات وذوى الفروض، فكذلك قوله: «اقسموا الفرائض بين أهلها على كتاب الله» يشمل قسمته بين ذوى الفروض والعصبات على ما فى كتاب الله، فإن قسم على ذلك ثم فضل منه شيء، فيختص بالفاضل أقرب الذكور من الورثة، وكذلك إن لم يوجد فى كتاب الله تصريح بقسمته بين من

سماء الله من الورثة، فيكون حينئذ المال لأولى رجل ذكر منهم.

فهذا الحديث مبينٌ لكيفية قسمة الموارث المذكورة في كتاب الله بين أهلها ومبينٌ لقسمة ما فضل من المال عن تلك القسمة ممّا لم يُصرَّح به في القرآن من أحوال أولئك الورثة وأقسامهم، ومبينٌ أيضًا لكيفية توريث بقية العصابات الذين لم يُصرَّح بتسميتهم في القرآن، فإذا ضُمَّ هذا الحديث إلى آيات القرآن، انتظم ذلك كله معرفة قسمة الموارث بين جميع ذوى الفروض والعصابات. ونحن نذكر حكم توريث الأولاد والوالدين كما ذكره الله في أول سورة النساء، وحكم توريث الإخوة من الأبوين، أو من الأب، كما ذكره الله في آخر السورة المذكورة. فأما الأولاد: فقد قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِيكَ اللَّهُ فِي الْأَوْلَادِ لِلَّذِي يَرْتَضَىٰ اللَّهُ لَكَ وَلِلَّذِي يَرْتَضَىٰ اللَّهُ لَكَ وَلِلَّذِي يَرْتَضَىٰ اللَّهُ لَكَ وَلِلَّذِي يَرْتَضَىٰ اللَّهُ لَكَ﴾ [النساء: ١١]، فهذا حكم اجتماع ذكورهم وإناثهم، أنّه يكون للذكر منهم مثل حظ الأنثيين، ويدخل في ذلك الأولاد، وأولاد البنين باتفاق العلماء، فمتى اجتمع الأولاد إخوة وأخوات، اقتسموا الميراث على هذا الوجه عند الأكثرين، فلو كان هناك بنتٌ للصلب أو ابنتان، وكان هناك ابنٌ ابنٍ مع أخته اقتسما الباقي أثلاثًا؛ لدخولهم في هذا العموم. هذا قول جمهور العلماء، منهم عمر وعليّ وزيد وابن عباس، وذهب إليه عامة العلماء، والأئمة الأربعة. وذهب ابن مسعود إلى أنّ الباقي بعد استكمال بنات الصلب الثلاثين، كله لابن الابن، ولا يُعصَّبُ أخته، وهو قول علقمة وأبي ثور وأهل الظاهر، فلا يُعصَّبُ عندهم الولد أخته إلا أن يكون لها فريضة لو انفردت عنه، فكذلك قالوا فيما إذا كان هناك بنتٌ وأولاد ابنٍ ذكور وإناث: إن الباقي لجميع ولد الابن، للذكر منهم مثل حظ الأنثيين. وقال ابن مسعود في بنت وبنات ابن وبنى ابن: للبنات النصف، والباقي بين ولد الابن، للذكر مثل حظ الأنثيين إلا أن تزيد المقاسمة بنات الابن على السدس، فيفرض لهنّ السدس، ويجعل الباقي لبنى الابن، وهو قول أبي ثور.

وأما الجمهور، فقالوا: النصف الباقي لولد الابن، للذكر مثل حظ الأنثيين عملاً بعموم الآية، وعندهم أن الولد وإن نزل يُعصَّبُ من في درجته بكلّ حال، سواء كان للأنثى فرض بدونه أو لم يكن، ولا يُعصَّبُ من أعلى منه من الإناث إلا بشرط أن لا يكون لها فرض بدونه، ولا يُعصَّبُ من أسفل منه بكلّ حال. ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ مِنْهُنَّ أُمَّةٌ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] فهذا حكم انفرد الإناث من الأولاد أن للواحدة النصف، ولما فوق الاثنتين الثلثان، ويدخل في ذلك بنات الصلب وبنات الابن عند عدمهن، فإن اجتمعن، فإن استكمل بنات الصلب الثلاثين، فلا شيء لبنات الابن المنفردات، وإن لم يستكمل البنات الثلاثين، بل كان ولد الصلب بنتًا واحدة، ومعها بنات ابن، فللبنت النصف، ولبنات الابن السدس تكملة الثلاثين؛ لثلاث يزيد فرض البنات على الثلاثين، وبهذا قضى النبي ﷺ في حديث ابن مسعود الذي تقدم ذكره، وهو قول عامة العلماء، إلا ما روى عن أبي [مسعود] وسلمان بن ربيعة.

أنه لا شيء لبنات الابن، وقد رجع أبو موسى إلى قول ابن مسعود لما بلغه قوله في ذلك<sup>(١)</sup>. وإنما أشكل على العلماء حكم ميراث البننتين، فإن لهما الثلثين بالإجماع كما حكاه ابن المنذر وغيره، وما حكى فيه عن ابن عباس أن لهما النصف، فقد قيل: إن إسناده لا يصح، والقرآن يدل على خلافه، حيث قال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، فكيف تورث أكثر من واحدة النصف؟ وحديث ابن مسعود في تورث البنت النصف وبنت الابن السدس تكملة الثلثين يدل على تورث البننتين الثلثين بطريق الأولي، وخرّج الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي من حديث جابر أن النبي ﷺ ورث ابنتي سعد ابن الربيع الثلثين<sup>(٢)</sup>، ولكن أشكل فهم ذلك من القرآن لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، فلهذا اضطرب الناس في هذا، وقال كثير من الناس فيه أقوالاً مستبعدة.

ومنهم من قال: استفيد حكم ميراث الابنتين من ميراث الأختين، فإنه قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، واستفيد حكم ميراث أكثر من الأختين من حكم ميراث ما فوق اثنتين. ومنهم من قال: البنت مع أخيها لها الثلث بنص القرآن، فلأن يكون لها الثلث مع أختها أولي، وسلك بعضهم مسلكاً آخر، وهو أن الله تعالى ذكر حكم تورث اجتماع الذكور والإناث من الأولاد، وذكر حكم تورث الإناث إذا انفردن عن الذكور، ولم ينص على حكم انفرد الذكور منهم عن الإناث، وجعل حكم الاجتماع أن الذكر له مثل حظ الأنثيين، فإن اجتمع مع الابن ابنتان فصاعداً، فله مثل نصيب اثنتين منهن، وإن لم يكن معه إلا ابنة واحدة، فله الثلثان ولها الثلث، وقد سمى الله ما يستحقه الذكر حظ الأنثيين مطلقاً، وليس الثلثان حظ الأنثيين في حال اجتماعهما مع الذكر، لأن حظهما حينئذ النصف، فتعين أن يكون الثلثان حظهما حال الانفرد. وبقي هاهنا قسم ثالث لم يُصرح القرآن بذكره، وهو حكم انفرد الذكور من الولد، وهذا مما يمكن إدخاله في حديث ابن عباس: «فَمَا بَقِيَ، فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»، فإن هذا القسم قد بقي ولم يُصرح بحكمه في القرآن، فيكون المال حينئذ لأقرب الذكور من الولد والأم على هذا، فإنه لو اجتمع ابنٌ وابنٌ ابن، لكان المال كله لابن، ولو كان ابنٌ وابنٌ ابن، وابنٌ ابن، لكان المال كله لابن الابن على مقتضى حديث ابن عباس، والله أعلم.

ثم ذكر تعالى حكم ميراث الأبوين، فقال: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُمَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١] فهذا حكم ميراث الأبوين، إذا كان للولد المتوفى ولد، وسواء في الولد الذكر والأنثي، وسواء فيه ولد الصلب وولد الابن، هذا كالإجماع من العلماء وقد حكى بعضهم

(١) صحيح: سبق تخريجه قريباً.

(٢) حسن: أخرجه أبو داود، حديث (٢٨٩٢)، والترمذي (٢٠٩٢)، وابن ماجه (٢٧٢٠)، وانظر الإرواء (١٦٧٧).

عن مجاهد فيه خلافاً، فمتى كان للميت ولدٌ، أو ولدُ ابنٍ، وله أبوان، فلكل واحدٍ من أبويه السدس فرضاً، ثم إن كان الولد ذكراً، فالباقي بعد سدس الأبوين له، وربما دخل هذا في قوله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ، فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ». وأقرب العصباء الابن، وإن كان الولد أنثى، فإن كانتا اثنتين فصاعداً، فالثلثان لهنّ، ولا يفضلُ من المال شيءٌ، وإن كانت بنتاً واحدة، فلها النصف، ويفضلُ من المال سدسٌ آخر، فيأخذه الأب بالتعصيب، عملاً بقوله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ، فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»، فهو أولى رجل ذكر عند فقد الابن؛ إذا هو أقربُ من الأخ وابنه والعم وابنه.

ثم قال تعالى: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلأُمُّوهُ الثُّلُثُ» [النساء: ١١] يعني: إذا لم يكن للميت ولد، وله أبوان يرثانه، فلأُمُّه الثلث، فيُفهم من ذلك أن الباقي بعد الثلث للأب؛ لأنه أثبت ميراثه لأبويه، وخصَّ الأم من الميراث بالثلث، فعلم أنَّ الباقي للأب، ولم يقل: فللأب - مثلاً - ما للام، لثلاثي يومهم أنَّ اقتسامهما المال هو بالتعصيب كالأولاد والإخوة، إذا كان فيهم ذكور وإنثى. وكان ابن عباس يتمسك بهذه الآية لقوله في المسألتين الملقبتين بالعمريتين وهما: زوج وأبوان، وزوجة وأبوان، فإن عمر قضى أن الزوجين يأخذان فرضهما من المال، وما بقى بعد فرضهما في المسألتين، فللأم ثلثه، والباقي للأب<sup>(١)</sup>، وتابعه على ذلك جمهور الأمة.

وقال ابن عباس: بل للام الثلث كاملاً<sup>(٢)</sup>، تمسكاً بقوله: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلأُمُّوهُ الثُّلُثُ» [النساء: ١١].

وقد قيل في جواب هذا: إنَّ الله إنَّما جعل للام الثلث بشرطين:

أحدهما: أن لا يكون للولد المتوفى ولد.

والثاني: أن يرثه أبواه، أي: أن ينفرد أبواه بميراثه، فما لم ينفرد أبواه بميراثه، فلا تستحق الأم الثلث، وإن لم يكن للمتوفى ولد.

وقد يقال - وهو أحسن -: إن قوله: «وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلأُمُّوهُ الثُّلُثُ» [النساء: ١١] أي: من ورثه الأبوان، ولم يقل: فلأُمُّه الثلث مما ترك كما قال في السدس، فالمعنى: أنه إذا لم يكن له ولد، وكان لأبويه من ماله ميراث، فللأم ثلث ذلك الميراث الذي يختص به الأبوان، ويبقى الباقي للأب. ولهذا السر - والله أعلم - حيث ذكر الله الفروض المقدرة لأهلها، قال فيها: «وَمِمَّا تَرَكَ» أو ما يدل على ذلك، كقوله: «مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ» [النساء: ١٢]، ليبين أن ذا الفرض حقه ذلك الجزء المفروض المقدر له من جميع المال بعد الوصايا والديون، وحيث ذكر

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٩٠١٥)، قلت وإسناده صحيح.

(٢) صحيح: أخرجه البيهقي في السنن (٢٢٨/٦)، (١٢٠٨٥)، قلت وإسناده صحيح.

ميراث العصباء، أو ما يقتسمه الذكور والإناث على وجه التعصيب، كالأولاد والإخوة لم يقيده بشيء من ذلك، ليبين أن المال المقتسم بالتعصيب ليس هو المال كله، بل تارة يكون جميع المال، وتارة يكون هو الفاضل عن الفروض المفروضة المقدرة، وهنا لما ذكر ميراث الأبوين من ولدهما الذي لا ولد له، ولم يكن اقتسامهما للميراث بالفرض المحض، كما في ميراثهما مع الولد، ولا كان بالتعصيب المحض الذي يُعصب فيه الذكر الأنثى، وبأخذ مثلي ما تأخذه الأنثى، بل كانت الأم تأخذ ما تأخذه بالفرض، والأب يأخذ ما يأخذه بالتعصيب، قال: ﴿وَوَرَّثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] يعني: أن القدر الذي يستحقه الأبوان من ميراثه تأخذ الأم ثلثه فرضاً، والباقي يأخذه الأب بالتعصيب، وهذا مما فتح الله به، ولا أعلم أحداً سبق إليه، والله الحمد والمنة.

ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١]، يعني: للأم السدس مع الإخوة من جميع التركة الموروثة التي يقتسمها الورثة، ولم يذكر هنا ميراث الأب مع الأم، ولا شك أنه إذا اجتمع أم وإخوة ليس معهم أب، فإن للأم السدس، والباقي للإخوة، ويحجبها الأخوان فصاعداً عند الجمهور. وأما إن كان مع الأم والإخوة أب. فقال الأكثرون: يحجب الإخوة الأم ولا يرثون، ورؤى عن ابن عباس أنهم يرثون السدس الذي حجبوا عنه الأم بالفرض كما يرث ولد الأم مع الأم بالفرض. وقد قيل: إن هذا مبني على قوله: إن الكلاله من لا ولد له خاصة، ولا يشترط للكلالة فقد الوالد، فيرث الإخوة مع الأب بالفرض.

ومن العلماء المتأخرين من قال: إذا كان الإخوة محجوبين بالأب، فلا يحجبون الأم عن شيء، بل لها حينئذ الثلث، ورجحه الإمام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله عليه، وقد يؤخذ من عموم قول عمر وغيره من السلف: من لا يرث لا يحجب، وقد قال نحوه أحمد والخراقي، لكن أكثر العلماء يحملون ذلك على أن المراد من ليس له أهلية الميراث بالكلية، كالكافر والرقيق، دون من لا يرث، لأنحجابيه بمن هو أقرب منه، والله أعلم.

وقد يشهد للقول بأن الإخوة إذا كانوا محجوبين لا يحجبون الأم أن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] ولم يذكر الأب، فدل على أن ذلك حكم أفراد الأم مع الأخوة، فيكون الباقي بعد السدس كله لهم، وهذا ضعيف، فإن الإخوة قد يكونون من أم، فلا يكون لهم سوى الثلث، والله تعالى أعلم.

واعلم أن الله تعالى ذكر حكم ميراث الأبوين، ولم يذكر الجد ولا الجدّة، فأما الجدّة، فقد قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما: إنه ليس لها في كتاب الله شيء (١)، (١) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠٠)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وانظر الإرواء (١٦٨٠).

وقد حكى بعض العلماء الإجماع على ذلك، وأن فرضها إن ثبت بالسُّنة. وقيل: إن السدس طعمة أطعمها رسول الله ﷺ وليس بفرض، كذا روى عن ابن مسعود وسعيد بن المسيب. وقد روى عن ابن عباس من وجود فيها ضعف أنها بمنزلة الأم عند فقد الأم ترث ميراث الأم، فترث الثلث تارة، والسدس أخرى، وهذا شذوذ، ولا يصح إلحاق الجدة بالجد، لأن الجد عصبية يدلى بعصبية، والجدّة ذات فرض تدلى بذات فرض فضعفت، وقد قيل: إنه ليس لها فرض بالكلية، وإنما السدس طعمة أطعمها النبي ﷺ، ولهذا قالت طائفة ممن يرى الردّ على ذوى الفروض: إنّه لا يرث على الجدة، لضعف فرضها، وهو رواية عن أحمد. وأما الجد، فاتفق العلماء على أنّه يقوم مقام الأب في أحواله المذكورة من قبل، فيرث مع الولد السدس بالفرض، ومع عدم الولد يرث بالتعصيب، وإن بقي شيء مع إناث الولد أخذه بالتعصيب أيضًا عملاً بقوله: «فَمَا أَبَقَتِ الْفَرَائِضُ، فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ». ولكن اختلفوا إذا اجتمع أم وجد مع أحد الزوجين، فروى عن طائفة من الصحابة أن للأم ثلث الباقي، كما لو كان معها الأب كما سبق، روى ذلك عن عمر، وابن مسعود كذا نقله بعضهم، ومنهم من قال: إنما روى عن عمر، وابن مسعود في زوج وأم وجد أن للأم ثلث الباقي. وروى عن ابن مسعود رواية أخرى: أن النصف الفاضل بين الجد والأم نصفان، وأما في زوجة وأم وجد، فروى عن ابن مسعود رواية شاذة: أن للأم ثلث الباقي، والصحيح عنه، كقول الجمهور: إن لها الثلث كاملاً، وهذا يشبه تفريق ابن سيرين في الأم مع الأب أنه إن كان معهما زوج، فللأم ثلث الباقي، وإن كان معهما زوجة، فللأم الثلث. وجمهور العلماء على أن الأم لها الثلث مع الجد مطلقاً، وهو قول عليّ وزيد، وابن عباس، والفرق بين الأم مع الأب ومع الجد أنها مع الأب يشملها اسم واحد، وهما في القرب سواء إلى الميت، فيأخذ الذكر منهما مثل حظ الأنثى مرتين كالأولاد والإخوة، وأما الأم مع الجد، فليس يشملها اسم واحد، والجد أبعد من الأب، فلا يلزم مساواته به في ذلك.

وأما إن اجتمع الجد مع الإخوة، فإن كانوا لأم سقطوا به، لأنهم إنما يرثون من الكلاله، والكلالة: من لا ولد له ولا والد، إلا رواية شذت عن ابن عباس. وأما إن كانوا لأب أو لأبوين، فقد اختلف العلماء في حكم ميراثهم قديماً وحديثاً، فمنهم من أسقط الإخوة بالجد مطلقاً، كما يسقطون بالأب وهذا قول الصديق، ومعاذ، وابن عباس وغيرهم، واستدلوا بأن الجد أب في كتاب الله عز وجل، فيدخل في مسمى الأب في الموارث، كما أن ولد الولد ولد، ويدخل في مسمى الولد عند عدم الولد بالاتفاق، وبأن الإخوة إنما يرثون من الكلاله، فيحجبهم الجد كالإخوة من الأب، وبأن الجد أقوى من الإخوة، لاجتماع الفرض والتعصيب له من جهة واحدة، فهو كالأب، وحينئذٍ، فيدخل في عموم قوله ﷺ: «فَمَا بَقِيَ، فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ». ومنهم من شرك بين الإخوة والجد وهو قول كثير من الصحابة، وأكثر الفقهاء بعدهم على اختلاف طویل بينهم في كيفية التشريك بينهم في الميراث، وكان من السلف من يتوقّف في حكمهم ولا

يُجِيبُ فِيهِمْ بِشَيْءٍ؛ لاشتباه أمرهم وإشكاله، ولولا خشية الإطالة لبسطنا القول في هذه المسألة، ولكن ذلك يؤدي إلى الإطالة جدًا. وأما حكم ميراث الإخوة للأبوين أو للأب، فقد ذكره الله تعالى في آخر سورة النساء في قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَٰكَذَا لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَكِنْ أُخْتُ فَلَهَا يَصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] والكلالة مأخوذة من تكلم النسب وإحاطته بالميت، وذلك يقتضي انتفاء الانتساب مطلقًا من العمودين الأعلى والأسفل، وتنصيبه تعالى على انتفاء الولد تنبيهًا على انتفاء الوالد بطريق الأولي، لأن انتساب الولد إلى والده أظهر من انتسابه إلى ولده، فكان ذكر عدم الولد تنبيهًا على عدم الوالد بطريق الأولي، وقد قال أبو بكر الصديق: الكلالة: من لا ولد له ولا والد<sup>(١)</sup>، وتابعه جمهور الصحابة والعلماء بعدهم، وقد روى ذلك مرفوعًا من مراسيل أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن النبي ﷺ، خرجه أبو داود في «المراسيل»<sup>(٢)</sup>، وخرجه الحاكم من رواية عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا، وصححه، ووصله بذكر أبي هريرة ضعيف<sup>(٣)</sup>.

فقوله: ﴿إِنْ أَمْرًا هَٰكَذَا لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَكِنْ أُخْتُ فَلَهَا يَصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، يعني: إذا لم يكن للميت ولد بالكلية لا ذكر ولا أنثى، فلالأخت - حينئذٍ - النصف مما ترك فرضًا، ومفهوم هذا أنه إذا كان له ولد فليس للأخت النصف فرضًا، ثم إن كان الولد ذكرًا، فهو أولى بالمال كله لما سبق تقريره في ميراث الأولاد الذكور إذا انفردوا، فإنهم أقرب العصباء، وهم يسقطون الإخوة، فكيف لا يسقطون الأخوات؟ وأيضًا، فقد قال تعالى: ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّ﴾ [النساء: ١٧٦]، وهذا يدخل فيه ما إذا كان هناك ذو فرض كالبنات وغيرهن، فإذا استحقَّ الفاضل ذكور الإخوة مع الأخوات، فإذا انفردوا، فكذلك يستحقونه وأولي، وإن كان الولد أنثى، فليس للأخت هنا النصف بالفرض، ولكن لها الباقي بالتعصيب عند جمهور العلماء، وقد سبق ذكر ذلك والاختلاف فيه، فلو كان هناك ابن لا يستوعب المال وأخت، مثل ابن نصفه حر عند من يورثه نصف الميراث، وهو مذهب الإمام أحمد وغيره من العلماء، فهل يقال: إن الابن هنا يسقط نصف فرض الأخت، فترث معه الربع فرضًا، أم يقال: إنه يصير كالبنات، فتصير الأخت معه عصبية، كما تصير مع الأخت، لكنه يسقط نصف تعصيبها، فتأخذ معه النصف الباقي بالتعصيب؟ هذا محتمل، وفي هذه المسألة لأصحابنا وجهان. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦] يعني أن الأخ يستقل بميراث أخته إذا لم يكن لها ولد ذكر أو أنثى؛ فإن كان لها ولد ذكر، فهو أولى من الأخ بغير إشكال، فإنه أولى رجل

(١) منقطع: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣٠٤/١٠)، (١٩١٩١)، من حديث الشعبي عن أبي بكر وهو منقطع.

(٢) مرسل منقطع: أخرجه البيهقي في السنن (٢٢٤/٦)، (١٢٠٥٢)، وقال: هو منقطع وليس بمعروف.

(٣) ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرک (٣٧٣/٤)، (٧٩٦٦)، وصححه، وتعقبه الذهبي، وقال: الحماني ضعيف.



ذكر، وإن كان أنثى، فالباقى بعد فرضها يكون للأخ، لأنه أولى رجل ذكر، ولكن لا يستقل بميراثها حينئذ، كما إذا لم يكن لها ولد. وقوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلُّانُ بِمَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، يعني: أن فرض الثنتين الثلثان، كما أن فرض الواحدة النصف، فهذا كله فى حكم انفراد الإخوة والأخوات. وأما حكم اجتماعهم، فقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ اثْنَلِ حَظُّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦] فيدخل فى ذلك ما إذا كانوا منفردين، وأما إذا كان هناك ذو فرض من الأولاد أو غيرهم، كأحد الزوجين أو الأم أو الإخوة من الأم، فيكون الفاضل عن فروضهم للإخوة والأخوات بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. فقد تبين بما ذكرناه أن وجود الولد إنما يسقط فرض الأخوات من الأبوين أو الأب، ولا يسقط توريثهن بالتعصيب مع أخواتهن بالإجماع، ولا تعصيتهن بانفرادهن مع البنات عند الجمهور، فالكلافة شرط لثبوت فرض الأخوات، لا لثبوت ميراثهن، كما أنه ليس بشرط لميراث ذكورهم بالإجماع، وهذا بخلاف ولد الأم، فإن انتفاء الكلافة أسقطت فروضهم، وإذا أسقطت فروضهم، سقطت موارثهم؛ لأنه لا تعصيب لهم بحال، لإدلائهم بأنثى، والأخوات للأبوين أو للأب يدلون بذكر، فيرثن بالتعصيب مع إخوانهن بالاتفاق، وبانفرادهن مع البنات عند الجمهور. وإذا كان الولد مسقطاً لفرض ولد الأبوين، أو الأب دون أصل توريثهم بغير الفرض. فقد يقال: إن الله تعالى إنما خص انتفاء الولد فى قوله: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولم يذكر انتفاء الوالد، أو الأب؛ لأنه كان يدخل فيه الجد، والجد لا يسقط ميراث الإخوة بالكلية، وإنما يشتركون معه فى الميراث، تارة بالفرض، وتارة بغيره، وهذا على قول من يقول: إن الجد لا يسقط الإخوة - وهم الجمهور - ظاهراً، وهذا كله فى انفراد ولد الأبوين أو الأب، فإن اجتمعوا، فإن العصباء من ولد الأبوين يسقطون ولد الأب كلهم بغير خلاف حتى فى الأخت من الأبوين مع البنت عند من يجعلها عصبية يسقط بها الأخ من الأبوين. وفى «المسند» و«الترمذي» و«ابن ماجه» عن عليّ قال: قضى رسول الله ﷺ أن أعيان بنى الأم يرثون دون بنى العلات، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه<sup>(١)</sup>.

وقال عمرو بن شعيب: قضى رسول الله ﷺ أن الأخ للأب والأم أولى بالكلافة بالميراث، ثم الأخ للأب، وهذا أيضاً مما يدخل فى قوله عليه السلام: «فما بقى فلأولى رجل ذكر». والتحقيق من ذلك: أن كل ما دل عليه القرآن، ولو بالتنبيه، فليس هو ممّا أبقتة الفرائض، بل هو من إلحاق الفرائض المذكورة فى القرآن بأهلها، كتوريث الأولاد ذكورهم وإناتهم الفاضل عن الفروض، للذكر مثل حظ الأنثيين، وتوريث الإخوة ذكورهم وإناتهم كذلك، ودل ذلك بطريق التنبيه على أن الباقي يأخذه الذكر منهم عند الانفراد بطريق الأولي، ودل أيضاً بالتنبيه على أن

(١) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٢٠٩٥)، وابن ماجه (٢٧٣٩)، والحاكم فى المستدرک (٣٨٠/٤)، (٧٩٩٤).

الأخت تأخذ الباقي مع البنت كما كانت تأخذه مع أخيها، ولا يُقدَّم عليها من هو أبعدُ منها، كابن الأخ والعم وابنه، فإن أخاها إذا لم يُسقطها فكيف يُسقطها من هو أبعدُ منه؟ فهذا كله من باب إلحاق الفرائض بأهلها، ومن باب قسمة المال بين أهل الفرائض على كتاب الله. وأما من لم يُذكر باسمه من العصباء في القرآن، كابن الأخ والعم وابنه، وإنَّما دخل في عمومات مثل قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقوله: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلًىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣]، فهذا يحتاج في توريثهم إلى هذا الحديث، أعني حديث ابن عباس، فإذا لم يوجد للمال وارثٌ غيرهم، انفردوا به، ويقدمُ منهم الأقرب فالأقرب، لأنه أولى رجل ذكر، وإن وُجدت فروض لا تستغرق المال، كأحد الزوجين أو الأم، أو ولد الأم، أو بنات منفردات، أو أخوات منفردات، فالباقي كله لأولى ذكر من هؤلاء، ولهذا لو كان هؤلاء إخوة رجالاً ونساءً، لاختصَّ به رجالهم دون نسايتهم، بخلاف الأولاد والإخوة، فإنه يشترك في الباقي، أو في المال كله ذكورهم وإنَّما بنص القرآن، والحديث إنَّما دلَّ على توريث العصباء الذين يختصُّ ذكورهم دون إناثهم، وهم من عدا الأولاد والإخوة، فهذا حكم العصباء المذكورين في كتاب الله، وفي حديث ابن عباس. وأما ذوو الفروض، فقد ذكرنا حكم موارثهم، ولم يبقَ منهم إلا الزوجان والإخوة للأم، فأما الزوجان، فإرثان بسبب عقد النكاح، ولما كان بين الزوجين من الألفة والمودة والتناصر والتعاقد ما بين الأقارب، جعل ميراثهما كميراث الأقارب، وجعل للذكر منهما مثلاً ما للأنثى؛ لامتياز الذكر على الأنثى بمزيد النفع بالإنفاق والنصرة. وأما ولد الأم، فإنَّهم ليسوا من قبيلة الرَّجُل، ولا عشيرته، وإنَّما هم في المعنى من ذوى رحيم، ففرض الله لواحداهم السُّدُسَ، ولجماعتهم الثلث صلةً، وسوى بين ذكورهم وإناثهم، حيث لم يكن لذكورهم زيادة على أنثاهم في الحياة من المعاودة والمناصرة، ما بين أهل القبيلة والعشيرة الواحدة، فسوى بينهم في الصلة، ولهذا لم تُشرع الوصية للأجانب بزيادة على الثلث، بل كان الثلث كثيراً في حقهم؛ لأنهم أبعدُ من ولد الأم، فينبغي أن لا يزدادوا على ما يوصل به ولد الأم، بل ينقصون منه. واستدلَّ بعضهم بقوله: «فما بقي فلأولى رجل ذكر» على أن لا ميراث لذوى الأرحام؛ لأنه لم يجعل حق الميراث لمن لم يذكر في القرآن إلا لأقرب الذكور، وهذا الحكم يختصُّ بالعصباء دون ذوى الأرحام، فإنَّ من ورث ذوى الأرحام، ورث ذكورهم وإناثهم. وأجاب من يرى توريث ذوى الأرحام بأنَّ هذا الحديث دلَّ على توريث العصباء، لا على نفى توريث غيرهم، وتوريث ذوى الأرحام مأخوذ من أدلة أخرى، فيكون ذلك زيادة على ما دلَّ عليه حديث ابن عباس.

#### وأما قوله: «لأولى رجل ذكر»:

مع أن الرجل لا يكون إلا ذكراً، فالجواب الصحيح عنه أنه قد يُطلق الرجل، ويراد به الشخص، كقوله: من وجد ماله عند رجل قد أفلس، ولا فرق بين أن يجده عند رجل أو امرأة،

فتقييده بالذكر ينفي هذا الاحتمال، ويخلصه للذكر دون الأنثى وهو المقصود، وكذلك الابنُ:  
لَمَّا كَانَ قد يُطلق، ويُراد به أعم من الذكر، كقوله: ابن السبيل، جاء تقييدُ ابن اللبون في نصب  
الزكاة بالذكر، وللسهيلي كلامٌ على هذا الحديث فيه تكلُّفٌ وتَعَسُّفٌ شديدٌ ولا طائل تحته، وقد  
ردّه عليه جماعة ممن أدركناهم، والله أعلم.



## الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ». خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرَّجَاهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ، وَخَرَّجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يُحَرِّمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ»<sup>(٢)</sup> وَخَرَّجَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِهَا<sup>(٣)</sup>، وَخَرَّجَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٤)</sup>، وَخَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٥)</sup>. وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الْجُمْلَةِ، وَأَنَّ الرِّضَاعَ يُحَرِّمُ مَا يُحَرِّمُهُ النَّسَبُ، وَلِنَذْكُرِ الْمَحْرَمَاتِ مِنَ النَّسَبِ كُلِّهِنَّ حَتَّى يَعْلَمَ بِذَلِكَ مَا يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ، فَنَقُولُ:

الْوِلَادَةُ وَالنَّسَبُ قَدْ يُؤْتِرَانِ التَّحْرِيمَ فِي النِّكَاحِ، وَهُوَ عَلَى قَسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: تَحْرِيمٌ مُؤَيَّدٌ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَحْرَمُ بِمَجْرَدِ النَّسَبِ، فَيَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ أَصُولُهُ وَإِنْ عُلُوُّهُ، وَفُرُوعُهُ وَإِنْ سَفَلُنَ، وَفُرُوعُ أَصْلِهِ الْأَدْنَى وَإِنْ سَفَلُنَ، وَفُرُوعُ أَصُولِهِ الْبَعِيدَةُ دُونَ فُرُوعِهِنَّ، فَيَدْخُلُ فِي أَصُولِهِ أُمَّهَاتُهُ وَإِنْ عُلُوُّنَ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَفِي فُرُوعِهِ بَنَاتُهُ وَبَنَاتُ أَوْلَادِهِ وَإِنْ سَفَلُنَ، وَفِي فُرُوعِ أَصْلِهِ الْأَدْنَى أَخَوَاتُهُ مِنَ الْأَبْوِينَ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَبَنَاتُهُنَّ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَأَوْلَادُهُمْ وَإِنْ سَفَلُنَ، وَدَخَلَ فِي فُرُوعِ أَصُولِهِ الْبَعِيدَةِ الْعَمَاتُ وَالْخَالَاتُ وَعَمَاتُ الْأَبْوِينَ وَخَالَاتُهُمَا وَإِنْ عُلُوُّنَ، فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْأَقَارِبِ حَلَالًا لِلرَّجُلِ سِوَى فُرُوعِ أَصُولِهِ الْبَعِيدَةِ، وَهُنَّ بَنَاتُ الْعَمِّ وَبَنَاتُ الْعَمَّاتِ، وَبَنَاتُ الْخَالِ، وَبَنَاتُ الْخَالَاتِ.

وَالنَّوْعُ الثَّانِي: مَا يَحْرَمُ بِالنَّسَبِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ، وَهُوَ الْمَصَاهِرَةُ؛ فَيَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ حَلَائِلُ آبَائِهِ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِهِ، وَأُمَّهَاتُ نِسَائِهِ، وَبَنَاتُ نِسَائِهِ الْمَدْخُولِ بِهِنَّ؛ فَيَحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ أُمَّ امْرَأَتِهِ وَأُمَّهَاتِهَا مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَالْأَبِّ وَإِنْ عُلُوُّنَ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ بَنَاتُ امْرَأَتِهِ، وَهُنَّ الرِّبَائِبُ وَبَنَاتُهُنَّ وَإِنْ سَفَلُنَ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ بَنِي زَوْجَتِهِ وَهُنَّ بَنَاتُ الرِّبَائِبِ نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَلَا يَعْلَمُ فِيهِ

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٠٩٩)، ومسلم، حديث (١٤٤٤)، والنسائي (٣٣١٣)، وأحمد (١٧٨)، (٢٥٤٩٢).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٤٤٥) (٥) من حديث عائشة مرفوعاً.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥١١١)، ومسلم، حديث (١٤٤٥) (٢) من حديث عائشة موقوفاً عليها.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٦٤٥)، ومسلم، حديث (١٤٤٧)، والنسائي (٣٣٠٦)، وابن ماجه (١٩٣٨)، وأحمد (٢٧٥/١)، (٢٤٩٠).

(٥) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (١١٤٦)، وانظر صحيح الجامع (١٧٥٣).

خلاف. ويحرم عليه أن يتزوج بامرأة أبيه، وإن علا، وامرأة ابنه وإن سفل، ودخول هؤلاء في التحريم بالنسب ظاهر، لأنَّ تحريمهنَّ من جهة نسب الرجل مع سبب المصاهرة. وأما أمهات نسائه وبناتهن، فتحريمهن مع المصاهرة بسبب نسب المرأة، فلم يخرج التحريم بذلك عن أن يكون بالنسب مع انضمامه إلى سبب المصاهرة، فإنَّ التحريم بالنسب المجرد، والنسب المضاف إلى المصاهرة يشترك فيه الرجال والنساء؛ فيحرم على المرأة أن تتزوج أصولها وإن علوا، وفروعها وإن سفلوا، وفروع أصلها الأدنى وإن سفلوا من إخواتها، وأولاد الإخوة وإن سفلوا، وفروع أصولها البعيدة وهم الأعمام والأخوال وإن علوا دون أبنائهم، فهذا كله بالنسب المجرد. وأما بالنسب المضاف إلى المصاهرة، فيحرم عليها نكاح أبي زوجها، وإن علا، ونكاح ابنه وإن سفل بمجرد العقد، ويحرم عليها زوج ابنتها وإن سفلت بالعقد، وزوج أمها وإن علت، لكن بشرط الدخول بها.

والقسم الثاني: التحريم المؤبد على الاجتماع دون الانفراد، وتحريمه يختص الرجال لاستحالة إباحة جمع المرأة بين زوجين، فكلُّ امرأتين بينهما رحمٌ محرم يحرم الجمع بينهما بحيث لو كانت إحداهما ذكراً لم يجز له التزوج بالآخرى، فإنه يحرم الجمع بينهما بعقد النكاح. قال الشعبي: كان أصحاب محمد عليه السلام يقولون: لا يجمع الرجل بين امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً لم يصلح له أن يتزوجها. وهذا إذا كان التحريم لأجل النسب، وبذلك فسره سفيان الثوري وأكثر العلماء، فلو كان لغير النسب مثل أن يجمع بين زوجة رجل وابنته من غيرها، فإنه يُباح عند الأكثرين، وكرهه بعض السلف.

فإذا علم ما يحرم من النسب، فكل ما يحرم منه، فإنه يحرم من الرضاع نظيره، فيحرم على الرجل أن يتزوج أمهاته من الرضاعة وإن علون، وبناته من الرضاعة وإن سفلن، وأخواته من الرضاعة، وبنات أخواته من الرضاعة وعماته وخالاته من الرضاعة، وإن علون دون بناتهن. ومعنى هذا أن المرأة إذا أرضعت طفلاً الرضاع المعتبر في المدة المعتبرة، صارت أمّاً له بنص كتاب الله، فتحرم عليه هي وأمها، وإن علون من نسب أو رضاع، وتصير بناتها كلهن أخوات له من الرضاعة، فيحرم عليه بنص القرآن؛ وبقيّة التحريم من الرضاعة استفيد من السنة، كما استفيد من السنة أنَّ تحريم الجمع لا يختص بالأختين، بل المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها كذلك، وإذا كان أولاد المرضعة من نسب أو رضاع إخوة للمرتضع، فيحرم عليه بنات إخوته أيضاً، وقد امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من تزويج ابنة حمزة وابنة أبي سلمة، وعلل بأن أبويهما كانا أخوين له من الرضاعة. ويحرم عليه أيضاً أخوات المرضعة، لأنهنَّ خالاته، وينتشر التحريم أيضاً إلى الفحل صاحب اللبن الذي ارتضع منه الطفل، فيصير صاحب اللبن أباً للطفل، وتصير أولاده كلهم من المرضعة، أو من غيرها من نسب أو رضاع إخوة للمرتضع ويصير إخوته أعماماً للطفل ارتضع، وهذا قول جمهور العلماء من السلف، وأجمع عليه الأئمة الأربعة ومن بعدهم. وقد

دلَّ على ذلك من السنة ما روت عائشة أنَّ أفلحَ أخا أبي القُعيس استأذنَ عليها بعدَ ما أنزل الحجاب، قالت عائشة: فقلت: والله لا آذنُ له حتى استأذنَ رسول الله ﷺ، فإنَّ أبا القُعيس ليس هو أرضعني، ولكن أرضعتني امرأته، قالت: فلما دخل رسول الله ﷺ، ذكرت ذلك له، فقال: «أئذني له، فإنه عَمُّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ» وكان أبو القُعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة. خرَّجَاهُ في «الصحيحين» بمعناه<sup>(١)</sup>. وسئل ابن عباس عن رجل له جارتان، أرضعت إحداهما جاريةً والأخرى غلاماً أيحلُّ للغلام أن يتزوَّجَ الجارية، فقال: لا، اللقاح واحد. ولو كان اللبن الذي ارتضع به الطفلُ قد ثاب للمراة من غير وطءٍ فحلَّ، بأن تكون امرأة لا زوج لها قد ثاب لها لبن، أو هي بكرٌ أو أيسة، فأكثرُ العلماء على أنه يحرم الرضاع به، وتصيرُ المرضعةُ أمًّا للطفل، وقد حكاه ابن المنذر إجماعاً عمن يُحفظ عنه من أهل العلم، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق وغيرهم. وذهب الإمام أحمد في المشهور المنصوص عنه إلى أنه لا ينتشرُ التَّحريمُ به بحالٍ حتى يكون له فحلٌ يدرُّ اللبن من رضاعه، وحكى للشافعي قولٌ مثله. ولو انقطع نسبه من جهة صاحب اللبن، كولد الزَّني، فهل تنتشر الحرمة إلى الزاني صاحب اللبن؟ هذا يبنى على أنَّ البنت من الزني هل تحرم على الزَّاني؟ ومذهب أبي حنيفة وأحمد ومالك في رواية عنه تحريمها عليه خلافاً للشافعي، وبالغ الإمام أحمد في الإنكار على من خالف في ذلك، فعلى قولهم: هل ينتشر التَّحريم إلى الزاني صاحب اللبن، فيكون أباً للمرتضع أم لا؟ فيه قولان هما وجهان لأصحابنا، واختار ابن حامد أنَّ التَّحريم لا ينتشر إليه، واختار أبو بكر، والقاضي أبو يعلى أن التَّحريم ينتشر إلى الزاني، وهو نصُّ أحمد، وحكاه ابن عباس، وهو قول إسحاق بن راهويه، نقله عنه حرب. وينتشر التَّحريم بالرضاع إلى ما حرِّم بالنَّسب مع الصهر: إمَّا من جهة نسب الرجل، كامرأة أبيه وابنه، أو من جهة نسب الزوجة، كأُمِّها وابنتها، وإلى ما حرم جمعه لأجل نسب المرأة أيضاً، كالجمع بين الأختين والمرأة وعمتها أو خالتها، فيحرم ذلك كله من الرضاع كما يحرم من النسب، لدخوله في قوله ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرضاع، ما يَحْرُمُ مِنَ النَّسب». وتحريم هذا كله للنَّسب، فبعضه لنسب الزوج، وبعضه لنسب الزوجة، وقد نصَّ على ذلك أئمة السلف، ولا يُعلم بينهم فيه اختلافٌ، ونصَّ عليه الإمام أحمد، واستدلَّ بعموم قوله: «يَحْرُمُ مِنَ الرضاع ما يَحْرُمُ مِنَ النَّسب».

وأما قوله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَلِلْ أَبْنَاءَكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فقالوا: لم يرد بذلك أنه لا يُحرِّم حلائل الأبناء من الرضاع، إنما أراد إخراج حلائل الذين تُبَيَّنُّوا، ولم يكونوا أبناءً من النَّسب، كما تزوَّج النبي ﷺ زوجة زيد بن حارثة بعد أن كان قد تبَّناه. وهذا التَّحريم بالرضاع يختصُّ بالمرتضع نفسه، وينتشر إلى أولاده، ولا ينتشر تحريمه إلى من في درجة

(١) صحيح: سبق تخريجه قريباً.

المرتضع من إخوته وأخواته، ولا إلى من هو أعلى منه من آبائه وأمهاته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته، فثَبَّاحُ المرضعة نفسها لأبي المرتضع من النسب ولأخيه، وتَبَاحُ أُمُّ المرتضع من النسب وأخته منه لأبي المرتضع من الرضاع ولأخيه، هذا قول جمهور العلماء، وقالوا: يُبَاحُ أن يتزَوَّجَ أختُ أخيه من الرضاعة، وأختُ أبنته من الرضاعة، حتى قال الشعبي: هي أحلُّ من ماء قَدَسٍ، وصرَّحَ بإباحتها حبيب بن أبي ثابت وأحمد. وروى أشعث عن الحسن أنه كره أن يتزَوَّجَ الرجل بنتَ ظئرِ ابنه، ويقول: أخت ابنه، ولم ير بأسًا أن يتزَوَّجَ أمها، يعني: ظئر ابنه، وروى سليمان التيمي عن الحسن أنه سئل عن الرجل يتزوج أخت أخيه من الرضاعة، فلم يقل فيه شيئًا، وهذا يقتضي توقُّفه فيه، ولعلَّ الحسن إنما كان يكره ذلك تنزيهًا لا تحريمًا، لمشايبته للمحرم بالنسب في الاسم، وهذا بمجردُه لا يوجب تحريمًا. وقد استثنى كثيرٌ من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم مما يحرم من النسب صورتين، فقالوا: لا يحرم نظيرهما من الرضاع.

إحدهما: أُمُّ الأخت، فتحرم من النسب، ولا تحرم من الرضاع.

والثانية: أخت الابن، فتحرم من النسب دون الرضاع، ولا حاجة إلى استثناء هذين، ولا أحدهما. أما أُمُّ الأخت، فإنما تحرم من النسب، لكونها أُمًّا أو زوجة أب، لا لمجرَّد كونها أُمُّ أخت، فلا يُعلَقُ التحريم بما لم يُعلِّقه الله به، وحينئذ، فيوجد في الرضاع من هي أُمُّ أخت ليست أُمًّا ولا زوجة أب، فلا تحرم، لأنها ليست نظيرًا للذات النسب، وأما أخت الابن، فإن الله تعالى إنما حرَّم الربيبة المدخول بأمها، فتحرم لكونها ربيبة دُخِلَ بأمها، لا لكونها أخت ابنه، والدخول في الرضاع، منتفٍ فلا يحرم به أولاد المرضعة. ومما قد يدخُلُ في عموم قوله: «يُحْرَمُ مِنَ الرضاع ما يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ»: لو ظَاهر من امرأته، فشَبَّهها بمحرمة من الرضاع، فقال لها: أنت عليَّ كَأُمِّي من الرضاع، فهل يَثْبُتُ بذلك تحريم الظَّهَار أم لا؟ فيه قولان:

أحدهما: أنه يثبت به تحريم الظَّهَار، وهو قول الجمهور، منهم مالك، والثوري، وأبو حنيفة، والأوزاعي، والحسن بن صالح، وعثمان البُتِّي، وهو المشهور عند أحمد. والثاني: لا يثبت به التَّحريم، وهو قول الشافعي، وتوقف أحمد فيه في رواية ابن منصور.



## الحديث الخامس والأربعون

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُدَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَأَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>

هذا الحديث خرَّجه في «الصحيحين» من حديث يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء، عن جابر.

وفي رواية لمسلم أن يزيد قال: كتب إلي عطاء، فذكره، ولهذا قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم يزيد بن أبي حبيب سمع من عطاء شيئاً، يعني أنه إنما يروى عنه كتابه، وقد رواه أيضاً يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عبدة، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ بنحوه. وفي «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس قال: بلغ عمر أن رجلاً باع خمرًا، فقال: قاتله الله، ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: «قاتل الله اليهود، حرَّمت عليهم الشُّحُومَ، فاجملوها فباعوها» وفي رواية: «وأكلوا ثمنها».

وخرَّج أبو داود<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه، وزاد فيه: «وَإِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ أَكَلَ شَيْءٍ، حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ»، وخرَّجه ابن أبي شيبه، ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»<sup>(٤)</sup>. وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «قَاتَلَ اللَّهُ [يَهُودًا] حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا ثَمَنَهَا»<sup>(٥)</sup>. وفي «الصحيحين» عن عائشة، قالت: لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة، خرج رسول الله ﷺ، فاقتراهنَّ على الناس، ثم نهى عن التجارة في الخمر. وفي رواية لمسلم: لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا، خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فحرَّم التجارة في الخمر<sup>(٦)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٢٣٦)، ومسلم، حديث (١٥٨١)، وأبو داود (٣٤٨٦)، والترمذي (١٢٩٧)، والنسائي (٤٢٥٦)، وابن ماجه (٢١٦٧)، والنسائي في الكبرى (٥٤/٤)، (٦٢٦٥).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٢٢٣)، ومسلم، حديث (١٥٨٢)، والنسائي (٤٢٥٧)، وابن ماجه (٣٣٨٣).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٤٨٨)، وأحمد (٢٤٧/١)، (٢٢٢١)، وانظر صحيح الجامع (٥١٠٧).

(٤) صحيح: أخرجه ابن حبان (٣١٢/١١)، (٤٩٣٨)، وصححه الشيخ الأرنؤوط.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٢٢٤)، ومسلم، حديث (١٥٨٣)، وأحمد (٣٦٢/٢)، (٨٧٣٠).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٠٨٤)، ومسلم، حديث (١٥٨٠)، (١)، (٢)، وأبو داود (٣٤٩٠).



وخرَّج مسلم<sup>(١)</sup> من حديث أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ، وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَلَا يَشْرَبُ وَلَا يَبِيعُ». قال: فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة، فسفكوها.

وخرَّج أيضًا من حديث ابن عباس أن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر، فقال له رسول الله ﷺ: «هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا؟» قال: لا، قال: فسار إنسانًا، فقال له رسول الله ﷺ: «بِمَا سَارَزْتَهُ؟» قال: امرته ببيعها، قال: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا». قال: ففتح المَزَادَةَ، حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا<sup>(٢)</sup>.

فالحاصل من هذه الأحاديث كُلُّهَا أن ما حَرَّمَ الله الانتفاع به، فإنه يحرم بيعه وأكل ثمنه، كما جاء مصرحًا به في الراوية المتقدمة: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ» وهذه كلمة عامة جامعة تُطْرَدُ فِي كُلِّ مَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَرَامًا، وهو قسمان:

أحدهما: ما كان الانتفاع به حاصلًا مع بقاء عينه، كالأصنام، فإن منفعتها المقصودة منها هو الشرك بالله، وهو أعظم المعاصي على الإطلاق، ويلتحق بذلك ما كانت منفعته محرمة، ككتب الشرك والسحر والبدع والضلال، وكذلك الصور المحرمة، وآلات الملاحى المحرمة كالطنبور، وكذلك شراء الجوارى للغناء.

وفى «المسند»<sup>(٣)</sup> عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي رَحْمَةً وَهَدًى لِلْعَالَمِينَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَمَحَقَ الْمَزَامِيرَ وَالْكَثَارَاتِ - يعنى البرابط والمعازف - والأوثان التى كانت تُعبد فى الجاهلية، وأقسم ربي بعزتي لا يشرب عبدٌ من عبدي جرعةً من خمرٍ إلا سقيته مكانها من حميم جهنم، معذبًا أو مغفورًا له، ولا يسقيها صبيًا صغيرًا إلا سقيته مكانها من حميم جهنم معذبًا أو مغفورًا له، ولا يدعها عبدي من عبدي من مخافتي إلا سقيتها إنياء في حظيرة القدس، ولا يحل بيعهن ولا شراؤهن، ولا تعليمهن، ولا تجارة فيهن، وأثمانهن حرام» [يعني] المغنيات.

وخرَّجه الترمذي، ولفظه: «لا تبيعوا القينات ولا تشتروهن، ولا تعلموهن، ولا خير في تجارة فيهن، وثمنهن حرام، في مثل ذلك أنزل الله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [إيمان ١٦]، وخرَّجه ابن ماجه أيضًا، وفى إسناده الحديث مقال<sup>(٤)</sup>، وقد روى نحوه من حديث عمر

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٧٩)، والنسائي (٤٦٦٤)، وفى الحديث «ففتح المزادة» قلت أي فتح القربة فألقي ما فيها.

(٣) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٥٧/٥)، (٢٢٢٧٢)، والطبراني في الكبير (١٩٦/٨)، (٧٨٠٣)، وانظر ضعيف الترغيب (١٤٢١).

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (١٢٨٢)، وابن ماجه (٢١٦٨)، وانظر الصحيحة (٢٩٢٢).

وعليّ بإسنادين فيهما ضعفٌ أيضًا<sup>(١)</sup>.

ومن يحرم الغناء كأحمد ومالك، فإنَّهما يقولان: إذا بيعت الأمة المغنية، تُباع على أنها ساذجة، ولا يؤخذ لغنائها ثمنٌ، ولو كانت الجارية لبيتم، ونصَّ على ذلك أحمد، ولا يمنع الغناء من أصل بيع العبد والأمة؛ لأن الانتفاع به في غير الغناء حاصلٌ بالخدمة وغيرها، وهو من أعظم مقاصد الرقيق، نعم، لو علم أن المشتري لا يشتريه إلاَّ للمنفعة المحرمة منه، لم يجز بيعه له عند الإمام أحمد وغيره من العلماء، كما لا يجوزُ عندهم بيع العصور ممن يتخذ خمرًا، ولا بيعُ السِّلَاح في الفتنة، ولا بيع الرِّياحين والأقداح لمن يعلم أنه يشربُ عليها الخمر، أو الغلام لمن يعلم منه الفاحشة.

القسم الثاني: ما ينتفع به مع إتلاف عينه، فإذا كان المقصود الأعظم منه محرماً، فإنَّه يحرم بيعه، كما يحرم بيعُ الخنزير والميتة، مع أن في بعضها منافع غير محرمة، كاكل الميتة للمضطر، ودفع الغصة بالخمر، وإطفاء الحريق به، والخرز بشعر الخنزير عند قوم، والانتفاع بشعره وجلده عند من يرى ذلك، ولكن لما كانت هذه المنافع غير مقصودة، لم يعبأ بها، وحرم البيع بكون المقصود الأعظم من الخنزير والميتة أكلهما، ومن الخمر شربها، ولم يلتفت إلى ما عدا ذلك، وقد أشار ﷺ إلى هذا المعنى لما قيل له: أرأيت شحوم الميتة، فإنه يُطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبح بها الناس، فقال: «لا، هُوَ حَرَامٌ». وقد اختلف الناس في تأويل قوله ﷺ: «هُوَ حَرَامٌ» فقالت طائفة: أراد أنَّ هذا الانتفاع المذكور بشحوم الميتة حرام، وحينئذٍ فيكون ذلك تأكيداً للمنع من بيع الميتة، حيث لم يجعل شيئاً من الانتفاع بها مباحاً. وقالت طائفة: بل أراد أنَّ بيعها حرامٌ، وإن كان قد ينتفع بها بهذه الوجوه، لكن المقصود الأعظم من الشحوم هو الأكل، فلا يُباح بيعها لذلك. وقد اختلف العلماء في الانتفاع بشحوم الميتة، فرخص فيه عطاء، وكذلك نقل ابن منصور عن أحمد وإسحاق، إلاَّ أن إسحاق قال: إذا احتيجَ إليه. وأمَّا إذا وُجدَ عنه مندوحة، فلا، وقال أحمد: يجوزُ إذا لم يمسه بيده، وقالت طائفة: لا يجوزُ ذلك، وهو قولُ مالك والشافعي وأبي حنيفة، وحكاها ابن عبد البر إجماعاً عن غير عطاء. وأمَّا الأدهان الطاهرة إذا تنجست بما وقع فيها من النجاسات، ففي جواز الانتفاع بها بالاستصباح ونحوه اختلافٌ مشهور في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما، وفيه روايتان عن أحمد. وأمَّا بيعها: فالأكثرون على أنه لا يجوز بيعها، وعن أحمد رواية: يجوز بيعها من كافر، ويعلم بنجاستها، وهو مروى عن أبي موسى الأشعري، ومن أصحابنا من خرَّج جواز بيعها على جواز الاستصباح بها وهو ضعيفٌ مخالفٌ لنص أحمد بالفرقة، فإن شحوم الميتة لا يجوزُ بيعها وإن

(١) ضعيف: حديث علي عند أبي يعلى (١/٤٠١)، (٥٢٧)، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده تالف، وحديث عمر عند الطبراني في الكبير (١/٧٣)، (٨٧)، وانظر ضعيف الجامع (٢٦١٧).

قيل بجواز الانتفاع بها، ومنهم من خرّجه على القول بطهارتها بالغسل، فيكون - حينئذٍ - كالثوب المتمضخ بنجاسة، وظاهر كلام أحمد منع بيعها مطلقاً؛ لأنه علل بأن الدهن المتنجس فيه ميتة، والميتة لا يؤكل ثمنها. وأما بقية أجزاء الميتة، فما حُكِمَ بطهارتها منها، جاز بيعه، لجواز الانتفاع به، وهذا كالشعر والقرن عند من يقول بطهارتهما، وكذلك الجلد عند من يرى أنه طاهر بغير دباغ، كما حُكي عن الزهري، وتبويب البخاري يدل عليه، واستدل بقوله: «إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا»<sup>(١)</sup>، وأما الجمهور الذين يرون نجاسة الجلد قبل الدباغ، فأكثرهم منعوا من بيعه حينئذٍ، لأنّه جزء من الميتة، وشذّب بعضهم، فأجاز بيعه كالثوب النجس، ولكن الثوب طاهر طرأت عليه النجاسة، وجلد الميتة جزء منها، وهو نجس العين. وقال سالم بن عبد الله بن عمر: هل يبيع جلود الميتة إلا كأكل لحمها؟ وكرهه طاووس وعكرمة، وقال النخعي: كانوا يكرهون أن يبيعوها، فيأكلوا أثمانها. وأما إذا دبغت، فمن قال بطهارتها بالدبغ، أجاز بيعها، ومن لم ير طهارتها بذلك، لم يُجَزْ بيعها. ونصر أحمد على منع بيع القمح إذا كان فيه بول الحمار حتى يُغسل، ولعلّه أراد بيعه ممن لا يعلم بحاله، خشية أن يأكله ولا يعلم نجاسته. وأما الكلب، فقد ثبت في «الصحيحين» عن أبي مسعود الأنصاري أنّ رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب<sup>(٢)</sup>.

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup> عن رافع بن خديج سمع النبي ﷺ يقول: «شَرُّ الْكَنْسَبِ مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَنْسَبُ الْحَبَّامِ».

وفيه عن [معتل [بن يسار] الجزري] عن أبي الزبير، قال: سألت جابرًا عن ثمن الكلب والسنور، فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك<sup>(٤)</sup>. وهذا إنمّا يُعرف عن ابن لهيعة عن أبي الزبير، وقد استنكر الإمام أحمد روايات مَعْقِلٍ عن أبي الزبير، وقال: هي تشبه أحاديث ابن لهيعة، وقد تُنْبَغ ذلك، فوجَدَ كما قاله أحمد رحمه الله.

وقد اختلف العلماء في بيع الكلب، فأكثرهم حرّموه، منهم الأوزاعي، ومالك في المشهور عنه، والشافعي، وأحمد وإسحاق، وغيرهم، وقال أبو هريرة: هو سحت، وقال ابن سيرين: هو أخبث الكسب. وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: ما أبالي ثمن كلب أكلت أو ثمن خنزير، وهؤلاء لهم مأخذ:

- (١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٢٢١)، ومسلم، حديث (٣٦٣)، وأبو داود (٤١٢٠)، والنسائي (٤٢٣٤) من حديث ابن عباس، وفيه «إنما حرم أكلها».
- (٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٢٣٧)، ومسلم، حديث (١٥٦٧)، وأبو داود (٣٤٢٨)، والترمذي (١٢٧٦)، والنسائي (٤٢٩٢)، وابن ماجه (٢١٥٩).
- (٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٥٦٨) (١)، والنسائي (٤٢٩٤).
- (٤) صحيح: أخرجه مسلم، وأبو داود (٣٤٧٩)، والترمذي (١٢٧٩)، حديث (١٥٦٩)، والدارقطني (٧٢/٣)، (٢٧١)، والسنوز: أي القط.

أحدها: أنه إنما نهى عن بيعها لنجاستها، وهؤلاء التزموا تحريم بيع كل نجس العين، وهذا قول الشافعي، وابن جرير، ووافقهم جماعة من أصحابنا، كابن عقيل في «نظرياته» وغيره، والتزموا أنَّ البغل والحمار إنما نجيز بيعهما إذا لم نقل بنجاستهما، وهذا مخالف للإجماع. والثاني: أن الكلب لم يبيح الانتفاع به واقتناؤه مطلقاً كالبغل والحمار، وإنما أبيع اقتناؤه لحاجات مخصصة، وذلك لا يبيح بيعه كما لا تبيح الضرورة إلى الميتة والدم بيعهما، وهذا مأخذ طائفة من أصحابنا وغيرهم.

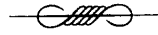
والثالث: أنه إنما نهى عن بيعه لخسسته ومهانته، فإنه لا قيمة له إلا عند ذوى الشُّحِّ والمهانة، وهو متيسر الوجود، فنهى عن أخذ ثمنه ترغيباً في المواساة بما يفضل منه عن الحاجة، وهذا مأخذ الحسن البصري وغيره من السلف، وكذا قال بعض أصحابنا في النهى عن بيع السنور. ورخصت طائفة في بيع ما يباح اقتناؤه من الكلاب، ككلب الصيد، وهو قول عطاء والنخعي وأبي حنيفة وأصحابه، ورواية عن مالك، وقالوا: إنما نهى عن بيع ما يحرم اقتناؤه منها. وروى حماد بن سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسنور، إلا كلب صيد، خرَّجه النسائي<sup>(١)</sup>، وقال: هو حديث منكر، وقال أيضاً: ليس بصحيح، وذكر الدارقطني أنَّ الصحيح وقفه على جابر، وقال أحمد: لم يصح عن النبي ﷺ رخصة في كلب الصيد، وأشار البيهقي وغيره إلى أنه اشتبه على بعض الرواة هذا الاستثناء، فظنه من البيع، وإنما هو من الاقتناء، وحماد بن سلمة في رواياته عن أبي الزبير ليس بالقوي، ومن قال: إنَّ هذا الحديث على شرط مسلم - كما ظنَّ طائفة من المتأخرين - فقد أخطأ، لأن مسلماً لم يخرج لحمد بن سلمة، عن أبي الزبير شيئاً، وقد بين في كتاب «التمييز» أن رواياته عن كثير من شيوخه أو أكثرهم غير قوية. فأما بيع الهر، فقد اختلف العلماء في كراهته، فمنهم من كرهه، ورؤى ذلك عن أبي هريرة وجابر وعطاء وطاووس ومجاهد، وجابر بن زيد، والأوزاعي، وأحمد في رواية عنه، وقال: هو أهو من جلود السباع، وهذا اختيار أبي بكر من أصحابنا، ورخص في بيع الهر ابن عباس وعطاء في رواية والحسن وابن سيرين والحكم وحماد، وهو قول الثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه، وعن إسحاق وروایتان، وعن الحسن أنه كره بيعها، ورخص في شرائها للانتفاع بها. وهؤلاء منهم من لم يصحح النهى عن بيعها، قال أحمد: ما أعلم فيه شيئاً ثبت أو يصح، وقال أيضاً: الأحاديث فيه مضطربة.

ومنهم من حمل النهى على ما لا نفع فيه كالبرقي ونحوه. ومنهم من قال: إنما نهى عن بيعها، لأنه دناءة وقلة مروءة، لأنها متيسرة الوجود والحاجة إليها داعية، فهي من مرافق الناس التي لا ضرر عليهم في بذل فضلها، فالشُّحُّ بذلك من أقبح الأخلاق الذميمة، فلذلك زجر عن

(١) صحيح: أخرجه النسائي، حديث (٤٢٩٥)، والكبرى (٥٣/٤)، (٦٢٦٤).

أخذ ثمنها . وأما بقية الحيوانات التي لا تؤكل ، فما لا نفع فيها كالحشرات ونحوها لا يجوز بيعها ، وما يُذكر من نفع في بعضها ، فهو قليل ، فلا يكون مبيعاً للبيع ، كما لم يبيع النبي ﷺ بيع الميتة لما ذكر له ما فيها من الانتفاع ، ولهذا كان الصحيح أنه لا يُباح بيع العلق لمصّ الدم ، ولا الذئبان للاصطياد ونحو ذلك . وأما ما فيه نفع للاصطياد منها ، كالفهد والبازي والصقر ، فحكى أكثر الأصحاب في جواز بيعها روايتين عن أحمد ، ومنهم من أجاز بيعها ، وذكر الإجماع عليه ، وتأول رواية الكراهة كالقاضي أبي يعلى في «المجرد» ، ومنهم من قال : لا يجوز بيع الفهد والنسر ، وحكي في وجه آخر بالجواز ، وأجاز بيع البزاة والصقور ، ولم يخك فيه خلافاً ، وهو قول ابن أبي موسى . وأجاز بيع الصقر والبازي والعقاب ونحوه أكثر العلماء ، منهم : الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، والمنصوص عن أحمد في أكثر الروايات عنه جواز بيعها ، وتوقف في رواية عنه في جوازه إذا لم تكن معلّمة ، قال الخلائ : العمل على ما رواه الجماعة أنه يجوز بيعها بكل حال . وجعل بعض أصحابنا الفيل حكمه حكم الفهد ونحوه ، وفيه نظر ، والمنصوص عن أحمد في رواية حنبل أنه لا يجلّ بيعه ولا شراؤه ، وجعله كالسبع ، وحكى عن الحسن أنه قال : لا يُركب ظهره ، وقال : هو مسخ ، وهذا كله يدل على أنه لا منفعة فيه . ولا يجوز بيع الدب ، قاله القاضي في «المجرد» ، وقال ابن أبي موسى : لا يجوز بيع القرد ، قال ابن عبد البر : لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء ، وقال القاضي في «المجرد» : إن كان ينتفع به في موضع ، لحفظ المتاع ، فهو كالصقر والبازي ، وإلا ، فهو كالأسد لا يجوز بيعه ، والصحيح المنع مطلقاً ، وهذه المنفعة يسيرة ، وليست هي المقصودة منه ، فلا تُبيح البيع كمنافع الميتة .

ومما نُهي عن بيعه جيف الكفار إذا قُتلوا ، خرّج الإمام أحمد<sup>(١)</sup> من حديث ابن عباس قال : قتل المسلمون يوم الخندق رجلاً من المشركين ، فأعطوا بجيفته مالا ، فقال رسول الله ﷺ : «اذفّعوا إليهم جيفته» ، فإنه خبيث الجيفة ، خبيث الدية فلم يقبل منهم شيئاً ، وخرّجه الترمذي<sup>(٢)</sup> ، ولفظه : إن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين فأبى النبي ﷺ أن يبيعهم . وخرّجه وكيع في كتابه من وجه آخر عن عكرمة مرسلاً ، ثم قال «وكيع : الجيفة لا تباع . وقال حرب : قلت لإسحاق : ما تقول في بيع جيف المشركين من المشركين؟ قال : لا . وروى أبو عمرو الشيباني أن علياً أتى بالمستورد العجلى وقد تنصّر ، فاستتابه فأبى أن يتوب ، فقتله ، فطلب النصارى جيفته بثلاثين ألفاً ، فأبى عليّ فأحرقه<sup>(٣)</sup> .



(١) ضعيف : أخرجه أحمد (٢٤٨/١) ، (٢٢٣٠) ، قلت : وفيه نصر بن باب : وهو ضعيف .

(٢) ضعيف : أخرجه الترمذي ، حديث (١٧١٥) .

(٣) صحيح : أخرجه البيهقي في السنن (٢٥٤/٦) ، (١٢٢٤١) ، قلت : وإسناده صحيح .

## الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنِ أَشْرَبَةِ تُصْنَعُ بِهَا، فَقَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: الْبَيْتُ وَالْمِرْزُ، فَقِيلَ لِأَبِي بُرْدَةَ: وَمَا الْبَيْتُ؟ قَالَ: تَبِيدُ الْعَسَل، وَالْمِرْزُ تُبِيدُ الشَّعِير، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١)

وخرجه مسلم، ولفظه قال: بعثني رسول الله ﷺ وأنا معاذ إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، إن شراباً يصنع بأرضنا يقال له: المِرْزُ من الشعير، وشراب يقال له: البَيْتُ من العسل، فقال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وفي رواية لمسلم: فقال: «كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ» وفي رواية له قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطى جوامع الكلم بخواتمه، فقال: «أَنْتَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ».

هذا الحديث أصل في تحريم تناول جميع المسكرات، المغطية للعقل، وقد ذكر الله في كتابه العلة المقتضية لتحريم المسكرات، وكان أول ما حرمت الخمر عند حضور وقت الصلاة لما صلى بعض المهاجرين، وقرأ في صلاته، فخلط في قراءته، فنزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] فكان منادى رسول الله ﷺ ينادي: لا يقرب الصلاة سكران (٢)، ثم إن الله حرمها على الإطلاق بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [٥] إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١].

فذكر سبحانه علة تحريم الخمر والميسر، وهو القمار، وهو أن الشيطان يوقع بهما العداوة والبغضاء، فإن من سكر، اختل عقله، فربما تسلط على أذى الناس في أنفسهم وأموالهم، وربما بلغ إلى القتل، وهي أم الخباثات، فمن شربها قتل النفس وزنا، وربما كفر، وقد روى هذا المعنى عن عثمان وغيره، وروى مرفوعاً أيضاً (٣).

ومن قامر، فربما قهر، وأخذ ماله منه قهراً، فلم يبق له شيء، فيشتد جفده على من أخذ

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٣٤٣)، ومسلم، حديث (١٧٣٣)، وأبو داود (٣٦٨٤) من حديث أبي موسى.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٧٠)، والنسائي (٥٥٤٠)، وانظر صحيح أبي داود من حديث عمر بن الخطاب.

(٣) صحيح موقوف: أخرجه النسائي، حديث (٥٦٦٦) من حديث عثمان موقوفاً، وابن حبان (١٦٨/١٢)، (٥٣٤٨) من حديث عثمان مرفوعاً، وضعفه الشيخ الأرنؤوط، مرفوعاً عند ابن حبان، وصححه الألباني موقوفاً كما في صحيح النسائي.

ماله، وكلُّ ما أدى إلى إيقاع العداوة والبغضاء كان حراماً، وأخبر سبحانه أن الشيطان يصدُّ بالخمير والميسر عن ذكر الله وعن الصلاة، فإنَّ السكران يزول عقله أو يختلُّ، فلا يستطيع أن يذكر الله، ولا أن يصلي، ولهذا قال طائفة من السلف: إن شارب الخمر تمرُّ عليه ساعة لا يعرف فيها ربه، والله سبحانه إنما خلق الخلق ليعرفوه، ويذكروه، ويعبدوه، ويطيعوه، فما أدَّى إلى الامتناع من ذلك، وحال بين العبد وبين معرفة ربه وذكره ومناجاته، كان محرماً، وهو السكر، وهذا بخلاف النوم، فإن الله تعالى جيل العباد عليه، واضطرهم إليه، ولا قوام لأبدانهم، إلا به، إذ هو راحة لهم من السعي والنصب، فهو من أعظم نِعَم الله على عباده، فإذا نام المؤمن بقدر الحاجة، ثم استيقظ إلى ذكر الله ومناجاته ودعائه، كان نومه عوناً له على الصلاة والذكر، ولهذا قال من قال من الصحابة: إني أحسب نومتي كما أحسب قومتي. وكذلك الميسرُ [فإنه] يصدُّ عن ذكر الله وعن الصلاة، فإن صاحبه يَمَكُفُ بقلبه عليه، ويشغل به عن جميع مصالحه ومهماته، حتى لا يكاد يذكرها لاستغراقه فيه، ولهذا قال عليّ لما مرَّ على قوم يلعبون بالشطرنج: ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟<sup>(١)</sup> فنسبهم بالعاكفين على التماثيل. وجاء في الحديث: «إِنَّ مُذْمِنَ الْخَمْرِ كَعَابِدٍ وَثْنٍ»<sup>(٢)</sup> فإنه يتعلق قلبه بها، فلا يكاد يمكنه أن يدعها كما لا يدعُ عابدُ الوثنِ عبادته. وهذا كله مضادٌّ لما خلق الله العباد لأجله من تفرغ قلوبهم لمعرفته ومحبته وخشيته، وذكره ومناجاته، ودعائه، والابتهاال إليه، فما حال بين العبد وبين ذلك، ولم يكن بالعبد إليه ضرورة، بل كان ضرراً محضاً عليه، كان محرماً، وقد روى عن عليٍّ أنه قال لمن رآهم يلعبون بالشطرنج: ما لهذا خلقتُم. ومن هنا يعلم أن الميسر محرّم، سواء كان بعوض أو بغير عوض، وإن الشطرنج كاللُّد أو شرٌّ منه، لأنها تشغل أصحابها عن ذكر الله، وعن الصلاة أكثر من اللُّد. والمقصود أن النبي ﷺ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ»<sup>(٣)</sup>. وقد تواترت الأحاديث بذلك عن النبي ﷺ فخرَّجا في «الصحيحين» عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» ولفظ مسلم: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»<sup>(٤)</sup>. وخرَّجا أيضاً من حديث عائشة أن النبي ﷺ سئل عن البتة، فقال: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ»، وفي رواية [أيضاً من حديث عائشة] لمسلم: «كل شراب مسكر حرام»<sup>(٥)</sup> وقد صحَّح هذا الحديث أحمد ويحيى بن معين، واحتجاً به ونقل

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي في السنن (٢١٢/١٠)، (٢٠٧١٨) من حديث مسرة بن حبيب عن علي، قلت: وفيه

انقطاع بينهما، (٢١٢/١٠)، (٢٠٧١٩)، قلت: وفيه الأصح بن نباتة وهو متروك.

(٢) حسن: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٣٧٥)، وانظر صحيح ابن ماجه.

(٣) صحيح: أخرجه، حديث (١٧٣٣).

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٠٠٣) (١)، (٢)، وأبو داود (٣٦٧٩).

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٥٨٥)، ومسلم، حديث (٢٠٠١) (١)، (٢).

ابن عبد البر إجماع أهل العلم بالحديث على صحته، وأنه أثبت شيء يُزوَى عن النبي ﷺ في تحريم المسكر.

وأما ما نقله بعض فقهاء الحنفية عن ابن معين من طعنه فيه، فلا يثبت ذلك عنه. وقد خرَّج مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»<sup>(١)</sup>. وإلى هذا القول ذهب جمهور علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار، وهو مذهب مالك والشافعي والليث والأوزاعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن الحسن وغيرهم، وهو ممَّا اجتمع على القول به أهل المدينة كلهم. وخالف فيه طوائف من علماء أهل الكوفة، وقالوا: إن الخمر إنما هي خمر العنب خاصة، وما عداها فإنما يحرم منه القدر الذي يُسكر، ولا يحرم ما دونه، وما زال علماء الأمصار يُنكرون ذلك عليهم، وإن كانوا في ذلك مجتهدين مغفوراً لهم، وفيهم خلق من أئمة العلم والدين، قال ابن المبارك: ما وجدت في النبيذ رخصة عن أحد صحيح إلا عن إبراهيم، يعني النخعي، وكذلك أنكر الإمام أحمد أن يكون فيه شيء يصح، وقد صنف كتاب «الأشربة» ولم يذكر فيه شيئاً من الرخصة، وصنف كتاباً في المسح على الخفين وذكر فيه عن بعض السلف إنكاره، فقليل له: كيف لم تجعل في كتاب الأشربة الرخصة كما جعلت في المسح؟ فقال: ليس في الرخصة في المسكر حديث صحيح. ومما يدل على أن كل مسكر خمر أن تحريم الخمر إنما نزل بالمدينة بسبب سؤال أهل المدينة عما عندهم من الأشربة، ولم يكن بها خمر العنب، فلو لم تكن آية تحريم الخمر شاملة لما عندهم، لما كان فيها بيان لما سألوا عنه ولكان محل السبب خارجاً من عموم الكلام، وهو ممتنع، ولما نزل تحريم الخمر أراقوا ما عندهم من الأشربة، فدلَّ على أنهم فهموا أنه من الخمر المأمور باجتنابه.

وفي «صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup> عن أنس قال: حُرِّمَتْ علينا الخمر حين حرمت وما نجد خمر الأعناب إلا قليلاً، وعامة خمرنا البسر والتمر. وعنه أنه قال: إني لأسقي أبا طلحة وأبا دجانة، وسهيل بن بيضاء خليط بُسْرٍ وتمرٍ إذ حُرِّمَتِ الخمرُ ففقدتها، وأنا ساقبهم وأصغرهم، وإننا نعدُّها يومئذٍ الخمر<sup>(٣)</sup>.

وفي «الصحيحين» عنه قال: ما كان لنا خمرٌ غير قَضِيخِكُمْ هذا الذي تسمونه القَضِيخُ<sup>(٤)</sup>.

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٥)</sup> عنه قال: لقد أنزل الله الآية التي حرَّم فيها الخمر وما بالمدينة يومئذٍ شرابٌ يشرب إلا من تمر.

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٠٠٢)، وأحمد (٣/٣٦٠)، (١٤٩٢٣).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٥٨٠).

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٦٠٠)، ومسلم، حديث (١٩٨٠) (٤)، والنسائي (٥٥٤٢).

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٦١٧)، ومسلم، حديث (١٩٨٠) (٢).

(٥) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٩٨٢).



وفى «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن ابن عمر قال: نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذٍ لخمسة أشربة ما منها شراب العنب.

وفى «الصحيحين» عن الشعبي، عن ابن عمر، قال: قام عمر على المنبر فقال: أما بعد نزل تحريم الخمر وهي من خمس: العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير، والخمر: ما خامر العقل<sup>(٢)</sup>. وخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث الشعبي عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وذكر الترمذي أن قول من قال: عن الشعبي عن ابن عمر، عن عمر أصح، وكذا قال ابن المديني. وروى أبو إسحاق عن أبي بردة قال: قال عمر: ما خمرتُه فَعَتَّقْتُهُ فهو خمر، وأتني كانت لنا الخمر خمر العنب؟!<sup>(٤)</sup> وفى «مسند الإمام أحمد»<sup>(٥)</sup> عن المختار بن قُلفل قال: سألت أنس بن مالك عن الشرب في الأوعية فقال: نهى رسول الله ﷺ عن المزفة وقال: «كُلْ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» قلتُ له: صدقت السكر حرام، فالشربة والشربتان على طعامنا؟ قال: المسكر قليله وكثيره حرام، وقال: الخمر من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والذرة، فما خمرت من ذلك فهو الخمر، خرجه أحمد عن عبد الله بن إريس: سمعتُ المختار بن قُلفل يقول.. فذكره، وهذا إسنادٌ على شرط مسلم.

وفى «صحيح مسلم»<sup>(٦)</sup> عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «الْخَمْرُ مِنَ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: التُّخْلَةُ وَالْعِنَبَةِ»، وهذا صريح في أن نبيذ التمر خمر. وجاء التصريح بالنهاي عن قليل ما أسكر كثيره، كما خرجه أبو داود، وابن ماجه والترمذي، وحسنه من حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»<sup>(٧)</sup>.

وخرج أبو داود، والترمذي، وحسنه من حديث عائشة، عن النبي ﷺ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ، فَمِلْهُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ» وفى رواية: «الحسوة منه حرام»<sup>(٨)</sup>، وقد احتج به أحمد، وذهب إليه، وسئل عن قال: إنه لا يصح؟ فقال: هذا رجلٌ مُغلٍ، يعنى أنه قد غلا في

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٦١٦)، وأبو داود (٣٦٦٩)، والنسائي (٥٥٧٨).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٦١٩)، ومسلم، حديث (٣٠٣٢).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٧٦)، والترمذي (١٨٧٢)، وابن ماجه (٣٣٧٩)، وأحمد (٢٧٣/٤)، (١٨٤٣١)، وانظر صحيح الجامع (٢٢٢٠).

(٤) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٣٤/٩)، (١٧٠٥١)، قلت: وفيه أبو إسحاق وهو مدلس.

(٥) رجاله رجال الصحيح: أخرجه أحمد (١١٢/٣)، (١٢١٢٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (٨١٠١)، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٦) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٩٨٥)، وأبو داود (٣٦٧٨)، والترمذي (١٨٧٥)، والنسائي (٥٥٧٣)، وابن ماجه (٣٣٧٨).

(٧) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وأحمد (٣٤٣/٣)، (١٤٧٤٤)، وانظر الإرواء (٢٣٧٥).

(٨) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦)، وانظر الإرواء (٢٣٧٦).

مقالته . وقد خرَّج النسائي هذا الحديث من رواية سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup> ، وقد روى عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة يطول ذكرها . وروى ابن عجلان، عن عمرو بن شعيب، حدثني أبو وهب الجشاني، عن وفد أهل اليمن أنهم قدموا على النبي ﷺ ، فسألوه عن أشربة تكون باليمن، قال: فسموا له البثع من العسل، والجزر من الشعير، قال النبي ﷺ : «هل تسكرون منها؟» قالوا: إن أكثرنا سكرنا، قال: «فحرام قليل ما أسكر كثيره» خرَّجه القاضي إسماعيل<sup>(٢)</sup> . وقد كانت الصلبة تحتج بقول النبي ﷺ : «كل مسكر حرام» على تحريم جميع أنواع المسكرات، ما كان موجوداً منها على عهد النبي ﷺ وما حدث بعده، كما سئل ابن عباس عن الباذق، فقال: سبق محمد الباذق، فما أسكر فهو حرام، خرَّجه البخاري<sup>(٣)</sup> ، يشير إلى أنه إن كان مسكراً فقد دخل في هذه الكلمة الجامعة العامة .

واعلم أن المسكر المزيل للعقل نوعان :

أحدهما: ما كان فيه لذة وطرب، فهذا هو الخمر المحرم شربه، وفي «المسند»<sup>(٤)</sup> عن طلق الحنفي أنه كان جالساً عند النبي ﷺ فقال له رجل: يا رسول الله، ما ترى في شراب نصنعه بأرضنا من ثمارنا؟ فقال ﷺ : «مَنْ سَائِلٌ عَنِ الْمُسْكِرِ؟ فَلَا تَشْرَبْهُ، وَلَا تَسْقِهِ أَخَاكَ الْمُسْلِمَ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ: بِالَّذِي يُخْلَفُ بِهِ - لَا يَشْرَبُهُ رَجُلٌ ابْتِغَاءً لَلَّذَةِ سُكْرِهِ، فَيَسْقِيَهُ اللَّهُ الْخَمْرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» . قال طائفة من العلماء: وسواء كان هذا المسكر جامداً أو مائعا، سواء كان مطعوماً أو مشروباً، وسواء كان من حب أو ثمر أو لبن، أو غير ذلك، وأدخلوا في ذلك الحشيشة التي تُعمل من ورق القنب، وغيرها مما يؤكل لأجل لذته وسكره، وفي «سنن أبي داود»<sup>(٥)</sup> من حديث شهر بن حوشب، عن أم سلمة قالت: نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتّر . والمفتّر: هو المخدر للجسد، وإن لم ينته إلى حد الإسكار .

والثاني: ما يزيل العقل ويسكر، ولا لذة فيه ولا طرب، كالبنج ونحوه، فقال أصحابنا: إن تناوله لحاجة التداوي به، وكان الغالب منه السلامة جاز، وقد روى عن عروة بن الزبير أنه لما وقعت الأكلة في رجله وأرادوا قطعها قال له الأطباء نسقيك دواء حتى يغيب عقلك، ولا تحسّ بألم القطع، فأبى وقال: ما ظننت أن خلقاً يشرب شراباً يزول منه عقله حتى لا يعرف ربّه . وروى

(١) صحيح: أخرجه النسائي، حديث (٥٦٠٨)، وانظر صحيح الجامع (٢٥١٨) من حديث سعد، والنسائي، حديث (٥٦٠٧)، وابن ماجه (٣٣٩٤)، وانظر صحيح الجامع (٥٥٣٠) من حديث ابن عمرو .

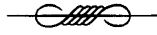
(٢) ضعيف: أخرجه ابن أبي عاصم في: الأحاد والمثاني (٢٤٤/٥)، (٢٧٧٣)، قلت: وأبو وهب الجشاني هو مقبول إذا توبع، وفيه مجهولون وهم وفد اليمن .

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٥٩٨)، والنسائي (٥٦٠٦) .

(٤) رجاله ثقات: أخرجه الطبراني في الكبير (٣٣٧/٨)، (٨٢٥٩)، وذكره الهيثمي في المجمع (٨١٨٢)، وقال: رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات .

(٥) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٨٦)، وأحمد (٣٠٩/٦)، (٢٦٦٧٦)، وانظر الضعيفة (٤٧٣٢) .

عنه أنه قال: لا أشرب شيئاً يحول بيني وبين ذكر ربي عز وجل. وإن تناول ذلك لغير حاجة التداوى فقال أكثر أصحابنا كالقاضي، وابن عقيل، وصاحب «المغني»: إنه محرم لأنه تسبب إلى إزالة العقل لغير حاجة، فحرم كشرب المسكر، وروى حنش الرحبي - وفيه ضعف - عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «من شرب شراباً يذهب بعقله، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر»<sup>(١)</sup>. وقالت طائفة منهم ابن عقيل في «فتونه»: لا يحرم ذلك؛ لأنه لا لذة فيه، والخمر إنما حرمت لما فيها من الشدة المطربة، ولا إطراب في البنج ونحوه، ولا شدة. فعلى قول الأكثرين: لو تناول ذلك بغير حاجة وسكر به، فطُلّق فحكم طلاقه حكم طلاق السكران، قاله أكثر أصحابنا كابن حامد والقاضي، وأصحاب الشافعي، وقالت الحنفية: لا يقع طلاقه، وعلموا بأنه ليس فيه لذة، وهذا يدل على أنهم لم يُحرّموه. وقالت الشافعية: هو محرم، وفي وقوع الطلاق معه وجهان، وظاهر كلام أحمد أنه لا يقع طلاقه بخلاف السكران، وتأوله القاضي، وقال: إنما يقال ذلك إلزاماً للحنفية لا اعتقاداً له، وسياق كلامه محتمل لذلك. وأما الحد، فإِنما يجب بتناول ما فيه شدة وطرب من المسكرات؛ لأنه هو الذي تدعو النفوس إليه، فجعل الحد زاجراً عنه. فأما ما فيه سكر بغير طرب ولا لذة، فليس فيه سوى التعزير، لأنه ليس في النفوس داعٍ إليه حتى يحتاج إلى حدٍّ مقدّر زاجر عنه، فهو كأكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الدم. وأكثر العلماء الذين يرون تحريم قليل ما أسكر كثيره يرون حدّاً من شرب ما يُسكر كثيره، وإن اعتقد حلّه متأولاً، وهو قول الشافعي وأحمد، خلافاً لأبي ثور، فإنه قال: لا يحدُّ لتأوله فهو كالنّكاح بلا ولي، وفي حد النّكاح بلا ولي خلاف أيضاً، لكن الصحيح أنه لا يُحدُّ، وقد فرّق من فرّق بينه وبين شرب النبيذ متأولاً بأن شرب النبيذ المختلف فيه داعٍ إلى شرب الخمر المجمع على تحريمه بخلاف النّكاح بغير ولي، فإنه مغنٍ عن الزنى المجمع على تحريمه، وموجب للاستعفاف عنه. والمنصوص عن أحمد: أنه إِنما حد شارب النبيذ متأولاً، لأن تأويله ضعيف لا يُدْرأ عنه الحدُّ به، فإنه قال في رواية الأثرم يُحدُّ من شرب النبيذ متأولاً، ولو رُفِعَ إلى الإمام من طُلّق البتة، ثم راجعها متأولاً أن طلاق البتة واحدة، والإمام يرى أنها ثلاث لا يُفرق بينهما، وقال: هذا غير ذلك، أمره بيّن في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، ونزل تحريم الخمر وشرابهم الفضيخ، وقال النبي ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ»، فهذا بيّن، وطلاق البتة إِنما هو شيءٌ اختلف الناس فيه.



(١) ضعيف: أخرجه أبو يعلى (٢٣٥/٤)، (٢٣٤٨)، والطبراني في الكبير (٢١٥/١١)، (١١٥٣٨)، وقال الشيخ حسين أسد: إسناده ضعيف.

## الحديث السابع والأربعون

عَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتِ يَقْمَنُ ضَلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ، فَتُلْتُ لِبَطْنِيهِ، وَتُلْتُ لِشَرَابِهِ، وَتُلْتُ لِنَفْسِهِ».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرجه الإمام أحمد والترمذي من حديث يحيى بن جابر الطائي عن المقدام، وخرجه النسائي من هذا الوجه ومن وجه آخر من رواية صالح بن يحيى بن المقدام عن جده، وخرجه ابن ماجه من وجه آخر عنه وله طرق أخرى. وقد روى هذا الحديث مع ذكر سببه، فروى أبو القاسم البغوي في «معجمه» من حديث عبد الرحمن المرقع، قال: فتح رسول الله ﷺ خيبر وهي مخضرة من الفواكه، فواقع الناس الفاكهة، فمغثتهم الحمي، فشكوا إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا الْحَمِي رَائِدُ الْمَوْتِ وَسَجُنُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، وَهِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَإِذَا أَخَذْتُمْ فَبَرِّدُوا الْمَاءَ فِي الشَّنَانِ، فَصَبُّوْهَا عَلَيْكُمْ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ» يعني: المغرب والعشاء، قال: ففعلوا ذلك فذهبت عنهم، فقال رسول الله ﷺ: «لَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ وَعَاءَ إِذَا مَلِئَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، فَإِنْ كَانَ لَا بَدَّ، فَاجْعَلُوا ثُلُثًا لِلطَّعَامِ، وَثُلُثًا لِلشَّرَابِ، وَثُلُثًا لِلرِّيحِ» <sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث أصل جامع لأصول الطب كلها. وقد روى أن ابن ماسويه الطبيب لما قرأ هذا الحديث في كتاب أبي خيثمة قال: لو استعمل الناس هذه الكلمات، سلموا من الأمراض والأسقام، ولتعطّلت المارستانات ودكاكين الصيدلة، وإنما قال هذا؛ لأن أصل كل داء التخم، كما قال بعضهم: أصل كل داء البردة <sup>(٣)</sup>، وروى مرفوعاً ولا يصح رفعه <sup>(٤)</sup>. وقال الحارث بن كلدة طبيب العرب: الحمية رأس الدواء، والبطنة رأس الداء، ورفع بعضهم ولا يصح أيضاً <sup>(٥)</sup> وقال الحارث أيضاً: الذي قتل البرية، وأهل السباع في البرية، إدخال الطعام على الطعام قبل

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، وابن ماجه (٣٣٤٩)، وأحمد (١٣٢/٤)، (١٧٢٢٥)، والنسائي في الكبرى (٤/١٧٧)، (٦٧٦٨)، وابن حبان (٤١/١٢)، (٥٢٣٦)، وانظر صحيح الجامع (٥٦٧٤).

(٢) ضعيف: ذكره الهيثمي في المجمع (٧٣٤٦)، وقال: رواه الطبراني وفيه المحير بن هارون ولم أعرفه وبقيته رجاله ثقات.

(٣) البردة: أي التخمة.

(٤) ضعيف جداً: أخرجه ابن عدي في: الكامل (٨٣/٢)، والعقيلي في: الضعفاء (١/١٦٩)، وانظر الضعيفة (٢٣٨٨) من حديث أنس مرفوعاً.

(٥) لا أصل له: انظر الضعيفة (٢٥٢) قلت: وهو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ولا أصل له في المرفوع.

الانهضام. وقال غيره: لو قيل لأهل القبور: ما كان سبب آجالكم؟ قالوا: التخم. فهذا بعض منافع تقليل الغذاء، وترك التملّك من الطعام، بالنسبة إلى صلاح البدن وصحته. وأما منافعه بالنسبة إلى القلب وصلاحه، فإن قلة الغذاء توجب رقة القلب، وقوة الفهم، وانكسار النفس، وضعف الهوى والغضب، وكثرة الغذاء توجب ضد ذلك. قال الحسن: يا ابن آدم كُلْ في ثلث بطنك، واشرب في ثلث، ودع ثلث بطنك يتنفس لتتفكر. وقال المروزي: جعل أبو عبد الله: يعني أحمد يعظّم أمر الجوع والفقر فقلت له: يُؤجر الرجل في ترك الشهوات، فقال: وكيف لا يُؤجر، وابن عمر يقول: ما شبع منذ أربعة أشهر! قلت لأبي عبد الله: يجد الرجل من قلبه رقة وهو يشبع؟ قال: ما أرى. وروى المروزي عن أبي عبد الله قول ابن عمر هذا من وجوه، فروى بإسناده عن ابن سيرين قال: قال رجل لابن عمر: ألا أجيثك بجوارش؟ قال: وأي شيء هو؟ قال: شيء يهضم الطعام إذا أكلته، قال: ما شبع منذ أربعة أشهر، وليس ذلك أنى لا أقدر عليه، ولكن أدركت أقوامًا يجوعون أكثر مما يشبعون.

وبإسناده عن نافع قال: جاء رجل بجوارش إلى ابن عمر، فقال: ما هذا؟ قال: جوارش: شيء يهضم به الطعام، قال: ما أصنع به؟ إني لياتني عليّ الشهر ما أشبع فيه من الطعام وبإسناده عن رجل قال: قلت لابن عمر: يا أبا عبد الرحمن رقت مضغتك، وكبر سنك وجلساؤك لا يعرفون لك حقك ولا شرفك، فلو أمرت أهلك أن يجعلوا لك شيئًا يلففونك إذا رجعت إليهم، قال: ويحك! واللّه ما شبع منذ إحدى عشرة سنة، ولا اثنتي عشرة سنة، ولا ثلاث عشرة سنة، ولا أربع عشرة سنة مرة واحدة، فكيف بى وإنما بقى منى كظم الحمار<sup>(١)</sup>. وبإسناده عن عمرو بن الأسود العنسى أنه كان يدع كثيرًا من الشبع مخافة الأشهر. وروى ابن أبي الدنيا في كتاب «الجوع» بإسناده عن نافع، عن ابن عمر، قال: ما شبع منذ أسلمت. وروى بإسناده عن محمد بن واسع قال: مَنْ قَلَّ طَعْمُهُ، فهِمٌّ، وَأَفْهَمٌ، وَصَفَا، وَرَقٌّ، وَإِنَّ كَثْرَةَ الطَّعَامِ لِيُثْقِلَ صَاحِبَهُ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يُرِيدُ. وعن أبي عبيدة الخواص، قال: حتفك في شبعك، وحظك في جوعك، إذا أنت شبعت ثقلت فنمت استمكن منك العدو فجثم عليك، وإذا أنت تجوعت كنت للعدو بمرصد. وعن عمرو بن قيس، قال: إياكم والبطنة فإنّها تُقسى القلب. وعن سلمة بن سعيد قال: إن كان الرجل ليُغيّر بالبطنة كما يعير بالذنب عمله. وعن بعض العلماء قال: إذا كنت بطيئًا، فاعدد نفسك زمنًا حتى تخمض. وعن ابن الأعرابي قال: كانت العرب تقول: ما بات رجل بطيئًا فتمّ عزمه. وعن أبي سليمان الداراني قال: إذا أردت حاجة من حوائج الدنيا والآخرة، فلا تأكل حتى تقضيها، فإن الأكل يُغيّر العقل. وعن مالك بن دينار قال: ما ينبغي للمؤمن أن يكون بطنه أكبر همه، وأن تكون شهوته هي الغالبة عليه. قال: وحدثني الحسن بن

(١) كظم الحمار: أي لم يبق من عمره إلا اليسير وذلك لأن الحمار من أسرع الحيوانات عطشًا.

عبد الرحمن ، قال : قال الحسن أو غيره : كانت بلية أبيكم آدم عليه السلام أكلةً ، وهى بليتكم إلى يوم القيامة . قال : وكان يُقال : من ملك بطنه ، ملك الأعمال الصالحة كلها ، وكان يُقال : لا تَسْكُنْ الحكمة معدةً ملأى . وعن عبد العزيز بن أبى رواد قال : كان يُقال : قلة الطعام عونٌ على التسرع إلى الخيرات . وعن قثم العابد قال : كان يُقال : ما قلَّ طَعْمُ امرئٍ قطُّ إلا رَقَّ قلبه ، ونديت عيناه . وعن عبد الله بن مرزوق قال : لم تَرِ للأشر مثل دوام الجوع ، فقال له أبو عبد الرحمن العمرى الزاهد : وما دوامه عندك؟ قال : دوامه أن لا تشبع أبداً . قال : وكيف يقدر من كان فى الدنيا على هذا؟ قال : ما أسير ذلك يا أبا عبد الرحمن على أهل ولايته ومن وفقه لطاعته ، لا يأكل إلا دونَ الشبع هو دوامُ الجوع . ويشبه هذا قول الحسن لما عرض الطعام على بعض أصحابه ، فقال له : أكلتُ حتى لا أستطيع أن أكل ، فقال الحسن : سبحان الله ويأكل المسلم حتى لا يستطيع أن يأكل؟!

وروى أيضاً بإسناده عن أبى عمران الجونى قال : كان يقال : من أحب أن يُنَوَّرَ له قلبه ، فليقلَّ طَعْمُهُ . وعن عثمان بن زائدة قال : كتب إليّ سفيان الثوري : إن أردت أن يصح جسمك ، ويقل نومك ، فأقلَّ من الأكل . وعن ابن السماك قال : خلارجل بأخيه ، فقال : أى أخى ، نحن أهونُ على الله من أن يُجيعنا ، إنما يُجيع أولياءه . وعن عبد الله بن الفرج قال : قلت لأبى سعيد التميمي : الخائف يشبع؟ قال : لا ، قلت : المشتاق يشبع؟ قال : لا . وعن رياح القيسى أنه قُرِبَ إليه طعامٌ فأكل منه ، فقيل له : ازدد فما أراك شبع ، فصاح صيحة وقال : كيف أشبع أيام الدنيا وشجرة الزقوم طعام الأثيم بين يدي؟ فرفع الرجل الطعام من بين يديه ، وقال : أنت فى شيء ، ونحن فى شيء .

قال المروذى : قال لى رجل : كيف ذاك المتنعم؟ يعنى أحمد ، قلت له : وكيف هو متنعم؟ قال : أليس يجد خبزاً يأكل ، وله امرأة يسكن إليها ويطوؤها ، فذكرت ذلك لأبى عبد الله ، فقال : صدق ، وجعل يسترجع ، وقال : إنا لنشبع . وقال بشر بن الحارث : ما شبع منذ خمسين سنة ، وقال : ما ينبغي للرجل أن يشبع اليوم من الحلال ، لأنه إذا شبع من الحلال دعت نفسه إلى الحرام ، فكيف من هذه الأقدار؟ وعن إبراهيم بن أدهم قال : من ضبط بطنه ، ضبط دينه ، ومن ملك جوعه ، ملك الأخلاق الصالحة ، وعصية الله بعيدة من الجائع ، قريبة من الشبعان ، والشبع يميت القلب ، ومنه يكون الفرح والمرح والضحك . وقال ثابت البناني : بلغنا أن إبليس ظهر ليحيى بن زكريا عليهما السلام ، فرأى عليه معاليق من كل شيء ، فقال له يحيى : يا إبليس ، ما هذه المعاليق التى أرى عليك؟ قال : هذه الشهوات التى أصيب من بنى آدم ، قال : فهل لى فيها شيء؟ قال : ربما شبع فتقلناك عن الصلاة وعن الذكر ، قال : فهل غير هذا؟ قال : لا ، قال : لله عليّ أن لا أملأ بطنى من طعام أبداً ، قال : فقال إبليس : والله عليّ أن لا أنصح مسلماً أبداً . وقال أبو سليمان الداراني : إن النفس إذا جاعت وعطشت صفا القلب ورقاً ، وإذا شبعت ورويت عمى القلب . وقال : مفتاح الدنيا الشبع ، ومفتاح الآخرة الجوع ، وأصل كل خير فى الدنيا والآخرة

الخوف من الله عز وجل، وإن الله ليعطى الدنيا من يحب ومن لا يحب، وإن الجوع عنده في خزائن مَدْخَرَةٍ، فلا يعطى إلا من أحب خاصة، ولأن أَدْعَ من عِشَائِي لِقَمَةً أَحَبُّ إِلَيَّ من أن أكلها ثم أقوم من أول الليل إلى آخره. وقال الحسن بن يحيى الخشني: من أراد أن تَغُزَّرَ دُمُوعُهُ، ويرق قلبه، فليأكل، وليشرب في نصف بطنه، قال أحمد بن الحواري: فحدثت بهذا أبا سليمان، فقال: إنما جاء الحديث: «ثَلَاثُ طَعَامٍ، وَثَلَاثُ شَرَابٍ»، وأرى هؤلاء قد حاسبوا أنفسهم، فربحوا سَدَسًا. وقال محمد بن النضر الحارثي: الجوعُ يبعث على البرِّ كما تبعث البطنة على الأشر. وعن الشافعي قال: ما شبعْتُ منذ ستِّ عشرة سنة إلا شِيعَةً [اطرحتها]؛ لأن الشيع يثقل البدن، ويزيل الفطنة، ويجلب النوم، ويضعف صاحبه عن العبادة. وقد نذب النبي ﷺ إلى التقلل من الأكل في حديث المقدم، وقال: «حَسْبُ ابْنِ آدَمَ لَقِيْمَاتُ يُقِمْنَ صُلْبَهُ»، وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَثْمَاءٍ»<sup>(١)</sup>، والمراد أن المؤمن يأكل بأدب الشرع، فيأكل في معي واحد، والكافر يأكل بمقتضى الشهوة والشره، والنهم، فيأكل في سبعة أمعاء. ونذب ﷺ مع التقلل من الأكل والاكتفاء ببعض الطعام إلى الإيثار بالباقي منه، فقال: «طَعَامُ الْوَاحِدِ يَكْفِي الْاِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْاِثْنَيْنِ يَكْفِي الثَّلَاثَةَ، وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ يَكْفِي الْأَرْبَعَةَ»<sup>(٢)</sup>. فأحسن ما أكل المؤمن في ثلث بطنه، وشرب في ثلث، وترك للنفس ثلثًا، كما ذكره النبي ﷺ في حديث المقدم، فإن كثرة الشرب تجلب النوم، وتفسد الطعام. قال سفيان: كل ما شئت ولا تشرب، فإذا لم تشرب لم يجنك النوم.

وقال بعض السلف: كان شبابٌ يتعبدون في بنى إسرائيل، فإذا كان عند فطرم قام عليهم قائم فقال: لا تأكلوا كثيرًا، فتشربوا كثيرًا، فتناموا كثيرًا، فتخسروا كثيرًا. وقد كان النبي ﷺ وأصحابه يجوعون كثيرًا، ويتقللون من أكل الشهوات، وإن كان ذلك لعدم وجود الطعام، إلا أن الله لا يختار لرسوله إلا أكمل الأحوال وأفضلها. ولهذا كان ابن عمر يشبه بهم في ذلك، مع قدرته على الطعام، وكذلك كان أبوه من قبله. ففي «الصحيحين» عن عائشة، قالت: ما شبع آل محمد ﷺ منذ قَدِمَ المدينة من خبز بُرٍّ ثلاث ليالٍ تَبَاعًا حتى قُبِضَ، ولمسلم قالت: ما شبع رسول الله ﷺ من خبز شعير يومين متتابعين حتى قبض<sup>(٣)</sup>.

وخرَّج البخاري عن أبي هريرة قال: ما شبع رسول الله ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قُبِضَ<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٣٩٣)، ومسلم، حديث (٢٠٦٠)، والترمذي (١٨١٨)، وابن ماجه (٣٢٥٧) من حديث ابن عمر.

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٣٩٢)، ومسلم، حديث (٢٠٥٨)، والترمذي (١٨٢٠)، وأحمد (٢/٢٤٤)، (٧٣١٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٤١٦)، ومسلم، حديث (٢٩٧٠) (١)، (٣)، وابن ماجه (٣٣٤٤) من حديث عائشة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٣٧٤).

وعنه قال: خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير<sup>(١)</sup>.  
وفى «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن عمر أنه خطب، فذكر ما أصاب الناس من الدنيا، فقال: لقد رأيت رسول الله ﷺ يظل اليوم يلتوى ما يجد دَقْلًا يملأ به بطنه.

وخرَّج الترمذى وابن ماجه من حديث أنس عن النبي ﷺ، قال: «لَقَدْ أُودِيتْ فِي اللَّهِ وَمَا يُؤْذَى أَحَدٌ، وَلَقَدْ أُخِفْتُ فِي اللَّهِ وَمَا يَخَافُ أَحَدٌ، وَلَقَدْ أَتَتْ عَلَيَّ ثَلَاثٌ مِنْ بَيْنِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَمَا لِي طَعَامٌ إِلَّا مَا وَارَاهُ إِبْطُ بِلَالٍ»<sup>(٣)</sup>.

وخرَّج ابن ماجه<sup>(٤)</sup> بإسناده عن سليمان بن صُرْد قال: أتانا رسول الله ﷺ، فمكثنا ثلاث ليالٍ لا نقدر - أو لا يقدر - على طعام. وبإسناده عن أبي هريرة قال: أتى رسول الله ﷺ بطعام سُخْنٍ، فأكل، فلما فرغ قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا دَخَلَ بَطْنِي طَعَامٌ سُخْنٌ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا»<sup>(٥)</sup>. وقد ذمَّ الله ورسوله من اتبع الشهوات، قال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [مريم: ٥٩-٦٠]. وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ»<sup>(٦)</sup>. وفى «المسند» أن النبي ﷺ رأى رجلاً سميتاً فجعل يومئ بيده إلى بطنه ويقول: «لَوْ كَانَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا، لَكَانَ خَيْرًا لَكَ»<sup>(٧)</sup>.

وفى «المسند»<sup>(٨)</sup> عن أبي برزة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ شَهَوَاتُ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ وَفُرُوجِكُمْ، وَمُضِلَاتُ الْهَوَى».

وفى «مسند البزار»<sup>(٩)</sup> وغيره عن فاطمة، عن النبي ﷺ قال: «شِرَارُ أُمَّتِي الَّذِينَ غَدَّوْا بِالنِّعَمِ [الَّذِينَ] يَأْكُلُونَ ألْوَانَ الطَّعَامِ، وَيَلْبَسُونَ ألْوَانَ الثِّيَابِ، وَيَتَشَدَّقُونَ فِي الْكَلَامِ» وخرَّج الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر قال: تجشأ رجلٌ عند النبي ﷺ فقال: «كُفَّ عَنَّا جُشَاءَكَ، فَإِنَّ

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٤١٤).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٩٧٨)، وابن ماجه (٤١٤٦)، وأحمد (٢٤/١)، (١٥٩).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذى، حديث (٢٤٧٢)، وابن ماجه (١٥١)، وانظر صحيح الجامع (٥١٢٥).

(٤) ضعيف: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤١٤٩)، وانظر ضعيف ابن ماجه.

(٥) ضعيف: أخرجه ابن ماجه، حديث (٤١٥٠)، وانظر الضعيفة (٥٢٥٧).

(٦) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٦٥١)، ومسلم، حديث (٢٥٣٥)، وأبو داود (٤٦٨٧)، والترمذى (٢٢٢٢)، والنسائي (٣٨٠٩) من حديث عمران بن حصين.

(٧) حسن: أخرجه أحمد (٤٧١/٣)، (١٥٩٠٧)، والحاكم في المستدرک (٣٥٢/٤)، (٧٨٩٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٣٨٦٨)، وقال: رواه أحمد والطبراني باختصار ورجاله رجال الصحيح غير الجشمي وهو ثقة.

(٨) صحيح: أخرجه أحمد (٤٢٠/٤)، (١٩٧٨٨)، والطبراني في الصغير (٣٠٩/١)، (٥١١)، وانظر صحيح الترغيب (٥٢).

(٩) حسن لغيره: أخرجه البزار (٣٦١٦) من حديث أبي هريرة وابن أبي الدنيا في: ذم الغيبة (١٠)، وابن عدي في الكامل (٣١٩/٥)، وانظر صحيح الترغيب (٢٠٨٧) من حديث فاطمة الزهراء.



أَكْثَرُهُمْ شَبَعًا فِي الدُّنْيَا أَطْوَلُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup> ، وَخَرَّجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ أَيْضًا بِنَحْوِهِ .

وخرَّجه الحاكم<sup>(٣)</sup> من حديث أبي جُحَيْفَةَ ، وفي أسانيدِها كلها مقال . وروى يحيى ابنُ منده في كتاب «مناقب الإمام أحمد» بإسناد له عن الإمام أحمد أنه سئل عن قول النبي ﷺ : «ثَلَاثٌ لِلطَّعَامِ ، وَثَلَاثٌ لِلشَّرَابِ ، وَثَلَاثٌ لِلنَّفْسِ» ، فقال : ثَلَاثٌ لِلطَّعَامِ : وَهُوَ الْقَوْتُ ، وَثَلَاثٌ لِلشَّرَابِ : وَهُوَ الْقَوِيُّ ، وَثَلَاثٌ لِلنَّفْسِ : هُوَ الرُّوحُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



(١) صحيح : أخرجه الترمذي ، حديث (٢٤٧٨) ، وابن ماجه (٣٣٥٠) ، وانظر الصحيحة (٣٤٣) .  
 (٢) حسن : أخرجه ابن ماجه ، حديث (٣٣٥١) ، وانظر صحيح الجامع (١٥٧٧) ، وفيه «إن أكثر الناس شبعا في الدنيا أطولهم جوعا يوم القيامة» .  
 (٣) حسن : أخرجه الحاكم في المستدرک (١٣٥ / ٤) ، (٧١٤٠) ، والطبراني في الكبير (١٢٦ / ٢٢) ، (٣٢٧) ، وانظر صحيح الجامع (١١٧٩) .

## الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَزْبَعُ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ مُنَافِقًا [خَالِصًا]، وَإِنْ كَانَتْ خَصْلَةٌ مِنْهُمْ فِيهِ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَذْهَبَ: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ». خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١)

هذا الحديث خرَّجَاهُ في «الصحيحين» من رواية الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وخرَّجَاهُ في «الصحيحين» أيضًا من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانَ»، وفي رواية لمسلم: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ»، وفي رواية له أيضًا: «مِنْ عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ ثَلَاثَةٌ» (٢)، وقد رَوَى هذا عن النبي ﷺ من وجوه أخرى. وهذا الحديث قد حملة طائفة ممن يميل إلى الإرجاء على المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ، فإنَّهم حدَّثُوا النبي ﷺ فكذبوه وأتَمَنُّهُمْ على سِرِّهِ فخانوه، ووَعَدُوهُ أَنْ يَخْرُجُوا مَعَهُ فِي الْغَزْوِ فَأَخْلَفُوهُ، وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ الْمُخَرَّمُ هَذَا التَّأْوِيلَ عَنْ عَطَاءٍ، وَأَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَ أَنَّ الْحَسَنَ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ عَطَاءٍ هَذَا لَمَّا بَلَغَهُ عَنْهُ وَهَذَا كَذِبٌ، وَالْمَحْرَمُ هَذَا شَيْخٌ كَذَّابٌ مَعْرُوفٌ بِالْكَذِبِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَطَاءٍ مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ ضَعِيفَيْنِ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: ثَلَاثٌ مِنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَكَذَّبُوا، وَوَعَدُوا فَأَخْلَفُوا، وَاتَّخَذُوا فُخَانُوا، وَلَمْ يَكُونُوا مُنَافِقِينَ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنُ لَمْ يَقُلْ هَذَا مِنْ عِنْدِهِ وَإِنَّمَا بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ عَنْهُ ﷺ لَا شَكَّ فِي ثُبُوتِهِ وَصِحَّتِهِ وَالَّذِي فَسَّرَهُ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُتَعَبِّرُونَ أَنَّ النِّفَاقَ فِي اللُّغَةِ هُوَ مِنْ جِنْسِ الْخِدَاعِ وَالْمَكْرِ وَإِظْهَارِ الْخَيْرِ، وَإِبْطَانِ خِلَافِهِ، وَهُوَ فِي الشَّرْعِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

أحدهما: النِّفَاقُ الْأَكْبَرُ، وَهُوَ أَنْ يُظْهَرَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتِبَ وَرُسِلَ وَالْيَوْمُ الْآخِرُ، وَيُبْطِنُ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ، وَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِذَمِّ أَهْلِهِ وَتَكْفِيرِهِمْ، وَأُخْبِرَ أَنَّ أَهْلَهُ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ. والثاني: النِّفَاقُ الْأَصْغَرُ، وَهُوَ نِفَاقُ الْعَمَلِ، وَهُوَ أَنْ يُظْهَرَ الْإِنْسَانُ عِلَانِيَةً صَالِحَةً، وَيُبْطِنُ مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ.

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٤)، ومسلم، حديث (٥٨)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي (٢٦٣٢)، والنسائي (٥٠٢٠)، وأحمد (١٨٩/٢)، (٦٧٦٨).  
(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣٣)، ومسلم، حديث (٥٩)، (١)، (٢)، والترمذي (٢٦٣١)، والنسائي (٥٠٢١).

وأصول هذا النفاق ترجع إلى الخصال المذكورة في هذه الأحاديث، وهي خمسة:  
أحدها: أن يُحدّث بحديث لمن يصدقه به وهو كاذب له:  
وفى «المسند»<sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ، قال: «كَبُرَتْ خِيَانَةُ أَنْ تَحْدُثَ أَخَاكَ جَدِثًا هُوَ لَكَ مُصَدِّقٌ وَأَنْتَ بِهِ كَاذِبٌ».

قال الحسن: كان يقال: النفاق اختلاف السر والعلانية، والقول والعمل، والمدخل والمخرج، وكان يقال: [أُسْرُ] النفاق الذي بنى عليه النفاق الكذب.

الثاني: «إذا وعد أخلف»، وهو على نوعين:  
أحدهما: أن يعد ومن نيته أن لا يفى بوعده، وهذا أُسْرُ الخلف، ولو قال أفعل كذا إن شاء الله تعالى ومن نيته أن لا يفعل، كان كَذِبًا وَخْلَفًا، قاله الأوزاعي.

الثاني: أن يعد ومن نيته أن يفى، ثم يبدو له، فيُخلف من غير عذر له في الخلف.  
وخرّج أبو داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا وَعَدَ الرَّجُلُ وَنَوَى أَنْ يَفِي بِهِ، فَلَمْ يَفِ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ». وقال الترمذي: ليس إسناده بالقوي<sup>(٢)</sup>. وخرّجه الإسماعيلي وغيره من حديث سلمان أن عليًا لقي أبا بكر وعمر فقال: ما لي أراكما تقيّلين؟ قالّا: حديث سمعناه من النبي ﷺ ذكر خلال المنافق: «إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ» فأئنا ينجو من هذه الخصال؟ فدخل عليّ على النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فقال: «قَدْ حَدَّثْتَهُمَا، وَلَمْ أَضِعْهُ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي تَضَعُونَهُ، وَلَكِنَّ الْمَنَافِقَ إِذَا حَدَّثَ وَهُوَ يَحْدُثُ نَفْسَهُ أَنْ يَكْذِبَ، وَإِذَا وَعَدَ وَهُوَ يَحْدُثُ نَفْسَهُ أَنْ يُخْلِفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ وَهُوَ يَحْدُثُ نَفْسَهُ أَنْ يَخُونَ»<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حاتم الرازي في هذا الحديث من رواية سلمان وزيد بن أرقم: الحديثان مضطربان وفي الإسنادين مجهولان. وقال الدارقطني: الحديث مضطرب غير ثابت، والله أعلم. وخرّج الطبراني والإسماعيلي من حديث عليّ مرفوعًا: «الْعِدَّةُ ذَيْنَ، وَيَلُّ لِمَنْ وَعَدَ ثُمَّ أَخْلَفَ» قالها ثلاثًا، وفي إسناده جهالة<sup>(٤)</sup>، ويروى من حديث ابن مسعود، قال: لا يعد أحدكم صبيّة، ثم لا يُنجز له، فإن رسول الله ﷺ قال: «الْعِدَّةُ عَطِيَّةٌ»<sup>(٥)</sup>، وفي إسناده نظر، وأوله صحيح عن ابن مسعود من قوله.

- (١) ضعيف: أخرجه أحمد (١٨٣/٤)، (١٧٦٧٢)، وانظر الضعيفة (١٢٥١) من حديث نواس بن سميان.
- (٢) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٤٩٩٥)، والترمذي (٢٦٣٣)، وانظر المشكلة (٤٨٨١) من حديث زيد بن أرقم.
- (٣) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٧٠/٦)، (٦١٨٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (٤١٥)، وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه أبو النعمان عن أبي وقاص وكلاهما مجهول.
- (٤) ضعيف: أخرجه الطبراني في الصغير (٢٥٦/١)، (٤١٩)، وانظر ضعيف الجامع (٣٨٥٤).
- (٥) ضعيف: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٥٩/٨) من حديث ابن مسعود، والطبراني في الأوسط (٤٤٧/٢)، (١٧٧٣) من حديث أشيم الليثي، وانظر الضعيفة (١٥٥٤).

وفى مراسيل الحسن عن النبي ﷺ قال: «العِدَّةُ هبة»<sup>(١)</sup>. وفى «سنن أبى داود»<sup>(٢)</sup> عن مولى لعبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: جاء النبي ﷺ إلى بيتنا وأنا صبي، فخرجتُ لألعب، فقالت أُمي: يا عبد الله، تعال أعطك، فقال رسول الله ﷺ: «ما أردت أن تُعطيه؟» [قلت] أردت أن أعطيه تمرًا، فقال: «أما إن لم تفعلني، كُتبت عليك كذبة»، وفى إسناده من لا يُعرف. وذكر الزهري عن أبى هريرة قال: من قال لصبي: تعال هاك تمرًا، ثم لا يُعطيه شيئًا فهو كذبة<sup>(٣)</sup>. وقد اختلف العلماء فى وجوب الوفاء بالوعد، فمنهم من أوجبه مطلقًا، وذكر البخارى فى «صحيحه» أن ابن أشوع قضى بالوعد، وهو قول طائفة من أهل الظاهر وغيرهم، منهم من أوجب الوفاء به إذا اقتضى تغريمًا للموعد، وهو المحكي عن مالك، وكثير من الفقهاء لا يوجبونه مطلقًا.

والثالث: إذا خاصم فجز:

ويعنى بالفجور أن يخرج عن الحق عمدًا حتى يصير الحق باطلاً والباطل حقًا، وهذا مما يدعو إليه الكذب، كما قال ﷺ: «إِنَّا كُذِّبْنَا فَإِنَّا كَذِبٌ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ»<sup>(٤)</sup>. وفى «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ»<sup>(٥)</sup>. وقد قال ﷺ: «إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَغْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَغْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضَى عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِشْيءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»<sup>(٦)</sup>. وقال ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيِّنَاتِ سِخْرًا»<sup>(٧)</sup>. فإذا كان الرجل ذا قدرة عند الخصومة - سواء كانت خصومته فى الدين أو فى الدنيا - على أن ينتصر للباطل، ويخيل للسامع أنه حق، يوهن الحق ويخرجه فى صورة الباطل، كان ذلك من أقبح المحرمات، ومن أخبت خصال النفاق، وفى «سنن أبى داود» عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ

(١) مرسل: أخرجه ابن أبى الدنيا فى: الصمت (٤٥٣) من حديث الحسن مرسلًا.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٤٩٩١)، وأحمد (٤٤٧/٣)، (١٥٧٤٠)، والبيهقي فى السنن (١٠/١٩٨)، (٢٠٦٢٨)، وانظر الصحيحة (٧٤٨).

(٣) صحيح: أخرجه أحمد (٤٥٢/٢)، (٩٨٣٥)، وانظر الصحيحة (٧٤٨).

(٤) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٦٠٩٤)، ومسلم، حديث (٢٦٠٧) (٣)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والترمذي (١٩٧١)، وابن ماجه (٤٦) من حديث ابن مسعود.

(٥) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٢٤٥٧)، ومسلم، حديث (٢٦٦٨)، والترمذي (٢٩٧٦) من حديث عائشة.

(٦) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٦٩٦٧)، ومسلم، حديث (١٧١٣)، وأبو داود (٣٥٨٣)، والترمذي (١٣٣٩)، والنسائي (٥٤٠١)، وابن ماجه (٢٣١٧) من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ.

(٧) صحيح: أخرجه البخارى، حديث (٥١٤٦)، وأبو داود (٥٠٠٧)، والترمذي (٢٠٢٨) من حديث ابن عمر، ومسلم، حديث (٨٦٩)، وأحمد (٢٦٣/٤)، (١٨٣٤٣) من حديث عمار.

يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ»<sup>(١)</sup>. وفي رواية له أيضًا: «وَمَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ بَظْلَمَ، فَقَدْ بَاءَ بِقُضْبٍ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.  
الرابع: إِذَا عَاهَدَ غَدَرَ:

ولم يف بالعهد، وقد أمر الله بالوفاء بالعهد، فقال: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَشْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقال: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَيْدًا﴾ [النحل: ٩١]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُرْكِبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آ عمران: ٧٧]. وفي «الصحيحين» عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُقَالُ: أَلَا هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ»<sup>(٤)</sup>، وخرجه أيضًا من حديث أنس بمعناه<sup>(٥)</sup>.

وخرج مسلم<sup>(٦)</sup> من [حديث أبي سعيد] عن النبي ﷺ قال: «لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ عِنْدَ اسْتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». والغدر حرام في كل عهد بين المسلم وغيره، ولو كان المعاهد كافرًا، ولهذا في حديث عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا بِغَيْرِ حَقِّهَا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» خرجه البخاري<sup>(٧)</sup>. وقد أمر الله تعالى في كتابه بالوفاء بعهود المشركين إذا أقاموا على عهودهم ولم ينقضوا منها شيئًا. وأما عهود المسلمين فيما بينهم، فالوفاء بها أشد، ونقضها أعظم إثماً. ومن أعظمها: نقض عهد الإمام على من بايعه، ورضى به، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُرْكِبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» فذكر منهم: «وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أُعْطِيَ مَا يُرِيدُ، وَقِيَ لَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَفِ لَهُ»<sup>(٨)</sup>. ويدخل في العهود التي يجب الوفاء بها، ويحرم الغدر فيها: جميع عقود المسلمين فيما بينهم إذا تراضوا عليها من المبيعات والمناكحات وغيرها من العقود اللازمة التي يجب الوفاء بها، وكذلك ما يجب الوفاء به لله عز وجل مما يعاهد العبد ربه

- (١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٣٥٩٧)، وأحمد (٧٠/٢)، (٥٣٨٥) وانظر الصحيحة (٤٣٧).  
(٢) صحيح لغيره: أخرجه أبو داود، حديث (٣٥٩٨)، وابن ماجه (٢٣٢٠) بنحوه، وانظر صحيح الترغيب (٢٢٤٨).  
(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٩٦٦)، ومسلم، حديث (١٧٣٥) (٢)، والترمذي (١٥٨١).  
(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦١٧٧)، ومسلم، حديث (١٧٣٥) (١)، وأبو داود (٢٧٥٦).  
(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣١٨٧)، ومسلم، حديث (١٧٣٧)، وأحمد (٢٥٠/٣)، (١٣٦٣٧).  
(٦) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (١٧٣٨)، وابن ماجه (٢٨٧٣).  
(٧) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٣١٦٦)، وابن ماجه (٢٦٨٦).  
(٨) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٢٣٥٨)، ومسلم، حديث (١٠٨)، وأبو داود (٣٤٧٤)، والترمذي (١٥٩٥)، والنسائي (٤٤٦٢)، وابن ماجه (٢٢٠٧).



عليكم المنافق العليم، قالوا: كيف يكون المنافق عليماً؟ قال: يتكلم بالحكمة، ويعمل بالجور، أو قال: المنكر. وسئل حذيفة عن المنافق فقال: الذي يصف الإيمان ولا يعمل به.

وفى «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن ابن عمر أنه قيل له: إنا ندخلُ على سلطاننا، فنقول لهم بخلاف ما نتكلمُ إذا خرجنا من عندهم، قال: كنّا نعدُّ هذا نفاقاً. وفى «المسند» عن حذيفة، قال: إنكم لتكلمون كلاماً إن كنّا لنعدّه على عهد رسول الله ﷺ النفاق، وفى رواية قال: إن كان الرجل ليتكلم بالكلمة على عهد رسول الله ﷺ، فيصير بها منافقاً، وإنى لأسمعها من أحديكم فى اليوم أو فى المجلس عشر مرات<sup>(٢)</sup>. قال بلال بن سعد: المنافق يقول ما يعرف، ويعمل ما يُنكر. ومن هنا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم، وكان عمرُ يسأل حذيفة عن نفسه. وسئل أبو رجاء العطاردي: هل أدركت من أدركت من أصحاب رسول الله ﷺ يخشون النفاق؟ فقال: نعم إنى أدركت منهم بحمد الله صدراً حسناً، نعم شديداً، نعم شديداً. وقال البخاري فى «صحيحه»<sup>(٣)</sup>: وقال ابنُ أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبى ﷺ كلُّهم يخافُ النفاق على نفسه. ويُذكر عن الحسن قال: ما خافه إلا مؤمنٌ، ولا آمنه إلا منافق. انتهى.

وروى عن الحسن أنه حلف: ما مضى مؤمنٌ قط ولا بقى إلا وهو من النفاق مُشفق، ولا مضى منافق قط ولا بقى إلا وهو من النفاق آمن. وكان يقول: من لم يخفِ النفاق، فهو منافق<sup>(٤)</sup>. وسمع رجل أبا الدرداء يتعوذ من النفاق فى صلاته، فلما سلّم قال له: ما شأنك وشأن النفاق؟ فقال: اللهم غفراً - ثلاثاً - لا تأمن البلاء، واللّٰهُ إنَّ الرجلَ ليُفتَنَ فى ساعةٍ واحدةٍ، فينقلبُ عن دينه. والآثار عن السلف فى هذا كثيرة جداً. قال سفيان الثوري: خلاف ما بيننا وبين المرجئة ثلاث، فذكر منها قال: نحن نقول: النفاق، وهم يقولون: لا نفاق. وقال الأوزاعي: قد خاف عمر النفاق على نفسه، قيل له: إنهم يقولون: إن عمر لم يخف أن يكون يومئذ منافقاً حتى سأل حذيفة، ولكن خاف أن يُبتلى بذلك قبل أن يموت، قال: هذا قولُ أهل البدع، يشير إلى أن عمر كان يخاف النفاق على نفسه فى الحال، والظاهر أنه أراد أن عمر كان يخاف على نفسه فى الحال من النفاق الأصغر، والنفاق الأصغر وسيلة وذريعة إلى النفاق الأكبر، كما أن المعاصى يريد الكفر، فكما يخشى على من أصرَّ على المعصية أن يُسلَبَ الإيمان عند الموت، كذلك يخشى على من أصرَّ على خصال النفاق أن يُسلَبَ الإيمان، فيصير منافقاً خالصاً.

وسئل الإمام أحمد: ما تقولُ فيمن لا يخاف على نفسه النفاق؟ فقال: ومن يأمنُ على نفسه

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧١٧٨)، وابن ماجه (٣٩٧٥).

(٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٨٤/٥)، (٢٣٣١٠)، (٣٨٦/٥)، (٢٣٣٢٦)، قلت: وفي الأولى الليث بن أبي سليم وهو مدلس، وفي الثانية أبو الرقاد الجهني وهو ضعيف.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً، عقب حديث (٤٧).

(٤) حسن: أخرجه الفريابي (٨٥) عن الحسن، قلت: وفيه المولى بن زياد وثقه أبو حاتم وابن معين وغيرهما.

النفاق؟ وكان الحسن يُسمى من ظهرت منه أوصافُ النفاق العملي منافقاً، وروى نحوه عن حذيفة. وقال الشعبي: من كذب، فهو منافق، وحكى محمد بن نصر المروزي هذا القول عن فرقة من أهل الحديث، وقد سبق في أوائل الكتاب ذكر الاختلاف عن الإمام أحمد وغيره، في مرتكب الكبائر: هل يسمى كافراً كافرين لا ينقل عن الملة أم لا؟ واسم الكفر أعظم من اسم النفاق، ولعل هذا هو الذي أنكره عطاء عن الحسن إن صحَّ ذلك عنه.

ومن أعظم خصال النفاق العملي: أن يعمل الإنسان عملاً، ويظهر أنه قصد به الخير، وإنما عمله ليتوصل به إلى غرض له سيئ، فيتم له ذلك، ويتوصل بهذه الخديعة إلى غرضه، ويفرح بمكره وخداعه وحمد الناس له على ما أظهره، وتوصل به إلى غرضه السيئ الذي أبطنه، وهذا قد حكاها الله في القرآن عن المنافقين واليهود، فحكى عن المنافقين أنهم: ﴿اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِصْكَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أُرْدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [النوبة: ١٠٧]، وأنزل في اليهود: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحَمَّدُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨] وهذه الآية نزلت في اليهود، سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه، وأخبروه بغيره، فخرجوا وقد أروه أنهم قد أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم وما سئلوا عنه، قال ذلك ابن عباس، وحديثه مخرج في «الصحيحين» (١).

وفيها أيضاً عن أبي سعيد أنها نزلت في رجال من المنافقين كانوا إذا خرج النبي ﷺ إلى الغزو تخلفوا عنه، وفرحوا بمقعدهم خلافه، فإذا قديم رسول الله ﷺ من الغزو، اعتذروا إليه، وحلفوا وأحبوا أن يُحمدوا بما لم يفعلوا (٢). وفي حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ غَشَّنَا، فَلَيْسَ مِنَّا، وَالْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ» (٣).

وقد وصف الله المنافقين بالمخادعة، وأحسن أبو العتاهية في قوله:

لَيْسَ دُنْيَا إِلَّا بِدِينٍ وَلَيْسَ الدُّنْيَا إِلَّا مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ  
إِنَّمَا الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ هُمَا مِنْ خِصَالِ أَهْلِ النَّفَاقِ

ولما تقرر عند الصحابة رضي الله عنهم أن النفاق هو اختلاف السر والعلانية خشى بعضهم على نفسه أن يكون إذا تغير عليه حضور قلبه ورقته وخشوعه عند سماع الذكر برجوعه إلى الدنيا والاشتغال بالأهل والأولاد والأموال أن يكون ذلك منه نفاقاً، كما في «صحيح مسلم» (٤) عن حنظلة الأسدي أنه مرَّ به أبو بكر وهو يبكي، فقال: مالك؟ قال: نافق حنظلة يا أبا بكر، نكون

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٥٦٨)، ومسلم، حديث (٢٧٧٨)، والترمذي (٣٠١٤).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٥٦٧)، ومسلم، حديث (٢٧٧٧).

(٣) صحيح: سبق تخريجه.

(٤) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٧٥٠)، والترمذي (٢٥١٤)، وابن ماجه (٤٢٣٩).



عند رسول الله ﷺ يُذَكِّرُنَا بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ كَأَنَّا رَأَيْ عَيْنَ، فإذا رجعتنا، عافسنا الأزواج والضيعة فنسينا كثيرًا، قال أبو بكر: فوالله إننا لكذلك، فانطلقا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «مَا لَكَ يَا حَنْظَلَةُ؟» قال: نافق حنظلة يا رسول الله، وذكر له مثل ما [قال] لأبي بكر، فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ تَدْرُمُونَ عَلَى الْحَالِ الَّتِي تَقُومُونَ بِهَا مِنْ عِنْدِي، لَصَافَحْتُكُمْ الْمَلَائِكَةُ فِي مَجَالِسِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ... سَاعَةً وَسَاعَةً».

وفى «مسند البزار»<sup>(١)</sup> عن أنس قال: قالوا: يا رسول الله إنا نكونُ عندك على حالٍ، فإذا فارقتنا كُنَّا على غيره، قال: «كَيْفَ أَنْتُمْ [وَرَبُّكُمْ؟]» قالوا: الله ربُّنا في السرِّ والعلانية، قال: «لَيْسَ ذَاكُمْ بِالنِّفَاقِ». ورؤى من وجه آخر عن أنس<sup>(٢)</sup> قال: غدا أصحابُ رسول الله ﷺ، فقالوا: هلكنّا، قال: «وما ذاك؟» قالوا: النفاق، النفاق. قال: «أَلَسْتُمْ تَشْهَدُونَ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟» قالوا: بلى. قال: «فليس ذلك بالنفاق». ثم ذكر معنى حديث حنظلة كما تقدّم.



(١) ضعيف: أخرجه البزار (٥٢)، وأبو يعلى (١٠٥/٦)، (٣٣٦٩) إلا أنه قال «كيف أنتم ونيبكم»، قالوا: أنت نبينا في السر والعلانية، وضعفه الشيخ حسين أسد.

(٢) صحيح: أخرجه أبو يعلى (٥٨/٦)، (٣٣٠٤)، وانظر الصحيحة (٢٢٣٥).

## الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا».

رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالْحَاكِمُ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ <sup>(١)</sup>.

هذا الحديث خرَّجه هؤلاء كلهم من رواية عبد الله بن هُبيرة، سمع أبا تميم الجشاني، سمع عمر بن الخطاب يُحدثه عن النبي ﷺ، وأبو تميم وعبد الله بن هُبيرة خرَّج لهما مسلم، ووثقهما غير واحد، وأبو تميم ولد في حياة النبي ﷺ، وهاجر إلى المدينة في زمن عمر رضى الله عنه. وقد روى هذا الحديث من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ، ولكن في إسناده من لا يُعرف حاله. قاله أبو حاتم الرازي. وهذا الحديث أصل في التوكل، وأنه من أعظم الأسباب التي يُستجلب بها الرزق، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وقد قرأ النبي ﷺ هذه الآية على أبي ذرٍّ، وقال له: «لو أن الناس كلهم أخذوا بها لكفتهم» <sup>(٢)</sup> يعني: لو أنهم حققوا التقوى والتوكل؛ لاكتفوا بذلك في مصالح دينهم ودنياهم. وقد سبق الكلام على هذا المعنى في شرح حديث ابن عباس: «اخْفِظِ اللَّهَ يَخْفِظَكَ».

قال بعض السلف: بِحَسْبِكَ مِنَ التَّوَكُّلِ إِلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ قَلْبِكَ حُسْنَ تَوَكُّلِكَ عَلَيْهِ، فَمِنْ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ قَدْ فَوَّضَ إِلَيْهِ أَمْرَهُ، فَكَفَاهُ مِنْهُ مَا أَمَرَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وحقيقة التوكل: هو صدق اعتماد القلب على الله عز وجل في استجلاب المصالح، ودفع المضار من أمور الدنيا والآخرة كلها، وكِلَّةُ الأمور كلها إليه، وتحقيق الإيمان بأنه لا يُعطى ولا يمنع ولا يضر ولا ينفع سواه.

قال سعيد بن جبیر: التوكل جماع الإيمان.

وقال وهب بن مُنبه: الغاية القصوى التوكل.

قال الحسن: إن توكل العبد على ربه أن يعلم أن الله هو ثقته. وفي حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى النَّاسِ، فَلْيَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ» <sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٢٣٤٤)، وابن ماجه (٤١٦٤)، وأحمد (٣٠/١)، (٢٠٥)، وابن حبان (٥٠٩/٢)، (٧٣٠)، والحاكم في المستدرک (٣٥٤/٤)، (٧٨٩٤)، وانظر الصحيحة (٣١٠).

(٢) ضعيف: سبق تخريجه.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا في التوكل (٩)، قلت: وفيه عبد الرحيم بن زيد العمى وأبوه وكلاهما ضعيف.

وروى عنه عليه السلام أنه كان يقول في دعائه: «اللهم إني أسألك صدق التوكل عليك»<sup>(١)</sup>، وأنه كان يقول: «اللهم اجعلني ممن توكل عليك فكففته»<sup>(٢)</sup>. واعلم أن تحقيق التوكل لا يُنافي السعي في الأسباب التي قدر الله سبحانه المقدورات بها، وجرت سنته في خلقه بذلك، فإن الله تعالى أمر بتعاطي الأسباب مع أمره بالتوكل، فالسعي في الأسباب بالجوارح طاعة له، والتوكل بالقلب عليه إيمان به، [كما] قال [الله] تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وقال: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٠].

وقال سهل التستري: من طعن في الحركة - يعني في السعي والكسب - فقد طعن في السنة، ومن طعن في التوكل، فقد طعن في الإيمان، فالتوكل حال النبي عليه السلام، والكسب سنته، فمن عمل على حاله، فلا يترك سنته، ثم إن الأعمال التي يعملها العبد ثلاثة أقسام:

أحدها: الطاعات التي أمر الله عباده بها، وجعلها سبباً للنجاة من النار ودخول الجنة، فهذا لا بد من فعله مع التوكل على الله فيه، والاستعانة به عليه، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فمن قصر في شيء مما وجب عليه من ذلك، استحق العقوبة في الدنيا والآخرة شرعاً وقدرًا. قال يوسف بن أسباط: كان يُقال: اعمل عمل رجل لا يُنجيه إلا عمله، وتوكل توكل رجل لا يُصيبه إلا ما كُتِبَ له.

والثاني: ما أجرى الله العادة به في الدنيا، وأمر عباده بتعاطيه، كالأكل عند الجوع، والشرب عند العطش، والاستظلال من الحر، والتدفؤ من البرد ونحو ذلك، فهذا أيضاً واجب على المرء تعاطي أسبابه، ومن قصر فيه حتى تضرر بتركه مع القدرة على استعماله، فهو مفرط يستحق العقوبة، لكن الله سبحانه قد يقوى بعض عباده من ذلك على ما لا يقوى عليه غيره، فإذا عَمِلَ بمقتضى قوته التي اختص بها عن غيره، فلا حرج عليه، ولهذا كان النبي عليه السلام يواصل في صيامه، وينهى عن ذلك أصحابه، ويقول لهم: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «إِنِّي أَظِلُّ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي»<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية: «إِنِّي لِي مُطْعِمًا يُطْعِمُنِي، وَسَاقِيًا يَسْقِينِي»<sup>(٥)</sup>. والأظهر أنه أراد بذلك أن الله

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي الدنيا في التوكل (٣)، قلت: وهو معضل.

(٢) ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي الدنيا في التوكل (٤) قلت: وفيه خالد بن خديج وهو متروك.

(٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٩٢٢)، ومسلم، حديث (١١٠٢)، وأبو داود (٢٣٦٠)، وأحمد (٢/٢١)، (٤٧٢١) من حديث ابن عمر.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٧٢٤١)، ومسلم، حديث (١١٠٤)، وأحمد (٣/١٢٤)، (١٢٢٧٠) من حديث أنس.

(٥) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٩٦٣)، وأبو داود (٢٣٦١)، وأحمد (٨/٣)، (١١٠٧٠)، وابن حبان (٣٤٣/٨)، (٣٥٧٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

يقويه ويُغذيه بما يُورده على قلبه من الفتوح القدسية والمنح الإلهية، والمعارف الربانية التي تُغنيه عن الطعام والشراب بُرْهَةً من الدَّهر، كما قال القائل:

لَهَا أَحَادِيثٌ مِنْ ذِكْرِكَ تَشْغَلُهَا عَنْ الشَّرَابِ وتُلْهِيَهَا عَنِ الزَّادِ  
لَهَا بِوَجْهِكَ نُورٌ تَسْتَضِيءُ بِهِ وَفَتْ الْمَسِيرِ وَفِي أَعْقَابِهَا حَادِي  
إِذَا اشْتَكَّتْ مِنْ كِلَالِ السَّيْرِ أَوْعَدَهَا رَوْحُ الْقُدُومِ فَتَحْيِي. عِنْدَ مِيعَادِ

وقد كان كثير من السلف لهم من القوة على ترك الطعام والشراب ما ليس لغيرهم، ولا يتضررون بذلك. وكان ابن الزبير يُواصل ثمانية أيام، وكان أبو الجوزاء يُواصل في صومه بين سبعة أيام، ثم يَقْبِضُ على ذراع الشاب فيكأُ يَحِطُّهَا. وكان إبراهيم التيمي يمكث شهرين لا يأكل شيئاً غير أنه يشرب شربة حلوي. وكان حجاج بن فرافصة يبقى أكثر من عشرة أيام لا يأكل ولا يشرب ولا ينام. وكان بعضهم لا يبالى بالحر ولا بالبرد كما كان علي رضي الله عنه يلبس لباس الصَّيف في الشتاء ولباس الشتاء في الصيف، وكان النبي ﷺ دعا له أن يُذهب عنه الحر والبرد<sup>(١)</sup>. فمن كان له قوة على مثل هذه الأمور فعمل بمقتضى قوته ولم يُضعفه عن طاعة الله، فلا حرج عليه، ومن كُلف نفسه ذلك حتى أضعفها عن بعض الواجبات، فإنه يُنكر عليه ذلك، وكان السلف يُنكرون على عبد الرحمن بن أبي نُعم، حيث كان يترك الأكل مدة حتى يُعاد من ضعفه.

القسم الثالث: ما أجرى الله العادة به في الدنيا في الأعم الأغلب، وقد يخرقُ العادة في ذلك لمن يشاء من عباده، وهو أنواع:

منها ما يخرقه كثيراً، ويغنى عنه كثيراً من خلقه كالأدوية بالنسبة إلى كثير من البلدان وسكان البوادي ونحوها. وقد اختلف العلماء: هل الأفضل لمن أصابه المرض التداوى أم تركه لمن حَقَّق التوكل على الله؟ وفيه قولان مشهوران، وظاهر كلام أحمد أن التوكل لمن قوى عليه أفضل، لما صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي الْجَنَّةُ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ»، ثم قال: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَتَطَيَّرُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَكْتَوُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»<sup>(٢)</sup>. ومن رجع التداوى قال: إنه حال النبي ﷺ الذي كان يُداوم عليه، وهو لا يفعل إلا الأفضل، وحمل الحديث على الرُّقى المكروهة التي يُخشى منها الشركُ بدليل أنه قرنهما بالكى والطيرة وكلاهما مكروه.

(١) حسن: أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب: فضل علي بن أبي طالب، حديث (١١٧)، وأحمد (٩٩/١)، (٧٧٨)، والنسائي في الكبرى (١٥٢/٥)، (٨٥٣٦)، وانظر صحيح ابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، وفيه أنه ﷺ دعى لعل فقال: «اللهم أذهب عنه الحر والبرد».

(٢) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٥٧٥٢)، ومسلم، حديث (٢٢٠)، والترمذي (٢٤٤٦)، وأحمد (١/٢٧١)، (٢٤٤٨)، وابن حبان (٣٣٩/١٤)، (٦٤٣٠)، والنسائي في الكبرى (٣٧٨/٤)، (٧٦٠٤) من حديث ابن عباس.

ومنها ما يخرقه لقليل من [العامة] ، كحصول الرزق لمن ترك السعى في طلبه ، فمن رزقه الله صدق يقين وتوكل ، وعلم من الله أنه يخرق له العوائد ، ولا يحوجه إلى الأسباب المعتادة في طلب الرزق ونحوه جاز له ترك الأسباب ولم يُنكر عليه ذلك ، وحديث عمر هذا الذي نتكلم عليه يدل على ذلك ، ويدل على أن الناس إنما يؤتون من قلة تحقيق التوكل ، ووقوفهم من الأسباب الظاهرة بقلوبهم ومساكنتهم لها ، فلذلك يُتعبون أنفسهم في الأسباب ، ويجهدون فيها غاية الاجتهاد ، ولا يأتهم إلا ما قُدِّر لهم ، فلو حققوا التوكل على الله بقلوبهم ، لساق الله إليهم أرزاقهم مع أدنى سبب ، كما يسوق إلى الطير أرزاقها بمجرد الغدو والرواح ، وهو نوع من الطلب والسعي ، لكنه سعي يسير . وربما حُرِم الإنسان رزقه أو بعضه بذنب يُصيبه ، كما في حديث ثوبان ، عن النبي ﷺ قال : «إِنَّ الْعَبْدَ لَيُحْرَمَ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ»<sup>(١)</sup>.

وفي حديث جابر ، عن النبي ﷺ : «إِنْ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقَهَا ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ ، خُذُوا مَا حَلَّ وَدَعُوا مَا حُرِمَ»<sup>(٢)</sup>. وقال عمر : بين العبد وبين رزقه حجاب ، فإن قنع ورضيت نفسه ، أتاه رزقه ، وإن اقتحم وهتك الحجاب ، لم يزد فوق رزقه . وقال بعض السلف : توكل تُسَقِّ إليك الأرزاق بلا تعب ، ولا تَكُلِّف . قال سالم بن أبي الجعد : حَدَّثْتُ أَنَّ عِيسَى [ابن مريم] عليه السلام كان يقول : اعملوا لله ، ولا تعملوا لبطونكم ، وإياكم وفضول الدنيا فإن فضول الدنيا عند الله رجز ، هذه طير السماء تغدو وتروح ليس معها من أرزاقها شيء ، لا تحرث ولا تحصد الله يرزقها ، فإن قلتُم : إن بطوننا أعظم من بطون الطير ، فهذه الوحوش من البقر والحمير وغيرها تغدو وتروح ليس معها من أرزاقها شيء لا تحرث ولا تحصد ، الله يرزقها ، خرَّجه ابن أبي الدنيا .

وخرَّج بإسناده عن ابن عباس قال : كان عابدٌ يتعبد في غارٍ ، فكان غرابٌ يأتيه كلَّ يوم برغيف يجد فيه طعم كلِّ شيء حتى مات ذلك العابد . وعن سعيد بن عبد العزيز ، عن بعض مشيخة دمشق ، قال : أقام إلياس هارباً من قومه في جبل عشرين ليلة ، - أو قال : أربعين - تأتيه الغربان برزقه . وقال سفيان الثوري : قرأ وأصل الأحذب هذه الآية : ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الدَّهَاب: ٢٢] فقال : ألا إن رزقي في السماء وأنا أطلبه في الأرض ؟ فدخل خربة ، فمكث ثلاثاً لا يُصيب شيئاً ، فلما كان اليوم الرابع ، إذا هو بدوخله من رطب ، وكان له أخ أحسن نية منه ، فدخل معه ، فصارتا دوخلتين ، فلم يزل ذلك دأبهما حتى فرق الموت بينهما . ومن هذا الباب من قوى توكله على الله ووثوقه به ، فدخل المفاوز بغير زاد ، فإنه يجوز لمن هذه صفته دون من لم يبلغ هذه المنزلة ، وله في ذلك أسوة بإبراهيم الخليل عليه السلام ، حيث ترك هاجر وابنها إسماعيل بوادٍ غير ذي زرع ، وترك عندهما جراباً فيه تمرٌ وسقاء فيه ماء ، فلما تبعته هاجر ، وقالت له : إلى

(١) ضعيف : سبق تخريجه .

(٢) صحيح : أخرجه ابن ماجه ، حديث (٢١٤٤) ، وانظر صحيح الجامع (٢٧٤٢) .

من تدعنا؟ قال لها: إلى الله، قالت: رضيتُ بالله، وهذا كان يفعله بأمر الله ووحيه، فقد يَقتذِفُ الله في قلوب بعض أوليائه من الإلهام الحق ما يعلمون أنه حق، ويشقون به. قال المروذي: قيل لأبي عبد الله: أي شيء صدق التوكل على الله؟ قال: أن يتوكل على الله، ولا يكون في قلبه أحد من الآدميين يطمع أن يجيئه بشيء، فإذا كان كذا، كان الله يرزقه، وكان متوكلًا. قال: وذكرْتُ لأبي عبد الله التوكل، فأجازه لمن استعمل فيه الصدق. قال: وسألت أبا عبد الله عن رجل جلس في بيته، ويقول: أجلس وأصبر ولا أطلع على ذلك أحدًا، وهو يقدر أن يحترف، قال: لو خرج فاحترف كان أحب إليَّ، وإذا جلس خفت أن يُخرجني إلى أن يكون يتوقع أن يرسل إليه بشيء، قلت: فإذا كان يبعث إليه بشيء، فلا يأخذ؟ قال: هذا جيد. قلت لأبي عبد الله: إن رجلاً بمكة قال: لا أكل شيئاً حتى يطعموني، ودخل في جبل أبي قبيس، فجاء إليه رجلان وهو ممتزجٌ بخرقه، فألقيا إليه قميصًا، وأخذوا بيديه فالبساه القميص، ووضعوا بين يديه شيئًا، فلم يأكل حتى وضعوا مفتاحاً من حديد في فيه، وجعلوا يدسّان في فمه فضحك أبو عبد الله وجعل يعجب. قلت لأبي عبد الله: ترك البيع والشراء، وجعل على نفسه أن لا يقع في يده ذهب ولا فضة، وترك دُورَه لم يأمر فيها بشيء، وكان يمرُّ في الطريق فإذا رأى شيئاً مطروحاً أخذَه ممّا قد أُلقي. قال المروذي: فقلت للرجل: مالك حجة على هذا غير أبي معاوية الأسود، قال: بل أؤيس القرني، وكان يمرُّ بالمزابيل فيلتقط الرُّقاع، قال: فصدّقه أبو عبد الله، وقال: قد شدّد على نفسه. ثم قال: قد جاءني البقلي ونحوه، فقلت لهم: لو تعرّضتم للعمل تشهرون أنفسكم، قال: وأيش نُبالى من الشهرة؟! وروى أحمد بن الحسين بن حسان عن أحمد أنه سئل عن رجل يخرج إلى مكة بغير زاد، قال: إن كنت تطيق وإلا فلا، إلا بزاد وزاحلة، لا تُخاطر. قال أبو بكر الخلال: يعني إن أطاق وعلم أنه يقوى على ذلك، ولا يسأل، ولا تستشرف نفسه لأن يأخذ ولا يُعطى فيقبل، فهو متوكل على الصدق، وقد أجاز العلماء التوكل على الصدق. قال: وقد حج أبو عبد الله وكفاه في حجته أربعة عشر درهماً. وسئل إسحاق بن راهويه: هل للرجل أن يدخل المفازة بغير زاد؟ فقال: إن كان [الرجل] مثل عبد الله بن منير، فله أن يدخل المفازة بغير زاد، وإلا لم يكن له أن يدخل، ومتى كان الرجل ضعيفاً وخشياً على نفسه أن لا يصبر، أو يتعرّض للسؤال أو أن يقع في الشك والتسخط، لم يجز له ترك الأسباب حينئذٍ، وأنكر عليه غاية الإنكار كما أنكر الإمام أحمد وغيره على من ترك الكسب وعلى من دخل المفازة بغير زاد، وخشى عليه التعرّض للسؤال. وقد روى عن ابن عباس<sup>(١)</sup>، قال: كان أهل اليمن يحجّون ولا يتزوّدون ويقولون: نحن متوكلون، فيحجّون فيأتون مكة فيسألون الناس، فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَسَكَّرُوا فَمَاتَ حَيْرَ الزَّادِ الْقَوِيُّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وكذا قال مجاهد، وعكرمة، والنخعي،

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١٥٢٣)، وأبو داود (١٧٣٠).

وغير واحد من السلف، فلا يُرخص في ترك [السبب] بالكلية إلا لمن انقطع قلبه عن الاستشراف إلى المخلوقين بالكلية.

وقد روى عن أحمد: أنه سئل عن التوكل، فقال: قطع الاستشراف باليأس من الخلق، فسئل عن الحجة في ذلك، فقال: قول إبراهيم عليه السلام لما عرض له جبريل وهو يرمى في النار، فقال له: ألك حاجة؟ فقال: أما إليك فلا<sup>(١)</sup>.

وظاهر كلام أحمد أن الكسب أفضل بكل حال، فإنه سئل عمَّن يقعد ولا يكتسب ويقول: توكلت على الله، فقال: ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب. وروى الخلال بإسناده عن الفضيل بن عياض أنه قيل له: لو أن رجلاً قعد في بيته زعم أنه يثق بالله، فيأتيه برزقه، قال: إذا وثق بالله حتى يعلم منه أنه [قد] وثق به، لم يمنعه شيء أراد، لكن لم يفعل هذا الأنبياء ولا غيرهم، وقد كان الأنبياء يؤجرون أنفسهم، وكان النبي ﷺ يؤجر نفسه وأبو بكر وعمر، ولم يقولوا: نقعد حتى يرزقنا الله عز وجل، وقال الله عز وجل: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠٠]، ولا بد من طلب المعيشة. وقد روى عن بشر ما يشعر بخلاف هذا، فروى أبو نعيم في «الحلية» أن بشرًا سئل عن التوكل، فقال: اضطراب بلا سكون، وسكون بلا اضطراب، فقال له السائل: فسره لنا حتى نفقه، قال: بشر: اضطراب بلا سكون، رجل يضطرب بجوارحه، وقلبه ساكن إلى الله، لا إلى عمله، وسكون بلا اضطراب، فرجل ساكن إلى الله بلا حركة، وهذا عزيز، وهو من صفات الأبدال. وبكل حال، فمن لم يصل إلى هذه المقامات العالية، فلا بد له من معاناة الأسباب لا سيما من له عيال لا يصبرون، وقد قال النبي ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضَيِّعَ مَنْ يَتَّقُوهُ»<sup>(٢)</sup>. وكان بشر يقول: لو كان لي عيال لعملت واكتسبت. وكذلك من ضيَّع بتركه الأسباب حقًا له، ولم يكن راضيًا بفوات حقه، فإن هذا عاجز مفرط، وفي مثل هذا جاء قول النبي ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، اخْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِمْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، فَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُولَنَّ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ اللَّوْ تَفْتَحَ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». خرَّجه مسلمٌ بمعناه من حديث أبي هريرة<sup>(٣)</sup>. وفي «سنن أبي داود»<sup>(٤)</sup> عن عوف بن مالك أن النبي ﷺ قضى بين رجلين، فقال المقضى عليه لما أدبر: حسبنا الله ونعم الوكيل،

(١) ضعيف: أخرجه ابن جرير (٤٥/١٧)، قلت: وفيه جهالة.

(٢) حسن لغيره: أخرجه أبو داود، حديث (١٦٩٢)، وأحمد (١٦٠/٢)، (٦٤٩٥)، وابن حبان (٥١/١٠)، (٤٢٤٠)، والحاكم في المستدرک (٥٧٥/١)، (١٥١٥)، والنسائي في الكبرى (٣٧٤/٥)، (٩١٧٧)، وانظر صحيح الترغيب (١٩٦٥).

(٣) صحيح: سبق تخريجه.

(٤) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (٣٦٢٧)، وأحمد (٢٤/٦)، (٢٤٠٢٩)، والنسائي في الكبرى (١٦٠/٦)، (١٠٤٦٢)، وانظر ضعيف الجامع (١٧٥٩).

فقال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُلْوِمُ عَلَى الْعَجْزِ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِالْكَيْسِ، فَإِنْ غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ».

وخرّج الترمذي<sup>(١)</sup> من حديث أنس قال: قال رجل: يا رسول الله، أعقلها وأتوكل، أو أطلقها وأتوكل؟ قال: «أعقلها وتوكل». وذكر عن يحيى القطان أنه قال: هو عندي حديث منكر، وخرّجه الطبراني من حديث عمرو بن أمية، عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>، وروى الوضين بن عطاء عن محفوظ بن علقمة، عن ابن عائذ، أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ التَّوَكُّلَ بَعْدَ الْكَيْسِ»<sup>(٣)</sup> وهذا مرسل، ومعناه أن الإنسان يأخذ بالكَيْسِ، والسعى في الأسباب المباحة، ويتوكل على الله بعد سعيه، وهذا كله إشارة إلى أن التوكل لا يُنافى الإتيان بالأسباب بل قد يكون جمعهما أفضل. قال معاوية بن قرة: لقي عمر بن الخطاب ناسًا من أهل اليمن، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن المتوكلون، قال: بل أنتم المتأكلون، إنما المتوكل الذي يُلقى حبه في الأرض، ويتوكل على الله عز وجل.

قال الخلال: أخبرنا محمد بن أحمد بن منصور قال: سأل المازني بشر بن الحارث عن التوكل فقال: المتوكل لا يتوكل على الله ليُكفي، ولو حلّت هذه القصة في قلوب المتوكل، لضجوا إلى الله بالندم والتوبة، ولكن المتوكل يحلُّ بقلبه الكفاية من الله تبارك وتعالى فيصدق الله عز وجل فيما ضمن. ومعنى هذا الكلام: أن المتوكل على الله حق التوكل لا يأتي بالتوكل، ويجعله سببًا لحصول الكفاية له من الله بالرزق وغيره، فإنه لو فعل ذلك، لكان كمن أتى بسائر الأسباب لاستجلاب الرزق والكفاية بها، وهذا نوع نقص في تحقيق التوكل. وإنما المتوكل حقيقة من يعلم أن الله قد ضمن لعبده رزقه وكفايته، فيصدق الله فيما ضمنه، ويثق بقلبه، ويحقق الاعتماد عليه فيما ضمنه من الرزق من غير أن يخرج التوكل مخرج الأسباب في استجاب الرزق به، والرزق مقسوم لكل أحد من برّ وفاجر، مؤمن وكافر، كما قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [مؤ: ٦٠]، هذا مع ضعف كثير من الدواب وعجزها عن السعى في طلب الرزق، قال تعالى: ﴿وَكَايُنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [النجم: ٦٠]. فما دام العبد حيًا فرزقه على الله، وقد يُيسره الله له بكسب وبغير كسب، فمن توكل على الله لطلب الرزق، فقد جعل التوكل سببًا وكسبًا، ومن توكل عليه لثقتة بضمانه، فقد توكل عليه ثقة به وتصديقًا، وما أحسن قول مثنى الأنباري وهو من أعيان أصحاب الإمام أحمد: لا

(١) حسن: أخرجه الترمذي، حديث (٢٥١٧)، وانظر صحيح الجامع (١٠٦٨).

(٢) حسن: أخرجه ابن حبان (٥١٠/٢)، (٧٣١)، والحاكم في المستدرک (٧٢٢/٣)، (٦٦١٦)، وقال الشيخ الأروناؤوط: حديث حسن.

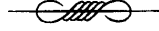
(٣) مرسل: ذكره المتقي الهندي في كنز العمل (٥٦٩٦)، وقال: رواه الديلمي عن عائذ بن قريظ، قلت: وهو مرسل.



تكونوا بالمضمون مهتمين، فتكونوا للضامن متهمين، وبرزقه غير راضين. واعلم أن ثمرة التوكل الرضا بالقضاء، فمن وكل أموره إلى الله ورضى بما يقضيه له، ويختاره، فقد حقق التوكل عليه، ولذلك كان الحسن والفضل وغيرهما يُفسرون التوكل على الله بالرضا.

قال ابن أبي الدنيا: بلغني عن بعض الحكماء قال: التوكل على ثلاث درجات: أولها: ترك الشكاية. والثانية: الرضا. والثالثة: المحبة. فترك الشكاية درجة الصبر، والرضا سكون القلب بما قسم الله له، وهي أرفع من الأولي، والمحبة أن يكون حبه لما يصنع الله به، فالأولى للزاهدين، والثانية للصادقين، والثالثة للمرسلين. انتهى.

فالمتوكل على الله إن صبر على ما يقدره الله له من الرزق أو غيره، فهو صابر، وإن رضى بما يقدر له بعد وقوعه فهو الراضي، وإن لم يكن له اختيار بالكلية ولا رضا إلا فيما يقدر له، فهو درجة المحبين العارفين، كما كان عمر بن عبد العزيز يقول: أصبحت وما لى سرور إلا [في] مواضع القضاء والقدر.



## الحديث الخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيْنَا، فَبَابَ تَمَسُّكَ بِهِ جَمِيعٌ؟ قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ (١)

وخرَّجه الترمذي، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه» (٢) بمعناه، وقال الترمذي: حسن غريب، وكلهم خرَّجه من رواية عمرو بن قيس الكندي، عن عبد الله ابن بسر.

وخرَّج ابن حبان في «صحيحه» وغيره من حديث معاذ بن جبل، قال: آخر ما فارقت عليه رسول الله ﷺ أن قلت له: أي الأعمال خير وأقرب إلى الله؟ قال: «أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله عز وجل». وقد سبق في هذا الكتاب مفرقا ذكر كثير من فضائل الذكر، ونذكر هاهنا فضل إدامته، والإكثار منه. قد أمر الله سبحانه المؤمنين بأن يذكروه ذكرا كثيرا، ومدح من ذكره كذلك؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ۖ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١] - [٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [الاحزاب: ١٩١]. وفي «صحيح مسلم» (٣) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مرَّ على جبل يقال له: جُمدان، فقال: «سيروا فهذا جُمدان، قد سبق المفردون». قالوا: ومن المفردون يا رسول الله؟ قال: «الذاكرون الله كثيرا والذاكرات».

وخرَّجه الإمام أحمد، ولفظه: «سبق المفردون»، قالوا: وما المفردون؟ قال: «الذين يُهْتَرُونَ في ذكر الله» (٤).

وخرَّجه الترمذي وعنده: قالوا: يا رسول الله، وما المفردون؟ قال: «المُسْتَهْتَرُونَ في ذكر الله يَضَعُ الذِّكْرَ عَنْهُمْ أَثْقَالَهُمْ، فيأتون يوم القيامة خفافا» (٥). وروى موسى بن عبيدة، عن أبي عبد الله القُرَاط، عن معاذ بن جبل قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ نسير بالدف من جُمدان إذ استنبه، فقال: «يا معاذ، أين السابقون؟» فقلت: قد مضوا، وتخلَّف ناسٌ. فقال: «يا

(١) صحيح: أخرجه الترمذي، حديث (٣٣٧٥)، وابن ماجه (٣٧٩٣)، وأحمد (١٨٨/٤)، (١٧٧١٦) واللفظ له، وابن حبان (٩٦/٣)، (٨١٤)، وانظر صحيح الترغيب (١٤٩١).

(٢) حسن صحيح: أخرجه ابن حبان (٩٩/٣)، (٨١٨)، والطبراني في الكبير (٩٣/٢٠)، (١٨١)، وانظر صحيح الترغيب (١٤٩٢).

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٦٧٦).

(٤) صحيح: أخرجه أحمد (٣٢٣/٢)، (٨٢٧٣)، والحاكم في المستدرک (٦٧٣/١)، (١٨٢٣)، وانظر الصحيحة (١٣١٧).

(٥) منكر: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٩٦)، وانظر الضعيفة (٢٠١٦).

معاذ إنَّ السابقين الذي يُستهترون بذكر الله عز وجل» خرَّجه جعفر الفريابي<sup>(١)</sup>. ومن هذا السياق يظهر وجه ذكر السابقين في هذا الحديث، فإنه لما سبق الركب، وتخلَّف بعضهم، نبه النبي ﷺ على أن السابقين على الحقيقة هم الذين يُديمون ذكر الله، ويُولعون به، فإنَّ الاستهتار بالشيء: هو الولوع به، والشغف، حتى لا يكاد يُفارق ذكره، وهذا على رواية من رواه «المستهترون» ورواه بعضهم، فقال فيه: «الذين أهتروا في ذكر الله»، وفسر ابن قتيبة الهتَر بالسَّقَط في الكلام، كما في الحديث: «المستَبَانِ شَيْطَانَانِ يَتَكَادِبَانِ وَيَهْتَرَانِ»<sup>(٢)</sup>.

قال: والمراد من هذا الحديث من عُمر وخِرَف في ذكر الله وطعته، قال: والمراد بالمفردين على هذه الرواية من انفرد بالعمر عن القرن الذي كان فيه، وأما على الرواية الأولى، فالمراد بالمفردين المتخلين من الناس بذكر الله تعالى، كذا قال، ويحتمل - وهو الأظهر - أن المراد بالانفراد على الروایتين الانفراد بهذا العمل وهو كثرة الذكر دون الانفراد الحسي، إما عن القرن أو عن المخالطة، والله أعلم. ومن هذا المعنى قولُ عمرُ ابن عبد العزيز ليلة عرفة بعرفة عند قرب الإفاضة: ليس السابق اليوم من سبق بعيرُه، وإنما السابق من عُفِر له. وبهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال: «من أحبَّ أن يرتع في رياض الجنة فليكثر ذكر الله عز وجل»<sup>(٣)</sup>.

وخرَّج الإمام أحمد والنسائي، وابنُ حبان في «صحيحه» من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «استكثروا من الباقيات الصالحات»، قيل: وما هنَّ يا رسول الله؟ قال: «التكبير، والتسبيح، والتهلِيل، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله»<sup>(٤)</sup>. وفي «المسند» و«صحيح ابن حبان» عن أبي سعيد الخدري أيضًا عن النبي ﷺ قال: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ اللَّهِ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ»<sup>(٥)</sup>، وروى أبو نعيم في «الحلية»<sup>(٦)</sup> من حديث ابن عباس مرفوعًا: «اذكروا ذكْرًا يقول المنافقون: إنكم ثراءون».

وخرَّج الإمام أحمد والترمذي من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه سئل: أيُّ العباد أفضل درجة عند الله يوم القيامة؟ قال: «الذاكرون الله كثيرًا»، قيل: يا رسول الله، ومن الغازی في سبيل الله؟ قال: «لو ضرب بسيفه في الكفار والمشركين حتى ينكسر، ويتخضب دمًا، لكان الذاكرون لله أفضل منه درجة»<sup>(٧)</sup>.

(١) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٧/٢٠)، (٣٢٦)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٦٧٥٨)، وقال: رواه الطبراني وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف، وقال ابن الأثير: اهتر بالشيء واستهتر به أي ولع به ولم يذكر سواء. (٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٦٢/٤)، (١٧٥٢٢)، وانظر صحيح الجامع (٦٦٩٦) من حديث عياض، والمستبان: الذي يسب كل منهما الآخر ويدعي خطأه.

(٣) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (١٥٧/٢٠)، (٣٢٦)، وقد تقدم.

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٧٥/٣)، (١١٧٣١)، وابن حبان (١٢١/٣)، (٨٤٠)، وانظر ضعيف الجامع (٨٢٨).

(٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٦٨/٣)، (١١٦٧١)، وابن حبان (٩٩/٣)، (٨١٧)، وضعفه الشيخ الأرناؤوط.

(٦) ضعيف جدًا: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨٠/٣)، وقلت: وفيه الحسن بن أبي جعفر وهو متروك.

(٧) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٣٧٦)، وأحمد (٧٥/٣)، (١١٧٣٨)، وأبو يعلى (٥٣٠/٢).

وخرَّج الإمام أحمد<sup>(١)</sup> من حديث سهل بن معاذ [عن أبيه]، عن النبي ﷺ أن رجلاً سأله فقال: أيُّ الجهاد أعظم أجراً يا رسول الله؟ قال: «أكثرهم لله ذكراً»، قال: فأى الصائمين أعظم؟ قال: «أكثرهم لله ذكراً»، ثم ذكر لنا الصلاة والزكاة والحج والصدقة كلُّ رسول الله ﷺ يقول: «أكثرهم لله ذكراً»، فقال أبو بكر: يا أبا حفص، ذهب الذاكرون بكلِّ خير، فقال رسول الله ﷺ: «أجل». وقد خرَّجه ابن المبارك وابن أبي الدنيا من وجوه أخر مرسله بمعناه<sup>(٢)</sup>. وفي «صحيح مسلم»<sup>(٣)</sup> عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه. وقال أبو الدرداء: الذين لا تزال ألسنتهم رطبة من ذكر الله، يدخل أحدهم الجنة وهو يضحك، وقيل له: إن رجلاً أعتق مائة نسمة، فقال: إن مائة نسمة من مال رجل كثير، وأفضل من ذلك إيمانٌ ملزومٌ بالليل والنهار، وأن لا يزال لسانُ أحدكم رطباً من ذكر الله عز وجل. وقال معاذ: لأن أذكر الله من بكرة إلى الليل أحب إليَّ من أن أحمل على جياذ الخيل في سبيل الله من بكرة إلى الليل. وقال ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] قال: أن يُطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى، ويُشكر فلا يُكفر، وخرَّجه الحاكم مرفوعاً وصححه والمشهور وقفه<sup>(٤)</sup>. وقال زيد بن أسلم: قال موسى عليه السلام: يا ربِّ قد أنعمت عليَّ كثيراً، فدلّني على أن أشركك كثيراً، قال: اذكرني كثيراً، فإذا ذكرتني كثيراً، فقد شكرتني، وإذا نسيتني فقد كفرتني. وقال الحسن: أحب عباد الله إلى الله أكثرهم له ذكراً وأتقاهم قلباً. وقال أحمد بن أبي الحواري: حدثني أبو المخارق قال: قال رسول الله ﷺ: «مررت ليلة أسرى بي برجل مُغيَّب في نور العرش، فقلت: من هذا؟ ملك؟ قيل: لا. قلت: نبي؟ قيل: لا. قلت: من هو؟ قال: هذا رجل كان لسانه رطباً من ذكر الله، وقلبه معلق بالمساجد، ولم يستسب لوالديه قط»<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن مسعود: قال موسى عليه السلام: ربُّ أيِّ الأعمال أحب إليك أن أعمل به؟ قال: تذكرني فلا تنساني. وقال أبو إسحاق عن ميثم: بلغني أن موسى عليه السلام قال: ربُّ أيِّ عبادك أحب إليك؟ قال: أكثرهم لى ذكراً. وقال كعب: من أكثر ذكر الله، برئ من النفاق، ورواه مؤمِّل، عن حماد بن سلمة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً<sup>(٦)</sup>.

(١٤٠١)، وانظر ضعيف الترغيب (٨٩٨).

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٣٨/٣)، (١٥٦٥٢)، والطبراني في الكبير (١٨٦/٢٠)، (٤٠٧)، وانظر ضعيف الترغيب (٩٠٦).

(٢) مرسل: أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٤٢٩) من حديث أبي سعيد المقبري مرسلًا.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٣٧٣)، وأبو داود (١٨)، والترمذي (٣٣٨٤)، وابن ماجه (٣٠٢).

(٤) صحيح: سبق تخريجه.

(٥) منكر: ذكره المنذري في الترغيب (٣٩٥/٢)، وقال: رواه ابن أبي الدنيا وهو مرسل، وانظر ضعيف الترغيب (٨٩٥).

(٦) ضعيف: أخرجه الطبراني في الصغير (١٧٢/٢)، (٩٧٤)، وانظر الضعيفة (٥١٢١).

وخرَّج الطبراني بهذا الإسناد مرفوعاً: «مَنْ لَمْ يَكْثُرْ ذِكْرَ اللَّهِ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْإِيمَانِ»<sup>(١)</sup>. ويشهد لهذا المعنى أن الله تعالى وصف المنافقين بأنهم لا يذكرون الله إلا قليلاً، فمن أكثر ذكر الله، فقد باينهم في أوصافهم، ولهذا ختمت سورة المنافقين بالأمر بذكر الله، وأن لا يلهمي المؤمن عن ذلك مال ولا ولد، وأن من ألهاه ذلك عن ذكر الله، فهو من الخاسرين. قال الربيع بن أنس، عن بعض أصحابه: علامة حب الله كثرة ذكره، فإنك لن تحب شيئاً إلا أكثر ذكره.

قال فتح الموصلي: المحب لله لا يغفل عن ذكر الله طرفه عين، قال ذو النون: من اشتغل قلبه ولسانه بالذكر قذف الله في قلبه نور الاشتياق إليه. قال إبراهيم بن الجنيد: كان يقال: من علامة المحب لله دوام الذكر بالقلب واللسان، وقلماً ولح [المرء] بذكر الله عز وجل إلا أفاد منه حب الله، وكان بعض السلف يقول في مناجاته: إذا ستم البطالون من بطالتهم، فلن يسأم محبوبك من مناجاتك وذكرك. قال أبو جعفر المحوّل: ولي الله المحب لله لا يخلو قلبه من ذكر ربه، ولا يسأم من خدمته. وقد ذكرنا قول عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه، والمعنى في حال قيامه ومشيه، وقعوده واضطجاعه، وسواء كان على طهارة أو على حدث. وقال يسعر: كانت دواب البحر في البحر تسكن ويوسف عليه السلام في السجن لا يسكن عن ذكر الله عز وجل. وكان لأبي هريرة خيط فيه ألفا عقدة فلا ينام حتى يسبح به. وكان خالد بن معدان يسبح كل يوم أربعين ألف تسبيحة سوى ما يقرأ من القرآن فلما مات وضع على سريره ليفس، فجعل يشير بأصبعه يحركها بالتسبيح. وقيل لعمير بن هاني: ما نرى لسانك يفتّر فكم تسبح كل يوم؟ قال: مائة ألف تسبيحة، إلا أن تخطي الأصابع، يعني أنه يعد ذلك بأصابعه. وقال عبد العزيز بن أبي رواد: كانت عندنا امرأة بمكة تسبح كل يوم اثني عشر ألف تسبيحة، فماتت فلما بلغت القبر، اختلست من بين أيدي الرجال. كان الحسن البصري كثيراً ما يقول إذا لم يحدث، ولم يكن له شغل: سبحان الله العظيم، فذكر ذلك لبعض فقهاء مكة، فقال: إن صاحبكم لفقير، ما قالها أحد سبع مرات إلا بنى له بيت في الجنة. وكان عامة كلام ابن سيرين: سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده. كان المغيرة بن حكيم الصنعاني إذا هدأت العيون نزل إلى البحر وقام في الماء يذكر الله مع دواب البحر. نام بعضهم عند إبراهيم بن أدهم قال: فكنت كلما استيقظت من الليل وجدته يذكر الله فأعنته، ثم أعزى نفسي بهذه الآية: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤].

المحب اسم محبوبه لا يغيب عن قلبه، فلو كُلف أن ينسى تذكره لما قدر، ولو كلف أن يكف

(١) موضوع: ذكره الهيثمي في المجمع (١٦٧٨٥)، وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه محمد بن سهل بن المهاجر عن مؤمل بن إسماعيل وفي الميزان: محمد بن سهل عن مؤمل يروي الموضوعات، وانظر الضعيفة (٨٩٠).

عن ذكره بلسانه لما صبر:

كَيْفَ يَنْتَسِي الْمُحِبُّ ذَكَرَ حَبِيبِ اسْمُهُ فِي فُؤَادِهِ مَكْتُوبٌ  
كان بلالٌ كلما عذبه المشركون في الرمضاء على التوحيد يقول: أحد أحد، فإذا قالوا له:  
قل اللات والعزى قال: لا أحسنه.

يُرَادُ مِنَ الْقَلْبِ نَسْيَانُكُمْ وَتَأْبَى الطَّبَاعُ عَلَى النَّاقِلِ  
كلما قويت المعرفة صار الذكر يجري على لسان الذاكر من غير كلفة، حتى كان بعضهم  
يجرى على لسانه في منامه: اللَّهُ اللَّهُ، ولهذا يلهم أهل الجنة التسبيح، كما يلهمون النفس،  
وتصيرُ «لا إله إلا الله» لهم كالماء البارد لأهل الدنيا، كان الثوري ينشد:

لَا لِأَنِّي أَنَسَاكَ أَكْثَرُ ذِكْرًا لَكْ وَلَكِنْ بِذَاكَ يَجْرِي لِسَانِي  
إذا سمع المحب ذكر اسم حبيبه من غيره زاد طربه، وتضاعف قلقه، قال النبي ﷺ لابن  
مسعود: «اقرأ علي القرآن»، قال: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: «إني أحب أن أسمعه من  
غيري»، فقرأ عليه ففاضت عيناه<sup>(١)</sup>.

سمع الشبلي قائلا يقول: يا الله، يا جواد، فاضطرب:

وداع دعا إذ نَحْنُ بِالْخَيْفِ مِنْ مَنِي فَهَيْجَ أَشْجَانُ الْفُؤَادِ وَمَا يَدْرِي  
دَعَا بِاسْمِ لَيْلَى غَيْرَهَا فَكَأَنَّمَا أَطَارَ بِلَيْلَى طَائِرًا كَانَ فِي صَدْرِي  
النبض ينزعج عند ذكر المحبوب:

إِذَا ذُكِرَ الْمَحْبُوبُ عِنْدَ حَبِيبِهِ تَرْنَحَ نَشْوَانٌ وَحَنَّ طَرُوبٌ  
ذكر المحبين على خلاف ذكر الغافلين: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾  
[الأنفال: ٢٠].

وَأَنَّى لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ  
أحد السبعة الذين يُظلمهم الله نى ظله يوم لا ظل إلا ظله: «رجل ذكر الله خاليا ففاضت  
عيناه».

قال أبو الجلد: أوحى الله عز وجل إلى موسى عليه السلام: إذا ذكرتنى فاذكرنى وأنت  
تنتفض أعضاؤك، وكن عند ذكرى خاشعاً مطمئناً، وإذا ذكرتنى فاجعل لسانك من وراء قلبك.  
وصف على يوماً الصحابة فقال: كانوا إذا ذكروا الله مادوا كما يميد الشجر في اليوم الشديد  
الرياح، وجرت دموعهم على ثيابهم. قال زهير الباهلي: إن لله عبادة ذكره، فخرجت نفوسهم  
إعظاما واشتياقا، وقوم ذكره فوجلت قلوبهم فرقا وهيبة، فلو حرقوا بالنار لم يجدوا مس النار،  
وآخرون ذكره في الشتاء وبرده، فارتفضوا عرقا من خوفه، وقوم ذكره فجالت ألوانهم غيرة،

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٤٥٨٢)، ومسلم، حديث (٨٠٠) (٢)، وأبو داود (٣٦٦٨)، والترمذي  
(٣٠٢٥) من حديث ابن مسعود.

وقومٌ ذكره فجفت أعينهم سهراً. صلى أبو يزيد الظهر، فلما أراد أن يُكبر لم يقدر إجلالاً  
 لاسم الله، وارتعدت فرائضه حتى سمعت قعقة عظامه. كان أبو حفص النيسابوري إذا ذكر الله  
 تغيرت عليه حاله حتى يرى ذلك جميع من عنده، وكان يقول: ما أظن محققاً يذكر الله عن غير  
 غفلة، ثم يبقى حياً إلا الأنبياء، فإنهم أيدوا بقوة النبوة وخواص الأولياء بقوة ولايتهم.  
 إذا سمعت باسم الحبيب تقعقت فاصلها من هول ما تتذكر  
 وقف أبو يزيد ليلة إلى الصباح يجتهد أن يقول: لا إله إلا الله، فما قدر إجلالاً وهيبة، فلما  
 كان عند الصباح نزل، فبال الدم.

وما ذكرتكم إلا نسيتمكم نسيان إجلال لا نسيان إهمال  
 إذا تذكرت من أنتم وكيف أنا أجلكم يخطر على بالي  
 الذكر لذة قلوب العارفين قال عز وجل: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]. قال مالك بن دينار: ما تلذذ المتلذذون بمثل ذكر الله عز وجل.  
 وفي بعض الكتب السالفة: يقول الله عز وجل: معشر الصديقين، بى فافرحوا، وبذكرى  
 فتنعموا. وفي أثر آخر سبق ذكره: ويُنْبِئُون إلى الذكر كما تُنْبِئ النسور إلى وكورها. وعن ابن  
 عمر قال: أخبرني أهل الكتاب أن هذه الأمة تُحِبُّ الذكر كما تُحِبُّ الحمامة وكورها، ولهم أسرع  
 إلى ذكر الله من الإبل إلى وردها يوم ظمئها. قلوب المحبين لا تطمئن إلا بذكره، وأرواح  
 المشتاقين لا تسكن إلا برويته. قال ذو النون: ما طابت الدنيا إلا بذكره، ولا طابت الآخرة إلا  
 بعفوه، ولا طابت الجنة إلا برويته.

أبدًا نفوس الطالبي إلى طلولكم تحن  
 وكذا القلوب بذكركم بغد المخافة تطمن  
 جئت بحبكم وممن يهوى الحبيب ولا يجن؟  
 بحياتكم يا سادتي جودوا بوضلكم ومُنُوا  
 قد سبق حديث: «اذكروا الله حتى يقولوا: مجنون»، ول بعضهم:

لقد أكثرت من ذكرا ك حنى قيل وشواس  
 كان أبو مسلم الخولاني كثير الذكر، فرآه بعض الناس، فأنكر حاله فقال لأصحابه: أمجنون  
 صاحبكم؟ فسمعه أبو مسلم، فقال: لا يا أخي، ولكن هذا دواء الجنون.

وحُرمة الود ما لي منكم عوص وليس لي في سواكم سادتي غرض  
 وقد شرطت على قوم صحتهم بأن قلبي لكم من دوزهم فرضوا  
 ومن حديثي بكم قالوا: به مرض فقلت: لا زال عني ذلك المرض  
 المحبون يستوحشون من كل شاغل يشغل عن الذكر، فلا شيء أحب إليهم من الخلوة  
 بحبيهم.

قال عيسى عليه السلام: يامعشر الحواريين، كلّموا الله كثيراً، وكلّموا الناس قليلاً. قالوا: كيف نكلّم الله كثيراً؟ قال: اخلوا بمناجاته، اخلوا بدُعائه. وكان بعض السلف يُصلى كل يوم ألف ركعة حتى أُفَعِدَ من رجليه، فكان يصلى جالساً ألف ركعة، فإذا صلى العصر احتبى واستقبل القبلة، ويقول: عجبت للخليفة كيف أنست بسواك، بل عجبت للخليفة كيف استنارت قلوبها بذكر سواك. وكان بعضهم يصوم الدهر، فإذا كان وقت الفطور قال: أحسّ نفسي تخرج لاشتغالي عن الذكر بالأكل، قيل لمحمد بن النضر: أما تستوحش وحدك؟ قال: كيف أستوحش وهو يقول: أنا جليس من ذكرني؟!!

كَتَمْتُ اسْمَ الحبيب من العبادِ وَرَدَدْتُ الصَّبَابَةَ فِى فؤادي  
فَوَاشِقُوا إِلَى بَلَدِ خَلِيٍّ لَعَلَى بِاسْمِ مَنْ أَهْوَى أَنَادِي  
فإذا قوى حال المحب ومعرفته لم يشغله عن الذكر بالقلب واللسان شاغل، فهو بين الخلق بجسمه، وقلبه معلق بالمحل الأعلى، كما قال عليّ رضي الله عنه فى وصفهم: صَحِبُوا الدُّنْيَا بِأَجْسَادِ أَرْوَاحُهَا معلقة بالمحل الأعلى وفى هذا المعنى قيل:

جِسْمِي مَعَى غَيْرِ أَنَّ الرُّوحَ عِنْدَكُمْ فَالْجِسْمُ فِى غُرْبَةٍ وَالرُّوحُ فِى وَطَنِ  
وقال غيره:

ولقد جعلتُك فى الفؤاد مُحَدَّثِي وَأَبْخُتُ جِسْمِي مِنْ أَرَادِ جُلُوسِي  
فَالْجِسْمُ مَتَى لِلْمَجْلِسِ مُؤَانَسٍ وَحَبِيبُ قَلْبِي فِى الْفؤادِ أَنْيَسِي  
وهذه كانت حالة الرسل والصديقين، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الذِّكْرُ﴾، ﴿أَمَّا إِذَا لَقِيتَهُ فَبُكَّةً فَاتَّبِعُوا﴾ وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ﴿[الأنفال: ٥٥]﴾. وفى الترمذي<sup>(١)</sup> مرفوعاً: «يقول الله عز وجل: إن عبدى كل عبدى الذى يذكرنى وهو ملاقي قرنه».

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].  
وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣].  
يعنى: الصلاة فى حال الخوف، ولهذا قال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال تعالى فى ذكر صلاة الجمعة: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٥٥]، فأمر بالجمع بين الابتغاء من فضله وكثرة ذكره.

ولهذا ورد فضل الذكر فى الأسواق ومواطن الغفلة كما فى «المسند»، والترمذى و«سنن ابن ماجه» عن عمر مرفوعاً: «مَنْ دَخَلَ سَوْقًا يُصَاحُ فِيهَا وَيُبَاعُ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُعْبَى وَيُمَيَّتْ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ،

(١) ضعيف: أخرجه الترمذى، حديث (٣٥٨٠)، والشيباني فى الأحاد والمثاني (١٥١/٥)، (٢٦٨٩)، وانظر ضعيف الجامع (١٧٥٠) من حديث عمارة بن زعكرة، وقرنه: أي عدوه.



كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة»<sup>(١)</sup>. وفي حديث آخر: «ذاكر الله في الغافلين كمثّل المقاتل عن الفارين، وذاكر الله في الغافلين كمثّل شجرة خضراء في وسط شجر يابس»<sup>(٢)</sup>. قال أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود: ما دام قلب الرجل يذكر الله فهو في صلاة، وإن كان في السوق، وإن حرك به شفتيه فهو أفضل. وكان بعض السلف يقصد السوق ليذكر الله فيها بين أهل الغفلة. والتقى رجلان منهم في السوق، فقال أحدهما لصاحبه: تعال حتى نذكر الله في غفلة الناس، فخلوا في موضع، فذكرا الله، ثم تفرقا، ثم مات أحدهما، فلقى الآخر في منامه، فقال له: أشعرت أن الله غفر لنا عشيّة التقينا في السوق؟!!

### فصل: في وظائف الذكر الموظفة في اليوم واللييلة

معلوم أن الله عز وجل فرض على المسلمين أن يذكروه كلّ يوم وليلة خمس مرات، بإقامة الصلوات الخمس في مواقيتها المؤقتة، وشرع لهم مع هذه الفرائض الخمس أن يذكروه ذكراً يكون لهم نافلةً، والنافلة: الزيادة، فيكون ذلك زيادة عن الصلوات الخمس، وهو نوعان: أحدهما: ما هو من جنس الصلاة، فشرع لهم أن يصلوا مع الصلوات الخمس قبلها، أو بعدها أو قبلها وبعدها سنناً، فتكون زيادة على الفريضة، فإن كان في الفريضة نقص، جبر نقصها بهذه النوافل، وإلا كانت النوافل زيادة على الفرائض. وأطول ما يتخلل بين مواقيت الصلاة مما ليس فيه صلاة مفروضة ما بين صلاة العشاء وصلاة الفجر، وما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، فشرع كل واحدة من هاتين الصلاتين صلاة تكون نافلة؛ لثلا يطول وقت الغفلة عن الذكر، فشرع ما بين صلاة العشاء وصلاة الفجر صلاة الوتر وقيام الليل، وشرع ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر صلاة الضحى. وبعض هذه الصلوات أكد من بعض، فأكد الوتر، ولذلك اختلف العلماء في وجوبه، ثم قيام الليل، وكان النبي ﷺ يُداوم عليه حضراً وسفراً، ثم صلاة الضحى، وقد اختلف الناس فيها وفي استحباب المداومة عليها، وفي الترغيب فيها أحاديث صحيحة، وورد الترغيب أيضاً في الصلاة عقيب زوال الشمس. وأما الذكر باللسان فمَشْرُوع في جميع الأوقات، ويتأكد في بعضها. فمما يتأكد فيه الذكر عقيب الصلوات المفروضات، وأن يُذكر الله عقيب كلّ صلاة منها مائة مرة ما بين تسبيح وتحميد وتكبير وتهليل.

(١) حسن: سبق تخريجه.

(٢) ضعيف معضل: أخرجه الطبراني في الأوسط (١/١٩٤)، (٢٧٣)، والكبير (١٠/١٦)، (٩٧٩٧) مختصراً من حديث ابن مسعود، وأبو نعيم في الحلية (٦/١٨١) واللفظ له من حديث ابن عمر، وانظر ضعيف الترغيب (١٠٥١).

ويُستحبُّ - أيضًا - الذكرُ بعد الصلاتين اللتين لا تطوُّع بعدهما، وهما الفجر والعصر، فيُشرع الذكر بعد صلاة الفجر إلى أن تطلع الشمس، بعد العصر حتى تغرب الشمس، وهذان الوقتان - أعنى وقت الفجر ووقت العصر - هما أفضل أوقات النهار للذكر، ولهذا أمر الله تعالى بذكره فيهما في مواضع من القرآن كقوله: ﴿وَسَبِّحْهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الاحزاب: ٤٢]، وقوله: ﴿وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٥]، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [الممران: ٤١]، وقوله: ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعِشْيًا﴾ [مريم: ١١]، وقوله: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ نُنْشِئُ وَحِينَ نَنْصُبُهُ﴾ [الروم: ١٧]، وقوله: ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لِدُنْيَاكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعِشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [طه: ٥٥]، وقوله: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْفُدُوِّ وَالْأَصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأمراء: ٢٠٥]، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩] .

وأفضل ما فعل في هذين الوقتين من الذكر: صلاة الفجر وصلاة العصر، وهما أفضل الصلوات. وقد قيل في كل منهما: إنها الصلاة الوسطى، وهما البردآن اللذان من حافظ عليهما دخل الجنة، ولييهما من أوقات الذكر: الليل، ولهذا يُذكر بعد ذكر هذين الوقتين في القرآن تسبيح الليل وصلاته. والذكر المطلق يدخل فيه الصلاة، وتلاوة القرآن، وتعلُّمه، وتعليمه، والعلم النافع، كما يدخل فيه التسبيح والتكبير والتهليل، ومن أصحابنا من رجح التلاوة على التسبيح ونحوه بعد الفجر والعصر، وسئل الأوزاعي عن ذلك فقال: كان هديهم ذكر الله، فإن قرأ فحسن.

وظاهر هذا أن الذكر في هذا الوقت أفضل من التلاوة، وكذا قال إسحاق في التسبيح عقيب المكتوبات مائة مرة: إنه أفضل من التلاوة حينئذ، والأذكار والأدعية المأثورة عن النبي ﷺ في الصباح والمساء كثيرة جدًا. ويستحبُّ أيضًا إحياء ما بين العشاءين بالصلاة والذكر، وقد تقدَّم حديث أنس أنه نزل في ذلك قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦] .

ويستحب تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل الأخير، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة - وهو مذهب الإمام أحمد وغيره - حتى يفعل هذه الصلاة في أفضل وقتها وهو آخره، ويستغل منتظر هذه الصلاة في الجماعة في هذا الثلث الأول من الليل بالصلاة، أو بالذكر وانتظار الصلاة في المسجد، ثم إذا صلى العشاء، وصلى بعدها ما يتبعها من سننها الراجعة، أو أوتر بعد ذلك إن كان يُريد الوتر قبل النوم. فإذا أوى إلى فراشه بعد ذلك للنوم، فإنه يستحب له أن لا ينام إلا على طهارة وذكر، فيسبح ويحمد ويكبر تمام مائة، كما علَّم النبي ﷺ فاطمة وعليًا أن يفعلاه عند منامهما<sup>(١)</sup>، ويأتى بما قدر عليه من الأذكار الواردة عن النبي ﷺ عند النوم، وهى أنواع متعددة

(١) صحيح: سبق تخريجه .

من تلاوة القرآن وذكر الله، ثم ينام على ذلك.

فإذا استيقظ من الليل وتقلب على فراشه، فليذكر الله كلما تقلب، وفي «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن عبادة [بن الصامت] عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي - أَوْ قَالَ: - ثُمَّ دَعَا اسْتَجِيبْ لَهُ، فَإِنْ عَزَمَ فَتَوَضَّأْ ثُمَّ صَلَّى قُبِلَتْ صَلَاتُهُ».

وفي «الترمذي»<sup>(٢)</sup> عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ طَاهِرًا يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى يُدْرِكَهُ النَّعَاسُ، لَمْ يَتَقَلَّبْ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ»، وخرجه أبو داود بمعناه من حديث معاذ<sup>(٣)</sup>، وخرجه النسائي<sup>(٤)</sup> من حديث عمرو ابن عبسة.

وللإمام أحمد<sup>(٥)</sup> من حديث عمرو بن عبسة في هذا الحديث: «وَكَانَ أَوَّلَ مَا يَقُولُ إِذَا اسْتَيْقَظَ: سُبْحَانَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اغْفِرْ لِي، إِلَّا انْسَلَخَ مِنْ خُطَايَاهُ كَمَا تَنْسَلَخُ الْحَيَّةُ مِنْ جُلْدِهَا». وثبت أنه كان إذا استيقظ من منامه يقول: «الحمد لله الذي أحياني بعدما أمتني وإليه النشور»<sup>(٦)</sup>. ثم إذا قام إلى الوضوء والتهجد، أتى بذلك كله على ما [ورد] عن النبي ﷺ، ريختم تهجده بالاستغفار في السحر، كما مدح الله المستغفرين بالأسحار، وإذا طلع الفجر صلى ركعتي الفجر، ثم صلى الفجر، ويشغل بعد صلاة الفجر بالذكر المأثور إلى أن تطلع الشمس على ما تقدم ذكره، فمن كان حاله على ما ذكرنا، لم يزل لسانه رطباً بذكر الله فيستصحب الذكر في يقظته حتى ينام عليه، ثم يبدأ به عند استيقاظه، وذلك من دلائل صدق المحبة كما قال بعضهم:

وَأَخْرُ شَيْءٌ أَنْتَ فِي كُلِّ هَجْعَةٍ وَأَوَّلَ شَيْءٍ أَنْتَ وَقْتَ هُبُوبِي  
[وأول ما يفعله الإنسان في آناء الليل والنهار من مصالح دينه] ودنياه، فعامة ذلك يشع

(١) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (١١٥٤)، وأبو داود (٥٠٦٠)، والترمذي (٣٤١٤)، وابن ماجه (٣٨٧٨)، والدارمي (٣٧٧/٢)، (٢٦٨٧).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٢٦)، والطبراني في الكبير (١٢٥/٨)، (٧٥٦٨)، وانظر ضعيف الترغيب (٣٤١).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (٥٠٤٢)، وابن ماجه (٣٨٨١)، وأحمد (٢٣٤/٥)، (٢٢١٠١)، وانظر صحيح الجامع (٥٧٥٤).

(٤) صحيح: أخرجه النسائي في الكبرى (٢٠٢/٦)، (١٠٦٤٤)، وانظر الصحيحة (٣٢٨٨).

(٥) ضعيف: أخرجه الخرائطي في المكان (ص ٨٠) من حديث عمرو بن عبسة، قلت: وفيه شهر بن حوشب وهو ضعيف، ولم أقف عليه عند أحمد.

(٦) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٦٣٢٤)، وأبو داود (٥٠٤٩)، والترمذي (٣٤١٧)، وابن ماجه (٣٨٨٠) من حديث حذيفة، ومسلم، حديث (٢٧١١)، وأحمد (٢٩٤/٤)، (١٨٦٢٦) من حديث البراء.

ذكر اسم الله عليه، فيشرع له ذكر اسم الله وحمده على أكله وشربه، ولباسه، وجماعه لأهله، ودخوله منزله، وخروجه منه، ودخوله الخلاء، وخروجه منه، وركوبه دابته، ويُسمى على ما يذبحه من نسك وغيره.

ويُشرع له حمد الله تعالى على غطاسه، وعند رؤية أهل البلاء في الدين أو الدنيا، وعند التقاء الإخوان، وسؤال بعضهم بعضاً عن حاله، وعند تجدد ما يحبه الإنسان من النعم، واندفاع ما يكرهه من النقم، وأكمل من ذلك أن يحمد الله على السراء والضراء، والشدة والرخاء، ويحمده على كل حال. ويُشرع له دعاء الله تعالى عند دخول السوق، وعند سماع أصوات الديكة بالليل، وعند سماع الرعد، وعند نزول المطر، وعند اشتداد هبوب الرياح، وعند رؤية الأهله، وعند رؤية باكورة الثمار. ويشرع أيضاً ذكر الله ودعاؤه عند نزول الكرب، وحدوث المصائب الدنيوية، وعند الخروج للسفر، وعند نزول المنازل في السفر، وعند الرجوع من السفر. ويُشرع التعوذ بالله عند الغضب، وعند رؤية ما يكره في منامه، وعند سماع أصوات الكلاب والحمير بالليل. وتُشرع استخارة الله عند العزم على ما لا يظهر الخيرة فيه وتجب التوبة إلى الله والاستغفار من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَجَسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [الممران: ١٣٥]، فمن حافظ على ذلك، لم يزل لسانه رطباً بذكر الله في كل أحواله.

### فصل

قد ذكرنا في أول الكتاب أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعث بجوامع الكلم، فكان ﷺ يُعجبه جوامع الذكر، ويختاره على غيره من الذكر، كما في «صحيح مسلم»<sup>(١)</sup> عن ابن عباس، عن جويرية بنت الحارث أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها، ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة، فقال: «ما زلت على الحال التي فارقتك عليها؟» قالت: نعم، فقال النبي ﷺ: «لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات، لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن: سبحان الله وبحمده عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته».

وخرَّجه النسائي<sup>(٢)</sup> ولفظه: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته».

وخرَّج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع النبي ﷺ على امرأة وبين يديها نوي، أو قال: حصى تسبيح به، فقال: «ألا أخبرك بما هو أيسر من هذا وأفضل؟ سبحان الله عدد ما خلق في السماء، وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض،

(١) صحيح: أخرجه مسلم، حديث (٢٧٢٦)، والترمذي (٣٥٥٥)، والنسائي (١٣٥٢)، وابن ماجه (٣٨٠٨).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٦١)، وانظر صحيح الترغيب (١٥٧٤).

وسبحان الله عدد ما بين ذلك، وسبحان الله عدد ما هو خالق، والله أكبر مثل ذلك، والحمد لله مثل ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك»<sup>(١)</sup>.

وخرّج الترمذي من حديث صفية قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وبين يدي أربعة آلاف نواة أسبح الله بها فقلت: لقد سبّحت بهذه، فقال: «ألا أعلمك بأكثر مما سبّحت به؟» فقلت: علمني: فقال: «قولي: سبحان الله عدد خلقه»<sup>(٢)</sup>.

وخرّج النسائي وابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي أمامة أن النبي ﷺ مرّ به وهو يحرك شفّتيه، فقال: «ماذا تقول يا أبا أمامة؟» قال: أذكر ربي، قال: «ألا أخبرك بأكثر وأفضل من ذكرك الليل مع النهار، والنهار مع الليل؟ أن تقول: سبحان الله عدد ما خلق، وسبحان الله ملء ما خلق، وسبحان الله عدد ما في الأرض والسماء، وسبحان الله ملء ما في الأرض والسماء، وسبحان الله عدد ما أحصى كتابه، وسبحان الله ملء ما أحصى كتابه، وسبحان الله عدد كل شيء، وسبحان الله ملء كل شيء، وتقول: الحمد لله مثل ذلك»<sup>(٣)</sup>. وخرّج البزار نحوه من حديث أبي الدرداء<sup>(٤)</sup>.

وخرّج ابن أبي الدنيا بإسناد له أن النبي ﷺ قال لمعاذ: «يا معاذ، كم تذكر ربك كل يوم؟ تذكره كل يوم عشرة آلاف مرة؟» قال: كل ذلك أفعل، قال: «أفلا أدلك على كلمات هنّ أهون عليك من عشرة آلاف وعشرة آلاف أن تقول: لا إله إلا الله عدد ما أحصاه، لا إله إلا الله عدد كلماته، لا إله إلا الله عدد خلقه، لا إله إلا الله زينة عرشه، لا إله إلا الله ملء سماواته، لا إله إلا الله ملء أرضه، لا إله إلا الله مثل ذلك معه، والله أكبر مثل ذلك معه، والحمد لله مثل ذلك معه»<sup>(٥)</sup>.

وإسناده أن ابن مسعود ذكر له امرأة تسبح بخيوط معقّدة، فقال: ألا أدلك على ما هو خير لك منه؟ سبحان الله ملء البر والبحر، سبحان الله ملء السماوات والأرض، سبحان الله عدد خلقه ورضا نفسه، فإذا أنت قد ملأت البر والبحر والسماء والأرض. وإسناده عن المعتمر ابن سليمان التيمي قال: كان أبي يحدث خمسة أحاديث ثم يقول:

(١) ضعيف: أخرجه أبو داود، حديث (١٥٠٠)، والترمذي (٣٥٦٨)، وابن حبان (١١٨/٣)، (٨٣٧) من حديث سعد بن أبي وقاص، وانظر ضعيف الترغيب (٩٥٩).

(٢) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٥٤)، والحاكم في المستدرک (٧٣٢/١)، (٢٠٠٨)، وانظر ضعيف الترغيب (٩٦٠).

(٣) صحيح: أخرجه ابن حبان (١١١/٣)، (٨٣٠)، والنسائي في الكبرى (٥٠/٦)، (٩٩٩٤)، وانظر صحيح الترغيب (١٥٧٥).

(٤) ضعيف: أخرجه البزار (٣٠٨٠)، وذكره الهيثمي في المجمع (١٦٨٧٤)، وقال: رواه البزار وفيه ليث بن أبي لييم وهو ثقة ولكنه مدلس واختلط.

(٥) ضعيف: ذكره الدولابي في الكنى والأسماء (٣٩/١)، قلت: وفيه جهالة.

أمهلوا، سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله عدد ما خلق وعدد ما هو خالق، وزنة ما خلق وزنة ما هو خالق، وملء ما خلق، وملء ما هو خالق، وملء سماواته وملء أرضه، ومثل ذلك وأضعاف ذلك، وعدد خلقه، وزنة عرشه، ومنتهى رحمته، ومداد كلماته، ومبلغ رضاه، حتى يرضى وإذا رضي، وعدد ما ذكره به خلقه في جميع ما مضى، وعدد ما هم ذاكروه فيما بقي، في كل سنة وشهر وجمعة ويوم وليلة وساعة من الساعات، وتنسم وتنفس من أبدي إلى الأبد أبد الدنيا والآخرة أمد من ذلك لا ينقطع أولاء، ولا ينفد أخراؤه. وبإسناده عن المعتمر بن سليمان قال: رأيت عبد الملك بن خالد بعد موته فقلت: ما صنعت؟ قال: خيرًا، فقلت: ترجو للخاطيء شيئًا؟ قال: يلتبس علم تسبيحات أبي المعتمر نعم الشيء.

قال ابن أبي الدنيا: وحدثني محمد بن الحسين، حدثني بعض البصريين أن يونس بن عبيد رأى رجلًا فيما يرى النائم كان قد أصيب ببلاد الروم، فقال: ما أفضل ما رأيت ثم من الأعمال؟ قال: رأيت تسبيحات أبي المعتمر من الله بمكان. وكذلك كان النبي ﷺ يُعجبه من الدعاء جوامعه، ففي «سنن أبي داود» عند عائشة (١)، قالت: كان النبي ﷺ يُعجبه الجوامع من الدعاء، ويدعو ما بين ذلك. وخرَّج الفريابي وغيره من حديث عائشة أيضًا أن النبي ﷺ قال لها: «يا عائشة عليك بجوامع الدعاء: اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله، ما علمت منه وما لم أعلم. اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه محمد عبدك ونبيك، وأعوذ بك من شر ما عاذ منه عبدك ونبيك، اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل، وأسألك ما قضيت لى من قضاء، أن تجعل عاقبته رشدًا» وخرَّجه الإمام أحمد، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه» والحاكم، وليس عندهم ذكر جوامع الدعاء، وعند الحاكم «عليك بالكوامل» وذكره، وخرَّجه أبو بكر الأثرم وعنده أن النبي ﷺ قال لها: «ما منعك أن تأخذي بجوامع الكلم وفواتحه؟» وذكر هذا الدعاء (٢).

وخرَّج الترمذي (٣) من حديث أبي أمامة قال: دعا رسول الله ﷺ بدعاء كثير لم نحفظ منه شيئًا فقلنا: يا رسول الله، دعوت بدعاء كثير لم نحفظ منه شيئًا، قال: «ألا أدلكم على ما يجمع

(١) صحيح: أخرجه أبو داود، حديث (١٤٨٢)، وأحمد (١٨٩/٦)، (٢٥٥٩٦)، والحاكم في المستدرک (١/٧٢٣)، (١٩٧٨)، والطيالسي (ص ٢٠٩)، (١٤٩١)، وانظر صحيح الجامع (٤٩٤٩).

(٢) صحيح: أخرجه ابن ماجه، حديث (٣٨٤٦)، وأحمد (١٤٦/٦)، (٢٥١٨٠)، وابن حبان (١٥٠/٣)، (٨٦٩)، والحاكم في المستدرک (٧٠٢/١)، (١٩١٤)، وأبو يعلى (٤٤٦/٧)، (٤٤٧٣)، وانظر الصحيحة (١٥٤٢).

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي، حديث (٣٥٢١)، والطبراني في الكبير (١٩٢/٨)، (٧٧٩١)، وانظر الضعيفة (٣٣٥٥).

ذلك كله؟ تقولون: اللهم إنا نسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد، ونعوذ بك من شر ما استعاذ منه نبيك محمد، وأنت المستعان وعليك البلاغ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وخرجه الطبراني وغيره من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان يقول في دعاء له طويل: «اللهم إني أسألك فواتح الخير، وخواتمه، وجوامعه، وأوله وآخر، وظاهره، وباطنه»<sup>(١)</sup>.

وفي «المسند»<sup>(٢)</sup> أن سعد بن أبي وقاص سمع ابنًا له يدعو ويقول: اللهم إني أسألك الجنة ونعيمها وإستبرقها ونحوًا من هذا، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها، فقال: لقد سألت الله خيرًا كثيرًا وتعوذت بالله من شر كثير، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه سيكون قومٌ يعتدون في الدعاء، وقرأ هذه الآية: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وإن بحسبك أن تقول: اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل.

وفي «الصحيحين»<sup>(٣)</sup> عن ابن مسعود قال: كنا نقول في الصلاة خلف رسول الله ﷺ: السلام على الله، السلام على جبريل وميكائيل، السلام على فلان وفلان، فقال لنا رسول الله ﷺ ذات يوم: «إن الله هو السلام فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فإذا قالها أصابت كل عبد لله صالح في السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ثم يتخير من المسألة ما شاء».

وفي «المسند»<sup>(٤)</sup> عن ابن مسعود قال: إن رسول الله ﷺ علّم فواتح الخير وجوامعه، أو جوامع الخير وفواتحه وخواتمه، وإنّا كنّا لا ندرى ما نقول في صلاتنا حتّى علّمنا، فقال: «قولوا: التحيات لله» فذكره إلى آخره، والله أعلم.

### آخر الكتاب والحمد لله وحده

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

### وحسبنا الله ونعم الوكيل

- (١) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٣١٦/٢٣)، (٧١٧)، والحاكم في المستدرک (٧٠١/١)، (١٩١١)، قلت وفيه عاصم بن أبي عبيد وهو ضعيف.
- (٢) حسن صحيح: أخرجه أحمد (١٨٣/١)، (١٥٨٤)، وأصله عن أبي داود، حديث (١٤٧٨) مختصرًا، وانظر صحيح أبي داود.
- (٣) صحيح: أخرجه البخاري، حديث (٨٣١)، ومسلم، حديث (٤٠٢)، وأبو داود (٩٦٨)، والنسائي (١١٦٨)، وابن ماجه (٨٩٩) من حديث ابن مسعود.
- (٤) صحيح: أخرجه أحمد (٤٣٧/١)، (٤١٦٠)، وهو عند النسائي، حديث (١١٦٣)، وانظر صحيح النسائي.





فہرست



## الفهرس

٥	مقدمة المحقق
٦	ترجمة المؤلف
١١	الحديث الأول
٢٥	فصل
٣١	الحديث الثاني
٤٢	فصل
٤٨	فصل
٥٩	الحديث الثالث
٦٤	الحديث الرابع
٧٨	الحديث الخامس
٨٨	الحديث السادس
١٠١	الحديث السابع
١٠٨	الحديث الثامن
١١٥	الحديث التاسع
١٢٧	الحديث العاشر
١٣١	(حكم الصدقة من المال الحرام)
١٣٤	(شروط إجابة الدعاء)
١٣٩	الحديث الحادى عشر
١٣٩	(إن رابك شئ فدعه)
١٤٤	الحديث الثانى عشر
١٤٤	(دع ما لا يعنك)
١٥٢	الحديث الثالث عشر
١٥٢	(لا يكمل الإيمان إلا بأن تحب لأخيك ما تحب لنفسك)
١٥٢	(حكم مرتكب الصغائر)
١٥٧	الحديث الرابع عشر
١٥٧	(تحريم قتل النفس إلا بحق)
١٦٨	الحديث الخامس عشر

١٨٥.....	الحديث السادس عشر
١٩٤.....	الحديث السابع عشر
٢٠٢.....	الحديث الثامن عشر
٢٣٧.....	الحديث التاسع عشر
٢٥٦.....	الحديث العشرون
٢٦١.....	الحديث الحادى والعشرون
٢٦٥.....	الحديث الثانى والعشرون
٢٧٣.....	الحديث الثالث والعشرون
٢٨٦.....	الحديث الرابع والعشرون
٣٠٠.....	الحديث الخامس والعشرون
٣٠٩.....	الحديث السادس والعشرون
٣٢٢.....	الحديث السابع والعشرون
٣٣١.....	الحديث الثامن والعشرون
٣٣٦.....	وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين
٣٤٥.....	الحديث التاسع والعشرون
٣٥٥.....	الحديث الثلاثون
٣٦٩.....	الحديث الحادى والثلاثون
٣٨٧.....	الحديث الثانى والثلاثون
٣٩٧.....	الحديث الثالث والثلاثون
٤٠٧.....	الحديث الرابع والثلاثون
٤١٥.....	الحديث الخامس والثلاثون
٤٣١.....	الحديث السادس والثلاثون
٤٤٦.....	الحديث السابع والثلاثون
٤٥٧.....	الحديث الثامن والثلاثون
٤٧٤.....	الحديث التاسع والثلاثون
٤٧٧.....	الفصل الأول: فى [حكم] الخطأ والنسيان
٤٧٩.....	الفصل الثانى: فى حكم المكره
٤٨٢.....	الحديث الأربعون
٤٩١.....	الحديث الحادى والأربعون
٤٩٥.....	الحديث الثانى والأربعون
٥٠٦.....	الحديث الثالث والأربعون
٥١٨.....	الحديث الرابع والأربعون
٥٢٢.....	الحديث الخامس والأربعون

٥٢٨.....	الحديث السادس والأربعون
٥٣٤.....	الحديث السابع والأربعون
٥٤٠.....	الحديث الثامن والأربعون
٥٤٨.....	الحديث التاسع والأربعون
٥٥٦.....	الحديث الخمسون
٥٦٣.....	فصل فى وظائف الذكر الموظفة فى اليوم والليله
٥٧٣.....	الفهرس

